

المكتبة العامة لجامعة الإسكندرية

مكتبة جامعة الإسكندرية العامة

رقم الدخول الجمعي: ١٩٨٥

رقم الدخول: ١٩٨٥

مكتبة الإسكندرية

الاسماء والكنى
الاسماء والكنى

الاسماء والكنى
الاسماء والكنى

الاسماء والكنى

الاسماء والكنى

١٩٨٧ - ١٩٨٦



إصدار: الإسكندرية العامة

الاسماء والكنى: ١٩٨٥ - ١٩٨٦

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

الهيئة العامة

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكرهاني

الحامي أمام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية

نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء السابع عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٢ - ت: ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرَىٰ إِلَيْهِ اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير امتنا العربية .

هبة الفكر إلى

محتويات

(الجزء السابع عشر)

- شرطة
- شركة
- شريط سينمائي
- شهر عقارى
- شيخ حاره
- صحة قرويه
- صحيفة الحالة الجنائية
- صناعة
- صندوق التأمين الحكومى لضمان ارباب المهد
- صندوقا التأمين والاخبار
- صندوق الضمانات التعاونى
- صيد
- صيدلية
- ضابط احتياطى
- ضبطية قضائية
- ضريبة
- طالب
- طب اسنان
- طبيب كل الوقت
- طرح النهر واكله
- طريق عام

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بوت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأى مجتمعاً منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ •

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيباً أبجدياً طبقاً للموضوعات • وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيباً منطقياً بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب •

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قدر الامكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات • كما وضعت المبادئ المقارنة جنباً الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى • وكان طبيعياً أيضاً من منطلق الترتيب المنطقى للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، أن توضع الاحكام والفتاوى جنباً الى جنب مادام بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالمام بما أدلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء • وكثيراً ما تتلاقى الاحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلاً من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية ومقررتها الجمعية في ناحية أخرى •

ولما كانت بعض الموضوعات تتطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الاحكام والفتاوى فقد اجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وماتعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحي متعذرا للتوصل اليها لتقدم المعهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الاحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكافة بما ارساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وان تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طمن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٥٧)

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطمن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٣ من ابريل ١٩٥٧ •

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ — جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع جلسته ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم
٧٧٦/٤/٨٦ •

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
التي صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩ من
يوليه ١٩٧٨ •

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المأما بالموضوع الذى يبحثه •
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم • وعندئذ سيجد التعليق
عقب الحكم أو الفتوى الملق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته
أو بأكثر من فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق
فى نهاية الموضوع • وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة
كما هو متبع بشأن المبادئ المستخلصة من الفتاوى والاحكام المنشورة •

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان
يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات أنطوت عليها هذه

الموسوعة • ولا يفوتنا في هذا المقام ان نذكر القارىء بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والاحكام بأكثر من موضوع ، فإذا كانت قد وضعت في أكثر الموضوعات ملاءمة الا انه وجب ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الاخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيد •

والله ولى التوفيق

حسن الفكهانى ، نعيم عطيه

شرطة

الفصل الأول : المرتب

الفصل الثانى : البدلات

الفصل الثالث : الترقية

الفصل الرابع : الأقدمية

الفصل الخامس : الاجازات

الفصل السادس : النقل

الفصل السابع : التأديب

الفصل الثامن : التعويض عن اصابة العمل

الفصل التاسع : المعاش

الفصل العاشر : مكافأة نهاية الخدمة

الفصل الحادى عشر : اعادة تعيين ضباط الشرطة

المفصولين بغير الطريق التأديبى

الفصل الثانى عشر : أكاديمية الشرطة

الفصل الثالث عشر : شرط ادماج بعض موظفى وزارة

الداخلية ضمن هيئة الشرطة

الفصل الرابع عشر : التطوع بالشرطة

الفصل الخامس عشر : مسائل متنوعة

الفصل الاول

المـرـتب

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٥١ الخاص بتحديد ماهيات الضباط —
حقهم في الحصول على المرتبات والعلاوات مستمدة من القانون
مباشرة دون تدخل أية سلطة ادارية الا لمجرد التنفيذ .

ملخص الفتوى :

ان ضباط البوليس لا يخضعون أصلا لنظام العلاوات الدورية
المقررة لموظفي الدولة المدنيين ، اذ تنص المادة الاولى من القانون رقم
٢١٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بتحديد ماهيات الضباط والكونستبلات في
البوليس والمصالح الاخرى ، على أن « تصدد ماهيات الضباط
والكونستبلات في البوليس وفي المصالح الاخرى غير الجيش والبحرية
والطيران على الوجه المبين في الجدول المرافق . » وحدد الجدول
المرافق للقانون مرتب الضباط في كل رتبة سواء عند الترقية اليها ،
أو بعد قضاء فترة سنتين فيها أو فترتين أو ثلاث فترات على الاكثر ،
حسبما قضى به القانون لكل رتبة على حدة . ومؤدى هذا أن ضابط
البوليس يمنح المرتب المقرر لرتبته بنص القانون ، ويزيد مرتبه
طبقا للنظام المقرر بمقتضى القانون ذاته ، دون حاجة لتدخل أية
سلطة ادارية ، اللهم الا لمجرد التنفيذ فحسب ، وهو عمل مادي بحت
يجريه الموظف المختص في حدود القانون لا يرقى الى مرتبة القرار
الاداري الذي يصدر من لجنة شئون الموظفين بمنح العلاوات
الاعتيادية أو تأجيلها أو الحرمان منها ، على النحو المنصوص عليه في
المواد ٤٢ — ٤٤ من قانون نظام موظفي الدولة .

وينبني على ذلك أن مجلس البوليس الاعلى بصفته تلك ، أو باعتباره لجنة شئون موظفين لا اختصاص له في منح العلاوات لضباط البوليس أو الحرمان منها ، مادام القانون قد تكفل وحده بتحديد مرتباتهم عند تعيينهم في رتبهم أو خلال مدة خدمتهم أو عند ترقيةهم الى الرتبة الاعلى ، ومن ثم فليس لاية جهة ادارية سلطة ما في هذا الصدد ، الا مجرد تنفيذ ما قضى به القانون .

(فتوى ٦٥ في ١٩٥٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ — نص المادة ١٤٠ من القانون المشار اليه على استمرار افراد هيئة الشرطة في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم الاعانتان الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون — المقصود بعبارة المرتبات الاصلية الواردة بهذه المادة هي المرتبات التي كان يتقاضاها أفراد هيئة الشرطة بمقتضى قانون الشرطة القديم رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ وليس المرتبات المقررة لرتبتهم بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

أن قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة ١٣٩ منه على أن « ينقل أفراد هيئة الشرطة كل برتبته أو درجته وأقدميته وفقا للجدول الخاص بصفته الملحق بهذا القانون حسب الاوضاع المقررة فيه » . كما نص في المادة ١٤٠ على أن يستمر افراد هيئة الشرطة في تقاضي مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون . وتستهلك العلاوة المضمومة من العلاوات الدورية بواقع نصف العلاوة

حتى يتم الاستهلاك أو يرقى الفرد الى رتبة أو درجة أعلى . وقد عدلت الفقرة (٢) من هذه المادة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٥ الذى استبدل بها النص الآتى : « ولايجوز أن يترقب على ضم اعانة الغلاء والاعانة الاجتماعية أن يقل صافى مايقبضه الفرد عن صافى ما قبضه عن شهر أبريل سنة ١٩٦٤ ، والا تحملت الخزينة العامة الفرق حتى يزول باستحقاق الفرد لعلوة دورية أو يرقى الى رتبة أو درجة أعلى » .

وقد نص هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ . ومؤدى التفسير الصحيح للنصين المشار اليهما أن المادة ١٣٩ قضت بنقل أفراد هيئة الشرطة كل برتبته أو درجته وأقدميته وفقا لجدول الرتب والدرجات الملحق بهذا القانون ، اما المادة ١٤٠ فقد نصت على أن يستمر هؤلاء الافراد فى تقاضى مرتباتهم الحالية أى مرتباتهم فى اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون وهى المقررة لهم بمقتضى قانون الشرطة القديم رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، وتضم هاتان الاعانتان الى مرتباتهم الاصلية ويعنى النص بها مرتباتهم الاساسية المشار اليها على أن يتم هذا الضم اعتبارا من ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون ، فاذا قل المرتب بعد الضم عن أول مربوط الرتبة المنقول اليها رجل الشرطة منح أول مربوط الرتبة المقرر بمقتضى قانون الشرطة الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ . يؤكد هذا النظر أمران :

أولهما : أن نص المادة ١٤٠ من القانون المذكور هو ترديد لذات النص الذى أوردته المادة ٩٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر فى ١٢/٢/١٩٦٤ وهو تاريخ سابق ومعاصر لصدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر فى ٢١/٣/١٩٦٤ ، وقد نصت المادة المذكورة على أن يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ (تاريخ العمل بهذا القانون) . وقد أفصح المشرع عن نيته فى أن يكون ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب الاصلى للعامل طبقا لقانون موظفى الدولة

القديم رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اذ نص في المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية على أن « يمنح العامل مرتبا يعادل مجموع ما استحقه في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ من مرتب واعانة غلاء معيشة واعانة اجتماعية مضافا اليه علاوة من علاوات الدرجة المنقول اليها بحد أدنى قدره ١٢ جنيه سنويا ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة أو يمنح بداية مربوط هذه الدرجة أيهما أكبر » ويبين من هذا النص أن المرتب المستحق للعامل في التاريخ المحدد فيه والذي تضم اليه اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية هو المرتب المقرر طبقا لنظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ذلك لان نظام العاملين المدنيين الجدد الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد عمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٤ ، ومؤدى ذلك أن اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية انما تضمان للمرتب القديم لا الجديد .

وفي حالة نقص مرتب العامل بعد الضم عن أول مربوط الدرجة المنقول اليها منح هذا مربوط أما الامر الثانى الذى يؤكد النظر المتقدم فهو ما كشف عنه المشرع في قرار التفسير التشريعى رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير قانون العاملين المدنيين عن نيته في المساواة بين العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالسوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة فى الاحكام المتعلقة بالغاء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمهما للمرتب اذ نصت المادة (٥) من القرار المذكور على أن « تسرى الاحكام المتعلقة بالغاء اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية وضمهما الى المرتب على العاملين بالسوظائف التى تنظمها قوانين وكادرات خاصة متى كانت هذه القوانين خالية من النص على تنظيم خاص بشأن الغاء هاتين الاعانتين وضمهما الى المرتب .

وواضح من مسلك المشرع على هذا النحو انه استهدف من القرار المشار اليه المساواة عموما بين العاملين بالكادرات الخاصة ، والعاملين المدنيين بالدولة فى شأن القواعد التى تحكم ضم اعانة الغلاء والاعانة

الاجتماعية الى المرتبات ، ومن ثم وفي ضوء هذه الاحكام يتعين تفسير نص المادة ١٤٠ سالفه الذكر ، ومن ثم يكون ضم هاتان الاعانتان الى المرتبات القديمة لافراد هيئة الشرطة طبقا للقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ حسبا ذهبت هذه المحكمة .

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٩)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

سرد للتشريعات التي تحكم الرواتب التقاعدية لرجال الشرطة والدرك بالاقليم السوري - توحيد قوى الدرك والشرطة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣/٢/١٩٥٨ لايضى خضوع نظام تقاعد رجال الشرطة للقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بسريان قانون تقاعد رجال الجيش على رجال الدرك - القانون الواجب التطبيق في هذا الخصوص هو المرسوم التشريعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بملاك الشرطة .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى التطور التشريعي لنظام رجال الشرطة والدرك أنه في ٣٠ من حزيران سنة ١٩٤٧ صدر المرسوم التشريعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ متضمنا الملاك الخاص برجال الشرطة ولم يرد به أى نص في شأن القواعد التي تنظم رواتبهم التقاعدية ، وعلى ذلك كانوا يخضعون في هذا الشأن لاحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤ الصادر في ١٧ من نيسان سنة ١٩٤٩ المتضمن نظام الرواتب التقاعدية باعتباره القانون العام ، ثم صدر القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص باعادة العمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٧٧ الصادر في ٣٠ من حزيران سنة ١٩٤٧ وتعديلاته المتضمن الملاك الخاص للدرك . وقد نص هذا القانون في المادة الرابعة منه على أن « تخضع رواتب الضباط والرقباء والدركيين المحترفين لحساب التقاعد ويطبق عليهم قانون تقاعد

الجيش » . ثم نصت المادة العاشرة منه على أن « يستفيد عسكريو الدرك من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات الاخرى التي يستفيد منها عسكريو الجيش » . وواضح من الحكم الاول الذي تضمنته المادة الرابعة أن الذين يطبق عليهم قانون تقاعد الجيش هم رجال الدرك وحدهم دون رجال الشرطة .

وفي ١٣ من آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ صدر قرار من رئيس الجمهورية بتوحيد قوى الامن العام والشرطة والدرك والبادية في الاقليم السوري ، ثم صدر في ١٣ من نيسان (ابريل) من ذات السنة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ بنظام هيئة الشرطة في الاقليم السوري ، وقد نصت المادة الاولى منه على أن « الشرطة هيئة نظامية تابعة لوزارة الداخلية ويتمتع رجالها بجميع المزايا المادية والادبية ويستفيدون من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات التي يتمتع بها ويستفيد منها عسكريو الجيش » . ثم نصت المادة ٣٤ على أن « تطبق على وظائف الشرطيين والحراس الليليين النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها في الاقليم السوري من حيث التعيين والترفيغ والتعويضات وغيرها — اما الرواتب فيراعى في شأنها ما جاء بالجدول المرافق » . واخيرا نصت المادة ٤٠ منه على أن « تطبق على رجال الشرطة القوانين والانظمة التي كان يعمل بها في الدرك عند العمل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ بتوحيد قوى الدرك والشرطة وذلك بالنسبة لما لم ينص عليه صراحة في هذا القانون » واذا كان رجال الدرك يخضعون بالنسبة لرواتبهم التقاعدية لنظام الرواتب التقاعدية العسكرية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ وهذا بمقتضى النص الصريح الوارد في المادة ٤ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر ، فقد ثار الجدل حول ما اذا كان رجال الشرطة اصبحوا هم ايضا بمقتضى المادة الاولى والمادة الاربعين من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه آنفا يفيدون من نظام الرواتب التقاعدية العسكرية أسوة برجال الدرك .

يلاحظ أن نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ ، الذي يقضى بالرجوع الى القوانين والانظمة التي كان يعمل بها في الدرك

عند العمل بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ بتوحيد قوى الدرك والشرطة فيما لم ينص عليه صراحة في هذا القانون ، لايغنى افادة رجال الشرطة من النص الوارد في المادة ٤ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ وهو النص الخاص بخضوع رجال الدرك لقانون تقاعد الجيش ، ذلك أن الرجوع الى هذا القانون في خصوص تقاعد رجال الشرطة لا محل له مادامت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ قد تضمنت الحكم في ذلك باحالتها الى قانون آخر هو المرسوم التشريعي رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بملاك الشرطة والذي لم يتضمن نصا مماثلا لنص المادة ٤ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص باعادة العمل بالمرسوم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٧ المتضمن ملاك الدرك .

وفضلا عن ذلك فان نظام الرواتب التقاعدية هو نظام مالى خاص يقوم على أسس وموازنات مالية معينة فلا يفيد منه الا من كان يقصد القانون سريانه عليه بالذات وذلك بنص خاص فيه ، أو كان هذا القصد واضحا بما لا شبهة فيه ، ولذا فان مانصت عليه المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ من حق رجال الشرطة في أن يتمتعوا بجميع المزايا المادية والادبية ويفيدوا من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات التى يتمتع بها ويفيد منها عسكريو الجيش ، وما نصت عليه المادة ٤٠ من هذا القانون من أن يطبق على رجال الشرطة القوانين والانظمة التى كان يعمل بها في الدرك عند صدور قرار رئيس الجمهورية بتوحيد قوى الدرك والشرطة — هذان النصان الواردان بعبارات عامة لا يقتضيان افادة رجال الشرطة من نظام الرواتب التقاعدية العسكرية لما لهذا النظام من خصوصية معينة كما سلف البيان ، يؤكد ذلك أن المشرع عندما أراد تطبيق نظام التقاعد العسكرى على رجال الدرك نص على ذلك صراحة في المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٤ السابق الاشارة اليه ، مع انه في الوقت ذاته نص في المادة العاشرة من ذات القانون على أن يستفيد عسكريو الدرك من كافة الميزات والاستثناءات والاعفاءات التى يستفيد منها

عسكريو الجيش ، وهى ذات العبارة التى وردت فى المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٨ .

(طعن رقم ٢٣١ ، ٢٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

مصروفات الدراسة — خصم من المرتب — التزام ضابط الشرطة بالخدمة فى هيئة الشرطة لمدة خمس سنوات — اخلاعه بهذا الالتزام — يرتب عليه التزاما برد نفقات الدراسة — اعتبار هذا الالتزام بسبب الوظيفة — أثر ذلك — جواز خصم هذه المبالغ من مرتبه فى الوظيفة المدنية التى عين فيها .

ملخص الفتوى :

لما كانت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز الحجز على مرتبات الموظفين أحوالها الا فى احوال خاصة — معدلا بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٥ — تنص على جواز الخصم من المرتب فى حالتين فقط ، أولاهما دين النفقة المحكوم به ، وثانيهما مايكون مطلوبا للحكومة والمصالح العامة ٥٥٥٥٥ من العامل « بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق » .

ولما كان استحقاق وزارة الداخلية للتكاليف الدراسية فى الحالة المعروضة قد نشأ بسبب اخلاعه الضابط بالتزامه بخدمة هيئة الشرطة مدة لا تقل عن خمس سنوات ، أى الالتزام بالاستمرار فى وظيفته بهيئة الشرطة خلال تلك المدة ، فان استحقاق الحكومة لهذه النفقات الدراسية يكون بسبب يتعلق بالوظيفة ، ومن ثم فان هذه الحالة تدخل فى نطاق الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ ، وبالتالي يجوز الخصم وفاء لهذا الاستحقاق من مرتبه

اعمالا لهذا القانون ولو لم يوجد اقرار أو حوالة منه بالمبالغ المستحقة عليه .

لذلك أنه لا حجة للقول باستقلال التزام الطالب بكلية الشرطة عن التزاماته الوظيفية بعد التحاقه ضابطا بهيئة الشرطة ، لان مرحلة الدراسة في كلية الشرطة هي مرحلة التكوين العلمى والمهنى اللازمة لضباط الشرطة ، وهى المدخل الضرورى لشغل وظائف هيئة الشرطة ، اذ أن هذه الكلية لاتخرج سوى ضباط الشرطة ، وأن ضباط الشرطة لايتخرجون الا منها ، وعليه فانها مقدمة ضرورية للتعين في وظائف هيئة الشرطة وتلتزم الدولة بتوفير الوظائف بقدر المتخرجين منها سنويا .

ومؤدى هذا الترابط بين مرحلتى الدراسة بكلية الشرطة والعمل بهيئة الشرطة أن يكون التزام خريج كلية الشرطة بالخدمة لمدة خمس سنوات في هيئة الشرطة من بين الالتزامات التى تقع عليه بوصفه ضابط شرطة .

واذا كان هذا الالتزام قد بدأ خلال فترة الاعداد والتكوين لوظيفة ضابط الشرطة الا أن مجال أعماله الطبيعى انما يكون بعد التحاقه بهذه الوظيفة ، ومن ثم يندمج في جملة الالتزامات الوظيفية الملقاة على عاتق ضابط الشرطة والتى لايمكنه الخروج عليها دون التعرض للجاءات القانونية المفروضة .

ولما كان مؤدى ذلك أن استمرار ضباط الشرطة بالاستمرار في الخدمة لمدى معين انما يندمج في جملة الالتزامات الوظيفية الملقاة على عاتقه ، فان التزامه برد مصروفات الدراسة نتيجة اخلاله بهذا الالتزام يكون « بسبب يتعلق بأداء وظيفته » ومن ثم يجوز خصمها من راتبه في الحدود المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .

كذلك فانه لاجبة لانكار الترابط بين التزام الطالب بكلية الشرطة والتزامه خلال عمله بهيئة الشرطة على أساس قيام حالات

غير عادية لا يتم فيها الطالب دراسته بالكلية أو يرفض فيها التعيين عقب تخرجه ، لأحجة في هذه الحالات لتقرير انتقاء الترابط بين الالتزامين إذ أنه في هذه الحالات لا تتصل مرحلة اعداد الطالب بكلية الشرطة بمرحلة خدمته بهيئة الشرطة ، ومن ثم فلا وجه فيها الا لمعاملته بوصفه طالبا ، أما الحالة العادية التي تتصل فيها مرحلة التكوين بمرحلة التعيين ، فانها تضم حلقتين في سلسلة واحدة لا ينفصل فيها التزام الضابط عن التزامه ابلان فترة اعداده السابقة وانما يندمجان وينطويان ضمن جملة الالتزامات الوظيفية لضابط الشرطة ، ومن ثم تكون المبالغ المستحقة نتيجة الاخلال بأيهما ، مستحقة بسبب يتعلق بأداء وظيفته ومن ثم يجوز خصمها من راتبه وفقا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ •

ولما كانت المادة المذكورة تجيز الخصم من المرتب الواجب الاداء الى العامل « من الحكومة والمصالح العامة والمحافظات ... » لاداء مايكون مطلوبا لهذه الجهات من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته ... — فان هذا النص يجيز الخصم من مرتب العامل باحدى الوزارات أو المصالح لاداء مايكون مطلوبا منه لوزارة أو مصلحة أخرى بسبب يتعلق بأداء وظيفته في الوزارة أو المصلحة الاخيرة التي كان يعمل بها قبل التحاقه بالوزارة أو المصلحة التي تؤدي له مرتبه •

ولما كان مؤدى ذلك جواز خصم المبلغ المستحق على الضابط السابق المعروضة حالته لوزارة الداخلية من المرتب الذي يتقاضاه من النيابة العامة بعد تعيينه بها •

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز خصم المبلغ المستحق على الاستاذ / لوزارة الداخلية من راتبه الذي يتقاضاه من النيابة العامة •

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الالتزام باداء مثلى الرسوم الكاملة المقررة عن كل سنة قضيت في كلية الشرطة أو مجموع مانتكفته خزانة الدولة اثناء الدراسة أيهما أكبر على كل من ترك الدراسة بكلية الشرطة أو تخلف بعد تخرجه عن خدمة وزارة الداخلية خمس سنوات على الاقل طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية الشرطة — هذا الالتزام لا يخضع في تحديده لارادة الجهة الادارية أو الطالب المعنى متى توافر شرطه وموجبه — لاتملك وزارة الداخلية أو أية جهة أخرى الاعفاء من هذا الالتزام أو البعض منه .

ملخص الحكم :

من حيث أن الثابت من اوراق الدعوى ان المدعى التحق بكلية الشرطة في أكتوبر سنة ١٩٦٦ وتخرج فيها في الاول من أغسطس سنة ١٩٧٠ حيث عمل في خدمة هيئة الشرطة ، وفي ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٤ طلب شهادة ببيان حالته الوظيفية لتقديمها الى مجلس الدولة ، وبتاريخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٩٨ بتعيينه مندوبا مساعدا بمجلس الدولة ، واعقب ذلك صدور القرار الوزاري رقم ٤٩٧ بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ بانهاء خدمته بوزارة الداخلية . وقد حرر المدعى قبل اخلاء طرفه اقرارا مؤرخا في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٤ بتحملة كافة التكاليف المستحقة عليه لوزارة الداخلية ازاء نقله لوظيفة قضائية بمجلس الدولة طالبا خصم المبلغ بالتقسيط المريح بالنظر الى اعبائه العائلية حيث طالبت الوزارة مجلس الدولة بخصم هذا المبلغ وقدره ١٠٩٧ جنيها على اقساط شهرية وفق الاقرار المحرر من المدعى .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من القرار بقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٨ بنظام كلية الشرطة تنص على انه « كل طالب يستقيل من الكلية دون موافقتها أو بتحايل على تركها للالتحاق باحدى الكليات الجامعية

أو المعاهد العليا الاخرى ، وكذلك كل طالب تخرج في كلية الشرطة ولم يمضى خمس سنوات على الاقل في خدمة وزارة الداخلية من وقت تخرجه ، يلزم بالتضامن مع ولى امره بدفع مثلى الرسوم الكاملة المقررة عن كل سنة قضاها في الكلية أو مجموع ما تكلفته خزانة الدولة اثناء دراسته ايهما اكثر ، والبادى في ذلك أن التزام الطالب — على موجب هذه المادة — باداء مثلى الرسوم الكاملة عن كل سنة قضاها في الكلية أو مجموع ما تكلفته خزانة الدولة اثناء دراسته ايهما اكبر ، التزام ينبثق عن القانون مباشرة دون ملاحجة اليه من تعهد يقرره ، فهو التزام مصدره القانون وحده الذى تكفل بتعيين مضمونه وتحديد مداه ومن ثم لا تسرى في شأنه من حيث الاصل الاحكام المتعلقة بالالتزامات التعاقدية أو التعويضات الاتفاقية والثابت ايضا أن هذا الالتزام لا يخضع في تحديده لارادة الجهة الادارية أو الطالب المعنى فتمتى توافر شرطه وموجبه وهو ترك الدراسة بكلية الشرطة أو تخلف خريجها عن خدمة وزارة الداخلية خمس سنوات على الاقل استمر الالتزام على صحيح سببه ، وتعين اداء مثلى الرسوم الكاملة المقررة عن كل سنة قضيت في الكلية أو مجموع ما تكلفته خزانة الدولة اثناء الدراسة ايهما اكبر ، ولاتملك وزارة الداخلية أو أية جهة اخرى الاعفاء من هذا الالتزام أو البعض منه ازاء وضوح النص في هذا الشأن وعموم مقتضاه وانه لا يخول أية جهة مكنة الترخص في تقدير الالتزام أو الاعفاء منه اذ حدده المشرع تحديدا لازما لا مجال فيه لاعادة النظر أو الترخص في التقدير مراعاة لطبيعة الدراسة المتخصصة بكلية الشرطة ووجوب أن تأتى كلها خدمة في ذات المرفق التى هيئت خصيصا لخدمته وتلبية احتياجاته المتجددة ، ومن ثم فلا سند قانونا لاعفاء المدعى من بعض الالتزام المدين به ، والذى تعين قانونا الوفاء به كاملا لتوافره على صحيح سببه .

ومن حيث أن الحكم المطعون اذ ذهب غير هذا المذهب ، فقضى بعدم احقية المدعى عليه بصفته في مطالبة المدعى الا بما يوازى سدس المبلغ المطالب به ، فانما خالف صحيح حكم القانون ، بما يقتضى معه الحكم بالغائه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

الفصل الثانى

البـدلات

(١) بدل تمثيل :

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

بدلات التمثيل — استحقاق بدل التمثيل خلال مدة الاجازة —
مناطق صرف بدل التمثيل طبقا لنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٦١ لسنة
١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة هو شغل الوظيفة المقرر لها هذا
البذل والقيام باعبائها — قيام من يشغل وظيفة مدير الادارة العامة
لامداد الشرطة باجازة طبقا للقانون لاتؤثر فى استحقاقه البذل — اساس
ذلك أن مركز الموظف اثناء قيامه بالاجازة المرخص بها قانونا لا يختلف
عن مركزه اثناء قيامه بالعمل .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون
هيئة الشرطة تنص على انه يجوز منح الضابط بدل تمثيل أو بدل طبيعة
عمل طبقا للشروط والاوزاع التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية
ولايجوز صرف البذل الا لشاغل الوظيفة وأن المادة ٢٧ منه تنص على
انه فى حالة غياب احد الضباط المعينين بقرار من رئيس الجمهورية
يقوم من يليه فى الاقدمية بأعباء الوظيفة نيابة عنه ويجوز لوزير
الداخلية أن ينتدب ضابطا آخر .

ومفاد ماتقدم أن مناطق صرف بدل التمثيل هو شغل الوظيفة
المقررة لها هذا البذل والقيام باعبائها ، ذلك أن بدل التمثيل استهدف

في حقيقة الامر مواجهة ماتتطلبه الوظيفة حسب وضعها وواجباتها من نفقات وضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها ، ولذلك فان قيام شاغلها باجازة طبقا للقانون لايؤثر في استحقاقه البديل فمركز الموظف اثناء قيامه بالاجازة المرخص بها قانونا لايختلف في كثير أو قليل عن مركزه اثناء قيامه بالعمل . ويؤكد هذا النظر أن المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه نصت أن يمنح الضابط من شاغلي الوظائف الرئيسية بدل تمثيل ولايمنح هذا البديل الا لشاغل الوظيفة المقرر لها وعند خلوها يستحقه من يقوم بأعبائها وورد بالمذكرة الايضاحية تعليقا على نص المادة انه « يتناول بدل التمثيل لشاغلي الوظائف الرئيسية وهو يمنح لشاغل الوظيفة المقررة لها فقط وعند خلوها يستحقه من يقوم بأعبائها اما عند قيامه بالاجازة فالوظيفة ليست خالية وبذلك لايزال شاغلها مستحقا للبديل .

ومن حيث انه بتطبيق ماتتقدم على الحالة المعروضة فان السيد اللواء / وقد كان وقت قيامه بالاجازة من ١٠/٨/١٩٧١ الى ٦/١٠/١٩٧١ شاغلا لوظيفة مدير الادارة العامة لامداد الشرطة ، ومن ثم فانه يستحق بدل التمثيل المقرر لتلك الوظيفة دون السيد اللواء / الذي قام بأعبائها خلال تلك الاجازة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى استحقاق السيد اللواء / دون غيره لبديل التمثيل المقرر لوظيفة مدير الادارة العامة لامداد الشرطة خلال مدة اجازته في الفترة من ١٠/٨/١٩٧١ الى ٦/١٠/١٩٧١ .

(ملف ٦٣٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

مساعدو وزير الداخلية يتقاضون بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل وزارة .

ملخص الفتوى :

يسرى على اعضاء هيئة الشرطة فيما لايتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وقانون التأمين والمعاشات والقوانين المكملة له . وقد فوض المشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ رئيس الجمهورية في تحديد بدلات التمثيل المقررة لضباط الشرطة شاغلي الوظائف الرئيسية في كل حالة على حدة على ضوء القواعد التي يضعها وزير الداخلية ببيان الوظائف التي يستحق شاغلها هذا البديل وشروط استحقاقه . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ مشروطا الا يمنح هذا البديل شاغلو درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم . ولما كان رئيس الجمهورية قد فوض رئيس مجلس الوزراء في الاختصاص بمنح بدلات التمثيل ، فان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٩ يسرى في حق شاغلي الوظائف العليا بالدولة وضباط الشرطة شاغلي الوظائف الرئيسية ، اذ اعتد قرار رئيس مجلس الوزراء المذكور في منح بدل التمثيل بالدرجة المالية للموظيفة . ومن ثم يسرى في حق ضباط الشرطة شاغلي الوظائف الرئيسية من درجة مساعد وزير الداخلية ، ومتى كانت درجة مساعد وزير الداخلية تعادل درجة وكيل وزارة فانهم يستحقون بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل وزارة .

(ملف ٩٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/١٢/٧)

(ب) بدل غذاء :

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

ان جنود الدرجة الثانية الملحقين بهيئة الشرطة هم اصلا مجندون بالقوات المسلحة وانما يؤدون خدمتهم العسكرية بهيئة الشرطة بحسبانها من الجهات التي اجاز القانون اداء الخدمة العسكرية فيها — أثر ذلك خضوعهم لجميع الاحكام الخاصة بالجنود وضباط الصف في

القوات المسلحة وبالتالي أفادتهم من أمر القيادة العامة للقوات المسلحة المؤرخ ١١/٣/١٩٧٥ بصرف بدل تعيين نقدي .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٩٤ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز ان يلحق بخدمة الشرطة من يقع عليهم الاختيار من بين المستدعين للخدمة العسكرية ويعينون جنود من الدرجة الثانية ويخضعون في خدمتهم ومعاملتهم لجميع الاحكام الخاصة بالجنود وضباط الصف في القوات المسلحة وخاصة من حيث نظم الخدمة والمعاش أو المكافأة والتأمين والتعويض » كما تنص المادة ٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على ان « تشمل الخدمة العسكرية الوطنية :

أولا : الخدمة العسكرية الالزامية العاملة ويؤديها الذكور في المنظمات الآتية :

(ب) القوات المسلحة بفروعها المختلفة .

(ب) الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

(ج) الخ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ينص في المادة الثالثة منه على أن « تظل سارية القرارات والاوامر والتعليمات الصادرة قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه الى ان تعدل أو تلغى .

كما أنه قد جاء بالمذكرة الايضاحية التي تقدمت بها وزارة الداخلية لمجلس الوزراء لاستصدار قرار بمنح افراد هيئة الشرطة بدل غذاء عند اعلان حالة الطوارئ باجهزة وزارة الداخلية حيث أنه تقوم

في بعض الاحيان ظروف استثنائية تستلزم استخدام قوات البوليس في المدن الكبرى بصفة خاصة من ضباط وكونستبلات وضباط صف وعساكر طول اليوم فيحرمون من الراحة ومن الذهاب الى منازلهم لتناول وجباتهم — الامر الذي يضطرهم الى تناول هذه الوجبات في دركات خدمتهم من جيبيهم الخاص ٠٠٠ وان محافظة مصر طلبت اليها أن تعوض هذه القوات عما تتكبده في هذه الخدمات الاستثنائية من مصروفات اضافية وما تبذله من مجهودات مضية تشجعا لرجالها على الاستمرار فيها كما قامت ظروف مماثلة ولاشعارهم بتقدير الحكومة لخدماتهم هذه . واقترحت أن يصرف لكل ضابط ٥٠٠ مليم في اليوم ولكل كونستابل وضابط صف وعسكري ١٠٠ مليم للمتطوعين ، ٠٠ مليم للنظاميين .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان جنود الدرجة الثانية المحققين بهيئة الشرطة هم أصلا مجندون بالقوات المسلحة وانما يؤدون خدمتهم العسكرية بالجهة المذكورة بحسبانها من الجهات التي اجاز القانون اداء الخدمة العسكرية فيها . وقد قضى المشرع بأن يخضع هؤلاء في خدمتهم ومعاملتهم لجميع الاحكام الخاصة بالجنود وضباط الصف في القوات المسلحة ، وخاصة من حيث نظم الخدمة والمعاش أو المكافآت والتأمين والتعويض . ويتفرع على ذلك ان ما يستحقه الجنود المذكورون من تعويضات وبدلات محدد أصلا في القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وكذلك القرارات والتعليمات السابقة عليه طالما أنها لا تتعارض مع أحكامها ، ومن بين هذه القرارات والتعليمات أمر القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٩٧٥/٣/١١ بمنح المذكورون بدل التعيين النقدي المشار اليه .

ومن حيث ان هؤلاء الجنود ، وان كانوا يعدون مجندين بالقوات المسلحة الا أنهم طبقا للمادة ٣/ب من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ سابق الاثارة اليها ، يؤدون خدمتهم العسكرية بهيئة الشرطة التي تقتضى ظروف العمل فيها اعلان حالة الطوارئ الحالة (ج) ، بقاء المجند في الخدمة طوال اليوم ، ولما يترتب على ذلك من حرمانه من الراحة وتناول وجبات على حسابه الخاص ، وهو ما يوجب انطباق

قرار مجلس الوزراء بتاريخ أول يناير ١٩٤٧ وتعديلاته ، بشأن تقرير
بدل غذاء لجنود الدرجة الثانية اثناء اعلان حالة الطوارئ (الحالة ج)،
وانشائه حقا للمجندين المذكورين في تقاضى مقابل نقدى لقاء ما يتكبذونه
في تلك الحالة ، وبناء على ذلك يمنح المجندون المذكورون البديل المنوه
عنه متى قام سبب استحقاقه وهو أداء الخدمة في ظل اعلان حالة
الطوارئ في اجهزة وزارة الداخلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز جمع جنود الدرجة
الثانية بهيئة الشرطة بين بدل التعمين العينى ، والبديل النقدى المقرر
بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٧ المشار
اليه .

(ملف ٩٢٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

بدل غذاء الحالة (ج) مقرر لتعويض أفراد هيئة الشرطة عما
يتكبذونه من جهد ونفقات في الظروف الاستثنائية التى تقتضى ظروف
العمل فيها بقاءهم في الخدمة طوال اليوم مع ما في ذلك من حرمان لهم
من الراحة وقيامهم بتناول وجبات على حسابهم الخاص — استحقاق
المجندين المذكورين هذا البديل متى قام سبب استحقاقه وهو أداء
الخدمة في ظل اعلان حالة الطوارئ في اجهزة وزارة الداخلية — احقية
الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث باكاديمية الشرطة في
صرف بدل غذاء (الحالة ج) .

ملخص الفتوى :

من حيث ان البديل المذكور مقرر لتعويض ضباط وجنود الشرطة
عما يتكبذونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التى تقدر معها وزارة
الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم
بدركات خدمتهم وتقدير الظروف التى تستدعى استبقائهم أمر متروك

لوزارة الداخلية بما لا معقب عليها في هذا الشأن باعتبارها القائمة على مرفق الامن بالبلاد ، ومن ثم فانه يكون للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا في اكاديمية الشرطة الحق في صرف بدل غذاء اذا رأت السلطة المختصة استبقائهم في غير ساعات العمل المقررة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تقدرها هذه السلطة .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان وزارة الداخلية قد اعلنت حالة الطوارئ (الحالة ج) في جميع اجهزتها بما فيها كلية الدراسات العليا والبحوث واستخدام قوات الشرطة في هذه الظروف يشمل كل رجال الشرطة أيا كانت مواقعهم أو أعمالهم حيث يكونون على استعداد دائما لمواجهة الاحداث ، ومن ثم فان منط استحقاق بدل غذاء (الحالة ج) المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول يناير سنة ١٩٧٤ يكون قد توافر بالنسبة للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث ... باكاديمية الشرطة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث باكاديمية الشرطة في صرف بدل غذاء (الحالة ج) .
(ملف ٩٢٦/٤/٨٦ — ١٩٨٢/١٠/٧)

(ج) بدل السفر :

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المشرع رخص للعاملين (ومن بينهم افراد هيئة الشرطة) بمناطق معينة تشجيعا على العمل بها بالسفر هم وعائلاتهم ذهابا وإيابا الى الجهة التي يختارونها عددا محددا من المرات سنويا بالمجان أو بربع أجرة وأعطى لهؤلاء العاملين حق الخيار بين التصريح لهم باستثمارات السفر المجانية أو بربع أجرة ، وصرف مقابل نقدي عن عدد مرات السفر المقررة على أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل

واسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة — أفراد هيئة الشرطة يتمتعون بمزية السفر بنصف أجرة على خطوط هيئة السكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة — مراعاة ذلك عند حساب المقابل النقدي بحيث يتحدد بنصف الاجرة بالنسبة لمن يتمتع بمزية السفر بنصف الاجرة وكامل الاجرة بالنسبة للباقيين من أفراد أسرته الذين لا يتمتعون بهذه الميزة ما لم يكن هناك أعفاء أكثر سخاء فيؤخذ في الاعتبار .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع رخص للعاملين ، ومن بينهم افراد هيئة الشرطة — تشجيعا لهم للعمل في مناطق معينة — بالسفر لهم وعائلاتهم ذهابا وأيابا الى الجهة التى يختارونها عددا محدد من المرات سنويا بالمجان أو بربع أجرة ، واعطى لهؤلاء العاملين الخيار بين التصريح لهم باستثمارات السفر المجانية أو بربع أجرة ، وصرف مقابل نقدي عن مدة السفر المقررة لهم ، على ان يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة ، ومن ثم فإن حساب المقابل النقدي المستحق للعامل يتحدد بتكاليف سفره وأسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة طبقا للشروط والاوزاع المقررة في هذا الشأن .

ومن حيث ان افراد الشرطة يتمتعون بميزة السفر بنصف أجر على خطوط هيئة السكك الحديدية ووسائل المواصلات العامة ، ومن ثم يتعين ان يراعى ذلك عند حساب المقابل النقدي المشار اليه ، بحيث يتحدد بنصف الاجرة بالنسبة لمن يتمتع بمزايا السفر بنصف الاجرة، وكامل الاجرة بالنسبة للباقيين من افراد أسرته الذين يتمتعون بهذه الميزة ما لم يكن هناك اعفاء أكثر سخاء فيؤخذ في الاعتبار عند تقرير هذا المقابل .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

مفاد نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة ولائحة البعثات والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ ان المشرع اجاز ايفاد ضباط هيئة الشرطة في بعثات ومنح واجازات دراسية للقيام بدراسات علمية أو عملية ومتابعة التطورات الحديثة ولم ينص على حد أدنى لمدة البعثة أو المنحة المقررة لذلك ونظم المعاملة المالية للموفدين لهذه البعثات والمنح — مؤدى ذلك أنه عند ايفاد ضابط هيئة الشرطة في احدى المنح فان مستحقاته المالية عن هذه المنحة تتحدد وفقا لاحكام اللائحة المشار اليها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٣٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنص على انه « لوزير الداخلية بعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ايفاد ضباط أو افراد هيئة الشرطة في بعثات أو منح أو اجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب بالشروط والاوزاع التى تحددها لائحة البعثات التى تصدر بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الاعلى للشرطة ٥٠٠ كما ان لائحة البعثات ، والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة ، الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ تقضى فى المادة الاولى منها بان يكون ايفاد ضباط أو افراد هيئة الشرطة فى بعثات واجازات دراسية للقيام بدراسات علمية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمى أو للتدريب سواء فى خارج البلاد أو داخلها وذلك لتحقيق التنمية العلمية لهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم وصولا الى اداء أفضل ، وتنص مادته الثانية على ان انواع البعثات هى كما يأتى :

(أ) بعثة علمية •

(ب) بعثة عملية لكسب مران أو خبرة •

(ج) بعثة علمية عملية تتناول الغرضين معا •

(د) بعثة قصيرة لتابعة التطورات الحديثة في نواحي المعرفة النظرية أو التطبيقية أو حضور مقررات دراسية موسمية معينة • ويجوز ان تتضمن البعثة من أى من هذه الانواع دراسة معينة لفترة محددة داخل البلاد أو خارجها ولا تعتبر بعثة في تطبيق احكام هذا القرار المهام والمأموريات التي تؤدي في الخارج وتقضى مادتها الرابعة بانه « لوزير الداخلية قبول منح التدريب أو الدراسة أو التخصص أو غير ذلك من أية دولة اجنبية ... وتسرى القواعد المقررة للبعثات على هذه المنح وتقضى المادتان الثامنة عشر والتاسعة عشر من ذات اللائحة بمنح مزايا مالية معينة للموفدين من اعضاء هذه البعثات والمنح كما تنص المادة السابعة والعشرون من هذه اللائحة على أن تسرى أحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن البعثات والاجازات الدراسية والقوانين والقرارات المعدلة له فيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار •

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع اجاز ايفاد ضباط هيئة الشرطة في بعثات واجازات دراسية للقيام بدراسات علمية أو عملية ، ومتابعة التطورات الحديثة في نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية ، ولم ينص على حد أدنى لمدة البعثة أو المنحة المقررة لذلك ، ونظم المعاملة المالية للموفدين لهذه البعثات والمنح على نحو معين طبقا لللائحة البعثات والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة ، والسالف الاشارة اليها ، ومن ثم فانه اذا تم ايفاد ضباط هيئة الشرطة في احدى هذه المنح فان مستحقاتهم المالية عن هذه المنحة تتحدد وفقا لاحكام اللائحة المذكورة.

ولما كان الثابت من الاوراق ، ان الضابط المعروضة حالته ، أوفد في منحة دراسية مقدمة من الحكومة الفرنسية في مجال الحاسبات الالكترونية ، مدتها ثلاثة وعشرون يوما ومن ثم فان مستحقاته المالية عن هذه الفترة تتحدد وفقا لاحكام الواردة بلائحة البعثات والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة ، سالفه الذكر •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان المعاملة المالية للسيد المذكور عن المنحة المشار اليها ، تتم وفقاً لاحكام لائحة البعثات والمنح الدراسية لهيئة الشرطة ، آنفة البيان .

(ملف ٩٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٣/٦/١)

(د) بدل طبيعة العمل :

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

عدم احقية العاملين بقسم شرطة القنطرة شرق في الاستمرار في صرف بدل طبيعة العمل المقرر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وبديل الإقامة وفقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ اعتباراً من ١٩٧٩/٥/٢٥ تاريخ ضم قسم القنطرة شرق الى محافظة الاسماعيلية .

ملخص الفتوى :

لما كانت الحكمة التشريعية التي املت تقرير بدل الإقامة للعاملين في محافظة سيناء وهي تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظة وتعويضهم عما يلقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها — هي ذات الحكمة التي استهدفها المشرع من تقرير بدل طبيعة العمل لهم — الا ان مناط استحقاق كل منهما يختلف عن الآخر ، ففي بدل الإقامة لجأ المشرع الى معيار جغرافي واداري محدد هو معيار المحافظة ، فأشترط ان يكون العامل من العاملين بمحافظة سيناء ، في حين أنه لجأ بالنسبة لتحديد مناط استحقاق بدل طبيعة العمل الى معيار جغرافي فقط فأشترط ان يكون العامل من العاملين في إحدى المناطق المحررة أو التي تحرر مستقبلاً من شبه جزيرة سيناء بغض النظر عن التبعية الادارية لهذه المناطق ، يؤكد ذلك أمران أولهما ، استخدام المشرع لاصطلاح مناطي وهو يدل جغرافياً على مكان معين لا يلزم ان يكون له مدلول

ادارى محدد بعكس اصطلاح « محافظة » فهو ذات مدلول جغرافى وادارى . وثانيهما ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ من أنه : ولما كان منح هذه الامتيازات للعاملين المدنيين الذين يدفعون للعمل بشرق القناة يعطى دفعة مناسبة وفعالة لهم ، ويترتب على ذلك أنه بنقل التبعية الادارية لقسم القنطرة شرق من محافظة سيناء الى محافظة الاسماعيلية — وهى ليست من المحافظات النائية — تنحصر استفادة العاملين فى هذا القسم من أحكام القرار الجمهورى رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لتخلف مناط الاستحقاق . اما بالنسبة لبذل طبيعة العمل فيستمررون فى صرفه بالشروط والقيود الواردة فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وأهمها استمرار اعلان حالة الطوارئ بمحافظه سيناء وذلك الى ان يلغى النص المانح لهذا البذل أو يعدل بالطريق القانونى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العاملين بقسم شرطة قنطرة شرق فى تقاضى بدل الانتقال بمقتضى احكام القرار الجمهورى رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ نقل تبعية القسم الى محافظة الاسماعيلية ، واحقيتهم فى صرف بدل طبيعة العمل وفقا للشروط المقررة فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ الى ان تنحصر استفادتهم من هذا القانون بنص صريح .

(ملف ٨٥٢/٤/٨٦ — جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠)

الفصل الثالث

الترقية

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

يستطيع مجلس البوليس الاعلى أن يقرر تخطى ترقية ضابط في حركة معينة أو في حركات متتالية ولكنه لا يملك أن يقيد هذا التخطى بعدد معين من الضباط مما يعتبر تعديلا للاقدمية ، الذي يخرج عن اختصاص هذا المجلس .

ملخص الفتوى :

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس على أنه :

يجب في الترقيات ابتداء من رتبة ملازم أول أن تكون الترقية من رتبة الى الرتبة التي عليها مباشرة بحسب الاقدمية ، وتعتبر الاقدمية في الرتبة من تاريخ منحها

ثم نصت المادة الحادية عشرة على أنه :

« لايجوز تخطى الضابط في الترقية عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الاعلى للبوليس ، وبعد استماع أقوال الضابط أمام المجلس » .

وهاتان المادتان واردتان في الباب الثالث رتب البوليس والتعيين والترقية فيه بمقتضاهما اتبع قانون هيئات البوليس في الترقية القاعدة العامة في الترقيات وهي أن تكون الترقية بالاقدمية مع مراعاة

الكفاية ، فيرقى الضابط اذا حل دوره في الاقدمية مع جواز تخطى غير الكفاء .

ولايعتبر هذا التخطى عقوبة تأديبية لان العقوبة التأديبية لاتكون الا عن خطأ محدد فلايجوز أن يوقع نتيجة لعدم صلاحية الموظف .

وحكم مجلس الدولة الفرنسى بأن العقوبة التأديبية لاتوقع جزاء على عدم الصلاحية الجنمانية (٤ ابريل سنة ١٩٢٥ قضية ميجو) ولاعن عدم الصلاحية القانونية (٣ يناير سنة ١٩٣٦ قضية ديميرى) ولاعن عدم الصلاحية لتولى وظيفة بعينها (٧ فبراير سنة ١٩٤١ قضية بيرار) .

وهذا ما أخذت به محكمة القضاء الادارى في مصر باضطراد فقررت مثلاً في حكمها الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥١ (القضية رقم ١٥٢ السنة الخامسة القضائية) أن المقصود بالتخطى الذى يصدر به قرار مستقل بالتطبيق لقواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ هو التخطى الذى يستند الى عدم صلاحية الموظف للترقية .

كما قررت في حكمها الصادر من ٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٢٣٥ للسنة الخامسة القضائية أنه :

« لااعتداد بما يقوله المدعى من أن تركه في الترقية بسبب الجزاء المطعون فيه مع تركه في ترقية سابقة لليلة ذاتها هو بمثابة مجازاته أكثر من مرة عن ذنب واحد ذلك أن الحرمان من الترقية لايعتبر جزاءً ، ولاتباشره الجهة الادارية بمقتضى سلطتها التأديبية بل الترقية اعطاء أو حرمانا تصيب الموظف حسبما يبين من عمله وسلوكه في أداء المهمة الموكولة اليه والاضطلاع بأعبائها :

ولايؤثر في هذا النظر ماورد في أحد أحكام محكمة القضاء الادارى (جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٥١ القضية رقم ٣٩٨ لسنة ٣ القضائية) في صدر تسبب قرار مجلس البوليس الاعلى من أن ذلك يستلزم توجيه تهم معينة على أساس وقائع محددة ، لان هذا

القول من المحكمة لم يكن الا استطرادا منها في صدد ايجاب تسبیب قرار التخطی . ولم يكن مؤثرا في نتيجة الحكم ويمكن حمل ما جاء في هذا الحكم على أساس أن المقصود به وجود وقائع محددة تؤثر في جدارة الضابط وصلاحيته وليس المقصود بها تلك التي تكون جرائم تأديبية .

وقد عرفت المحكمة الجدارة بأنها صفة ذاتية في الشخص تتكون من عناصر عدة منها مايتصل بدرجة المعرفة عن المعلومات الادارية والفنية وبمبلغ المران والنضوج ومقدار الذكاء الشخصي والنشاط وبحسن الاستعداد للعمل والاقبال عليه والاخلاص فيه والعناية به وبحسن السير والسلوك واحترام الرؤساء وطاعتهم في حدود القانون وبالنزاهة والشرف والسمعة وغير ذلك (الحكم الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٥١ في القضية رقم ٣٩٠ لسنة ٤ القضائية) .

ومن ثم يكون المقصود بما ورد في الحكم السابق من وجود وقائع محددة تلك الوقائع التي تؤثر في عنصر من عناصر الجدارة كما عرفتھا المحكمة دون أن ترقى الى مرتبة الجريمة التأديبية .

يضاف الى ماتقدم أن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ قد أفرد بابا خاصا بتأديب موظفي البوليس هو الباب الخامس بين فيه اجراءات التأديب وانه وان لم يذكر العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها الا ان المادة ٤١ نصت على سريان القواعد المقررة للموظفين المدنيين على موظفي هيئات البوليس فيما عدا الاحكام المنصوص عليها في ذلك القانون وليس في العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على موظفي الدولة التخطی في الترقية انما قد يترتب على العقوبة التأديبية تأخير الترقية باعتبار أن تلك العقوبة مما تؤثر في عناصر الصلاحية .

أما أن القانون قد أوجب سماع أقوال الضابط قبل صدور قرار تخطيه فواضح في ضوء ماتقدم أن المقصود هو سماع دفاعه في حدود عناصر عدم الصلاحية والاسباب التي أدت الى استخلاصها .

هذا وقد حكم مجلس الدولة الفرنسي حكما صريحا في هذا الشأن
اذ قرر أن عدم الترقية ليس عقوبة تأديبية وانما هو نتيجة لتقدير
صلاحية الموظف بالنسبة الى زملائه (١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢ في قضية
أوليفيه منشور في دالوز القسم القضائي سنة ١٩٤٣ ص ١٢٧) .

ويخلص مما تقدم أن تخطي ضابط البوليس عند حلول دوره ليس
عقوبة تأديبية وانما هو أثر لعدم صلاحيته للترقية ومادام الامر كذلك
فان هذا التخطي لايتقيد بعدد معين من الضباط بل يصدر القرار به
في حركة معينة بذاتها فيترك الضابط في هذه الحركة بأكملها أيا كان
عدد من يرقى ممن يلونه في الاقدمية ، كما أنه يجوز تخطي ضابط
بمعينه في عدة حركات طالما كان غير صالح للترقية دون أن يعتبر ذلك
بمثابة توقيع عقوبات متعددة عن فعل واحد .

لهذا فقد انتهى قسم الرأي مجتمعا الى أن مجلس البوليس
الاعلى يستطيع أن يقرر تخطي ترقية الضابط في حركة معينة أو في
حركات متتالية ولكنه لايمك أن يقيد هذا التخطي بعدد معين من
الضباط بما يعتبر تعديلا للاقدمية الامر الذي يخرج عن اختصاص
هذا المجلس .

(فتوى ٤٩٥ في ١٣/٩/١٩٥٢)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

أن الاصل في الترقية وفقا للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بنظام هيئات البوليس اتباع قاعدة الاقدمية وحدها . فلايجوز تخطي
ضابط في الترقية الا بعد اتباع اجراءات معينة نص عليها القانون . أما
المكافأة الاستثنائية الادبية والمادية المشار اليها في الفقرة السادسة من
المادة السابعة من القانون السالف الذكر فلايقصد منها جواز اجراء
ترقيات استثنائية في الحالات التي تناولها القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

طلبت وزارة الداخلية معرفة ما اذا كان نص المادة السابعة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها يجيز ترقية الضباط وموظفي هيئات البوليس ترقية استثنائية .

وقد استعرضت هيئة قسم الرأي في اجتماعها المنعقدة يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ المادة السالفة الذكر التي أوضحت المسائل التي تعرض على المجلس الاعلى للبوليس ونصت الفقرة السادسة منها على الاقتراحات الخاصة بالمكافآت الادبية والمادية سواء أكان لقيام موظف البوليس بأعمال ممتازة أم لصابته أثناء الخدمة أو بسببها .

ولاحظت الهيئة أن المادة العاشرة من هذا القانون نصت على أنه يجب في الترقيات ابتداء من رتبة ملازم أول أن تكون الترقية من رتبة الى الرتبة التي تليها مباشرة بحسب الاقدمية كما نصت المادة ١١ على أنه لايجوز تخطى الضابط في الترقية عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الاعلى للبوليس وبعد سماع أقوال الضابط امام المجلس المذكور .

ويتضح من هذين النصين ان الاصل في الترقية انما هو اتباع قاعدة الاقدمية وحدها وقد تشدد القانون في ذلك فلم يجز تخطى ضابط في الترقية الا بعد اتباع اجراءات معينة تبرر هذا التخطى فاذا نال أى ضابط ترقية في غير دوره فلن تكون الا عن طريق ترك من كانت له الاقدمية .

كما أبدت الهيئة أنه اذا كانت عبارة المكافأة الاستثنائية الادبية والمادية الواردة في الفقرة السادسة من المادة السابعة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ قد تحتمل الترقية الاستثنائية باعتبار انها قد تكون نوعا من المكافأة الاستثنائية الادبية والمادية الا أنه في تفسير هذه الفقرة يجب الرجوع الى أحكام هذا القانون في مجموعها وهي كما سبق بيانه تتقيد باتباع قاعدة الاقدمية في الترقية فضلا عن أن هذه الفقرة انما تقرر حكما استثنائيا لا يجوز التوسيع فيه وبالتالي فلا يدخل في مضمونها الترقيات الاستثنائية ويؤيد ذلك أيضا الاعمال التحضيرية

لهذا القانون فقد كانت المادة ١١ من المشروع الغير النهائي للقانون تقضى بأنه لايجوز ترقية ضابط الى رتبة أعلا الا لاسباب استثنائية تتعلق بخدمته على أن يصدر قرار من المجلس الاعلى للبوليس مشتملا على أسباب الترقيات الاستثنائية ولايجوز أن تريد نسبة الترقيات الاستثنائية عن ٥ ٪ وبالرغم من القيود المحيطة بالترقيات الاستثنائية في هذه الحالة فان اللجنة التى وضعت الصياغة النهائية لمشروع القانون لم تقر تلك المادة واستبعدت النص على جواز أية ترقية استثنائية يضاف الى ذلك أن المادة السابعة حين تناولت اختصاص المجلس الاعلى للبوليس أوردت في الفقرة الاولى منها المسائل الخاصة بتعيين وترقية وتنقلات رجال البوليس غير المعينين بمرسوم ثم أفردت الفقرة السادسة منها للمكافأة الاستثنائية الادبية والمادية الامر الذى يؤخذ منه أن المكافأة المشار اليها تخرج عن موضوع الترقيات .

وقد انتهت الهيئة من بحثها الى أن المكافأة الاستثنائية الادبية والمادية المشار اليها في الفقرة السادسة من المادة السابعة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لايقصد منها جواز اجراء ترقيات استثنائية في الحالات التى تتناولها .

(فتوى ١٤/١/٦ فى ١٤/١٠/١٩٤٦)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

ترقية الملازم الثانى الى ملازم أول تعتبر ترقية حتمية تتم بمجرد فوات سنتين الا اذا كان وقتها موقوفا عن العمل وانتهى الوقف بفصله .

ملخص الفتوى :

طلبت وزارة الداخلية تفسير المادة التاسعة من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها من حيث جواز تأخير ترقية الملازم الثانى الى ملازم أول رغم اتمامه سنتين فى الرتبة الاولى بسبب تراه الادارة مبررا لذلك كأن يكون الضابط عند اتمام

هذه المدة مقدما الى المحاكمة التأديبية أو الجنائية أو معتقلا بأمر السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية أو عدم جواز ذلك • وقد بحث قسم الرأي مجتمعا هذا الموضوع بجلستيه المنعقدتين في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ و ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن المادة التاسعة من القانون المشار اليه تنص على أن :

« يعين ضباط البوليس من بين خريجي قسم الضباط بكلية البوليس الملكية ويكون تعيين الضباط ابتداء في وظيفة ملاحظ بوليس برتبة ملازم ثان تحت الاختبار لمدة سنة ثم يمنح رتبة ملازم ثان اذا أمضى مدة الاختبار على وجه مرض ويجوز لوزير الداخلية بعدموافقة المجلس الأعلى للبوليس أن يطيل مدة الاختبار بحيث لا تتجاوز سنة أخرى وبعد انقضاء سنتين في رتبة ملازم ثان يرقى الضابط الى رتبة ملازم أول » •

وتنص المادة العاشرة على أنه :

« يجب في الترقيات ابتداء من رتبة ملازم أول أن تكون الترقية من رتبة الى الرتبة التي تليها مباشرة بحسب الاقدمية وتعتبر الاقدمية في الرتبة من تاريخ منحها على أن من يعين من ضباط البوليس في أية وظيفة تدخل ضمن وظائف هيئات البوليس يحتفظ له بالاقدمية في سلك ضباط البوليس » •

ويختص المجلس الأعلى للبوليس بالفصل في الشكاوى الخاصة بالاقدمية ويكون قراره فيها قاطعا •

ثم تنص المادة الحادية عشرة على أنه :

لايجوز تخطى الضابط في الترقى عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس • وبعد سماع أقوال الضابط أمام المجلس » •

ويتبين من مقارنة هذه النصوص أن القانون قد فرق في الحكم بين الترقية من رتبة ملازم ثان الى رتبة ملازم أول وبين الترقيات من رتبة ملازم أول فما فوقها فجعل الترقية الاولى حتمية اما أمضى الضابط سنتين في رتبة ملازم ثان أما الترقيات الاخرى فانها تكون بالاقدمية مع جواز التخطى بالاوضاع المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة •

تؤيد ذلك الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فقد جاء في تقرير لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ عن مشروع هذا القانون أنه روعى تشجيعا للضباط في مستهل حياتهم العملية أن يرقى من ملازم ثان الى ملازم أول ترقية حتمية بعد انقضاء سنتين أما الترقية بعد ذلك فتكون على أساس الاقدمية طبقا لاحكام المادتين العاشرة والحادية عشرة ، كما جاء في ايضاح وزير الداخلية لمشروع القانون أمام مجلس الشيوخ بجلسة ١٦ من يوليو سنة ١٩٤٤ أن الترقية من رتبة ملازم ثان الى رتبة ملازم أول تقع حتما بعد سنتين من منحه رتبة الملازم الثاني هذا الى أن المشروع قد حدد مدة الاختبار بسنة على الاقل وسنتين على الاكثر . ولوزير الداخلية في خلال هذه المدة أن يقدر ما اذا كان الضابط صالحا للعمل أم غير صالح وعند اتمام السنتين يتمين على الوزير أن يستعمل هذا الحق فاذا رأى أن الضابط قد أمضى مدة الاختبار على وجه مرض رقى الى رتبة الملازم الاول والا تعين فصله بانقضاء مدة الاختبار .

على أن الامر يستشكل في حالة ما اذا كان الضابط عند اتمام السنتين موقوفا عن عمله لامور نسبت اليه لما يفصل فيها بعد . ففي هذه الحالة يكون من غير المستساغ ترقيته مع قيام هذا العائق ومع وجود هذه الشبهات ضده ومن ثم فانه يجوز للادارة في هذه الحالة وحدها أن تقف ترقيته حتى يبت في أمره فاذا انتهى الامر بتبرئته أو توقيع أية عقوبة أخرى غير الفصل فانه يرقى اعتبارا من تاريخ اتمامه السنتين .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن الترقية من رتبة ملازم ثان الى رتبة ملازم أول ترقية حتمية تتم اذا أمضى الضابط سنتين في رتبة ملازم ثان الا في حالة واحدة وهي حالة ما اذا كان الضابط عند اتمام السنتين موقوفا عن العمل لامور نسبت اليه فانه يجوز للوزارة وقف النظر في الترقية حتى يبت في أمره فاذا انتهى الامر بفصله فهو بمرتبة الملازم الثاني اما اذا بقى في الخدمة سواء للحكم ببرأئته أو بتوقيع أية عقوبة أخرى غير الفصل وجب ترقيته مسندة الى تاريخ اتمامه سنتين في رتبة ملازم ثان .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

كادر هيئات الشرطة الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ٢٩ من مايو ١٩٤٤ — المركز القانوني الوحيد المستمد منه مباشرة — وضع الموظف في الدرجة المخصصة لوظيفته بالكادر بأول مربوطها — التسلسل في الدرجات التالية محكوم بقواعد الترقية — المركز القانوني فيها لا ينشأ الا باستصدار قرار اداري بالشروط والقيود والاوزاع التي نص عليها القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة كادر هيئات الشرطة الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ أن المركز القانوني الوحيد المستمد منه مباشرة ، والذي يستصحب تطبيقه ، هو وضع الموظف في الدرجة المخصصة لوظيفته بالكادر بأول مربوطها ، بشروط وقيود نص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، ومؤدى ذلك ، أن التسلسل في الدرجات التالية ، محكوم بقواعد الترقية التي لا بد لانشاء المركز القانوني فيها من استصدار قرار اداري بالشروط والقيود والاوزاع التي نص عليها القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها .

(طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس — التفرقة بين الترقية من رتبة ملازم حتى رتبة اميرالاي وبين ما يطو ذلك من رتب — جعل الترقية في الاولى بالاقدمية المطلقة وفي الثانية بالاختيار المطلق .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس قد استحدث أحكاما جديدة في شأن ترقية الضباط ، ففرق بين الترقية من رتبة ملازم حتى رتبة أميرالاي وبين ما يعلو ذلك من رتب ، فجعل الترقية بالاقدمية المطلقة في الاولى وبالاختيار المطلق في الثانية مع احالة الضابط الذي لا يشمل الاختبار في الترقية الى رتبة لواء الى المعاش مع تربيته الى هذه الرتبة . وقد أفصحت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه عن الحكمة التشريعية التي قام عليها هذا الحكم المستحدث وهي تقوم على اعتبارين أساسيين ، أولهما ترك الاختيار فيمن يتقلد المناصب الرئيسية لتقدير الادارة المطلق بحسب ماتقدرة وتطمئن اليه من حيث توافر عناصر الكفاية والصلاحية وقوة الشخصية ، حتى يكون زمام جهاز الامن في يد احسن العناصر بحسب تقديرها ، وحتى يفسح مجال الترقى امام عدد كبير من الضباط من جميع الرتب التي تليهم — كل ذلك ابتغاء حسن سير مرفق الامن العام على الوجه الذي ارتآه القانون .

(طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤ قى — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

ترقية ضباط البوليس طبقا لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ — تكون بالاقدمية حتى رتبة الاميرالاي وبالاختيار فيما يعلو ذلك من وظائف — ضوابط الاختيار في هذه الحالة — لايعول فيها على التقارير المقدمة في الوظائف الاننى كما لايكفى في استخلاص عناصر التقدير بملف الخدمة وحده ، اذ توجد وسائل أخرى الى جانب الملف لاستيفاء البيانات والمعلومات .

ملخص الحكم :

استحدث القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ أحكاما جديدة في شأن ترقية ضباط البوليس ففرق في الترقية بين رتبة ملازم حتى رتبة الاميرالاي وبين مايعلو ذلك من رتب ، فجعل الترقية بالاقدمية المطلقة في الاولى ، وبالاختيار المطلق في الثانية مع احالة الضابط الذى لايشمله الاختيار في الترقية الى رتبة لواء الى المعاش مع ترقيته الى هذه الرتبة ، وقد أفصحت المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه عن الخدمة التشريعية التى قام عليها هذا الحكم المستحدث فقالت « وقد قصد بذلك وجوب توافر عناصر الكفاية والصلاحية وقوة الشخصية فيمن يختارون لشغل المناصب الرئيسية فان لم تتوافر هذه العناصر جميعها فيمن يحل عليه الدور للترقية فقد روعى أن يعوض عن تركه في الاختيار بترقيته الى رتبة لواء واحالته الى المعاش على الوجه المتقدم حتى لايبقى شئ من المرارة في نفوس كبار الضباط بعد طول خدمتهم وبلوغهم المناصب العالية وفي الوقت نفسه يفسح مجال الترقى امام عدد كبير من الضباط من جميع الرتب التى تليها وبذلك يتوافرالتوازن بين الصالح العام حيث تمكن الحكومة من اختيار احسن العناصر التى تشرف على جهاز الامن العام وبين صالح الضباط أنفسهم الذين يتרכون الخدمة بعد بلوغهم هذه المرحلة الطويلة في خدمة الامن » . ومن ثم فان الحكمة التشريعية تقوم على اعتبارين أساسيين أولهما ترك الاختيار فيمن يشغلون المناصب الرئيسية لتقدير الادارة المطلق بحسب ماتقدره وتطمئن اليه من حيث توافر عناصر الكفاية والصلاحية وقوة الشخصية حتى يكون زمام جهاز الامن في يد احسن العناصر بحسب تقديرها ، وحتى يفسح مجال الترقى أمام عدد كبير من الضباط من جميع الرتب التى تليهم كل ذلك ابتغاء حسن سير مرفق الامن العام على الوجه الذى ارتآه القانون . وغنى عن البيان أن القانون حينما يطلق التقدير للادارة فلا معقب على تقديرها مادام خلا من عيب اساءة استعمال السلطة ومن هنا يبين أنه لا وجه للقول بأن تخطى المدعى في الترقية الى رتبة لواء لايجوز عند حلول دوره الا بعد سماع أقواله امام المجلس بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المذكور لان مجال تطبيق هذه المادة انما يكون في الترقية حتى رتبة الاميرالاي التى جعل القانون

أساس الترقية إليها بالأقدمية المطلقة فكان من الطبيعي ألا يتخطى الضابط إلا بعد سماع أقواله أمام مجلس البوليس الأعلى في كل مرة يحصل فيها التخطي فإذا استمر تخطيه مدة سنتين فعلى المجلس استدعاؤه ولفت نظره فإذا انقضت سنة ثالثة وقرر المجلس استمرار تخطيه وجبت إحالته إلى المعاش وهي قيود قانونية مجال أعمالها كما سلف القول في الترقية حتى رتبة أميرالاي أما فوق ذلك من رتب فمادام القانون جعل أساس الترقية فيها الاختيار المطلق بدون قيد أو شرط فهي لا تنتقيد بمثل تلك القيود التي لا تطلق إلا في مجال آخر هو مجال الترقية بالأقدمية المطلقة ، ولهذا قامت الحكمة التشريعية للمادة ١٩ على اعتبار أساس آخر يؤكد المعنى المشار إليه ويكفل التوازن بين الصالح العام وبين صالح الضباط أنفسهم إذ عوضهم القانون عن تركهم في الاختيار الذي يستتبع حتما إحالتهم إلى المعاش بترقيتهم إلى رتبة اللواء مع تسوية معاشهم على أساس مربوط هذه الرتبة وإضافة المدة الباقية لهم في الخدمة في حساب المعاش بشرط ألا تتجاوز سنتين حتى لا يبقى شيء من المرارة في نفوسهم . كما لا وجه للتحدى بالاختصار عند الاختيار على التقارير المقدمة في حقهم خلال حياتهم الوظيفية السابقة إذ فضلا عن أن مثل هذه التقارير قد قدمت حين كانوا يشغلون وظائف أدنى للترقية إليها ولهذا المثابة لاتحد تقدير الإدارة عند الترقية إلى المناصب الرئيسية من رتبة اللواء ومافوقها مادام القانون قد ترك ذلك لمطلق اختيارها للاعتبارات السالف إيرادها فضلا عن ذلك فإن ملف خدمة الموظف بما يحتويه من تقارير وأن كان في الأصل هو الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية إلا أنه لا يشمل حتما كل ما يتعلق بالموظف من معلومات وبيانات أو عناصر لها أثرها في التقدير وقد تغيب عن تلك التقارير ولكنها قد لاتغيب عن ذوى الشأن عند النظر في تلك الترقيات إلى المناصب الرئيسية بل يعتمدون إلى جانب التقارير السابقة على ما يستقونه من معلومات وبيانات سواء بأنفسهم أو بواسطة الأجهزة الرسمية المختصة لاستجماع مثل تلك البيانات والمعلومات كما أشارت إلى ذلك الوزارة في مذكرتها الأخيرة .

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

ترقية بالاختيار الى الوظائف الاعلى من امرالاي — لايلزم التسبب فيها عند التخطى بعكس ما اذا كان التخطى فى الترقية الى الوظائف الادنى •

ملخص الحكم :

ولئن كانت المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن تكون القرارات الصادرة من المجلس الاعلى للبوليس مسببة ، الا أنه غنى عن القول أن التسبب لا يكون الا بالقدر الذى تحتمله طبيعة القرار أو تتسع له وعلى هذا الاساس فان التسبب الذى قد يلزم لقرار تخطى الضابط فى الترقية حينما تكون واجبة بحكم أقدميته عند حلول دوره هو غير التسبب الذى يلزم للقرار بعدم اختيار الضابط فى الترقية الى المناصب العليا من رتبة لواء فما فوقها ذلك أن القانون قيد سلطة الادارة فى الحالة الاولى بقيود وضوابط يجب مراعاتها عند التخطى وبعد سماع أقوال الضابط فيلزم عندئذ بيان الاسباب التى قام عليها التخطى وعدم الاعتداد بدفاع الضابط ، أما اذا أطلق القانون للادارة الاختيار فى الترقية فان قرارها — والحالة هذه — لا يحتمل من التسبب — أن كان التسبب فى مثل هذه الحالة لازما — الا الى الاشارة بأنه لم يقع الاختيار عليه لشغله تلك المناصب الرئيسية •

(طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

الترقية الى رتبة اللواء ومايعلوها — الاستناد عند الاختيار على ملف خدمة الموظف ومايحويه من تقارير سابقة — غير كاف — لنزوى الشأن الاعتماد على مايستقونه من معلومات بأنفسهم أو بواسطة الاجهزة الرسمية للدولة •

ملخص الحكم :

لاوجه للاقتصار في الاختيار عند الترقية الى رتبة اللواء ومايلوها على التقارير المقدمة في حق الضباط خلال حياتهم الوظيفية السابقة ، اذ هي قد قدمت حين كانوا يشغلون وظائف أدنى قد يصلحون للترقية اليها ، وبهذه المثابة لاتحدد تقدير الادارة عند الترقية الى المناصب الرئيسية من رتبة اللواء وما فوقها ، مادام القانون قد ترك ذلك لمطلق اختيارها ، وفضلا عن ذلك فان ملف خدمة الموظف ومايحويه من تقارير وأن كان في الاصل هو الوعاء الطبيعي لحياته الوظيفية ، الا انه لايشمل حتما كل مايتعلق بالموظف من معلومات وبيانات أو عناصر لها أثرها في التقدير ، وقد تغيب عن تلك التقارير ولكنها قد لاتغيب عن ذوى الشأن عند النظر في تلك الترقيات الى المناصب الرئيسية ، بل يعتمدون الى جانب التقارير السابقة على مايستقونه من معلومات وبيانات ، سواء بأنفسهم أو بواسطة الاجهزة الرسمية المخصصة لاستجماع مثل تلك البيانات والمعلومات ، كما أشارت الى ذلك الوزارة في مذكرتها .

(طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

التخطي في الترقية — سماع أقوال المراد تخطيه — مقصور على الترقية بالاقدمية وفقا للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ — لوجه لاعمال هذا الحكم في الترقية الى رتبة اللواء .

ملخص الحكم :

لاوجه للقول بأن التخطي في الترقية الى رتبة لواء لايجوز عند حلول الدور الا بعد سماع أقوال المزمع تخطيه امام المجلس بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس، لان مجال تطبيق هذه المادة انما يكون في الترقية حتى رتبة الاميرالاي

التي جعل القانون أساس الترقية اليها بالاقدمية المطلقة ، فكان من الطبيعي الا يتخطى الضابط الا بعد سماع أقواله أمام مجلس البوليس الاعلى في كل مرة يحصل فيها التخطي ، فاذا استمر تخطيه مدة سنتين فعلى المجلس استدعاؤه ولفت نظره ، فاذا انقضت سنة ثالثة وقرر المجلس استمرار تخطيه وجبت احالته الى المعاش . وهى قيود قانونية مجال اعمالها كما سلف القول في الترقية حتى رتبة اميرالاي . اما فوق ذلك من رتب ، فمادام القانون جعل أساس الترقية فيها بالاختيار المطلق بدون قيد أو شرط فهى لا تتقيد بمثل تلك القيود التي لا تنطبق الا في مجال آخر هو مجال الترقية بالاقدمية المطلقة ، ولهذا قامت الحكمة التشريعية للمادة ١٩ على اعتبار أساسى آخر يؤكد المعنى المشار اليه ويكفل التوازن بين الصالح العام وبين الضباط أنفسهم ، اذ عوضهم القانون عن تركهم في الاختيار الذي يستتبع حتما احالتهم الى المعاش بترقيتهم الى رتبة اللواء مع تسوية معاشهم على أساس مربوط هذه الرتبة ، وازضافة المدة الباقية لهم في الخدمة في حساب المعاش بشرط الا تتجاوز سنتين ، حتى لا يبقى شيء من المرارة في نفوسهم .

(طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٢/٧/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطها تسبیب القرارات الصادرة من مجلس البوليس الاعلى — لا يكون التسبیب الا بالقدر الذى تحتمله طبيعة القرار أو تتسع له — تسبیب القرار بعدم اختيار ضابط للترقية الى رتبة لواء وما يطولها — حسب القرار الاشارة الى أن الاختيار لم يقع عليه .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة السابعة من انقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام

هيئة البوليس تقضى بأن تكون القرارات الصادرة من المجلس الاعلى للبوليس مسببة ، الا أنه غنى عن القول أن التسبب لا يكون الا بالقدر الذى تحتمله طبيعة القرار أو تتسع له ، وعلى هذا الاساس فان التسبب الذى قد يلزم لقرار بتخطى الضابط فى الترقية حينما تكون واجبة قانونا بحكم أقدميته عند حلول دوره هو غير التسبب الذى يلزم للقرار بعدم اختيار الضابط فى الترقية الى المناصب العليا من رتبة لواء فما فوقها ، ذلك أن القانون قيد سلطة الادارة فى الحالة الاولى بقبول وضوابط يجب مراعاتها عند التخطى وبعد سماع اقوال الضابط ، فيلزم عندئذ بيان الاسباب التى قام عليها هذا التخطى ، وعدم الاعتداد بدفاع الضابط . اما اذا اطلق القانون للادارة الاختيار فى الترقية ، فان قرارها — لايحتمل من التسبب ، أن كان التسبب فى مثل هذه الحالة لازما — الا الى الاشارة بأنه لم يقع الاختيار عليه لشغل تلك المناصب الرئيسية ، وهذا هو المستفاد من قرار مجلس البوليس الاعلى فى جلسته المنعقدة فى ١٥ من مارس سنة ١٩٥٦ .

(طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

نظام الترقية قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — حق مجلس البوليس الاعلى فى ترقية احد المعاونين مع تأخير أقدميته فى الدرجة المرقى اليها بدلا من تركه فى الترقية — القول بأن تأخير الاقدمية عقوبة غير سليم .

ملخص الحكم :

قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة كانت الترقيات بالجدارة ومن ثم فانه مما لاشك فيه أن مجلس البوليس الاعلى كان يملك تخطى المدعى فى الترقية الى الدرجة الخامسة وقد

كانت صحيفة خدمته تبرر هذا التخطى وفي هذه الحالة كان سيترتب على تخطيه في الترقية أن يبقى في الدرجة السادسة وأن يسبقه جميع من يلونه في الاقدمية في الدرجة السادسة الذين يتقرر ترقيتهم الى الدرجة الخامسة ، فاذا كان مجلس البوليس الاعلى رأى أن لا يحرم المدعى من الترقية مكثفيا بتأخيره في الاقدمية ثلاثين معاونا فان مثل هذا القرار مما يدخل في اختصاصه ولا يحتج على ذلك بأن قرار التأخير في الاقدمية لا يعدو أن يكون عقوبة ، واذا كان المدعى قد سبق معاقبته بخمسة عشر يوما من مرتبه ، فانه يكون قد عوقب مرتين من أجل جرم واحد ، لا يجوز الاحتجاج بهذا القول لان الترقية لم تكن حتمية بل هي جوازية للمجلس حسبما يتبين من صحيفة خدمة الموظف المعروض أمر ترقيته ، فاذا وجد أن صحيفته لا ترشحه للترقية جاز له تخطيه ويكون سبب التخطى في هذه الحالة سوء صحيفة الموظف بما ارتكبه من مخالفات ووقع عليه من أجلها من جزاءات ، فالتخطى في الترقية في هذه الحالة ليس عقوبة ثانية من أجل جرم واحد وانما هو نتيجة لسوء صحيفة خدمة الموظف مما يجعله غير جدير بالتقدم ، ومن ثم فان قرار مجلس البوليس الاعلى بتأخير اقدمية المدعى ثلاثين معاونا لم يكن عقوبة ثانية وانما كان نتيجة لسوء صحيفة المدعى وقد رأى المجلس عدم حرمانه من الترقية والاكتفاء بهذا التخطى .

(طعن رقم ٨٠١ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

منح وزارة الداخلية رتبا محلية لبعض الكونستبلات — لا يكسبهم أى حق في الترقية قبل حلول دورهم الطبيعي للترقية — أساس ذلك أن منح هذه الرتب غير مقيد بترتيب اقدمية من تمنح لهم — التفرقة بين حالة الرتب المحلية وحالة الترقية الى وظيفة ضابط تحت الاختبار .

ملخص الحكم :

سارت وزارة الداخلية ، منذ عهد بعيد ، على قاعدة منح رتب (محلية) لضباط البوليس ممن يؤدون أعمالا ممتازة أو بسبب نديهم للقيام بأعمال وظائف أعلى من الوظائف المقررة لرتبتهم الأصلية فكانت تمنح الفريق الاول من الضباط رتبا محلية تشجيعا لهم على المثابرة على القيام بأعمالهم ومكافأة لهم على مايقومون به في اخلاص وتضحية من أعمال ممتازة للامن العام . وتمنح الفريق الثانى رتبا (محلية) نتيجة لندبهم للقيام بأعمال وظائف أعلى من وظائفهم ، وفي كلتا الحالتين ، لايكسب منح الرتب المحلية للضباط أى حق في الترقية قبل حلول دورهم الطبيعي للترقية ، ولا يتحتّم في منح الرتب المحلية لضباط البوليس مراعاة أقدمية الضابط في رتبة أو تمنح الرتب المحلية دون التقيد بالأقدمية ، ويبقى الضابط بها الى أن يحل دور ترقّيته الطبيعي . يؤكد هذا النظر ماتضمنته الملفات المقدمة من كشوف رسمية تحمل اسماء نفر كبير من حملة رتبة الملازم ثان المحلية وقد جاءت اسماء الكثيرين منهم على الرغم من هذه الرتب التي يتحلون بها جاءت تالية في ترتيب أقدمياتهم لنفر آخر من الكونستبلات الممتازين يسبقون في الترتيب زملاءهم من الكونستبلات الذين يتريون بزي الملازم ثان المحلى وهم لا يحملون منها الا شعارها . وبالرجوع الى القرار الوزارى رقم ٢٦٥ الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ والذي بموجبه عين الطاعن في وظيفة : ملاحظ بوليس تحت الاختبار بماهية (١٤٤) جنيها سنويا يبين أنه يتضمن مايزيد على ثمانين اسما أغلبهم يحمل لقب الملازم ثانى المحلى ومع ذلك فعلى رأس قائمة هذا القرار الوزارى عدد من الكونستبلات الممتازين وكل هؤلاء يسبقون الطاعن في ترتيب الاقدمية وقد جاء ترتّيه في القرار المذكور قرين الرقم المسلسل ٢٧ . ولو أن هذه الرتبة المحلية تحمل في طبيعتها معنى الترقية أو الاسبقية أو غير ذلك من عناصر المركز القانوني المفضل لهم على زملائهم لما جاز أن يسبق أولئك الكونستبلات الممتازون أقرانهم من حملة رتبة الملازم ثان المحلية . هذا فضلا عن أن من السلم فعلا وعرفا أن لوزارة الداخلية سلطة سحب الرتب المحلية من ضباطها في أى وقت تشاء . واذا كان النح بسبب قيام الضابط بأعمال وظيفة معينة هي

أعلى درجة من درجته الأصلية فإنه إذا ترك هذه الوظيفة جاز سحب الرتبة منه أو إبقاؤها له رتبة شرفية محلية لا يترتب عليها أية زيادة في المرتب . وفي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٦ وافق مجلس البوليس الأعلى على وضع أسس تنظيمية تراعى عند منح الرتب المحلية وهذه القواعد هي :

(١) إذا كان عمال الضابط ومركزه يحتمان منحه رتب أعلى .

(٢) أن يكون من طبيعة عمل الضابط التخاطب والاتصال بمن هم أعلى من درجته مثل ضابط المباحث الذي له صلة بمأموري الاقسام ، ويتطلب عمله اعطاء الاوامر اليهم للوصول الى ضبط جريمة .

(٣) أن يظهر الضابط في عمله امتيازاً أو تفوقاً ظاهراً . وحاصل ماجرى عليه العمل بوزارة الداخلية في شأن طائفة الكونستابلات هو اما منحهم رتبة الملازم الثاني بصفة شرفية محلية ، وهذا المنح مقصود به أن ينال الكونستابل من ورائه غنم المظهر وعزة اللبس ، فلا يكسبه حقاً من الحقوق باعتباره (ضابط بوليس) بل يظل شاغلاً لرتبة (كونستابل ممتاز) فلا تعديل في الوظيفة أو في المرتب إذا لايعتبر منح الرتبة المحلية ترقية فعلية تدخل الكونستابل في زمرة ضباط البوليس من أهل الكادر الخاص بهم ، وأما ترقيةهم الى وظيفة (ضابط تحت الاختبار) ويترتب عليها عندئذ فقط منحهم مرتب (الملازم الثاني) وهو ١٤٤ جنيها سنوياً ويظلون تحت الاختبار الى أن يمنحوا مرتبة الملازم الثاني فيعتبرون ضباطاً من تاريخ منحهم اياها تحت الاختبار ، والفرق بين الوضعين واضح . ففي الحالة الاولى تمنح رتب شرفية ليس من شأنها أن تنشئ مراكز قانونية ذات أثر ما ، فلا تكسب صاحبها رتبة الضابط ولا تدخله في اطار كادر الضباط بل يظل واقفاً عند رتبته الأصلية شاغلاً لوظيفة كونستابل ممتاز ، ولا تعديل بسببها لا في الوظيفة ولا في المرتب أما في الحالة الثانية فينشأ لصاحبها مركز قانوني يفيد منه ، يتناول الوظيفة ويقتضى تعديل المرتب . هذا أنه ولئن كان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها قد خلا من نص خاص بالحالة الاولى (المحلية)

الا أن الامر فيها تقليد جرى العرف الادارى بشأنه مقررا قواعد عرفية ادارية تتعلق بمنح رتب شرفية مظهرية ، لامتنع لترتيب حق ولا يأمل صاحبها من ورائها ترقية مكتسبة وانما اضطرر العرف على منحها بمثابة زينة وتحلية ولو لم تكن هناك وظائف خالية في درجة الملازم بل قد تمنح اتعاب الزينة هذه لغير العسكريين من المدنيين الذين لايرجون من ورائها سوى التظاهر بها .

واذا كان الثابت كذلك فلا يكون الطاعن قد رقى بالفعل الى سلك ضباط البوليس الا اعتبارا من تاريخ القرار الوزارى رقم ٢٦٥ في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ عند ما عين في وظيفة ملاحظ بوليس تحت الاختبار بماهية قدرها ١٤٤ جنيها في السنة ، ولايستساغ معه القول بأنه كان كذلك من تاريخ منحه رتبة الملازم ثان المحلية بالقرار الوزارى رقم ١٨٠ الصادر في أول أغسطس سنة ١٩٤٢ ، لان في مثل هذا القول خلطا بينا للامور وتاويلا لايجد سندنا من القانون أو من العرف وخاصة بعد ماتقدم من انصاف تشريعى لطائفة الكونستبلات تلك الطائفة التى سارع في طريقها الى الانقراض بعد أن الغى القسم الذى كان مخصصا في كلية الشرطة .

(طعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٤)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

ترقية بعض رجال الامن على سبيل المنحة لا اظهروه من بسالة في عمل معين — عدم وضع الجهة الادارية قاعدة تنظيمية يتعين التزامها بالنسبة الى كل من توافرت فيه شروطها — ترخصها في تقدير من ترى استحقاقه وتعيين شخصه .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن الترقيات والمكافآت التى يطالب المدعى بنصيب فيها

ليست حقا بل منحة ، فان الادارة التي قررت منحها تترخص في تقدير مجهود من ترى استحقاقه لها وتعيين شخصه . وهي مع ذلك لم تضع لهذا قاعدة تنظيمية يتعين عليها التزامها بالنسبة الى كل من توافرت فيه شروطها حتى يمكن أن يترتب عليها مركز قانوني حتمي لكل من استوفى هذه الشروط ، بل وضعت كثوفا اسمية تضمنت أشخاصا بذواتهم ، وجعلت استحقاق هذه الترقيات والمكافآت منوطا بضروب المهمة وأعمال البسالة التي ابداءها افراد القوة التي اشتركت في عمل معين من أعمال الامن والتي تنفرد هي بتقدير مداها وأثرها .

(طمن رقم ٥٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

الحكم على ضابط الشرطة بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ وقفا شاملا — أثره — انتهاء المحاكمة الجنائية وجعل الضابط صالحا للترقية — لايحق للضابط طلب رد أقدميته الى التاريخ الذي خولته له المادة (٧٤) من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وهو التاريخ الذي كانت تتم فيه الترقية لو لم يتم إحالته الى المحاكمة ، قبل انقضاء الثلاث سنوات اللازمة لاعتبار الحكم كان لم يكن بغير أن يعرض من جانب المدعى ما يستوجب تنفيذ العقوبة الموقوفة .

ملخص الحكم :

أن الحكم على المدعى بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ وقفا شاملا ، وأن أنهى محاكمته الجنائية وجعله صالحا للترقية التي منحها بعد صدوره الا أن هذا الحكم وقد ادانته في الجنائية التي اتهم بها وقضى عليه بتلك العقوبة الشرطية ، يذر المدعى في حال ادانة معلقة لا يثبت معها الحق في رد الاقدمية الذي خولته الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ السالف نصها لن يثبت عدم ادانته ، ويبقى المدعى على تلك الحال مادام الحكم بالعقوبة

الموقوفة قائما خلال السنين الثلاث التي يتربص فيها المحكوم عليه حتى يتبين مايرجى بوقف العقوبة من صلاحه . واذا انقضت على الحكم وقد صدر في ١٩٧١/٥/٢ تلك المدة بغير أن يعرض من جانب المدعى ما يستوجب تنفيذ العقوبة الموقوفة وتثبت عندئذ ادانته ، فان الحكم يعتبر بنص القانون كأن لم يكن ، واذا لا تقوم الادانة الجنائية الا بحكم القاضي ، فان المدعى يكون قد ثبت عدم ادانته جنائيا بعد صدور حكم القضاء الاداري المطعون فيه في ١٩٧٣/١١/٥ ، واذا كان المدعى لم يحاكم تأديبيا ولم يحز اداريا جزاء يمنع من ارجاع أقدميته الى تاريخ القرار الذي كان يرقى فيه الى مرتبة الرائد سنة ١٩٦٩ لو لم يكن محالا الى المحاكمة الجنائية ، فانه يستحق أن ترد أقدميته الى ذلك التاريخ ، ويكون الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون حقيقا بالالغاء وتلزم الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بهيئة الشرطة — أعمال حكم المادة ١٨ من هذا القانون بجواز رد أقدمية الضابط الذي تأخر بسبب تخطيه اذا كان التقريران المقدمان عنه مرة كل سنة أشهر عن السنة التالية لترقيته الى الرتبة التي سبق تخطيه عند الترقية اليها بدرجة لا تقل عن جيد جدا ليس سحبا للقرار الذي تضمن تخطيه وانما هو تطبيق لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه — نتيجة ذلك أن ترقية الضابط ورد أقدميته في الدرجة المرقى اليها الى تاريخ تخطيه بالقرار المطعون فيه لا يعتبر استجابة من الجهة الادارية لطلبات المدعى ويكون الحكم باعتبار الخصومة منتهية مخالفا للقانون .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الاوراق أن طبيب الحجر الصحي بالقصر تقدم

بشكوى ضد المدعى نسب فيها اليه أنه حصل على جهاز تسجيل لم يتوصل التحقيق الى معرفة مصدره وانه تناول خمرًا أثناء وجوده بالخدمة على سطح أحد البواخر بأن طلب بنفسه (ويسكى) من قبطان الباخرة كما طلب (بيرة) للعريف ٠٠٠٠٠٠٠ من قوة حرس الجمارك ، وقد أسفر التحقيق عن ادانته بخضم أربعة أيام من مرتبه ، وصدر بهذا الجزاء قرار مدير أمن محافظة البحر الاحمر في ١٩٦٥/١/٢٨ ، وقد تظلم المدعى من هذا القرار ثم أقام الدعوى رقم ١٧٠٧ لسنة ٢٠ القضائية أمام محكمة القضاء الادارى التى قضت بجلسة ١٥/٣/١٩٦٧ بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد ، ولم يثبت أن المدعى قد طعن فى هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا ، وعند اجراء حركة الترقيات التى صدرت بقرار من وزير الداخلية رقم ٢٣٨ فى ١٧/٧/١٩٦٦ — وهو القرار المطعون فيه — استدعاه المجلس الاعلى للشرطة بجلسته المنعقدة فى ١٦/٧/١٩٦٦ وناقشته فيما نسب اليه وجوزى من أجله ، موضحا أن ذلك ينبر تخطيه فى الترقية طبقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بهيئة الشرطةوالتي تنص « كما يجوز فى غير هذه الاحوال تخطى الضباط فى الترقية لاسباب يقتضيها الصالح العام بعد سماع اقواله امام المجلس الاعلى للشرطة » ، واذا كان مانسب الى المدعى مما يمس الامانة والنزاهة فى العمل وينم عن اخلال بما يجب أن يكون عليه ضابط الشرطة من بعد عن مواطن الشبهات وبما يجب أن يتحلى به من صفات تجعله محل ثقة ، لذلك فان القرار الصادر بتخطى المدعى فى الترقية يكون صحيحا قائما على سببه ولا مخالفة فى ذلك للقانون .

ومن حيث أنه ولئن كان المدعى رقى بعد ذلك الى رتبة رائد فى حركة الترقيات التالية التى تمت فى ١٩٦٧/١/٢٥ ثم ردت أقدميته فيها الى ١٩٦٦/١/٢٣ تاريخ تخطيه بالقرار المطعون فيه ، الا أن ذلك لم يكن من قبيل اجابته الى طلباته محل الدعوى الحالية بسحب القرار المذكور ، بل كان تطبيقا لنص المادة ١٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر والتى تنص بأنه «يجوز رد أقدمية الضابط الذى تأخر بسبب تخطيه اذا كان التقريران المقدمان عنه مرة كل ستة أشهر عن السنة التالية لترقيته الى الرتبة التى سبق تخطيه عند

الترقية اليها بدرجة لا تقل عن جيد جدا » ولما كان المدعى حصل على تقريرين بدرجة جيد جدا في السنة التالية لترقيته فقد أعملت الوزارة في حقه حكم المادة المذكورة وأصدرت القرار رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٨ في ١٦/٧/١٩٦٨ برد أقدميته في رتبة رائد الى ٢٣/٧/١٩٦٦ ، وقد استهدف المشرع من هذا النص أن يكون حافظا للضابط على اصلاح شأنه وبذل مزيد من الجهد لتحسين حالته ليسترد الاقدمية التي فقدها .

ومن حيث أنه متى تبين ماتقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار الخصومة منتهية يكون قد خالف القانون ، ويتعين — والحالة هذه — القضاء بالغاءه .

(طعن رقم ٨١٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

ترقية الكونستابل الممتاز الى رتبة ملازم ثان — جوازية لجهة الادارة — ترخص جهة الادارة في تقدير صلاحية المرشح رغم توفر شروط الترقية فيه .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض نص المادة ١٠٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٠ أن المشرع اذ استهل نصها بعبارة « تجوز ترقية » يكون قد أوضح قصده في منح جهة الادارة سلطة تقديرية في اجراء ترقية الكونستابل الممتاز الى رتبة ملازم ثان في ضوء ماتتبينه من صلاحيته لتولي الوظيفة المذكورة بمعنى أن توفر شروط الترقية في الكونستابل الممتاز لايلزم جهة الادارة بترقيته اذا رأت أنه لا يصلح لها ويؤيد ذلك أن المشرع قد أوجب أخذ رأى المجلس الاعلى للبوليس في هذه الترقية ، وليس في ايجاب هذا الاجراء من علة الا أن يكون المشرع قد قصد

أن يقول المجلس المذكور كلمته فيمن يراه صالحا للترقية بما يحقق اختيار أفضل العناصر من بين الذين تتوفر فيهم شروط الترقية ، والمشرع في ذلك كله انما يهدف الى رعاية مرفق الشرطة باعتباره من المرافق الحيوية المتصلة بالامن العام ومصالح الجماهير مما يقتضى الدقة في اختيار القائمين عليه وهو مالا يتأتى بالوقوف عند توفر شروط الترقية ، فان توفر هذه الشروط ليس بمانع من عدم الصلاحية للترقية لسبق صدور جزاءات على المرشح تدل بتعددتها وبنوع ما ارتكبه على أنه غير أهل لهذه الترقية فلا جرم أن تخول جهة الادارة في هذا الصدد سلطة تقديرية فتترخص في اختيار من هو أهل لهذه الترقية من بين المرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٣ سالفه البيان مع مراعاة الاقدمية .

(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

رجال الشرطة — عدم استقالتهم من الحكم السوارد بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بمنح العاملين الذين رسبوا في درجاتهم مددا مميّنة اول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما اكبر — أساس ذلك أن الاصل هو عدم سريان احكام هذا القانون على وظائف هيئة الشرطة الا فيما لايتعارض مع احكام قانون هيئة الشرطة — وجود تنظيم خاص بقانون هيئة الشرطة يقابل حكم المادة ٢٢ بل يفضلها من حيث عدم الارتباط بالقيود الزمنية الواردة بها يمنع من تطبيق هذه المادة على وظائف الشرطة .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قانون اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرّى أحكامه على وزارات

الحكومة ومصالحها وغيرها من الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة كما تنظم شئون العاملين بها سواء منهم من كان ينطبق عليه قانون موظفي الدولة أو كادر العمال ولا تسرى هذه الأحكام على :

(١) وظائف القوات المسلحة والشرطة

ولما صدر قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ نصت المادة ١٤٦ منه على أن « يسرى على افراد هيئة الشرطة مالا يتعارض مع هذا القانون من الاحكام الواردة في قانون نظام العاملين بالدولة .. » .

ويؤخذ من هذين النصين أن الاصل في أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أنها لا تسرى على وظائف هيئة الشرطة ، وأنه استثناء من هذا الاصل يسرى على أفراد هيئة الشرطة من أحكام قانون العاملين ما لا يتعارض منها مع أحكام قانون هيئة الشرطة .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة في الكادر أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة في أربع درجات متتالية ، يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر — ويستمر في الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ، ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران غنه بتقدير ضعيف .

وتؤخذ هذه العلاوات في الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة أعلى . ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون ، على أنه يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به .

ومن حيث أن هذه المادة قد عالجت موضوع العاملين الذين رسبوا

في درجاتهم مددا معينة بمنحهم أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر مع استمرارهم في الحصول على علاوات هذه الدرجة الاخيرة حتى نهاية مربوطها بالشروط التي أوردتها .

ومن حيث أن تطبيق المادة المذكورة وان كان لا ينتهى الى حساب أية أقدمية للعامل في الدرجة الاعلى ولا يكسبه الحق في الترقية اليها الا وفقا لقواعد الترقية العادية بحيث يظل العامل شاغلا للدرجة الادنى قائما بعمل الوظيفة المقررة لها هذه الدرجة ، الا أن المشرع في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد اعتبر تطبيق هذه المادة في حكم الترقية بأن أوردتها في الفصل الاول من الباب الثانى من القانون المذكور تحت عنوان « التعيين والترقية » وقد جاء ترتيبها بين المواد الخاصة بالترقية وهي التي تبدأ بالمادة ١٩ وتنتهى بالمادة ٢٣ من الفصل المشار اليه كما استعاض بحكمها عن نظام الترقية الى الدرجات الشخصية الذى كانت تنص عليه المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بنظام موظفى الدولة الملغى بالنسبة لمن راسبوا في درجاتهم مددا طويلة . وبهذه المثابة لاتتفق أحكام المادة ٢٢ من قانون العاملين المدنيين ومجال اعمالها وطبيعة ماقتضت به وماشعرت من أجله مع وظائف هيئة الشرطة اذ أنها وردت في نظام متكامل يقوم عليها ويتجانس معها كما يقوم على غيرها من أوضاع وأحكام خاصة بالترقية الى الوظائف الاعلى بينما تناول قانون هيئة الشرطة تنظيم موضوع ترقيات أفراد هيئة الشرطة بما يتلاءم مع طبيعة وظائف رجال الشرطة ورتبهم وأوضاعهم مما لا يتسق معه اقتباس حكم خاص بأوضاع مغايرة منصوص عليه في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لاعماله في حق أفراد هيئة الشرطة في مجال تناوله بالذات قانون هيئة الشرطة بتنظيم خاص على وجه معين ولاسيما أن الجدول حـرف «ب» الخاص بالكونستبلات المرافق لقانون هيئة الشرطة الواردة في المادة ٢٢ سالفة الذكر والتي تستلزم رسوب العامل سنوات قد ورد به أن « من لايرقى الى رتبة ملازم عند حلول دوره للترقية يستمر في علاواته الى نهاية مربوط رتبة « نقيب » وبذلك يكون هذا الجدول قد عالج الحالة التى يتم فيها تخطى الكونستابل بأحكام تقابل تلك التى تضمنتها المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة الى العاملين

المدنيين بل تفضلها من حيث عدم الارتباط بالقيود الزمنية العديدة في درجة واحدة أو أكثر ولو أراد الشارع تعميم هذا الحكم لكي يصدق على وظائف هيئة الشرطة لنص على ذلك صراحة وأورد عليه من القيود بالنسبة لسائر الوظائف ما يتفق مع طبيعة كل فئة منها •

لذلك انتهى الرأي الى عدم جواز تطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالعولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أفراد هيئة الشرطة •

(ملف ١٩/٢/٢٧ — جلسة ١٩٦٦/٢/٢)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

رد اقدمية الضابط الذي يتخطى في الترقية الى التاريخ الذي كانت تتم فيه الترقية لو لم يحدث التخطي اذا كان التقريران المقدمان عنه مرة كل ستة أشهر عن السنة التالية لترقيته بدرجة لا تقل عن جيد وذلك طبقا لنص المادة (١٨) من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — المراد بالسنة التالية في هذا النص هي سنة العمل التالية لتلك التي تم تخطيه فيها — اذا تعذر قيام الضابط بالعمل في السنة التالية لتخطيه أو في جزء منها ، فان ما استحال وضعه عنه من التقريرين أو كليهما خلال هذه الفترة يوضع خلال مدة العمل التالية لتلك التي لم يعمل فيها •

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٧ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تكون الترقية الى كل رتبة من الرتب السابقة عليها مباشرة وبالأقدمية المطلقة حتى رتبة عميد مع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون •

ويجوز في جميع الاحوال تخطي الضابط في الترقية لاسباب

يقتضيها الصالح العام بعد سماع اقواله بشأنها امام المجلس الاعلى للشرطة » وتنص المادة ١٨ من هذا القانون على أن « الضابط الذى تأخرت أقدميته بسبب تخطيه طبقا للمادتين ١٥ ، ١٧ يجوز رد أقدميته الى التاريخ الذى كانت تتم فيه الترقية لو لم يحدث التخطى اذا كان التقريران المقدمان عنه مرة كل ستة أشهر عن السنة التالية لترقيته الى الرتبة التى سبق تخطيه عن الترقية اليها بدرجة لا تقل عن جيد .. » .

ومفاد ماتقدم أنه يجوز رد أقدمية الضابط الذى يتخطى فى الترقية طبقا للمادتين ١٥ و ١٧ ثم يرقى بعد ذلك الى التاريخ الذى كانت تتم فيه ترقيته لو لم يحدث التخطى وذلك اذا كان التقريران المقدمان عنه مرة كل ستة أشهر على الاقل عن السنة التالية الى الرتبة التى سبق تخطيه فى الترقية اليه بدرجة جيد على الاقل ، وقد استهدف المشرع من هذا الحكم للتحقق من توفر مستوى معين من الكفاءة فى الضابط فى تلك الحالة على خلاف مايطلبه فى الاحوال العادية ، على أنه اذا كان ذلك كذلك فان المراد بالسنة التالية التى يقدم عنها التقريران مرة كل ستة أشهر بدرجة جيد على الاقل انما هى سنة العمل التالية لتلك التى تم تخطيه فيها ، اذ هى التى يتصور فيها قياس كفاءة الضابط وأعمال نص المادة ١٨ فى حقه وعلى ذلك فاذا تعذر قيام الضابط بالعمل فى السنة التالية لتخطيه أو فى جزء منها فان ما استحال وضعه عنه من التقريرين أو كليهما خلال هذه الفترة يوضع خلال مدة العمل التالية لتلك التى لم يعمل فيها .

ومن حيث أنه بتطبيق ماتقدم على وقائع الحالة المعروضة فان الضابط المذكور وقد وضع عنه هذا التقرير الاول عن الستة شهور الاولى ثم استحال وضع التقرير الثانى عن الستة شهور الثانية بسبب مرضه لمدة تجاوز أربعة شهور خلال هذه الفترة فانه يحق له أن يوضع عنه تقرير ثان عن الستة شهور التالية لعمله بعد الاجازة المرضية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه للضابط المذكور الحق فى أن يوضع عنه تقرير عن الستة شهور التالية لعمله

بعد الاجازة المرضية التى حالت دون وضع التقرير فى الستة شهور التالية للستة شهور الاولى التى وضع عنها التقرير الاول .

(ملف ٤٢١/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

المادة ٧٣ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تقضى باعتبار الضابط مقدما استقالته اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ٠٠٠٠ انقطاع أحد الضباط عن العمل بعد أجازة دراسية مرخص له بها وتقدم بطلب لد الاجازة رفض الطلب وانذاره بضرورة العودة فى خلال مدة معينة — صدور قرار بانهاء خدمته اعتبارا من تاريخ انقطاعه عن العمل بسبب عدم عودته بعد انذاره — صدور قرار بترقيته خلال الفترة من تاريخ انقطاعه وحتى تاريخ صدور قرار انهاء الخدمة — انعدام قرار الترقية لتخلف محله وبالتالي فانه يجوز سحبه فى أى وقت .

ملخص الفتوى :

المادة ٧٣ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يعتبر الضابط مقدما استقالته فى الاحوال الآتية :

(١) اذا انقطع عن عمله بغير اذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانقطاع عقب أجازة مرخص له بها مالم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية مايبث أن انقطاعه كان بعذر مقبول ،وفى هذه الحالة يجوز لمساعد الوزير المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانقطاع اذا كان له رصيد من الاجازات يسمح بذلك فاذا لم يقدم الضابط أسباب تبرر الانقطاع أو قدم الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه .

ويتمين انذار الضابط كتابة بعد انقطاعه لمدة خمسة أيام ويوجه اليه الانذار في محل اقامته المعروف لرئاسته » .

ومفاد هذا النص أن انقطاع الضابط لمدة خمسة عشر يوما ولو عقب اجازة مرخص له بها بدون اذن وبغير عذر مقبول يقدمه خلال الخمسة عشر يوما التالية يؤدي الى اعتبار خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه بشرط أن يتم انذاره كتابه بعد انقطاعه بخمسة أيام . ومن ثم فان الضابط الذي تنتهي خدمته على هذا النحو لايعتبر موجودا بالخدمة ابتداء من تاريخ الانقطاع .

ولما كان الضابط في الحالة الماثلة منقطع عن عمله من تاريخ ١٩٧٧/١٢/٣٠ بعد انتهاء اجازته الدراسية وكان قد طلب مد هذه الاجازة لمدة عام ينتهي في ١٩٧٨/١٢/٢٩ حتى تتم مناقشة الرسالة المقدمة منه للحصول على الدكتوراه فرفضت الوزارة طلبه وانذرت بالعودة الا أنه استمر في انقطاعه مما أدى الى اصدار الوزارة القرار رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٨ بانهاء خدمته اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣٠ تاريخ انقطاعه عن العمل فان هذا القرار يكون قد صادف صحيح حكم القانون ومن ثم يعد هذا الضابط غير موجود بالخدمة في هذا التاريخ فلا يكون صالحا للترقية اعتبارا منه الامر الذي يعدم القرار الصادر بترقيته الى رتبة مقدم من ١٩٧٨/٢/١ لتخلف محله فلا يترتب عليه اثر وتبعاً لذلك يكون مطابقاً للقانون للنص في قرار انهاء خدمته على سحب تلك الترقية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الرائد في الترقية الى رتبة المقدم التي صدر قرارها بعد ١٩٧٧/١٢/٣٠ تاريخ انهاء خدمته .

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

متى افصححت الجهة الادارية عن اسباب قرارها حتى ولو لم تلك ملزمه قانونا بتسبيب قراراتها أو بإبداء هذه الاسباب فان الاسباب المذكورة تخضع حتما لرقابة القضاء الادارى — للقضاء الادارى أن يباشر وظيفته القضائية فى الرقابة عليها للتحقق من مدى قيامها وما اذا كانت تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها الجهة الادارية من عدمه — عبء الاثبات يقع على الجهة الادارية التى تتمسك بهذه الاسباب التى طرحت عليها ووضحت عنصرا من عناصر الدعوى — تسبب المحكمة فيما هو متروك لمطلق تقدير الجهة الادارية — هو مجرد اعمال من جانب المحكمة لوظيفتها القضائية فى الرقابة على مدى مشروعية الاسباب التى طرحت عليها ووضحت عنصرا من عناصر الدعوى — تسبب جهة الادارة لقرارها بتخطى الطاعن فى الترقية بالاختيار بان ثمة تحريات وشكاوى قدمت ضد الطاعن مما يعكس اثره على حسن سير العمل وانتظامه — عدم تقديم اوراق الشكاوى والتحريات للمحكمة رغم تاجيل الدعوى امام محكمة القضاء الادارى لاكثر من مرة بناء على طلب الجهة الادارية لتقديم مالىها من مستندات تؤيد قرارها — ماساقتة جهة الادارة سببا للقرار المطعون فيه لا يعدو أن يكون قولاً مرسلاً لم تدعمه الجهة الادارية بأى واقعة محددة أو قرينة تؤيده — إلغاء القرار لانقضاء ركن السبب — لوجه للاحتجاج بان مذكرة ادارة قضايا الحكومة المقدمة للمحكمة والتى أعدت خصيصا للرد على الدعوى أن بياناتها مستقاة من الادارة العامة لشئون الضباط بوزارة الداخلية ولم تصدر عن الجهة المختصة وهى المجلس الاعلى للشرطة — اساس ذلك : المجلس الاعلى للشرطة لا يعدو أن يكون احد الاجهزة التابعة لوزارة الداخلية المختصة فى الدعوى — أوجه الدفاع التى تقدمها ادارة قضايا الحكومة باعتبارها ممثلة لوزارة الداخلية تكون حجة على هذه الوزارة بكل اجهزتها التابعة لها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه لامجال في خصوص النزاع المائل لما احتجت به
الجهة الادارية الطاعنة من أن القانون أخضع الترقية الى رتبة اللواء
العامل لمطلق اختيار الجهة الادارية بلا معقب عليها الا لعب الانحراف
بالسلطة الذى يقع عبء اثباته على المدعى ، ومن أن للجهة الادارية
المذكورة مطلق الحرية في استقاء المعلومات التى تقيم عليها تقديرها
حول مدى صلاحية الضباط لهذه الترقية سواء بنفسها أو بواسطة
الاجهزة المتخصصة في جمع هذه المعلومات كما لا محل لما اثارته حول
مدى الالتزام بتسبب قرارات المجلس الاعلى للشرطة في خصوص
الترقيات المنوه عنها ، لا محل للاحتجاج لشيء من ذلك طالما أن الثابت
في خصوص النزاع المائل أن الجهة الادارية المذكورة كشفت في مذكرة
دفاعها امام محكمة القضاء الادارى عن الاسباب التى حملتها على
تخطي مورث المدعين في هذه الترقية ، اذ القاعدة انه متى أفصحت
الجهة الادارية عن اسباب قرارها حتى ولو لم تكن ملزمة قانونا
بتسبب قراراتها أو بابداء هذه الاسباب فان الاسباب المذكورة تخضع
حتما لرقابة القضاء الادارى الذى يكون له حينئذ أن يباشر وظيفته
القضائية في الرقابة عليها للتحقق من مدى قيامها ومما اذا كانت
تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها الجهة الادارية من عدمه وهو
ما يقع عبء اثباته على الجهة الادارية التى تتمسك بهذه الاسباب ،
دون أن يعد ذلك حولا من جانب المحكمة فيما هو متروك لمطلق
تقرير الجهة الادارية ، وانما هو مجرد اعمال من جانب المحكمة
لوظيفتها القضائية في الرقابة على مدى مشروعية الاسباب المذكورة
طالما انها طرحت عليها واضحت بذلك عنصرا من عناصر الدعوى
الثابتة في الاوراق . وغنى عن البيان انه لايقبل من الجهة الادارية
الطاعنة التنصل من مذكرة دفاعها سالفه الذكر بمقولة أن ملحوته هذه
المذكورة من أسباب للقرار المطعون فيه لايعد تسببا لهذا القرار
طالما أن هذه المذكرة تصدر عن المجلس الاعلى للشرطة . ذلك أن
المجلس الاعلى للشرطة لايعدو أن يكون أحد الاجهزة التابعة لوزارة
الداخلية المختصة في الدعوى . ومن ثم فان أوجه الدفاع التى تقدمها

ادارة قضايا الحكومة باعتبارها ممثلة للوزارة المذكورة امام المحكمة تكون حجة على هذه الوزارة بكل الاجهزة التابعة اليها والتي تعتبر مختصة ضمنا في الدعوى خاصة وأن المذكرة المنوه عنها صادرة عن وزارة الداخلية ذاتها (الادارة العامة لشئون الضباط) وانها أعدت خصيصا ردا على هذه الدعوى •

ومن حيث أن ما نسبته الجهة الادارية الى مورث المدعين في مذكرة دفاعه سالفة الذكر من أن التحريات في الشكاوى التي قدمت ضده ابان عمله مديرا لادارة البحث الجنائي بمديرية أمن الاسكندرية كشفت عن أنه يحتضن لبعض من الضباط المنحرفين رؤساء الوحدات بادارة البحث الجنائي الذين يتولون قضاء حاجياته وتقديم الخدمات له عن طريق معارفهم المشبوهين من المهربين وتجار المخدرات وأنه يتقبل الهدايا العينية من هؤلاء المشبوهين الى غير ذلك من الامور التي كان من نتيجتها انه أصبح يخضع لتأثير وسيطرة هؤلاء الضباط مما انعكس أثره على حسن سير العمل وانتظامه • أن هذا الذي ساقته الجهة الادارية سببا للقرار المطعون فيه جاء قولا مرسلا لم تدعمه الجهة المذكورة بأية واقعة محددة أو قرينة تؤيده رغم تأجيل الدعوى امام محكمة القضاء الادارى اكثر من مرة بناء على طلبها لتقديم أوراق التحريات المقول بها •

ومتى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ استخلص مما تقدم أن عدم اختيار مورث المدعين للترقية الى رتبة اللواء العامل لم يقيم على سبب صحيح يبرره فانه يكون قد صادف الصواب ولا مطعن عليه ، خاصة وأن ما أثير من أسباب تبريرا لتخطي مورث المدعين في هذه الترقية لم يكن مطروحا على المجلس الاعلى للشرطة بجلسة ١٤ من مارس ١٩٧٧ التي كان رأيه فيها قد انتهى الى صلاحية مورث المدعين لهذه الترقية ، أخذا في الاعتبار أن مايعرض على هذا المجلس من موضوعات خاصة مايعلق فيها بالترقية الى المناصب العليا في جهاز الشرطة • المفروض فيه أن يكون مستوفيا مايقتضيه الحال من دراسة

بمعرفة الاجهزة المختصة على النحو الذى يكفل عرضها على المجلس المذكور شاملة كل ما يتعلق بها من بيانات أو معلومات يكون لها اثرها فيما يتخذه هذا المجلس بشأنها • واذ قضى الحكم المطعون فيه بناء على ما تقدم بالغاء القرار المطعون فيه وبأحقية الورثة المدعين للتعويض على النحو الذى قضى لهم به أنه يكون قد أصاب الحق فى قضائه ولا مطعن عليه مما يتعين معه الحكم برفض الطعن •

(طعن ٦٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢)

الفصل الرابع

الاقدمية

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

تعتبر الاقدمية في الرتبة دائما من تاريخ منحها في أية هيئة من هيئات البوليس .

ملخص الفتوى :

طلب الرأي في المسائل الآتية :

(١) أقدمية حضرات الضباط بصفة عامة .

(٢) أقدمية حضرات ضباط القوات المراقبة ومنهم مقدمى الانذار بصفة خاصة .

(٣) القرارات التى سبق أن أصدرها المجلس الاعلى للبوليس بتعديل أقدمية بعض حضرات الضباط أى وضعهم فى مراكز تختلف عن المراكز التى كانوا فيها بحسب تواريخ رتبهم .

أما بالنسبة الى المسألة الاولى فان المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على أن تعتبر الاقدمية فى الرتبة من تاريخ منحها وهذا النص مطابق للقواعد العامة التى أوضحتها الدوائر المجتمعة لمحكمة القضاء الادارى من اقتران الاقدمية فى الرتبة بتاريخ الترقية اليها سواء تمت هذه الترقية فى سلك ضباط البوليس أو فى مصلحة السجون والقوات المراقبة أو غير ذلك من الجهات الشبيهة .

أما بالنسبة الى الضباط الذين كانوا قد نقلوا الى القوات المراقبة

ثم أعيدوا الى البوليس فان المبدأ السابق ينطبق عليهم كذلك الا أنه لايمكن الآن تسوية حالتهم بالنسبة لن تخطوهم في الترقية ذلك لانهم ينقسمون الى فريقين :

الفريق الاول — رفع دعوى الى محكمة القضاء الادارى ورفضت •

الفريق الثانى — لم يرفع الدعوى وفاته ميعاد الطعن فى القرارات الفردية التى صدرت بترقية من هم أدنى منهم فى الاقدمية وكلا الفريقين أصبحت القرارات المذكورة نهائية بالنسبة اليهم ومعصومة من كل الغاء •

أما بالنسبة الى المسألة الثالثة فيلاحظ أن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ لم يخلو مجلس البوليس الاعلى أى سلطات فى تحديد الاقدمية بل تولى ذلك نفسه اذ قرر فى المادة العاشرة أن الاقدمية فى الترقية تعتبر من تاريخ منحها أما اختصاص مجلس البوليس بالفصل فى الشكاوى التى ترفع اليه عن الاقدمية فهو اختصاص مقيد بالمبدأ المذكور بمعنى أنه يجب على مجلس البوليس الاعلى وهو يفصل فى تلك الشكاوى أن يلتزم هذا المبدأ ولا يحيد عنه •

وعلى ذلك فان القرارات التنظيمية التى يكون قد أصدرها بالمخالفة لهذا المبدأ باطلة ولايجوز تطبيقها لان كل قرار فردى يصدر استنادا اليها يكون باطلا حقيقا بالالغاء أما القرارات الفردية التى صدرت وفاته ميعاد الطعن فيها فلا مندوحة عن الابقاء عليها احتراماً للمراكز القانونية التى اكتسبها الضباط الآخرون بمقتضاها •

لذلك انتهى رأى القسم الى أن أقدمية الضباط بصفة عامة تحدد بتاريخ حصولهم على الرتبة فى أية جهة كانت •

وأن هذا المبدأ يسرى على الضباط الذين نقلوا الى القوات المرابطة ثم أعيدوا الى خدمة البوليس الا أنه لايمكن الآن تسوية

حالتهم بالنسبة الى من تخطوهم في الترقية لفوات ميعاد السحب
بالنسبة اليهم .

وان القرارات التنفيذية الصادرة من مجلس البوليس الاعلى
بتعديل أقدمية بعض الضباط ووضعهم في أقدميات تختلف عن الاقدميات
المقررة لهم بحسب تواريخ رتبهم هي قرارات باطلة لمخالفتها للقانون
الا أن القرارات الفردية التي سبق صدورها استنادا الى هذه
القرارات التنظيمية وفات ميعاد الطعن فيها لايجوز سحبها .

(فتوى ٤٧٨ في ١٩٤٩/٨/٣١)

قاعدة رقم (٣٤)

البدا :

بوليس — مجلس البوليس الاعلى — عدم اختصاصه بالفصل في
شكاوى أقدمية الكونستبلات — سبيلهم في التشىكى الانتجاء الى
القضاء .

ملخص الفتوى :

ان نصوص القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام
البوليس ، كما تضمنت أحكاما عامة تسرى على جميع هيئات البوليس
قد تضمنت أحكاما أخرى خاصة ببعض الطوائف دون غيرها ، فلايجوز
خلط هذه الاحكام بتلك ، بل الممول عليه هو تقصى غرض الشارع في
كل حالة . وظاهر من استقراء نصوص المواد ١٠ و ١٠ مكرر و ١١ من
ذلك القانون (وهى تعالج الكلام عن الاقدميات والتشىكى منها الى
المجلس الاعلى للبوليس) أنها تقصر الحديث على أصحاب الرتب
النظامية من الضباط ، دون غيرهم من سائر رجال البوليس كالكونستبلات
والصولات وضباط الصف والعساكر ورجال الخفر النظاميين ، ولا من
سائر هيئاته كالحافظين والمديرين ومن اليهم ، اذ جميع هؤلاء
ليسوا ضباطا وليست لهم رتب نظامية كالضباط ، فالقانون اذ استعمل

لفظ « ضباط » انما عنى المعنى الخاص لهذه الكلمة وقصد الى تخصيص حكمها على هذه الفئة وحدها ، وبذلك يكون المجلس الاعلى للبوليس مختصا بالفصل فى الشكاوى الخاصة بأقدمية الضباط وحدهم •

واذ كان مجلس البوليس الاعلى غير مختص بالفصل فى الشكاوى الخاصة بأقدمية الكونستبلات ، وكانت أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام الموظفين لا تسرى على الموظفين والمستخدمين العسكريين ومنهم الكونستبلات وفقا لحكم المادة ١٣١ منه ، فلا يكون ثمة سبيل لاعادة النظر فى أقدميات هؤلاء الا بالالتجاء الى القضاء •

(فتوى ٣٢٣ فى ١٨/٥/١٩٥٤)

الفصل الخامس

الاجازات

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/١/٧ والمطبقة على أفراد هيئة الشرطة بمقتضى قرار وزير الداخلية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ قضت بان يكمل مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحة اجنبية مقدمة من الدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية — المقصود بما يصرف لعضو الاجازة الدراسية في هذا الشأن هو الفرق بين مرتب العضو بمقتضى المنحة وبين المرتب المقرر لعضو البعثة شهريا ولا يشمل البدلات والمرتبات الاخرى التي تمنح لعضو البعثة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه أعمالا لنص المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ أصدر وزير الداخلية بعد موافقة لجنة البعثات القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ باللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح من هيئة الشرطة ونص في المادة ٤ على أنه فيما عدا الاحكام المتقدمة تسرى على اعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح لهيئة الشرطة الاحكام الواردة في اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح الخاصة بموظفي الدولة والصادرة بتاريخ ١٩٦٢/١/٧ من اللجنة العليا للبعثات وقد نصت هذه اللائحة الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ في ١٩٦٢/١/٧ في الفقرة الثانية

من المادة ٣٣ على أن « يكمل مرتب عضد الاجازة الدراسية الموفد على منحة أجنبية مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية » . ولما كان المدعى قد أوفد في أجازة دراسية من ١٩٦٤/١١/٢٨ الى ١٩٦٦/٩/١٠ فإنه يستحق الفرق بين ما كان يصرف له من الحكومة الفرنسية وبين مرتب عضو البعثة من فرنسا في مثل حالته الاجتماعية ولا وجه لحرمان المدعى من هذا الفرق خلال المسدة من ١٩٦٤/١١/٢٨ الى ١٩٦٦/٧/٩ بمقولة أن حقه سقط بالتقادم الخمسى لانه تبين من الاطلاع على الطلب المؤرخ ١٩٦٩/٩/٧ المقدم من المدعى الى وزارة الداخلية انه ثابت فيه تمسكه بحقه اما في مرتبه الحكومي أو الفرق بين قيمة المنحة ومرتب عضو البعثة وفقا لللائحة المالية للبعثات ، كما أنه لا وجه لحرمان المدعى من مرتبه خلال المسدة من ١٩٦٩/٤/١ الى ١٩٦٩/٩/١٠ استنادا الى أنه تأخر في العودة الى أرض الوطن وانه لا يستحق مرتبا خلال هذه الفترة بما يتبع عدم أحقيته في فرق مرتب المنحة ومرتب البعثة حيث أن الثابت من كتاب مدير الادارة العامة لشئون الضباط بوزارة الداخلية المؤرخ في ١٩٧٣/١٢/١٧ المرافق للاوراق أن الوزارة قد قبلت الاعذار التي أبداهها المدعى لتخلفه عن العودة واعتبرت المسدة من ١٩٦٩/٤/١ الى ١٩٦٩/٩/١٠ أجازة دراسية بدون مرتب ، وبناء على ذلك فإن المدعى يستحق كافة الآثار المترتبة على ذلك وبالتالي يستحق الفرق بين قيمة المنحة وبين مرتب عضو البعثة بفرنسا خلال تلك الفترة .

ومن حيث انه بالنسبة لطلب المدعى صرف البدلات والمرتبات الاخرى التي تصرف لعضو البعثة : فان الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة المالية للبعثات تقضى بتكملة مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد في منحة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية ، والتكملة التي قصد اليها المشرع هي الفرق بين مايتقاضاه العضو بمقتضى المنحة وبين المرتب المقرر لعضو البعثة شهريا ، ولايشمل البدلات والمرتبات الاخرى التي تمنح لعضو البعثة ومن ثم يكون طلب المدعى منحه هذه البدلات والمرتبات على غير أساس سليم من القانون .

(طعن رقم ٤٥٤ ، ٧٢٥ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح لهيئة الشرطة حدد في مادته السادسة الشروط الواجب توافرها في طالب الاجازة الدراسية بمرتب — ترخص جهة الادارة في منح الاجازة الدراسية بسلطانها التقديرية حسبما تراه محققا للمصلحة العامة — السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة في هذا الشأن لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه بل تشمل ايضا ان تكون الاجازة بمرتب أو بغير مرتب وهي تستقل بذلك دون معقب عليها اذا ما خلا قرارها من الانحراف ولم يقترن بأى وجه من وجوه اساءة استعمال السلطة ، ولا وجه للقول بأن سلطتها في هذا الشأن تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه بحيث اذا تمت الموافقة وتوافرت في الشخص الشروط المبينة بالقانون بالنسبة لطالب الاجازة بمرتب استحق مرتبه خلال فترة الاجازة دون ان يكون لجهة الادارة ان تمنعه ما لم يكن قد طلب منحه الاجازة بدون مرتب .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح لهيئة الشرطة — الذى أوفد المدعى في ظل العمل ، بأحكامه — قد نص في المادة ١ على أنه « يجوز لوزارة الداخلية في سبيل زيادة ثقافة أفراد هيئة الشرطة أن توفدهم في بعثات أو أجازات دراسية الى الخارج للقيام بدراسات عملية أو علمية أو للحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عملي ٠٠٠ » ونص في المادة ٢ على أن « تشكل لجنة بوزارة الداخلية لبعثات افراد هيئة الشرطة وأجازتهم ٠٠٠ » ونص في المادة ٣ على ان تختص اللجنة المشار اليها بالمسائل الآتية : (أ) وضع السياسة العامة لبعثات أفراد هيئة الشرطة وأجازتهم الدراسية (ب) تقصى احتياجات الوزارة الفعلية من هذه البعثات من حيث المواد وعدد المبعوثين وتنظيم اجراءات الاعلان عنها من أفراد هيئة الشرطة (ج) وضع القواعد المالية التى تتبع في شأن

أعضاء البعثات وتحديد مرتباتهم الشهرية ومقرراتهم ونفقات سفرهم بمراعاة مستوى المعيشة في البلاد التي يوفدون اليها وذلك بالاتفاق مع وزير الخزانة . ولا تكون قرارات اللجنة قابلة للتنفيذ الا بعد اعتماد وزير الداخلية لها ونص في المادة ٦ على ان يشترط في طالب الاجازة الدراسية بمرتب ما يأتى : (أ) ان يكون قد أمضى في الخدمة خمس سنوات على الأقل (ب) ان يكون قد حصل على موافقة المعهد أو الهيئة التي يرغب في الالتحاق بها (ج) ان يكون موضوع الدراسة له علاقة بعمله كأحد افراد هيئة الشرطة (د) أن تكون كفايته في عمله العامين السابقين لطلب الاجازة بدرجة جيد جدا على الأقل (هـ) أن ينجح في الكشف الطبى طبقا للقواعد المقررة في لائحة القومسيون الطبى » . ونص في المادة ٨ على أن « تختار لجنة البعثات بالوزارة أعضاء البعثات بعد اجتيازهم الاختبار الشخصى ولها المفاضلة بين الناجحين، كما تعرض عليها طلبات الاجازة الدراسية للنظر في افرادها » . ونص في المادة ٩ على انه « يجوز لوزارة الداخلية قبول منح للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية وذلك بعد أخذ رأى لجنة البعثات وتسرى على هذه المنح القواعد المقررة للبعثات ٠٠٠ » ونص في المادة ٢٠ على ان على عضو البعثة والموفد في اجازة دراسية العودة لوطنهما خلال شهر من انتهاء مدة المهمة والا أوقف صرف مرتبه » ونص في المادة ٢٢ على أن تسرى أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون على بعثات وأجازات هيئة الشرطة .

ومن حيث انه تبين من هذه النصوص ان المشرع قد اجاز لوزارة الداخلية أن توفد أفراد هيئة الشرطة في اجازات دراسية الى الخارج للقيام بدراسات علمية أو عملية أو للحصول على مؤهل علمى أو كسب مران عملى ، ومن المقرر ان الجهة الادارية تترخص في منح الموظف اجازة دراسية الى الخارج في منحة دراسية بسلطتها التقديرية حسبما تراه محققا للمصلحة العامة ، وهذه السلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة في هذا الشأن لا تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه بل تشمل أيضا أن تكون الاجازة بمرتب أو بغيره وهى تستقل بذلك دون معقب عليها اذا ما خلا تقديرها من الانحراف ولم يقترن بأى وجه

من وجوه اساءة استعمال السلطة ، ولا وجه للقول بأن سلطة الادارة التقديرية في هذا الشأن تقف عند حد الموافقة على الاجازة الدراسية من عدمه ، فاذا ما تمت الموافقة وتوافرت في الموظف الشروط لتي أوردها القانون في طالب الاجازة بمرتب استحق مرتبه خلال فترة الاجازة ولا يكون لجهة الادارة أن تمنعه عنه ما لم يكن قد طلب منحه الاجازة بدون مرتب ، لا وجه لذلك لأن الشروط التي أوردها القانون لطلب الاجازة الدراسية بمرتب لا تعدو ان تكون قيودا على جهة الادارة تلزمها ، في منح الاجازة بمرتب ولا تعتبر سببا لاستحقاق الموظف مرتبه مادامت توافرت هذه الشروط فيه ما لم يطلب تنازله عنه ، وهو أمر يتنافى مع طبيعة العلاقة اللائحية التي تربط الموظف بالحكومة ومع ما أضفاه المشرع من حماية لمرتبته بناء على القول بإمكان تنازل الموظف عن مرتبه رغم ثبوت حقه فيه قانونا . ومتى كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن جهة الادارة قد منحت المدعى أجازة دراسية بمرتب من ١٩٥٨/٢/٢٧ الى ١٩٦٢/٢/٢٦ ، كما منحه أجازة دراسية أخرى بمرتب من ١٩٦٢/٧/٣ الى ١٩٦٣/٨/٢٣ ، ثم أصدرت القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بمنحه الاجازة الدراسية موضوع الطعن المائل بدون مرتب من ١٩٦٤/١١/٢٨ الى ١٩٦٩/٩/١٠ فيكون قرارها قد صدر مسليما وفقا للسلطة المخولة لها قانونا خاليا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ٤٥٤ ، ٧٢٥ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

سريان لائحة القومسيونات الطبية الصادرة في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ على ضباط البوليس ورجال البوليس — اساس ذلك — القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس لم يقض بعدم اعمال هذه اللائحة كلها أو بعضها في شأن رجال هيئة البوليس ولم يتضمن أحكاما تنظيمية تفصيلية تنبئ بالخروج على ما انطوت عليه هذه اللائحة من أحكام في شأن الاجازات الطبية للضباط .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على لائحة القومسيونات الطبية الصادرة في ١٣ من يونية سنة ١٩٤٥ أنها خولت القومسيون الطبي العام والقومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظات وأطباء الصحة بالمراكز والاقسام سلطة الكشف الطبي على فئات الموظفين والمستخدمين والعمال وما اليهم لتقرير لياقتهم الطبية أو لتقدير سنهم أو لمنحهم الاجازات المرضية وحددت اختصاص كل من هذه الجهات الطبية في هذا الصدد وسلطة كل من القومسيون الطبي العام والقومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظات في اعتماد الشهادات الطبية الصادرة من الهيئات الطبية الدنيا وبهذه المثابة فان هذه اللائحة تسرى على ضباط البوليس ورجال البوليس باعتبارهم من الفئات التي نصت عليها اللائحة وهو ما أكدته الكشوف المرافقة لهذه اللائحة والخاصة بتحديد درجة الابصار المقررة اذ انطوت على تحديد درجة الابصار اللازمة لضباط البوليس وغيرهم من رجال البوليس . ولم يخرج القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس الذي يحكم الواقعة الماثلة عن الحدود التي رسمتها لائحة القومسيونات الطبية المشار اليها فلم يقض بعدم أعمال هذه اللائحة كلها أو بعضها في شأن رجال هيئة البوليس ولم يتضمن أحكاما تنظيمية تفصيلية تنبئ بالخروج على ما انطوت عليه هذه اللائحة من أحكام في شأن الاجازات الطبية لضباط . بل أنه على النقيض من ذلك جاءت المادة ٤٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر مؤكدة خضوع ضباط البوليس في شأن أجازاتهم المرضية للنظام الذي حددته لائحة القومسيونات المشار اليها اذ نصت على أن « تمنح الأجازة المرضية بناء على قرار من القومسيون الطبي المختص » . ولما كانت لائحة القومسيون الطبي العام قد حددت اختصاص كل من أطباء المراكز والاقسام والقومسيونات الطبية المحلية بالمديريات والمحافظات والقومسيون الطبي العام وبينت الحالات التي يتعين فيها اعتماد الاجازات المرضية والسلطة المختصة بذلك ، فان هذا النظام الذي رسمته لائحة القومسيون الطبي العام يكون هو الواجب الاتباع في شأن منح الاجازات المرضية لضباط البوليس مما لا حجة معه في الادعاء بأن القومسيون الطبي المحلى هو المختص بمنح أجازات ضباط البوليس دون معقب عليه من القومسيون

الطبي العام في الحدود التي رسمتها لائحته • ولا ينهض حكم المادة ٤٨ من القانون المذكور دليلا على هذا الزعم فقد قضت هذه المادة بأنه « اذا استنفد الضابط الذي يصاب بمرض يحتاج البرء منه الى علاج طويل أجازاته المرضية ذات المرتب الكامل ومتوافر أجازاته الاعتيادية يجوز لوزير الداخلية أن يمنحه أجازة استثنائية بمرتب كامل المدة اللازمة لعلاج به حيث لا تتجاوز تسعة أشهر ويرجع في تحديد الأمراض التي من هذا النوع ومدة العلاج الى القومسيون الطبي العام » • ومؤدى هذا النص أن المشرع خول القومسيون الطبي العام بوصفه الجهة الطبية الفنية العليا تحديد الامراض المشار اليها ومدة العلاج اللازمة لها وهو بصدد منح الاجازة الاستثنائية المنصوص عليها وذلك دون أن يرمى من ورائه الى قصر اختصاص القومسيون الطبي العام في شئون اجازات الضباط على ابداء رأيه في هذا النوع من الاجازات الاستثنائية، اذ ان هذا المعنى لا يقتضيه النص ولا تحتمله صياغته •

(طعن رقم ١٤٧٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

احقية عضو هيئة الشرطة في الحصول على ايام اجازة بمرتب كامل ببيلة عن ايام العطلات الرسمية التي يقتضى نظام العمل تكليفه بالعمل خلالها كلها أو بعضها • ومع ذلك يجوز بدلا عن منحه الايام البديلة حساب مرتبه عن تلك الايام مضاعفا •

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاحقية ضباط وافراد هيئة الشرطة في الاستفادة من احكام المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

وتخلص وقائع الموضوع — في أن قوانين العاملين المحنيين بالدولة والقطاع العام أخذت في المادة ٦٣ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلها

في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بمبدأ تعويض العامل بأجر مضاعف عن أيام العطلات الرسمية التي يعمل فيها . فقررت منح العامل أياما بديلة لها أو تشغيله خلالها بأجر مضاعف . ولم يكن هذا المبدأ معروف عند صدور قانون هيئة الشرطة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧١ الذي استحدث آنذاك مبدأ منح الايام البديلة . ولما كان قانون هيئة الشرطة يجيز — فيما لا يتعارض مع احكامه — سريان الاحكام الواردة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فقد رأت الادارة العامة للشئون القانونية بوزارة الداخلية انطباق حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على اعضاء هيئة الشرطة وقد اعترض على ذلك بأنه لا يجوز الرجوع الى الاصل العام المقرر في قانون العاملين مع وجود النص الخاص الصريح الذي ينظم كيفية تشغيل اعضاء هيئة الشرطة في أيام العطلات الرسمية . فطلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع . فاستبانت ان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يعطى العامل الحق في اجازة بأجر كامل في أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية ، ولم يتعرض لضرورة تشغيل العامل خلال هذه الايام . أما القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة فقد ذهب خطوة أبعد اذ لم يكلف بتقرير حق عضو هيئة الشرطة في اجازة بمرتب كامل أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية ، بل استحدث المادة ٣٣ في حق عضو هيئة الشرطة في عدد مماثل من الايام بدلا منها اذا تعذر عليه القيام بهذه الاجازة كلها أو بعضها بسبب ما يقتضيه نظام العمل : ثم استحدث القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ جواز تشغيل العامل في أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية مع منحه أياما بديلة عنها أو أجرا مضاعفا عن تلك الايام . وهو حكم مستحدث لا يتعارض مع ماتضمنه قانون هيئة الشرطة ، اذ يتفق معه في أصل حق الاجازة بمرتب خلال أيام الاعياد والعطلات الرسمية ، وفي جواز تشغيل العامل خلالها متى اقتضت ذلك مقتضيات نظام العمل مع منحه أياما بديلة أجازة بمرتب كامل ثم استحدث بدلا من منح أيام الاجازة البديلة أن يكون العمل خلال تلك الايام بأجر مضاعف ، فهو حكم جديد يضاف الى الاحكام الواردة بقانون هيئة الشرطة يكمله ولا يتعارض معه . ولما كانت المادة ١١٤ من قانون هيئة الشرطة المشار اليه تقضى بأن تسرى على اعضاء هيئة الشرطة مالا يتعارض مع أحكام قانون هيئة الشرطة

من الاحكام الواردة فى قانون العاملين المدنيين بالدولة ، وكان هذا الحكم المستحدث والمكمل للتقظيم الوارد فى قانون هيئة الشرطة لا يتعارض مع الحكم الوارد فيه فى هذا الشأن بل يكمله ومن ثم يكون واجب الاعمال على اعضاء هيئة الشرطة فالاصل حق عضو هيئة الشرطة فى اجازة بمرتب كامل خلال ايام العطلات الرسمية فاذا اقتضى نظام العمل تشغيله خلالها كلها أو بعضها كان الاصل حصوله على ايام بديلة، ومع ذلك يجوز بدلا من منحه الايام البديلة حساب مرتبه عن تشغيله خلال ايام العطلات بأجر مضاعف .

(ملف ٢٨٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

الفصل السادس

النقل

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة — القاعدة أن العامل الذى ينقل من وظيفة الى أخرى فى ذات الدرجة يحتفظ براتبه الاصلى — لايجوز أن يمنح راتبا أصليا يزيد على ما كان يتقاضاه فى وظيفته المنقول منها كما لايجوز أن تضم اليه البدلات الخاصة بالوظيفة المنقول منها وهو يستحق فقط البدلات المقررة للوظيفة المنقول اليها — لايجوز القياس على النص الوارد فى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ — أساس ذلك أن هذا النص ورد على خلاف القاعدة الاصلية واستثناء منها وقد خلا قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ من نص مماثل والاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه — أثر ذلك استرداد ما يصرف بغير حق زيادة عن الراتب الاصلى متى كان الحق فى الاسترداد لازال قائما لم يسقط التقادم .

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ٤٢٥٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن نقل بعض ضباط الشرطة الى وظائف مدنية تضمن نقل السيد العقيد الى وظيفة مدنية من الدرجة الثالثة الادارية بديوان عام محافظة الغربية اعتبارا من ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ بمرتبة سنوى قدره ١٠٨٠ جنيها — ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٧٧١٢ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٦٦ بتعديل الدرجة التى نقل اليها الى الدرجة

الثانية الادارية بمرتب قدره ١٠٨٠ جنيها أى ٩٠ جنيها شهريا وذلك اعتبارا من تاريخ ترقيته لرتبة العقيد فى الشرطة فى ٢٠ من يولييه ١٩٦٥ وثابت من كتاب المحافظة أن مرتبه الاساسى عند نقله كان ٧٨ جنيها وكان يضاف اليه ١٢ جنيها بدل ملابس ومواصلة ومسكن وقد منح علاوته الدورية المستحقة فى أول مايو سنة ١٩٦٦ وأول مايو سنة ١٩٦٧ بفئة الدرجة الثانية وقدرها ٥ جنيها مع استنفاد قيمتها من البدلات التى كان يتقاضاها عند نقله أسوة بما هو متبع مع رجال القوات المسلحة الذين ينقلون الى وظائف مدنية .

ومن حيث أن العامل الذى ينقل من وظيفة الى أخرى فى ذات الدرجة انما يحتفظ براتبه الاصلى ولايجوز أن يمنح راتبا أصليا يزيد على ما كان يتقاضاه فى وظيفته المنقول منها كما لايجوز أن تضم اليه البدلات الخاصة بالوظيفة المنقول منها وهو يستحق فقط البدلات المقررة للوظيفة المنقول اليها . وأما ما نص عليه القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والمعدل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٦٤ فى المادة ١٤٩ منه من أنه اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات هذا النص الوارد فى القانون الخاص بضباط القوات المسلحة قد ورد على خلاف القاعدة الاصلية واستثناء منها وقد خلا قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ سنة ١٩٦٤ من نص مماثل ولايجوز القياس على النص الوارد فى قانون ضباط القوات المسلحة اذ أن الاستثناء لا يتوسع فيه ولا يقاس عليه .

ومن حيث انه يترتب على ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٤١٥٧ لسنة ١٩٦٥ بنقل العقيد الى وظيفة من الدرجة الثالثة بديوان عام المحافظة اعتبارا من ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بمرتب سنوى قدره ١٠٨٠ جنيها والقرار الجمهورى رقم ٢٧١٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل الدرجة التى ينقل اليها الى الدرجة الثانية الادارية بمرتب قدره ١٠٨٠ جنيها اعتبارا من تاريخ ترقيته لرتبة العقيد فى الشرطة فى ٢٠

يوليو سنة ١٩٦٥ وهى الدرجة المعادلة لوظيفة العقيد المنقول منها —
هذان القراران مخالفان للقانون فيما تضمناه من تحديد راتبه فى
الدرجة المنقول اليها براتبه الاصلى مضافا اليه البدلات التى كان
يتقاضاها فى هيئة الشرطة قبل نقله .

ومن حيث أن هذين القرارين فى هذا الخصوص يتعلقان بتحديد
راتب موظف منقول من وظيفة لآخرى والمنازعات الخاصة بالمرتبات
لاكتسب حصانة بمضى ميعاد الالغاء أو السحب ويجوز سحبهما فى
أى وقت واسترداد ما صرف بغير حق زيادة عن الراتب الاصلى متى
كان الحق فى الاسترداد لازال قائما لم يسقط بالتقادم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لايجوز ضم البدلات
التى كان يتقاضاها العقيد فى وظيفته السابقة بهيئة الشرطة الى راتبه
فى وظيفته المنقول اليها .

واذ تضمن قرار نقله منحه راتبا هو راتبه الاصلى مضموما
اليه البدلات التى كان يتقاضاها فى وظيفته بالشرطة فان هذا القرار
يكون مخالفا للقانون ولايكتسب حصانة ويتعين سحبه واسترداد
ما صرف زيادة عن الراتب الاصلى متى كان الحق فى الاسترداد لم
يسقط بالتقادم .

(فتوى ٥٧١ فى ١٩٦٨/٦/٢)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

مدة الخدمة بكادر الشرطة — تحسب ضمن المدد المنصوص عليها
فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من قانون نظام العاملين
المدينين بالدولة .

ملخص الفتوى :

أنه فيما يتعلق بإفادة السيد من المادة ٢٢ من قانون

نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فان المادة ٢ من قرار التفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ تقضى بأن تحسب مدد العمل التى قضاها العاملون فى كادر خاص أو وظائف تنظمها قوانين خاصة فى المدد المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ متى خضعوا لاحكامه وعودلت درجاتهم بدرجاته ، وبتطبيق هذا النص على الحالة الماثلة يؤدى الى الاعتراف بمدد عمل المذكور بالكامل سواء ماقتضى منها بكادر الشرطة أو بكادر العمال أو على احدى درجات قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ولما كان الثابت أن مدة عمل المذكور بكادر الشرطة التى انتهت وهو على درجة عسكري تعتبر قد قضيت على درجة معادلة للدرجة الحادية عشرة فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، فمن ثم يكون المذكور قد أمضى حتى ١٩٦٨/١/٣ ، ٢٣ سنة فى درجتين متتاليتين وذلك من بداية تعيينه بالشرطة اذ الثابت أنه رقى الى الدرجة العاشرة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ /ويقتضى ذلك افادته من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومنحه أول مربوط الدرجة الاعلى (وهى التاسعة) أو علاوة من علاواتها ايها أكبر ، ولقد صدر القرار الوزاري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٩ مقررًا افادته من هذه المادة ومنحه تلك العلاوة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه ولئن كانت أقدمية السيد المنقول من كادر الشرطة الى احدى وظائف كادر العمال تحسب فى الدرجة المنقول اليها اعتبارا من تاريخ هذا النقل الا أن مدة خدمته بكادر الشرطة تحسب ضمن المدد المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ويمنح أول مربوط الدرجة الاعلى أو علاوة من علاواتها لقضائه أكثر من ٢٣ سنة فى درجتين متتاليتين هما الحادية عشرة والعاشرة .

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

نقل العامل من كادر خاص الى كادر عام — تحديد أكثر درجات الكادر العام قريبا لوضعه الوظيفي — الاستعداد بمتوسط مربوط الدرجة والمزايا الوظيفية للدرجة السابقة والدرجة المحددة بالكادر العام ومقدار العلاوة الدورية — مناط الاخذ بمعيار من هذه المعايير هو الا يترتب على تطبيقه الحاق ضرر بالعامل نتيجة لنقله والا يؤدي الى ترقيته بحصوله على درجة أعلى مما هو مستحق له فعلا .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة تنص على أنه « دون اخلال بحكم المادة ١٦ من هذا القانون لايجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ويتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته » .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص أن درجة الكادر العام التى ينقل اليها ضابط الشرطة تتحدد بالمرتب الذى كان يتقاضاه بالاضافة الى البدلات الثابتة المقررة لرتبته ولقد أفصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فقررت أن العبرة ليست باتخاذ المرتب الاساسى وحده أساسا لتحديد الدرجة التى ينقل اليها الضابط والمرتب الذى يستحقه عند النقل وانما العبرة بالمرتب الذى يتقاضاه مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة للرتبة التى يشغلها بهيئة الشرطة . ومن ثم فان المعول عليه فى تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول الى الكادر العام وبالتالى تحديد درجته هو بما كان يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته بحيث يتحدد مرتبه الاساسى عند النقل بمجموع هاتين القيمتين .

ومن حيث أنه بتطبيق ماتقدم على الحالة المعروضة يتضح أن المرتب الذى كان يتقاضاه المذكور ، والذي يجب الاعتداد به عند تحديد مرتبه فى الكادر العام والفئة الواجب وضعه عليها تبعا لذلك — هو ١٠٢٦ جنيها سنويا — وهذا المرتب يدخل فى مربوط الفئة الثانية (٨٧٦ — ١٤٤٠) كما يدخل فى مربوط الفئة الثالثة (٦٨٤ — ١٤٤٠) طبقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة •

ومن حيث أن هناك عدة معايير يمكن الاستهداء بها للوصول الى أكثر درجات الكادر العام قربا للوضع الوظيفى للعامل المنقول من كادر خاص ومن بين هذه المعايير — متوسط مربوط الدرجة ، والمزايا الوظيفية للدرجة السابقة والدرجة المحددة بالكادر العام ، ومقدار العلاوة الدورية • وهدف المشرع من النقل وضوابطه العامة هى التى ترشح أعمال أحد هذه المعايير فى حالة معينة دون الآخر • فمناط الاخذ بمعيار معين اذن هو الا يترتب على تطبيقه الحاق ضرر بالعامل نتيجة لنقله والا يؤدى الى ترقيته بحصوله على درجة أعلى مما هو مستحق له فعلا •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فانه يجب فى الحالة الماثلة الالتفات عن معيار متوسط مربوط لان العامل هنا ينقل بمرتب حدده المشرع تحديدا تحكما لا يرتبط بأول وآخر مربوط رتبته السابقة بل هو يفوقها فى حالتنا هذه اذ أن أول مربوط رتبة المقدم يساوى ٧٢٠ جنيها وآخره ٨٨٨ جنيها فى حين أن المرتب المنقول به والمعادل لمرتب وبدلات هذه الرتبة هو ١٠٢٦ جنيها • وأيضا فانه لا يمكن التعويل على المزايا الإضافية للموظيفة السابقة طالما أن المشرع احتفظ له بها وجعلها جزءا من المرتب الذى ينقل به • ومن ثم فانه المعيار الامثل فى هذا الصدد انما يتمثل فى العلاوة الدورية فهى تشكل الاثر الثابت والميزة الباقية للموظيفة التى يمكن مقارنتها بمثلتها من علاوات الكادر العام • واذا كان المرتب التحكمى الذى نقل به العامل يدخل فى مربوط الفئة الثالثة ومربوط الفئة الثانية فانه يتعين وضعه على الفئة التى تقارب علاواتها الدورية قيمة العلاوة الدورية لرتبة مقدم •

ومن حيث أن العلاوة الدورية لرتبة مقدم تبلغ ٤٢ جنيه سنويا في حين أن العلاوة الدورية لل فئة الثالثة ٤٨ جنيه سنويا والعلاوة الدورية لل فئة الثانية ٦٠ جنيه سنويا فانه يتعين وضعه على الفئة الثالثة باعتبار أن علاواتها الدورية أقرب من قيمتها للعلاوة الدورية لرتبة مقدم من العلاوة الدورية لل فئة الثانية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب وضع مقدم الشرطة المقول من كادر الشرطة الى الكادر العام على الفئة الثالثة (٦٨٤ — ١٤٤٠) .

(ملف ٧٩٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون هيئة الشرطة — القاعدة أن نقل أحد افراد هيئة الشرطة الى وظيفة خارج الهيئة انما يتم على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته — معادلة الدرجات لا يتم على وجه واحد وانما على أوجه عديدة منها بداية ومتوسط نهاية ربط الدرجة ومقدار العلاوة الدورية — رتبة رقيب شرطة تعادل الفئة (٣٦٠/١٦٢) من فئات نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

أن قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ينص فى المادة ٢٨ منه على أنه « لايجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ويتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته » .

ولما كان هذا النص يسرى بمقتضى حكم المادة ٧٧ من ذات القانون على أفراد هيئة الشرطة .

ولما كان مفاد هذين النصين أن نقل أحد أفراد هيئة الشرطة الى وظيفة خارج هيئة الشرطة انما يتم على أساس المرتب الذى كان يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لمرتبه أو درجته ، فان ذلك يقتضى تحديد الفئة المالية لن يتم نقله من هيئة الشرطة على هذا الاساس .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ بمعادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، قد تضمن معادلة الدرجات المالية المبينة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بكادر هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ على أساس معادلة رقيب شرطة (٢١٦/١٨٠) بالفئة (٣٠٠/١٤٤) .

ولما كانت درجات كادر هيئة الشرطة قد عدلت بقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، كما عدلت درجات الكادر العام بصور قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، على نحو اختلف معه وجه التعادل بين الدرجات فى بعض الحالات عما كان عليه قبل اجراء هذا التعديل ، فقد أصبح مرد اجراء التعادل فى هذه الحالات الى نتيجة المقارنة الموضوعية بين رتب قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ودرجات نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ولما كان يبين من اجراء هذه المقارنة أن رتبة رقيب شرطة التى كانت تعادل الفئة (٣٠٠/١٤٤) وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه قد زيد مربوطها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة الى (٢٦٤/١٩٢) . وأن الفئة (٣٠٠/١٤٤) المذكورة قد زاد مربوطها هى الاخرى بموجب التعديل الذى قرره القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى (٣٦٠/١٤٤) كما زاد بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٤ الى (٣٦٠/١٦٢) وعلى ذلك فان رتبة رقيب شرطة بعد زيادة مربوطها قد استمرت تعادل نفس الفئة التى كانت

تعادله بموجب أحكام القرار بعد تعديل مربوطها بالزيادة كذلك .

ولا يحول دون تقرير هذا التعادل أن بداية مربوط رقيب شرطة هي ١٩٢ جنيتها سنويا ، وهو ما يزيد على أول مربوط الفئة (٣٦٠/١٦٢) لأن معادلة الدرجات لا تبني على وجه واحد للمقارنة وإنما على أوجه عديدة لها ، منها بداية ومتوسط ونهاية ربط الدرجة ومقدار العلاقة الدورية وغيرها من الاعتبارات .

هذا فضلا عن أن زيادة بداية ربط رقيب شرطة على بداية ربط الدرجة المعادلة لها كان قائما عند اجراء تلك المعادلة التي تقررت بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه أيضا حيث كانت بداية ربط رقيب شرطة ١٨٠ جنيتها وكانت بداية ربط الفئة المعادلة لها ١٤٤ جنيتها .

ومما يؤكد ذلك أنه بالموازنة بين رتبة رقيب شرطة والفئة (٣٦٠/١٦٢) يبين أن الأخيرة تفوق الأولى من حيث متوسط ونهاية الربط على ما يبين من المقارنة التالية :

رقيب شرطة	بداية الربط	متوسط الربط	نهاية الربط
(٢٦٤/١٩٢) الفئة	١٩٢	٢٢٨	٢٦٤

(٣٦٠/١٦٢)	١٦٢	٢٦١	٣٦٠
-------------	-----	-----	-----

ولما كان ذلك ، فإنه لا يجوز معادلة رتبة رقيب الشرطة بأعلى من تلك الفئة التي تجاوز متوسط ونهاية ربط رتبته ، ومن ثم لا يمكن القول بأنها تقل عنها في مجملها ، خاصة وأن الزيادة التي طرأت على مربوط الفئة (٣٠٠/١٤٤) والتي كانت تعادل رتبة رقيب شرطة — وفقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر أكبر من تلك التي طرأت على مربوط مرتبة رقيب الشرطة ، وذلك على الوجه التالي :

الزيادة في بداية المربوط	الزيادة في متوسط المربوط	الزيادة في نهاية المربوط
رقيب شرطة ١٩٢ — ٢٦٤ الفئة	١٢ سنويا جنيه	٣٠ سنويا جنيه
١٦٢ — ٣٦٠	١٨ سنويا	٦٠ سنويا

وترتبيا على ماتقدم جميعه فان الفئة المالية المعادلة لرتبة رقيب
شرطة هي الفئة (٣٦٠/١٦٢) •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رتبة رقيب
شرطة انما تعادل الفئة (٣٦٠/١٦٢) من فئات نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ معدلا بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٤ •

(ملف ٤٣٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٥/٤)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

المنقول الى الوظائف المدنية لاتصرف له في الوظيفة المنقول اليها
ما كان يصرف له في وظيفته السابقة بهيئة الشرطة من علاوة مدن أو
علاوة مباحث أو أجر اضافي أو بدل غذاء طوارئ •

ملخص الفتوى :

من حيث أن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة
الذي تم النقل في ظله في الحالة المعروضة ينص في المادة ٧٧ منه على
أنه « ... كما تسرى على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ..
٣٨ ، ٥٥٥٥ » وينص في المادة ٢٨ على أن « ... لا يجوز نقل
الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقة كتابية وبعد اخذ
رأى المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذى
يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو
درجته » •

وبين من ذلك أن نقل ضباط أو أفراد هيئة الشرطة الى وظائف
خارجها يكون الى فئات معادلة لفئاتهم ، ويتم اجراء هذا التعادل
طبقا لما بلغه العامل المنقول من مرتب ، مضافا اليه ما يتقاضاه من
بدلات ثابتة •

وقد أفصحت المذكرة الايضاحية لقانون هيئة الشرطة عن طبيعة البدلات التى تنقسم بخاصية الثبات فى حكم هذا النص ، وتضم — تبعا لذلك — للمرتب الذى تحدد على أساسه الدرجة المنقول اليها ، فحددتها بأنها « البدلات التى لا تتأثر بعمل دون آخر فى هيئة الشرطة ، والتى لا تتغير من شهر الى آخر نتيجة أى ظرف طارىء بل يستمر استحقاقها ثابتا مستقرا » •

وبتطبيق ماتقدم على ما كان يتقاضاه العامل المعروضة حالته من مبالغ ، يتضح أنها جميعا لا يلحقها وصف البديل الثابت ، وأساس ذلك أن علاوة المدن يتقاضاها فرد هيئة الشرطة بمناسبة العمل فى مدينة ، ويوقف صرفها بمجرد النقل الى مناطق لا يصدق عليها وصف المدن ، ومن ثم لا تعتبر ذات طبيعة ثابتة وأن علاوة المباحث لا تمنح الا لمن يقوم بأعمال المباحث ويكون منحها مرهونا باستمراره فى اداء هذه الاعمال ، وبالتالي تتنقى عنها صفة البديل الثابت الذى يستصحبه فرد هيئة الشرطة المنقول الى وظيفة خارجها • كما أن الاجر الاضافى الذى يمنح لافراد تلك الهيئة لا يعتبر من قبيل البدلات فضلا عن ارتباطه بأدائهم اعمال اضافية لما هو مسند اليهم أصلا من اعمال ويتوقف استحقاقه على القيام بالخدمة الاضافية المؤقتة بطبيعتها ، فلا يعد من البدلات الثابتة المعنية فى النص المتقدم ، كذلك فان استحقاق المعروضة حالته لبديل الغذاء فى حالة الطوارئ منوط بقيام ظروف استثنائية تستلزم استمرار قوات الشرطة فى اداء عملها طوال اليوم وبالتالي لا يتقسم هو الاخر بوصف الثابت المتطلب فيما يحتفظ به من بدلات عند النقل • وترتبيا على ذلك لا يحق للمعروضة حالته الاحتفاظ بأى من تلك المبالغ بعد نقله الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة •

ولما كان المذكور قبل نقله يشغل رتبة عريف شرطة التى يبدأ ربطها بمبلغ ٢٢٨ جنيها سنويا وينتهى عند ٤٢٠ جنيها ، وكان مرتبه قد بلغ وهو بهذه الرتبة مبلغ ٢٥٥ جنيها ، واذ تم نقله فى ظل العمل بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى يحدد للدرجة السادسة بداية قدرها ١٩١ جنيها ونهاية قدرها ٥٤٠ جنيها بمتوسط

٣٦٦ جنيه ، ويحدد للدرجة الخامسة بداية قدرها ٢١٦ جنيه ونهاية قدرها ٧٣٠ جنيه بمتوسط ٤٦٨ جنيه وكان آخر مرتب وصل اليه المذكور عند نقله عن متوسط مربوط كلا من الدرجتين ، فانه ينقل الى اقرب الفئات الى رتبته وهى الدرجة السادسة أدنى درجات الكادر العام المنقول اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الدرجة المالية المعادلة لرتبة عريف شرطة التى ينقل اليها السيد المعروضة حالته فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة هى الدرجة السادسة وفقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانه لايجوز الاحتفاظ له بعد نقله بأى من المبالغ التى كانت تصرف له فى وظيفته السابقة بهيئة الشرطة تحت اسم علاوة مدن أو علاوة مباحث أو أجر اضافى أو بدل غذاء الطوارئ .

(ملف ٨٦/٤/٨٤٠ — جلسة ١٢/٢٤/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — مؤداهما أنه عند نقل الضابط خارج هيئة الشرطة الى جهة مما ينطبق عليها أحكام القانون العام — تحدد الدرجة التى ينقل اليها الضابط والرتب الذى يستحق عند النقل — مراعاة ان تصاف الى مرتبه الاساسى البدلات الثابتة المقررة للرتبة أو الدرجة التى كان يشغلها بهيئة الشرطة فإذا ما تم هذا التحديد فى القرار الصادر بالنقل استقام أمر الضابط المنقول فى الجهة المنقول اليها وعلى الدرجة التى حددت له وبالمرتب الذى أفصحت عنه الجهة الادارية — اعتبار القرار الصادر بالنقل أو التعيين والذى حدد فى ذات الرتبة أو الدرجة أو الوظيفة المنقول اليها الضابط بعد أن حدد المرتب الذى يتقاضاه — قرارا اداريا — اختصاص هذا القرار لا يكون الا بالظمن عليه بطريق الالغاء امام محاكم مجلس الدولة

بالطرق وبالإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
في شأن مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه لأن الأصل هو استحقاق الموظف مرتب الوظيفة انتهى يشغلها فعلا بالإضافة الى المزايا المقررة لها وذلك ما لم يرد نص صريح يقضى باستصحاب الموظف المنقول بمرتب ومزايا وظيفته السابقة ، وهذا النص يعتبر استثناء من الأصل العام وخروجا على جداول المرتبات المقررة للوظائف ومن ثم ينبغي اعماله في حدوده دون التوسع فيه ولما كانت المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة لم تنص على احتفاظ الضابط عند نقله ببداياته التي قد تصل الى ١٠٠ ٪ من مرتبه طبقا لنص المادة ٣٢ من هذا القانون واقتصرت المادة ٢٨ المشار اليها على النص على أن يتم النقل على أساس المرتب الاساسي مضافا اليه البدلات الثابتة ، فان هذا الاستثناء يقدر بقدره فتضاف البدلات الثابتة الى المرتب لحساب الدرجة التي يستحقها في الجهة المنقول اليها ثم يتقاضى مرتب هذه الدرجة دون زيادة خصوصا اذا ما لوحظ أن اعضاء هيئة الرقابة الادارية يمنحون بدل طبيعة عمل .

ومن حيث أن المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أنه « دون اخلال بحكم المادة ١٦ من هذا القانون لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه في هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لمرتبه أو درجته » وجاء في المذكرة الايضاحية بهذا القانون أنه « .. استحدثت هذه المادة أساسا للنقل كان تخلفه محل شكوى بالغة في العمل كما كان معطل للنقل في كثير من الاحوال على عكس ما تقتضيه المصلحة العامة وهذا الأساس ليس هو اتخاذ المرتب الاساسي وحده أساسا لتحديد الدرجة التي ينقل اليها والمرتب الذى يستحق عند النقل وانما هو المرتب الذى يتقاضاه مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة للدرجة أو الرتبة التى يشغلها بهيئة الشرطة ... »

ومن حيث أن مفهوم ذلك أنه عند نقل الضابط خارج هيئة الشرطة الى جهة ما ينطبق عليها أحكام القانون العام ، تحدد الدرجة التي ينقل اليها الضابط والمرتب الذي يستحق عند النقل بمراعاة أن تضاف الى مرتبه الاساسى البدلات الثابتة المقررة للرتبة أو الدرجة التي كان يشغلها بهيئة الشرطة فاذا ما تم هذا التحديد بالقرار الصادر بالنقل استقام أمر الضابط المنقول في الجهة المنقول اليها وعلى الدرجة التي حددت له وبالمرتب الذي أفصحت عنه الجهة الادارية يقصد انشاء هذا المركز القانوني وجرت في شأنه في هذه الجهة أحكام القوانين والقرارات المأخوذة .

ومن حيث أنه تبعا لذلك فان صحيح حكم القانون بالنسبة لهذا القرار أنه قرار ادارى بالنقل أو التعيين حدد في ذات الوقت الدرجة أو الوظيفة المنقول اليها الضابط كما حدد الراتب الذي يتقاضاه بمراعاة أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وعليه اختصام هذا القرار — اذا شابه سبب من أسباب البطالان — هو بالظعن عليه بطريق الالغاء كلياً أو جزئياً امام محاكم مجلس الدولة بالطرق وبالإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة .

(طعن رقم ٧٤٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

قرار نقل ضباط هيئة الشرطة الى خارج الهيئة يكون اختصاصه بطريق دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

ان صحيح حكم القانون بالنسبة لقرار نقل الضابط بهيئة الشرطة الى خارج الهيئة مع تحديد الدرجة التى ينقل اليها والمرتب الذى يستحقه عند النقل هو قرار ادارى حدد فى ذات الوقت الدرجة المنقول اليها الضابط كما حدد المرتب الذى يتقاضاه • وعلى ذلك فان اختصاص هذا القرار اذا ما عن لذى الشأن يكون بطريق الالغاء كلياً أو جزئياً بالطرق والاجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بمعنى وجوب الالتزام بالاجراءات والمواعيد المقررة قانوناً

(طعن رقم ٧٤٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٢)

(بذات المعنى الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٢٧ ق ورقم ٧٤٠٢ لسنة ٢٧ ق بجلسته ١٩٨٢/١٠/٣١ ، كما سبق ان صدرت احكام مماثلة بجلسته ١٩٨٢/٦/٢٧ فى الطعون ارقام ٢٣٩٩ و ٨١٠ و ٢٤١٦ و ٢٤٠٣ و ٧٤٦ و ٢٤٠٠ و ٧٤٥ و ٧٥٠ و ٢٣٩٨ وجميعها لسنة ٢٧ ق) .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

تحديد الدرجة التى يستحقها ضابط الشرطة عند نقله خارج هيئة الشرطة الى جهة ينطبق عليها أحكام القانون العام — اذا لم ينزع فى ذلك بطريق دعوى الالغاء بمراعاة مواعيد اجراءاتها تحصن قرار النقل برمته من الطعن فيه •

ملخص الحكم :

بعد استعراض نص المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فان مفهوم ذلك أنه عند نقل الضابط خارج هيئة الشرطة الى جهة ما ينطبق عليها أحكام القانون العام ، تحدد الدرجة التى ينقل

اليها الضابط والمرتب الذى يستحق عند النقل بمراعاة ان تضاف الى مرتبه الاساسى البدلات الثابتة المقررة للرتبة أو الدرجة التى كان يشغلها الضابط بهيئة الشرطة فاذا ما تم هذا التحديد بالقرار الصادر بالنقل استقام أمر الضابط المنقول فى الجهة المنقول اليها وعلى الدرجة التى حددت له وبالمرتب الذى افصحت عنه الجهة الادارية بقصد انشاء هذا المركز القانونى وجرت فى شأنه فى هذه الجهة أحكام القوانين والقرارات المعمول بها فيها •

ومن حيث انه تبعا لذلك فان صحيح حكم القانون بالنسبة لهذا القرار أنه قرار ادارى بالنقل أو التعيين حدد فى ذات الوقت الدرجة أو الوظيفة المنقول اليها الضابط كما حدد المرتب الذى يتقاضاه بمراعاة أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليها وعليه يكون اختصاص هذا القرار اذا شابه سبب من أسباب البطالان هو بالظمن عليه بطريق الإلغاء كليا أو جزئيا أمام محاكم مجلس الدولة بالطرق والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة •

ومن حيث أن الدعوى الماثلة لم تمتثل لهذه الاجراءات بوجوب التظلم واقامة الدعوى فى الميعاد المنصوص عليه فى قانون المجلس ذلك أن قرار النقل وتحديد الدرجة صدر فى ١٩٧٥/٧/٦ وقد اقيمت الدعوى فى ١٩٨٠/١١/١٩ فأنة يتعين تبعا لذلك الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد المقرر قانونا ويكون للمحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام •

(طعن رقم ٩٥١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

قاعدة قم (٤٧)

المبدأ :

ضابط شرطة — نقله خارج هيئة الشرطة اذا شابه سبب من أسباب البطالان ، فان اختصاصه يكون عن طريق دعوى الإلغاء •

ملخص الحكم :

أن نص المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تجرى كالاتى « دون اخلال بحكم المادة ١٦ من هذا القانون لايجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ويتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لمرتبه أو درجته » • وجاءت المذكرة الايضاحية شارحة لقصد الشارع بأن هذه المادة استحدثت اساسا للنقل كان تخلفه محل شكوى بالغة فى العمل كما كان معطلا للنقل فى كثير من الاحوال على عكس ماقتضته المصلحة العامة وهذا الاساس ليس هو اتخاذ المرتب الاساسى وحده اساسا لتحديد الدرجة التى ينقل اليها والمرتب الذى يستحق عند النقل وانما هو المرتب الذى يتقاضاه مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة للدرجة أو الرتبة التى يشغلها بهيئة الشرطة •

ومن حيث ان مفهوم ذلك انه عند نقل الضابط خارج هيئة الشرطة الى جهة ما ينطبق عليها أحكام القانون العام تحدد له الدرجة التى ينقل اليها الضابط أو المرتب الذى يستحقه عند النقل بمراعاة أن تضاف الى مرتبه الاساسى البدلات الثابتة المقررة للرتبة أو الدرجة التى كان يشغلها بهيئة الشرطة فاذا ما تم هذا التحديد بالقرار الصادر بالنقل استقام أمر الضابط المنقول فى الجهة المنقول اليها وعلى الدرجة التى حددت له وبالمرتب الذى افصحت عنه الجهة الادارية بقصد أنشاء هذا المركز القانونى وجرت بشأنه فى هذه الجهة أحكام القوانين والقرارات السارية فيها •

ومن حيث أنه تبعا لذلك فان صحيح حكم القانون بالنسبة لهذا القرار أنه قرار ادارى بالنقل أو التعيين حدد فى ذات الوقت الدرجة

أو الوظيفة المنقول اليها الضابط كما حدد الراتب الذي يتقاضاه بمراعاة أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وعليه يكون اختصام هذا القرار اذا شابه سبب من أسباب البطلان هو بطريق الطعن عليه بالالغاء كليا أو جزئيا أمام محاكم مجلس الدولة بالطرق والاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة •

(طعن رقم ٨٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١/١)

الفصل السابع

التأديب

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

اجراء الادارة تحقيقين اداريين مع ضابط بوليس في التهم المنسوبة اليه الاول ينتهى الى براءته والثانى الى ادانته - اصداها قرار باحالته الى الاستيداع بناء على التحقيق الثانى - قيامه على سبب صحيح - مادام هذا التحقيق قد استوفى مقومات التحقيق الادارى واستخلصت النتيجة منه استخلاصا سائفا .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت فى الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تغفل التحقيق الأول بل قارنت بينه وبين التحقيق الثانى ورأت أن هذا التحقيق الاخير تناول التهم التى أسندت الى المدعى على نطاق أوسع وتمددت فيه التحريات من أشخاص مختلفين وتجمعت فيه الادلة والقرائن على عكس ما انتهت اليه التحقيق الأول الذى قام به وكيل الحكمدارية وحده فاطمأنت الى سلامة التحقيق الثانى واستخلصت منه النتيجة التى بنت عليها قضاءها وذكرت ذلك فى الحكم اذ قالت « ومن حيث أن تمسك المدعى بما جاء بالتقرير الذى وضعه وكيل حكمدار البوليس بمديرية الفيوم لا يجدى ، اذ تبين انه لم يتناول جميع المسائل المنسوبة للمدعى ، علاوة عن عدول جميع الشهود عن أقوالهم السابقة فى التحقيقات التى أمرت وزارة الداخلية باجرائها بعد ان اتسعت شقة الخلاف بين مأمور اطسا ومدير الفيوم بخصوص التهم المنسوبة الى المدعى ، ولا يغير من وجه النتيجة أن يكون التحقيق الأول قد انتهى

الى عدم صحة ما نسب الى المدعى في هذا الشأن مادام أن التحقيق
الآخر قد أجرى على نطاق أوسع وتعددت فيه التحريات من أشخاص
مختلفين وتجمعت الأدلة والقرائن على عكس ما انتهى اليه التحقيق
الأول » .

ومتى كانت الادارة قد استخلصت من التحقيق الثانى الذى أمرت
باجرائه النتيجة التى استخلصتها بلدانة المدعى مما ترتب عليه اتخاذ
القرار المطعون فيه باحالة المدعى الى الاستيداع ولما كان هذا التحقيق
الثانى قد سمع فيه دفاع المدعى وتوافرت فيه مقومات التحقيق
الادارى ويؤدى الى ادانة المدعى فعلا ، فتكون النتيجة التى انتهت اليها
الادارة قد استخلصت استخلاصا سائعا من أوراق صحيحة تتبناها .
ومن ثم فيكون القرار الادارى الذى اتخذته الادارة فى هذا الشأن بما
لها من سلطة تقديرية قد بنى على سببه الصحيح .

(طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

عدم جواز توقيع جزاءين عن ذنب واحد .

ملخص الحكم :

ان قانون هيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ (وهو القانون الذى
يحكم واقعة النزاع) ينص فى المادة ١٢٠ منه على أن « العقوبات التى
يجوز توقيعها على ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى : (١) الانذار
ولا يجوز أن يتكرر توقيعه خلال اثنتى عشر شهرا ، (٢) تدريبات زيادة
للعساكر فقط (٣) خدمات زيادة (٤) الحجز بالثكنة (٥) الخصم من
المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما بشرط ألا تتجاوز مدة الخصم
ثلاثين يوما فى السنة الواحدة ولا يجوز أن يتجاوز الخصم ربع المرتب
شهريا بعد الربع الجائز الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا (٦) تأجيل
موعد استحقاق العلاوة أو الحرمان منها (٧) خفض المرتب (٨) خفض

الدرجة (٩) خفض المرتب والدرجة معا (١٠) السجن وفقا لقانون الأحكام العسكرية (١١) الفصل من الخدمة دون الحرمان من المكافأة أو المعاش (١٢) الفصل من الخدمة مع الحرمان من بعض المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع • ولرئيس المصلحة توقيع العقوبات المنصوص عليها في البنود من ١ الى ١١ وتختص المجالس العسكرية بتوقيع العقوبات المبينة في البنود من ١ الى ١٢ وتكون قرارات التأديب مسببة » كذلك نصت المادة (١٣٢) من القانون المشار اليه على أن « يخضع لقانون الاحكام العسكرية والقوانين المكملة له الضباط بالنسبة الى الأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية والكونسقبالات والمساعدون وضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى ورجال الخفر النظاميين في كل ما يتعلق بخدمتهم » ويستبين مما تقدم أن المشرع في المادة (١٢٠) المشار اليها قد عين الجزاءات التي يجوز توقيعها على ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى في اثني عشر بنداً أوردها في ترتيب تصاعدي من حيث تغليظ العقوبة وناط برئيس المصلحة توقيع العقوبات المنصوص عليها في البنود من ١ الى ١١ وأقصى تلك العقوبات هي عقوبة الفصل من الخدمة دون الحرمان من المكافأة أو المعاش وذلك بحسب تقديره لدرجة جسامة الذنب وما يستأهل من عقوبة في حدود النصاب القانوني •

ويتعين بادئ ذي بدء التنبيه الى أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم جواز معاقبة العامل عن الذنب الواحد مرتين بجزائين أصليين لم ينص القانون على جواز الجمع بينهما أو بجزائين لم يقصد القانون الى اعتبار أحدهما تبعياً للآخر وإذا وقع جزاء تأديبي على عامل عن فعل ارتكبه فلا وجه بعد ذلك لتكرار الجزاء التأديبي عن ذلك الفعل مادام هو بعينه الذي جوزى عنه من قبل وهذا المبدأ الذي استقرت عليه هذه المحكمة يقوم بطبيعة الحال اذا توالى القرارات لتأديبية بمجازاة العامل عن ذات الفعل الواحد غير المستمر فتبطل تلك القرارات دون القرار الأول الصادر بتوقيع العقوبة باعتبار أن مصدرها قد استنفذ سلطته بتوقيع الجزاء من قبل ، كذلك يبطل القرار التأديبي اذا اشتمل على عقوبتين أصليتين — عن ذات الفعل — ليس من بينهما أشد العقوبات التأديبية التي يملك توقيعها مصدر القرار أما كان القرار التأديبي

صادرا بمجازاة العامل عن فعل واحد بعقوبتين أصليتين وكانت إحدى العقوبتين أشد العقوبات التأديبية التي يملك توقيعها مصدر القرار غفى هذه الحالة تكون نية مصدر القرار قد اتجهت من واقع الحال — الى توقيع هذه العقوبة الأشد باعتبارها أقصى العقوبات التأديبية التي يملك توقيعها مصدر القرار ، ويكون القرار التأديبي فيما يتعلق بتلك العقوبة التأديبية سليما ويبطل فيما تضمنه من عقوبة أو عقوبات تأديبية أخرى اذ لا جدوى في مثل هذه الحالة من إلغاء القرار التأديبي برمته ليعود الأمر ثانية الى ذات السلطة التأديبية التي سبق أن أفصحت عن نيتها فتصر على توقيع أشد العقوبات التأديبية وتعود بذلك المنازعة في دورة أخرى لا مسوغ لتكرارها •

وفي خصوصية النزاع المائل فان نية مصدر القرار المطعون فيه قد انصرفت الى مجازاة المدعى بعقوبة الفصل من الخدمة دون الحرمان من المكافأة أو المعاش اذ أنها أقصى العقوبات التأديبية التي يملك توقيعها رئيس المصلحة طبقا للمادة (١٢٠) المشار اليها غير أن مصدر القرار المطعون فيه قد أضاف الى هذا الجزاء التأديبي جزاء آخر وهو سجن المدعى ١٦٨ ساعة وما كان يجوز له توقيع هذا الجزاء الأخير بعد أن استنفذ سلطته بتوقيع أشد الجزاءات التأديبية ومن ثم فان مخالفة القانون في القرار المطعون فيه انما تنصب على هذا الجزاء الأخير وحده دون جزاء الفصل من الخدمة الذي يبقى سليما ومتفقا والقانون منظورا في ذلك أن المدعى وهو من رجال الشرطة ومنوط به حفظ الأمن وحراسة الأموال والممتلكات من خطر المجرمين واللصوص قد أخل بواجبه اخلايا خطيرا وتردى في الهاوية الى أبعد الحدود وشرع في اختلاس بعض المهمات المنوط بحراستها ولا جدال أن تلك الأسباب التي قام عليها قرار فصل المدعى مستمدة من أصول تنتج القرار ماديا وقانونا •

ومن حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض الدعوى يكون قد أصاب الحق في قضائه ويكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون يتعين الحكم برفضه •

قاعدة رقم (٥٠) .

المبدأ :

قرار وكيل وزارة الداخلية بفصل باشجاويش بالبوليس —
تسببيه — الاحالة في الاسباب الى مذكرة تنطوى على المبرر الكافي —
النعى على القرار ببطلانه من حيث الشكل — في غير محله .

ملخص الحكم :

اذا ثبت أن قرار وكيل وزارة الداخلية قد صدر بفصل المدعى
(باشجاويش بالبوليس) مستندا في تبرير الفصل الى الاسباب الواردة
في تقرير معاون بوليس المركز (والتي تنطوى على المبرر الكافي للفصل
والتي تعززها باقى الاوراق) ، ورأى في تقديره كفاية الاسباب ،
فليس في هذا ما يعيب من ناحية الشكل أو الموضوع قراره القائم على
عدم صلاحية المدعى لأن يكون رجل بوليس .

(طعن رقم ١٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

فصل احد رجال البوليس — سبب القرار — حدود رقابة القضاء
الادارى لهذا السبب .

ملخص الحكم :

اذا توافر لدى جهة الادارة الاقتناع بأن رجل الأمن سلك سلوكا
معيبا ينطوى على تقصير أو أهمال في القيام بواجباته ، أو خروج على
مقتضيات وظيفته ، أو اخلال بكرامتها أو بالثقة الواجب توفرها فيها
أو في القائمين بها ، ويدعوها الى عدم الثقة به أو الاطمئنان الى
صلاحيته بناء على ذلك للقيام بأعباء وظيفته ، وكان اقتناعها هذا مجردا

عن الميل أو الهوى وموجها لخير الصالح العام فبنت عليه قرارها بادانة سلوكه ، ورأت لمصلحة الأمن والنظام اقصاءه عن هذه الوظيفة ، واستتبعت هذا كله من وقائع صحيحه ثابتة في عيون الاوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون وحسينا من الالغاء • أما تقدير تناسب الجزاء مع الذنب الادارى فمن الملاءمات التي تتفرد بتقديرها بما لا معقب عليها فيها ، والتي تخرج عن رقابة القضاء الادارى •

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

تقديم عسكرى بوليس للمحاكمة امام مجلس عسكرى — الاجراء الخاص بحضوره الجلسة المحددة للمداولة ليس اجراء جوهريا — لا بطلان على اغفاله •

ملخص الحكم :

ان حضور العسكرى للمحاكمة امام المجلس العسكرى في الجلسة التي كانت مخصصة لمداولة المجلس في القرار الذى يصدره في هذا الادعاء المنسوب اليه لا يعتبر من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها بطلان المحاكمة •

(طعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

محاكمة تأديبية — الاصل فيها ان من يبدى رايه يمتنع عليه الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها •

ملخص الحكم :

ان الاصل في المحاكمات الجنائية والتأديبية ان من ييسدى رأيه يتمتع عليه الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها وذلك ضمانا لحيدة القاضى أو عضو مجلس التأديب الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، حتى يطمئن الى عدالة قاضيه وتجرده من التأثير بعقيدة سبق ان كونها عن المتهم موضوع المحاكمة ، وقد رددت هذا الاصل المادتان ٢٤٧ ، ٢٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية — كما بينت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التى يكون فيها القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم ومن بين هذه الأحوال سبق الافتاء أو الكتابة فى الدعوى أى ابداء الرأى فيها — ورتبت المادة ٤١٤ منه جزاء البطلان على عمل القاضى أو قضاؤه فى الاحوال المتقدمة (وهاتان المادتان تقابلان المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) — وقد احال قانون هيئة الشرطة الى قانون المرافعات بنصه فى المادة ٦٤ منه على أنه (فى حالة وجود سبب من أسباب التنحى المنصوص عليها فى قانون المرافعات بالنسبة الى أحد اعضاء المجلس يجب عليه التنحى عن نظر الدعوى التأديبية وللضابط المحال الى المحاكمة طلب تنحيته ٠٠) ولئن كان هذا النص قد ورد فى شأن مجلس تأديب ضباط الشرطة — الا أنه وقد ورد أصلا عاما من أصول المحاكمات ينطبق أيضا على أعضاء مجلس التأديب الاستثنائى — كما ينطبق على أعضاء مجلس التأديب الأعلى الذين رددت المادة ٧٥ من القانون هذا الأصل فى شأنهم .

(طعن رقم ٥٨٧ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

الاصل الا يصرف الموظف الموقوف عن العمل مرتبه ما لم يقرر الرئيس المختص صرفه كله أو بعضه لاسباب موكولة الى تقديره —

المادة ١٢٩ من قانون الموظفين — سريان هذا الاصل على عساكر البوليس والخبراء •

ملخص الحكم :

ان الاصل هو عدم صرف مرتب الموظف الموقوف عن عمله ، ما لم يقرر الرئيس المختص صرفه كله أو بعضه لاسباب موكولة الى تقديره ، وهذا الاصل رددته المادة ١٢٩ من قانون موظفى الدولة • ولئن كان هذا القانون لا يسرى على عساكر البوليس والخبراء ، وانما تسرى عليهم القوانين واللوائح الخاصة بهم ، الا أنه غنى عن البيان أن الحكم المشار اليه هو من الاصول العامة التى ردها القانون المذكور ، وبهذه المثابة يسرى فى حق عسكى البوليس والخبراء ، مادام لا يوجد نص يخالف ذلك فى القوانين واللوائح الخاصة بهم •

(طعن رقم ١٦٥٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المادتان ٦٧ ، ٦٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة نظمت حالات واجراءات احالة ضباط الشرطة للاحتياط والاثار القانونية التى تترتب على ذلك — المشرع اشترط قبل اصدار القرار بالاحالة اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة — المشرع لم يحدد وسيلة معينة لاخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة فى امر احالة الضابط للاحتياط — قرارات المجالس أو اللجان وان كانت يصح صدورهما فى الاجتماع بأغلبية آراء الحاضرين الا أنه اذا تم اخذ الرأى بالتمرير فانه يتعين لصحته موافقة جميع الاعضاء الذين ورد تحديدهم فى المادة ٤ من ذات القانون — عدم عرض أمر احالة ضابط الشرطة على السيد الاستاذ مستشار الدولة لوزارة الداخلية والسيد اللواء مساعد وزير الداخلية للشنون المالية والادارية وهما من أعضاء المجلس الاعلى للشرطة — الاثر المترتب على ذلك : موافقة المجلس الاعلى بالتمرير لم يكن باجماع

الآراء — بطلان رأى المجلس الاعلى للشرطة — بطلان قرار احالة الضابط للاحتياط فتخلف اجراء جوهرى استلزمه المشرع قبل اصداره وهو رأى المجلس الاعلى للشرطة — لا ينال من القاعدة المتقدمة كون رأى هذا المجلس استشارى •

ملخص الحكم :

من حيث ان المادة ٦٧ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة تنص على أنه « لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ان يحيل الضباط — عدا المعينين فى وظائفهم بقرار من رئيس الجمهورية — الى احتياط وذلك : (١) بناء على طلب الضابط أو الوزارة لاسباب صحية تقرها الهيئة الطبية المختصة • (٢) اذا ثبتت ضرورة ذلك لاسباب جدية تتعلق بالصالح العام ، ولا يسرى ذلك على الضباط من رتبة لواء •

ولا يجوز ان تزيد مدة الاحتياط على سنتين ويعرض أمر الضابط قبل انتهاء المدة على المجلس الاعلى للشرطة ليقرر احواله الى المعاش أو اعادته الى الخدمة العاملة ، فاذا لم يتم العرض عاد الضابط الى عمله ما لم تكن خدمته انتهت لسبب آخر طبقا للقانون • وتعتبر الرتبة التى كان الضابط يشغلها شاغرة بمجرد احواله الى الاحتياط •

وتضمنت المادة ٦٨ من القانون المذكور بيان الاثار القانونية التى تترتب على احواله الضابط للاحتياط من حيث استحقاق المرتب ومدى احتساب مدة الاحتياط فى مدة الخدمة وفى المدة المحسوبة فى المعاش وعدم جواز ترقية الضابط خلال هذه المدة أو منحه علاوات وعدم جواز حمله السلاح أو ارتداء الزي الرسمى •

ومن حيث ان المادة ٤ من قانون هيئة الشرطة المشار اليه تنص على أنه « يشكل بوزارة الداخلية مجلس أعلى للشرطة برئاسة مساعد أول وزير الداخلية وبعضوية كل من : مساعدى وزير الداخلية ، مستشار الدولة لوزارة الداخلية ، مدير الادارة العامة للتفتيش ، مدير الادارة العامة لشئون الضباط ، مدير الادارة العامة لمباحث أمن الدولة ، مدير الادارة العامة للتنظيم والادارة •

وعند غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس اقدم مساعدى الوزير، ويتولى امائة المجلس مدير الادارة العامة لشئون الضباط وعند غيابه يتولاها من يختاره المجلس من اعضائه •

وينعقد المجلس بدعوة من رئيسه وتعتبر اجتماعاته صحيحة اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس ، وتكون المداولات سرية والقرارات مسببة واذا كانت احدى المسائل المعروضة تمس احد الاعضاء أو احد اقربائه أو اصهاره الى الدرجة الرابعة وجب عليه التنحي للمجلس ان يدعو الى جلساته من يرى الاستعانة بهم فى بحث المسائل المعروضة عليه سواء من هيئة الشرطة أو من خارجها دون ان يكون لهم صوت محدود فى المداولات •

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المشرع قد حدد على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها احالة الضابط الى الاحتياط ووضح الآثار القانونية التى تقترب على الاحالة واحاط أمر الاحالة الى الاحتياط فاستلزم المشرع قبل اصدار القرار بالاحالة اخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، وتولى المشرع بيان الحد الاقصى لمدة الاحالة للاحتياط وهو سنتين وان يعرض الامر قبل انتهائها على المجلس الاعلى للشرطة ليقرر احالة الضابط الى المعاش أو اعادته الى الخدمة العاملة ، ويتضح من ذلك ان المشرع لتوفير الحماية للضباط قد اناط بالمجلس الاعلى للشرطة فى هذا المجال الدور الاساسى فى شأن احالة الضابط للاحتياط ، فالمجلس المذكور. يتعين اخذ رأيه فى أمر الاحالة وهو الذى يقرر مايتبع فى شأن الضابط بعد انتهاء مدة الاحالة الى الاحتياط •

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع — على نحو ماسبق — لم يحدد وسيلة معينة لاخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة أمر احالة الضابط للاحتياط ، فانه أيا ما كان الرأى فيما اذا كان يلزم أن يتم ذلك فى اجتماع للمجلس أم أنه يجوز اخذ الرأى بالتمرير •

ومن حيث أنه من المبادئ المستقرة قانونا أن قرارات المجالس

أو اللجان وأن كانت يصح صدورهما في الاجتماع بأغلبية آراء الحاضرين إلا أنه إذا تم أخذ الرأي بالتصميم فإنه يتعين لصحته موافقة جميع الأعضاء وتأسيسا على ذلك فإن قرار المجلس الأعلى للشرطة لا يكون صحيحا إذا تم بالتصميم إلا إذا تم أخذ رأى جميع أعضاء المجلس وهم الذين ورد تحديدهم في المادة الرابعة من قانون هيئة الشرطة سالفة الذكر وأن يكون رأيهم جميعا بالموافقة على القرار .

ومن حيث أنه يبين من حافظة مستندات الادارة المودعة بجلسة ١٢/١٠/١٩٨٣ امام محكمة القضاء الادارى ، أن أمر احالة الطاعن للاحتياط قد عرض على أعضاء المجلس الأعلى للشرطة بالتصميم بموجب مذكرة مدير الادارة العلمة لشتون الضباط بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٢ ولم يتم العرض على عضوين من أعضاء المجلس المذكور وهما السيد مستشار الدولة لوزارة الداخلية والسيد اللواء مساعد وزير الداخلية للشتون الادارية والمالية الامر الذى يتضح منه أن رأى المجلس المذكور بالتصميم لم يكن بالاجماع .

ومن حيث أنه تأسيسا على ماتقدم فإنه يكون قد تخلف في القرار المطعون فيه اجراء جوهرى استلزمه المشرع قبل اصدار القرار بالاحالة للاحتياط وهو رأى المجلس الأعلى للشرطة الامر الذى يترتب عليه صدور القرار المطعون فيه مخالفا لاحكام قانون هيئة الشرطة ولايغير من ذلك أن رأى هذا المجلس استشارى وتأسيسا على ذلك تكون الدعوى بطلب الغائه على أساس سليم من القانون .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٣٠ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٨٥)

قاعدة (رقم ٥٦)

المبدأ :

مهمة المحكمة الادارية العليا هى ازالة التعقيب النهائى على الاحكام واستثناء التعقيب على بعض القرارات الادارية الصادرة من

**الهيئات التأديبية — ليس بدعا في التشريع أن يطعن رأسا في قرار
ادارى أمام المحكمة الادارية العليا — الطعن مباشرة أمام المحكمة
الادارية العليا في قرار مجلس تأديب هيئة الشرطة — جائز .**

ملخص الحكم :

لئن كانت مهمة هذه المحكمة العليا هي ازالة التعقيب النهائي على الاحكام فليس هنالك ما يمنع من أن يدخل في نطاق هذه المهمة استثناء التعقيب أيضا على بعض القرارات الادارية الصادرة من الهيئات التأديبية لحكمة قد تجد سندها في اختصار مراحل التأديب حرصا من الشارع على حسن سير الجهاز الحكومي ، كما قد تجد سندها القانوني في أن قرارات تلك الهيئات ، وإن كانت في حقيقتها قرارات ادارية الا أنها اشبه ماتكون في نظر هذه المحكمة العليا بالاحكام وأن كانت ليست كذلك طالما أن الموضوع الذي تقتل فيه ليس منازعة قضائية وإنما هو محاكمة مسلكية تأديبية . ومن ثم يسقط التحدى بالمقارنة بين القرارات التأديبية الصادرة من المحاكم التأديبية وبين مثيلاتها الصادرة من المجالس التأديبية فما هذه وتلك الا قرارات ادارية تحمل في طياتها جزاءات تأديبية في مأخذ مسلكية واخلاقا بواجبات الوظيفة ومقتضياتها تنشئ في حق الموظف الصادرة في شأنه مركزا قانونيا جديدا ما كان لينشأ لولا هذه القرارات . وليس بدعا في التشريع أن يطعن رأسا في قرار ادارى أمام المحكمة الادارية العليا، فهذا نظير في فرنسا حيث يجوز الطعن رأسا أمام مجلس الدولة الفرنسي بهيئة قضاء نقض في بعض القرارات الادارية هناك . وفي الجمهورية العربية المتحدة على سبيل المثال على ذلك ، صدر القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ونصت المادة ٨٠ منه على أن تكون محاكمة اعضاء هيئة التدريس امام مجلس تأديب يشكل على نحو معين . وجاء في الفقرة الأخيرة من هذه المادة (وتسرى بالنسبة للمحاكمة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم المحاكمات التأديبية . على أن تراعى بالنسبة للتحقيق والاحالة الى مجلس التأديب أحكام المادة ٧٦ من قانون تنظيم الجامعات) . والفقرة

الأخيرة من هذه المادة ٧٦ تنص على أن (يحيل مدير الجامعة العضو المحقق معه الى مجلس التأديب اذا رأى محلا لذلك) ومفاد ذلك أن المشرع التزم في تنظيم التأديب بالنسبة الى الموظفين سياسة اختصار مراحل وسرعة البت في أمره فقصر التأديب على محاكمة واحدة أمام هيئة تتوافر فيها الضمانات اللازمة على أن يتاح التعقيب على القرار التأديبي الصادر منها أمام هذه المحكمة الادارية العليا ، ، وذلك ما نصت عليه المادة (٣٢) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي أحال اليه قانون تنظيم الجامعات . والمادة ٣٣ المذكورة تنص على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية . ولا يجوز الطعن فيها الا أمام المحكمة الادارية العليا . فاذا كان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس قد خصص الفصل السادس منه للتأديب ونظم احكامه في المواد من ٦٤ الى ٨٥ وقضى بأن الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب الابتدائي يكون امام المجلس التأديبي الاستثنائي وان القرار الصادر من مجلس التأديب الاعلى يكون نهائيا . فلا تثريب على الطاعن بعد اذ أنشأ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، المحكمة الادارية العليا ، وناط بها ولاية التعقيب النهائي على أحكام القضاء الاداري والمحاكم الادارية والتأديبية وما اجراه الشارع وقضاء هذه المحكمة الادارية العليا مجراها من قرارات مجالس التأديب — لا تثريب عليه اذا اقام هذا الطعن مباشرة امام هذه المحكمة العليا في قرار مجلس تأديب موظفي هيئة الشرطة الابتدائي والاستثنائي الذي قضى بعزله من الخدمة .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

قرارات مجلس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل —
للعاملين الذين تصدر ضدهم هذه القرارات المطعون فيها أمام المحكمة
التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الادارية العليا مباشرة — مثال
بالنسبة لقرار مجلس التأديب الاستثنائي لضباط الشرطة •

ملخص الحكم :

ذهب قضاء هذه المحكمة اخيرا الى أن الدستور الصادر في ١١ من
سبتمبر ١٩٧١ قد استحدث نصا بالمادة ١٧٢ يقضى بان « مجلس الدولة
هيئة مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي الدعاوى
التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » ومفاد ذلك النص
انعقاد الاختصاص دستوريا لمحاكم مجلس الدولة بنظر كل المنازعات
الادارية والدعاوى التأديبية وافرادها بالقضاء في هذه المنازعات
والدعاوى على سبيل التخصيص • وامثالا لهذا النص الدستوري
خص المشرع في قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المحاكم
التأديبية المنشأة بمقتضى المادة السابعة منه ، خصها في المادة
الخامسة عشر بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية
التي تقع من العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة في وزارات
الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة
والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وبالشركات التي تضمن لها
الحكومة حدا أدنى من الأرباح ، كما خصها بنظر الطعون المنصوص
عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة من القانون ذاته ،
وفي الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية
للسلطات التأديبية ، والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع
العام في الحدود المقررة قانونا ، ثم نصت المادة الثانية والعشرين
من القانون ذاته على ان احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن
فيها أمام المحكمة الادارية العليا في الاحوال المبينة في هذا القانون •

كما اجازت المادة الثالثة والعشرين الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو من المحاكم التأديبية في الأحوال التى بينتها • والمستفاد من النصوص المتقدمة أن المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للعاملين في الحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام على نسق جديد، جعل المحكمة التأديبية كلها من قضاة ، وتختص بالمسألة التأديبية للعاملين الذين يحاولون اليها من النيابة الادارية ، وينظر الطعون في الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة أو عن طريق مجلس التأديب حسب التنظيم القانوني للتأديب في كل جهة بحسبانها جميعا جزاءات صادرة من سلطة تأديبية ، وان احكام هذه المحاكم التأديبية التى تصدر في الدعاوى أو الطعون التأديبية ، يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به • وفى ضوء هذا التنظيم الجديد للتأديب ، تعتبر قرارات مجلس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ، ويكون للعاملين الذين تصدر ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الادارية العليا مباشرة طبقا للبندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة من القانون ١٩٧٢/٤٧ وطبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشر منه • واذا كان القرار المطعون فيه صادر من مجلس التأديب الاستثنائي لضباط الشرطة فانه يتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن المائل والامر باحالته الى المحكمة التأديبية المختصة عملا بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات •

(طعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

تعليق :

أضحى هذا الحكم غير معمول بالمبدأ الذى تضمنه بعد أن حكمت المحكمة الادارية العليا (الدائرة المستحدثة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤) في الطلب رقم ٦ لسنة ١ ق باختصاصها هى دون محكمة القضاء الادارى بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التى لاتخضع للتصديق من جهات ادارية •

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

عسكريون — امكان وقفهم عن العمل عند ارتكاب جنائية •

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على : (١) رجال الجيش والسلاح الجوي والبحرية • (٢) الموظفين والمستخدمين العسكريين في مختلف المصالح • (٣) عساكر البوليس والخفر • » • فإذا كان الثابت أن المتطوع عليه تطوع في البوليس والحق بالخدمة بموظيفة « عسكري درجة أولى » فإن المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن نظام هيئات البوليس تنطبق في حقه ، فقد نصت المادة على أنه « يطبق على ضباط البوليس الأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش في كل مايتصل بأعمالهم في قيادة قوات البوليس وأنظمتها العسكرية ، ويخضع الكونستبلات وضباط الصف والعساكر لتلك الأحكام والقواعد في كل ما يتصل بخدمتهم في البوليس » • ولما كانت المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من قانون الأحكام العسكرية الخاص برجال الجيش تقضى بأنه يجوز وقف أحد الأشخاص الخاضعين له عند ارتكابه جنائية ما ، فإن هذا القانون يتفق مع قانون موظفي الدولة في تقرير مبدأ الوقف لمثل هذا السبب ، وهو أمر طبعى •

(طعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٢ ق — ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

ادانة الموظف في جنائية أو جريمة مخلة بالشرف — شمول الحكم بوقف التنفيذ والنص به على أن يكون الايقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية — ينصرف الى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار

الجنائية التي تترتب على الحكم سواء ورد من النص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين — الحكم الصادر من محكمة الجنايات بحبس الطاعن مع الشغل لمدة سنة والزامه متضامنا مع المطعون ضدها بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض — النص فيه على وقف التنفيذ على أن يكون الايقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم — احترام حجية هذا الحكم مؤداه ابقاء الطاعن في وظيفته وعدم أعمال الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة الشرطة — أساس ذلك أن عدم أعمال الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يؤدي الى أعمال حكم الفقرة الثالثة من القانون رقم ١١٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة الشرطة — انتهاء الخدمة وفقا للفقرتين المشار اليهما يعتبر من الآثار الجنائية التي أوقف الحكم تنفيذها .

ملخص الحكم :

أن الحكم الجنائي اذا ما صدر موقوف الآثار الجنائية وقفا شاملا لها فإن من شأن هذا الايقاف أن يمتد أثره الى جميع العقوبات التبعية وغيرها من الآثار الجنائية التي تترتب على الحكم المذكور سواء ورد النص عليها في قانون العقوبات أو غيره من القوانين اذ أن طبيعتها جميعا واحدة لأنها كلها من آثار الحكم الجنائي ، ويظهر وجهة النظر هذه ما ورد في المذكرة التفسيرية من جواز أن يكون الايقاف شاملا (للحرمان من حق الانتخاب باعتباره عقوبة تبعية مع أن هذا الحرمان لم يرد النص عليه في قانون العقوبات بل كان منصوصا عليه في قانون خاص هو المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الذي حل محله القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمباشرة الحقوق السياسية) .

وأن الحكم الجنائي الذي صدر بايقاف التنفيذ الشامل لجميع الآثار الجنائية استهدف المحافظة على مركز الطاعن الوظيفي وعدم الاضرار بمستقبله وان من شأن أعمال حجية هذا الحكم ابقاء

الطاعن في الوظيفة وعدم أعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة واذا ذهبت وزارة الداخلية الى غير هذا المذهب واعتبرت خدمة المدعى منتهية منذ صدور الحكم الجنائي فتكون قد أهدرت حجية الحكم الجنائي وخالفت بذلك حكم القانون الخاص بايقاف التنفيذ الشامل لجميع الآثار الجنائية .

(طمى رقمى ٧٢٢ ٧٢٢ لسنة ٩ ق ، ٢٢٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/١٩)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

رجل الشرطة المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف بعد وقفه عن العمل يعتبر مفصولا من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بادانته وليس من تاريخ وقفه عن العمل .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع في قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ (المواد ٧١ ، ٧٧ ، ٧٤) قد اوجب انتهاء خدمة فرد الشرطة في حالة الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الامانة ، وانه قصد الى أعمال اثر الفصل المترتب على الحكم الجنائي من تاريخ صدوره ، في حين أنه عندما تناول آثار الحكم التأديبي الصادر بالفصل أو الاحالة الى المعاش قضى بأنهاء خدمة العامل من تاريخ الحكم الا اذا كان موقوفا عن العمل فتنتهى خدمته من تاريخ الوقف ، ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك ، وهو ما مفاده أنه ولئن كان المشرع قد أجاز بالنسبة للحكم التأديبي بأنهاء الخدمة الارتداد بتاريخ الفصل الى تاريخ سابق على تاريخ الحكم في حالة الوقف عن العمل ، فان ذلك يعد حكما خاصا يرتد فيه تاريخ الفصل بالنص الصريح ، ولا وجه لاعماله فيما يتعلق باثر الفصل المترتب عليه الحكم

الجناثى طالما أن المشرع لم يقض به صراحة ، اذ لا مجال لأعمال القياس في هذا الصدد لأن تلك الوسيلة من وسائل التفسير لا يجوز النجوى اليها في نطاق الآثار المترتبة على الاحكام الجنائية . وعليه لا يجوز أعمال أثر الفصل المترتب على الحكم اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره الا بنص ، ذلك أن الحكم لا يكون قائما الا من هذا التاريخ الأخير وحده ، ومن ثم لا يصح الارتداد بآثاره بغير نص في القانون .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المعروضة حالته يعتبر مفصولا من تاريخ الحكم الجنائي الصادر بادانته وليس من تاريخ وقفه عن العمل .

(ملف ١٧١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

الحكم بالغاء قرار فصل المدعى من خدمته بوظائف الشرطة يقتضى اعادته اليها ، حتى ولو كان اiban فترة فصله عمل باحدى جهات القطاع العام ، فقد انتهى عن هذا العمل صفة الجمع بين وظيفتين .

ملخص الفتوى :

أن حكم محكمة القضاء الادارى وقد قضى بالغاء قرار فصل المدعى من هيئة الشرطة ، فان تنفيذه يقتضى اعادة المدعى الى الخدمة وفقا للقواعد الواردة بالمادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ . ولا يؤثر في ذلك التحاق المدعى بخدمة القطاع العام اثناء مدة فصله ولا يعتبر ذلك جمعا بين وظيفتين .

(ملف ٩٣٢/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

الفصل الثامن

التعويض عن اصابة العمل

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض عن اصابة العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخلف عن الاصابة — قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يلزم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات باداء معاش الاصابة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ومن بعده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون هيئة الشرطة والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة قد احوالت جميعها الى احكام قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة فيما لا يتعارض أو يرد به نص خاص في قانون هيئة الشرطة . كما تبين لها ان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كان ينص في مادته الثالثة على ان : (تلتزم الحكومة والهيئات والمؤسسات ووحدات الادارة المحلية بعلاج — المصابين من العاملين فيها وبدفع التعويضات المقررة لهم وفقا لاحكام الباب الرابع من هذا القانون أو أى قانون افضل للمصاب) .

ويبين من ذلك ان القواعد المنظمة للتعويض عن اصابات العمل بالنسبة لافراد هيئة الشرطة هي ذاتها المطبقة في شأن العاملين المدنيين بالدولة وان المشرع استعار احكام الباب الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية لتطبق على العاملين بالحكومة الذين كانوا لا يخضعون اصلا لاحكامه وانما لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون

التأمينات والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .
بموجب النص المتقدم كانت الحكومة تلتزم بإداء تعويضات الاصابة
ومعاشات العجز وفقاً للنسب التي يحددها القوميسيون الطبي .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/١ عمل بقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ الذي تضمن نظاماً متكاملًا
للتأمين شمل بحسب نص مادته الاولى التأمين ضد اصابات العمل فيها
تضمنه من تأمينات . ودخل تحت مظلته وفقاً لنص مادته الثانية العاملون
المدنيون بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام
والعاملون الخاضعون لقانون العمل ، واسند في مادته الخامسة تطبيق
احكامه الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية بحسب الاحوال ، باعتبارهما الهيئتين المختصتين طبقاً للتعرف
الوارد في تلك المادة التي حوت تعريفات عديدة من بينها تعريف اصابة
العمل والمصاب ، كما خص في المادة السادسة منه كل من الهيئتين
بصندوق خاص بها للتأمينات ، تجمع فيه الموارد المخصصة لتمويل
التأمينات المختلفة ، سواء كانت موارد تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
النصوص عليه في المادة (١٧) ، أو موارد التأمين ضد اصابات العمل
النصوص عليه في المادة ٤٦ منه . ونص في المادة ٦٦ منه الواردة في
الباب الرابع الخاص بتأمين اصابات العمل على ان تلتزم الجهة المختصة
بجميع الحقوق المقررة وفقاً لاحكام هذا الباب .

وترتيباً على ذلك فان الجهات الحكومية تلتزم بإداء التعويض عن
اصابات العمل حتى ١٩٧٥/٩/١ تاريخ سريان قانون التأمين الاجتماعي
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، الذي انتقل اعتباراً منه هذا الالتزام الى الهيئة
العامة للتأمين والمعاشات . ومن ثم فان تعيين الجهة المختصة بإداء
التعويض يتوقف على تحديد الواقعة المنشأة للالتزام .

واذ يبين من استعراض النصوص المتعلقة بالتأمين ضد اصابات
العمل ان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن اصابات العمل كان ينص في
المادة ٢٥ منه على ان : « اذا ترتب على الاصابة عجز العامل عن اداء
مهمته أو صناعته يلزم صاحب العمل بأن يدفع له » كما نص
في المادة ٢٨ على ان : « اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة كلية يدفع

العامل المصاب تعويض ٠٠٠ ونص في المادة ٢٩ على حالة نشوء عاهة جزئية مستديمة عن الاصابة • وجاء القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل على النسق ذاته فنص في المادة ٢٧ منه على ان : « اذا نشأ عن الاصابة عجز العامل عن اداء مهنته أو صناعته وجب على رب العمل ان يدفع معونة مالية حتى يتم شفاؤه أو تثبت عاهته المستديمة أو يتوفى ٠٠٠ » •

ونص في المادة ٢٨ على ان « اذا ادى الحادث الى وفاة العامل يلزم رب العمل بدفع تعويض ٠٠ » ، وتولى في المادتين ٣٠ و ٣١ بيان حقوق العامل اذا نشأ عن الاصابة عاهة مستديمة كلية أو جزئية ولم يخرج القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن اصابات العمل ، عن ذلك فاوضح ما يستحقه العامل المصاب اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل أو عجز جزئي مستديم أو عندما تؤدي الى الوفاة (المواد ٢٩ — ٣٢) وسائر قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ذات الاتجاه فبين حقوق المصاب في حالة ما اذا ترتب على الاصابة عجز كامل أو عجز جزئي مستديم أو وفاة المصاب (المواد ٢٩ — ٣٤) كذلك نص قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في المادة ٢٧ منه على ان : اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الاجر » ونص المادة ٢٨ على ان : « اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ أو اكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشا ٠٠٠٠ » ، ونص في المادة ٢٩ على ان : (اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضا ٠٠

واخيرا ينص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ في المادة ٥١ منه على أنه اذا نشأ عن اصابة العمل عجز كامل أو وفاة سوى المعاش بنسبة) وينص في المادة ٥٢ منه على أنه اذا نشأ عن الاصابة عجز مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فاكثر استحق المصاب معاشا يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش ٠٠ » كما ينص في المادة ٥٣ على ان : « اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته الى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضا يقدر » •

وواضح من هذه النصوص والمراحل التشريعية التي مرت بها أن المشرع قد قرر حق العامل في التعويض عن اصابات العمل ولا يرتب الحق في التعويض على مجرد وقوع الإصابة وإنما يجعله رهينا بتخلف عجز عنها ، وهو يغاير في مقدار التعويض بحسب نسبة العجز واثاره ، ومن ثم فالواقعة القانونية التي يعتد بها مناطا لاستحقاق التعويض هي ثبوت العجز المتخلف عن اصابة عمل ، اما الإصابة ذاتها فلا تعدو في منطق تلك النصوص أن تكون واقعة مادية لا يرتب المشرع أثرا على مجرد حدوثها ، وإنما يرتب هذا الاثر على تكامل الواقعة المنشئة للالتزام التي يلزم لقيامها توافر عنصرى الإصابة والعجز معا .

وينطوى هذا النظر على تطبيق سليم لفكرة تنازع القوانين من حيث الزمان التي تقوم على قاعدة الاثر الفورى أو المباشر للقانون الجديد وعدم رجعيته بما يمس حقوقا ومراكز نشأت واكتملت في ظل قانون سابق . فيحكم كل قانون الوقائع أو المراكز القانونية التي اكتملت في ظله ، ولا يجوز أن تمتد احكام قانون قديم لتحكم وقائع ومراكز اكتملت ونشأت في ظل العمل بقانون لاحق ، كما لا يجوز اذا ما صدر قانون جديد ان يرجع اثره الى الماضى ليحكم مراكز انتجت اثرها وفقا لاحكام قانون قديم وترتبيا على ذلك فان المركز القانونى الذاتى وهو نشوء الحق في التعويض لا يتحقق الا اذا اكتملت الواقعة القانونية الشرطية التي نص عليها المشرع وجعل منها مناطا لتوافر هذا المركز بعنصرها وقوع الإصابة وتخلف عجز عنها . كما يتفق هذا المنحى وطبائع الاشياء فالإصابة قد ينجم عنها عجز حال وقوعها مباشرة ففتتعاصر الإصابة والعجز في وقت الحدوث . وقد لا يتحقق هذا التعاصر ، فيتراخى ظهور العجز فترة من الزمن ، واحكام القانون تشتمل الحاليتين معا وبالتالي لا يسوغ اغفال العنصر الزمنى وما قد يطرأ فيه على الاحكام القانونية السارية من تغيير ، والقول بان الواقعة التي يعتد بها هي الإصابة بحيث يرد العجز الناشئ عنها الى وقت حدوثها خلافا لمنطق النصوص التي تجعل الواقعة القانونية التي ترتب الحق في التعويض هي الإصابة التي ينجم عنها عجز معين سواء حدث هذا العجز وقت حدوث الإصابة ام حدث بعد ذلك بسببها .

وخلاصة ما تقدم ان القانون الواجب التطبيق في شأن التعويض

عن اصابات العمل هو القانون المعمول به وقت ثبوت العجز المتخاف
عن الاصابة ووفقا لاحكام هذا القانون تتحدد حقوق العامل المصاب
والتزامات الجهة التي يعمل بها وبصفة عامة فان هذا القانون هو الذى
يحكم مراكز ذوى الشأن من جميع جوانبها وشتى اثارها •

ولما كان العجز الناشئ عن الاصابة فى الحالة المماثلة قد ثبت
بقرار القومسيون الطبى الصادر بجلسة ١٧/٥/١٩٧٩ فى ظل العمل
باحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكان هذا
القانون قد لزم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات باداء معاش الاصابة ،
فمن ثم تلتزم بادائه الى العامل المعروضة حالته •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
التزام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصرف معاش اصابة العمل
المستحق للمعيد شرطة • • • • •

(ملف ٢٥٤/٦/٨٦ — جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

تعويض اصابة العمل بالنسبة لرجال الشرطة يخضع للقانون رقم
٩٠ لسنة ١٩٧٥ •

ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لم يطبق
على الخاضعين لاحكامه احكام تعويضات الاصابة المنصوص عليها فى
قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وانما احوال الى قانون
التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة فيما يتعلق بمكافآت
ومعاشات المصابين وان القانون الاخير لم يمنح المصابين مكافآت وانما
قرر لهم حقا فى تعويض اجمالى قدره بمبلغ معين عن كل درجة من
درجات العجز ، وحقا فى معاش يسرى استثناء من القواعد العامة على

أساس ٥/٤ آخر مربوط الرتبة التالية أو آخر راتب استحققه المصاب ايهما افضل ، ومن ثم فإنه يتعين حمل عبارة المكافآت التي وردت في نص الاحالة على ان المقصود بها التعويضات المقررة للمصابين من افراد القوات المسلحة اذ لا يجوز حمل تلك الاحالة على أنها تنصرف بالمعاشات والمكافآت الاستثنائية التي تضمنها المادة ٤١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التي تمنح لافراد القوات المسلحة ، لان المكافآت والمعاشات الاستثنائية المنصوص عليها في هذه المادة تمنح دون التقيد بواقعة معينة علاوة على المعاشات والتعويضات الاخرى •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المعروضة حالته تعويضا عن اصابته بالتطبيق لحكم المادة ٨٠ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وعدم استحقاقه لتعويض الاصابة وفقا لاجكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

الفصل التاسع

المعاش

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين — نصه على تخفيض المعاش أو المكافأة فى حالة الاستقالة بنسب معينة على سريان هذا التخفيض على رجال الشرطة فى حالة انتهاء مدة تطوعهم بناء على رغبتهم — المقصود بهذه الحالة الأخيرة هى استقالة المتطوع خلال مدة تطوعه وليس انتهاء هذه المدة دون تجديدها — سريان هذا الحكم على رجال الشرطة الشاغلين للوظائف المتوسطة ووظائف قوات الشرطة وفقا للقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة — أساس ذلك — هو التفرقة بين الاستقالة وعدم تجديد التطوع عند انتهاء مدته •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة على أن « تكون خدمة الكونستبلات والصولات بطريق التطوع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ٠٠٠٠ » • وتنص المادة ١١٣ على أن تنتهى خدمة الكونستابل أو الصول لأحد الأسباب الآتية ٠٠٠٠ (٥) عدم تجديد التطوع (٦) الاستقالة •• وتنص المادة ١٦ على أن « يكون تعيين ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى بطريق التطوع مدة خمس سنوات قابلة للتجديد من بين الافراد الذين أتموا الخدمة الالزامية بالبسوليس أو بالقوات المسلحة ٠٠٠ » • وتنص المادة ١٣٠ على أن « يكون تعيين مشايخ الخفراء ووكلائهم والخفراء النظاميين بطريق التطوع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ٠٠٠ » • وقد احالت المادتان ١١٤ ، ١٢٨ من القانون المذكور الى المادة ١١٣ المشار اليها ، فيما يتعلق بأسباب انتهاء

خدمة ضباط الصف وعساكر الدرجة الاولى ورجال الخفر النظاميين
(والخفراء ووكلاء مشايخ الخفراء ومشايخ الخفراء) •

وبين من النصوص السابقة ان التعيين في وظائف هيئة الشرطة
المتوسطة (الكونستبلات والصولات) وفي وظائف قسوات الشرطة
(ضباط الصف والعساكر ورجال الخفر النظاميين) ، يتم بطريق
التطوع • وقد نشأ نظام التطوع — كطريق للتعين في الوظائف المذكورة
— نظرا الى ان المعين في احدى هذه الوظائف يخضع لقانون الاحكام
العسكرية في كل ما يتعلق بخدمته ، طبقا لنص المادة ١٣٦ من القانون
رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، وهي احكام استثنائية ، لا يمكن
اخضاع المعين في احدى الوظائف سالف الذكر طوال حياته الوظيفية
الا ان يكون متطوعا ، قابلا عن هذا الطريق الخضوع لقانون الاحكام
العسكرية طوال مدة خدمته • ولذلك يختلف نظام التطوع عن التعيين
طبقا لاحكام القانون العام ، اذ ان التطوع يكون لمدة محددة بخمس
سنوات قابلة للتجديد ، بناء على رغبة المتطوع وموافقة هيئة الشرطة ،
ومن ثم فانه بمجرد انتهاء مدة التطوع تنتهي علاقة المتطوع الوظيفية
تلقائيا ، دون حاجة الى صدور قرار اداري بانائها • على أنه اذا رغب
المتطوع تجديد تطوعه لمدة أخرى ، فانه يتعين في هذه الحالة صدور
قرار المتطوع بالموافقة على تطوعه مدة أخرى ، وهذا القرار هو الذي
ينشئ له مركزا قانونيا جديدا في الوظيفة المتطوع فيها •

وعلى ذلك فانه يتعين التفرقة بين عدم تجديد التطوع والاستقالة،
كسببين منفصلين من أسباب انتهاء خدمة المتطوع من رجال الشرطة
المشار اليهم ، فعدم تجديد التطوع يترتب عليه انتهاء الخدمة تلقائيا
بمجرد انتهاء مدة التطوع (الخمس سنوات) ، دون تدخل ارادة
المتطوع • أما الاستقالة فيترتب عليها انتهاء خدمة المتطوع اثناء مدة
التطوع ، وبناء على رغبة المتطوع وبارادته •

ولما كانت المادة الثامنة من قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي
الدولة وعمالها الدائمين الصادر بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ تنص على
أن « يخفف المعاش في حالة الاستقالة بنسبة تختلف تبعا للسنة ووفقا
للجدول رقم (١) المرافق • وتسرى أحكام الفقرة السابقة على رجاله

الشرطة بالفئات المماثلة الخاضعين لاحكام هذا القانون في حالة انتهاء مدة تطوعهم بناء على رغبتهم » . وجاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه « نظرا الى ان الحكمة من انشاء أى نظام للتقاعد هو مواجهة حالة الموظف أو المستخدم أو العامل عند تركه الخدمة لبلوغه سن التقاعد ، لذلك تحرص نظم المعاشات عادة على الحد من المزايا التي تمنحها لمن يتقاعدون اختياريا قبل بلوغ هذه السن ... لذلك فقد نظمت المادة ٨ من المشروع حالة استحقاق المعاش الى من يستقيل من الخدمة من المستخدمين والعمال ، فقضت بتخفيض ما يستحقونه من معاشات وفقا للقواعد العامة السابق ذكرها بنسبة تختلف تبعا ووفقا لجدول مرفق بالقانون » .

ولما كانت المادة الثامنة سالفة الذكر ، انما تتضمن سببا واحدا من أسباب أنتهاء الخدمة يؤدي الى خفض المعاش هو الاستقالة ، وقد افصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما ذكرته من ان المادة الثامنة المذكورة قد نظمت حالة استحقاق المعاش الى من يستقيل من الخدمة ، وفي ضوء ذلك يمكن تفسير ماقضت به الفقرة الثانية من هذه المادة ، من سريان حكم تخفيض المعاش في حالة الاستقالة على رجال الشرطة في حالة انتهاء مدة تطوعهم بناء على رغبتهم، ومقتضى هذا التفسير هو أن المقصود بانتهاء مدة التطوع بالنسبة الى رجال الشرطة — الذي يؤدي الى خفض المعاش هو ما يعتبر من قبيل الاستقالة التي يترتب عليها انتهاء خدمة المتطوع اثناء مدة التطوع (الخمس سنوات) بناء على رغبة المتطوع وبارادته . ومن ثم فان عدم تجديد التطوع الذي يترتب عليه انتهاء الخدمة تلقائيا بمجرد انتهاء مدة التطوع دون تدخل ارادة المتطوع ، لا يعتبر من قبيل الاستقالة التي تؤدي الى خفض المعاش — تطبيقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة الثانية المشار اليها .

يؤيد هذا التفسير ان المشرع قد استعمل في المادة الثامنة سالفة الذكر تعبير « انتهاء مدة تطوعهم (رجال الشرطة) بناء على رغبتهم » ، بينما استعمل في المادة ١١٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة تعبير عدم تجديد التطوع « كسبب من أسباب انتهاء خدمة

المتطوع . وكلا التعبيرين يختلف في مدلوله عن التعبير الآخر ، كما يختلف عنه فيما يترتب من أثر فيما يختص بالمعاش ، فيعتبر انتهاء مدة التطوع واضح في ان انتهاء الخدمة يتم بناء على رغبة المتطوع وبتدخل ارادته ، شأنه في ذلك شأن الاستقالة ، التي تعتبر سببا من أسباب انتهاء خدمة المتطوع ، وهو بذلك يختلف عن تعبير عدم تجديد المتطوع الذي تنتهي به خدمة المتطوع تلقائيا بمجرد انتهاء مدة التطوع دون تدخل ارادة المتطوع ، والذي يعتبر سببا آخر من أسباب انتهاء خدمة المتطوع غير الاستقالة . ونتيجة لاختلاف مدلول كل من التعبيرين المشار اليهما يختلف الاثر الذي يترتب كل منهما فيما يختص بالمعاش ، فانهاء مدة التطوع بناء على رغبة المتطوع — باعتباره بمثابة الاستقالة — يترتب عليه خفض المعاش ، بينما لا يترتب هذا الاثر في حالة عدم تجديد المتطوع بعد انتهاء مدته .

كما يؤكد ما تقدم أن قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قضى في المادة ٢٣ منه بأن يخفض المعاش في حالة الاستقالة ، ولم يذكر أسبابا أخرى لانتهاء الخدمة غير الاستقالة — تؤدي الى خفض المعاش ، ومن ثم يكون المقصود بانتهاء مدة تطوع رجال الشرطة بناء على رغبتهم — الذي يترتب عليه خفض المعاش — هو الاستقالة فحسب ، وليس عدم تجديد التطوع ، الذي يعتبر سببا آخر من أسباب انتهاء خدمة المتطوع غير الاستقالة .

لهذا انتهي الرأي الى أن تخفيض المعاش (أو المكافأة) بالنسبة الى رجال الشرطة — الشاغلين للوظائف المتوسطة ووظائف قوات الشرطة — لا يكون الا في حالة استقالتهم (انتهاء مدة تطوعهم) بناء على رغبتهم أثناء مدة تطوعهم ، ولا يسرى هذا التخفيض في حالة عدم تجديد تطوعهم عند انتهاء مدة التطوع .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

المادة ١١٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تقضى بـسريان القواعد الخاصة بمنح مكافآت أو تقرير معاشات استثنائية لرجال القوات المسلحة الواردة في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ (الذى حل محله القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥) ، على افراد هيئة الشرطة في الحالات المبينة بتلك المادة — المقصود بالمكافآت المنصوص عليها في المادة ١١٠ المشار اليها هي التعويضات المقررة للمصابين من افراد القوات المسلحة دون ان تنصرف الى المعاشات والمكافآت الاستثنائية التى تضمنتها المادة ٤١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ — قيام المدعى برفع دعوى للمطالبة بحق مقرر له بمقتضى القانون — صدور حكم برفض الدعوى استثناء لعدم احقية المدعى فيما يطالب به — اذا تبين للمدعى عليه أن الحكم قد اخله من التزام واجب عليه قانونا فلا تثريب عليه في هذه الحالة اذ هو أوفى بالتزامه وطرح الحجة المقررة لصالحه جانبا مادام لم يخل بالنظام القانونى الذى يقوم على تطبيقه أو بالحقوق والمراكز المكتسبة للغير — لايجوز الاحتجاج في هذا الصدد بحجية الاحكام لأن الاخلال بتلك الحجة لا يكون الا حيث ينكر المحكوم ضده حقا قضى بالحكم بتقريره أو ينازع في أمر حسمه الحكم أو اذا كان من شأن اغفال الحجة المساس بحق أو بمركز قانونى للغير الذى لم يكن ممثلا في الدعوى أو طرفا فيها .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١١٠) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على انه « يسرى على المستفيدين والمفقودين والاسرى والمصابين من افراد هيئة الشرطة اثناء العمليات الحربية أو بسببها أو اثناء مقاومة العصابات والمجرمين الخطرين أو اثناء ازالة القنابل والمتفجرات أو اطفاء الحرائق أو اثناء التدريب على هذه العمليات أو غيرها ، القواعد الخاصة بمنح مكافآت أو تقرير معاشات استثنائية لرجال القوات

المسلحة الواردة في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك وفقا للجدول المرافق » •

ولقد حل القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ محل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة (٨٠) منه على أن « يمنح المصابون بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) باصابات لا تمنعهم من البقاء في الخدمة العسكرية أو المدنية تعويضا طبقا للشروط والاحكام والفئات المنصوص عليها في القوانين التي كانوا معاملين بها وقت حدوث الاصابة ، اما تعويض الاصابات التي تحدث في ظل العمل بهذا القانون فتقدر على الأساس التالي عن كل درجة من درجات العجز الناشئة عن الاصابة :

الضباط وضباط الشرف المصابون بسبب الخدمة ١٥ جنيه •

وتنص المادة (٨١) من هذا القانون على ان « كل من اصاب باصابة أو مرض بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٣١) ونتج عن ذلك عجز درجته ٣٥٪ فأكثر يسوى معاشه عند انتهاء خدمته العسكرية لاي سبب طبقا لاحكام المادة ٣٠ ٠٠ وتسرى على العاملين بهذه المادة أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٠١ » وتقرر المادة ٣٠ من هذا القانون منح من تنتهي خدمته لأصابته بعجز جزئي بسبب العمليات الحربية معاشا شهريا يعادل ٤/٥ اقصى مربوط الرتبة أو الدرجة التالية لرتبته أو درجته الاصلية أو يعادل آخر راتب استحققه ايهما أفضل •

ومفاد ما تقدم ان قانون هيئة الشرطة لم يطبق على الخاضعين لاحكامه أحكام تعويضات الاصابة المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وانما احوال الى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة فيما يتعلق بمكافآت ومعاشات المصابين ، وان القانون الأخير لم يمنح المصابين مكافآت وانما قرر لهم حقا في تعويض اجمالي قدره بمبلغ معين عن كل درجة من درجات العجز : وحقا في معاش يسوى استثناء من القواعد العامة على أساس ٤/٥ آخر مربوط الرتبة التالية أو آخر راتب استحققه المصاب ايهما افضل ،

ومن ثم فإنه يتعين حمل عبارة المكافآت التي وردت في نص الاحالة على أن المقصود بها التعويضات المقررة للمصابين من افراد القوات المسلحة اذ لا يجوز حمل تلك الاحالة على انها تنصرف الى المعاشات والمكافآت الاستثنائية التي تضمنتها المادة ٤١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ التي تمنح لأفراد القوات المسلحة لأن المكافآت والمعاشات الاستثنائية المنصوص عليها في هذه المادة تمنح دون التقيد بواقعة معينة علاوة على المعاشات والتعويضات الاخرى .

وبناء على ذلك فان الضابط المعروضة حالته وقد توافر في شأنه إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة ١١٠ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ يستحق معاشا استثنائيا عن اصابته بالتطبيق لنص المادة ٨١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ حسبما قضى حكم محكمة القضاء الادارى المشار اليه ، ولا يفيد من احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاصة بتعويض الاصابة الذى صدر استنادا اليه قرار وزير الداخلية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ ، وانما يستحق تعويضا اجماليا عن اصابته بخمسة عشر جنيتها عن كل درجة عجز ، واذا كان الحكم قد قضى بعدم استحقاقه لهذا التعويض الذى يستمد حقه فيه من القانون مباشرة دون ما حاجة الى حكم من القضاء يقرره فان الأمر يقتضى من جهة الادارة ان تعمل حكم القانون اعمالا صحيحا فيما قضى الحكم برفضه ، ولا يجوز الاحتجاج في هذا الصدد بحجية الاحكام لأن الاخلال بتلك الحجية لا يكون الا حيث ينكر المحكوم ضده حقا قضى الحكم بتقريره أو ينازع أمر حسمه الحكم ، أو اذا كان من شأن اغفال الحجية المساس بحق أو بمركز قانونى للغير الذى لم يكن ممثلا في الدعوى أو طرفا فيها ، اما اذا كان الحكم قد انكر على المدعى حقه ورغم ذلك تبين للمدعى عليه ان الحكم بهذه المثابة قد احله من التزام واجب عليه قانونا فلا تثريب عليه في هذه الحالة اذ هو اوفى بالتزامه وطرح الحجية المقررة لصالحه جانبا مادام انه بذلك لم يخل بالنظام القانونى الذى يقوم على تطبيقه أو بالحقوق والمراكز المكتسبة للغير مادامت التسوية التى سيجريها تتفق مع التفسير السليم للنصوص وتقوم على نفس الاساس الذى اقام عليها حكم محكمة القضاء الادارى قضاءه بالنسبة الى المعاش الذى قضى باحقية الضابط المذكور فيه .

وعلى ذلك فانه يتعين على وزارة الداخلية في الحالة الماثلة ان تنفذ الحكم الصادر لصالح الضابط ٠٠٠٠ بان تمنحه معاشا استثنائيا عند انتهاء خدمته على النحو الذى قضى به الحكم وان تمنحه تعويضا عن اصابته بالتطبيق لحكم المادة ٨٠ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وان تسحب القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ وتعتبره كأن لم يكن مع استرداد ما سبق صرفه من معاش الاصابة بناء على هذا القرار .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العقيد / ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ تعويضا عن اصابته بالتطبيق لحكم المادة ٨٠ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وعدم استحقاقه لتعويض الاصابة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٢٣٨/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٠/٢/٦)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

نص المادة ١١٢ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ على جواز تعيين قوات الشرطة فى مختلف درجاتهم على اعتمادات الطوارئ — جواز تعيين رجال الشرطة المحالين الى المعاش لبلوغهم سن الستين على اعتمادات الطوارئ مع منحهم العلاوات والترقيات وفقا للنظام الذى تطبقه الادارة على هذا التعيين — أحقية هؤلاء المعينين أن يجمعوا بين المرتب الذى يتقاضونه من العمل المعينين عليه والمعاش المستحق لهم ابتداء من ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بالمادة (٤٠) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ — أساس ذلك أن التعيين الذى يتم بعد الاحالة الى المعاش لبلوغ سن الستين طبقا لما تقدم لا يؤدى الى وقف صرف المعاش ويغاير تماما الاستثناءات الثلاثة الواردة بالفقرة السادسة من المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١١٢ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يجوز تعيين قوات الشرطة في مختلف درجاتهم على اعتمادات الطوارئ دون التقيد بأحكام هذا القانون » .

ومن حيث أنه بناء على الاستثناء الذي تضمنه هذا النص فإن تعيين رجال الشرطة الذين تركوا الخدمة على اعتمادات الطوارئ يخضع عند توافر الاعتماد المالى لطلق تقدير الادارة وللقواعد التى تضمنها لاجراء هذا التعيين ولتحديد آثاره سواء فى ذلك زيادة المرتب بالمعلاوات وما يمكن أن يحصل عليه المعين من ترقيةات .

ومن حيث أنه لما كانت عبارات نص المادة ١١٢ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ قد جاءت مطلقة شاملة لجميع من تركوا الخدمة من رجال الشرطة وكان المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد مايقيدده ، فانه لاوجه لاستبعاد من تركوا الخدمة بسبب الاحالة الى المعاش من نطاق تطبيق هذا النص ، ومن ثم يجوز تعيينهم على اعتماد الطوارئ .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بخصوص المعاشات الملكية كان ينص فى المادة ٥١ على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى الخدمة سواء كان بصفة نهائية أو وقتية أو بصفة مستخدم خارج هيئة العمال يوقف صرف معاشه » .

ومن حيث أن هذه المادة تقابل المادة ٣٩ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ التى لم تسرى على العاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه لم يرد لها ذكر بين المواد التى قرر المشرع تطبيقها عليهم بموجب نص المادة ٤ من مواد اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، لذلك فان العاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يظلون خاضعين لنص المادة ٥١ منه حتى تاريخ الغاء العمل به طبقا لنص المادة الثانية من مواد اصدار قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والعمل بأحكام القانون الاخير اعتبارا.

من ١٩٧٥/٩/١ — أول الشهر التالي لتاريخ نشره وفقا لنص المادة السابعة من مواد اصداره ، ومن ثم كان يتعين وقف صرف معاش رجال الشرطة المعاملين بأحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عند تعيينهم على اعتماد الطوارئ قبل ١٩٧٥/٩/١ .

ومن حيث أن المساعدين و قد عينا قبل هذا التاريخ اذ عين الاول في ١٩٧٣/١٢/٦ وعين الثاني في ١٩٧٥/٨/١ . فانه يجب وقف صرف معاشهما ابتداء من تاريخ تعيين كل منهما وحتى ١٩٧٥/٩/١ ، لذلك يكون سليما في تطبيق القانون ماتم من وقف صرف معاشهما في تلك الفترة طالما أنهما كانا يعاملان خلالهما بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ بخصوص المعاشات الملكية .

ومن حيث أن المادة (٤٠) من الباب الثالث الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ « مع سريان التعديل اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١٠ وفقا لنص المادة ١٩ من القانون الاخير » تنص على أنه « اذا أعيد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لاحكام هذا القانون يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ اعادته للعمل وذلك طوال مدة خضوعه لاحكامه » .

وأن الفقرة السادسة من ذات المادة تنص على أنه « ويقف سريان تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على المؤمن عليه ببلوغه سن الستين وذلك فيما عدا من تمت خدمته بقرار من السلطة المختصة من المؤمن عليهم المشار اليهم في البند (أ) من المادة (٢) وكذلك الحالات المنصوص عليها بالمادتين ٦٣ و ١٦٤ ويصرف المعاش في هذه الحالات من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة » .

وقد كان هذا هو حكم المادتين ٣٥ و ٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي قبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

ومن حيث أن هذا النص يضع قاعدة عامة مقتضاها وقف صرف

المعاش اذا أعيد صاحبه الى عمل يخضعه لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ فانه وفقا لمفهوم المخالفة يجب الاستمرار في صرف المعاش اذا تخلف مناط أعمال هذه القاعدة بأن يعاد صاحبه الى عمل لا يخضعه لاحكام القانون المشار اليه .

ومن حيث أن الفقرة السادسة من المادة (٤٠) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد عينت سن الستين باعتباره الحد الفاصل الذي يصبح صاحب المعاش من بعده غير منتفع بتأمين الشيخوخة وبالتالي غير خاضع لاحكام هذا القانون فلا تستقطع من أجره أقساط التأمين ولا تحسب مدة عمله بعد تقاعده في المعاش ومن ثم فان تعيين صاحب المعاش بعد احواله للتقاعد لبلوغه سن الستين بناء على قواعد قانونية تجيز هذا التعيين لايجوز أن يؤثر في استحقاقه للمعاش ولايؤدي الى وقف صرفه ونتيجة لذلك يكون له الحق في الجمع بين المعاش ومايستحقه من مرتب عن عمله الذي عين فيه .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار وزير الداخلية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعيين قوات شرطة في مختلف الدرجات على اعتماد الطوارئ تنص على أنه « يكون تعيين قوات الشرطة في مختلف الدرجات على اعتمادات الطوارئ بقرار من مدير مصلحة الشرطة بطريق التطوع لمدة سنة قابلة للتجديد » كما تنص المادة الثانية من هذا القرار على أن « يصدر مدير مصلحة الشرطة التعليمات المنظمة لاجراءات تعيين هذه القوات وله عند الضرورة الاعفاء من شرط تمضية الخدمة الالزامية أو السن أو اجادة القراءة والكتابة أو اللياقة الصحية » فان استمرار تعيين المساعدين و وفقا لهذه القواعد بعد احوالهما للمعاش لبلوغهما سن الستين لا يؤدي اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بالمادة (٤٠) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ الى وقف صرف معاشهما بل يحق لهما ابتداء من هذا التاريخ أن يجمعوا بين المرتب الذي يتقاضيانه من العمل المعينين عليه والمعاش المستحق لهما .

ومن حيث أنه يجب التنويه الى أن هذا التعيين الذي يتم بعد

الاحالة الى المعاش لبلوغ سن الستين والذي لا يؤدي الى وقف صرف المعاش ، يغير تماما الاستثناءات الثلاثة الواردة بالفقرة السادسة من المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وفيها يستمر العامل بالخدمة بعد سن الستين بغير أن يصدر قرار بإحالته الى المعاش وبغير أن تنقطع صلتة بالوظيفة التى يشغلها ، ولقد تناول أول هذه الاستثناءات حالة مد الخدمة بعد سن الستين بقرار من السلطة المختصة . بينما يتعلق ثانيهما بحالة الاستمرار فى العمل بعد سن الستين وفقا لحكم المادة ١٦٣ من القانون سالف الذكر لاستكمال المدد الموجبة لاستحقاق المعاش وذلك اذا كانت مدة الاشتراك فى التأمين عند بلوغ هذه السن لاتخول صاحبها الحق فى المعاش .

أما ثالث هذه الاستثناءات فهو خاص بحالات البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين أو بعد سن الستين وتلك الحالات تضمنتها المادة ١٦٤ من قانون التأمين الاجتماعى وهى تشمل العمال والموظفين المنصوص عليهم فى البنود ١ ، ٢ ، ٤ من المادة ١٣ من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كما تشمل علماء وخريجي الأزهر ومن فى حكمهم المنصوص عليهم بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ .

ومن حيث أنه اذا كان الخلط مستبعدا بين التعيين بعد الاحالة الى المعاش لبلوغ سن التقاعد الذى لا يوقف صرف المعاش وبين الاستثناءين الثانى والثالث والذين يستمر فيهما العامل بالخدمة بعد سن الستين بغير أن يصلح محلا لقرار الاحالة الى المعاش فيستمر فى عمله دون تغيير فى مركزه القانونى اما لضرورة اكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش أو نزولا على القواعد التى كان يعامل بها العامل أو الموظف والتى رتب عليها حياته وكانت تقضى بإحالته للمعاش عند الخامسة والستين أو بعد الستين اذا كان مثل هذا الخلط مستبعدا فانه يجب أيضا عدم الخلط بين التعيين بعد الاحالة الى المعاش لبلوغ سن الستين ومد الخدمة بعد بلوغ هذه السن ، لانه ولئن كان العامل فى كلا الحالتين صالحا ليكون محلا لقرار الاحالة الى المعاش فانه أحيل

فعلا الى المعاش واستحق معاشا في الحالة الاولى دون الثانية، ومن ثم فانه لامجال للقياس بين الحالتين ولاوجه للجمع بينهما في الحكم لان الثاني لم يستحق معاشا حتى يشبه بالاول فهو لا يستحق سوى مرتبه ومزايا الوظيفة التي مدت خدمته فيها وهو بحالته هذه انما يمثل انعكاسا واقعيا لاستمرار وضعه الوظيفي وبقاء مركزه القانوني على حالته بالرغم من بلوغه سن التقاعد .

ومن حيث أنه لاوجه للقول بأن الاعادة الى أى عمل تؤدي بذاتها الى الخضوع لاحكام قانون التأمين الاجتماعي لما في ذلك من تعارض مع المنطق فالاعادة المفهومة من النص والتي تؤدي الى الخضوع لاحكام القانون وبالتالي الى وقف صرف المعاش هي تلك التي يترتب عليها استقطاع أقساط التأمين وحساب مدة العمل الجديدة في المعاش وذلك لايتحقق الا فيمن يعاد قبل بلوغه سن الستين ومن ثم فانه لايسوغ أن يشبه العامل في تلك الحالة بالعامل المعين بعد احالته الى المعاش لبلوغه سن الستين والذي يحق له أن يجمع بين المرتب والمعاش وذلك نزولا على صريح النص الذي قصر وقف صرف المعاش على من يعين في عمل يستتبع خضوعه لاحكام القانون وبالتالي سمح بالجمع بين المعاش والمرتب لمن يعين بعد احالته للمعاش لبلوغه السن التي لا يخضع بعدها لاحكام القانون طالما لم يقيم به أيأ من الاستثناءات الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة السادسة من المادة (٤٠) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولا : أنه يجوز تعيين رجال الشرطة المحالين الى المعاش لبلوغهم سن الستين على اعتمادات الطوارئ مع منحهم العلاوات والترقيات وفقا للنظام الذي تطبقه الادارة على هذا التعيين .

ثانيا : أنه اعتبارا من ١٩٧٥/٦/١ يحق للمساعدين و المعينين على اعتمادات الطوارئ بعد احالتهما الى المعاش

لبلوغهما سن الستين أن يجمعاً بين المرتب الذى يتقاضاه كل منهما والمعاش المستحق لهما •

(ملف ١١٩/٢/٢١ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

عدم جواز منح رتبة « اللواء » لضباط الفصولين بغير الطريق التأديبى الذين سويت معاشتهم بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أساس هذه الرتبة •

ملخص الفتوى :

المستفاد من نص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع اسبغ رعاية خاصة على ضباط الشرطة وغيرهم من أصحاب الرتب الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى قبل ١١/٣/١٩٦٣ بقرارات غير مستندة الى سبب صحيح فقرر اعادة تسوية معاشاتهم على أساس الرتبة التى كانت تنتهى بها خدمتهم بغير عدم فصلهم ، الا أن المشرع توقف عند هذا الحد فلم يعمل جميع الآثار المترتبة على عدم صحة قرار الفصل وانما ابقى عليه دون الغاء واقتصر على اعادة تسوية المعاش على أساس الرتبة التى كانت تنتهى بها خدمتهم دون أن يقرر اعادتهم اليها ، ومن ثم فانه لايجوز منحهم هذه الرتبة فعلا اذ لو اراد المشرع ذلك لنص صراحة على اعادتهم للخدمة أسوة بمن فصلوا بعد ١١/٣/١٩٦٧ وأعيدوا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ الى وظائفهم بهيئة الشرطة مع منحهم الرتب الذى وصل اليها زملاؤهم •

ولما كان منح رتبة « اللواء » أو غيرها من الرتب مرتبط بعودة الموصول الى الخدمة ووجوده فيها فانه لايجوز منحها لضباط الشرطة المخاطبين بنص المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز منح رتبة « اللواء » لضباط الشرطة الذين اعيدت تسوية معاشاتهم وفقا لحكم المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ .

(ملف ١٧٠/٢/٨٦ — جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

المادة ١١٤ مكرر (٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المضافة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ حددت أجر الاشتراك في المعاش بالنسبة الى ضباط وأفراد هيئة الشرطة بأنه الاجر الشهري المستحق مضافا اليه بدلات السكن والملابس والمراسلة ويراعى اضافة هذه البدلات الى الاجر الذى يسوى على أساسه المعاش وفقا للمواد السابقة بالقانون — هذا التحديد وأن انصرف الى مدلول أجر الاشتراك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بأثر رجعى الا أنه لايمتد الى أقساط الاشتراك فى المعاش التى تم تحصيلها طبقا للقواعد التى كانت سارية قبل التعديل خلال الفترة التى أرتد اليها تعديل أجر الاشتراك — أثر ذلك عدم جواز تحصيل أقساط التأمين من البدلات التى أضيفت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الى أجر اشتراك ضباط وأفراد هيئة الشرطة فى المعاش بأثر رجعى بل يقتصر ذلك على المدة اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

أن قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ١١٤ على أن « يسرى على أعضاء هيئة الشرطة ما لايتعارض مع هذا القانون من الاحكام الواردة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وفى قانون التأمين الاجتماعى » .

وينص هذا القانون فى المادة ١١٤ مكررا (٥) المضافة بالقانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ على أنه « في تطبيق نظام التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يقصد بأجر الاشتراك بالنسبة الى ضباط وأفراد هيئة الشرطة الاجر الشهري المستحق مضافا اليه بدلات السكن والملابس والمراسلة ويراعى اضافة هذه البدلات الى الاجر الذى يسوى على أساسه المعاش وفقا للمواد السابقة » .

ولقد نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ بالجريدة الرسمية فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٧٨ ، ونص فى مادته الخامسة على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ النشر ، وذلك مع مراعاة العمل بأحكام المادة ١١٠ والمادة ١١٤ ، والمواد من ١١٤ مكررا الى ١١٤ مكررا (٧) اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٧٥ ولا تصرف فروق مالية عن الفترة السابقة على تاريخ النشر » .

وبمين من تلك النصوص أن المشرع قرر تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على ضباط وأفراد هيئة الشرطة فيما لا يتعارض مع أحكام قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وعدل أجر اشتراكهم فى المعاش والتأمين فجعله شاملا للاجر الشهري مضافا اليه بدلات السكن والملابس والمراسلة وذلك بأثر رجعى الى ١٩٧٥/٩/١ تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على الاتصرف فروق لاصحاب المعاشات منهم عن فترة سابقة على ١٩٧٨/٧/٢٠ تاريخ نشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت القاعدة العامة توجب تطبيق القوانين بأثر فورى مباشر من تاريخ نفاذها فلا يرتد أثرها الى الماضى الا على سبيل الاستثناء وينص صريح فى القانون اعمالا لحكم المادة ١٨٧ من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ — التى تنص على أنه « لاتسرى أحكام القوانين الا على مايقع من تاريخ العمل بها ، ولايترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية اعضاء مجلس الشعب » . وكان الرجوع بأثار التشريع الى الماضى من شأنه المساس بالاوضاع القانونية التى استقرت فى

ظل القواعد القانونية السابقة فان الاثر الرجعى الذى تضمنته المادة الخامسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه باعتباره استثناء من هذه القاعدة العامة يقدر بقدره فلا يتوسع فى تفسيره ومن ثم فانه يجد حدوده فيما قصد المشرع منه والذى يستشف من صريح عبارة النص التى قصرت الاثر الرجعى على التعديل الذى أدخله المشرع على مدلول أجر الاشتراك ولايمتد الى أقساط الاشتراك فى المعاش التى تم تحصيلها طبقا للقواعد التى كانت سارية قبل التعديل فى الفترة التى ارتدت اليها تعديل أجر الاشتراك .

وبالإضافة الى ماتقدم فان سكوت المشرع عن تحديد مدى شمول الاثر الرجعى ، لاقساط الاشتراك فى التأمين يقتضى الرجوع فى هذا الصدد الى أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها الشريعة العامة الواجبة التطبيق عند خلو القوانين والنظم الخاصة من النص ، طالما انها لا تتعارض معها، ولما كانت الفقرة الاخيرة من المادة ١٩ من هذا القانون المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « فى حالة صدور قوانين يترتب عليها تعديل بالزيادة بأثر رجعى فى الاجر المستحق للمؤمن عليه أو صاحب المعاش بالجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لاي منها أو بغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام فتكون تسوية المعاش على أساس الاجور المستحقة طبقا لهذه القوانين وتصرف فروق المعاش اعتبارا من التاريخ الذى تحدده تلك القوانين لصرف هذه الفروق أو من تاريخ انتهاء الخدمة أى التاريخين الحق ، وتتحمل الخزانة العامة بالفرق بين المعاش الذى تمت تسويته على أساس الاجر المسدد عند الاشتراك والمعاش الذى تمت تسويته على أساس الاجر المستحق طبقا للقوانين المذكورة » . وكان الاستفادة من هذا النص أن المشرع وضع حكما عاما تتحمل الخزانة العامة بموجبه بالآثار المترتبة على زيادة أجر الاشتراك بأثر رجعى دون أن يحمل المؤمن عليه الموجود بالخدمة أو صاحب المعاش الذى تركها بأى فرق فى أقساط الاشتراك والاقساط ومن ثم فانه لايجوز تحصيل فروق بين أجر الاشتراك والاقساط ومن ثم فانه لايجوز تحصيل فروق لأقساط التأمين من ضباط وأفراد الشرطة نتيجة لتعديل أجر اشتراكهم

في المعاش بأثر رجعى وفقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨
وبالتالى فان خصم أقساط التأمين من البدلات المضافة لاجورهم
بالتطبيق لحكم المادة ١١٤ مكررا (٥) من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩
لسنة ١٩٧١ انما يتم اعتبارا من ١٩٧٨/٧/٢٠ تاريخ نشر القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الذى اضاف تلك المادة الى قانون هيئة الشرطة .
وهو الرأى الذى انتهت اليه ادارة الفتوى لوزارة الداخلية بكتابها
رقم ٢٩٧ — المؤرخ ١٩٧٩/١/٢ (ملف رقم ١٥٠/٤/٢٩/٥٣٨) .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
تأييد رأى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية بعدم جواز تحصيل أقساط
التأمين من البدلات التى اضافها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الى أجر
اشتراك ضباط وأفراد هيئة الشرطة فى المعاش بأثر رجعى .

الفصل العاشر

مكافأة نهاية الخدمة

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

خضوع رجال الشرطة فيما يتعلق بتأديبهم وانتهاء خدمتهم لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة — سريان احكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات المدنية عليهم فيما يتعلق بنظام المكافآت التي يستحقونها عن نهاية خدمتهم — نص المادة ٢٢ من هذا القانون على حالات صرف المكافآت على سبيل الحصر وهي بلوغ السن القانونية والعاهة والمرض وكبر السن — استبدال قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ احكامه بما كانت تنص عليه المادة المذكورة — نصه على استحقاق من يفصل منهم لسبب غير سوء السلوك والاستعفاء (الاستقالة) لاعانة تعادل المكافأة التي كانت تؤول اليه طبقا للقانون المذكور مسحوبة على أساس احكامه — تقريره منح اعانة فوق مكافأة نهاية الخدمة عن مدة الخدمة الزائدة على ٢٤ سنة مسحوبة طبقا للقانون .

ملخص الفتوى :

يحكم تعيين رجال الشرطة عموما وتأديبهم وانهاء خدمتهم القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة الذي انقضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ بنظام هيئات البوليس واختصاصاتهم — أما نظام المكافآت التي يستحقونها عن نهاية خدمتهم فقد نظمها أصلا القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات المدنية اذ تنص المادة ٣٢ منه على أن « المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال المدرجون في الجدول حرف (أ) (ومنهم عساكر البوليس بقيادة وسواري والخفراء) الذين يرفقون بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ (بلوغ

السن القانونية) أو بسبب العاهة أو المرض أو كبر السن مما يجعلهم غير لائقين للخدمة بموجب شهادة من طبييين تعينهما الحكومة تعطى لهم مكافأة معادلة لماهية نصف شهر واحد من ماهيتهم الاخيرة عن كل سنة من سنى خدمتهم بشرط الا تتجاوز هذه المكافأة ماهية سنة واحدة » •

ويتضح من هذه المادة أن حالات صرف المكافأة وردت فيها على سبيل الحصر وهى بلوغ السن القانونية والعاهة والمرض وكبر السن بحيث لاتصرف المكافأة الا عند تحقيق احدى تلك الحالات ولا تصرف فى عداها •

وقد استمر الحال كذلك من وقت العمل بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ فكانت مكافأة العساكر تسوى وفقا للأساس المتقدم الى أن صدر بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قرار مجلس الوزراء بناء على مذكرة قدمتها اللجنة المالية جاء بها ما يلى :

أولا : فيما يتعلق بالمستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية :

(أ) اذا فصل احدى من الخدمة لاي سبب غير سوء السلوك والاستعفاء بخلاف عدم اللياقة وكبر السن يمنح اعانة مالية تعادل المكافأة التى كانت تؤول اليه طبقا للقانون فيما لو كان فصله يعطيه الحق فى تلك المكافأة •

(ب) اذا بلغت مدة خدمته اكثر من ٢٤ سنة وهى المدة التى تعطيه الحق فى أقصى المكافأة المنصوص عليها فى القانون يمنح المستخدم المؤقت أو خارج الهيئة أو عامل اليومية اعانة مالية فوق المكافأة القانونية تعادل مكافأة عن المدة الزائدة على ٢٤ سنة •

ويتضح من هذين البندين أن كلا منهما له مجاله الخاص الذى يطبق فيه ، فالبند (أ) يتناول حالة من يفصل من الخدمة لسبب غير سوء السلوك والاستعفاء (الاستقالة) بمعنى أن الاعانة المقررة فى

هذا البند تشمل كل من تنتهي خدمته لغير أحد هذين السببين وفي هذا يختلف ذلك الحكم عن الحكم المنصوص عليه في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ إذ أن هذا القانون أورد حالات استحقاق المكافأة على سبيل الحصر وعددها في المادة ٣٢ ، في حين أن البند (١) سالف الذكر قضى باستحقاق هذه الاعانة في كل الحالات التي تنتهي فيها الخدمة واستبعد منها حالتى الاستقالة والفصل لسوء السلوك ففى هاتين الحالتين تستحق اعانة تعادل المكافأة التي كانت تؤول الى المستخدم طبقا للقانون المذكور فيما لو كان فصله يعطيه الحق في تلك المكافأة . والمقصود من هذه العبارة الاخيرة أن الاعانة التي ستمنح في هذه الحالة تحسب طبقا للأساس الوارد في هذا القانون أى بالكيفية التي يتم بمقتضاها تسوية المكافأة .

أما البند (ب) من القرار المذكور فانه يتناول حالة تختلف كل الاختلاف عن الحالة الواردة في البند (أ) إذ أنه يتكلم عن المستخدم الذي يفصل من الخدمة وتكون له مدة خدمة تزيد على ٢٤ سنة ففى هذه الحالة يمنح اعانة فوق المكافأة المستحقة له طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ عن المدة الزائدة على ٢٤ سنة أى أنه سيجمع بين المكافأة والاعانة وتحسب هذه الاعانة بالطريقة التي نص عليها القانون .

ويخلص مما سبق أن البند (أ) من القرار المشار اليه يعالج حالات تختلف عن تلك التي يعالجها البند (ب) كما أن كلا منهما يعالج حالات لم يتناولها القانون المذكور فكأن هذا القرار قد وسع قاعدة استحقاق المكافأة باضافة حالات جديدة لم ينص عليها في ذلك القانون .

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

نص المادة ١١٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة على تعيينهم بطريق التطوع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد — عدم استحقاق من يستقيل خلال مدة التطوع أية مكافأة طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ولا اعانة طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ — عدم انسحاب هذا الحكم على مدد التطوع التي أتمها بأكملها باعتبار كل مدة منها وحدة مستقلة بذاتها — سقوط الحق في المكافأة اذا لم يتقدم صاحبها بطلب في ميعاد ستة أشهر من اليوم الذي يعقد فيه حقه في ماهيته ووظيفته — سلطة الوزير المختص أو رئيس الجهة التابعة لها الموظف في التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب لاسباب جدية يبيدها الطالب — سريان هذا الميعاد على الاعانة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

ملخص الفتوى :

اما بالنسبة الى استقالة رجال الشرطة ومدى استحقاقهم للمكافأة أو الاعانة فيلاحظ أن المذكورين ينفردون بوضع خاص في علاقتهم بالادارة اذ أنهم يعينون بطريق التطوع لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وفقا للمادة ١١٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، وعلى هذا فان من يستقيل منهم خلال مدة تطوعه لا يستحق أية مكافأة طبقا لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ حيث لم ترد الاستقالة من بين حالات استحقاق المكافأة كما لا يستحق أية اعانة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ عملا بالبند (أ) منه المشار اليه وذلك عن مدة التطوع التي استقال فيها — اما مدة التطوع أو المدد السابقة والتي أتمها بأكملها فلا ينسحب اليها أثر هذه الاستقالة مادام أن المتطوع قد قام بالعمل خلالها وأتمها كاملة ذلك لان كل مدة من مدد التطوع وحدة مستقلة بذاتها عن المدة التالية لها بمعنى أن تعتبر كل خمس سنوات من خدمة المتطوع بمثابة

مدة خدمة كاملة • ولهذا قضى المشرع في المادة ١١٣ منه بأن عدم تجديد التطوع يعتبر سببا من أسباب انتهاء خدمة التطوع •

وبالنسبة الى ميعاد سقوط الحق في المكافأة فقد نصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ على أنه يجب تقديم طلب المكافأة مع جميع المستندات في ميعاد ستة أشهر تمضي من اليوم الذي يفقد فيه الموظف أو المستخدم حقه في ماهيته ووظيفته ••• ومع ذلك فللوزير المختص أو رئيس الجهة التابع لها الموظف أو المستخدم سلطة التجاوز عن هذا التأخير لأسباب جدية يبيدها الطالب، وهذا الميعاد يسرى أيضا على الاعانة المشار اليها حيث انها من طبيعة المكافأة وتأخذ حكمها بمعنى أن مايسقط المكافأة الاصلية يسقط الاعانة من حيث مواعيد طلبها وأسباب الحرمان منها •

(فتوى ٢٤٢ في ١٩٦٢/٣/٣١)

الفصل الحادى عشر

اعادة تعيين ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التأديبى

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

قانون اعادة ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التأديبى —
تقديم طلب الافادة من هذا القانون يترتب عليه انقضاء دعوى الغاء
قرار الفصل .

ملخص الحكم :

أنه ولئن خلا القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة ضباط هيئة
الشرطة مما ورد النص عليه فى القوانين ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة
العاملين المدنيين و ٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة بعض أعضاء السلكين
الدبلوماسى والقنصلى و ٥١ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة أعضاء هيئة
التدريس من أنه يترتب على تقديم الطلب من صاحب الشأن انقضاء
الدعاوى المرفوعة منه بشأن موضوع الطلب مادام لم تصدر فيها أحكام
نهائية ، وذلك دون اخلال بحقه فى الطعن أمام محكمة القضاء الادارى
فى رفض الاعادة الى الخدمة — لئن خلا القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤
من مثل هذا النص الا أن حكمه مستفاد من النصوص ذلك أن القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ قد فتح طريقا جديدا للتظلم والطعن بالنسبة
الى قرارات الفصل بغير الطريق التأديبى التى صدرت خلال الفترة
ملبىين تاريخ نفاذ القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ وتاريخ العمل بالقانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما ، وورود النص على ذلك بصفة
العمومية والاطلاق بما يفيد شمول حكمه لجميع من تقرر فصلهم سواء
فى ذلك من سبق له أن رفع دعوى ولم يصدر حكم نهائى فيها أو من
لم يرفع دعوى ، كما يعنى أن التظلم الجديد والطعن هما طريقان
بديلان للطريق العادى الذى استغلق ردحا من الزمن ، وقد استهدف
بهما المشرع تحقيق تدر أوفى من الضمانات عن طريق اعادة النظر فى

قرارات الفصل المشار اليها بمعرفة الهيئات الادارية التي أسند اليها هذا الاختصاص تحت رقابة محكمة القضاء الادارى التي خصها بممارسة هذه الرقابة .

ومن حيث أن المطعون ضده وقد تقدم بطلب يعرب فيه عن رغبته في الافادة من أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة أعضاء هيئة الشرطة ، يكون في الواقع من الامر قد ارتضى الطريق البديل الذى استحدثه القانون المشار اليه سبيلا للعودة الى الخدمة ، بل أنه بادر حين رفض المجلس الاعلى للشرطة طلبه الى الطعن في قراره امام محكمة القضاء الادارى وفقا لاحكام القانون المذكور الامر الذى يمتنع معه السير فى الدعوى الراهنة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكانت الدعوى مثار الطعن لما يصدر فيها بعد حكم نهائى حائز لقوة الشيء المقضى ، فانه يتعين الحكم بانقضائها بعد أن أضحي ممتنعا السير فيها ، واذا كان هذا المنع قد طرأ بعد رفع الدعوى نزولا على حكم القانون فان الحكومة تلتزم بالمصروفات .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة ضبط هيئة الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبى — طلب الافادة منه من اللجوء الى القضاء للمطالبة باكثر مما يحققه هذا القانون — عدم جواز الجمع بين وسيلتين قضائيتين مختلفتين للمطالبة بذات الحق — عدم جواز السير فى أى خصومة عدا التي حددها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الحكم :

ان مؤدى أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة ضبط هيئة الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي أو نقلوا الى وظائف مدنية الى وظائفهم بهيئة الشرطة انه اذا ما أعلن عن رغبته في الافادة من أحكام القانون المذكور وتقدم بطلب بذلك الى وزارة الداخلية ، فانه يكون في الواقع من الأمر قد ارتضى تصحيح أوضاعه طبقا للقواعد الموضوعية التي قضى بها هذا القانون ، ويستتبع ذلك بالضرورة عدم جواز المطالبة بما قد يكون لصاحب الشأن في طلبات أخرى تخرج عن نطاق ما نص عليه القانون المذكور ، وبهذه المثابة تصبح غير ذات موضوع كل دعوى تتطوى على المطالبة بأكثر مما يحققه القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ لأصحاب الشأن الذين أعلنوا عن رغبتهم في الافادة من أحكامه . هذا ولما كان القانون المشار اليه قد حدد القواعد الاجرائية لاستفلاص الحقوق التي انطوى عليها فقد أصبح من المتعين الالتزام بها وعدم الانحراف عنها لتعلقها بالنظام العام ومن ثم فان المجلس الأعلى للشرطة اذا ما انتهى الى رفض طلب صاحب الشأن صراحة أو ضمنا بالمخالفة لأحكام القانون المذكور ، فان الطعن في هذا القرار ينعقد بادىء ذي بدء لمحكمة القضاء الادارى دون غيرها ومن ثم فلا يجوز تجاوزها الى المحكمة الادارية العليا ، كما انه لا يسوغ في منطق القانون الجمع بين وسيلتين قضائيتين مختلفتين للمطالبة بذات الحق أو بحقوق متفرعة عن أصل واحد لما قد يترتب على ذلك من تضارب في الأحكام واضطراب في سير العدالة ، وبالتالي فان الأمر يقتضى عدم جواز السير في أية خصومة قضائية عدا تلك التي حددها القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ بالنسبة لن أثر الافادة من أحكامه .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان المدعى قد أبدى رغبته في الافادة من أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر وتقدم بطلب بذلك الى وزارة الداخلية في الميعاد المقرر قانونا ثم أقام دعواه أمام محكمة القضاء الادارى طعنا في القرار الضمنى الصادر من المجلس الأعلى للشرطة برفض طلبه . فان دعواه مثار الطعن المائل والتي كان قد أقامها قبل العمل بأحكام القانون المذكور — تكون قد انقضت لعدم

جواز السير فيها • ولا حجة فيما أثاره المدعى من أن موضوع دعواه مثار هذا الطعن يتحدد في طلب الغاء القرار الجمهوري الصادر بفصله بغير الطريق التأديبي بينما الطلب الذي تقدم به الى وزارة الداخلية ينطري على اعادته الى الخدمة وهما بهذه المثابة طلبان مختلفان لا تتور ممهما فكرة الازدواج أو التكرار بين الدعوى الماثلة ودعواه التي أقامها أمام محكمة القضاء الاداري طعنا في قرار رفض طلبه الأخير لاختلاف الموضوع في كل منهما ، لا حجة في ذلك لأن المدعى وقد أعلن رغبته في الافادة من أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ فان لازم ذلك ، ان يعامل وفقا للقواعد الموضوعية التي نص عليها هذا القانون دون سواها ولا يكون له بالتالي ثمة حقوق أخرى يمكن الاحتفاظ بها ، لأنه لا يسوغ في منطق القانون الجمع بين مزايي نظامين مختلفين لتصحيح الأوضاع المترتبة على تصرف خاطيء ، كما أن عليه أن يسلك طريق التقاضي الذي شرعه هذا القانون دون غيره لاستخلاص ما قد يكون له من الحقوق التي قررها هذا القانون الأمر الذي يستتبع بالضرورة عدم جواز المطالبة بطلبات أخرى تخرج عن نطاق القانون المشار اليه وبالتالي لا يجوز السير في الدعوى مثار الطعن ، كما لا يجوز التمسك بالحكم المطعون فيه طالما أنه لم يحز قوة الشيء المقضي وفضلا عن هذا فان طلب الغاء القرار الجمهوري المطعون فيه مثار الطعن المائل وطلب الاعادة الى الخدمة آنفي الذكر يهدفان في الواقع من الأمر الى نتيجة واحدة هي اعادة المدعى لخدمة هيئة الشرطة ابتناء على أن قرار فصله من الخدمة بغير الطريق التأديبي صدر على غير سبب يبرره في الواقع أو القانون وهو أمر لا يسوغ معه القول بإمكان الجمع بين الدعويتين في وقت واحد للمطالبة بهذا الحق •

(طعن رقم ٦٣٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٨)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

طلب المدعى الافادة من أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ باعادة ضبط هيئة الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي أو نقلوا الى وظائف مدنية الى وظائفهم بهيئة الشرطة - يترتب عليه عدم جواز المطالبة بطلبات أخرى تخرج عن نطاق القانون المشار اليه •

ملخص الحكم :

أنه يبين من الاستعراض المتقدم لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ وأعماله التحضيرية أن المشرع استهدف تصحيح أوضاع ضباط الشرطة الذين فصلوا من الخدمة بغير الطريق التأديبي أو نقلوا الى وظائف مدنية دون سبب صحيح ، وذلك باعادتهم الى أعمالهم أو بتسوية معاشاتهم على أسس معينة ، روعى فيها توزيع الاعباء بينهم وبين الدولة ابتغاء المصلحة العامة بأن منحهم المشرع بعض الحقوق وحملهم بعض الالتزامات ، فكفل لهم حق العودة الى هيئة الشرطة أو تسوية معاشاتهم بضوابط معينة حسب الاحوال ، والقرم بعدم انقاص معاش المعاد منهم الى الخدمة وأعفى من يفيد من أحكام القانون من أداء أقساط التأمين والمعاش عن مدد الخدمة الاعتبارية انقضى تحسب طبقا لاحكامه أو عن فرق المرتب الذى يحسب طبقا لنفس الاحكام ، ومقابل ذلك كله حظر المشرع صرف أية مبالغ أو فروق مالية عن أية مدد سابقة على العمل بهذا القانون . وشرط المشرع للافادة من هذه الاحكام أن يقدم صاحب الشأن طلبا بذلك الى وزارة الداخلية خلال موعد محدد ، وعهد الى المجلس الاعلى للشرطة ببحث هذه الطلبات والبت فيها ، بوناط بمحكمة القضاء الادارى الفصل فى قرارات المجلس الاعلى للشرطة التى تصدر صراحة أو ضمنا برفض طلب الاعادة أو تسوية المعاش .

ومن حيث أن مؤدى ماتقدم أن صاحب الشأن اذا ما اعلن عن رغبته فى الافادة من أحكام القانون المذكور وتقدم بطلب لذلك الى وزارة الداخلية فانه يكون فى الواقع من الامر قد ارتضى تصحيح أوضاعه طبقا للقواعد الموضوعية التى قضى بها هذا القانون ، ويستتبع ذلك بالضرورة عدم جواز المطالبة بما قد يكون لصاحب الشأن من طلبات أخرى تخرج عن نطاق مانص عليه القانون المذكور ، وبهذه المثابة تصبح غير ذات موضوع كل دعوى تتطوى على المطالبة بأكثر مما يحققه القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ لاصحاب الشأن الذين أعلنوا عن رغبتهم فى الافادة من أحكامه ، ولايجوز بالتالى السير فيها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ماتقدم وكان المدعى قد أبدى رغبته

في الافادة من أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ ، وتقدم بطلب بذلك الى وزارة الداخلية واجابته الى طلبه على ماسلف بيانه ، فان دعواه مثار الطعن المائل — والتي كان قد أقامها قبل العمل بالقانون المذكور — تكون قد انقضت لعدم جواز السير فيها ، ولا حاجة فيما أثاره المدعى من أنه تمسك في الطلب الذي تقدم به الى وزارة الداخلية بحقه في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، ولا حاجة في ذلك لان المدعى وقد أعلن عن رغبته في الافادة من أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٤ فان مقتضى ذلك معاملته وفقا للأحكام الموضوعية التي نص عليها هذا القانون دون سواها ولا يكون له بالتالي ثمة حقوق أخرى يمكن الاحتفاظ بها ، لانه لايسوغ في منطق القانون الجمع بين مزاي نظامين مختلفين لتصحيح الاوضاع المترتبة على تصرف خاطيء وابتناء على ذلك فانه لايجوز المطالبة بطلبات أخرى تخرج عن نطاق القانون المشار اليه وبالتالي لايجوز السير في الدعوى مثار الطعن كما لايجوز التمسك بالحكم المطعون فيه طالما أنه لم يحز قوة الشيء المقضى .

(طعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٢)

الفصل الثاني عشر

أكاديمية الشرطة

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة هو خضوع طلبة تلك الأكاديمية لقانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في اطار منظمته نصوص قانون الأكاديمية — حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل احد الطلبة من الأكاديمية هو في حقيقته قرار تأديبي تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلب الغائه — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة التي سلف نصها هو خضوع طلبة تلك الأكاديمية لقانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في اطار منظمته نصوص قانون الأكاديمية ، واذ عني هذا القانون بتنظيم الهيئة التي تتولى تأديب أولئك الطلبة وبين طريقة تشكيلها والتصديق على أحكامها ولم يسبغ حصانة عليها من الطعن القضائي كما لم يحل في شيء من ذلك الى ماتضمنه قانون الاحكام العسكرية المشار اليه في شأن أحكام المحاكم العسكرية المشكله طبقا له ونصه على عدم جواز الطعن فيها امام أى هيئة قضائية ، فلا يكون ثمت نص في القانون يحصن ماتصدره المحكمة العسكرية التي تجزى طلبة أكاديمية الشرطة بوصف الاحكام القضائية خلافا لما جرى عليه القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن ضباط الشرطة من النص على محاكمتهم امام مجالس تأديب لاتصدر بجرائهم أحكاما قضائية بل قرارات تأديبية لانتأى عما

يهيمن عليه قضاء مجلس الدولة من رقابة الشرعية على القرارات الادارية الجزائية وينوه حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل ابن المطعون ضده هو في حقيقته قرارا تأديبيا تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلب الغائه ، ولا يكون وجه للدفع بعدم اختصاصها ويتعين الالتفات عن هذا الدفع والفصل في الدعوى بما اشتملت عليه من طلب وقف التنفيذ .

ومن حيث أن المادة ١٤ من قانون تلك الاكاديمية عهدت لتأديب طلابها امام المحكمة العسكرية التى نظمت تشكيلها وبينت اجراءات المحاكمة التى تتبع لديها وعهدت الى مدير الاكاديمية التصديق على احكامها وتميز بذلك حال الفصل بحكم من هذه المحكمة عن احوال الفصل الاخرى التى عدتها المادة ١٥ من ذلك القانون واشترطت أن يكون قرار الفصل من مجلس ادارة الاكاديمية مسبيا ولا ينفذ الا بعد تصديق وزير الداخلية وترد بذلك المادة الفصل الذى تحكم به المحكمة وما تقتضيه اوضاعه من وجوب التسيب وتمام التصديق مع سائر احوال الفصل لا يفيد بحال تطبيق اوضاعها عليه بعد اذ افرد القانون بشكل خاص اقتضاه سلوك المحاكمة التأديبية . ويكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ فيما اشترطه من تصديق وزير الداخلية على حكم الفصل المطلوب الغاؤه ويبقى ثم قرار ادارى نهائى يتعين النظر في مشروعيته للفصل في طلب وقف تنفيذه .

ومن حيث أن هذا القرار قد أخذ ابن المطعون ضده بالفصل من كلية الشرطة وهو أشد الجزاء ويندرى لذلك بكل شبهة في وقوع المخالفة أو في اسنادها الى من يجزى به . واذا يبدو من ظاهر التحقيق الذى أجرته المحكمة العسكرية أن ما اتهم به الطالب من واقعتى انكاره أنه من طلبة الكلية حين سأله النقيب / ثم تعديه بالسب على هذا الذى سأله لا يسلم بثبوتها من شك في وقوعهما وفي اسناد التهمة الثانية خاصة ، فقد ادعى صدورهما من الطالب وهو بداخل سيارة تمر امام من شهدا والوقت فجر ولم يشهد بسماعها سوى الضابط الشاكى الا جندى البوابة وهو لا يعرف الطالب المتهم الذى أنكر زميلاه أنه تقوه بمثل ذلك السب ويدراً عنه جزاء

الفصل يظهر الحال مثل هذا الشك ويرجح الغاء القرار الصادر به واذ يفوت الفصل على الطالب فرصته في السير مع اقرانه بكلية الشرطة ويتعذر تدارك تخلفه عن الدراسة والامتحانات فيها ولا يغنيه أن تفرض عليه الدراسة بكلية الحقوق عن الكلية التي أثر سلكها ، فيكون قد تحقق لوقف تنفيذ هذا الفصل موجبة من الجدية والاستعجال ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى اليه صحيح القانون ، ولا وجه لطالب وقف تنفيذه ولا لطلب الغاءه ويتعين رفض الطعن والزام جهة الادارة الطاعة المصروفات .

(طعن رقم ١١٨٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

المادة ٢٥ مكرر من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة بعد تعديله بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ تقضى بأن يوضع خريجو كلية الضباط المتخصصين مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة في كشف أقدمية واحد مع احتساب أقدمية لهم في المرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكليات التي تخرجوا فيها بنجاح وسنوات الدراسة المقررة بكلية الشرطة وتعتبر سنة الامتياز بكلية الطب سنة دراسية — مؤدى هذا النص أن ضباط الشرطة من خريجي كلية الضباط المتخصصين يوضعون مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة في كشف أقدمية واحد ، فاذا كانت مدة الدراسة في الكلية التي تخرج منها الضابط قبل التحاقه بكلية الضباط المتخصصين ويدخل فيها سنة الامتياز بكلية الطب ، تزيد عن مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة احتساب الفرق في سنوات الدراسة أقدمية في الترقية — واحتساب مدة الفرق في الاقدمية مؤداه أن الضباط المستفيد منها لايسبق في ترتيب الاقدمية زملاءه من خريجي كلية الشرطة فحسب وانما يسبق كذلك زملاءه من خريجي كلية الضباط المتخصصين الذين تخرجوا قبل التحاقهم بهذه الكلية من كليات تتساوى مدة الدراسة بها مع مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة — واذا كانت المادة ٢٣ من هذا القانون قد تضمنت قيدا

مؤداه عدم الاخلال بترتيب الاقدمية المالية فان مجال هذا القيد أن تتماثل مراكز هذه الطائفة من الضباط بمعنى أن يكونوا جميعا من خريجي كليات تزيد مدة الدراسة بها عن مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة أو من خريجي كليات تتساوى مدة الدراسة بها مع الدراسة المقررة بكلية الشرطة أما اذا اختلفت مراكزهم بأن كان أحدهم أو بعضهم من خريجي كليات تزيد مدة الدراسة بها عن مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة والبعض الآخر من خريجي كليات تتساوى مدة الدراسة بها مع مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة فان مجال اعمال القيد يقتصر على المتماثلين منهم في المركز القانوني ولا يمتد الى ما عداهم .

ملخص الحكم :

أن مؤدى نص المادة ٢٥ مكررا سالفه الذكر أن ضباط الشرطة من خريجي كلية الضباط المتخصصين يوضعون مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة في كشف أقدمية واحد . فإذا كانت مدة الدراسة في الكلية التي تخرج منها الضابط قبل التحاقه بكلية الضباط المتخصصين ويدخل إليها سنة الامتياز بكلية الطب ، تزيد عن مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة احتسب الفرق في سنوات الدراسة أقدمية في الرتبة واحتساب مدة الفرق هذه في الاقدمية مؤداه أن الضابط المستفيد منها لا يسبق في ترتيب الاقدمية زملاؤه من خريجي كلية الشرطة فحسب وانما يسبق كذلك زملاؤه من خريجي كلية الضباط المتخصصين الذين تخرجوا قبل التحاقهم بهذه الكلية من كليات تتساوى مدة الدراسة بها مع مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة .

واذا كانت المادة ٢٣ قد تضمنت القواعد التي على أساسها يتم تحديد الرتبة النظامية لخريجي كلية الضباط المتخصصين من العاملين المدنيين بوزارة الداخلية وأوردت على ذلك قيда مؤداه عدم الاخلال بترتيب الاقدمية المالية فيما بينهم ، فان مجال التقيد بما ورد في هذا النص أن تتماثل مراكز هذه الطائفة من الضباط بمعنى أن يكونوا جميعا من خريجي كليات تزيد مدة الدراسة بها عن مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة أو من خريجي كليات تتساوى مدة الدراسة بها مع مدة

الدراسة المقررة بكلية الشرطة • أما اذا اختلفت مراكزهم بأن كان أحدهم أو بعضهم من خريجي كليات تزيد مدة الدراسة بها عن مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة والبعض الآخر من خريجي كليات تتساوى مدة الدراسة بها مع مدة الدراسة المقررة بكلية الشرطة فان مجال اعمال القيد الوارد في هذا النص يقتصر على المتماثلين منهم في المركز القانوني ولايمتد الى من عداهم لان الضابط الذي تغير مركزه يخرج من نطاق اعمال هذا القيد ويصبح بمقتضى حكم المادة ٢٥ مكررا متميزا على زملائه — يستوى في ذلك خريجو كلية الضباط المتخصصين أو خريجو كلية الشرطة — بأقدمية في الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكلية التي تخرج منها وسنوات الدراسة المقررة بكلية الشرطة ومؤدى ذلك أن المشرع قد نظم بقواعد محددة كيفية ترتيب الاقدمية بين خريجي كلية الضباط المتخصصين وخريجي كلية الشرطة والقرار الذي تصدره جهة الادارة في هذا الشأن قرار تنفيذي لحكم قانون ولا يترخص فيه سلطتها التقديرية ومن ثم تكون الدعوى من دعاوى التسوية وليست من دعاوى الالغاء • ويكون ما اثاره الطعن في هذا الصدد قد تم على أساس سليم من القانون •

ومن حيث أن الطعن في الحكم يفتح الباب امام هذه المحكمة لتنزل حكم القانون على موضوع الدعوى وأن الثابت من الوقائع أن المدعى وأن كان أسبق من المقدم في ترتيب الاقدمية المالية ابان عملهما في الوظيفة المالية بوزارة الداخلية الا أن الاخير تخرج من كلية مدة الدراسة بها تزيد على مدة الدراسة بكلية الشرطة — وهو الامر الذي لم يتحقق في المدعى فمن ثم يكون القرار الصادر من وزارة الداخلية باعادة ترتيب الاقدمية اعمالا لنص المادة ٢٥ مكررا بحيث أصبح المدعى تاليا للمقدم في ترتيب الاقدمية قد صدر صحيحا ومتققا مع حكم القانون •

الفصل الثالث عشر

شرط ادماج بعض موظفي وزارة الداخلية ضمن هيئة الشرطة

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

موظفو وزارة الداخلية من غير ضباط الشرطة — ادماجهم مع ضباط الشرطة في كشف أقدمية واحد — يشترط لادماجهم مع ضباط الشرطة في كشف أقدمية واحد وفقا لنص المادة ١٤٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ ، أن يكونوا عند العمل بهذا القانون شاغلين لوظيفة معاون ادارة أو احدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون المشار اليه — ماعدا هؤلاء من الموظفين فان وزير الداخلية يترخص في اعتبارهم ضباطا وتحديد أقدميتهم وذلك وفقا للمادة ١٤٦ من القانون المشار اليه .

ملخص الحكم :

لكي يحق للموظف بوزارة الداخلية من غير ضباط الشرطة — أن تنسوى حالته بادماجه مع ضباط الشرطة في كشف أقدمية واحد ، وفقا لنص المادة ١٤٣ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ ، أن يكون عند العمل بهذا القانون ، في أول مايو سنة ١٩٥٥ ، من بين رجال الادارة الذين عنتهم المادة ١٤٢ منه ، بأن يكون شاغلا وظيفه معاون ادارة ، أو احدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون المشار اليه ، وانه اذا لم يكن الموظف من بين هؤلاء ، فان وزير الداخلية يترخص — في حدود سلطته التقديرية — في اعتباره ضابطا ، وتحديد أقدميته مع الشاغلين لوظائف هيئة الشرطة ، أو عدم اعتباره كذلك ، وذلك وفقا لحكم المادة ١٤٦ من القانون المتقدم ذكره .

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

سلطة وزير الداخلية في ادخال بعض موظفي الوزارة ضمن هيئات البوليس — تقديرية وليست مقيدة الا بموافقة المجلس الاعلى للبوليس — متى استنفذ الوزير سلطته التقديرية باصدار قراره ، فان تطبيق ذلك على الافراد لايعدو أن يكون عملا تنفيذيا — مثال بالنسبة لقراره ادخال بعض موظفي ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس •

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ١٤٠ الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها نص في مادته الاولى على أن :
» البوليس قوات مدنية ونظامية تؤلف من الهيئات المذكورة بعد :

أولا : «أ» ••• «ب» موظفو الوزارة الذين يقرر وزير الداخلية ادخالهم ضمن هذه الهيئة بموافقة المجلس الاعلى للبوليس •••
وقد وافق مجلس البوليس الاعلى بجلسته المنعقدة في ٢٨/١١/١٩٤٩ على ادخال وظائف ادارة الجوازات والجنسية في عداد هيئات البوليس ، ثم صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٧٨ في ٢٩/١١/١٩٤٩ ناصا على ادخال بعض وظائف ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس • وقد استمد وزير الداخلية حقه في اصدار قراره المتقدم ذكره من الفقرة «ب» من البند (أولا) من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، كما أفصح عن ذلك في ديباجة هذا القرار ، ولما كانت الفقرة المشار اليها تمنح الوزير رخصة غير مقيدة الا بموافقة المجلس الاعلى للبوليس في أن يقرر من يرى ادخالهم من موظفي الوزارة ضمن هيئات البوليس ، دون أن يرتب الشارع لموظفين معينين بذواتهم حقا مباشرا يتلقونه من القانون ، فان تدخل الوزير لاعمال اثر هذا النص لا يتم بناء على سلطة مقيدة تقوم على مجرد

تنفيذ القانون وانزال حكمه وجوبا للكشف عن الحقوق التي قررها دون خبرة أو تصرف ، بل يقع استنادا الى سلطة تقديرية يترخص الوزير في مباشرتها بحرية مطلقة وفقا لما يراه محققا للمصلحة العامة .

بيد أنه متى استفد سلطته التقديرية هذه باصدار قراره المستند اليها مفصحا فيه عن ارادته ، فان تطبيق هذا القرار في حق من قصد أن ينصرف اليه أثره لايعدو أن يكون عملا تنفيذيا بحقا منفكا عن الترخص بالسلطة التقديرية . وقد أعمل وزير الداخلية سلطته التقديرية هذه فعلا باصدار قراره في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد موافقة المجلس الاعلى للبوليس طبقا لما قضت به الفقرة «ب» سالفه الذكر ، وأدخل بمقتضاه وظائف ادارة الجوازات والجنسية التي عينها فيه ضمن هيئات البوليس ، وهو قرار لايزال قائما ونافذ المفعول .

ومن ثم فان البحث لايدور حول سلطة الوزير التقديرية التي يترخص بمقتضاها في ادخال أو عدم ادخال المطعون عليه في احدى وظائف كادر هيئات البوليس ، اذ هو قد انتهى من اصدار قراره في هذا الشأن ببيان وظائف ادارة الجوازات والجنسية التي اراد ادخالها في الكادر المذكور ، كما لايتناول عرض أمر المطعون عليه على المجلس الاعلى للبوليس ، لان هذا الاخير لايتلقى حقه في ذلك من المجلس بل من طبيعة الوظيفة التي يشغلها أن كانت مما سبق أن أقر وزير الداخلية (بموافقة المجلس) اعتبارها داخلة في كادر هيئات البوليس ، وهو يستمد مركزه القانوني الجديد من هذا القرار دون حاجة الى قرار فردي خاص به ، الامر الذي لالزوم له الا في حالة ما اذا كان المطعون عليه غير شاغل بالفعل لوظيفة من تلك التي شملها قرار الوزير وقت صدوره ، بل أن البحث ينحصر في تحديد ما اذا كان المذكور قائما في مركز من المراكز القانونية التي تقرر لها وضع خاص بتحويل شاغليها التمتع بالازايا المنصوص عليها في كادر هيئات البوليس ، وما اذا كان هذا الوضع قد تم بأداة صحيحة ، وكان حائزا وممكنا قانونا أم لا .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

قرار وزير الداخلية في ٢٩/١١/١٩٤٩ بالحقاق بعض موظفي ادارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس — قيامه على أساس موضوعي في طبيعة الوظائف الواردة به ، لا على أساس شخصي .
ملخص الحكم :

أن قرار وزير الداخلية في ٢٩/١١/١٩٤٩ بادخال بعض الوظائف ضمن هيئات البوليس ، وأن صدر بسلطة تقديرية في حدود الرخصة المخولة قانونا بمقتضى الفقرة «ب» من البند (أولا) من المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ، الا أنه قد قام على أساس موضوعي من طبيعة الوظائف التي رأى ادخالها ضمن هيئات البوليس ، ولم يقيم على أساس شخصي بقصد تعيين أشخاص بذواتهم بقطع النظر عن وظائفهم ، الامر الذي لو صح لافضى الى انعدام الضوابط والاحلال بالمساواة بين أفراد الطائفة الواحدة ، ولذا استهدف القرار بالادخال في هيئات البوليس فئات الموظفين بالوزارة الذين تنتظم كل فئة منهم وظائف ذات اختصاصات متماثلة في طبيعتها .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

لا تعتبر وظائف ادارة الجوازات والجنسية كلها بوليسية بطبيعتها ، أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن وظائف ادارة الجوازات والجنسية لاتعتبر كلها بوليسية بطبيعتها ، فمئها مالا يعتبر كذلك ، مثل الوظيفة التي كان يشغلها المدعى ، وآية ذلك ، أنها لو كانت تعتبر بوليسية بطبيعتها لما كانت ثمة ضرورة لاصدار قرار وزير الداخلية رقم ٦٧٨ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، بادخالها ضمن هيئات الشرطة .

(طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٣/٩)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

قرار وزير الداخلية رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩/١١/١٩٤٩ بإدخال بعض وظائف إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس — يشترط فيمن يطبق عليه كادر هيئات البوليس شرطان أولهما : أن يكون شاغلا لاحدى وظائف كادر هيئات البوليس وثانيهما : أن يكون حاصلا على مؤهل عال — مثال : وظيفة باحث بإدارة الجوازات والجنسية •

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصها نص في المادة الاولى منه على أن (البوليس قوات مدنية ونظامية تؤلف من الهيئات المذكورة بعد :

أولا : (أ) الموظفون الآتى بيانهم ... (ب) موظفو الوزارة الذين يقرر وزير الداخلية ادخالهم ضمن هذه الهيئة بموافقة المجلس الأعلى للبوليس (٠٠) وتنفيذا لذلك صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٧٨ في ٢٩/١١/١٩٤٩ — بإدخال بعض وظائف إدارة الجوازات والجنسية ضمن هيئات البوليس ومن بينها ٤٥ وظيفة (باحث) من الدرجة السادسة ، واشترط هذا القرار فيمن يطبق عليه كادر هيئات البوليس أمرين أولهما أن يكون شاغلا لاحدى هذه الوظائف • وثانيهما أن يكون حاصلا على مؤهل عال ، وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن قرار وزير الداخلية المتقدم ذكره وان صدر بسلطة تقديرية في حدود الرخصة المخولة له قانونا بمقتضى الفقرة (ب) من البند (أولا) من المادة الأولى من القانون المشار اليه ، الا أنه قام على أساس موضوعى من طبيعة الوظائف التى رأى ادخالها ضمن هيئات البوليس ، ولم يقيم على أساس شخصى بقصد تعيين أشخاص بذواتهم بغض النظر عن وظائفهم، الأمر الذى لى صح لأفضى الى انعدام الضوابط والاختلال بالمساواة بين أفراد الطائفة الواحدة ، ومن أجل هذا استهدف القرار المذكور بإدخال فى هيئات البوليس فئات الموظفين بوزارة الداخلية الذين

تتنظم كلا منهم ذات اختصاصات متماثلة في طبيعتها ، وآية ذلك ما أورده المادة الأولى سالفه الذكر في بنودها (أولا) و (ثانيا) و (ثالثا) من بيان طوائف وهيئات برمتها لا عن أفراد من هذه الطوائف والهيئات كالمحافظين والمديرين ووكلائهم ومفتش ادارة التفتيش العام وضباط البوليس على اختلاف رتبهم ومفتش الضبط ومأمورى المراكز ومعاونى الادارة وكونستبلات وصولات وضباط صف وعساكر الخفر السيارة ورجال الخفر النظاميين والهيئات التى يقرر مجلس الوزارة بسبب طبيعة عملها باعتبارها من قوات البوليس .

ومن حيث أنه يبين من ملف خدمة المدعى أنه حصل على دبلوم التجارة المتوسطة وعين في الدرجة الثامنة بوزارة الداخلية (ادارة الجوازات والجنسية) في عام ١٩٤٧ ثم حصل بعد ذلك على دبلوم الدراسات التكميلية العالية وسويت حالته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠/٨/١٩٥٠ بمنحه الدرجة السادسة بمرتب شهري قدره عشرة جنيهات ونصف جنيه (أى السادسة المخفضة) واحتسبت أقدميته فيها من تاريخ حصوله على المؤهل المذكور وتقرر تعيينه في وظيفة باحث بالادارة المذكورة في ٣/١١/١٩٥٢ ، ثم نقل باحثا بقسم الاقامة المؤقتة بادارة الاقامة من ٣/٦/١٩٥٧ ، ثم رقى الى الدرجة الخامسة في عام ١٩٥٥ ومنح أول مربوطها وقدره ٣٠٠ جنيه سنويا ، ثم انطلق بعد ذلك بالترقيات الى الدرجات التالية في الكادر الادارى .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المدعى كان يشغل وظيفة «باحث» بادارة الجوازات والجنسية من ٣/١١/١٩٥٢ والتى استمر قائما بأعبائها حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ ، وهى من الوظائف التى أدخلت ضمن هيئات البوليس بالقرار الوزارى رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٤٩ ، وهذا القرار ظل قائما ونافذ المفعول وقت شغل المدعى لتلك الوظيفة ومن ثم يكون المدعى قد توفر فيه الشرط الذى يتطلبه القرار المشار اليه لتطبيق كادر البوليس وهو شغل إحدى الوظائف الداخلة ضمن الكادر المذكور .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧)

الفصل الرابع عشر

التطوع بالشرطة

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

العلاقة التي تربط من يتطوع للخدمة في البوليس بالحكومة — علاقة قانونية مؤقتة تحكمها القوانين واللوائح القائمة وقت بدء مدة التطوع أو اثنائها — الأسباب التي تنتهي بها هذه العلاقة — من بينها الاستغناء عن التطوع خلال مدة التطوع — لا يمتنع على الإدارة أن تنهى علاقة التطوع بها بالاستغناء لمجرد أن الأسباب التي استندت إليها في ذلك تتصل بأمور سبق أن جوزى التطوع عنها تأديبيا .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن خدمة المدعى بالحكومة كانت بطريق التطوع بمقتضى اقرار نصه كالآتي : « أقر بأننى قابل للخدمة في البوليس بصفة متطوع اعتبارا من أبريل سنة ١٩٣٧ لمدة خمس سنوات كاملة يستبعد منها المدد التي قد تفقد من خدمتى بمقتضى البند ٢٨ بالباب الثانى من قانون البوليس ، وانى أقبل الخضوع لكافة القوانين واللوائح العسكرية المعمول بها الآن والتي تصدر أثناء وجودى بالخدمة ، وان أحاكم أمام المجالس العسكرية عما يقع من الأمور المخالفة لتلك القوانين واللوائح واتعهد أيضا بعدم ترك الخدمة قبل الخمس سنوات السابق ذكرها والا اعتبرت فارا من الخدمة ، واعترف بأن لوزارة الداخلية الحق في رفتى من الخدمة في أى وقت كان متى تراءى لها أوفقية ذلك قبل انتهاء مدة خمس السنوات بدون أن يكون لى أدنى حق بطلب تعويضات أو خلافتها من الحكومة ، وقد وقعت على هذا التعهد للمعاملة به عند الاقتضاء » — إذا كان الثابت هو ما تقدم فان علاقة المدعى في

خدمة البوليس على أساس التطوع هي علاقة قانونية مؤقتة تحكمها القوانين واللوائح القائمة وقت هذا التطوع وما يصدر من قوانين أو لوائح أخرى بعد ذلك في هذا الشأن ، وأن اقرار التطوع الذى وقعه لا يعدو أن يكون فى صيغته وأحكامه التى تضمنها أنموذجا قرره تلك اللوائح ، وأصبح بمثابة قاعدة تنظيمية عامة فى خصوص هذه العلاقة ، كما يبين كذلك من القوانين واللوائح النافذة وقت بدء خدمة المدعى والصادرة بعد ذلك ان خدمة التطوع فى البوليس تنتهى بأسباب عدة ، من بينها انتهاء مدته أو عدم الرغبة فى تجديدها من أى من الجانبين أو بالاستغناء عن المتطوع اذا قدرت الادارة أفقية ذلك خلال جريان مدة الخمس السنوات ، دون أن يكون للمتطوع أى حق فى المعارضة فى ذلك أو المطالبة بتعويض عنه كما هو ظاهر من صيغة اقرار التطوع المشار اليه ، كما ان من بينها كذلك انتهاء التطوع بقرار فصل تأديبى • وغنى عن البيان أن تأديب المتطوع بما يحتمله أو يتسع له من جزاءات عددها هذا القانون ، ومن بينها الخصم من المرتب أو الفصل — ان تأديب المتطوع هذا له مجاله المستقل عن مجال انتهاء العلاقة بأسباب وأدوات أخرى يجيزها القانون ، كالاستغناء عن خدمة المتطوع اذا قدرت الادارة أفقية ذلك خلال جريان هذه المدة ، حتى ولو كانت أقامت تقديرها عندما استغنت عنه على أسباب قد تتصل بموضوع التأديب من قريب أو بعيد ، اذ لا يجوز تعطيل اداة يجيزها القانون للادارة لانهاء العلاقة حتى خلال جريانها لاسباب وكل تقديرها اليها ، بل لكل اداة من تلك الأدوات مجالها الخاص بها فى التطبيق •

(طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس — نصه على أسباب انتهاء خدمة المتطوع ومن بينها انتهاء مدة التطوع — مؤداها — انتهاء صلة المتطوع بوظيفته بحلول اجل التطوع دون حاجة الى قرار يصدر بذلك — اذا رأت الادارة تجديد مدة التطوع فيتمين أن يصدر قرار بذلك •

ملخص الحكم :

وفقا لأحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس تنتهى خدمة المتطوع فى الشرطة بأسباب عدة من بينها عدم تجديد التطوع — وتجديد مدة التطوع رخصة تملكها الادارة بسلطتها التقديرية لمقتضيات المصلحة العامة فلها أن تجيب الراغب فى التطوع الى طلب التجديد بعد انتهاء مدة تطوعه دون الزام عليها فى ذلك ولها أن ترفض هذا الطلب وفقا لما تمليه عليها المصلحة العامة دون معقب عليها فى هذا الشأن مادام قد خلا من اساءة استعمال السلطة — واذ كانت مدة التطوع محددة وموقوتة تنتهى حتما بانتهاء الأجل المحدد لها مالم تجدد وينبنى على ذلك أن صلة المتطوع بالوظيفة تنتهى بحلول هذا الأجل بدون حاجة الى قرار يصدر بذلك فلا يكون اعلان المتطوع بفصله من الخدمة لعدم الموافقة على تجديد تطوعه منشئا لمركز قانونى جديد له بل مقرررا لواقعة انتهاء خدمته بانتهاء مدة تطوعه وانصراف نية الادارة الى عدم اعادة التجديد لمدة تالية — أما اذا رأت الادارة اجابة المتطوع الى طلب تجديد مدة تطوعه فانه يتعين صدور قرار بذلك يكون من شأنه استمرار المتطوع فى الوظيفة التى كان يشغلها بعد انتهاء المدة السابقة •

الفصل الخامس عشر

الخبراء النظاميون وشيوخهم

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

الخبراء النظاميون وشيوخهم — الجزاءات التى يجوز توقيعها عليهم — عقوبة فصلهم من الخدمة — أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس فى هذا الشأن — عدم ايجابها سؤا لهم وتوجيه الاتهام اليهم وسماع دفاعهم قبل توقيع هذه العقوبة — التفرقة بين هؤلاء وبين ضباط الصف والعساكر سواء بالنسبة لهذا الاجراء أو بالنسبة للسلطة التى يتظلم اليها من قرار الفصل •

ملخص الحكم :

ان المادة ١٣٤ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس قد حددت الجزاءات التى يجوز توقيعها على رجال الخفر النظاميين وقسمتها الى ستة اجزاء تبدأ بالانذار وتنتهى بالفصل من الخدمة • وأشارت الفقرة الثانية من هذه المادة الى ان « يكون الاختصاص فى توقيع الجزاءات المبينة فى المادة السابقة على رجال الخفر النظاميين وفقا لما جاء بجدول الجزاءات المرافق ، أما الفصل من الخدمة فيكون من اختصاص الحكمدار والمجالس العسكرية ، ويكون القرار الصادر بالعقوبة مسببا ونهائيا فيما عدا قرار الفصل من الخدمة فيجوز التظلم منه الى المحافظ أو المدير على أن يتم التظلم خلال ١٥ يوما من تاريخ إعلانه ويكون القرار الصادر فى هذا التظلم نهائيا » • وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون أنه نظرا لأن الخبراء النظاميين هم المسؤولون عن حفظ الأمن والنظام بالقرى ، ولضرورة اختيارهم من بين أهالى هذه القرى مع قلة مرتباتهم فقد روعى أن يكون البت النهائى فى القرارات التى تصدر فى شئونهم من حيث التمين ، والترقية

والأجازات والتأديب والفصل من الخدمة مطليا منوطا بالمحافظ أو بالمدير والحكماء . وقد روعى أن تكون عقوبة الفصل من سلطة الحكماء على أن يكون. التظلم منها للمحافظ أو المدير كما هو مفصل في المادة ١٣٤ . ولقد اخطأ الحكم المطعون فيه ، في تأويل القانون على أساس أن الفصل الذي يكون من اختصاص الحكماء والمجالس العسكرية وهو الذي أجاز القانون التظلم منه الى المحافظ أو المدير خلال مدة معينة من تاريخ إعلانه يتعين أن يكون هذا النوع من الفصل « نتيجة لاثبات ادانته في جريمة تأديبية محددة بعد التحقيق معه وسماع دفاعه فيها . » ، هذا الاستخلاص الخاطئ لا سند له من القانون . بل أن الذي يتضح من تقصى نصوص قانون نظام هيئة البوليس رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع قد تعمد فيما يتعلق بتأديب الخفر وشيوخهم إغفال النص على وجوب سؤالهم وتوجيه الاتهام اليهم وسماع دفاعهم ، والأمر على هذا النحو في شأن الخفراء وشيوخهم يخالف تماما موقف المشرع من غيرهم من رجال البوليس كالعساكر وصف الضباط أو الصولات والكونستبلات فقد قصد الشارع أن ينص صراحة في شأنهم على اتباع اجراءات أوفى وأدق في التأديب المتعلق بهم آية ذلك ما نصت عليه المادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ فقد نصت على أن :

« لرئيس المصلحة توقيع الجزاءات المنصوص عليها في البنود كذا وكذا . . . من المادة السابقة ويكون توقيع الجزاءات على ضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى من رؤسائهم وفقا لجدول الجزاءات المرافق — وتكون قرارات التأديب مسببة ونهائية عدا القرارات الصادرة بالفصل من الخدمة فيجوز التظلم منها الى وكيل الوزارة المختص خلال أسبوعين من تاريخ الاعلان بها ويكون قراره في هذا التظلم نهائيا . ولا توقع أية عقوبة على ضابط الصف وعسكري الدرجة الأولى الا بعد سماع أقواله »

ويستفاد من ذلك ويخلص من مقارنة النصين ١٢٥ و ١٣٤ من قانون نظام هيئة البوليس أن المشرع قصد صراحة تقرير ضمانات لرجال الخفر وشيوخهم بالقدر الذي تعمد الاقتصار عليه في المادة ١٣٤

فلم تشترط تحقيقا ولا مواجهة ولم تنه عن توقيع عقوبة عليهم الا بعد سماع أقوالهم • والحكمة في ذلك ظاهرة فهذه الطائفة من رجال الأمن (الخفراء) هي في أدنى مراتب كادر البوليس وشروط تعيينهم وصلاحياتهم هي أقل مستوى من شروط العساكر وصف الضباط فلا يشترط فيهم مثلا ضرورة توافر خدمة عسكرية سابقة لهم ولا ضرورة لاجادة القراءة والكتابة • بل ان الشارع فرق في المعاملة بين ضباط الصف والعساكر من جهة وبين الخفراء وشيوخهم من جهة أخرى بشأن السلطة التي يمكن التظلم اليها من قرار الفصل • فقرارات التآديب الصادرة بفصل ضابط الصف والعسكري من الخدمة يجوز التظلم منها الى وكيل وزارة الداخلية المختص في حين أن قرارات فصل رجال الخفر النظاميين يجوز التظلم منها الى المحافظ أو المدير •

(طعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٥)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس — الشروط اللازمة فيمن يعين شيخا للخفراء — عناصر المفاضلة وضوابط الأولوية عند اجراء هذا التعيين — وجوب التزامها حسبما ورد قانونا والا وقع التعيين باطلا — تعارض رأى العمدة مع مناط المفاضلة المنصوص عليه — لا يعتد به •

ملخص الحكم :

ان الظاهر من مطالعة القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس أنه تكفل بالنص في المادة ٣٠ منه على الشروط اللازم توافرها فيمن يعين شيخا للخفراء وهي أن يكون مصريا حسن السيرة ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والا تقل سنه عن احدى وعشرين سنة ميلادية وأن تثبت لياقته للخدمة صحيا ثم أورد النص المذكور عناصر أخرى للمفاضلة عند اجراء هذا التعيين فتضمن أن تكون الأولوية

في التعيين للملمين بالقراءة والكتابة ولمن سبق له الخدمة بالبوليس أو أدى الخدمة الإلزامية بالقوات المسلحة أو بالبوليس وكانت درجة أخلاقه عند فصله لا تقل عن جيد . ومن مقتضى إيراد هذا النص على هذه الصورة أنه يتعين على الجهة الإدارية التثبت من توفر شروط الصلاحية المشار إليها فيمن يعين شيخا للخبراء والتزام ضوابط الأولوية التي حرص الشارع على النص عليها عند التراجع بغية اختيار أفضل المرشحين للتعين تحقيقا للصالح العام المرتبط بإدارة مرفق الأمن .

وترتبيا على ذلك فانه من مقتضى أعمال الضوابط المذكورة أن يقع كل تعيين لا تراعى فيه تلك الضوابط القانونية باطلا ولا حجة فيما استمسكت به الجهة الإدارية لتزجيج المطمون في تعيينه مادام أن أولوية التفضيل منوطة أولا بتوافر العناصر التي حددها الشارع في هذا الصدد ، بحيث لو أمكن القول بأنه ليس ثمة ما يمنع جهة الإدارة من إضافة شروط أخرى تهدف بها الى اختيار أفضل المرشحين للتعين فان ذلك انما يكون بالقدر الذي لا يتعارض مع عناصر الأولوية التي عينها القانون ، وبهذه المثابة لا اعتداد برأى العمدة في شأن هذا التعيين كلما كان هذا الرأي متعارضا مع مناط المفاضلة المشار اليه والقول بغير هذا يؤدي الى اهدار النص ، وهو غير مقبول .

الفصل السادس عشر

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

الكادر الخاص لهيئات البوليس الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٤٤
قد ألغى إلغاء تاما الكادر الصادر في سنة ١٩٣٩ •

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأي مجتمعاً موضوع ما اذا كان كادر هيئات البوليس الصادر بقرار مجلس الوزراء في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٤ المطبق على الضباط البحريين بمصلحة الموانئ والمنائر يقتصر أثره على تعديل المرتبات دون قواعد الترقية المنصوص عليها في كادر سنة ١٩٣٩ أم أنه حل محل ذلك الكادر فألغى قواعده وبذلك تصبح الترقية غير مقيدة بقضاء مدة معينة في الرتبة بجلسته المنعقدة في ٥ من مارس سنة ١٩٥٠ فاستبان له أن كادر سنة ١٩٣٩ قد نص على قواعد مختلفة في شئون الموظفين عموماً منها ما يتعلق بالتعيين ومنها ما يتعلق بالمرتب والعلاوة والترقية والحق هذه القواعد بكادر عام للموظفين ثم بكادرات خاصة منها كادر لهيئات البوليس تناول قواعد خاصة بالمدد السوابج قضاؤها في مختلف الرتب لامكان الترقية على خلاف قواعد الكادر العام وبذلك أصبح الموظفون التابعون لهيئات البوليس خاضعين للقواعد الخاصة بمدد الترقية الواردة في كادرهم دون غيرها •

وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٤٤ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على كادر جديد خاص برجال البوليس وقد تضمن هذا الكادر قواعد خاصة بالمرتب والعلاوة ، وخلا من قيد المدة الا فيما يتعلق برتبة الملازم أول فقد أشتراط للترقية اليها قضاء سنتين في رتبة الملازم الثاني •

وفي أول فبراير سنة ١٩٤٨ وافق مجلس الوزراء على تطبيق كادر البوليس الصادر في سنة ١٩٤٤ على الضباط البحريين بمصلحة الموانئ والمناثر على أن ينفذ ذلك اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٤٦ •

ولما كانت القواعد العامة في الإلغاء تقتضى بأن التشريع اللاحق يلغى التشريع السابق إذا كان ينص صراحة على الغائه أو يتعارض معه أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن نظمه ذلك التشريع •

ولما كان الكادر الخاص برجال البوليس الصادر في سنة ١٩٤٤ قد تناول تنظيم ما سبق أن نظمه كادره الخاص الموضوع سنة ١٩٣٩ فقد انتهى رأى القسم الى أن الكادر الخاص بهيئات البوليس الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٤ قد ألغى الغاء تاماً كادهم الخاص الصادر في سنة ١٩٣٩ وعلى ذلك لا يشترط للترقية أن يقضى الضابط مدة ما في أية رتبة ماعدا رتبة الملازم الثانى التى يشترط للترقية منها قضاء سنتين •

(فتوى ٦٨ فى ١٩٥٠/٣/١)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

يسرى نظام هيئات البوليس على ضباط مصلحة السجون بالقدر الممكن من الوجهة العملية •

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً موضوع سريان القوانين واللوائح الخاصة بضباط البوليس على ضباط مصلحة السجون بجلسته المنعقدة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وتبين أنه عندما كانت مصلحة السجون تابعة لوزارة الداخلية صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٣ ونص فى المادة الأولى منه على أن :

« تعتبر الخدمة في السجون خدمة بوليس بالنسبة لضباط الجيش وضباط البوليس المنقولين الى مصلحة السجون وكذلك بالنسبة لضباط المصلحة المذكورة وتسرى عليهم القوانين واللوائح الخاصة بضباط البوليس ما لم ينص على خلاف ذلك .

ثم أُلحقت مصلحة السجون بوزارة الشؤون الاجتماعية بمرسوم انشاء الوزارة المذكورة في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٣٩ ثم بوزارة الحربية والبحرية بمرسوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

وفي هذه الاثناء صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٤٤ ، وبين في المادة الأولى الهيئات التي يطبق عليها هذا القانون ومنها الهيئات التي يقرر مجلس الوزراء بسبب طبيعة عملها اعتبارها ضمن هيئات البوليس ثم بين القانون في المواد التالية تشكيل المجلس الأعلى للبوليس واختصاصه ورتب البوليس والتعيين والترقية والاحالة الى الاحتياط والمعاش والتأديب إلخ . ولما كان الشطر الأخير من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٣ يقضى بسريان القوانين واللوائح الخاصة بضباط البوليس على ضباط مصلحة السجون ما لم ينص على خلاف ذلك . ولما كان قانون هيئات البوليس لم ينص على عدم انطباق أحكامه على ضباط السجون فان هذا القانون يسرى من تلقاء نفسه على ضباط مصلحة السجون دون حاجة الى قرار من مجلس الوزراء .

ألا أن تطبيق جميع أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ على ضباط مصلحة السجون تقف في سبيله صعوبات عملية ناتجة من تبعية مصلحة السجون لوزارة اخرى غير الوزارة التي تتبعها هيئات البوليس وعدم امكان تشكيل مجلس خاص لضباط هذه المصلحة يكون له بالنسبة اليهم اختصاصات مجلس البوليس الاعلى في شؤون التعيين والترقية والاقدمية والاحالة الى الاحتياط وغير ذلك .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤

الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها يسرى على ضبط مصلحة السجون طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٣ ولكن نظرا الى أن التطبيق الكامل لأحكام ذلك القانون متعذر من الوجهة العملية • فانه ينبغي تعديل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٣ تمديلا من شأنه وضع أحكام خاصة بضبط مصلحة السجون •

وانى أن يصدر هذا التشريع يطبق القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ على ضبط مصلحة السجون بالقدر الممكن من الوجهة العملية •
(فتوى ٢٤٦ فى ١١/٦ / ١٩٥٠)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

بوليس — موظفو هيئات البوليس المدنيين — خضوعهم فى منح العلاوات لقانون الموظفين — اختصاص لجنة شئون الموظفين بالوزارة دون مجلس البوليس الأعلى •

ملخص الفتوى :

نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس واختصاصاتها على انشاء مجلس أعلى للبوليس يشكل من وكلاء وزارة الداخلية ومن المستشار الملكى للوزارة ومدير الأمن العام ومدير التفتيش العام ومحافظ مصر ومدير الغربية ومدير عام البوليس ومدير كلية البوليس الملكية وحكمдар بوليس القاهرة ومدير ادارة المستخدمين وأربعة من الضباط ، وتكون رئاسته لأقدم وكلاء الوزارة ، وتكون مداولاته سرية • كما نصت المادة السابعة على أن تعرض على المجلس الأعلى مسائل منها ، تعيين موظفى هيئات البوليس غير المعينين بمرسوم وترقياتهم وتنقلاتهم ، ومنها التقارير التى تقدم فى حق موظفى هيئات البوليس وما ورد عليها من ملاحظات، ويكون رأى المجلس استشاريا الا فى الأحوال التى نص فيها القانون على خلاف ذلك •

ولا جدال في أن المشرع ، اذ أنشأ المجلس الأعلى للبوليس ، وناط به النظر في أمور معينة واختصاصات محددة ، انما قصد الى ايجاد ضمانات كبرى لموظفى تلك الهيئات ، لم يكن يتمتع بها الكثيرون من موظفى الدولة ، كى يكفل لهم أمنا واستقرارا في حياتهم الوظيفية بعيدا عن تدخل السلطات الرئاسية . ولاشك من ناحية أخرى في ان القانون ، وقد نظم شؤون موظفى هيئات البوليس تنظيمًا خاصا ، انما يسرى عليهم في خصوصيات المسائل التى نظمها ، تاركا اياهم فيما عداها لأحكام القواعد العامة التى تنظم شؤون موظفى الدولة ، ولقد نص المشرع صراحة في المادة ٤١ على أنه فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ، تسرى على هيئة البوليس القواعد المقررة للموظفين والمستخدمين المدنيين . ولما كان قانون هيئات البوليس قد أغفل تنظيم العلاوات الدورية المستحقة لموظفى هذه الهيئات ، فلا مندوحة اذن من الرجوع الى القواعد العامة المقررة لموظفى الدولة المدنيين في شأن العلاوات . وفي هذا الخصوص تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفى الدولة على أن تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شؤون الموظفين ، وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين أعضاء . وتقضى المادة ٤٢ بأن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرفقة بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ، ولا تمنح العلاوة الا لمن يقوم بعمله بكفالية ، وتقدير ذلك يرجع فيه الى لجنة شؤون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية . وتنص المادة ٤٣ على أن تستحق العلاوات الاعتيادية في أول مايو التالى لمضى الفترة المقررة من تاريخ التعيين أو منح العلاوة السابقة وتمنح العلاوة طبقا للفئات المبينة في جدول الدرجات الملحق بهذا القانون ، ولا تغير الترقية موعد العلاوة الاعتيادية ويصدر بمنح العلاوات قرار من لجنة شؤون الموظفين المختصة . وتضيف المادة ٤٤ أنه لا يجوز تأجيل العلاوة الاعتيادية أو الحرمان منها الا بقرار من لجنة شؤون الموظفين ، وتأجيل هذه العلاوة يمنع استحقاقها في مدة التأجيل المبينة في القرار الصادر به ، ولا يترتب على التأجيل تغيير موعد استحقاق العلاوة التالية . أما الحرمان من هذه العلاوة فيسقط حق الموظف فيها ، والمستفاد من هذه النصوص أن منح العلاوات الاعتيادية وتأجيل منحها والحرمان منها

قد سلخ من اختصاص الوزير باعتباره الرئيس الإداري الأعلى لموظفي وزارته ، ومنح بصفة أصلية للجنة شئون الموظفين ، فأصبح اختصاصها بصددتها أصيلا ونهائيا ، بلا معقب عليه من أية سلطة رياضية •

ولما كان مجلس البوليس الأعلى ، طبقا للقانون ، يبدى رأيه لوزارة الداخلية بصفة استشارية الا فيما نص على خلافه في القانون ، وهى مسائل محددة ومبشرة بين نصوصه ، وتخضع قرارات المجلس في حدود اختصاصه لتصديق وزير الداخلية ، سواء أكان رأى المجلس ملزما للوزير أو مجرد رأى استشارى ، فالتصرف فى تلك المسائل يعود فى نهاية الأمر الى وزير الداخلية وحده ، فيما عدا ما ينتهى الرأى فيه عند المجلس • ولما كان القانون قد خول الاختصاص فى منح العلاوات أو تأجيلها أو الحرمان منها لجهة أصلية هى لجنة شئون الموظفين تبنت فيها بصفة نهائية دون تدخل من الوزير ، فانه لا سبيل الى تخويل المجلس الأعلى للبوليس ذلك الاختصاص ، لتعارضه مع طبيعة سلطة المجلس ذاتها بالنسبة للمسائل التى تدخل فى اختصاصه ، ولما يترتب عليه من منح الوزير اختصاصات فى هذا الصدد جرده القانون منها بالنسبة لباقى موظفى الدولة ، ومادام ذلك الاختصاص قد منح الى جهة أخرى بمقتضى قانون نظام موظفى الدولة الذى قضى قانون هيئات البوليس بسريان أحكامه على موظفى هيئات البوليس ، فيما عدا الأحكام المنصوص عليها فيه •

ويخلص من ذلك أن مجلس البوليس الأعلى لا يملك ، طبقا للأوضاع القانونية القائمة ، النظر فى منح العلاوات الاعتيادية لموظفى هيئات البوليس المدنيين ، وأن الجهة المختصة بمنحهم تلك العلاوات هى لجنة شئون الموظفين بالوزارة •

(فتوى ٦٥ فى ١٩٥٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

ضباط الشرطة — الحظر المنصوص عليه في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة بالنسبة لعقود الشراء التي يبرمها ضباط الشرطة مع الجهات الادارية في المناطق التي يعملون بها — نطقه وأثره .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٤٤ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن : « يحظر على الضابط بالذات أو بالواسطة (١) أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه الجهات القضائية أو الادارية للبيع اذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته أو كان البيع في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته » (٢) » .

ومفاد هذا النص أنه يمتنع على ضابط الشرطة أن يشتري عقارا أو منقولا عرضته للبيع جهة قضائية أو ادارية في حالتين : اذا كان للبيع ثمة صلة بأعمال وظيفته أو كان البيع في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال تلك الوظيفة ، فاذا لم يراع الضابط هذا المنع يكون قد ارتكب ذنبا اداريا يجوز مساءلته عنه اذا كان لذلك وجه . اما العقد الذي أبرم بالمخالفة لهذه الاحكام فان المشرع لم يرتب جزاء البطلان على مجرد مخالفة الحظر ، وكان ذلك في مكتبته اذا قصد الى تحقيق مثل هذه النتيجة ، ولهذا يترتب بطلان العقد على مجرد وقوع المخالفة . ذلك أن البطلان يكون واجبا الحكم به اذا نص المشرع عليه صراحة باعتبار أنه قدر أهمية المخالفة وافترض ترتب الضرر الموجب للبطلان عليها ، فلا يتطرق البحث الى مناهج التحريم ، اما اذا لم يتضمن الحكم النص على البطلان فان المشرع يكون قد علق الحكم به على تحقق الضرر الذي قصد الى تفاديه ، ويتعين لتقرير البطلان مناط أو علة التحريم وهي هنا استغلال الضابط سلطة الوظيفة أو النفوذ . وعليه

فمادام العقد قد انعقد صحيحا وتوافرت له أركانه وشروط صحته كان بمنأى عن كل مطعن ينال منه غير أنه اذا توافر أحد الاسباب العامة الموجبة لبطالن العقود أو توافر سبب خاص بهذه الحالة يتمثل في استغلال الضابط وضعه الوظيفي الذي يميزه عن غيره من المواطنين لابرام العقد بشروط ما كان يبرم بها لولا حدوث هذا الاستغلال ، جاز طلب الحكم ببطالن العقد ♦

(فتوى ١١٩١ في ١٥/١٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

هيئة الشرطة — مدى انطباق المادة ٦٣ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ معلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ على أفراد هيئة الشرطة — مفاد احكام هذه المادة اعتبار مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كانها قضيت بالخدمة المدنية وكذلك حساب هذه المدة في الاقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة وحسابها مدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام — عدم انطباق هذه الاحكام على أفراد هيئة الشرطة — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

فبالاحالة الى الكتاب رقم ١٣٤٧٥ المؤرخ في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧١ (الادارة العامة لشئون الافراد — التخطيط) في شأن مدى انطباق احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية على أفراد هيئة الشرطة .

ننهي الى سيادتكم أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ فاستبان لها أن الوزارة سبق أن استطلعت رأى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية في مدى انطباق أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — الذى قضى باعتبار مدة الخدمة العسكرية مدة خدمة مدنية تحسب فى الاقدمية — على أفراد هيئة الشرطة فافادت الادارة المذكورة بانطباقه عليهم لمعمومية نصوصه • وقد اعادت الوزارة طلب الرأى فى هذا الخصوص لبيان كيفية تطبيق أحكام هذا القانون وأثره على المرتب وفترة الاختبار والترقية والمعاش ، فعرض الموضوع على اللجنة الاولى لقسم الفتوى التى رأت احالته الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع •

ومن حيث أن المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه معدلا بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الالزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة فى الاقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة كما تحسب مدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام • وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية • وفى جميع الاحوال لايجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدة خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى الجهة ذاتها » •

ومن حيث أنه ولئن كان هذا النص من العمومية والشمول بحيث تسرى أحكامه على جميع العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها ومنهم أفراد هيئة الشرطة ، إلا أنه يبين من الاطلاع على أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة أن المشرع قد اختص أفراد الشرطة بتنظيم خاص يختلف عن التنظيم العام للعاملين بالدولة فالمادة (١١٣) من هذا القانون تنص على أن « يكون تعيين عساكر الدرجة الاولى بطريق التطوع لمدة خمس سنوات تحت الاختبار ويوقعون تعهدا بأن يخدموا هذه المدة وبانتهائها يعتبر تعيين من تبينت صلاحيته للخدمة نهائيا ... ويجوز لمن بلغ سن الخدمة الالزامية أو لم يبلغها أن يتطوع للخدمة في الشرطة ويخضع المتطوع لقانون الاحكام العسكرية وتعتبر مدة خدمته بالشرطة خدمة عسكرية » .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص أن المشرع قد اختص أفراد الشرطة بنظام خاص للتعيين يختلف عن التنظيم العام للتعيين في سائر الوظائف المدنية بالدولة : فالتنظيم العام للتعيين كان يقوم أساسا على حساب الاقدمية من تاريخ التعيين يستوى في ذلك من عين بعد اداء الخدمة الالزامية ومن عين دون ادائها ، مما كان يترتب عليه الحاق ضرر بمن عين بعد اداء الخدمة العسكرية مقارنا بزميله الذى عين دون ادائها ، فالاول يتراخى تعيينه الى انتهاء خدمته العسكرية ولا تحسب أقدميته الا من هذا التاريخ ، اما الثانى فيعين فور تخرجه وتحسب أقدميته من تاريخ تعيينه ، فيصبح الاخير سابقا للاول في الاقدمية بمدة مساوية لمدة تجنيده ، ولهذا فقد صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ لرفع هذا الضرر عن ادوا الخدمة الالزامية ، ومساواتهم — من حيث الاقدمية — بزملائهم الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية — اما التنظيم الخاص لتعيين أفراد الشرطة فيقوم أساسا — وقبل العمل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — على الاعتداد

باداء الخدمة العسكرية وعلى التسوية بينها وبين مدة الخدمة بالشرطة، فمن أدى الخدمة العسكرية يعين في وظيفة عسكرية من الدرجة الاولى، اما من لم يؤد الخدمة العسكرية فيلحق متطوعا بخدمة الشرطة أو يطلق عليه « عساكر الدرجة الثانية » وتعتبر مدة خدمته بالشرطة خدمة عسكرية ، ولهذا فلا يتصور وقوع ضرر يلحق بمن أدى الخدمة العسكرية مقارنا بزميله الذي لم يؤدها ، لان كلا منهما يعين في فئة مستقلة عن الآخر ، ومن ثم ولما كان مناط انطباق أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه هو رفع الضرر عن أدى الخدمة العسكرية مقارنا بزميله الذي لم يؤدها ، فانه لا يكون ثمة وجه لانطباق هذا القانون على أفراد هيئة الشرطة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا ينطبق على أفراد هيئة الشرطة .

(فتوى ٣٥٦ في ١٢/٤/١٩٧٢)

شركة

الفصل الأول : الأوضاع القانونية للشركة .

الفرع الأول : الشركة شخص قانوني مستقل عن اشخاص

القانون الخاص .

الفرع الثاني : اسم الشركة المساهمة .

الفرع الثالث : جنسية الشركة .

الفرع الرابع : تأسيس الشركة .

الفرع الخامس : رأسمال الشركة .

الفرع السادس : أوراق مالية .

الفرع السابع : شركات الائتمان .

الفرع الثامن : جواز تعديل التظلم الاساسي للشركة .

الفرع التاسع : مراقبة تنفيذ احكام قانون الشركات المساهمة .

الفرع العاشر : انقضاء الشركة .

الفصل الثاني : أجهزة الشركة .

الفرع الأول الجمعية العمومية للمساهمين .

الفرع الثاني : مجلس الادارة .

الفرع الثالث : عضو مجلس الادارة المنتخب .

(ا) تقييم الوظيفة .

(ب) السن .

(ج) المكافأة .

(د) المسؤولية .

• الفرع الرابع : المندوب المفوض

• الفصل الثالث : العاملون بالشركة

• الفرع الأول : نسبة المصريين

• الفرع الثاني : مكافآت الانتاج والبونص

• الفرع الثالث : عقد التأمين الجماعى المبهرم لصالح
العاملين بالشركة

• الفرع الرابع : اجر العاملين بالشركة

• الفرع الخامس : مدى جواز الجمع

• الفرع السادس : مكافآت نهاية الخدمة

• الفصل الرابع : تصرفات الشركة

• الفرع الاول اقراض الغير

• الفرع الثاني : التبرع

• الفرع الثالث : الاكراميات

• الفرع الرابع : توزيع الارباح

الفصل الأول

الأوضاع القانونية للشركة

الفرع الأول

الشركة شخص قانونى مستقل من اشخاص القانون الخاص

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

ثبوت أن الشركة قد استوفت أوضاعها القانونية وأشهر عنها —
وجوب معاملتها كشخص قانونى مستقل — على صاحب الشأن أن
يستصدر حكما على عكس ذلك من جهة الاختصاص .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لقول الجهة الادارية بأن الشركة المدعية شركة سورية
اذ متى كان الثابت أن هذه الشركة قد استوفت أوضاعها القانونية
وأشهر عنها فانه قانونا يجب معاملتها كشخص قانونى مستقل عن
شركات خطوط القاهرة (أبو رجيلة) حتى يستصدر صاحب الشأن
حكما على عكس ذلك من جهة الاختصاص ، ذلك أن القانون يحمى
الأوضاع الظاهرة .

(طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٧ ق ، ٧٣٠ لسنة ٨ ق — جلسة
١٩٦٦/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

الشركة المساهمة — بقاؤها رغم التاميم شركات تجارية من أشخاص
القانون الخاص . ليست مؤسسات عامة — لا يعتبر موظفوها موظفين عموميين

— خضوعها للأحكام المقررة في شأن الشركات المساهمة التي تضمناها
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ باستثناء ما يستعصى تطبيقه منها لعدم
تلاؤمه مع تملك الدولة لها .

ملخص الحكم :

ان الشركة التي التحق المطعون عليه بالعمل بها بعد انقطاعه عن
أعمال وظيفته العامة بالإدارات الهندسية بمحافظة الاسكندرية — هي
أحدى الشركات المساهمة المؤممة — ولقد حرصت قوانين التأمين على
تأكيد بقاء تلك الشركات محتفظة بتشكيلها القانوني واستمرار نشاطها
في هذا الشكل ومفاد ذلك أن تظل هذه الشركات مع تملك للدولة لها
شركات تجارية من أشخاص القانون الخاص — (وقد سبق لهذه
المحكمة أن قضت بذلك في حكمها الصادر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤
في الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٨ القصلية) وقرئيا على ذلك لا تعتبر هذه
الشركات مؤسسات عامة ولا يعتبر موظفوها موظفين عموميين وتقتضي
خاضعة للأحكام المقررة في شأن الشركات المساهمة التي تضمناها القانون
رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — ولئن كانت بعض هذه الاحكام يستعصى
تطبيقها على الشركات المساهمة العامة لعدم تلاؤمها مع تملك الدولة
لها الا أن ذلك ليس من شأنه استبعاد تطبيق كافة هذه الأحكام عليها —
بل لقد أكد المشرع سريان ذلك القانون على تلك الشركات في العديد
من القوانين التي صدرت مقصنة تعديل بعض أحكامه بما يتلاءم مع
طبيعة وأوضاع الشركات المذكورة .

الفرع الثاني

اسم الشركة المساهمة

قاعدة (٩٢)

المبدأ :

ان شركات المساهمة تعتبر من شركات الأموال وليست من شركات الأشخاص مما يستدعى أن لاتحمل الشركة المساهمة لاسم أحد مؤسسيها على أن القانون لا يمنع أن يدمج في عنوان الشركة المساهمة اسم أحد الأشخاص متى كان لهذا الاسم شهرة تجارية .

ملخص الفتوى :

أحال مجلس الوزراء بجلسته ٤ مايو سنة ١٩٤٧ موضوع تأسيس شركة مساهمة الى مجلس الدولة للنظر فيما اذا كان من الجائز أن تعمل الشركات المساهمة أسماء أشخاص معينين فاستعرضت هيئة قسم الرأي مجتمعاً هذا الموضوع بجلستها المنعقدة في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ ولاحظت أن شركات المساهمة تعتبر من شركات الأموال وليست من شركات الأشخاص مما يستدعى أن لاتحمل الشركة اسم أحد مؤسسيها باعتبار أن الصفة الشخصية لا دخل لها في مثل هذه الشركات على أن الاسم الشخصي قد يكتسب شهرة تجارية تجعل استعماله في الواقع غير مقصود منه الاسم في ذاته بل الشهرة التي حظاها من قبل تأسيس الشركة المساهمة وفي هذه الحالة ليس ما يمنع من استعماله في الشركات المساهمة .

وقد لاحظت الهيئة أن القانون لا يمنع أن يدمج في عنوان الشركة المساهمة اسم أحد المساهمين متى كان لهذا الاسم شهرة تجارية .

(فتوى ٣٩٤٩/٣١٢ في ١٩٤٧/٥/٢٩)

الفرع الثالث

جنسية الشركة

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

شركات المساهمة — جنسيتها — ضوابط تحديدها •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤١ من القانون التجارى على أن « جميع الشركات التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصلى بالقطر المذكور .. » وظاهر أن هذه المادة انما يقتصر حكمها على تحديد جنسية الشركات المساهمة فى حالة تأسيسها فى مصر ، اذ نصت صراحة على أن هذه الشركات تعتبر مصرية حتما واستلزمت فى الوقت ذاته أن يكون مركز ادارتها مصر .. أما فى غير هذه الحالة فان هذا النص لم يورد حكما لها ، وقد اختلفت المذاهب فى كيفية تحديد جنسية الشركات المساهمة التى لا تؤسس فى مصر ، فذهب رأى الى ان العبرة فى تحديد جنسيتها هى بموطنها وذهب رأى ثان الى أن العبرة فى ذلك هى بجنسية أغلبية الشركاء ، كما وجد رأى ثالث يعتقد بالمكان الذى تباشر فيه الشركة نشاطها ، وذهب رأى رابع الى تحديد جنسية الشركة تبعا لأغلبية رأس مالها •

وقد استقر رأى فى مصر على أن الضابط فى تحديد جنسية الشركة المساهمة هو موطنها ، فتعتبر الشركة مصرية متى كان مركزها الرئيسى فى مصر بشرط أن يكون هذا المركز حقيقيا لاصوريا •

والتلازم بين اعتبار الشركة أجنبية وعدم تطبيق القانون المصرى عليها هو تلازم غير كامل ... فقد تكون الشركة غير مصرية ومع ذلك تسرى عليها أحكام القانون المصرى طبقا للمادة ١١ من القانون المدنى، وذلك اذا كان مجال نشاطها الرئيسى فى مصر وكان مركز ادارتها الحقيقى فى الخارج •

(فتوى ٧٢٢ فى ١/٩/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

شركات المساهمة — ضوابط تحديد جنسيتها — الفروج عليها
في أوقات الحرب — المبدأ الذي أخذ به المشرع المصرى في هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

لئن كانت القواعد السابقة هي المرد في تحديد جنسية الشركات المساهمة في الاوقات العادية ، الا انه في غير هذه الاوقات وعلى الخصوص في حالة الحرب فان القضاء والتشريع لم يترددا في الخروج عليها وذلك في مجال تحديد الاشخاص أو الاشياء التي تلحق بها صفة العداء المترتبة على حالة الحرب .. وقد ثار البحث فيما اذا كان ينبغي في تحديد هذه الصفة — صفة العداء — الاخذ بمعيار جنسية الشركة أيا كان المعيار وفقا للآراء المختلفة المشار اليها ، أم أنه يتعين الاخذ بمعيار آخر غير معيار الجنسية .. وفي هذا البحث استبعد معيار الجنسية ، ذلك لان هذا المعيار أن صح في الاوقات العادية حيث لاخطر ولا ضرر فانه لايصح في اوقات الحرب .. ذلك لأن التعامل مع شركة يهيمن عليها الاعداء . انما هو في الواقع تعامل مع الاعداء .. والاعتداد بالواقع أسلم عاقبة في اوقات الحروب .

ومن أجل ذلك استقر القضاء الفرنسى على انه من حق المحكمة كى تتبين اتصاف الشركة بالعداء من عدمه أن تمنع في البحث والاستقصاء لمعرفة ما اذا كانت الشركة فرنسية في الواقع أم انها شركة فرنسية في الظاهر فقط كما انتهت أيضا أحكام القضاء في انجلترا الى أن قوانين منع التعامل مع الاعداء تسرى كذلك على الشركات التي يسيطر على أعمالها أشخاص أو وكلاء مقيمون في أرض الاعداء أو متفقون مع الاعداء أو يتلقون تعليماتهم منهم ويعملون تحت سيطرتهم أينما كانت محال اقامتهم .

وقد أخذ المشرع المصرى بهذا المبدأ ذاته فنص صراحة في المادة

الأولى من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ على أن عبارة « الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين تشمل في تطبيق هذا الامر حكومة المملكة المتحدة البريطانية وحكومة الجمهورية الفرنسية ... »

ويعتبر الأشخاص الآتى بيانهم فى حكم هؤلاء الرعايا .

١ - (٢) الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية أو الأجنبية التى يصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا باعتبارها تعمل بأشراف .. بريطانى أو فرنسى أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية أو فرنسية هامة » .

وقد صدر بالفعل قرار من وزير المالية والاقتصاد باعتبار شركة آبار الزيوت من بين الشركات التى لصقت بها صفة العداء - وفرضت عليها الحراسة من أجل ذلك .

ويبين من كل ماتقدم أن الشركة المذكورة هى شركة انجليزية تأسست فى إنجلترا فى سنة ١٩٢١ برأس مال أجنبى ثم حصلت على اتفاق مع الحكومة المصرية يخولها حق البحث عن البترول واستغلاله مقابل تنازلها للحكومة المصرية عن عدد من أسهمها ، فضلا عن حق الحكومة فى تعيين أحد أعضاء مجلس الإدارة .. ومهما يكن من أمر نقلها لمركز ادارتها الى القاهرة ، واثار ذلك فى تصديد جنسيتها فى الاوقات العادية فانه مما لا شك فيه أن صفة العداء قد لصقت بها باعتبارها شركة أجنبية للاعداء فيها مصالح هامة ، ومن ثم فانها تعتبر أجنبية بهذا المعنى وهو المعنى الذى يجب أن يسود عند النظر فى تقدير أى تعويض لها طبقا للوامر العسكرية التى صدرت فى هذا الخصوص .

الفرع الرابع

تأسيس الشركة

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

لايجوز للجمعية التعاونية الزراعية المركزية ولا لنقابة المهن الزراعية أن تشتركا في تأسيس شركة مساهمة ، اذ ليس لهاتين الجهتين الاشتغال بالاعمال التجارية .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع لمدى جواز انشاء شركة مساهمة بين كل من الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بمحافظة الدقهلية وفرع نقابة المهن الزراعية بالمحافظة بغرض انتاج ١٥ مليون بيضة سنويا .

وحاصل الوقائع أن الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بمحافظة الدقهلية وفرع نقابة المهن الزراعية بالمحافظة ازمعا على تأسيس شركة مساهمة لأنتاج ١٥ مليون بيضة سنويا . وأن المشروع حسبما أفادت الشئون القانونية بالمحافظة سوف يقام برأس مال مشترك بين الجمعية والنقابة ، وأن مساهمة النقابة لاتعد اكتتابا في المشروع وانما هى من قبيل المشاركة برأس مال منقول وثابت واشترك فيما تحققه الشركة من أرباح وخسائر .

وقد استعرضت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع نصوص قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ حيث تنص المادة الأولى منه على أن « التعاون حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة ويسهم التعاون في تنفيذ الخطة العامة في القطاع الزراعى كما تنص المادة (١٥) منه على أن « تتولى الجمعية المركزية دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها في أداء وظائفها وعلى الأخص ماياتى : »

كما أستعرضت الجمعية العمومية قانون نقابة المهن الزراعية رقم (٣١) لسنة ١٩٦٦ الذى نصت مادته الأولى على أن تنشأ « نقابة المهن الزراعية تضم المهندسين الزراعيين المساعدين فى الجمهورية العربية المتحدة ويكون مقرها القاهرة ولها فروع على مستوى المحافظات وتعمل على تحقيق الأهداف التالية : ***

ومن حيث أن البادى من نصوص هذين القانونين ، أنه ليس لأى من الجمعية التعاونية أو نقابة المهن الزراعية أو فرعها بأحدى المحافظات مزاوله الاعمال التجارية ومنها تأسيس شركات المساهمة ، فضلا عن أن كلا من القانونين المذكورين قد عين اختصاصات هذه الهيئات على سبيل الحصر والتحديد ، فى دعم الحركة التعاونية ورفع مستوى الاعضاء النقابيين واذ منحها المشرع الشخصية المعنوية (الاعتبارية) ، فان اهليتها مقيدة بمبدأ التخصص الذى يسود نظامها فهي انما أنشئت لغرض تخصصت لتحقيقه ، ونشاطها القانونى يتحدد لهذا الغرض لاينبغى تجاوزه ولا يجوز ممارسة ما ليس داخلها فى دائرة هذا التخصص ، حماية للشخص المعنوى ذاته واحتراما لارادة الشارع نفسه ، وتطبيقا للمادة ٥٣ من التقنين المدنى التى تقضى بأن للشخص الاعتبارى أهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائه أو التى يقررها القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز انشاء كل من الجمعية التعاونية الزراعية المركزية ، ونقابة المهن الزراعية أو فرعها بمحافظة الدقهلية شركة مساهمة لانتاج ١٥ مليون بيضه سنويا ، المشار اليها ، وفقا للقانونين المنظمين لهما سالفى الذكر .

الفرع الخامس

رأسمال الشركة

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

شركات — الحصص النقدية — اختلافها عن الحصص العينية
من حيث عدم جواز وفاء المكتب فيها بغير النقود — اعتبار التزام
المكتب في حصة نقدية التزاما بدين نقدي — جواز الوفاء بقيمتها عن
طريق المقاصة القانونية بالخصم من الحساب الجارى الدائن المستحق
للمدين — اعتباره وفاء نقديا منجزا ومباشرا .

ملخص الفتوى :

أن رأس مال شركة المساهمة يتكون من حصص نقدية أو من
حصص غير نقدية أو من الاثنين معا . وقد أشار المشرع الى هذا
التقسيم في صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ فعندما نص في مادته
الأولى على وجوب أن يذكر في عقد الشركة ونظامها المعلومات الخاصة
بكل حصة غير نقدية وجميع الشروط الخاصة بتقديمها واسم مقدمها ،
ويقصد المشرع بالحصة غير النقدية الحصة العينية . وعلى ذلك تتركب
الحصة العينية من سائر الأشياء التى يصدق عليها وصف المال المتقدم
الا أن يكون ذلك نقودا . وهى تختلف في ذلك عن الأسهم النقدية
التي لا يجوز للمكتب فيها أن يفى بها بغير النقود .

ولئن كان يترتب على ذلك التزام المكتب في اسهم نقدية لرأس
مال شركة أو في زيادة رأس مالها هو التزام بدين نقدي الا أن ذلك
لا يعنى أن يكون الوفاء بهذا الالتزام عن طريق الواقعة المادية بتقديم
النقود وانما يجوز أن يتم الوفاء بواسطة تقديم شيك اذا تم صرفه من
البنك المسحوب عليه أو بواسطة أى طريق آخر من طرق الوفاء المنجز
المباشر .

والمقاصة القانونية هي طريق من طرق الوفاء يترتب عليهما انقضاء دينين متقابلين بقدر الأقل منهما حيث يستفى كل دائن حقه من الدين الذى فى ذمته ويعتبر انقضاء الدين قد تم من وقت تلاقيهما متوافرة فيهما شروط المقاصة لا من وقت التمسك بها ، فهي لا يتأخر وقوعها الى وقت هذا التمسك بل تقع بحكم القانون ولو بدون علم صاحب الشأن وما التمسك الا تمسكا بشئ قد تم وترتب عليه أثره ، وليس اشتراط هذا التمسك الا لرفع شبهة اعتبار المقاصة من النظام العام وينبنى على وقوعها أن يعتبر كل مدين قد وفى بدينه لدائنه بذات محل الدين .

ولما كان الوفاء بدين عن طريق الخصم من الحساب الجارى الدائن المستحق للمدين والقائم بين المدين ودئنه هو وفاء عن طريق المقاصة .

فانه اذا تم الوفاء بقيمة الاكتتاب فى أسهم زيادة رأس مال إحدى الشركات عن طريق المقاصة أو الخصم من الحساب الجارى ، فانه يكون وفاء نقديا منجزا ومباشرا بتلك القيمة .

(فتوى ١١١ فى ١٩٦٢/٢/٨)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة - المادة السادسة من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ نصها على وجوب أن يكون رأس مال الشركة كلفيا لتحقيق غرضها الذى يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص فى شأنه - الأهداف الرئيسية لهذا النص فى ضوء مذكرته الايضاحية - ليس من شأن هذا النص أن يسلب الشركات المساهمة حقوقها المترتبة على تحقق شخصيتها

المعنوية — لها أن تتصرف في نعمتها بما لا يتعارض مع ارادة المساهمين والنظام العام والتشريعات القائمة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه « يجب ان يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها الذي يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص في شأنه » .

وقد استهدف المشرع بايراد هذا النص تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية أولها التأكد من مشروعية غرض الشركة عند بدء نشاطها واستمرار هذه المشروعية حال حياتها والثاني توزيع مجالات الاقتصاد الوطني بين شركات ضخمة تتخصص كل منها في ناحية معينة حتى تستطيع اتقانها وتحقيق أقصى فائدة مرجوة . والثالث عدم تغيير نوع التجارة التي شجعت المساهمين بادیء الأمر على الاقبال على الاكتتاب في رأس مال الشركة حتى لا يكتتب المساهم في رأس مال شركة انشئت لمزاولة نشاط معين ثم يجد نفسه بعد ذلك وبغير ارادته مساهما في شركة تمارس نشاطا آخر .

ولقد عبرت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه عن هذا المعنى بقولها « أن المادة ٦ تنص على وجوب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها ولم تنعز هذه المادة لای شرط خاص بالغرض مع أن العرف التشريعي قد استقر على أنه يجب مراعاة شرط الوحدة والتخصص في شأنه حتى يكون غرض الشركة محددا بصفة واضحة كي يتسنى للشركة القيام بتحقيقه » .

وليس من شأن هذا النص أن يسلب الشركات المساهمة حقوقها المترتبة على تحقيق شخصيتها المعنوية . اذ أن للشخص المعنوی شخصيته وارادته وذمته المالية التي يستطيع أن يتصرف فيها بما لايتعارض مع ارادة المساهمين والنظام العام والتشريعات القائمة .

وترتيباً على ذلك يتمين التمييز بين أمرين : الاول : الانجراف عن أغراض الشركة الرئيسية بحيث يؤدي النشاط الجديد الذى تقوم به الشركة الى الخروج بها عن الغرض الذى أنشئت من أجله ابتداءً . والثانى : القيام بعمليات عارضة لاتحيد بالشركة عن طريقها المرسوم فى غرضها الرئيسى .

(فتوى ١٠٨٣ فى ١١/٢٦/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

شركات — حصة شركة ديماج الالمانية فى رأس مال شركة الحديد والصلب المصرية — هى حصة نقدية لاتحتاج الى اجراءات تقويم الحصص العينية — استفادتها من ضمان الحكومة للحد الأدنى لارباح أسهم شركة الحديد والصلب طبقاً للقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية أن بحثت موضوع حصة شركة ديماج الالمانية فى رأس مال شركة الحديد والصلب المصرية وكان البحث خاصاً بالتكليف القانونى لهذه الحصة وما اذا كانت تعتبر حصة نقدية أو حصة عينية ، وما يترتب على ذلك من خضوعها لاجراءات تقويم الحصص العينية وانتهى رأيها الى أن الحصة التى اشتركت فيها شركة الحديد والصلب تعتبر حصة نقدية فلا تحتاج الى اجراءات تقويم الحصص العينية .

ومن حيث أن المادة ١ من القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن ضمان الحكومة لارباح حملة أسهم الحديد والصلب المصرية تقضى بأن تضمن الحكومة لجميع حملة أسهم شركة الحديد والصلب المصرية الذين اكتتبوا فيها ربها بحد أدنى قدره ٤٠ ٪ من القيمة المدفوعة

للسهم ، ابتداء من السنة المالية للشركة التى تبدأ من أول يناير سنة ١٩٥٩ دون اخلال بالضمان المقرر لحملة الاسهم بمقتضى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٦ ، المشار اليه ، ومن ثم فانه يتعين تطبيقا لاحكام هذا النص — افادة شركة ديماج الالمانية من ضمان الحكومة للحد الادنى لارباح أسهم شركة الحديد والصلب المصرية •

ولا وجه للقول بأن رأى الذى سبق أن أبدته الجمعية فى خصوص التكييف القانونى لحصة شركة ديماج الالمانية فى شركة الحديد والصلب كان متعلقا بموضوع يختلف عن الموضوع المعروض ، لوجه لهذا القول ، لان التكييف القانونى واحد فى الحالتين وأن تعددت النتائج المترتبة عليه •

(فتوى ٨٠٢ فى ١١/٢٩/ ١٩٦٢)

الفرع السادس

اوراق مالية

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

المادة ٦١ من اللائحة العامة للبورصات — نصها على أن لايقبل فى جدول الاسعار بالبورصة اسهم الشركات التى لم يعمل عنها اكتاب عام — القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن شركة السكر والتقطير المصرية — قيام هذه الشركة نتيجة ادماج الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية — جواز قيد أسهم هذه الشركة بجدول الاسعار الرسمى ببورصة الاوراق المالية بمدينة القاهرة •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦١ من اللائحة العامة لبورصات الاوراق المالية المصدق

عليها بمرسوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ تنص على أن « لا يقبل في جدول الاسعار أيا كانت جنسية الشركة صاحبة الشأن ١٠ — »

٢ — (معدلة بمرسوم ٢٤ من ابريل سنة ١٩٤٠) أسهم الشركات التي لم يعمل عنها ائكتتاب عام الا اذا كان قد سبق للشركة نشر حسابات مرضية عن ثلاث سنوات متوالية على الاقل .

وظاهر من هذا النص أن المشرع يستهدف منع الاوراق المالية التي لا تتمتع بضمانات كافية من دخول السوق والتداول بالبورصة ، ويبين من استعراض أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتصفية الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وانشاء شركة جديدة في ضوء مذكرته الايضاحية ، أن ما قصد اليه المشرع وماتم فعلا بمقتضى هذا القانون في شأن الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية هو في حقيقته دماج هاتين الشركتين في شركة واحدة هي (شركة السكر والتقطير المصرية) لتمارس جميع أنواع النشاط التي كانت تمارسها الشركتان القديمتان (مادة ٣ من القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦) وتؤول اليها جميع موجودات هاتين الشركتين (مادة ٤ من القانون) . ولامل لتكليف هذه العملية بأنها تصفية للشركتين القديمتين وانشاء شركة جديدة ، ذلك أن التصفية انما تتم ببيع أصول الشركة المصفاة وأداء التزاماتها وتوزيع صافي الحصيلة على المساهمين فيها . وقد خلا القانون المشار اليه من أى نص يفيد تصفية الشركتين تصفية قانونية على هذا النحو وذلك رغم تضمن عنوانه لفظ « التصفية » . ولذلك لم يتخذ تنفيذا لهذا القانون أى اجراء من اجراءات التصفية في شأن الشركتين القديمتين ، وقد راعى المشرع الظروف الخاصة بالشركة الجديدة ، وأنها وليدة ادماج شركتين قديمتين ، فأعفى انتقال الاسهم وتكوين الشركة الجديدة من القيود الواردة بالقانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعامل في الاوراق المالية كما أعفى هذه الشركة من الضرائب والرسوم الخاصة باعادة قيد أصول الشركتين المندمجتين وتسجيلها باسمها وهذه هي ذات الاعفاءات التي نص عليها القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاندماج في شركات المساهمة .

وبيين من ذلك أن شركة السكر والتقطير المصرية ليست شركة ناشئة مما يخشى على الاضرار القومي من قيد أسهمها بجدول الاسعار الرسمى لبورصة الاوراق المالية ومن تداولها بهذه البورصة ، يؤيد هذا النظر أن كلتا الشركتين القديمتين قد نشأتا عن طريق الاكتتاب العام في أسهمها ، كما أن هذه الاسهم كانت مقيدة بجدول الاسعار الرسمى المشار اليه ولم يزد عليها الا نصيب الحكومة الذى استحدثه القانون فى مادته السابعة ومقداره ٥١ ٪ على الاقل من مجموع أسهم الشركة ، كما أن رأس مال الشركة بلغ اثنى عشر مليوناً من الجنيهات، ولاجدال فى أن مساهمة الحكومة فى الشركة على هذا النحو مما يدعم مركزها ويقوى ضمانها ، يدل على ذلك نص المادة ٦٤ من اللائحة العامة لبورصة الاوراق المالية التى تقضى بأن تقبل بحكم القانون الاوراق المضمونة من الحكومة المصرية سواء تناول الضمان رأس المال أو الفوائد أو الارباح .

ويخلص مما تقدم أن شركة السكر والتقطير المصرية لاتعتبر من الشركات التى لم يعمل عنها اكتاب علم التى أشارت اليها الفقرة الثانية من المادة ٦١ من اللائحة العامة لبورصة الاوراق المالية ، ومن ثم يجوز قيد أسهمها بجدول الاسعار الرسمى ببورصة الاوراق المالية بمدينة القاهرة .

(فتوى ٢٤٥ فى ١٢/٥/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

أوراق مالية — سند لحامله — شراء الشركة سندات من السوق واحتفاظها بها دون اعدامها أو استهلاكها — دليل على نية الشركة فى استيفاء الدين وعدم استهلاكه .

ملخص الفتوى :

إذا كان الدين ثابتاً فى سند لحامله واشترت الشركة المصدرة

هذا الدين دون أن تعدم السند فهي بهذا تعرب عن نيتها في إستيفاء الدين رغم أن مطالبتها به تكون قد شلت بسبب جمعها بين صفتي الدائن والدين في آن واحد .

والرأى السائد في الفقه هو أن شراء الشركة سنداتنا من السوق والاحتفاظ بها دون استهلاكها أو اعدامها ليس من شأنه أن يؤدي الى استهلاك هذه السندات ، لان الحق الذي يتضمنه السند يظل قائما ولاينقضى بشرائه وتستطيع الشركة أن تطرح السند للبيع في السوق في أى وقت تشاء ، لانها انما تستهدف في هذه الحالة الاستثمار لا الاستهلاك . وقد جاء في مؤلف جورج ريبير Ripert في شرح القانون التجارى الطبعة الثالثة ١٩٥٠ ص ٤٤١ فقرة ١٠٣٢ مايؤيد ذلك . وفي نفس المعنى يراجع مؤلف الاستاذ مورا في الشركات المساهمة جزء ٢ طبعة ١٩٤٦ ص ١٩١ فقرة ٥٩٨ .

(فتوى ٥٥ في ١/٢٦ / ١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة — تكييفها القانونى —
عدم اعتبارها شركة مساهمة مما يعنيها المشرع في البند (أ) من المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية —
عدم ايلولة أسهم حكومة الجمهورية العربية المتحدة في هذه الشركة الى المؤسسة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء تاريخ انشاء شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة أن الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية أبرمت بينها في ١٧ من يونية سنة ١٩٥٠ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وقد نصت هذه المعاهدة على انشاء مجلس يسمى « المجلس الاقتصادى

لجامعة الدول العربية » يناط به اقتراح الوسائل الكفيلة بتحقيق الاهداف التي رمت اليها الاتفاقية وهي تنمية الاقتصاديات العربية وتسهيل منتجاتها الوطنية وتنسيق النشاط الاقتصادي فيما بينها . ويؤلف هذا المجلس من ممثلين من مختلف الدول الاعضاء وهي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية (الاقليم السوري الآن) والمملكة (الجمهورية) العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر (الاقليم المصرى) والمملكة المتوكلية اليمنية . وقد أصدر المجلس المذكور في دور انعقاده العادى الثالث في يناير سنة ١٩٥٦ قرارا بالموافقة على عقد تأسيس شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة المنشأة في مدينة عمان لاستغلال أملاح البحر الميت في الاردن على أن يكون مؤسسو هذه الشركة هم حكومات الاردن وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر والبنك العربى بعمان — ودعت الجامعة العربية الاعضاء المؤسسين الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٦ بالترخيص للحكومة المصرية في الاشتراك في تأسيس الشركة المذكورة في حدود مبلغ ١٢٠٨٧٥ (مائة وعشرين الفا وثمانمائة وخمسة وسبعين جنيا) أى ما يوازي ١٢٥٠٠٠ دينار أردنى ثم صدر القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٦ بالأذن للحكومة في أن تأخذ من الاموال الموجودة تحت يدها الاموال اللازمة للمساهمة في تلك الشركة .

وبين مما تقدم أن الشركة المشار اليها تمارس نشاطها في المملكة الاردنية أى خارج الاقليم المصرى وأن هدف الحكومة المصرية وغيرها من الحكومات العربية التي ساهمت في انشائها هو تنمية الاقتصاديات العربية وتسهيل تبادل منتجاتها وتنسيق النشاط الاقتصادي فيما بينها فلم يكن لاحدى هذه الدول هدف من نفع محلى أو اقليمى خاص من وراء المساهمة في الشركة كما انها لاتخضع لسلطة أو رقابة أو اشراف من جانب اية حكومة من هذه الحكومات وقد انشئ مجلس اقتصادى خاص يشترك فيه ممثلون للدول المساهمة للعمل على تحقيق الاهداف المشار اليها واقتراح الوسائل الكفيلة

بذلك وكان انشاء هذه الشركة والموافقة على عقد تأسيسها باكورة
اعماله — فهو المشرف والرقيب على هذا النوع من الشركات •

ويخلص من كل ماتقدم أن الشركة سألقة الذكر لاتدخل في
ضمن الشركات المساهمة التي يعينها المشرع في البند (أ) من المادة
الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية
بالاقليم المصرى ومن ثم فلا تؤول اليها أسهم حكومة الجمهورية
العربية المتحدة في هذه الشركة •

(فتوى ٨٩٥ في ١٢/٢٤ / ١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٠٢)

البدا :

بيع الاسهم — يستتبع حتما نقل الحق في الربح الناتج عنها
للمشتري — عدم جواز بيع السهم بدون كوبون الا في اليوم المعين لاداء
لاداء الربح — أساس ذلك هو نص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٦١
لسنة ١٩٥٧ بإصدار اللائحة العامة لبورصة الاوراق المالية •

ملخص الفتوى :

أن بيع السهم يستتبع حتما نقل الحق في الربح الناتج عنه الى
المشتري ، ولايجوز بيع السهم بدون كوبون الا في اليوم المعين لاداء
الربح ، وذلك طبقا لحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧
بإصدار اللائحة العامة لبورصة الاوراق المالية التى تنص على أنه :
« يكون التعامل في السندات بدون الكوبون خلال سبعة أيام من أيام
المعمل السابقة على تاريخ استحقاق الكوبون ، أما الاوراق الاخرى
فلا يكون التعامل فيها بدون كوبون الا في اليوم ذاته المعين لاداء قيمة
الكوبون » •

(فتوى ٦٨٩ في ٨/٤ / ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣ — نصه على أن تظل الاسهم اسمية — التزام الشركات القائمة بأن توفق أوضاعها طبقا لحكم المادة الاولى من القانون المشار اليه في ميعاد غايته ٣١ من ديسمبر ١٩٦٣ — طبيعة هذا الميعاد تنظيمي — أساس ذلك : لم يرتب القانون على مخالفة المساهم لاحكامه سقوط حقه في ملكية الاسهم التي لم يطلب بتحويلها الى أسهم اسمية في الميعاد — جواز تحويل أسهم الشركات لحاملها الى أسهم اسمية في أى وقت على أن تقف جميع الآثار المترتبة على ملكية هذه الاسهم لحاملها حتى يتم تحويلها الى أسهم اسمية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣ قد استبدل بنص البند ١ من المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة نصا يقضى بأن تظل الاسهم اسمية كما أوجب في المادة الرابعة منه على الشركات القائمة أن توفق أوضاعها طبقا لحكم المادة الاولى في ميعاد غايته ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

ولما كان هذا القانون لم يرتب على مخالفة المساهم لاحكامه سقوط حقه في ملكية الاسهم التي لم يطلب تحويلها الى أسهم اسمية في الميعاد المحدد فان هذا الميعاد يعتبر ميعادا تنظيميا وتظل الاسهم على ملك صاحبها ويجوز تحويلها الى أسهم اسمية في أى وقت على أن تقف جميع الآثار المترتبة على ملكية هذه الاسهم لحاملها حتى تتم تحويلها على النحو الذى يتطلبه القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن

الميعاد المحدد في المادة الرابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٣ والذي يوجب على الشركات القائمة أن توفق اوضاعها طبقاً لحكم المادة الاولى من هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به هو ميعاد تنظيمي لم يرتب القانون على مخالفته سقوط ملكية صاحب السهم وعلى ذلك فانه يجوز بعد انقضاء الميعاد المذكور تحويل اسهم الشركات لجاملها الى أسهم أسمية — على أن الآثار المترتبة على ملكية الاسهم لجاملها تقف الى أن يتم تحويلها الى أسهم أسمية طبقاً للقانون .

(فتوى ١١٨٧ في ١١/٧/ ١٩٦٦)

الفرع السابع

شركات الائتمان

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

شركات الائتمان — مدى اعتبار شركات التأمين من شركات الائتمان في مفهوم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات — عدم اعتبارها كذلك الا اذا كان من بين اغراضها التي تستهدفها القيام بعمليات ائتمانية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، على أنه « لايجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تراول نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون

لها نشاط في مصر ، وكذا القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما » .

وبين من هذا النص أن المشرع يحظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة بنك من البنوك التي تراول نشاطها في مصر وعضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر ، كما يمتد هذا الحظر الى أعمال الادارة أو الاستشارة في بنك آخر أو في شركة ائتمان — وقد سوى الشارع في هذا الحكم بين البنوك وبين شركات الائتمان لتماثل أغراضها فكلاهما يقوم بعمليات ائتمان ، يؤيد هذا النظر أن المشرع قد يجمع بين البنوك والائتمان في تشريع واحد هو قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ .

ويتعين للبت في مدى اعتبار شركات التأمين من شركات الائتمان الوارد بشأنها الحظر لكل من عمليتي التأمين والائتمان ، وذلك ببيان عناصرها التي تقوم عليها والاغراض التي تستهدف تحقيقها .

والائتمان هو وضع مال حاضر تحت تصرف شخص في مقابل مال مستقبل يتعهد بتسليمه في ميعاد يتفق عليه سلفا ، وبعبارة أخرى ، هو نقل ملكية مبلغ نقدي أو سلعة اقتصادية في الحال مقابل الالتزام بالدفع نقدا في المستقبل — وظاهر من هذا التعريف أن التعامل بالائتمان يقوم أساسا على توافر عنصر الثقة بين المتعاملين . والتصرفات التي تحقق معنى الائتمان هي عقد القرض وبيع النسبة . ويمتاز عقد القرض بأنه يحقق الائتمان على أكمل وجه — ويستفاد من ذلك أن الائتمان يقوم على عنصرين : الثقة والاجل ، اما التأمين فقد عرفته المادة ٢٤٧ من القانون المدني بأنه « عقد يلزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أى عنصر مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر ، وذلك نظير قسط أو أى دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن » . كما عرفه الفقه بأنه عملية فنية تراولها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها وفقا لقوانين الاحصاء ، ومن

مقتضى ذلك حصول المستأمن أو من يعنيه عند تحقق الخطر المؤمن منه ، على عوض مالى يدفعه المؤمن فى مقابل وفاء الاول بالاقتطاع المتفق عليها فى وثيقة التأمين • وقد بينت المادة الاولى من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٦ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الاموال ، تفاصيل العمليات التى تراولها هذه الهيئات ، اذ نصت على أن « تخضع لاحكام هذا القانون الهيئات المصرية التى تراول كل أو بعض عمليات التأمين على اختلاف أنواعها التى تدخل فى الاقسام التالية ، وكذلك اعادة التأمين ، كما تخضع لاحكامه الهيئات الاجنبية التى تراول فى المملكة المصرية كل أو بعض هذه العمليات :

١ — التأمين على الحياة وعلى العموم كل التأمينات التى لمدة الحياة دخل فيها ، وكذلك التأمين من العجز والشيخوخة وأنواع التأمين التى لها علاقة بذلك بما فى ذلك الالتزام باعطاء مرتب دورى مدى الحياة مقابل عوض من مال أو عقار أو منقول يقوم بجمال •

٢ — تكوين الاموال ، ويقصد به التعاقد على التأمين باصدار وثائق أو سندات أو شهادات أو غير ذلك تلتزم بموجبها الهيئة بأداء مبلغ معين أو جملة مبالغ فى تاريخ مقبل نظير قسط أو أقساط دورية •

٣ — التأمين من الحريق والتأمينات التى تلحق عادة به •

٤ — التأمين من الحوادث والخسائر والمسئوليات التى تتسبب عنها بما فى ذلك التأمين من وقوع حوادث شخصية والتأمين من المرض والتأمين من اخطار التدمير أو التلف أو الضياع أو السرقة والتأمين من خيانة الامانة •

٥ — التأمين من اصابات العمل ، وهو الالتزام بتأمين أرباب الاعمال من مسئوليتهم عن تعويض العمال الذين فى خدمتهم •

٦ — تأمين السيارات وكذلك التأمينات التى تلحق به عادة •

٧ — التأمين من اخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى •

٨ — التأمين من جميع الاخطار الاخرى التى لم ينص عليها
صراحة فى هذا القانون » *

ويخلص من هذه النصوص أن التأمين فى كافة صورته يقوم على
أركان أربعة هى : الخطر والقسط والعوض المالى والمصلحة فى التأمين ،
وأنة يستهدف التأمين من الاخطار المختلفة تخفيفا للمغارم المادية التى
تقرب على الكوارث وذلك بتوزيع عبء الضرر والاطار على أكبر
عدد ممكن من الافراد الذين يساهمون بأقساط مالية دورية ينظمها
عقد التأمين — ويخلص مما تقدم أن العناصر التى تقوم عليها كل
عملية من العمليات وكذا الاغراض التى تستهدفها تختلف اختلافا
بيننا فى احدهما عنها فى الاخرى ، ومن ثم فإن شركات التأمين لاتعتبر
من شركات الائتمان فى مفهوم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ المشار اليها *

وقد أوجب المشرع على شركات التأمين فى المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٨ ،
من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه أن تكون لها أموال فى
مصر لمواجهة الاخطار السارية وحدد لها نسبا تختلف باختلاف عمليات
التأمين ، وقد صدر تنفيذا لهذا القانون قرار وزير المالية رقم ٤٩
باللائحة التنفيذية وبينت المادة ١٥ من هذه اللائحة طرق توظيف تلك
الاموال ، فنصت فى الفقرة (ب) على أن يوظف المال الواجب وجوده
فى مصر تنفيذا لاحكام المادة ٢١ من القانون بالكيفية الآتية :

١ — الخمس على الاقل فى سندات الدولة المصرية أو فى اوراق
مضمونة من الحكومة المصرية *

٢ — الخمس على الاكثر فى الاوراق المالية المصرية ذات الابرار
المتغير *

٣ — الباقي : اما فى اموال منقولة ذات فائدة ثابتة لشركات
مصرية ... أو فى ودائع نقدية ثابتة أو فى سلف مضمونة برهن
من المرتبة الاولى على عقارات وما لايجاوز ربع المال فى حساب
جار فى البنك *

وبين من ذلك أن المشرع قيد شركات التأمين في استعمال اموالها التي أوجب عليها ايجادها في مصر بوسائل محددة ، وذلك ضمانا لحقوق جمهور المتعاملين معها ، ومن هذه الوسائل ما أوجب عليها اتباعه وهى توظيف الخمس على الاقل في سندات الدولة المصرية أو في اوراق مضمونة من الحكومة المصرية ، والخمس على الاكثر في الاوراق المالية المصرية ذات الايراد المتغير ، كما أوجب عليها ايداع ربع المال في حساب جار في البنك ، ومنها ما جعله جوازيا بالنسبة الى الباقي بعد المقادير سالفة الذكر فجعل الخيار للشركات بين استثماره في اموال منقولة ذات فائدة ثابتة لشركات مصرية أو في ودائع نقدية ثابتة أو في سلف مضمونة برهن من المرتبة الاولى على العقارات — وغنى عن البيان أن اجازة المشرع توظيف شطر من اموال شركة التأمين في سلف مضمونة برهن من المرتبة الاولى على عقارات لا يعدو أن يكون وسيلة من وسائل استثمار جزء من اموالها فلا يرقى الى أن يكون غرضا من اغراض الشركة يغير من طبيعتها ويحيلها الى شركة ائتمان ، ذلك لان هذه الاغراض قد حددتها المادة الاولى من القانون سالف الذكر على وجه لا يدع مجالا للشك في انها مقصورة على التأمين من الاخطار في مختلف صورها سواء تلك التى نص عليها على سبيل التمثيل أو تلك التى ينص عليها بالذات .

على أنه اذا تضمن نظام شركة التأمين النص على ممارسة نشاط ائتمان كغرض اصيل من اغراض الشركة فضلا عن التأمين ، فانها تعتبر في هذه الحالة شركة ائتمان في مفهوم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى ذلك فان شركات التأمين لاتعتبر من شركات الائتمان في مفهوم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الا اذا كان من بين اغراضها التى تستهدفها القيام بعمليات ائتمانية .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

شركات تأمين — موظفوها — مباشرة شاغلي الوظائف الادارية بها لعمليات التأمين طبقا لعقود اشتغالهم أو لقرارات من الشركة — يعتبر عملا اضافيا يؤدي في غير أوقات العمل الرسمية — السماح به هو من قبيل الاذن للموظف في اداء عمل اضافي مما يدخل تقريره في تقديرات الشركة — الشركة تملك تقييده وقصره على بعض أنواع النشاط دون الاخرى وتملك حظره — لا تلتزم الشركة في هذه الاحوال بتعويض العامل عن قرارها •

ملخص الفتوى :

ان مباشرة شاغلي الوظائف الادارية بشركات التأمين لعمليات تأمين — سواء كان ذلك باجازة من عقود عملهم أو بقرار من المسؤولين في هذه الشركات — انما هو عمل يتم بالاضافة الى عمل الوظيفة التي يشغلها كل منهم • وعلى مقتضى ذلك يكون عملهم الاصلى هو العمل الادارى الذى يتعين ان يخصصوا له وقت العمل الرسمى بأكمله ، أما ما يبذله ايهم ، علاوة على ذلك ، من نشاط في جلب عمليات تأمين الى الشركة ، فانه يعد نشاطا اضافيا الى جانب العمل الاصلى يؤدي في غير أوقات العمل الرسمية • وبهذه المثابة يكون السماح للعامل بهذا النشاط من قبيل الاذن له في اداء عمل اضافي مما يدخل في تقدير الشركة وترخيصها بمقتضى حقها في تنظيم العمل بها وتحديد أوقاته • وهو حق تملك دائما ممارسته بالكيفية التى تحقق مصلحة العمل وحسن سيره فيها •

وفي ضوء ذلك يكون قصر اشتغال العامل القائم بوظيفة ادارية في مجال جلب عمليات التأمين ، على ما يتعلق من هذه العمليات بالتأمين على الحياة وحده ، انما هو من قبيل تقييد الترخيص له بالنسبة الى مختلف انواع عمليات التأمين وهذا مما تملكه الشركة بما لها من سلطة في تنظيم الترخيص للعاملين بها في اداء اعمال اضافية ، وتعيين مدة هذا

الترخيص وحدوده ومداه ، وما لها تبعاً لذلك من حق في الغائه ، اذا ما قدرت فيه مصلحتها •

وعلى مقتضى ما تقدم يكون تنظيم العمل بشركات التأمين على أساس ما قرره مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين من حظر اشتغال الموظفين الاداريين بعمليات التأمين العامة ، هو مما لا تلتزم هذه الشركات بتعويض العامل عنه ، لأنه لا يعد وان يكون سحبا تملكه الشركات المذكورة لما سبق من الترخيص للعامل في اداء عمل اضافي ، أو هو من قبيل ما اقتضته حاجة التنظيم ومصلحة العمل من ضم عمل عامل واسناده لغيره • ولاسيما أن هذا الاجراء بذاته لا يمس الاجر الثابت لهؤلاء الموظفين الاداريين ، كما أنه ليس من شأنه بالضرورة أن يؤثر فيما كان يمنح له زيادة على هذا الاجر من عمولات هي أصلاً قابلة للزيادة والنقصان ، بل وللانعدام ولم تكن الشركة لتضمن له حدا أدنى منها • وغنى عن البيان أنه سيظل في وسع العامل أن يجتهد في مجال التأمين المأذون له بالعمل فيه ، بما يدر عليه من العائد ما يناسب جهده •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن سلطة مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين في منع العاملين بالوظائف الادارية في شركات التأمين التابعة لها من جلب عمليات التأمين وحصرها في النطاق الذي حدده المجلس هي سلطة لا يرد عليها أى قيد خاص بعدم المساس بمقدار العمولة التي كان يحصل عليها هؤلاء العاملون من قبل •

الفرع الثامن

جواز تعديل النظام الاساسى للشركة بقانون

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

شركات المساهمة — مدى تدخل المشرع بتعديل نظامها — جواز تعديله بقانون — أمثلة لذلك من التشريعين المصرى والفرنسى — القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ بدعم البنك التجارى المصرى — تعديله نظام البنك وإنشاء حصص تأسيس تملك للحكومة مقابل تدخلها المالى لدعم البنك — إصدار هذه الحصص — اختصاص مدير البنك وحده بإجرائه دون تدخل من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين .

ملخص الفتوى :

إن البنك التجارى المصرى وإن كان قد نشأ فى صورة شركة مساهمة ، إلا أن القانون يستطيع التدخل لتعديل نظامه . ذلك لأن الشركة المساهمة عموما هى نظام قانونى يتدخل فيه المشرع بقواعد أمره يفرضها على حياة الشركة منذ تأسيسها حتى انتهاء اجراءات التصفية ، وذلك صونا للحياة الاقتصادية وحماية لاموال صغار الرأسماليين . والتشريع الفرنسى لا يخلو من بعض الامثلة للتدخل التشريعى فى نظام الشركات ، مثال ذلك القانون الصادر فى ٢٨/٢/١٩٤٨ الذى أعاد تنظيم الشركة العامة للنقل عبر المحيطات وشركة النقل البحرى . فالشركة الاولى كانت شركة اقتصاد مختلط فأبقى المشرع على هذه الصفة ، مع زيادة سلطات الدولة فى ادارتها . أما الثانية فقد كانت شركة خاصة لا نصيب للدولة فى رأسمالها ، فجعل منها المشرع بارادته المنفردة شركة اقتصاد مختلط .

وفوق ذلك فانه لم يعد من اليسير وضع حد فاصل بين النشاط العام من ناحية والنشاط الخاص من ناحية أخرى بحيث يمكن القول

بأن ميدان المعاملات الخاصة بميدان مقفل لا يستطيع المشرع التغيير فيه أو المساس به . فقد كثر تدخل الدولة في مختلف نواحي النشاط الخاص ، وأصبحت الكثرة من العقود عقودا موجهة أو عقودا مفروضة . وإذا كانت الدولة تملك تأمين الشركة — وهى نوع من أنواع النشاط الخاص فتحيل ملكيتها الى الدولة — فلها من باب أولى الابقاء عليها مع تعديل نظامها ، لأن من يملك الاكثر يملك الاقل .

لذلك فقد انتهى الرأى الى ان نظام شركة البنك التجارى أصبح — بعد القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بدعم البنك التجارى المصرى — معدلا بقوة القانون ، بحيث لا يحتاج الأمر الى تدخل الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين ، وبذلك تكون حصص التأسيس التى أشارت اليها المادة ٣/٢ من القانون المشار اليه موجودة فعلا ويكون اصداره عملا تنفيذيا يختص به مدير البنك وحده .

(فتوى ١١٠ فى ١٩٦٠/٢/٤)

الفرع التاسع

مراقبة تنفيذ احكام قانون الشركات المساهمة

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

ان الاختصاص الاصلى فى تطبيق احكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض احكام الشركات المساهمة لوزارة التجارة والصناعة .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع الخلاف بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الاجتماعية فى تطبيق احكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض احكام الشركات

المساهمة بجلستيّه المنعقدتين في ٩ و ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وانتهى
رأيه الى أن الاختصاص الأصلي في ذلك لوزارة التجارة والصناعة على
أنه ليس هناك ما يمنع من تعاون الوزارتين في مراقبة تنفيذ أحكام المادة
الخامسة على حسب ما يتفقان عليه من قواعد في هذا الشأن .

(فتوى ١٣/١/٤٧ في ١٩٤٨/١١/٩)

الفرع العاشر

انقضاء الشركة

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

شركات مساهمة — انقضاؤها — مد أجلها — المادة ٥٢٦ من
القانون المدني — انقضاء الشركة بقوة القانون بانتهاء أجلها أو بانتهاء
العمل الذي تبأشره قبل انقضاء الأجل — الامتداد الضمني لعقد الشركة
المستفاد من استمرار الشركاء في القيام بعمل من نوع عمل الشركة —
لا ينصرف الا الى شركات الأشخاص — مد أجل شركة المساهمة يتعين
أن يتم بقرار من الجمعية العمومية للشركة طبقا لأحكام القانون رقم
٢٦ لسنة ١٩٥٤ كما يتعين شهر التعديل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٥٦ من القانون المدني تنص على أن :

« ١ — تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها أو بانتهاء العمل الذي
قامت من أجله .

٢ — فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء
يقومون بعمل من نوع الاعمال التي تألفت لها الشركة ، أمتد العقد سنة
فسنة بالشروط ذاتها .

٣ — ويجوز لدائن الشركاء ان يعترض على هذا الامتداد ويترتب على اعتراضه وقف أثره في حقه » .

ويؤخذ من هذا النص ان الشركة تنقضى حتما بقوة القانون حتى ولو لم ينته العمل الذي قامت من أجله متى انتهى الأجل المعين في نظامها الأساسي ، أو متى انتهى العمل الذي تباشره قبل انقضاء هذا الأجل ، ومع ذلك فان استمرار الشركاء في القيام بعمل من نوع الأعمال التي تألفت لها الشركة يعتبر امتدادا ضمنيا لمعد الشركة سنة فسنة بالشروط ذاتها ودون أن يستج به على الغير . بيد أن هذا الحكم إنما ينصرف بحسب مفهوم عبارة الفقرة الثانية من المادة آئفة الذكر الى شركات الاشخاص لما تضمنته هذه الفقرة من اشارة الى استمرار الشركاء في القيام بأعمال الشركة بعد انقضاء اجلها ولا يسرى بالنسبة الى شركات المساهمة لأن استمرارها في العمل بعد انتهاء الميعاد المعين لها يعتبر تعديلا لنظامها لا يمكن اجراؤه الا بقرار من الجمعية العمومية تصدره طبقا للأحكام والأوضاع التي رسمها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة فضلا عن ضرورة اتخاذ اجراءات الشهر الواجبة في هذه الحالة اذ تنص المادة ٤٩ من هذا القانون على أنه « لا يجوز للجمعية العمومية أن تعدل مواد النظام فيما يتعلق بعرض الشركة الأصلي أو زيادة التزامات المساهمين ، ويجوز لها ذلك بالنسبة الى انقاص أو زيادة رأس المال أو اطالة أو قصر مدة الشركة أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة مع شركة أخرى وذلك أيا كانت أحكام النظام » كما تنص المادة الثانية من القانون ذاته في فقرتها الرابعة على وجوب شهر كل تعديل في نظام الشركة ويدخل فيه اطالة مدتها ، الأمر الذي ينفي معه إمكان الامتداد الضمني لاجلها .

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

شركات مساهمة — مد أجلها — الجمعية العمومية للشركة — ارتباط الكيان القانوني للجمعية بقيام الشركة ذاتها — أثر ذلك — صدور قرار من الجمعية العمومية بعد انتهاء أجل الشركة واعتبارها منحلة بحكم القانون بعد أجلها — هو قرار منعدم — استمرار شخصية الشركة افتراضا في فترة التصفية لا يصحح هذا القرار — أساس ذلك أن هذا الافتراض مقصور على القدر اللازم للتصفية — إمكان إعادة تأسيس الشركة من جديد وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ملخص الفتوى :

غنى عن البيان أن الجمعية العمومية للشركة ، وكيانها القانوني مرتبط بقيام الشركة ورهين به وجودا وعدما ، لا تملك ما خولها القانون من اختصاصات بعد أن لم يعد لها وجود واذا زيلتها صفتها التي تستمد منها هذه الاختصاصات بانتهاء أجل الشركة واعتبارها منحلة بحكم القانون ، إذ يقع قرار المد الصادر منها في هذه الحالة موقع الانعدام ، وهذا هو ما نصت عليه المادة ٥٣٣ من القانون المدني بقولها « تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين » ، إذ الجمعية العمومية هي إحدى الهيئات التي خولها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بعض الاختصاصات في ادارة شركات المساهمة .

أما شخصية الشركة التي تستمر افتراضا في فترة التصفية فلا تبقى الا بالقدر اللازم لهذه التصفية الى أن تنتهى وهو ما نصت عليه المادة ٥٣٣ من القانون المدني آنفة الذكر من انه « ... وأما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهى هذه التصفية » . وقد نصت المادة ٥٢٤ من القانون ذاته على أنه « ٤ — وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المديرون بالنسبة الى الغير في حكم المصفين » كما نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٣٥ من هذا القانون على أنه « ١ — ليس

للمصفى أن يبدأ أعمالا جديدة للشركة • الا أن تكون لازمة لاتمام أعمال سابقة » •

ومن ثم فان مهمة الجمعية العمومية للشركة في فترة التصفية شأنها شأن مهمة سائر المديرين أو شأن مهمة المصفى عند تعيينه هي مراقبة عملية التصفية والسير بالشركة في طريق النهاية فيمتنع عليها مباشرة الاختصاصات التى يقترب عليها اطالة حياة الشركة لأن هذا يتنافى مع الغرض الذى تسعى اليه في فترة التصفية •

وترتبيا على ما تقدم يكون القرار الصادر من الجمعية العمومية غير العادية للشركة موضوع البحث بعد انتهاء مدتها المحددة في نظام تأسيسها واعتبارها منحلة بحكم القانون وداخلة في دور التصفية غير ذى أثر قانونا في اطالة أجل الشركة الذى انقضى بالفعل ويتمين للإبقاء على النشاط الذى كانت تراوله هذه الشركة اعادة تأسيسها من جديد وفقا للإجراءات والاوضاع التى نص عليها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ آنف الذكر لا الالتجاء الى استصدار قرار جمهورى باستعادتها لشخصيتها الاعتبارية بعد اذ فقدتها •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن الشركة المساهمة المصرية التجارية للحديد والمعادن قد انتهت بحلول الميعاد المعين لانقضائها في نظام تأسيسها وهو ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ ، وأن شخصيتها بعد ذلك وسلطات المديرين بما فيهم الجمعية العمومية لا تبقى الا بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهى هذه التصفية ، فلا تملك الجمعية العمومية غير العادية بعد انقضاء هذا الميعاد اطالة أجل الشركة ولا يجوز استعادة شخصيتها الاعتبارية وانما يجوز اعادة تأسيسها وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ •

(فتوى ١٢٥٢ فى ١٢/٢٩/ ١٩٦٥)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصفية الشركة المصرية للأراضي والمباني ، وبإنشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية — اعتبارات صدوره — قرار اللجنة المشكلة وفقا لأحكامه الصادر بتقييمها بحسب القيمة الحقيقية عند التصفية دون زيادة أو نقص — هو قرار نهائي واجب التنفيذ وغير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بتصفية الشركة المصرية للأراضي والمباني وبإنشاء المؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية على أنه « تصفى بحكم القانون الشركة المصرية للأراضي والمباني ويعوض حملة أسهمها وفقا لأحكام هذا القانون » — وتنص المادة الثانية على أنه : « تشكل بقرار من وزير الاسكان والمرافق لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن عقد الالتزام ، وتقدير قيمة صافي أصول الشركة .

كما تختص أيضا بتقدير التعويض المشار اليه في المادة السابقة على الا يتجاوز هذا التعويض قيمة رأس المال المدفوع .

ويعتبر قرار اللجنة في ذلك قرارا نهائيا واجب التنفيذ وغير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور : « ... أجمعت تقاير ديوان المحاسبات وجهات الرقابة الادارية الحكومية على أن هذه الشركة قد أخلّت بالتزاماتها التي فرضها عليها عقد الالتزام فلم تقم بسداد الأقساط المستحقة عليها حتى الآن ومن أهم مظاهر اخلال هذه الشركة بالتزاماتها التعاقدية عدم شروعا حتى الآن في اقامة الفندق الذى التزمت بإقامته بالاضافة الى أنها قد استباححت

لنفسها حق استغلال مرفق النشاط، والاستيلاء على إيراداته دون تصريح من الوزارة مخالفة بذلك أحكام العقد وحصولها على ريع جزء من الأراضي الزراعية المستبعدة من نطاق العقد ٠٠٠٠ هذا بجانب مخالفتها لبعض أحكام قوانين الضرائب والشركات وغيرها فضلا عن مخالفات جسيمة شابت مشروعاتها الانشائية مما ينم عن سوء الإدارة القائمة على إدارة هذا المرفق .

« هذا ولما كانت الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي تملك حوائى ٨٥٪ من أسهم الشركة المذكورة بخلاف قرض يبلغ ٣٦٠٠٠٠ ج أقرضته الجمعية للشركة فقد طلب السيد وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي تصفية علاقة الجمعية ٠٠٠ بهذه الشركة حتى تنصرف الى أعمالها فمن ثم وبسبب ما تقدم اقتضى الصالح العام تصفية الشركة ٠٠ وإيلولتها الى مؤسسة عامة ٠٠٠ مع تعويض حملة أسهمها وفقا لأحكام القانون المرافق » .

ومن حيث انه يبين من هذه المذكرة ان ثمة اعتبارين رئيسيين صاحبا إستصدار القانون المشار اليه ، الأول ان ثمة مخالفات جسيمة ارتكبتها تلك الشركة في معرض قيامها على المرفق الذي عهد اليها بإدارته عن طريق الالتزام . والثاني أنه رؤى تصفية علاقة الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي بهذه الشركة .

وإذا كان الحل في مواجهة الاعتبار الأول يكفى فيه إسقاط الالتزام الممنوح للشركة بالإجراء المناسب في هذا الشأن لفظل الشركة قائمة بشخصيتها المعنوية استنادا الى أن إسقاط الالتزام ليس من شأنه وحده ان ينهى هذه الشخصية ، الا أن الاعتبار الثانى تطلب لمواجهة تصفية الشركة لتفك علاقتها بالجمعية المذكورة استجابة للإعتبارات التى كشفت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون ، الذى صدر مقررًا تصفية الشركة مع تعويض حملة أسهمها بما لا يجاوز قيمة رأسمالها المدفوع .

ومن حيث ان هذه الاعتبارات جميعا كانت تحت نظر اللجنة التى

شكلت لتقدير تعويض حملة أسهم الشركة طبقا للمادة الثانية من القانون ، وفي ذلك قالت اللجنة بتقريرها — المرفقة صورته ، « ٠٠ واذا قضى القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بوضع الشركة التي كانت تقوم على ادارة هذا المرفق تحت التصفية أى بانقضاء هذه الشركة ٠٠٠ ومن ثم تراعى اللجنة في تحديد وتقييم أصول هذه الشركة حقوق الملتزم على المرفق ومدى ما تحمله في سبيل تقريره وتحسينه ، وفي جانب الخصوم تراعى ما تحمله من التزامات قبل الحكومة والغير .

» وقد سجلت المذكرة التفسيرية لهذا القانون على هذه الشركة أنها اقترفت بعض مخالفات لعقد الالتزام ٠٠٠٠

» وهذه المخالفات كانت ماثلة أمام المشرع ومع قيامها فقد اصدر قانون التصفية ومن ثم كان رحيمًا بدائتي هذه الشركة وحملة أسهمها باعتبار أن كثرتهم الغالبة من الطبقة التي كانت ولا تزال موضع عطفه ورعايته اذ لم يجعل لسوء ادارة القائمين عليها اثرا على حقوقهم ويتخذ منها ذريعة لاسقاط الالتزام وبه يعود المرفق الى الدولة مطهرا من أى دين ولكنه اعتد بهذه الحقوق وقضى بتقويمها وفقا لأحكام القانون .

» وفي خلال هذه الروح التشريعية السمحة تحدد اللجنة أصول الشركة المنقضية والتزامها مراعية في تقويمها القيمة الحقة عند التصفية دون زيادة أو نقص ٠٠٠ » (ص ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من الصورة المقدمة لتقدير اللجنة) .

ومن حيث ان اللجنة بذلك تكون قد التزمت في اداء مهمتها مسلكا استظهرت سلامته من واقع القانون وظروف اصداره ، بما لا يضجر عن احكامه وغاياته ، الأمر الذى يدخل في صلب مأموريتها ، ترجيحاً منها بتفسير سليم لنصوص القانون يدخل في حدود ما عهد اليه به ، وهى المشكلة برئاسة عنصر قضائى بحكم القانون .

ومن حيث أنه لا يمكن أن يؤخذ على اللجنة في هذا المسدد أى خروج ظاهر على مهمتها ، أو انحراف بين عن اختصاصها ، وانما هى

تولت ذلك في حدود عملها ، ومن ثم تلحق القرار الذي اصدرته الحصانة التي اضافها عليه القانون بحكم الفقرة الأخيرة من مادته الثانية الأنف نصها ، فلا تجوز مراجعة هذا أقرار أو الطعن عليه بأي سبيل التزاما لذلك الحكم ، وخاصة اذا كانت هذه المراجعة على أساس كان مطروحا تحت نظر اللجنة ولم تأخذ به تغليبا لما ارتأته على ما تضمنه هذا الأساس — والثابت أنه كان تحت نظر اللجنة نتيجة وأسباب ما خلصت اليه اللجنة الفرعية المشكلة بقرار وزير الاسكان رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٢ في تقديرها الذي حددت فيه قيمة اسهم الشركة المصفاة ، ولم تأخذ اللجنة بهذا التقدير ولا بأساسه وهو التقدير الذي تتم الآن مقارنته بقرار اللجنة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرار الذي أصدرته اللجنة المشكلة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ يعتبر قرارا نهائيا واجب التنفيذ حصينا من أى مراجعة أو طعن بأي طريق .

(فتوى ١٠٦٢ في ٢٩/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

نص القانون رقم ٢٤٣ مكررا لسنة ١٩٥٦ على الاذن لوزير الحربية بشراء جميع اسهم شركة ، وبانتهاء شخصيتها الاعتبارية ، وبالحاقها بمصنع الطائرات وسريان احكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ عليها — صيرورة المصنع المملوك لهذه الشركة مرفقا عاما .

ملخص الحكم :

في ٦ من يونيو ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٢٤٣ مكرر لسنة ١٩٥٦ وقضى في مادته الأولى بأن « يرخص لوزير الحربية في شراء جميع اسهم شركة القذائف النفاثة ذات الطيران السريع (سيرفا) ش.م.م وذلك في حدود مبلغ ٩١٠٠٠ جنيه » كما قضى في مادته الثانية بأن

« تنتهى الشخصية الاعتبارية لشركة القذائف النفاثة ذات الطيران السريع (سيرفا) من تاريخ اتمام هذا الشراء وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها الى وزارة الحربية وتلحق بمصنع الطائرات الحربية وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء الطائرات الحربية » وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه لما كانت اغراض شركة سيرفا المشار اليها ذات اتصال وثيق بالمجهود الحربى ونظرا لاهمية قيام تلك الصناعة فى مصر من الوجهة الحربية وتذليلا للصعاب التى تعترض طريق انتاج تلك المعدات الحربية فقد رأت وزارة الحربية أن تقوم الحكومة بشراء تلك الشركة على ان تلحق بعد شرائها بمصنع الطائرات الحربية الذى انشئ بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ وذلك لشدة احتياج مصنع الطائرات الحربية لمنتجات الشركة المذكورة .

ويستفاد مما تقدم أن المصنع المملوك أصلا لشركة القذائف النفاثة ذات الطيران السريع (سيرفا) — على ما هو واضح من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٤٣ مكرر لسنة ١٩٥٦ — يقوم على اغراض ذات اتصال وثيق بالمجهود الحربى وينتج من المعدات الحربية ما كان مصنع الطائرات الحربية فى حاجة شديدة إليه ، وهو بهذه المثابة وباستيلاء الحكومة عليه فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ وتوليها ادارته بواسطة ادارة مصانع الطائرات بوزارة الحربية لاستخدامه فى الأغراض العامة ، قد أصبح مرفقا عاما .

الفصل الثاني

أجهزة الشركة

الفرع الأول

الجمعية العمومية للمساهمين

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

دعوة الجمعية العمومية للمساهمين — المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — نصها على توجيه الدعوة الى المساهمين بالنشر مرتين في صحيفتين احدهما باللغة العربية مع مراعاة مرور خمسة ايام بين النشر الاول والثاني وعشرة ايام من النشر الثاني وتاريخ انعقاد الجمعية — عدم اشتراط هذه الاجراءات في حالة توجيه الدعوة بخطابات بطم الوصول او تسليمها باليد — وجوب مراعاة مرور عشرة ايام من تاريخ توجيه الدعوة وانعقاد الجمعية في حالة الدعوة بخطابات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ ، على ان :

١ — تعلن دعوة المساهمين للجمعيات العمومية في صحيفتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية . ويجب أن يحصل الاعلان

مرتين وان يتم الاعلان في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة ايام على الاقل من تاريخ نشر الاعلان الاول وقبل موعد الاجتماع بعشرة ايام على الاقل ، ويجوز ان توجه الدعوة بخطابات موصى عليها اذا كانت جميع الاسهم اسمية ٠٠٠ »

وظاهر من هذا النص ان المشرع رسم طريقتين مختلفتين ، احدهما طريقة النشر في الصحف في المواعيد وعلى النحو المبين بالنص والطريقة الاخرى توجه الدعوة بخطابات موصى عليها .

وقد اوجب المشرع عند توجيه الدعوة بطريق النشر في الصحف ان يكون النشر في صحيفتين يوميتين احدهما باللغة العربية وان تمضي بين الاعلان الاول والثاني خمسة ايام على الاقل ، وبين هذا الاعلان الاخير وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية عشرة ايام على الاقل ، ثم نص على الطريقة الثانية دون أى قيد من اجراءات أو مواعيد معينة على النحو الذى نص عليه بالنسبة الى الطريقة الاولى ودون احالة الى الاجراءات أو المواعيد المشار اليها .

ومقتضى ذلك ان المشرع لا يوجب مراعاة هذه المواعيد أو اتباع تلك الاجراءات عند توجيه الدعوة لحضور الجمعية العمومية بخطابات موصى عليها .

ويستفاد من ذلك ان المشرع انما شرط اتباع الاجراءات ومراعاة المواعيد المشار اليها عند توجيه الدعوة بطريق النشر في الصحف دون توجيهها بطريق الخطابات الموصى عليها ذلك لأن النشر مرة واحدة في صحيفة واحدة لا يكفل علم ذوى الشأن بالدعوة ، ولهذا شرط اجراء النشر مرتين في صحيفتين احدهما باللغة العربية ، وان يمضى بين نشر اعلان الدعوة الاول والاعلان الثانى خمسة ايام على الاقل . والمقصود بتكرار النشر وانقضاء هذه الفترة بين المرتين ان تتاح الفرصة لمن فاتته العلم بالدعوة لعدم اطلاعه على اعلاناته الاول كى يعلم بها باطلاعه على الاعلان الثانى ولا جدال فى أن الأمر يختلف عند توجيه الدعوة بخطابات موصى عليها ومثلها فى ذلك مثل توجيهها بخطابات تسلم باليد الى

الدعويين لحضور الجمعية العمومية ذلك لأن هذه الطريقة تكفل بذاتها وصول الدعوة اليهم شخصيا مما يغنى عن تكرار توجيهها ، ويؤيد هذا النظر ان المشرع اوجب في المادة ٤٤ من ذات القانون توجيه الدعوة بخطابات موصى عليها اذا كانت جميع الاسهم اسمية وذلك عندما يرى مجلس الادارة دعوة الجمعية للانعقاد من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المساهمين الحائزين لعشر رأس المال ولم يشترط اتخاذ أى اجراء من الاجراءات التى شرطها بالفقرة الاولى من المادة ٤٥ عند توجيه الدعوة بطريق النشر فى الصحف .

ولا يعنى هذا النظر اغفال ميعاد الحضور عند توجيه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية بخطابات موصى عليها أو بتسليمها باليد — ذلك ان من المبادئ المسلمة فى هذه الحالة منح المساهمين مهلة تمضى بين تاريخ اعلانهم بالدعوة وتاريخ انعقاد الجمعية حتى تتاح لهم فرصة دراسة المسائل المعدة للعرض على الجمعية كما تتاح لمن كان منهم يقيم فى بلد ناء عن مقر الجمعية ان يتخذ اهيمته لحضور الاجتماع ، ويؤيد هذا النظر ان المادة ٤٥ المشار اليها شرطت فيما شرطته فى اعلان الدعوة أن يتضمن جدول الاعمال المسائل التى سوف تنظرها الجمعية وذلك لدراستها وبحثها وتمحيصها تمهيدا لنظرها .

أما بالنسبة الى مدى هذا الميعاد فان المشرع اذ حدد ميعاد العشرة الايام عند توجيه الدعوة بطريق النشر فى الصحف يكون قد قدر ملائمة هذا الميعاد ويتعين الاستهداء به وقياس الميعاد فى حالة توجيه الدعوة بطريق الخطابات الموصى عليها أو بالتسليم باليد عليه ، على ان يحتسب هذا الميعاد من تاريخ توجيه الدعوة .

(فتوى ٧٧٧ فى ١٢/١١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

الجمعية العمومية — الحد الاقصى لعدد اصوات كل مساهم .
المادة ٤٦ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كانت تجمل

الحد الأقصى لعدد أصوات كل مساهم من الأفراد ٤٩٪ من عدد أصوات الحاضرين بالجمعية العمومية — تطابق نص المادة ٣٥ من النظام الأساسي لشركة مصر للفنادق المشهر بالوقائع بتاريخ ٢٠/٦/١٩٥٥ مع هذا الحكم — تعديل نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ الذي جعل الحد الأقصى سالف الذكر ٢٥٪ — على جميع الشركات ومنها شركة مصر للفنادق الالتزام بهذه النسبة دون غيرها من النسب المنصوص عليها بالنظم الأساسية لتلك الشركات ، سواء عدلت هذه النظم بما يتفق وهذه النسبة الجديدة أم لا — نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ واجب التطبيق على الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام بموجب المادة ٥٥ مكرر (٣) من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المستحدثة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الثالثة المتعلقة بمدى انطباق أحكام المادة ٤٦ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على شركات القطاع العام ، فإن تلك المادة كانت قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تجعل الحد الأقصى لعدد أصوات كل مساهم من الأفراد ٤٩٪ من عدد أصوات الحاضرين ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن يطابق نص المادة ٣٥ من النظام الأساسي لشركة مصر للفنادق المشهر بالوقائع عدد رقم ٤٨ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٥٥ هذا الحكم ، إلا أنه بعد تعديل نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ الذي جعل الحد الأقصى سالف الذكر ٢٥٪ أصبح من المتعين على جميع الشركات ومنها شركة مصر للفنادق الالتزام بها دون غيرها من النسب المنصوص عليها بالنظم الأساسية لتلك الشركات سواء عدلت هذه النظم بما يتفق وهذه النسبة الجديدة أم لا ، وبالتالي فلا وجه للقول بأن النظام الأساسي الذي أغفل تعديله يتضمن حكما خاصا يجب تغليبه على الحكم العام الوارد بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ لأن النظام الأساسي يجب أن يكون مطابقا لحكم القانون في هذه الخصوصية فلم يخول المشرع واضعيه

الحق في اختيار حد أقصى يزيد على الحد الذي يتبناه القانون ، لذلك فإنه لا يوجد في الواقع حكم خاص يصح معه القول بتغليبه على الحكم العام الوارد بالقانون .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ذلك فان المادة ٥٥ مكرر ٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المستحدثة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ قررت تطبيق أحكام بعض مواد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام ، ومن بين تلك المواد المادة ٤٦ الأمر الذي يتعين معه تطبيق الحد الأقصى الوارد بها وهو ٢٥٪ وفقا للتعديل الذي طرأ عليها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وطرح ما يخالفه . .)

(فتوى ٢٤١ في ١٢/٤/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

شركات المساهمة — اجتماعات الجمعيات العمومية لهذه الشركات —
تخلف اعضاء مجلس الادارة عن حضورها — اثره — البطلان المطلق .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنه « يجب أن يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العمومية بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته وفي جميع الاحوال يجب أن يحضر الجمعية العمومية رئيس المجلس أو وكيله أو أحد الاعضاء المنتدبين للادارة» .
وظاهر من هذا النص أن المشرع شرط لصحة اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المشار اليها أن يكون مجلس الادارة ممثلا فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته وواجب

فضلا عن ذلك حضور رئيس المجلس أو وكيله أو أحد الاعضاء المنتدبين للإدارة في جميع الأحوال ، وذلك حتى يتاح لكل مساهم اثناء انعقاد الجمعية العمومية مناقشة مجلس الإدارة في أى شأن من شئون الشركة .

وإذا كان هذا النص قد خلا من تحديد الجزاء الذى يترتب على مخالفة أحكامه ، إلا أن المادة ١٠٢ من ذات القانون تقضى ببطلاق كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون أو يصدر من مجالس إدارة شركات المساهمة أو جمعياتها العمومية المشكلة على خلاف أحكامه وذلك دون اخلال بحقوق الغير حسنى النية .

وقد جاءت صيغة هذا النص عامة مطلقة بحيث تتناول كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف الاحكام المقررة في القانون ، ومنها الاحكام المقررة في المادة ٤٧ المشار اليها وهى أحكام واجبة أمره نبه الشارع الى ضرورة اتباعها بحيث لايجوز الخروج عليها . كما أن لفظ « قرار » الوارد في تلك المادة ينصرف حتما الى أى قرار يصدر من الاجهزة الادارية في الشركات المساهمة ، ومنها الجمعية العمومية ، اذا لم تتبع الاحكام القانونية الخاصة بانعقادها سواء وقعت المخالفة في الاجراءات أم في المواعيد أم في التشكيل ، والبطلاق هنا بطلان مطلق مقرر بنص صريح في القانون اذ استعمل المشرع عبارة « يقع باطلا » والرأى مستقر في هذه الحالات على وجوب اعتبار القرار باطلا . وعلى مقتضى ماتقدم تعتبر قرارات الجمعية العمومية باطلة بطلانا مطلقا اذا لم تراعى في انعقادها وتشكيلها الاجراءات المقرر في المادة ٤٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، وفي هذه الحالة يجوز لكل ذى مصلحة أن يطلب البطلان .

والقول بأن الجمعية العمومية هى صاحبة الحق في تصريف شئون الشركة باعتبارها الاصلية ومجلس الإدارة مجرد وكيل عنها وتخلف الوكيل لا ينقص من حق الاصيل في اداء شئونه ، هذا القول مردود بأن الجمعية العمومية التى تملك تصريف شئون الشركة هى التى

تستوفي شروط انعقادها وتشكيلها التي يوجبها القانون ، فاذا تخلف أحد هذه الشروط كما لو انعقدت دون حضور اعضاء مجلس الادارة بالنصاب المقرر قانونا ، يكون تشكيلها مخالفا للقانون وتبطل القرارات التي تصدرها بطلانا مطلقا .

وعلى ذلك فان القرارات الصادرة من الجمعيات العمومية لشركات المساهمة المنعقدة على خلاف الاحكام المقررة بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ هي قرارات باطلة بطلانا مطلقا .

(فتوى ٤٧٧ في ١٩٥٩/٨/٦)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

انعقاد الجمعيات العمومية لشركات المساهمة دون مراعاة للمواعيد المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — جزأؤه البطلان المطلق .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تعلن دعوة المساهمين في صحيفتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية ، ويجب أن يحصل الاعلان مرتين ، وأن يتم الاعلان في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة ايام على الاقل من تاريخ نشر الاعلان الاول وقبل موعد الاجتماع بعشرة ايام على الاقل ٥٥٥٥ » وظهر من هذا النص أن القانون رسم اجراءات الدعوة الى الجمعية العمومية ، وحدد في هذا الخصوص مواعيد اوجب التزامها وهي نقضاء خمسة ايام من تاريخ نشر الدعوة الاولى ، ثم عشرة ايام من تاريخ نشر الدعوة الثانية الى موعد انعقاد الجمعية العمومية . والقاعدة المقررة قانونا في حساب المواعيد المقدرة بالايام التي يجب أن تنقضى قبل حصول اجراء ما ، الا يحسب يوم حدوث الامر المعبر في نظر القانون مجريا

للميعاد ، كما لا يحسب اليوم الاخير ، أى أنه لا يجوز حصول الاجراء قبل انقضاء هذا اليوم الاخير من الميعاد ، وقد تضمنت المادة ٢٠ من قانون المرافعات هذا الحكم اذ نصت على أنه « اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو الشهور أو بالسنين ، فلا يحسب منه يوم التكليف أو التتبيه أو حدوث الامر المعبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء ، اما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الاخير من الميعاد » .

وعلى مقتضى ماتقدم تعتبر المواعيد المبينة في المادة ٤٥ سالفه الذكر مواعيد كاملة ويجب أن تنقضى تماما قبل اتخاذ أى اجراء من الاجراءات المشار اليها فيها ، أى خمسة ايام كاملة بالنسبة الى الميعاد الاول وعشرة ايام كاملة بالنسبة الى الميعاد الثانى . واذا كان المشرع لم ينص في المادة ٤٥ على الجزاء المترتب على مخالفة هذه المواعيد ولم يضع تنظيما خاصا بدعوى البطلان المتعلقة بقرارات الجمعية العمومية التى تصدر على خلاف الاحكام المقررة بالمادة المذكورة الا أنه اشار الى هذا البطلان في المادة ١٠٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التى تنص على أنه :

« في غير اخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء ، يقع باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون أو يصدر من مجالس ادارة شركات المساهمة أو جمعيتها العمومية المشكلة على خلاف أحكامه ... » .

وقد وردت صيغة هذا النص عامة مطلقة بحيث تتناول كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بما في ذلك الاحكام المقررة بالمادة ٤٥ وهى احكام أمرة نبيه المشرع الى ضرورة اتباعها باستعمال لفظ « يجب » الوارد في صدر المادة المذكورة . كما أن كلمة « قرار » الواردة في المادة ١٠٢ تنصرف حتما الى أى قرار يصدر من الجهاز الادارى في الشركات المساهمة

من ذلك الجمعية العمومية للشركة اذا لم تتمتع الاحكام القانونية الخاصة بدعوتها الى الانعقاد سواء وقعت المخالفة في الاجراءات أم في المواعيد ، والبطلان هنا مقرر بنص صريح في القانون حيث استعمل المشرع عبارة « يقع باطلا » والرأى مستقر في هذه الحالة على وجوب الحكم بالبطلان ، وقد أشارت الى ذلك المادة ٢٥ من قانون المرافعات بقولها « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون على بطلانه ... » وهو بطلان مطلق لايرد عليه أى تصحيح باجازه لاحقة ، كما أن من القواعد المقررة في حالة البطلان الذى ينص عليه القانون أن القاضى لايمك سلطة تقديرية في شأنه ، ومن ثم يتعين عليه أن يوقعه فلا اجتهاد مع النص ، وعلى مقتضى ماتقدم تعتبر قرارات الجمعية العمومية باطلة بطلانا مطلقا اذا لم تراعى في انعقادها اجراءات ومواعيد الدعوة الى الانعقاد المقررة بالمادة ٥٤ من القانون . وفي هذه الحالة يجوز لكل ذى مصلحة أن يطلب البطلان ، وفي طليعة اصحاب المصلحة المساهمون انفسهم سواء اكانوا قد صوتوا مع قرارات الجمعية العمومية أو ضدها .

ولاحجة في القول بان كل مايثبته القانون من الاجراءات والمواعيد المقررة في المادة ٥٤ من القانون هو توافر النصاب القانونى المقرر لصحة انعقاد الجمعية العمومية ، وأنه متى توافر هذا النصاب والاغلبية التى يتطلبها القانون فلا وجه لابطال قرارات الجمعية العمومية ولو وقعت مخالفة للقانون ، لاحجة في هذا القول لان مساهما واحدا قد يغير حضوره اتجاه الجمعية العمومية فيما تريد اتخاذه من قرارات وقد يؤثر في النتيجة عند اخذ الاصوات على قرار معين ، يضاف الى ذلك أن الاخذ بهذا النظر يعتبر اهدارا للتنظيم الذى قرره القانون لدعوة الجمعية العمومية ولانعقادها وهو تنظيم مقرر بنص أمر تحقيقا للمصلحة العامة ، فلا يجوز الخروج عليه بعلة تقوم على قاعدة من قواعد تفسير القانون حيث لاحاجة الى ذلك لوضوح النص .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المواعيد المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة — لا يلزم مراعاتها عند انعقاد مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية لمباشرة اختصاصات الجمعية العمومية لاحدى الشركات التى تتلك المؤسسة الاقتصادية جميع اسهمها ما دامت هى الوحيدة المساهمة فيها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنه :

« ١ — يجب أن تعقد الجمعية العمومية مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يعينهما النظام .

٢ — وللمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب اليه ذلك المساهمون الحائزون لعشر رأس المال . ويجب أن توجه الدعوة بخطابات موصى عليها اذا كانت جميع الاسهم اسمية .

٣ — وترسل صورة من هذه الاوراق الى الادارة العامة للشركات في نفس الوقت الذى يتم فيه نشرها أو ارسالها الى المساهمين » .
كما تنص المادة ٤٥ على أن « تعلن دعوة المساهمين للجمعيات العمومية في صحيفتين يوميتين تصدر أحدهما باللغة العربية . ويجب أن يحصل الاعلان مرتين وأن يتم الاعلان في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاعلان الأول وقبل موعد الاجتماع بعشرة أيام على الأقل » ويجوز أن توجه الدعوة بخطابات

موصى عليها اذا كانت جميع الاسهم اسمية » • وحكمة هذين النصين أن الاصل في الشركات أن تؤلف من عدد من الشركاء أو المساهمين الذين يجتمعون في مواعيد دورية معلومة ، بهيئة جمعية عمومية ، لممارسة اختصاصات معينة ، منها اختيار أعضاء مجلس الادارة ومناقشة الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة ومراقبة الحسابات وتعديل نظام الشركة • والغرض من دعوة الجمعية في هذه المواعيد الدورية هو تمكين أكبر عدد من المساهمين من حضور اجتماعاتها حتى تتاح لهم فرصة دراسة الموضوعات المعروضة عليها ومناقشتها مناقشة موضوعية مجدية فتحقق بذلك رقابتهم على ادارة الشركة كما يتبينون وضعها الحقيقي •

واستثناء من هذا الاصل في تكوين الشركات وعملا بأحد المبادئ في تشريعات الشركات ، أجاز المشرع للمؤسسة الاقتصادية تأسيس شركات المساهمة بمفردها فنصت المادة السادسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية على أن « للمؤسسة تأسيس شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون •

ويجوز تداول اسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها » • وقد جاء في المذكرة الايضاحية تعليقا على هذا النص أنه « أجاز للمؤسسة الاقتصادية أن تنشئ شركات المساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون خروجاً على الاصل العام في انشاء الشركات الذي يقضى بأن أقل عدد اشترطه لمؤسسى الشركة المساهمة هو سبعة شركاء ، وذلك لأن المصلحة العامة قد تقتضى عند الشروع في انشاء إحدى الشركات المساهمة عدم الالتجاء الى رأس المال الخاص في البداية ... ، وقد أجاز أن تتداول أسهم الشركة التي تنشئها المؤسسة الاقتصادية بمجرد تأسيسها حتى تختار المؤسسة الوقت المناسب لتداول الاسهم فقد ترى عدم تداول الاسهم الا بعد أن تحقق الشركة قدراً من النجاح في أعمالها حتى تضمن اقبال رؤوس الاموال الخاصة عليها » •

واذا كان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر لم يعرض

لهذا النوع من الشركات ، الا أنه ليس ثمت مانع من تطبيق احكام القانون عليها في الحدود وبالقدر الذى لايتعارض مع طبيعتها الخاصة.

واذا كانت الجمعيات العمومية تتكون من شركات أو مساهمين متعددين على النحو السالف الذكر ، وكانت الشركات التى أجاز المشرع للمؤسسة الاقتصادية انشاءها بمفردها لا تتكون الا منها وحدها ، فان الجمعية العمومية التى نظم المشرع فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه أحكامها يتمتع وجودها ، وذلك يقتضى امتناع سريان نصوصه المنظمة لعقد هذه الجمعيات واجراءات عقدها ومواعيد الدعوة لاجتماعها مما تضمنته المادة ٤٥ من هذا القانون — أما اختصاصات الجمعية العمومية فى هذه الشركات فانها تنتقل الى المسهم الوحيد أى المؤسسة الاقتصادية ، وتتولاها الهيئة التى تقوم بإدارة المؤسسة وهى مجلس ادارتها . ولقد كفل قانون انشاء المؤسسة الاقتصادية اشرافها على هذه الشركات وأحاطها بجميع قرارات مجالس ادارتها عقب صدورها ، اذ أوجبت المادة ٨ من هذا القانون على ممثلى المؤسسة فى مجالس ادارة الشركات ابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالقرارات التى تصدرها تلك المجالس خلال ستة أيام من تاريخ صدورها ، وخولت المادة ٩ منه لرئيس مجلس ادارة المؤسسة بالنسبة الى الشركات التى تريد حصة المؤسسة فيها على ٢٥ ٪ من رأس المال طلب اعادة النظر فى كل قرار يصدره مجلس الادارة خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه والا اعتبر القرار نافذا . وهذه النصوص قاطعة الدلالة على أن المؤسسة الاقتصادية تكون على علم تام بجميع قرارات مجلس ادارة الشركة التى تنشئها بمفردها ، ومن ثم فانها تعلم قطعاً بالموعد الذى يحدده مجلس ادارة الشركة لانعقاد مجلس ادارة المؤسسة لممارسة اختصاصات الجمعية العمومية بالنسبة الى هذه الشركة ، وعلى هذا فلا يلزم قانوناً مراعاة الميعاد المشار اليه فى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ عند انعقاد مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية مباشرة اختصاصات الجمعية العمومية لاحدى الشركات التى تملك المؤسسة الاقتصادية جميع اسهمها ما دامت هى المسهمة الوحيدة فيها .

الفرع الثانى

مجلس الادارة

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات المساهمة — تكليف
وضمهم — اعتبارهم فى ظل قانون التجارة وكلاء عن الجمعية العمومية
لمساهمة الشركة — عدم خضوعهم لنظم التوظيف المقررة فى الشركة
أو لاحكام قانون العمل — بقاء هذا الوضع فى ظل القانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة — خلو القرار
الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المعمول به بعد هذا القانون من
الاشارة الى أعضاء مجلس الادارة غير المديرين كموظفين بالشركة —
تغير الوضع منذ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
ودخول رئيس مجلس ادارة الشركة فى زمرة العاملين بها — سرعان
نفس الحكم على أعضاء مجلس الادارة المتفرغين — اعتبار هؤلاء فى
مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية من عداد العاملين بالشركة من هذا
التاريخ فقط .

ملخص الفتوى :

أن القاعدة المقررة طبقا لقانون التجارة أن أعضاء مجلس ادارة
الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمة الشركة
وعلى أساس من وصف هؤلاء الأعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم فى
الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين وبهذه المثابة لا يخضعون
لنظم التوظيف المقررة فى الشركة ولا تسرى فى شأنهم بوجه عام أحكام
قوانين العمل وتنظيم هذه النتيجة — فى عموميتها — رئيس مجلس
الادارة والعضو المنتدب وسائر أعضاء المجلس ذلك أنه ليس لرئيس
المجلس سلطات تزيد عن بقية الأعضاء كما أن العضو المنتدب لا يعدو

أن يكون وكيلا عن مجلس الادارة تحدد اختصاصاته ومكافآته بقرار من المجلس ومن ثم كان وجه مسئولية أعضاء مجلس الادارة عن أخطائه لأنه يقوم بالعمل نيابة عنهم وبناء على توكيل منهم .

وقد ظل هذا النظر صحيحا وقائما مع بداية تدخل الدولة في تعيين أعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة وفيما بعد ذلك اذ يبين من مطالعة أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي أن المشرع حرص على تمثيل القطاع العام في مجلس ادارة الشركات على نحو يتناسب مع الحصة المملوكة له رأسمالها وناط برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في الشركات التي تبلغ فيها الحصة العامة حدا معيناً من رأس المال على أن التدخل على النحو المتقدم في ادارة الشركات المساهمة لم يعير في شيء من الكيان القانوني لمجلس ادارة الشركة كما لم يجعل من أعضاء مجلس الادارة — وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب — موظفين بالشركة بل أن المشرع كان حريصا على الفصل بين عضوية مجلس الادارة وبين القيام بأعمال التوظيف بها فنص في المادة ٣٢ مكررا المضافة الى قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضوا في مجلس ادارتها » وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف عام ١٩٦١ .

وفي أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١) وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مداه في تعيين أعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة اذ جعل تعيينهم جميعا من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع أن هذا الحكم قد غير تماما في الاساس الذى كان يتم على مقتضاه اختيار مجلس ادارة الشركة المساهمة فانه يصعب القول بأن

المشرع بالقانون المذكور قد مزج بين عضوية مجلس ادارة الشركة وبين وظائفها ذلك أنه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الادارة في وضعه الجديد أن المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة في الانتاج من رأس المال والعمل والادارة الفنية نزولا منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التي توجت بقوانين يوليو الاشتراكية وناط برئيس الجمهورية اختيار ممثل رأس المال والادارة الفنية عن الشركات التي تسهم فيها الدولة دون أن يتضمن ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع الى أعضاء مجلس الادارة من غير المديرين بما يجعلهم في عداد الموظفين فيها ولو أنه قصد الى اعتبارهم كذلك منذ هذا القانون لنص على هذا كما فعل في التشريعات اللاحقة له — ومما يؤكد بقاء أعضاء مجالس الادارة — غير المديرين — بنفس مركزهم السليم الذي يخرجهم عن زمرة الموظفين أن لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والتي عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ — قد عرضت لبيان المقصود بموظفي الشركة وعمالها وأوردت جدولاً بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة في هذا البيان أعضاء مجالس الادارة — غير المديرين — ولا أشارت الى مرتبات لهم في ذلك الجدول ولو أن المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الأعضاء موظفين بالشركة منذ أن أصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية لنص على ذلك أو أشار اليه في اللائحة الصادرة في شئون موظفي وعمال الشركة واذ لم يفعل فان ذلك يعتبر اقراراً للقواعد العامة المطبقة في هذا الشأن ودلالة على عدم العدول عنها الى سواها .

وأن وجه الحكم في هذا الخصوص قد تغير منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة اذ يبين من الاطلاع على النظام المذكور أنه يحوى عشرة أبواب جمعت شتات الأحكام المتعلقة بالتوظيف في تلك الشركات وأرفق به جدول بفتات الوظائف والمرتبات بصفة عامة

وجاء رئيس مجلس الإدارة ضمن هذه الفئات وحدد لفتته أجر سنوى مقداره (١٢٠٠ — ٢٠٠٠) جنيه وبديل تمثيل بحد أقصى ١٥٠ ٪ من الأجر الأصلي — كما نصت المادة ٦٣ من هذا النظام على أنه يضع مجلس إدارة كل شركة جدولاً بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المختصة — ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة هو أعلى مرتب في الشركة .

وأنة يستفاد من ذلك أن المشرع اذ جعل مرتب رئيس مجلس إدارة الشركة في قمة مرتبات العاملين بها وضمنه جدول هذه المرتبات فان ذلك يكشف عن اتجاه المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفة فيها يستحق شأغلها مرتباً ويمكن تبرير هذا الحكم المستحدث أن من الواجب انصراف رئيس مجلس إدارة الشركة الى عمله فيها والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهوده شأنه في ذلك شأن سائر العاملين في الشركة ومن ثم كان وجه النص على اتخاذ فئة رئيس مجلس الإدارة قمة لفئات العاملين بالشركة .

وأنة يخلص من ذلك أن المشرع بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول بها اعتباراً من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قد اعتبر عمل رئيس مجلس إدارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها أجراً أساسياً وبديل تمثيل وبهذه المثابة يكون قد دخل — منذ التاريخ المذكور — في زمرة العاملين بالشركة .

وأنة ولئن كانت اللائحة سالفة الذكر قد وردت خلواً من أى نص في شأن عضو مجلس الإدارة المنتدب وسائر أعضاء مجلس الإدارة غير المديرين اذ أن الأعضاء المديرين من العاملين أصلاً بحكم وظائفهم كمديرين الا أنه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذى قام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس إدارة الشركة موظفاً بها وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة فاذا استبان من الظروف أن قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس إدارة الشركة قد تضمن تعيين أحد

الأشخاص عضوا منتدبا في الشركة مع منحه مرتبا سنويا وبدل تمثيل أو تعيين بعض الأشخاص أعضاء بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم للعمل بالشركة فان ذلك يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بها لأن الأصل في بدل التمثيل أن يقرر لمواجهة أعباء وظيفة معينة كما أن التفرغ يعتبر قرينة على أن علاقة الشخص بالشركة تقوم على أساس من الثبات والدوام وهذه صفات الوظيفة •

وأنه ترتيبا على ما تقدم انتهت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ الى أن رئيس مجلس ادارة الشركة والأعضاء المتفرعين يعتبرون من عداد العاملين في الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه •

وقد عرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ الموضوع الخاص بمدى سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لاعادة التأمين والعضو المنتدب بها فأيدت فتواها الصادرة بجلستها المنعقدة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ المشار اليها واعتبرت رئيس مجلس ادارة الشركة المذكورة في مفهوم قانون التأمينات الاجتماعية من عداد العاملين بالشركة منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات •

أما ما قد يقال من أن أعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة يعتبرون موظفين بهذه الشركات من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية فهو مردود بأن المادة ٧ من هذا القانون تنص في الفقرتين الأولى والثانية منها على أن يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون في مجالس ادارات الشركات التي يكون لها نصيب في رأس مالها •

ويحدد عدد ممثلي المؤسسة في مجلس الادارة بنسبة لا تقل عن نسبة حصتها في رأس المال • ويشترط في جميع الحالات أن يكون للمؤسسة ممثل واحد على الأقل في مجلس ادارة الشركات التي لا يقل نصيبها فيها عن ٥ ٪ من رأس مالها » •

وتنص المادة ١٠ منه على أن : لا يشترك ممثلو المؤسسة الاقتصادية في الجمعية العمومية في انتخاب أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون رأس المال الخاص •

وتنص المادة ١١ منه على أن : لا يلزم مندوبو المؤسسة الاقتصادية في مجالس ادارات الشركات بتقديم أسهم ضمان عن عضويتهم •

وتنص المادة ١٢ على أن تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التي تستحق لمندوبيها في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت •

وللمؤسسة أن تحدد المرتبات أو المكافآت التي تصرف من خزانتها الى هؤلاء المندوبين •

ومؤدى هذه النصوص جميعها أن أعضاء مجالس الادارة انما يمثلون رأس المال الخاص والعام والأعضاء الذين يمثلون رأس المال الخاص تختارهم الجمعية العمومية للمساهمين دون أن يشاركهم في ذلك مندوبو المؤسسة الاقتصادية وبهذا الوصف يعتبرون وكلاء عن هؤلاء المساهمين ، والأعضاء الذين يمثلون رأس المال العام والذين ينوبون عن المؤسسة الاقتصادية في مجلس ادارة الشركة يعتبرون اما موظفين في المؤسسة أو وكلاء عنها حسب طبيعة علاقتهم بها يتقاضون مرتباتهم أو مكافآتهم من خزانتها وتؤول اليها المبالغ التي تستحق لهم في مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت • وعلى ذلك فان أيا من الفريقين لا يعتبر من العاملين في الشركات المذكورة •

وبالنظر الى أن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي لم يغير من طبيعة الوضع القانوني

لأعضاء مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة اذ أن هذا القانون ردد فى هذا الخصوص أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٥٣ •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ •
(فتوى ١٢٢٨ فى ١١/٢٢ / ١٩٦٧)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — النص على تملك عضو مجلس الادارة عددا من الأسهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه — لا يتضمن حكما آمرا — ليس مايمنع من أن يشترط نظام الشركة ملكية العضو لنصاب تزيد قيمته على الألف •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن :
« يشترط فى عضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة يوازى جزء من خمسين من رأس مال الشركة •

ومع ذلك يجوز أن يكون العضو مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه ، ويرجع فى ذلك الى الأسعار التى يجرى التعامل عليها فى بورصة الأوراق المالية أو الى قيمة الأسهم الاسمية ان لم تكن أسهم الشركة قد قيدت فى هذه البورصة » •

ويدور البحث حول ما اذا كان الحكم الوارد فى الفقرة الثانية من النص المتقدم حكما آمرا ومن ثم نافذ الأثر على الشركات القائمة عند العمل بالقانون ، أم أنه غير آمر ، وبالتالي يكون معدوم الأثر على

الشركات التي كانت قائمة عند العمل به ، ويكون الأمر متروكا لنظام كل شركة .

ويتنازع هذا البحث رأيان : رأى يقول بأن حكم الفقرة الثانية من النص المتقدم حكم أمر يلغى كل ما يخالفه من الأحكام الواردة في نظم الشركات القائمة عند العمل بالقانون ، ولا يجوز الاتفاق على خلافه بالنسبة الى الشركات التي تؤسس بعد ذلك ، اذ مؤدى هذا النص أنه بالنسبة الى الشركات التي يزيد الجزء على خمسين من رأسمالها على ألف جنيه يجوز أن يقبل في مجلس ادارتها من يملك عددا من الأسهم لا يقل عن ألف جنيه مهما كان النص الوارد في نظام الشركة ، لأن الخطاب في هذا النص لم يوجه الى الشركات حتى يقال ان اعمال حكمه متروك لها ان شاءت أدمجته في نطاقها وان شاءت أغفلته ، بل جاءت صيغة النص كالآتي « يجوز أن يكون العضو .. » وهذا يدل على أن الخطاب موجه مباشرة من المشرع الى مجالس الادارة في جميع الشركات بما يفيد جواز قبول من يملك هذا النصاب عضوا فيها . ويستدل أصحاب هذا الرأي على صحته بأن القانون الجديد حيث أراد الابقاء على ما يخالف أحكامه من نظم الشركات القائمة نص على ذلك صراحة كما فعل في المواد ٢١ ف ٣ و ٤٠ و ٢٢ و ٢٤ ف ٣ . كما أن العقد النموذجي لنظام الشركات المساهمة الصادر به المرسوم المؤرخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ لم يتعرض لأحكام الضمان المشروط بتقديمه من أعضاء مجلس الادارة ، مما يدل على أن هذه مسألة قد نظمها القانون بأحكام أمرة ولم يتركها لتقدير ذوى الشأن عند وضع نظام الشركة . يؤيد هذا أن المادة ١١١ من القانون سالف الذكر تقضى بأن مواد الفصلين الثالث والرابع من الباب الأول — فيما عدا ما استثنى — تسرى في حدود ما استحدثه من أحكام بعد انقضاء السنة المالية التي يبدأ خلالها العمل بأحكام هذا القانون ، ومفهوم المخالفة أن المواد المستثناة ومنها المادة ٢٧ تسرى فورا وبأثر مباشر حتى على الشركات القائمة عند العمل بالقانون ، لاسيما وأنها تتضمن أحكاما أمرة متعلقة بالنظام العام كالمواد ٢٥ و ٢٨ و ٣٣ . ويرى أصحاب هذا الرأي أن جواز تعيين من يملك قدرا من الأسهم توازى قيمته

ألف جنيه في الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة أمر يتعلق بالنظام العام ، اذ لوحظ أن كثيرا من الشركات القائمة تشترط نظمها الأساسية نصابا كبيرا فيمن يعين عضوا بمجالس إدارتها ، مما ترتب عليه أن استعصى على الكفايات المالية والاقتصادية أن تجد لها مكانا في هذه الشركات رغم مالنشاطها من أثر بارز في الاقتصاد القومي ، ولذا رؤى أن علاج الموقف لايجدى فيه مجرد الاحالة على النظم الأساسية للشركات ، كما كان الحال من قبل ، ووضع نص عام مباشر لمواجهة هذه الحالة يميز أن يكون العضو مالكا لعدد من الأسهم لا تقل قيمتها عن ألف جنيه .

والرأى الراجع أن المقصود بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٧ أنه يجوز أن ينص في نظام الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة على جواز تعيين من يملك أسهما لا تقل عن ألف جنيه عضوا في مجلس الإدارة ، وبالتالي فإن كل نص مخالف يرد في نظام أية شركة قائمة أو مستقبلية يكون صحيحا . ولا عبرة بعدم اشتمال النص على احالة صريحة على نظام الشركة اذ يعتبر ذلك من قبيل حذف المعلوم ، هذا الى أن حكم المادة ١١١ لا يفيد المعنى الذى ذهب اليه الرأى السابق ذلك أن هذا النص اذ يجعل العمل بمواد الفصلين الثالث والرابع من الباب الأول — فيما عدا ما استثنى — من تاريخ بدء السنة المالية التالية ، فإن كل ما يستفاد منه بطريق مفهوم المخالفة أن المواد المستثناة يعمل بها فور العمل بالقانون ، ولا يتراخى تنفيذها كغيرها ، وذلك نزولا على الحكم الوارد في المادة ١١٦ التى تقضى بأن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ولا يستفاد من هذا النص بأى حال أن أحكام هذه المواد ذات أثر حال مباشر على الشركات القائمة .

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ معدلا بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ — تعيين الاعضاء غير المنتخبين بالشركات التى تساهم فيها الدولة أو المؤسسات العامة يكون بقرار من رئيس الجمهورية — صدور هذا القرار متضمنا أسماء بعض الموظفين السابق اعارتهم من الحكومة الى احدى المؤسسات للعمل مفوضين بادارة شركاتها — أثر هذا القرار انتهاء خدمتهم بالحكومة وبالتالي انتهاء اعارتهم بالمؤسسة •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة معدلا بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ على أن :

« تشكل مجالس ادارة شركات المساهمة من سبعة أعضاء على الأكثر على النحو الآتى :

(١) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال يتم انتخابهما طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ •

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين مديرى الشركة أو مديرى الأقسام بها » •

ويعين هؤلاء الأعضاء فى الشركات التى تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس مجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة ، أو الوزير المختص بالنسبة للشركات التى لا تتبع هيئات أو مؤسسات عامة ،

ومفاد هذا النص أن المشرع قد ناط برئيس الجمهورية تعيين أعضاء مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة أو المؤسسات العامة .

ومن حيث أن الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات من الشركات التى تساهم فيها الدولة ، ومن ثم فانه وفقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يكون تعيين أعضاء مجالس ادارة هذه الشركات بقرار من رئيس الجمهورية ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس ادارة بعض هذه الشركات وقضى بتعيين السادة المهندسين المذكورين رؤساء وأعضاء مجالس ادارة بتلك الشركات ، وأشعار في ديماجهته الى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم فانه لاجدال في اعتبار هؤلاء المهندسين معينين أعضاء ورؤساء مجالس ادارة بتلك الشركات ويترتب على ذلك انهاء خدمتهم بالجهات التى يعملون بها اذ أن الموظف في هذه الحالة ينهى صلته بشخص معنوى هو الدولة ويبدأ صلة جديدة بشخص معنوى آخر هو الشركة ومن ثم تنتهى مدة خدمته بالجهة التى يعمل بها دون حاجة الى تقديم استقالة منه .

ويترتب على ذلك أنه بانتهاء خدمة هؤلاء الموظفين تنتهى مدة اعارتهم بالمؤسسة ، اذ أن هذه الاعارة لاترد الا على العلاقة الوظيفية التى كانت تربطهم بالوزارات والمصالح والتى انتهت بتعيينهم أعضاء مجالس ادارة بالشركات .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان اعارة المهندسين المذكورين الى المؤسسة قد انتهت بانتهاء الغرض منها ، اذ أنها قد تمت بناء على طلب المؤسسة اعارة هؤلاء المهندسين للعمل بها كمفوضين بالادارة لشركاتها المنضمة الى القطاع العام ، ولما كان نظام مفوضى الادارة قد انتهى بصدر القرار الجمهورى رقم ١٢٩٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجالس ادارات الشركات التابعة للمؤسسة المذكورة ، ومن ثم لم يعد ثمت داع لاستمرار اعارتهم الى تلك المؤسسة لأن عملهم كمفوضين في تلك الشركات كان هو حلولهم محل مجلس ادارة الشركة الى حين تشكيله ، ومن ثم فمتى تم هذا التشكيل تنقضى الحاجة الى المفوضين وبالتالي تنتهى الحاجة الى اعارة هؤلاء المهندسين الى المؤسسة .

(فتوى ٧٨٠ فى ١٩٦٢/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

شركات المساهمة — مجالس اداراتها — تشكيلها — الاحكام المتعلقة بذلك — القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ، اشتماله على حكم بتقرير عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة ، وبين شغل وظيفة فيها — رفع هذا الحظر ، بالنسبة الى ثلاثة على الاكثر ممن يعينون في مجلس ادارة الشركة ، من مديريها أو مديري الاقسام بها — القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، المقرر لذلك — تحديده ضمنا السلطة المختصة بإجازة الجمع في مثل هذه الحالة استثناء — تعيين أحد من أعضاء مجلس الادارة غير المتفرغين، في إحدى وظائف الشركة — لا تملكه السلطة المختصة بالتعيين في هذه الوظيفة ، ولكن تملكه السلطة المختصة بتعيين أعضاء في مجلس الادارة •

ملخص الفتوى :

أنه في ظل العمل بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والى أن عدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ، لم يكن ثمة ما يمنع قانونا من أن يجمع عضو مجلس ادارة الشركة المساهمة بين العضوية ووظيفته فيها — وفي ١١ من أغسطس ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ وأضاف الى قانون الشركات المذكور حكما جديدا بالمادة / ٣٣ مكررا التي نصت على أنه لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو أى موظف بها عضوا في مجلس ادارتها • وبذلك أصبح ممنوعا بنص تشريعي الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة وبين إحدى الوظائف فيها ، منعا مطلقا لا يمكن الخروج عليه أو الاستثناء منه •

وقد ظل هذا المنع قائما الى أن صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٣) ونص في مادته الأولى على أن تتشكل مجالس ادارة الشركات المساهمة من سبعة أعضاء على الأكثر على النحو الآتى :

(١) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال •

(ب) خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الأقل وثلاثة على الأكثر من مديري الشركة أو مديري الأقسام بهنـا ويعين هؤلاء الأعضاء في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية •

وبذلك رفع المشرع حظر الجمع بين عضوية المجلس ووظيفة الشركة ، بل أنه أوجب هذا الجمع بتحفظين ، الأول أن يكون الجمع متوافرا في عضو على الأقل وثلاثة على الأكثر ، والثاني : أن السلطة التي تملك تقرير الجمع ، بين حديه ، هي الجمعية العمومية أو رئيس الجمهورية بحسب الأحوال •

وفي ضوء ذلك لا يصح القول بأنه اذا تم تشكيل مجلس ادارة شركة متضمنا تعيين أحد مديريها عضوا في المجلس جاز تعيين عضوا أو عضوين من الأربعة الباقين في وظائف مديرين بالشركة عن طريق وسائل التعيين العادية ، ليس ذلك لأن السلطة التي تملك تقرير الجمع بين العضوية والوظيفة ليست هي سلطة التعيين في وظائف الشركة وانما هي السلطة التي خولها القانون تشكيل مجلس الادارة ، أى رئيس الجمهورية في الشركات التي تساهم فيها الدولة • فليست القاعدة هي جواز الجمع بين العضوية والوظيفة بالشركة في حدود معينة، وانما الحكم بالقانون أن تشكيل مجلس الادارة ، بمقتضى السلطة التي تملكه يجب أن يتضمن واحدا على الأقل وثلاثة على الأكثر من بين المديرين في الشركة • ومفاد ذلك أن عضوية المجلس تضاف الى الوظيفة الموجودة في الشركة ، وأن من يملك ذلك هو رئيس الجمهورية في الشركات التي تساهم فيها الدولة ، وعلى ذلك لايجوز اذا صدر تشكيل المجلس متضمنا تعيين مديرا أو اثنين في الشركة أعضاء بالمجلس أن يعين أحد الأعضاء غير المديرين في وظيفة بالشركة بمعرفة سلطة التعيين فيها ، لأن ذلك فضلا عن عدم اتفاقه مع أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ يعتبر تعديا على الاختصاص الذي وكله هذا

القانون لرئيس الجمهورية وحده في تقرير الجمع بين العضوية والموظيفة .

ومتى كان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تشكيل مجالس الادارة في الشركات قد عدل في بعض أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه تعديلا ضميا ، الا أن ذلك لم يتناول الأحكام الخاصة بالأعضاء الخمسة المعيّنين في مجلس الادارة ، ومن ثم يظل الحكم في شأنهم هو الوارد في القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ كما سلف بيانه .

لذلك فانه لايجوز لسلطات التعيين في احدى الشركات التي تساهم فيها الدولة أن تعين أحد أعضاء مجلس ادارتها غير المديرين في وظيفة بها .

(انتهى ١٠٨٢ في ١٢/٨/ ١٩٦٤)

الفرع الثالث

عضو مجلس الادارة المنتدب

(١) تقييم الوظيفة :

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

وظيفة عضو مجلس الادارة المنتدب — يتعين تقييمها بحيث تلى مباشرة وظيفة رئيس مجلس الادارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٤ من المرسوم الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بانموذج العقد الابتدائي لشركات المساهمة ونظامها تنص على انه :

« يجوز لمجلس الادارة أن يعين من بين اعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصه ومكافأته » .

وقد جرى العمل في الشركات المساهمة على ان ينتدب مجلس ادارتها واحدا من اعضائه يسمى عضو مجلس الادارة المنتدب لتنفيذ قرارات المجلس ، كما يتولى أعمال الادارة الفعلية في الشركة ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الادارة وتصريف الشئون اليومية للشركة مفوضا في ذلك المجلس في حدود ما يقرره له من اختصاصات ، والعضو المنتدب بهذه المثابة يعتبر قمة اجهزة الادارة فيها عند غيبة المجلس مجتمعا .

وعندما عهد القانون الى رئيس الجمهورية سلطة تعيين مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة صدرت بعض تشكيلات هذه المجالس متضمنة عضوا منتدبا منفردا بهذا المنصب ، ولم يطرأ في هذه المناسبة من التتظيمات ما يخلع عن العضو المنتدب المكانة التي كانت له قبل ذلك من نحو اعتباره صاحب أكبر سلطة في الادارة طبقا لاختصاصاته عند غيبة المجلس مجتمعا ، لذلك فان العضو المنتدب ظل في تلك التشكيلات منظورا اليه ومقصورا من منصبه ان يقوم بنفس ما كان له من قبل ، يؤيد هذا النظر أن في تشكيلات تلك المجالس ما يجمع الى جانب رئاسة المجلس صفة العضو المنتدب في نفس الشخص ، على أنه اذا كان العضو المنتدب — قديما — كثيرا ما كان يحجب في وجوده وبسلطاته رئيس المجلس ، فان التتظيمات القائمة سلطت الاضواء على رئيس المجلس وحرصت في أكثر من مناسبة على أن تعطيه أوسع الاختصاصات ، حتى أن لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتبرته في قمة وظائف الشركة وصاحب أعلى مرتب فيها ، ومن ثم فان العضو المنتدب ، في وجود رئيس مجلس الادارة بوضعه الجديد ، لا يمكن اعتباره رجل الادارة الأول في الشركة وانما رجلها الثاني في الاختصاصات الفردية مساعد للرئيس ومعاون له .

ومن حيث أنه على أساس من ذلك ، وتسليما بأن العضو المنتدب بتفرغه للعمل في الشركة يعتبر من عداد العاملين فيها — على ما انتهى

اليه الرأي في هذا الشأن — فانه يتعين في تقييم وظيفته أن تلى مباشرة
وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تقييم وظيفة عضو
مجلس الادارة المنتدب يتم بحيث يلى مباشرة تقييم وظيفة رئيس
مجلس الادارة •

(غنوى ١١٠٨ فى ١٤/١٢/١٩٦٤)

(ب) السن :

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

شركات المساهمة — عضوية مجلس الادارة — المادة ٣٣ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص ببعض احكام شركات المساهمة
— انتهاء عضوية مجالس ادارات الشركات المساهمة بسبب بلوغ العضو
بسن الستين — عدم جواز بقاء العضو بعد بلوغه هذا السن الا بترخيص
من السلطة المختصة — سريان هذا الحكم على كل الشركات المساهمة
سواء كانت منتمية للقطاع العام او الخاص •

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلا بالقانونين
رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ على أنه : « فيما عدا
العضو الذى يملك ١٠ ٪ على الاقل من أسهم رأس مال الشركة لايجوز
لن تبلى سنه ستين سنة ميلادية أن يكون عضوا فى مجلس الادارة
الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من رئيس الجمهورية ويمنح هذا
الترخيص لمدة لا تجاوز المدة المحددة للعضوية — ويجدد هذا الترخيص
من تلقاء نفسه ما لم يصدر قرار بالغائه » •

وظاهر من هذا النص ان عضوية مجالس ادارة الشركات تنتهى

بقوة القانون بمجرد بلوغ العضو سن الستين مالم يصدر له ترخيص بالعضوية من رئيس الجمهورية .

ويسرى هذا الحكم على اعضاء مجالس ادارة جميع الشركات المساهمة بما فيها الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها وذلك لأن نص المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ جاء عاما غير مقصور على الشركات التي تساهم فيها الدولة دون الشركات التي لا تساهم فيها ولا سند لقصر حكم هذا النص — طبقا لمنطوقه — على الشركات الأولى دون الثانية . كما أنه من المقرر قانونا أن النص السابق بعموم حكمه يظل قائما ومنجبا لآثاره الى أن يتم الغاؤه الغاء صريحا بنص في قانون لاحق أو الغاء ضمنيا بصدور قانون يتضمن حكما متعارضا مع الحكم الوارد في النص وعندئذ يكون الالغاء في الحدود اللازمة لرفع التعارض بين الحكمين والثابت أن نص المادة ٣٣ المذكورة لازال باقيا دون الغاء صريح واذا كان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ — المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ — قد نص على أن يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها الدولة أو احدى المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، الا أنه ليس في ذلك ما يتعارض مع حكم المادة ٣٣ المشار اليها متعارضا يمكن القول معه أن هذا الحكم الاخير الضميا بالنسبة للشركات التي تساهم فيها الدولة ، حيث لا تعارض بين أن يكون تعيين عضو مجلس الادارة بقرار من رئيس الجمهورية وبين أن يصدر ترخيص لهذا العضو بالاستمرار في العضوية بعد تجاوزه سن الستين بقرار من رئيس الجمهورية أيضا .

هذا فضلا عن أن سريان هذا الحكم على الشركات التي تساهم فيها الدولة مبرر بنفس حكمة سريانه على الشركات التي لا تساهم فيها ، وببيان ذلك أنه اذا كان المشرع قد اراد عن طريق ذلك الحكم بسط رقابة على الشركات التي لا تساهم الدولة في رأس مالها ، فانه وقد جاء عاما يطبق بالأولى على الشركات التي تنشئها الدولة أو احدى المؤسسات العامة أو التي تساهم في رأس مالها .

ولا وجه لمعارضة النتيجة السابقة استنادا الى المادة ٨٩ من

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لأن هذه المادة تنص على أن يطبق أحكام هذا القانون على شركات المساهمة التي تنشأ للقيام على مصلحة قومية بالنقد الذي تتفق مع أحكام القوانين الخاصة التي تقرر لهذه الشركات نظاما خاصا فيما يتعلق بتكوين رأس المال والادارة ٠٠٠٠ ويتعين اعضاء مجلس الادارة ٠٠٠ — وجاء بالملذكرة الايضاحية لهذا القانون أن القصد من حكم تلك المادة هو مواجهة حالة الشركات التي تنشأ للقيام على مصلحة قومية كشركات انتاج الاسلحة والذخيرة وبعض أنواع الشركات التي تلتزم بمرفق عام وقد ترك للقوانين الخاصة التي تنظم انشاء هذه الشركات ٠٠٠ ان تضع في شأنها الاحكام المناسبة ٠٠٠ — ويؤخذ من ذلك أن الأصل في الشركات المشار اليها بتلك المادة أن تخضع لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بما في ذلك حكم المادة ٣٣ منه فيما لا يتعارض مع ما تنص عليه القوانين الخاصة بهذه الشركات ، فاذا تضمن قانون منها نصا يخالف في حكمه حكم المادة ٣٣ فان هذا الحكم الأخير لا يسرى على الشركة ليس استنادا الى طبيعة الشركة أو أوضاع المساهمة في رأس مالها وانما لوجود قانون خاص يترتب على تطبيقه استبعاد سريان حكم المادة ٣٣ على الشركة ، وعلى ذلك فانه حيث لا يكون للشركة قانون خاص — يتضمن حكما مخالفا لحكم المادة ٣٣ فانه يسرى عليها بصرف النظر عن طبيعتها ومساهمة الدولة في رأسمالها مادامت من شركات المساهمة •

(فتوى ٧٠٧ في ١٩٦٣/٧/٤)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

الترخيص ببقاء عضو مجلس ادارة الشركة المساهمة بعد بلوغه سن الستين — السلطة المختصة باصدار هذا الترخيص هي رئيس الجمهورية دون تفرقة بين شركات القطاع العام أو الخاص — لا مجال للاحتجاج بنص المادة السابعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وما يتضمنه من اختصاص مجلس ادارة المؤسسة باصدار الترخيص المشار اليه — الغاء

هذا الحكم بصور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

لا يجوز لعضو مجلس ادارة شركة مساهمة — حتى اذا كانت الدولة أو إحدى المؤسسات العامة تساهم فيها — الاستمرار في العضوية الا بترخيص يجب أن يصدر من رئيس الجمهورية ، ولا يغنى في ذلك صدور الترخيص من مجلس ادارة المؤسسة التي تتبعها الشركة استنادا الى المادة السابعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي تقضى بصور الترخيص المشار اليه في المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ من مجلس ادارة المؤسسة بالنسبة الى ممثلها في مجالس ادارات الشركات المساهمة التي تشترك في رأس مالها لا يغنى ذلك لأن مجال أعمال الحكم الوارد بالمادة السابعة المذكورة من كان لمجلس ادارة المؤسسة الخاضعة للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ — بمقتضى مادته الخامسة — وقد أصبح هذا الحكم لاغيا بعد صدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢) الذي نص في الفقرة الأخيرة من مادته الأولى على ان يعين أعضاء مجالس الادارة في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومفاد ذلك أنه حين كان لمجلس ادارة المؤسسة سلطة تعيين ممثلين له في مجلس ادارة الشركة التي تساهم فيها المؤسسة فقد كان الترخيص المشار اليه بالمادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يصدر من المجلس على تلازم بين سلطة تعيين الممثلين والاختصاص باصدار الترخيص . أما وقد فقد المجلس سلطة هذا التعيين بصور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ على ما سبق ، فانه يفقد أيضا الاختصاص باصدار الترخيص على وجه الالغاء الضمني .

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

شركات المساهمة — صدور قرار جمهوري بتعيين عضو مجلس إدارة الشركة رغم تجاوزه سن الستين — اعتبار قرار تعيينه متضمنا الترخيص للعضو بالبقاء في هذه العضوية بعد سن الستين .

ملخص الفتوى :

أن صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين عضو — جاوز سن الستين — بمجلس إدارة شركة تساهم فيها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة ، فان هذا القرار فضلا عن أثره في انتاج التعيين طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فانه يتضمن أيضا ترخيصا بالوجود في العضوية رغم تجاوزه سن الستين طبقا للمادة ٣٣ .

(فتوى ٧٠٧ في ١٩٦٣/٧/٤)

(ج) المكافاة :

قاعدة (١٢٥)

المبدأ :

يستحق عضو مجلس الإدارة مكافاة عن كل سنة زمنية وليس كل سنة مالية .

ملخص الفتوى :

طلب الرأي في المكافآت المقررة لأعضاء مجلس إدارة البنك الصناعي وقد بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ هذا الموضوع الذي يتلخص في أن المادة ٣٤ من نظام هذا

البنك (وهو شركة مساهمة مصرية) تنص على أن مكافأة أعضاء مجلس الادارة تحدد بمبلغ ثلاثمائة جنيه في السنة كما يدفع للعضو مقابل حضور الجلسات التي يعقدها المجلس أربعة جنيهات عن كل جلسة .

وتنص المادة ٥٥ من النظام على أن السنة المالية للشركة تبدأ من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تضى من تاريخ تأسيس الشركة النهاى حتى ٣١ ديسمبر من السنة التالية .

ولما كانت السنة المالية الأولى للشركة تزيد طبقا للمادة السابق الاشارة اليها على اثنى عشر شهرا فقد أثير البحث فيما اذا كان أعضاء مجلس الادارة يستحقون المبلغ المقرر في المادة ٣٤ أى ثلاثمائة جنيه عن هذه السنة المالية بالغة ما بلغت أم أن هذا المبلغ يستحق عن السنة الزمنية (اثنى عشر شهرا) فقط فيستحق أعضاء مجلس الادارة في الحالة المعروضة مبلغ ثلاثمائة جنيه لكل منهم يضاف اليه مبلغ نسبى عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة النهاى الى أول يناير سنة ١٩٤٩ .

وقد لاحظ القسم أن قانون التجارة يصف أعضاء مجلس الادارة في المادتين ٣٤ و ٣٥ منه بأنهم وكلاء بأجر أو بغير أجر حسب مايقضى به نظام الشركة فالمكافآت التي يتقاضاها عضو مجلس الادارة هي الأجر الذى يستحقه مقابل العمل الذى قام به وهذا المقابل انما يقدر بحسب المدة التي قام العضو بالعمل خلالها ، ولا ارتباط بين هذه المدة وبين السنة المالية للشركة لأن تحديد السنة المالية للشركة ليس مقصودا به تحديد المرتبات أو المكافآت أو الأجور التي تدفعها الشركة .

ولذلك انتهى رأى القسم الى أن عضو مجلس الادارة يستحق المكافأة المحددة في نظام الشركة عن كل سنة زمنية (اثنى عشر شهرا) لا عن السنة المالية للشركة فاذا زادت هذه عن اثنى عشر شهرا أو نقصت عن ذلك أضيف الى المكافأة المحددة في النظام أو خصم منها مبلغ نسبى عن مدة الزيادة أو النقص .

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة — جواز تحديدهما بنسبة من الأرباح بالقيود الواردة في نص المادة ٢٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — نسخ هذا الحكم ضمناً بما أوردته التشريعات الاشتراكية الصادرة في عام ١٩٦١ من تغييرات جذرية في نظام إدارة الشركات التي ساهمت فيها الدولة بالتأميم — أساس ذلك وأثره — عدم استحقاق أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة لنسبة الأرباح المشار إليها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه « يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافي بعد استنزال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة ينص عليها النظام » .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أنه يجيز تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة بنسبة من أرباحها في الحدود وبالقيود الواردة في النص ، إلا أن هذا الحكم تعرض لنسخ ضمنى نتيجة لحركة التشريعات الاشتراكية التي بدأت في منتصف عام ١٩٦١ ، وما أوردته من تغييرات جذرية في نظام الشركات التي ساهمت فيها الدولة بالتأميم .

وتفصيل ذلك أن تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بالوسيلة التي عبرت عنها المادة المذكورة ، كان يرتبط في قيامه بالنظام الذي كان يقرره قانون التجارة وقانون الشركات المشار اليه بالنسبة الى إدارة الشركة المساهمة ، غطبقاً للمادة ٣١ من قانون التجارة « تناط إدارة هذه

الشركة بوكلاء الى أجل معلوم ... » وبالنظر الى مجموع الأحكام الواردة في قانون الشركات في هذا الخصوص تتولى الجمعية العمومية لمساهمي الشركة اختيار مجلس ادارتها وتقرير مكافآته وجميع مقرراته المالية ومزاياه العينية في حدود أحكام القانون وبما يتفق مع نظام الشركة . ومن هنا تبدو الصلات المتقابلة بين هذه الأحكام ، فحق الجمعية العمومية للمساهمين في تقرير مكافأة مجلس الادارة التي يتعين حسابها بما يتفق مع نظام الشركة وأحكام المادة ٢٤ من قانون الشركات الآنف نصها يرتبط تمام الارتباط بحق الجمعية العمومية في اختيار أعضاء المجلس .

ومن حيث أن سلطة الجمعية العمومية في اختيار أعضاء المجلس قد انقضت بزوال التنظيم القانوني للجمعيات العمومية في الشركات التي تساهم فيها الدولة ، وانتقال اختصاصاتها لمجالس ادارة المؤسسات العامة التي تتبعها الشركات ، وذلك طبقا لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن قبله القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ ومنذ اتجاه الدولة في يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت على أن الاختصاص الذي كان للجمعية العمومية للمساهمين في اختيار مجلس الادارة ومن ثم تقرير جميع مكافآته لم ينتقل الى السلطة التي خولت اختصاصات الجمعية العمومية وهي مجلس ادارة المؤسسة العامة المختصة ، وانما ناط المشرع برئيس الجمهورية سلطة تعيين أعضاء المجلس ، بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢ والمنسوخة بعض أحكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى ذلك يكون رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص في تحديد مكافآت أعضاء المجلس كنتيجة لاختصاصه بتعيينهم ، ولا يرتبط اختصاص تحديد المكافآت على هذا الوجه بأحكام المادة ٢٤ من قانون الشركات الآنف نصها ، بعد أن سقط نظام ادارة الشركة الذي كانت تكون المادة ٢٤ أحد عناصره بزوال اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين في اختيار مجلس الادارة ومن ثم تقرير جميع مكافآته لم ينتقل الى السلطة التي خولت اختصاصات الجمعية العمومية ، وهي مجلس ادارة

المؤسسة العامة المختصة ، وانما ناط المشروع برئيس الجمهورية سلطة تعيين أعضاء المجلس ، بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٢ والمنسوخة بعض أحكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى ذلك يكون رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص فى تحديد مكافآت أعضاء المجلس كنتيجة لاختصاصه بتعيينهم ، ولا يرتبط اختصاص تحديد المكافآت على هذا الوجه بأحكام المادة ٢٤ من قانون الشركات الآنف نصها ، بعد أن سقط نظام ادارة الشركة الذى كانت تكون المادة ٢٤ أحد عناصره بزوال اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين فى اختيار مجلس الادارة .

ولقد تأكد هذا النظر وعبر عنه المشرع صراحة فى مناسبتين :

الأولى : ماجاء باللائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من وجوب تقييم ومعادلة جميع وظائف الشركة وتحديد مرتبات الشاغلين لها فى حدود الجدول المرفق باللائحة ، وبغير ارتباط بشئ آخر ، ومن المفهوم أن أعمال مجلس ادارة الشركة تعتبر من وظائفها التى يجرى عليها التقييم والمعادلة . وعلى ذلك فان تحديد مرتبات وأجور أعضاء المجلس يتم طبقا لهذا التنظيم لا طبقا للمادة ٢٤ من قانون الشركات .

الثانية : تنص المادة ١٦ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على أن : « تتكون موارد المؤسسة مما يأتى :

(١) ما يؤول اليها من صافى أرباح الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت وكذلك حصة أعضاء مجلس ادارة الشركات التابعة لها فى توزيع الأرباح .

(ب)

ويؤخذ من هذا النص أن حصة مجلس الادارة فى أرباح الشركة طبقا لنظامها وللمادة ٢٤ من قانون الشركات لم تعد مستحقة لأعضاء المجلس ، وانما اصبحت من موارد المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة .

وفي هذا كل التأكيد لعدم استحقاق أعضاء المجلس نسبة الأرباح التي تشير إليها المادة ٢٤ المذكورة ، كما أن فيه كل التأكيد لأن مكافآتهم تحدد دون ارتباط بحكم تلك المادة .

لها انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق أعضاء مجلس ادارة الشركة التي تساهم فيها الدولة لنسبة الأرباح المشار إليها في المادة ٢٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .
(فتوى ١٠٨٤ في ١٩٦٤/٢/٨)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

مكافآت أعضاء مجلس الادارة — نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأنها — وضع المشرع حدا أقصى لها وترك طريقة تحديدها لنظم الشركات — النص في نظام المساهم الشركة على تحديدها بواقع ٥ ٪ من الأرباح الصافية بخلاف المبالغ التي تمنحها لهم الجمعية العمومية كاتعاب أو بدل حضور غير مخالف لقانون الشركات السالف الإشارة اليه — أساس ذلك — وجوب مراعاة الحد الاقصى لما يحصل عليه العضو وذلك منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على أن « يبين نظام الشركة طريقة مكافأة أعضاء مجلس الادارة ولا يجوز تقدير مكافأة أعضاء مجلس الادارة بنسبة معينة في الارباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافي بعد استئزال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلا ينص عليها النظام ، ويكون باطلا

كل تقدير على خلاف هذه الاحكام ، وكل شرط يقضى بدفع المكافأة خالصة من الضريبة ٥٥ وفيما عدا العضو المنتدب للإدارة ، لا يجوز أن تزيد جملة المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة بصفته هذه باعتبارها راتبا مقطوعا يؤدي دون نظر الى ارباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضور عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه ٥٥٥ الخ » ويستفاد من هذا النص أن الشارع قد اجتزا بوضع حد أقصى لمكافأة عضو مجلس الإدارة مقابل ما يبذله من جهد في إدارة الشركة سواء أكان نسبة معينة من الربح أو راتبا مقطوعا أو بدل حضور وترك لنظم الشركات بيان طريقة تحديد المكافأة مراعىا في ذلك أن يدع لها حرية اختيار ماتراه ملائما لحث أعضاء مجلس الإدارة على بذل الجهد في القيام بواجباتهم في ضوء ظروف الشركة وطبيعة نشاطها . فقد يكون من الملائم لشركة تقدير مكافأة أعضاء مجلس إدارتها مقدما وقد لاتلائم هذه الطريقة شركة أخرى فتحدد في نظامها بعض المكافآت وتترك تحديد الباقي للجمعية العمومية للمساهمين على أساس ما يبذله الأعضاء من جهد .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون النص في نظام شركة مخازن البوندود المصرية على تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بواقع ٥ ٪ من الأرباح الصافية بخلاف المبالغ التي تمنحها لهم الجمعية العمومية كأتعاب أو بدل حضور غير مخالف لقانون الشركات ، ولا وجه للاعتراض عليه بأن منح الجمعية هؤلاء الأعضاء راتبا مقطوعا قد يؤدي الى تجاوز ما يحصلون عليه الحد الأقصى المقرر قانونا وهو ١٠ ٪ من صافي الأرباح ، ذلك لأن هذا الاعتراض مبني على عدم جواز جمع عضو مجلس الإدارة بين نسبة معينة من صافي الأرباح وبين المرتب المقطوع وهو أمر لاتحظره نصوص القانون ، ومن ثم يكون هذا الاعتراض تخصيصا للنص بغير مخصص ، وغنى عن البيان أنه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ الذي تضمن — فيما تضمنه — تعديل المادة ٢٤ المشار إليها قد وضع حدا أقصى لما يحصل عليه عضو مجلس إدارة الشركة من مكافأة وراتب معين وبذلك حضور عن الجلسات ومزايا عينية لاتقتضيها طبيعة العمل وهو ٢٥٠٠ جنيه سنويا .

(فتوى ٥٩٧ في ١٥/٧/١٩٦٠)

(د) المسئولية :

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

شركات المساهمة — مسئولية أعضاء مجلس إدارتها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — يسألون مدنيا عن الاخطاء التي يرتكبونها بوصفهم وكلاء للمساهمين — ضمان هذه المسئولية — ينحصر في الذمة المالية لعضو مجلس الادارة ويضاف اليها الضمان (الرهن) الذي أنشأته المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ باشتراط تملك العضو نصابا معيناً من أسهم الشركة — لاتلزم بين التاريخ المقرر قانونا لانتقضاء حق الرهن وبين التاريخ المقرر لانتقضاء دعوى المسئولية بنص المادة ٤٣ مكررا من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

تقضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بأنه :

« ١ — يشترط في عضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يكون مالكا لعدد من اسهم الشركة يوازي جزءا من خمسين من رأس مال الشركة . ومع ذلك يجوز أن يكون العضو مالكا لعدد من الاسهم لاتقل قيمته وقت التعيين عن ألف جنيه . ويرجع في ذلك الى الاسعار التي يجرى التعامل عليها في بورصة الاوراق المالية أو الى قيمة السهم الاسمية ان لم تكن اسهم الشركة قد قيدت في هذه البورصة ويجوز كذلك أن تقدم اسهم الضمان عن شخص معنوى لتكون ضمانا لمن ينوب عنه في مجلس الادارة .

٢ — وتكون باطلة لايعتد بها أوراق الضد التي تصدر بسبب تطبيق أحكام هذه المادة .

٣ — ويخضع القدر المتقدم ذكره من الاسهم التي يملكها عضو مجلس الادارة أو التي تقدم من الاصيل الذي ينوب عنه لضمان ادارته ، ويجب ايداعها في خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة لهذا الغرض . ويستمر ايداع هذه الاسهم مع عدم قابليتها للتداول الى أن تنتهي مدة وكالة العضو ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها بأعماله .

٤ — واذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المنصوص عليه في هذه المادة بطلت عضويته » .

كما تقضى المادة ٤٣ مكررا من ذات القانون بأنه :

« ١ — لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الادارة بسبب الاخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم .

واذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الادارة أو مراقب الحسابات فان هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس الادارة . ومع ذلك اذا كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الادارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

٢ — وللجهة الادارية المختصة ولكل مساهم مباشرة هذه الدعوى ويقع باطلا كل شرط في نظام الشركة يقضى بالتنازل عن الدعوى أو بتعليق مباشرتها على اذن سابق من الجمعية العمومية أو على اتخاذ أى اجراء آخر » .

وبين من نص المادتين سالفتي الذكر أن عضو مجلس الادارة مسئول مسؤولية مدنية عن الاخطاء التي تقع منه في تنفيذ مهمته بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين وهذه المسؤولية يضمنها أمران : الأول — الذمة المالية Patrimoine لعضو مجلس الادارة اذ تعتبر الضمان

العام للدائنين Gage Commun ، والثانى — الرهن القانونى الذى انشأته المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لصالح الشركة المساهمة والمساهمين لضمان حقهم فى التعويض الاحتمالى الذى قد يترتب على خطأ عضو مجلس الادارة فى عمله .

ويستفاد من مقارنة نص المادتين سالفتي الذكر أحدهما بالآخر أنه لاتلازم بين التاريخ الذى حدده القانون لانقضاء حق الرهن المشار اليه وبين التاريخ الذى حدده لانقضاء دعوى المسؤولية المدنية . فحق الرهن القانونى ينقضى بانتهاء مدة وكالة العضو والتصديق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله . أما دعوى المسؤولية فان المادة ٤٣ مكررا من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تقضى فى شأنها بأنه :

« اذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الادارة أو مراقب الحسابات فان هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالصادقة على تقرير مجلس الادارة . ومع ذلك اذا كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الادارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية » .

وقد انشأ الشارع الرهن القانونى على أسهم ضمان العضوية لضمان حقوق الشركة ولضمان حقوق المساهمين فى التعويض عما يصيبها أو يصيبهم من اضرار بسبب خطأ أعضاء مجلس الادارة .

الفرع الرابع

المندوب المفوض

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

المندوبون المفوضون على الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ - القواعد الخاصة بتعويضهم عن أعمالهم ، المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة المندوبين المفوضين - عدم جواز جمع المندوب المفوض لاحدى الشركات (البنك الاهلى التجارى السعودى) بين المكافأة المقررة له بمقتضى قرار جمهورى وبين بدل التمثيل المقرر بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ - أساس ذلك أن بدل التمثيل المشار اليه هو من قبيل الاجر أو المكافأة فلا يجوز الجمع بين اجرين عن عمل واحد .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء القواعد الخاصة بتعويض المندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم عن أعمالهم فى الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة المندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم الذين كلفتهم الجهات الادارية المختصة بالنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ العمل فى الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية - استبان لها أن هذه القواعد قضت بأن يصرف للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال بدل تمثيل بديل سفر ومصاريف سفر ومصاريف انتقال على النحو الآتى : (أ) بدل التمثيل : المندوب المفوض ٠٠ خمسون جنيها شهريا ٠٠ (ب) بدل

السفر : .. (ج) مصروفات السفر : .. (د) مصروفات الانتقال : ..
كما تضمنت بيان مايمنح لاعضاء لجان الجرد ولجان التقويم من
المكافآت التشجيعية وبديل السفر ومصروفات الانتقال .

وهذه القواعد قد تضمنت — بالنسبة الى جميع الفئات سالفه
الذكر — كيفية تقدير البدلات والمصروفات التي تواجه نفقات فعلية .
وهي بدل السفر ومصاريف السفر ومصاريف الانتقال ، ثم اضافت
اليها كيفية تعويض الفئات المذكورة عن عملها في الشركات والمنشآت .
وذلك بتقرير بدل تمثيل لفئة المندوبين المفوضين والمشرفين وضباط
الاتصال ، ومكافآت تشجيعية لفئتي لجان الجرد ولجان التقويم ، مما
يستفاد منه أن البديل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرفين وضباط
الاتصال . وأن وصف بأنه بدل تمثيل ، الا أنه لايعود في حقيقة أمره
أن يكون مكافأة تمنح لهم مقابل الاعمال التي يقومون بها في الشركات
والمنشآت التي عينوا بها وذلك من قبيل المكافآت التشجيعية التي
تمنح لاعضاء لجان الجرد ولجان التقويم مقابل عملهم في تلك اللجان .
وعلى ذلك فان وصف المبالغ التي تصرف للمندوبين المفوضين — فيما
عدا بدل السفر ومصروفات السفر والانتقال بأنها بدل تمثيل ، لايرجح
هذه المبالغ عن مداولها الحقيقي وهو كونها مكافأة تمنح نظير الاعمال
التي يقوم بها هؤلاء المندوبون المفوضون في الشركات والمنشآت التي
يعملون بها .

يؤيد ذلك أن الفقرة الاخيرة من البند (أ) من القواعد الخاصة
بتعويض المندوبين المفوضين والمشرفين وضباط الاتصال ، قضت بأنه
لايجوز لعضو مجلس الادارة الذي عين مندوبا مفوضا أو مشرفا أو
ضابط اتصال أن يجمع بين بدل التمثيل وبين مكافأة العضوية مما يدل
على أن المشرع ينظر الى هذا البديل باعتباره تعويضا أو مكافأة عن
عمل يؤديه المندوب المفوض ، وليس مقابل نفقة فعلية يتحملها في سبيل
أداء هذا العمل ، اذ الاصل هو جواز الجمع بين المكافأة وبين بدل
التمثيل ، وانما المحظور هو الجمع بين مكافأتين عن عمل واحد .

يترتب على تكييف بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين —

طبقا للقواعد المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر — بأنه مكافأة مقابل ما يؤديه المندوب المفوض من عمل فى الشركة أو المنشأة التى يعمل بها ، يترتب على ذلك عدم جواز الجمع بين هذا البدل وبين المكافأة التى تتقرر للمندوب المفوض نظير قيامه بذات العمل ، حتى لا يتقاضى مكافأتين عن عمل واحد • ومن ثم ، ولما كان القرار الجمهورى رقم ١٦٢٣ لسنة ١٩٦٢ قد حدد مكافأة للمندوب المفوض على البنك الاهلى التجارى السعودى مقدارها ٢٠٠٠ جنيه سنويا من تاريخ استلامه العمل بالبنك ، فانه لا يجوز للسيد المذكور أن يجمع بين هذه المكافأة وبين بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين — طبقا للقواعد المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر — والذي لا يعدو أن يكون هو أيضا مكافأة عن ذات العمل الذى يؤديه السيد المذكور فى البنك •

ولأوجه للقول بأن نص القواعد المالية المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ صريح فى صرف بدل تمثيل للمندوبين المفوضين ، ولم يتعرض لهذا البدل باعتباره اجرا أو مكافأة ، وأنه لا يسوغ الاجتهاد مع صراحة النص — ذلك أن الامر لا يتعلق بتفسير نص ، حتى يقال بوجود الاخذ بصريح النص دون اجتهاد ، وانما يتعلق بتكليف مبلغ من المبالغ التى تقرر صرفها للمندوبين المفوضين ، وصف بأنه بدل تمثيل ، فى حين أنه قرر صرفه لهم مقابل قيامهم بأداء أعمالهم فى الشركات أو المنشآت التى عينوا بها • ومن ثم فانه لا يعتبر خروجا على النص أو اجتهادا مع صراحته ، تكليف بدل التمثيل المشار اليه بأنه يعتبر فى حقيقة مدلوله مكافأة عن عمل •

ولاسند للقول بأن تكليف بدل التمثيل المشار اليه بأنه مكافأة عن عمل ، مخالف حكم القانون من ناحية السلطة المختصة بتحديد الاجر أو المكافأة ، وهى الجهة الادارية التابعة لها الشركة — ذلك أنه ولئن كانت هذه الجهة هى التى تملك اختصاص تعيين مندوبين مفوضين للشركات التابعة لها ، طبقا لاحكام القوانين أرقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، الا أنه لم يرد نص على اختصاص تلك الجهة بتحديد مكافأة للمندوب المفوض والذي جرى عليه العمل أن رئيس الجمهورية

هو الذى يحدد دائما مكافأة المندوب المفوض فهو قد حدد هذه المكافأة في صورة موحدة بصفة بدل تمثيل ، طبقا للقواعد المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، كما وأنه قد يحدد في حالات خاصة تلك المكافأة بقرارات جمهورية مستقلة ، كما في الحالة المعروضة ، اذ أصدر القرار الجمهورى رقم ١٦٢٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد مكافأة سنوية له اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل ، وفي مثل هذه الحالة يتقاضى المندوب المفوض المكافأة المقررة له بصفة خاصة ، دون المكافأة المحددة بصفة عامة موحدة للمندوبين المفوضين .

ولا أساس للفرقة في صدد تكيف بدل التمثيل بأنه مكافأة مقابل عمل ، بين ما اذا كان المندوب المفوض يعمل اصلا في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات وبين ما اذا كان المندوب المفوض غير موظف اصلا — ذلك أنه اذا كان من المسلم أن بدل التمثيل يعتبر اجرا أو مكافأة ، اذ يؤدي مقابل عمل اضافي في الحالة الاولى ، فانه اظهر مايكون كذلك في الحالة الثانية ، حيث يعتبر المقابل لما يؤديه المندوب المفوض — غير الموظف اصلا — من عمل أصلى .

ولاحجة للقول بأن الحظر الوارد على الجمع بين المكافأة وبدل التمثيل المشار اليه ، مقصور على أعضاء مجالس الادارة الذين يعينون مندوبين مفوضين ، وأن السيد المذكور لم تثبت له صفة عضوية مجلس الادارة في البنك المعين مندوبا مفوضا لادارته أو في غيره من الشركات — ذلك أنه ولئن كانت الفقرة الاخيرة من البند (أ) من قواعد معاملة المندوبين المفوضين المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، قد حظرت على عضو مجلس الادارة الذى يعين مندوبا مفوضا أن يجمع بين بدل التمثيل وبين مكافأة العضوية ، الا أن هذا الحظر يسرى كذلك على من يعين مندوبا مفوضا ، اذا ما حددت له مكافأة خاصة مقابل قيامه بعمله كمندوب مفوض اذ لايسوغ له الجمع بين المكافأة التى حددت له وبين بدل التمثيل الذى لايعود أن يكون هو ايضا مكافأة عن العمل ذاته ، وذلك حتى لايتقاضى مكافأتين عن عمل واحد . وقد عدلت الفقرة المشار اليها بالقرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين ،

الذى الغى القرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، واحل محل القواعد التى كانت ملحقه به قواعد اخرى ، تضمنت تقرير صرف بدل تمثيل للمندوب المفوض ، بذات المقدار المنصوص عليه فى القواعد التى كانت ملحقه بالقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ، وقد نصت الفقرة الجديدة على أنه لايجوز لعضو مجلس الادارة أو الموظف الذى عين مندوبا مفوضا أو نائب مندوب مفوض فى الشركة أو المنشأة التى يعمل بها ، أن يجمع بين بدل التمثيل وبين مكافأة العضوية أو المرتب المقرر لوظيفته ، ويجوز الجمع فيما عدا ذلك من احوال ، ويعمل بهذه الاحكام من تاريخ العمل بالقرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . واذا كان هذا النص قد حظر على المندوب المفوض الذى يكون اصلا عضو مجلس ادارة أو موظفا بالشركة التى عين مندوبا مفوضا لها ، أى يجمع بين البدل المذكور وبين مكافأة العضوية أو المرتب ، فانه يسرى كذلك على المندوب المفوض الذى يعين فى احدى الشركات ثم تقرر له مكافأة عن عمله كمندوب مفوض اذ لايجوز له أن يجمع بين بدل التمثيل المشار اليه وبين المكافأة التى قررت له مادامت العملة الموجبة لاعمال حظر الجمع قائمة . هذا ومن ناحية اخرى فان المندوب المفوض لاحدى الشركات اذ يتولى الادارة فيها ، وتكون له بذلك سلطات مجلس الادارة . فانه يعتبر — طوال مدة بقائه مندوبا مفوضا — فى حكم رئيس مجلس الادارة . ومن ثم يسرى فى شأنه حظر الجمع بين المكافأة التى تقرر له مقابل عمله بالشركة ، وبين بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين طبقا للقواعد المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ . ثم القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ .

(نئوى ٨١ فى ١٩٦٥/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

مندوب مفوض — شركات — القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين — قصر سريانه على

المندوبين المفوضين في ادارة الشركات المؤممة بمقتضى قوانين معينة مشار اليها في هذا القرار — عدم استفادة أعضاء مجلس الادارة المؤقت للشركة المصرية لتعبئة الزجاجات من هذا القرار — أساس ذلك أنه لم يتم تأميمها بأحد القوانين المشار اليها — وجوب تحمل المؤسسة التي تتبعها الشركات بمكافآت هؤلاء الاعضاء — أساس ذلك أنهم يقومون بادارة الشركة لمصلحتها ولحسابها ونياية عنها — استحقاقهم اجرا اضافيا عن عملهم هذا طبقا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ أو للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ حسب الاحوال •

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن المعاملة المالية للمندوبين المفوضين ونوابهم ٠٠٠ تنص على أن « يعامل المندوبون المفوضون ونوابهم ٠٠٠ الذين كلفتهم الجهات الادارية المختصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ٧١ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها في الفاحية المالية وفقا للقواعد المرافقة لهذا القرار » •

وأنه في ذات تاريخ صدور القرار الجمهورى المشار اليه صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٨٣ لسنة ١٩٦٣ بسريان احكام القرار رقم ١٤٨٦ لسنة ١٩٦٢ على المعاملة المالية لبعض الافراد ونص في السادة الاولى منه على أن « تسرى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المعاملة المالية للمندوبين والمفوضين والمشرفين ٠٠٠ الذين كلفتهم الجهة الادارية المختصة عن اعمالهم في الشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز » •

وخلصت مما تقدم أن المشرع لم يقصد أن تسرى احكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ السالف الذكر على جميع المندوبين المفوضين في ادارة الشركات والمنشآت المؤممة بصفة عامة وأنه يتعين

قصر تطبيق احكام هذا القرار على المسدوين المفوضين في ادارة الشركات المؤممة بمقتضى القوانين المشار اليها بهذا القرار .

وأنة لما كانت الشركتان اللتان تكونت منهما الشركة المشار اليها لم يتم تأميمها بمقتضى أى من القوانين المشار اليها بالقرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ فانه لايجوز معاملة اعضاء مجلس الادارة المؤقت للشركة المذكورة طبقا لاحكام هذا القرار .

ولما كانت مهمة مجلس الادارة المؤقت للشركة المذكورة هى ادارة الشركة لحساب ولمصلحة المؤسسة العامة التى تتبعها والتى لها سلطات الجمعية العمومية للمساهمين بمقتضى احكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العامة فانه يتعين أن تتحمل المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية التى تتبعها هذه الشركة بمرتبات ومكافآت اعضاء مجلس الادارة المؤقت لهذه الشركة بوصف انهم يقومون بادارة هذه الشركة لمصلحتها ولحسابها ونيابة عنها وللمؤسسة المذكورة الحق فى تقدير مرتبات ومكافآت اعضاء هذا المجلس المؤقت فى ضوء المركز القانونى لكل منهم ومع مراعاة القواعد العامة .

ولما كان السيدان رئيس مجلس الادارة المؤقت والعضو الاول يقومان بادارة الشركة المشار اليها الى جانب قيامهما بعمل وظائفهما الاصلية فانهما يستحقان اجرا اضافيا عن عملهما بهذه الشركة وللمؤسسة سلطة تقديره مع مراعاة احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور الاضافية والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية بوصف أن هذا العمل لايعتبر امتدادا لعملهما الاصلى فى الجهة التى يعملان بها بصفة اصلية اذ أن الشركة المذكورة لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المؤسسة السالف بيانها .

ولما كان العضو الثانى لمجلس الادارة المؤقت للشركة المذكورة يعمل بها فان ندبه ليكون عضوا بمجلس ادارتها المؤقت لايجوز كثيرا من مركزه القانونى ومن ثم يتعين أن يتقاضى ذات المرتب المقرر له

نظير عمله في الشركة وفي حالة عمله في غير أوقات العمل الرسمية فانه يستحق على ذلك اجرا اضافيا يرجع في تقديره الى احكام القرار الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام الماملين بالشركات والى القواعد العامة — على أن يتقاضى الاجر الاضافى من المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية اذا كان عمله في غير أوقات العمل الرسمية لامر يتعلق بأعمال ادارة الشركة وعضويته لمجلس ادارتها المؤقت •

لذلك انتهى الرأى الى أنه لايجوز معاملة اعضاء مجلس الادارة المؤقت للشركة المصرية لتعبئة الزجاجات طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ •

(ملف ١٠/٢/٦٢ — جلسة ١٨/٥/١٩٦٦)

الفصل الثالث

العاملين بالشركة

الفرع الاول

نسبة المصريين

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

المصرى ، فى تطبيق احكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض احكام الشركات المساهمة ، انما هو من تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف له بالجنسية المصرية طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ولايمكن فى هذه الحال الاستناد الى المادة ٢٢ من ذلك المرسوم بقانون •

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٣ من مارس سنة ١٩٤٩ موضوع تعيين « المصرى » فى تطبيق احكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض احكام الشركات المساهمة الذى يتلخص فى أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد قضى بضرورة توافر نسبة معينة من المصريين فى مجالس ادارات الشركات المساهمة وبين مستخدميها وعمالها •

وأن وزارة التجارة والصناعة قد سارت فى تفسير هذا القانون على أن المصرى هو من تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف له

بالجنسية المصرية طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية •

غير أن بعض الشركات طلبت أن يعتبر مصرية كل شخص يسكن الاراضى المصرية ولم تثبت له جنسية أجنبية معينة بغض النظر عن عدم ثبوت اتصافه بالجنسية المصرية وتستند فى ذلك على المادة ٢٢ من الرسوم بقانون السابق الاشارة اليه التى تنص على أن « كل شخص يسكن الاراضى المصرية يعتبر مصرية ويعامل بهذه الصفة الى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح على أنه ليس له أن يباشر الحقوق السياسية فى مصر الا اذا ثبتت جنسيته المصرية » وقد بحث القسم هذا الموضوع وانتهى رأيه فيه الى أن نص المادة ٢٢ من الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ قد وضع فى عهد كانت فيه الامتيازات الاجنبية سارية فى مصر وقصد منه تقرير قرينة قانونية استلزمها الحالة الناشئة عن هذه الامتيازات بالنسبة الى ساكنى مصر الذين لم تثبت جنسيتهم الاجنبية ومؤدى هذه القرينة افترض أن كل ساكن فى مصر مصرى حتى تثبت جنسيته الاجنبية على الوجه الصحيح وذلك حتى لايدعى التمتع بالامتيازات الاجنبية وحتى يكون خاضعا لقوانين البلاد ولقضاء المحاكم الوطنية •

فهذه المادة ليست منشئة للجنسية المصرية ولا مقررة لها ولاكاشفة عنها • وانما هى مجرد قرينة قانونية وضعت لظروف معينة وبقصد معين • فاذا ماقررت حقوق معينة للمصريين فانه لايتمتع بهذه الحقوق الا من تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف له بالجنسية المصرية طبقا لاحكام الرسوم بقانون السابق الاشارة اليه ولايستفيد منها من كان مجهول الجنسية أو فاقدتها بدعوى افترض اتصافه بالجنسية المصرية طبقا للمادة ٢٢ •

ومن ثم فان « المصرى » فى تطبيق احكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ انما هو من تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف له بالجنسية المصرية بعد ثبوتها طبقا لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ولايمكن فى هذه الحال الاستناد الى المادة ٢٢ من هذا

المرسوم بقانون فيما يتعلق بنسبة المصريين الواجب توافرها في اعضاء مجالس ادارات الشركات المساهمة وفي مستخدميها وعمالها •

(فتوى ١٤٧/١/١٨/١٠١ في ١٩/٣/١٩٤٩)

الفرع الثانى

مكافأة الانتاج والبونص

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

مكافآت الانتاج والبونص التى تصرف لموظفيها وعمالها — المقصود بها — القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بشأنها — سريان احكامه على جميع المكافآت كافة ، فى أية صورة ، ودون تفرقة بين ما استقر منها وما هو غير مستقر — أساس ذلك وأثره — خضوع عمولة المبيعات (بونص) التى تصرفها بعض الشركات للعاملين بها ، لاهكام هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل به فى ١/٦/١٩٦٣ — اعتبارا من صرف لهم قبل هذا التاريخ صحيحا •

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع أن المادة ١٠ من لائحة نظام العمل بالشركة ، تقضى بأن يصرف للمديرين ورؤساء الاقسام عمولة مبيعات (بونص) بنسبة اجمالية قدرها ١ ٪ على مبيعات الشركة السنوية التى تزيد على ٥٥٠ الف جنيه ، وتوزع هذه النسبة الاجمالية بقرار من العضو المفوض • وقد اصدر مجلس ادارة هذه الشركة قرارا بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ يحدد اجور ومكافآت رؤساء الاقسام بالشركة ، وجاء فى البند «ب» من هذا القرار أن يصرف لهؤلاء الرؤساء (بونص) اجمالى قدره ١ ٪ من رقم الاعمال السنوى اذا تجاوز ٥٥٠٠٠٠ جنيه ، يوزع بينهم فى كل سنة بقرار من مجلس الادارة بناء على

اقتراح العضو المنتدب كما نص في شروط التعيين الخاصة بمدير عام الشركة على أن تحدد له مكافأة (بونص) عن كل سنة بنسبة ٠.٢ ٪ من رقم الاعمال السنوى الذى يزيد على ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ونص في عقد العمل الخاص بوكيل المدير العام للشئون المالية والادارية على انتفاع سيادته بالبونص المخصص لرؤساء الاقسام في هذا التوزيع ، وتذكر المؤسسة أن الصرف استمر للسادة المديرين ورؤساء الاقسام على الاساس المتقدم الى سنة ١٩٦٢ ، وأن مجلس ادارة الشركة المذكورة رأى صرف عمولة المبيعات للسادة المديرين ورؤساء الاقسام، طبقا للنسب والقواعد المقررة ، وذلك عن المدة من أول يناير سنة ١٩٦٣ حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٣ .

ونظرا لصدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ الخاص بصرف مكافآت الانتاج أو البونص فان المؤسسة تستطلع الرأى فى مدى انطباق حكم هذا القانون على البونص المقرر للمديرين ورؤساء الاقسام بالشركة المذكورة ، ومدى صحة ما قامت به هذه الشركة من صرف جزء من النسب المستحقة للمديرين ورؤساء الاقسام عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٢ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، قبل صدور القانون المشار اليه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، فاستبان لها أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « الى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، يكون صرف مكافآت الانتاج أو البونص على أساس تطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة للعمال فى الشركة على الموظفين بها ، وبحد أقصى ١٠٠ جنيهه فى السنة » .

ولما كان هذا النص قد حدد أساس صرف مكافآت الانتاج أو البونص للموظفين فى الشركات ، وذلك بتطبيق أسس وقواعد الصرف المقررة بالنسبة الى العمال فى تلك الشركات على الموظفين بها ،

وبشرط الا تجاوز مكافآت الانتاج أو البونص الذى يصرف اليهم مبلغ ١٠٠ جنيه فى السنة . والمقصود بمكافآت الانتاج هى المكافآت التى تمنح لجميع العاملين بالشركة لقاء تحقق انتاج زائد ، وبمقصد تشجيع هؤلاء العاملين على زيادة هذا الانتاج . والمقصود بالبونص أنه منحة تعطى فوق الاجر ، أو هو منحة لاتخول من تعطى له حقا فى المطالبة بها ، أو هو عطية للعاملين للحصول على خدمة فعالة وأمينه . فهذان النوعان من المكافآت أو المنح قد ورد بهما حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على وجه العموم والاطلاق ، بحيث يشمل جميع مكافآت الانتاج أو البونص ، فى أية صورة ، ودون تفرقة بين ما كان منها مستقرا أو غير مستقر ، والقول بقصر أعمال احكام هذا القانون على الحالات التى لا يثبت فيها لمكافآت الانتاج أو البونص صفة الاستقرار والثبات — فحسب — هذا القول فيه تخصيص بغير مخصص ، والقاعدة الاصولية أن العام يجرى على عمومه والمطلق على اطلاقه ، مالم يقم الدليل على التخصيص أو التقييد .

يؤيد هذا النظر أن الاحكام التى قضى بها القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر ، كان قد صدر بشأنها كتاب من السيد رئيس المجلس التنفيذى بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ بناء على توجيهات مجلس الرئاسة ، وقد ثار الخلاف عما اذا كان المقصود بالمكافآت — فى هذا الخصوص — هى المنح المستقرة الثابتة أم المنح غير المستقرة ، وبعرض هذا الموضوع على اللجنة الثانية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، رأت بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ أن التحديد الذى ورد بكتاب السيد رئيس المجلس التنفيذى لا ينصرف الا الى المنح الاستثنائية ، دون المنح المستقرة ، لان هذه الاخيرة تعتبر جزءا من الاجر ، طبقا للمادة الثالثة من قانون العمل ، ومن ثم لا يجوز المساس بها الا بقانون . وبعد ذلك صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ونص صراحة فى المادة الثانية منه على العمل به اعتبارا من ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ ، وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده الحقيقى ، وهو تحديد المنح المستقرة ايضا ، اذ لو كان المقصود هو مجرد تحديد المنح غير المستقرة ، لكفى فى ذلك كتاب السيد رئيس المجلس التنفيذى المشار

اليه ، ولما كان ثمت داع لاصدار القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ •

ولاييسوغ الاحتجاج بأن استقرار وثبات مكافآت الانتاج أو البونص ، يكسب من تصرف له حقا لايجوز المساس به — استنادا الى حكم المادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة الثالثة من قانون العمل — ذلك أنه يجوز تعديل الحقوق المكتسبة أو تحديد مداها بقانون، ولايعدو حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ أن يكون تعديلا لحكم المادتين المذكورتين ، بما يتضمن تحديدا للحقوق المكتسبة استنادا اليهما ، ووضع تنظيم جديد لمكافآت الانتاج أو البونص ، يقوم على أساس المساواة بين الموظفين والعمال في الشركة الواحدة في أسس وقواعد الصرف ، ووضع حد أقصى لما يجوز صرفه ، لعدم المغالاة في التقدير، والحد من الاسراف في زيادة الدخول •

ومن حيث أنه لذلك فإن احكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ تسرى على البونص (عمولة المبيعات) المقرر للمديرين ورؤساء الاقسام بالشركة بغض النظر عن صرفه اليهم بصفة مستقرة وثابتة ، ودون الاحتجاج بأنهم قد اكتسبوا فيه حقا لايجوز المساس به • ومن ثم فانه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ — طبقا لنص المادة الثانية منه — لايجوز صرف البونص المشار اليه الى المديرين ورؤساء الاقسام بالشركة المذكورة • طالما أنه ليس ثمت أسس وقواعد مقررة في شأن صرف مثل هذا البونص للعمال بهذه الشركة •

اما فيما يتعلق بما قامت به الشركة المذكورة من صرف جزء من البونص الى المديرين ورؤساء الاقسام بها عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٣ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، فانه يعتبر صحيحا ، مادام أنه قد تقرر صرفه عن مدة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى مايتى :

١ — أن حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع

مكافآت الانتاج أو البونص في أية صورة كانت ، ودون تفرقة بين ما كان مستقرا منها وما كان غير مستقر •

٢ — أن حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على البونص المقرر للمديرين ورؤساء الاقسام بالشركة المذكورة ، ولايجوز صرفه اليهم اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ •

٣ — يعتبر صحيحا ما قامت الشركة المذكورة بصرفه من البونص سالف الذكر للمديرين ورؤساء الاقسام بها ، عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٦٢ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢
(ملف ١٦/٢/٧٩ — جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٤)

الفرع الثالث

عقد التأمين الجماعى المبرم لصالح العاملين بالشركة

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

عدم احقية العاملين في استمرار افادته من عقد التأمين الجماعى المبرم بين شركة مصر للزيوت والصابون وشركة مصر للتأمين وذلك بعد تعيينه رئيسا وعضوا منتدبا لشركة زيوت كرموز بالقرار الجمهورى رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٢ — أساس ذلك ان هذا العامل بهذا التعيين تكون قد انقطعت صلته بالشركة المؤمن لها وزايلته تبعا لذلك صفة المستفيد من عقد التأمين الجماعى الذى ابرمته هذه الشركة لصالح العاملين لديها مع شركة مصر للتأمين •

دفعنص الفتوى :

ان طرفى عقد التأمين الجماعى هما طالب التأمين أو المؤمن له والشركة المؤمنة وتتصرف آثار هذا العقد الى المستفيدين منه •

ومن حيث ان المستفيدين من عقد التأمين الجماعى المبرم بين شركة مصر للزيوت والصابون وشركة مصر للتأمين هم اولئك الذين ظلوا يعملون بالشركة الاولى حتى تتحقق الواقعة الموجبة لدفع مبلغ التأمين.

ومن حيث ان الثابت فى خصوص الموضوع المعروض ان خدمة المهندس كانت قد انتهت من شركة مصر للزيوت والصابون بصور القرار الجمهورى رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٢ بتعيينه رئيسا وعضوا منتدبا لشركة زيوت كرموز اعتبارا من ١/٣٠/١٩٦٢ ، فمن ثم فانه بهذا التعيين تكون قد انقطعت صلته بالشركة المؤمن لها وزايلته تبعا لذلك صفة المستفيد من عقد التأمين الجماعى الذى ابرمته هذه الشركة لصالح العاملين لديها مع شركة مصر للتأمين .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية المهندس فى استمرار افادته من عقد التأمين الجماعى المبرم بين شركة مصر للزيوت والصابون وشركة مصر للتأمين وذلك بعد تعيينه رئيسا وعضوا منتدبا لشركة زيوت كرموز بالقرار الجمهورى رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٦٢ .

(ملف ٦/١/١٨ — جلسة ١٩٧٦/٣/٣)

الفرع الرابع

اجر العاملين بالشركة

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

شركات — اجر العاملين فيها — تحديده كله أو بعضه ، بالحق فى الحصول على جزء من ارباح الشركة — جواز ذلك — المادة ١٦١ مدنى — ليس فى حكمها ما يعارض الاصول العامة التى تحكم الشركات .

ملخص الفتوى :

ان تقرير حصة في ارباح الشركة لبعض العاملين فيها ، طبقا لما تضمنته نصوص العقود المبرمة معهم • لا يجعل منهم شركاء في الشركة ، طالما انهم يتقاضون أصلا اجرا ثابتا لا يتأثر بخسائر الشركة ، ولا يساهمون في هذه الخسائر بأى وجه من الوجوه ، ولم تتوافر لديهم نية المشاركة فيه ، ولم يخرجوا عن نطاق الاشراف والتبعية المقرر للشركة على سائر العاملين فيها •

وهذه الحصة في الارباح لا تعدو ان تكون جزءا من أجور هؤلاء العاملين ، وهذا ما تجيزه المادة ٦٦١ من القانون المدنى اذ تنص في فقرتها الأولى على انه : « اذا نص العقد على ان يكون للعامل في الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من ارباح رب العمل ... وجب على رب العمل أن يقدم الى العامل بعد كل جرد بيان بما يستحقه من ذلك » — وليس في الأصول العامة التي تحكم الشركات ما يتنافى مع تحديد الأجر أو جزء منه بنسبة من أرباح رب العمل •

(فتوى ١٠٦٥ في ١١/٣٠ / ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

شركات — أجر العاملين فيها — تحديده كله أو بعضه بنسبة من الارباح — وجوب حساب قيمته ضمن مصروفات الشركة (التكاليف) — ادراج هذه الحصة ضمن توزيع الارباح وتحميلها على حساب الارباح والخسائر — خطأ •

ملخص الفتوى :

أن أجر العمال في الشركات اذا ما حدد كله أو بعضه بنسبة من أرباح الشركة ، فانه لا يحمل به حساب الارباح والخسائر للشركة وانما يدخل ضمن بنود المصروفات التي يتعين خصمها من الايرادات

لاستظهار أرباح الشركة أو خسائرها ، وعلى ذلك يكون غير سليم من الناحية الاصولية ومن وجهة النظر المحاسبية ادراج تلك الحصة ضمن توزيع الربح ومن تحميلها على حساب الارباح والخسائر ، اذ يتعين ان تدرج ضمن التكاليف . على ان هذا الخطأ المحاسبى لا يؤثر فى التكييف القانونى السليم لهذه الحصة من نحو احتسابها اجرا .

(فتوى ١٠٦٥ فى ١١/٣٠ / ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

شركات — أجر العاملين فيها — تحديده كله أو بعضه بنسبة من الأرباح — عدم استحقاقه الا فى نهاية السنة المالية — صرفه قبل ذلك — غير صحيح — ادراج قيمة هذه الارباح ، ضمن ديون للشركة عند تقويمها ، بعد خضوعها للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — أثره .

ملخص الفتوى :

ان علاقة الموظفين الذين تنص عقودهم الخاصة على احقيتهم فى الحصول على نسبة من أرباح الشركة لا تخولهم الحق فى تقاضى نسبة من الأرباح تكمل أجورهم الا فى نهاية السنة المالية للشركة ، ومن ثم فاذا كانت هذه السنة تنتهى عام ١٩٦١ فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فانه ما كان يجوز صرف جزء من هذه النسبة على أساس الأرباح التى تحققت حتى ٢٠ يولية سنة ١٩٦١ من تلك السنة ، وهو تاريخ مساهمة الحكومة فى رأس مال الشركة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، ذلك لأن الواقعة المنشئة لحقها فى هذا الأجر التكميلى هى تحقيق ربح فى نهاية السنة المالية ، ولا يمكن التحقق منها الا فى آخر هذه السنة ، اذ قد تحقق الشركة ربحا فى النصف الأول من العام تبقّله خسارة تتحقق فى نصفه الثانى أو العكس .

لا يغير من ذلك أن تكون لجنة تقييم الشركة بمناسبة مساهمة الدولة فيها قد أدرجت فى تقريرها مبلغا نظير الأجر التكميلى المنسوب

للأرباح لمثل هؤلاء العاملين خلال الفترة من بداية سنة ١٩٦١ المالية في أول يناير حتى تلك المساهمة في ٢٠ يوليو ، لأن هذا المبلغ ما هو الا مخصص لدين احتمالي قد تلتزم به الشركة قبل هؤلاء الموظفين ومن المتعين لذلك ادراجه ضمن التزاماتها ، الا أنه لا يجوز الخلط بين ادراج الالتزام في تقرير التقييم وبين الوفاء به ، اذ لا يترتب على الادراج حتمية الوفاء بل يتوقف الوفاء على تحقق الشروط المتطلبة بمقتضى العقد أو القانون لاجرائه ، واذا كانت عقود العمل الخاصة بهؤلاء الموظفين تخولهم الحق في الأجر التكميلي في نهاية السنة المالية للشركة وعلى أساس الأرباح التي تسفر عنها ميزانيتها السنوية ، فانه ما كان يحق لهم تقاضى هذا الاجر عن جزء من تلك السنة على أساس ميزانية التقييم التي اجرتها لجنته . وعلى مقتضى ذلك فان نصيب الموظفين المذكورين في الأجر التكميلي يتحدد على أساس الربح السنوى الذى أسفرت عنه ميزانية سنة ١٩٦١ التى أجريت في نهاية هذا العام ، فاذا كان ثمة أرباح تحققت حق لهم اقتضاء اجرهم التكميلي على أساسها دون أن يؤثر في ذلك مساهمة الدولة في الشركة منذ ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ بمقتضى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

(فتوى ١٠٦٥ في ٣٠/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

شركات — نظام العاملين فيها — اللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — المادة ٩ — عدم جواز تحديد أجر العامل ، بعد تطبيقها ، بنسبة من الأرباح — أساس ذلك : هو ايراد هذه اللائحة تنظيما جامعا مانعا لحالات الأجر المتحرك ترتبط فقط بانتاج العامل لا بعائد نشاط الشركة ومقدار ما تحققه من أرباح — وجوب تحويل الأجور بشقيها الثابت والمتحرك الى اجر ثابت في ظل هذه اللائحة .

ملخص الفتوى :

ان لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المسماة ،
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قد نصت
في الفقرة الثانية من المادة التاسعة منها على انه : « يجوز لمجلس ادارة
الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة على أساس
حصول العامل على الحد الأدنى للأجر المقرر لفئة عمله بالإضافة الى
أجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذي تقرره الشركة في المهن
المختلفة » . والمفهوم من هذا النص ان حكمه يورد تنظيما جامعا لكل
حالات الأجر المتحرك ومانعا من قيام أية حالة لأجر متحرك لا تدخله
في الحالات التي يضيفها النص ، ولما كان الأجر المتحرك طبقا لذلك
التنظيم يرتبط فقط برقم انتاج العامل ، فإنه لا يجوز ربطه بغير ذلك ،
وعلى هذا لا يصح ان يكون الأجر المتحرك نسبة من أرباح الشركة ، لأن
حركة أجر العامل في هذه الحالة لن تلتزم انتاجه ، وانما ستتصل بمائد
نشاط الشركة ومقدار ما حققت من أرباح ، وليس ذلك ما فرضه النص
المذكور فاصدا منع سواء .

وفي ضوء ذلك ، وفي ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية المشار
اليه فإنه لا يجوز الاستمرار في تقاضي هؤلاء العاملين أجرا تكمليا في
شكل نسبة من أرباح الشركة ، وانما يتعين تحويل كل اجرهم بما فيه
هذه النسبة الى أجر ثابت ، ولا خيار لادارة الشركة في هذا الموضوع ،
لأن مجلس ادارتها لا يملك طبقا للمادة التاسعة المشار اليها أن يضع
نظاما للأجور المتحركة تنسب فيه الى الارباح . ويتم تحويل أجور
أولئك الموظفين بشقيها الثابت والمتحرك الى أجور ثابتة على مقتضى
الأمس المبينة في تشريعات العمل والخاصة بتحديد مكافآت نهاية
الخدمة ، وهي متوسط الثلاث سنوات الأخيرة ، سواء قبل هؤلاء
الموظفين ، وانما هو تنظيم لهذه الحقوق على مقتضى القانون .

ومن حيث ان أجور الموظفين المذكورين : تخضع في جميع
الأحوال ، ومع مراعاة ما تقدم لأحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١
الذي ينص في مادته الأولى على أنه : « لا يجوز تعيين أى شخص في
الهيئات أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة بمكافأة

سنوية أو بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية • ويقصد بالمكافأة أو المرتب ٥٠٠٠ ما يتقاضاه الموظف من مكافآت أو مرتب أصلى مضافا اليه كل ما يصرف له بصفة دورية من اعانات وعلاوات وبدلات ومكافآت ، وكذلك المزايا العينية التى يتمتع بها » — وينص فى مادته الثانية على أنه :

« على الهيئات المشار اليها فى المادة الأولى أن تطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيق أحكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين ومن يبلغون المرتب المنصوص عليه فى المادة الأولى » — وتبعا لذلك فانه اذا كان مجموع أجور الموظفين المشار اليهم من ثابتة ومتحركة يبلغ متوسطها ١٥٠٠ ج سنويا فأكثر فانه يتعين طلب استصدار قرارات جمهورية لهم بتقاضى هذه الأجور ، على أنه الى حين ذلك يظل هؤلاء الموظفين يتقاضون كامل أجورهم ، لأن القانون المذكور لم يتطلب بالنسبة الى الموظفين الحاليين سوى طلب استصدار قرارات جمهورية لهم بمعرفة الجهات التى يعملون بها ، دون أن يرتب أى اثر فى شأن الموظف على تراخى ذلك الطلب أو تأخر صدور القرار المطلوب •

ومن حيث أن هؤلاء الموظفين ، أيضا بتقاضيههم مجموع تلك الأجور يخضعون للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ الذى حظر أن يتقاضى أى شخص من أية جهة وبأية صفة أكثر من خمسة آلاف جنيه سنويا بصفة مكافأة أو راتب ٥٠٠ أو بأى صورة أخرى ، ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك •

ومن حيث أنه لا وجه للاستمرار فى صرف سلف للموظفين المذكورين الى حين تحديد أجورهم ، بعد أن تم تحديد جميع الأحكام المتعلقة بهذه الأجور ، ويتمين تسوية ما سبق صرفه اليهم من سلف مما يستحقونه من مرتبات طبقا لذلك التحديد •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا — ان صرف حصة للموظفين المذكورين من أرباح الشركة فى الفترة من أول يناير حتى ٢١ من يولية سنة ١٩٦١ هو اجراء غير

قانونى ، لان حقهم فى حصة الارباح انما يتحدد على أساس الميزانية السنوية للشركة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ •

ثانيا — مع التسليم بحق هؤلاء الموظفين فى تقاضى أجورهم الثابتة والمتحركة ، فانه يتعين تحويل الاجور المتحركة الى أجور ثابتة طبقا لأحكام المادة التاسعة من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وعلى التفصيل السابق • فاذا بلغت هذه الأجور — أيا كانت طريقة تحديدها ١٥٠٠ ج سنويا للموظف ، فيسرى عليها أحكام القانونين رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ و ١٥٣ لسنة ١٩٦١ على النحو المشار اليه آنفا •

ثالثا — لا وجه للاستمرار فى منح هؤلاء الموظفين سلفا تحت حساب تحديد أجورهم ، بعد أن تم تحديدها على الوجه المتقدم ، ويتعين تسوية ما تقاضوه من سلف مما يستحقونه من أجور محددة على ما سبق •

(ملف ٤/١/٧١ — جلسة ١٩٦٤/١١/١٨)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

شركات — الأجر الإضافى الذى يأخذ حكم أجر العامل فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية معدلا بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ — تحديد مفهوم الأجر الإضافى فى هذه الحالة — هو الأجر الإضافى بحسب معناه المحدد فى المادتين ١٢٠ و ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وبقتضى ذلك الا يزيد عن أجر ساعتين فى اليوم الواحد — أساس ذلك — مثال بالنسبة للشركة القومية للأسمنت — التزامها بضمم الأجور الإضافية التى كان يحصل عليها عمالها فى حدود ساعتين يوميا فقط ، متى تحقق فى شأنها شرط الاستمرار المخصوص عليه فى

القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض أحكام المواد ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن الأصل أنه لا يجوز لرب العمل تشغيل العمال تشغيلاً فعلياً أكثر من ثماني ساعات في اليوم ولا أن يكلفهم بعمل إضافي إلا في حالات أربع حددها المشرع في المادة ٢٠ من القانون المشار إليه ، على ألا يزيد مجموع ساعات العمل في هذه الحالات على عشر ساعات في اليوم ، وبذلك تكون ساعات العمل الإضافية الجائزة قانوناً هي ساعتان (متى كانت ساعات العمل الأصلية ثماني ساعات) . وإذا قام العامل بعمل إضافي في هذه الحدود استحق عنه أجراً إضافياً محسوباً على النحو المبين بالمادة ١٢١ من القانون المذكور .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ينص في المادة الأولى منه على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الأسبوع ٠٠٠ » وتنص المادة ١ مكرر المضافة بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « لا يترتب على تطبيق أحكام المادة السابقة تخفيض أجر العامل . ويأخذ حكم الأجر في تطبيق أحكام هذا القانون الأجر الإضافي الذي كان العامل يحصل عليه بصفة مستمرة ويعتبر الأجر الإضافي مستمراً في تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان العامل حصل عليه في ٩٠٪ على الأقل من أيام العمل خلال السنة الشهور السابقة على يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ » .

ومن حيث أن الأصل أن يفسر الأجر الإضافي في حكم المادة (١) مكرراً المذكورة في ضوء أحكام الأجر الإضافي الذي نصت عليها المادتان ١٢٠ و ١٢١ من قانون العمل ، وذلك ظالماً أن المادة (١) لم تتضمن في

عبارتها نصا صريحا يفيد عدم الاعتداد باحكام هاتين المادتين ، كما ان مقتضى نص المادة المذكورة لا يؤخذ منه حتما ان الاجر الاضافى فى مفهومها يختلف عن الاجر الاضافى فى مفهوم المادتين ١٢٠ ، ١٢١ فاستمرار الاجر الاضافى الذى شرطه القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ليس استمرارا على نحو مطلق ، بل هو استمرار اكتفى فيه القانون بأن يكون بمقدار ٩٠٪ من أيام العمل خلال الستة اشهر السابقة على تاريخ العمل به ، وانه وان كان من شأن هذا الاستمرار ان يستبعد بعض الحالات التى أجازت المادة ١٢٠ تشغيل العمال وقتا اضافيا فيها ، الا أن ثمة حالة يتصور أن يستمر العمل الاضافى فيها ٩٠٪ من ستة أشهر وهى الحالة الخاصة بمواجهة الضغط غير العادى فى العمل . اذ ما من شك فى ان العمل فى المشروعات الصناعية قد ازداد زيادة كبيرة نتيجة لدفع عجلة الانتاج ، مما اقتضى — قبل العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ — زيادة ساعات العمل بصفة تكاد تكون مستمرة ، فضلا عن أنه ليس من اللازم ان يكون قيام العمال بعمل اضافى رهينا بتحقيق حالة واحدة من الحالات التى أوردها المادة ١٢٠ من قانون العمل اذ قد تتحقق بعض الحالات على نحو متعاقب فيؤدى ذلك الى استمرار العمل الاضافى زمنا يتحقق فيه شرط الاستمرار بالقدر الذى تطلبه القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

وبناء على ذلك فان المادة ١ مكررا من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ تجد مجال اعمال فى نطاق حكم المادة ١٢٠ من قانون العمل ، ومن ثم فليس ثمة ما يحتم استبعاد النطاق الزمنى الذى حددته هذه المادة للعمل الاضافى الذى يستحق عنه هذا الاجر وهو الا يزيد على ساعتين فى اليوم الواحد ، لاسيما اذا ما لوحظ ان قاعدة الحد الاقصى لساعات العمل اليومى هى قاعدة متعلقة بالنظام العام ويقع باطلا الاتفاق على ما يخالفها ، وقد استخلصت بعض الاحكام من ذلك أن العامل لا يستحق اجرا اضافيا بمدلوله المحدد فى المادة ١٢١ من قانون العمل عن ساعات العمل الزائدة عن الحد الاقصى ، وانما يستحق تعويضا بقدر هذا الزائد طبقا للقاعدة العامة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١٤٢ من القانون المدنى . وحتى اذا اعتبر هذا التعويض اجرا اضافيا من الناحية الواقعية ، فانه يتعين الترام مدلول

الأجر الإضافي بحسب معناه والمحدد في قانون العمل طالما ان المشرع لم ينص صراحة أو ضمنا على الخروج على مقتضاه ، اذ القاعدة ان المصطلحات القانونية انما تنصرف الى معانيها المحددة بالقانون ولا تنصرف الى ما يجاوز ذلك الا بدليل قاطع .

ولا يغير من ذلك ان قصد الشارع من اضافة المادة ١ مكررة — بحسب ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ — هو الحفاظ على الأجور الإضافية التي تقاضاها العمال ورتبوا معيشتهم عليها بحيث اصبحت تشكل جزءا من أجورهم ، ذلك ان قصد الشارع انما ينصرف اصلا الى رعاية الحالات التي منحت فيها الاجور الإضافية طبقا لاحكام قانون العمل ، فاذا اتضح ان ثمة حالات منحت فيها أجور اضافية عن ساعات عمل تجاوز الحدود المقررة ، فان قصد الشارع لا ينصرف الى ما جاوز هذه الحدود الا اذا افصح عن ذلك صراحة بما يقطع كل شك . هذا فضلا عن ان الحكمة الرئيسية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ سالف الاشارة اليه انما هي في واقع الأمر اتاحة الفرصة لتسجيل اكبر عدد ممكن من العمال بدلا من تركيز العمل في طائفة من العمال في الوقت الذي يوجد فيه غيرهم بلا عمل . وليست الحكمة الرئيسية هي مجرد زيادة الاجر الاصلي للعمال القائمين بالعمل ، سيما ان الاعتداد بالاجر الإضافي الفعلي ايا كانت قيمته ولو كان عن ساعات عمل تزيد على الحدود المقررة من شأنه ان يحمل المشروعات الصناعية اعباء مالية ثقيلة دون ان يعود ذلك بأى نفع عليها ، مما يؤدي الى تدهور مركزها المالى الذى يضر بالتالى بمصالح الاقتصاد القومى للبلاد ، وهذا اعتبار من الاهمية بحيث لا يتسنى اغفاله عند تحديد المقصود بالاجر الإضافي في حكم القانون المشار اليه .

وفضلا عما تقدم ، فان الاعتداد بالاجر الإضافي الفعلي كمبدأ عام من شأنه ضم هذا الاجر بغير معيار يحقق التناسب والتناسق في تحديد الاجور سوى اتخاذ الحالة الواقعية الفعلية اساسا لهذا التحديد الأمر الذى يؤدي الى التغايرة بين العمال لزاء حق أساسى وهو الحق فى الأجر دون أن تستند هذه التغايرة الى أساسها الطبيعى من الكفاءة وحسن الانتاج . ومن الواضح ان التزام حدود الاجر الإضافي طبقا

للمادتين ١٢٠ ، ١٢١ من قانون العمل شأنه تفادى هذه المغايرة وإيجاد معيار واحد عادل لتحديد الأجر الإضافي الذي يضم الى أجر العامل •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الشركة القومية للاستثمار تلتزم — بعد تطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ — بأن تصرف الأجر الإضافي التي كان يحصل عليها عمالها في حدود ساعتين في اليوم ، وذلك متى تحقق في شأنها شرط الاستمرار المنصوص عليه في القانون المذكور •

(فتوى ١٦٣ في ١٩٦٤/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

المبالغ التي يتقضاها ممثل الشخص الاعتباري في مجالس ادارة الشركات التي يساهم فيها تؤول اليه — عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال والاقامة — اذا أدى هؤلاء الافراد اعمالا لا يمثلون فيها الشخص الاعتباري واستحقوا عن هذه الاعمال أجر أو مقابل أصبح هذا حقا لهم — وان كان ذلك قد يعرضهم للمساءلة التأديبية من قبل الشخص الاعتباري الذي يمثلونه •

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى أحقية ممثلي شركة المقاولات المصرية في مجلس ادارة الشركة العربية للمقاولات ، وهي شركة سعودية ، في تقاضي المبالغ التي صرفتها لهم الشركة الأخيرة قبل وبعد العمل باحكام كل من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وامكان استرداد المبالغ التي صرفت اليهم بالمخالفة لاحكام هذين القانونين •

واستعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٣/٤/٤ في شأن مكافآت ومرتبات ممثلي شركات القطاع العام لدى

الشركات الأجنبية التى تساهم شركات القطاع العام فى رأسمالها وانتهت الى أن الشخص الاعتبارى المساهم فى الشركة الأجنبية يعتبر هو العضو الحقيقى للجمعية العمومية لمساهمى الشركة كما يعتبر هو العضو الحقيقى لمجلس ادارتها ، أما الشخص الطبيعى الذى ينوب عنه فى حضور هاتين الهيئتين فلا يعد وأن يكون ممثلاً للشخص الاعتبارى تربطه به علاقة عمل ان كان من العاملين لديه أو علاقة وكالة أن كان غير ذلك . وتطبيقاً لذلك انتهت الفتوى المشار اليها الى ايلولة مكافأة عضوية مجلس ادارة الشركات الأجنبية التى تساهم فيها بعض البنوك المصرية الى تلك البنوك ، أما الاشخاص الطبيعىون الذين يمثلون هذه البنوك فى تلك الشركات فيستحقون أجراً عن وكالة أو عمل .

كما استبانَت الجمعية العمومية أن المشرع قنن هذا المبدأ فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ فنص على أن تؤول الى الدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها — فيما عدا بدل السفر أو مصاريف الانتقال والاقامة التى تستحق لمثلئ هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات التى تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات . كما نص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ على أن تؤول الى تلك الجهات جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لمثلئ هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس ادارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة فى الداخل والخارج التى تساهم أو تشارك تلك الجهات فى رأسمالها على أن تحدد كل جهة المكافآت التى تصرفها لمثلئها سنوياً سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم .

ومفاد ذلك أن المبالغ التى يقتضاها ممثلو الشخص الاعتبارى فى مجالس ادارة الشركات التى يساهم فيها سواء كانت أجنبية أو مصرية تؤول الى الشخص الاعتبارى ذاته : أيا كانت هذه المبالغ — عدا بدل السفر أو مصاريف الانتقال والاقامة — طالما منحت لهم

بوصفهم ممثلين للشخص الاعتبارى المساهم ويقرر الشخص الاعتبارى ما يستحقونه عن هذا التمثيل سواء باعتبارهم عاملين به أو وكلاء عنه ومن ثم يخرج عن نطاقه ما يتقاضونه بسبب آخر غير قيامهم بتمثيل الشخص الاعتبارى : كآداء عمل بالشركة الممثلين لديها أو لحسابها استقلالا عن صفتهم التمثيلية سواء أكان هذا العمل عارضا أم مستمرا وسواء تم بموافقة جهة عملهم الأصلية الممثلين لها أو بدون علمها أو بغير موافقتها ، وفى هذه الحالة الأخيرة قد يكون هناك محل للمساءلة التأديبية فقط ولكن المبالغ التى تشأ استحقاقها بسبب مستقل عن صفة التمثيل يستحقونها بسبب ما يؤدونه من عمل ولا يسرى عليها ما يسرى على ما يستحقونه بسبب التمثيل والذي يؤول وحده الى الجهة التى يمثلونها . والثابت من الاوراق فى الحالة المعروضة أن الشركة العربية للمقاولات وهى شركة سعودية ذات مسئولية محدودة تساهم فيها شركة المقاولات المصرية بنسبة ٧٥ ٪ من رأسمالها وساهم الأمير بنسبة ٢٥ ٪ من رأس المال — قد مرت بمراحل ثلاثة :

المرحلة الاولى : منذ تأسيسها بتاريخ ١٩٧٣/٦/٨ حتى ١٩٧٧/٣/١٣ وتولى ادارة الشركة خلالها مدير عام خولت له بمقتضى عقد التأسيس كافة السلطات اللازمة لادارتها وتحقيق اغراضها نظير مرتب ثابت يحدده الشركاء وفى هذه المرحلة لم تثر أية مشكلة .

المرحلة الثانية : وتبدأ من ١٩٧٧/٣/١٤ حتى ١٩٨٠/٣/٣١ وفى هذه الفترة ظل للشركة مدير عام يمارس جميع اختصاصات الادارة كما كان الحال فى الفترة السابقة . ثم قررت الجمعية العمومية للشركاء تشكيل هيئة استشارية للشركة تقوم بتقديم المشورة للشركة عند اجتماعات الشركاء الدورية والسنوية حددت أتعابها بنسبة ٥ ٪ من صافي ربح الشركة . وتم تشكيل هذه الهيئة من أربعة أشخاص طبيعيين من بينهم ثلاثة مصريين . وقامت الشركة بتحرير عقد سنوى لكل منهم يحدد تلقائيا حددت فيه مهمته فى رئاسة أو عضوية الهيئة الاستشارية وأجره . ولم يرد بالقرار الصادر بتشكيل هذه الهيئة ولا بالعقود التى أبرمتها الشركة معهم فى هذا الشأن أى ذكر لصفتهم أو حالتهم بشركة المقاولات المصرية التى يمثلونها فى اجتماعات الشركاء فى الشركة . ولم

يعهد لهذه الهيئة الاستشارية بأى اختصاص فى ادارة الشركة مما يقطع بانها ليست مجلس ادارة للشركة أو مجلس مديرين أو بديلا عنهما • وأن أعضاؤها تعاقدوا مع الشركة بوصفهم اشخاصا طبيعيين يؤدون عملا لحسابها وليس بصفتهم ممثلين لشركة المقاولات المصرية أو غيرها التى كانت تصبح هى المتعاقدة لو تم التعاقد تمثيلا لها ، وان كانت علاقتهم بهذه الشركة ملحوظة فى الاختيار ولكنها لاتضى عليهم صفة تمثيل شركة المقاولات المصرية ومن ثم فان المبالغ التى حصلوا عليها كأعضاء فى هذه الهيئة هى مقابل عمل قاموا به استقلالا بوصفهم أشخاصا طبيعيين لحساب الشركة السعودية دون تمثيل لشركة المقاولات المصرية فلا يسرى على تلك المبالغ مبدأ الايلولة الذى أقرته الجمعية العمومية فى فتواها المشار اليها وقتنه المشرع بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه •

المرحلة الثالثة : وتبدأ من تاريخ تشكيل أول مجلس ادارة للشركة العربية للمقاولات بتاريخ ١٩٨٠/٤/٦ واختيار كل من المهندس حسن رئيس مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية ونائبه المهندس محى الدين والمحاسب وسيم عضو مجلس الادارة أعضاء مجلس ادارة الشركة العربية • واعتبارا من هذا التاريخ يعتبر هؤلاء الثلاثة ممثلين لشركة المقاولات المصرية ويؤول جميع مايتقاضونه من الشركة العربية الى شركة المقاولات المصرية فيما عدا بدل السفر أو مصاريف الانتقال والاقامة وفقا لما سبق أن قررته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وقتنه المشرع بالقانونين رقمى ٧٠ لسنة ١٩٧٧ و ٨٥ لسنة ١٩٨٣ على النحو سالف البيان • ولا يؤثر فى ذلك ماورد بملحق تعديل عقد تأسيس الشركة السعودية خاصا بتشكيل مجلس ادارتها من النص على أن المهندس محى الدين هو الممثل لشركة المقاولات المصرية دون بيان الصفة التمثيلية لكل من المهندس حسن والمحاسب وسيم اذ الثابت من الاوراق أن المهندس حسن كان فى ذلك الحين يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩ تقدم

لمجلس ادارتها بمذكرة ضمنها رغبة الجانب السعودي في تعديل عقد تأسيس الشركة السعودية وتشكيل مجلس ادارة لها على النحو السابق بيانه ، فوافق مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية على هذا التشكيل الذى ضم بالإضافة الى المهندس محى الدين نائب رئيس مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية المهندس حسن رئيس مجلس ادارتها والمحاسب وسيم عضو مجلس الادارة ، مما يقطع بأن عضويتهم فى مجلس ادارة الشركة السعودية كان بوصفهم جميعا ممثلين للشركة المصرية التى اختارتهم لهذه المهمة . ولايغير من ذلك أن المهندس حسن ترك العمل بشركة المقاولات المصرية وانتدب للعمل رئيسا للجهاز المركزى للتعمير اعتبارا من ١٩٨١/٢/١ اذ يستوى أن يكون الممثل للشركة من العاملين بها أو من الغير ويستمر ذلك الى ١٩٨٣/٣/١٥ حين عين عضوا بمجلس الادارة ممثلا للجانب السعودى ومن ثم يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد المبالغ التى صرفت الى المذكورين من الشركة العربية للمقاولات (السعودية) اعتبارا من ١٩٨٠/٤/١ تاريخ تشكيل أول مجلس ادارة لها ولايحتاج فى هذا الشأن بسقوط حق شركة المقاولات المصرية فى استرداد بعض المبالغ التى صرفت لهؤلاء بالتقادم وفقا للمادة ١٨٧ من التقنين المدنى ذلك أن التقادم المسقط للحق طبقا للمادة المشار اليها لايكتمل الا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ نشوء الحق أو ثلاث سنوات من تاريخ العلم بالحق فى الاسترداد ، وهذا العلم لايتحقق فى الحالة المعروضة الا بابلاغ شركة المقاولات المصرية بهذا الافتاء ، ومن تاريخ هذا الابلاغ يبدأ حساب مدة الثلاث سنوات .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المبالغ التى صرفت الى السادة المذكورين من الشركة العربية للمقاولات باعتبارهم أعضاء فى مجلس ادارتها اعتبارا من ١٩٨٠/٤/١ تاريخ تشكيل أول مجلس ادارة للشركة المذكورة عدا بدل السفر والاقامة والانتقل وغيرها من المصاريف الفعلية تؤول الى شركة المقاولات المصرية تطبيقا لأحكام القانونين رقمى ٧٠ لسنة ١٩٧٧ و ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما .

الفرع الخامس

مدى جواز الجمع

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

لايسرى الحظر المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض احكام الشركات المساهمة الا بالنسبة الى الوزراء والموظفين من درجة مدير عام فما فوق الذين يتركون الخدمة بعد تاريخ العمل بهذا القانون أى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ •

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع تطبيق المادة ٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض أحكام الشركات المساهمة بالنسبة الى الوزراء والموظفين الذين تركوا الخدمة قبل نفاذ هذا القانون بجلستيه المنعقدتين في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٩ و ٦ من مارس سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن المادة الثانية من القانون سالف الذكر تنص على أنه :

لايجوز للوزير أو لاي موظف من درجة مدير عام فما فوق وقبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه للوزارة أو الوظيفة أن يعمل كمدير أو عضو مجلس ادارة أو خبير أو مستشار في شركة من الشركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الاشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام •

وقد نشر هذا القانون في عدد الجريدة الرسمية الصادر في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ونص في المادة الثانية عشرة منه على العمل به بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ نشره •

وأن الحظر الوارد في المادة الثانية إنما استحدث في هذا القانون • وهو قيد على حرية العمل يجب تفسيره بدقة وعدم التوسع في تطبيقه •

وقد انتهى رأى القسم الى أنه نظرا الى عدم وجود نص صريح في القانون لايسرى الحظر المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض أحكام الشركات المساهمة الا بالنسبة الى الوزراء والموظفين من درجة مدير عام فما فوق الذين يتركون الخدمة بعد تاريخ العمل بهذا القانون أى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ • ولايجرى حكم هذا الحظر على من ترك الخدمة قبل هذا التاريخ •

(فتوى ١٩٤٧/١٧/١ فى ١٨/٣/١٩٤٩)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

شركات المساهمة — القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فى شأنها —
حظر الجمع بين الوظيفة العامة والارتباط بعلاقة وظيفية فى شركة مساهمة — عدم انسحاب الحظر على الاعمال التى تؤدى للشركة بصفة عرضية — أعضاء هيئة التدريس — القانون رقم ٢١ سنة ١٩٣٣ — تخويله مدير الجامعة الآن لهم فى اعطاء استشارات للفكر، ولو كان ذلك لحدى شركات المساهمة — تقيد هذا الآن بما فرضه قانون الموظفين من ضوابط •

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٥ تنص على أنه لايجوز لاعضاء هيئة التدريس اعطاء دروس خصوصية أو القيام بعمل من أعمال الخبرة أو اعطاء استشارة فى موضوع معين الا باذن من مدير الجامعة بناء على طلب عميد الكلية

المختصة • كما تنص المادة الاولى (فقرة ١ و ٢) من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض أحكام شركات المساهمة على أنه لايجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا وبين عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو القيام بعمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فيها ، سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر • ويعتبر الموظف الذى يخالف هذا الحظر مفصولا من وظيفته بمجرد قبوله العمل فى الشركة أو استمراره فيها بعد تعيينه فى وظيفته الحكومية • وبمقابلة هذين الحكمين يتضح انه ليس ثمة تعارض بينهما ، اذ لكل منهما مجال تطبيق مغاير تماما لمجال تطبيق الحكم الآخر ، مما يؤدى الى امكان اعمالهما سويا كل فى مجاله ، ذلك أن المقصود بالحكم الوارد فى المادة الاولى من قانون الشركات المساهمة هو تحريم الجمع بين الوظيفة العامة وبين الارتباط باحدى الشركات المساهمة بأية علاقة وظيفية ، سواء كان ذلك كمدير أو خبير أو مستشار ، والمناقشات التى دارت فى مجلس النواب حول هذا النص صريحة فى هذا المعنى ، وهو أن المحذور هو الجمع بين وظيفة فى الحكومة وبين وظيفة فى شركة مساهمة • وعلى مقتضى ذلك فان أعمال الاستشارة أو الخبرة التى يطلب من الموظفين العموميين أدائها لحساب الشركات المساهمة بصفة عرضية للانفاذة من خبرتهم الفنية أو للاستئناس بأرائهم العلمية لاتكون محظورة بموجب هذا النص ، ومن ثم فليس ثمة تعارض بين حكمه وبين الحكم الوارد فى المادة ١٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الذى رخص لخير الجامعة أن يأذن لاعضاء هيئة التدريس فى اعطاء استشارات أو القيام بأعمال الخبرة للغير ، أفرادا كانوا أو شركات (فى مواضيع معينة بذاتها) مما لا تقوم معه بين أعضاء هيئة التدريس وبين الغير أية علاقة عمل مستمرة تتعارض مع كونهم موظفين عموميين • ومما يؤكد انعدام هذا التعارض ، أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة — وهو القانون العام الذى يسرى على جميع طوائف الموظفين ، عدا من تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين — قد أتى بأحكام مماثلة للحكم الوارد فى المادة الاولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ وللحكم الوارد فى المادة ١٢

من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ ، ومن البدهى أنه لو كان بين هذه الاحكام أدنى تعارض لما جمع المشرع بينهما فى صعيد واحد . ذلك أن الفقرة الاولى من المادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحصر على الموظف العمومى أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر للغير ولو كان ذلك فى غير أوقات العمل الرسمية ، وإلى جانب هذا الحظر العام تحرم المادة ٨٠ على الموظف بوجه خاص أن يقبل عضوية مجالس ادارات الشركات أو أى منصب آخر فيها ، غير أن القانون يجيز من جهة أخرى فى الفقرة الثانية من المادة ٧٨ للوزير المختص أن يأذن للموظف فى عمل معين يؤديه للغير بشرط أن يكون ذلك فى غير أوقات العمل الرسمية . ومن هذا يبين أن المشرع اذ يحرم على الموظف الجمع بين وظيفته وبين أداء عمل للغير انما يقصد قيام علاقة التوظيف أو العمل المستمر . اما القيام بأداء أعمال معينة للغير بصفة عرضية فلم يحظر على الموظفين ، على أن يكون ذلك باذن خاص من الوزير المختص وبالشروط التى سيأتى الكلام عنها .

ويخلص مما تقدم أنه يجوز الترخيص لاجزاء هيئة التدريس فى الجامعة بأداء أعمال معينة من أعمال الخبرة أو الاستشارة للغير بما فيهم الشركات المساهمة . فاذا كانت طلبات الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من جانب هذه الشركات قد زادت فى السنوات الاخيرة زيادة يخشى معها أن تؤثر على حسن قيام هؤلاء الاساتذ بقواجبات وظائفهم، فان الامر فى ذلك مرده الى التوسع فى استعمال الرخصة المخولة لمدير الجامعة الذى وضع المشرع الزمام بين يديه لكى يأذن أو لا يأذن بحسب ظروف كل حالة ، ملترما فى ذلك من الضوابط والمعايير ما كانت تفرضه من قبل طبيعة هذه الرخصة الاستثنائية المخولة له ووجوب التحرص فى استعمالها ، حتى لا تؤثر على قيام الاساتذ بعمله الرسمى، مادام القانون الخاص بهذه الهيئة قد جاء خلوا من هذه الضوابط . اما الآن وقد نظمت حدود استعمال هذه الرخصة وضوابطها بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فانه يتعين التزام مافرضه هذا القانون ، اذ هو القانون العام الواجب التطبيق على كافة موظفى الدولة حتى من تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة وذلك فيما لم تتناوله هذه القوانين وفقا لحكم المادة ١٣١ منه . وبالرجوع الى أحكام هذا القانون يتبين أنهما

تجيز الاذن للموظف في القيام بعمل معين للغير بشرط أن يكون ذلك في غير أوقات العمل الرسمية . كما أنها تحرم على الموظف الجمع بين وظيفته وبين أى نشاط آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة ، اذا كان من شأنه الاضرار بأداء واجبات الوظيفة ، أو كان غير متفق مع مقتضياتها . وعلاوة على ذلك فإن هذه الاحكام تحرم بوجه خاص أن تقوم بين الموظف وبين الغير علاقة عمل مستمرة أو علاقة توظف من أى نوع . ومؤدى ذلك أنه يشترط للاذن للموظف في القيام بأعمال معينة لحساب الغير أن لا تستغرق أداء هذه الاعمال سوى المدة المعقولة ، بحيث لا يكون في استغراقه مدة طويلة . أو في تعاقب الاعمال التي يندب لها الموظف في فترات متقاربة ما يقلب مهمته المؤقتة الى علاقة دائمة بهذا الغير مما هو محظور قطعاً . واذا كانت كل هذه الضوابط والقيود سارية بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس — كما سبق القول — فإن مدير الجامعة ، اذ يباشر السلطة المخولة له بموجب المادة ١٢ سالفة الذكر ، يكون مقيداً بها ، فهو يملك أن يأذن لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في اعطاء استشارات للغير في مسائل معينة ، ولو كان ذلك لاحدى الشركات المساهمة بشرط أن لا يتعارض ذلك مع أعمال وظيفته ، وأن لا يستغرق سوى الفترة المعقولة ، وبالقدر الذى لا يؤدي الى قيام علاقة بين الموظف والشركة ، وبحيث لا يكون في تعدد المسائل المطلوب رأى الاستاذ فيها ، أو تعاقبها في فترات متقاربة ، ما يؤثر على قيامه بعمله الاصلى . وتطبيق ذلك على الحالات المختلفة متروك لتقدير مدير الجامعة تحت مسؤوليته .

(فتوى ٤٥٢ في ١٢/٤/١٩٥٤)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

شركات مساهمة — القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ بشأنها —
المراد بكلمة « مدير » الواردة بالمادة الثانية — تناولها لكل مساهمة
في ادارة الشركة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة تنص على أنه « لايجوز للوزير أو لاي موظف عمومي في درجة مدير عام فما فوق قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه الوزارة أو الوظيفة أن يعمل كمدير أو عضو مجلس ادارة أو خبير أو مستشار في شركة من شركات المساهمة التي تكفل لها الحكومة مزايا خاصة عن طريق الاعانات أو الضمان أو التي ترتبط مع الحكومة بعقد من عقود الاحتكار أو الاشغال العامة أو الالتزام بمرفق عام ٠٠٠ » والمقصود بكلمة « مدير » الواردة بذلك النص ، كل مساهمة في ادارة الشركة ، ومن ثم ينطبق الحظر المنصوص عليه بالمادة على من يعمل سكرتيرا عاما لشركة مياه القاهرة وله حق التوقيع عنها ، وكذلك من يتولى عمل مراقب الشركة العقارية العربية وتنسيق علاقة الشركة بالحكومات الضامنة للربح الادنى للمساهمين والتقشير عن سير العمل بفروعها في الخارج ، اذ كل من هذا وذاك يقوم بعمل من أعمال الادارة التي عبر عنها المشرع بكلمة « مدير » .

(فتوى ٢٨٣ في ١٧/٧/١٩٥٤)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

الحظر الواردمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — عام — تناوله قيام أى علاقة عمل بين الموظف العام وشركات المساهمة ولو كانت عرضية مؤقتة .

ملخص الفتوى :

ان هدف المشرع واضح من تعديل المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بالقانون

رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، وهو حظر قيام علاقة عمل بين الموظف العام وبين الشركات المساهمة ، ولو كانت هذه العلاقة بصفة عرضية أو مؤقتة ، اذ أن المحذور ليس فقط قيام رابطة التعاقد ، بل أيضا قيام رابطة العمل ، بمعنى أن القانون حظر على الموظفين العموميين تأدية أى عمل للشركات المساهمة ، بدليل ما جاء بذلك القانون من حظر القيام بأعمال للشركات ولو بصفة عرضية .

(فتوى ٥٢ فى ١٩٥٧/٢/٢)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها — سريانه على الصالحين بالشركات والمنشآت التى ساهمت فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ باضافة بعض الشركات والمنشآت الى الجبول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ — تحديد مدى سريان هذا الحظر — يكون من تاريخ العمل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لتحقيق مساهمة المؤسسة فى هذه الشركات من هذا التاريخ — عدم استفادة موظفى هذه الشركات بما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ من استمرار صرف المعاشات بصفة شخصية لمدة ستة أشهر لعدم دخولهم ضمن مدلول الموجودين وقت العمل به .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها تنص على أنه : « لايجوز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسات العامة قبل التعيين فى هذه الشركات .. » .

ويعتبر من قبيل الشركات التى تساهم فيها الدولة فى تطبيق هذا النص الشركات التى تساهم فيها المؤسسات العامة ، ذلك لان المؤسسات العامة تتدرج فى مدلول « الدولة » عند الاطلاق ، باعتبار الدولة — عندئذ — الكيان الشامل الذى ينتظم صورتى المركزية الادارية واللامركزية المصلحية التى يعبر عنها بالمؤسسات العامة •

فاذا كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه : « تضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقل بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال • ويكون مجلس ادارة هذه المؤسسة الجهة الادارية التى تتبعها تلك الشركات » وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ نشره • فان مؤدى اضافة الشركات والمنشآت المذكورة الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ أن تسرى عليها الاحكام الموضوعية الواردة فى هذا القانون فضلا عن أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ •

ويبين من استعراض أحكام هذين القانونين أن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى تلك الشركات والمنشآت تحقق قانونا وفعلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وهو تاريخ نشره ، ولا تتراخى هذه المساهمة عن ذلك التاريخ ولا تتأخر الى تاريخ صدور قرار من المؤسسة بتلك المساهمة ومقدارها — يدل على ذلك ويؤيده مايلي :

أولا : أن صياغة المادة الاولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ تكشف بوضوح عن أن المشرع أراد تحقيق مساهمة فورية للمؤسسة فى الشركات والمنشآت المشار اليها ، وفى ذلك تقول هذه المادة « تضاف ••• وتساهم فيها المؤسسة ••• » ولا شك أن لفظى الاضافة والمساهمة يكشفان — فى هذه الصياغة — عن معنى المبادرة والفورية •

ثانيا : تنص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ،

وهى من المواد التى تسرى — فيما تضمنته من أحكام موضوعية — على شركات ومنشآت القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ على أنه : « تؤدى الحكومية قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة فى رأس مال الشركات والمنشآت المشار إليها بموجب سندات اسمية على الدولة ٠٠٠ » فهذا النص يفترض أن مساهمة المؤسسات العامة قائمة ، فعبر عنها بلفظ المضارع الذى يفيد قيام الحكم فى الحال لا فى الاستقبال .

ثالثا : جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ تعليق على مادته الثالثة أنها حددت « ٠٠٠ الكيفية التى تقدر بها قيمة الحصة التى تساهم بها المؤسسات العامة ٠٠٠ فحددت قيمة رأس المال على أساس سعر السهم حسب آخر اقفال ببورصة الاوراق المالية ٠٠٠ وذلك اذا كانت الشركة التى ساهمت الحكومة فى رأسمالها متخذة شكل شركة مساهمة ٠٠٠ » .

وليس أقطع فى الدلالة على أن المساهمة تحققت فور العمل بالقانون من تعبیر المذكرة الايضاحية عن هذه المساهمة بلفظ « ساهمت » الذى يستبعد القول باستقبال المساهمة وتأخرها عن العمل بالقانون .

رابعا : حال المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بين أصحاب المنشآت المشار إليها فيه وبين الاستثمار فى ادارتها وفقا لمشيئتهم فحول الجهة الادارية المختصة وصاية كاملة على هذه الادارة الى حد اعفاء القائمين بها وتعيين آخرين بدلا منهم — وهذه سلطات وجدت فور العمل بالقانون طبقا لنصوصه ، وهى لا تكون بداهة الا على أساس وجود مساهمة الدولة فى تلك المنشآت ، واذ قامت هذه السلطة فور العمل بالقانون فان ذلك يفترض نفس الفورية للمساهمة ، يصدق ذلك — كما سبق — فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ .

ويخلص مما تقدم أن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى الشركات والمنشآت الميينة بالجدول المرافق للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ قد تحققت فور العمل بهذا القانون .

وإذا كانت المادة ٢ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وهي تسرى — كما أشرنا — على تلك الشركات والمنشآت تنص على أنه : « على الشركات والمنشآت المشار إليها أن توفق أوضاعها مع أحكام هذا القانون في مهلة اقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره » . وإذا كان من اللازم — كذلك — أن يصدر قرار مجلس إدارة المؤسسة بتحديد حصة مساهمته الا أنه ليس من شأن ذلك جميعا أن يؤثر في سلامة النتيجة لان توفيق الاوضاع مع المساهمة ووجوب صدور قرار بمقدارها لايعنى عدم وجود المساهمة قبل هذا التوفيق وذلك القرار، وغاية مايعنيه هو تحديد مقدار المساهمة ومانتقصيه مع باقى أحكام القانون من تعديل أوضاع الشركات والمنشآت وليس في ذلك ماينكر وجود المساهمة وجعلها من تاريخ العمل بالقانون .

ومع القول بقيام مساهمة المؤسسة في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه يسرى على العاملين بالشركات والمنشآت المشار اليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ العمل به لا من أى تاريخ آخر .

وحيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه : « تسرى أحكام هذا القانون على موظفى الشركات الموجودين وقت العمل به على أن يستمر صرف المعاشات المستحقة لهم بصفة شخصية لمدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » وهذا الحكم الاستثنائى لايسرى بصريح النص الا على موظفى الشركات الموجودين وقت العمل بهذا القانون .

ولما كان موظفو الشركات والمنشآت المشار اليها في القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ممن ينصرف اليهم حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ لم يكونوا موجودين وقت العمل بهذا القانون الاخير ومن ثم لايفيدون من حكم مادته الثانية .

لكل ماسبق فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى مايتأتى :

أولا : أن الحظر الوارد بالمادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ يسرى على العاملين بالشركات والمنشآت المبينة بالجدول المرافق

للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ العمل بهذا القانون الاخير .

ثانيا : لايفيد العاملون المذكورون من الحكم السوارء بالماءة
الاءانية من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٨٥٩ فى ١٩٦٣/٨/٦)

قاعءة رقم (١٤٥)

المبءا :

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بالشركات - الحظر الوارء بالماءة ٣٢ - عم سريانه على الجمع بين
عضوية مجلس اءارة شركة مساهمة وعضوية مجالس اءارة الشركات
الوارءة بهذه الماءة - اساس ذك تخلف العلة الاءى بنى عليها الحظر .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بشركات المساهمة وغيرها ينص فى الماءة ٣٢ منه على انه « استثناء من
الاحكام المنصوص عليها فى المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ لايجوز لمن يكون
عضوا منتدبا للاءارة او قائما بالاءارة الفعلية او موظفا فى البنك
المركزى او فى اءء البنوك او الشركات الاءى تشترك الحكومة فى تأسيسها
ان يشترك بصفته الشخصية فى عضوية مجلس اءارة أية شركة مساهمة
او ان يقوم بأى عمل اءارى فيها الا بقرخيص خاص من مجلس
الوزراء . ولايجوز لعضو مجلس الاءارة غير القائم بالاءارة الفعلية
فى اءء البنوك المذكورة ان يشترك فى عضوية مجالس اءارة شركات
مساهمة أخرى غير الاءى يشغلها وقت تعيينه فى مجلس اءارة البنك
الا بقرخيص خاص من وزير التجارة والصناعة . وعلى من تنطىق عليه
أحكام الفقرتين السابقتين من هذه الماءة فى تاريخ العمل بهذا القانون
ان يطلب الترخيص المشار اليه فى هاءتين الفقرتين خلال الاشهر الستة
التالية لهذا التاريخ ،مالم يكن قد قءم استقالته من قبل من البنك

أو الشركة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة • فإذا رفض الطلب أو انقضت أربعة أشهر دون إجابته اعتبر العضو مستقيلًا من المناصب التي يشغلها على خلاف تلك الأحكام » • والحكم الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، الذي حرم الجمع بين عضوية مجالس إدارة أحد البنوك أو الشركات التي تشترك الحكومة في تأسيسها وبين عضوية مجالس إدارة شركات مساهمة أخرى غير التي كان يشغلها العضو وقت تعيينه في ذلك البنك إلا بترخيص خاص من وزير التجارة — هذا الحكم إنما يرمى إلى حماية البنوك أو الشركات التي تساهم الحكومة في رأسمالها ، والتي قد تتعارض أغراضها ومصالحها مع أغراض ومصالح الشركات أو البنوك الأخرى ذات النشاط المماثل ، وذلك بأن حظر على من يكون عضواً في مجالس إدارة تلك البنوك أو الشركات أن يجمع بينها وبين عضوية مجالس إدارة شركات مساهمة أخرى غير التي كان يشغلها وقت تعيينه في البنك أو الشركة التي تساهم فيها الحكومة • إلا أنه روعي من جهة أخرى أنه قد توجد حالات يمكن التوفيق فيها بين العضوية في مجالس إدارة هذين النوعين من الشركات ، وذلك حيث ينتفى تضارب المصالح وتختلف الأغراض التي يقوم عليها كل منهما ، ولذلك خوله وزير التجارة والصناعة سلطة الترخيص لعضو مجلس إدارة الشركة التي تساهم فيها الحكومة في قبول عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة التي يرشح لها بعد تعيينه في تلك الشركة • ومتى تقرر ذلك فإن الحظر الذي أتى به النص المتقدم لا يرد أصلاً حيث يكون المجال مجال مؤسسات عامة تقوم على مصلحة من مصالح الجمهور العامة ولا تنفياً في تنفيذ أغراضها تحقيق الأرباح ، بل تمضي في سبيلها ولو تحملت من وراء ذلك الخسارة ، فإن مثل هذه المؤسسات تكون بطبيعتها بمنأى من التنافس التجاري ، كما تكون أغراضها بعيدة عن التعارض والتضارب مع الأغراض التي تقوم عليها شركات المساهمة ، بما يمكن معه الجمع بين عضوية مجالس إدارتها وعضوية مجالس إدارة هذه الشركات •

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ .

الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في شركة مساهمة وبين عمل
المستشار القانوني أو الضريبي أو مراقب الحسابات في شركة مساهمة
أخرى — محظور الا بترخيص من رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض
الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسئولية المحدودة تنص على أنه « لايجوز لاحد
بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس
ادارة أكثر من ست من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون
ولاتدخل في حساب هذا النصاب عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة
التي لم يمض على انشائها خمس سنوات » .

ومع ذلك يجوز استثناء مما تقدم الجمع بين عضوية مجالس
ادارة شركات المساهمة التي يملك العضو ١٠ ٪ على الاقل من أسهم
رأس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات مادامت عضويته مقصورة
عليها » .

وكانت المادة ٣٠ من هذا القانون تنص على أن « يعتبر في حكم
عضوية مجالس الادارة في تطبيق المادة السابقة القيام بصفة دائمة
في شركات المساهمة بالاعمال الادارية أو الفنية بأية صورة كانت سواء
أكان ذلك بمرتبة أو بمكافأة » .

ومع ذلك فلا يكون الاشتغال بالاعمال الفنية خاضعا للقيود
المتعلقة بالنصاب العددي للجمع اذا كان من يشغل بتلك الاعمال غير
متمتع بعضوية أي مجلس ادارة بشركة من شركات المساهمة » .

وقد عدل النصاب كلاهما بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ على النحو الآتى :

المادة ٢٩ « لايجوز لاحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم فى المجالس التى تزيد على النصاب المقرر وفقا لحدثة تعيينه فيها .

ومع ذلك يجوز استثناء مما تقدم الجمع بين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التى يملك العضو ١٠ ٪ على الاقل من أسهم رأس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات مادامت عضويته مقصورة عليها .

ولايجوز لعضو بمجلس ادارة بنك من البنوك التى تراولنشاطها فى مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التى يكون لها نشاط فى مصر وكذلك القيام بأى عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة فى أيهما » .

المادة ٣٠ « لايجوز لعضو بمجلس ادارة شركة مساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية » .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ المعدل للنصين سالفى الذكر تعليقا على تعديل المادة ٢٩ « أن المادة ٢٩ تجيز للشخص الواحد أن يجمع بين عضوية مجلس ادارة ست من شركات المساهمة فضلا عن عضوية عدد غير محدود من مجالس ادارة شركات المساهمة التى لم يمض على انشائها خمس سنوات -- وقد ثبت أن هذه الاجازة أدت الى تجمع السلطة والاشراف على العديد من شركات المساهمة بين أيد محدودة مما يجعل نصيب كل شركة من تلك الشركات من مجهودات العضو الذى يشترك فى مجالس ادارتها نصيبا ضئيلا لايحقق لها الفائدة المرجوة من اشتراكه فى ادارتها ،ذلك

أنه لا يتسنى في حدود الطاقة البشرية أن تتاح لمثل هذا العضو الذي شئت مجهوداته بين هذا العدد الكثير من الشركات فرصة اتقان واحكام عمله في كل منها ، لهذا رأتى اتاحة الفرصة امام عضو مجلس الادارة لاحكام عمله في الشركة وبذل مجهود مناسب من جانبه في ادارتها وذلك يقتضى الا يجمع الشخص الواحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة » .

كما جاء بالمذكرة تعليقا على تعديل المادة ٣٠ « أن المادة ٣٠ تجيز لعضو مجلس الادارة أن يقوم بصفة دائمة في شركات المساهمة الاخرى بالاعمال الادارية أو الفنية ، ونظرا للاسباب ذاتها التي اقتضت حظر الجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة فقد حظر المشرع على عضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية حتى يتسنى تقدير الحاجة الى مثل هذا الاستثناء » .

ويستفاد مما تقدم أن المشرع قد حدد من حرية الاشتراك في عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة ، فحصرها في حدودها الطبيعية المعقولة وهي حدود الطاقة البشرية حتى يتسنى اداء هذه الاعمال الخطيرة على نحو مرض يحقق الخير المرجو منها — وقد جعل المشرع القيام بالاعمال الفنية أو الادارية في هذه الشركات في حيز الاشتراك في عضوية مجالس ادارتها ولهذا قيد من حرية القيام بها ، فحظر على عضو مجلس ادارة شركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية يصدر في كل حالة على حدة في ضوء ظروفها ووفق مقتضياتها لتقدير حالة الضرورة التي تقتضى الخروج على القاعدة الاصلية ، وهي قاعدة حظر الجمع بين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة وبين القيام بصفة دائمة بالاعمال الادارية أو الفنية في شركات المساهمة الاخرى .

ولما كان المشرع قد قرر هذه القاعدة في المادة ٣٠ من القانون المشار اليه في صيغة عامة مطلقة بحيث تتناول الاعمال الادارية أو الفنية التي يؤديها العضو بصفة دائمة في شركة مساهمة أخرى بأية صورة كانت ، ومن ثم فلا يجوز تقييد القاعدة والحد من عمومها وإطلاقها بأي قيد أو شرط سوى شرط دوام العمل ، وهو لايعنى سوى استمراره وانتظامه ، بحيث تخرج الاعمال المرضية من نطاق الحظر — فلا يقتضى هذا الشرط قيام رابطة عقد عمل بين العضو وبين شركة المساهمة ، فقد يتحقق معنى دوام العمل واستمراره وانتظامه دون قيام هذه الرابطة .

وبتطبيق هذه القاعدة المشار اليها على عمل المستشار القانوني أو الضرائبى أو مراقب الحسابات في شركة مساهمة يبين أن كلا منهم يؤدي عملا منتظما مستمرا يصدق عليه وصف الدوام الذي يشترطه القانون ، كما أنه عمل فنى بطبيعته ، لأنه يقتضى لادائه خبرة وتخصصا في فن معين — ولايشترط في العمل الفنى في مفهوم المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر أن يتفق واغراض الشركة وأوجه تخصصها ، ذلك أن العبرة في تحديد العمل الفنى هى بطبيعة العمل ذاته بغض النظر عن اغراض الجهة التي يؤدي فيها أو لحسابها هذا العمل ، فعمل المستشار القانوني في شركة تجارية عمل فنى يتناوله الحظر ، ولايجوز الجمع بينه وبين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة دون ترخيص من رئيس الجمهورية ، وهكذا بالنسبة الى الاعمال الفنية الاخرى . وعلى هذا فلايجوز الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة المساهمة وبين عمل المستشار القانوني أو الضرائبى أو مراقب الحسابات في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية .

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

شركات المساهمة — الجمع بين عضوية مجلس إدارة إحداهما
وعمل مراقب الحسابات في شركة مساهمة أخرى — محظور إلا
بترخيص من رئيس الجمهورية •

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء التشريعات المنظمة لموضوع الجمع بين عضوية
مجالس إدارة شركات المساهمة أنه لم يكن يخضع في ظل قرارات مجلس
الوزراء التي كانت تنظم إنشاء الشركات المساهمة لآى قيد فكان يجوز
الجمع بين عضوية مجالس إدارة شركات المساهمة مهما بلغ عددها حتى
صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ منظمًا بعض أحكام هذه الشركات
فوضع أول قيد على هذا الحق اذ نص في مادته الثالثة على عدم جواز
الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من عشر شركات مساهمة ثم دلت
التجربة بعد العمل بهذا القانون بضع سنوات على أن هذا النصاب لعدد
الشركات التي اجاز القانون للشخص الواحد ان يجمع بين عضوية
مجالس ادارتها يزيد عن الحد المعقول ، ولهذا خفض الى ست شركات
بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ثم اسفرت التجربة مرة
أخرى عن أن اجازة الجمع بين عضوية مجالس إدارة مثل هذا العدد من
شركات المساهمة قد حصر السلطة والاشراف على شركات المساهمة بين
أيد محدودة مما جعل نصيب كل شركة من هذه الشركات من جهد أعضاء
مجلس الادارة نصيباً ضئيلاً لا يحقق لها الفائدة المرجوة من مساهمتهم
في ادارتها ، ذلك أنه لايتسنى في حدود الطاقة البشرية ان يستفد جهده
على هذا النحو بين هذا العدد من الشركات ان ينهض بعمله ويؤدي
واجبه على نحو مرضى من الاتقان والعناية — لهذا وتمكينا لأعضاء
مجالس إدارة شركات المساهمة من اتقان عملهم وبذلك ما يقتضيه من
جود وعناء خفض المشرع النصاب المتقدم ذكره الى شركتين ، وعدلت
المادة ٦١ المتقدم ذكرها على هذا النحو بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٤
— (المذكرة الايضاحية لهذا القانون) •

كما يبين من استقصاء التشريعات المنظمة لموضوع الجمع بين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة وبين القيام بصفة دائمة بأعماله ادارية أو فنية في شركات أخرى ان المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كانت تجيز لعضو مجلس الادارة ان يقوم بصفة دائمة بهذه الاعمال في شركة مساهمة أخرى ، ونظرا للأسباب ذاتها المتقدم ذكرها والتي اقتضت حظر الجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة ، فقد حظر المشرع على عضو مجلس ادارة شركة المساهمة ان يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية حتى يتسنى تقدير مدى الحاجة الى مثل هذا الاستثناء (المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨) ، وعلى هذا النحو عدلت المادة ٣٠ بهذا القانون . وقد جاءت عبارة النص في تقرير هذا الحظر عامة قاطعة في سريانه على القيام بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية — وذلك ليتسنى تقدير مدى الحاجة الى هذا الاستثناء على ما جاء بالمذكرة الايضاحية .

ويستفاد بما تقدم ان الحكمة التي اوجت الى المشرع بحظر الجمع سواء بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة وبين القيام بصفة دائمة بعمل ادارى أو فنى لشركة مساهمة أخرى بأية صورة هي ضمان النهوض بما يسند الى الشخص من اعمال في الشركات المساهمة على وجه يحقق الهدف من مساهمته في النهوض بهذه الاعمال في عناية واتقان ، وذلك بخفض نصاب الشركات التي يجوز للشخص المساهمة في اعمالها الى الحد الملائم لطاقته البشرية — على النحو المتقدم ذكره .

ولا جدال في ان اعمال عضو مجلس الادارة بشركة المساهمة هي أعمال ادارية أو فنية وقد فرق المشرع بينها وبين الاعمال الادارية أو الفنية الأخرى بالشركة في خصوص عدم الجمع على نحو ما جاء بالمادتين ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلتين بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ في عبارة واضحة لا لبس فيها ولا غموض ، فأجاز الجمع بين عضوية مجالس الادارة في شركتين من شركات المساهمة دون ترخيص

من رئيس الجمهورية ، ولم يجز الجمع بين عضوية مجلس الادارة في شركة مساهمة وبين القيام بأعمال ادارية أو فنية بصفة دائمة في شركة مساهمة اخرى الا بتريخيص من رئيس الجمهورية ، ولعل المشرع راعى في هذه التفارقة ان اعمال العضوية بمجالس ادارة الشركات لا يقتضى من العضو من الجهد والوقت ما تقتضيه الاعمال الفنية أو الادارية الاخرى بالشركة ، ولهذا شرط للجمع بين هذه الاعمال وبين عضوية مجالس الادارة ترخيص رئيس الجمهورية حتى يقسنى تقدير مدى الحاجة الى هذا الجمع في كل حالة على حدة .

هذا وعمل مراقب الحسابات وفقا للتكليف القانونى الصحيح هو عمل فنى ولا يجوز تأويل حظر الجمع بين هذا العمل وبين الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى أو استشارى بذات الشركة بأن المشرع يخرج من عداد الاعمال الفنية انما يعنى المشرع بهذا الحظر كفالة استقلال مراقب الحسابات فى رقابته لحسابات الشركة فقد يتعارض قيامه بعمل فنى أو ادارى أو استشارى بها مع قيامه بواجبه كرقيب على حسابات الشركة فى نزاهة واستقلال — وعلى هذا النحو لا يجوز تأويل الحظر الوارد بالمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذي توحى به ضرورة العمل على كفالة استقلال مراقب الحسابات فلا يخضع لمجلس الادارة أو لغيره من القائمين على الشركة عن طريق اغرائه بعضوية مجلس الادارة أو بأى عمل فنى أو ادارى أو استشارى آخر فى الشركة .

والمساهمون لا يمارسون أى عمل فنى وانما يقوم بالرقابة نيابة عنهم مراقب الحسابات ولا يقوم بهم أى سبب من الاسباب التى حملت المشرع على تنظيم عمل مراقب الحسابات وكفالة النهوض به فى كفاية واتقان ونزاهة واستقلال رعاية لحقوقهم وصونا لمصالحهم ، وليس ثمة ما يمنع قانون من تقييد الوكيل بقيود لا يسرى على الموكل .

هذا ودوام العمل لا يعنى التأييد وليس من شأن توقيت العمل بأجل معين قابل للتجديد ان يسلب هذا العمل صفة الدوام ، ولا يعنى المشرع بدوام العمل سوى انتظامه واستمراره فلا يخرج عن هذا

الوصف سوى الاعمال العرضية — وليس ثمة شك في ان عمل مراقب الحسابات الذي يتجدد عاما بعد عام لا يعتبر عملا عرضيا بل هو عمل منظم مستمر يتوافر فيه شرط الدوام الذى شرطه القانون لاعمال الحظر المقرر بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها السابقة في هذا الموضوع الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ والتي تقضى بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارة الشركة المساهمة وبين عمل مراقب الحسابات في شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية •
(انتهى ٦٨٢ في ١٨/٨/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

حظر الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل أو الاستشارة فيها — سريان هذا الحظر فى شأن الشركات المساهمة العامة •

ملخص الحكم :

ان من بين الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ما تقضى به المادة ٩٥ منه المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ من أنه « (١) لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا وبين رئاسة أو عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل ولو على سبيل الاستشارة سواء كل ذلك بأجر أم بغير أجر ولو كان حاصلا من

الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج الوظيفة العامة ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص في الاشتغال بمثل هذه الأعمال بمقتضى إذن يصدر في كل حالة بذاتها .

(طعن رقم ١١٤٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٨)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركتين من شركات المساهمة طبقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ — حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة مساهمة وبين القيام بصفة دائمة بعمل فنى أو ادارى فى شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٣٠ من القانون المذكور — لا يسرى هذا الحظر اذا كان الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركتين مساهمتين وبين القيام بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى باحدهما — القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة — استحدث حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركة مساهمة واحدة — بقاء الحظر المتصوص عليه فى المادة ٢٠ المشار اليها قائما بالنسبة الى الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة مساهمة وبين القيام بالعمل صفة دائمة فى شركة مساهمة أخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسم والشركات ذات المسئولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « لا يجوز لاحد — بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير ان يجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركتين من شركات المساهمة التى يسرى عليها هذا القانون » .

وتنص المادة ٣٠ من القانون ذاته على انه « لا يجوز لعضو مجلس

ادارة شركة المساهمة ان يقوم بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت في شركة مساهمة اخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية » .

ويؤخذ مما تقدم ان المشرع حظر ان يجمع الشخص الواحد بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركتين من شركات المساهمة كما حظر ان يجمع بين عضويته في مجلس الادارة والقيام بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى بأية صورة كانت في شركة مساهمة اخرى الا بترخيص من رئيس الجمهورية . ومفهوم هذه النصوص مجتمعة ان القانون اجاز الجمع بين العضوية في مجلس ادارة شركتين كما اجاز الجمع بين هذه العضوية وبين القيام بعمل في ذات الشركة التى هو عضو في مجلس ادارتها .

وعلى ذلك فان هذا الحظر لا يسرى اذا كان الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركتين في الحدود المنصوص عليها في المادة ٢٩ سالفه الذكر وبين القيام بصفة دائمة بأى عمل فنى أو ادارى باحداها ويسرى الحظر اذا تم الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركتين وبين القيام بالعمل بصفة دائمة في شركة اخرى غيرهما هذا كله قبل العمل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة الذى تنص مادته الثالثة على أنه لا يجوز لاحد — بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير — ان يجمع بين عضوية مجالس ادارة اكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة اذ يتمتع في ظل العمل بهذا القانون الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركتين ويبقى الحظر المنصوص عليه في المادة ٣٠ سالفه الذكر قائما بالنسبة للجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة وبين القيام بالعمل بصفة دائمة في شركة مساهمة اخرى .

ولما كان تعيين محاميا ومستشارا قانونيا لشركة ... بوصفه الوارد في قرار مجلس الادارة المشار اليه وان لم يكن من شأنه ان يخلع عليه صفة الموظف أو العامل بالشركة الا ان الخدمات التى يؤديها بمقتضى هذا القرار من قبيل القيام بصفة دائمة بعمل فنى في احدى شركات المساهمة بالمعنى الذى غنته المادة ٣٠ سالفه الذكر .

وبما ان جمعه بين عضوية مجلس ادارة شركة وعضوية مجلس ادارة شركة في الفترة من ٨ من ابريل سنة ١٩٥٩ حتى ١١ من يونية سنة ١٩٥٩ ، وهى فترة سابقة على العمل بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، فان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق فى شأنه دون القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، وينبنى على ذلك ان جمعه بين عضوية هاتين الشركتين وبين القيلم بعمل فنى بصفة دائمة فى احدهما لا يتحقق معه الحظر المنصوص عليه فى المادة ٣٠ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الحظر المنصوص عليه فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — قبل العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ — لايسرى على من يزاول عملا دائما فى شركة هو عضو فى مجلس ادارتها بالاضافة الى عضويته فى مجلس ادارة شركة مساهمة ثانية وانما يكون الحظر اذا زاول عملا بصفة دائمة فى شركة ثالثة وبناء على ذلك لاينطبق الحظر فى خلال الفترة التى جمع فيها بين عضوية مجلس ادارة شركة وعضوية مجلس ادارة شركة والعمل محاميا ومستشارا قانونيا للشركة الاولى . وانما ينطبق الحظر اذا زاول عملا بصفة دائمة فى شركة ثالثة وفى هذه الحالة يلتزم برد ما تقاضاه عن عمله الباطل الى خزانة الدولة .

(فتوى ١٠٥١ فى ١٦/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

نص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة معلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة احدى شركات المساهمة أو الاشتراك فى تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى

عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء كان بأجر أو بغير أجر حتى ولو كان حاصلا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة — التزام الموظف العام الذى يتناول مرتبا برد ما يكون قد قبضه من أجر لقاء عمله باحدى الشركات المساهمة لخزانة الدولة — لا حجة فى القول بأن الفقرة الأولى من المادة المذكورة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ قد حظرت الجمع بين وظيفتين ولم تحظر الجمع بين مرتبتين — مناط الرد هو استحقاق الموظف لرتب من الوظيفة العامة وتخلف مبرر استحقاقه لرتبه هذا ينفى بالتبعية مبرر استدعاء أجره الذى قبضه مقابل عمله فى الشركة المساهمة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحظر المنصوص عليه فى المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو حظر الجمع بين وظيفتين وليس حظرا للجمع بين مرتبتين وآية ذلك هو صريح نص الفقرة الاولى من هذه المادة التى تنضى بهذا الحظر سواء كان للعمل بالشركة المساهمة بأجر أم بغير اجر يضاف الى ذلك ان الوظيفة العامة التى يسرى على شاغلها الحظر الذى نصت عليه هذه المادة يتعين ان تكون احدى الوظائف العامة التى يتناول صاحبها مرتبا أى وظيفة من الوظائف التى ترتب لشاغلها حقاى اقتضاء مرتبا من الدولة اذ ان وصف (يتناول صاحبه مرتبا) هو وصف للوظيفة ذاتها وليس لحال شاغلها ، ومن ثم يسرى الحظر المنصوص عليه بتلك المادة ، وكافة احكامها ، اذا كان العامل يشغل احدى الوظائف العامة المشار اليها ولو كان لا يتقاضى مرتبها لاي سبب من الاسباب كما لو كان منقطعا عن العمل بدون اذن وتأسيسا على ذلك فان المدعى وقد عمل بالشركة المذكورة فى الفترة من ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ حتى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ قبل ان تعتبر استقالته من وظيفته العامة مقبولة لذلك يكون قد خالف حكم المادة ٩٥ سالف الذكر ويتعين من ثم الزامه بأن يؤدى الى الخزانة العامة ما قبضه من الشركة خلال هذه المدة ، وخصم ما قبضه من أجره اعمالا لحكم القانون رقم ١١١ سنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ باعتبار ان مديونيته بهذا المبلغ قد نشأت بسبب يتعلق بادائه اعمال وظيفته العامة .

ومن حيث ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة معدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « لايجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتبا وبين رئاسة أو عضوية مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأى عمل فيها ولو على سبيل الاستشارة سواء كان ذلك بأجرام بغير اجر حتى لو كان حاصلًا من الجهة الادارية التابع لها على ترخيص يخوله العمل خارج وظيفته العامة ».

ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء ان يرخص في الاشتغال بمثل هذه الاعمال بمقتضى اذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها .

ويفصل الموظف الذى يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك كما يكون باطلا كل عمل ييُدى بالمخالفة لحكم الفقرة السابقة ويلزم المخالف بأن ييُدى ما يكون قد قبضه في الشركة لخزانة الدولة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح القانون فيما خلص اليه من ان التزام الموظف العام الذى يتناول مرتبا يرد ما يكون قد قبضه من اجر لقاء عمله باحدى الشركات المساهمة لخزانة الدولة بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ . ولا حجة في القول بان الفقرة الاولى من المادة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ قد حظرت الجمع بين وظيفتين ولم تحظر الجمع بين مرتبين بما مؤداه ان رد الموظف العام لما قبضه من الشركة المساهمة لخزانة الدولة مناهة ان يكون الموظف العام قد جمع بين وظيفته العامة وبين العمل في الشركة المساهمة حتى ولو لم يكن من حقه ان يتقاضى ثمة مرتبا من وظيفته العامة ، لا حجة في ذلك لان الفقرة الاولى من المادة ٩٥ المشار اليها وان كانت واضحة الدلالة في ان حظر الجمع بين احدى الوظائف العامة وبين العمل في الشركات المساهمة سواء باجر ام بغير اجر مشروط بأن تكون هذه

الوظيفة العامة مما يتناول صاحبها مرتبا بما مفاده ان تتناول المرتب وصف للوظيفة العامة المعنية بحظر الجمع حتى ولو لم يتناول شاعلا مرتبا فعلا ، وهذا الفهم وان كان واردا في مقام حظر الجمع الا أنه ليس واردا في مقام الأثر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة المذكورة وهو الزام المخالف بان يؤدي ما يكون قد قبضه من الشركة لخزائنة الدولة . فدلالة النص في هذه الفقرة على الزام الموظف العام برد ما يكون قد قبضه من الشركة المساهمة دون الزامه هو أو الشركة المخالفة برد مقابل ما اداه الموظف العام من عمل بالشركة اذا كان عمله بغير اجر بفرض تحقق ذلك على ما اشار اليه المشرع في الفقرة الأولى من المادة المشار اليها ، دلالة ذلك ان هذا الرد ليس مجرد جزاء بقدر ما هو ترتيب لاثار وجوب تكريس الموظف وقته وجهده لعمله الوظيفي لنتائج عمله خارج نطاق وظيفته العامة . ولا يتأتى هذا بطبيعة الحال الا في حالة استحقاق الموظف لمرتبه من الوظيفة العامة ، اما اذا تخلف مبرر استحقاقه لمرتبه هذا انتفى بالتبعية مبرر استثناء اجره الذي قبضه مقابل عمله في الشركة المساهمة . والقول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة شاذة لا يمكن التسليم بها وهي تجريد الموظف من كل مورد رزق له وتركه عالة فلا يحصل على ثمة اجر لا من وظيفته العامة ولا من عمله بالشركة المساهمة ، وهو ما لم يسلم به المشرع في الفقرة الاولى من المادة ٩٥ فيما أرتاه من عدم وضع ثمة حظر على الجمع بين الوظيفة العامة التي لا يتناول صاحبها مرتبا وبين العمل في الشركة المساهمة ايثارا منه بحق هذا الموظف العام في استثمار جهده ولو في شركة مساهمة بغير توفير العيش الكريم له ولاسرتة حتى لا يصبح عالة يتكفف الناس احسانا . فاذا كان هذا هو اتجاه المشرع بالنسبة للموظف العام الذي امتنع عليه بسبب ما استحقاقه لمرتب الوظيفة العامة شأن المدعى .

ومن حيث ان الثابت ان آخر مرتب صرف للمدعى هو مرتبه عن شهر أغسطس سنة ١٩٦٣ وأنه لم يستحق أى مرتب بعد تقديم استقالته من عمله في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ بسبب انقطاعه عن العمل في هذا التاريخ وصدر قرار اعادته للخدمة ناصا على اعتبار مدة انقطاعه غيابا بدون مرتب ، ومؤدى ذلك على ما سلف القول ان المدعى

لا يكون ملزماً برد ما حصل عليه من اجر من شركة طنطا للزيوت والصابون لقاء عمله فيها لانه لم يجمع فيها خلال هذه المدة بين اجره من الشركة وبين أى مرتب من الحكومة وبالتالي يكون ما أجرته الادارة من خصم من مرتبه يخالف حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٥ المشار اليها ويجدر من ثم القضاء ببطلان هذا الخصم ورد ما سبق خصمه من مرتبه اليه •

ومن حيث أنه لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ذلك فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً •
(طعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/١/١٠)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

لا يجوز لرئيس مجلس ادارة شركة من شركات القطاع العام ان يشترك بصفته في تأسيس شركة مساهمة من شركات القطاع الخاص ، ولا ان يجمع بين منصبه في رئاسة مجلس ادارة شركة القطاع العام وبين عضوية مجلس ادارة الشركة الاخرى •

ملخص الفتوى :

تلخص وقائع الموضوع في أنه بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨ نشر بالوقائع المصرية قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٧ بتأسيس الشركة الفرعونية للملاحة شركة مساهمة مصرية بغرض امتلاك وتشغيل السفن التي تمتلكها لنقل البضائع برأس مال قدره أربعة ملايين دولار تبلغ نسبة المساهمة المصرية في رأس مال الشركة ٥٤ / وذلك طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار رأس المال العربي والأجنبي ، وقد ورد بعقد الشركة الابتدائي الموقع من المؤسسين اسم السيد / ضمن المؤسسين للشركة برأسمال قدره الف سهم قيمتها عشرة آلاف جنيه كما يبين من المادة (٢١) من النظام الاساسي للشركة ان سيادته يتصدر أعضاء مجلس ادارة هذه الشركة ، ولما كان لا يزال يرأس ادارة الشركة الشرقية

للاقطان احدى شركات القطاع العام واحدى الشركات المشتركة في تأسيس الشركة الجديدة المنشأة فقد ثار التساؤل عن مدى مشروعية اشتراك السد المذكور في تأسيس هذه الشركة ثم جمعه بين رئاسته للشركة الأولى وعضويته لمجلس ادارة الشركة الجديدة .

وقد ذهب رأى الى أنه طبقا للمادة (٣٥) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بالقطاع العام فان ثمة حظر يخضع له العامل بالقطاع العام لايقبل الترخيص أو الاجازة من شأنه منع العامل من ان يأتي أى عمل من الاعمال الواردة بالنص المذكور ، واذا كان هذا هو مقتضى النص المذكور فان تأسيس الشركة الجديدة وان كان يخضع لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أنه فيما لم يرد به نص يخضع للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، وأنه طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية عشر من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان المصريين يخضعون لحكم المادتين ٢٩ و ٣١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وطبقا لما ورد بالمادة ٢٩ سالفه الذكر المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ والمادة ٣١ المشار اليها يبين أن السيد / وهو مصرى الجنسية ويرأس مجلس ادارة شركة مساهمة من شركات القطاع العام اشترك في تأسيس الشركة الجديدة وانضم لعضوية مجلس ادارتها وبانزال القواعد المتقدمة على حالته يبين مخالفة الحظر الوارد في كل من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ولما كان هذا الرأى محل نظر فان الكتاب المذكور طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستبان لها فيما يتعلق بمدى جواز اشتراك السيد المذكور في تأسيس الشركة الفرعونية للملاحة بصفته الشخصية فان لما كانت المادة (٤٥) من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمعمول به وقت تأسيس الشركة الأخيرة والتي تنص على انه « يحظر على العامل » (٥) ان يزاوّل الاعمال التجارية

وبوجه خاص ان تكون له أية مصلحة في اعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل باعمال وظيفته (٦) أن يشترك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الجهة التي يعمل بها أو يكون له نشاط من أى نوع في مثل هذه الاعمال » فانه طبقا لهذا النص يحظر على العامل بالقطاع العام ان يزاوّل الاعمال التجارية أو يشترك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الجهة التي يعمل بها ولما كان الاشتراك في تأسيس الشركة الفرعونية للملاحة المشار اليها بغرض امتلاك وتشغيل السفن التي تملكها بعد عملا تجاريا في مفهوم القانون التجارى مما يلحقه الحظر الوارد بالمادة (٤٥) المشار اليها وبالتالي يعد اشتراك السيد المذكور في تأسيس الشركة المذكورة بقصد مزاوله الاعمال المشار اليها بغرض الشركة يعد عملا تجاريا مما يسرى في شأنه نص المادة (٤٥) سالفه الذكر ويؤكد هذا الاتجاه ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به حاليا قد حظر صراحة في المادة ٧٩ على عامل القطاع العام ان يشترك في تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس ادارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوبا عن الشركة أو وحدات القطاع العام أو الحكومة أو الحكم المحلى .

ومن حيث أنه عن مدى جواز جمع السيد المذكور بين رئاسة الشركة الشرقية للاقطان وعضوية مجلس ادارة الشركة الفرعونية أو رئاسة مجلس ادارتها فقد استعرضت الجمعية قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٧ بتأسيس الشركة الفرعونية للملاحة شركة مساهمة مصرية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وقد اشترك في التأسيس كل من : —
(١) الشركة الشرقية للاقطان ويمثلها رئيس مجلس الادارة

.....

(١٢) السيد /
... ..

وتنص المادة (٢١) من ذات القرار على أن يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من ١٣ عضوا وقد عين المؤسسين أول مجلس ادارة من (١٢) عضوا هم :

(١) السيد /
.....

وتتقضى المادة (٢٢) بأن يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات على أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بعمله لمدة خمس سنوات وتتقضى المادة (٢٤) من ذات القرار بأن يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ٠٠٠ وقد عين المؤسسون السيد / ٠٠٠٠٠٠٠ رئيسا لأول مجلس إدارة ، كما استعرضت الجمعية قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٠ بالموافقة على اختيار ممثلي الشركة الشرقية للاقطان أعضاء مجلس إدارة الشركة الفرعونية للملاحة وليس من بينهم السيد / ٠٠٠ ٠٠٠٠٠٠٠ ويبين مما تقدم ان السيد المذكور باعتباره رئيسا لمجلس إدارة الشركة الشرقية للاقطان قد قام بتمثيل الشركة بحكم موقعه الوظيفي في تأسيس الشركة الفرعونية للملاحة فقط دون أن تخفاره الشركة كممثل لها بمجلس إدارة الشركة الأخيرة بل اختارت غيره وانما اختير رئيسا لمجلس ادارتها بصفته الشخصية كمؤسس لها ضمن مؤسسيها وعلى ضوء ماتقدم من وقائع فانه في الفترة التي تأسست فيها الشركة الفرعونية وقبل العمل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ١/٤/١٩٨٢ فان المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة تنص على انه « لايجوز لاحد بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة من الشركات المساهمة » وهذا القانون يعد بمثابة تشريع قائم بذاته ومستقل عن جميع القوانين الاخرى التي تنظم أنواع الشركات المساهمة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ تلك التي تخضع لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشركات القطاع العام ، أو الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار ، حيث أن القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المذكور لم يشر في ديباجته الى أى من تلك القوانين كما أنه لم يرد به نص يقصر نطاق سريانه على أى من تلك الشركات دون سواها وهذا يستتبع القول بان لذلك القانون صبغة عامة حيث يتناول بالتعديل جميع أحكام القوانين بالنسبة لكيفية تشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة ولا يقتصر على تعديل حكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بل يتعدى مجاله ليشمل مجالس

ادارة شركات المساهمة وفقا لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

من حيث أنه مما يؤكد سريان أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ على شركات القطاع العام أن المادة الاولى من ذلك القانون نظمت تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة ولما كانت قواعد تنظيم وتشكيل مجالس الادارة من النظام العام فانه يتعين الالتزام بها ليس فقط عند تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة الخاصة الخاضعة للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بل كذلك شركات القطاع العام ، يضاف الى ما تقدم أن المشرع لم يكتف في قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باستثناء الشركات الخاضعة له من الخضوع لحكم المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بل نص بالاضافة الى ذلك على استثنائها من الخضوع لاحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ مما يؤكد ان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ليس معدلا للمادة (٢٩) فحسب والا لاكتفى قانون الاستثمار باستثناء شركاته من المادة (٢٩) ولما كان في حاجة للنص الى جانب ذلك من استثنائها من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ ، واذا كانت شركات الاستثمار مستثناءة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بموجب نص المادة (١٢) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الا ان مجال هذا الاستثناء هو الجمع بين عضوية مجلس ادارة اكثر من شركة من شركات الاستثمار وحدها اما اذا كان الجمع بين عضوية مجلس ادارة شركة استثمار وشركة قطاع عام فانه لا استثناء باعتبار ان شركات القطاع العام غير مستثناءة من ذلك القانون ، وعلى ذلك فان قيام السيد المذكور بالجمع بين رئاسة مجلس ادارة الشركة الشرقية للاقطان وعضوية أو رئاسة الشركة الفرعونية للملاحة ينطبق عليه الحظر الوارد في المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن الوضع لم يتغير بصور القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والمعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٢ اذ تنقضى المادة ١٧٧ منه على أنه : « لايجوز لاي شخص الجمع بين أى عمل في الحكومة أوالقطاع العام أو أى هيئة عامة وبين عضوية مجلس الادارة في احدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية باى عمل

أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك باجر أو بغير اجر الا اذا كان ممثلاً لهذه الجهات ويجوز استثناء من حكم الفقرة السابقة ومن الاحكام الاخرى المانعة في القوانين الخاصة ان يرخص للشخص بالاشتراك في تأسيس احدى شركات المساهمة أو اعمال الاستشارة فيها وذلك باذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص كما يجوز له مباشرة الاعمال الاخرى المشار اليها في الفقرة السابقة بشرط الا يترتب على ذلك توليه رئاسة مجلس الادارة أو القيام باعمال العضو المنتدب وذلك باذن خاص من رئيس مجلس الوزراء . وفي جميع الاحوال لا يصدر الاذن الا بعد بحث الامر والتأكد من عدم ارتباط وظيفة الشخص بعمل الشركة أو التأثير فيها وبشرط الا يتعارض الترخيص مع واجبات الوظيفة وحسن اداؤها وعلى ذلك فان القانون الاخير وقد الغى العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ قد اعاد النص على ذات الحظر المشار اليه ، ومن ثم فانه لايجوز للسيد / الجمع بين رئاسة مجلس ادارة الشركة الشرقية للاقطان وعضوية أو رئاسة مجلس ادارة الشركة الفرعونية للملاحة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز قيام السيد / بصفته الشخصية بالاشتراك في تأسيس الشركة الفرعونية للملاحة وكذلك عدم جواز جمعه بين رئاسة مجلس ادارة الشركة الشرقية للاقطان وعضوية أو رئاسة مجلس ادارة الشركة الفرعونية للملاحة .

(ملف ١٢٠/٢/٢١ — جلسة ١٩٨٤/١/٤)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

يجوز لاعضاء مجلس ادارة شركة المقاولين العرب والعاملين بها العمل كرؤساء واعضاء بمجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها — يجوز للعاملين بالشركة المذكورة سواء كانوا من اعضاء مجلس الادارة أو لم يكونوا العمل كرؤساء واعضاء بمجالس

ادارة الشركات المساهمة التي اشترك صندوق العاملین في تأسيسها كممثلین للصندوق — يجوز للعاملین بالشركة تأسيس شركات مساهمة والمشاركة في عضوية مجالس ادارتها ما لم يكن في ذلك خروج على احكام لائحة العاملین بالشركة وفي هذه الحالة فان اثر المخالفة يقتصر على المساءلة التأديبية .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى جواز تعيين اعضاء مجلس ادارة شركة (المقاتلون العرب) والعاملین بها كرؤساء واعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي تساهم فيها شركة (المقاتلون العرب) كممثلین لها ، ومدى جواز تعيينهم كرؤساء واعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي يساهم فيها صندوق التأمين الخاص بالعاملین بالشركة كممثلین لها لهذا الصندوق ومدى جواز اشتراك العاملین بالشركة في تأسيس شركات مساهمة وفي عضوية مجالس ادارة تلك الشركات .

وقد استعرضت الجمعية العمومية فتواها الصادرة بجلسة ١٩ يونية سنة ١٩٦٣ التي اعتبرت عضو مجلس الادارة بشركات القطاع العام عاملا لدى الشركة استنادا الى أنه يعين براتب محدد بموجب قرار من رئيس الجمهورية قوامه ما يتمتع به من كفاءة في العمل دون اشتراط امتلاكه لأي نصيب في رأس مال الشركة وتبعاً لذلك أكدت الجمعية العمومية في تلك الفتوى أنه لا يعتبر وكيلاً عن المساهمين في ادارة الشركة كما هو الحال في شركات القطاع الخاص التي تخضع لأحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، كما استعرضت الجمعية العمومية في هذا الصدد فتواها الصادرة بجلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٦٢ (المجموعة السابقة قاعدة ١٢٥) التي اعتبرت تمثيل العامل لشركة القطاع العام بمجلس ادارة شركة أخرى تساهم فيها الشركة الأولى امتداداً لعمله الأصلي وبالتالي لم تعتبره جامعاً لوظيفتين في تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذي يقصر تعيين أي

شخص على وظيفة واحدة وقالت أن القول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي الى نتيجة غير منطقية مقتضاها أن الشخص المعنوي لا يستطيع أن ينيب عنه بمجالس ادارة الشركات التي يساهم فيها اشخاصا غرباء عنه لا يشغلون أية وظيفة لديه أو لدى أية جهة أخرى •

وبناء على ذلك فإن عضو مجلس ادارة شركة القطاع العام وفق المستقر عليه في افتاء الجمعية يعد عاملا لديها وبالتالي فإن تمثيله لها بمجالس ادارة الشركات الاخرى التي تساهم فيها شركته يعتبر امتدادا لعمله الاصلى كما هو الحال بالنسبة لباقي العاملين بالشركة ، واذ تثبت العضوية في هذه الحالة للشخص المعنوي الممثل بمجلس الادارة دون العامل الذي يقتصر دوره على التعبير عن ارادة الشخص المعنوي الذي يمثله فإن هذا التمثيل لا يعد جمعا بين وظيفتين كما لا يعد جمعا بين عضوية أكثر من مجلس ادارة •

ولا يغير مما تقدم ان المادة ٢٩ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٥ لاتجيز الجمع بين عضوية أكثر من مجلس ادارة وان القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ تشملنصا عاما بعدم جواز الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركة واحدة ذلك لأن النص لم يطبق على شركات القطاع العام الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وانما أفرد لها تنظيما خاصا اكتمل بصدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ الذي تلاه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستبعد صراحة من هذا التنظيم تطبيق القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على تلك الشركات كما ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ عندما تخير بعض احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لتطبق على شركات القطاع العام لم يدخل في تلك الاحكام ما كان متعلقا بقيود العضوية بمجالس الادارة واكد قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ هذا الاتجاه فأجاز لهؤلاء العاملين الاشتراك في أعمال مجالس ادارة الشركات بوصفهم ممثلين للشركة التي يعملون بها وذلك في البند ١٦ من المادة ٧٩ ومن ثم يجوز لأعضاء مجلس ادارة شركة المقاولين العرب والعاملين بها العمل بمجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها •

وفيما يتعلق بتمكين أعضاء مجلس ادارة شركة المقاولين العرب والعاملين بها كرؤساء وأعضاء مجلس ادارة الشركات التي ساهم فيها صندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة فقد تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان الشركة ملزمة بتوفير الرعاية الاجتماعية للعاملين بها وان عضوية الصندوق وعضوية جمعيته العمومية تثبت وفقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحة النظام الاساسى لصندوق التأمين الخاص بالعاملين بالشركة لهؤلاء العاملين جميعاً وان مجلس ادارة الصندوق مكلف بالقيام بكافة الأعمال التي تحقق غرض الصندوق وعلى ذلك فان العامل أو عضو مجلس ادارة الشركة الذي يؤدي عملاً لحساب الصندوق أو يمارس أعمالاً لا تتصل بوظيفته الأولية وتعد امتداداً لها وبالتالي يجوز لهم الاشتراك في أعمال مجالس ادارة الشركات التي يساهم فيها الصندوق بوصفهم ممثلين له .

وبالنسبة لمدى جواز اشتراك العاملين بالشركة في تأسيس شركات مساهمة وفي عضوية مجالس ادارتها فلقد تعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بفتاواها الصادرة بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ (ملف رقم ١٩٨٦/٣/١٩) وفتاواها الصادرة بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ (ملف رقم ٢٦/١/٥٠) اللتين ايدتا سلطة مجلس ادارة الشركة الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في وضع لوائح العاملين بها وفقاً لحكم المادة الرابعة من هذا القانون دون التقيد بنظام العاملين بالقطاع العام على ان تصدر بقرار من وزير الاسكان وتبين للجمعية العمومية ان لائحة العاملين بالشركة الصادرة بقرار من وزير الاسكان والتعمير رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٥ تحظر في البند (و) من المادة ١٤١ عليهم الاشتراك في تأسيس منشآت تمارس نفس نشاط الشركة أو يكون لها نشاط من أى نوع مثل هذه الأعمال ومن ثم فان اشتراك العامل في تأسيس الشركات أو عضوية مجالس ادارتها يكون مباحاً طالما لم يخالف الحظر الذي تضمنه هذا الحكم فان خالفه كان ذلك سبباً لمساءلة العامل تأديبياً .

ولا وجه في هذا الصدد لاعمال حكم المادة ٩٥ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التي تحظر على الموظف العام الذي يشغل وظيفة عامة يتناول صاحبها مرتبا ان يجمع بين الوظيفة وبين ادارة أو عضوية مجلس ادارة إحدى الشركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها والا وجب فصله مع ابطال كل عمل اداء طوال فترة مخالفته لهذا الحكم ، ذلك ان العاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين ولا يشغلون وظائف عامة لان اكتساب تلك الصفة منوط اساسا بالعمل في مرفق عام مما تديره الدولة أو اجهزتها العضوية وهذا متخلف بالنسبة للعاملين بالقطاع العام لكونهم يعملون لدى اشخاص اعتبارية خاصة مستقلة عن الشخص الاعتباري للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ، ومن ثم فانهم يخرجون من نطاق المخاطبين بالحظر المنصوص عليه بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مايلي:

أولا : انه يجوز لاعضاء مجلس ادارة الشركة والعاملين بها العمل كرؤساء واعضاء بمجالس ادارة الشركات التي تساهم فيها شركتهم كممثلين لها .

ثانيا : انه يجوز للعاملين بالشركة سواء كانوا من اعضاء مجلس الادارة أو لم يكونوا العمل كرؤساء واعضاء بمجالس ادارة الشركات المساهمة التي اشترك صندوق العاملين في تأسيسها كممثلين للصندوق .

ثالثا : انه يجوز للعاملين بالشركة تأسيس شركات مساهمة والمشاركة في عضوية مجالس ادارتها ما لم يكن في ذلك خروج على احكام لائحة العاملين بالشركة وفي هذه الحالة فان اثر المخالفة يقتصر على المساءلة التأديبية .

الفرع السادس

مكافأة نهاية الخدمة

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

شركة السكر والتقطير المصرية — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — حلت محل صاحب العمل في التزامه بمكافأة نهاية الخدمة طبقا لاحكام كل من قانون التأمينات الاجتماعية السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ (معدلا بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١) والقانون الجديد رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — الالتزام بصرف الزيادة عن قيمة المكافأة القانونية أصبح واقعا كذلك على الهيئة المذكورة — مصدر هذا الالتزام هو قانون التأمينات الاجتماعية وليس نص المادة ١٤٧ من لائحة نظام التوظيف للشركة المشار اليها — أساس ذلك هذا النص صدر بإداة أدنى ويعتبر منسوخا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان قانون التأمينات الاجتماعية قد سري على موظفى شركة السكر والتقطير المصرية اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦١ بالتطبيق للمادة ٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ولقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ القاضى بسريان احكام قانون التأمينات الاجتماعية على جميع المنشآت والمؤسسات اعتبارا من تاريخ العمل به فى أول أغسطس سنة ١٩٦١ وبذلك حل قانون التأمينات الاجتماعية محل النظام الخاص بهذه الشركة اعتبارا من هذا التاريخ .

وان الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ سالفة الذكر تنص على التزام اصحاب الاعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات افضل الذين

سرى عليهم احكام هذا القانون بانشاء انظمة معاشات تكميلية بقيمة الفرق بين ما كانوا يتحملونه فى نظام المعاشات الخاص والاشترك فى هذا التأمين ، وتنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على ان « يؤدى النظام الخاص المبالغ المستحقة عليه نقدا وفقا لأحكام المادة ٨٤ من القانون المرافق الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ... » .

كما تنص المادة ٥٧ من هذا القانون الاخير على ان « تتكون اموال هذا التأمين (تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الاضافى ضد العجز والوفاة) مما يأتى » .

٣ — مكافأة نهاية خدمة للعاملين ويؤديها كاملة صاحب العمل ..
وتقتضى المادة ٨٩ من القانون ذاته على ان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادله مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ » .

ويلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه فى الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء فى ذلك مدة الخدمة السابقة أو

وتصرف للمؤمن عليه نقدا عند استحقاق صرف المعاش ... »

ويؤخذ من النصوص المتقدمة ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قد حلت محل صاحب العمل فى التزامه بمكافأة نهاية الخدمة والتي يلتزم الاخير بأن يؤديها الى الهيئة مقابل التزامها بالتعويضات والمعاشات المقررة وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية وان

الالتزام بصرف الزيادة عن قيمة المكافأة القانونية بالنسبة لاصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار افضل قد اصبح واقعا على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وان مصدر هذا الالتزام هو قانون التأمينات الاجتماعية ذاته وليس مصدره لائحة نظام التوظيف والعمل لموظفي وعمال الشركة الصادرة بقرار رئيس مجلس الادارة رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٢ فيما تنص عليه في المادة ١٤٧ من التزام الشركة بصرف الفرق بالزيادة عن قيمة المكافأة القانونية للموظف أو للمستحقين عنه عند نهاية الخدمة ، لان هذا النص وقد صدر بأداة ادنى من قانون التأمينات الاجتماعية يعتبر منسوخا بالحكم المنصوص عليه في المادة ٨٩ من هذا القانون الاخير الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سالفه الذكر .

(فتوى ١٠٦١ في ١٦/١٠/١٩٦٦)

الفصل الرابع

تصرفات الشركة

الفرع الاول

اقراض الغير

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — ليس في نصوص هذا القانون ما يحول بين شركة المساهمة وبين اقراض الغير — المادة ٢٥ من القانون المذكور — حظرها على الشركة اعطاء قرضى لاهـد اعضاء مجلس ادارتها — سكوتها عن بيان حكم اقراض غير هؤلاء — هذا السكوت يعنى ان مثل ذلك الاقراض امر جائز .

ملخص الفتوى :

ليس من شك في ان أن شركة موبل أوليل بتقديمها القرض المشار اليه للجامعة الامريكية لم تخرج عن غرضها الاصلى ولم تغير من طبيعة نشاطها فهي ماتزال شركة بترول متخصصة في الاعمال البترولية المنصوص عليها في نظامها .

ومن حيث أنه ليس في نصوص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ آنف الذكر ما يحول بين شركة المساهمة وبين اقراض الغير ، بل ان المستفاد من نص المادة ٣٥ من هذا القانون هو جواز القيام بمثل هذا العمل اذ تقضى تلك المادة بأنه لا يجوز للشركة ان تقدم قرضاً نقدياً من أى نوع كان لأى من اعضاء مجلس ادارتها أو ان تضمن أى قرض يعقده أحدهم مع الغير ، فالمرع حظر على شركة المساهمة اعطاء قرض

لأحد أعضاء مجلس إدارتها خشية التعارض بين واجبه في رعاية شئون الشركة والمصلحة التي تعود عليه بطريق مباشر أو غير مباشر من هذا التصرف وسكت عن بيان حكم اقراض غير هؤلاء ، وهذا السكوت يعنى أن مثل ذلك الاقراض أمر جائز والا لنص المشرع على عدم جواز اقراض اموال الشركة بصفة مطلقة سواء لاعضاء مجلس الادارة أو غيرهم .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه ليس ثمة ما يحول كأصل عام بين شركة المساهمة وبين توظيف أموالها في تقديم قروض للغير .
(فتوى ١٠٨٣ في ١١/٢٦ / ١٩٦٦)

الفرع الثاني

التبرع

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

تبرع شركات المساهمة — عدم جوازه قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ تأسيسها طبقا لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنه « لايجوز لشركة المساهمة ان تقدم أى تبرع من أى نوع الى حزب أو هيئة سياسية والا كان التبرع باطلا ، ولا يجوز أن تتبرع الشركة في سنة مالية بما يجاوز ٣٪ من متوسط صافي ارباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة الا أن يكون التبرع للاغراض الاجتماعية الخاصة لخدمتها وعمالها .. » .

وتطبيقا لهذا النص رخصت الجمعية العمومية للشركة العامة للتجارة الداخلية لمجلس الادارة في التبرع في الحدود والاوزاع المقررة بهذا النص .

ولما كانت هذه الشركة لم يمض على تأسيسها خمس سنوات ، فقد رأت مصلحة الشركات أنه لايجوز لها التبرع وان تبرعها قبل انقضاء خمس سنوات على تأسيسها يعتبر باطلا ، بيد ان المؤسسة الاقتصادية خالفت هذا الرأي وذهبت الى ان للشركة حق التبرع ولو قبل انقضاء خمس سنوات على تأسيسها وذلك في حدود ٣٪ من متوسط صافي ارباحها في المدة السابقة على التبرع ولكن لا يجوز لها مجاوزة هذه النسبة الا بعد انقضاء تلك المدة .

وازاء هذا الخلاف عرض الموضوع على اللجنة الاولى بالقسم الاستشاري فانتهى رأيا الى أنه لا يجوز لشركات المساهمة ان تتبرع قبل مضي خمس سنوات على تأسيسها وان تبرعها خلال تلك السنوات يعتبر باطلا .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها ان المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز لشركة المساهمة ان تقدم أى تبرع من أى نوع الى حزب أو هيئة سياسية والا كان التبرع باطلا .

ولايجوز ان تتبرع الشركة في سنة مالية بما يجاوز ٣٪ من متوسط صافي ارباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة الا أن يكون التبرع للاغراض الاجتماعية الخاصة لمستخدميها وعمالها .

ويشترط لصحة التبرع على أى حال صدور قرار من مجلس الادارة بناء على ترخيص من الجمعية العمومية متى جاوزت قيمته ١٠٠ جنيه .»

ومن حيث أنه يتعين الاستهداء في تفسير الفقرة الثانية من النص المشار اليه باعتبارات تتصل بما للشركات في هذا العصر من أثر بالغ في

الحياة الاقتصادية بوصفها الوسيلة الأولى الصالحة لاستغلال المشروعات التجارية والصناعية الكبرى . وغنى عن البيان أن الشركات المساهمة تبرز في الطليعة بين الشركات في هذا المجال نظرا لضخامة المشروعات التي تقوم بها ومدى اتصالها بالاقتصاد القومي وتشعب المصالح التي تتناولها ، ولهذا لم يدع الشارع أمرها لحرية المتعاقدين بل تدخل في شئونها بنصوص آمرة لتنظيم أعمالها وتقييم ادارتها حماية للمساهمين ورعاية للصالح القومي الذي تقوم عليه هذه الشركات .

وهذه النصوص الآمرة يتعين تفسيرها فيما يتعلق بحقوق المساهمين تفسيراً ضيقاً توفيراً للثقة لدى جمهور المدخزين كي يقبلوا على استثمار أموالهم في هذا النوع من الشركات آمنين مطمئنين الى حسن القيام عليها .

ولما كان التبرع تصرفاً في المال بغير مقابل فقد جرت السياسة التشريعية في جميع مجالات القانون على التضييق والحد منه ، وليس من شك في أن التبرع لا يتفق وطبيعة الشركات التجارية التي تستهدف الربح من وراء نشاطها مهما اختلفت صورته والوانه .

وعلى هدى هذه الاعتبارات يتعين الاخذ بقاعدة التفسير الضيق عند تحديد مدى حق شركات المساهمة في التبرع بشرط من ارباحها كلما ثار الخلاف حول مدى هذا الحق .

ولم يجز المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليها للشركة التبرع في سنة مالية معينة الا في حدود ٣ ٪ من متوسط صافي ارباحها خلال السنوات الخمس السابقة على هذه السنة ، مما يفيد ضرورة انقضاء خمس سنوات على تأسيس الشركة حتى يكون لها حق التبرع في الحدود وبالقيد المتقدم ذكرها، ذلك لان تحديد النسبة التي حددها المشرع نصاباً للتبرع أمر متعذر قبل انقضاء السنوات الخمس اذ يتعين لتحديد هذه النسبة ممارسة الشركة نشاطها طيلة هذه الفترة وحساب متوسط صافي الارباح التي حققتها خلالها وعلى أساس هذا الحساب يجوز لشركة أن تتبرع في

حدود ٣ ٪ من هذا المتوسط ، ولو أن المشرع قصد الى اجازة التبرع بالنسبة الى الشركات التي لم يمضى على تأسيسها خمس سنوات ، لما فاته تحديد نسبة التبرع التي يجب عليها التزامها يؤيد هذا النظر أن المشرع اذ يفرض القيود العديدة على حق شركات المساهمة في التبرع من تحديد نسبة التبرع وضرورة صدور قرار به من مجلس الادارة بناء على ترخيص من الجمعية العمومية متى جاوزت قيمة التبرع مائة جنيه ، ولو كان في حدود النسبة المقررة — أن المشرع اذ يفرض هذه القيود انما يستهدف حماية الشركات وعلى الخصوص في مستهل حياتها ، فلم يجز التبرع الا بعد انقضاء فترة تثبت خلالها اقدام الشركة وتستقر امورها وتحقق ارباحا تسمح بالتبرع بشرط منها •

ويخلص من كل ما تقدم أنه لايجوز لشركة المساهمة أن تتبرع قبل مضي خمس سنوات على تأسيسها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الاولى بعدم جواز تبرع شركات المساهمة قبل انقضاء خمس سنوات على تأسيسها •

(فتوى ١٦٠ في ١٩/٢/١٩٦١)

الفرع الثالث

الاکراميات

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

سلطة مجالس ادارة الشركات المساهمة في تخصيص مبالغ للمرف منها في صورة « اکراميات » — أمر جائز بشرط استهداف الاغراض المشروعة دون غيرها على أن يتضمن تقرير مجلس الادارة شرحا وافيا لها مع دعمه بالوثائق والمستندات الدالة على صرف هذه المبالغ مع الحذر

من الوقوع في جريمة رشوة أو غيرها والا تعين ابلاغ النيابة العامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة بأن مجلس ادارة الشركة المساهمة هو الذى يتولى ادارتها وقد ردد الشارع هذا الحكم في المادة ٢٩ من المرسوم الصادر في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بوضع النظام النموذجي للشركات المساهمة فنصت تلك المادة على أن « لمجلس الادارة أوسع سلطة لادارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيبشرها وفقا لاحكام المادتين ٤٠ ، ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ » .

وبين من هذه النصوص أن اعمال الادارة التى يجوز لمجلس الادارة مباشرتها تشمل جميع التصرفات التى يقتضيها تحقيق اغراض الشركة ، ولايقيد سلطة المجلس فى هذا الشأن الا أمران :

الاول : أنه لايجوز لمجلس الادارة أن يعتدى على اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين بالقيام بعمل من الاعمال التى تدخل فى اختصاصها .

والثانى : أنه لايجوز للمجلس التبرع بأموال الشركة الا فى الحدود وبالأوضاع المقررة فى المادتين ٤٠ ، ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أن مايميز اعمال التبرعات عن غيرها من التصرفات هو توافر نية التبرع لدى من تصدر منه التبرعات .

والاكراميات لاتعدو أن تكون مبالغ تدفعها الشركة الى شخص ليس موظفا بها ولا تربطها به علاقة قانونية وذلك مقابل خدمة مشروعة يؤديها لها . أو عمل يقوم به لصالحها ، وقد جرت العادة على عدم

اعلان اسمه ، ومن ثم تنتفى نية التبرع في شأن هذه المبالغ فلا تعتبر من قبيل التبرعات ، ومن ثم فلا تسرى عليها القيود التي أوردتها المادتان ٤٠ ، ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن التبرع •

ويعتبر مجلس الادارة تطبيقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وكلا عن مجموع المساهمين ، وعلى هذا الاساس نظم المشارع مسئوليته امام الجمعية العمومية للمساهمين والزمه تمكن المساهمين من أعمال آثار هذه المسئولية فنص في الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « على المجلس ايضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ويجب أن يكون من بين مايشتمل عليه ذلك التقرير :

شرح واف لبنود الايرادات والمصروفات » •

واداء أى مبلغ في صورة اكرامية اما أن يكون الى موظف عمومي لاداء عمل من اعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة مما يعتبر رشوة وفقا للاحكام الواردة في الباب الثاني من قانون العقوبات واما أن يكون الى شخص لانتطبق عليه أحكام جريمة الرشوة المشار اليها •

واداء أى مبلغ على سبيل الرشوة أمر محظور ويعاقب عليه قانونا ، ومن ثم لايجوز للمسؤولين عن ادارة الشركة أن ينفقوا أى مبلغ في هذا السبيل •

واداء اكرامية الى أى شخص في غير الحالة المشار اليها أمر مألوف جرى به العرف ويعتبر من قبيل المصروفات وتبعا لذلك يتعين أن يتضمن تقرير مجلس الادارة شرحا وافيا لتلك المصروفات وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١ من قانون الشركات •

وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٤٢ من القانون سالف الذكر على أن « يضع مجلس الادارة سنويا تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية التي تدعى للنظر في تقرير مجلس

الادارة بثلاثة أيام على الاقل كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :

(أ) جميع المبالغ التى حصل عليها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس فى السنة المالية من اجور واتعاب ومرتبوات ومقابل حضور جلسات مجلس الادارة وبدل عن المصارف وكذلك ماقبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفا فنيا أو اداريا أو فى مقابل أى عمل فنى أو ادارى أو استشارى اداه للشركة .

(ب) المزايا العينية التى يتمتع بها رئيس مجلس ادارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس فى السنة المالية كالسيارات والمسكن المجانى وما الى ذلك .

(ج) المكافآت وانصبة الارباح التى يقترح مجلس الادارة توزيعها على مدير الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس ادارة الشركة .

(د) المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة الحاليين والسابقين كمعاش أو احتياطى أو تعويض عن انتهاء الخدمة .

(هـ) المبالغ التى انفقت فعلا فى سبيل الدعاية بأية صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ .

(و) العمليات التى يكون فيها لاحد أعضاء مجلس الادارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .

(ز) التبرعات مع بيان تفصيلات كل مبلغ ومسوغات التبرع .

وقد ادرك الشارع الصلة الوثيقة بين بنود المصروفات التى يجب أن يتضمن تقرير مجلس الادارة شرحا وافيا لها وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وبين المبالغ التى يحصل عليها المسئولون عن ادارة الشركة والتى يتضمنها الكشف التفصيلى الذى نصت عليه المادة ٤٢ من القانون سالف الذكر فنص

في المادة ٥٤ من ذات القانون على مايتأتى : — ٣ — ويتلو المراقب تقريره على الجمعية العمومية ويجب ان يكون التقرير مشتملا على البيانات الآتية :

(و) ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة في الكشف التفصيلي المشار اليها في المادتين ٤١ ، ٤٢ من القانون متفقة مع ماهو وارد في دفاتر الشركة » .

وتلك الصلة المشار اليها انما تقوم على أساس أن اجازة ادراج مبالغ ضمن بند المصروفات دون ايراد شرح واف لها ببيان مفرداتها والالوجه التي صرفت فيها يمكن المسؤولين عن ادارة الشركة من زيادة المبالغ التي يحصلون عليها عن طريق ادراج تلك الزيادة في بند المصروفات السرية ، مما يفوت الغرض الذي تستهدف تحقيقه المادة ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

لهذا انتهى الرأى الى أن لمجالس ادارة الشركات المساهمة سلطة تخصيص مبالغ للمصرف منها في صورة اكراميات على الاغراض المشروعة دون غيرها على أن يتضمن تقرير مجلس الادارة شرحا وافيا لها وأن على المسؤولين عن ادارة الشركة الاحتفاظ بالوثائق والمستندات الدالة على صرف هذه المبالغ في الالوجه المشروعة المخصصة لها وأنه في حالة عدم الاحتفاظ بالمستندات المؤيدة للمصرف يلزم المسئول عن صرف المبلغ برده الى الشركة واذا ظهر عن تلك المستندات أن في الامر جريمة تعين ابلاغ النيابة العامة .

هذا وترى الجمعية أنه اذا كانت التجربة قد اسفرت عن قصور نصوص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في علاج أوجه النقص المشار اليها في كتاب الوزارة تعقيبا على فتوى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد ، فان الامر يقتضى تعديل التشريع على نحو يكفل علاج هذه الالوجه ويسد ماعسى أن يكون هناك من ثغرات في هذا التشريع ينفذ منها ذوو الالغراض غير المشروعة لتحقيق اغراضهم .

الفرع الرابع

توزيع الارباح

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

شركات المساهمة — توزيع أرباحها — يكون على أساس القيمة الاسمية للاسهم المكتتب بها لا القيمة الفعلية ولا القيمة المدفوعة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة لم يعرض لموضوع الارباح التي يجوز للشركات المساهمة توزيعها على مساهميها ، بل نص في ١ فقرة «ج» من المادة ٤١ منه على أن « يشمل تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ، بيانا تفصيليا بالطريقة التي يتبعها مجلس الادارة لتوزيع صافي أرباح السنة المالية المنتهية وما يكون منقولاً من السنة السابقة بالتطبيق لاحكام نظام الشركة مع تعيين تاريخ صرف الارباح التي يعتمد توزيعها بحيث لا يتعدى ذلك شهرين من تاريخ اعتماد الميزانية بقرار من الجمعية العمومية » .

ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ونص في المادة السابعة منه على أن « يضاف الى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بندان نصهما الآتى : ٣ — لايجوز أن يزيد مايصرف للمساهمين من أرباح الشركة في سنة ما عن المبالغ التي وزعت فعلا في سنة ١٩٥٨ مضافا اليها ١٠ ٪ على الاكثر من قيمة هذه التوزيعات سواء تم هذا التوزيع نقدا أم عينا على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر .

وفي حالة الاكتتاب في زيادة جديدة لرأس مال الشركة لايجوز زيادة مايزع من أرباح عن نتيجة نسبة القيمة الاسمية للسهم من الزيادة الجديدة الى متوسط القيمة الجارية للسهم خلال الاشهر الستة السابقة على اجراء هذه الزيادة مضافا الى ذلك نسبة العشرة في المائة المشار اليها في الفقرة السابقة •

وفي حالة الشركات المنشأة بعد العمل بهذا القانون أو التي لم تتجاوز أرباحها الموزعة خلال سنة ١٩٥٨ عشرة في المائة من القيمة الاسمية للسهم فيجوز توزيع ما لا يزيد على عشرة في المائة من قيمة الاسهم •

وفي جميع الاحوال تجوز زيادة نسبة الارباح المقترح توزيعها على المساهمين في الحدود السابق الاشارة اليها وذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد » •

وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون تعليقا على هذا النص أنه « لما كان تدعيم الاقتصاد القومي وتنميته يستلزمان تشجيع المدخرين والمستثمرين وتأمينهم على أموالهم وايراداتهم وصونا لمدخراتهم وحفظا للكيان الاقتصادي للشركات والاموال من آثار الهزات الاقتصادية والمضاربات ، فان الامر يستوجب ضرورة وضع رقابة خاصة على أرباح الشركات وكيفية التصرف فيها ، اذ أن هذا الامر لايمس المدخرين والمستثمرين فحسب ولكن أثره يمتد الى الخزانة العامة بما تحصله من ضرائب قد تستحق على الارباح أو التوزيعات التي تجريها الشركات •

كما أن توزيع الارباح الحقيقية على المساهمين فيه تيسير لتداول الاوراق المالية ورفع مستوى المعيشة وحماية الاقتصاد القومي عن طريق توزيع الضمانات اللازمة للمدخرين والمستثمرين صغارهم وكبارهم ، فضلا عن تشجيعهم وحثهم على استثمار مدخراتهم في الشركات بعد أن طال احجامهم عن هذا الميدان •

كما أن تشجيع الاحتياطيات في الشركات له مزايا منها مساعدتها

في توسيع مجال نشاطها بطريق التمويل الذاتي ، خاصة وأن البلاد مقدمة على برنامج ضخم للتوسع الصناعي ، ومن وسائل تمويله تكوين الاحتياطيات .

وهذا الامر يختلف بطبيعته عن الدول الاخرى التي قد تتوافر فيها موارد ، الادخار والاستثمار ، حيث تدعو الضرورة الى القضاء على زيادة الاحتياطيات في الشركات والاموال ، ولكن ظروفها الاقتصادية تحتم تشجيع تكوين الاحتياطيات ، فضلا عما يتطلبه الاستقرار المالي للشركات المساهمة من ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتثبيت ارباح الشركات الموزعة حتى لا تكون اسهمها عرضة لتقلبات متعاقبة نتيجة لاختلاف ارباحها الموزعة من سنة لآخرى » .

ويستفاد من هذا النص في ضوء مذكرته الايضاحية أن المشرع لم يستهدف الحد من ارباح الشركات المساهمة ، ذلك أنه أجاز زيادة نسبة الارباح المقترح توزيعها على المساهمين عن الحدود المنصوص عليها قانونا وذلك بعد موافقة وزير الاقتصاد لضمان أن يكون التوزيع في حدود الارباح الحقيقية للشركة ، ولكنه هدف الى تحقيق الاستقرار المالي للشركات المساهمة حتى لا تكون أسهمها عرضة لتقلبات متعاقبة نتيجة لاختلاف ارباحها الموزعة من سنة لآخرى مما يعرض المدخرين والمستثمرين لخطر بالغه ويخلق للمغامرين والمضاربين ميدانا يجنون من ورائه ارباحا طائلة على حساب مجموع المدخرين والمستثمرين الذين يسمعون الى تحقيق ارباح معقولة لمدخراتهم وذلك عن طريق تثبيت الارباح التي يجوز توزيعها على المساهمين في النسب التي قدرها . واذا كان المشرع قد ارتأى في سبيل تحقيق هدفه المشار اليه أن يلجأ الى تثبيت ارباح الشركات المساهمة بنسبة معينة من قيمة السهم على التفصيل الوارد بالنص ، فان قيمة السهم يمكن أن تتخذ صوراً ثلاث :

أولها — القيمة الفعلية للسهم أي قيمته في التداول وهي تتحدد في البورصة .

وثانيها — القيمة الاسمية للسهم وهي القيمة التي يساهم بها

المكتب في رأس مال الشركة سواء قام بدفعها كاملة عند الاكتتاب أو قام بدفع الربع منها على الأقل طبقا للقانون والتزم قبل الشركة بأداء الباقي منها عند طلبها •

وثالثها — قيمة السهم المدفوعة أى القيمة التى تستغل فعلا من رأس مال الشركة والتى نتجت منها أرباحها •

والصورة الاولى لقيمة السهم وهى القيمة الفعلية ، تتحدد وفقا للظروف الاقتصادية العامة وطبقا لقانون العرض والطلب ، فهى بطبيعتها لا تستقر على حال بل هى عرضة للزيادة أو النقصان من يوم الى آخر ومن ساعة الى أخرى ، ومن ثم فهى لا تصلح أساسا لتحديد الأرباح • ومثلها فى هذا الحكم المدفوع من قيمة السهم فانه لا يصلح بدوره أساسا مستقرا لتحديد الأرباح لأن الشركة تستطيع فى أى وقت أن تطالب المساهم بأداء باقى قيمة السهم أو جزء منها كلما احتاجت الى المال لتوسيع اعمالها ، ويلزم المساهم بالوفاء بباقى قيمة السهم فى المواعيد التى يحددها مجلس الادارة أو الجمعية العمومية طبقا للنظام الاساسى للشركة والا كان للشركة أن تقاضيه استيفاء لحقها قبله أو تبيع أسهمه فى البورصة وتقتضى حقها من ثمنها وترد له الزيادة اذا زاد سعر البيع عن قيمة السهم الاسمية أو تطالبه بالفرق اذا قل سعر البيع عن تلك القيمة ، ومن ثم فان هذا الاساس قابل للتغير طبقا لحاجات الشركة مما يقتضى مع فكرة تحديد الربح بنسبة ثابتة من قيمة السهم ، أما القيمة الاسمية للسهم فانها دون سواها تمثل معيارا ثابتا لقيمة السهم تتحدد على أساسه قيمة ثابتة للربح الجائر توزيعه على المساهمين •

وقد اجاز المشرع للشركة المنشأة بعد العمل بالقانون أو التى لم تتجاوز ارباحها الموزعة خلال سنة ١٩٥٨ عشرة فى المائة من القيمة الاسمية للسهم ، أن توزع ما لا يزيد على عشرة فى المائة من قيمة الاسهم ، ومن ثم فان قيمة الاسهم التى اتجه اليها قصد الشارح لا يمكن أن تكون سوى قيمتها الاسمية ، وذلك لانه اذا استعمل نسبة واحدة فى بيان مقدار ما وزع وما يجوز توزيعه فمعنى ذلك بداهة هو وحدة

الأساس في الحالتين ، يؤيد هذا النظر أن معيار القيمة المدفوعة يهبط بالارباح التي توزع الى اثنين ونصف في المائة من قيمة الاسهم الاسمية في حالة ما اذا كان المدفوع فعلا من هذه القيمة لا يزيد على الربع ، في حين أن القانون أجاز لها في حالة عدم تجاوز ارباحها خلال سنة ١٩٥٨ عشرة في المائة من القيمة الاسمية للاسهم ان توزع مالا يزيد على هذه النسبة .

وقد عنى المشرع ذاته عند تعديل أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر بمقتضى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ بالنص صراحة في جميع الأحوال التي عرض فيها لتحديد قيمة الأسهم على انها « القيمة الاسمية » للأسهم ، ومن ثم فان هذه القيمة هي وحدها الأساس الذي ارتضاه الشارع معيارا للنسب التي حددها للأرباح التي يجوز للشركات المساهمة توزيعها على المساهمين ، وعلى هذا فانه يجوز لشركة مؤسسة المنتجات الغذائية ان توزع ارباحها عن سنة ١٩٥٨ في حدود عشرة في المائة من رأس مالها المكتتب به .

(فتوى ٤٩٥ في ١٢/٨/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة على عدم تجاوز حصة الملتزم السنوية في صافي أرباح استغلال المرفق العام عشرة في المائة من رأس المال الموظف والمرخص به من ناتج الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال — عدم دخول مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة في حساب حصة الملتزم السنوية في صافي أرباح استغلال المرفق فلا تخصم من نسبة ١٠ ٪ التي تخصص للتوزيع على جماعة المساهمين في الشركة .

ملخص الفتوى :

تقضى المادة الثالثة من القانون سالف الذكر بعدم جواز تجاوز

حصة الملتزم السنوية في صافي أرباح استغلال المرفق العام عشرة في المائة من رأس المال الموظف . وقد رأت شركة مياه الاسكندرية أن التطبيق السليم لنص المادة المذكورة يقتضى توزيع عشرة في المائة ١٠٪ من رأس المال أرباحا للمساهمين ، وذلك بعد صرف مكافأة أعضاء مجلس ادارتها بينما رأى ديوان المحاسبات أن تطبيق حكم المادة المشار اليها يقتضى خصم مكافأة أعضاء مجلس الادارة من الـ ١٠٪ التى تخصص للتوزيع على المساهمين كحد أقصى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن المادة ٣٤ من قانون التجارة تنص على « أن تناط ادارة هذه الشركة (الشركة المساهمة) بوكلاء الى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وبأجره أو لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحا به في نظام الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم » .

وتنص المادة ٣٥ من القانون المذكور على أن هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسئولين الا عن وفاء العمل الذى أحيل على عهدتهم أى لا يترتب على ما يجرؤونه من الادارة الزامهم بشئ ما فيما يختص بتمهيدات الشركة الزاما خاصا بأشخاصهم أو على وجه التضامن » .

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة — على أن يتولى ادارة الشركة مجلس يسمى مجلس الادارة ، ويبين نظام الشركة طريقة تكوين هذا المجلس ، كما تنص المادة ٤٤ من هذا القانون على أن « يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الادارة ، ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ١٠٪ من الربح الصافى بعد استنزال الاستهلاكات والاحتياطي القانونى والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام ٠٠ »

وتنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات

المراقب العامة على أنه « لا يجوز أن تتجاوز حصة الملتزم السنوية في صافي أرباح استغلال المرفق العام عشرة في المائة من رأس المال الموظف والمرخص به من مانح الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال » .

يبين من استقراء النصوص سالفة الذكر أن المشرع قد ناط إدارة شركة المساهمة بمجلس يسمى مجلس الإدارة ، وهذا المجلس يتولى إدارة الشركة باعتباره وكلاء عن الجمعية العمومية للمساهمين (جماعة المساهمين) ، وهو يباشر اختصاصه في الحدود التي رسمها نظام الشركة ، وأعضاؤه مسئولون قبل جماعة المساهمين عن أعمال الإدارة المنوطة بهم ، إلا أنهم لا يلتزمون بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائف في حدود وکالتهم . وهذه الوكالة بمقابل يبين نظام الشركة طريقة تحديده ، وقد يكون هذا المقابل راتباً مقطوعاً يؤدي سنوياً ولو كانت الشركة قاصرة ، وقد يكون مبلغاً يدفع نظير حضور الجلسات ويعبر عنه ببديل الحضور ، وقد يكون مكافأة تحدد على أساس نسبة معينة من صافي أرباح الشركة بعد أقصى قدره ١٠ ٪ من الأرباح الصافية بعد استئصال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال أو أية نسبة أعلى ينص عليها نظام الشركة على المساهمين .

ويتعين التمييز بين الملتزم (الشركة المساهمة) ويمثله جماعة المساهمين ، وهو الذي لا يجوز أن تتجاوز حصته في صافي أرباح استغلال المرفق عشرة في المائة من رأس المال الموظف والمرخص به من مانح الالتزام طبقاً لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، وبين أعضاء مجلس الإدارة الوكلاء عن الجمعية العمومية للمساهمين في مباشرة أعمال الشركة الملتزمة في حدود وکالتهم مقابل مكافأة تحدد على الوجه سالف الذكر . ومن ثم فإنه يتعين التفريق بين حصة الملتزم في صافي أرباح استغلال المرفق ، وبين مكافأة أعضاء مجلس الإدارة نظير قيامهم بأعمال وکالتهم ، فإذا كان كلا المبلغين يؤخذان من صافي أرباح الشركة بعد استئصال الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والنظامي ، ويعتبران بهذه المثابة من التوزيعات الخاضعة

للضريبة على القيم المنقولة الا أنهمما يختلفان في تكييفهما القانونى ،
فبينما تعتبر حصة الملتزم في صافي الربح توزيعا له على جماعة
المساهمين في الشركة أصحاب رأس المال الموظف فيها ، فان مكافأة
أعضاء مجلس الادارة تعتبر مقابلا لقيامهم بأعمال وكتلتهم من الجمعية
العمومية للمساهمين ومقتضى ذلك أن المبلغ الأول يعتبر توزيعا لصافي
الربح على اصحاب رأس المال بينما يعتبر المبلغ الثانى مقابلا للوكالة .

ولما كانت شركة مياه الاسكندرية (الملتزم) شركة انجليزية ذات
مسئولية محدودة ، ثم صدر قرار من رئيس الجمهورية في ٢٤ من مايو
سنة ١٩٥٨ بالتفويض لها بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة مصرية
يمثلها جماعة المساهمين فيها الذين يجتمعون بهيئة جمعية عمومية لها
أوسع السلطات في اصدار القرارات المتعلقة بشئون الشركة ، فهي
الهيئة العليا التي تهيم على ادارتها وسير العمل فيها وما مجلس
الادارة الا وكيلا عن الجمعية العمومية للمساهمين يسأل اعضائها عن
اعماله وتصرفاته ، ويتقاضى اعضاؤه مقابل قيامهم بأعمال وكتلتهم
مكافأة يحددها نظام الشركة . ومن ثم — وتطبيقا لما تقدم — فان
مكافأة اعضاء مجلس ادارة الشركة المذكورة والتي تعتبر مقابلا لوكالته
عن الجمعية العمومية للمساهمين ، تستقل بهذه الصفة عن حصة جماعة
المساهمين في هذه الشركة (حصة الملتزم) في صافي ارباح استقلال
المرفق — كما تحددها المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧
بالتزامات المرافق العامة — وبالتالي فانها لا تدخل في حساب هذه
الحصة ولا تخصم منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مكافأة اعضاء مجلس
ادارة شركة مياه الاسكندرية — والتي تعتبر مقابلا لقيامهم بأعمال
وكتلتهم عن الجمعية العمومية للمساهمين في هذه الشركة لا تدخل في
حساب حصة الملتزم السنوية في صافي ارباح استقلال المرفق والتي
حددها المادة الثالثة من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات
المرافق العامة بما لا يجاوز ١٠٪ من رأس المال الموظف ومن ثم فانها
لا تخصم من نسبة ١٠٪ التي تخصص للتوزيع على جماعة المساهمين
في الشركة المذكورة .

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة — نصها على تخصيص ٢٥٪ من أرباح الشركة للموظفين والعمال — توزيع ١٠٪ من هذه النسبة عليهم عند توزيع الأرباح على المساهمين والباقي يخص لأداء الخدمات الاجتماعية والإسكان لهم — اقتصر حق الموظفين والعمال بالنسبة لما يخص للخدمات الاجتماعية والإسكان على مجرد الانتفاع بها دون تملكها .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ، بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة ، تنص على أن « يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي — بند ٥ — يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو

التالي :

١ — ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ — ٥٪ تخصص لخدمات اجتماعية والإسكان طبقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وإداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية » .

والمستفاد من نص المادة الثانية من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، ان هناك ٢٥٪ من الارباح الصافية لكل شركة تخصص للموظفين والعمال ، وان هذه الحصة تنقسم الى قسمين أولهما يوزع على العمال والموظفين عند توزيع الارباح على المساهمين وهو ١٠٪ من هذه الحصة (البند ١ من الفقرة ب من المادة المذكورة) . والآخر يخصص لاداء خدمات للعمال والموظفين (البندين ٢ ، ٣ من الفقرة ب المذكورة) .

والجزء الذي يوزع على الموظفين والعمال (ال ١٠٪) هو مشاطرة في الأرباح فالموظفين والعمال يشاطرون مساهمي الشركة في ارباحها بهذا المقدار ، اما عن الجزء الثاني ، ولو أنه مخصص للموظفين والعمال كذلك ، الا أنه لا يوزع عليهم ولكن يخصص لأداء خدمات اجتماعية والاسكان لهم .

والخدمات الاجتماعية قد تشمل اقامة مستشفيات ومطاعم ودور للسينما واندية ... وليس من المعقول القول بأن هذه الخدمات تكون ملكا للعمال والموظفين بحيث يملك كل موظف أو عامل جزءا منها . وانما هي ملك للشركة ، ولكنها مخصصة لخدمة الموظفين والعمال .

وكذلك بالنسبة للاسكان : فان المقصود بتخفيض جزء من ال ٢٥٪ المذكورة للاسكان ، ليس اقامة مساكن تملك للموظفين والعمال ، وانما المقصود هو استخدام هذا الجزء في توفير المساكن للعمال والموظفين سواء باقامة مساكن يقيمون بها دون مقابل أو استئجار مساكن لهم أو غير ذلك من السبل التي تؤدي الى توفير مساكن لهم والتي يتفق عليها بين مجلس ادارة الشركة ونقابة الموظفين والعمال .

والمقصود بهذه الخدمات عموما بما في ذلك الاسكان ، توفير سبل الراحة للموظفين والعمال بالشركة سواء الذين يعملون حاليا بها أو الذين سوف يقومون بالعمل بها مستقبلا .

والقول بغير ذلك يؤدي الى ان الموظف أو العامل الذي ملك مسكنا ، ثم فصل من الشركة ، يظل المسكن مملوكا له ، في حين قد يوجد غيره من الموظفين والعمال القائمين بالعمل فعلا لا يتوافر له هذا المسكن ، وذلك لا يتماشى مع الحكمة من تخصيص الـ ١٥٪ المذكورة لتوفير الخدمات الاجتماعية والاسكان للعمال فالمقصود ان تتوافر هذه الخدمات للقائمين بالعمل في الشركة طالما أنها قائمة .

وعلى ذلك فان الـ ٥٪ المذكورة تكون مخصصة لاداء الخدمات الاجتماعية والاسكان للعمال ، بمعنى أنه لا يجوز استخدامها في غير هذا الغرض ولكن ليس المقصود بها أن يملك العمال هذه الخدمات عموما ولا المساكن التي قد تبنيها الشركة ، وانما تخصص لخدمتهم فقط .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المساكن التي تقوم الشركات بإنشائها من حصة الـ ٥٪ من نصيب الموظفين والعمال ، تكون ملكا للشركة ، ولكن يتعين على الشركة تخصيصها لسكنى موظفيها وعمالها ، طبقا للقواعد التي يضعها مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة ، ولا يجوز استخدامها في غير ذلك من الأغراض .

(غوى ٨٢٢ في ١٢/٤ / ١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ — نصها على القواعد التي تتبع في توزيع الارباح التي تحققها الشركة — المقصود بالارباح التي يتناولها التوزيع — هي الارباح التي تسفر عنها الميزانية السنوية للشركة حال حياتها عن السنة المنتهية بعد خصم المصاريف العامة وفوائد الديون والضرائب وما يخصص للاستهلاك المالى والصناعى وكافة المصروفات اللازمة لتحقيق الارباح الصافية — عدم انصراف حكم التوزيع الى

تسفر عنه تصفية الشركة من فائض — خضوع توزيع هذا الفائض للقواعد العامة التي تحكم انحلال الشركات — عدم دخول العمال في توزيع هذا الفائض لانتهاء صفتهم كشركاء •

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة في المادة ١٤ منه المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ وبالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

١ — يجنب جزء من عشرين على الأقل من صافي أرباح الشركة المساهمة لتكوين احتياطي الى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال وكل ذلك ما لم يقض القانون بغيره •

٢ — ويعمل بأحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال •

٣ — ولا تخل احكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطيات •

٤ — وتتبع حساب مبلغ الربح الذي يقتطع منه الاحتياطي المنصوص عليه في هذه المادة أحكام النظم الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون •

٥ — يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين •

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال • ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ — ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية •

٢ — ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ — ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ واداء الخدمات الجهة الادارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى تراخ من العاملين في الشركة ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص » .

وقد صدر ببيان القواعد العامة لتوزيع نسبة الـ ١٠٪ من الأرباح المشار اليها في البند ٥ (فقرة ب/١ من المادة سالفه الذكر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ ويقضى بأن يكون توزيع هذه النسبة على الوجه الآتي :

(أ) توزيع حصيلة النسبة المشار اليها على العاملين في الشركات بنسبة المرتب الاجمالي لكل منهم بشرط ألا يجاوز ما يخص الفرد ٥٠ جنيها .

(ب) ما يتبقى من التوزيع على أساس الفقرة السابقة يتم توزيعه بذات الطريقة على من لم يجاوز ما خصه ٥٠ جنيها بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من التوزيعين ٥٠ جنيها .

وبين من نص المادة ١٤ السالف ذكره انه يتناول حكم توزيع الأرباح السنوية التي تحققها الشركة في ختام كل سنة مالية حال حياة الشركة وقيامها بمباشرة نشاطها فهي اذن تتعلق بتلك الأرباح التي تسفر عنها الميزانية السنوية التي تعد عن السنة المالية المنتهية لبيان نشاط الشركة خلال تلك السنة وتحديد مركزها المالي في ختامها ومن ثم لا ينصرف حكمها الى ما يتعلق بأوضاع الشركة بعد انقضاءها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفيتها وتوزيع موجوداتها الصافية على الشركاء اذ الأصل عند ذلك ان الشركة لا تستمر في اعمالها ولا تبدأ كذلك القيام

بأعمال جديدة وانما يجوز على سبيل الاستثناء الاستمرار في مباشرة أعمال الشركة بالقدر اللازم لتصفية ما لديها وانهاء أعمالها الجارية ولذلك فانه في هذه الفترة لا تبشر الشركة بحسب الأصل نشاطها العادى فلا تقوم بمباشرة أوجه الاستغلال التى كانت تمارسها قبل تقرير حلها وهى الأوجه التى تخصصت فيها الشركة وانشئت أصلا للقيام بها ، وهذا الاستغلال هو الذى تعد عنه أصلا الميزانية السنوية للشركة لأن هذه الميزانية تصور أساسا أرباح الاستغلال في حالة استمرار الشركة في أعمالها على أنه يضاف الى ذلك ما قد تقوم به الشركة الى جانب ذلك من عمليات خلال السنة بما في ذلك بيع بعض أصولها اذ تحقق عن ذلك ربح أيضا فتشمل الميزانية ذلك كله ويحسب الربح على أساس ما تسفر عنه نتيجة العمليات كلها — ومن ثم فان النص المشار اليه انما يتضمن قواعد توزيع الربح الذى يتحقق حال حياة الشركة ولا يتناول ما وراء ذلك مما يقع بعد حلها وفي فترة تصفيتها . ومن المعلوم ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى تضمن هذا النص انما ينظم مسائل تتعلق بالشركات عند انشائها وحال قيامها وانه لا يعرض للأحكام المتعلقة بأوضاع هذه الشركات بعد ذلك وهى الأحكام الخاصة بانقضاء الشركات وتصفيتها وقسمة أموالها .

وعلى مقتضى ذلك يكون الربح الصافى الذى تتضمن المادة ١٤ أسلف ذكرها قواعد توزيعه هو الربح السنوى الذى تسفر عنه الميزانية العادية للشركة في ختام كل سنة فيها نشاطها حال قيامها ولذلك يتحدد مجال أعمال هذه القواعد بذلك الربح والمقصود بالربح الصافى هو المبالغ التى تبقى من دخل الشركة في سنتها المالية بعد خصم المصاريف العامة وفوائد الديون والضرائب وما يخصص للاستهلاك المالى والصناعى وللأغراض الاجتماعية والتبرعات وغير ذلك من النفقات وبعبارة أخرى أن الأرباح الصافية للشركة هى نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التى باشرتها الشركة بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق الأرباح الصافية السنوية وفقا للقواعد المحاسبية وقبل اجراء أى توزيع بأية صورة كانت . ومن ثم فان هذا الربح يكون مقصورا على ما يتحقق حال حياة الشركة نتيجة العمليات التى تبشرها خلال سنتها المالية لما سلف بيانه ولأن اجراء الاستهلاكات ونحو ذلك انما

يفترض قيام الشركة ولأنه من جهة أخرى فإن هذا الربح الصافي انما يجيء نتيجة خصم المصاريف والاستهلاكات المشار اليها من السربح الاجمالى أى من دخل الشركة وهو ينشأ اصلاً من الايراد الذى يأتى نتيجة لقيام الشركة بعمليات الاستغلال العادى وهى العمليات التى يكون القيام بها هو الغرض الذى انشئت الشركة لمباشرة وتحقيق ربح منه مع اضافة الزيادة التى تأتى نتيجة للانتفاع بالأصول أو التى تنشأ من ربح هذه الأصول .

ويؤكد ما سلف بيانه من ان الربح الصافي الذى ينصرف اليه النص هو ذلك الذى يتحقق حال حياة الشركة ان النص المذكور يقرر ان يجنب منه جزء بتكوين الاحتياطى القانونى والاحتياطى الذى ينص عليه نظام الشركة كما يسمح للجمعية العمومية بتكوين احتياطى اخر اذا شئت وهذه الاحتياطيات بأنواعها الثلاثة انما تجنب اذا كانت الشركة باقية أما اذا كانت قد انقضت وجرى تصفيتا فلا محل بداهة لتكوينها ، والنص بعد ذلك يوجب تخصيص جزء من الأرباح الصافية للشركة لشراء سندات حكومية ، ومثل ذلك لا يكون أيضاً الا حال حياة الشركة أما فى فترة تصفيتا فلا محل له اذ الغرض ان كل موجودات الشركة يجب بيعها بما فى ذلك ما يكون فى محفظة الشركة من اسهم وسندات . ومن ثم لا يتأتى أن يجرى شراء شئ من ذلك فى حالة التصفية لتنافيه مع مقتضاها وذلك كله يؤكد أن النص بجميع ما تضمنه انما يتعلق بالربح الصافي الذى يتحقق حال حياة الشركة .

ومفاد ما تقدم أن نص المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ لا يتناول الأرباح التى تبقى بعد تصفية الشركة وهو ما يطلق عليه (فائض التصفية) وانما تخضع هذه الأرباح للقواعد العامة التى تحكم الشركات بعد انحلالها وهى القواعد التى تضمنها القانون المدنى فى الباب المخصص لبيان أحكام (عقد الشركة) فتنص المادة ٥٣٦ من القانون المدنى على أن :

١ — تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعاً وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم وبعد استنزال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التى لم تحل أو الديون المتنازع فيها وبعد رد المصروفات أو القروض التى يكون أحد الشركاء قد باشرها فى مصلحة الشركاء .

٢ — يختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها في رأس المال كما هي مبينة في العقد أو ما يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها اذا لم تبين قيمتها في العقد ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو اقتصر فيما قدمه من شيء على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

٣ — واذا بقى شيء بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم في الأرباح .

٤ — أما اذا لم يكف صافي مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء فان الخسارة توزع عليهم جميعا بحسب النسبة المتفق عليها في توزيع الخسائر » .

وواضح من ذلك أن موجودات الشركة الصافية مما يبقى بعد تصفيتها عند انقضائها توزع بين الشركاء بما في ذلك ما يوجد من زيادة في قيمة هذه الموجودات على قيمة حصص الشركاء التي تكون في مجموعها رأس مال الشركة وان المقصود بالشركاء في هذا الخصوص هم من أسهموا في الشركة بحصص دخلت في رأس مالها ممن يشتركون في أرباح الشركة كما يتحملون خسائرها .

وعلى مقتضى ذلك لا يشمل هذا التوزيع أو لا تجرى تلك القسمة على من ليس من الشركاء حتى ولو كان ممن ينالون حال حياة الشركة نصيبا من أرباحها القابلة للتوزيع في حياتها المالية . ولذلك لا يكون لأصحاب حصص التأسيس وهي ما يطلق عليها أيضا « حصص الأرباح » أي نصيب في موجودات الشركة الصافية التي تقسم بين الشركاء بما في ذلك فائض التصفية وهو ما يبقى بعد استرداد الشركاء لقيمة حصصهم . وذلك لأن اصحاب حصص التأسيس لم يشتركوا بنصيب في رأس المال ولأنهم لا يتحملون شيئا من الخسائر اذا اخفق المشروع . وفي ذلك تنص المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة على أنه « عند حل الشركة وتصفيتها لا يكون لأصحاب هذه الحصص أي نصيب في فائض التصفية » .

ومن حيث أن « العمال » لا يعتبرون شركاء في الشركة بقدر الحصة التي يختصون بها في أرباحها طبقا للقانون رقم ١١١ سنة ١٩٦١ لأن العمال طبقا لهذا القانون انما يشتركون في الأرباح الصافية التي تحققها الشركة حال حياتها وان ذلك الاشتراك انما يكون بنسبة من أجورهم التي يتقاضونها خلال السنة بمعنى أنه في خصوص توزيع حصة هؤلاء يجري التوزيع على أساس حصول كل منهم على قدر من الحصة بنسبة أجره الاجمالي . وبذلك فانه يكون من الواضح ان أساس الحصول على هذه النسبة من الربح انما هو كون هؤلاء « عمالا » وان عملهم هو السبب في استحقاق كل منهم لهذه النسبة ولذلك ينقطع هذا الاستحقاق بالنسبة الى كل عامل بانتهاء خدمته في الشركة والى جانب ذلك فان العمال اذ يستحقون هذه النسبة من الربح لا يتحملون بقدرها في الخسائر وعلى مقتضى ذلك يختلف وضع العمال من هذه الناحية عن وضع الشريك الذي يقدم حصته في رأس المال عملا لأن من يفعل ذلك انما يساهم في أرباح الشركة وفي خسائرها وهذه المساهمة هي التي تجعله شريكا ولذلك — فاذا خسرت الشركة كانت مساهمته في الخسارة عمله الذي قدمه للشركة لا يأخذ عليه اجرا وفي ذلك تقول المادة ٥١٥ من القانون المدني « ويجوز الاتفاق على اعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط الا يكون قد تقرر له اجر عن عمله » ومن ثم يختلف وضع مثل هذا الشريك عن وضع العمال في ضوء أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه اذ أن هؤلاء يساهمون في الربح ولا يساهمون في الخسارة لأنهم يتقاضون دائما أجورا عن اعمالهم ومن ثم فهم لا يخسرون شيئا .

ويتضح من هذا أن العمال — لا يعتبرون شركاء في الشركة ، واذا كانوا يستحقون نسبة من أرباحها فباعتبارهم عمالا لا شركاء ، ولذلك تعتبر هذه النسبة جزءا من أجورهم طبقا للمادة ٦٩١ من القانون المدني التي تدخل في تصوير الأجر ما يحصل عليه العامل من جزء من الأرباح أو نسبة مئوية من جملة الأيراد من الانتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

توزيع الأرباح — اشتراك كل العاملين في الشركة بما فيهم مديرها العام وأعضاء مجلس الإدارة الشاغلين لوظائف بها في النصيب النقدي المخصص للتوزيع •

ملخص الفتوى :

ان النصيب النقدي المخصص للتوزيع على العمال يشترك فيه كل العاملين في الشركة بما فيهم مديرها العام وغيره من أعضاء مجلس الإدارة الشاغلين لوظائف في الشركة لأن شغلهم هذه الوظائف يوفر شرط استحقاقهم في هذا النصيب وهو صفة العامل •

(فتوى ٧٠٨ في ١٩٦٣/٧/٤)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

شركات المساهمة — توزيع الأرباح — الخدمات الاجتماعية للعمال — النسبة المخصصة من الأرباح للخدمات الاجتماعية المركزية طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابات العمال — إنشاء مراكز تدريب ومنشآت صحية وتعليمية بهذه الأموال — عدم سريان أحكام التصفية في حالة انقضاء الشركة على هذه المبالغ والمنشآت •

ملخص الفتوى :

قسم المشرع نسبة الـ ٢٥٪ من صافي الربح التي يستحقها العمال الى ثلاثة أقسام منها ١٠٪ للتوزيع على العاملين بالشركات كنصيب نقدي على الوجه المبين في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ بنحو أقصى قدره ٥٠ جنيهاً لكل منهم و ٥٪ للخدمات الاجتماعية والاسكان و ١٠٪ للخدمات الاجتماعية المركزية لمنفعة مجموعهم الذي تمثله نقابات عمال الشركات •

ومن حيث أن المادة ١٦١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن يكون للنقابات المشكلة طبقاً لأحكام هذا الباب الشخصية الاعتبارية ولها حق إنشاء صناديق ادخار وتكوين جمعيات تعاونية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية .

ولما كانت المبالغ المشار إليها مخصصة للصرف منها على توفير الخدمات الاجتماعية المركزية للعمال كالرعاية الصحية وتأهيل العاجزين ونشر التعليم الفني والتدريب المهني وعلى وجه العموم كل ما يقيم صرح التكافل الاجتماعي للعامل ومن ثم لا يكون ثمة وجه لتمليك تلك المبالغ للعمال بذواتهم وإنما تصرف فيما خصصت له تحت إشراف النقابات العمالية ومجالس إدارات الشركات فاذا أنقضت الشركة بأي طريق من طرق الانقضاء ظلت المبالغ مخصصة فيما أعدت له فلا يرد على المنشآت الصحية والتعليمية والتدريبية التي أقيمت بالأموال سالفه الذكر أحكام التصفية التي ترد على موجودات الشركة وإنما تستمر في تأدية الخدمات التي خصصت من أجلها .

أما بالنسبة إلى الرصيد الباقي من النصيب النقدي بعد إجراء التوزيع على النحو المشار إليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ فإنه يتعين الاحتفاظ به لتخصصه في الأغراض المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة المضافة إلى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٧٠٨ في ١٩٦٢/٧/٤)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

شركات المساهمة — توزيع الأرباح — المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض أحكام الشركات المساهمة المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ يجعل توزيع الأرباح على العاملين

في الشركات بنسبة المرتب الاجمالي لكل منهم بشرط الا يجاوز ما يخص الفرد (٥٠) خمسين جنيها — المقصود بالمرتب الاجمالي هو ما يتقاضاه العامل من أجر طبقا لتشريعات العمل بالاضافة الى العمولة وعلاوة غلاء المعيشة والمنح والمزايا العينية التي تمنح بصفة تبعية — عدم شمول الأجر ما يتقاضاه العامل مقابل نفقات فعلية مثل مصروفات الانتقال وبديل السفر والاغتراب والتمثيل •

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ وبالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه :

« ١ — يجنب جزء من عشرين على الأقل من صافي أرباح الشركة المساهمة لتكوين احتياطي الى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال وكل ذلك ما لم يقض القانون بغيره •

٢ — ويعمل بأحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال •

٣ — ولا تخل أحكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطيات •

٤ — وتتبع حساب مبلغ الربح الذي يقتطع منه الاحتياطي المنصوص عليه في هذه المادة أحكام النظم الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون •

٥ — يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين •

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال • ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ - ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية •

٢ - ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والسكان طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة •

٣ - ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال •
وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات الجهة الادارية التي تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية •

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو التي تراخ من العاملين في الشركة ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص •

وقد صدر ببيان القواعد العامة لتوزيع هذه النسبة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٦٢ ويقضى بأن يكون توزيع هذه النسبة على العاملين في الشركات بنسبة المرتب الاجمالي لكل منهم بشرط الا يجاوز ما يخص الفرد ٥٠ جنيها •

والاجر الاجمالي يتخذ أساسا لتوزيع نسبة الأرباح المخصصة للتوزيع النقدي يشمل كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله مما يعد أجرا طبقا لتشريعات العمل ومن ثم يدخل في حساب أجر الاجمالي الأجر الثابت للعامل وما قد يتقاضاه من عمولة سواء بالاضافة الى الاجر الثابت أو بدلا عنه وعلاوة غلاء المعيشة والمنح التي تعتبر جزءا من الاجر والمزايا العينية التي يتقاضاها اذا كانت تمنح له بصفة تبعية نظير ما يؤديه من عمل • أما المبالغ التي تمنح له زيادة على ما يعتبر أجرا وفقا لما سبق والتي لا تؤدي له نظير عمله وانما تقرر مقابل نفقة في شأن من شؤون العمل يقتضيه حسن سيره كمصروفات الانتقال وبدل السفر أو الاغتراب

وبدل التمثيل فكل ذلك لا يعتبر جزءا من الأجر قانونا ولو كان رب العمل يؤديه بمناسبة قيام العامل بعمله .

ومن حيث أنه وان كان المشرع قد قرر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أن تربط الضريبة على المرتبات وما في حكمها على بدل التمثيل اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ إلا أن ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذا البديل في مفهوم قانون العمل عند حساب ما يعد جزءا من أجر العامل وما لا يعد كذلك .

(فتوى ٧٠٩ في ١٩٦٣/٧/٤)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

توزيع الأرباح — نشوء حق العمال في الربح بصور قرار الجمعية العمومية للمساهمين بالتوزيع لا بواقعة تحقق الربح — قرار الجمعية العمومية بتوزيع أرباح من المرحلة في سنوات سابقة — ليس ذا أثر رجعى — استحقاق العمال الذين تركوا العمل أثناء السنة المالية لنصيب في الأرباح الموزعة بنسبة الفترة التي عملوا فيها لدى الشركة .

ملخص الفتوى :

أن مناط حصول الموظفين والعمال على نسبة من الأرباح هو أن تحقق الشركة ربحا تقرر الجمعية العمومية للمساهمين توزيعه وواقعة تحقيق الربح لا تنتج بالضرورة واقعة توزيعه . ذلك لأن الواقعة الأولى تنشأ نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تباشرها الشركة خلال السنة المالية بينما تنشأ الواقعة الثانية بصور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع الربح ومن ثم يتعين الفصل بين الواقعتين إذ يجوز أن تحقق الشركة ربحا خلال سنة مالية معينة ولكنها لا تقرر توزيعه عنها وإنما تقرر ترحيل الربح الى سنة قادمة بوصفه احتياطيا اختياريا للشركة لاسباب تراها الجمعية العمومية وقد يحدث الا تحقق الشركة ربحا ومع ذلك تقرر الجمعية العمومية توزيعا يؤخذ من الأرباح المرحلة من السنين السابقة أى من الاحتياطى الاختيارى ومن ثم يستحق

الموظفين والعمال في تلك الشركة نصيبا في الأرباح الموزعة باعتبارهم أصحاب نصيب في الربح الموزع طالما أن قرار الجمعية العمومية بالتوزيع قد صدر في ظل العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث أنه يترتب على ذلك أن استحقاق العاملين في الشركة لنصيب في الأرباح المرحلة من السنوات السابقة يتوقف على صدور قرار من الجمعية العمومية للشركة بعد العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بأجراء توزيع من الأرباح المرحلة أو عدم صدور مثل هذا القرار فيستحقون نصيبا في التوزيع في الحالة الأولى ، ولا يستحقون أي نصيب من الأرباح المرحلة في الحالة الثانية .

ولا وجه للاحتجاج بأن سريان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ على الأرباح المرحلة من السنوات السابقة يترتب أثرا رجعيا لهذا القانون لأن تحقق الربح في السنة الجارية أو في السنين السابقة لها ليس هو الواقعة التي يتعلق بها حق الموظفين والعمال في نصيب من الأرباح وإنما يتولد حق هؤلاء في حصة من الأرباح بصدور قرار من الجمعية العمومية بالتوزيع والقرار الصادر في هذا الشأن هو المعمول عليه في أعمال الأثر المباشر للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ومؤدى ذلك استحقاق موظفي وعمال الشركة المساهمة في نصيب من الأرباح المرحلة من الأعوام السابقة طالما أن قرار الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بتوزيعها قد صدر في ظل العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ويستفيد من هذا التوزيع جميع العاملين في الشركة خلال السنة المالية التي يصدر عنها قرار التوزيع كما يفيد منه كذلك العمال أثناء السنة المالية بنسبة الفقرة التي عملوا فيها لدى الشركة .

(فتوى ٧٠٩ في ٤/٧/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

شركات - أرباحها - توزيعها على النحو المحدد بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل للمادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ ،

لا يؤثر في حق العاملين المنصوص عليه في عقود العمل المبرمة معهم على استحقاقهم نسبة من الأرباح .

ملخص الفتوى :

لا تعارض بين تحديد الأجر أو جانب منه بنسبة من الأرباح وبين أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ الذي نص في مادته الثانية على أن « يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي :

بند ٥ — يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصّص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(١) ٧٥٪ توزع على المساهمين .

(ب) ٢٥٪ تخصّص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي ليس من تعارض في هذا الشأن ، ذلك لأن الأجور والمرتبات تضاف الى بنود مصروفات الشركة التي تخصم من إيراداتها ليخرج من الناتج صافي الأرباح الذي يشكل الوعاء الذي تجرى عليه أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ، وذلك أيا كانت الكيفية التي تحدّد بها أجور ومرتبات العاملين في الشركة ، وسواء حدد بأجر أم بنسبة في الأرباح فان هذه الأجور جميعا يجب ان تدخل في عناصر المصروفات التي يجب تحديدها بصفة نهائية قبل تحديد الأرباح الصافية التي تسرى في شأنها أحكام القانون المذكور — وعلى هذا المقتضى فان الالتجاء الى الأرباح في هذه الحالة لا يكون الا سبيلا لتحديد الأجر المستحق لموظفي الشركة مما يحمي به بند المصروفات ، ولا يعتبر والحال كذلك اقتطاعا من الأرباح أو توزيعها لها على خلاف أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ .

وعلى ذلك فلا يؤثر صدور هذا القانون على الموظفين الذين اتفق معهم في عقودهم الخاصة على أن الحق في الحصول على أجورهم المقدرة بنسبة من الأرباح الصافية للشركة .

(فتوى ١٠٦٥ في ١١/٣٠ / ١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

عاملون بالشركات المساهمة — نصيبهم في الأرباح — علاجهم وعائلاتهم — أجر — نظام مشاطرة العمال في الربح المقرر بموجب أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ — هو أحد أنظمة الأجر الجماعي — نصيب العمال في الأرباح يعتبر جزءاً من أجورهم — أثر ذلك : دخوله في الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ — نفقات علاج العاملين وعائلاتهم لا تدخل في الحد الأقصى المشار إليه — أساس ذلك : الحد الأقصى يشمل المزايا المالية دون الخدمات الطبية •

ملخص الفتوى :

ان البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة معدلاً بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ يقضى بأن يحتسب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥٪ توزع على المساهمين •

(ب) ٢٥٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١ — ١٠٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقاً لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية •

٢ — ٥٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة •

٣ — ١٠٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال

وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها أو تتصرف فيها بقرار من رئيس الجمهورية •

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المتحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى تراخ من العاملين في الشركة ، ويكون التخصيص في كل حالة على حدة بناء على عرض الوزير المختص •

وبما أن المادة ٦٤ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها على المساهمين وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس الجمهورية •

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا ، أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب خارجة عن إرادتهم ، ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص » •

وبين مما تقدم أن المشرع أخذ بنظام مشاطرة العمال في الربح على نحو عام وشامل بالنسبة لشركات المساهمة ، وهذا النظام حيث يحصل العمال علاوة على أجورهم مقدرة كالمعتاد بالزمن أو القطعة على حصة في الأرباح هو أحد أنظمة الاجر الجماعي الذي ينظر فيه الى العمال كجماعة تسهم في الانتاج ويجب أن تقيّد من ثمراته ويكون اشترك العمال في الأرباح بنسبة من أجورهم التي يتقاضونها خلال السنة ، وينقطع استحقاق العامل لهذه الحصة بانتهاء خدمته في الشركة، وبهذه المثابة يستحق العمال هذا النصيب في الأرباح بوصفهم عمالا في الشركة وباعتباره جزءا من أجورهم وهو ما سبق أن ارتأته الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المنعقدتين في ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٣ و ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٦ •

وتأسيسا على ما تقدم فان نصيب العمال النقدي في أرباح شركات

المساهمة يدخل في الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الادارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا والتي تنص على أنه : « لا يجوز أن يزيد على خمسة آلاف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتدب أو عضو مجلس الادارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مكافأة أو راتب بدل حضور أو بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى ، ويبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك » اذ أن هذا النص من العموم والشمول بحيث يشمل كل ما يتقاضاه رؤساء أو أعضاء مجالس ادارة الشركات أو العاملون بها بأى صورة كانت .

أما المبالغ التى تتفغها : ركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية فى رعاية العاملين وعائلاتهم طبيا وصحيا فلا تدخل فى الحد الأقصى سالف الذكر اذ أن حصول العاملين على هذه الخدمات ليس من قبيل المزايا المالية التى تخضع وحدها لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر فى ضوء مذكرته الايضاحية التى يستفاد منها أن هذا القانون قد شرع لوضع حد أقصى للمزايا المالية التى يحصل عليها العاملون بتلك الجهات نتيجة لعملهم بها .

(فتوى ١٠٦٥ فى ١٦/١٠/١٩٦٦)

شریٹ سینمائٹی

شريط سينمائي

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

تحويل الوزير المختص سلطة تنظيم الافلام بكافة انواعها بما في ذلك تحديد مواعيد وشروط ومقابل عرض هذه الافلام او غير ذلك من الامور التي يتطلبها تنظيم وتنسيق عرض الافلام بكافة انواعها — ضرورة الالتزام بالضوابط القانونية المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الافلام السينمائية .

ملخص الحكم :

من حيث انه بتاريخ ٢٧ من مارس سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الافلام السينمائية وبإلغاء القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ بخصوص عرض الافلام المصرية ، وقد نص في المادة الأولى منه بأنه « على دور العرض السينمائي العامة في « جمهورية مصر العربية » أن تخصص في كل موسم فترة لا تقل عن أسبوع لعرض الافلام المصرية . وتقسم السنة في حكم هذه المادة الى ثلاثة مواسم تبدأ في أول سبتمبر وأول يناير وأول مايو على التوالي ، ولا يسرى حكم هذه المادة أثناء فترة عرض الافلام التي تقع خلال أحد المواسم المشار اليها اذا تجاوزت هذه الفترة مدة تزيد على شهرين» ونص في المادة ٢ على أنه « يقصد بالافلام المصرية في تطبيق أحكام هذا القانون الافلام الناطقة اصلا باللغة العربية والمنتجة برأس مال مصري أو التي اسهم في انتاجها رأس مال مصري بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ ولا تعتبر من الافلام سالفة الذكر الافلام القصيرة المعدة للاعلان أو للإرشاد أو للأنباء » ونصت المادة ٣ بأنه على دور العرض السينمائي في جمهورية مصر العربية أن تعرض الافلام المصرية سواء كانت اخبارية أو ثقافية أو ارشادية متى رأت وزارة الثقافة عرضها وذلك

في الموعد وعلى الوجه الذى تحدده الوزارة » ونصت المادة ٤ بأنه « مع عدم الاخلال بالأحكام السابقة لوزير الثقافة اصدر القرارات اللازمة لتنظيم عرض الافلام السينمائية المصرية والاجنبية بكافة انواعها في الدور العامة للعرض السينمائى • وله في ذلك تحديد مواعيد وشروط ومقابل عرض هذه الافلام » ثم بينت المادة ٥ تشكيل واختصاصات لجنة فض المنازعات الناشئة من تطبيق القانون وحددت المادة ٦ العقوبات على مخالفة أحكام القانون ، كما تناولت المادة (٧) استيراد الافلام ونصت الفقرة الاخيرة من المادة (٨) على أن يصدر وزير الثقافة « القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون » وقد اصدر وزير الثقافة — استنادا الى السلطة المخولة له في نص المادة ٤ من القانون سالف الذكر — القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم عرض الافلام السينمائية المصرية ونص في المادة ١ منه على أنه « على دور العرض السينمائى في جمهورية مصر العربية أن تعرض الافلام السينمائية المصرية في عيدى الفطر والاضحى ، وعليها أن تعطى — على مدار السنة — أولوية العرض للفيلم المصرى بحيث لايجوز عرض الافلام الاجنبية طالما كانت هناك أفلام مصرية تغطى احتياجات دور العرض وتلتزم دور العرض التى تقدم فيلمين أو أكثر في برنامج واحد بأن يكون احد هذه الافلام على الاقل مصرية » •

وحددت المادة (٢) نصيب كل من الفيلم ودار العرض من صافى الايراد ، ونص البند (ثانيا) من هذه المادة على أنه « لايجوز رفع الفيلم اذا ماحقق اسبوعيا الحد الأدنى لاستمرار عرض الفيلم (.....) المقرر لكل دار وفقا لما يأتى ، ثم حدد هذا البند الفقرات أ ، ب ، ج الحد الأدنى المذكور في دور العرض بالقاهرة وبمصر الجديدة وبالاسكندرية ، ونصت الفقرة الاخيرة من هذا البند على أنه « فيجميع الاحوال لايجوز أن يستمر عرض الفيلم المصرى في أى من دور العرض (الدرجة الاولى) بالقاهرة أو الاسكندرية أكثر من سبعة عشر أسبوعا مهما حقق من ايرادات » ونصت المادة (٣) على أن « تحدد مواعيد العرض الاول بالاتفاق بين دار العرض وموزع الفيلم على أن تقوم دار العرض باخطار الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى بصورة من هذا الاتفاق ، وتلتزم دور العرض بأى برامج تقدمها الهيئة

في المناسبات الوطنية والرسمية ولو أدى ذلك الى تعديل البرامج الاصلية ، ولايجوز عرض أكثر من فيلم واحد لنفس المنتج في عيدي الفطر أو الاضحى متتاليين » . ونصت المادة (٤) على أنه « في تطبيق أحكام هذا القرار تعتبر دور عرض الدرجة الاولى ، دور العرض السينمائي المبينة بالجدول المرافق » وحدد الجدول المشار اليه احدى عشر دارا للعرض بمدينة القاهرة ، وسبعة دور للعرض بالاسكندرية ، ثم نصت المادة (٥) على أنه يجوز بقرار من وزير الثقافة استثناء بعض الافلام من أحكام هذا القرار اذا رأى انها على مستوى فنى رفيع وتعالج أهدافا قومية » .

ومن حيث أن المدعى نعى على القرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٧٤ آنف الذكر أنه خالف القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ فيما ورد به من قيود وأحكام بالمادة (١) والبند (ثانيا) من المادة ٢ وبالمادتين ٣ ، ٥ وذلك للأسباب السالف ايضاحها .

ومن حيث انه بالرجوع الى الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ يبين أن الحكومة تقدمت لمجلس الامة بمشروع في شأن تنظيم عرض الافلام السينمائية ليحل محل القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ ويعطى وزير الثقافة سلطة اصدار القرارات اللازمة لتنظيم عملية عرض الافلام مع تشديد العقوبة عما كانت عليه في القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، وقد عرض هذا المشروع على لجنة الخدمات بمجلس الامة حيث قدمت تقريرها عن المشروع وقد تضمن أن اللجنة رأت تعديل المشروع بالاحتفاظ بالاحكام الواردة في القانون القائم (٣٧٣ لسنة ١٩٥٦) مع تعديلها بما يحقق الصالح العام وسد كل الثغرات التي كانت موجودة في ذلك القانون مع اعطاء وزير الثقافة السلطات التي تقابل مسؤولياته كوزير مسئول عن قطاع الثقافة وذلك باشرافه على عدد ونوعيات الافلام التي تستورد وتعرض على الجماهير ، وباعطائه سلطة اصدار القرارات اللازمة لتنظيم عرضها وفي نطاق هذه السلطة له أن يحدد مواعيد وشروط ومقابل عرض هذه الافلام وانتهت اللجنة في تقريرها الى انها ترى ان المشروع بعد التعديل الذى ادخلته بالاتفاق مع الحكومة أصبح يحقق قرار المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى

الذى أوصى بكسر احتكار الفيلم المصرى بتهيئة ظروف عرضه وافساح المجال واسعا أمامه خاصة بعد دخول القطاع العام الى ميدان العمل السينمائى . وعند مناقشة المشروع بمجلس الامة بجلسته المعقودة فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٧١ أجاب مقرر اللجنة بأن المشروع يهدف الى ، أولا : كسر احتكار الفيلم الاجنبى ثانيا : مواجهة طغيان الفيلم الاجنبى على الفيلم المصرى ، وأضاف أن الاساس فى وضع نص المادة الرابعة هو ضمان عرض الفيلم المصرى فى الوقت المناسب وفى المكان المناسب ، وان التنظيم الذى خول الوزير هو نوع من تنسيق عرض جميع الافلام فى جميع دور العرض سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص أو كانت من دور العرض الاجنبية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ عالج موضوع تنظيم عرض الافلام السينمائية بأن حدد فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ ضوابط قانونية لا يجوز مخالفتها مع اعطاء الوزير المختص سلطة تنظيم عرض الافلام بكافة انواعها بما فى ذلك تحديد مواعيد وشروط ومقابل عرض هذه الافلام أو غير ذلك عن الامور التى يتطلبها تنظيم وتنسيق عرض الافلام بكافة انواعها وذلك بهدف حماية الفيلم المصرى وتشجيع انتاجه ، وتهيئة عرضه فى الوقت المناسب والمكان المناسب ، وبذلك يكون المشرع قد ناط بالوزير المختص فيما يصدره من قرارات بالتطبيق للمادة الرابعة من القانون ، ان يضع التنظيمات المناسبة لعرض الافلام بدور العرض بما يحقق الصالح العام وحماية الفيلم المصرى وتشجيعه ، غاية الامر أنه يلتزم فى قراره الضوابط القانونية التى حددتها المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون ومنها أنه لا يجوز له أن يقسم السنة الى أكثر أو أقل من ثلاث مواسم أو أن يحدد بداية للمواسم المذكورة فى غير المواعيد التى حددها القانون أو أن يخصص فترة أقل من أسبوع فى كل موسم لعرض الفيلم المصرى ، أو أن يحدد مفهوم الافلام المصرية على نحو يخالف ما نص عليه فى المادة ٣ فيقرر ان الفيلم المصرى هو الذى يسهم فى انتاجه رأس مال مصرى بنسبة تقل عن ٥٠٪ أو أن يعتبر الافلام القصيرة المعدة للاعلان أو للارشاد أو للأنباء من الافلام المصرية فى تطبيق المادة ٢ وما الى ذلك .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه لم يخالف الضوابط القانونية التي نصت عليها المواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون كما ان مصدر القرار استعمل السلطة التي خولها اياه القانون في النطاق المجهوز له دون اخلال بالاحكام المستفادة من المواد المذكورة ، فمما نصت عليه المادة ١ من القرار المطعون فيه من التزام دور العرض بعرض أفلام مصرية في عيدي الفطر والاضحى يدخل في دائرة تحديد مواعيد العرض ، كما أن الاولوية التي قررتها المادة المذكورة للفيلم المصري والزام دور العرض التي تعرض فيلمين أو أكثر في برنامج واحد يكون أحد هذه الأفلام على الأقل مصريةا ليس فيه مخالفة للمواد ١ ، ٢ ، ٣ سالفه الذكر ولا يعدو أن يكون الامر تنظيما وتنسيقا لامور تتعلق بعرض الفيلم المصري وحمايته وعرضه في المكان والميعاد المناسبين ، كذلك فان ما تضمنه البند (ثانيا) من المادة ٢ من أحكام تدور حول استمرار عرض الفيلم المصري في دور العرض من الدرجة الاولى بالقاهرة والاسكندرية اذا حقق ايرادا معيناً لا ينطوى على مخالفة للمادة الاولى من القانون حسبما ذهب الى ذلك المدعى وجاراه في ذلك الحكم المطعون فيه اذ ان مدة الاسبوع المنصوص عليها في القانون لعرض الفيلم المصري هي الحد الأدنى لما يخصص للفيلم المصري في كل موسم ويكون للوزير المختص تقرير مدة أطول متى كان الصالح العام يستوجب ذلك لحماية الفيلم المصري وتمكين عرض ما يتم انتاجه منه ، ولقد راعى القرار المطعون فيه — في هذا الصدد كذلك — دور العرض فزاد من نصيب دار العرض من ايراد الفيلم تبعا لاستمرار عرضه بعد الاسبوع الاول فجعل ما يخص دار العرض من ايراد الفيلم في الاسبوع الاول ٤٥٪ / يزداد الى ٥٠٪ في الاسبوع الثاني ثم الى ٧٠٪ في الاسبوع الثالث والاسبوع التالية وبذلك يكون قد وازن بين متطلبات الصالح العام في حماية الفيلم المصري وبين مصلحة دار العرض في الحصول على المقابل المناسب ، وجعل استقرار العرض رهينا بأن يحقق الفيلم ايرادا لا يقل عن نصاب محدد وبأن لا يستمر العرض حتى مع تحقق الايراد المطلوب اكثر من سبعة عشر اسبوعا كذلك فان ما نصت عليه المادة ٣ من القرار المطعون فيه من ازام دور العرض باخطار الجهة الادارية بصورة من الاتفاق لا يخل بحرية التعاقد ، وان ازام الدور المذكورة بعرض البرامج التي تعدها الجهة المذكورة في المناسبات الوطنية والرسومية حتى لو ترتب على

ذلك تعديل البرامج الاصلية ليس فيه ما يخالف احكام القانون كما أنه لا يخل بالتزامات دور العرض فيما تعقده من اتفاقات مع موزعى أو منتجى الافلام اذ عليها ان تراعى فيما تجريه من تعاقدات تضمنها ما يوجبها الحكم المستفاد من المادة ٣ آنفة الذكر ، كذلك فان ما نصت عليه المادة المذكورة من عدم جواز عرض اكثر من فيلم واحد لنفس المنتج فى عيذى قطر واضحى متتالين أمر يتصل بتنظيم عرض الفيلم المصرى واتاحة فرصة عادلة للمنتجين ، وأخيرا فان ما نصت عليه المادة ٥ من القرار المطعون فيه من جواز استثناء بعض الافلام من أحكامه اذا رأى الوزير المختص انها على مستوى فنى رفيع وتعالج أهدافا قومية انما يدخل فى واقع الأمر فى السلطة المحبوزة للوزير طبقا للمادة ٤ من القانون فى تنظيم وتنسيق عرض الافلام المصرية •

ومن حيث انه لا وجه لما اثاره المدعى من ان الاحكام التى تضمنتها المواد سالفة الذكر لم ترد فى القانون وانه لا يجوز لسلطة أدنى ان تضيف الى قاعدة صادرة من سلطة أعلى ، لا وجه لما تقدم ، ذلك لان المشرع فى القانون المذكور اكتفى بوضع الضوابط وترك للوزير المختص ان يضع مايراه محققا للصالح العام والاهداف التى تنيهاها المشرع من تنظيم عرض الافلام بدور العرض على ما سلف أليضاح •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يذهب هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالغائه والحكم برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات •

(طعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

صدور الترخيص بعرض الفيلم الاجنبى بعد موافقة وزير الثقافة واللجنة الاستشارية للرقابة على الرغم من اجماع جميع الرقباء على عدم الموافقة على العرض — اعتراض المكتب الاقليمى لقاطعة اسرائيل

على عرض الفيلم بعد الترخيص به وذلك بناء على ما تلقاه من المكتب الرئيسي للمقاطعة على أساس ان الفيلم يتضمن طعنا وتكريضا بالعرب — صدور قرار الادارة العامة للرقابة على المصنفات بسحب ترخيص عرض الفيلم المذكور لاسباب تتعلق بمصلحة الدولة العليا وقرار المكتب الاقليمي لمقاطعة اسرائيل — سلامة القرار بسحب الترخيص — أساس ذلك من مبادئ المقاطعة العربية للأفلام الاجنبية — قرار الترخيص بالموافقة على عرض الفيلم صدر مشوبا — جواز الغائه في أى وقت دون التقيد بمواعيد الالغاء القضائي أو السحب الادارى باعتباره ترخيصا مؤقتا .

ملخص الحكم :

ان الثابت من مطالعة الاوراق انه لدى فحص الفيلم موضوع النزاع بمعرفة الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية ، أجمع كافة الرقباء بهذه الادارة على عدم الموافقة على عرض الفيلم في جمهورية مصر العربية بسبب ابلحيته البالغة في تناول العلاقات الجنسية واساءته الى دولة تونس العربية باظهاره العرب في مظهر مهين . وازاء هذا الاعتراض الجماعى من جانب الرقباء المختصين رأى عرض الفيلم على اللجنة الاستشارية للرقابة في ١٢ من يناير سنة ١٩٧٤ التى انقسمت اعضاؤها فى الرأى ، ثم وافقت فى النهاية على الرأى الذى انحاز رئيس اللجنة الى جانبه والذى يتضمن الموافقة على عرض الفيلم للكبار فقط بعد حذف بعض المناظر والحوار منه على أساس ان هذا الرأى هو الذى يمثل رأى الاغلبية فى اللجنة ، كما عرض الأمر على السيد وزير الثقافة الذى شاهد الفيلم فى ١١ من فبراير سنة ١٩٧٣ ووافق على عرضه ، ومن ثم صدر للمدعى الترخيص ٦٣٠ لسنة ١٩٧٣ بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٧٣ — الا أنه بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٤ وجه المكتب الاقليمي لمقاطعة اسرائيل كتابا الى الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية اعترض فيه على عرض الفيلم بناء على ما تلقاه من المكتب الاقليمي بالاردن أبلغه بأن السلطات الاردنية منعت عرض الفيلم المذكور فى بلاده ، وأوضح المكتب الاقليمي للمقاطعة فى كتابه المذكور أن هذا الفيلم تدور احداثه فى دولة تونس الشقيقة حوى كثيرا من

المشاهد الجنسية الفاضحة والعبارات الرديئة ويتضمن طعننا وتعريضا للعرب وطلب عدم عرضه في مصر . وازاء ذلك قامت الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية في ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ — بالرجوع الى سفارة تونس ، كما نبهت على المدعى في ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٤ بعدم تحديد يوم لعرض الفيلم على الجمهور الا بعد موافقة المدير العامة للرقابة . ولما كانت الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية قد تلقت من سفارة تونس (قسم الصحافة وشئون الاعلام) في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٧٤ انه لا مانع لديها من عرض الفيلم في صالات جمهورية مصر العربية ، فقد عاودت الرقابة العامة الاتصال بالمكتب الاقليمي للمقاطعة موضحة موقف السفارة التونسية في هذا الصدد ومؤكدة أنه لم يعد بالفيلم ما يخل بصلاحيته للعرض بعد ان تم حذف بعض المشاهد والعبارات منه الا أن المكتب الاقليمي للمقاطعة أصر على موقفه من الفيلم المذكور ، وذلك بكتابه المؤرخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٥ الذي أوضح فيه ان الفيلم المذكور قد منع عرضه في كل من الاردن والكويت وسوريا واليمن الشعبية ودبي والجمهورية العربية الليبية والسودان والبحرين وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة وازاء ذلك أصدرت الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية في ٥ من مارس سنة ١٩٧٥ القرار المطعون فيه متضمنا سحب الترخيص رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر لاسباب تتعلق بمصلحة الدولة العليا وبقرار المكتب الاقليمي لمقاطعة اسرائيل بكتابه المؤرخ في ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٥ سالف الاشارة اليه .

ومن حيث أن كتاب المكتب الاقليمي لمقاطعة اسرائيل الموجه الى الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ المرفق بأوراق الدعوى ، ينطوى على أن من مبادئ المقاطعة العربية التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية في هذا الخصوص حظر عرض الافلام الاجنبية اذا كان الفيلم قصة أو حوارا أو مضمونا قصد به تشويه تاريخ العرب — ديننا أو قومية في الماضي أو في الحاضر ، أو اذا كان قصد به الدعاية لاسرائيل وأنه اذا ثبت لاحدى السلطات المختصة في احدى الدول العربية أن فيلما اجنبيا قد تضمن طعننا في العرب أو الدعاية لاسرائيل وقررت منع عرضه في بلادها لهذا السبب فعلى المكتب

الاقليمي المختص أن يبعث الى المكتب الرئيسي فوراً بملخص كاف عن الفيلم المطلوب منه . وأنه في حالة قيام احدى السلطات المختصة باحدى الدول العربية بقص بعض المناظر أو العبارات من الفيلم فعلى المكتب الاقليمي المختص أن يبلغ المكتب الرئيسي بذلك ليتولى ابلاغه بدوره الى المكاتب الاقليمية الاخرى لاتخاذ اجراء مماثل في حالة عرض الفيلم لديها اما اذا لم يقتنع المكتب الرئيسي بالاسباب التي ادت الى حظر عرض الفيلم أو قص بعض اجزائه أو لم ير فيه مايمكن اعتباره طعناً في العرب أو دعاية لاسرائيل أو اذا رأى وجوب حظر عرض الفيلم بكامله بدلاً من القص فعليه أن يستطلع رأى المكاتب الاقليمية في الامر ويتخذ القرار اللازم وفقاً للاصول المعمول بها ، ويتبع نفس الاجراء اذا عارض احد المكاتب الاقليمية في الرأى الذى ابداه المكتب الرئيسى .

ومفاد هذه القواعد أنه متى اقتنع المكتب الرئيسى للمقاطعة برأى احدى الدول العربية في منع عرض احد الافلام الاجنبية ببلادها لسبب اساعته الى العرب ، وابلغ المكاتب الاقليمية بذلك فان دواعى الحرص على كرامة العرب وسمعتهم بين الدول العربية وبين دول العالم ومايتطلبه ذلك من الوقوف يدا واحدة في وجه كل من تسول له نفسه توجيهاً آية اهانة اليهم ، تقتضى من هذه المكاتب التضامن مع وجهة نظر المكتب الرئيسى . وبهذه المثابة فان اقرار الذى تتخذه احدى هذه المكاتب بمنع عرض الفيلم في بلادها استجابة منها لرأى المكتب الرئيسى المذكور يعد من القرارات المتعلقة دون شئ بالمصالح العليا للدولة صاحبة الشأن التى يتعين على كافة أجهزة هذه الدولة الالتزام به وانفاذ مقتضاه في تصرفاتها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أنه بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٤ وجه المكتب الاقليمي لمقاطعة اسرائيل بجمهورية مصر العربية كتاباً الى الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية أوضح فيه أن المكتب الرئيسى للمقاطعة تلقى من المكتب الاقليمي الاردنى ان السلطات المختصة لديه قد أبلغته بأنه تقرر لديها منع عرض الفيلم محل النزاع بسبب اساعته للعرب . وطلب المكتب الاقليمي

للمقاطعة الى الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع عرض هذا الفيلم ، فان لادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية اذ استجابت لهذا الطلب وقررت سحب الترخيص الذى كانت قد اصدرته فى ٧ من مارس سنة ١٩٧٤ بعرض الفيلم محل النزاع ، تكون قد تصرفت التصرف القانونى السليم الذى يمليه واجب الحرص على مصالح الدولة العليا . ولا حجة فى القول بأن جهة الرقابة حين رخصت بعرض هذا الفيلم منذ البداية فى ٧ من مارس سنة ١٩٧٤ قد مارست اختصاصها فى حدود السلطة التقديرية المخولة لها طبقا للقانون رقم ٤٣٠ سنة ١٩٥٥ سالف الاشارة اليه ، وان قرارها باصدار الترخيص يكون بهذه المثابة قرارا صحيحا مطابقا للقانون غير جائز سحبه . لاحجة فى ذلك ، لان قرار الترخيص الصادر بالموافقة على عرض هذا الفيلم قد انطوى على مخالفة صارخة لقواعد مقاطعة الافلام السينمائية الاجنبية التى اقترتها دول الجامعة العربية والتى توجب مقاطعة هذه الافلام اذا تضمنت طعنا فى العرب أو شوهت تاريخهم ديننا أو قومية فى الماضى أو الحاضر . واذا كان كافة الرقباء بالادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية قد اجمعوا على عدم الموافقة ابتداء على عرض الفيلم مثار المنازعة فى مصر بسبب اباحيته البالغة فى تناول العلاقات الجنسية واساءته الى دولة تونس العربية باظهاره العرب فى مظهر مهين ، وهو ما انتهى اليه المكتب الرئيسى للمقاطعة بناء على ما تلقاه هذا المكتب الاخير من المكتب الاقليمى الاردنى فى هذا الخصوص وبناء على أن الغالبية العظمى للدول العربية قررت منع عرض هذا الفيلم فى بلادها على النحو الذى سلفت الاشارة اليه . واذا كان الامر كذلك وكان المكتب الاقليمى للمقاطعة قد اوضح فى كتابه المؤرخ فى ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٤ سالف الذكر أن هذا الفيلم الذى تدور أحداثه فى تونس الشقيقة حوى كثيرا من المشاهد الجنسية الفاضحة والعبارات الرديئة ويتضمن طعنا وتكريضا بالعرب ، فمن ثم فان الموافقة رغم هذا على عرض الفيلم ابتداء تكون قد صدرت على اسباب لا تبررها فى الواقع أو القانون وانحرفت عن دواعى المصلحة العامة والمصالح العليا للدولة ، ولا يغنى فى هذا الشأن القول بأن السفارة التونسية التى وقعت مشاهد الفيلم واحداثه فى بلادها لم تمنع من ناحيتها فى عرض هذا الفيلم بصالات جمهورية مصر العربية ذلك لأن الامر فى شأن مبادئ المقاطعة

العربية للأفلام الأجنبية انما يهم كافة الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية بغض النظر عما تتخذه إحدى هذه الدول من موقف حياله في هذا الصدد حتى ولو كانت هذه الدولة هي الدولة التي تسمها أحداث الفيلم بطريق مباشر كما لا ينال من ذلك أنه تم حذف المناظر والحوار من الفيلم عند الترخيص بعرضه في مصر . ذلك أن الاهداف الرئيسية لمقاطعة الافلام الأجنبية في البلاد العربية التي يعمد منتجوها الى اهانة العرب والتعريض بتقاليدهم ومقدساتهم ، هي حماية العرب من شرور هذه الافلام وردع منتجيهما وتحذير غيرهم ممن تسول لهم أنفسهم الاقدام على الاساءة الى العرب واخلاقياتهم ، وهذه الاهداف لا تتحقق بعرض الفيلم بعد حذف البعض من مناظره أو حواراه ، خاصة وان روح الاساءة للعرب وتحدى اخلاقياتهم اذا ما استهدفت لا يمكن أن يفرد بهما منظر أو حوار معين في الفيلم دون آخر بل تظل سارية في أرجائه وتنساب في كل أحداثه ، ومن ثم يكون قرار الترخيص بالفيلم قد صدر مشوبا بعيب اعتور سببه وغايته .

ومن حيث انه لما كان الترخيص بالموافقة على عرض الفيلم قد صدر مشوبا على الوجه المتقدم فمن ثم يسوغ الغاؤه في أي وقت دون التقيد بمواعيد الالغاء القضائي أو السحب الإداري باعتباره ترخيصا مؤقتا يجوز الغاؤه مطبقا للقواعد العامة في أي وقت لدواعي المصلحة العامة ومصالح الدولة العليا ، كما يجوز الغاؤه قضاءً وسحباً إدارياً في المواعيد المقررة قانوناً ومع ذلك فإن الثابت من الأوراق ان اعتراض مكتب المقاطعة الأقليمي على عرض الفيلم محل النزاع في مصر بدأ في ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٤ ، أي قبل مضي مدة الستين يوماً التي تتحصن القرارات الادارية الباطلة بفواتها وأنه على أثر هذا الاعتراض نبهت الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية على المدعى في ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٥ بعدم تحديد موعد لعرض الفيلم على الجمهور حتى يستقر الرأي في شأنه ، وبذلك فقد دخل قرار الترخيص في طور من الزعزعة الى أن استقر الأمر في النهاية بسحب هذا الترخيص على التفصيل المتقدم بيانه ولا مثار للقول بأنه لم تطرأ ظروف جديدة تبرر سحب الترخيص تطبيقاً لما تنص به المادة التاسعة من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية من جواز سحب

الترخيص السابق اصداره في أى وقت بقرار مسبب اذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك • لا مثار لهذا القول لان القانون المذكور وان كان قد نص في المادة التاسعة منه على إحدى الحالات التى يجوز فيها سحب الترخيص السابق اصداره الا أنه لم يمنع الغاء الترخيص أو سحبه اذا توافرت الاسباب القانونية الاخرى المبررة لذلك •

ومن حيث ن قرار سحب الترخيص المطعون فيه وقد قام على أسبابه القانونية المبررة له سالفه الذكر ، وصدر مطابقا للقانون ، فانه يكون بمنأى عن الطعن ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى بطلب الغاء هذا القرار قد أصاب وجه الحق ، ومن ثم يتعين الحكم برفض الطعن والزام المدعى بالمصاريف •

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢)

شهر عقاری

شهر عقارى

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

نشأة الحقوق وزوالها — يتم بالمحررات التى تتضمنها والتى تعتبر سند انشائها أو زوالها — التسجيل أو القيد — أثره — ليس من شأنه أن يخلع الصحة على عقود ولدت باطلة ولا أن يبطل عقودا ولدت صحيحة .

ملخص الحكم :

ان الحقوق تنشأ وتزول بالمحررات التى تتضمنها والتى تعتبر سند انشائها أو زوالها وأن التسجيل أو القيد ليس من شأنه أن يخلع الصحة على عقود ولدت باطلة كما أنه ليس فى شأن اغفاله أن يبطل عقودا ولدت صحيحة ، وكذلك الحكم فى تحديد القيد اذ يأخذ حكم القيد أن تم فى الميعاد .

(طعن رقم ١٤٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/١٢)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى — طلب الشهر وان كان فى طوره الاول من صنع أصحاب الشأن وانشائهم فانه حين يقدم الى مأمورية الشهر العقارى المختصة انما يدخل فى مرحلة التمهيص والمراجعة للاستيثاق من مطابقة البيانات الواردة به — التأشير على المحرر بعد المراجعة باعتباره صالحا للشهر ينهض فى ذاته شاهدا على صدق ما حواه من بيانات ويدل فى

ظاهره على صحة ما أشير اليه فيه من واقعات وما تم من اجراءات •

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تقضى بأنه اذا ما تم التأشير على طلب الشهر بقبول اجراء الشهر يقدم صاحب الشأن مشروع المحرر المراد شهره مرفقا به الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب الى المأمورية المختصة التى تقولى قيده فى الدفتر المعد لذلك وفقا لتاريخ وساعة تقديمه ثم تؤشر على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر بعد التثبت من مطابقة البيانات الواردة فيه لبيانات الطلب الخاص به والمستفاد بجلاء مما تقدم أن طلب الشهر وان كان فى طوره الأول من صنع أصحاب الشأن وانشائهم فانه حين يقدم الى مأمورية الشهر العقارى المختصة انما يدخل فى مرحلة من التمهيص والمراجعة للاستيثاق من بطاقة البيانات الواردة فيه الثابت فى الأوراق ، ومن ثم فان التأشير على المحرر بعد اجراء هذه المراجعة — باعتباره صالحا للشهر انما ينهض فى ذاته شاهدا على صدق ما حواه من بيانات ويدل فى ظاهره على صحة ما أشير اليه فيه من واقعات وما تم من اجراءات فى هذا الشأن •

ومن حيث انه لئن كان الكتاب رقم ١٢٦٧٤ المؤرخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ سالف الذكر قد غاب عن الوجود على الوجه المتقدم فان الثابت فى كتاب مصلحة الشهر العقارى « ادارة التفقيش الفنى » الرقيم ٢٢١٩ فنى الموجه الى ادارة الاستيلاء باصلاح الزراعى فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ « مستند رقم ١٠٢ من ملف اقرار السيد ٥٠٠٠ طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » — الثابت — ان البيوع التى تمت من ورثة المرحوم ٥٠٠٠ المشار اليهم — والتى قدمت عنها طلبات من أصحاب الشأن الى مأمورية الشهر العقارى بالفيوم تنحصر فى فئات ثلاثة تتمثل الاولى فى عقود عرفية صادرة لصالح المشترين قبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ وثبت تاريخها بتوقيع أحد الشهود عليها ويدعى السيد ٥٠٠٠ الذى توفى فى ٧ من ابريل سنة ١٩٤٨ ، وتتمثل الثانية فى عقود عرفية مبرمة قبل التاريخ المشار اليه وثبت تاريخها استنادا الى استثمارات حيازة

مؤرخة بيناير سنة ١٩٥١ صادرة من تفتيش زراعة الفيوم وموقعة من الموظف المختص وممهورة بخاتم الجمهورية ، وتمثل الثالثة في عقود عرفية قدمت عنها طلبات للشهر العقاري تجديدا لطلبات سابقة مقدمة للمأمورية سنة ١٩٥١ ووقعها المشترون وختمت بخاتم صالح للشهر . وظاهر من السياق المتقدم ان ادارة التفتيش الفني المتقدم قد التزمت في سبيل التيقن من ثبوت تاريخ العقود العرفية الصادرة من ورثة المرحوم ٠٠٠٠ على الوجه المشار اليه جانبا من الوسائل التي رسمها الشارع لاثبات تاريخ المحررات العرفية في المادة ٣٩٥ من القانون المدني ، ومن ثم لا تثريب عليها في ذلك ما دامت قد سلكت في هذا الشأن سبيل القانون .

ومن حيث انه متى كان الامر ما تقدم ، واذا كان العقد العرفي المؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٤٧ محل المنازعة يعتبر في عداد العقود العرفية التي أشير اليها في كتاب مصلحة الشهر العقاري ادارة التفتيش الفني ٢٢١٩ فنى في ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ المنوه عنه ، وذلك بحكم أنه قد قدم عنه طلب الشهر العقاري رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٥ اطسا في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ فمن ثم يكون ما انتهت اليه ادارة التفتيش الفني بمصلحة الشهر العقاري في كتابها الرقيم ١٢٦٧٤ فنى بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ من أن هذا العقد ثابت التاريخ قبـل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يكون — وفقا للمعايير التي التزمتها على الوجه المتقدم موافقا حكم القانون بما يتعين معه الاعتراف بهذا الذي انتهت اليه في الخصوصية الماثلة ، وترتبيا على ذلك يكون لزاما الاعتراف بالتصرف الصادر به ذلك العقد في تطبيق المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ واستبعاد مساحة السبعة أفدنة مبينه الحدود والمعالم به وبطلب الشهر العقاري رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٥ اطسا من الاستيلاء لدى البائعين بالتطبيق لاحكام هذا المرسوم بقانون ، واذا ذهب القرار الطعن هذا المذهب فانه يكون قد صادف وجه الحق فيها انتهى اليه محمولا على الاسباب المتقدمة ويكون الطعن القائم والحال كذلك مفتقرا الى سند من صحيح القانون متعينا رفضه والزام الهيئة العامة

للاصلاح الزراعى المصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ١٣٥٤ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٥/٣/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

اجراءات الشهر — عملية قانونية واحدة تمر بمرحلتين — بيان
هاتين المرحلتين — اكتشاف مصلحة الشهر العقارى لمخالفة قانونية
تشوب عملية الشهر قبل تمامها — للمصلحة أن توقف الشهر الى أن
يتم تصحيح هذه المخالفة .

ملخص الحكم :

لما كانت اجراءات الشهر فى جملتها تكون فى حقيقة الامر عملية
قانونية واحدة تمر بمرحلتين تمهد الاولى منها للثانية وتبدأ الاولى
بتقديم طلب الى المأمورية المختصة وتنتهى بتأشير هذه المأمورية على
مشروع المحرر بصلاحيته للشهر وتبدأ المرحلة الثانية بتقديم المشروع
الى مكتب الشهر المختص بعد توثيقه وبعد التصديق على توقيعات
ذوى الشأن فيه ولتنتهى هذه المرحلة بشهره فاذا ما بدا لمصلحة الشهر
العقارى بأجهزتها الفنية فى أى مرحلة من مراحل الشهر والى ما قبل
اتمامه فعلا أنه قد شاب هذه العملية أية مخالفات قانونية حق لها أن
توقف الشهر الى أن يتم تصحيح هذه المخالفة ضمانا لسلامة عملية
الشهر وما يترتب عليها من حقوق والتزامات ولايستقيم منطقاً أن
تقوم المصلحة بشهر محرر بالرغم مما ظهر لها من عيب فيه أو فى
الاجراءات التى صاحبتها دون نص صريح بذلك .

(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ١١ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

تعريف المحرر في مفهوم الشهر العقاري .

ملخص الحكم :

أن كلمة المحرر التي جرى المشرع على استعمالها بصدد شهر المحررات تعنى بداهة الوثيقة ذات الكيان المستقل من حيث محلها وأطرافها والتي تتطوى على اثبات تصرف مايلزم شهره .
(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

شهر المحررات ألتى تتعلق بتصرفات مالكي عقار معين — يتعين أن يكون على حدة وبترتيب صدورهما عقدا عقدا وحلقة في أثر حلقة .

ملخص الحكم :

أن منطق الامور بالنسبة لشهر المحررات التي تتعلق بتصرفات مالكي العقار المذكور وتسلسلها أن يتم شهر كل محرر منها على حدة وبترتيب صدورهما عقدا وحلقة في أثر حلقة باعتبار أن كل محرر يمثل في هذه الحالة مستند الملكية بالنسبة الى المحرر القالى له والذي يجب شهره أولا حتى يصبح بمثابة مستند ملكية في المحرر المطلوب شهره .

(طعن رقم ٩٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ — طلب شهر حق الارث طبقا لاحكامه — يتعين أن يقترن بمستندات ملكية المورث للعقارات محل الطالب — من مقتضى ذلك أن تكون هذه المستندات مشهرة وقائمة قبل تقديم طلب الشهر طبقا لحكم القانون •

ملخص الحكم :

يبين من حكم المادة ٤٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى سالفه الذكر أنه أوجب أن يقترن طلب شهر حق الارث بمستندات ملكية المورث للعقارات محل الطلب المذكور ، قصد الى أن تكون هذه المستندات مشهرة طبقا لحكم القانون وقائمة قبل تقديم طلب شهر حق الارث حتى يمكن ارفاقها به الامر الذى كان يتعين معه بادىء ذى بدء شهر عقود البيع المطلوب شهرها منفصلة عن طلب شهر حق الارث وسابقة عليه وما كان يجوز تبعا لذلك قبول طلب شهرها فى ذات طلب شهر حق الارث •

(طعن رقم ٩٣٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

المستفاد من نصوص القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن المشرع تطلب لشهر محرر يتضمن تصرفا فى الملكية أو الحق العينى أن يقدم لاثبات أصل الملكية أو الحق العينى محررات سبق شهرها ليتأكد من أن المتصرف يتصرف فيما يملك — يترتب على ذلك

انه اذا تضمن محرر عدة تصرفات متتابعة وقدم لاثبات أصل الملكية أو الحق العيني محرر سبق شهره ثم شهر المحرر المشار اليه ترتب على ذلك نقل الملكية أو الحق العيني من المتصرف الاول الى المتلقى اللاحق بعد انتقال الحق على التتابع في وقت واحد من هذا المتصرف الاول الى المتلقين المتتابعين — لاينال من هذا النظر ما سبق ان قضت به المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ في القضية رقم ٩٣٠ لسنة ١١ القضائية — أساس ذلك أن هذا الحكم في شأن شهر حق أرث وقد أوجب قانون الشهر العقاري في المادة (٤٩) منه أن يقرن طلب شهر حق الارث بمستندات ملكية المورث للعقارات محل الطلب ومن هنا استلزمت المحكمة أن تكون هذه المستندات مشهورة طبقا لحكم القانون قبل تقديم طلب شهر حق الارث — لا يستفاد من هذا الحكم أن ثمة ما يمنع من شهر مجموعة من التصرفات المتعاقبة الواردة في محرر واحد وذلك بعد استيفاء رسم الشهر عن كل تصرف منها •

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أنه حدد في الباب الثانى منه المحررات التى يجب شهرها بطريق التسجيل ، وهى تلك التى تشمل تصرفات من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، كما حدد المحررات التى يجب شهرها بطريق القيد وهى تلك المنشئة لحق من الحقوق العينية العقارية التبعية أو المقررة لها ، وينظم القانون في الباب الثالث منه اجراءات الشهر حيث نص في المادة (٢٠) على ان « تتم اجراءات الشهر بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم » ، ويبين في المادة (٢١) كيفية تقديم هذه الطلبات ، ونصت المادة (٢٣) من القانون على أنه « لايقبل من المحررات فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقا لاحكام المادة السابقة الا :

١ — المحررات التى سبق شهرها •

٢ — المحررات التى تتضمن تصرفا مضافا الى ما بعد الموت قبل العمل بأحكام هذا القانون •

٣ — المرات التى يثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ اذا كان قد أخذ بها قبل العمل بأحكام هذا القانون فى محررات تم شهرها أو نقل التكليف بمقتضاها لمن صدرت لصالحه » •

والمستفاد من جماع هذه النصوص ان المشرع عندما نص على أنه لا يقبل من المحررات فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العيني الا المحررات التى سبق شهرها قصد المحافظة على استقرار الملكية العقارية عن طريق شهر تصرفات صادرة ممن يملكها حتى تنتقل الملكية منه الى من يتلقاها دون تعريضها لعدم الاستقرار اذا ما صدر التصرف من غير مالك ، اذ القاعدة أن فاقد الشيء لايعطيه ، ولذلك تطلب الشارع لشهر محرر يتضمن تصرفا فى الملكية أو الحق العيني أن يقدم لاثبات أصل الملكية أو الحق العيني محررات سبق شهرها ليتأكد من أن المتصرف يتصرف فيما يملكه . فاذا تضمن محرر عدة تصرفات متتابعة وقدم لاثبات أصل الملكية أو الحق العيني محرر سبق شهره ثم شهر المحرر المشار اليه ترتب على ذلك نقل الملكية أو الحق العيني من المتصرف الاول الى المتلقى الاخير بعد انتقال الحق على التتابع فى وقت واحد من هذا المتصرف الاول الى المتلقين المتتابعين ، وبذلك يستقر الحق المتصرف فيه للمتلقى الاخير لأن المتصرف الاول أثبت انه يتصرف فى حق سبق أن تلقاه بمجرد سبق شهره وفقا للقانون •

ولاينال مما سبق ماقتضت به المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر بجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ فى القضية رقم ٩٣٠ لسنة ١١ ق من أن منطق الامور بالنسبة لشهر المحررات التى تتعلق بتصرفات مالكي العقار الموروث وتسلسلها يوجب أن يتم شهر كل محرر منها على حدة وبترتيب صدورهما عقدا عقدا وحلقة فى أثر حلقة باعتبار أن كل محرر يمثل فى هذه الحالة مستند الملكية بالنسبة الى المحررالتالى

له والذي يجب شهره أولا حتى يصبح مستند ملكية في المحرر « ذلك أن هذا الحكم صدر في شأن شهر حق ارث ولقد أوجب قانون الشهر العقاري في المادة (٤٩) منه أن يقرن طلب شهر حق الارث بمستندات ملكية المورث للعقارات محل الطلب ومن هنا استلزم المحكمة أن تكون هذه المستندات مشهورة طبقا لحكم القانون قبل تقديم طلب شهر حق الارث ، ولاريب في أن ماقضت به المحكمة الادارية العليا صحيح في خصوص وقائع الدعوى التي فصلت فيها ، الا أنه لا يستفاد منه وجوب أن يكون المحرر المطلوب شهره مشتملا على تصرف واحد وامتناع الشهر اذا اشتمل على مجموعة من التصرفات المتعاقبة زمليا وهو عين ما قضى به منشور مصلحة الشهر العقاري رقم (٢) لسنة ١٩٧٤ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس ثمة ما يمنع من شهر مجموعة من التصرفات المتعاقبة الواردة في محرر واحد وذلك بعد استيفاء رسوم الشهر عن كل تصرف منها •

(ملف ٧٣/١/٤٧ — جلسة ١٩٧٦/١/٢١)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

امتناع المصلحة عن اثبات عقد ايجار جاوزت مدته تسع سنوات — غير جائز طالما ارتضى أصحاب الشأن ذلك — انتهى عن قبول اثبات تاريخ المحررات واجبة الشهر الوارد بالمادة ٢١ من اللائحة — عدم الاعتداد به — مخالفة اللائحة لاحكام القانون •

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر

العقارى قد تناولت التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك ، فأوجبت شهرها بطريق التسجيل ، ورتبت الجزاء القانونى على مخالفة حكمها ، فقررت أنه يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول ، لابين ذوى الشأن ، ولا بالنسبة الى غيرهم ، ولا يكون لها من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن . ثم عرضت المادة الحادية عشرة للاجراءات والسندات التى ترد على منفعة العقار اذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدما ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك ، فأوجبت تسجيلها ، ورتبت بدورها الجزاء القانونى على مخالفة حكمها ، فقررت أنه يترتب على عدم التسجيل أنها لا تكون نافذة فى حق الغير ، فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة الى الاجارات والسندات ، وفيما زاد على أجرة ثلاث سنوات بالنسبة الى المخالصات والحوالة .

وواضح من مقارنة هذين النصين أن المشرع قد ميز بين التصرفات التى ترد على حق من الحقوق العينية الاصلية وتلك التى ترد على منفعة العقار ، رغم اتحاد العلة من ايجاب شهر المحرر فى كلا النوعين ، وهى حماية الغير حرصا على استقرار المعاملات ، فبينما جعل التصرف فى الحالة الاولى غير ذى أثر فيما قصد اليه بين ذوى الشأن وبالنسبة الى الغير ، اذا به يجعل التصرف فى الحالة الثانية نافذا غيبا بين المتعاقدين ، ومنتجا لكافة آثاره القانونية وقصر الجزاء القانونى على عدم اجراء التسجيل فى أنه لا يكون نافذا فى حق الغير فيما زاد على تسع سنوات بالنسبة الى الاجارات .

وينبنى على هذا أن ذلك النوع من المحررات يجوز اثبات تاريخه ، طالما ارتضى أصحاب الشأن فيها أن تقف الآثار القانونية المترتبة عليها عند الحد الذى كفلته القوانين للمحرر الثابت التاريخ ، اذ الوجوب الذى فرضته نصوص قانون الشهر العقارى هو وجوب سلبى يترتب على عدم القيام به تخلف الآثار القانونية التى تنشأ عن تلك المحررات ،

والتي قصد بها الى تحقيقها . ولا حجة فيما قد يقال من أن الاكتفاء
بإثبات تاريخ هذا النوع من المحررات يقرتب عليه الاضرار بمصلحة
الغير ، تلك التي استهدف قانون الشهر العقاري حمايتها ، فالمحرر
غير المسجل لا ينفذ في حق الغير ، طالما لم يتم تسجيله ، وذلك فيما
زاد على تسع سنوات بالنسبة الا الاجارات ، ومن ثم فان مصلحة
الغير مكفولة تماما بمقتضى نصوص القانون . كما أنه لا محل للاستناد
الى نص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق التي تقضى
بأنه لا يقبل اثبات تاريخ المحررات واجبة الشهر ، اذ اللائحة لا ينبغي
لها أن تعدل أو تخرج على أحكام القانون الصادرة تنفيذا له . ومن
ثم فانه لا يجوز لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق الامتناع عن اثبات
تاريخ عقد ايجار بلغت مدته ١٥ سنة .

(فتوى ٥٣ في اغسطس سنة ١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري — المعدل
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ — حدود سلطة مصلحة الشهر العقاري
في ضوء أحكام القانون — توقف اجراءات الشهر اذا ما تكشف للمصلحة
ما يعتبر سريها أو ما يشوب الغاية منها — تجاوز ذلك مخالف القانون
وواجب الانهاء .

ملخص الحكم :

أن المسلم به طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار
اليه ، ان اجراءات الشهر العقاري في جملتها تكون في حقيقة الامر
عملية قانونية واحدة تمر بمرحلتين الاولى منها تمهد للثانية وتعد الاولى
بتقديم طلب الشهر الى المأمورية المختصة وتنتهى بتأشير هذه المأمورية
على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر ، وتبدأ المرحلة الثانية بتقديم
المشروع الى مكتب الشهر العقاري المختص بعد توثيقه وبعد التصديق

على توقعات ذوى الشأن فيه وتنتهى هذه المرحلة بشهر — ولما كانت مصلحة الشهر العقارى هى الجهة المختصة التى ناط بها المشرع أن تكون الامينة القائمة على أتمام عملية الشهر بما يعنيه من الشهادة بسلامة التصرف محمولا على ماقدم من مستندات فانه يكون لمصلحة الشهر العقارى باجرتها الفنية فى أى مرحلة من مراحل الشهر والى ما قبل اتمامه فعلا ، اذا بدا لها أنه قد شاب هذه العملية أية مخالفة قانونية لها بل عليها أن توقف الشهر الى أن يتم تصحيح هذه المخالفة ضمانا لسلامة عملية الشهر ووصولها الى ما استهدفه المشرع ونظرا لما يترتب عليها من حقوق والتزامات لا يستقيم منطقيا أن تقيم مصلحة الشهر العقارى بالسير فى شهر محرر بالرغم مما ظهر لها من عيب فيه أو بدا لها من مخالفة محققة دون نص صريح يقضى بذلك ، الا أن ذلك يتعين أن يجد حده الطبيعى عند تقرير سلطة مصلحة الشهر العقارى فى وقف الاجراءات لاستيفاء ما قد تراه لازما قانونا لاكمال عملية الشهر وبلوغ نهايتها دون أن يتعدى ذلك الى حد الاخلال بالاسس التى يقوم عليها نظام الشهر ومن بينها نظام الاسبقية ، بأن يتجاوز حد ايقاف اجراءات الشهر لتقرير السير فى اجراءات طلب لاحق بما من شأنه اسقاط الاسبقية وأهدارها فى هذا الشأن ، فان قرارها فى هذا الشأن يقع مخالفا للقانون واجب الالغاء .

(طعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

سلطة مصلحة الشهر العقارى فى الامتناع عن شهر بعض التصرفات — اعمالها بالنسبة للتصرفات الصادرة من أعضاء الجمعية التعاونية لبنان المساكن لموظفى مصلحة الشهر العقارى ولضباط القوات المسلحة الى من ليسوا أعضاء فيها — التصرفات المخالفة لما تضمنته عقود تملك أعضاء هاتين الجمعيتين للاراضى التى خصصت لهما بمدينة الاوقاف بالدقى وبضاحية مصر الجديدة من احكام خاصة

بالتصرف في هذه الاراضى الى غير الاعضاء في الجمعيتين — أساس ذلك وجود قيد على ملكية اعضاء الجمعيتين المشار اليها فرصة الاتفاق المقبول منهم — مقتضى هذا القيد وجوب أن يجرى تصرف العضو بموافقة الجمعية متى كان الى غير عضو من أعضائها — يترتب على ذلك اعتبار الارض المبعة غير قابلة للتصرف فيها على خلاف ذلك القيد .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن عضو الجمعية التعاونية لبناء المساكن لموظفى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق يتلقى ملكيته لقطعة الارض التى تخصص له من الاراضى التى خصصت للجمعية لتوزيعها على أعضائها، وفقا لقواعد التملك المقررة فى انظمتها المقبولة من أعضائها — مقيدة بما يرد فى هذه الانظمة من قيود ، تحيل اليها عقود بيع الاراضى الى كل عضو صراحة ، ومن ثم يتلقى عضو الجمعية التعاونية المشار اليها ملكيته مقيدة بما نص عليه فى اللائحة الداخلية لهذه الجمعية من أنه لمجلس ادارة الجمعية حق تقرير الاولوية فى التنازل عن قطع الارض التى تم استبدالها لحساب الاعضاء الذين لم يحصلوا على مساكن لهم (م ١٢) ومن أن التنازل عن الاسهم أو الملكية لغير الاعضاء لا يتم الا بموافقة مجلس ادارة الجمعية (م ٢٦) . وكذلك الحال بالنسبة الى أعضاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة ، فان العضو منهم يتلقى ملكيته لما يصيبه من أرض، من الاراضى التى خصصت للجمعية ، مقيدة بما ورد فى نظامها من قيود ، منها أنه فى حالة رغبة العضو فى التنازل عن عقده لآخر ، يحتفظ لمجلس الادارة بحق تقرير الاولوية لاعضاء الجمعية الذين لم يحصلوا على مساكن لهم (م ١٥) ، كما تكون مقيدة ايضا بما تضمنه عقد شراء الجمعية للاراضى التى خصصت لها بمصر الجديدة ، من عدم جواز البيع قبل اتمام بناء قطعة الارض التى تخصص للعضو، وعلى مقتضى ذلك ، يكون ثمة قيد على ملكية اعضاء الجمعية المشار اليها ، فرضه الاتفاق المقبول منهم ، والحال الى احكامه صراحة

أو ضمنا في عقود ملكية كل عضو منهم ، فلا يجوز لهم على مقتضى هذا القيد ، التصرف في الاراضى التى بيعت لهم . الا وفقا للاوضاع المتفق عليها ومؤداها أن يجرى التصرف بموافقة الجمعية متى كان الى غير عضو من أعضائها ، مما يجعل التصرف من عضو الجمعية الى من ليس عضوا فيها ممنوعا عليه ، اذا لم تأذن له الجمعية بذلك ، ممثلة في مجلس ادارتها ، ومن ثم تكون الارض المباعة الى العضو غير قابلة للتصرف فيها ، الا بمراعاة ذلك نزولا على مقتضى القيد السالف بيانه ، الذى هو في حقيقته منع من التصرف ، يلحق الارض المباعة ذاتها ، ويرد عليها ، بحيث يعتبر وصفا لها ذاتها ، من شأنه اعتبارها غير قابلة للتصرف فيها على خلاف ذلك القيد ، ولذلك يغدو التصرف المخالفة باطلا بطلانا مطلقا ، اذ الامر على ماسلف لا يتمخض عن مجرد التزام يتحمل به العضو ، وانما هو يتعلق بوصف يلحق الارض التى لت اليه ، موصوفة به ، بما يجعلها بمراعاة هذا الوصف من الاموال الممنوع التصرف فيها ، في الحدود سالفه البيان .

وحظر التصرف في الارض التى يشتريها كل عضو ، وفقا للاحكام السالفه ايضاها — صحيح — في القانون ذلك لما نصت عليه المادة ٢٣ من القانون المدنى من أنه اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى بمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط مالم يكن مبنيا على باعث مشروع ، ومقصورا على مدة معقولة ، ويكون الباعث مشروعا متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعية للمتصرف اليه أو الغير ، والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه أو الغير ، ومن الواضح أن المنع من التصرف ، في خصوصية الحالات محل البحث ، قد اشترط ابتغاء تحقيق مصلحة لباقي أعضاء الجمعية ممن لم يدركهم الدور للحصول على اراضى ضمن ماخصص للتوزيع على أعضائها من اراضى ، حتى يكون لهم عند تنازل من ناله من الاراضى المذكورة نصيب عن نصيبه هذا ، حتى الحلول محله ، وفقا للقواعد المقررة لترتيب الاولوية فيما بين الاعضاء ، فينتفع بذلك مما قرر من مزايا وتيسيرات ، اذ الاعضاء ، احق من غيرهم بذلك وأولى ، فما تقررت هذه الا من اجلهم جميعا ، وتحويلها

عن بعضهم ، الى من ليس منهم ، حرمان للمستحق ، وتفويت للحكمة
الابتغاء في هذا الخصوص ، وفي مصلحة باقى الاعضاء المشار اليهم ،
مصلحة الجمعية ذاتها ، تلك التى تتمثل فى تمكينها من تحقيق الغرض
الذى قامت من أجله ، وهو توفير المساكن لكل عضو فيها — وغنى
عن البيان ، أن مجرد ما يخوله هذا التقييد للتصرف فى الارض المبيعة
الى كل عضو — من تمكين الجمعية اذا ما أجرى مقتضاه من اختيار من
يجاورون اعضاءها ، مما جعل لها أن ترغب عن جوار لاترضية من
غير اعضاءها ، هو فى حد ذاته مصلحة مشروعة للجمعية ولاعضائها
— وليس ثمة ريب ، أن المصلحة المشروعة الابتغاء من اشتراط هذا
الشرط متمثلة فى كل ماسبق ، تقتضى اعمال مقتضاه للمدة التى يقضىها
ذلك ، وهى المدة التى يتطلبها تحقيق ما قامت من أجله الجمعية ،
وماتوخته من مصلحة بهذا القيد ، وهى تلك التى يملك فيها اعضاؤها
المساكن التى أريد أن يكون لكل منهم ، واحد منها ، وليس بلازم أن
تتحدد هذه بزمان اذ هى فى ذاتها معقولة ، وليست على سبيل التآبيد ،
كما أن باب التصرف مفتوح ، اذا ماوجه الى الاعضاء الباقين ،
ولاضرر للعضو من ذلك أن مست به الحاجة الى بيع أرضه .

ومتى بان مما تقدم ، أن ملكية اعضاء الجمعيتين التعاونيتين
لبناء المساكن لموظفى الشهر العقارى ولضباط القوات المسلحة ، تنتقل
الى كل منهم ، بقيد مقتضاه عدم جواز تصرف العضو فيها ، لغير
الاعضاء فيها ، الا بموافقة الجمعية المختصة ، وأن مؤدى ذلك هو
منعه من التصرف فيها ، على خلاف ذلك ، وأن هذا المنع صحيح فى
القانون ، فان جزاء التصرف المخالف ، هو البطلان ، على ماسلف
البيان ، لما نصت عليه المادة ٨٢٤ من أنه اذا كان شرط المنع من التصرف
الوارد فى العقد صحيحا طبقا لحكم المادة السابقة (م ٨٢٣ السالف
بيانها وشرحها) فكل تصرف مخالف له يقع باطلا ، وذلك لان الشرط
المانع من التصرف ان كان صحيحا ، وخولف كان التصرف المخالف
باطلا بطلانا مطلقا لعدم قابلية المال للتصرف (المذكرة الايضاحية
للمادة ٨٢٤ من القانون المدنى) .

ومن اجل ذلك فان ماتجرى عليه مصلحة الشهر العقارى

والتوثيق ، من الامتناع عن شهر التصرفات التى تصدر عن أعضاء الجمعيتين المشار اليهما ، فيما سبق الى غير الاعضاء فيهما ، بالمخالفة للشروط القاضية بحظر التصرف فيما يتلقونه من اراضى ، الا وفقا لاحكام معينة تضمنتها نظم هاتين الجمعيتين فى محله ، لأن التصرفات فى هذا الاحوال ، باطلّة ، على ما سلف ايضاحه وللمصلحة أن ترفض شهر كل تصرف ظاهر البطلان .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن امتناع مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عن شهر التصرفات المشار اليها فيما تقدم ، فى محله .

(فتوى ٢٩ فى ١٤/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

قيام مصلحة الشهر العقارى بشهر احد المحررات — صدور قرار من المصلحة بعد ذلك يقضى بعدم الاعتداد بهذا الشهر واييقاف أى تعامل يستند اليه — اعتبار هذا القرار باطلا بطلانا ينحدر به الى مرتبة العدم — أساس ذلك — عدم اختصاص المصلحة باصدار مثل هذا القرار يشكل اغتصابا صريحا لسلطة القضاء فى الحكم ببطلان التصرفات المشهورة — عدم جواز الاعتداد بأى أثر قانونى لهذا القرار .

ملخص الفتوى :

قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ينص فى المادة التاسعة على أن « جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل فى هذه التصرفات الوقف والوصية .

ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ

ولا تنتقل ولا تتغير ولا تروى لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم .

ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن » .

وينص في المادة العاشرة على أن « جميع التصرفات والاحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية يجب كذلك تسجيلها ويترتب على عدم التسجيل ان هذه الحقوق لا تكون حجة على الغير .

ويسرى هذا الحكم على القسمة العقارية ولو كان محلها اموالاً موروثة » .

وتنص المادة ١٣ على أن « يجب شهر حق الارث بتسجيل شهادات الوراثة الشرعية أو الاحكام النهائية أو غيرها من المستندات المثبتة لحق الارث مع قوائم جرد التركة اذا اشتملت على حقوق عينية عقارية وذلك بدون رسم والى ان يتم هذا التسجيل لايجوز شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى حق من هذه الحقوق .

ويجوز أن يقتصر شهر حق الارث على جزء من عقارات التركة وفى هذه الحالة يعتبر هذا الجزء وحده يبقى على أساسها تصرفات الورثة » .

وتنص المادة ١٥ على أنه « يجب التأشير فى هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من دعاوى يجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية » .

وتنص المادة ٣٠ على أن « تتم اجراءات الشهر فى جميع الاحوال بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم .

وتنص المادة ٢٣ على أن « لايقبل من المحررات فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العينى وفقاً لاحكام المادة السابقة الا ;

١ — المحررات التى سبق شهرها •

٢ — المحررات التى تتضمن تصرفا مضافا الى مابعد الموت قبل العمل بأحكام هذا القانون •

٣ — المحررات التى ثبت تاريخها قبل سنة ١٩٢٤ من غير طريق وجود توقيع أو ختم لائنسان توفى •

٤ — المحررات التى تحمل تاريخا سابقا على سنة ١٩٢٤ اذا كان قد أخذ بها قبل العمل بأحكام هذا القانون فى محررات تم شهرها أو نقل التكليف بمقتضاها لمن صدرت لصالحه •

وذلك كله بشرط عدم تعرض هذه المحررات مع مستندات المالك الحقيقى » •

وتنص المادة (٢٥) على أن « تدون الطلبات على حسب تواريخ وساعات تقديمها بدفتر يعد لذلك بالمأمورية » •

وتنص المادة (٢٦) على أن « تعيد المأمورية للطالب نسخة من الطلب مؤشرا عليها برأيها فى قبول اجراء الشهر أو ببيان مايجب أن يستوفى فيه » •

وتنص المادة ٢٨ على أن « يقدم صاحب الشأن بعد التأشير على الطلب بقبول اجراء مشروع المحرر المراد شهره للمأمورية المختصة ومعه الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب ويعد بالمأمورية دفتر تدون فيه مشروعات المحررات على حسب تاريخ وساعات تقديمها •

وتؤشر المأمورية على مشروع المحرر لصلاحيته للشهر بعد التثبت من مطابقة البيانات الواردة فيه لبيانات الطلب الخاص به » •

وتنص المادة ٢٩ على أن « تقدم لمكتب الشهر المختص المحررات التى تم التأشير على مشروعاتها بصلاحيته للشهر بعد توثيقها أو

التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها اذا كانت عرفية » .

وتنص المادة ٢٢ على أن « يحصل التأشير بما يفيد الشهر على المحررات الواجب شهرها بطريق التسجيل » .

وتنص المادة ٣٥ على أن « لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجها له ولمن تقرر سقوط اسبقية طلبه بسبب ذلك أن يتقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر مصحوبا بالقائمة على حسب الاحوال وذلك في خلال عشرة أيام من وقت ابلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط اليه ويطلب الى أمين المكتب اعطاء هذا المحرر أو القائمة رقما وقتيا بعد اداء الرسم وتوثيق المحرر أو التصديق على التوقيعات فيه ان كان من المحررات العرفية وبعد ايداع كفالة قدرها نصف في المائة من قيمة الالتزام الذى يتضمنه المحرر على الا يزيد مقدار هذه الكفالة على عشرة جنيهات ويجب أن يبين فى الطلب الاسباب التى يستند اليها الطالب . »

وفى هذه الحالة يجب على أمين المكتب اعطاء المحرر أو القائمة رقما وقتيا فى دفتر الشهر المشار اليه فى المادة ٣١ ودفاتر الفهارس وان يرجع الامر الى قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التى يقع المكتب فى دائرتها .

ويصدر القاضى بعد سماع ايضاحات صاحب الشأن ومكتب الشهر العقارى قرارا مسببا خلال اسبوع من رفع الامر اليه بابقاء الرقم الوقتى بصفة دائمة أو بالغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التى يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر أو القائمة .

ويكون القرار الصادر فى هذا الشأن نهائيا » .

ويبين من تلك النصوص أن المشرع أوجب شهر جميع التصرفات التى يكون محلها انشاء أو نقل أو تغيير أو انقضاء حق من الحقوق العينية الاصلية وذلك بطريق التسجيل ورتب على عدم التسجيل أثرا بالغ الخطورة من مقتضاء بقاء الحق على حالة وكأنه لم يرد عليه

أى تصرف فلا ينشئ الحق ولا ينتقل ولا يتغير ولا يزول سواء فى العلاقات بين ذوى الشأن أو بين الغير ولم يجعل المشرع للتصرف من أثر فى هذه الحالة سوى الالتزامات الشخصية بين أطرافه ، كما أوجب المشرع تسجيل الاحكام النهائية المقررة لحق من الحقوق العينية الاصلية حتى تكون حجة على الغير ومد نطاق هذه القاعدة الى القسمة العقارية ولو كان محلها عقارات موروثة وكذلك أوجب المشرع شهر حق الارث بطريق التسجيل والا امتنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث بشأن العقارات الموروثة ، ولم يجز المشرع المساس بالمحررات المشهورة عن طريق التسجيل الا بمقتضى احكام قضائية نهائية بل أنه استثنى هذه المحررات من الاثر الرجعى للاحكام فأبقى على قوتها فى مواجهة الغير خلال تلك الفترة الا اذا تم تسجيل عريضة الدعوى والتأثير بمضمونها على هامش تسجيل المحرر ، كما أنه علق سريان تلك الاحكام بعد صدورهما فى مواجهة الغير على تسجيلها وفى صدد اجراءات الشهر حدد المشرع دور ذوى الشأن ودور مصلحة الشهر العقارى على نحو واضح فبدأها بطلب يقدم من ذوى الشأن الى المصلحة التى تلتزم بقيده بحسب تاريخ وساعة تقديمه وحدد للمصلحة المحررات التى تخفص بشهرها سواء بطريق التسجيل أو القيد أو التأثير على الهامش كما حدد لها المحررات التى تقبلها فى اثبات أصل الملكية أو الحق المراد تسجيله أو قيده وفى هذا المجال لم يخولها سلطة فى رفض المحررات المشهورة الا اذا تعارضت مع مستندات المالك الحقيقى ولضمان سلامة وجدية عملية الشهر الزام المصلحة بفحص الطلب واعادته الى الطالب مؤشرا عليه برأيها أما بقبول الشهر أو رفضه وفى الحالة الاخيرة الزمها بتسبب رفضها وبيان المستندات اللازم استيفائها لاتمام الشهر كما اخضع قرارها لرقابة القضاء فحول صاحب الشأن حقا في الاعتراض على رأى المصلحة وعندئذ تلتزم باعطاء المحرر رقما وقتيا ويرفع الامر الى قاضى الامور الوقتية الذى يصدر بعد سماع ايضاحات صاحب الشأن ومكتب الشهر العقارى قرارا نهائيا مسببا بابقاء الرقم الوقتى للشهر بصفة دائمة أو بالغائه تبعا لتحقيق أو تخلف شروط الشهر المنصوص عليها فى القانون .

والثابت من سرد الوقائع أنه بعد أن تم شهر المحرر المبرم بين ورثة برقم ٢٤٤٢ في ١٧/٦/١٩٧٩ بطريق التسجيل بمكتب الشهر العقاري بالجيزة ثار خلاف في الرأي بين الادارة العامة للشهر والادارة العامة للتفتيش الفنى بمصلحة الشهر العقاري فاتجهت الادارة الاولى الى بطلان التسجيل على أساس ان المحرر تضمن تسجيلا لعقد القسمة العرفي المحرر في ٨/٦/١٩٤٦ بين بغير أن يمثل ورثة امام مكتب الشهر العقاري وبدون الحصول على توقيعاتهم ، في حين ذهبت ادارة التفتيش الى صحة التسجيل لاستناده على اقرار ورثة وتسليمهم بطلبات ورثة في الدعوى رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٧٨ بصحة ونفاذ عقد القسمة المشار اليه باعتبار ان هذه الاقرارات وقد تمت امام موظف رسمى مختص يقبولها تقوم مقام الحضور امام مكتب الشهر والتوقيع امام الموظف المختص بالتوثيق وبالتالي تدخل في عداد الاوراق الرسمية التى يتعين الركون اليها في اثبات التصرفات القانونية فتكون حجة على من صدرت منه وهو مايؤخذ منه بحسب الظاهر على الاقل صحة ما انتهى اليه رأى التفتيش بالشهر العقاري ، غير أنه على اية حال وايا ما كان الرأى في مدى صحة تسجيل المحرر رقم ٢٤٤٣ لسنة ١٩٧٩ فانه ما كان يجوز لامين عام مصلحة الشهر العقاري أن يصدر قرارا بعدم الاعتراف بالمحرر بعد أن تم شهره بطريق التسجيل ذلك لان المشرع لم يخول مصلحة الشهر العقاري اية سلطة في الغاء التسجيلات بعد تمامها وانما رتب هذا الاثر على الاحكام التى تصدر من القضاء وحده وعندما خول المصلحة سلطة المفاضلة بين المحررات المشهورة اشترط لممارسة هذه السلطة الا تتعارض تلك المحررات مع مستندات المالك الاصلى وقصر ممارستها كذلك على الفترة السابقة على التسجيل كما اقام المشرع القضاء رقبيا على قرارات مصلحة الشهر فيما يتعلق برفض شهر المحررات فالزمها بعرض الامر على قاضى الامور الوقتية اذا مارأت رفض طلب ذوى الشأن تسجيل احد المحررات وجعل قرار القاضى الذى يصدر فى هذا الشأن نهائيا ، ومن ثم فانه لايجوز القول بأن الشهر العقاري يملك اصدار قرارات بعدم الاعتراف بالمحررات المشهورة بعد تسجيلها قياسا على سلطته فى المفاضلة بين المحررات

المخولة له قبل تمام التسجيل ذلك لان اختصاص الشهر العقارى يقف عند تمام التسجيل فيستنفذ بذلك ولايته التى خولها له القانون ولا يكون له سلطة على المحررات بعد الانتهاء من شهرها ولم يخول المشرع مصلحة الشهر العقارى ، على النحو السالف بيانه المساس بالتسجيلات بعد تمامها الا بناء على الاحكام القضائية الصادرة فى شأن المحررات المشهورة فاجب التأثير بصحف الدعاوى التى تتناولها على هامش تسجيلها ولم يجعل للاحكام التى تصدر بشأنها حجية على الغير الا اذا أشهر منطوقها ، بالاضافة الى ماتقدم فان التسجيل يتمتع باعتباره عملا قانونيا بالقوة التى يضيفها المشرع بصفة عامة على سائر الاعمال والتصرفات القانونية فلايجوز المساس بها الا بمقتضى حكم قضائى ، بحيث تبقى قائمة منتجة لاثارها فيما بين اطرافها والغير حتى يصدر حكم يقضى بالغائها اذ بذلك يتحقق استقرار المعاملات ، ولما كان هدف المشرع من نظام الشهر توفير الثقة فى المحررات بحيث ينهض التسجيل شاهدا على صدق ما احتواه المحرر من بيانات وصحة ماورد به من واقعات وسلامة مابنى عليه من اجراءات ، فانه لا يكون لمصلحة الشهر العقارى أن تصدر قرارات بعدم الاعتداد بعقد تم شهره أو بأن تتخذ أى اجراء أو عمل أو موقف من شأنه المساس بالحجية التى أضفاها المشرع على المحررات المشهورة بأن يقرر مثلا عدم الاستناد اليها فى المعاملات ، كذلك مالم يستصدر صاحب الشأن حكما ببطلان التصرف الذى اشتمل عليه المحرر وبطلان التسجيل ويقوم بشهره على النحو الموضح بالقانون .

واذ اصدرت مصلحة الشهر العقارى قرارا بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٧٨ بعدم الاعتداد بالمحرر المشهر برقم ٢٤٤٣ لسنة ١٩٧٩ — الجيزة — وايقاف أى تعامل يستند اليه فان قرارها يكون باطلا بطلانا جسيما ينحدر به الى مرتبة العدم لان القانون لم يخول مصلحة الشهر العقارى اختصاصا من هذا القبيل على النحو السالف بيانه ، كما أنه يشكل اغتصابا صريحا لسلطة القضاء فى الحكم ببطلان التصرفات المشهورة ولا يكون له تبعا لذلك من اثر قانونى .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن

مصلحة الشهر العقاري لا تملك اصدار قرار بعدم الاعتداد بتسجيل أى عقد تم شهره والى أن القرار الصادر منها بعدم الاعتداد بالمحرر رقم ٢٤٤٣ لسنة ١٩٧٩ (جيزة) وبإيقاف أى تعامل يستند اليه هو قرار منعدم وليس له أى أثر قانونى .

(ملف ٢٩/١/٥٨ — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

مستندات الملكية تقدم للشهر — مدى حق مصلحة الشهر العقاري فى مناقشة صحتها — عدم امتداده الى مايعتبر منها حجة قاطعة بما ورد فيها — مثال ذلك الاحكام الصادرة فى دعاوى الاستحقاق ودعاوى القسمة العقارية .

ملخص الفتوى :

أنه وان كان لمصلحة الشهر العقاري حق مناقشة مستندات الملكية التى تقدم لها بصدد شهر المحررات الواجبة الشهر ، وتقصى مدى صحتها ومطابقتها للواقع ، استنادا الى ان دور المصلحة فى هذا الشأن ليس دورا سلبيا يقف عند مجرد الرجوع الى تلك المستندات — الا أن دورها ليس كذلك دورا ايجابيا بحيث يجعل منها سلطة عليا تناقش صحة المستندات التى تقدم اليها فى هذا الصدد ، حتى ولو كانت تعتبر قانونا حجة قاطعة بما ورد فيها .

مثال ذلك الاحكام النهائية المنشئة أو المقررة لحق من الحقوق العينية العقارية الاصلية — ومنها الاحكام الصادرة فى دعاوى الاستحقاق ودعاوى القسمة العقارية — والتى يطلب شهرها تطبيقا للمادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتتظيم الشهر العقاري — هذه الاحكام النهائية الحائزة لقوة الشئ المقضى فيه تعتبر حجة قاطعة بما ورد فيها ، بحيث لايجوز اهدارها الا بحكم آخر

صادر من جهة مختصة ، ومن ثم فلا يجوز لمصلحة الشهر العقاري أن تنصب نفسها رقيباً على صحة ماورد في هذه الاحكام باعتبارها سنداً مثبتاً لاصل الحق العيني المطلوب شهره ، فتناقش مدى صحتها ومطابقتها للواقع .

(فتوى ٥٦٤ في ١٩٦٠/٧/٦)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

شهر عقارى — القرارات النهائية بقسمة الاعيان الموقوفة الصادرة من المحاكم الشرعية وفقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ — لايجوز لمصلحة الشهر العقارى مناقشة صحة ماورد بها عند طلب شهرها .

ملخص الفتوى :

أن المحاكم الشرعية كانت تختص باصدار القرارات في تصرفات الاوقاف تطبيقاً للمواد ٨ و ٩ و ١٠ من لائحة ترقيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ ، ومن ثم فان هذه المحاكم كانت تختص باصدار القرارات الخاصة بقسمة الاعيان الموقوفة ولذلك نصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف — على أن تحصل قسمة الاعيان الموقوفة بواسطة المحكمة ، والمقصود بالمحكمة هنا المحكمة الشرعية المختصة . وقد ظلت تمارس هذا الاختصاص حتى صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، ونص في المادة الثامنة منه على أن تستمر المحاكم الشرعية في نظر دعاوى القسمة التي رفعت لافراز الحصص في أوقاف اصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون ، ويكون للاحكام التي تصدرها تلك المحاكم في هذا الشأن اثر الاحكام الصادرة من المحاكم المدنية في قسمة المال المملوك . ومن ثم تكون القرارات الصادرة من المحاكم الشرعية

بقسمة اعيان موقوفة ، في حدود اختصاصها الذي كان مخولا لها بمقتضى نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المشار اليها ، تكون هذه القرارات متى اصبحت نهائية حجة قاطعة بما قضت به في موضوع القسمة — شأنها في ذلك شأن سائر الاحكام القطعية التي تحسم موضوع النزاع المعروض امام القضاء ، ومن ثم فانها تحوز حجية الشيء المقضى فيه وتعتبر سنداً مثبتاً لاصل حق الملكية المطلوب شهره (بعد الغاء نظام الوقف على غير الخيرات) — ولايجوز اهدارها أو المساس بها الا بحكم آخر يؤثر في أصل هذا الحق .

وعلى مقتضى ذلك لايجوز لمصلحة الشهر العقاري أن تناقش صحة ماورد بتلك (القرارات) بل يتعين عليها أن تقوم بشهرها طبقاً لنص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٦ المذكور ، باعتبارها سنداً مثبتاً لاصل حق الملكية المطلوب شهره .

(فتوى ٥٦٤ في ١٩٦٠/٧/٦)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

شهر عقارى — اجراءاته — لايوقفها مجرد رفع دعاوى الاستحقاق بل الحكم الصادر فيها .

ملخص الفتوى :

أن رأى مستقر على أن دعاوى الاستحقاق لاتوقف اجراءات الشهر ، وانما يوقفها الحكم الصادر في هذه الدعاوى — ومن ثم فلا يترتب على مجرد رفع دعوى الاستحقاق اهدار حجية قرار القسمة .

(فتوى ٥٦٤ في ١٩٦٠/٧/٦)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

التأشير على صحف الدعاوى العينية العقارية بصلاحياتها للشهر —
نص تعليمات مصلحة أشهر العقارى الصادرة في ١٩٤٦/١٢/٢١
وتعليمات وزارة العدل الصادرة في ١٩٤٧/٢/١٠ على وجوب التأشير
قبل الاعلان والتقييد بجدول المحكمة — مخالف لحكم المادة ١٥ من القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر
العقارى على ان « يجب التأشير في هامش المحررات واجبة الشهر بما
يقدم ضدها من الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى التصرف
الذى يتضمنه المحرر وجودا أو صحة أو نفاذا كدعاوى البطلان أو
الفسخ أو الالغاء أو الرجوع فاذا كان المحرر الاصلى لم يشهر تسجل
تلك الدعاوى •

ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية
العقارية أو التأشير بها على حسب الاحوال • كما يجب تسجيل دعاوى
صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية •

وتحصل التأشيرات والتسجيلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة
الدعوى وقيدها بجدول المحكمة » ويستفاد من هذا النص فى غير لبس
أو شك ان اعلان صحف الدعاوى المشار اليها وقيدها بجدول المحكمة
اجراء سابق على تسجيلها — وقد جاءت عبارة النص قاطعة الدلالة فى
هذا المعنى فلا تقبل اجتهادا فى تأويله أو تفسيره اذ لا مساغ للاجتهاد
فيما ورد فيه نص قطعى ، ومن ثم فلا يلزم قانونا التأشير على صحف
هذه الدعاوى بصلاحياتها للشهر قبل اعلانها وقيدها بالجدول •

وما تراء مصلحة الشهر العقارى من ان المقصود بكلمة

« التسجيلات » الواردة في النص المشار اليه ، هو التسجيل النهائي دون مراحله التمهيدية ، ومنها التأشير بالصلاحية للشهر ، هذا الرأي مردود بأن اجراءات التسجيل التمهيدية هي جزء لا يتجزأ من عملية التسجيل ذاتها ذلك ان المشرع لم يفرق في صدد التسجيل بين مراحل تمهيدية واخرى نهائية ، واجراء التسجيل لا يتم الا باتخاذ كافة الاجراءات التي اوجبها المشرع وبالترتيب الذي رسمه دون تفرقة بين اجراء تمهيدى وآخر نهائى •

ويخلص مما تقدم ان امتناع اقلام الكتاب عن اعلان صحف الدعاوى المتقدم ذكرها الا بعد التأشير على مشروعاتها من المأموريات المختصة بما يفيد صلاحيتها للشهر أمر مخالف لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لانه يفرض قييدا لم يرد بهذا النص ولا بغيره من نصوص القانون المذكور •

لهذا انتهى رأى الرأى الى ان ما ورد بتعليمات الوزارة الصادرة فى ١٠/٢/١٩٤٧ ، التى تنبه على اقلام الكتاب بعدم اعلان صحف الدعاوى العينية الا بعد التأشير عليها بالصلاحية من مأمورية الشهر العقارى المختصة أو ورود اذن منها بإمكان القيام بهذا الاجراء قبل التأشير — أمر مخالف للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى •

(فتوى ٦٧٩ فى ١٧/٨/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

شهر حكم صحة ونفاذ عقد بيع بعد مضي السنوات الخمس المنصوص عليها فى المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم الشهر العقارى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ — وجوب التأشير بمنطوق الحكم النهائى بصحة التعاقد فى هامش تسجيل الدعوى أياما كانت المدة التى تنقضى على حيرورة الحكم نهائيا دون تقيد بمدة الخمس سنوات المشار اليها — أساس ذلك أن مدة الخمس سنوات يقتصر اثرها على أن

يصبح لحجية الحكم أثر رجعى يمتد الى تاريخ تسجيل الدعوى اذا ما
تم تسجيل الحكم خلالها .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر
العقارى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ على أن « جميع التصرفات
التي من شأنها انتهاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو نقله
أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب
شهرها بطريق التسجيل » ويترتب على عدم التسجيل ان
الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تترول لابين ذوى الشأن
ولا بالنسبة الى غيرها » كما تنص المادة ١٥ منه على انه
« يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم
ضدها من الدعاوى ويجب كذلك تسجيل دعاوى صحة التعاقد
على حقوق عينية عقارية » وتنص المادة ١٦ على ان « يوشر
بمنطوق الحكم النهائى فى الدعاوى المبينة بالمادة السابقة فى ذيل التأشير
بالدعوى أو فى هامش تسجيلها » وتنص المادة ١٧ من ذات القانون
على انه « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ أو التأشير
بها ان حق المدعى اذا ما تقرر بحكم مؤش به طبقا للقانون يكون حجة
على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى .
و التأشير بها .

ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية
قبل التأشير أو التسجيل المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

ولا يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة على الاحكام التى
يتم التأشير بها بعد مضى خمس سنوات من تاريخ صيورتها نهائية أو
من تاريخ العمل بهذا القانون ايهما اطول .

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة ان المشرع اوجب شهر
جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية
أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك

بطريق التسجيل ، كما اوجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ، والتأشير بمنطوق الحكم النهائي في ذيل التأشير بالدعوى أو في هامش تسجيلها ، ورتب على قيام صاحب الشأن بشهر الحكم النهائي بصحة التعاقد خلال خمس سنوات من صيورته نهائيا أن يصبح لهذا الحكم حجية من تاريخ دعوى صحة التعاقد أو التأشير بها .

ومن ثم يتعين التأشير بمنطوق الحكم النهائي بصحة التعاقد في هامش تسجيل الدعوى اياما كانت المدة التي تنقضى على صيرورة الحكم نهائيا ذلك ان مدة الخمس سنوات المنصوص عليها انما يقتصر أثرها على أنه اذا ما تم تسجيل الحكم خلالها تصبح لحجيته أثر رجعى يمتد الى تاريخ تسجيل الدعوى ، وليس من شأنها الصلولة دون شهر الحكم النهائي بصحة التعاقد بعد انقضائها .

ومن حيث ان مصلحة الشهر العقارى تلتزم باجراء الشهر متى توافرت شروطه طبقا لاحكام القانون دون النظر الى ما قد يترتب على ذلك من منازعات بين المتراحمين باعتبار ان الفصل في هذه المنازعات أمر تختص به المحاكم المدنية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام الشهر العقارى بالتأشير بمنطوق الحكم المتعار الىه على هامش تسجيل الدعوى .

شیخ حارة

شيخ حارة

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

شيخ الحارة - من الموظفين العموميين - انتهاء خدمته بمجرد بلوغه الخامسة والستين - ذلك مستفاد من طبيعة عمله ومن قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ .

ملخص الفتوى :

من المبادئ المقررة ان الموظف العام هو الشخص الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام . وشيخ الحارة يقوم بعمل دائم فى خدمة الدولة وله اختصاصات لا تقل أهميتها عن اختصاصات شيخ البلد بالنسبة للقرى . وقد اعتبر قانون المعاشات الصادر فى سنة ١٩٠٩ متبايع الحارات موظفين عموميين اذ نص فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ على أن « يرفت مستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين من سنهم » وقضى فى المادة ٣٢ منه بالآتى : « المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجون عن هيئة العمال المدرجون فى الجدول حرف (أ) الذين يرفتون بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ يفصلون فى سن الخامسة والستين ٠٠٠ » وأدرج مشايخ الحارات ضمن المستخدمين الواردين فى الجدول حرف (أ) الملحق بهذا القانون . ومن ثم فان مشايخ الحارات يعتبرون من الموظفين العموميين القائمين بعمل دائم فى خدمة مرفق عام ، وتنتهى خدمتهم بمجرد بلوغهم سن الخامسة والستين اعمالا لنص المادتين ١٤ و ٣٢ من قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٠٩ .

(فتوى ٨٩ فى ١٩٥٦/٢/٤)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

شيخ الحارة — مكافأة — استحقاق شيخ الحارة عند تركه الخدمة
مكافأة تقدر وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص
بعقد العمل الفردي •

ملخص الفتوى :

ان المرسوم بقانون الخاص بعقد العمل الفردي ينص في المادة الأولى منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه في مقابل أجر ، ويقصد بكلمة عامل كل ذكر أو أنثى من العمال والمستخدمين • ومع ذلك لا تسرى هذه الأحكام على ••••• موظفي ومستخدمى الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية الداخلين في الهيئة » ولما كانت طائفة مشايخ الحارات ليست من الموظفين والمستخدمين الداخلين في الهيئة وفقاً لأحكام قانون نظام موظفى الدولة ، كما أن المكافأة التي تمنح تطبيقاً لحكم المادة ٣٧ من المرسوم بقانون الخاص بعقد العمل الفردي أصلح للعامل من تلك التي تمنح طبقاً لحكم المادة ٣٣ من قانون المعاشات الصادر سنة ١٩٥٩ • لذلك فإن مشايخ الحارات يتقاضون مكافأة عند ترك خدمة الحكومة تقدر وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي •

صحة قروية

(٢٧ ف - ١٧ ع)

صحة قروية

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

صحة قروية — نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتحسين الصحة القروية على انشاء ادارة صحية واخرى هندسية بكل مجلس مديرية — تبعية هاتين الادارتين لمجلس المديرية لا لوزارة الصحة العمومية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحسين الصحة القروية على ان « ينشأ بكل مجلس مديرية ادارة صحية واخرى هندسية ينامط بهما العمل على ترقية المستوى الصحى العام فى القرى الواقعة فى زمام المديرية » كما نصت المادة ٧ من هذا القانون على أن « يجب على كل مجلس مديرية تكليف ادارتيه الصحية والهندسية بمعاينة العزب الواقعة فى زمام المديرية اسوة بالقرى وذلك لاكتشاف عيوبها من الوجهة الصحية العامة .. » .

ولما كان الواضح من هاتين المادتين ان الادارتين الصحية والهندسية تابعتان لمجلس المديرية وتختصان بفحص حالة جميع القرى والعزب فصفا شاملا لاكتشاف العيوب الصحية الموجودة بكل منها ، وهذا الاختصاص بذاته هو الذى خولته المادة الاولى من هذا القانون لمجلس المديرية ، وما من شك فى ان قيام الادارتين المذكورتين بالاختصاص المعقود للمجلس ذاته لا يجد تفسيره الا باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من المجلس ، طالما انهما يقومان بالاختصاص المقرر له أصلا . ويتربط على ذلك ان يلتزم مجلس المديرية بتوفير المكان اللازم لهاتين الادارتين لمباشرة عملها دون ان يكون له أى حق فى المطالبة بأجرة لهذا المكان . ولا يقدر فى ذلك ان يكون القانون المذكور قد نص فى المادة الرابعة على

ان ينشئ كل مجلس مديرية ميزانية خاصة للمشروعات التى نص عليها هذا القانون ايرادا ومصروفا ، وأنه يحق له تبعا لذلك ان يطالب مجلس المديرية بأجرة المكان الذى تشغله الادارة الصحية مادام ان لها ميزانية منفصلة عن ميزانيته ، ذلك لان هذه الحجة مردودة بأن المادة الرابعة المذكورة ألزمت المجلس بانشاء ميزانية خاصة بالمشروعات المنصوص عليها فى القانون ، ويبين من ذلك انها لم تجعل للادارة الصحية ميزانية منفصلة عن ميزانية المجلس اذ جاء نصها مقصورا على انشاء ميزانية خاصة بالمشروعات المذكورة فحسب .

ومع التسليم جدلا بأن هذه الميزانية تشمل اجرة المكان الذى تشغله الادارة الصحية فانه على الرغم من ذلك لا يجوز مطالبة وزارة الصحة بهذه الاجرة لان مجلس المديرية هو الذى يختص بانشاء هذه الميزانية آنذاك ويتولى صرف مواردها على المشروعات المنصوص عليها فى القانون ، أما اختصاص وزارة الصحة فينحصر فى مراقبة تنفيذ هذه المشروعات واعتماد ميزانياتها والتفتيش عليها وعلى أعمال الادارتين الصحية والهندسية وفقا للمادة ٣ من القانون المذكور .

ولهذا انتهى الرأى الى أنه لا يجوز مطالبة وزارة الصحة بأجرة عن المكان الذى شغلته الادارة الصحية عن المدة من ١/٥/١٩٤٣ حتى ٣٠/٤/١٩٤٥ .

(فتوى ٣٠٩ فى ١٦/٤/١٩٦٠)

محفظة الحالة الجنائية

صحيفة الحالة الجنائية

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

صحيفة الحالة الجنائية تعد قرينة غير قاطعة ، يمكن اثبات عكسها ، على عدم الحكم على المرشح للوظيفة — قرار وزير العدل بعدم اثبات السابقة الاولى لا يملك ان يعدل الاحكام التى تضمنها قانون نظام موظفى الدولة ، اساس ذلك .

ملخص الحكم :

وان كانت صحيفة الحالة الجنائية تعد قرينة على عدم الحكم على المرشح للوظيفة فى جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف ، الا أن هذه القرينة ليست قاطعة يمكن اثبات عكسها ، واذا ما ثبت لجهة الادارة بأى طريق آخر عدم صحة ما جاء بصحيفة الحالة الجنائية ، وبالتالي تخلف ذلك الشرط فى المرشح للوظيفة ، فانه يتعين عليها الامتناع عن تعيين المرشح، أو تصحيح الوضع ان كانت قد أصدرت قرار التعيين ، انزالا لاحكام القانون وغنى ، عن البيان ان قرار وزير العدل المشار اليه وهو فى مرتبة ادنى من القانون لا يملك أن يعدل فى الاحكام التى تضمنها قانون نظام موظفى الدولة فى شأن الشروط اللازمة لشغل الوظائف العامة .

مناعة

صناعة

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

المؤسسات الصناعية — تنظيم تشغيل عمالها — القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ — يشترط لتطبيقه وجوب توافر شرطين أساسيين — الأول : يجب ان تكون المؤسسة صناعية يحكم العاملين فيها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، والثاني : ان يصدر قرار من وزير الصناعة ، باخضاع المؤسسة الصناعية لاحكامه — عدم انطباق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ على الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية — أساس ذلك — القرار الصادر باخضاعها لاحكامه — هو قرار معلوم لا يرتب اثرا .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصناعة ... تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٢ ساعة في الاسبوع ... » .

وظاهر من هذا النص أنه يتطلب لتطبيق حكمه توافر شرطين :

الأول : يتعلق بصفة المؤسسات التي تخضع لاحكام هذا القانون، اذ يجب ان تكون مؤسسة صناعية يحكم العاملين فيها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وبيان ذلك ان المادة الأولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ تورد استثناء على أحكام قانون العمل ، والاستثناء من القانون

لا يسرى الا على المعامل به أصلا ، فاذا كان ثمة مؤسسة صناعية لا يسرى على عملها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فانه لا يسرى في شأنهم الاستثناء من هذا القانون الذي جاء به القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ .

الثاني : ان يصدر قرار من وزير الصناعة باخضاع المؤسسة الصناعية لاحكام القانون المذكور لانه لا يطبق تلقائيا على المؤسسات الصناعية وانما على ما يحدده منها وزير الصناعة ، وعلى ان تكون المؤسسات الصناعية التي يحكم العاملين فيها قانون العمل لانها المؤسسات الصناعية التي فوض القانون الوزير ان يحدد منها ما يخضع لاحكامه ، ويترتب على عدم مراعاة ذلك تجاوز التحديد نطاق التفويض الذي قرره المشرع لوزير الصناعة مما يجعل قرار التحديد معدوما لا يترتب أثرا لوروده على غير المحل الذي بينه القانون صراحة .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة للمطابع ، يبين أنه ينص في مادته الاولى على ان « تنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة الصناعة يطلق عليها «الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية» تكون لها شخصية اعتبارية ... » وتنص المادة الثانية على أن يكون لهذه الهيئة مجلس ادارة ... وله على الاخص (أ) ... (د) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومستخدميها وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ... وغير ذلك من شئونهم الوظيفية دون التقيد بالقوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدميها وعملها ... » — وتنص المادة ١٣ على أنه « (حكم وقتي) تسرى في شأن موظفي الهيئة ومستخدميها وعملها القواعد المطبقة بشأنهم حاليا حتى يتم وضع اللائحة الخاصة بهم » .

ومن حيث أنه لم تصدر لائحة خاصة بموظفي وعمل الهيئة طبقا للبند (د) من المادة الثانية المشار اليها ، وعلى ذلك ظلوا معاملة من انشاء الهيئة ولآن — بالقواعد القانونية التي كانت تحكمهم عند انشاء الهيئة بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦ ، ولما كانت المطبعة الاميرية والمطابع التابعة لها — التي تكونت منها الهيئة — تشكل ، الى ما قبل

العمل بالقانون المذكور جهازا من أجهزة وزارة الصناعة الداخلة في تكوينها وكان موظفو هذه المطابع وعمالها يخضعون تبعا لذلك للقواعد المطبقة على موظفى وعمال الحكومة ، فقد ظلوا معاملين — بنفس القواعد بعد انشاء الهيئة طبقا للمادة ١٣ الآنف نصها حيث لم تصدر لائحة خاصة بشئونهم الوظيفية .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان العاملين بالهيئة كانوا يخضعون في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ — ومازالوا — للقواعد المطبقة في الحكومة ، دون أن تسرى عليهم أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم لا تكون الهيئة من عداد المؤسسات الصناعية المشار اليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ولا يجوز بالتالى ادراجها ضمن المؤسسات الصناعية التى يحددها وزير الصناعة لتخضع للقانون المذكور ، ويكون القرار الصادر بتطبيق القانون عليها قرارا معدوما لا يرتب أى أثر .

(فتوى ٥٢٢ في ١٩٦٤/٦/٩)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

القيد بمصلحة التنظيم الصناعى وفقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ — لا يعنى في حد ذاته صحة قيام المنشأة .

ملخص الحكم :

انه لا يغير من الأمر شيئا قيد مصنع المدعى بسجلات مصلحة التنظيم الصناعى وفقا لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك أن المستقى من كتاب مدير عام مصلحة التنظيم الصناعى المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — المرافق للملف رقم ٤١/١/١١٣ ج ، صناعة العلف ، مسائل عامة — أن عملية التسجيل الصناعى تتم حسب القانون المشار اليه طبقا للبيانات الى يقدمها ذوو الشأن على الاستثمارات المعدة لذلك وأن هذا القيد لا يدل على صحة قيام المنشأة أو استيفاء البيانات

الأخرى الخاصة بشئونها وأن الذى ذهبت اليه المصلحة المذكورة يدعمه نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها فى الاقليم المصرى .

(طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

وضع جهة الادارة قاعدة تنظيمية عامة بمالها من سلطة بموجب القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة — حقها أن تتدخل فى أى وقت لتعديل اوضاع المصانع وتراخيص ادارتها وفقا لمقتضيات الصالح العام — لجهة الادارة من باب اولى أن تتدخل لتصحيح وتصويب القرارات الفردية الصادرة فى صدد تنظيم الصناعة اذا ما تبين لها أن هذه القرارات قد صدرت بالمخالفة للقواعد التنظيمية التى استندت اليها نالما أن هذه القواعد تتضمن شروطا واحكاما تقيد سلطة الادارة عند اصدار تلك القرارات ولا تخولها أية سلطة تقديرية عند اعمالها وانفاذ آثارها — لا يحتج بتحسين القرارات المذكورة لقوات ميعاد سحبها — الحصانة لا تلحق الا القرارات التى تصدرها الادارة بناء على سلطتها التقديرية — القرارات التى تصدر بناء على سلطة مقيدة لا مجال فيها للترخص أو انتقيد لا تكون لها حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء .

ملخص الحكم :

من حيث ان الثابت بالاوراق ان مصلحة الرقابة الصناعية وضعت قاعدة تنظيمية عامة لتحديد القدرة الانتاجية لمصانع المسلى الصناعى بغرض تحديد حصة الزيت المستخدم فى هذه الصناعة وتسليمها الى كل مصنع حسب قدرته الانتاجية التى تحدد وفقا لعناصر وشروط القاعدة التنظيمية المشار اليها ، وقامت لجان تابعة للمصلحة المذكورة بمعاينة هذه المصانع فى غضون سنة ١٩٦٠ بتطبيق تلك القاعدة ، وحددت لكل مصنع حصته من الزيت وجرى الصرف وفقا لذلك — وتتحصل أحكام القاعدة سالفة الذكر فيما يأتى :

أولا — تخصص ٣٠ درجة من مائة درجة مناصفة بين تجهيز وتشغيل المصنع وبين مستوى الإدارة فيه ، بحيث تخصص من النصف الأول خمس درجات للتشغيل اليدوي ، وعشر درجات للتشغيل نصف الآلي وخمس عشرة درجة للتشغيل الآلي ، أما النصف الآخر فيخصص منه خمس درجات اذا كان مدير المصنع من ذوى الخبرة ، وبغير مؤهلات دراسية وعشر درجات اذا كان حاصلا على مؤهل متوسط ، وخمس عشرة درجة اذا كان حاصلا على مؤهل عال ثم يجمع ماقرر للمصنع من درجتى التجهيز والإدارة ، ويعتبر الناتج نسبه مئوية تضرب في أربعة أخماس حجم قيزانات واحواض المصنع الموجودة بالطبيعة أو المثبتة بالرسم الهندسى المعتمد الخاص برخصة إدارة المصنع ، ويجرى هذا الحساب على أساس أن أيام العمل ٢٥ يوما في الشهر وبمعدل أربع وجبات يوميا .

وبيان ماتقدم حسابيا $= ٥/٤ \times \text{حجم القيزانات} \times ٢٥$ يوما $\times ٤$ وجبات \times ناتج جميع درجات عنصرى التجهيز والإدارة على هيئة نسبة مئوية .

ثانيا — سبعون في المائة من متوسط الانتاج الفعلى في الشهر الواحد للمصنع خلال السنوات الخمس السابقة على سنة ١٩٦٠ .

ثالثا — يمثل مجموع ناتجى البندين أولا وثانيا القدرة الانتاجية في الشهر ، ويضرب في اثنى عشر شهرا لاستخراج القدرة الانتاجية السنوية للمصنع وهى التى تحدد على مقتضاها حصته من الزيت اللازم للانتاج .

ومن حيث ان الهيئة العامة للتصنيع — التى آل اليها الاشراف على مصانع انتاج المسلى الصناعى كانت قد شكلت في يناير سنة ١٩٦٩ لجنة مثلت فيها وزارات الصناعة والاسكان والصحة والتموين والجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء واتحاد الصناعات ، لتتولى بحث جميع تلك المصانع في وحدات آلية متطورة ، تحقيقا لجودة انتاجها ولضبط الرقابة عليها ، واذا كانت الهيئة المذكورة قد تبينت ان حصص

الزيت الجارى صرفه للمصانع وفقا لتقديرات مصلحة الرقابة الصناعية التى تمت فى سنة ١٩٦٠ وما بعدها لم تقدر تقديرا صحيحا وفقا للقواعد التى صدرت وطبقت آنذاك ، فقد كلفت الهيئة العامة للتصنيع اللجنة سالفة الذكر ببحث التقديرات المشار اليها للتحقق من صحتها ومطابقتها لما تقضى به قواعد تحديد الحصص لكل مصنع ومن ثم قامت اللجنة بمراجعتها وفقا لاحكام القاعدة التنظيمية التى صدرت وطبقت فى سنة ١٩٦٠ ، وصوبت ما شاب تلك التقديرات من أخطاء ومخالفات ، وقد اعتمدت الجهة الادارية التصحيحات التى أجرتها اللجنة والتى ترتب عليها خفض كميات الزيت التى سبق تقريرها وصرفها لمصانع المدعين .

ومن حيث ان المدعين يذهبون الى أن قرارات تحديد الحصص التى صدرت ونفذت منذ سنة ١٩٦٠ كانت صحيحة ومطابقة لاحكام القاعدة التنظيمية سالفة الذكر ، ومن ثم لايجوز سحبها أصلا ، وأنه لو فرض انها صدرت مخالفة للقاعدة المذكورة فانها تكون قد تحصنت من السحب لفوات ميعاده القانونى — بينما تذهب الجهة الادارية الى أن تلك القرارات بنيت على أخطاء مادية فى الحساب بالمخالفة لما تقضى به القاعدة التنظيمية المشار اليها ، ومن ثم يحق لها أن تتدخل لتصويبها وتصحيحها فى أى وقت ودون التقييد بميعاد سحب القرارات الادارية — ولما كان مثار الخلاف فى المنازعة هو ماتقدم ، فانه يتعين استظهار مبنى تلك القرارات ثم تبين كافة التعديلات التى أدخلتها عليها الجهة الادارية بعد مراجعتها لها .

ومن حيث أنه بالنسبة الى المدعى الاول ، فيبين من الاطلاع على ملف مصنعه رقم ٣٢ — ٣/ح ٣٥ — ان لجنة مصلحة الرقابة الصناعية استخرجت نسبة الـ ٧٠ ٪ من متوسط الانتاج الفعلى الشهري من قسمة مجموع انتاج السنوات من ١٩٥٥ الى سنة ١٩٥٩ — وهو ٣٤٦ر٨ طنا — على ١٢ شهرا مباشرة ، مغفلة القسمة على عدد هذه السنوات ، مما ترتب عليه مضاعفة رقم هذا العنصر خمس مرات بجعله ٢٨٩ر٢ ، بينما ان صحته هي ٧٨ره فقط ، وقد ترتب على تصحيح هذا الخطأ بعد المراجعة خفض القدرة الانتاجية للمصنع من ٢٩٥ر٦٨ الى ١٣٦ر٠٨ طنا فى السنة .

ومن حيث أنه بالنسبة الى المدعى الثانى ، فيبين من الاطلاع على ملف مصنعه رقم ٣٣ — ٣/ح ١٣ — ان لجنة مصلحة الرقابة الصناعية اخطأت عند حساب حجم القيزانات الثلاثة — الموجودة وقت المعاينة عنده واستخراج معدل تشغيلها الشهرى ، وذلك بأن جعلت هذا المعدل ٣٩٢ طنا ، مما ترتب عليه أن حساب اللجنة لنسبة الدرجات العشر التى قدرتها مقابل التجهيز والادارة صار ٣٩٢ — وقد تبين عند قيام الجهة الادارية بالمراجعة أن الحساب الصحيح لحجم القيزانات ومعدل تشغيلها الشهرى هو ٣١٣٦ طنا ، ومن ثم صححت الخطأ الذى وقع فى حساب هذا العنصر فأنقصته الى ٣١٣٦ وقد أدى ذلك الى خفض القدرة الانتاجية السنوية للمصنع من ٤٩٦٨ طنا الى ٤٠٦٥٦ طنا .

ومن حيث أنه بالنسبة الى المدعى الثالث فانه يبين من الاطلاع على ملف مصنعه — رقم ٣٢ — ٣/ح ١٣ ان لجنة مصلحة الرقابة الصناعية حسبت قدرة التشغيل عن خمس قيزانات كانت موجودة بالمصنع وقت المعاينة مع ان رخصة ادارة المصنع مثبت بها أنه يعمل بقيزانين اثنين فقط ، وقد ترتب على هذا الخطأ فى اعمال القاعدة الواجبة التطبيق ان قدرت اللجنة معدل التشغيل الشهرى بأن جعلته ١٩٢ طنا ، ثم حسبت نسبة الدرجات العشر المقدرة للتجهيز والادارة بأنها ١٩٢ — وعند المراجعة أعادت الجهة الادارية حساب معدل التشغيل على أساس سعة قيزانين فقط ، وبذلك بحسبان ان زيادة عدد القيزانات عما هو محدد برخصة المصنع هى مجرد واقعة مادية لايجوز الاعتداد بها لانها تمثل توسعا فى الانتاج أجراه المدعى بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والتى تستلزم حصوله مقدما على موافقة وزارة الصناعة على زيادة حجم انتاج مصنعه — وقد ترتب على اجراء هذا التصحيح أن ناتج نسبة الدرجات العشر المقدرة للتجهيز والادارة أصبح ٦٩٤ — ومن ثم خفضت القدرة الانتاجية السنوية للمصنع من ٢٣٤٩٦ طنا الى ٨٨٥٦ طنا .

ومن حيث أنه بالنسبة الى المدعى الرابع فانه يبين من الاطلاع على ملف مصنعه — رقم ٣٢ — ٣/ح ٤ — أنه سبق تقدير قدرته

الانتاجية في سنة ١٩٦٠ على أساس وجود قيزان واحد ، فكانت هم القدرة ١٢٧ر٩٣ طنا في السنة — وبعد أن وافقت مصلحة التنظيم الصناعى بتاريخ ٣٠ من يونية ١٩٦٤ على توسعه في الانتاج باضافة حوضين الى القيزان الاول ، قامت الجهة الادارية في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بتقدير قدرته الانتاجية ، بأن قدرت الطاقة الشهرية للتشغيل بـ ٣٨٩ر٨ طنا ، ولكنها بدلا من أن تستخرج من هذا الرقم النسبة المئوية للدرجات العشر التي حددتها مقابل التجهيز والادارة وفقا للقاعدة المتبعة سبقت ذلك بضرب الرقم المذكور في ١٢ شهرا بما يخالف الضوابط الحسابية الواجبة التطبيق . وقد ترتب على هذا الخطأ أن حددت القدرة الانتاجية السنوية للمصنع بمقدار ٥٧٢ر٥٦ طنا — وعند مراجعة هذا التقدير في سنة ١٩٦٩ أعيد حساب النسبة المستخرجة من طاقة التشغيل على الوجه الصحيح فأصبح ٣٩٧ر٨ ثم أضيف الى هذا العنصر متوسط الانتاج الفعلى الشهري وهو ١ر١٦ وترتب على ذلك أن عدلت القدرة الانتاجية المنسوبة للمصنع من ٥٧٢ر٦ طنا الى ٤٩٢ر٣٦ طنا .

ومن حيث أنه بالنسبة الى المدعى الخامس فانه يبين من الاطلاع على ملف مصنعه — رقم ٣٢ — ٣/ح ١٢ — أن لجنة مصلحة الرقابة الصناعية قدرت للادارة خمس درجات على أساس الخبرة وعدم وجود مؤهل ، كما قدرت للتجهيز خمس عشرة درجة مع انها اثبتت في محضر اعمالها ان التجهيز نصف آلى وهو ماتقدر له القاعدة التنظيمية عشر درجات فقط ، وخلصت من ذلك الى أن مجموع نسبة العشرون درجة نسبتها الى مجموع سعة القيزانات فكان الناتج ٧٨ر٥ — كما ذهبت اللجنة المذكورة في الوقت ذاته الى انقاص نسبة الـ ٧٠٪ المستخرجة من متوسط الانتاج الفعلى الشهري في السنوات السابقة الى ٦٠٪ — وقد ترتب على هذا الحساب الخاطيء الذى اتبعته اللجنة تقدير القدرة الانتاجية السنوية للمصنع بـ ١٦٥٤ر٨٠٠ طنا — وعند المراجعة صوبت الجهة الادارية العنصر الاول على أساس ان مجموع درجتى الادارة والتجهيز ١٥ درجة فقط اخذا بالبيانات الصحيحة المثبتة بأعمال لجنة سنة ١٩٦٠ ، فكان ناتج ذلك ٥٨٢ر٢٨ بدلا من ٧٨ر٥ — كما ردت نسبة الانتاج الفعلى الشهري الى وضعها الصحيح وهو ٧٠٪

فحصيلتها ٦٩٣٣ بدلا من ٥٩٤ — وخلصت من هذه التصحيحات الى تقدير القدرة الانتاجية السنوية للمصنع بمقدار ١٥٣١ طنا بدلا من ١٦٥٤٨٠٠ طنا .

ومن حيث أنه لما كان للجهة الادارية بمقتضى احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه واللوائح والقرارات المنفذة له ، ان تشرف على شئون مصانع المسلى الصناعى ، ولها فى سبيل ذلك ان تتدخل فى أى وقت لتعديل أوضاعها وتراخيص ادارتها وفقا لمقتضيات الصالح العام ، ومن ذلك مايقضى به قرار وزير الصناعة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه من تجميع هذه الصناعة فى وحدات آليةمتطورة لها حد أدنى من القدرة الانتاجية ، وما يفرضه على أصحاب هذه المصانع من تعديل أوضاعها واندماجها واستصدار تراخيص جديدة لادارتها من الجهات المختصة بإصدار رخص المحالالصناعية والتجارية، وما يفرضه من جزاءات على من يتخلف عن تنفيذ أحكامه فى الميعاد المعين لذلك تبلغ حد الحرمان من الحصول على حصص الموادالتقوينية والزيوت اللازمة للانتاج — لما كان للجهة الادارية هذه السلطة بالنسبة لتلك المصانع ، فانه يكون لها من باب أولى أن تتدخل لتصحيح وتصويب القرارات الصادرة فى صدد تنظيم الصناعة المذكورة اذا ماتبين لها ان هذه القرارات قد صدرت بالمخالفة للقواعد التنظيمية التى استندت اليها ، طالما ان هذه القواعد تتضمن شروطا واحكاما تقيد سلطة الادارة عند اصدار تلك القرارات ولاتخولها أية سلطة تقديرية عند اعمالها وانفاذ آثارها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت فيما تقدم ان احكام القاعدة التنظيمية التى صدرت على مقتضاها قرارات تحديد القدرات الانتاجية لمصانع المدعين فى سنة ١٩٦٠ وما بعدها ، قد تضمنت ضوابط وشروطا حسابية محددة بما كان يتعين معه على مندوبى الجهة الادارية التزامها عند استخراج أرقام العناصر المؤدية الى تحديد القدرات الانتاجية ، وعدم الترخّص فى الخروج عليها ، أو التجاوز عنها ، ولما كان المستخلص من الاوراق — على ماسلف البيان — ان تقدير القدرات الانتاجية لمصانع المدعين على مقتضى القاعدة التنظيمية سالفه

الذكر ، قد بنى على أخطاء عادية واضحة في تطبيق الضوابط الحسابية المشار إليها ، مما أدى الى تقدير قدرات انتاجية خاطئة بالمخالفة للقاعدة المشار اليها وللصالح العام ، لذلك فان من سلطة الجهة الادارية أن تتدخل في أى وقت لتصحيح تلك القرارات وتصويب أخطاءها الحسابية المادية ، دون أن يحتج عليها بتحسين القرارات المذكورة لفوات ميعاد سحبها ، ذلك ان هذه الحصانة لاتلحق الا القرارات التى تصدرها الادارة بناء على سلطتها التقديرية ، اما القرارات التى تصدر بناء على سلطة مقيدة لامجال فيها للترخيص أو التقدير — كما هو الحال بالنسبة لقرارات موضوع هذه المنازعة — فلا تكون لها حصانة تعصمها من السحب أو الالغاء •

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فيما انتهى اليه من رفض الدعويين وعلى ذلك يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا مع الزام الطاعنين مصروفات طعنهم •
(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

يملك وزير الصناعة تعديل تراخيص مصانع الصابون التى تعمل على البارد ، ويمكن ان يأخذ هذا التعديل صورة اعتماد من جانبه لتوصيات اللجنة المشكلة لمعاينة تلك المصانع •

ملخص الحكم :

ان قرار وزير الصناعة باعتماد توصيات اللجنة المشكلة لمعاينة مصانع الصابون التى تعمل على البارد يدخل في حدود السلطة المخولة لوزير الصناعة بمقتضى المادة ١٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها • ويتضمن هذا القرار تعديلا في مواصفات وخامات انتاج الصابون ، كما يتضمن تنبيهها الى الغاء التراخيص المتعلقة بالمصانع التى لا تستجيب لهذا التعديل • ومن ثم

فان هذا القرار يتضمن في حقيقة الامر تعديلا لشروط التراخيص وهو أمر جائز لوزير الصناعة ، اذ ان الترخيص الصادر من جهة الادارة تصرف ادارى لا يكسب صاحبه أى حق يمتنع معه على الادارة سحب أو الغاؤه أو تنظيمه أو الحد منه طبقا لسلطتها التقديرية .
(طعن رقم ٤١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١٢)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

بدل مخاطر الوظيفة يمنح لشاغلي الوظائف داخل الموقع الواحد
بنسبة متفاوتة .

ملخص الفتوى :

عندما قضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن بدلات وظروف ومخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام بمنح بدل مخاطر الوظيفة ربط بين هذا البدل وبين مخاطر المهنة ، وقيد منحه بالشروط والضوابط المنصوص عليها به . ويبين من احكام ذلك القرار والمادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ ان بدل مخاطر الوظيفة هو تعويض للعامل عن ادائه لها في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة أو التعرض لمخاطر لايمكن تفاديها باتخاذ اجراءات الامن الصناعى . وقد راعى المشرع في منح نسبة هذا البدل تفاوت نوع ودرجة التعرض لظروف أو مخاطر الوظيفة الموجبة لتقرير البدل ، ومن ثم لم يمنح المشرع هذا البدل بنسب متساوية ، بل فرق بين وظائف المجموعة التخصصية لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية وبين غيرها من الوظائف الادارية والتجارية والمالية والخدمات المعاونة . ونتيجة ذلك أنه يشترط لمنح هذا البدل بالنسبة لشاغلي الوظائف الاشرافية والتنفيذية تواجدهم بصفة دائمة داخل مواقع الانتاج أى المصانع والورش والمكاتب الملحقة بها .

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

عدم خضوع المصانع لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان المقررة .
في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لخضوع المصانع عند طلب الترخيص بينها لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان وفقا لاحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانونين رقمى ٢ لسنة ١٩٨٢ ، ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، فاستعرضت الجمعية العمومية احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى ٠٠٠ ، وتنص المادة ١ منه على ان « ينشأ صندوق يسمى صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى ٠٠٠ ، وتنص المادة ٤ منه على أن « يؤذن لوزير المالية أن يصدر على دفعات سندات على الخزنة العامة تسمى سندات الاسكان ٠٠٠ » .

وتنص المادة ٦ على أن « يشترط للترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الادارى الذى يبلغ قيمته خمسين الف جنيه فأكثر بدون حساب قيمة الارض أن يقدم طالب البناء مايدل على الاكتتاب في سندات الاسكان بواقع عشرة فى المائة من قيمة المبنى ٠٠٠ كما استعرضت الجمعية المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ والتي تنص على ان يكون الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى مقصورا على مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر . ويقصد بالاسكان الادارى فى تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية .

واستعرضت الجمعية احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم

اعمال البناء الذي تنص مادته الرابعة على أن « يكون الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي مقصورا على مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتها » .

ويقصد بالاسكان الادارى مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية . ونصت مادته السادسة على أن « تلغى المواد ١١ ، ٢٠ ، ٢٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ ٠٠٠ » .

ومفاد ذلك أن المشرع في سبيل تمويل اقامة المساكن الاقتصادية ومدها بالمرافق اللازمة لها انشأ صندوقا لهذا الغرض جعل من ضمن موارده حصيلة الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ ، المشار اليه والزم طالبي الترخيص ببناء المباني السكنية ومباني الاسكان الادارى التي تبلغ قيمة مبانيها خمسين الف جنيه فأكثر أن يقدموا مايدل على الاكتتاب في سندات الاسكان بواقع عشرة في المائة من قيمة المبنى، ثم عاد المشرع في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ وقصر الالتزام بالاكتتاب في هذه السندات على مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر مهما بلغت قيمتها ، وبين المشرع أن المقصود بالاسكان الادارى في مجال تطبيق هذا الحكم بانها مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمنشآت السياحية .

وقد ثار تساؤل حول ما اذا كانت مباني المصانع تدخل في مدلول عبارة الاسكان الادارى باعتبارها من قبيل المحال التجارية ومن ثم يلتزم طالب الترخيص ببنائها بالاكتتاب في سندات الاسكان .

ولما كان القصد بمدلول المحل التجارى في نص المادة ٤ سالفة البيان أنه نوع من انواع الاسكان الادارى مثل المكاتب والفنادق والمنشآت السياحية وليس بالمعنى المعروف في القانون التجارى ذلك

أن نص المادة المذكورة يتصل بتحديد نوعية مكان هو عقار وإدراجه تحت مدلول الاسكان الإداري بينما المحل التجاري في مدلوله المحدد في القانون التجاري منقول معنوي يشمل مجموعه من الحقوق والالتزامات قد يتعلق بعضها بمكان أو بعقار ولكن العبارة بالحق نفسه وليس بالمكان ، وقد لا يكون للمكان أهمية في تحديد عناصر المحل اذ تشمل أساسا الاسم والسمه والسمعة التجارية كما تشمل الحق في العملاء ولاشك أن هذا المدلول بعيد عن أن يندرج في مدلول الاسكان الإداري ، كما أنه من غير المجدي اللجوء في تحديد هذا المدلول الى تعريف ما يعتبر عملا تجاريا وما لا يعتبر كذلك طبقا لاحكام قانون التجارة اذ لاصلة لطبيعة العمل القانوني مدنيا أم تجاريا بالمكان الذي قد يتم اجراؤه فيه ، وكل هذا يقطع في أنه يجب اللجوء في تحديد مدلول عبارة المحل التجاري الى المبنى الذي يتدرج تحت هذا المدلول في حكم هذا النص بالذات (نص المادة ٤ سالفه البيان) وهو مدلول الاسكان الإداري بالمقارنه بالاسكان غير الإداري الذي يقوم على السكن بمعناه العام المعروف وبذلك فان عبارة المحل التجاري في هذا المدلول انما تقتصر الى الحوانيت وما مائلها من اماكن ومن ثم تخرج المصانع من هذا المدلول وبالتالي لا يخضع طالبو الترخيص بينهاها لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المصانع لشرط الاكتتاب في سندات الاسكان المقررة في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ .

(ملف ١٠٠/٢/٧ — جلسة ١٩٨٥/١/٩)

مندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد

الفصل الاول : طبيعة روابط الصندوق .

- الفرع الاول : علاقة الصندوق بجهات الحكومة علاقة تأمين .
- الفرع الثانى : الموظف الذى يضمه الصندوق : من هم أرباب العهد .

• الفرع الثالث : مشتملات العهد .

• الفرع الرابع : مسئولية العهد .

- اولاً : مسئولية قوامها الخطأ الشخصى .
- ثانياً : مسئولية قوامها الخطأ المفترض .

• الفصل الثانى : رجوع جهة الادارة المضرورة على الصندوق .

- الفرع الاول : مايجب ان تتبعه جهة الادارة المضرورة فى الرجوع على الصندوق .

- الفرع الثانى : مسئولية الصندوق عن دفع التعويض لجهة الادارة .

رأى أول : الصندوق يدفع التعويض لجهات الادارة عند وجود عجز فى العهد دون حاجة الى اثبات مسئولية الموظف جنائياً أو تأديبياً .

رأى ثان : يجب أن يكون العجز فى العهد لسبب من الاسباب المحددة بلائحة الصندوق .

- الفرع الثالث : شيوع مسئولية ارباب العهد لايمنع من اداء الصندوق للتعويض .

• الفرع الرابع : مسئولية الصندوق بالنسبة لعهد المهمات والادوات .

رأى أول : تعويض الصندوق للاضرار المادية ايا كان سبب وقوعها .

رأى ثان : مسئولية الصندوق تنصب على العجز وحده .

الفصل الاول

طبيعة روابط الصندوق

الفرع الاول

علاقة الصندوق بجهات الحكومة علاقة تأمين

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

صندوق التأمين الحكومى لضمانات ارباب العهد — العلاقة التى تنشأ بينه وبين الوزارة أو المصلحة التابع لها ارباب العهد المضمونون هى علاقة تأمين — رجوع الصندوق على ارباب العهد بالمبالغ التى اداها عنهم للجهة التى يتبعونها مقابل ماالحقها من خسارة — شرطه أن تكون هذه الخسارة قد نشأت عن خطأ شخصى من رب العهدة لا عن خطأ مرفقى — حلول الصندوق محل الجهة الادارية فى حقها قبل الموظف يبيح له طلب خصم ما اداه من تعويض من مرتب الموظف فى حدود الربع بالشروط والاوزاع المقررة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

باستعراض نصوص لائحة صندوق التأمين الحكومى لضمانات ارباب العهد التى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ يبين أن العلاقة التى تنشأ بين صندوق التأمين الحكومى وبين الوزارة أو المصلحة التابع لها رب العهدة المضمون هى علاقة تأمين تحكمها هذه اللائحة باعتبارها متضمنة لشروط التأمين ولما كانت المادة التاسعة من اللائحة المشار اليها تنص على أن تكون جميع المبالغ التى تسترد من الموظف من تلقاء نفسه أو بناء على حكم جنائى

أو مدنى من حق صندوق الضمان فى الاحوال التى يكون الصندوق قد وفى الضمان من قبل •

ولما كانت مسئولية العاملين بالدولة مدنيا عن تعويض الاضرار التى تنشأ عن أخطائهم لاتكون الا عن تلك التى تنشأ عن الاخطاء الشخصية لا المرفقية وعلى ذلك فانه لايجوز للصندوق الرجوع على أرباب العهد المؤمن لهم وفاء للمبالغ التى أداها عنهم للجهة التابعين لها مقابل الخسارة التى لحقت بها الا اذا كانت هذه الخسارة قد نشأت عن خطأ شخصى وقع من أرباب العهد لا عن خطأ مرفقى وقع منهم •

ولما كان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها الا فى احوال خاصة المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ يجيز للحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة أن تخصم من راتب الموظف أو العامل مدنيا كان أو عسكريا فى حدود الربع وفاء لما يكون مطلوبا لها من العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته •

ولما كان الصندوق بعد أدائه التعويض الى الجهة التابع لها أرباب العهدة يحل محل هذه الجهة فى حقها قبل الموظف بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات ومايرد عليه من دفعات وذلك بالقدر الذى أداه الصندوق • وعلى ذلك فانه يجوز للصندوق أن يطلب من الجهة التابع لها أرباب العهدة خصم ما أداه عنهم من تعويض من راتبهم فى حدود الربع بالشروط والاوزاع المبينة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن صندوق التأمين الحكومى لايجوز له الرجوع على أرباب العهد المؤمن لهم وفاء للمبالغ التى اداها عنهم للجهة التابعين

لها مقابل الخسارة التى لحقت بها الا اذا كانت هذه الخسارة قد نشأت عن خطأ شخصى وقع من أرباب العهد لا عن خطأ مرفقى وقع منها •

ويجوز للصندوق فى حالة وقوع الخسارة بسبب خطأ أرباب العهد الشخصى أن يطلب من الجهة التابعين لها ان يخصم لحسابه من راتبهم مقابل ما أداء الصندوق وذلك بالشروط والاولضاع المقررة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٢ •
(فتوى ٧٨٠ فى ١٩٦٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد — التزامه بتعويض الجهة بالمبالغ التى اختلست منها — ان العلاقة التى تنشأ بين صندوق التأمين الحكومى وبين الوزارة أو المصلحة التابع لها رب العهد المضمون هى علاقة تأمين تحكمها لائحة انشاء الصندوق الصادرة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ — اخلال الوزارة أو المصلحة بحكم المادة ١٦٤ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات لا يؤثر فى مسئولية الصندوق عن تعويض الجهة بقيمة العجز — تطبيق هذه المادة ليس بشرط لقيام مسئولية الصندوق فى هذا الصدد •

ملخص الفتوى :

ان صندوق التأمين الحكومى لأرباب العهد يلتزم بتعويض هيئة البريد بالمبالغ التى اختلستها العامل المذكور وقدرها ثلاثمائة وأربعة وخمسون جنيها وذلك لان المادة الاولى من لائحة انشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ تنص على أنه « يجب على كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو احدى الوظائف ذات العهد النقدية أو من أوراق الدمغة أو الادوات والمهمات أو غيرها أن يقدم للجهة التابع لها ضمانا فى الحدود وطبقا للاحكام المنصوص عليها

أو الادوات الناشئة عن ضياع أو سرقة أو غش أو خيانة امانة أو في هذه اللائحة ويستثنى من حكم هذه المادة الصيارف والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة الواردة في شأنهم المادة ١٧ من هذه اللائحة .

كما تنص المادة السابعة من هذه اللائحة على أن « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق الموظف من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهاً وذلك عن حدود قيمة الضمانة التي سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة امانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال .

ويكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث في حدود قيمة العهدة مشمولة بالضمان وهى التى سدد عنها رسم الاشتراك عن الستة أشهر التى وقع فيها الحادث على الا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه » .

وكذلك تنص المادة الثانية من هذه اللائحة على أنه « على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تخطر مراقبة التأمين بوزارة المالية عن كل عجز تطالب بالتعويض عنه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقاً للشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون ويسقط حق الوزارة أو المصلحة المختصة فى مطالبة صندوق التأمين بمقدار التعويض بمضى سنة على اكتشاف العجز .

ومن حيث أن الثابت من وقائع الموضوع أن هيئة البريد قد أخطرت الصندوق بواقعة الاختلاس التى ارتكبها العامل المذكور بكتابها المؤرخ ١٩٦٥/٦/٢٩ .

ومن حيث أنه باستعراض النصوص المشار إليها يبين أن العلاقة تنشأ بين صندوق التأمين الحكومى وبين الوزارة أو المصلحة التابع لها رب العهدة المضمون هى علاقة تأمين تحكمها هذه اللائحة ، ويكون الصندوق مسؤولاً فى أحوال الخسارة المادية أو العجز فى عهدة المهمات

تبديد أو اختلاس أو اهمال منسوب الى الموظف المضمون متى كان ذلك ناشئاً عن فعل الموظف دون غيره وبصرف النظر عن أن هذا الفعل وقع منه عمداً أو اهمالاً .

ومن حيث أن التحقيق الذى أجرته هيئة البريد فى شأن هذا الموضوع قد أسفر عن ثبوت اختلاس العامل المذكور لمبلغ قدره ٣٥٤ جنيه (ثلاثمائة وأربعة وخمسين جنيهاً) على دفعات اعتباراً من الفترة مابعد ١٠/٢/١٩٦٤ حتى ٢٧/٤/١٩٦٥ وقد تأكد ارتكابه لهذه الجريمة واختلاسه لهذا المبلغ بصور حكم محكمة جنائيات بنها بتاريخ ١٣ مارس ١٩٦٧ بمعامقته بالاشتغال الشاقة ثلاث سنوات وفصله من الخدمة والزامه برد المبلغ وتغريمه خمسمائة جنيه ، ومن ثم فان صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد يعتبر مسئولاً عن تعويض الهيئة بقيمة العجز وفقاً لاحكام اللائحة المذكورة اذ ان تلك اللائحة توجب على الصندوق دفع التعويض وفقاً للشروط المنصوص عليها فى المادة السابعة منها دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون ، ودون الاحتجاج باخلال هيئة البريد بتطبيق المادة ١٦٤ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تنص على أنه ينتدب رئيس المصلحة ثلاث مرات فى الشهر مرة فى بحر مدة من مدد الشهر الثلاثة وفى أيام وأوقات غير معينة احد المستخدمين لجرد محتويات الخزانة من نقود وأوراق ذات قيمة بحضور رئيس القسم المالى أو رئيس الحسابات وعلاوة على ذلك فانه ينبغى جرد محتويات الخزانة فى آخر يوم من أيام العمل الرسمى من شهر يونيه ولو كان قد سبق جردها قبل ذلك التاريخ بيوم واحد ومرفق صورة من محضر هذا الجرد بالحساب الختامى للتأكد من أن جملة مطابقة لجملة باقى النقود حسب الوارد فى كشف حساب شهر يونيه » وذلك لان تطبيق هذه المادة ليس بشرط لقيام مسئولية الصندوق فى هذا الصدد ، اذ يكفى أن يلحق بعهدة العامل المضمون خسارة أو عجز وأن يكون ذلك ناشئاً عن فعله أو لجرد اهماله ، والى جانب ذلك فانه وفقاً للمبادئ العامة فى التأمين ليس للمؤمن ان يدفع مسئوليته بوقوع اهمال من جانب المستفيد طالما أن المستفيد لم يرتكب فعلاً عمداً قاصداً به حدوث المخاطر موضوع التأمين .

وهذا المبدأ يتفق وطبيعة التأمين في قيامه مع مخاطر محتملة انقوع اذ لو تطلب المؤمن حرص المستفيد غاية الحرص لاصبح الخطر موضوع التأمين مستحيلا أو على الاقل غير محتمل الوقوع •

ولما كانت هيئة البريد وهى المستفيد من التأمين لم تنشأ حدوث الاختلاس الذى وقع من العامل المضمون ولم تعمل عمدا على وقوعه فان مسئولية الصندوق تكون متحققة وليس للصندوق أن يدفعها محتجا بوقوع اهمال من جانبها ، وكذلك لاينفى مسئولية الصندوق وجود اهمال في جانب وكيل البريد لان العلاقة التى تنشأ بين صندوق التأمين الحكومى وبين الوزارة أو المصلحة التابع لها رب العهدة المضمون هى علاقة تأمين والعامل المضمون هو الذى يدفع الرسم المقرر للضمان — ويمثل قسط التأمين كما أن المادة التاسعة من لائحة الصندوق قد نصت على أن « تكون جميع المبالغ التى تسترد من الموظف من تلقاء نفسه أو بناء على حكم جنائى أو مدنى من حق صندوق الضمان فى الاحوال التى يكون الصندوق قد وفى الضمان من قبل ، ومن ثم فانه كان على صندوق التأمين الحكومى أن يقوم بسداد المبالغ التى اختلسها العامل المذكور دون انتظار لاية اجراءات جنائية أو تأديبية ، ومن حقه بعد ذلك أن يسترد المبالغ التى يدفعها عن العامل المختلس بموجب الحكم الجنائى الصادر ضده •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الترام صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد بتعويض هيئة البريد بالمبالغ التى اختلسها السيد / العامل السابق بهذه الهيئة •

(ملف ٣٣٥/٢/٣٢ — جلسة ١٨/١٠/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

اسناد مهام صندوق التأمين الحكومى لضمانات العهد الى الهيئة العامة للتأمين •

ملخص الفتوى :

ان الغرض من انشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب المهد هو تكوين رأسمال احتياطى لضمان موظفى الدولة الذين تلزمهم القوانين واللوائح المالية بتقديم ضمان لما بعهدهم • والصندوق مسئول عن تعويض الخسارة المادية أو العجز الناشئ فى عهدة الموظف المضمون نتيجة الضياع أو السرقة أو خيانة الامانة أو التبديد أو الاختلاس أو الاعمال ، متى تجاوزت قيمة الخسارة أو العجز مبلغ خمسة جنيهاً وبشرط الا تتجاوز قيمة التعويض مبلغ عشرة آلاف جنيه • وتلتزم الجهة الادارية باخطار الصندوق عن العجز الذى تطالب بالتعويض عنه خلال سنة من تاريخ تحديد مقدار العجز وسببه تحديداً نهائياً ، وليس من تاريخ اكتشاف وقوع العجز • وقد اسندت مهام الصندوق الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦ مؤداه التزام تلك الهيئة باداء قيمة التعويض المطالب به •

(ملف ١٠٠٩/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

الفرع الثانى

الموظف الذى يضمه الصندوق ، من هم ارباب المهد

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

لكى يصدق على احد الامناء انه صاحب عهدة يتعين ان تكون له السيطرة والرقابة الكاملة على عهده اثناء وقت العمل الرسمى وأن يكفل له الامكانيات المتاحة للمحافظة على هذه العهدة وعدم المساس بها فى غير اوقات العمل — اذا قصرت هذه الامكانيات الى الحد الذى يحول بينه وبين السيطرة على العهدة فلم تتوفر له وسائل المحافظة عليها — تناول ايد غير مسئولة عنها — ينقلب الحال الى نوع من المسئولية الشائنة يصعب معها تحديد المسئول عن سلامة العهدة •

(م ٢٦ — ج ١٧)

ملخص الفتوى :

ان المادة (٤٥) من لائحة المخازن والمستريات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ تنص على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الاصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها ، وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها ، وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ، ولاتخلي مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها » .

وتنص المادة ٣٤٩ من تلك اللائحة على أن « الاصناف المفقودة أو التالفة لاتخصم قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت أن فقدوها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو ، أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة .

أما الاصناف التي تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث اخر كان في الامكان منعه ، فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف » .

ومن حيث أنه بناء على هذين النصين فان أمين المخزن ومن بعده رئيسه في العمل لا يكون مسئولاً عن فقد العهدة اذا ثبت أن فقدوها يرجع الى سبب أجنبي لادخل لارادته فيه ، ومرد ذلك أنه يتعين لكى يصدق على أحد الامناء أنه صاحب عهدة أن تكون له السيطرة والرقابة الكاملة على عهده اثناء وقت العمل الرسمي وأن يكفل له الامكانيات المتاحة للمحافظة على هذه العهدة وعدم المساس بها في غير أوقات العمل ، ومن ثم فانه اذا قصرت هذه الامكانيات الى الحد الذي يحول بينه وبين السيطرة على العهدة فلم تتوفر له وسائل المحافظة عليها مما أدى الى أن تناولتها أيد غير مسئولة عنها فان الحال ينقلب الى نوع من المسئولية الشائعة التي يصعب معها تحديد المسئولية عن سلامة العهدة .

ومن حيث أنه بتطبيق ماتقدم على الواقعة المعروضة فانه لايسوغ
مسألة السيد / أمين المخزن كما لايسوغ مسألة
السيد / وكيل ادارة المخازن عن فقد المواسير لان
الاول لم تمكنه ظروف الحال من ممارسة السيطرة والرقابة عليها فهي
لم تكن مودعة بالمخزن لسبب يتعلق بسعة المخزن وحجم المواسير فلقد
كان أصغر من أن تودع فيه لضخامتها لذلك نقلت دون علمه وبأمر من
شخص غير مسئول عنها الى مكان آخر (حوش البحرية) ولان الثاني
قام بما يجب عليه القيام به فأصدر تعليمات بنقل المواسير الى المخزن
ونبه الادارة الى وجوب تعيين حراسة عليها .

ومن حيث أن الادارة لم توفر للسيد / بتعيين
حراسة عليها ، فانه لا لوم عليهما ان فقدت وبالتالي لا يكون هناك
أساس لتحميلهما بقيمتها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع الى عدم مسئولية السيين / عن فقد
المواسير في الحالة المعروضة وعدم جواز خصم قيمتها من مرتبهما .

(ملف ١٥٦/٢/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٢/٧)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

امناء المخازن هم المخاطبون بحكم المادة ٣٧ من لائحة المخازن
والمشتريات في المقام الاول .

ملخص الفتوى :

ان مناط تحقق مسئولية الصندوق ان يلحق بعهدة الموظف المضمون
خسارة أو عجز . وان يكون ذلك ناشئاً عن فعل الموظف ، سواء وقع
منه هذا الفعل عمداً أو كان راجعاً الى مجرد اهماله . ويلتزم الصندوق

بإداء التعويض دون انتظار ثبوت مسؤولية الموظف الجنائية أو التأديبية • واسباس ذلك ان مسؤولية صاحب المهدة مسؤولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبى ينفى هذه المسؤولية • ولا وجه للقول بان حكم المادة ٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات يخاطب مديرى المخازن فقط ، اذ ان امناء المخازن هم المخاطبون بحكمها فى المقام الاول •

(ملف ٧١٠/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٣/٦/١)

الفرع الثالث

مشماتات المهدة

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

اللائحة الخاصة بانشاء صندوق التامين الحكومى لضمائنات ارباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٢/٨ — جعلها التامين على المهدة اجباريا لكل من يشغل وظيفة ذات عهدة — شمول العهد للنقود واوراق الدمغة والادوات والمهمات وغيرها — دخول تذاكر السفر واستمارات السفر بعد استبدالها بهذه التذاكر ضمن العهد المشمولة بالضمان — ضمان الصندوق لهذه الاستثمارات سواء كانت مفقودة أو مسروقة أو مزورة واستبدلت رغم ذلك نتيجة اهمال أو بسوء قصد •

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى اللائحة الخاصة بانشاء صندوق التامين الحكومى لضمائنات ارباب العهد الصادر بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ ان المادة الأولى منها تنص على أنه يجب على كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو إحدى الوظائف ذات العهد النقدية أو من اوراق الدمغة أو الأدوات والمهمات أو غيرها ان يقدم للجهة التابع لها ضمانا فى الحدود وطبقا للاحكام المنصوص عليها فى هذه اللائحة •

وبينت المادة الثانية قيمة هذه الضمانة . كما نصت المادة السابعة
هنا على ان « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة
الموظف المضمون من النقود أو اوراق الدفعة وكذلك كل عجز في عهدة
المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهاً ، وذلك في حدود قيمة
الضمانة التي سدد عنها الرسم وسواء أكانت الخسارة ناشئة من ضياع
أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو
اختلاس أو أهمال ويكون التعويض الذي يدفعه الصندوق عن كل حادث
في حدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان ، وهي التي سدد عنها رسم
الاشتراك عن الستة شهور التي وقع الحادث فيها على الا يجاوز مبلغ
التعويض عشرة آلاف جنيه » .

ومقتضى هذه النصوص ان التأمين على العهدة اجبارى لكل من
يشغل وظيفة ذات عهدة ، والعهدة التي توجب على الموظف أن يقدم
ضماناً عنها للجهة التابع لها ويضمنها الصندوق هي النقود واوراق الدفعة
والادوات والمهمات أو غيرها . وهذا مؤداه ان الصندوق يضمن كل
ما يعتبر في عهدة الموظف سواء من النقود وما يقدم منها كاوراق الدفعة
أو غير ذلك مما تقتضيه مهام وظيفته . وأن قبول الموظف عضواً مشتركاً
في الصندوق يفيد ان عهده تدرج ضمن العهد التي يضمنها الصندوق .
وعلى ذلك يلتزم الصندوق بتعويض كل ما يلحق بعهدة الموظف المضمون
من خسائر في حدود الضمانة المتفق عليها ، وذلك أيا كان السبب الذي
أدى الى وقوع هذه الخسائر . لأن الاسباب التي عدتها المادة ٧
سالفة الذكر من العموم والشمول بحيث يتناول كافة الصور التي تسفر
عن عجز في عهدة الموظف المضمون أيا كان الفعل الذي وقع منه ونشأ
عنه الضرر وسواء أكان فعلاً عمدياً أم مجرد خطأ أو أهمال وبغض النظر
عن سوء نية الموظف أو حسن نيته عند ارتكاب هذا الفعل .

وان مدلول كلمة النقود الواردة في النص انما يتسع ليشمل كل
ما يقوم مقامها من العهد التي تكون تحت يد الموظف المضمون كما ان
الضمان من الشمول والعموم بحيث يغطي الاضرار جميعاً سواء
ترتبت بفعل صاحب المصلحة في التأمين أو بفعل غيره وسواء كان ذلك
بسبب غش أو سرقة أو ضياع أو اختلاس أو أهمال وهو ما سبق ان

انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ و ٥ يونية ١٩٦٣ •

ولما كانت تذاكر السفر تعتبر عهدة الموظف المختص بصرفها وعليه أن يعيد تسليمها للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أو تسليم ما يقابلها من النقود أو الاستثمارات التي تصرفها الجهات الحكومية في تنقلات موظفيها حتى تبرأ ذمته من هذه العهدة • وكذا الحال بالنسبة للاستثمارات التي يتسلمها موظف الهيئة ويقوم باستبدالها بما في عهده من تذاكر سفر ، إذ يتعين عليه الاحتفاظ بها لكي تجري الهيئة محاسبة الجهات الصارفة لها عن قيمتها • وعندئذ تبرأ عهده من التذاكر بما يقابلها من الاستثمارات المستبدلة • وتعتبر الاستثمارة في هذه الحالة من ضمن عهدة الموظف كالتذكرة سواء بسواء ، لأن استثمارة السفر تمثل في حقيقة الامر القيمة النقدية للتذكرة التي تستبدل بها ، وتقوم الهيئة فعلا باسترداد هذه القيمة عن طريق تقديم الاستثمارة للجهة الصارفة لها • ومن ثم ينطبق عليها أحكام العهدة التي يضمنها الصندوق • وكذا الحال بالنسبة لتذكرة السفر التي تصرف دون أن يكون لها مقابل من النقود أو تستبدل باستثمار مزورة أو مخالفة للتعليمات المقررة وفي كلا الحالتين لا تبرأ عهدة الموظف الا بتقديم الاستثمارات المستبدلة التي تقابل التذاكر المنصرفة دون مقابل لها عند الصرف •

وتفريعا على ذلك فان استثمارات السفر والتراخيص المخفضة المطالب بقيمتها وقد ثبت انها مفقودة أو مسروقة أو مزورة واستبدلت رغم تزويرها نتيجة افعال أو بسوء قصد • فانها بهذه المثابة يمكن ان تندرج ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة ٧ من لائحة صندوق التأمين والتي يضمنها الصندوق اذا ما توافر ما نص عليه من أحكام أخرى في هذه اللائحة •

ولا يسوغ القول بأن فقد استثمارات السفر واستعمالها بطرق غير مشروعة لن تترتب عليه أية خسارة مادية تذكر في الاستثمارة ذاتها بل يؤدي الى خسارة غير مباشرة تلحق أموال الدولة عموما — وهو ما تراه مصلحة التأمين — لان هذه الخسارة التي تلحق أموال الدولة هي التي

دعت الى انشاء صندوق التأمين لجبرها بسبب العجز الذى يظهر في
عهدة موظفيها المشتركين في الصندوق لضمان عهدهم .

لهذا انتهى الرأى الى ان صندوق التأمين الحكومى يضمن عهد
موظفى الهيئة المشتركين فيه ، وبما فيها من استثمارات السفر . ويلتزم
بتعويض الخسارة التى عادت على الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية
ولحقت عهد موظفيها المذكورين وذلك فى حدود الضمانة المتفق عليها
طبقا لاحكام اللائحة .

(فتوى ٩٨٤ فى ١٤/٩/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

لائحة انشاء صندوق تأمين حكومى لضمان أرباب العهد الصادرة
بقرار مجلس الوزراء فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ — تضمنت تحديدا
لقيمة التعويض الذى يلتزم به الصندوق فى حالة وقوع عجز بالمهدة
بحدود قيمة العهد التى تشملها الضمانة — التفرقة التى اقامتها المادة
الثانية من هذه اللائحة بين عهدة النقود وأوراق الدفعة وعهدة المهمات
والادوات يقف أثرها عند تحديد مقدار الضمانة التى يتعين الاشتراك
عنها فى التأمين وأداء الرسم عنها — اذا تم تحديد قيمة الضمانة التى
يؤدى عنها الرسم وأدى الرسم فعلا أصبحت الضمانة شاملة لكافة
الاصناف التى تشتمل عليها المهدة محل الضمانة دون تفرقة بين نوع
وآخر .

ملخص الفتوى :

كان بمهدة المرحوم .٠٠ أمين مخزن الادوات الكتابية السابق بكلية
الهندسة بجامعة الاسكندرية نقود وأوراق دفعة قيمتها ١٠٠ جنيهه
ومهمات وأدوات قيمتها ١٠٠٠ جنيهه فاشتركت عنه الكلية فى صندوق
ضمان أرباب العهد بمبلغ ٩٠٠ جنيهه و ٣٠٠ مليما على أساس أن الحد
الاقصى لإجمالى الضمان ٣٠٠ جنيه منها ١٠٠ جنيه عن النقود ، ٢٠٠

جنيه عن الادوات والمهمات واذا اكتشف وجود عجز في عهدة الادوات والمهمات تبلغ قيمته ١٠٥٥ جنيها و ٩٨٢ مليما فقد التزم الصندوق بأداء الحد الاقصى لقيمة الضمانة ، ولكن الخلاف ثار بين الصندوق وبين الجامعة حول تحديد مقدار هذا الحد الاقصى ، فبينما ذهب الصندوق الى أن الحد الاقصى للضمانة هو ٢٠٠ جنيه قام بسدادها فعلا للجامعة على أساس ان العجز وقع في المهمات وحدها دون النقود والحد الاقصى للضمانة بالنسبة للمهمات هو ٢٠٠ جنيه ذهبت الجامعة الى أن الحد الاقصى الذي يلتزم به الصندوق هو ٣٠٠ جنيه باعتبار ان التفرقة بين عهدة النقود وعهدة المهمات لا تثور عند تحديد مقدار التعويض الذي يلتزم به الصندوق .

ومن حيث ان المادة (١) من لائحة انشاء صندوق تأمين حكومي لضمان ارباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ تنص على انه « يجب على كل من يشغل وظيفة أمين مخزن أو احدى الوظائف ذات العهد النقدية أو من أوراق الدفعة أو الادوات والمهمات أو غيرها ان يقدم للجهة التابع لها ضمانا في الحدود وطبقا للاحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة » .

وتنص المادة (٢) على ان « يجب ان تكون قيمة الضمانة معادلة على الاقل لمقدار النقود أو قيمة أوراق الدفعة واذا كانت العهدة من المهمات أو الادوات فتكون الضمانة بواقع ١٥٪ من قيمتها حسب آخر جرد » وتنص المادة (١٤) على ان « ينشأ صندوق تأمين حكومي لضمان ارباب العهد الغرض منه تكوين مال احتياطي يستخدم لضمان موظفي الحكومة ومستخدميها الذين تتطلب منهم اللوائح والتعليمات المالية تقديم ضمان عما بمهدهم من نقود أو أوراق دفعة أو أدوات أو مهمات » .

وتنص المادة (٦) على ان « يحدد الاشتراك في صندوق الضمان بخمسة مليمات في الشهر عن كل مائة جنيه من قيمة الضمان ٠٠ » وتنص المادة (٧) على أن « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز

في عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك في حدود قيمة الضمانة التي سدد عنها الرسم سواء كانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ٠٠ ويكون التعويض الذي يدفعه الصندوق عن كل حادث في حدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان وهي التي سدد عنها رسم الاشتراك عن السنة شهور التي وقع فيها الحادث على الا يجاوز التعويض عشرة آلاف جنيه ٠٠ »

ومن حيث ان الواضح من هذه النصوص ان المشرع حدد قيمة التعويض الذي يلتزم به الصندوق في حالة وقوع عجز بالعهدة بحدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان والتي أدى عنها رسم الاشتراك في الصندوق وذلك دون تفرقة بين أنواع العهدة التي تشملها الضمانة . أما التفرقة التي اقامتها المادة (٢) بين عهدة النقود واوراق الدفعة وعهدة المهمات والادوات فان أثرها يقف عند تحديد مقدار الضمانة التي يتعين الاشتراك عنها في التأمين وأداء الرسم عنها وفي مرحلة سابقة على مرحلة وقوع العجز والتعويض عنه ، فاذا ما تم تحديد قيمة الضمانة التي يؤدي عنها الرسم ، وأدى الرسم فعلا أصبحت الضمانة شاملة لكافة الاصناف التي تشتمل عليها العهدة محل الضمانة دون تفرقة بين نوع وآخر .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان المسلم من الطرفين المتنازعين ان الضمانة التي سدد عنها رسم الاشتراك في التأمين كانت شاملة لما يعادل ٣٠٠ جنيه من المهمات والادوات وأوراق الدفعة والنقود ، فمن ثم يكون الحد الأقصى للتعويض الذي يلتزم الصندوق بأدائه هو ٣٠٠ جنيه دون تفرقة بين العجز الذي وقع في نوع من الانواع التي تشملها الضمانة أو نوع آخر ، واذا تريد قيمة العجز الذي وقع في عهدة المرحوم ٠٠٠ عن الحد الأقصى للضمانة فان الصندوق يلتزم بأداء التعويض الى جامعة الاسكندرية بما يعادل هذا الحد وهو ٣٠٠ جنيه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صندوق ضمان أرباب العهد يلتزم بأداء ٣٠٠ جنيه الى جامعة الاسكندرية تعويضا عن العجز الذي وقع في عهدة المرحوم ٠٠٠

الفرع الرابع

مسئولية رب المهددة

أولا : مسؤولية قوامها الخطأ الشخصى :

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

اتخاذ أمين المهددة لكافة الاجراءات اللازمة للتحوط والمحافظة على المبلغ الذى بمهنته — اهمال الجهة الادارية فى توفير حراسة خاصة رغم وجود خزينة حكومية — تحريرها لشيك باسم العامل وهو ليس من مندوبى الصرف وغير مؤمن عليه لدى صندوق الضمان الحكومى لارباب المهد — خطأ مرفقى — أثر ذلك عدم مسؤولية أمين المهددة عن المبالغ المفقودة .

ملخص الفتوى :

ان حادث فقد المبلغ المذكور بالكيفية التى تم بها وعلى النص الذى أشارت اليه تحقيقات النيابة العامة والنيابة الادارية ، يدل على أن مرتكب هذا الحادث شخص آخر غير العامل وقد أشارت أصابع الاتهام الى فقد كان على علم تام بمحتويات الخزينة ، وكان يحتفظ بمفتاح باب الوحدة فقد كان يشغل وظيفة رئيس وحدة الشؤون الاجتماعية ، وتقرر نقله منها قبل الحادث بأيام معدودات لسوء سلوكه ، وحصوله على مبالغ نقدية من المهجرين فضلا عن محاولته صنع مفتاح للخزينة وزعم ذلك فقد رأت النيابة العامة بأنه لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية ضده لعدم كفاية الادلة .

ومن حيث أن الثابت أن السيد قد اتخذ كافة الاجراءات اللازمة للتحوط والمحافظة على المبلغ الذى بمهنته ، فوضعه فى المكان

المعد لذلك وهو الخزينة ، وأغلقها بمفتاحها في حضور بعض العاملين الذين شهدوا بذلك في التحقيق ، وانصرف معهم ، فلم يكن مطالبا من جانبه بأكثر من ذلك .

ومن حيث أن المادة ١١٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تقتضى بأنه « يجب أن تكون جميع النقود محفوظة في الخزنة وعلى رؤساء المصالح أن يتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على المكان الذي توجد فيه الخزينة ، والثابت من الاوراق أن مديرية الشؤون الاجتماعية لم توفر أى نوع من الحراسة بتلك الوحدة وكان يتعين عليها فرض حراسة خاصة نظرا لوجود خزينة حكومية بها كما قامت بتحرير الشيك باسم العامل المذكور وهي تعلم أنه ليس مندوب صرف معتمد ومؤمن عليه لدى صندوق لضمان الحكومي لارباب العهد الصادر به قرار مجلس الوزراء في الثامن من فبراير سنة ١٩٥٠ ولم تتخذ اجراءات التأمين عليه قبل تحرير الشيك ، مخالفة بذلك التعليمات المالية الواردة باللائحة المالية للميزانية والحسابات ، الامر الذي فوت على الجهة الادارية الحق في الرجوع على الصندوق لاسترداد المبلغ المفقود ، فخطأ المرفق كان هو سبب وقوع الحادث ، ومن ثم فانه لايجوز الرجوع على العامل بهذا المبلغ أو مساءلته لانه لايسأل الا عن خطئه الشخصى وذلك تطبيقا لحكم المادة (٥٥) من قانون اصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه قد ثبت أن حدوث السرقة لم يكن وليد خطأ أو اهمال السيد وانما كان نتيجة مباشرة لاهمال المرفق ذاته ، فمن ثم فقتضى مسئوليته عن فقد المبلغ ويتحقق في شأنه اسباب الاعفاء من المسئولية الواردة بالمادة ٢٤٩ من اللائحة المالية ، لان فقد هذا المبلغ كان بسبب السرقة التى كانت نتيجة اهمال المرفق ، وتعتبر من العوارض الاخرى التى اشارت اليها المادة المذكورة في فقرتها الاولى ، وهو سبب اجنبى لادخل لارادته فيه ، بعد أن اتخذ الحيطة الكافية والاجراءات المناسبة من جانبه للمحافظة على المبلغ المفقود .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع الى عدم مسئولية السيد / ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ عن فقد المبلغ
الذى كان مودعا بخزينة الوحدة الاجتماعية بينها ومقداره ٤٧٧٧ جنيه،
٨٦٠ مليم .

(فتوى ٣٧٥ فى ١٧/٤/١٩٧٨)

ثانيا : مسئولية قوامها الخطا المفترض :

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

أمناء المخازن وأرباب العهد — مسئوليتهم عن الاصناف التى فى
عهدتهم تقوم على أساس خطأ مفترض فى جانبهم طبقا للمادتين ٤٥ ،
٣٤٩ من لائحة المخازن والمشتريات — جواز نفي القرينة القانونية على
الخطأ باقامة الدليل على ان الاصناف التى تعرضت للتلف او الفقد كانت
نتيجة لاسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادة ومراقبة امناء المخازن
وارباب العهد — مسئولية أمين عهدة عن فقد آلتين حاسبتين لعدم
محافظة عليهما محافظة الرجل الحريص بأن سلم مفتاح الحجرة
الموجودة بها الآلتان الى آخر دون أن يمكث معه لمراقبة ما بها أو يسلمه
الحجرة تسليما يدرا عنه المسئولية ودون أن يتحقق من وجود عهدته
بالكامل عند اعادة المفتاح اليه — لا يعفيه من المسئولية تقاعس جهة
الادارة فى اجابته الى طلبه تركيب قفل خارجى لباب الحجرة طالما وجد
الباب سليما ولم تعرف الطريقة التى سرقت بها الآلتان الحاسبتان .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات تنص على ان « امناء
المخازن وجميع ارباب العهد مسئولون شخصا عن الاصناف التى فى
عهدتهم وعن حفظها والاعتناء بها ، وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها
ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه ان يعرضها للتلف أو
الفقد » ولا تخلى مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة ان ذلك قد نشأ عن

أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادتهم • ولم يكن في الامكان التحوط لها » وتنص المادة ٣٤٩ على أن « الاصناف المفقودة أو التالفة لا تخصم قيمتها على جانب الحكومة الا اذا ثبت ان فقدانها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن ارادة أو مراقبة صاحب العهدة • أما الاصناف التي تفقد أو تتلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان في الامكان منعه ، فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الاصناف حين حصول السرقة أو التلف » •

ومن حيث ان مفاد هذين النصين ان المشرع رسم حدود المسؤولية الادارية لامناء المخازن وأرباب العهد فاقام مسؤوليتهم عن كل ما يؤدي الى فقد أو تلف الاصناف التي في عهدهم ، بحيث يتحمل من كانت في عهده تلك الاصناف من أمناء المخازن وأرباب العهد قيمة هذه الاشياء المفقودة أو التالفة وتقوم مسؤوليتهم هنا على أساس خطأ مفترض في جانبهم افترضه المشرع دائماً لكي يحرص امناء المخازن وأرباب العهد على حفظ ما يسلم اليهم من أموال مملوكة للدولة ومنع العبث بها ، وتأكيد الحرص عليها ، وتحديد المسؤولية في كل حالة ، حتى لا يصبح الخطأ شائعا غير محدد وغير معروف فاعله ، وحتى لا تضع أموال الدولة دون مقابل ، لذلك راعى المشرع لدرئه ان يبذل امناء المخازن وأرباب العهد عناية خاصة في حفظ الاصناف التي في عهدهم من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الضياع ، وتقدر هذه العناية بمعيار عناية الشخص الحريص لا عناية الشخص العادي •

على أن هذا الخطأ المفترض ليس قرينة قاطعة غير قابلة لاثبات العكس انما هو كما يبين من النصوص المتقدمة قرينة يجوز نفيها باقامة الدليل على ان الاصناف التي تعرضت للتلف أو الفقد كانت نتيجة لاسباب قهرية أو ظروف خارجة عن ارادة ومراقبة امناء المخازن وأرباب العهد ، وقد ضربت المادة ٣٤٩ المشار اليها أمثلة لذلك كسرقة باكره أو بالسطو أو عن حريق أو سقوط مبان أو أية عوارض أخرى لم يكن في الامكان منعها أو التحوط لها •

ومن حيث انه بانزال الاحكام المتقدمة على الحالة المعروضة فانه

يبين ان السيد / ٠٠٠٠ لم يبذل العناية الكافية للمحافظة على عهدته مما تسبب في فقد الآلتين الحاسبتين المشار اليهما ذلك أنه — وهو أمين عهدة — لم يحافظ عليها محافظة الرجل الحريص بأن سلم مفتاح حجرة العمل الموجودة به الآلتان المذكورتان الى السيد / ٠٠٠٠ دون أن يمثك معه في الحجرة الموجودة لمراقبة ما بها من عهد أو يسلمه العمل تسليما يدرأ عنه المسؤولية ، بل تركه وحده ولم يتحقق أثناء وجود السيد المذكور بالعمل من أنه انهى الاعمال المكلف بها حتى يتمكن بعد ذلك من غلق العمل بمعرفته كما لم يتحقق صبيحة يوم السبت الموافق ١٩٦٤/٩/٥ من وجود عهده بالكامل عندما أعاد له السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ المفتاح بل ترك العمل مغلقا ولم يدخله الا بعد اسبوعين أو يزيد حيث اكتشف فقد الآلتين ، ولا يحتاج في هذا المقام بأنه كان يقوم بعمل سكرتير مدير شئون المياه الجوفية الذي كان في أجازة في يوم ١٩٦٤/١٠/٣ لانه كان يستطيع ان يسلم العهدة الى السيد / ٠٠٠٠ أو غيره من زملائه حتى تتحقق الرقابة الكافية عليها ، ومن ثم فان الخطأ الموجب لمسئولية السيد المذكور قائم بالنسبة اليه ولم يستطع ان ينفي ركن الخطأ في جانبه وبالتالي يكون مسئولاً عن قيمة الآلتين المفقودتين باعتبار أن الاسباب المعقبة من المسؤولية غير متوافرة في حالته مما يضمن معه الرجوع عليه بقيمتها •

ولا يغير من هذه النتيجة ان جهة الادارة تقاعست عن اجابته الى طلبه بتركيب قفل خارجي لباب العمل ، ذلك ان وجود هذا القفل لم يكن ليغير من الامر شيئاً طالما ان الباب وجد سليماً ولم تعرف الطريقة التي سرقت بها الآلتان الحاسبتان المشار اليهما ، فلا يعتبر هذا الأمر موجبا لمشاركة جهة الادارة مع السيد المذكور في المسؤولية عن الفقد ، طالما أنه هو الذي أهمل اهمالا جسيما في المحافظة على عهده على نحو ما سلف •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام السيد / ٠٠٠ وحده بقيمة الآلتين الحاسبتين اللتين كانتا في عهده بمعمل المياه الجوفية •

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/٨ بإنشاء صندوق تأمين حكومي لضمان أرباب العهد والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ تنقضى بقيام الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة العامل المضمون وكذلك كل عجز بها اذا نشأ ذلك عن فعل العامل سواء وقع منه هذا الفعل عمداً أو كان راجعاً الى مجرد اهماله — التزام الصندوق بدفع التعويض دون حاجة لاثبات مسؤولية العامل الجنائية أو التأديبية — أساس ذلك — ان صاحب العهدة مسئول مسؤولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبى ينفي هذه المسؤولية وهو ما قضت به المادة الثامنة من ذلك القرار .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر ، بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء صندوق تأمين حكومي لضمانات أرباب العهد والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ تنص على ان : « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والأدوات بما يزيد على خمسة جنيهاً وذلك في حدود ، قيمة الضمانة التى سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة امانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال . ويكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث في حدود قيمة العهدة المضمولة بالضمان وهى التى سدد ، عنها رسم الاشتراك عن الستة شهور التى وقع فيها الحادث على الا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه » وان المادة الثامنة من ذات القرار تنص على أن : « على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف ان تخطر الصندوق عن كل عجز

تطالب بالتعويض عنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على ان يرفق بالاخطار كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابقة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون • ويسقط حق الوزارة أو المصلحة المختصة في مطالبة الصندوق بمقدار التعويض بمضى سنة على تاريخ اكتشاف العجز •

ويبين من ذلك أن مناط تحقق مسؤولية الصندوق أن يلحق بمهدة الموظف المضمون خسارة أو عجز وان يكون ذلك ناشئا عن فعل الموظف سواء وقع منه هذا الفعل عمدا أو كان الى مجرد اهماله • وان الصندوق يلتزم باداء التعويض دون انتظار ثبوت مسؤولية الموظف الجنائية أو التأديبية ، شريطة ان تتم مطالبة الصندوق قبل مضي سنة على تاريخ اكتشاف العجز •

ولما كان الثابت ان أمين المخزن المذكور قد ارتكب اهمالا بمخالفته حكم المادة ٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات التي تنص على أنه : « عند تعيين أو نقل أمناء المخازن ، أو قيامهم بالاجازات السنوية يندب مدير المخازن أحد الموظفين لمراقبة عملية التسليم والتسلم » والتوقيع على المحاضر • ولا يجوز التصريح بأجازة لاحد أمناء المخازن الا اذا ندب مكانه موظف مستوف لشروط الضمان • واذا كان لأمين المخزن مساعد مضمون فعند قيام احدهما باجازة ، يجوز الاستغناء عن عملية التسليم والتسلم ، بشرط ان يوقع المتسلم اقرارا معتمدا من مدير المخازن بأن المخزن بعهدته » • • « ويتمثل هذا الاهمال في حصول أمين المخزن على اجازته السنوية بتاريخ ١٩٧٧/٨/٦ التي قام بعمله خلالها زميله أمين المخازن • • • • • دون تحرير محاضر تسليم وتسلم بينهما ودون ان يطلب من المتسلم اقرار يفيد ان المخزن بعهدته • ومن ثم يكون قد

أخل بواجبات وظيفته بأن تقاعس في تنفيذ التعليمات الخاصة بعمله كأمين مخزن ، وقصر في الحفاظ على ما يعهدته ، الأمر الذي ترتب عليه ضياع المهمات مع عدم إمكان تحديد وقت فقدها .

وعلى ذلك فلا يكون صحيحا ما ذهب اليه الصندوق من أنه لم يثبت بالدليل القاطع مسئولية صاحب العهدة عن العجز ، ذلك ان مقتضى حكم المادة الثامنة من قرار انشاء الصندوق سالفة الذكر ، انما يلتزم بدفع التعويض دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف الجنائية أو التأديبية وهو ما مؤداه ان صاحب العهدة مسئول مسئولية مفترضة ما لم يتحقق سبب اجنبى ينفي هذه المسئولية التى يتأكد قيامها فى الحالة الماثلة بثبوت الاهمال فى جانب الموظف .

(ملف ٧١٠/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

الفصل الثانى

رجوع جهة الادارة المضرورة على الصندوق

الفرع الاول

ما يجب أن تتبعه جهة الادارة المضرورة فى الرجوع
على الصندوق

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد — نص لائحته
على سقوط حق الوزارة أو المصلحة فى مطالبة الصندوق بمقدار التعويض
عن العجز بمضى سنة على تاريخ اكتشاف هذا العجز — عدم سريان
هذا الميعاد الا من التاريخ الذى يتم فيه تحديد مقدار العجز وسببه
تحديدا نهائيا •

ملخص الفتوى :

ان اللائحة الخاصة بانشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات
أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة
١٩٥٠ تنص فى مادتها الثامنة على أن « على الوزارة أو المصلحة التابع
لها الموظف أن تخطر مراقبة التأمين بوزارة المالية عن كل عجز تطالب
بالتعويض عنه فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على أن يرفق
بالاخطار كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد
مقداره وسببه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص
عليها فى المادة السابقة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل
الموظف • ويسقط حق الوزارة أو المصلحة المختصة فى مطالبة صندوق
التأمين بمقدار التعويض بمضى سنة على تاريخ اكتشاف العجز » •

ومن حيث أن اكتشاف العجز الذى يبدأ منه سريان مدة سقوط الحق فى التعويض عنه طبقا لذلك النص — ليس مجرد اكتشاف وقوع العجز ، وانما يتعين أن يكون قد تم تحديد مقدار العجز وسببه تحديدا نهائيا ، كما يلزم أن تكون المستندات والبيانات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه قد توافرت ، فعند ذلك فقط يتسنى للوزارة أو المصلحة الاخطار عن العجز ، ويتسنى أيضا للصندوق أن يراقب ويراجع تلك المستندات قبل أداء التعويض ، وذلك هو مقتضى نص المادة الثامنة المشار اليها حيث يوجب على الوزارة أو المصلحة أن ترفق باخطارها عن العجز كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ، ومن ثم فان مدة سقوط الحق فى التعويض عن العجز تبدأ من تاريخ اكتشافه بصفة نهائية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق فى الحالة المعروضة أن اللجنة التى شكلت للتحقيق فى المخالفات المخزنية قدمت تقريرها فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، وذكرت فيه أنه يوجد عجز فى مخزن الكهنة بلغ مقداره ١٤٧٤٨٢٨٢ ج ، وأشارت فى هذا التقرير بوجود فرز وحصر المرتجعات للوصول الى العهدة الحقيقية والمحاسبة المسؤولين عنها على أساس سليم ، وبذلك فان اللجنة لم تحدد قيمة العجز تحديدا نهائيا وانما كل ما يستفاد من تقريرها هو التنبيه الى وجود عجز مع دعوة المصلحة الى مراجعة المستندات الخاصة بالعهدة لتحديد هذا العجز نهائيا . وذلك هو ما تم فعلا حيث قامت المصلحة باجراء جرد كشف عن عجز فى العهدة بلغ مقداره ١٧٥٨٢٤٢ ج ، وهذا التحديد هو الذى اعتبر نهائيا وهو الذى قامت المصلحة بالمطالبة به . . وسواء اعتبر تاريخ هذا التحديد راجعا الى تاريخ اقرار مدير المخازن لكشف الجرد فى ٨ من ابريل سنة ١٩٥٨ أو اعتبر راجعا الى تاريخ اعتماد مدير عام المصلحة لهذه لكشف فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٨ ، فانه فى الحالى قد تم الاخطار عن العجز فى الميعاد القانونى ، اذ اخطرت المصلحة الصندوق فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٩ ، أى قبل مضى السنة المسقطه للحق فى التعويض ، مما يقوم معه التزام الصندوق بأداء التعويض عن العجز المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن حق مصلحة الموانى

والمناثر في التعويض عن العجز المشار اليه قبل صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد لم يسقط طبقا لنص المادة الثامنة من لائحة انشاء الصندوق سالفة الذكر .

(ملف ٢٨٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧١/٣/٣)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

نص المادة ٨ من لائحة انشاء الصندوق اذ تقرر سقوط الحق في المطالبة بالتعويض بمضى سنة من تاريخ اكتشاف العجز — العبرة في بدء سريان هذه المدة ليس مجرد اكتشاف وقوع عجز وانما تحديد مقدار وسبب العجز تحديدا نهائيا وتوفر المستندات الدالة على ذلك — ليس للصندوق أن يدفع بتراخي جهة الادارة في اخطار الصندوق بالعجز الموجب للتعويض للقول بسقوط مسؤوليته — أساس ذلك — ليس للمؤمن أن يدفع مسؤوليته بوقوع افعال من جانب المستفيد طالما أن الاخير لم يرتكب فعلا عمدا قاصدا به حدوث المخاطر موضوع التأمين — أساس ذلك من المبادئ العامة للتأمين .

ملخص الفتوى :

ان لائحة انشاء صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء في الثامن من فبراير سنة ١٩٥٠ والمعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ — تنص في مادتها الرابعة على أن الغرض من انشاء صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد تكوين مال احتياطي يستخدم لضمان موظفي الحكومة ومستخدميها الذين تتطلب منهم اللوائح والتعليمات تقديم ضمان عما يعهدتهم من نقود أو أوراق دمغة أو أدوات أو مهمات أو غيرها .

كما تنص المادة السابعة على أن يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدمغة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والأدوات بما يزيد على خمسة جنيهاً وذلك في حدود قيمة الضمان التي سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة

ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو إهمال ، ويكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث فى حدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان وهى التى سدد عنها رسم الاشتراك عن الستة شهور التى وقع فيها الحادث على ألا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه .

وتتضى المادة الثامنة بأنه « على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تخطر الصندوق عن كل عجز تطالب بالتعويض عنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على أن يرفق بالاخطار كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ويقسم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها فى المادة السابعة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون ، ويسقط حق الوزارة أو المصلحة المختصة فى مطالبة الصندوق بمقدار التعويض بمضى سنة على تاريخ اكتشاف العجز » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المتقدمة أن الهدف من انشاء صندوق التأمين الحكومى هو تكوين رأس مال احتياطى لضمان موظفى الدولة الذين تلزمهم القوانين واللوائح المالية تقديم ضمان لما بعهدتهم من نقود أو أدوات أو مهمات ، ويكون هذا الصندوق مسئولا عن تعويض الخسارة المادية أو العجز الناشئ فى عهدة الموظف المضمون نتيجة الضياع أو السرقة أو خيانة الأمانة أو التبديد أو الاختلاس أو الإهمال طالما أن قيمة الخسارة أو العجز قد تجاوزت خمسة جنيهات وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأفعال قد وقعت من الموظف عمدا أو نتيجة إهماله ، ويكون هذا التعويض فى حدود قيمة العهدة المضمونة والتى سدد عنها رسم الاشتراك عن الستة أشهر التى وقع خلالها الحادث بشرط ألا يتجاوز قيمة التعويض مبلغ عشرة آلاف جنيه .

وقد اشترطت المادة الثامنة ضرورة اخطار الصندوق عن كل عجز تطالب بالتعويض عنه خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه وأنه يتعين أن يرفق بهذا الاخطار البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ووقعه ويسقط حق الجهة

الادارية في المطالبة بالتعويض بانقضاء سنة من تاريخ اكتشاف العجز .
ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن تقرير اللجنة المشكلة لفحص
أعمال المذكور قد انتهى الى ثبوت اختلاسه لمبلغ قدره ٧٥٤٩٠ و ٩٤ ديناراً
جزائرياً على دفعات اعتباراً من ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ (تاريخ تسلمه
الأعمال المالية والحسابية لسفارتنا بالجزائر) وحتى الخامس من
نوفمبر سنة ١٩٦٥ (تاريخ قيامه بالأجازة الدورية التي لم يعد منها)
وتأييد ذلك بالحكم الصادر ضده من محكمة الجنايات بجلسة ٢٧ يونية
سنة ١٩٧٥ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وعزله من
وظيفته وتغريمه بمبلغ ٥١٢٤ جنيه و ٢٥٣ مليم ورد مثل هذا المبلغ
لوزارة الخارجية ، كما ثبت أيضاً أن وزارة الخارجية كانت قد أخطرت
الصندوق بهذا الاختلاس في الخامس عشر من فبراير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بسقوط حق الوزارة في المطالبة
بالتعويض لمضى أكثر من سنتين على تاريخ اكتشاف العجز ، بينما تقتضى
المادة الثامنة من لائحة انشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب
المهنة — بسقوط الحق في التعويض بمضى سنة من تاريخ اكتشاف
العجز ، لأن اكتشاف العجز الذى يبدأ منه سريان مدة سقوط الحق
في التعويض ليس مجرد اكتشاف وقوع عجز ، وإنما يتعين أن يكون
قد تم تحديد مقدار العجز وسببه تحديداً نهائياً ، كما يلزم أن تكون
المستندات والبيانات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه
قد توافرت ، فعند ذلك فقط يتسنى للجهة الادارية الاخطار عن العجز
ويتسنى أيضاً للصندوق أن يراقب ويراجع تلك المستندات قبل أداء
التعويض وذلك هو مقتضى نص المادة الثامنة المشار إليها حيث بوجب
على الوزارة أن ترفق باخطارها عن العجز كافة البيانات والمستندات
الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ، ومن ثم فإن مدة
سقوط الحق في التعويض عن العجز تبدأ من تاريخ اكتشافه بصفة
نهائية .

ومن حيث أنه وقد تبين أن العجز وتحديد مقداره وسببه قد
اكتشف بصفة نهائية في الثالث من يولية سنة ١٩٦٧ — وهو تاريخ
انتهاء اللجنة المشكلة لفحص اعمال المذكور وتقديم تقريرها — فمن

ثم فإن مدة السقوط — ومقدارها سنة — لا تبدأ الا من هذا التاريخ بيد أن الثابت أن وزارة الخارجية قد عجلت بهذا الاخطار وأجرتة في الخامس عشر من فبراير سنة ١٩٦٧ أى قبل ابتداء مدة السقوط المشار اليها وبالتالي فلا وجه للاحتجاج قبلها بسقوط حقها في التعويض لعدم قيامها بالاخطار بالعجز خلال سنة من تاريخ اكتشافه .

ومن حيث أنه لا يقدر في هذه النتيجة أيضا ما جاء بكتاب صندوق الضمان الحكومى من أن وزارة الخارجية قامت بمناقشة السفارة المصرية بالجزائر تباعا عن جميع المخالفات المالية التى تكشفت خلال مراجعة الحسابات الشهرية للسفارة وأن آخر مناقشة كانت في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٥ ورغم ذلك فإن الوزارة تراخت في اخطار الصندوق حتى الخامس عشر من فبراير سنة ١٩٦٧ الأمر الذى يترتب عليه سقوط حقها في التعويض — لأنه وفقا للمبادئ العامة في التأمين ليس للمؤمن أن يدفع مسئوليته بوقوع اهمال من جانب المستفيد طالما أن المستفيد لم يرتكب فعلا عمدا قاصدا به حدوث المخاطر موضوع التأمين ، وهذا المبدأ يتفق وطبيعة التأمين في قيامه على مخاطر محتملة الوقوع اذ لو تطلب المؤمن حرص المستفيد غاية الحرص لاصبح الخطر موضوع التأمين مستحيلا أو على الأقل غير محتمل الوقوع .

ومن حيث أن وزارة المالية وهى المستفيدة من التأمين لم تتسأ حدوث الاختلاس الذى وقع من الموظف المضمون ولم تعمل عمدا على وقوعه فان مسئولية الصندوق تكون محققة وليس للصندوق أن يدفعها محتجا بوقوع اهمال من جانبها ، ومن ثم فإن صندوق الضمان الحكومى يلتزم بسداد مبلغ ٥١٢٤ جنيه و ٢٥٣ مليم لوزارة الخارجية قيمة المبالغ التى اختلسها

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام صندوق الضمان الحكومى بسداد مبلغ ٥١٢٤ جنيه و ٢٥٣ مليم لوزارة الخارجية ، قيمة المبالغ التى اختلسها السيد /

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

مسئولية الصندوق عن تعويض الخسارة المادية أو المعجز الناشء في عهدة الموظف ايا كان سبب المعجز — شروط ذلك — أداء الجهات الادارية قيمة الاشتراك في التأمين عن السنة أشهر التي اكتشف فيها المعجز ، وأن تبلغ الصندوق بالمعجز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه وأن تطالب بالتعويض خلال سنة من ذات التاريخ — أثر توافر الشروط هو التزام الصندوق بتعويض المعجز بحد أقصى عشرة آلاف جنيه — اسناد مهام الصندوق الى الهيئة المصرية العامة للتأمين فان هذه الهيئة ملزمة باداء التعويض .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/٨ بإنشاء صندوق تأمين حكومي لضمان أرباب العهد المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ حدد في مواده الأولى والثانية والثالثة كيفية الاشتراك في الصندوق وقيمته وأوضح في المادة الرابعة أن الغرض من انشاء الصندوق تكوين مال احتياطي يستخدم لضمان موظفي الحكومة من أرباب العهد وقضى في مادته السابعة على أن (يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقص أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والأدوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك في حدود قيمة الضمانة التي سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو إهمال .

ويكون التعويض الذي يدفعه الصندوق عن كل حادث في حدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان وهي التي سدد عنها الاشتراك عن السنة شهور التي وقع فيها الحادث على ألا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه) .

ويقضى القرار المشار اليه في المادة الثانية بأنه (على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تخطر الصندوق عن كل عجز تطالب بالتعويض عنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على أن يرفق بالخطر كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابعة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون ويسقط حق الوزارة أو المصلحة في مطالبة الصندوق بمقداره التعويض بمضى سنة على تاريخ اكتشاف العجز) .

ومفاد ذلك أن صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد أنشأ بغرض كفالة تعويض الجهات الحكومية عما يحدث من عجز في العهد المؤكولة الى موظفيها أيا كان نوعها وأيا كان سبب العجز بغض النظر عما تسفر عنه الاجراءات المتخذة لتحديد مسؤولية أرباب العهد عن العجز وأيا كانت طبيعة تلك الاجراءات وذلك بشرط أداء تلك الجهات قيمة الاشتراك في التأمين عن الستة شهور التي اكتشف العجز خلالها ، وأن تبلغ الصندوق بالعجز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه وأن تطالب بالتعويض خلال سنة من ذات التاريخ والا سقط حقها في اقتضاؤه فان توافرت تلك الشروط التزم الصندوق بتعويض العجز بحسب أقصى مقداره عشرة آلاف جنيه .

وبناء على ذلك فانه لما كانت القوات البحرية قد أمنت على أمين المخزن في الحالة الماثلة وأدت عنه الاشتراك المتحدد لكل ستة أشهر خلال الفترة من ١٩٧١/١/١ حتى ١٩٧٣/١٢/٣١ بما فيها الستة أشهر التي اكتشف العجز خلالها في ١٩٧٣/٩/٦ وأبلغت الصندوق بالعجز وقيمته بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٨ قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه وطالبته بأداء التعويض قبل مضي عام على هذا التاريخ فان الصندوق يلتزم بأداء تعويض العجز في العهدة المقدرة بمبلغ ٦٥٤٤٢ جنيها و ٩٩١ مليما في حدود عشرة آلاف جنيه واذ أسندت مهام الصندوق الى الهيئة المصرية العامة للتأمين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١ لسنة ١٩٧٩ فانه يتعين الزام تلك الهيئة بأداء مبلغ عشرة آلاف جنيه للقوات البحرية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للتأمين بأداء مبلغ عشرة آلاف جنيه الى القوات البحرية .

(ملف ٩٤١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٢/٨ بإنشاء صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ تنظم اجراءات التأمين على أرباب العهد لدى الصندوق — عدم الربط بين سداد التأمين وقيام الرابطة التأمينية — اثر ذلك — التزام الصندوق بضمان الخسائر في المدة التي تطلب التأمين خلالها حتى لو تم اداء اشتراك التأمين بعد انتهائها .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/٨ بإنشاء صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ نظم اجراءات التأمين على أرباب العهد لدى صندوق الضمان الحكومي ففضى في المادة ١٤ بأن تعد الجهة طالبة التأمين بياناً بأسماء من تريد التأمين عليهم في العشرة أيام الأخيرة من شهرى يونية وديسمبر أى قبل ستة شهور من السنة وأن تسدد اشتراك التأمين خلال تلك الفترة أيضاً ثم ترسل هذا البيان الى الصندوق في اليوم الأول من شهر يناير ان كان التأمين عن الستة شهور الأولى من السنة أو من شهر يولية ان كان التأمين عن الستة شهور الأخيرة من السنة ، بيد أن القرار لم يربط بين تلك الاجراءات وقيام الرابطة التأمينية كعلاقة رضائية فقد الزم الصندوق بأداء التمويض عن كل خسارة تلحق الجهة طالبة التأمين خلال الستة شهور التي أدى عنها التأمين بفعل أو أهمال الموظف المضمون في حدود قيمة العهدة المشموة بالضمان بحد أقصى عشرة آلاف جنيه ومن ثم فان قبول الصندوق في

الحالة الماثلة اشترك التأمين على أمين العمدة عن الستة شهور الأولى من سنة ١٩٦٥ رغم أن أدائه لم يتم قبل بدايتها من شأنه أن يؤدي الى قيام رابطة التأمين فيما بينه وبين وزارة الخارجية وبالتالي فإن الصندوق يلتزم بضمان الخسائر التي تقع في تلك المدة وليس له ان يتصل من هذا الضمان بحجة أداء اشترك التأمين بعد انتهائها •

ولما كانت الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تخول الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الفصل في منازعات الجهات الادارية برأى ملزم وكان نص القانون يحمل قوته التنفيذية في ذاته فان رأى الجمعية الصادر بجلسة ١٩٧٨/٥/٣ بالزام صندوق الضمان الحكومي بأداء مبلغ ٥١٢٤ جنيه و ٣٥٣ مليم الى وزارة الخارجية يكون ملزماً للصندوق نزولاً على حكم النص القانوني ويتعين على الصندوق تنفيذه بأداء هذا المبلغ والا كان للوزارة أن تلجأ الى وزارة الخزانة لاجراء التنفيذ بالخصم لحسابها من الاعتمادات المخصصة للصندوق •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٨/٥/٣ بالزام صندوق الضمان الحكومي بأداء مبلغ ٥٢١٤ جنيه و ٣٥٣ مليم لوزارة الخارجية •

(ملف ٦١٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

الفرع الثانى

مناط مسئولية الصندوق عن دفع التعويض لجهة الادارة

رأى أول : الصندوق يدفع التعويض لجهات الادارة عند وجود العجز في المهدة دون حاجة الى اثبات مسئولية الموظف جنائيا أو تأديبيا :

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/٨ في شأن لائحة انشاء صندوق تأمين حكومى لضمانات أرباب العهد — مناط مسئولية هذا الصندوق عن الخسائر التى تلحق عهدة الموظف المضمون — هو وجود العجز في المهدة دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف جنائيا أو تأديبيا .

ملخص الفتوى :

يشور البحث فيما اذا كانت تثبت مسئولية صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد بثبوت مسئولية الموظف المضمون جنائيا أو اداريا أم أن مسئولية الصندوق تثبت بصرف النظر عن مسئولية الموظف وبالتالي هل التأمين لدى الصندوق مبناه التأمين ضد الخسائر أم مبناه التأمين ضد افعال الموظف ؟ .

وبالرجوع الى اللائحة الخاصة بانشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ والمعمول بها اعتبارا من أول مارس ١٩٥٠ طبقا للمادة ١٩ منها يبين أن المادة الاولى منها تنص على أنه « يجب على كل من يشغل وظيفة صراف أو محصل أو أمين مخزن أو إحدى الوظائف ذات العهد النقدية أو من أوراق الدمغة أو الادوات والمهمات أو غيرها أن يقدم للجهة التابع لها ضمانات فى الحدود وطبقا للاحكام المنصوص

عليها في هذه اللائحة ٠٠٠ » ، وبينت المادة الثانية قيمة هذه الضمانة فنصت على أنه « يجب أن تكون قيمة الضمانة معادلة على الأقل لمقدار النقود أو قيمة أوراق الدفعة التي في عهدة الموظف على أسس أكبر مبلغ يحتمل أن يكون يوما في عهده وإذا كانت العهدة من المهمات أو الأدوات فتكون الضمانة بواقع ١٥٪ من قيمتها حسب آخر جرد ولا يجوز أن تقل قيمة الضمانة عن مائة جنيه أو مضاعفاتها بحد أقصى قدره عشرة آلاف جنيه أيا كانت قيمة العهدة » كما نصت المادة السابعة منها على أنه « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والأدوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك في حدود قيمة الضمانة التي سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو أهمال » .

ومقتضى هذه النصوص أن التأمين على العهدة اجباري لكل من يشغل وظيفة من الوظائف التي بينتها المادة الأولى (صراف — محصل — أمين مخزن أو أية وظيفة ذات عهدة) وتكون قيمة التأمين في حالة ما إذا كانت العهدة من المهمات أو الأدوات بواقع ١٥٪ من قيمتها بشرط ألا تقل قيمة الضمانة عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ويلتزم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق هذه العهدة في حدود قيمة الضمانة بما يزيد على خمسة جنيهات ولا يزيد على عشرة آلاف جنيه .

والترام الصندوق بدفع قيمة التعويض ورد عاما غير مقرون بثبوت أهمال الموظف بل أن المشرع تكلم عن هذا الالتزام كأصل عام ملقى على عاتق الصندوق متى كانت هناك خسارة مادية أو عجز في النقود أو المهمات الموجودة في عهد الموظف .

ولا يحتج امام صراحة النصوص بما ورد في المادة ٣٩ من لائحة المخازن والمشتريات من أنه إذا غاب أحد أمناء المخازن أو أرباب العهد بذكر أخطار أو توقف عن أداء عمله أو توفي ، يكلف مدير المخازن أحد الموظفين بتسلم العهدة مؤقتا وذلك بواسطة لجنة ويطلب من الضامن قبل نهاية المدة المحددة للاخطار بوقت كاف أيفاد مندوب لحضور

التسليم وتقفيل دفاتر العهدة ثم يقفل المخزن ويختم بالشمع الأحمر بحضور ذوى الشأن ... على أنه إذا لم يحضر الضامن أو مندوبه أو وكيل أمين المخزن فى الموعد الذى يحدد لهم فلا يحق لهم فيما بعد الاعتراض على صحة الاجراءات • اذ أن اخطار الضامن عند تسليم العهدة من موظف الى موظف لا يفيد قصر الضمان على العجز الناشئ عن فصل الموظف فقط اذ أن حدود الضمان تحكمه القواعد المنظمة لها دون هذه المادة التى لم تورد سوى بيان كيفية فتح المخزن عند غياب صاحب العهدة أو تسليمها الى موظف آخر واوجبت اخطار الضامن لارسال مندوب لحضور هذه الاجراءات والا فلا يحق له الاعتراض عليها • وقد اوضحت الفقرة الاخيرة من المادة الغرض من اخطار مندوب الضمان صراحة اذ نصت على أنه « اذا لم يحضر الضامن أو مندوبه أو وكيل أمين المخزن أو ورثته فى الموعد الذى يحدد لهم فلا يحق لهم فيما بعد الاعتراض على صحة الاجراءات » •

وعلى ذلك فالاطار بالحضور يكون لجرد العهدة لبيان ما اذا كانت كاملة أو بها عجز أما مدى الضمان فيرجع الى النصوص الصريحة التى تحدده •

ولا يحتاج بأن المشرع وقد نص على التزام الصندوق سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو إهمال فلا يستخلص من هذا التعداد ضرورة توافر ركن الإهمال أو المسؤولية بالنسبة الى الموظف المضمون — ذلك أن التعداد المذكور قد ورد على سبيل المثال للاحوال التى يقع فيها العجز أو تنشأ الخسارة دون أن ينص عليها على سبيل الحصر • واذا كان الشارع قد نص على التزام الصندوق بالضمان حالة ضياع المهمات والاصل فى هذه الصورة هو فقد تلك المهمات دون معرفة مختلسها ودون إهمال من جانب الموظف المضمون حيث تكلم المشرع عن الإهمال فى موضع آخر فمن البدهاة أن ذات الالتزام يظل قائما حالة سرقة المهمات المذكورة ومعرفة مرتكب الجريمة وانتفاء مسؤولية الموظف التأديبية •

وفضلا عن ذلك فلا تلازم بين التزام الصندوق من ناحية وبين

مسئولية الموظف من ناحية اخرى فوجود العجز في المهمات يترتب عليه انعقاد المسؤولية في مواجهة جنائية كانت أو ادارية ولكنه لا يعتبر ركنا في وفاء الصندوق بالتزاماته المنصوص عليها في هذه اللائحة .

ولما كانت المادة ٧٤٧ من القانون المدني قد عرفت عقد التأمين بأنه (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتباً أو أى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن *) كما نصت المادة ٧٦٨ منه على أنه « ١ — يكون المؤمن مسئولاً عن الاضرار الناشئة عن اخطاء المؤمن له غير المتعمدة ، وكذلك يكون مسئولاً عن الاضرار الناجمة عن حادث مفاجيء أو قوة قاهرة * ٢ — أما الخسائر والاضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك » .

ولما كان عقد التأمين كقاعدة عامة هو دفع المؤمن للتعويض المتفق عليه للمؤمن له أو للمستفيد عند تحقق الخطر المبين بالعقد ويكون المؤمن مسئولاً عن الاضرار حتى ولو كانت ناشئة عن خطأ المؤمن له مادام الخطأ غير متعمداً وليس هناك غش من جانبه .

ولا شك ان التأمين لضمانات أرباب العهد يفيد بمعناه القانونى والفنى التأمين ضد كافة الخسائر التي تلحق عهدة الموظف . فالمؤمن عليه هنا هى عهدة الموظف ضد كافة الخسائر التي تصيبها بلا أدنى تقريب بين ما اذا كانت الخسائر راجعة الى فعل الموظف أم الى فعل خارجى .

ولما كان الصندوق ملزم بالضمان في حدود الضمانة المتفق عليها دون الاحتجاج بعدم قدرته على الوفاء اذ أن ذلك لا يمنع مسئوليته والتزامه بالسداد وعلى الهيئة المشرفة عليه تدبير أمورها .

ولما كانت المادة الثامنة من اللائحة المشار اليها تنص على أنه « على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تخطر مراقبة التأمين بوزارة

المالية عن كل عجز تطالب بالتعويض عنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على ان يرفق بالاعطال كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره. وسببه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابعة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون * » ومقتضى هذا النص هو قيام الصندوق بسداد قيمة العجز ودفع التعويض المستحق فور اعطاله دون ما حاجة الى انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية ولو كان التزام الصندوق مرتبطا بثبوت اهمال الموظف أو بما تسفر عنه الاجراءات الجنائية أو التأديبية لما أورد المشرع هذا النص *

لذلك انتهى الرأى الى التزام صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد بأداء قيمة ما أصاب عهدة الموظف المضمون من عجز وفقا لنصوص اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ رغم عدم ثبوت مسئولية المذكور الجنائية أو التأديبية *

(فتوى ٦٦٠ في ٦/٢٩ / ١٩٦٣)

رأى ثان : يجب ان يكون العجز في العهدة لسبب من الاسباب المحددة بلائحة الصندوق :

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

مسئولية غير مترتبة على مجرد ضياع عهدة الموظف — وجوب أن يكون الضياع لسبب من الاسباب التي عدها المادة ٧ من لائحة الصندوق *

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من لائحة انشاء صندوق الضمان الحكومى تنص على أن « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف

المضمون من النقود أو أوراق التمتع ، وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والأدوات بما يزيد عن خمسة جنيهات وذلك في حدود قيمة الضمانة التي سدد عنها الرسم ، سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال » . كما تنص المادة الثامنة من اللائحة على أن يقوم الصندوق بدفع التعويض دون انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون ، ومن ثم فالقول بأن صندوق الضمان الحكومي تقتصر مسؤوليته على الأحوال التي يثبت فيها أن الموظف المضمون قد خان الأمانة بنفسه ، هو قول يخالف نصوص لائحة انشاء ذلك الصندوق ، والصحيح هو مسؤولية الصندوق في أحوال الضياع بسبب « سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال ... » وذلك اعمالا لصريح نص المادة السابعة سالفه الذكر . والقول أيضا بأن الضمان هنا بمثابة تأمين ضد الخسائر التي تلحق عهدة الموظف بحيث يسأل الصندوق بمجرد الضياع دون استلزام قيام مسؤولية الموظف الجنائية أو المدنية هو قول يخالف بدوره نص تلك المادة ، والصحيح أن ما يرتب مسؤولية الصندوق بدفع الضمان هو الضياع بسبب من الأسباب التي عدتها المادة ، والا لما كان ثمة داع لأن تشتمل صيغتها على أسباب أخرى للمسؤولية بعد سبب الضياع .

(فتوى ٤٤٥ في ٢٤/١١/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

صندوق التأمين الحكومي لضمائن أرباب العهد — المادة السابعة من لائحة انشاء صندوق التأمين لضمائن أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ٨/٢/١٩٥٠ — نصها على سداد الصندوق كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون اذا كانت ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال — عدم التزام الصندوق بالسداد بمجرد تحقق سبب من هذه الأسباب — وجوب ثبوت ارتكاب الموظف المضمون لاي سبب منها .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الاولى من المادة السابعة من لائحة انشاء صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد الصادرة بقرار مجلس الوزراء فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ على أنه « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز فى عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك فى حدود قيمة الضمانات التى سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال » .

ومفاد هذا النص ان الصندوق لا يسأل لمجرد الضياع دون استلزام ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو المدنية ، لأنه لو أن ضمان الصندوق يشمل مطلق الضياع أيا كان سببه لما كان هناك داع لأن تورد المادة السابعة — السالف ذكرها — أسبابا أخرى للمسئولية بعد سبب الضياع ، ويكون المقصود اذن ان ما يرتب مسئولية الصندوق بدفع الضمان هو الضياع بسبب من هذه الاسباب التى عدتها وهى أسباب تنسب الى صاحب العهدة دون غيره . يؤيد ذلك ان المادة الثامنة من لائحة الصندوق تنص على ان يقوم الصندوق بدفع التعويض دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون فهذا النص يقابل بين مسئولية الصندوق عن ضياع العهدة وبين المسئولية الجنائية والادارية للموظف المضمون عن هذا الضياع .

ولهذا فقد انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صندوق الضمان الحكومى يكون مسئولاً فى أحوال الضياع بسبب « سرقة أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال » يرتكبه الموظف المضمون .

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

لائحة إنشاء صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد —
تحديد لها لحالات مسئولية صندوق التأمين الحكومى المشار اليه — عدم
مسئولية صندوق التأمين الحكومى الا فى احوال الخسارة المادية أو
العجز فى عهدة المهمات والادوات الناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها
الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو افعال
وفى الحدود المالية المبينة فى المادة السابعة من لائحة الصندوق وذلك
كله متى كان ذلك ناشئا عن فعل الموظف المضمون .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من لائحة إنشاء صندوق للتأمين الحكومى
لضمانات أرباب العهد تنص على أنه « يجب على كل من يشغل وظيفة
صراف أو محصل أو أمين مخزن أو احدى الوظائف ذات العهد النقدية
أو من أوراق الدفعة أو الادوات والمهمات أو غيرها ان يقدم للجمة
التابع لها ضمانا فى الحدود وطبقا للأحكام المنصوص عليها فى هذه
اللائحة » .

ويستثنى من حكم هذه المادة الصيارف والمحصلون التابعون
لمصلحة الأموال المقررة الوارد فى شأنهم المادة ١٢ من هذه اللائحة .

ومن حيث أن المادة السادسة من هذه اللائحة تنص على ان يحدد
الاشتراك فى صندوق الضمان بخمسة جنيهات فى الشهر عن مائة جنيه
من قيمة الضمان ويجوز ان يستقطع بموافقة الموظف أو المستخدم هذا
المبلغ مقدما من ماهيته كل ستة أشهر بحيث لا يتجاوز مقدار ما يستقطع
من الماهية $\frac{1}{2}$ نصف فى المائة من جملة ماهيته عن هذه المدة ويقصد
بجملة الماهية ماهيته مضافا اليها الزيادات المختلفة التى تضم اليها دون
خصم الضرائب المقررة .

وإذا تجاوز الرسم هذا المعدل فإن الوزارة أو المصلحة المختصة تتحمل الزيادة في رسم الضمان • وتفاديا لذلك يراعى بقدر الامكان عند اسناد العهدة الى الموظفين أن تكون عهدة النقود وأوراق الدمغة في حدود مائة جنيه عن كل جنيه من جملة ماهية الموظف الشهرية وعهدة الأدوات في حدود ٦٦٦ جنيها عن كل جنيه في الماهية •

وحيث ان المادة السابعة من هذه اللائحة تنص على ان يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدمغة وكذلك كل عجز في عهدة المهمات والأدوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك في حدود قيمة الضمانة التي سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال •

ويكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث في حدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان وهى التى سدد عنها رسم الاشتراك عن الستة شهور التى وقع فيها الحادث على الا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه » •

ومن حيث ان المادة الثامنة من هذه اللائحة تنص على انه « على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف ان تخطر مراقبة التأمين بوزارة المالية عن كل عجز تطلب التعويض عنه •• ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابعة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون ويسقط حق الوزارة أو المصلحة المختصة في مطالبة صندوق التأمين بمقدار التعويض بمضى سنة على تاريخ اكتشاف العجز » •

ومن حيث ان صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد لا يكون مسئولا الا في أحوال الخسارة المادية أو العجز في المهمات والأدوات الناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال وذلك متى كان ذلك ناشئا عن فعل الموظف المضمون دون غيره وبصرف النظر عن أن هذا الفعل وقع منه عمدا أو اهمالا • يؤيد ذلك ان الموظف المضمون هو الذى يدفع

الرسم المقرر للضمان وليست الوزارة أو المصلحة المختصة صاحبة المال — ولو كان الضمان يشمل الخسارة أو الضياع الذي يصيب عهدة الموظف المضمون دون أن يكون له صلة بهذه الخسارة أو ذلك الضياع لأدت الوزارة أو المصلحة المختصة الرسم المقرر للضمان — وهذا غير جائز قانوناً وفقاً لحكم المادة ٤٨ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والتي تنص « لا يؤمن على ممتلكات الحكومة بجميع أنواعها ضد الحريق أو غيره من الأخطار وهذه القاعدة تسرى كذلك على الأخطار التي تلحق بالغير من جراء النقل الميكانيكي » .

وفيما يتعلق بالتأمين على البضائع يراعى بشأنه الأحكام الواردة بلائحة المخازن .

والمادة الخامسة من لائحة المخازن والمستريات والتي تنص « لا يؤمن على ممتلكات الحكومة من مبان ومهمات منقولة أو غير منقولة ضد أي خطر من الأخطار (حريق — سرقة — غرق — الخ ..) » .

ولا يغير من هذا النظر قيام الصندوق بدفع التعويض وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة دون انتظار أية إجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون إذ أن ذلك لا يحول دون استرداد الصندوق ما دفعه إذا ثبت أن ضياع المال المضمون ليس ناشئاً عن فعل وقع من الموظف عمداً أو إهمالاً .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب العهد لا يكون مسئولاً إلا في أحوال الخسارة الأكادية أو العجز في عهدة المهمات والأدوات الناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبتها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو إهمال وفي الحدود المالية المبينة في المادة السابعة من لائحة الصندوق وذلك متى كان ذلك ناشئاً عن فعل الموظف المضمون .

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

صندوق التأمين لضمائنات ارباب العهد — لائحة انشاء الصندوق
الصادرة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ — المادة
السابعة من هذه اللائحة — تحديدها لحالات مسئولية الصندوق المشار
اليه — قيام مسئولية الصندوق في احوال الخسارة المادية أو العجز في
عهدة المهمات والادوات الناشئة عن ضياع أو سرقة أو غش أو خيانة أو
تهديد أو اختلاس أو اهمال منسوب الى الموظف المضمون — وقوع
اهمال من الموظف المضمون يؤدي الى حدوث الخسارة أو العجز — يكفى
لقيام مسئولية الصندوق متى كانت نتيجة مباشرة لذلك الاهمال .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة انشاء صندوق التأمين الحكومى
لضمانات ارباب العهد والصادرة بقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من
فبراير سنة ١٩٥٠ تنص على أنه « يجب على كل من يشغل وظيفة
صراف أو محصل أو أمين مخزن أو احدى الوظائف ذات العهد النقدية
أو من أوراق الدفعة أو الادوات والمهمات أو غيرها أن يقدم للجهة
التابع لها ضمانا فى الحدود وطبقا للاحكام المنصوص عليها فى هذه
اللائحة » .

وتنص المادة السابعة على أن يقوم الصندوق بسداد كل خسارة
مادية تلحق الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك كل عجز
فى عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهاً وذلك فى حدود
قيمة الضمانة التى سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن
ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد
أو اختلاس أو اهمال .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان مسئولية الصندوق تقوم فى احوال
الخسارة المادية أو العجز فى عهدة المهمات والادوات الناشئة عن ضياع

أو سرقة أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال منسوب
الى الموظف المضمون •

وترتبياً على ما تقدم يكفى لقيام مسؤولية الصندوق ان يقع اهمال
من الموظف المضمون يؤدى الى حدوث الخسارة أو العجز بحيث يمكن
القول عندئذ بأن الخسارة كانت نتيجة مباشرة لذلك الاهمال •

(فتوى ١١٦٠ فى ١٢/٢٠ / ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

تحديد المقصود بمسؤولية رب العهدة ووسيلة اثبات هذه
المسؤولية — صندوق تأمين أرباب العهد لا يسأل مجرد الضياع دون
استلزام ثبوت مسؤولية الموظف الجنائية أو المدنية — مايرتب مسؤولية
الصندوق بدفع الضمان هو الضياع بسبب من الاسباب التى عدتها
المادة ٧ من لائحة صندوق تأمين أرباب العهد وهى أسباب تنسب الى
صاحب العهدة دون غيره — الاصل العام فى المسؤولية أن اثباتها يتعين
أن يتم قضاء سواء من المحاكم التأديبية أو الجنائية — فى ضوء ما نصت
عليه المادة ٨ من لائحة صندوق تأمين أرباب العهد فان الصندوق يلتزم
بأداء قيمة ما أصاب عهدة الموظف المضمون من عجز وفقاً للنصوص
لائحة الصندوق رغم عدم ثبوت مسؤولية المذكور الجنائية أو التأديبية •

ملخص الفتوى :

ان اساس الفصل فى هذا النزاع يقوم على ضرورة تحديد
المقصود بمسؤولية رب العهدة فى حالة وقوع خسارة مادية تلحق عهدة
الموظف طالما كانت الخسارة ناشئة من ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف
المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال —
وكذلك تحديد وسيلة اثبات هذه المسؤولية وما اذا كان يكفى لاثبات
المسؤولية فى هذه الحالة مجرد التحقيقات التى تجرى بشأن واقعة
الخسارة أو الضياع أم أنه يلتزم لاثباتها ضرورة صدور حكم قضائى
باثباتها سواء من المحكمة التأديبية أو الجنائية •

ومن حيث ان المادة ٧ من لائحة صندوق تأمين أرباب العهد تنص على أنه « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو أوراق الدفعة وكذلك أى عجز فى عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهات وذلك فى حدود قيمة الضمانة التى سدد عنها الرسم سواء كانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال » •

ومن حيث ان مفاد هذا النص ان الصندوق لايسأل لمجرد الضياع دون استلزام ثبوت مسئولية الموظف الجنائية أو المدنية لانه لو ان ضمان الصندوق يشمل مطلق الضياع أيا كان سببه لما كان هناك داع لان تورد المادة السابقة — سالفه الذكر — أسبابا أخرى للمسئولية بعد سبب الضياع — ويكون المقصود اذن ان مايرتب مسئولية الصندوق بدفع الضمان هو الضياع بسبب من هذه الاسباب التى عدتها وهى اسباب تنسب الى صاحب العهدة دون غيره • واذا كان ذلك صحيحا على اطلاقه فمما لاشك فيه ان الخلاف لابد وان يثور مع ذلك حول وسيلة اثبات هذه المسئولية ذلك أنه ولئن كان الاصل العام فى المسئولية ان اثباتها يتعين ان يتم قضاء سواء من المحاكم التأديبية أو الجنائية الا ان الشك لابد وان يثور حول هذا التفسير وذلك فى ضوء مانصت عليه المادة الثامنة من لائحة الصندوق التى نصت فى شأنه الفقرة الاولى على أن «يقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون » •

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا انه يلزم القول بالتزام الصندوق بسداد قيمة التأمين ثبوت مسئولية رب العهدة فى الحدود التى أوضحتها المادة السابعة — الا انه لايلزم لاثبات هذه المسئولية انتهاء محاكمته تأديبيا أو جنائيا بل ولايلزم حتى فى هذه الحالة انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون •

والقول بغير ذلك يجعل من نص المادة الثامنة من لائحة الصندوق

لغوا لا طائل من ورائه فضلا عن أنه سيكون نوعا من التضارب والتناقض لاشك أن الشارع بمنأى عنه وذلك لورود نص المادة الثامنة صريحا في هذا الشأن اذ نص على أنه « على الوزارة أو المصلحة التابع لها الموظف أن تخطر مراقبة التأمين بوزارة المالية عن كل عجز تطلب بالتعويض عنه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اكتشافه على أن يرفق بالاخطار كافة البيانات والمستندات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه ويقوم الصندوق بدفع التعويض وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابقة دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون » • ويبين من صريح عبارة النص أنه فضلا عن نصه بوضوح على أن الصندوق يقوم بدفع قيمة التعويض دون انتظار أية اجراءات جنائية أو تأديبية قبل الموظف المضمون — فإنه ناط ايضا بالجهة الادارية التي يعمل فيها الموظف مسئولية تقديم كافة البيانات الدالة على وقوع العجز وتحديد مقداره وسببه — وهذا أمر تقوم به جهة الادارة التي يعمل فيها الموظف من واقع سجلاتها والتحقيقات التي تجريها بمعرفتها أو بمعرفة النيابة الادارية اذا كانت قد احوالت الموضوع اليها — وقد رتب الشارع جزاء على عدم قيام المصلحة بالاخطار والمطالبة على النحو السابق بأن اسقط حقها في المطالبة بمقدار التعويض وذلك بمضى سنة على تاريخ اكتشاف العجز وذلك دون ان تتخذ الاجراءات بالمطالبة في المواعيد المنصوص عليها في المادة ذاتها أو ببقاعسها عن تقديم المستندات وتحديد مقدار العجز وسببه •

ولقد سبق للجمعية العمومية في فتواها رقم ٦٦٠ الصادرة في ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٣ ان انتهت في شأن مناط مسئولية الصندوق عن الخسائر التي تلحق عهدة الموظف المضمون هو وجود العجز في العهدة دون حاجة لاثبات مسئولية الموظف جنائيا أو تأديبيا — وفي ذلك تقول الجمعية العمومية في فتواها سالفة الذكر بأنه « لا يحتاج المشرع وقد نص على التزام الصندوق سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة أمانة أو تبديد أو اختلاس أو اهمال فلا يستخلص من هذا التعداد ضرورة توافر ركن الاهمال أو المسئولية بالنسبة الى الموظف المضمون — ذلك ان التعداد

المذكور قد ورد على سبيل المثال للاحوال التي يقع فيها العجز أو تنشأ الخسارة دون ان ينص عليها على سبيل الحصر ... وفضلا عن ذلك فلا تلازم بين التزام الصندوق من ناحية وبين مسؤولية الموظف من ناحية أخرى فوجود العجز في المهمات يترتب عليه انعقاد المسؤولية في مواجهة الموظف جنائية كانت أو ادارية ولكنه لايعتبر ركنا في وفاء الصندوق بالتزاماته المنصوص عليها في اللائحة ، ولقد ناقشت الجمعية العمومية في فتواها سאלفة الذكر طبيعة عقد التأمين كما هي واردة في القانون المدني وانتهت الى ان عقد التأمين كقاعدة عامة هو دفع المؤمن للتعويض المتفق عليه للمؤمن له أو المستفيد منه عند تحقق الخطر المبين بالعقد — ويكون المؤمن مسئولا عن الاضرار حتى ولو كانت ناشئة عن خطأ المؤمن له مادام الخطأ غير متعمد وليس هناك غش من جانبه — ولاشك ان التأمين ل ضمانات أرباب العهد يفيد بمعناه القانوني والفني التأمين ضد كافة الخسائر التي تلحق عهدة الموظف وانتهت الجمعية العمومية الى أنه في ضوء مانصت عليه المادة الثامنة من لائحة الصندوق فان الصندوق يلتزم بأداء قيمة ماأصاب عهدة الموظف المضمون من عجز وفقا لنصوص لائحة الصندوق رغم عدم ثبوت مسؤولية المذكور الجنائية أو التأديبية •

ومن حيث أنه بالرجوع الى وقائع الحالة المطروحة يبين ان مسؤولية السيد أمين المخزن ... ثابتة من خلال تحقيقات النيابة الادارية التي انتهت في تحقيقها الى احالته الى المحكمة التأديبية بتهمة الالهمال وهو الامر الثابت من تحقيقات النيابة الادارية المذكورة وقد انتهت النيابة الادارية الى احالة السيد / ... أمين مخزن العلامات الحديديةبالقناطر الخيرية الى المحاكمة التأديبية لمساألته فيما هو منسوب اليه من الوجه المبين في التقرير مع احالته الى النيابة العامة للتحقيق معه في واقعة التزوير التي كشف عنها التحقيق •

ولقد كان اساس احالته الى المحاكمة التأديبية هو اعتراف صريح من المذكور بأنه المسئول الوحيد عن العجز في العهدة لخطئه في بعض العرفيات مما يشكل في النهاية اهمالا يستوجب المساءلة •

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام المؤسسة المصرية العامة للتأمين بتعويض الهيئة المصرية العامة للمساحة عن قيمة العجز الذى ظهر فى عهدة المرحوم ٠٠٠ ٠٠٠ أمين مخازن العلامات الحديدية التابع للهيئة الاخيرة .

(ملف ٣٢/٢/٣٢٧ — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

الفرع الثالث

شيوخ مسئولية ارباب المهدة لايمنع من اداء الصندوق التمويل

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

صدور قرار بمجازاة ارباب المهدة لاهمالهم فى اداء واجبات وظيفتهم ومخالفة التعليمات المالية — أثره — ثبوت مسئوليتهم عن الاهمال متى أصبح قرار الجزاء نهائيا — صندوق التأمين الحكومى لضمانات ارباب المهدة — مسئوليتهم عن قيمة العجز الذى نشأ عن اهمال ارباب المهدة مما ادى الى حدوث الاختلاس وعدم معرفة شخص الفاعل بالتحديد — لايفر من ذلك شيوخ مسئولية ارباب المهدة .

ملخص الفتوى :

ومن حيث ان الثابت من تحقيق النيابة الادارية ان السيد / ٠٠٠ وكيل بريد كفر الشيخ لم يقيم بوضع الطوابع اللازمة على المؤمنات التى ظهر بها العجز وسلمها الى السيد / ٠٠٠ معاون تسجيل كفر الشيخ قبل موعد القطار الذى ستسافر فيه بوقت طويل مما جعل هناك فرصة للتلاعب بها . وكما ثبت ان الاخير اهمل فى المحافظة على المؤمنات بأن سلمها الى السيد / ٠٠٠ دون ان يسجل ما بها من عيوب ظاهرة ودون تغيير الخاتم ذى التاريخ مما ساهم فى عدم معرفة من ارتكب حادث الاختلاس .

واخيرا فان السيد / ... لم يثبت النقص الموجود بالمؤمنات بعد اعادة وزنها ووضعها في مظاريف جديدة ولم يرفضها عندما تبين له مابها من عيوب فضلا عن اهماله في ذكر وزنها بكشف المراجعة واثباته على خلاف الواقع ان الاختتام سليمة ، مما ادى الى عدم معرفة الفاعل .

كما اوضحت النيابة العامة في مذكرتها ان العجز الخاص في المؤمنات الثلاثة تدور نسبته بين كل من ... وان كان من الصعب تحديد ايهما هو الذي قارفه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك اصدرت الهيئة قرارها بمجازاة هؤلاء العاملين الثلاثة وهم أرباب المهد لاهمالهم في اداء واجبات ووظائفهم ومخالفة التعليمات المالية .

ومن حيث أنه متى أصبح القرار الصادر بمجازاة أرباب العهدة نهائيا فان مسئوليتهم عن الاهمال تثبت في حقهم ولاجدال ان هذا الاهمال هو الذى ادى الى التلاعب في المؤمنات كما ادى الى عدم معرفة شخص القائم بالاختلاس على وجه التحديد بحيث يمكن القول أنه لولا ذلك الاهمال المنسوب اليهم والثابت في حقهم لما لحقت بالهيئة أبة اضرار .

ومن حيث انه تأسيسا على ماتقدم يكون صندوق التأمين الحكومى مسئولا عن تعويض هيئة البريد عن قيمة العجز الذى نشأ عن اهمال أرباب العهدة وعدم قيامهم بواجبهم على الوجه الصحيح مما ادى الى حدوث الاختلاس وعدم معرفة شخص الفاعل بالتحديد . ولايغير من ذلك شيوع مسئولية أرباب العهدة لان هذا الشيوخ لاينفى ثبوت الاهمال في جانبهم ، وهذا الاهمال يكفى وحده لقيام مسئولية الصندوق .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مسئولية صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد عن العجز في المؤمنات الثلاثة

المشار إليها بشرط ان يكون القرار الصادر بمجازاة أرباب العهد قد أصبح نهائيا .

(ملف ٢٣٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٦٩/١٢/٣)

الفرع الرابع

مسئولية الصندوق بالنسبة لمهد المهمات والادوات

راى أول : تعويض الصندوق للاضرار المادية اياكان سبب وقوعها :

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

تأمين أرباب العهد لدى صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد — التزام هذا الصندوق تعويض الاضرار المادية التى تصيب الادوات والمهمات التى تكون فى عهدة الموظف المضمون ايا كان السبب الذى ادى الى وقوع هذه الاضرار — اعتبار السيارات من بين الادوات والمهمات التى يشملها هذا الضمان .

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشاء صندوق تأمين حكومى لضمان أرباب العهد ، نصت على ان « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة مادية تلحق فى عهدة الموظف المضمون من النقود أو اوراق الدمغة وكذلك كل عجز فى عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهاً ، وذلك فى حدود قيمة الضمانة التى سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون ، أو غش أو خيانة أمانة أو تهديد أو اختلاس أو اهمال . ويكون التعويض الذى يدفعه الصندوق عن كل حادث فى حدود قيمة العهدة المشمولة بالضمان ، وهى التى سدد عنها رسم

الاشتراك عن الستة الأشهر التي وقع الحادث فيها على الا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه » .

ويستفاد من هذا النص أن صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد يلتزم تعويض الأضرار المادية التي تصيب الأدوات والمهمات التي تكون في عهدة الموظف المضمون أيا كان السبب الذي أدى الى وقوع هذه الأضرار ، ذلك ان المادة سالفه الذكر تقضى بأن يكون ضمان الصندوق لكل خسارة مادية أو عجز ، وذكرت بعض صور الأسباب المؤدية الى ذلك ، وهى الضياع والسرقة والغش وخيانة الأمانة والتبديد والاختلاس والاهمال . وهذه الأسباب من العموم والشمول ، بحيث تتناول كل الصور التي تسفر عن عجز في عهدة الموظف المضمون أيا كان الفعل الذي وقع منه ونشأ عنه الضرر وسواء أكان فعلا عمديا أم مجرد خطأ أو اهمال وبغض النظر عن سوء نية الموظف أو حسن نيته عند ارتكاب هذا الفعل .

وتعتبر السيارات الحكومية بصريح نص المادة ٥٩٦ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، في عهدة سائقها ، ويلتزم هؤلاء بتقديم ضمان عنها الى صندوق التأمين الحكومي المشار اليه ، طبقا للمادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ بإنشائه — فان كل ما يصيب هذه السيارات ، بسبب خطأ أو تقصير من جانب سائقها ، يستتبع التزام الصندوق تعويض هذا الضرر في حدود مقدار الضمان على الا يجاوز مبلغ التعويض عشرة آلاف جنيه طبقا للمادة ٧ من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

وعلى هدى ماتقدم يلتزم صندوق التأمين الحكومي تعويض الضرر الذي اصاب سيارة البوليس بسبب خطأ سائقها لانه من أرباب العهد المضمونة ، ولايدراً مسئولية الصندوق عن الوفاء بهذا التعويض « القول بأن الضرر الذي اصاب السيارة في هذه الحالة لايعتبر من قبيل العجز » ذلك لان العجز في مفهوم المادة ٧ من قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، يشمل كل نقص في الأدوات والآلات المعهود بها الى الموظف ، كما يشمل كل تلف يصيب أيا منها مما يستوجب اصلاح الاداة أو الآلة ، أو استبدال غيرها بها .

لهذا انتهى الرأى الى ان صندوق التأمين الحكومى لضمائنات
أرباب العهد مسئول عن تعويض الضرر الذى اصاب سيارة البوليس
المشار اليها بسبب اهمال سائقها •

(فتوى ١٣٣ فى ١٩٦١/٢/٨)

راى ثان : مسئولية الصندوق تنصب على العجز وحده :

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

صندوق التأمين الحكومى لضمان أرباب العهد — مسئولية هذا
الصندوق بالنسبة الى عهدة المهمات والادوات — تنصب على العجز
وحده دون سائر حالات الخسارة المادية من تلف أو عيب طبقاً لصريح
نص المادة السابعة من لائحة انشائه — مثال بالنسبة الى عدم مسئولية
الصندوق عما يصيب السيارات الحكومية من تلف بسبب اهمال
سائقها •

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من لائحة انشاء صندوق التأمين الحكومى
لضمان أرباب العهد تنص على أنه « يقوم الصندوق بسداد كل خسارة
مادية تلحق عهدة الموظف المضمون من النقود أو اوراق الدفعة وكذلك
كل عجز فى عهدة المهمات والادوات بما يزيد على خمسة جنيهاً وذلك
فى حدود قيمة الضمانة التى سدد عنها الرسم سواء أكانت الخسارة
ناشئة عن ضياع أو سرقة ارتكبها الموظف المضمون أو غش أو خيانة
أمانة أو تبجيد أو اختلاس أو اهمال » •

وهذا النص قاطع الدلالة فى ان مايضمنه الصندوق بالنسبة الى
عهدة المهمات والادوات هو العجز وحده دون سائر حالات الخسارة
المادية من تلف وعيب ، لان العجز تعبير واضح عن الفقد أو الضياع
لايدخل فيه التلف أو العيب •

ومما يؤيد هذا النظر في خصوص عهدة السيارات وهى من قبيل المهمات والادوات ، ان البحث الذى اجرى لادخال السيارات والموتوسيكلات فى ضمان الصندوق ، قد تنصب على حوادث سرقتها فقط دون احوال تلفها ، مما يؤكد ان ادخالها ضمان الصندوق كان المقصود به تأمين احوال فقدها أو فقد اجزاء منها دون صور تلفها •

ومن ناحية اخرى فانه يبدو ان هدف انشاء الصندوق لا يصل الى حد تغطية كل صور الخسارة المادية فى المهدة ، بدليل ان الرسم الذى يقتضاه الصندوق وهو ستة قروش عن كل مائة جنيه من الضالة بحيث يعجز تماما عن تأمين تلك الصور ، كما ان الاخذ بمبدأ اطلاق الضمان ليصل الى تأمين جميع حالات التلف المادى فى عهدة الادوات والمهمات — ومنها السيارات — يجعل من الصندوق هيئة تراول جميع عمليات التأمينات العامة من حريق وحوادث ... الخ تطبق تعريفات التأمين التى تستخدمها شركات التأمين ، وهو ما يبدو ان مناسبات واغراض انشاء ذلك الصندوق لم تفده •

وترتبيا على ذلك لا يضمن الصندوق المذكور مايصيب السيارات الحكومية من تلف بسبب اهمال سائقها •

(فتوى ٤٥٠ فى ١٩٦٤/٥/٢٥)

مستودق التامين والادخار

(م ٣٢ - ج ١٧)

صندوقا التأمين والادخار

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

كيفية حساب اشتراك الموظف في كل من صندوق التأمين والادخار
حال تخفيض المرتب — وجوب حسابه على أساس المرتب الاصلى
بالنسبة لصندوق التأمين ، وعلى أساس المرتب مخفضا بالنسبة لصندوق
الادخار .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨ من القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ على أن تكون
اموال صندوق التأمين كما يأتى . « (أولا) الاشتراكات التى تقطع
شهريا بصفة الزامية من مرتبات جميع الموظفين المنصوص عليهم فى
المادة الاولى ، ويعين مقدار هذه الاشتراكات بقرار من وزير المالية
والاقتصاد بحيث لا تتجاوز ١ ٪ من مرتب الموظف » . ولما كانت المادة
العاشرة من هذا القانون تقضى بأن يكون مبلغ التأمين الذى يؤديه
الصندوق معادلا لنسبة من المرتب السنوى تختلف تبعا للسن ، فان
مقتضى ذلك ان يكون التعويض مقدرا على أساس المرتب الاصلى
للموظف ، ومن ثم يتعين استقطاع نسبة التأمين على أساس هذا
المرتب وذلك حتى عن المدد التى لا يتقاضى فيها الموظف مرتبه كاملا .
اما بالنسبة لصندوق الادخار فقد حسم المشرع الخلاف بشأنه بأن
نص صراحة فى المادة ١٣ من القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ على ان
اشتراك الموظف فى حالات خفض المرتب لاي سبب كان يجرى حسابه
على أساس المرتب مخفضا ، وان كان قد أجاز للموظف ان يؤدي
اشتراكه كاملا اذا ما رغب فى ذلك . لذلك فان قيمة اشتراك الموظف
فى صندوق التأمين تحسب على أساس مرتبه الاصلى ، وذلك حتى
عن المدد التى لا يتقاضى فيها الموظف مرتبه كاملا . اما فيما يتعلق

بصندوق الادخار فطبقا للقانون يحسب اشتراك الموظف على أساس المرتب مخفضا الا اذا رغب هو في ادائه كاملا على أساس مرتبه الاصلى .

(فتوى ٣١ فى ٢٠/١/١٩٥٤) .

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار — النص على انتفاع الموظفين اللاتى يستقلن بسبب الزواج من حكم الفقرة الاولى — أحقيتهن فى المبالغ التى أدتها الحكومة لحسابهن — تحديد مداول عبارة «سبب الزواج» — هو الزواج كسبب مباشر للاستقالة — الزوجة التى تستقيل لتتفرغ لتربية أولادها بعد وفاة زوجها — لاتستفيد من الحكم .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٦ من القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ على أن « يكون المال المدخر الذى يؤديه الصندوق للموظف معادلا لجملة الاشتراكات التى اقتطعت من مرتبه والمبالغ التى أدتها الخزانة العامة لحسابه وفقا للمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٥ من فائدة مركبة سعرها ٣ ٪ سنويا الى حين الوفاة » . على أن الموظف الذى يستقيل من الحكومة قبل بلوغه سن الخمسين أو قبل أن تبلغ مدة خدمته خمسا وعشرين سنة لاتؤدى اليه الا المبالغ التى خصمت من مرتبه فقط مع فائدة مركبة سعرها ٣ ٪ . غير ان الموظفين اللاتى يستقلن بسبب الزواج ينتفعن بحكم الفقرة الاولى » . وقد ثار الخلاف حول تحديد مدلول عبارة «سبب الزواج» الواردة فى نهاية المادة ، هل تقتصر على الزواج كسبب مباشر للاستقالة أم تتناول كافة الاعباء العائلية ولو ترتبت على الزواج بطريق غير مباشر . ولتحديد مدلولها الصحيح يتعين تقصى المراحل التى مر بها هذا النص ، وقد بدأت هذه المراحل بالمادة ٥٩ من المرسوم بقانون رقم

٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات التي نصت على استثناء المستخدمات اللاتي يستعفن بقصد الزواج من شرط قضاء ٢٥ سنة في الخدمة أو بلوغ سن الخمسين مع قضاء خمس عشرة سنة كاملة بالخدمة ، وثلاثها المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بإنشاء صندوق ادخار لنظار وناظرات ومدرسي ومدرسات المدارس الابتدائية . اذ جاء بها « للمشتركات في صندوق الادخار اللاتي يتركن الخدمة بسبب الزواج الحق في تصفية حصصهن من الحسابين في الصندوق بالشروط الآتية : ١ — الا تقل مدة خدمتهن عن ثلاث سنوات ٢ — ان يتم عقد الزواج خلال الستة اشهر السابقة أو التالية للاستقالة مالم تكن هناك أسباب جديّة أخرت اتمام الزواج ، وفي هذه الحالة يجوز للجنة الصندوق بموافقة وزير المعارف العمومية ان تقرر التجاوز عن هذا التأخير » ٣ — الا تحصل التصفية والصرف الا بعد اتمام عقد الزواج .

ثم انتهت هذه المراحل بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليها .

وبين مما تقدم ان المقصود بنصوص القانونين ٣٧ سنة ١٩٢٩ ، ٢١٤ سنة ١٩٥١ هو الزواج المعاصر للاستقالة ، بحيث كان يخرج من هذا النطاق الزواج القديم السابق على الاستقالة ، الا ان القانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ في المادة ١٦ منه جاء بنص عام غير مقيد بحيث أصبح شاملا كل موظفة متزوجة تستقيل بسبب الزواج ، سواء أكان زواجها قديما أو حديثا معاصرا للاستقالة . وأنه وان كان نص المادة ١٦ المشار اليه قد اطلق القاعدة ولم يقصرها على حالة الزواج المعاصر ، الا ان ذلك لايعنى اهدار الزواج كسبب مباشر للاستقالة التي يترتب عليها استحقاق الموظفة للمبالغ التي أدتها للخزانة ، ذلك ان حكمة استثناء الموظفين اللاتي يستقن بسبب الزواج من القاعدة العامة التي تقضى بعدم استحقاق هذه المبالغ عند الاستقالة الا اذا توفرت الشروط المبينة في النص ، انما هي تيسير سبيل الزواج لهن ، وتشجيعهن على الاقدام عليه ، دعما لكيان الاسرة وهي نواة المجتمع . وهذه الحكمة لاتقوم اذا كانت العلاقة الزوجية قد انتهت بوفاة الزوج ، ثم استقالت

الزوجة كي تتفرغ لتربية اولادها منه اذا تعذر عليها الجمع بين اعباء الاسرة وبين اعباء الوظيفة ، ذلك ان السبب المباشر للاستقالة في هذه الحالة لم يكن الزواج الذي جعله المشرع مناه استحقاق المبالغ التي أدتها الخزانة العامة ، وانما يرجع الى انتهاء هذا الزواج بوفاة الزوج الذي كان يعول الاسرة ويقوم على تربية الاولاد .

(فتوى ٦٦٤ في ١٠/٢٩ / ١٩٥٦)

مندوق الضمانات التعاونى

(للصيارف والمحصلين التابعين لملحة الاموال المقررة)

صندوق الضمانات التعاونى

(للصيارف والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

قرار وزير المالية رقم ٧١ الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ بتأسيس صندوق ضمانات تعاونى للصيارفة والمحصلين — اقتصاره على ضمان الصيارفة والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة — نقل هؤلاء الى بلدية القاهرة بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ من أول مارس سنة ١٩٥٥ يترتب عليه خروجهم من نطاق الضمان المشار اليه اعتبارا من هذا التاريخ — اشارة احدى اللجان باستمرار الصندوق فى ضمانهم بعد نقلهم الى البلدية هى مجرد توصية لاتعنى تعديل القرار الوزارى المنشئ للصندوق — أثر ذلك عدم سريان الضمان الا بالنسبة الى مايفتلس من عهدة المحصل أو الصراف قبل أول مارس سنة ١٩٥٥ — رد المحصل جزءا مما اختلسه يوجب توزيع مardه بنسبة مايفضمنه الصندوق الى ما لايفضمنه

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار وزير المالية رقم ٧١ الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ بتأسيس صندوق ضمانات تعاونى للصيارفة والمحصلين تنص على ان « ينشأ صندوق يسمى صندوق الضمانات التعاونى للصيارف التابعين لمصلحة الاموال المقررة على مقتضى الاحكام التالية ... » .

ويبين من هذا النص ان ضمان الصندوق لايقوم الا بالنسبة

الى صيارف مصلحة الاموال المقررة ومحصلها دون غيرها من المصالح والجهات الادارية فاذا انحسرت عن الصراف أو المحصل تبعيته لمصلحة الاموال المقررة خرج عن نطاق الضمان الذى يرتبه الصندوق من التاريخ الذى تزايله فيه تبعيته لهذه المصلحة ولا يضمن الصندوق الا المبالغ التى كانت فى عهدة الصراف أو المحصل حتى هذا التاريخ •

ولما كان ما اشارت به اللجنة المشكلة لبحث الاجراءات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ الذى قضى بنقل تبعية المحصلين والموظفين بالقسم المالى بمحافظة القاهرة التابع لمصلحة الاموال المقررة الى بلدية القاهرة اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٥٥ ان ما اشارت به اللجنة من استمرار الصندوق فى ضمان الصيارف والمحصلين المنقولين بعد نقلهم الى بلدية القاهرة لا يعدو ان يكون توصية لاتعنى تعديل احكام القرار الوزارى رقم ٧١ الصادر فى اول ديسمبر سنة ١٩٢٩ بانشاء الصندوق المذكور لان سلطة تعديل هذه الاحكام منوطة بوزير المالية اعمالا للمادة ١٣ من القرار المشار اليه ولما كان لا يوجد دليل فى الاوراق على ان السيد وزير المالية قد اصدر قرارا بهذا التعديل فان الصندوق المذكور — ترتيبا على ما تقدم — لا يضمن الا ما اختلسه المحصل المعروضة حالته من المبالغ التى كانت فى عهده حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ وهو اليوم السابق على نقله الى بلدية القاهرة ولا يضمن ما اختلص من المبالغ التى كانت فى عهدة المحصل المذكور بعد هذا التاريخ وذلك بغض النظر عن التاريخ الذى امنت فيه البلدية على محصلها لدى مصلحة التأمين وعن مدى اتفاقه مع توصية اللجنة المشار اليها •

اما بالنسبة الى المبلغ الذى دفعه المختلس وهو ٣١٠ جنيهات فأنه لم يسدده عن مبلغ اختلسه حتى تاريخ معين بالذات وانما لحساب المبالغ المختلسة عموما تلك التى اختلسها قبل نقله الى البلدية أو بعد نقله اليها — ومن ثم يتعين توزيعه بنسبة ما اختلسه قبل هذا النقل وبعده أى بنسبة ما يضمنه الصندوق الى ما لا يضمنه على الوجه السالف ذكره •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان صندوق الضمانات
التعاونى للصيارفة والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة لا يضمن
الا المبالغ التى اختلسها ٠٠٠٠ قبل اول مارس سنة ١٩٥٥ تاريخ نقله
الى بلدية القاهرة دون المبالغ التى اختلسها بعد هذا التاريخ ، وان
المبلغ الذى سددته المذكور يوزع بنسبة ما يضمنه الصندوق الى
ما لا يضمنه من مجموع المبالغ المختلسة .

(ملك ١٠٥/٢/٣٢ — جلسة ١٩٦٥/١٢/٩)

34

19

19

صيد

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

ان المرسومين بقانونين الصادرين في ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٦ والذين صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ باعتبارهما في حكم القوانين الصحيحة والخاص اولهما بصيد الاسماك والآخر بصيد الاسفنج لا يزالان قائمين لم يحصل الفاؤهما بقانون لاحق ولذلك فان لوزارة التجارة والصناعة أن تستمر في تطبيق احكامهما .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ موضوع ايجار مناطق صيد الاسماك والترخيص في صيد الاسفنج في المياه المصرية الذى يتلخص في أنه في ٣١ ابريل سنة ١٩٢٦ صدر مرسومان بقانونين أحدهما خاص بصيد الاسماك في البحيرات والمياه الداخلية والمياه البحرية المصرية وقناة السويس وبالملاحة في البحيرات الداخلية . والآخر خاص بصيد الأسفنج في المياه البحرية المصرية . وقد عرض هذان المرسومان على البرلمان فأقرهما وصدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٦ باعتبار المراسيم بقوانين التى صدرت في المدة من ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٤ الى ١٠ من يونية سنة ١٩٢٦ في حكم القوانين الصحيحة .

وبمقتضى هذين القانونين يجوز لوزير المالية ايجار مناطق صيد الأسماك والترخيص بصيد الأسفنج .

وحدث بعد ذلك أن وافق مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ على تقرير لجنة الشؤون الدستورية الذي جاء فيه أن

كل التزام موضوعه — استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار يجب عرضه على البرلمان لاقتراره .

وتستطلع وزارة التجارة والصناعة الرأى في تأثير هذا القرار في المرسومين بقانونين السابق الاشارة اليهما .

وقد انتهى رأى القسم الى ان المرسومين بقانونين الصادرين في ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٦ وللذين صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ باعتبارهما في حكم القوانين الصحيحة والخاص أولهما بصيد الأسماك والآخر بصيد الاسفنج لا يزالان قائمين لم يحصل الغاؤهما بقانون لاحق ولذلك فان لوزارة التجارة والصناعة أن تستمر في تطبيق أحكامهما وأن تؤجر مناطق صيد الاسماك وتمنح الترخيص في صيد الاسفنج طبقا للاوضاع المقررة فيهما .

(فتوى ٢٥٣/١/٢/٨٠ في ١٤/٨/١٩٤٨)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

يعتبر باطلا النص على حق السلطة التنفيذية في منح التزام صيد الاسفنج لاعتباره موردا من موارد الثروة الطبيعية .

ملخص الفتوى :

في شأن استطلاع الرأى نحو دستورية النص الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون الصادر في ٢١ من ابريل سنة ١٩٢٦ الخاص بصيد الاسفنج في المياه البحرية المصرية بحث قسم الرأى مجتمعا هذا الموضوع بجلسته المنعقدة في ٨ من ابريل سنة ١٩٥١ وتبين أن المادة الثانية من المرسوم بقانون المشار اليه نصت في فقرتها الاولى على أن يكون الترخيص في صيد الاسفنج اما بموجب رخص

خاصة تصدر من وزارة المالية ولها بموجب التراخيص لحق الصيد في جميع المياه البحرية المصرية أو في جزء منها .

ثم نصت الفقرة الثانية منها على أنه « لا يمنح الترخيص حق الصيد الا بقرار من مجلس الوزراء الا اذا طرح في المناقصة العامة فيجوز لوزير المالية منحه » .

ولما كان صيد الاسفنج في معنى الفقرة الاولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون سالف الذكر موردا من موارد الثروة الطبيعية فان التزام استغلاله يخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٣٧ من الدستور التي تنص على أن « كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار ، لا يجوز منحه الا بقانون والى زمن محدود » .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون السابق الإشارة اليه اذا اعطت السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء ووزير المالية) حق منح التزام استغلال الاسفنج وهو مورد من موارد الثروة الطبيعية تكون مخالفة للدستور .

(فتوى ٢٤٦ — في ١٢/٤/١٩٥١)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

استغلال حق الصيد في ملاحه بورفؤاد — لايرقى الى مستوى المورد الطبيعي للثروة القومية مما يمنح استغلاله بقانون — صحة عقد ايجار حق الصيد بالملاحه المذكورة المبرم بين وزارة الحربية واحد الاشخاص .

ملخص الحكم :

ان ابرام عقد ايجار ملاحه بورقؤاد بين السلطة التنفيذية والمدعى معناه ان الادارة انما رأت في تقديرها ان استغلال صيد الاسماك ، والمحار والبط والاوز والسمن بملاحه بورقؤاد — وهو يجرى في نطاق محصور لمدة محدودة قصيرة — لايلغ من الخطر والاهمية ما يرقى به الى مستوى المورد الطبيعى للثروة القومية . ولما كان ليس من المحتم ان يكون كل مورد طبيعى للدولة موردا من موارد ثروتها القومية مما يمنح استغلاله بقانون فان عقد ايجار حق الصيد آنف الذكر المبرم بين وزارة الحربية بصفتها المهيمنة على مصلحة السواحل ومصايد الاسماك وبين المدعى يكون صحيحا متعينا اعمال احكامه .

(طعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

الترخيص باستغلال الطحالب في منطقة الاسكندرية — اسناده شفويا من محافظة الاسكندرية الى المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية — جائز — قيام هذه المؤسسة باسناد الترخيص المذكور الى الشركة المصرية لتصدير الطحالب — لا اثر لهذا التنازل على مسئولية المؤسسة تجاه المحافظة — التزام المؤسسة قانونا بأداء الاتاوة المفروضة على هذا الاستغلال وان حق لها الرجوع على الشركة بما تؤديه للمحافظة .

ملخص الفتوى :

ان استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية — طبقا لما استقر عليه الفقه والقضاء الادارى — قد يتم خفية دون علم من جهة الادارة كما قد يتم بموجب ترخيص يصدر من جهة الادارة تحدد فيه شروط الاستغلال ، وقد يتخذ هذا الترخيص صورة عقد التزام كما قد يتم

في صورة تصريح من الادارة يكون للمرخص اليه بمقتضاء حق الاستغلال . ومن المقرر كذلك انه في حالة الاستغلال الخفى يكون الملتزم بأداء مقابل الاستغلال هو الشخص المستغل نفسه ، أما في حالة الترخيص يكون الملتزم بأداء الاتاة التي تؤدي مقابل هذا الاستغلال هو الشخص المرخص اليه بالاستغلال ، سواء قام هو بالاستغلال بنفسه بوسائله الخاصة أو عهد الى الغير بهذا الاستغلال لحسابه أو عن طريق التنازل عن الترخيص ، اذ انه في حالة قيام الغير بالاستغلال لحساب المرخص اليه فان الاخير يظل المسئول قبل الادارة باعتباره طرفا في العقد ، كما أنه في حالة التنازل عن الترخيص الى الغير دون علم الادارة وموافقتها يظل المرخص اليه مسئولا كذلك قبل الادارة اذ أن مثل هذا التنازل يقتصر أثره على العلاقة بين المرخص اليه الاصلى والمتنازل اليه ، ولا يجاوزها الى العلاقة بين الادارة والمرخص اليه الاصلى . وعلى ذلك فان قيام الغير بالاستغلال لا يخلى المرخص اليه من المسؤولية عن اداء الاتاة ولا يجوز له ان يدفع بوجوب الرجوع على المستغل من الباطن بهذه الاتاة لانه يعتبر مدينا أصليا بها وليس ضامنا مما يجوز له أن يدفع بالتجريد .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية اعربت عن رغبتها في استغلال الطحالب البحرية وتصنيعها . وعلى هذا الاساس أوقفت محافظة الاسكندرية (شؤون الاسكان والمرافق) اجراءات طرح مزايده الاستغلال التي كانت بصدد اجرائها في صيف عام ١٩٦٢ ، وقد بدأت المؤسسة فعلا في عملية الاستغلال واهضت المحافظة بذلك بكتابها المؤرخ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٢ حيث ذكرت فيه انها قد بدأت في جمع الاعشاب البحرية اعتبارا من ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢ ، كما بدأت في الوقت ذاته المفاوضات بين المؤسسة والمحافظة لتحديد شروط الاستغلال ، فمن ثم فان قيام المؤسسة بالاستغلال بعد اخطار المحافظة وعدم اعتراض الاخيرة على ذلك ثم بدء المفاوضات بين الطرفين للاتفاق على شروط الاستغلال يؤدي الى القول بصور ترخيص شفوى من المحافظة الى المؤسسة ، خولت المؤسسة بمقتضاء حق استغلال

الطحالب ، وهذا الترخيص يرتب أثره من حيث مسئولية المؤسسة عن اداء الاتاوة المستحقة عن هذا الاستغلال ، ولا يخلوها من المسئولية ان تكون قد عهدت الى الشركة المصرية لتصدير الطحالب بعملية الاستغلال سواء كان ذلك لحساب المؤسسة أو لحساب الشركة بناء على تنازل المؤسسة اليها ، ذلك ان الترخيص الشفوى بالاستغلال لم يصدر الى الشركة المذكورة ، كما ان محافظة الاسكندرية (شئون الاسكان والمرافق) لم تخطر بأى تنازل يمكن ان يكون قد تم بين المؤسسة والشركة ، وعلى ذلك فان المؤسسة تظل مسئولة عن اداء الاتاوة للمحافظة عن المدة التى كان الاستغلال فيها يتم باسمها ، ولها ان ترجع بما تؤديه للمحافظة على الشركة المصرية لتصدير الطحالب .

(فتوى ٢١٩ فى ٢١/٢/١٩٦٣)

مسيلة

صيدلية

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة —
الصيدليات الخاصة التابعة لجمعيات تعاونية — عدم جواز تعاملها مع
الجمهور من غير اعضاء الجمعية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة
نص في المادة ١٠ منه ، معدلة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ على ان
تعتبر مؤسسات صيدلية في تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات
العامة والخاصة ومصانع المستحضرات الصيدلية ومخازن الادوية
ومستودعات الوسطاء في الادوية ومحال الاتجار في النباتات الطبية
ومتحصلاتها الطبيعية .

ثم تضمنت المواد من ١١ — ٢٩ الاحكام العامة للمؤسسات
الصيدلية ، ومن بين هذه الاحكام ما قضت به المادة ١٩ معدلة بالقانون
رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ من أن « يدير كل مؤسسة صيدلية صيدلى مضى
على تخرجه سنة على الاقل امضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة
صيدلية حكومية أو اهلية . فاذا كان الامر يتعلق بصيدلية خاصة أو
بمستودع وسيط جاز اسناد الادارة لمساعد صيدلى يكون اسمه مقيد
بهذه الصفة بوزارة الصحة العمومية » .

وتناول القانون بعد ذلك بيان الاحكام الخاصة بكل نوع من
انواع المؤسسة الصيدلية ، فخص الصيدليات العامة بعدة احكام من
بينها ما قضت به المادة ٣٠/٢ من أنه « ويراعى الا تقل المسافة بين

الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص فيها على مائة متر » وكذلك ما نصت المادة ٣٢ من انه « لا يجوز للصيدلى ان يحصر للجُمهور أى دواء بالصيدلية الا بموجب تذكرة طبية » .

أما الصيدليات الخاصة فقد نظمت احكامها فى المادتين ٣٩ ، ٤٠ وكانت المادة ٣٩ تنص على أنه « لا يجوز منح ترخيص فى فتح صيدلية خاصة الا اذا كانت تابعة لهيئة حكومية أو بلدية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية ويكون من بين نشاطها فتح هذه الصيدلية الخاصة . ويشترط فى الصيدليات الخاصة الا تكون متصلة بالطريق العام ، وتسرى عليها احكام الصيدليات العامة عدا احكام المادتين ٣٠ ، ٣٢ . ويجوز لهذه الصيدليات أن تصرف بالثمن الادوية بالعيادات الخارجية لغير مرضاها فى البلاد التى لا يوجد بها صيدلية عامة وفى هذه الحالة تسرى عليها احكام المادة ٣٢ » .

وقد ادخلت على هذه المادة عدة تعديلات آخرها التعديل الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ فأصبح نصها على ان « الصيدليات الخاصة نوعان (١) صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الاطباء المصرح لهم فى صرف الادوية لمرضاهم أو ما فى حكمها ، ولا يجوز منح ترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع الا اذا كانت ملحقة بمؤسسة علاجية مرخص بها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحال التجارية والصناعية ، وتسرى عليها احكام الصيدليات العامة عدا احكام المادتين ٣٠ ، ٣٢ . ويجوز لهذه الصيدليات ان تصرف بالثمن الادوية بالعيادات الخارجية لغير مرضاها فى البلاد التى لا يوجد بها صيدلية عامة وفى هذه الحالة تسرى عليها احكام المادة ٣٢ . (٢) الصيدليات التابعة لجمعية تعاونية مشهورة ويمنح الترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع بناء على طلب من رئيس مجلس ادارة الجمعية أو مديرها ، وتسرى على هذا النوع من الصيدليات العامة عدا المادة ٣٠ » .

ويستفاد من النصوص المتقدمة ان ثمة نوعين من الصيدليات

العامة والصيديات الخاصة وان لكل منهما ، بحسب طبيعته والتنظيم القانوني له ، أحكاما تميزه مما ينبغى معه عدم الخلط بينهما . وقد ابرزت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الفارق بين النوعين فاوردت ان « مشروع القانون افرد بابا خاصا لكل نوع من انواع المؤسسات الصيدلية على حدة وذلك على الوجه الآتى (أ) تعتبر الصيدليات العامة أهم المؤسسات الصيدلية ولها مركز الصدارة في أحكام القانون لانها المصدر الوحيد الذى يستوفى منه جمهور المرضى حاجته من الدواء لهذا افسح القانون الحالى مجال انشاء الصيدليات وزيادة عددها ٠٠٠ » (ب) وقد تكلم المشروع عن الصيدليات الخاصة وعما يسرى بشأنها من أحكام ومن يصرف لهم الدواء من تلك المؤسسات فقصر ذلك على المرضى الذين يعالجون بالمؤسسة العلاجية التى الحق بها صيدلية خاصة تجنبنا لمنافسة هذه المؤسسات للصيدليات العامة اذا ترك للاولى حق بيع الدواء للجمهور بوجه عام » .

ويبين من ذلك أن الصيدليات العامة هي المصرح لها في البيع للجمهور دون تحديد ، أما الصيدليات الخاصة فغير مصرح لها ان تباع أو تتعامل الا مع فئة محددة هم اعضاء الهيئة التى تتبعها الصيدلية .

وؤكد هذا النظر ، بالاضافة الى ما تقدم ، ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ حيث أوردت أنه « لما كانت احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلية لا تبيح للصيدليات الخاصة التى يصرح بها للجمعيات التعاونية أن تباع بالثمن ادوية لاعضاءها الا في حالات خاصة (حيث كان يشترط أن يكون فتح الصيدلية من بين نشاط الجمعية) مما يعوق الجمعيات التعاونية عن المساهمة في علاج اعضائها . لذلك رأى تعديل القانون المذكور بحيث يمكن للجمعيات التعاونية فتح صيدليات خاصة تباع بالثمن الادوية للاعضاء وأسرهم » .

كما يؤكد هذا النظر ويؤيده أن المادة ٣٩ من القانون كانت تبيح للصيدليات الخاصة جميعها أن تصرف بالثمن الادوية بالعيادات

الخارجية لغير مرضاها في البلاد التي لا توجد بها صيدلية عامة • فلما عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ أبقى المشرع على هذا الحكم بالنسبة للنوع الاول من الصيدليات الخاصة ، وهو صيدليات المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الاطباء المرح لهم في صرف الادوية لمرضاهم ، أما بالنسبة للنوع الثانى ، وهو الصيدليات التابعة لجمعيات تعاونية ، فلم يورد في شأنها نص مماثل • وليس من شك في ان هذه المغايرة في الحكم تعنى أنه لا يجوز للصيدليات الاخيرة أن تباع أو تتعامل مع غير اعضائها اعمالا للاصل العام الذى يحكم نشاط مثل هذا النوع من الصيدليات على النصوص السابق بيانه •

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أنه لا يجوز للصيدليات الخاصة التابعة للجمعيات التعاونية أن تتعامل مع الجمهور من غير اعضاء الجمعية ولا يجوز ، بغير تعديل القانون ، استثناء تلك الصيدليات من هذا القيد •

ومن حيث أنه لا حاجة في القول بأن من مقتضى النص في القانون سريان احكام الصيدليات العامة على الصيدليات المشار اليها جواز تعاملها مع الجمهور ، ذلك ان الاحكام التى تسرى بالتطبيق لهذا النص هى تلك التى لا تتعارض مع الطبيعة الخاصة لتلك الصيدليات ، والا كان مؤدى ذلك تحويلها من صيدليات خاصة الى صيدليات عامة ، وهو أمر غير مقبول ولا يتفق مع التمييز الذى أورده القانون بين نوعى الصيدليات •

يضاف الى ما تقدم ، أن في اباحة تعامل الصيدليات التابعة للجمعيات التعاونية مع الجمهور ومساواتها بالصيدليات العامة في هذا الخصوص مع اعفاؤها من شرطى المسافة واسناد ادارتها الى صيدلى — ما يجعلها في وضع متميز بالنسبة للصيدليات العامة ، ومع أنها لم تعف من هذين الشرطين الا لانها تتعامل على نطاق ضيق ولا يخشى من منافستها للصيدليات العامة التى هى الاصل المشبه به • والقاعدة الاصولية تقضى بالا يكون المشبه أحسن حالا من المشبه به •

وكذلك لا يسوغ الاستناد الى نص المادة ١٨ من قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ التي تقتضى بأن « للجمعية أن تقتصر ما تؤديه من خدمات وأعمال على اعضائها أو أن تسمح بأدائه للغير » . » للقول بجواز تعامل الصيدليات سالفه الذكر مع الجمهور من غير أعضاء الجمعية حسبما يقرره نظامها الداخلى — لايسوغ الاستناد الى ذلك لان قانون مزاوله مهنة الصيدلية بحسابه قانونا خاصا هو الذى يحكم نشاط المؤسسات الصيدلية ، وبالتالي يكون المرجع اليه وحده فى بيان مدى نشاط الصيدلية الخاصة حتى ولو كانت تابعة لجمعية تعاونية اذ ليس لهذه التبعية من أثر فى تحديد هذا النشاط .

وأخيرا فانه لا يجوز القول بأن امتناع المسئول عن ادارة الصيدلية الخاصة التابعة لجمعية تعاونية عن البيع للجمهور يشكل جريمة تموينية ، لان نصوص القانون هى التى تقرر من لهم حق التعامل مع هذا النوع من الصيدليات وليس لمن عداهم أية حقوق قبلها . ومن ثم فان الامتناع عن البيع لهؤلاء يجد سنده من نصوص القانون ولا ينطوى على جريمة ما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز للصيدليات الخاصة التابعة لجمعيات تعاونية أن تتعامل مع الجمهور من غير أعضاء الجمعية .

(ملف ٧/١/٤٩ — جلسة ١٩٧١/٦/٩)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

الصيدليات الخاصة التابعة لجمعيات تعاونية — الجزاء الذى يوقع على الصيدلية التى تتعامل مع الجمهور من غير اعضائها — تطبيق احكام المادة ٨٢ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاوله مهنة الصيدلية معدلا بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة تنص على ان « تعتبر مؤسسات صيدلية في تطبيق احكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ٠٠٠ » ونصت المادة ١١ على أنه « لا يجوز انشاء مؤسسة صيدلية الا بترخيص من وزارة الصحة » ، كما تنص المادة ١٤ على ان « تلغى تراخيص المؤسسات الخاضعة لاحكام هذا القانون في الاحوال الاتية : (١) اذا اغلقت المؤسسة بصفة متصلة مدة تتجاوز سنة ميلادية (٢) اذا نقلت المؤسسة من مكانها الى مكان آخر . ونصت المادة ١٨ على أنه « لا يجوز استعمال المؤسسة الصيدلية لغير الغرض المخصص لها بموجب الترخيص المعطى لها ٠٠ » وتنص المادة ٨٠ على ان « يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد عن ٢٠٠ جنية كل من فتح أو انشأ أو ادار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص . وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة اداريا ٠ » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان الغاء تراخيص المؤسسات الصيدلية قد ورد على سبيل الحصر في المادة ١٤ المشار اليها كما ان غلق المؤسسة الصيدلية اداريا لا يرد الا على من يفتح مؤسسة صيدلية أو يديرها بدون ترخيص .

ومن حيث ان المؤسسة الصيدلية الخاصة التابعة لجمعية تعاونية لا تباشر عملها الا بعد الترخيص لها في ذلك ، الا ان حدود الرخصة الممنوحة لها قاصرا على التعامل مع فئة معينة حسبما انتهى الى ذلك رأى الجمعية العمومية آنف الذكر وعلى ذلك فان تعامل هذا النوع من الصيدليات مع الجمهور من غير اعضائها يعتبر خروجاً عن حدود الترخيص الممنوح لها .

من حيث ان المادة ٨٣ من قانون مزاوله مهنة الصيدلة معدلا بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ تنص على ان « كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن جنيين ولا تزيد عن عشرة جنيها مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تطبيق أحكام المادة ٨٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة معـدلا بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ على المؤسسات الصيدلانية التابعة لجمعيات تعاونية اذا تعاملت مع الجمهور من غير اعضائها •

(ملف ٥١/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

يجب ألا تقل المسافة بين الصيدلية التى تطلب الترخيص واقرب صيدلية أخرى مرخص بها مائة متر فعلية تفصل بين مدخل الصيدليتين •

ملخص الحكم :

يجب ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها واقرب صيدلية مرخص بها عن مائة متر ، وتحدد المسافة على أساس المسافة الفعلية التى يسلكها الجمهور فى سعيه الى الصيدلية حسب خط السير الطبيعى للمشاة فى الطريق العام وبمراعاة المواضع المحددة لعبور المشاة فيه تبعا لمقتضيات حالة المرور وما الى ذلك من اعتبارات واقعية حسب ظروف كل حالة • وتحسب المسافة القانونية بمقدار البعد بين محورى مدخلى الصيدليتين واساس ذلك ان مدخل الصيدلية دون غيره هو الذى ينفذ منه طالب الدواء الى الصيدلية لشرائه من المكان المخصص لبيعه •

(طعن ٢٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

اختصاص مأمورى الضبط القضائى بما هو مبين بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ والمادة ١٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ واختصاصهم أيضا كما هو مبين فى المادة ٨٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بضبط

الوقائع المبينة في هذا القانون وفي المادة ٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ • ولوزارتي التموين والصحة وضع النظام الكفيل بتلاني أوجه الألف مع سلامة تطبيق احكام القوانين •

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لموضوع تضرر النقابة العامة للصيادلة من الحملات الرقابية المكثفة من مفتشى مباحث التموين على الصيدليات •

وتخلص وقائع الموضوع في أن النقابة العامة للصيادلة تلقت من أصحاب ومديرى الصيدليات العامة شكاوى يتضررون فيها من قيام مفتشى مباحث التموين باجراء حملات تفتيشية على الصيدليات ، وترى النقابة أن المقصود بمأمورى الضبط القضائى في تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مهنة الصيادلة هم الصيادلة الرؤساء ومساعدوهم من مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة دون غيرهم وخاصة من مفتشى مباحث التموين ، وذلك لما للدواء والمستلزمات الطبية من طبيعة خاصة تخرجها من نطاق المواد الغذائية والتموينية التى يتم تداولها بالمحال التجارية أو بمعرفة الباعة الجائلين الذين يخضعون لرقابة مفتشى مباحث التموين اعمالا للمرسوم بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح • بينما ترى وزارة التموين ان صفة الضبط القضائى المقرر لمفتشى مباحث التموين فتشمل الصيدليات تطبيقا للقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه • وقد أصدرت الوزارة مراعاة منها للطبيعة الخاصة للصيدليات المنشور الدورى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ بالتنبيه على السادة مأمورى الضبط القضائى أثناء قيامهم بالتفتيش على الصيدليات وما في حكمها لتفقد الاسعار أو لتحقيق شكوى ضد صيدلية ما بأن يرافقهم أحد الصيادلة من مصلحة الصيادلة بوزارة الصحة ، أما اذا كان التفتيش يتعلق بالسلع العادية الموجودة بالصيدليات والتي تباع مثيلاتها لدى البقالين كالمبيدات الحشرية وأمواس الحلاقة وما شابه ذلك فانه يكون لمأمورى الضبط القضائى القيام بالتفتيش منفردين • وحسما لهذا الخلاف في رأى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع •

وقد استعرضت الجمعية العمومية احكام المرسوم بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فاستبان لها ان المادة ٢ منه قد تناولت بالتحديد الجهة المختصة بتعيين أقصى الاسعار للاصناف الغذائية والمواد البينة بالجدول الملحق بهذا القانون والذي تضمن الادوية والعقاقير المستوردة واستظهرت الجمعية من المادة ١٧ من المرسوم سالف الذكر ان المشرع منح الموظفين الذين ينتدبهم وزير التجارة والصناعة بقرار يصدر منه صفة الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذا المرسوم والقرارات المنفذة له ومن ضمنها جرائم عدم الاعلان عن أسعار السلع والامتناع عن بيعها وبيعها بأزيد من السعر المقرر لها — ويكون لهم ورجال الضبط القضائي في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال وغيرها من الاماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار اليها في هذا المرسوم بالقانون أو القرارات الصادرة بتنفيذ له • ومفاد ذلك أن صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا القانون لا تقتصر على الموظفين الذين ينتدبهم وزير التموين والتجارة بقرار يصدر منه ولكن تمتد الى مأموري الضبط القضائي المبينين في قانون الاجراءات الجنائية كل في نطاق اختصاصه • ويبين من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مهنة الصيدالة أن المشرع اعتبر من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون — ومن بينها جريمتي عدم الاعلان عن أسعار الدواء والامتناع عن بيعه للجمهور — الصيدالة الرؤساء ومساعدتهم من مفتشي الصيدليات بوزارة الصحة العمومية والى الذين ينحصر اختصاصهم في نطاق تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولا يقتصر عليهم حسبما يستفاد من عبارة « يعتبر من مأموري الضبط القضائي » بل يمتد ليشمل مأموري الضبط القضائي في نطاق تطبيق أحكام المرسوم بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وكذلك في نطاق تطبيق قانون الاجراءات الجنائية كل في مجاله •

وحيث أنه بصدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ باعادة تنذليم استيراد وتصنيع وتجارة الادوية والمستلزمات والكيمياويات فقد تضمنت المادة ٣٢٢/١٠ بتحريم بعض الاعمال في تطبيق أحكام هذا القانون والمتعلقة ببيع الادوية والمستلزمات والكيمياويات الطبية أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المقرر أو الامتناع عن بيعها

أو أن يفرض على المشتري شراء سلعة أخرى منها أو أن يعلق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى • وفى مجال تحديد العقوبة أجال المشرع بشأنها الى قانون التسعير الجبرى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ثم جعل ضبط الوقائع المخالفة لاحكام هذه المادة من اختصاص مأمورى الضبط القضائى المبين بالقانون رقم ١٦٣/١٩٥٠ المشار اليه ، وبذلك فان مفتشى التموين يعتبرون من مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه • وفى نفس الوقت فانه طبقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فان الصيادلة الرؤساء ومساعدتهم من مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة وكذلك من يندبه وزير الصحة لهذا الغرض يعتبر من مأمورى الضبط القضائى فى مجال تنفيذ أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى مجال التفتيش على مخازن مكاتب الاعلام المبينة فى المادة ٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ •

وبذلك فان الاختصاص فى ضبط مخالفات القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ورقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ فيما يتعلق بالصيدليات ينعقد كذلك لمفتشى التموين بالنسبة للافعال المبينة فى القانون الاول وفى المادة ١٠ من القانون الثانى ، وينعقد الاختصاص لمفتشى الصيدليات فى الوقائع الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ ولامانع من أن تضع وزارة التموين بالاتفاق مع وزارة الصحة النظام الكفيل بتطبيق أحكام القوانين وفى نفس الوقت بتلافى أوجه النزاع الماثلة •

(ملف ٢٤/١/٨٨ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

عند تحديد كيفية حساب المصروفات العمومية للصيدليات لتحديد صافى ربحها ووعاء الضريبة المستحق على نشاطها التجارى ، لا يخصم سوى المصروفات الفعلية •

ملخص الفتوى :

نشأ الخلاف بين نقابة الصيادلة ومصلحة الضرائب ، حول كيفية حساب المصروفات العمومية للصيديات ، لتحديد صافي ربحها ، ووعاء الضريبة المستحق على نشاطها التجاري . وتتحصل وقائع الموضوع في أنه بصدد تحديد صافي ارباح الصيديات ، ثار خلاف بين نقابة الصيادلة ومصلحة الضرائب بشأن كيفية حساب المصروفات العمومية . فرأت النقابة أن تحدد هذه المصروفات بنسبة من رقم الأعمال أو المبيعات ، طالما اتخذ رقم الاعمال أساسا لتحديد الربح الاجمالى فلا يوجد ما يمنع قانونا من اتخاذه أساسا لتحديد المصروفات العمومية وتمسك مصلحة الضرائب بحساب المصروفات الفعلية بالنسبة لكل صيدلية على حدة ، وترى أن رأيها في هذا الشأن يتفق وحكم المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبينت أن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر ، تناولت كيفية تحديد صافي الربح الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، على أساس نتيجة الصفقة أو العمليات على اختلاف أنواعها وذلك بعد خصم جميع التكاليف . وفي هذا الصدد عدت المادة المذكورة صور بعض هذه التكاليف ومن ضمنها قيمة ايجار العقارات التى تشغلها المنشأة ، والاستهلاكات الحقيقية التى حصلت فى دائرة ما يجرى عليه طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل ، والتبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة أيا كان مقدارها .

وهذه التكاليف تتسم جميعها بصفة التغير وعدم ثبات مقدارها . ومن ثم فإن التكاليف التى يتعين خصمها لتحديد صافي الربح طبقا لصريح نص القانون هى التكاليف الحقيقية . ولا بغير من ذلك ما تقوم به مصلحة الضرائب من حساب اجمالى الربح فى بعض الاحوال — على حساب أرقام الاعمال والمبيعات فذلك يجد سنده فى التنظيم القانونى

للضريبة بينما يفتقد هذا الأساس في تحديد التكاليف الواجب خصمها
الذى يجب أن يتضمن التكاليف الفعلية على الوجه الوارد بالمادة ٢٤
سالفه الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن
المصروفات الفعلية هي التى يتم خصمها لتحديد صافى أرباح الصيدليات
ووعاء الضريبة المستحق على نشاطها التجارى .

(ملف ٣٧/٢/٣٠٢ — جلسة ١٥/٥/١٩٨٥)

ضابط احتياط

- الفصل الأول : القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ .
- الفصل الثاني : القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .
 - الفرع الأول : الترقية .
 - الفرع الثاني : البدلات والأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية .
 - الفرع الثالث : الإجازة .
 - الفرع الرابع : النقل .
 - الفرع الخامس : ضم مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة .
 - الفرع السادس : التأديب .
 - الفرع السابع : المعاش .

الفصل الأول

القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

شروط افادة ضباط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نصت على ان
الاقدمية في الدرجة تعتبر من تاريخ التعيين فيها ونصت المادة الاولى
من القانون سالف الذكر على أنه « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام
موظفي الدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون . وتشري أحكامه على
موظفي وزارة الاوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ويلغى كل
حكم يخالف هذه الاحكام » . وبذلك نسخت الاقدميات الخاصة التي
كانت قرارات مجلس الوزراء قد قررتها لضباط الاحتياط . غير أنه صدر
بعد ذلك القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ الذي عمل به اعتبارا من أول
أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، وتقضى المادة الاولى منه بأنه « استثناء من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه تعدل أقدمية ضابط الاحتياط الذي
تخطى في الترقية بالاقدمية أو بالاختيار حتى أول يولية سنة ١٩٥٢ في
هالة ترقيته قبل هذا التاريخ أو بعده بحيث يسبق في أقدمية الدرجة
أو الدرجات المرقى اليها من تخطاه اذا تساوى في مدة الخدمة والمؤهل
الدراسي ، ويسرى الحكم المتقدم ولو وقع التخطى في الترقية أثناء
قيام الضابط بأعباء وظيفته المدنية مادام اسمه مقيدا في كشوف ضباط
الاحتياط » ، كما تنص المادة الثانية من القانون سالف الذكر على أنه
« لا يترتب على تنفيذ المادة الأولى صرف فروق مالية عن الماضي » .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

شروط افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية .

ملخص الحكم :

ان افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية بحسب نصوص القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في ضوء مذكرته الايضاحية تستوجب توافر الشروط الآتية : (١) ان يحصل تخطى الضابط في الترقية — سواء بالادمية أو بالاختيار — بزميل احدث منه في الادمية ولو وقع هذا التخطى أثناء قيام الضابط بأعباء الوظيفة المدنية مادام اسمه مقيدا في كشوف ضباط الاحتياط (٢) أن يتساويا في مدة الخدمة والمؤهل الدراسي (٣) أن يقع هذا التخطى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة (٤) الا يجرى تعديل اقدمية ضابط الاحتياط الا عند ترقيته الى الدرجة المرقى اليها سواء أكانت ترقيته قبل التاريخ المذكور أم بعده . ولما كان تخطى ضابط الاحتياط بزميل احدث منه في الادمية لا يتصور أن يقوم الا اذا اجتمعا كزميلين في وزارة أو مصلحة أو قسم يعتبر موظفوها وحدة في الترقية وتنتظمهم في هذا الخصوص اقدمية مشتركة على أساسها تجري الموازنة سواء في الترقية أو في تحديد الاقدمية بين ضابط الاحتياط وغيره ، ومادام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ قد اشترط لامكان افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل اقدميته أن يقع التخطى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ فلزم ، والحالة هذه ، أن يتم اجتماعه بزميله على النحو الموضح آنفا قبل التاريخ المذكور ، لأن هذه الزمالة من مقومات التخطى وركن من أركانه . كما أن هذا القانون قد استهدف فيما استهدفه تعديل الاقدميات التي استقرت بعد اذ تعذر ذلك لسقوط قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٤٧/٢/٩ و ١٩٤٨/٩/١٩ في مجال التطبيق القانوني من تاريخ العمل بقانون نظام موظفي الدولة ، ولا تعتبر الاقدميات مستقرة الا اذا تم الاجتماع بالمعنى السالف ايضاحه قبل هذا التاريخ .

(طعن رقم ١٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤)

تطبيق :

تتلخص الحالة التي قررت بشأنها المحكمة الادارية العليا المبدأ السالف في أن أحضباط الاحتياط قد لجأ الى اللجنة القضائية لوزارة المالية بتظلم ذكر فيه أنه تخرج في كلية التجارة عام ١٩٤٣ وعين بالحكومة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ في الدرجة السادسة ثم رقى الى الدرجة الخامسة في اول سبتمبر سنة ١٩٥١ واستدعى للعمل بالجيش الاحتياطي في المدة من ٢٩ من يونية سنة ١٩٤٨ الى ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٩ ثم أعيد استدعاؤه بالجيش الاحتياطي من ١٠ من مارس سنة ١٩٥٣ . ولما كانت مصلحة الضرائب قد رقت احد مأموري الضرائب الحاصلين على بكالوريوس التجارة عام ١٩٤٣ وكان قد عين بالحكومة في الدرجة السادسة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ ثم رقى الى الدرجة الخامسة في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ مع أنه أحدث منه في التعيين . وطلب ضابط الاحتياط تعديل أقدميته في الدرجة الخامسة بتقديمه فيها على مأمور الضرائب المذكور مستندا في هذا الى قرارات مجلس الوزراء وكتب وزارة المالية الدورية الصادرة في شأن ضباط الاحتياط . وقد ردت مصلحة الضرائب على هذا التظلم بأن جميع قرارات مجلس الوزراء الصادرة بقسوية حالات ضباط الاحتياط نص فيها على كلمة « زميل » مما يستلزم لتسوية حالة ضابط الاحتياط أن تكون المقارنة بينه وبين المتخفي له بمعنى أن يكون الاثنان بمصلحة واحدة، وأن تنتظمهما أقدمية مشتركة، لأن لكل مصلحة سجلا واحدا للتنظيم أقدمية الموظفين بها ، ولايقبل القول بأن الوزارة بجملة مصالحها تعتبر وحدة واحدة في ترتيب أقدميات موظفي هذه المصالح . فكلمة زميل لاينصرف معناها الا الى الموظف الذي يعمل مع ضابط الاحتياط في مصلحة واحدة ولايمكن أن ينصرف الى موظف آخر بمصلحة غير تلك التي يعمل بها ضابط الاحتياط . وبمقارنة حالة المتظلم بحالة زملائه بوزارة التجارة والصناعة التي كان موظفا بها قبل نقله الى مصلحة الضرائب يبين أن من رقوا من هؤلاء الزملاء كانوا يعملون بمصالح المناجم والمحاجر والكيمياء والوقود التي تعتبر مستقلة بأقدميات موظفيها عن مراقبة الاسعار التي كان هو معينا على احدى

درجاتها ، ولذا لا يمكن تعديل أقدميته بأرجاعها الى تاريخ ترقية أى من الزملاء المذكورين ، ولم يحصل أن زميلا له أحدث منه رقى قبله فى ذات الجهة التى يعمل بها أثناء انتدابه بالجيش الاحتياطى . ولما كان قد نقل الى مصلحة الضرائب فى أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، أى بعد العمل بقانون نظام موظفى الدولة الذى نسخ فى مادته الثانية كل القواعد السابقة ، وكانت ترقيته الى الدرجة الخامسة قد تمت وهو بوزارة التجارة والصناعة قبل هذا النقل ، فلا تسرى فى حقه قواعد ضباط الاحتياط لانتفاء الزمالة بينه وبين موظفى مصلحة الضرائب عند التخطى ، وخلفت المصلحة من هذا الى طلب رفض التظلم . وقد جاء حكم المحكمة الادارية التى حلت محل اللجنة القضائية بجلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٥٥ قاضيا بأحقية ضابط الاحتياط فى تعديل أقدميته فى الدرجة الخامسة باعتبارها راجعة الى أول أغسطس سنة ١٩٤٨ بدلا من أول سبتمبر سنة ١٩٥١ مع ما يقترب على ذلك من آثار . وقام هذا الحكم على أن قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ و ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يرد فيهما ذكر لكلمة « زميل » الواردة بقرار ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ مما يدل على اتجاه ارادة المشرع الى تعديل أقدميات ضباط الاحتياط حتى لو كان التخطى قد حدث وضابط الاحتياط فى مصلحة أخرى . وعلى ذلك يكون قيد الزمالة المقول به تريدا لامتلاكه وزارة المالية بصفتها سلطة أدنى من مجلس الوزراء دون تفويض من هذا الاخير . وذهبت المحكمة الى ان التخطى ونشوء حق ضابط الاحتياط فى تعديل أقدميته بعد أن رقى الى الدرجة الخامسة فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ قد تما فى تاريخ سابق على العمل بقانون التوظف . ومن ثم فان هذا القانون لا يؤثر على الحقوق المكتسبة فى ظل قوانين وقرارات سابقة مادام لم يتضمن نصا صريحا بسريان أحكامه على الماضى .

وقد بنت هيئة المفوضين طعنها على أنه يبين من قرارات مجلس الوزراء ومن كتب وزارة المالية الدورية الصادرة فى شأن ضباط الاحتياط أن الموظف ضابط الاحتياط حتى الذى لم يكن عليه الدور للترقية بالاقدمية وتخطته الوزارة ، بأن رقت زميلا له يقع تربيته فى الاقدمية بعده ، يجب أن تعدل أقدميته على أساس ماناله زميله الذى

كان بعده في الاقدمية ورقى قبله ، بشرط أن يكون ضابط الاحتياط في خدمة الجيش أثناء ترقية زميله في الخدمة المدنية . ولايقع التخطى بالمعنى القانوني الا اذا كان ضابط الاحتياط وزميله الاحدث منه الذي رقى قبله وهو في الخدمة ينتميان كلاهما الى وحدة واحدة من وحدات الميزانية ، اذ بدون ذلك لا تكون ثمة رابطة قانونية تربط ضابط الاحتياط بالوحدة التي ينتمى اليها من يريد أن يقارن نفسه به ، ولايتصور وقوع التخطى في هذه الحالة . ولما كان الثابت من الاوراق أن ضابط الاحتياط كان في وظيفة بمراقبة الاسعار بوزارة التجارة والصناعة في التاريخ الذي رقى فيه زميله الموظف المدني الى الدرجة الخامسة بمصلحة الضرائب التي هي بلا جدال وحدة مستقلة عن وزارة التجارة والصناعة وقائمة بذاتها وبدرجاتها وترقياتها وأقدميات موظفيها، فلا يقبل قانونا القول بأن هذا الاخير قد تخطى ضابط الاحتياط في هذه الترقية ، ويكون طلب المذكور تعديل أقدميته فاقدا لاحد شرطيه .

وقد انتهت المحكمة الادارية العليا الى أن الثابت من الاوراق في خصوصية هذا النزاع المطروح عليها أن ضابط الاحتياط لم يجتمع بزميله الموظف المدني في مصلحة الضرائب ، وهي الوحدة التي انتظمتها في أقدمية مشتركة ، الا اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، أى بعد نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، بينما يجب أن يكون التخطى واقعا قبله حسبما بينته المحكمة ، ومن ثم لايفيد ضابط الاحتياط من تعديل أقدميته بتقديمها على زميله المدني .

وهكذا اتفقت وجهة نظر المحكمة الادارية العليا وديوان الموظفين فيما يتعلق بوجود اجتماع ضابط الاحتياط بزميله الذي تخطاه في كشف أقدمية واحد للافادة من ميزة تعديل الاقدمية وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ . ولاشك أن هذا التفسير الضيق لاحكام القانون المذكور من شأنه أن يقلل من المنازعات التي يثيرها تطبيق هذا القانون بالحد من نطاق الحالات التي يجوز فيها لضباط الاحتياط المطالبة فيها بتعديل أقدميتهم بعد الترقى .

وقد تساءل ، مع ذلك البعض « وذلك في كثير من مذكرات

الدفاع في قضايا ضباط الاحتياط آنذاك » مرة أخرى حول تفسير معنى أنزماله في تطبيق قواعد ضباط الاحتياط ، هل هي أن يكون ضابط الاحتياط زميلا للموظف المدني الذي تخطاه وقت اجراء حركة الترقيات التي سبق فيها الموظف المدني ضابط الاحتياط ؟ أم أن معنى الزمالة في هذا المقام أن يجتمع ضابط الاحتياط مع الموظف المدني في وقت من الاوقات في وحدة مالية واحدة اجتماعا يكون فيه ضابط الاحتياط سابقا في الاقدمية على الموظف المدني . فاذا انفرط عقد هذه الزمالة لفترة من الفترات ، بأن ينقل الموظف المدني أو الموظف ضابط الاحتياط الى وحدة مالية أخرى غير التي يكون فيها زميله ثم يعود الموظف المدني وضابط الاحتياط الى الاجتماع مرة أخرى كزميلين في وحدة مالية واحدة ، بأن ينقل الموظف المدني الى الوحدة المالية التي يتبعها ضابط الاحتياط أو العكس بأن ينقل ضابط الاحتياط الى الوحدة المالية التي ينتمي اليها الموظف المدني ، يظل معنى الزمالة المطلوبة في شأن تطبيق قواعد ضباط الاحتياط قائما ومستوجبا لتعديل اقدمية ضابط الاحتياط عند ترقيته الى الدرجة التي يكون قد رقى اليها زميله الموظف المدني قبله تعديلا من شأنه وضع ضابط الاحتياط في الاقدمية قبل الموظف المدني ؟

ان حكم المحكمة الادارية العليا ، في نظر ذلك البعض ، وان كان قد قرر أن تخطى ضابط الاحتياط بزميل أحدث منه في الاقدمية لايتصور أن يقوم الا اذا اجتمعا كزميلين في وزارة أو مصلحة أو قسم يعتبر موظفوها وحدة في الترقية وتنظيمهم في هذا الخصوص اقدمية مشتركة على أساسها تجرى الموازنة سواء في الترقية أو في تحديد الاقدمية بين ضابط الاحتياط وغيره ، وأن الزمالة المقصودة هي الزمالة التي تعتبر من مقومات التخطي ، الا أن هذا الحكم لايعتبر أنه قد قطع في اختيار احد التفسيرين السابقين لمعنى الزمالة دون الآخر .

ذلك ان الحالة التي كانت معروضة على المحكمة الادارية العليا عندما اصدرت حكمها المذكور كانت تنحصر في ان ضابط الاحتياط لم يسبق اجتماعه مع الموظف المدني في وحدة تنظمهما في اقدمية مشتركة قبل ترقية الموظف المدني الى الدرجة الخامسة ، وهي الترقية التي

منحها الموظف المدني بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ولم يجتمع معه في تاريخ تلك الترقية ، بل اجتمع معه لأول مرة في وحدة واحدة في اول يولييه سنة ١٩٥٢ ، أى بعد ترقية الموظف المدني (وهو في نفس الوقت تاريخ لاحق على نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ولذلك يبقى التساؤل قائما عن أى التفسيرين لمعنى الزمالة اقرب الى القانون واجدر بالاتباع .

وقد رأى ذلك البعض ان التفسير الثانى لمعنى الزمالة هو التفسير الاكثر اقترابا من المنطق والعدالة والاكثر تحقيقا للحكمة من وضع قواعد ضباط الاحتياط ، سواء ماكان منها قبل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتضمنتها قرارات مجلس الوزراء المختلفة ام ماجاء ذكرها في القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ .

ويؤيدون رأيهم هذا بأن المادة الاولى من القانون رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٥ قد استعملت تعبيرا أوسع من تعبير « الزميل » اذ استعملت تعبير « من تخطاه » .

ولذلك لا يرون تفسير هذه العبارة التفسير الضيق الذى يقصرها على معنى الزميل في نفس المصلحة بل التفسير الواسع المعقول ولكن بحيث لا تتجاوز معنى التخطى وهى كلمة اخرى وردت في نص المادة المذكورة محل التفسير والتخطى هنا يعنى السبق بمعنى ان يكون الموظف المدني تاليا لضابط الاحتياط في وقت من الاوقات ثم يسبقه في الترقية الى الدرجات الاعلى (من كتيب للمستشار الدكتور نعيم عطية بعنوان «ضابط الاحتياط» في سلسلة « الموسوعة الادارية في حقوق وواجبات الموظفين » صادر عن « مكتبة القاهرة الحديثة » للنشر عام ١٩٥٩ ص ٣٩ ومابعدها) .

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ — شروط الافادة من أحكامه .

ملخص الحكم :

ان افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية بحسب نصوص القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر في ضوء مذكرته الايضاحية تستوجب توافر الشروط الآتية :

١ — أن يحصل تخطى الضابط في الترقية سواء بالاقدمية أو الاختيار بزميل احدث منه في الاقدمية ولو وقع هذا التخطى اثناء قيام الضابط بأعباء الوظيفة المدنية مادام اسمه مقيدا في كشوف ضباط الاحتياط .

٢ — أن يتساويا في مدة الخدمة والمؤهل الدراسي .

٣ — أن يقع التخطى قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة .

٤ — لايجرى تعديل أقدمية ضابط الاحتياط الا عند ترقيته الى الدرجة أو الدرجات المرقى اليها سواء أكانت ترقيته قبل هذا التاريخ أو بعده — ولما كان تخطى ضابط الاحتياط بزميل احدث منه في الاقدمية لايتصور أن يقوم الا اذا اجتمعا كزميلين في وزارة أو مصلحة أو قسم يعتبر موظفوه وحدة واحدة في الترقية وتنتظمهم في هذا الخصوص أقدمية مشتركة على أساسها تجري الموازنة سواء في الترقية أو في تحديد الاقدمية بين ضابط الاحتياط وغيره — ومادام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ قد اشترط لامكان افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية أن يقع التخطى قبل اول يوليو سنة ١٩٥٢ فلزم ، والحالة هذه أن يتم اجتماعه بزميله على النحو الموضح آنفا

قبل هذا التاريخ المذكور لان الزمالة من مقومات التخطى وركن من أركانه كما أن القانون قد استهدف فيما استهدفه تعديل الاقدميات التي استقرت بعد أن تعذر ذلك لسقوط قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ فى مجال التطبيق القانونى من تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة — ولا تعتبر الاقدميات مستقرة الا اذا تم الاجتماع بالمعنى السالف ايضاحه قبل هذا التاريخ .

(طعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

افادة ضباط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية بحسب القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ — مناطها .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة قد جرى قضاؤها على أن افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية بحسب نصوص القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ فى ضوء مذكرته الايضاحية متوقفة على توافر الشروط الآتية : (١) أن يحصل تخطى الضابط فى الترقية سواء بالاقدمية أو الاختيار بزميل احدث منه فى الاقدمية ولو وقع التخطى اثناء قيام الضابط بأعباء الوظيفة المدنية مادام اسمه مقيدا فى كشوف ضباط الاحتياط . (٢) ان يتساويا فى مدة الخدمة والمؤهل الدراسى . (٣) أن يقع هذا التخطى قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة . (٤) الا يجرى تعديل أقدمية ضابط الاحتياط الا عند ترقيته قبل التاريخ المذكور أو بعده ثم قضت هذه المحكمة بأنه لما كان تخطى ضابط الاحتياط بزميل احدث منه فى الاقدمية لايتصور أن يقوم الا اذا اجتمعا كزميلين فى وزارة أو مصلحة أو قسم يعتبر موظفوه وحدة واحدة فى الترقية ، وتنتظمهم فى هذا الخصوص

أقدمية مشتركة على أساسها تجرى الموازنة سواء في الترقية أو تحديد
الاقدمية بين ضابط الاحتياط وغيره ، ومادام أن القانون رقم ٤٧٢
لسنة ١٩٥٥ اشترط لامكان افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل
أقدميته أن يقع التخطي قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ فلازم ذلك ، والحالة
هذه ، ان يتم اجتماعه بزميله على النحو الموضح آنفا قبل التاريخ
المذكور ، لان الزمالة من مقومات التخطي وركن من أركانه ، كما ان
هذا القانون قد استهدف فيما استهدفه تعديل الاقدميات التي استقرت
بعد أن تعذر ذلك لسقوط قرارى مجلس الوزراء الصادر بقانون نظام
موظفى الدولة ، ولاتعتبر الاقدميات مستقرة الا اذا تم الاجتماع
بالمعنى السالف ايضاحه قبل هذا التاريخ •

(طعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢٣٤)

البدء :

القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ — عموم نصه وشموله لتعديل
أقدمية ضباط الاحتياط الذين تخطوا قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ —
التسوية في ذلك بين من تخطى منهم قبل العمل بقرار مجلس الوزراء
الصادر في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٠ أو قبل ذلك — سريان هذا القانون
ولو وقع التخطي اثناء قيام الضابط بأعباء وظيفته المدنية مادام اسمه
مقيدا في كشوف ضباط الاحتياط — سبق تعديل أقدمية ضابط الاحتياط
وفقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة فيما مضى — لا يحول دون
أفادته من حكم القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ •

ماخص الحكم :

واضح من أحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في ضوء مذكرته
الايضاحية انما استهدف تعديل الاقدميات التي استقرت بعد اذ تعذر
ذلك لسقوط قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٩ من فبراير سنة
١٩٤٧ : ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ في مجال التطبيق القانوني من تاريخ

العمل بقانون نظام موظفي الدولة وتكفل هذا القانون دون سواء بتحديد شروط أفادة ضباط الاحتياط من ميزة تعديل الأقدمية عند التخطي بالأقدمية أو الاختيار قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ ومن أبرز ما تضمنه هذا التنظيم التشريعي الشامل أنه عمد الى تسوية المراكز القانونية لهؤلاء الضباط منذ بدء العمل بنظام التطوع فعالج ما هو متفق عليه من عدم انسحاب القرار الصادر من مجلس الوزراء الصادر في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٠ على المراكز السابقة عليه بأن جاء نصه عاما شاملا لتعديل اقدمية ضباط الاحتياط الذين تخطوا قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ سواء من تخطى منهم قبل العمل بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر أو بعد ذلك ، كما أن القانون آنف الذكر حسم ذلك الخلاف الذي أثير حول مدى انطباق بعض الاحكام الخاصة بهؤلاء الضباط كمثل النزاع الناشب حول ما اذا كانت هذه الاحكام تطبق على المستدعى منهم بخدمة الجيش أم يكفي بأن يكون أسم الضابط مقيدا في كشوف الاحتياط فجرى ختام نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر بما يأتي « ولو وقع التخطي أثناء قيام الضابط بأعباء وظيفته المدنية مادام اسمه مقيدا في كشوف الاحتياط » • ليس أقطع في الدلالة على ما سلف مما رده كتاب دوري ديوان الموظفين رقم ١٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن تعديل أقدمية ضباط الاحتياط الذي ضمنه رأيه بعد الاتفاق مع القسم الاستشاري للفقوى والتشريع بمجلس الدولة في بعض ما استفسرت عنه بعض المصالح عن كيفية تطبيق القانون سالف الذكر « الاستفسار السابع : بعض الضباط الاحتياط عدلت اقدميتهم طبقا للقواعد الخاصة بذلك أم تنفيذا لاهكام صادرة لصالحهم ؛ فهل يكفي بهذا التعديل • أم تجرى تعديلات جديدة بالنسبة للحالات التي طلبوا تسويتهم بأصحابها •

وأجاب الكتاب الدوري على هذا الاستفسار بأن القواعد الواردة بالقانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ قواعد شرطية ، بمعنى أنه لايجوز لضباط الاحتياط أن يفيدوا من حكمها الا اذا توافرت الشروط التي استلزمها القانون فاذا توافرت هذه الشروط فان ضابط الاحتياط يستفيد من حكم القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ ولا يمنعه من الافادة من حكم هذا القانون أن تكون أقدميته عدلت على وجه معين طبقا لقرارات مجلس

الضابط مركزاً قانونياً جديداً مستمداً من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥
الوزراء الصادرة في هذا الشأن . وسند هذا التعديل هو اكتساب

(طعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن أقدمية ضباط الاحتياط
— تعديله أقدمية الموظفين ضباط الاحتياط التي استقرت بسقوط قرارى
مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٤٧/٢/٩ و ١٩٤٨/٩/١٩ في مجال
التطبيق الزمنى من تاريخ العمل بقانون موظفى الدولة — لا محل لتطبيق
قرارى مجلس الوزراء سالفى الذكر من هذا التاريخ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٢٨ من سبتمبر
سنة ١٩٥٥ في شأن أقدمية ضباط الاحتياط قد استهدف تعديل
الاقدميات التي استقرت بعد أن تعذر ذلك لسقوط قرارى مجلس
الوزراء الصادرين في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٧ و ١٩ من سبتمبر سنة
١٩٤٨ في مجال التطبيق القانونى من تاريخ العمل بقانون نظام موظفى
الدولة . ومن ثم فانه ترتباً على الأثر الفورى للقانون رقم ٤٧٢ لسنة
١٩٥٥ سالف الذكر لم يعد هناك محل لتطبيق قرارى مجلس الوزراء
المنوه عنهما بعد اذا اعتبراً ساقطين وبعد ان تكفل هذا القانون دون
سواه بتحديد ضوابط افادة ضابط الاحتياط من ميزة تعديل الاقدمية
عند التخطى فى الترقية بالاقدمية أو بالاختيار حتى أول يوليو سنة
١٩٥٢ .

(طعن رقم ١٧٣٢ ، ١٨٢٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٤/١٩)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن اقدمية ضباط الاحتياط — نصها على أن ضابط الاحتياط الذي تخطى في الترقية تعدن اقدميته في حالة ترقيته بحيث يسبق في اقدمية الدرجة أو الدرجات المرقى اليها من تخطاه اذا تساوى في مدة الخدمة والمؤهل الدراسي — شرط اعمال هذا الحكم استمرار زمالة ضابط الاحتياط بمن تخطاه — انقطاع الاجتماع في كشف اقدمية واحدة قبل الترقية يمنع من تطبيق هذا الحكم .

ملخص الحكم :

ان التسوية التي عنتها المادة الاولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن اقدمية ضباط الاحتياط انما أريد بها أن تتخذ أساسا تجرى عليه الموازنة بين ضابط الاحتياط وزميله في الترقية أو في تحديد الاقدمية ، وهذه الموازنة لا يجوز اجراءها بداهة الا بين زميلين ينتسبان الى وحدة ادارية واحدة ، وتنتظمهما اقدمية مشتركة ، ويحتمل تراحمهما على ترقية مستقبله .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

ضباط الاحتياط — اقدميتهم وترقيتهم — شروط تعديلها بالنسبة لزملائهم وفقا للقانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ — عدم شمولها شرطا باجتماع الضابط مع زميله المدني الذي تخطاه بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ في كشف اقدمية واحد واستمرار هذا الاجتماع عند ترقية ضابط الاحتياط — مدى هذا التعديل — عدم وقوفه عند أول درجة وقع فيها

التخطى بل تناول الدرجات التالية حتى تعود الحالة الى ما كانت عليه
قبل بدء التخطى .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن
اقدمية ضباط الاحتياط على أنه « استثناء من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ تعدل اقدمية ضابط الاحتياط الذى تخطى فى الترقية بالاقدمية أو
بالاجتياز حتى أول يولية سنة ١٩٥٢ فى حالة ترقيته قبل هذا التاريخ
أو بعده ، بحيث يسبق فى اقدمية الدرجة أو الدرجات المرقى اليها من
تخطاه ، اذا تساويا فى مدة الخدمة والمؤهل الدراسى ويسرى الحكم
المتقدم ولو وقع التخطى فى الترقية اثناء قيام الضابط بأعباء وظيفته
المدنية مادام اسمه مقيدا فى كشوف ضباط الاحتياط » ويستفاد من هذا
النص ان شروط الافادة من احكام القانون المشار اليه هى :

١ — أن يحصل تخطى الضابط فى الترقية بزميل احدث منه فى
الاقدمية ولو وقع هذا التخطى اثناء قيام الضابط بأعباء الوظيفة المدنية
مادام اسمه مقيدا فى كشوف ضباط الاحتياط .

٢ — ان يتساويا فى مدة الخدمة والمؤهل الدراسى .

٣ — ان يقع هذا التخطى قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ .

٤ — الا يجرى تعديل اقدمية ضابط الاحتياط الا عند ترقيته الى
الدرجة أو الدرجات التى يرقى اليها سواء أكانت ترقيته قبل التاريخ
المذكور أو بعده .

٥ — أن يتم اجتماعه بزميله الذى تخطاه فى وزارة أو مصلحة أو
قسم يعتبر موظفوها وحدة فى الترقية وتنظمهم اقدمية مشتركة فى هذا
الخصوص .

ويبين من ذلك ان نص المادة الاولى من القانون رقم ٤٧٢ لسنة
١٩٥٥ المشار اليه لا يتضمن سوى الشروط الخمسة المشار اليها فلم
يشترط المشرع للافادة من أحكام هذا القانون ان يجتمع ضابط الاحتياط
مع زميله المدنى الذى تخطاه بعد أول يولية سنة ١٩٥٢ فى كشف اقدمية

واحد واستمرار هذا الاجتماع عند ترقية ضابط الاحتياط ، ومن ثم يكون هذا الشرط مخالفا للقانون .

أما ما يقوم من خلاف حول تعديل أقدمية ضابط الاحتياط عند ترقيته وذلك اعمالا للنص المشار اليه وهل يقف تعديل الاقدمية عند أول درجة وقع فيها التخطى أم يتناول التعديل أقدمية الترقية الى الدرجات التالية فانه يبين من النص المذكور ان ضابط الاحتياط يسبق في اقدمية الدرجة أو الدرجات المرقى اليها من تخطاه وظاهر من هذه العبارة في وضوح وجلاء ان تعديل الاقدمية في هذه الحالة لا يقف عند حد الدرجة التي بدأ عندها التخطى بل يمتد ليتناول الدرجات التالية لهذه الدرجة ، وبذلك يتحقق هدف الشارع من هذا النص وهو رفع الضرر عن ضباط الاحتياط ، وغنى عن البيان ان هذا الضرر لا يرفع ولا يزول الا باعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل بدء التخطى ولا يكفي لتحقيق هذا الهدف الاقتصار على تعديل الاقدمية في أول درجة وقع فيها التخطى بل يتعين لذلك ان يتناول تعديل الاقدمية كافة الدرجات التالية .

لهذا انتهى الرأى الى ان تعديل اقدمية ضابط الاحتياط عند ترقيته لا تقتصر على أول درجة وقع فيها التخطى بل يتناول الدرجات التالية لهذه الدرجة بحيث تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل بدء التخطى .

(فتوى ٢٥٣ في ٢٣/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن اقدمية ضباط الاحتياط —
اقتصر أثره على تعديل الاقدمية دون الترقية — عدم جواز الاستناد
الى الاقدمية الاعتبارية التى رتبها هذا القانون للطعن فى قرارات
أترقية الصادرة قبل العمل به — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن اقدمية ضباط الاحتياط يبين ان المادة الأولى منه نصت على أنه « استثناء من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه تعدل أقدمية ضابط الاحتياط الذي تخطى في الترقية بالاقدمية أو بالاختيار حتى أول يوليو سنة ١٩٥٢ ، في حالة ترقيته قبل هذا التاريخ أو بعده بحيث يسبق في اقدمية الدرجة أو الدرجات المرقى اليها من تخطاه اذا تساوى في مدة الخدمة والمؤهل الدراسي . ويسرى الحكم المتقدم ولو وقع التخطى في الترقية أثناء قيام الضابط بإعباء وظيفته المدنية مادام اسمه مقيدا في كشوف ضباط الاحتياط » وتضمنت المادة الثالثة انه « لا يجوز الاستناد الى الاقدمية الاعتبارية التي يربتها هذا القانون للطعن في القرارات الادارية الخاصة بالترقيات التي صدرت الى حين العمل به » وقد جاءت المذكرة الشارحة لهذا القانون واضحة في ان نص المادة الاولى سالف الذكر لا يسرى في شأن ضابط الاحتياط الذي تخطى في الترقية بعد أول يوليو سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر اذ من مقتضى تطبيق احكامه الا يترك الموظف عند الترقية بالاقدمية مادامت التقارير المقدمة عنه تجيز ذلك ، ثم شفعت ذلك بأنه لما كان مجال اعمال حكم المادة الاولى مقصورا على تعديل الاقدمية دون الترقية فقد نص في المادة الثانية من القانون ، رفعا لكل شبهة ، على الا يتقرب على تنفيذ حكم المادة الأولى صرف فروق مالية عن الماضي . وذكرت أخيرا أن المادة الثالثة نصت على عدم المساس بالقرارات الادارية الخاصة بالترقيات التي صدرت قبل العمل بهذا القانون اذا طعن فيها متى كان الطعن مستندا الى ما رتبه الحكم الجديد من أقدميات اعتبارية وبذلك تستقر الاوضاع ولا سيما ان الحقوق الناشئة من هذا القانون لم يكن معترفا بها وقت اجراء الترقيات المشار اليها ومن ثم فالقرارات الصادرة بها كانت ومازالت صحيحة منتجة لآثارها القانونية .

الفصل الثانى

انقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩

الفرع الاول

الترقية

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة معدلة بالقانونين رقمى ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ١٩ لسنة ١٩٦٥ — نصها على افضلية ضابط الاحتياط عند التعيين أو الترقية بالاقتيار فى الوظائف العامة اذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط — ثبوت هذه الافضلية لضابط الاحتياط طالما كان اسمه مدرجا فى كشوف ضباط الاحتياط وقت حصول الترقية بالاقتيار — يستوى فى ذلك أن تتم الترقية فى فترة استدعائه للخدمة فى القوات المسلحة أو اثناء خدمته المدنية — مراعاة الاستثناء المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة المشار اليها بالنسبة الى المشطويين من عداد ضباط الاحتياط لعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الاصابة بسبب هذه الخدمة •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٨ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « استثناء من احكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الافضلية عند التعيين أو الترقية بالاقتبار فى الوظائف العامة اذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط •

وتسرى احكام هذه المادة على المؤسسات والشركات والهيئات
الآخري » .

وفي ٣١ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥
واستبدل بنص المادة ٦٨ سالفه الذكر النص التالي : « استثناء من احكام
قوانين التوظيف يكون لضابط الاحتياط الافضلية عند التعيين أو الترقية
بالاختيار في الوظائف العامة اذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط
الاحتياط .

ويستفيد من احكام هذه المادة المشطوبون من عداد ضباط الاحتياط
لعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الاصابة بسبب الخدمة
العسكرية .

وتسرى هذه الاحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة
والخاصة » .

ولما كانت المادة ٦٨ سالفه البيان لم تنص على ان الافضلية عند
التعيين أو الترقية بالاختيار مقصورة على حالة استدعاء ضابط الاحتياط
— مما يقطع بأن هذه الافضلية مقررة لضابط الاحتياط المقيد في كشوف
الضباط الاحتياط — يؤكد ذلك ما احتفظ به المشرع بالاستثناء الذي
ادخله على القانون بالنسبة للمشطوبين من هذه الكشوف لعدم لياقتهم
الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الاصابة بسبب الخدمة العسكرية
دون غيرهم من المشطوبين من هذه الكشوف لاسباب آخري — مما
يستفاد منه ان الافضلية مقررة لضابط الاحتياط مادام اسمه مدرجا
بكشوف ضباط الاحتياط — دون ان يكون ذلك مقصورا على فترة
الاستدعاء فطالما ان اسم الضابط مدرج بهذه الكشوف فانه يعتبر ضابط
احتياط وبالتالي يستفيد من المادة ٦٨ سالفه الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى
والتشريع الى ان الافضلية المقررة بمقتضى المادة ٦٨ من القانون رقم
٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ لضابط الاحتياط

عند التعيين أو الترقية بالاقتدار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط — انما يفيد منها ضابط الاحتياط طالما كان اسمه مدرجا في كشوف ضباط الاحتياط وقت حصول الترقية بالاقتدار سواء تمت هذه الترقية في فترة استدعائه للخدمة في القوات المسلحة أو أثناء خدمته المدنية — وذلك مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة سالفه الذكر بالنسبة للمشطوبين من عداد ضباط الاحتياط لعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الإصابة بسبب الخدمة العسكرية .

(فتوى ٣٣٠ في ١٤/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

مناط الافضلية المقررة لضباط الاحتياط عند الترقية بالاقتدار في الوظائف العامة هو تساوى ضابط الاحتياط مع زملائه المرشحين من غير ضباط الاحتياط في مرتبة الكفاية وفي تاريخ شغل الدرجة التي تتم الترقية منها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ على أنه (استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضابط الاحتياط الافضلية عند التعيين أو الترقية بالاقتدار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط » .

ومن حيث انه ولئن كان ظاهر هذا النص أن الافضلية التي قررها لضابط الاحتياط عند الترقية بالاقتدار لا يشترط فيها سوى تساوى ضابط الاحتياط مع زملائه من غير ضباط الاحتياط في مرتبة الكفاية بحيث اذا تحقق هذا الشرط كانت له الافضلية في الترقية عليهم حتى ولو كانوا سابقين عليه في اقدمية الدرجة — الا ان الاخذ بهذا النظر على

اطلاقه. يؤدي الى نتائج شاذة من مقتضاها ترقية ضابط الاحتياط ترقيات متتالية في أزمته متعاقبة متخطيا جميع زملائه في الدرجة التي يشغلها وفي الصلحات التالية لها ، ومن ثم يقتضى الامر ، رفعا لهذا الشذوذ ، ان تنقيد الافضلية المقررة لضابط الاحتياط بأن يتساوى مع زملائه في مرتبة الكفاية. وفي تاريخ شغل الدرجة التي تتم الترقية منها .

وترتبطا على ذلك ، اذا كان ضابط الاحتياط شاغلا للدرجة في تاريخ لاحق على زملائه من غير ضباط الاحتياط لم يعد ثمة محل لتطبيق حكم المادة ٦٨ المشار اليها . وليس في هذا اضرار به أو تفويت للحكمة التي تنياها المشرع من تقرير هذا الحكم وهي — حسبما افصحت المذكرة الايضاحية للقانون — توفير الاطمئنان لهؤلاء الضباط على مستقبلهم في وظائفهم المدنية حتى يلبوا الدعوة الى الخدمة العسكرية بنفس مطمئنة راضية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مناط أعمال حكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالفة الذكر عند الترقية بالاحتياط ان يتساوى ضابط الاحتياط مع زملائه المرشحين من غير ضباط الاحتياط في مرتبة الكفاية وفي تاريخ شغل الدرجة التي تتم الترقية منها .

(ملف ٥٠٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانونين رقمي ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٩ لسنة ١٩٦٥ على أن يكون لضباط الاحتياط الافضلية عند التسمين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة اذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط بالاستثناء من أحكام قوانين التوظيف معنى ذلك أنه في حالة تساوى ضابط الاحتياط مع غيره من المرشحين

الترقية بالاختيار من غير ضباط الاحتياط في مرتبة الكفاية يفضل في الترقية اذا تساوى معهم في تاريخ شغل الدرجة المرقى منها .

ملخص الحكم :

أن المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تكون الترقيات بالاقدمية المطلقة لغاية الدرجة الثالثة — اما الترقيات من الدرجة الثالثة وما فوقها فكلها بالاختيار للكفاية مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية » وتنص المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قوائد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على أن « تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الاخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم أثناء فترات استدعائهم وفقا لاحكام القانون » كما تنص المادة ٦٨ من القانون المشار اليه معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ على أنه « استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الافضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة اذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط ، ويستفيد من أحكام هذه المادة المشطوبون من عداد ضباط الاحتياط ولعدم لياقتهم الطبية للخدمة العسكرية الناجم عن الاصابة بسبب الخدمة العسكرية ، وتسرى هذه الاحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة » .

ومفاد ما تقدم أن المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة قد أرسيت قاعدة عامة مقتضاها ان الترقية من الدرجة الثالثة فما فوقها تتم بالاختيار للكفاية مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية أى أنه اذا تساوى المرشحون في مرتبة الكفاية يفضل الاقدم في الترقية اما الاستثناء الذى أورده المادة ٦٨ من قانون خدمة ضباط الاحتياط فهو يقرر أفضلية ضباط الاحتياط في الترقية بالاختيار اذا تساوى مع المرشحين لهذه الترقية من غير ضباط الاحتياط ، ومعنى ذلك أنه في حالة تساويه معهم في مرتبة الكفاية يفضل في الترقية اذا تساوى معهم في تاريخ شغل الدرجة المرقى منها ، وبهذا التفسير

وحده يمكن أعمال عبارة التساوى في مفهوم نص المادة ٦٨ سالف الذكر على النحو الذى يتمشى مع مايمكن تصوره قانونا من حدود لها ، وبالقدر الذى يحقق الغرض من حكم المادة المذكورة حسبما أشارت الى ذلك للمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ وهو توفير قدر من الضمانات لاطمئنان الضباط الاحتياط على مستقبلهم في وظائفهم المدنية والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي الى نتيجة شاذة هي أن يرقى ضابط الاحتياط ترقيات متتابعة على فترات زمنية متقاربة طالما توافرت فيه شروط الترقية بالاختيار متخطيا في ذلك زملاءه في كل درجة يشغلها أيا كان تاريخ شغله لتلك الدرجة ، وليس من شك في أن هذه النتيجة تجافي الأصول والضوابط التى تحكم الترقية بالاختيار وتهدر الأقدمية كعنصر من عناصر المفاضلة اهدارا تاما وهو أمر لم يتجه اليه قصد المشرع حينما نص على عبارة « التساوى مع المرشحين على ما سلف بيانه » •

(طعن رقم ٨٦٨ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٥)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تقرر أفضلية ضباط الاحتياط عند الترقية بالاختيار في حالة تساويهم مع زملائهم من العاملين من غير ضباط الاحتياط — المقصود بالمساواة في هذه الحالة هي المساواة في مرتبة الكفاية وفي أقدمية الدرجة المرقين منها — في حالة اتحاد تاريخ الترقية الى الدرجة الشاغلين لها فانه يتعين لتحديد أقدمية كل منهم الرجوع الى أقدميته في الدرجة السابقة عليها وهو مبدأ مقرر بقوانين التوظيف •

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه وإن كان ماتقدم الا أن الحكم المطعون فيه أخطأ

بعد ذلك 'فيما قضى به في الدعوى ، اذ أنه ليس صحيحا ما اعتمد عليه في ذلك من قوله بتساوى المطعون ضده وزميليه المرقين بالقرار المطعون فيه مما يجعله أحق منهما بها بحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة فهذه المادة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تقرر أفضلية ضباط الاحتياط عند الترقية بالاختيار اذا تساوا مع المرشحين لهذه الترقية من غير ضباط الاحتياط ، وهى على هذا تقضى لاعمال مقتضاها بتقديم هؤلاء الضباط على غيرهم من المرشحين للترقية ان يكونوا متساوين معه في مرتبة الكفاية وفى الاقدمية فى الدرجة المرقى منها ، وهذه الاقدمية تتحدد عند اتحاد تاريخ الترقية اليها على أساس الاقدمية فى الدرجة أو الفئة أو المستوى الوظيفى السابق وهو مبدأ مقرر فى قوانين التوظيف بعمامة ، ومنها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين فى القطاع العام (المادة ٥ — وهى مطابقة فى الخصوص للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة) المعمول به عند صدور القرار المطعون فيه ، ومن ثم فاذا ما تأخر ترتيب ضباط الاحتياط فى أقدمية الدرجة المرقى منها عن غيره ممن ليسوا من ضباط الاحتياط من شاغليها الاكفاء فليس له أن يستند اليها ليقول بالزام تخطيطهم فى الترقية اذا ما كانت الادارة قد جرت فيها على أساس ما هو مقرر فى مثلها من أن الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعى ، اذا رؤى ترقية الاحداث — فى ان يكون أكفاً من الاقدم اما عند التساوى فى درجة الكفاية فتكون الترقية بمراعاة الاقدمية فيما بين المرشحين وهذه الاقدمية من عناصر المفاضلة وضوابطها وفقا للقواعد العامة اذ ان حكم المادة ٦٨ من القانون المشار اليه لا يقتضى مخالفة هذا المبدأ المعادل فالقصد منه هو مجرد حماية ضابط الاحتياط من التخطى عند اجراء الترقية بالاختيار على أساس المفاضلة بين المرشحين لها ولم يقصد به اهدار الضوابط والاصول التى تحكم هذه المفاضلة ومنها الاعتداد ، عند التساوى فى درجة الكفاية بين المرشحين بالاقدمية ، بل ان للادارة ان تجرى الترقية فى هذا النوع من الترقيات أيضا على أساس الاقدمية اذا توفرت الصلاحية فى صاحب الدور ونص المادة ٦٨ من القانون المشار اليه قاطع فى هذا

المعنى لانه خصص الافضلية المقررة به على حالة الترقية بالاختيار ، وقيدھا فوق ذلك بشرط اجرائھا على أساس المفاضلة بين المرشحين لها وتساوى ضابط الاحتياط معهم وهو ما يستلزم التساوى في كل عناصرھا ومنها الكفاية والاقدمية في الدرجة المرقى منها ، وليس صحيحا ما اتجه اليه الحكم في تساوى المرقين في تاريخ واحد في هذه الدرجة في الاقدمية فيها ، لخالفة ذلك لما وهو وارد في القانون في شأن تحديد الاقدمية بين المرقين في مثل هذه الحالة على ماسلف ذكره ، وهو ما يتفق وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان القرار بالترقية ينشئ المركز القانوني فيها بآثاره من نواح عدة سواء من ناحية تقويم الموظف الى الدرجة التالية أى المرقى اليھا أو من ناحية التاريخ الذي تبدأ منه هذه الترقية وكذلك من ناحية الموازنة في ترتيب الاقدمية فيها بين ذوى الشأن ومتى كان الامر كذلك وكان الثابت في واقع الدعوى ان الترقية المطعون فيها تمت على أساس الاقدمية بمراعاة توافر شروط الصلاحية لها في زميلي المدعى المطعون في ترقيتهما لتوفر شروط الكفاية فيهما وكان لاختلاف في ان المدعى وان تساوى معهما في الكفاية الا أنه يليهما في ترتيب الاقدمية لسبقهما عليه في تاريخ الترقية الى الدرجة السادسة رغم ترقيته معهما الى الدرجة الخامسة في تاريخ واحد وأنه على هذا حددت أقدميته ، فيها بحيث جاء تاليا لهما — فانه لا يكون ثم تخط له في الترقية الى الدرجة ، بعدها ، حيث لم يدركه فيها وهو لا يتساوى مع المرقين من جهة الاقدمية ، ولذلك فان القرار المطعون فيه لم يخالف القانون في شيء من اجل ذلك تكون الدعوى على غير أساس وكان يتعين اذن على الحكم القضاء برفضها • واذ لم يفعل فقد خالف القانون ، وحق الغاؤه •

ومن حيث أنه لما سبق ، يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات •

الفرع الثانى

بدلات وأجور اضافية ومكافآت تشجيعية

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

حرص القانون على الا يستبعد من مستحقات المستدعى كضابط احتياط في وظيفته الاصلية • أى عنصر من مقرراتها — القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، تعديله بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتأكيد قصد المشرع من عدم حرمان ضباط الاحتياط من أية ميزة — استحقاقه منحة العشرة أيام •

ملخص الحكم :

أنه بالنسبة لطلب منحة العشرة أيام فان للحكم المطعون فيه غد أصاب وجه الحق فيما انتهى اليه ذلك أن المدة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة وصياغة هذه المادة يؤكد أن تطبيقها يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحقات المستدعى كضابط احتياطي في وظيفته الاصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه وأن هذا النظر قد تأكد على وجه قاطع بتعديل المادة ٣١ المشار اليها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بحيث أصبحت تنص على أن تتحمل الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الاخرى للمستدعين منها كضباط احتياط وجاء بالملذكرة الايضاحية لقانون التعديل كما رؤى تعديل نص المادة (٣١) بما يكفل حسم الخلافات فى التفسير التى ثارت بشأن تطبيقها ••

كما اكد أن المقصود بالرواتب والاجور كامل الميزات المقررة للضابط في وظيفته المدنية فلا يحق ان يكون استدعاؤه لخدمة القوات المسلحة سببا في انقاص شئ منها وظاهر من النص بعد التعديل — في ضوء ما جاء بالمذكرة الايضاحية — أنه كان مقصودا من بادئ الامر ومن قبل التعديل الا يحرم الضابط المستدعى من أى ميزة مالية من ميزات وظيفته الاصلية وبالبناء على ماتقدم فان المدعى يستحق منحة العشرة ايام ومن ثم يتعين رفض الطعن في هذا الشق من الدعوى ايضا .

(طعن رقم ٨٠٩ لسنة ١٤ ق -- جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

نص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، يقضى باستمرار العاملين المستدعين لخدمة القوات المسلحة كضباط احتياط في تقاضى كافة الحقوق المادية والمعنوية وسائر المزايا الاخرى من علاوات وبدلات ومكافآت وحوافز انتاج مما يصرف لاقرائهم في جهات عملهم الاصلية — احقية العامل المستدعى للاحتياط في صرف مكافآت الجهود غير العادية التي تصرف لاقرائه بجهة عمله .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ينص في المادة (٣١) منه معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الاخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » وان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد ورد بها تعليقا على هذا النص ان تعديل

نص المادة (٣١) قد تم بما يكفل حسم الخلافات في التفسير التي ثارت بشأن تطبيقها ويؤكد أن المقصود بالرواتب والتعويضات والاجور كامل الميزات المالية المقررة للضباط في وظيفته المدنية ، فلا يجوز أن يكون استدعاؤه لخدمة القوات المسلحة سببا في انقاص شئ منها •

ومن حيث أنه ظاهر من نص المادة سالفة الذكر — في ضوء ما جاء بالمذكرة الايضاحية في شأنها — أن تطبيقها يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحقات المستدعى كضابط احتياط في وظيفته الاصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه وأقول بغير ذلك يعطل دلالة « كامل » التي صدرت بها عبارة الرواتب والتعويضات والاجور الواردة بالنص ويقعده عن انتاج أى اثر له ، ويجعله ترايدا ينزعه عنه الشارع •

ومن حيث أن حاصل ماتقدم هو استمرار العاملين المستدعين لخدمة القوات المسلحة كضابط احتياط — في تقاضى كافة الحقوق المادية والمعنوية وسائر المزايا الاخرى من علاوات وبدلات ومكافآت وحوافز للانتاج مما يصرف لاقرائهم في جهات عملهم الاصلية •

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن السيد / كان يتقاضى بوظيفته المدنية — بمصلحة الطب الشرعى — قبل استدعائه ، مكافأة الجهود غير العادية والتي لا تزال تصرف لاقرائه بجهة عمله المدنية ، فمن ثم فانه يستحق صرف تلك المكافأة خلال مدة استدعائه كضابط احتياط بالقوات المسلحة •

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العامة لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد / لصرف مكافأة الجهود غير العادية خلال مدة استدعائه بالقوات المسلحة •

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة — نصها على تحمل الحكومة والمؤسسات العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين كضباط احتياط كافة المقررات المالية المقررة لوظائفهم الأصلية بما فيها بدلات طبيعة العمل التي كانوا يتقاضونها في هذه الوظائف — يؤكد ذلك تعديل المادة ٣١ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

أن المادة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، كانت تنص — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — على أنه : « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

ومن حيث أن صياغة هذه المادة تؤكد أن تطبيقها يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحققات المستدعي كضباط احتياطى ، في وظيفته الأصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أى كانت طبيعته وأساس استحقاقه ، والقول بغير ذلك — أى باستبعاد البدلات المقررة في الوظيفة الأصلية من المستحققات المالية للمستدعي — يعطى دلالة لفظ « كامل » الذى صدرت به عبارات الرواتب والتعويضات والأجور الواردة بالنص ويقعده عن أنتاج أى أثر له ، ويجعله بالقليل تزييدا لامحل له ، وهو ما لا يجوز — كما أن مثل ذلك القول يجعل لفظ « التعويضات » بدوره عديم الأثر لأن الرواتب والأجور تعنى المقررات المالية التى لا تدخل فيها البدلات ، فإذا كان المشرع لم يقصد استحقاق المستدعي بدلات وظيفته الأصلية لاكتفى بذكر الرواتب والأجور وما أورد « التعويضات » فى النص . أما وقد أوردها فإن ذلك يعبر عن إرادة المشرع فى استحقاق المستدعي

مميزات الوظيفة الأخرى غير المرتب الأصلي أو الاجر ، ومن ذلك البدلات المقررة في الوظيفة .

ومن حيث أنه يقترب على ذلك أن المستدعين كضباط احتياط يستحقون ، طبقا للنص المتقدم ، مختلف البدلات المقررة في وظائفهم

ومن حيث أن هذا النظر قد تؤكد على وجه قاطع بتعديل المادة ٣١ المشار إليها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث أصبحت تنص على أنه تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العلمية والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

وجاء بالملحظة الإيضاحية لقانون التعديل « كما رأى تعديل نص المادة (٣١) بما يكفى حسم الخلافات في التفسير التي ثارت بشأن تطبيقها ... وتضمن النص المقترح لهذه المادة سريان حكمها على الشركات التابعة للمؤسسات العامة .. كما أكد أن المقصود بالبروتب والتعويضات والأجور كامل الميزات المقررة للضابط في وظيفته المدنية فلا يجوز أن يكون استدعاؤه لخدمة للقوات المسلحة سببا في انقاص شئ منها .

وظاهر من النص بعد التعديل — في ضوء ما جاء بالملحظة الإيضاحية — أنه كان مقصودا من بادئ الأمر ، ومن قبل التعديل ، ألا يحرم الضابط المستدعي من أية ميزة مالية من ميزات وظيفته الأصلية ، ولا تعدو البدلات المختلفة أن تكون ميزة من هذا القبيل ، الأمر الذي يؤكد النظر السابق ببيانه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موظفي الحكومة والمؤسسات العامة الذين يستدعون كضباط احتياط يستحقون طوال مدة استدعائهم بدلات طبيعة العمل التي كانوا يقاتضونها .

(فتوى ٤٠٢ في ١٩٦٤/٥/٦)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة — نصها على تحمل دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة — عدم شمول هذا الحكم مايكون مقررا للوظائف الاصلية من بدلات متصلة بطبيعة العمل فيها — عدم استحقاق من يستدعى للخدمة بالقوات المسلحة من شاغلى تلك الوظائف للبدلات المقررة لوظائفهم الاصلية — أساس ذلك — مثال : بالنسبة لبدل التفتيش المقرر لبعض الوظائف بالهيئة العامة للسكك الحديدية وبدل المصانع المقرر لمهندسى المصانع الحربية وبدل طبيعة العمل المقرر لخريجي المعهد الصحى .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تنص على أن : « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » .

ويتعين — فى صدد بيان المبالغ التى تتحمل بها الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بالنسبة الى المستدعين منها كضباط احتياط — التفرقة بين مايتقاضاه الموظف من مرتبات أو اجور أو تعويضات مقررة كميزة من ميزات الوظيفة ، بحيث يكون مناط منحها هو مجرد تعيينه فيها ، وبين مايصرف للموظف من بدلات مقابل قيامه فعلا بعمل ذى ظروف معينة وطبيعية خاصة . فيقتصر تحمل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة على المرتبات أو الاجور أو التعويضات التى من النوع الاول ، باعتبارها من مميزات الوظيفة التى يشغلها الموظف

والتي ترتب حياته على أساسها ، وذلك دون البدلات المتصلة بطبيعة العمل في الوظائف الاصلية ، والتي يرتبط منحها بالقيام فعلا بأداء اعباء الوظيفة التي قرر البديل من اجلها لانقضاء مناط منحها باستدعاء الموظف كضابط احتياطي ، وعدم قيامه بأداء العمل الذي قرر البديل استنادا الى طبيعته الخاصة والظروف الحيطه به .

وقد قضى القرار الجمهورى رقم ١٦٣٩ لسنة ١٩٥٩ بمنح مرتب بديل تفتيش لمفتشى الايرادات بالهيئة العامة للسكك الحديدية الذين يعملون بأقسام الهيئة ، وذلك للنهوض بأعباء تلك الوظائف وتشجيع الاقبال عليها ، نظرا للمشقة البالغة التي يكابدها هؤلاء المفتشون في التفتيش على المحطات المنتشرة في قسمهم على مسافات طويلة ، وحتى يتسنى — للمفتشين الظهور بالمظهر اللائق . كما أن مجلس ادارة المصانع الحربية وافق بجلسته المنعقدة في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ على منح بديل مصانع لجميع المهندسين والموظفين مدنيين وعسكريين ممن يعملون بالمصانع والادارات والاقسام التابعة لها ، وكان أساس منح هذا البديل هو طبيعة العمل بالمصانع الحربية واختلافه عن العمل بالمصالح الحكومية من حيث المسئولية وساعات العمل وما يتحملة القائمون بالعمل في المصانع من تبعات تتطلب جهودا مفضية . واخيرا فان القرار الجمهورى رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ بشأن منح بديل طبيعة عمل لخريجي المعهد الصحى ، قضى في المادة الاولى منه بأن يمنح خريجو المعهد الصحى الذين يشغلون وظائف حكومية بديل طبيعة عمل بواقع خمسة جنيهات شهريا تصرف بالكامل ، بشرط قيامهم فعلا بالاعباء المخصصة لوظائفهم .

وبين مما تقدم أن البدلات الثلاث المشار اليها (بديل التفتيش وبديل المصانع وبديل طبيعة العمل) انما تتصل بطبيعة العمل في الوظائف الاصلية ، ومن ثم فان مناط استحقاقها هو القيام فعلا بأعباء الوظائف التي تقرررت هذه البدلات من اجل طبيعة العمل فيها ، ولذلك فهي لا تستحق لمن يستدعى من تلك الوظائف كضباط احتياط ، لعدم قيامه بأعباء وظيفته الاصلية خلال فترة استدعائه .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

المعاملة المالية لضباط الاحتياط أثناء فترة استدعائهم — الاحتفاظ لهم بكامل مستحقاتهم في وظائفهم الأصلية طبقاً للمادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — المستدعون كضباط احتياط من موظفي مصلحة الضرائب — الاحتفاظ لهم بالأجور الإضافية والأكافآت التشجيعية التي تمنح لزملائهم تطبيقاً لقاعدة عامة تجرى عليها المصلحة .

ملخص الفتوى :

ظاهر من نص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — في ضوء ما جاء بالمذكرة الإيضاحية في شأنها — أن تطبيقها يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحقات المستدعي كضباط احتياط ، في وظيفته الأصلية أي عنصر من مقرراتها المالية أيما كانت طبيعته وأساس استحقاقه ، والقول بغير ذلك يعطل دلالة « كامل » التي صدرت بها عبارة الرواتب والتعويضات والأجور الواردة بالنص ويقعده عن انتاج أي أثر ويجعله تريد ينزله عنه الشارع .

ولئن كان الأصل في الأجور الإضافية أنها وسيلة استثنائية لتعويض بعض العاملين عن جهد خاص يبذلونه في فترات معينة وهذا ما يكشف عنه تنظيم الأجور الإضافية إذ يقتصر منحها على نسبة معينة من العاملين وعلى فئات محددة منهم إلا أنه في مصلحة الضرائب يأخذ شكلاً آخر بحيث أصبح استحقاق الأجر الإضافي هو الأصل والحرمان منه هو الاستثناء ، إذ أن طبيعة العمل بهذه المصلحة يستدعي القيام بجهد إضافي مستمر وشامل للعاملين كافة مما اقتضى استثناء العاملين بمصلحة الضرائب من أحكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الإضافية للذين تضمنوا قيوداً على منح الأجور

الاضافية من حيث نسبة العاملين الذين يتقاضونها ودرجاتهم ، ويجوز منح الأجور الاضافية بهذه المصلحة بصفة شاملة منتظمة للعاملين بها كافة ومن ثم حرمان المستدعى للاحتياط من العاملين بهذه المصلحة من الأجور الاضافية يؤدي الى حرمانهم من بعض رواتبهم وأجورهم وتعويضاتهم بالمخالفة لأحكام المادة ٣١ سالفه الذكر .

وبالنسبة للمكافآت التشجيعية فانه ولئن كان الأصل فيها انها لا تمنح الا لمن أدى خدمة ممتازة كمقابل لهذه الخدمة ، الا أنه وقد جرى العمل في مصلحة الضرائب على صرفها للعاملين بها كلفة وفقا لفئات محددة ولا يحرّم منها الا من كان انتاجه ضعيفا ويوصى رؤسائهم بحرمانه منها أو من جزء منها ، وبهذه المثابة فان المكافآت التشجيعية في مصلحة الضرائب تأخذ وصف الميزة المالية المقررة للعاملين بها فلا ينبغي حرمان المستدعى منهم للاحتياط منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق من يستدعى كضباط احتياط من العاملين بمصلحة الضرائب للأجور الاضافية والمكافآت التشجيعية التي تمنح لزملائهم تطبيقا لقاعدة تجرى عليها المصلحة .
(فتوى ١١٢٨ في ٢٩/١٠/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ تقضى بتحمل جهات العمل بكامل الرواتب والتعويضات والأجور والمكافآت والميزات الاخرى للمستدعين فيها كضباط احتياط عن مدة استدعائهم بالقوات المسلحة — اذا كان الأصل بالنسبة للأجور الاضافية والمكافآت التشجيعية انها وسيلة استثنائية لتعويض بعض العاملين عما يفلونه من جهد خاص في فترات معينة أو بالنسبة لعمل معين كما هو الحال بالنسبة للمكافآت التشجيعية الا انه في حالة ما اذا أصبح استحقاق الاجر الاضافي وكذا المكافآت التشجيعية هو الأصل والحرمان

منها هو الاستثناء كما هو متبع بمصلحة الضرائب بالنظر لطبيعة عملها فانه لايجوز حرمان ضباط الاحتياط العاملين بها من هذه الاجور والمكافآت خلال فترة استدعائهم لخدمة القوات المسلحة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٣١ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تنص على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين فيها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة ثم صدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ومعها حكم المادة ٣١ التي صارت بعد التعديل تنص على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت والميزات الاخرى للمستدعين فيها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ أنه رؤى تعديل نص المادة ٣١ بما يكفل حسم الخلافات في التفسير التي ثارت بشأن تطبيقها فقد نصت هذه المادة على أن تتحمل الحكومة والمؤسسات العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين فيها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة وثار التساؤل عما اذا كانت المؤسسات العامة تشمل في هذا الحكم الشركات التي افترض التطور الاشتراكي اتباعها لها كما حصل اللبس في مضمون الرواتب والتعويضات ، والاجور التي تتحمل بها الجهات المشار اليها خلال مدة الاستدعاء . وتضمن النص المقترح سريان حكمها على الشركات التابعة للمؤسسات العامة كما اكد أن المقصود بالرواتب والتعويضات والاجور كامل الميزات المالية المقررة للضباط في وظيفتهم المدنية فلا يجوز أن يكون استدعاؤه لخدمة القوات المسلحة سببا في انقاص شيء منها . وقد عمل بالقانون المذكور اعتبارا من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٣/٢٤ طبقا لحكم المادة الثانية منه ، ثم صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ ونص على أن يمنح العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الحكومة أو المؤسسات العامة أو

الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الاهلية مكافآت وحوافز الانتاج بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤهم الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية ، وقد عمل بهذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره ويبين من احكام النصوص المتقدمة أن المشرع في القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ قصد الى احتفاظ ضابط الاحتياط المستدعى من الخدمة المدنية في الحكومة أو المؤسسات العامة بكل الرواتب والتعويضات والاجور عن مدة عودته للخدمة في القوات المسلحة ثم توسع المشرع في القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بحيث اصبح ضابط الاحتياط المستدعى من الخدمة المدنية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها يحتفظ بكامل الرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت والميزات الاخرى وذلك عن مدة دعوته للخدمة بالقوات المسلحة حتى لا يكون استدعاء الضابط للخدمة الاحتياط في القوات المسلحة سببا في انقاص أى ميزة من الميزات المالية المقررة لوظيفته المدنية الاصلية واخيرا صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ وازداد الى المزايا التي يحتفظ بها ضابط الاحتياط عن مدة استدعائه للخدمة في القوات المسلحة مكافآت وحوافز انتاج بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤه الذين يسهمون في زيادة الانتاج بصفة فعلية وصار هذا الحكم شاملا لضباط الاحتياط المستدعين في الخدمة المدنية في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو الشركات والمؤسسات الاهلية في القطاع الخاص ولئن كان الاصل في الاجور الاضافية انها وسيلة استثنائية لتعويض بعض العاملين عما يبذلونه من جهد خاص في فترات معينة وهو مايكشف عنه التنظيم القانوني الخاص بصرف الاجور الاضافية ، الا أنه في مصلحة الضرائب صار استحقاق الاجور الاضافية هو الاصل والحرمان منه هو الاستثناء ، اذ ان طبيعة العمل في مصلحة الضرائب تستدعي القيام بجهد اضافي مستمر وشامل لجميع العاملين الامر الذي استلزم استثناء العاملين بمصلحة الضرائب من احكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ومن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية للذين تضمننا قيودا على منح الاجور الاضافية من حيث نسبة العاملين الذين

يتقاضونها ودرجاتهم واصبح منح الاجور الاضافية بمصلحة الضرائب شاملا وينتظم جميع العاملين فيها • ولما كانت الاجور الاضافية تستحق بمصلحة الضرائب لجميع العاملين فانها تدخل في عموم معنى الرواتب، والاجور ولايحرم منها ضابط الاحتياط المستدعى للخدمة بالقوات المسلحة من مصلحة الضرائب وذلك عن مدة دعوته للخدمة بالاحتياط اذ أن حرمانهم من الاجور الاضافية يكون بمثابة حرمانهم من بعض رواتبهم واجورهم وتعويضاتهم بالمخالفة لاحكام المادة ٣١ سالفه الذكر • واذ قضى الحكم المطعون فيه بذلك فانه في هذا الشق من قضائه يكون قد جاء ، مطابقا للقانون ويستحق المدعى الاجور الاضافية المقررة من فترة استدعائه للخدمة كضابط احتياط بالقوات المسلحة في المدة من ١٩٦٠/٢/٦ الى ١٩٦٧/١٠/١ • اما المكافآت التشجيعية فالاصل فيها انها لا تستحق الا مقابل الخدمة الممتازة التي يؤديها العامل الا أن العمل في مصلحة الضرائب جرى على صرف المكافآت التشجيعية لكافة العاملين بها وفقا لفئات محددة ولايحرم منها الا من كان انتاجه ضعيفا أو يوصى رؤساؤه بحرمانه منها أو من جزء منها ، ولذلك تأخذ المكافآت التشجيعية في مصلحة الضرائب وصف الميزة المالية المقررة للعاملين بها ، الا انه لما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ تقتصر حق العاملين المستدعين من الخدمة المدنية للاحتياط على الرواتب والاجور والتعويضات ، ولم ينص المشرع على حق العاملين المدنيين المستدعين للخدمة في احتفاظهم بحقوقهم في المكافآت والميزات المالية الاخرى المقررة لوظائفهم المدنية الا بموجب التعديل الوارد على المادة ٣١ بمقتضى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعول به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ — ولذلك فان حق المدعى في الاحتفاظ بالمكافآت التشجيعية ومكافآت الانتاج عن مدة استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط لا يبدأ الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٣/٢٤ وحتى ١٩٦٧/١٠/١ ، اذ لم يتقرر حق ضابط الاحتياط المستدعى للخدمة في الاحتياط في المكافآت ، والمزايا المالية الاخرى المقررة لوظيفته المدنية الا بموجب القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ وكان حقه قبل العمل بهذا القانون مقصورا على الاجور والرواتب والتعويضات وحدها ، دون المكافآت وسائر المزايا

المالية • واذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعى فى المكافآت التشجيعية عن جميع فترات استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة فى المدة من ١٩٦٠/٢/٦ الى ١٩٦٧/١٠/١ فانه يكون قد خالف القانون فيما قضى من احقية المدعى فى هذه المكافآت عن الفترة السابقة على ١٩٦٤/٣/٢٤ الامر الذى يتعين معه الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه بحيث يستحق المدعى الاجور الاضافية المقررة خلال فترات استدعائه بالقوات المسلحة فى المدة من ١٩٦٠/٢/٦ الى ١٩٦٧/١٠/١ والمكافآت التشجيعية المقررة خلال المدة من ١٩٦٤/٣/٢٤ الى ١٩٦٧/١٠/١ ويتعين الحكم بالزام الجهة الادارية بالمصروفات •

(طعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٧)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

استدعاء ضباط الاحتياط للخدمة — أحقيتهم فى صرف الاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية — المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بشأن خدمة ضباط الاحتياط تقضى بأحقية من يستدعى من ضباط الاحتياط فى تقاضى كامل الرواتب والتعويضات والاجور التى كان يحصل عليها من جهة عمله طوال مدة استدعائه — أحقية ضباط الاحتياط المستدعين من العاملين بمصلحة الضرائب فى صرف الاجور الاضافية التى كان يحصل عليها زملاؤهم بالمصلحة خلال فترة استدعائهم بالقوات المسلحة — سريان هذا الحكم على المكافآت التشجيعية التى صرفت لزملائهم اعتبارا من ١٩٦٤/٢/٢٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذى عدل بمقتضاه نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بحيث أصبح شاملا المكافآت والميزات المالية الاخرى المقررة للوظائف المدنية لضباط الاحتياط •

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن بنى على القول بأن الحكم المطعون فيه خالف القانون وخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين الاول — وانه وان كانت الاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية التي تقررت للعاملين بمصلحة الضرائب خلال فترة استدعائه المدعى كضباط احتياط بالقوات المسلحة تعد من المزايا المالية المقررة للوظيفة في اطار الضوابط التي وضعتها الجهة الادارية لمنحها ، الا أنه لا يستحقها الا اذا توافرت فيه شروط منحها والاجور الاضافية للعاملين فيها جوازية للوزير ومقصورة على العاملين من الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ثم الخامسة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . فلا يتسنى القول بأن الاجر الاضافي يعد ميزة من المزايا المقررة للعاملين بمصلحة الضرائب لافتقاره الى صفة العمومية بحيث ان استدعاء المدعى لخدمة الاحتياط لم يتسبب في حرمانه من ذلك الاجر لعدم ثبوت استحقاقه له اصلا واما المكافآت التشجيعية التي تقرر لبعض العاملين باشخاصهم فلا تعد ميزة من المزايا المقررة لوظيفة المدعى حتى يحق له الاحتفاظ بها ابان استدعاؤه ، الثاني — القصور في التسبب لان حق المدعى في المطالبة على فرض استحقاقه جدلا لهذه المبالغ سقط بالتقادم الخمسى حسب المادة ٥٠ من القسم الثانى من اللائحة المالية للميزانية والحسابات اذ مضى على استحقاقها اكثر من ذلك قبل رفع المدعى دعواه ولا حجاج فيما قدمه من صور لشكاواه ومطالباته اذ يسهل اصطناع مثلها وقد خلا ملف الخدمة من اوراق قاطعة للتقادم . فيكون الحكم قصر في التسبب ، وخطأ في عدم رده على الادفع بذلك ردا شافيا .

ومن حيث انه عن الوجه الاول من وجهي الطعن فان الحكم المطعون فيه اصاب الحق فيما انتهى اليه من ان نص المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن خدمة ضباط الاحتياط يقرر الحق لمن يستدعى من مثل جهة عمل المدعى مصلحة الضرائب احدى دوائر الحكومة — للخدمة كضباط احتياط بالقوات المسلحة في تقاضى كامل الرواتب والتعويضات والاجور التي كان يحصل عليها منها وبعد استدعائه وطوال مدة هذا الاستدعاء كما لو كان قائما بالعمل فيها وان

ذلك يشمل الاجور الاضافية التى تمنح للعاملين فيها بصفة شاملة ومنتظمة عملا بالقرار الجمهورى رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ باستثنائهم من القواعد الواردة فى قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥١ اللذين تضمنتا قيودا على منح هذا الاجر من حيث نسبة العاملين الذين يتقاضونه ودرجاتهم وانه على هذا يستحق المدعى هذا الاجر عن مدة استدعائه للعمل بصفته من ضباط الاحتياط فى القوات المسلحة وهذا صحيح للاسباب التى بنى عليها الحكم وهى تتضمن على ماتقدم آنفا، الرد على ما اثارته الطاعنة من ان ذلك الاجر الاضافى يمنح فى المصلحة المذكورة ، طبقا للقواعد العامة الواردة فى القرارين المذكورين اذ الامر ليس كذلك والاستثناء المقرر منها وما جرى عليه العمل فيها • والنص المذكور كما قرر الحكم يتسع لهذا الاجر من قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ وبعده من باب اولى •

ومن حيث انه وان كان ذلك الا أنه فيما يتعلق بما انتهى اليه الحكم من دخول المكافآت التشجيعية فى عموم نص المادة ٣١ من القانون سالف الذكر قبل اضافة عبارة وكامل الميزات الاخرى اليه بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى عدلها فاضاف هذه العبارة الى ما كان واردا فيها من أنه « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة • كما اضاف الى الجهات التى يسرى عليها حكم الشركات التابعة لهذه المؤسسات • فان ذلك منه غير صحيح اذ الحق فى تقاضى هؤلاء للمكافآت التشجيعية ايضا لا يعتبر مقررا الا بمقتضى التعديل الوارد به القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ وعن المدة التالية لتاريخ العمل به اذ انه — وعلى ما قضت به هذه المحكمة فى الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٢٣ ق فانه وان كانت المكافآت التشجيعية تأخذ فى مصلحة الضرائب وصف الميزة المالية المقررة للعاملين فيها الا أنه لما كانت المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ تقصر حق العاملين المستدعين الى الخدمة بالقوات المسلحة على الاحتفاظ بالرواتب والاجور والتعويضات ولم تنص على حقهم فى الاحتفاظ بحق تقاضى المكافآت والميزات المالية الاخرى المقررة لوظائفهم المدنية الا بموجب التعديل

الوارد على المادة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من ١٩٦٤/٣/٢٣ • وعلى ذلك فان حق المدعى في تقاضى المكافآت التشجيعية عن مدة استدعائه لا يبدأ الا عن الفترة من هذا التاريخ حيث كان حقه قبله مقصورا على الاجور والرواتب وحدها ومن ثم يكون الحكم قد اخطأ في قضاؤه للمطعون ضده بما قبل هذه المدة من مكافآت تشجيعية •

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فان ما انتهى اليه الحكم في اصل استحقاق المدعى الاجر الاضافى عن مدة استدعائه كلها صحيح وهو كذلك فيما يتعلق بالمكافآت التشجيعية عن المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ دون ما قبلها مما يقتضى الغاؤه في هذه الجزئية منه •

ومن حيث انه من الوجه الثانى من اوجه الطعن — فان الحكم اصاب الحق فيما قرره من أنه لم يلحق بتلك المبالغ في حدود ما سبق تقادم مسقط قل هذا دليله في الاوراق وهى تتضمن اصولا ايضا لشكاواه المتعددة كما يبين من مسار المطالبات في الجهة الادارية ولا محل لقول الجهة الادارية بعدم صحة ذلك وهى لم تطعن فيه بطريقة قانونية ولا يسندها قولها بخلو ملف الخدمة من مطالبات مادام لهذه اصل في الاوراق وليس هو الوعاء الوحيد الذى تحفظ فيه • ومن ثم يكون هذا الوجه عار عن الدليل •

ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بتأييد الحكم المطعون فيما قضى به هذا الشق المتعلق بالمكافآت التشجيعية الذى يتعين تعديله بحيث يقتصر الحق في تقاضيه على ما كان من مدة الاستدعاء واقعا بعد العمل بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ • مع الزام الطاعنة بالمصروفات • (طعن رقم ١٩١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ على تحمل المؤسسات الاهلية والشركات كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين

منهم للخدمة — المقصود بالمؤسسات الاهلية — هي المؤسسات الخاصة
وطنية أم اجنبية •

ملخص الفتوى :

ان قصد المشرع من عبارة « المؤسسات الاهلية » الواردة بنص
المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط
الاحتياط بالقوات المسلحة لا يخرج عن احد أمرين فقد يقصد بها
المؤسسات الخاصة أى المملوكة للأفراد تمييزا لها عن المؤسسات العامة •
وقد يكون القصد منها المؤسسات الوطنية تمييزا لها عن المؤسسات
الاجنبية •

ومن المسلم ان للدولة ان تسن ما تراه من التشريعات محققا للمصالح
العامة • وإن لها ان تخضع لهذه التشريعات الأشخاص الطبيعيين أو
الاختباريين المقاطنين باقليمها دون تفرقة بين الوطنى والاجنبى • ولا يحد
من حريتها هذه الا المعاهدات الدولية وما يفرضه العرف الدولى من
حد أقصى لمعاملة الاجانب • والقول بغير ذلك يؤدى الى تفرقة غير منطقية
بين المؤسسات الوطنية والاجنبية تمتاز فيها الاخيرة على حساب
الاولى •

ومؤدى ذلك هو اخضاع المؤسسات الخاصة للحكم الوارد بالنص
سواء اكانت مملوكة للوطنيين أم للاجانب • يؤيد هذا النظر ان المشرع
نظم حكم موظفى الحكومة والمؤسسات العامة فى المادة ٣١ التى تنص على
ان « تتحمل كل من دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب
وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم » ثم
لتبع هذا النص بنص آخر يعالج حكم عمال المؤسسات الخاصة التى
تقابل الحكومة والمؤسسات العامة وذلك فى المادة ٣٢ منه التى تنص على
ان « تتحمل المؤسسات الاهلية والشركات كامل رواتب وتعويضات واجور
المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم التى لا تزيد على ستة
أسابيع سنويا للخدمة بالقوات المسلحة • فاذا زادت مدة الاستدعاء على
ذلك أدت وزارة الحربية عن المدة الزائدة المكافأة المقررة للرتبة طبقا للمادة

٣٤ • لهذا انتهى الرأى الى ان المقصود بعبارة « المؤسسات الاهلية » الواردة فى المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ هو المؤسسات الخاصة ، ومن ثم تسرى أحكام النص على هذه المؤسسات سواء أكانت وطنية أو أجنبية •

(فتوى ٨١٤ فى ١٤/١٠/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

ضباط احتياط — الجهة الملزمة بدفع رواتب وتعويضات وأجور هؤلاء الضباط أثناء مدة استدعائهم للاحتياط — تحمل المؤسسات الاهلية والشركات هذه الرواتب اذا لم تزد مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة على ستة أسابيع سنويا ، أما اذا زانت على ذلك فان وزارة الحربية تؤدى المكافأة المقررة لترتبة طبقا للمادة ٢٤ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة — الزام الشركات بإداء رواتب وأجور ضباط الاحتياط اذا لم تزد مدة الاستدعاء على ستة أسابيع — أثر تأميم مثل هذه الشركات على ذلك الالتزام — بقاؤها ملزمة به رغم التأميم •

ملخص الفتوى :

سبق أن انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٦٢ الى ان الشركات المؤممة بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تظل رغم هذا التأميم محتفظة بشكلها القانونى وذلك استنادا الى ان المادة الرابعة من القانون المشار اليه تنص على ان « تظل الشركات والبنوك المشار اليها فى المادة الاولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون ٠٠٠ » ومقتضى هذا الرأى أن يسرى فى شأن الشركات المؤممة بعد تأميمها ما كان يسرى فى شأنها قبل التأميم •

وتنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد

خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على أن « تتحمل المؤسسات الأهلية والشركات كامل رواتب وتعويضات واجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم التي لا تزيد على ستة أسابيع سنويا للخدمة بالقوات المسلحة فإذا زادت مدة الاستدعاء على ذلك أدت وزارة الحربية عن المدة الزائدة المكافأة المقررة للرتبة طبقا للمادة ٣٤ » .

وتطبيقا لهذا النص تكون الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية المؤممة بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ هى الملزمة قانونا بأن تؤدي لمن يستدعى منها كضباط احتياط كامل رواتبهم وتعويضاتهم وأجورهم عن مدة لا تتجاوز ستة أسابيع فإذا زادت فترة الاستدعاء على هذه المدة أدت وزارة الحربية المكافأة المقررة للرتبة على النحو المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون المشار اليه .

(انتهى ٥٥٥ فى ١٩٦٢/٨/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المستفاد من المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ ان ما تتحمل به الجهة المستدعى منها ضابط الاحتياط هو ما كان يستحقه فى وظيفته المدنية عند استدعائه ويتعلق بعمله المنى اما ما يخرج عن نطاق الوظيفة المدنية ويتعلق بعمل المستدعى بصفته ضابط احتياط فلا تدخل ضمن المبالغ التى تتحمل بها الجهة المستدعى منها — عدم جواز تحمل الجهة الادارية ببديل الاقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بالنسبة لمن يستدعى من العاملين بها كضباط احتياط خلال فترة استدعائه حتى ولو كان عمله بالقوات المسلحة فى احدى المحافظات المقرر لها هذا البديل طالما انه لم يكن يستحق هذا البديل قبل استدعائه لعدم عمله باحدى هذه المحافظات فى الوظيفة المدنية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة ٣١ على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الاخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » ونص في المادة ٣٦ على أن « يعامل ضباط الاحتياط أثناء فترات استدعائهم معاملة نظرائهم من الضباط العاملين بالقوات المسلحة وذلك بالنسبة الى يومية الميدان ومرتب الاقامة وعلاوة الطوارئ وعلاوة التشكيل ».

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن المادة ٣٦ سالف الذكر قد نظمت المعاملة المالية للمستدعين للخدمة كضباط احتياط من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة أثناء فترة استدعائهم فنصت على أن تتحمل هذه الجهات بالرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت والميزات الاخرى المستحقة لهم أما معاملتهم المالية أثناء مدة استدعائهم عن عملهم كضباط احتياط فقد نظمتها المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر ، ومفاد ذلك أن ما تتحمل به الجهة المستدعي منها ضابط الاحتياط هو ما كان يستحقه في وظيفته المدنية التي يشغلها عند استدعائه ويتعلق بعمله في تلك الوظيفة والجهة التابعة بها ، أما ما يخرج عن نطاق الوظيفة المدنية ويتعلق بعمل المستدعي بوصفه ضابط احتياطي فلا تدخل ضمن المبالغ التي تتحمل بها الجهة المستدعي منها ».

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقامة لموظفي الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسوان قد نص على أنه « يمنح بدل اقامة لموظفي الدولة وعمالها الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل اقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم وأجورهم الاساسية ونص في المادة الثانية على أنه « لايجوز الجمع بين بدل الاقامة المقرر في المادة السابقة وبين أى بدل آخر ويعامل الموظف أو العامل بالقرار الاصلح له » ».

ومن حيث أنه لئن كان هذا القرار قد ورد مطلقا بحيث يشمل جميع العاملين بالدولة سواء كانوا خاضعين لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أو لقوانين خاصة إلا أن مناط التزام دوائر الحكومة والمؤسسات العامة فيها والشركات التابعة لها أن تؤدي هذا البديل للمستدعى منها كضابط احتياط طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ، أن يكون مستحقا لهذا البديل في وظيفته المدنية المستدعى منها على نحو ما سلف بيانه وإذا كان الثابت أن المدعى كان يعمل مدرسا بمديرية التربية والتعليم بأسبوط وقد استدعى من هذه الوظيفة للعمل كضابط احتياطي ، وكانت محافظة أسبوط ليست من المحافظات المقرر للعاملين بها بدل اقامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ومن ثم لا يحق له مطالبة وزارة التربية والتعليم ببديل اقامة أثناء فترة استدعائه كما لا يجوز تحملها بما قد يكون مستحقا له خلال فترة عمله بمحافظة قنا كضابط احتياط حيث أن هذا العمل لا يتعلق بوظيفته المدنية المستدعى منها وتخرج عن نطاقها وبالتالي يكون النزاع المتعلق بطلب الدعى الزام وزارة التربية والتعليم بأن تؤدي اليه بدل الإقامة طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه . أما بالنسبة للثيق الخاص بالنزاع حول استحقاق المدعى بدل اقامة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ التى تقضى بمعاملة ضابط الاحتياط خلال فترة استدعائه معاملة الضباط العاملين بالقوات المسلحة من حيث بدل الإقامة وغير ذلك ، فان الفصل فى هذا الثيق من النزاع يخرج عن اختصاص مجلس الدولة ، وتختص به لجنة شئون الضباط بالقوات المسلحة .

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها الى اللجنة القضائية المختصة طبقا لاحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦)

(م ٢٧ — ج ١٧)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة معدلا بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — الاجر الاضافي يستحق عن جهد خاص بذل في غير اوقات العمل الرسمية — الاستدعاء للاحتياط ليس السبب الحتمي للحرمان من الاجر الاضافي — أساس ذلك : أنه مع بقاء الموظف بالوظيفة يجوز لجهة الادارة بما لها من سلطة تقديرية الفاء ندبه في أى وقت — الاجر الاضافي ليس له صفة العموم الذى يجعله مستحقا لاقتران المستدعى وليس ميزة من ميزات الوظيفة ولا بدلا من بدلاتها بل هو مجرد اجر مقابل عمل اضافي فعلى — الاثر المترتب على ذلك : لانتحمل جهة الادارة بالاجر الاضافي لضباط الاحتياط عن مدة دعوته للخدمة بالقوات المسلحة .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ينص في المادة ٣١ منه معدله بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الاخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » وقد ورد بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ان تعديل نص المادة ٣١ قد تم بما يكفل حسم الخلافات في التفسير التى ثارت بشأن تطبيقها ويؤكد ان المقصود بالرواتب والتعويضات والاجور كامل الميزات المالية المقررة للضباط في وظيفته المدنية فلا يجوز ان يكون استدعاؤه لخدمة القوات المسلحة سببا في انقاص شئ منها . وبذلك يكون ظاهرا من نص المادة ٣٠ سالف الذكر في ضوء ما جاء بالذاكرة الايضاحية في شأنها ان تطبيقها يجب ان يتم بحيث لا يستفيد من مستحقات المستدعى كضابط في وظيفته الاصلية أى عنصر من مقرراتها المالمه ، أيا كانت طبيعة وأساس

استحقاقه والقول بغير ذلك يعطل دلالة لفظ « كامل » الذي صدرت به عبارة الرواتب والتعويضات والاجور الواردة بالنص .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الاحتفاظ طوال مدة الاستدعاء للاحتياط بالاجر الاضافى الذى كان يتقاضاه قبل الاستدعاء اثناء ندبه لوظيفة مدير ادارة التغذية بالمدينة الجامعية . فان الثابت من الاوراق ان اداء المدعى لهذه الوظيفة كان يستدعى منه الحضور للعمل بعد مواعيد العمل الرسمية طوال فترة الدراسة الجامعية فكان يصرف له اجر اضافى مقابل العمل الاضافى الذى يؤديه ، ومن ثم فهذا الاجر مستحق عن جهد خاص بذل فى غير أوقات العمل الرسمية ، فهو لم يكن من تبعات الوظيفة الاصلية ، ولم يكن صرفه مطردا مستمرا بل كان موقوتا بشهور السنة الدراسية ، كما أنه لم يكن استدعاء المدعى للاحتياط السبب الحتمى لحرمانه من ذلك الاجر الاضافى ، فهو مع افتراض بقاءه فى الوظيفة كان يجوز الغاء ندبه فى أى وقت ، وذلك بما للجهة الادارية من سلطة تقديرية فى هذا المقام تترخص فى ممارستها حسب مقتضيات الحال . ولا يمكن بذلك القول بان استدعاء المدعى قد الحق به ضررا لحرمانه من اجر لا يصرف لغيره من اقرانه الذين يتساوون معه فى جميع الظروف ، فهذا المبلغ ليس له الشمول والعموم الذى يجعله مستحقا لاقرائه الآخرين ، كما أنه ليس ميزة من ميزات الوظيفة ، ولا بدلا من بدلاتها بل هو مجرد اجر مقابل عمل اضافى فعلى وازاء ذلك لا تتحمل جهة الادارة بهذا الاجر الاضافى للمدعى عن مدة دعوته للخدمة بالقوات المسلحة .

(طعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

قرارات مجلس جامعة اسيوط بشأن قواعد صرف مكافآت عن الاشتراك فى اعمال الامتحانات والمتضمنة عدم جواز صرفها للمستعدين للاحتياط — أنه ولئن كان لمجلس الجامعة طبقا للمادة ٢٣ من القانون

رقم ٤٩ لسنة ٧٢ تنظيم الشؤون المالية والادارية بالجامعة ووضع النظام العام لأعمال الامتحانات والانتدابات بها الا أنه ليس لمجلس الجامعة فيما يجريه من تنظيم ويضع من انظمة ان يخالف احكام القانون — الاثر المترتب على ذلك : احقية المستدعى لخدمة القوات المسلحة كضابط احتياط في تقاضى كافة الحقوق المالية والمعنوية بجهة عمله الاصلى ومنها مكافأة الامتحانات •

ملخص الحكم :

أنه عن طلب المدعى مكافآت الامتحان المقرر بادارة الجامعة ، فان الثابت من الاوراق ان المدعى كان يعمل مفتشاً مالياً وادارياً بادارة الجامعة ثم نذب مديراً للتغذية بالمدينة الجامعية واستدعى للقوات المسلحة كضابط احتياط اعتباراً من ١٩٧٢/٤/٥ وعاد للعمل في ١٩٧٨/١/١٧ • وقد صدرت قرارات مجلس جامعة اسيوط بجلساته المنعقدة ابتداء من ١٩٧٢/٤/١٦ حتى ١٩٧٨/٥/١ وتضمنت قواعد صرف مكافآت عن الاشتراك في أعمال الامتحانات من اعداد وتنظيم ومراقبة وملاحظة وتصحيح ورصد للدرجات ومراجعة واعداد نتائج الامتحان فضلا عن أعمال الخدمات والرعاية الطبية والحراسة والأمن والمطافى • كما تضمنت قرارات مجلس الجامعة المذكورة قواعد خاصة بصرف مكافآت للعاملين بادارة الجامعة ووجد انها بالكلية والمدينة الجامعية وبمناسبة الامتحانات • وهذه المكافأة تصرف للعاملين بهذه الجهات بفئات اختلفت عما عن عام ، وقلت بصفة عامة عن الفئات المقرر له للمشاركة في أعمال الامتحانات فاذا نذب أحد العاملين بادارة الجامعة من الجهات المختصة واشترك فعلا في أعمال لجان الامتحانات المختلفة منح المكافآت الاعلى • وأنه ولئن كان الاصل في استحقاق مكافآت عن أعمال الامتحانات بحسب قرارات مجلس الجامعة • وهو النذب لهذه الأعمال أنه ليس يلزم ذلك بالنسبة لاستحقاق المكافآت المقرر للعاملين بادارة الجامعة والفروع والمراكز التعليمية التابعة لها بالكلليات والمدن الجامعية ، فهذه المكافآت تستحق للعامل بمجرد أن يكون من العاملين باحدى الجهات المذكورة ، وهو ما توافر في المدعى عند استدعائه للاحتياط •

ومن حيث أن الجهات الادارية لاتتنازع المدعى في هذا ، وانما تقتصر منازعتها له في استحقاقه لهذه المكافآت . في فترة استدعائه تأسيسا على قرارات مجلس الجامعة المشار اليها التي اطردت على النص على أنه لايجوز صرف المكافآت للمستدعين للاحتياط ، وان هذا مما يملكه مجلس الجامعة طبقا للمادة ١٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ التي نصت على ان « يختص مجلس الجامعة بالنظر في المسائل الآتية أولا : مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة : (١) ٠٠٠ ٠٠٠ (٩) تنظيم الشؤون الادارية والمالية في الجامعة ٠٠٠ (١٤) وضع النظام العام لأعمال الامتحانات والانتداب لها ٠٠٠ ٠٠٠

ومن حيث أنه ولئن كان لمجلس الجامعة ، طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ، تنظيم الشؤون الادارية والمالية بالجامعة ، ووضع النظام العام لأعمال الامتحان والانتداب لها ، الا أنه ليس لمجلس الجامعة فيما يجريه من تنظيم ويضعه من أنظمة ، أن يخالف أحكام القانون . فاذا تعارض القرار الادارى التنظيمى مع القانون ، وجب تطبيق أحكام القانون ، باعتبار ان القانون هو الأعلى تماما في مدارج المشروعية ، ومن ثم فاذا كان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة معدلا بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة ٣١ منه على استمرار العامل المستدعى لخدمة القوات المسلحة كضباط احتياط في تقاضى كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى من علاوات وبدلات ومكافآت وحوافز انتاج مما يصرف لاقرائهم في جهات عملهم الأصلية فلا يعتد بأية قاعدة يوردها مجلس جامعة أسيوط في قراراته التنظيمية أو الفردية تقضى بحرمانهم من هذه الميزات لمجرد كونهم مستدعين للاحتياط ومن ثم فان المدعى يكون له الحق في صرف مبالغ المكافآت التي استحقها زملاؤه من العاملين بادارة الجامعة والمدينة الجامعة بمناسبة الامتحانات وذلك في مدة استدعائه للاحتياط من ٥/٤/١٩٨٢ حتى ١٧/١/١٩٧٨ وفقا لقرارات مجلس الجامعة المعمول بها في تلك الاثناء .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

احتفاظ العامل بالرواتب والتعويضات والاجور والمكافآت التشجيعية ومكافأة الانتاج عن مدة استدعائه للاحتياط — ما لم يرد عليها التقادم الخمسى طبقا للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات — الاحتفاظ بالرواتب والتعويضات والاجور تقرر بالقانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعمول به من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ — الاحتفاظ بالمكافآت والميزات المالية الاخرى تقرر بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعدل للقانون سالف الذكر والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/٢٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة كان ينص في المادة ٣١ — قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — على أن « تتحمل كل دوائر الحكومة ومؤسساتها العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » ثم أصبح نص هذه المادة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ يقضى بأن « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور ومكافآت والميزات الاخرى للمستدعين منها كضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة » وقد ورد بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تعليقا على هذا النص أن تعديل المادة ٣١ قد تم بما يكفل حسم الخلافات في التفسير التي ثارت بشأن تطبيقها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان الأصل في الأجور الاضافية انها وسيلة استثنائية لتعويض بعض العاملين عن جهد خاص يبذلونه في فترات معينة ، وهذا ما يكشف عنه تنظيم الأجور الاضافية ، اذ يقتصر منحها على نسبة معينة من العاملين

وعلى فئات محددة منهم الا أنه في مصلحة الضرائب يأخذ شكلا آخر، مما اقتضى منح الأجور الإضافية للعاملين فيها بصفة شاملة ومنظمة عملا بالقرار الجمهوري رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٠ باستثنائهم من احكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الأجور الاضافية للذين تضمننا قيودا على منح الأجور الاضافية من حيث نسبة العاملين الذين يتقاضونه ودرجاتهم • ومن ثم فان حرمان المستدعى للاحتياط من العاملين بهذه المصلحة من الأجور الاضافية يؤدى الى حرمانهم من بعض رواتبهم وأجورهم وتعويضاتهم بالمخالفة لاحكام المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ من قبل تعديله بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ وبعده من باب أولى •

ومن حيث أنه بالنسبة للمكافآت التشجيعية ومكافآت الانتاح فانها لاتدخل في عموم نص المادة ٣١ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ قبل اضافته عبارته (وكامل الميزات الأخرى) اليه بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى عدلها فاضاف هذه العبارة الى ما كان واردا فيها من أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة كامل رواتب وتعويضات وأجور المستدعين منها كضباط احتياط مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة • فالحق في تقاضى هؤلاء المكافآت التشجيعية لم يتقرر الا بمقتضى التعديل الذى جاء به القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ وعن المدة التالية لتاريخ العمل به باعتبارها من المزايا المقررة لوظائفهم •

ومن حيث أنه عن مرتب الانتقال الثابت للأمورى الضرائب الذى عدلت تسميته بالنسبة لهم الى بدل طبيعة عمل بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٢ فسنده القانوني هو قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٨/١٢/١٩٤٩ «بتقرير مرتب انتقال ثابت اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ للموظفين الفنيين بمصلحة الضرائب على اختلاف درجاتهم ، وكذلك للمفتشين الاداريين ومندوبى الحجز ، وذلك بالفئات الموضحة بالملحق • • » فيستحق ضابط الاحتياط المستدعى من العاملين الفنيين بمصلحة الضرائب مرتب الانتقال الثابت باعتباره من الرواتب والأجور المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ السالف الذكر •

ومن حيث أن حقوق المستعدين كضباط احتياط في الاحتفاظ بالرواتب والتعويضات والأجور عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة انما تقررت بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وقد نصت المادة ٧٣ من هذا القانون على أن يعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٩ فان أحقية المدعى في هذه المبالغ تقتصر على مدة استدعائه كضابط احتياط بالقوات المسلحة اعتبارا من هذا التاريخ ما لم يكن قد لحقها التقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أن الحق في تقاضى المدعى للمكافآت التشجيعية ومكافآت الانتاج التى تصرف لزميله في الوظيفة المدنية لم يقرر الا بمقتضى التعديل الوارد به القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ وعن المدة التالية لتاريخ العمل به ، ذلك أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ تقصر حق العاملين المستعدين الى الخدمة المسلحة على الاحتفاظ بالرواتب والأجور والتعويضات ، ولم تنص على حقهم في الاحتفاظ بالمكافآت والميزات المالية الأخرى المقررة لوظائفهم المدنية الا بموجب التعديل الوارد على المادة ٣١ المشار اليها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبارا من ٢٤/٣/١٩٦٤ . وعلى ذلك فان حق المدعى في تقاضى ما يصرف لزميله في الوظيفة المدنية فعلا من مكافأة تشجيعية ومكافأة انتاج عن مدة استدعائه لا يبدأ الا من هذا التاريخ حيث كان حقه قبله مقصورا على الأجور والرواتب وحدها .

ومن حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المرتبات — من أجور ومكافآت وبدلات — بطبيعتها من الحقوق التى تتقادم بخمس سنوات باعتبارها دورية متجددة . وهاتان الصفتان لاتريان ما تجمد منها . ولا يغير من طبيعة المرتب ، كحق دورى متجدد ، قيام المنازعة فى أصل استحقاقه كما قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم الطلب أو التظلم الذى يوجهه العامل الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه و طالبا أدائه . وقد قدم المدعى ضمن حافظة مستندات التى لم تجردها جهة الادارة ما يفيد تظلمه اليها فى ٢٤/٩/١٩٦٦ من عدم صرف مستحقاته طبقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ وقد كرر هذا التظلم فى ٢٧/٢/١٩٦٨ و ٢٠/٧/١٩٧٠ و ٣١/٣/١٩٧٤ و ٢٧/٥/١٩٧٦ ومن

ثم فانه يستحق الفروق المالية المترتبة على أحقيته في الافادة من المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ وتعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١٩٦١/٩/٢٤ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فانه يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبأحقية المدعى في مبالغ الأجر الاضافى ومرتب الانتقال الثابت طبقا للقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في فترة استدعائه للخدمة العسكرية كضابط احتياط من ١٩٦١/٩/٢٤ الى ١٩٦٦/١٢/١ ومن ١٩٦٧/٥/١٧ الى ١٩٦٧/٨/٤ وبأحقية في المكافآت التشجيعية ومكافأة الانتاج طبقا للقانون المشار اليه معدلا بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ في المدة من ١٩٦٤/٣/٢٤ الى ١٩٦٦/١٢/١ ومن ١٩٦٧/٥/١٧ الى ١٩٦٧/٨/٤ ورفض ماعدا ذلك من طلبات ، مع الزام جهة الادارة المصروفات .

(طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧)

الفرع الثالث

اجازة

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

ليس للمستدعى أو المستبقى للاحتياط من الافراد الحق في المطالبة بما كان يستحقه من أجازات عسكرية بعد عودته الى جهة عمله المدني، وليس له الحق في المطالبة بمتجمد الاجازات المدنية التي حلت خلال فترة الاستدعاء أو الاستبقاء — لضابط الاحتياط بعد عودته الى جهة عمله المدني الحق في المطالبة بما استحق له من أجازات مدنية على أن يخصم منها ما حصل عليه فعلا من أجازات عسكرية خلال فترة عمله

كضابط احتياط — لا يحق لضابط الاحتياط أن يطالب بعد عودته الى عمله المدني بما كان يستحقه من اجازات عسكرية .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٥١) أولا من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية (معدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣) تنص على أن « تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط ٠٠ من العاملين بالجهات (الحكومية وجهات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة) أجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها العلاوات والبدلات ومكافآت وحوافز الانتاج التى تصرف لاقرائهم فى جهات عملهم المدنية ٠٠ » كما تنص المادة (٣٩) من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط بالقوات المسلحة على أنه يتمتع ضباط الاحتياط خلال فترات استدعائهم بما يتمتع به الضباط العاملون من أجازات ٠٠ » كما تنص المادة (٤٠) على أن « تخطر الدوائر المدنية بما يحصل عليه الضباط الاحتياط من موظفيها ومستخدميها من أجازات عادية ومرضية خلال مدة استدعائهم ، واذا زادت الاجازات العسكرية الممنوحة للضابط على ما يستحقه من أجازات وفقا للنظم المدنية ، اعتبرت الزيادة حقا مكتسبا له » كما تنص المادة (١١) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة (معدلة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٨) على أنه « يجوز لهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وقف النقل الى الاحتياط بالنسبة الى بعض المجندين الذين أتموا خدمتهم بالالزامية العاملة وذلك لمدة ستة شهور أخرى وبحد أقصى سنة من التاريخ المحدد لنقلهم الى الاحتياط ، وتخصم هذه المدة من خدمة الاحتياط ، وتطبق عليهم جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط اعتبارا من التاريخ المشار اليه » .

وقد استخلصت الجمعية العمومية من استقراءها للنظام والاحكام التى تسرى على المستدعين للاحتياط ، انهم يخضعون فى شأن اجازاتهم خلال خدمتهم فى الاحتياط للنظم العسكرية وهى جد مختلفة عن القواعد المعمول بها فى انظمة الخدمة المدنية ، هذا فضلا عما هو مسلم به من اختلاف الانظمة الوظيفية العسكرية عن قرينتها المطبقة على العاملين المدنيين فى الدولة ، واستقلال كل منهما بما يلائم طبيعته من احكام تتفق مع ظروف الخدمة فيها ومن ثم فانه يستحيل تقرير استفادة العامل من احكام أحد النظامين حالة كونه خاضعا بالفعل لنظام اخر مختلف تماما فى جوهره وتفصيله والأسس التى يقوم عليها ، وترتبطا على ذلك فانه يتعين القول بعدم جواز استفادة العامل المدنى المستدعى للاحتياط من رصيد اجازاته المقررة طبقا للنظم العسكرية عن مدة استدعائه ، بحيث لا يكون لمثل هذا العامل بعد تسريحه ورجوعه الى عمله المدنى الحق فى المطالبة بضم اجازاته العسكرية التى لم يحصل عليها خلال استدعائه الى ما يستحق له من اجازات طبقا لنظم التوظيف المدنية .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم فانه يتعين القول ايضا بانه مادام الفرد المستدعى للاحتياط يخضع خلال استدعائه للنظم العسكرية ، فانه بالتالى لا يستحق أية اجازات مدنية من جهة عمله المدنى عن مدة الاستدعاء ، ومن ثم فانه لا يكون له حق تجميع الاجازات المدنية عن مدة خدمته بالقوات المسلحة للانتفاع بهذا الرصيد المتجمد من الاجازات المدنية بعد تسريحه من الاحتياط وعودته الى جهة عمله المدنى .

ومن حيث أن المشرع قد سوى فى المعاملة بين المستدعى والمستبقى للخدمة فى الاحتياط ، وهو ما يؤخذ من نص المادة ١١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، والذى يقضى بخضوع المستبقين لنفس الاحكام الوظيفية والنظم والقواعد التى يخضع لها المستدعى للخدمة فى الاحتياط ، ومن ثم فان النتائج المقدمة الذكر تسرى ايضا على طائفة المستبقين للخدمة شأنهم فى ذلك شأن طائفة المستدعين للاحتياط .

ومن حيث أنه بالنسبة للاجازة المدنية المتعلقة بالضباط المستدعين للاحتياط خلال فترة استدعائهم فان حكمها تنظمه المادة ٤٠ من القانون

رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، التي تسرى عليهم وحدهم ، دون سواهم من الافراد المستدعين للاحتياط من غير الضباط .

ومن حيث ان مؤدى المادة ٤٠ المشار اليها هو ايجاد نوع من الارتباط بين ما يستحق للضابط المسرح من الاحتياط من اجازات مدنية بعد رجوعه الى جهة عمله المدني وبين ما لم يحصل عليه من اجازاته المقررة طبقا للنظم العسكرية خلال مدة استدعائه ، بحيث يستحق له رصيد اجازاته الاعتيادية من جهة عمله المدنية مخصصا منها ما يكون قد منح له من اجازات اعتيادية طبقا للنظم العسكرية خلال فترة استدعائه ، اذ القول بغير ذلك من شأنه جعل المادة ٤٠ المشار اليها من قبيل اللغو الذى لا أثر له وهو ما يجب أن ينزعه عنه المشرع .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : ليس للمستدعى أو المستبقى للاحتياط من الافراد أو الضباط الحق فى المطالبة بما كان يستحقه من اجازات عسكرية بعد عودته الى جهة عمله المدني .

ثانيا : ليس للمستدعى أو المستبقى من الافراد الحق فى المطالبة بمتجمد الاجازات المدنية التى حلت خلال فترة الاستدعاء أو الاستبقاء .

ثالثا : يكون لضابط الاحتياط — بعد تسريحه وعودته الى جهة عمله المدني — الحق فى المطالبة بما استحق له من اجازات وفقا للنظام المدني خلال مدة الاستدعاء على ان يخصم من ذلك ما حصل عليه فعلا من اجازات عسكرية خلال عمله كضابط احتياط .

(فتوى ٣٠ فى ١٦/١/١٩٧٧)

الفرع الرابع

النقل

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

ضباط احتياط — نقل — نقل الوظيفة — المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة — حظرها نقل ضباط الاحتياط إلى وظائف أخرى أثناء فترات استدعائهم — القانون المشار إليه لم يمنع نقل الوظيفة ذاتها من جهة حكومية إلى جهة أخرى تبعا لاعادة ترتيب الوظائف الحكومية .

ملخص الفتوى :

ان نقل العاملين الزائدين عن الحاجة بالامانة العامة للإدارة المحلية قد تم بقرار رئيس الوزراء رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ بمقتضى التفويض المخول له بالمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٧٥٣ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل اللجنة الوزارية للإدارة المحلية وذلك لاعتبارات الصالح العام ومقتضيات سير العمل وحسن أدائه .

وانه ولئن كانت المادة ٦٧ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ تقضى بان تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم كما لا يجوز نقلهم إلى وظائف أخرى أثناء فترات استدعائهم وفقا لأحكام هذا القانون الا ان هذا القانون لم يمنع نقل الوظيفة ذاتها من جهة حكومية إلى جهة أخرى تبعا لاعادة ترتيب الوظائف الحكومية وهى السلطة المخولة دستوريا للسيد رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة اذ منع بمقتضى المادة ٦٧ منه المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ نقل ضباط الاحتياط الى وظائف اخرى أثناء فترات استدعائهم وفقا لأحكامه لم يمنع نقل الوظيفة نفسها نتيجة لاعادة ترتيب المصالح الحكومية •

ويترتب على نقل الوظيفة التى يشغلها ضابط الاحتياط المستدعى بالاداء القانونية نقله تبعاً لها كأثر لازم لنقل الوظيفة •

(فتوى ٤ فى ١/٣/ ١٩٦٧)

الفرع الخامس

ضم مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — نصها على أن تضم لضباط الاحتياط فى الوظائف العامة مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين فى تلك الوظائف • وتدخل هذه المدد فى الاعتبار سواء عند تحديد اقدميتهم أو تقدير راتبهم — أعمال حكم المادة ٦٦ سالفة الذكر يتعارض مع النظم والاسس التى يقوم عليها نظام العاملين بالمؤسسات العامة الذين تنظم شؤونهم لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — أساس ذلك ان هذه اللائحة تقوم على مبادئ عامة تآبى ضم مدد الخدمة السابقة — لا يجوز فى ظل العمل بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام ضم مدد الخدمة السابقة ، وانما يجوز حسابها كمدة خبرة طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من اللائحة المشار إليها •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ، بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن « تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة عدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في تلك الوظائف + وتدخل هذه المدد في الاعتبار سواء عند تحديد اقدميتهم أو تقديراتهم » .

ومن حيث ان الموظف العام — حسبما استقر عليه القضاء الادارى — هو من يساهم في العمل في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر والمرفق العام هو كل مشروع تنشئه الدولة أو تشرع على ادارته ويعمل بانتظام واستمرار ويستعين بسلطان الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها لا بقصد الربح ، بل بقصد المساهمة في صيانة النظام وخدمة المصالح العامة في الدولة .

والمؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية ، وادارة المرفق عن طريق المؤسسة العامة هي نوع من طريق الادارة المباشرة وينبنى على ذلك اكتساب العاملين بالمؤسسات العامة صفة الموظف العام بحكم تبعيتهم لشخص من أشخاص القانون العام .

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك — الا أن اعمال حكم المادة ٦٦ من قانون قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة يتعارض مع النظم والاسس التي يقوم عليها نظام العاملين بالمؤسسات العامة الذين تنظم شؤونهم لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

وبيان ذلك أن هذه اللائحة تنص في المادة الأولى منها على أن يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هيكلًا تنظيميًا وجداول مقررات وظيفية وكذلك ميزانية سنوية تقديرية للوظائف والأجور ووفقا للخطة تشمل الوظائف وفئاتها وعدد العاملين الذين تتطلبهم حاجة العمل

والانتاج . كما تتم في المادة الثالثة على أن يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف للوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازمة لتوافرها فيمن يشغلها وترتيبها في إحدى فئات الجدول الملحق بهذا النظام .

ويبين مما تقدم ان لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تقوم على مبادئ عامة قوامها تقييم وتوصيف الوظائف بحيث تقوم كل مؤسسة أو وحدة اقتصادية بوضع جدول تبين فيه كل وظيفة من وظائفها والفئة المالية المخصصة لها ، والشروط الواجب توافرها فيمن يشغلها بحيث يمنح شاغل الوظيفة الراتب المقرر لها .

ومن حيث أن هذه المبادئ العامة التي تقوم عليها اللائحة تأبى نظام ضم مدد الخدمة السابقة وقد استعاضت عنه بنظام مدة الخبرة المنصوص عليه في المادة ٢٥ منها التي تقضى بأنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧ من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلم العمل ، ويجوز تحديد الأجر بما يجاوز بداية الربوط في الحالات التي تزيد فيها مدة خبرة العامل عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك بالشروط والأوضاع التالية : (أ) تضاف الى بداية الربوط عن كل سنة من السنوات التي تزيد بها مدة خبرة العامل عن المدة الواجب توافرها لشغل الوظيفة علاوة أو نسبة منها تحدد على أساس ما صرف من علاوات خلال هذه المدة . (ب) » .

ومن حيث أنه يخلص من جماع ما تقدم أنه لا يجوز في ظل العمل بلائحة نظام العاملين بالقطاع العام ضم مدد الخدمة السابقة ، وإنما يجوز حسابها كمدة خبرة طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢٥ المشار إليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز ضم مدة استدعاء السيدين للخدمة بالقوات المسلحة كضابطى احتياط الى مدة خدمتهما بالمؤسسة المصرية العامة للهندسة الاذاعية وإنما يجوز حسابها كمدة خبرة وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٥

من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

(ملف ٢٥/١/٢٩ — جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

ضم مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة طبقاً للمادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة — لم يعلق المشرع الحق في هذا الضم على صدور قرار بتحديد الشروط والأوضاع التي تضم بها هذه المدد على النحو الذي قرره المادتان ٢٣ و ٤٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كما لم يقيد هذا الضم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذي صدر تنفيذاً لهاتين المادتين — الفكرة التي يقوم عليها ضم مدد استدعاء ضباط الاحتياط — تعديل المادة ٦٦ سالفه الذكر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — القصد من ذلك التعديل في ضوء المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — القاعدة التي نصت عليها المادة ٦٦ المشار إليها لا تفرق في ضم مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة بحسب العمل الذي استدعى منه العامل .

ملخص الفتوى :

ان الأصل في التعيين أن يكون في أدنى درجات التعيين ، وأن تحدد أقدمية المعين من تاريخ التعيين مع منحه أول مربوط الدرجة ، وقد نصت على هذا الأصل المواد ١٩ و ٢١ و ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ورددته المواد ١٢ و ١٦ و ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين .

واستثناء من هذا الأصل قضت المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، بحساب مدد العمل السابقة كلها أو

بعضها في تقدير الدرجة والمرتبة وأقدمية الدرجة وفقا للشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وقد صدر بهذه الشروط والاوزاع قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

واستثناء من الأصل السابق أيضا صدر القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ونص في المادة ٦٦ على أن « تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في تلك الوظائف » .

وتدخل هذه المدد في الاعتبار سواء عند تحديد اقدمياتهم أو تقرير راتبهم .

وبذلك قرر القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ لضباط الاحتياط عند تعيينهم في الوظائف العامة حقا في ضم مدد الاستدعاء السابقة على التعيين في تلك الوظائف أيا كانت الوظيفة التي يعين فيها ضابط الاحتياط وإيا كانت مسؤولياتها ومواصفاتها والمؤهلات والخبرات التي تتطلبها ، كما لم يعلق المشرع الحق في هذا الضم على صدور قرار بتحديد الشروط والاوزاع التي تضم بها هذه المدد على النحو الذي قرره المادتان ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليهما كما لم يقيد هذا الضم بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الذي صدر تنفيذا لهاتين المادتين ، بل ورد النص عاما مطلقا دون تقييد أو تخصيص مقرر حسب حساب مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط السابقة على التعيين في الوظائف في أقدمية الدرجة والمرتبة فقط دون تقدير الدرجة مما يكشف عن قصده في أن يقرر أحكام خاصة بهذه المدد خلاف الأحكام الواردة في المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ التي تقرر حسب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة بالإضافة الى أقدمية الدرجة والمرتبة .

وأن الفكرة التي يقوم عليها ضم مدد استدعاء ضباط الاحتياط وهي اثابتهم ومكافأتهم على استدعائهم في خدمة القوات المسلحة من أجل آشراف غاية وهي الدفاع عن الوطن والا يكون استدعاؤهم سببا في حرمانهم من التعيين أو الترقية تختلف اختلافا جوهريا عن الفكرة التي

تعيين على ضم مدد العمل السابقة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ والتي أشارت اليها المذكرة الايضاحية لهذا القرار وهي الافادة من الخبرة التي يكتسبها المرشح خلال المدة التي يقضيها ممارسا لنشاط وظيفي أو مهني سابق على تعيينه بالحكومة أو إعادة تعيينه بها تلك الخبرة التي ينعكس أثرها على وظيفته الجديدة الامر الذي يقتضى عدم اهدار هذه المدة عند تعيينه في الحكومة .

وقد تدخل المشرع بعد ذلك بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ بتعديل المادة ٦٦ لتتلافى — كما قررت المذكرة الايضاحية لهذا القانون — ما أسفر عنه العمل من عدم استفادة ضباط الاحتياط الذين عينوا في وظائف عامة في تاريخ سابق لتاريخ العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ من ضم مدد استدعائهم السابقة على التعيين في تلك الوظائف في تحديد الأقدمية وتقدير المرتب وليؤكد من ناحية أخرى أن الحكم الذي أورده المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ لا يتعلق بقواعد حساب مدد العمل السابقة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وأو تعلق بها وكانت اطارا له لما كان المشرع في حاجة الى هذا التعديل وقد استقر الرأي على أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ينفذ منه جميع الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدوره أيا كان تاريخ التحاقهم بالخدمة ولكن مقتضى تقييد حكم المادة ٦٦ بأحكام هذا القرار الجمهوري أن يفيد منها جميع ضباط الاحتياط ولو كان تعيينهم سابقا على صدور القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

وإذا كانت مدد استدعاء ضباط الاحتياط لا تعدو أن تكون مدد عمل حكومية حيث اعتبر القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ الحد التي تقتضى في التطوع في اسلحة الجيش ومدد التكليف مدد خدمة حكومية وبحسبان أن قوات الاحتياط هي هيئة نظامية عسكرية وعنصر من العناصر المكونة للقوات المسلحة ، فإن القرار الجمهوري سالف الذكر لم يتطلب في مدد العمل السابقة في الحكومة التي تقتضى في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر أية شروط ولكنه على العكس تطلب شروطا في العمل الحكومي السابق اذا كان في كادر أدنى أو بمكافأة شهرية أو باليومية وهي ان يكون العمل الحكومي

السابق قد أكسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد وأناط بلجنة شؤون العاملين تقدير ذلك ، وأن يكون في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها ، وأن يكون تاليا للحصول على المؤهل العلمى الذى يتطلب التعيين فى الوظيفة .

وتطلب الشروط السابقة فى مدد استدعاء ضبط الاحتياط يقتضى بداءة ذى بدء أن يتحقق فى هذه المدد أنها قضيت فى كادر أدنى أو بمكافأة شهرية أو باليومية ، ولئن كان ضبط الاحتياط من غير العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو العاملين بالمؤسسات الأهلية والشركات الذين تزيد مدة استدعائهم على سنة يحصلون طبقا للقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ على مكافآت شهرية تعادل أول مربوط الرتبة المستدعى منها فان ضبط الاحتياط من العاملين بالحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وكذلك المستدعين من المؤسسات الأهلية والشركات الخاصة يحصلون على مرتباتهم وأجورهم من جهاتهم الأصلية وتختلف هذه المرتبات والأجور من الجهات الحكومية الى الجهات الخاصة ، بل تختلف فى الجهات الحكومية ذاتها وتختلف الوظائف التى يشغلها المستدعون بهذه الجهات .

ومؤدى ذلك اختلاف القواعد التى تحكم ضم مدة خدمة واحدة هى مدة استدعاء ضبط الاحتياط بسبب ظروف وأوضاع خارجة عن مدة الاستدعاء هى وظيفته التى استدعى منها والأجر الذى يتقاضاه منها وهى ظروف وأوضاع لا ينبغى أن تؤثر على هذا الضم الذى تحكمه قاعدة واحدة لا تفرق بحسب العمل الذى استدعى منه العامل وهى القاعدة التى نصت عليها المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

الفرع السادس

التأديب

قاعدة رقم (٢٦٠)

أولاً :

مؤاخذة السلطات العسكرية للعامل المجند ضابطاً احتياطياً عما يصدر عنه من مخالفات أبان فترة تجنيده وفقاً للنظم العسكرية المطبقة في القوات المسلحة — ينصرف أثره الى العلاقة التي تربط المستدعي للاحتياط بالقوات المسلحة دون أن يغل يد جهة الادارة المدنية عن مواخذته تأديبياً عن هذه المخالفات ذاتها طالما كانت هذه المخالفات مما يمتد أثرها الى الوظيفة العامة وتتطوى على الاخلال من جانب الموظف بواجبات هذه الوظيفة ومقتضياتها — أساس ذلك : اختلاف طبيعة العلاقة في كل من المجالين اختلافاً يحول دون كفاية النظم التأديبية في مجال الخدمة العسكرية عن اشباع الحاجات التأديبية في مجال العلاقة المدنية — نتيجة ذلك : اختصاص المحكمة التأديبية بمحاكمته تأديبياً .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه أياً كان الرأي في تكييف العلاقة القانونية التي تربط المستدعي لخدمة الاحتياط بالقوات المسلحة ، وما اذا كانت تأخذ حكم الاعارة في مجال التأديب أو لا تأخذ ، وأياً كان الرأي في تكييف القرار الصادر من السلطات العسكرية بالقوات المسلحة بشطب اسم المدرس المتهم والاستغناء عن خدماته ، وما اذا كان هذا القرار يعتبر قراراً تأديبياً أو أثراً للحكم الجنائي الصادر ضده عملاً بنص المادة ١٢٤ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ التي تنص على أن « كل من يحكم عليه من الاشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون بالحبس يجوز طرده أو رفته من الخدمة في القوات المسلحة — وتقدير ذلك متروك للسلطات العسكرية المختصة بعد الحكم » ، أياً كان الرأي في ذلك ، فان مؤاخذة السلطات العسكرية للعامل المستدعي لخدمة الاحتياط

بالحبس عما يصدر عنه من مخالفات ابان فترة استدعائه وفقا للنظم العسكرية المطبقة في القوات المسلحة ، ينصرف أثره الى العلاقة التي تربط المستدعى للاحتياط بالقوات المسلحة ، دون أن يغل يد جهة الادارة المدنية عن مؤاخذته تأديبيا عن هذه المخالفات ذاتها طالما كانت المخالفات المذكورة مما يمتد أثرها الى الوظيفة العامة وتنطوى على الاخلال من جانب الموظف بواجبات هذه الوظيفة ومقتضياتها ، وذلك لاختلاف طبيعة العلاقة في كل من المجالين اختلافا يحول دون كفاية النظم التأديبية في مجال الخدمة العسكرية عن اشباع الحاجات التأديبية في مجال العلاقة المدنية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان المدرس المتهم ارتكب جريمة من جرائم القانون العام ، بأن ضرب المدعو ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ضربا أفضى الى موته ، وأنه قدم للمحاكمة الجنائية في القضية رقم ٧١٦ ع ١٠٧٥/٧٠ جنائيات عسكرية القاهرة ، وقضت المحكمة العسكرية العليا بجلسة ٣٠ من أغسطس ١٩٧٠ بمعاقبته عن ذلك بالحبس مع الشغل والنفاذ لمدة ثلاث سنوات ، فانه كان لزاما على المحكمة التأديبية ، وقد قدم اليها المذكور لمحاكمته تأديبيا عن خروجه على مقتضيات الوظيفة العامة وواجباتها بارتكابه الأفعال التي أدانته الحكم الجنائي سالف الذكر عنها ، أن تتصدى لموضوع هذا الاتهام ، وأن تتخذ حياله الاجراء التأديبي المناسب تبعا لما تستظهره من أثر لتلك الأفعال على رابطة التوظيف واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك وقضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى فانه يكون مخالفا للقانون ، ويتعين الحكم بالغائه والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

الفرع السابع

المعاش

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

سريان المادتين ٢/٤٩ و ٧٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ على ضباط الاحتياط الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ اعتباراً من أول يولية ١٩٥٣ تاريخ العمل بأحكامها — أساس ذلك مراعاة نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة قد نص في المادة الأولى من قانون اصداره على ان « يعمل فيما يتعلق بالمعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة بالأحكام المرافقة » ونصت المادة الثالثة على العمل به اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٩ كما نصت المادة ٩١ من هذا القانون على أنه « استثناء من أحكام المادة ٣ من قانون الاصدار يعمل بأحكام المادة ٧٢ اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٣ وبأحكام المادة ٤ اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٧ » .

وبعد تعديل المادة المذكورة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ أصبح نصها يجرى على النحو الآتى : « استثناء من أحكام المادة ٣ من قانون الاصدار يعمل بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٩ وبالمادة ٧٢ اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٣ وبأحكام المادة ٤ اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٥٧ » .

وقد نصت المادة ٤٩ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه في فقرتها الثانية على أنه « وفي جميع الاحوال يمنح المستفيدون الذين

يعينهم المستشهد أو المفقود أو المتوفى أو ورثته الشرعيون ان لم يعين مستفيدين عنه مكافأة مقدارها ألف جنيه » •

وان المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة تنص على ان :

« تسرى على المعاشات والمكافآت الممنوحة بمقتضى هذا القانون احكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يختص بالمعاشات والمكافآت وتحديد المستحقين وطريقة التوزيع وكيفية تقدير درجات العجز الكلى والجزئى » •

« كما تسرى على ضباط الاحتياط أيضا احكام المعاشات الاستثنائية وأحكام الفقرات الثلاثة الاخيرة من المادة ٤٩ وأحكام المادة ٧٢ من القانون المشار اليه » •

ويخلص مما تقدم ان القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٩ وأنه استثناء من ذلك فإنه يعمل بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٩ وبالمادة ٧٢ اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٣ — وأن الاحكام الموضوعية للمادتين ٤٩/٢ و ٧٢ سالفتي الذكر تطبق على جميع العاملين بهما من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ وضباط الاحتياط الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ — اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٣ وذلك استنادا لصريح نص المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تحقيقا لقصد الشارع من وضع هذه المادة وهو التسوية العادلة بين ضباط الاحتياط والضباط العاملين بالقوات المسلحة وعلى ذلك فلا يجوز حرمان ضابط الاحتياط بما يفيد الضابط العامل من نفاذ المادة ٧٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ من أول يولية سنة ١٩٥٣ — كما لا يجوز حرمان ضابط الاحتياط مما شرع بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ — من تقرير سريان الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ من أول يوليو سنة ١٩٥٣ والا كانت هناك مغايرة بين أحكام ضباط الاحتياط وأحكام الضباط العاملين تخالف ما قصده الشارع من التسوية

بينهما ومن افادة ضباط الاحتياط مما قرره القانون للضباط العاملين فيما نص عليه بالنسبة للتعويض والمكافآت الاستثنائية .

لذلك انتهى الرأى الى أن المادتين ٤٩ فقرة ثانية و ٧٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ تطبقان على الضباط الاحتياط الخاضعين لاحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ - اعتبارا من أول يوليو ١٩٥٣ تاريخ العمل بأحكامهما .

(فتوى ٥٢٤ فى ١٩٦٦/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة - المعاش المقرر لضباط الاحتياط ليس معاشا جديدا عن مدد الاستدعاء الى الخدمة العسكرية يختلف عن المعاش المقرر لهم عن مدد خدمتهم المدنية بل هو معاش عن مدة خدمتهم المدنية التى تدخل فيها مدد الاستدعاء معدلا ومزيذا بالقدر الذى قررته أحكام كل من القانونين وفى نطاق سريانها من حيث الزمان .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض التطور التاريخى للاحكام التى تنظم حقوق الضباط الاحتياط من الموظفين العمومين فى حالة استدعائهم للعمل بالقوات المسلحة ان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة قد نظم معاشاتهم فى حالات الوفاة أو الاصابة بسبب الخدمة العسكرية أو بسبب العمليات الحربية على نحو معايير لاحكام قانون المعاشات المدنى العاملين به ، الا أن هذا التنظيم قام على مبادئ رئيسية : (أولها) ان استحقاق المعاش يتم

وفقا للاسس المقررة في قانون خدمتهم المدنية اذا كانت الاصابة أو الوفاة يغير سبب الخدمة العسكرية ولو كانت خلال مدة الاستدعاء طبقا للمادة ٥٣ من هذا القانون (الثانى) ان الشرط الاساسى لاستحقاق المعاش المقرر به في حالتى العجز الكلى أو الجزئى أن يكون ضابط الاحتياط غير لائق للخدمتين المدنية والعسكرية أما لو كان غير لائق للثانية ولائقا للاولى فيستحق تعويضا (مادة ٥٧) (وثالثا) أن المعاش المقرر وفقا له انما يقدر منسوبها الى مدة الخدمة المدنية وراتب الدرجة المدنية وان زاد عليه المشرع تعويضات الاحتياط وازداده مدد معينة الى مدة الخدمة في حالة العجز الجزئى (م ٥٤ و ٥٥) .

وتتمشى هذه الاسس مع ما نص عليه هذا القانون من ان تتحمل الجهات التابع لها ضباط الاحتياط مدنيا كامل رواتبهم وتعويضاتهم واجورهم ومكافآتهم اثناء مدة استدعائهم (المادة ٣١) ومع ما هو مقرر من أنه يجرى على رواتبهم المدنية خلال فترة الاستدعاء حكم استقطاع احتياطى المعاش طبقا لقانون معاشاتهم المدنية .

ولم تتغير هذه الاسس في جملتها وتفصيلاتها بصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة الا فيما قررته المادة ٧٠ من ان « من يصاب أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد من الضباط الاحتياط أو من ضباط الصف والجنود الاحتياط اثناء فترات الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية أو في احدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ يعامل من حيث المنحة أو المعاش معاملة قرينه من العسكريين العاملين من نفس رتبته أن كان ضابطا . . » .

اذ بقيت الاسس المقررة في القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ والمشار اليها قائمة واكدها القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فيما نص عليه في المادة ٣١ من حساب المعاش لن يصاب بعجز كلى أو جزئى منسوبها الى اقصى مربوط الرتبة أو الدرجة التالية لدرجته أو درجته الاصلية وما نصت عليه المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من اضافة مدد معينة الى مدة الخدمة سواء في حالة العجز الكلى أو الجزئى . ومفهوم مدة الخدمة بالنسبة

لضباط الاحتياط تعنى مدة خدمته المدنية وليست مدد الاستدعاء فقط .

ومؤدى ما تقدم أنه سواء طبقا لأحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ أو لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فإن المعاش المقرر لضباط الاحتياط ليس معاشا جديدا عن مدد الاستدعاء الى الخدمة العسكرية يختلف عن المعاش المقرر لهم عن مدد خدمتهم المدنية بل هو معاش عن مدة خدمتهم المدنية التى تدخل فيها مدد الاستدعاء معدلا ومزيذا بالقدر الذى قرره احكام كل من القانونين وفى نطاق سريانها من حيث الزمان والنصوص الواردة فى هذين القانونين خاصة بضباط الاحتياط انما تخاطب بالنسبة للعاملين المدنيين منهم الجهات القائمة على شئون معاشاتهم وهو ما تقتض عليه المادة ٩٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من أنه « تختص ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بصرف المبالغ المذكورة بعد الى الافراد الاحتياط متى كانوا من الموظفين العموميين أو الى المستحقين عنهم » .

أما المبالغ المستحقة بالنسبة للمعاش والتأمين فتصرف لهم أو للمستحقين عنهم من الجهات المدنية التابعة لها حسب القواعد المنصوص عليها بهذا القانون .

وعالجت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن التأمين والمعاشات التزامات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات التى تريد كما هو مقرر طبقا لقانونها بأن نصت على أن « المعاشات أو المكافآت التى تسوى طبقا لأحكام هذا القانون هى وحدها التى يلتزم صندوق التأمين والمعاشات اداءها أما ما يمنح الى المنتفع أو صاحب الشأن أو الى المستفيدين من ايها زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو قرارات خاصة فتقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصرفه على ان تؤدى الخزانه العامة أو الهيئات والمؤسسات العامة الى الصندوق تلك الزيادة ٠٠٠ » .

ولا يغير من هذا النظر ما اجازته المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ للمستحقين عن المنتفع أو عن صاحب المعاش من الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر فى الحالتين التى حددتهما لان

هذا النص لايمنى أن المنتقم بأحكام هذا القانون يستحق عنه معاشين خاصة وأنه موضوع أصلا للعسكريين العاملين الذين لايتصور حصولهم على أكثر من معاش واحد وطبق على ضباط الاحتياط طبقا للمادة ٧٠ المشار اليها فلا يتصور أن يستفاد منه حصول ضباط الاحتياط على معاشين لا يستحقهما أصلا أقرانهم من العسكريين العاملين •

وعلى ذلك فإن السيد ••• لا يستحق عن نجله المستشهد ••• الا معاشا واحدا هو المقرر على الأسس المنصوص عليها في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وليس ثمة معاش آخر يستحق عن نجله المذكور يمكن أن تطبق عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ويستحق أن يجمع بين هذا المعاش وبين دخله من مرتبه من مجزر القاهرة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز الجمع بين مرتب الطالب والمعاش المقرر طبقا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وعدم استحقاقه معاشا آخر •

(نتوى ٥٥٩ فى ١٠/٥/١٩٦٧)

فصلية قضائية

ضبطية قضائية

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

لم يعدل حكم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية حكم المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات القديم وبالتالي يجوز منح صفة الضبطية القضائية لمن يعهد اليه بتنفيذ قوانين خاصة وذلك في نطاق هذا التنفيذ .

ملخص الفتوى :

لقد قامت مناقشات برلمانية في بعض قوانين لاحقة لقانون الاجراءات الجنائية تضمنت مشروعاتها أحكاما تمنح صفة الضبط القضائي لمن يعهد اليهم الوزراء المختصون بتنفيذ تلك القوانين وقد أثارت المناقشات بسبب أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ كان يرى أن هذا غير جائز لانطوائه على مخالفة لحكم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية بمقولة أن حكمها يقضى بضرورة صدور قانون يتضمن تعيين الموظفين الذين يمنحون هذه الصفة لا أن يترك تعيينهم لقرار يصدر من السلطة التنفيذية وكان ذلك من حضرة العضو المذكور نتيجة فهم غير سليم لحكم المادة ٢٣ سالفه الذكر . ويتبين ذلك من تعقب هذا الحكم في مصدره التاريخي والرسمي ليبين من هذا التعقب مدلول هذا الحكم .

أما مصدر هذه المادة التاريخي فهو المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٩٠٤ وهذه المادة بعد أن عدت الأشخاص الذين لهم صفة الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة لعموم الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم ، ذكرت في فقرتها الأخيرة أن هذه الصفة أيضا تكون للموظفين الذين تمنح لهم بمقتضى أمر عال وهؤلاء لا تكون

لهم هذه الصفة الا في حالات معينة بالنسبة لكافة الجرائم أو بالنسبة لجرائم خاصة بوظائفهم وقد تضمن النص هذا الحكم •

ولم يثر نص الفقرة المتقدمة أى خلاف بين رجال القانون بعد صدور قانون تحقيق الجنايات ١٩٠٤ فى أنه يكفى أن يصدر أمر عال يمنح صفة الضبط القضائى للأشخاص الذين تتدبهم السلطة التنفيذية •

وكل ما ثار بشأنه خلاف هو اذا كانت عبارة الأمر العالى تشمل القانون والمرسوم أم القانون فقط وانتهى رأى مجلس الدولة قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية الى أنها تشمل الاثنين •

قد صدر قانون سنة ١٩٠٤ وهذه المادة الرابعة منه تسمح بأن يكون منح صفة الضبط القضائى •

١ — للموظفين الذين يمنحهم قانون هذه الصفة •

٢ — للموظفين الذين تختارهم السلطة التنفيذية لتطبيق أحكام قانون نص فيه على منح صفة الضبط القضائى لمن تختارهم السلطة المذكورة لتنفيذ أحكامه •

٣ — الموظفين الذين يمنحهم مرسوم صفة الضبط القضائى •

٤ — للموظفين الذين تختارهم السلطة التنفيذية لتنفيذ أحكام مرسوم نص فيه على منح الصفة المذكورة لمن تختارهم السلطة المتقدمة الذكر لتنفيذ أحكامه •

ولم يقل أحد أبدا أن الصفة التى كانت تمنح بناء على قانون أو مرسوم لأشخاص السلطة التنفيذية أن هؤلاء قد اعتدوا على الحريات بما يخالف أحكام الدستور لأن الدستور لم يكن يستوجب أن يكون تعيين رجال الضبط القضائى بقانون وليس بمقتضى قانون •

ذلك أن عبارة بمقتضى قانون en vertu de la loi تختلف عن عبارة

بقانون Par la loi

فحيث ينص على وجوب تنظيم أمر من الأمور بقانون وجب أن يصدر قانون في كل حالة من أحوال هذا التنظيم أما حيث يكفى هذا التنظيم أن يكون بمقتضى قانون فإن القانون الذى يصدر يكفى أن يتضمن قواعد هذا التنظيم وتطبق هذه القواعد السلطة التنفيذية في حالات فردية وليست الدولة في حاجة الى الاستعانة بمصادر خارجية لتأييد هذا الرأي فالجمعية العمومية لمجلس الدولة في أول عهده وهى تنظر المشروع الأول لقانون النقل العام للركاب قد أقامت هذه التفرقة واضحة عند تفسير المادة ١٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ التى يجرى حكمها على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة أو مصلحة من مصالح الجمهور يجب أن يكون بقانون ولأجل محدود واذ كان النص الفرنسى مغاير للنص العربى لأنه ذكر عبارة *en vertu* وترجمتها بمقتضى قانون فقد رأى فريق من أعضاء المجلس الأخذ بالنص الفرنسى تمشيا مع رأى الذى قالت به لجنة قضايا الحكومة تأسيسا على أن هذا النص منقول عن نص مطابق له بالدستور البلجيكى يتضمن حكمه أن يكون صدور الالتزام بمقتضى قانون وليس بلازم أن يكون بقانون ورأى الفريق الآخر أن العبرة بالنص العربى وهو صريح في أن كل عقد التزام يجب أن يصدر به قانون وانتهى رأى الجمعية العمومية الى الأخذ بالرأى الأول ولذلك وافقت الجمعية على المشروع المعروض وكان يتضمن القواعد والاسس التى يجب أن يلتزمها وزير المواصلات في ابرام عقد الالتزام على أن يبرمه هو منفذا تلك القواعد بلا ضرورة الى قانون خاص يأذن له في هذا التعاقد • فلما عرض هذا المشروع على البرلمان لم يأخذ رأى أغلبية الجمعية العمومية بل أخذ رأى الأقلية ومقتضاه كما تقدم ضرورة قانون خاص بكل عقد التزام استنادا للنص العربى لا للنص الفرنسى بما يستخلص منه أنه لو كان النص العربى صريحا في أن الالتزام يكون بمقتضى قانون لما وقع أى خلاف في الرأى ولكان الاجماع ينعقد على الرأى الذى قالت به لجنة القضايا ثم من بعدها الجمعية العمومية لمجلس الدولة •

من أجل ما تقدم فسرت عبارة بأمر عال الواردة في المادة ٤ من قانون تحقيق الجنائيات وطبقت على النحو المتقدم الذكر وما قال أحد

ولا كان يسوغ أحد أن يقول أن هذا التطبيق والتفسير قد جانب الصواب بل هو قد خالفه .

أما المصدر الرسمي لهذا الحكم فهو التشريع الجديد في المادة ٢٣ منه فهل عدل هذا التشريع حكم المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات .

الجواب صريح في أن التشريع الجديد لم يعدل من هذا الحكم شيئاً بل هو مطابق في صياغته لنص المادة الرابعة من القانون الملغى كل المطابقة اللهم الا استبعاد المرسوم كأداة بمقتضاها تمنح صفة الضبط القضائي . مقتنعا بذلك الرأي الذي كان يقول بأن ما قصده المادة الرابعة المتقدمة الذكر من عبارة (أمر عال) هو القانون لا المرسوم ثم النص على استبقاء صفة الضبط القضائي حتى للذين منحوها بمقتضى مراسيم صدرت قبل العمل بالقانون استقراراً للأوضاع .

فعبارة « بمقتضى قانون » قد حلت محل عبارة « بمقتضى أمر عال » فكل ما هو مطلوب من القانون هو أن يقرر ما إذا كان تنفيذ أحكامه مما يترك لرجال الضبط الذين عدتهم المادة ٢٣ في صدرها أم أنه يحسن أن تعطى هذه الصفة أيضاً للموظفين المكلفين بتنفيذ أحكامه الى جانب الأولين وتتقف مهمته عند هذا الحد فإذا هو جاوزها الى تعيينهم في القانون ذاته كان هذا أفضل بطبيعة الحال ولكن لا يترتب على النص في القانون على منح الصفة المذكورة لمن يختارهم الوزير المختص للقيام على تنفيذ أحكامه أى مخالفة المادة ٢٣ بل هو تطبيق صحيح ليس عليه أى غبار .

وقد كانت المادة ٢٣ من التشريع الجديد مطابقة لحكم المادة ٤ من القانون الملغى وفسرت عبارة « بمقتضى » التفسير الأجماعي المتقدم الذكر فلا يكون هناك محل إطلاقاً للقول بأن التشريع الجديد قد ذهب مذهباً عكسياً في هذه المسألة وللجري وراء مناقشات برلمانية على السنة بعض أعضاء البرلمان ممن تموزهم أحياناً الدقة في تفهم معانى نصوص المواد وتحديد مدلولاتها ويلقون القول على عواهنه لأنه من الأصول المسلم بها أنه لا اجتهد مع النص ولأن النصوص القانونية التي تتضمن

اصطلاحات استقر الفنيون على أنها تعبر عن معنى قانونية محددة لا يجوز أن تهدمها مناقشات عابرة أثناء نظر القانون بالبرلمان ولذلك يكون الاستناد الى استعمال وزير المواصلات لعبارة قانون أثناء المناقشة حول هذا الحكم بدلا من استعمال عبارة « بمقتضى قانون » لا يزعج النص من مكانه بل الذى يفهم مما أدلى به هذا الوزير أن ما قصد أن يقوله هو أن النص الجديد قد استبعد المرسوم كأداة ينظم بمقتضاها هذا الاجراء فقد جاء بالمضبطة على لسانه ما يأتى :

« لقد حذفنا عبارة « أو مرسوم » وقلنا أنه يجب ان يعين « أى مأمور الضبط القضائى » بقانون يعرض على البرلمان ولل قانون أن يعطيه سلطة الضبط القضائى بصفة عامة أو يقيد بها بآى قيد يشاء .

وبالرجوع للمذكرة الايضاحية للقانون تبين أنه لم يرد بها ما يخالف النظر المتقدم على انه حتى لو كانت هذه المذكرة قد فعلت شيئا من ذلك فانه يجب اطراحها والتزام المعنى الواضح من النص فلا اجتهاد مع وضوح النص كما تقدم . أما الاستناد لمناقشات برلمانية فى قوانين أخرى صدرت بعد قانون الاجراءات الجنائية تفسيرا للمادة ٢٣ سالفه الذكر فلا يجوز لأنه ان جاز الاستناد للمناقشات البرلمانية فى نص أحاطه الغموض أثناء نظر هذا النص فانه مما تقتضى به البدهة أنه لا يجوز الاستناد الى مناقشات تدور أثناء نظر قانون لتفسير معنى نص فى قانون آخر سبق صدوره .

وبذلك يكون الاستناد الى هذه المناقشات قد خرج عن الأصول فى تفسير التشريع مرتين الأولى فى أنه يجرى وراء مناقشات عابرة لاستخلاص معان منها تخالف المعانى الواضحة من نص ليس فى حاجة الى تفسير والثانية فى أنه استند فى تفسير نص فى قانون الى مناقشات جرت بمناسبة نظر قانون آخر .

وقد أفتى قسم الرأى مجتمعا بأن الأقوال التى أدلى بها وزير المواصلات وأعضاء البرلمان بمناسبة نظر القانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٥٠ بشأن النقل العام للركاب عن جواز اصدار الوزير لتراخيص جديدة خلال الثلاث السنوات الميمنة بالمادة العاشرة من القانون المذكور تنطوى على مخالفة لحكم المادة المذكورة التى لايعتور نصها أى غموض أو ابهام ونزلت الحكومة على هذا الرأى واستصدرت تشريعا جديدا يعدل حكم المادة العاشرة سالفه الذكر •

ومما تقدم يتبين بوضوح تام أن حكم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم يعدل حكم المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات القديم •

وينبنى على ماتقدم :

أولا — أن الموظفين الذين سبق أن منحوا صفة الضبط القضائى بمقتضى قانون سابق على قانون الاجراءات الجنائية تبقى لهم صفتهم المذكورة وأنه لايجوز القول بأنه بصدر ذلك القانون قد زالت عنهم هذه الصفة • والقول بغير ذلك يعتبر خروجاً على حكم القانون للأسباب المتقدمة ولسبب آخر هو أن المشرع لو كان قد قصد عكس ذلك لقضى على نفسه بالتناقض حين احتفظ لمن منحوا صفة الضبط القضائى لا بمرسوم فحسب بل بمقتضى مرسوم أن تستمر لهم صفاتهم لأنه يكون بذلك قد سمح لأشخاص منحت لهم صفة الضبط بمقتضى أداة المرسوم وهى أقل من أداة القانون بينما سلبها ممن منحوها بمقتضى أداة أقوى ولا يمكن الا مع القول بغفلة المشرع أن يفعل ذلك •

ثانيا — ان الموظفين الذين تختارهم السلطة التنفيذية لتنفيذ أحكام قانون صدر بعد قانون الاجراءات تضمن النص على منح من يختارهم تلك السلطة صفة الضبط القضائى يكونون قد عينوا بمقتضى قانون بالمعنى المقصود من قانون الاجراءات الجنائية •

وقد صدر القانون الخاص بالتأمين يتضمن منح صفة الضبط القضائى لمن يختارهم السلطة التنفيذية لتنفيذ القانون المذكور • وكان صدوره بعد قانون الاجراءات الجنائية مؤكدا صحة النظر المتقدم

والقول بأن هذا القانون صدر سهواً من المشرع وفي غير يقظة منه هو الذى لا يتفق مع القانون بل يجانبه .

وأخيراً فإنه لو كان المشرع قد قصد الى أن يجعل القانون أداة لتعيين من تكون لهم صفة الضبط القضائى لما أورد حكماً فى الفصل الخاص بمحاكمة الأحداث يتضمن منح هذه الصفة لمن يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية فقد جاء نص المادة ٣٤٨ صريحاً فى أنه يكون للموظفين الذين يعينهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع من الأحداث وقد استندت الفتوى السابقة فيما استندت اليه الى هذه الحكمة الدامغة التى أوردتها اللجنة الفنية فى تقريرها .

أما القول بأن هذا الحكم هو استثناء لحكم المادة ٢٣ وليس متمشياً معه فهو قول ينفيه ما يأتى :

١ — أنه لو كان المشرع قد قصد بالمادة ٢٣ معنى آخر لنص فى المادة ٣٤٨ أن حكمها مستثنى من حكم المادة ٢٣ وصدر النص بعبارة (استثناء من أحكام المادة ٢٣ يكون للموظفين الخ) .

٢ — أنه على العكس من ذلك الفصل المتضمن الأحكام الخاصة بمحاكمة الأحداث جاء منظماً لهذا الموضوع فى مجموعه وأذ كان مأمورو الضبط القضائى من طائفتين الأولى منهما يكون لأفرادها هذه الصفة بالنسبة الى كافة الجرائم التى تقع فى دائرة وظائفهم وهؤلاء قد نص عليهم القانون وعددهم والثانية من يكون لأفرادها الصفة بالنسبة لحالات معينة فقط فلما واجهت أحكام القانون حالة رأت أن تمنح فيها هذه الصفة لأشخاص آخرين الى جانب الضبط القضائى الذين عدتهم المادة ٢٣ طبقت فقط حكم الفقرة الأخيرة من تلك المادة .

٣ — ان المصلحة تقتضى أن يترك للقانون أن يقدر ما اذا كان الأمر فى مباشرة سلطة الضبط القضائى تنفيذاً لأحكامه مما يكتفى فيه بمن عدتهم المادة ٢٣ فى صدرها ممن لهم هذه الصفة بالنسبة لكافة

الجرائم والتي ترتكب في دوائر وظائفهم أم أنه يحسن أيضا أن ييناظ بتنفيذ ذلك بأشخاص لهم خبرة خاصة تجعلهم أقدر من الطائفة الأولى في القيام على مراقبة تنفيذ القانون كما إذا كان الأمر خاصا باشتراطات صحية أو ميكانيكية أو غير ذلك فإذا رأى المشرع ذلك ضروريا كان الطبيعي أن يترك للجهة الرئيسية الأمر في اختيار من تتوافر فيهم هذه الخبرة • وهذا ما فعله بالنسبة للاحداث بما يجب التسليم معه بأن المشرع عند ايراده هذا الحكم كان متمشيا مع منطقته في الحكم الذي أورده بالمادة ٢٣ لا خارجا عن حكمها •

(نتوى ٥٧ في ١٩٥٣/٢/٤)

ضريبة

الفصل الأول : الضرائب على دخول الاشخاص الطبيعيين .

الفرع الأول : الضريبة على القيم المضافة .

أولا : الخضوع للضريبة .

ثانيا : عدم الخضوع للضريبة .

ثالثا : الاعفاء من الضريبة .

الفرع الثاني : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

أولا : عدم الخضوع للضريبة .

ثانيا : الخضوع للضريبة :

ثالثا : مدى خضوع الربح الناتج عن الصفقة الواحدة للضريبة .

رابعا : معاملة ضريبية .

خامسا : وعاء الضريبة .

سادسا : مبدأ استقلال الضرائب النوعية .

سابعا : صلح في الضريبة .

الفرع الثالث : الضريبة على المرتبات وكسب العمل .

أولا : الواقعة المنشئة للضريبة .

ثانيا : الخضوع للضريبة .

ثالثا : تحديد وعاء الضريبة .

رابعا : الاعفاء وعدم الخضوع للضريبة .

الفرع الرابع : الضريبة على ارباح المهن الحرة او غير التجارية .

الفرع الخامس : الضريبة على الايراد العام •

أولا : طبيعة الضريبة •

ثانيا : الخضوع للضريبة •

ثالثا : وعاء الضريبة •

رابعا : عدم الخضوع للضريبة •

خامسا : الاعفاء من الضريبة •

الفصل الثانى : الضريبة على شركات الاموال •

الفصل الثالث : الضريبة على التركات ورسم الايلولة •

أولا : الاستبعاد من الخضوع للضريبة •

ثانيا : لا تركة إلا بعد سداد الديون •

ثالثا : تقدير اعيان التركة •

رابعا : تحديد الورثة •

خامسا : سداد الضريبة •

سادسا : حق المصلحة فى الاطلاع •

الفصل الرابع : الضرائب العقارية •

الفرع الاول : احكام عامة •

الفرع الثانى : الضريبة على الاطيان •

أولا : فرض وربط الضريبة •

ثانيا : عدم الخضوع لضريبة الاطيان ، والاعفاء منها •

الفرع الثالث : الضريبة على العقارات المبنية •

أولاً : فرض الضريبة وريطها •

ثانياً : وعاء الضريبة •

ثالثاً : الاعفاء من الضريبة •

(أ) الاعفاء بالنسبة للعقارات المبنية المملوكة للهيئات العامة •

(ب) الاعفاء بالنسبة للعقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة •

(ج) عدم اعفاء العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة •

(د) الاعفاء بالنسبة (١) لمباني المستشفيات والمستوصفات

والملاجئ ، (٢) وبالنسبة للأبنية المخصصة لاقامة

الشعائر الدينية والمدارس التي تختص بتعليم

الدين (٣) وبالنسبة للمساكن الشخصية •

(هـ) العقارات المبنية التي استحدثت اعاؤها بالقانون رقم

٥٦ لسنة ١٩٥٤ •

(و) مدى الاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية •

الفرع الرابع : الضريبة على التصرفات العقارية •

أولاً : وعاء الضريبة •

ثانياً : القانون الواجب التطبيق ، والواقعة المنشئة للضريبة •

الفصل الخامس : ضريبة الدمغة •

الفرع الأول : مدى الخضوع لضريبة الدمغة •

الفرع الثاني : رسم الدمغة على اتساع الورق •

الفرع الثالث : رسم الدمغة النسبي •

الفرع الرابع : رسم الدمغة التدريجي •

الفرع الخامس : رسم الدمغة على الصرفيات •

الفرع السادس : دفعة المهن الهندسية •

الفصل السادس : ضريبة الملاهي •

الفرع الأول : طبيعة الضريبة •

الفرع الثاني : الجهة الخوطة بها تنفيذ قانون الضريبة •

الفرع الثالث : الخضوع للضريبة •

الفرع الرابع : الجهة المتزمة بإداء الضريبة •

الفرع الخامس : الاعفاء من الضريبة •

الفصل السابع : ضريبة السيارات •

الفرع الأول : الضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة

١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور •

أولا : عدم خضوع الهيئات العامة •

ثانيا : عدم تمتع المؤسسات العامة بالاعفاء •

الفرع الثاني : الضرائب والرسوم الجمركية على السيارات •

أولا : سيارات الليموزين •

ثانيا : شركات الانتاج الحربى •

ثالثا : السيارات الواردة برسم المنطقة الحرة لبورسعيد •

رابعا : سيارات هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة •

خامسا : سيارات النقطة الرابعة •

الفصل الثامن : الضريبة الجمركية •

الفصل التاسع : ضريبتا الدفاع ، والأمن القومى •

الفرع الأول : وعاء الضريبة •

الفرع الثانى : الاعفاء من الضريبة •

الفصل العاشر : ضرائب أخرى •

الفرع الاول : الضريبة على التحويلات الرأسمالية وأنتحويات
الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين
الى الخارج •

الفرع الثانى : الضريبة على الارباح الاستثنائية •

الفرع الثالث : الضريبة كمظهر من مظاهر السيادة •

الفرع الرابع : الضريبة على المراهنات •

الفرع الخامس : الضريبة على الاستهلاك •

الفصل الحادى عشر : مسائل عامة ومتنوعة •

الفرع الأول : مبدأ المساواة فى فرض الضريبة •

الفرع الثانى : سرية بيانات المولين •

الفرع الثالث : الضريبة كمظهر من مظاهر السيادة •

الفرع الرابع : الضريبة لا تفرض الا بقانون •

الفرع الخامس : مدى خضوع دور الوكالات السياسية
والدبلوماسية للضرائب العقارية والمحلية •

الفرع السادس : مدى خضوع اشخاص القانون العام للضريبة •

الفرع السابع : الاعفاء الضريبى •

الفرع الثامن : اعادة النظر فى المنازعات الضريبية •

الفرع التاسع : الطعن فى تقديرات المصلحة •

الفرع العاشر : مدى جواز سحب قرار ربط الضريبة •

الفرع الحادى عشر : التقادم •

الفصل الاول

الضرائب على دخول الاشخاص الطبيعيين

الفرع الاول

الضريبة على القيم المنقولة

اولا : الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

شريك متضامن في شركة توصية بالاسهم — خضوع نتاج الاسهم التي يملكها لضريبة القيم المنقولة ، وما يحصل عليه من عمولة أو مرتب أو نسبة مئوية من الربح لضريبة الارباح التجارية — عدم دخول نتاج الاسهم في وعاء الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية — عند تقدير رأس المال المستثمر الحقيقي أو الحكمي لا تضم قيمة الاسهم التي يملكها هذا الشريك .

ملخص الفتوى :

ان الشارع المصرى قد أخذ بمبدأ استقلال أوعية الضرائب النوعية، فاشتمل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على تقسيم ثلاثى للضرائب على الايرادات ، وذلك على الوجه الآتى : ١ — ايرادات مصدرها رأس المال ، وقد أخضعها للضريبة على ايراد رعوس الاموال المنقولة ٢٠ — وايرادات مصدرها العمل ، وقد أخضعها الشارع لضريبة كسب العمل . ٣ — وايرادات مصدرها العمل ورأس المال معا ، وهى تخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية . والشريك المتضامن في شركة التوصية بالاسهم اذا كان مساهما في رأس المال يقدم الى الشركة حصتين ، حصة

نقدية (يحصل في مقابلها على أسهم تغل له ربحا) ، وحصة عمل بوصفه الشريك المدير (يحصل في مقابلها على مرتب ثابت أو عمولة أو نسبة مئوية في الربح حسب الاحوال) . ومثل هذا الشريك يخضع في شركة التوصية العادية لضريبة الأرباح التجارية عن كافة إيراداته ، أيا كان مصدرها ، باعتبارها ناتجة من المصدر المختلط (العمل ورأس المال معا) وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٣٤ ف ٣ من القانون سالف الذكر ، التي تنص على أنه « فيما يتعلق بشركات التوصية تفرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح ، وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة » ، ولكن حكم هذا النص لا ينسحب على شركات التوصية بالأسهم ، ذلك لأن تقديم الحصة النقدية في شكل أسهم من جانب الشريك المتضامن يجعل له نوعين من الإيراد ينتج كل منهما من مصدر مستقل عن الآخر قانونا : الأول ربح ينتج من الأسهم والتالي مرتبات تنتج من العمل . والربح الأول يخضع لضريبة القيمة المنقولة عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ولما كان وعاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية هو ذات وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، أخذا بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي تنص على أن « تفرض ضريبة خاصة مؤقتة على الأرباح الاستثنائية التي يحصل عليها أى ممول من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ » .

ولما كان هذا الوعاء الأخير لا يشمل نتاج الأسهم على ما سبق بيانه لخضوع هذا النتاج لنوع مستقل من الضريبة ، فإنه يتعين القول تفريعا على ذلك بأن نتاج الأسهم لا يحسب ضمن وعاء الضريبة الخاصة ، وبالتالي فإن قيمة الأسهم تستبعد عند تقدير قيمة رأس المال الحقيقي أو الحكمي اعمالا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

(فتوى ٦٦ في ١٩٥٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — الفوائد المستحقة على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لحساب وزارة الاوقاف عن ثمن الاطيان المستبدلة بمقتضى القانونين رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ — خضوعها للضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة بالتطبيق لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه وبالتطبيق لحكم المادة ١٥ من هذا القانون — أساس ذلك — خضوعها أيضا للضريبة الاضافية الدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ وللضريبة الاضافية المقررة استنادا الى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل يقضى فى مادته الاولى معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ بفرض هذه الضريبة ، على الفوائد وغيرها مما تنتج بصفة عامة السندات والقراطيس وأذونات الخزانة والسلفيات على اختلاف أنواعها التى تصدرها أو تعقدتها الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو الشركات والمنشآت المشار اليها فى الفقرتين « أولا وثانيا » من هذه المادة أو تكون مطلوبة لديها بأية صفة كانت .

كما يقضى فى الفقرة الاولى من المادة ١٥ منه بفرض ضريبة بذات السعر المقرر فى المادة السابعة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لاجانب مستوطنين أو مقيمين فى مصر

ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج •

وعلى هذا فان الضريبة المنسار اليها تسرى على الفوائد التى تكون مطلوبة لدى الحكومة ومجالس المحافظات والمدن والشركات والمنشآت المبنية فى المادة الاولى من هذا القانون أيا كان تكييف الاساس الذى تستحق بمقتضاه هذه الفوائد وذلك لعموم حكم المادة الاولى الذى يقرر سريان الضريبة على هذه الفوائد متى كانت مطلوبة لدى هذه الجهات بأية صفة كانت •

كما تسرى الضريبة بذات السعر على فوائد الديون متى كانت مطلوبة لمصريين أو لاجانب مستوطنين أو مقيمين فى مصر •

ولذلك فان فوائد ثمن الاطيان المستبدلة المستحقة على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لحساب وزارة الاوقاف سواء اعتبرت مطلوبة لدى الهيئة الاولى فتتدرج فى عموم ما يخضع للضريبة بمقتضى حكم المادة الاولى باعتبارها مطلوبة لدى جهة عامة بأية صفة كانت أو اعتبرت فوائد ديون مطلوبة لمصريين فتخضع للضريبة بحكم المادة ١٥ سالفه الذكر باعتبار الوزارة الدائنة بذلك الثمن والهيئة العامة المدينة كليهما من المصريين •

وحيث تدخل الفوائد المستحقة لوزارة الاوقاف فى الايرادات الخاضعة لضريبة القيم المنقولة أو لضريبة فوائد الديون فانها تخضع للضريبة الاضافية للدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ معدلا بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ كما تخضع أيضا للضريبة الاضافية التى يستند فرضها الى قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والتى حدد سعرها وقواعد تحصيلها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٣ لسنة ١٩٦٣ •

وليس فى خضوع فوائد ثمن الاطيان المستبدلة لضريبة القيم المنقولة أو ضريبة فوائد الديون ما يعتبر نقضا لضمن الحكومة أداء هذا الثمن وفوائده الى القائمين على الاوقاف ذلك ان ضمان الدين لا يعصم فائده من الخضوع للضريبة التى فرضها القانون على الفوائد ، وكما

تخضع غلة الاطيان للضريبة ، فان فوائد ثمنها لا تكون بمنأى عن الضريبة النوعية المفروضة عليها ، مادام القانون لم ينص على اعفاء هذه الفوائد من الضرائب ولم ينص على أن تتحمل الحكومة شيئاً منها ، وانما اقتصر على أن تضمن الحكومة أداء الفوائد .

(فتوى ١١٢٢ في ١٢/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

نشاط الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى بيع اراضيها واقتضاء فوائد عن الثمن المؤجل — تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة على الارباح التجارية سواء بالنسبة الى الربح الناتج من البيع أو بالنسبة الى فوائد الثمن المؤجل التى تعتبر من قبيل فوائد الديون المتعلقة بممارسة المهنة — سريان هذه الضريبة على الهيئة العامة للإصلاح الزراعى منوط بصدر قرار من وزير الخزانة بذلك — أساس ذلك — نص المادة ٣٠ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

ملخص الفتوى :

لما كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل — بعد تعديله بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ — قد أعفى فوائد الديون من الضريبة على إيراد القيم المنقولة ومن الضريبة على فوائد الديون اذا كانت متصلة بمباشرة المهنة (م ١٥) على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة فى حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة فى مصر وخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ومن حيث ان الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهى تتولى بيع

اراضيها لصغار المزارعين أو لغيرهم — طبقاً لنص المادة (١٠) مكرراً من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — كما تتولى اقتضاء فوائد عن الثمن المؤجل لبيع هذه الاراضى ، انما تمارس نشاطا تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة على الارباح التجارية سواء بالنسبة للربح الناتج من البيع أو بالنسبة لفوائد الثمن المؤجل التى تعتبر من قبيل فوائد الديون المتعلقة بممارسة المهنة .

وحيث أن هذا النشاط الذى تمارسه الهيئة العامة قد عالجه المشرع فى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ فنص فى المادة ٣٠ مكرراً — التى اضافها الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه — على أن «تسرى الضريبة على الهيئات العامة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة بالنسبة لما تزاوله ... من نشاط خاضع للضريبة » .

وأوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن صورة القطاع العام لم تكن ماثلة فى نصوص القانون الضريبى بأحكامها الخاصة التى تتطلبها طبيعة نشاط هذا القطاع وأوضاعه المتميزة ، وتحقيقاً لهذا العرف رأى ايراد نص برقم (٣٠ مكرراً) يقضى بـسريان الضريبة على الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات والهيئات العامة ، كما يقضى بـسريانها على المؤسسات والهيئات العامة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة بالنسبة لما تمارسه من نشاط خاضع للضريبة ، حيث تتوافر شروط الخضوع .

ومن حيث أنه تبعاً لذلك فان سريان الضريبة على هيئة الاصلاح الزراعى عن أرباح نشاطها من بيع الاراضى ومن تقسيط الثمن ، منوط بصدور قرار من وزير الخزانة بذلك .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم الزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بأداء الضريبة على الفوائد المستحقة على أقساط ثمن بيع اراضيها طالما لم يصدر قرار من وزير الخزانة بـسريان الضريبة على تلك الهيئة .

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

شركة المضاربة التي تجرى توزيع الارباح تعتبر من قبيل الشركات — أساس ذلك انها تتأسس لمدة محددة وأن لها شخصية قانونية مستقلة وأن الاموال التي تقدم اليها من حملة الصكوك تعتبر من أصول الشركة كما أن ماتحققه من ارباح تكون ضامنة للوفاء بديونها — صك المضاربة شأنه شأن الاسهم في شركات المساهمة — أساس ذلك أن حامل الصك لا يقدم سوى رأس المال ولا يباشر اعمال الاستغلال وأن الصك يخول مالكة حق التنازل عنه لغيره دون قيد ودون حاجة الى موافقة باقى المساهمين من حملة الصكوك — مناط فرض الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة أن يكون المستفيدون من التوزيع من المصريين أو الاجانب المقيمين عادة في مصر سواء كانوا من الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين وأن تكون الجهة القائمة بالتوزيع من الشركات أو المنشآت الخاصة وأن يكون وعاء الضريبة عبارة عن ارباح أو فوائد أو استهلاكات أو إيرادات مما تنتجه الاوراق المالية — مؤدى ذلك خضوع الارباح الموزعة على حملة صكوك المضاربة للضريبة.

ملخص الفتوى :

من حيث ان مناط فرض الضريبة على القيم المنقولة توافر شروط معينة هي ان يكون المستفيدون من التوزيع من المصريين أو من الاجانب المقيمين عادة في مصر ، ويستوى ان يكونوا من الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين وان تكون الجهة التي تجرى التوزيع من الشركات أو المنشآت الخاصة ، وأخيرا ان تكون المبالغ الموزعة — والتي تشكل وعاء هذه الضريبة — عبارة عن ارباح وفوائد واستهلاكات تدفعها الشركات والمنشآت الاجنبية أو فوائد وإيرادات وغيرها مما تنتجه الاوراق المالية عامة من سندات أو قيم مالية حكومية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على شروط صك المضاربة ، ان

شركة المضاربة — وهى الجهة التى تجرى التوزيع — تعتبر شركة ،
ودليل ذلك انها لا تتأسس لمدة محددة (عام أو ثلاثة أعوام) ولها
شخصية قانونية مستقلة طرفاها : المضارب وأرباب المال ، كما ان
الاموال التى تقدم لشركة المضاربة من حصيلة صكوك المضاربة تعتبر
من اصول الشركة (بند ٢ من الشروط) ، وان ماتحققه من ارباح تكون
ضامنة للوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين (بند ٢ ، ٥ الشروط) كما تتحمل
الشركة بالمصروفات الخاصة بها ومنها تكليف ادارة اموالها (بند ٤)
ومن ثم تشملها عبارة « الشركات أو المنشأة الاجنبية » الواردة فى
نص المادة ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ومن حيث ان الارباح الموزعة على حملة الصكوك تعتبر من
ايرادات رؤوس الاموال المنقولة التى تدفعها الشركات المنصوص
عليها فى المادة سالفة الذكر ذلك ان الربح الموزع لا يعد بالنسبة لحملة
صكوك المضاربة نتاجا لتضافر عنصرى رأس المال والعمل لان حامل
الصك لم يقدم سوى رأس المال ولم يباشر بذاته اعمال الاستغلال
وتجميع عناصر الانتاج بما يحقق أقصى عائد من الربح وانما يباشر
هذا العمل شخص آخر غيره وهو المضارب وفضلا عن ذلك فان
صك المضاربة يخول مالكة التنازل عنه لغيره دون قيد ودون حاجة الى
موافقة باقى المساهمين من حملة الصكوك وهو فى ذلك شأن الاسهم
فى شركات المساهمة .

ومن حيث أنه يبين فى ضوء ماتقدم ان الارباح الموزعة على حملة
صكوك المضاربة التى تصدرها شركة تنطبق عليها شروط فرض
الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة طبقا للقانونين رقمى
١٤ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما كل فى نطاق سريانه
الزمنى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع ناتج صكوك
استثمار شركة المضاربة للضريبة على ايراد القيم المنقولة فى ظل

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، والضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة في ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .
(ملف ٢٢٣/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٣/١/١٩)

— ومع ذلك فقد ذهب رأى مقابل الى عدم خضوع مستحقات صك المضاربة في شركة المضاربة للضريبة المصرية سواء في ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باعتباره ربها تجاريا مصدره منشأة غير مشغلة في مصر وفقا لمبدأ المكانية ، وهذه المنشأة لها طبيعتها الذاتية المستقلة وفقا لقواعد الفقه الاسلامي ولا تسرى عليها احكام شركة التوصية البسيطة دون نص تشريعي صريح وحتى لو رأى جدلا تشبيها بشركة التوصية البسيطة أو اعتبارها كذلك فان هذه الارباح تخضع للضريبة المنقولة وفقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حتى ١٩٨٠ فقط ، مع خصم الضرائب الاجنبية والتكاليف والمصروفات اللازمة للحصول على إيرادات من وعائها ، واعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨١ فانها تخاطب بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ومن ثم لاتخضع للضريبة التجارية وفقا لمبدأ الاقليمية (راجع في ذلك التقرير المقدم للجمعية العمومية من السيد المستشار المقرر في هذا الموضوع) .

ثانيا : عدم الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة — الاموال المودعة في المصارف لحساب البعثات السياسية والتقنصية — عدم خضوعها للضريبة على فوائد الديون والودائع -

ملخص الفتوى :

ان لكل دولة أن تمارس حقوق السيادة التي يخولها اياها القانون الدولي بشرط الا تتعارض تلك الحقوق مع حقوق غيرها من الدول ، بمعنى أن للدولة ان تفرض الضريبة على فئتين من الاشخاص ، الفئة الاولى رعاياها الذين تربطهم بها رابطة الجنسية أيا كان محل اقامتهم، والفئة الثانية الاشخاص المقيمون أو المتوطنون في اقليمها ولو كانوا من الاجانب ، ومن ثم يخرج من الفئات التي يجوز اخضاعها للضريبة الحكومات الاجنبية وبعثاتها السياسية التي تعتبر قانونا امتدادا للدول التي تمثلها ، اذ في اخضاع هذه البعثات مايتعارض مع حقوق السيادة التي تتمتع بها الدول التي تمثلها .

وبناء على ماتقدم فان الاموال المملوكة للبعثات السياسية والقنصلية لاتخضع لضريبة فوائد الديون في مصر ، وعلى العكس من ذلك فان الاموال المملوكة لاعضاء البعثات السياسية والقنصلية بصفتهم الشخصية تخضع للضريبة لعدم قيام المانع المشار اليه .

(فتوى ١٣ في ١٤/٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة — القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأنها — مدى سريانه على فوائد استثمار اموال صندوق التأمين والادخار — عدم صلاحية هذه الاموال والفوائد التي تحققها كوعاء للضريبة .

ملخص الفتوى :

من المسلم به أنه لا مكان سريان الضريبة على نشاط معين يشترط أن يكون هذا النشاط نشاطا خاصا يهدف الى تحقيق الربح ، وليس

الى تحقيق منفعة أو خدمة عامة ، وينتج بالتالى اموالا خاصة يمكن أن تكون وعاء للضريبة ، وذلك بعكس الاموال العامة التى تخرج بطبيعتها من نطاق التعامل ، فلايجوز التصرف فيها ، ولا الحجز عليها ، ولا تصلح بالتالى وعاء للضريبة .

ولما كان صندوقا التأمين والادخار المنشآن بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ يعتبران من أشخاص القانون العام ، وأموالهما تعتبر اموالا عامة تلحق بميزانية الدولة ، وفقا لنص المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون ، هذا بالاضافة الى أن أموال الصندوقين ترمى الى تحقيق منفعة عامة هى تكوين مقابل ادخار وتأمين للموظفين ، فان الاموال التى يملكها هذان الصندوقان لا تصلح لان تكون وعاء للضريبة ، وكذلك الامر بالنسبة للفوائد التى تحققها ودائع وقروض هذين الصندوقين ، طالما أن هذه الفوائد تعتبر اموالا عامة وأن الاقتراض أو الايداع لا يقصد بهما مجرد الربح ، وإنما يرمى آخر الامر الى تحقيق منفعة عامة بزيادة المبالغ المخصصة لتأمين وادخار الموظفين .

(فتوى ١٦٦ فى ١٩٥٦/٢/١)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة — الفوائد المركبة التى تستحق على المبالغ التى تؤدبها الخزنة العامة والمبالغ التى يلزم الموظف بأدائها لصندوق الادخار — عدم خضوعها للضريبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على سريان الضريبة على ثلاثة انواع من الفوائد هى فوائد الديون وفوائد الودائع النقدية . وفوائد التأمينات النقدية . فيلزم لاستحقاق الضريبة تبعا لذلك أن يكون الأمر متعلقا بأحد أنواع هذه الفوائد

الثلاث حتى يمكن القول بتوافر الواقعة المنشئة للضريبة في حكم المادة المذكورة .

وقد نصت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥١ على أن « يكون المال المخزر الذى يؤديه الصندوق للموظف معادلاً لجملة الاشتراكات التى اقتطعت من مرتبه والمبالغ التى أدتها الخزنة العامة لحسابه وفقاً للمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٥ مع فائدة مركبة سمرها ٣ ٪ سنوياً الى حين الوفاء » .

مؤدى ذلك أن الفوائد المركبة تستحق على المبالغ التى تؤديها الخزنة العامة ، وعلى المبالغ التى يلزم الموظف بأدائها لصندوق الادخار . ولما كانت المبالغ التى تؤديها الخزنة العامة للغرض السالف بيانه لا يمكن أن تعتبر من الديون أو الودائع أو التأمينات ، فان الفوائد المستحقة عليها لاتخضع للضريبة المقررة بمقتضى نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ السابق الاشارة اليها . ويسرى هذا الحكم أيضاً بالنسبة للمبالغ التى يؤديها الموظف الزامياً للصندوق ، اذ هى لا تعتبر قرصاً من الموظف للصندوق لأن القرض عقد رضائى لا تتوافر أركانه فى الحالة المعروضة هنا ، ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥١ لا يترك خياراً للموظفين فى الاشتراك فى صندوق الادخار . كما أن هذه المبالغ لا يمكن اعتبارها ودائع نقدية ، لأن الوديعة بدورها عقد رضائى . وكذلك لا يمكن اعتبار هذه المبالغ تأمينات نقدية ، لأن المقصود بالتأمينات المبالغ التى يقدمها شخص الى آخر ضماناً لتنفيذ التزامه على النحو المطلوب وتأميناً لمن تقدم اليه هذا المبالغ مقدماً مما قد يتعرض له من خطر بسبب عدم تنفيذ التزام تكفل به مقدم الضمان . ولما كانت المبالغ التى تستحق عليها الفائدة المركبة ليست ديوناً ولا ودائع ولا تأمينات بل تستمد وجودها من القانون الذى نظم العلاقة بين الموظف وبين الدولة فى سبيل تحقيق هدف اجتماعى يهم الموظفين ويهم الدولة ، فان الفوائد التى تحققها هذه المبالغ لاتخلق الواقعة المنشئة للضريبة المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبالتالي فان تلك الفوائد لاتخضع لهذه الضريبة .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل — تعاقد مؤسسة مصر الجديدة مع شركة يابانية على أن تقوم هذه الشركة بصناعة وتوريد عشرين قاطرة مترو كهربائية للمؤسسة المذكورة — الفائدة المستحقة على باقى الثمن المستحق للشركة اليابانية قبل شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير التى حلت محل مؤسسة مصر الجديدة — عدم حضورها لضريبة القيمة المنقولة أو لضريبة الفوائد على السيون المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦١ تعاقدت مؤسسة مصر الجديدة مع شركة ميتسوبيشى شوجى اليابانية على أن تقوم هذه الشركة بصناعة وتوريد عشرين قاطرة مترو كهربائية للمؤسسة بثمن مقداره ٧٢٥/١٩٨/٦٥ دولار يدفع منه ٢٠ ٪ خلال شهر من تاريخ توقيع العقد أما باقى الثمن فيتم سداؤه على خمسة أقساط سنوية متساوية يستحق القسط الأول منها بعد سنة من تاريخ شحن آخر قاطرة متعاقد عليها بفائدة ٥ ٪ بنفس العملة على المبالغ التى لم تسدد من قيمة العقد ويبدأ سريان الفائدة من تاريخ شحن آخر قاطرة .

ومن حيث أن هذا المبالغ الباقى فى ذمة مؤسسة مصر الجديدة للشركة اليابانية سألته الذكر انما هو باقى ثمن يدفع على أقساط ولا يعتبر من القيم المنقولة التى تخضع فوائدها للضريبة المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل . وانما يسرى عليه حكم المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون .

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون المذكور تنص على أن « تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة (٧) من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية وعلى الفوائد والودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج » .

وتنص المادة ١٦ من هذا القانون على أنه « كذلك تسرى الضريبة المقررة في المادة السابقة على فوائد رؤوس الاموال المستثمرة في مصر ولو كان أصحابها من الاجانب غير المستوطنين أو المقيمين في مصر » .

ومن حيث أن الشركة المتعاقدة هي شركة أجنبية وليست من المستوطنين أو المقيمين في مصر فان الفائدة المستحقة على باقى الثمن لا تخضع لحكم المادة ١٥ من القانون المذكور .

ومن حيث أن وعاء الضريبة طبقا للمادة ١٦ المشار اليها هو فوائد رؤوس الاموال المستثمرة في مصر ، ولما كان باقى الثمن المستحق للشركة الاجنبية المذكورة لا ينطبق عليه وصف المال المستثمر في مصر بل هو في حقيقته دين في ذمة مؤسسة مصر الجديدة التى حلت محلها شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير ، لذلك فان الفائدة المستحقة على باقى الثمن المذكور لا تخضع بالتالى لحكم هذه المادة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الفائدة المستحقة على باقى الثمن المستحق لشركة ميتسوبيشى شوجى كايشا اليابانية قبل شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير لا تخضع لا لضريبة القيم المنقولة ولا لضريبة الفوائد على الديون المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى — نيابتها عن بنوك التسليف الزراعى بالمحافظات فى الحصول على القروض اللازمة لهذه البنوك من مصادر التمويل المختلفة — هذه النيابة قانونية — التسليف يتم عن مصادر التمويل الى بنوك المحافظات رأسا — عدم خضوع فوائد هذه القروض للضريبة على إيرادات رموس الاموال المنقولة •

ملخص الفتوى :

أن الفائدة التى تدفعها بنوك التسليف للمؤسسة هى ذات الفائدة التى تدفعها المؤسسة لمصادر التمويل ، وذلك واضح تماما من الرجوع الى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ التى تقضى بأن « تتحمل هذه البنوك بما يخص التمويل الذى تحصل عليه المؤسسة من الفوائد التى تدفعها المؤسسة الى مصادر التمويل » ، وهو ما يؤخذ منه فى صراحة أنه ليس هناك أكثر من عملية واحدة هى عملية الاقتراض من مصادر التمويل لحساب البنوك ، تجربها المؤسسة نيابة عن هذه البنوك ، بتكليف من نص القانون ذاته ، فالنيابة هنا نيابة قانونية وتلتزم البنوك بفوائد هذه العملية وفقا لما يبين من نص القانون بحيث لا يمكن القول بوجود عملية تسليف أو اقتراض من المؤسسة للبنوك ، وانما التسليف هو فى حقيقته من مصادر التمويل الى البنوك رأسا ، ولا تدفع فيه سوى فائدة واحدة تتحمل بها البنوك وفقا لنص القانون الصريح أيضا ، ولا يعدو دور المؤسسة أن يكون دور نائب عن البنوك فى قبض هذه السلف وسداد فوائدها مؤقتا لحين توزيع هه الفوائد على كل بنك حسب احتياجاته من هذه السلف ، وبذلك فان العملية المطلوب اخضاعها لضريبة القيمة المنقولة لا يكون لها وجود على الاطلاق كعملية مستقلة لحساب المؤسسة ومن أموالها وانما هى عملية تسليف وحيدة من مصادر التمويل الى البنوك رأسا ، وبالتالي لا يكون ثمة مجال لفرض ضريبة القيمة المنقولة على ما سمي بقروض أو سلف المؤسسة للبنوك

التابعة لها لأن هذه القروض غير موجودة أو قائمة أصلاً، وإنما الموجودة وحدها هي القروض من مصادر التمويل الى بنوك التسليف الزراعى والتعاونى .

ومن حيث أن قيام المؤسسة بتمويل البنوك التابعة لها هو التزام قانونى على عاتقها لزمها به قانون انشائها والمؤسسة فى هذه الحالة لا تعدو أن تكون نائبة عن البنوك كما سبق بيانه ولا يغير من ذلك اختلاف الشخصية القانونية لكل من المؤسسة والبنوك لأن النيابة سواء كانت اتفاقية أو كانت قانونية كما هو الشأن فى الحالة المعروضة تعترض وجود هذا الاختلاف كما أن ذلك لا يخل بإمكان قيام شخص معنوى بعملية معينه نيابة عن شخص معنوى آخر وخاصة إذا كان القانون هو الذى يلزم بذلك .

ومن حيث أنه ولئن كانت مصادر تمويل المؤسسة لا تقتصر على القروض التى تتلقاها من الجهاز المصرفى فقط بل تشمل مصادر تمويل أخرى من بينها ايداعات الجمعيات التعاونية وايداعات صندوق مكافآت ترك الخدمة فإن نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر هو نص عام يتسع لكافة الفوائد التى تدفعها المؤسسة لأى مصدر من مصادر التمويل سواء كان الجهاز المصرفى أو غيره من المصادر الثانوية للتمويل وعلى أية حال لا تؤثر هذه المصادر على وضع فوائد السلف الواردة أصلاً من الجهاز المصرفى .

ومن حيث أن قيام بنوك التسليف بإدراج الفوائد المذكورة ضمن حسابات الأرباح والخسائر الخاصة بها لحساب المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى يعتبر من القيود الحسابية التى تمثل وجهة نظر القائمين بأعمال الحسابات فى هذه البنوك ، ولا يغير من التكليف القانونى الصحيح لهذه الفوائد وتحديد جهة استحقاقها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن فوائد القروض التى تحصل عليها بنوك التسليف الزراعى والتعاونى فى المحافظات من

الجهاز المصرفي عن طريق المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني ، لا تخضع للضريبة على إيرادات رؤس الأموال المنقولة .

(فتوى ٣٥٤ في ٣٠/٣/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات — تمتع الدول الأجنبية بحصانات الاعفاء من الضرائب الوطنية بالنسبة لما تمارسه من أعمال أو نشاط بوصفها شخصا دوليا أو سلطة عامة — مثال باتفاق المدفوعات المبرم بين حكومة مصر وحكومة الجمهورية الشعبية البولونية .

ملخص الفتوى :

ان اتفاق المدفوعات المعقود بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٥ بين حكومة مصر وحكومة الجمهورية الشعبية البولونية والمعدل بموجب البروتوكولين المؤرخين في ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٧ و ١٢ من يونية سنة ١٩٥٨ يقضى في المادة الاولى منه بأن : « تتم كل المدفوعات التجارية والمدفوعات الجارية المالية بين المقيمين في مصر وبولونيا بالجنيهات المصرية طبقا لهذا الاتفاق » . ويقضى في المادة الثانية منه بأنه : « يجب أن تحرر جميع العقود والفواتير الخاصة بالتجارة بين مصر وبولونيا بالجنيهات المصرية واذا استخدمت وحدة مالية أخرى في هذه الوثائق فيجب تحويلها الى الجنيهات المصرية على أساس متوسط سعر الصرف الذي يتعامل به البنك الاهلى المصرى في يوم التحويل » . ويقضى في المادة الثالثة منه بأن « يفتح البنك الاهلى المصرى بصفته نائبا عن الحكومة المصرية باسم البنك الاهلى البولونى بصفته نائبا عن الحكومة البولونية حسابا بالجنيهات المصرية يطلق عليه الحساب البولونى » ويقضى في المادة الخامسة المعدلة منه بأنه : « كلما زاد الرصيد الدائن أو الدين في الحساب البولونى عن ٢ مليون جنيه يسدد الفائض فورا

عند طلب الطرف الدائن وطبقا لتعليماته أما بالاسترليني القابل للتحويل أو بأية عملة أخرى يقبلها الدائن » كما استبان للجمعية العمومية من الكتاب الموجه بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ من رئيس الوفد المصرى الى رئيس الوفد البولونى ومن البروتوكولات المشار اليها أنه اتفق على أن من الممكن أن يظهر الحساب البولونى رصيда دائنا أو مدينا يزيد بمبلغ معين عن الحد المتفق عليه طبقا للمادة الخامسة من الاتفاق على أن يعفى من أية فائدة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من الرصيد المشار اليه وتستحق الفائدة على ما زاد على المبلغ المذكور .

وقد قام البنك الاهلى المصرى بخضم الضريبة المستحقة على الفائدة المشار اليها فاعترض البنك البولونى على خصم الضريبة المصرية على الفائدة المذكورة وذهب الى أنه يستطيع معاملتنا بالمثل كما آثار الوفد البولونى هذه المسألة اخيرا فى المفاوضات الدائرة فى الوقت الحاضر .

والاصل المسلم فى القانون الدولى وفقا للفقهاء الدولى المعاصر والقضاء الحديث للمحاكم الاوروبية أن الدول الاجنبية وان كانت تخضع للضرائب الوطنية فيما تمارسه من أعمال وفيما تزاوله من نشاط تجرى فيه مجرى الافراد كالصفقات التجارية وعمليات الاستيراد والتصدير وعقود النقل وغير ذلك مما يخضع لحكم القانون الخاص — الا أن تلك الدول الاجنبية تتمتع بحصانة من الخضوع للضرائب الوطنية فيما تمارسه من أعمال وفيما تزاوله من نشاط بوصفها شخصا دوليا أو سلطة عامة .

وينظم اتفاق المدفوعات المبرم بين حكومة مصروحكومة الجمهورية الشعبية البولونية طريقة وفاء المدفوعات الخارجية بين مصر وبولونيا ويحدد الادارة التى يتم بها هذا الوفاء وسعر الصرف الذى يتم على اساسه تحويل قيمة العقود المقومة بعملة أجنبية الى جنيها مصرية كما يعين العملة التى يتم بها تسوية الرصيد النهائى عند انتهاء العمل باتفاق المدفوعات الى غير ذلك من المسائل النقدية التى نظمها اتفاق المدفوعات المشار اليه .

وطبيعة التنظيم الذى انصب عليه ذلك الاتفاق يخرج من نطاق مدلول الاعمال التى تعتبر من قبيل اعمال الافراد العاديين أو الاشخاص المدنيين والتى تخضع لحكم القانون الخاص ذلك أن اتفاقات الدفع بصفة عامة — اذ تبرمها الدولة — تقوم فيها بوظيفة من وظائفها الاساسية وهى تنظيم طريقة تسوية مدفوعاتها الخارجية والعمل على موازنة ميزان مدفوعاتها الذى يعتبر احدى الدعائم الاساسية لاقتصادها القومى والذى تتوقف على سلامته سلامة سياستها النقدية والاقتصادية ومن ثم تعتبر تلك الاتفاقات دولية تبرمها الدولة بوصفها شخصا دوليا عاما وتبعاً لذلك تتمتع الدولة الاجنبية وهى تمارس هذا العمل بحصانة من الخضوع للضرائب الوطنية •

لهذا انتهى رأى الى أن فوائد الرصيد الدائن للحساب البولونى لدى البنك الاهلى المصرى لاتخضع للضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات بشرط المعاملة بالمثل •

(فتوى ١١٢٥ فى ١٢/٢٩ / ١٩٦٠)

ثالثا : الاعفاء من الضريبة :

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

الضريبة على القيم المنقولة — مدى خضوع أسهم التمتع وحصص التأسيس الخاصة بشركة سكك حديد مصر الكهربائية المصفاة بموجب القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ لهذه الضريبة — اعفاء قيمة هذه الأسهم والحصص من الضريبة طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الاعفاءات الضريبية نظراً لعدم وجود قيمة اسمية للأسهم أو حصص التأسيس فتعتبر السندات المعطاة من الدولة من مقابل هذه الأسهم والحصص عند التصفية بمثابة فائض تصفية •

ملخص الفتوى :

طالبت مصلحة الضرائب مؤسسة ضاحية مصر الجديدة بضريبة القيم المنقولة المستحقة على قيمة أسهم التمتع وحصل تأسيس شركة سكك حديد مصر الكهربائية المضافة — والتي آلت ملكيتها الى المؤسسة بموجب القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ — وذلك باعتبار أن أسهم التمتع وحصل التأسيس ليس لها قيمة اسمية ، وأنه بذلك تكون قيمة السندات المقابلة لها بمثابة فائض تصفية يخضع للضريبة المذكورة .

واعترضت المؤسسة سالفة الذكر على مطالبة مصلحة الضرائب لها بالضريبة المشار اليها استنادا الى أن أداء قيمة هذه الضريبة منوط بسداد قيمة السندات المقابلة لقيمة أسهم التمتع وحصل التأسيس ، وأنه طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ ، لا تقوم المؤسسة بسداد قيمة هذه الأسهم أو الحصص حاليا ، وانما تستبدل بسندات تستهلك بعد مضي ١٢ سنة . وانتهت المؤسسة الى أرجاء المطالبة بالضريبة المذكورة الى حين قيامها بالسداد الفعلي لقيمة السندات المقابلة لقيمة تلك الأسهم والحصص .

ولا توافق مصلحة الضرائب على ما انتهت اليه المؤسسة ، وتطالب باداء الضريبة المشار اليها ، دون أرجاء ذلك الى حين قيام المؤسسة بسداد قيمة السندات سالفة الذكر .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٤ من ابريل سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أنه قد صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣ في شأن بعض الاعفاءات الضريبية، ونص في مادته الاولى على أن «يعفى من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة المنصوص عليها في الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم وحصل التأسيس للبنوك والشركات والمنشآت التي تؤول ملكيتها الى الدولة أو تساهم فيها بمقتضى القانون ، وبين قيمة السندات التي تعطى في مقابلها ، ويعفى هذا كذلك من الضريبة العامة على الايراد المقررة

بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه » وتقتضى المادة الخامسة من القانون المذكورة على أن يعمل به اعتبارا من ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ .

ومقتضى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر هو اعفاء الفرق بين القيمة الاسمية للأسهم وحصص التأسيس للبنوك والشركات والمنشآت التى تؤول ملكيتها الى الدولة أو تساهم فيها بمقتضى القانون ، وبين قيمة السندات التى تعطى فى مقابلها وباعتبار هذا الفرق فائض تصفية من الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ، وذلك — كما جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ — رعاية للمساهمين وعدم انتقاص حقوقهم بمقدار الضرائب الناشئة عن تحويل الأسهم الى سندات على الدولة . ويشمل هذا الاعفاء الحالات التى صدرت فى شأنها القوانين التى عدتها المذكرة الايضاحية للقانون المذكور — ومنها القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بتصفية شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس وبانشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة .

وتعتبر اسهم التمتع اسهما تعطى لبعض المساهمين عوضا عن أسهمهم العادية التى استهلك بطريق القرعة ، كما أن حصص التأسيس هى صكوك من نوع خاص تمنح كمكافأة مقابل ما يقدم الى الشركة من خدمات ومن ثم فان أسهم التمتع وحصص التأسيس ليس لها قيمة اسمية ، وبالتالي فان ما يعطى من سندات على الدولة مقابل هذه الأسهم والحصص — عند التصفية — انما يعتبر بمثابة فائض تصفية ، يعفى من الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه لذلك فان أسهم التمتع وحصص التأسيس الخاصة بشركة سكك حديد مصر الكهربائية المصفاة — والتى حولت بمقتضى القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ الى سندات على الدولة — وانما تعفى من الضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة المفروضة بالقانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أعمالا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الاعفاءات الضريبية ، وذلك باعتبار أن قيمة هذه الاسهم والحصص — بأكملها — انما تمثل فائض تصفية •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعفاء قيمة أسهم التمتع وحصص التأسيس لشركة سلك حديد مصر الكهربائية المصفاة ، من الضريبة على القيم المنقولة — وذلك تطبيقا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه •

(فتوى ٣٢٢ فى ٢٢/٥/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

الاعفاء الضريبى المقرر بمقتضى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومى وتنميته — استقلال مجاله عن الاعفاء الضريبى المقرر لاستثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية طبقا لحكم المادة ١٠٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — أثر ذلك — اعفاء ناتج الأسهم المملوكة لهذه المؤسسة فى رأس مال شركة أسمنت بورتلاند حلوان الخاضعة لقانون الدعم الاقتصادى اعفاء كليا من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة •

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ باتخاذ بعض التدابير الضريبية لدعم الاقتصاد القومى وتنميته فى المادة الأولى على أنه « يجوز أن تعفى من أداء الضرائب وفقا للشروط والأوضاع وفى الحدود المبينة فى هذا القانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم التى تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها انشاء واستغلال مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد القومى وتنميته ••••• » وتنص المادة الثانية على أن « يجوز أن يشمل هذا الاعفاء شركات المساهمة وشركات

التوصية بالأسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون اذا استحدثت عن طريق زيادة رأس مالها بالكتتاب نقدي جديد انشاءات يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه في المادة السابعة » ، وتنص المادة الرابعة على أن « يتناول الاعفاء المنصوص عليه في المادة الثانية الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة ... وذلك بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة في رأس المال الى مجموع رأس المال المدفوع . ويسرى هذا الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ دفع قيمة الاكتتاب الجديد بزيادة رأس المال » .

ومفاد هذه النصوص أن المشرع أجاز اعفاء شركات المساهمة القائمة وقت تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة اذا استحدثت هذه الشركات زيادة في رأس مالها وذلك بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة في رأس المال الى رأس المال المدفوع ، ومن ثم يكون المشرع قد أعفى هذه الزيادة في رأس المال من نوعين من الضريبة احدهما هي الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والأخرى هي الضريبة على القيم المنقولة .

ولما كانت شركة أسمنت بورتلاند قد تمتعت بالاعفاء من الضريبتين المشار اليهما وذلك طبقا للمادة ٦ من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر .

أن وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هو ربح الشركة في السنة التي تربط عنها الضريبة ويقع عبء هذه الضريبة على الشركة بوصفها ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المساهمين فيها أما الضريبة الأخرى وهي الضريبة على القيم المنقولة وترد على توزيعات الشركة على المساهمين ، وأنه وان كانت شركة المساهمة ملزمة قانونا بإدعاء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة الى الخزنة العامة الا أنها لا تقوم بذلك الا بوصفها أداة تحصيل يلزمها القانون بخضم الضريبة من التوزيعات التي تدفعها للمساهمين ولكنها ليست هي المدينة بهذه الضريبة .

ولما كانت مؤسسة التأمينات الاجتماعية معفاة بالتطبيق للمادة ١٠٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من جميع الضرائب على جميع عملياتها الاستثمارية ولما كان مقتضى هذا الاعفاء صرف التوزيع المستحق لها كاملا غير منقوص منه الضريبة المقررة قانونا على إيرادات القيم المنقولة لذلك يرتفع عن شركة أسمنت بورتلاند التزام خصم هذه الضريبة ويتعين عليها أن تؤدي الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ربح أسهمها في هذه الشركة كاملة غير مخصوم منها مقدار الضريبة على إيرادات القيم المنقولة .

وغنى عن البيان أن التزام شركة أسمنت بورتلاند بأداء ريع استثمار الاسهم المملوكة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية دون خصم الضريبة المشار إليها لا يقتصر فحسب على أسهم زيادة رأس المال بل يشمل كذلك أسهم الشركة في رأس المال الاصلى .

ولما كانت أسهم شركة أسمنت بورتلاند تتمتع باعفاء جزئى من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على نحو ماسبق بيانه ، بينما تتمتع جميع استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية — بما فيها أسهمها في الشركة المذكورة — باعفاء شامل من جميع الضرائب فان مقتضى ذلك ان الاعفاء الكلى الذى تتمتع به أسهم هذه الشركة يجب الاعفاء الجزئى المقرر لاسهم الشركة عامة ، ومن ثم يتعين على الشركة ان تؤدي الى المؤسسة مقدار الربح الصافى للسهم مضافا اليه القيمة الكاملة للضريبة على إيرادات القيم المنقولة دون أن يخصم من هذه القيمة شئ مقابل الاعفاء الجزئى المشار اليه .

لهذا انتهى الرأى الى التزام شركة أسمنت بورتلاند بأداء ريع الاسهم المملوكة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذه الشركة غير مخصوم منها أية مبالغ مقابل الضريبة على إيرادات القيم المنقولة المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

شريك متضامن — الاعفاء الضريبي اللازم للمعيشة والأعباء
العائلية — المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على
أيرادات رؤوس الاموال المنقولة — نصها على ان « يعفى من الضريبة
الافراد والشركات في شركات التضامن » — سريان هذا الاعفاء على كل
فرد من الافراد المكونين لشركة تضامن ، حتى ولو لم يثبت له وصف
الشريك ليعيب في تكوين عقد الشركة بسبب قصر افرادها •

ملخص الفتوى :

ان عقد شركة البدرى للموبيليات أبرم بين خمسة قصر بولاية
آبائهم الثلاثة ، ونص فيه على أنها شركة تضامن غرضها صناعة وتجارة
الموبيليات — وأن عقد شركة عبد الفتاح •• وشركاه أبرم بين أب وأولاده
القصر الخمسة ونص فيه على أنها شركة تضامن •

ولما كان الاطراف القصر في شركة البدرى لم يجاوز اكبرهم الثامنة
من عمره الا بأقل من ثلاثة شهور ولم يبلغ اصغرهم الثلاثة ، فان عقد هذه
الشركة يكون باطلا طبقا لاحكام قانون التجارة وقانون الولاية على المال
رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ لعدم توافر الاهلية اللازمة لمباشرة التجارة في
اطراف العقد ولانه لايجوز لاوليائهم ان يباشروا تجارة مبتدأة بأسمائهم •
ويسرى ذلك أيضا على الاطراف القصر في شركة عبد الفتاح ••• وشركاه
حيث لم يناهز اكبر هؤلاء الاطراف الحادية عشرة من عمره في تاريخ
العقد وكان اصغرهم دون الثالثة •

ومع التسليم بما صاحب نشأة عقدى هاتين الشركتين من بطلان
طبقا لقانون التجارة وقانون الولاية على المال ، الا أنه اذا كان في مكتة
هذا البطلان تقويض العقد الذى تولدت عنه الشركة من أساسه ومنذ
انشائها ، فانه لا يستطيع ان يمحو الوجود الفعلى الذى عاشته الشركة
رغم بطلانها ، فيجب والحال كذلك النظر الى البطلان بحيث لا يتناول

حياة الشركة السابقة على ابطالها فتعتبر قائمة فعلا بشكلها الاصلى فترة وجودها الواقعى الذى اصاب ابانه ربعا ، خاصة من وجهة النظر الضريبية بالنسبة الى شركات التضامن حيث تفرض الضريبة على كل شريك شخصيا طبقا للتشريع الضريبى لا على الشركة كشخص معنوى ، وحيث تقرر الاعفاء اللازم للمعيشة وللابعاء العائلية طبقا للمادة ٤١ المشار اليها للافراد والشركاء فى شركات التضامن مما يقطع بأن هذا الاعفاء ليس ملحوظا فيه كون المعفى شريكا فى شركة تضامن بل الملحوظ فيه كونه ممولا اصاب ربعا من طريق التجارة أو الصناعة ، فالاعتبار فى الاعفاء للفرد ذاته ولاعبائه العائلية لا لكونه شريكا أو غير شريك — حيث تنص المادة على أنه يعفى من الضريبة الافراد والشركاء فى شركات التضامن .. الذين لا يتجاوز صافى ربحهم السنوى ٠٠٠ فاذا كانوا من المتزوجين ولا يعملون اولادا يكون حد الاعفاء لهم ٠٠٠ ومن ثم يستفيد كل فرد من الافراد المكونين لشركة تضامن من ذلك الاعفاء حتى لو لم يثبت له وصف الشريك ليعيب فى تكوين عقد الشركة .

وفى ذلك تقول محكمة النقض فى حكمها الصادر فى ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ « يبين من نص المادتين ٣٤ ، ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، أن الشارع لم يقيّد بالشخصية الاعتبارية لشركة التضامن والتوصية اذ لم يخضعها بذواتها للضريبة .. وبذلك يكون قد سوى بين الشريك المتضامن وبين الممول الذى لا شريك له .. » وأضافته المحكمة : « أن الاعفاء المقرر فى المادة ٤١ حق لكل شريك فى شركات التضامن .. كما هو حق للافراد بصرف النظر عما اذا كانت الشركة قد أصبحت شخصا قانونيا مستقلا عن أشخاص الشركاء أم لا ، لأن الالتزام بالضريبة انما يقع على اشخاص الشركاء لا على ذات الشركة .. فالاعفاء بطبيعته ليس الا قيّدا على هذا الالتزام وحدا له . فكان ثبوت الشخصية المعنوية للشركة أو عدم ثبوتها سواء بالنسبة الى الاعفاء ، كما أن ثبوتها أو عدم ثبوتها سواء بالنسبة الى الالتزام » ثم تقول المحكمة « ان الزعم بأن المادة ٤١ لا يفيد منه الا الشركاء فى شركات استوفت الاجراءات مردود بأن الاعفاء فى الحدود التى رسمتها المادة ٤١ ليس ملحوظا فيه كون المعفى من الضريبة شريكا فى شركة تضامن أو توصية بل الملحوظ فيه كونه ممولا اصاب ربعا من طريق التجارة أو الصناعة ، فكان بهذا الربح أهلا

لأن تقتضى منه الضريبة ، فلا اعتبار في الاعفاء للفرد ذاته ولاعبائه العائلية لا لكونه شريكا أو غير شريك ، وهو كفرد داخل في مدلول لفظ (الافراد) التي صدرت بها المادة ٤١ » •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن كل فرد من الافراد المكونين للشركتين المشار اليهما يفيد من الاعفاء المقرر بالمادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بصرف النظر عما صاحب نشأة الشركتين من بطلان بسبب قصر اطرافها •

(فتوى ٤٨٢ في ١٩٦٤/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة — أعفاء منها —
أثر رجعى — الاعفاء من هذه الضريبة بالنسبة الى فوائد اقروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الحكومة أو الهيئات العامة أو تحصل عليها في المستقبل من مصادر خارج الجمهورية — تخويل وزير الخزانة هذه السلطة بموجب القانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٦٣ المعمول به من تاريخ نشره في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ — قرار وزير الخزانة بتحديد الفوائد التي تعفى من الضريبة المشار اليها طبقا للقانون المذكور — لا ينشئ حكما جديدا ، وانما هو تطبيق لهذا القانون : أثر ذلك : يسرى هذا القرار من تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، دون أن يعتبر ذلك تطبيقا للقرار باثر رجعى •

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ استبدل بنص الفقرة الاخيرة من البند ثالثا من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ النص الآتى :

« يجوز بقرار من وزير الخزانة اعفاء فوائد القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو تحصل عليها في المستقبل من مصادر خارج الجمهورية العربية المتحدة » .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر على ان يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

ومقتضى ذلك اعفاء فوائد هذه القروض والتسهيلات الائتمانية سواء ابرمت قبل العمل بهذا القانون أو ما يبرم منها بعد العمل به من ضريبة ايراد القيم المنقولة وهذا الاعفاء يسرى من تاريخ العمل بهذا القانون ، على ما يحدده وزير الخزانة من قروض أو تسهيلات ائتمانية ، وقرار وزير الخزانة بتحديد ما لا ينشئ حكما جديدا مخالفا لما نص عليه القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر وانما هو تنفيذ لاحكامه يسرى من تاريخ العمل به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان ماتضمنه مشروع القرار الوزارى المعروض باعفاء القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها البنوك نيابة عن الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة من مراسليها في الخارج أو تحصل عليها حاليا أو مستقبلا هو تطبيق للاعفاء المنصوص عليه في القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يسرى هذا القرار من تاريخ العمل بهذا القانون دون ان يعتبر ذلك رجعية لهذا القرار .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

المادة ٢٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ — نصها على إعفاء المؤسسات العامة من أية ضرائب بالنسبة لما يؤول أنيها من توزيعات أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها — المشرع قصد من هذا الاعفاء منع الازدواج الضريبي بإعفاء التوزيعات التي تؤول الى المؤسسة من أرباح الشركة التابعة من الضريبة بعد ايلولة هذه التوزيعات الى المؤسسة ، اما قبل ذلك فان تلك التوزيعات تخضع للضريبة تحت يد الشركة التابعة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « ولاتخضع المؤسسة العامة لاية ضرائب فيما يتعلق بما يؤول اليها من توزيعات من أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة لها » . (عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ الذي أبقي نص الفقرة الاخيرة على حاله بغير تغيير) .

ولقد جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تعليقا على نص تلك الفقرة « أنه لا كانت تلك التوزيعات التي تؤول الى المؤسسة بعد خصم تلك الضريبة يقتضى عدم خضوعها تحت يد المؤسسة لاية ضرائب أخرى تلافيا لخضوع ذات الايراد لاكثر من ضريبة أسوة بما اتبعه المشرع الضريبي في المادة ٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من اعفاء التوزيعات التي تؤول الى الشركات المساهمة القابضة من الشركات المساهمة التابعة لها من الضريبة على القيم المنقولة لسبق خضوع تلك التوزيعات لهذه الضريبة تحت يد الشركات القابضة » .

ومن حيث أنه بناء على ما جاء بالملذكرة الايضاحية فان نية

المشرع عند وضع نص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد اتجهت الى اعفاء التوزيعات التي تؤول الى المؤسسة القابضة من ارباح الشركة التابعة من الضريبة بعد ايلولة هذه التوزيعات الى المؤسسة اما قبل ذلك فان تلك التوزيعات تخضع للضريبة تحت يد الشركة التابعة .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ذلك فان المشرع قصد من الاعفاء منع الازدواج الضريبي وذلك القصد لا يكون ولايتحقق الا اذا كانت التوزيعات خاضعة للضريبة تحت يد الشركة التابعة ، فهنا يصدق القول بأن عدم خضوعها تحت يد المؤسسة القابضة يؤدى الى عدم الازدواج .

ومن حيث أنه يؤيد ذلك أن المذكرة الايضاحية اشارت الى نص المادة السادسة من قانون الضريبة على القيم المنقولة رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتباره الاصل الذي اتبعه المشرع عند وضع نص الفقرة الاخيرة من المادة ٢٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، وتلك المادة تقرر اعفاء الارباح التي تؤول الى شركة مساهمة من شركة أخرى تتبعها من الضرائب عند قيام الاولى بتوزيع تلك الارباح على المساهمين فيها ، ومن ثم فانه ليس من المستساغ الخروج عن هذا الاصل بالقول بعدم خضوع التوزيعات التي تؤول الى المؤسسة القابضة للضريبة تحت يد الشركة التابعة لان ذلك يؤدى الى عدم خضوعها لاية ضريبة وهو الامر الذى لم يتجه اليه قصد المشرع .

ومن حيث أنه لايجوز الحجاج بان هناك farka بين الشركات المؤسسة لشركات أخرى وبين المؤسسات العامة حاصلة أن الاولى تقوم باجراء توزيع للارباح على المساهمين فيها بينما لا تقوم الثانية بذلك الامر الذى يبرر انصراف الاعفاء للتوزيع الثانى الذى تجر به الشركات المساهمة المؤسسة حتى لا يقع الازدواج بينما لا تقوم المؤسسة باجراء توزيع ثان للارباح التي تؤول اليها من الشركات

التابعة لها مما يوجب صرف الاعفاء الى التوزيع الاول الذى يزول اليها من الشركات التابعة والا ماكان للنص على الاعفاء فائدة ،لايجوز الحجاج بذلك لان فيه اهدار لمقصد الشارع الذى حاصله خضوع التوزيع المخصص للمؤسسة للضريبة تحت يد الشركة التابعة مثله فى ذلك مثل التوزيع الاول لارباح الشركات التى تساهم فيها شركات أخرى مؤسسة •

ومن حيث أنه طالما ان النص يمكن ان يحمل على التفسير الذى كشفت عنه المذكرة الايضاحية فانه لوجه لاهدار هذا التفسير ، فالنص تناول الاعفاء من ناحية المؤسسة العامة ونسبه اليها ، أى أنه أعفى المؤسسة من الضرائب بعد ايلولة الارباح اليها وكان فى استطاعة المشرع النص صراحة على اعفاء تلك الارباح تحت يد الوحدات الاقتصادية صراحة لو كان ذلك هو قصده •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع توزيعات الارباح التى تؤول الى الهيئة العامة لميناء الاسكندرية من الشركتين التابعتين لها للضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة تحت يد هاتين الشركتين وقبل ايلولتها الى الهيئة •

(ملف ١٩٣/١/٣٧ — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٩)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

تنازل شركتى الشرق ومصر للتأمين عن السندات المخصصة لها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يحقق أثره منذ التاريخ الذى حددته الطرفين لهذا التنازل • فتستحق منه الهيئة فوائد السندات المتنازل لها عنها • ولولا الاعفاء الوارد بقانون الهيئة المذكورة من الضرائب على التقييم المنقولة لاستحققت عليها هذه الضريبة من ذلك التاريخ •

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتحديد تاريخ انتقال ملكية السندات الحكومية المخصصة لكل من شركة مصر للتأمين وشرق للتأمين والتي تنازلت عنها كل منهما الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، حتى يقضى للهيئة استرداد الضرائب على فوائد هذه السندات التي قامت مصلحة الضرائب بخصمها .

وحاصل الوقائع انه بمناسبة تطبيق احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية ثار نزاع بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وشركتى مصر للتأمين والشرق للتأمين عن الترام الانظمة الخاصة باداء مبالغ نقدا عن مدد اشترك العمال في هذه الانظمة . فأحيل النزاع الى هيئة التحكيم التي أصدرت أحكامها في ١٩٦٩/٥/٢١ بالزام الشركتين باداء مبالغ كبيرة نقدا للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . فتقدم وزير الاقتصاد بطلب لوقف تنفيذ هذه الاحكام . وبتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١ تم الصلح بين الهيئة وشركة مصر للتأمين قبلت الهيئة بمقتضاه نقل ملكية السندات الحكومية المخصصة للشركة من تاريخ التخصيص في ١٩٦٤/٣/٢٤ وفاء للمبلغ المحكوم به ، مع أحقية الهيئة في فوائد هذه الاوراق المالية من تاريخ التخصيص وترد اليها الشركة ما تكون قد قبضته منها بعد خصم الضرائب . ولا تمنع الشركة في ان ترجع الهيئة على وزارة الخزانة بما لم تحصله الشركة واستحق من فوائد ، وكذلك بالضرائب التي تكون قد خصمت من المنبع من كوبونات هذه الاوراق وقت أن كانت في حيازة الشركة . وكذلك تم الصلح بين الهيئة وشركة الشرق للتأمين في ١٩٧١/٢/١١ قبلت الهيئة بمقتضاه نقل ملكية السندات الحكومية المخصصة للشركة من تاريخ التخصيص في ١٩٦٤/٣/٢٤ وقامت الشركة بأداء مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه عند التوقيع على عقد الصلح قيمة الفوائد المستحقة من تاريخ التخصيص حتى تاريخ صدور أحكام هيئة التحكيم ، مع أحقية الهيئة في فوائد الاوراق المالية من هذا التاريخ . ولا تمنع الشركة في أن ترجع الهيئة على وزارة المالية فيما قامت بخصمها من ضرائب على كوبونات هذه الاوراق المالية .

وقد ثار التساؤل في مدى أحقية الهيئة في استرداد الضرائب السابق

خصمها عند المتبع من حصيلة كوبونات تلك السندات وقت أن كانت في حيازة الشركتين المذكورتين ، استنادا الى الاعفاء المقرر لجميع اموال الهيئة وعملياتها من الضرائب طبقا لاحكام المادة ١٦٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . وقد تم عرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/١١/٩ فانتهت الى ان أثر الصلح مقصور على محل النزاع الذي تم التصالح عليه ، وان التنازل لا يحدث أثره الا من تاريخ التنازل . ومن ثم فان الضرائب المستحقة على الحق المتنازل عنه قبل هذا التاريخ تكون مستحقة على المتنازل ولا يسرى اعفاء الهيئة من الضرائب عليها . وقد طلبت وزارة التأمينات عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فانتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٦/١ للاسباب الواردة بها الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة لقسم الفتوى المشار اليها . وقد طلبت وزارة التأمينات الاجتماعية عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع للافادة بالرأى في تحديد المقصود بتاريخ تنازل الشركتين عن السندات المشار اليها حتى يتسنى للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المطالبة بالحق في استرداد الضرائب المخصوصة على هذه السندات .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٣/٦/١ ملف ٢٥٢/٢/٣٧ وتبين لها أن عقدي الصلح المشار اليهما والذي تم بناء عليهما نقل ملكية السندات الحكومية المخصصة لشركتى مصر للتأمين والشرق للتأمين وفوائدها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية كطريق للوفاء بالحق المتصالح عليه ، تضمننا النص صراحة على تنازل الشركتين عن هذه السندات وفوائدها من تاريخ تخصيصها لهما في ١٩٦٤/٣/٢٤ . ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ لم تعد الشركتان تملكان هذه السندات ، بل تملكها الهيئة . وتتحدد المراكز القانونية للمتنازل والمتنازل اليه اعتبارا من هذا التاريخ الذي تلاقت على تحديده في تحديد الملكية ارادة المتعاقدين فاعتبارا من تاريخ انتقال الملكية في ١٩٦٤/٣/٢٤ تكون السندات من اموال الهيئة فتستحق فوائدها ، ويكون عليها الالتزام بدفع الضرائب المستحقة

على هذه الفوائد • وإذا كانت فوائد السندات باعتبارها مملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية معفاة من الضرائب طبقا للمادة ١٢٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية فإنه لا التزام عليها بأداء هذه الضرائب • فإذا كانت هذه السندات بعد التاريخ المذكور كانت لفترة ما في يد الشركتين وبناء على ذلك قامت بتسليم فوائدها ودفع الضرائب المستحقة عنها ، فإنها تلتزم برد هذه الفوائد الى الهيئة ، وهو ماقررتة الشركتان في محضر الصلح المشار اليه • لكنها وقد أدت الضرائب باعتبارها ملتزمة بها على اعتبار انها مالكة للسندات ثم تبين من عقد الصلح أن السندات لم تكن خلال تلك الفترة في ملكيتها : فلم تكن تستحق فوائدها وتلتزم بأداء الضرائب عن هذه الفوائد التي أدتها فعلا على أساس ما كانت تعتقده من ملكيتها للسندات واستحقاقها لفوائدها ، فقد تبين أن السندات كانت خلال نفس الفترة في ملك هيئة التأمينات الاجتماعية تستحق فوائدها وتلتزم بدفع الضرائب عن هذه الفوائد ، الا أنها معفاة من أداء هذه الضرائب بحكم قانونها ، وبذلك تستحق الفوائد كاملة ، وتستحق استرداد ماأدى من ضرائب عن هذه الفوائد وبعد أن تبين عدم استحقاقها • لهذا تضمن عقد الصلح اقتصار رد الفوائد على ماقبضته الشركتان فعلا منها ، مستنزلا منه قيمة الضرائب المخصوصة منها • ولم تمنع الشركتان في رجوع الهيئة على مصلحة الضرائب بما قامت بخصمه لدى المتبع من ضرائب على الفوائد عندما كانت السندات في يد الشركتين • لهذا وقد تبين أن السندات كانت منذ ٢٤/٣/١٩٦٤ ملكا للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية : واصبحت فوائدها مستحقة لها ، وأموالها معفاة من الضرائب طبقا لننانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيكون ماأدت كل من الشركتين من الضرائب عن هذه السندات أداء لضرائب غير مستحقة عليها من حقها استرداد قيمتها • وقد تنازلت كل منها عن هذا الحق في الاسترداد الى الهيئة — لان أداء الضرائب تضمن انتقاسا من قيمة الفوائد المستحقة للهيئة — فيحق للهيئة أن ترجع على مصلحة الضرائب برد مااستأدته من الشركتين من ضرائب على فوائد هذه السندات — مع مراعاة المواعيد والاجراءات المقررة قانونا لذلك في القوانين المنظمة للضرائب على القيم المنقولة التي تحكم

الضرائب على فوائد السندات وكذلك غيرها من القوانين .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تاريخ تنازل شركتي مصر للتأمين والشرق للتأمين عن السندات التي كانت مخصصة لهما وتنازلتا عنها الى هيئة التأمينات الاجتماعية في الحالة المعروضة هو التاريخ الذي حدده الصلح لاعمال أثر التنازل ، وهو تاريخ تخصيص السندات لكل من الشركتين في ٢٤/٣/١٩٦٤ . ومن هذا التاريخ تستحق الهيئة فوائد هذه السندات . وكان الاصل التزامها بدفع الضرائب المستحقة على هذا الفوائد لولا الاعفاء الوارد في قانونها ، ومن ثم يكون لها حق استرداد ما أدى فعلا من ضرائب على هذه الفوائد بغير وجه حق بعد أن تبين عدم استحقاقها على الشركتين لعدم استحقاقها للفوائد بل استحقاق الهيئة لها .

(ملف ٢٥٢/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

الفرع الثاني

انضريبة على الارباح التجارية والصناعية

أولا : عدم الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

الجماعات التي لا تحقق كسبا ما لا تؤدي ضريبة على الارباح التجارية والصناعية دون حاجة الى نص خاص ، اذ لا ضريبة الا حيث يوجد الربح ويمتد هذا الحكم الى المنشأة التي تتبعها فكلاهما يسرى عليه الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ مادام الغرض من هذه المنشأة العمل على تحقيق الأغراض التي تسعى اليها الجماعة .

ملخص الفتوى :

قد بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع اعفاء المنشآت التابعة لجماعات لا ترمى الى الكسب من ضريبة الارباح التجارية والصناعية بجلسته المنعقدة في ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٩ ولاحظ أن الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على اعفاء الجماعات التي لا ترمى الى الكسب والمعاهد التعليمية التابعة لهيئات أو جماعات من هذا القبيل من أداء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ولا شك ان الشارع لم يقصد بهذا النص الجماعات التي لا تحقق كسبا ما لان هذه لا تزدى الضريبة دون حاجة لنص خاص اذ لا ضريبة الا حيث يوجد الربح فلا عمل النص لابد من تفسيره على أساس أن القصد منه هو الجماعات التي تقوم بعمل يدر عليها كسبا ، ولكن هذا الكسب ليس مقصودا لذاته وليس هذا الغرض الذي ترمى اليه الجماعة بل هو وسيلة الى تحقيق أغراض البر أو النفع العام التي تهدف اليها ولما كانت المنشأة التابعة لهذه الجماعة هي التي تهىء لها مصدر كسبها ، هذا فضلا عن أنها بضعة منها وليس لها كيان مستقل عنها لذلك انتهى القسم الى أنه لا محل للفرقة بين الجماعة التي لا ترمى الى الكسب وبين المنشأة التي تتبعها فكلاهما يسرى عليه الاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مادام الغرض من هذه المنشأة العمل على تحقيق الاغراض التي تسعى اليها الجماعة .

(غتوى ٢٧/١/٢٢٥ في ٢٤/٧/١٩٤٩)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

هيئة النقل العام — صدور القرار الجمهوري رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها هيئة عامة في مفهوم قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ — الهيئة العامة ، وفقا لهذا القانون ، تقوم على مصلحة أو خدمة عامة ولا تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا — أثر ذلك : عدم خضوعها في الاصل للضريبة على

الارباح التجارية والصناعية ، ومن ثم لا محل لصدور قانون باعفائها من هذه الضريبة — مناط الاعفاء هو الخضوع أصلا للضريبة — الوضع مختلف بالنسبة الى المؤسسات العامة لانها تقوم على نشاط صناعى أو تجارى أو زراعى أو مالى أو تعاونى — المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة لانها تقوم على نشاط صناعى أو تجارى أو زراعى أو مالى أو تعاونى — المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ نصت على اعفائها من الضرائب والرسوم — مثال بالنسبة الى بنك مصر عندما كان مؤسسة عامة •

ملخص الفتوى :

ان هيئة النقل العام وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها هيئة عامة فى مفهوم قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، ووفقا لاحكام هذا القانون فان الهيئة العامة تقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، فهي لا تمارس اصلا نشاطا صناعية أو تجاريا أو زراعيًا أو ماليا أو تعاونيا ، ومن ثم لا تخضع فى الاصل للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، حتى يتطلب اعفاؤها منها صدور قانون بذلك وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل • لان مناط الاعفاء هو الخضوع اصلا للضريبة وهو مالم يتحقق فى هيئة النقل العام وذلك على عكس المؤسسات العامة التى تقوم على نشاط صناعى أو تجارى أو زراعى أو مالى أو تعاونى وفقا للمادة الاولى من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم أورد المشرع فى المادة ٣٠ من هذا القانون نصا باعفائها من بعض الضرائب والرسوم ولم يضع نصا مماثلا فى قانون الهيئات العامة باعفائها من الضرائب والرسوم كلها أو بعضها لعدم خضوعها اصلا للضرائب •

ولا يغير من هذا النص ما سبق ان افقت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ من خضوع بنك مصر على الارباح التجارية والصناعية وذلك ان بنك مصر كان فى ذلك الوقت مؤسسة عامة وهو بهذا الوضع يختلف عن وضع الهيئات العامة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان الهيئات العامة وفقا لما يقضى به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ انما تنشأ لادارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتعتبر اموالها اموالا عامة ولئن كان القانون يقوم على منحها الشخصية الاعتبارية المستقلة الا انها بحكم طبيعتها ونشاطها الذى تقوم به والغرض الذى تستهدفه من هذا النشاط فان ما تحققه عرضا من ارباح لا يعتبر من قبيل ارباح المهن التجارية والصناعية •

ومادام ان هيئة النقل العام لمدينة القاهرة التى تقوم على مرفق النقل فى المدينة تعتبر بناء على القرار الجمهورى رقم ١٨١١ لسنة ١٩٦٤ من الهيئات العامة فان ما تحققه من ربح لا يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية •

(فتوى ١٢٨٣ فى ١٢/٢٤ ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها هيئة عامة — هى رغم التسمية مرفق عام يستهدف تحقيق غرض من اغراض النفع العام واموالها اموال عامة — عنم خضوعها للضريبة على الارباح التجارية والصناعية •

ملخص الفتوى :

ان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ناصا فى المادة الاولى على أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لم يغير من طبيعة المرفق الذى تقوم على ادارته باعتباره مرفقا من المرافق العامة وأن المؤسسة تستهدف من ادارته تحقيق غرض من اغراض النفع العام وان الكلمة النهائية فى هذه الادارة للسلطة العامة اذ ان

تشكيل مجلس ادارة المؤسسة يتكون جميعه من عناصر حكومية ومحلية ويتولى رئاسته مدير عام بلدية القاهرة فى ذلك الوقت وهذا المجلس طبقا للمادة الخامسة من القرار هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المؤسسة وتصريف أمورها • وقد نص هذا القرار فى مادته الاولى على أن تعتبر أموالها من جميع الوجوه اموالا عامة •

وعلى ذلك فان وصف الجهاز القائم على ادارة هذا المرفق بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ باعتباره مؤسسة عامة انما تم فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه الى الوجود التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة بالقانونين رقمى ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ وبمجرد ان ظهرت هذه التفرقة وأصبح مفهوم الهيئة العامة القيام على مصلحة أو خدمة عامة تدخل المشرع فأصدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء هيئة النقل العام مقررًا الوضع القانونى للجهاز القائم على ادارة المرفق فى ظل هذه التفرقة •

وعلى ذلك فان مؤسسة النقل العام المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ لاتخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية لقيامها على مصلحة أو خدمة عامة •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن انشاء مؤسسة النقل العام بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ تم فى وقت لم تكن قد ظهرت فيه التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة بالقانونين رقمى ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ •

ولما ظهرت هذه التفرقة صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء هيئة النقل العام مقررًا الوضع القانونى للجهاز الذى يقوم على ادارة هذا المرفق •

وعلى ذلك فلا تخضع مؤسسة النقل العام المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ للضريبة على الارباح التجارية والصناعية •

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

عدم خضوع هيئة قناة السويس للضريبة على الارباح التجارية والصناعية كأصل عام ما لم يكن قد صدر قرار من وزير الخزانة باخضاعها لهذه الضريبة اعمالا لنص المادة ٣٠ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية .

ملخص الفتوى :

ان افتاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع مستقر على ان الهيئات العامة لاتخضع للضرائب كأصل عام وفي خصوص هيئة قناة السويس ، ذهبت في جلستها المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٧١ الى أنها من الهيئات العامة ، وتقوم أساسا على مرفق عام يقوم على مصلحة عامة ، وبالتالي فانها لاتخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية ، ولايغير من ذلك ماتحققه من أرباح بصفة عرضية، مادام أن هدفها الاساسى ادارة مرفق عام بغية تحقيق الصالح العام، الا أنه مع ذلك ، فقد صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، وعلى الارباح التجارية والصناعية ، واضاف المادة ٣٠ مكررا الى القانون المذكور ، والتي تنص على أن « تسرى الضريبة على الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة والهيئات العامة مع مراعاة الاعفاءات المقررة للجمعيات التعاونية ، كما تسرى على المؤسسات العامة وعلى الهيئات العامة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة بالنسبة لما تزاوله هذه المؤسسات العامة والهيئات العامة من نشاط خاضع للضريبة » .

وتأسيسا على ماتقدم فان هيئة قناة السويس لاتخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية كأصل عام ، مالم يكن قد صدر قرار

من وزير الخزانة باخضاعها لهذه الضريبة أعمالا لنص المادة ٣٠ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا : عدم خضوع هيئة قناة السويس لرسوم الدمغة : وفى تعاملها مع الغير يتحمل هذا الغير دائما برسم الدمغة .

ثانيا : عدم خضوع الهيئة المذكورة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، ما لم يكن قد صدر قرار من وزير الخزانة باخضاعها لهذه الضريبة على النحو سالف الذكر .

(فتوى ٥٢١ فى ١٩٧٣/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

التعويض الذى تحصل عليه مؤسسة فى مقابل هلاك كل أو بعض أصولها — عدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية متى استخدمته بأسره فى إعادة أصولها — لا يؤثر فى ذلك أن تزيد قيمة التعويض على القيمة الدفترية لأصول المؤسسة مثال فى التعويض الذى صرفته الحكومة لأحدى المؤسسات لقاء ما أصابها من أضرار بسبب حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن : « يكون تحديد صافى الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس العمليات على اختلاف أنواعها التى باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل فى ذلك ما ينتج عن بيع أى شئ من الممتلكات ، سواء فى أثناء قيام المنشأة أو بعد انتهاء عملها .. » .

ويؤخذ من هذا النص ، أن الأرباح التى يعينها المشرع فى هذا الصدد ويخضعها لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، انما هى الأرباح الناتجة من العمليات التى باشرتھا المنشأة أو الشركة ، وكذلك الأرباح الناتجة من بيع أى شئ من ممتلكاتها . والمقصود بالعمليات والبيع فى هذا الصدد ، انما هو المتصرفات التى تصدر من الشركة أو المؤسسة عن ارادة منها واختيار ، ذلك أن مباشرة العمليات وكذلك البيع لا تكون الا عملا اراديا . ولما كانت مؤسسة محلات ٥٥٥٥ لم تقم بأى تصرف ارادى من هذا النوع ، بل انها على نقيض ذلك كانت مجنيا عليها فى حادث الحريق مما استوجب تعويضا عما أصابها من ضرر من جرائه ، سواء كان هذا تعويضا حكوميا أم تأمينا خاصا ، ومجموع كلا المبلغين يقل عما قدرته اللجنة الحكومية تعويضا للمؤسسة عن خسائرها ، فليس ثمة ربح ناتج من عملية ادارية مما يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

وبما أن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن المساعدات المالية لمنكوبى حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، تنص على أن : تتولى اللجنة التى كان معهودا اليها تقديم تلك المساعدات وبحيث الطلبات المتعلقة بها ، تسوية جميع حالات من يقبل من منكوبى الحوادث تسوية نهائية على أساس أن تكون مبالغ التسوية منحة من الحكومة تعين هؤلاء المنكوبين على تجديد نشاطهم التجارى ، واعادة تعمير مدمرته الحوادث من منشآتهم وتعويضهم عما لحقهم من أضرار بسبب الوفاة أو الاصابة ، وذلك لمن يقبل منهم النزول عن جميع مطالباته الحالية كانت أو مستقبلية ازاء الحكومة فى شأن تلك الحوادث ، كما تنص المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لايجوز الحجز على المساعدات الممنوحة لمنكوبى حوادث ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ فى مدينة القاهرة من دائيتهم ولا النزول عنها الا لدين نشأ عن الأعمال الخاصة بتعمير المنشآت التى خربت أو تلفت بسبب تلك الحوادث . وكذلك تضمن أنموذج عقد التسوية بين الحكومة والمنشآت المنكوبة نصا فى البند الرابع منه يقضى بأن « يلتزم الطرف الثانى (المؤسسة) قبل الحكومة بأن يشرع فى اتخاذ اجراءات التعمير واعادة نشاط منشآته

الى ما كان عليه بمجرد حصوله على مبلغ المنحة وأن ينهى أعمال التعمير
واعادة نشاط المنشأة في أسرع وقت ممكن .

ويبين من هذه النصوص أن المبالغ التي حصلت عليها مؤسسة
محلات ٠٠٠٠ من الحكومة هي — طبقا للتكييف القانوني الصحيح —
تعويض أدته الحكومة اليها لاصلاح ما أصابها من أضرار بسبب حريق
٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وذلك بانشاء محلاتها واعادة أصولها الى
ما كانت عليه — فتحل بذلك محل الاصول والمحلات التي دمرها الحريق
— ولم تستهدف الحكومة بأداء هذه المبالغ تعويض هذه المؤسسة عن
خسائرها فحسب ، انما استهدفت مع ذلك أهدافا عامة أخرى ، وهي
النهوض بالنشاط الاقتصادي والتجاري العام من عثرته ، يدل على
ذلك أولا — حرصها على النص في عقد التسوية على التزام المؤسسات
المنكوبة باتخاذ اجراءات التعمير وباعادة نشاطها الى ماكان عليه بمجرد
حصولها على مبلغ التعويض وبأن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن .
ثانيا — تقرير نوع من الحصانة لهذه المبالغ بحظر توقيع الحجز عليها
أو النزول عنها الا لدين نشأ عن أعمال التعمير ، وبذلك تكفل تخصيص
هذه المبالغ وانفاقها في شئون التعمير والانشاء دون سواها تحقيقا
للأهداف التي استهدفها المشرع .

ولا جدال في أن التعويض الذي تحصل عليه المؤسسة في مقابل
هلاك بعض أو كل أصولها لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية متى
استخدمته المؤسسة بأسره في احلال أصول جديدة محل الأصول التي
هلكت ، ولاعادة المنشأة الي ما كانت عليه ، ذلك لأنه لا يمثل في هذه
الحالة ربحا حققته المؤسسة مما يخضع لتلك الضريبة ، وانما هو مجرد
تغطية لخسارة المؤسسة واصلاح لما أصاب أصولها من أضرار ، فلا
تمثل أى عنصر من عناصر الأرباح ، ويستوى في هذا الحكم كل تعويض
يتوافر فيه تلك الشروط ، بعض النظر عن مصدره سواء كان تأمينا
حصلت عليه المؤسسة من احدى شركات التأمين أو من الحكومة أو
من سواها .

وبتطبيق هذا الأصل على التعويض الذي حصلت عليه مؤسسة

محلات ٠٠٠٠ من الحكومة ، وكذلك على مبلغ التأمين الذى حصلت عليه من شركة التأمين يبين أن مجموع المبلغين هو دون ما قدرته اللجنة الحكومية تعويضا للمؤسسة عن خسائرها . كما يبين أن المؤسسة قد استنفدت كليهما فى تعمیر منشأتها وإعادة أصولها الى ماكانت عليه واستأنفت بذلك نشاطها التجارى فوفت بذلك بالتزاماتها فى هذا الصدد ولم يكن ذلك مثار خلاف بينها وبين مصلحة الضرائب ، ومن ثم فليس ثمة ربح حققته المؤسسة مما يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولو كانت قيمة التعويض أو التأمين أو كليهما مما تزيد على القيمة الدفترية لأصول المؤسسة . لهذا قررت الجمعية أن الفرق بين القيمة الدفترية لأصول مؤسسة محلات ٠٠٠٠ وبين قيمة التعويض والتأمين لا يخضع الأرباح التجارية والصناعية .

(فتوى ٢٥١ فى ١/٧/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

مكافأة الارشاد المقررة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٦٤ — عدم خضوعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — سند ذلك — اختلاف عملية الارشاد عن اعمال السمسرة والوساطة الخاصة لهذه الضريبة . مكافأة الارشاد منة من الدولة تدفع للمرشد من السلطات الحكومية نظير جهوده فى الكشف عن جرائم غير مكلف بالكشف عنها أصلا .

ملخص الفتوى :

أن طبيعة السمسرة أو العمولة التى يتقاضاها السمسار أو الوسيط نظير قيامه بعملية السمسرة أو الوساطة — وهى من الأعمال التجارية تختلف عن طبيعة مكافأة الارشاد التى يتقاضاها المرشد نظير قيامه بعملية الارشاد ، والتى تعتبر فى واقع الأمر جائزة أو منحة من الدولة نظير جهوده فى الكشف عن أعمال أو جرائم غير مكلف بالكشف عنها

أصلاً . والسمسرة أو العمولة التي يتقاضاها السمسار أو الوسيط يلتزم بها الطرفان اللذان تم التعامل معهما أو أحدهما ، وفقاً للاتفاق المبرم في هذا الشأن ، أما مكافأة الارشاد فانها تدفع للمرشد من السلطات الحكومية ، وهي شخص ثالث غير الشخصين اللذين تعاقدوا على عملية تهريب النقد ، وذلك مقابل قيامه بعمل نافع لتلك السلطات ، هو الارشاد عن جريمة تهريب نقدية ، ولسبب يختلف عن سبب استحقاق السمسرة أو العمولة . كذلك فان مكافأة الارشاد التي يحصل عليها المرشد ، لا تدفع اليه نتيجة تقريره طرفي التعاقد واثمائه — التي هي طبيعة عملية السمسرة أو الوساطة — وانما لتبليغه السلطات المختصة والكشف عن الجريمة ، دون نظر الى حصول الوساطة من عدمه هذا بالاضافة الى أن منح السمسرة أو العمولة انما يستند الى الاتفاق المبرم في خصوص الصفقة التي تمت بشأنها عملية السمسرة أو الوساطة أما منح مكافأة الارشاد فيكون بمقتضى قرارات تنظيمية في الأحوال وبالأوضاع المقررة فيها .

ومن حيث أنه لذلك فان مكافأة الارشاد المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، انما تختلف وصفاً وسبباً عن السمسرة أو العمولة التي قضت المادة ٣٢ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باخضاعها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا تدخل في مدلولها . ومن ثم فان مكافأة الارشاد المشار اليها لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة في المادة ٣٢ مكرراً من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(انتهى ٦٦١ في ١٢/٧/١٩٦٥)

ثانيا : الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

مؤسسات صحفية — هي مؤسسات خاصة تخضع لأحكام القانون الخاص ولا تعتبر من المؤسسات العامة الا في الحدود المبينة في المادة ٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية — خضوع ارباح هذه المؤسسات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية — لا يغير من ذلك تملك الاتحاد الاشتراكي لهذه الصحف — أساس ذلك أن الاعفاء من الضريبة بعد تحققها لا يكون الا بنص في القانون .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة الذي منح في المادة الأولى منه إصدار الصحف الا بترخيص من الاتحاد القومي ووجب على أصحاب الصحف التي كانت تصدر وقت العمل به أن يحصلوا على ترخيص من الاتحاد القومي خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به ونقل بمقتضى المادة الثالثة الى الاتحاد القومي ملكية صحف دار الأهرام ودار اخبار اليوم ودار روزا اليوسف ودار الهلال كما نقلت تبعا لذلك ملحقات الصحف وما لأصحابها من حقوق وما عليهم من التزامات مقابل تعويضهم بقيمتها مقدرة وفقا لأحكام القانون المذكور .

ولمست المادة (٦) من هذا القانون على أن يشكل الاتحاد القومي مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها ويعين لكل مؤسسة مجلس إدارة يتولى مسؤولية صحف المؤسسة .

وتنفذا لأحكام هذا القانون أصدر رئيس الاتحاد القومي في ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٠ قرارا نشر في الجريدة الرسمية في ٢ من يونيو

سنة ١٩٦٠ بإنشاء مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التي يملكها الاتحاد القومي وبتشكيل مجالس لإدارة هذه المؤسسات ونصت المادة (٨) من هذا القرار على أن يوضع لكل مؤسسة ميزانية سنوية خاصة يصدر باعتمادها قرار من رئيس الاتحاد القومي كما نص على أنه يجب أن تعد الميزانية وفقا للنظم المتبعة في الشركات المساهمة . كما نص على أن يخصص نصف صافي الأرباح لموظفي وعمال المؤسسة والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات الخاصة .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية ونص في المادة (٣) منه على أن تعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها في هذا القانون في حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها في قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد ونص في المادة (٤) منه على أن يستمر العمل بأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، وعلى أن تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في كل ما يتعلق بالاختصاصات المخولة له طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن المؤسسات الصحفية هي مؤسسات خاصة تخضع لأحكام القانون الخاص ولا تعتبر من المؤسسات العامة إلا في الحدود المبينة في المادة ٣ من القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ بمرسوم جمهوري على إيرادات رءوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل تنص على أنه اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها غير استثناء إلا ما ينص عليه القانون — فإن ما تحققته المؤسسات الصحفية من أرباح يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أن قانون الضرائب المصرى لا يستلزم لكى يطبق ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ان يكون الخاضع لها تاجرا بالمعنى القانونى للكلمة ولا الأعمال التى يقوم بها أعمالا تجارية وانما قصد المشرع المصرى انطباق هذا القانون على كل نشاط انطوى على الرغبة فى الربح .

وأنة ولئن كانت المؤسسات الصحفية بعد ايلولة ملكيتها للاتحاد الاشتراكى أصبحت جزءا من التنظيم الشعبى الذى لا يخضع للجهاز الادارى وانما هى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع مما تستند اليه فى طلب اعفائها من الضريبة فان نشاط المؤسسات الصحفية يقصد به تحقيق ربح يساعد على تحقيق هذا الغرض وبهذه المثابة فان هذا الربح يكون خاضعا لضريبة الأرباح التجارية .

ولا حجة فيما قد يقال من ان ملكية بعض الصحف التى تديرها المؤسسات الخاصة للاتحاد الاشتراكى يعفى أرباحها من الخضوع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ذلك أن ملكية الاتحاد الاشتراكى لبعض الصحف لا يغير من طبيعة نشاطها ولا يؤثر فى توجيه الأرباح بعد تحقيقها فى استحقاق الضريبة عليها ولا يعفى من الخضوع لها الا ما ينص عليه القانون — ولما كان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة ومن بعده القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات الصحفية لم ينصا على اعفاء المؤسسات الصحفية من الخضوع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان ما تحققه المؤسسات الصحفية من أرباح تخضع لضريبة الأرباح التجارية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(فتوى ١٠٤٨ فى ١٩٦٧/٩/٢٨)

تطبيق :

صدرت تنفيذا لهذه الفتوى تعليمات مصلحة الضرائب التفسيرية

رقم ١٧ بشأن تطبيق المادة ٣٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ في ١٠/١٠/١٩٦٧ باخضاع المؤسسات الصحفية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ولما كانت المؤسسات الصحفية قد رتبت نظامها على أساس عدم خضوعها للضريبة ، فقد قدر المشرع أن مطالبتها بما يستحق عليها من ضرائب متأخرة يكون مرهقا لها . ومن ثم صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ باعفائها من أداء ما لم يسدد من الضرائب المستحقة عليها حتى ١٩٦٨/١٢/٣١ .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

بنوك الادخار المحلية — هي منشآت مالية مهمتها العمل على تشجيع الادخار واستغلال المدخرات في مشروعات صناعية وتجارية تعود بالنفع على سكان المنطقة التي يقع فيها وتحقق أرباحا يتم توزيع جزء منها على المدخرين خضوع الأرباح للضريبة التجارية والصناعية — لا يؤثر في ذلك أن هذه البنوك ليس لها كيان تجارى — أساس ذلك خلو التشريعات التي أنشأت بنوك الادخار المحلية من نص على اعفاء نشاطها من الضرائب وأنه لا يشترط لسريان هذه الضريبة أن يكون الخاضع لها تاجرا أو أعماله أعمالا تجارية وإنما تسرى الضريبة على كل نشاط ينطوى على الرغبة في الربح — المبالغ التي توزع على المدخرين كفوائد على ودائعهم — خضوعها للضريبة على فوائد الديون والودائع .

ملخص الفتوى :

بالاطلاع على الاتفاق الموقود بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٢/١١/١٩٦٣ بشأن ادخال نظام بنوك الادخار المحلية في الجمهورية العربية المتحدة والذي ووفق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٦٤ . وبالاطلاع على قواعد العمل التي تحكم بنك الادخار وادارة المشروع والتي اتفق عليها الطرفان

العربي والألماني بتاريخ ١٤/١/١٩٦٤ يتضح أن نظام بنوك الادخار المحلية يتم تنفيذه بالتعاون بين الحكومتين الألمانية والمصرية . فتقدم الحكومة الألمانية الخبرة الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع وكذلك الآلات الكتابية والحسابية والخزائن اللازمة لذلك وتقوم الحكومة المصرية باعداد المباني اللازمة لبنوك الادخار وتأثيثها بمعرفتها ، ويتم كل ذلك في حدود المعونة المالية التي تخصصها كل من الحكومتين لتنفيذ هذا المشروع . وان الغرض من ادخال نظام بنوك الادخار المحلية في الجمهورية العربية المتحدة هو العمل على كسب الرأي العام لفكرة الادخار بتشجيع المواطنين على تقديم مدخراتهم لبنك الادخار المحلي الذي يقع في المنطقة التي يقطنونها نظير فائدة محددة ويقوم البنك باستغلال هذه المدخرات في انشاء مشروعات صناعية وتجارية تعود بالنفع على سكان المنطقة التي يقع فيها ، كما أن البنك يوزع بعض الربح الذي تحققه هذه المشروعات على المدخرين ، أى أن المصدر المالى الذى ينفذ بواسطته بنك الادخار المحلي مشروعاته هو المدخرات التي يقوم بجمعها من المواطنين والتي يودعها هؤلاء المواطنون في صندوق الاستثمارية . وعلى هذا النحو يكون بنك الادخار المحلي منشأة مالية مهمتها العمل على تشجيع المواطنين على الادخار واستغلال ما يجمعه من مدخرات في مشروعات صناعية وتجارية تحقق أرباحا يتم توزيع جزء منها على المدخرين الذين ساهموا بما قدموه من مدخرات في تكوين وانشاء هذه المشروعات .

ومن حيث أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « تفرض ضريبة مئوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية والمتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء الا ما ينص عليه القانون » لذلك فان الأرباح التي تحققها المنشآت والمشروعات التي ينشئها بنك الادخار المحلي بميت غمر تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يقدم في ذلك ما يستند اليه مدير مشروع بنوك الادخار المحلية للقول بعدم خضوع هذه الأرباح للضريبة المذكورة — من أن انشروعات التي ينشئها بنك الادخار المحلي ليس لها كيان تجارى كما أن الغرض منها

ليس تحقيق أرباح بك تحقيق خدمات اجتماعية لسكان المنطقة التي يقع فيها — ذلك أن قانون الضرائب المصرى لا يستلزم لكى يطبق ضريبة الأرباح التجارية والصناعية أن يكون الخاضع لها تاجرا بالمعنى القانونى للكلمة ولا الأعمال التى يقوم بها أعمالا تجارية وانما قصد المشرع المصرى انطباق هذا القانون على نشاط انطوى على الرغبة فى الربح .

ومن حيث ان المشروعات التى يقيمها بنك الادخار المحلى بميت غمر انما يقصد بها تحقيق أرباح تعينه على تقديم خدمات اجتماعية لسكان المنطقة وفى انجازه لهذا الهدف فانه يشجع المواطنين على تقديم مدخراتهم الى البنك لاستثمارها فى مشاريع يجنون من ورائها ربحا ، وعلى هذا النحو تخضع الأرباح التى تحققها هذه المشاريع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويلتزم بنك الادخار المحلى بتقديم الاقرارات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عن قيمة نشاطه ونشاط هذه المشروعات كما يلتزم بأداء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على صافي ما يحققه من أرباح .

ومن حيث أنه بالنسبة للمبالغ التى يوزعها البنك على المدخرين من نتائج أرباحه فان ما يودعه المدخرون فى صندوق الاستثمار لهذا البنك انما هو وديعة لهم فى البنك لحين المطالبة بها وبذلك فان الفائدة التى تستحق عنها تخضع للضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — وليست ضريبة القيم المنقولة .

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون سالف الذكر تنص على أن تكون الضريبة على حساب الدائن ولايجوز الاتفاق على ما يخالف ذلك ، لذلك فان عبء الضريبة على الفوائد يقع على عاتق المدخرين باعتبار انهم يديفون بنك الادخار بالفوائد المستحقة عن وديعتهم ، اما البنك المذكور فانه يلتزم تطبيقا للمادة ١٢ من هذا القانون بأن يعجز مقدار الضريبة من المبالغ التى يتمتعن عليه دفعها كـ فوائد عن الودائع المودعة لديه وأن يورد هذه الضريبة الى مصلحة الضرائب خلال ١٥ يوما من تاريخ قيامه بالوفاء بهذه الفوائد .

ومن حيث أن التشريعات التي أنشأت بنك الادخار المحلى لم تتضمن أى نص باعفاء نشاطه من الضرائب والاعفاء من الضريبة لا يكون الا بنص القانون وبذلك فانه لايجوز اعفاؤه من الضرائب الا اذا صدر قانون يجيز ذلك •

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى أن الارباح التى يحققها بنك الادخار المحلى بميت غمر ومشتاته تخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ويلزم البنك تقديم الاقرارات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ •

اما الفوائد الشخصية للمدخرين فتخضع للضريبة على فوائد الديون والفوائد ويتحملها المدخر •

(مقتضى ١١٢٤ فى ١٠/٢٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

مؤسسات عامة — الارباح التى تحققها تخضع للتمويل الذاتى ولا تتعارض مع هدفها الاكبر وهو تحقيق المصلحة العامة ، اختلاف طبيعة الربح فى المؤسسات العامة عنه فى المشروعات الفردية من ناحية معناه الاقتصادى وطريقة توزيعه — العبرة فى تجارية نشاط المؤسسة العامة هو تحقيقها الربح بصرف النظر عن طبيعته — خضوع هذه الارباح للضريبة على الارباح التجارية — السوابق بالنسبة لمصلحة السكة الحديد ومصلحة البريد •

ملخص الفتوى :

انه لا تتعارض مطلقا بين الهدف الاكبر للمؤسسات العامة التجارية — وهو تحقيق المصلحة العامة — وقصد تحقيق أرباح تخضع للتمويل الذاتى لمشروعات المؤسسة العامة ولتخصيص خدماتها

فلاشك في أن تحقيق الارباح جانب جوهرى في نشاط هذه المؤسسات بل هو في الغالب الاعم واجب عليها ، فرضه المشرع حينما رسم لها ان تواجه بنفسها كافة اعباء الاستقلال والتمويل ، اما القول بأن هذه المؤسسات لا تستهدف تحقيق الربح لانها تبتغى القيام بخدمة عامة ، فهو ينبئ على خطأ مزدوج : أولا — خلط واضح بين المعنى الاقتصادي للربح باعتباره مضاربة لتحقيق اقصى مايمكن من الارباح كما هو شأن المشروعات الخاصة والمعنى القانونى للربح كعنصر مميز للعمل التجارى والذى يكفى فيه توى فائض نقدى من وراء العمل ، ولو كان الربح المتوخى محدودا باعتبارات اخرى غير مجرد الرغبة في تحقيق اقصى ربح ممكن ، وهو مايتفق ومعنى الربح في المجتمع الاشتراكى . وثانيا : — خلط بين تحقيق الربح وتوزيعه فكل ماتفترق به هذه المؤسسات عن الشركات السابقة على التأميم ، هو ان هذه الاخيرة كانت توزع الارباح المحققة على مساهميها ، بعكس الحال في المؤسسات العامة — اعتبارا بأنها تملك رأس المال جميعه — وانما تخصصها للتمويل الذاتى والتوسع . وليس هذا الفارق بذى شأن في مقام تجارية أعمال المؤسسات العامة لان العبرة في هذا الوطن هي بقصد تحقيق الربح ، سواء أكان هذا الربح معدا لتوزيع ، أم لم يكن ، وطالما قد ثبت أن المؤسسة العامة قد حققت أرباحا نتيجة العمليات التى زاولتها اثناء سنتها المالية ، فان الارباح المحققة تخضع للضريبة على الارباح التجارية ، اذا لم يكن ثمة نص قانونى صريح باعفاؤها ، وان عدم توزيع الارباح المحققة لا يستتبع سوى عدم خضوعها للضريبة على التوزيعات لعدم توافر الواقعة المنشئة لها .

وقد وضع قانون التجارة قاعدة عامة تقطع كل شك حول إمكان قيام الدولة — ومن باب أولى غيرها من اشخاص القانون العام — بأعمال تجارية ، اذ نص مراحة في المادة ١٠١ منه على خضوع اعمال مصلحة السكك الحديدية — قبل تمتعها بالشخصية الاعتبارية — لاحكامه الخاصة بمعد النقل وعقد الوكالة بالعمولة للنقل . كما قضت محكمة النقض في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٦ بأن مصلحة البريد أمينة

لنقل ووكالة بالعمولة في الوقت نفسه ، واعتبرت عملها عملا تجاريا
تحت المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجارى .

(فتوى ١٧٤٧ في ١٩٦٥/٧/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

الضريبة على الارباح التجارية والصناعية — المادة ٣٠ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال
المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — مقتضاها
خضوع كافة الانشطة التجارية والصناعية لضريبة الارباح التجارية
الا ما استثنى بنص صريح في القانون — أثر ذلك — خضوع الاشخاص
العامة لتلك الضريبة اذا قامت بنشاط مماثل للنشاط الذى يقوم به
الافراد بشرطين اولهما : الا يكون ثمة نص باعفائها من الضرائب
وثانيهما أن يصدر قرار من وزير المالية يقضى باخضاعها للضريبة عملا
بنص المادة ٣٠ مكرر المضافة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ بتعديل
قانون الارباح التجارية والصناعية .

ملخص الفتوى :

ان قانون الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥
والمعمول به حتى ١٩٧٩/٦/٢١ — تاريخ نفاذ القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ — ينص في المادة ٣٧ على أنه « يجوز للمجلس المحلى للمحافظة
انشاء حساب للخدمات والتنمية المحلية تتكون موارده من :

١ —

٢ — أرباح المشروعات الانتاجية التى يمولها الحساب المذكور » .

وتنص المادة ٣٨ منه على أن « تستخدم موارد حساب الخدمات

والتنمية بالمحافظة وفقا لما يقرره المجلس المحلى للمحافظة فى الاغراض الآتية :

١ - تمويل المشروعات الانتاجية والخدمات المحلية وفقا لخطة محلية يتم توزيعها واعتمادها فى اطار الخطة العامة للدولة .

ويصدر بتنظيم حساب الخدمات والتنمية قرار من الوزير المختص بالحكم المحلى .

وتعامل اموال هذا الحساب معاملة الاموال العامة » وقد تضمنت المادة ٣٨ من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ذات الاحكام .

كما تبين لها أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل الواجب التطبيق فى الحالة الماثلة ينص فى المادة ٣٠ على أنه « اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية بغير استثناء الا ما نص عليه القانون » .

وينص فى المادة ٣٠ مكررا ، المضافة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ على أن « تسرى الضريبة على الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة والهيئات العامة مع مراعاة الاعفاءات المقررة للجمعيات التعاونية ، كما تسرى على المؤسسات العامة والهيئات العامة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية بالنسبة لما تزاوله هذه المؤسسات العامة من نشاط خاضع للضريبة » .

كما تنص المادة ١١١ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الارباح الكلية لشركات الاموال المشتتة فى مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على :

٤ — الهيئات العامة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

ومفاد تلك النصوص أن المشرع أجاز لمجلس محلي المحافظة انشاء حساب للخدمات والتنمية ، من بين أغراضه تمويل بعض المشروعات ، وأدخل أرباحها ضمن موارده ، وقضى بمعاملة أموال هذا الحساب معاملة الاموال العامة .

وقد كان مقتضى عموم نص المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه خضوع كافة الأنشطة التجارية والصناعية لضريبة الارباح التجارية الا ما استثنى بنص صريح في القانون لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الاشخاص العامة لتلك الضريبة اذا قامت بنشاط مماثل للنشاط الذى يقوم به الافراد ، وذلك مالم يكن ثمة نص باعفائها من الضرائب الا أنه بصدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ، أصبح ممارسة الاشخاص العامة لنشاط تجارى غير كاف بذاته لاختصاصها بالضريبة بل يلزم الى جانب ذلك أن يصدر قرار من وزير المالية يقضى باخضاعها للضريبة وهو ما يستفاد من مدلول عبارات نص المادة ٣٠ مكرر المضافة بهذا القانون، اذ وقد اشترطت لخضوع الهيئة أو المؤسسة العامة التى تمارس نشاطا تجاريا بحسب الغرض المحدد لها أن يصدر قرار من الوزير باخضاعها للضريبة .

ولما كان مركز توزيع السلع بمحافظة القليوبية مملوكا للمحافظة وممولا من صندوق الخدمات بها ولم يصدر قرار من وزير المالية باخضاع مثل هذه المشروعات للضريبة المشار اليها فان أرباحه لاتخضع للضريبة فى الفترة السابقة على السنة الضريبية ١٩٨١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع مركز توزيع السلع بمحافظة القليوبية للضريبة على الارباح التجارية والصناعية عن السنوات محل النزاع المعروض .

(ملف ٨٤٢/٢/٧٢ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

هيئة كهرباء مصر لاتخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية الا منذ صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

ان مفاد المادة ٣٠ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ هو خضوع المؤسسات العامة والهيئات العامة التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة لضريبة الارباح التجارية والصناعية بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع لهذه الضريبة . ويتعين لخضوع المؤسسة العامة أو الهيئة العامة لهذه الضريبة ان يصدر بذلك قرار من وزير الخزانة . وقد خضعت المؤسسة العامة للكهرباء لهذه الضريبة بقرار وزير المالية رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٤ . على انه بصور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر يكون قد نشأت شخصية اعتبارية جديدة ، ويتعين لخضوعها للضريبة ان يصدر بذلك قرار من وزير الخزانة . فاذا لم يكن قد صدر قرار وزير الخزانة منذ انشاء الهيئة حتى صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذي أخضع الهيئات العامة لهذه الضريبة فلا تخضع هيئة كهرباء مصر لهذه الضريبة منه انشائها حتى صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(ملف ١١٠/٣/٣٢ — جلسة ١٩٨٣/١١/١٦)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

ضرائب الارباح التجارية وفوائد الودائع والدمغة — خضوع
الهيئة العامة لشئون النقل البحرى الملقاة لهذه الضرائب نظرا لعدم
وجود نص باعفائها اذ لم تكن مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى .

ملخص الفتوى :

ان الاصل فى خصوص الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم
هو المساواة بين الافراد والهيئات العامة اذا كانت تمارس نشاطا
تجاريا أو صناعيا أو اقتصاديا من جنس ما يمارسه الافراد ، وتتوافر
فيه الشروط التى نصت عليها هذه القوانين ، ما لم يوجد نص قانونى
صريح يقضى بالاعفاء ، أو اذا كانت حصيلة الضريبة تؤول الى جهة
ليس لها استقلال مالى عن الهيئة العامة لان ذلك لايعنى اكثر من
اضافة حصيلة الضريبة فى باب الإيرادات واستنزائها من باب المصروفات
فى ميزانية واحدة .

ولما كانت الهيئة العامة لشئون النقل البحرى تختص — طبقا
للمادة الرابعة من قانون انشائها رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ — بأعمال النقل
البحرى التى تتعلق بالوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الخاصة
والافراد . وهذا نشاط تجارى يشبه نشاط الافراد كما كان للهيئة
ذمة مالية خاصة وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة — ومن ثم فان
الاصل ان تخضع الهيئة فى نشاطها لمختلف الضرائب والرسوم الا اذا
تقرر اعفاؤها بمقتضى نص قانونى خاص .

ولم تكن الهيئة — عند قيامها — من المؤسسات العامة ذات الطابع
الاقتصادى ، ومن ثم فانها لم تتمتع بما كان يميز به المشرع هذه
المؤسسات من أوجه الاعفاء الضريبى .

وفى ضوء ذلك لايقوم أى سند قانونى لاعفاء الهيئة من ضريبة

الأرباح التجارية والصناعية فتخضع لهذه الضريبة على مقتضى قانون فرضها .

وفيما يتعلق بالضريبة على فوائد الودائع فإن شأن الهيئة بالنسبة إليها كسأنها بالنسبة الى ضريبة الأرباح التجارية ، وتخضع بحسب الاصل لتلك الضريبة ، دون أن تفيد من الاعفاء المقرر بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك لأنه يشترط للاعفاء من الضريبة على فوائد الودائع طبقا لتلك المادة أن تكون الودائع متصلة بمباشرة المهنة ، أى أن يكون من اصل عمل الممول تقديم ودائع أو ان تقتضى مهنته ذلك بحيث لا يستطيع مباشرتها دون ايداع — ولايتضح من الاوراق أن من اصل عمل الهيئة تقديم ودائع ولا ان نشاطها يقتضى ذلك لزوما — ومن ثم لاتفيد من ذلك الاعفاء لتخلف شرط قيامه بالنسبة إليها .

وبالنسبة الى رسم الدمغة فإن هذا الرسم ضريبة عينية تستحق عن جميع الوقائع المنشئة لها المنصوص عليها فى قانون فرضها رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ولا اعفاء من هذه الضريبة بغير نص ، وفضلا عن ان ذلك هو الاصل فى استحقاق الضرائب والاعفاء منها الا أنه أظهر فى ضريبة الدمغة التى لم يعف قانون فرضها منها حتى نشاط الحكومة بل فرض الضريبة عليه وإنما حمل به المتعامل مع الحكومة ، وفى ذلك تقول المادة ١٢ من القانون المذكور فى كل تعامل بين الحكومة والغير يخضع هؤلاء دائما لرسم الدمغة وفى تطبيق هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديریات . ويبدو من ذلك أن قانون فرض رسم الدمغة لم يعف منه أى تعامل خاضع له حتى ماتباشره الحكومة ، ومع اعطاء لفظ « الحكومة » معنى محددا لاتدخل فيه المؤسسات والهيئات العامة ، ومن ثم فإن الرسم يستحق على نشاطها الخاضع له وتحمل به فى ذمتها المالية دون انتقال لعبئه الى غيرها .

وفى ضوء ذلك تخضع الهيئة العامة للنقل البحرى لرسم الدمغة مع ملاحظة انها لاتفيد مما كان يقرره القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠

من اعفاء من هذا الرسم للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ،
لان الهيئة لم تكن من قبيل هذه المؤسسات كما سبق •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الهيئة العامة لشئون
النقل البحرى (الملقاة) تخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية
والضريبة على فوائد الودائع ورسم الدفعة •

(فتوى ١١١٢ فى ١٥/١٠/١٩٦٢)

ثالثا : مدى خضوع الربح الناتج عن الصفقة الواحدة للضريبة :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

لايجوز اشتراط الاحتراف لاختصاص الربح الناتج عن الصفقة
الواحدة للضريبة — أساس ذلك — أن هذا الشرط ينصرف الى الممول
بينما أحال المشرع الى اللائحة تحديد النشاط ذاته الذى يوشى مرة
واحدة دون اعتبار لشخص من يمارسه •

الصفقة الواحدة هى كل عملية شراء بنية البيع بشرط الا يكون
المال المشتري معدا للاستعمال الشخصى او للاستثمار — اتفاق ذلك
مع قواعد فرض الزكاة فى الشريعة الاسلامية •

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى أرباح أصحاب
المهن والمنشآت التجارية أو الصناعية ومن بينها منشآت المناجم
والمحاجر والبتروك وغيرها أو المتعلقة بغير استثناء الا ما ينص عليه
القانون •

كما تسرى هذه الضريبة على صافي الأرباح التي تتحقق خلال السنة من أى نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة وتبين اللائحة التنفيذية القواعد التنظيمية لما يعتبر صفقة واحدة في تطبيق أحكام هذه المادة » •

واذ يبين من هذا النص أن المشرع أفرد الفقرة الأولى لحكم إخضاع أصحاب المهن والمنشآت في حين ضمن الفقرة الثانية حكماً يقضى بإخضاع الصفقة الواحدة للضريبة فإنه يكون من البديهي ألا يشترط في الصفقة الواحدة ما يشترط لاعتبار الممول صاحب مهنة أو منشأة فليس شك أن المشرع قصد إخضاع نوعية من النشاط عبر عنها بالصفقة الواحدة غير تلك التي عبر عنها بالمهنة أو المنشأة والا ما كان يشترط في المهنة أن تراول على وجه الاحتراف الذى ينم عنه مزاوله العمليات على وجه الاعتياد وكانت المنشأة هى كل تنظيم يتضمن تخصيص مال معين لمزاوله نشاط ما فإن كلا من المهنة والمنشأة تقوم على أساس الاحتراف ومن ثم فإنه لايجوز اشتراط الاحتراف لإخضاع الربح الناتج عن الصفقة الواحدة للضريبة خاصة وان هذا الشرط ينصرف الى الممول بينما أحال المشرع الى اللائحة تحديد النشاط ذاته الذى يوشر مرة واحدة دون اعتبار لشخص من يمارسه •

ولما كان المشرع قصد من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أن تفرض الضريبة على الدخل حسبما يستفاد من جماع نصوص القانون وكان المقصود بالدخل وفقاً لأحكام هذا القانون هو الناتج الدورى ، وحينما أراد المشرع إخضاع مبالغ ليست لها تلك الصفة نص على ذلك صراحة وذلك كما في المواد ١٧ و ١٩ التى أخضعت الأرباح الناتجة عن بيع العقارات للضريبة فان تحديد الصفة الواحدة يتعين أن يتقيد بما يبعدها عن الربح الرأسمالى ، ومن ثم يخرج من نطاقها التصرف فى الأشياء المعدة للاستعمال الشخصى أو تلك المعدة لإدراج دخل ولو كانت حيازتها بنية البيع • وهذا النظر يتفق مع قواعد فرض الزكاة فى الشريعة الإسلامية إذ لا تخضع لها الأموال المعدة للاستعمال الشخصى للمكلف •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه يقصد بالصفقة الواحدة كل عملية شراء بنية البيع بشرط الا يكون المال المشتري معدا للاستعمال الشخصى أو للاستثمار .

(ملف ١٨/٤ - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)

رابعا : معاملة ضريبية :

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - فرق في المعاملة الضريبية ، في خصوص الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، بين الشركات المساهمة وبين الشركات غير المساهمة والافراد - سريان الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكون الغرض منها ، وفرض الضريبة باسم الشركة - سريان الضريبة على الشركات غير المساهمة والافراد متى باشرت أو باثروا نشاطا من نوع النشاط المنصوص عليه في المادتين ٣٠ و ٣٢ من القانون المشار اليه - فرض الضريبة ، بالنسبة الى شركات التضامن ، على كل شريك شخصيا عن حصة في ارباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة - فرض الضريبة ، بالنسبة الى شركات التوصية ، باسم شريك من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح ، ومازاد على ذلك تفرض عليه على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية أو الضريبة باسم الشركة - القانون المشار اليه خص الافراد والشركاء شركات التضامن والشركاء المتضامنين في شركات التوصية بالاعفاءات الشخصية أو للأعباء العائلية ، وعدم تقريره اعفاء للمساهمين في شركات المساهمة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ان المشرع فرق بين الشركات اساهمة وبين

الشركات غير المساهمة والافراد فيما تتناوله الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وفي الاعفاء منها وفي تحديد مقدار الارباح التي تسرى عليها فنص على سريان الضريبة على الشركات المساهمة مهما يكن الغرض منها واخضع الشركات غير الشركات المساهمة والافراد للضريبة متى باشرت أو باشروا نشاطا من نوع النشاط المنصوص عليه في المادتين ٣٠، ٣٢ من هذا القانون ، وفرض الضريبة على الشركات المساهمة باسم الشركة ، أما بالنسبة لشركات التضامن فقد فرض انضريبة على كل شريك شخصيا عن حصة في ارباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة ، وفيما يتعلق بشركات التوصية فرض الضريبة باسم كل من الشركاء المتضامنين بمقدار نصيبه في الربح وما زاد على ذلك تفرض عليه الضريبة باسم الشركة (وخص القانون الافراد والشركاء في شركات التضامن والشركاء المتضامنين في شركات التوصية بالاعفاءات الشخصية أو للأعباء العائلية ولم يقرر اعفاء للمساهمين في شركات المساهمة) ، كما ترد في تحديد مقدار الارباح التي تسرى عليها الضريبة قسما خاصا بالشركات المساهمة وهو القسم الاول من الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر ، ونظم الأمر بالنسبة للشركات غير المساهمة والافراد في القسم الثانى .

(فتوى ١٠٤ ، ١٠٥ فى ١٩٦٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت — اضافته الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ شركات مساهمة وشركات اخرى ومنشآت فردية — وجوب اتخاذ كل من الشركات والمنشآت التى خضعت لهذا القانون شكل شركة مساهمة عربية بالتطبيق للمادة الاولى منه — أثره : عدم تغير الاحكام الضريبية بالنسبة الى الشركات المساهمة التى خضعت للقانون المشار اليه — تحدد الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، بالنسبة الى هذه الشركات ، على أساس مقدار الارباح

الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية — عدم الاعتداد ، في هذا الخصوص بالميزانيات التصويرية التي اعدتها هذه الشركات لتحديد مراكزها المالية بمناسبة التقويم — هذه الميزانيات ليست ميزانيات في المفهوم الضريبي لأنها لا تعد في نهاية السنة المالية للشركة — تحول الشركات غير المساهمة والمنشآت الفردية الى شركات مساهمة عربية بمقتضى احكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ — يترتب عليه تغير المعاملة الضريبية لها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون — يتخذ هذا التاريخ أساسا لحاسبة هذه الشركات والمنشآت عن الضريبة على ارباح الفترة السابقة ، وأساسا لبدء محاسبة الشركات المساهمة الجديدة •

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري في بعض الشركات والمنشآت قد اضاف الى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ شركات مساهمة وشركات أخرى ومنشآت فردية ، ولما كان القانون الاخير يقضى في مادته الاولى بأن تتخذ كل من الشركات والمنشآت شكل شركة مساهمة عربية وان تساهم فيها المؤسسة بحصة لاتقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال ومن ثم فان الشركات المساهمة التي خضعت لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ لا تتغير الاحكام الضرورية الخاصة بها بل تظل خاضعة للأصل الذي يقضى بحساب الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على مقدار الارباح الحقيقية الثابتة في ميزانياتها وتحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الارباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية ، ولا يعتد في هذا بالميزانيات التصويرية التي اعدتها الشركات في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ لتحديد مراكزها المالية التي سيقم على أساسها التقويم لأنها لا تعد في نهاية السنة المالية للشركة فهي ليست ميزانيات في المفهوم الضريبي • أما الشركات الاخرى والمنشآت الفردية التي تحولت بمقتضى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ الى شركات مساهمة عربية فان مقتضى هذا التحول ان تتغير المعاملة

الضريبة لها سواء من حيث فرض الضريبة والاعفاء منها وتحديد مقدار الأرباح التي تسرى عليها وذلك من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وان يتخذ هذا القانون أساسا لمحاسبة هذه الشركات والمنشآت عن الضريبة على أرباح آلفتة السابقة وأساسا لبدء محاسبة الشركات المساهمة الجديدة .

(فتوى ١٠٤ ، ١٠٥ في ١٩٦٧/٢/٢)

خامسا : وعاء الضريبة :

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأنها — احتياطي مكافآت ترك الخدمة الذي تدفعه المنشأة الى صندوق ادخار — لا يخصم من وعاء الضريبة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أن « يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شئ من الممتلكات ، سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص : ١ — قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة وفي الحالة الاولى تكون العبرة بالايجار الذي اتخذ أساسا لربط عوائد المبانى ٢ — الاستهلاكات العقارية في دائرة مايجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطريقة كل صناعة أو تجارة أو عمل . ٣ — الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون ٤ — اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٨ تعد في حكم التكاليف الاعانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية

المعترف بها من الحكومة المصرية التى يكون مركزها بمصر ، على ألا تتجاوز قيمتها ثلاثة فى المائة من الربح الصافى لكل منشأة .

أما المبالغ التى تأخذها الشركات أو المنشآت من أرباحها لتغذية الاحتياطى على اختلاف أنواعه ، أو لتكوين مال احتياطى خاص معد لتغطية خسارة محتملة ، أو لتمنح المستخدمين والعمال مكافآت يزيد مجموعها السنوى على مرتب شهرين فلا تخضع من مجموع الأرباح التى تحسب عليها الضريبة » .

ولا نزاع فى أن المكافآت التى تدفعها المنشآت لعمالها فعلا تعتبر تكليفا على الربح ، ومن ثم يجب خصمها من مجموع الربح الخاضع للضريبة ، أما ما درجت عليه مصلحة الضرائب من اعتبار مكافآت ترك الخدمة المقررة بمقتضى قانون عقد العمل الفردى من التكاليف جائزة الخصم إذا خرجت من ذمة المنشأة الى ذمة صندوق الادخار متى كان لهذا الصندوق شخصية مستقلة ، فيقتضى الأمر بيان ما إذا كانت مكافآت ترك الخدمة تعتبر تكليفا فتخصم من وعاء الضريبة ، أم تعتبر احتياطيا فلا تخصم وتعتبر جزءا من الربح الخاضع للضريبة .

ويؤخذ من الفقرة الأخيرة للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر أن المشرع قصد الى عدم خصم المبالغ التى تأخذها الشركات من أرباحها لتغذية الاحتياطى أيا كان نوعه . وعلى ذلك إذا كانت المنشأة قد اكتفت بمجرد تكوين مال احتياطى لتعويض الموظفين والعمال عند خروجهم دون انشاء صندوق مستقل لهذا الغرض فلا يحمل حساب الأرباح والخسائر بمبالغ ذلك الاحتياطى ، لأنه لا يجوز تحميل هذا الحساب الا بما صرف فعلا خلال السنة الضريبية . أما إذا وجد صندوق لمعاشات الموظفين وكذلك إذا وجد صندوق لادخارهم أو لتأمينهم ودفعت المنشأة لأحد هذين الصندوقين مبلغا ، فانه يشترط لخصم هذا المبلغ توافر شروط معينة هى أن يكون المبلغ المذكور مما يفرض القانون أو الاتفاق على الممول أدائه ، بحيث تصبح هذه المبالغ ملكا خالصا للصندوق لا يجوز للمنشأة أن تنصرف فيه ، ويقم ذلك بأن يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية المنشأة وذمة مالية مغايرة لذمة المنشأة . هذا وقد حددت المادة ٥٢ من القانون المدنى الأشخاص

الاعتبارية بأنها : ١ — الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ٢٠ — الهيئات والطوائف الدينية التى تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية ٣٠ — الاوقاف ٤٠ — الشركات التجارية والمدنية ٥٠ — الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقا للأحكام التى ستأتى بعد ٦٠ — كل مجموعة من الاشخاص أو الاموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص فى القانون .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون المدنى تعليقا على هذه المادة ما يأتى :

« وقد روى أن هذا البيان ضرورى لارشاد القضاء الى ضابط عام يحول بينه وبين التوسع فى الاعتراف بالشخصية الاعتبارية لجماعات لا تدخل فى فريق أو آخر من الفرق التى عنى النص بسردها . ويوجه هذا المسلك ما التزمه المشروع من عموم فى التعبير يتسع لجميع صور الاشخاص المعنوية القائمة فى مصر فى الوقت الحاضر . وليس يمنع ذلك من تدخل المشرع فيما بعد للاعتراف بصور أخرى من صور الاشخاص المعنوية اذا اقتضت المصلحة اعترافا كهذا . ولذلك أدرجت الفقرة ٦ من المادة ٨٥ فى عداد الاشخاص المعنوية كل مجموعة من الاشخاص أو الاموال يمنحها القانون شخصية قانونية ، وعلى هذا النحو لا يقتصر النص على بيان ما يوجد من الاشخاص المعنوية فى مصر فى الوقت الحاضر وانما يتناول ما قد يفضى التطور الى وجوده فى المستقبل كנקابات أصحاب الحرف ، وما إليها ، على أن الاعتراف بالشخصية القانونية للفرق التى لا يتناولها بذاتها لايد فيه من نص خاص .

وعلى ذلك فما لم تكن مجموعة من الاموال متخذة شكل الشركة أو الوقف أو المؤسسة فانها لا تتمتع بالشخصية المعنوية الا بمقتضى نص خاص فى القانون . ولا حجة للقول بأن الصناديق قد اكتسبت الشخصية المعنوية فى ظل القانون المدنى القديم . مادام أن المستقر عليه فقها وقضاء أن الشخص المعنوى لا يحتاج فى وجوده الى اعتراف المشرع ، لأنه انما يوجد بارادة الافراد حتى يقال بأنها كسبت الشخصية المعنوية فى ظل القانون القديم . أما القول بأن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢

في شأن عقد العمل الفردي قد منح صناديق الادخار الشخصية المعنوية
فمردود بأن قانون عقد العمل يتعرض لشخصية الصناديق سالفه
الذكر ، ومن ثم فانه لا يسمح بالخصم الا للمكافآت التي تستحق فعلا
لـموظفين تركوا الخدمة ، دون المبالغ التي تكونها المنشأة في شكل احتياطي
لمكافآت ترك الخدمة ، طالما أنه ليس للصندوق المودعة فيه هذه المبالغ
شخصية اعتبارية أو ذمة مالية مستقلة •

(فتوى ١٧٠ في فبراير سنة ١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

الضريبة على الارباح التجارية والصناعية — وعازها — تخضع منه
الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجري عليه العمل عادة
طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل ، أما المبالغ الخاصة
بتغطية الاحتياطيات فانها لا تخضع — تفسر معنى الاحتياطيات في هذا
الخصوص — يكون بحقيقة الوضع وليس على أساس المصطلحات —
احتياطي عمرة الطائرات بشركة مصر للطيران — يعتبر في الحقيقة مماثلا
للاستهلاكات التي نص المشرع صراحة على خصمها من الضريبة وان سمي
« احتياطيا » فهو لذلك من التكاليف التي تخضع من وعاء الضريبة •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على
ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى
كسب العمل على أن تحدد الضريبة على الارباح التجارية والصناعية
سنويا على أساس مقدار الارباح الصافية في بحر السنة السابقة أو فترة
الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية •

وان المادة ٣٩ من القانون المذكور قد نصت على ان يكون تحديد
صافي الارباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف
انواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل في ذلك ما ينتج عن بيع

أى شيء من الممتلكات سواء في اثناء قيام الشركة أو عند انتهاء عملها ،
وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ — •• •• ••

٢ — الاستهلاكات الحقيقية التى حصلت في دائرة ما يجرى عليه
العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل •

٣ — •• •• ••

٤ — •• •• ••

أما المبالغ التى تأخذها الشركات والمنشآت من ارباحها لتغطية
الاحتياطى على اختلاف أنواعه ، أو لتكوين مال احتياطى خاص معد
لتغطية خسارة محتملة •• فلا تخصم من مجموع الارباح التى تحسب
عليها الضريبة •

ويستفاد من هذا النص ان الشارح المصرى نظر بعين الريية الى
بعض المبالغ التى سماها بالاحتياطيات فأخضعها للضريبة •

وقد حدد نص المادة ٣٩ سالف الذكر الشروط التى يعتبر معها
المبلغ من قبيل هذه الاحتياطيات ، وأولها ان يكون مأخوذا من ارباح
المنشأة ، وأن يكون معدا لتغطية خسارة محتملة •

وتخصيص الشارع هذه المبالغ بالذكر يدل على نفى الحكم عما
عداها •

ومن حيث ان احتياطى عمرة الطائرات لدى شركة مصر للطيران هو
مبلغ يحتجز من إيرادات الشركة بغض النظر عن كونها حققت ارباحا أو
منيت بخسارة لمواجهة التكاليف التى تلتزم بها حتما ، طبقا للقوانين
واللوائح المعمول بها في شؤون طيران المدنى — بعد مدة معينة — تلك
التكاليف التى يقتضيها النشاط العادى للمنشأة في الفترة الجارية ، ذلك
ان هذا النشاط ينقص من صلاحية آلاتها ومعداتنا دون ماتقيد بتاريخ
العمرة التى تعوض هذا النقص ، والا عجزت الشركة عن مواجهه

القرآمتها واختلت حساباتها مما قد يؤدي بها في النهاية الى توقف اعمالها .

ومثل المبالغ اللازمة لاجراء « عمرة الطائرات » في ذلك مثل الاستهلاكات الحقيقية التي نص المشرع صراحة على خصمها من وعاء الضريبة في المادة ٣٩ المذكورة ، تمثل عناصر من رأس المال تنساب منه الى الربح الاجمالي ، فيجب ان ترد تلك العناصر الى رأس المال ، والا تقتاولها الضريبة على الربح ، ويكون ذلك بخصم تلك المبالغ المقابلة لكل ساعة من ساعات الطيران من الايراد الذي حققته هذه الساعة .

وليست العبرة بالمصطلحات التي تطلق على المبالغ بل العبرة بحقيقة الحال بالنسبة لهذه المبالغ ، ذلك لان المشرع انمنا يستهدف فرض الضريبة على صافي الربح دون ما ينفق في سبيل تحقيق هذا الربح من نفقات ، فاذا كان المبلغ رغم تسميته بالاحتياطي يمثل نفقة مؤكدة ويقتطع من ايرادات الشركة الاجمالية ولا يؤخذ من ارباحها ، فيتمتع في هذه الحال خصمه من وعاء الضريبة ، اذ ان المشرع انما حظر خصم الخسائر المحتملة وليس الخسائر المحققة .

لهذا انتهى الرأي الى ان « احتياطي عمرة الطائرات » لا يعتبر مبلغا احتياطيا في مفهوم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الاشارة اليه ، وان المبالغ المخصصة لهذه العمرة هي من التكاليف التي تخصم من وعاء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وليست من الاحتياطيات التي تخضع لهذه الضريبة .

(فتوى ٧ في ١/٤/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

ضريبة الارباح التجارية والصناعية — سريانها على الارباح الصافية وحدها — المقصود بالتكاليف التي تخصم من الارباح — شروط ما يخصم على سبيل التكاليف — مثال المبلغ المدرج في ميزانية الدولة

كايرادات من هيئة قناة السويس — عدم خضوعه للضريبة على الارباح التجارية والصناعية •

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ان المشرع قرر قاعدة عامة في شأن تحديد الارباح الخاضعة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية من مقتضاها خضوع الارباح الصافية وحدها لهذه الضريبة ، فنص في المادة ٣٨ على ان « تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الارباح الصافية » وقضى في المادة ٣٩ على ان « يكون تحديد صافي الارباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ... بعد خصم التكاليف ... » ولم يحدد المشرع المقصود بالتكاليف بل اجترأ بذكر بعضها على سبيل المثال — ويمكن تعريفها بانها « كل نفقة لم يقابلها عند نهاية السنة المالية للمنشأة زيادة في قيمة الأصول الثابتة أو قيمة البضاعة أو نقص في قيمة الخصوم ، ومتى حدثت بسبب انتاج الربح الخاضع للضريبة المراد بحث وعائها » •

ويشترط تبعاً لذلك فيما يخصم على سبيل التكاليف ان يكون مرتبطاً على انتاج الربح سواء تحقق منه ربح أو لم يتحقق ، ولا يشترط فيه ان يكون لازماً لانتاج الربح أو المحافظة عليه مادام مرتبطاً بانتاج الربح الخاضع للضريبة •

ولتحديد التكييف القانوني للمبلغ الذي تؤديه هيئة قناة السويس الى وزارة الخزانة لمعرفة ان كان يدخل في ضمن التكاليف التي تخصم من الارباح فلا تخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أم أنه لم يدخل في صافي الارباح فيخضع لتلك الضريبة ، يتعين الرجوع الى القرار الجمهوري رقم ٩١٨ لسنة ١٩٥٨ ، وهو يقضى بربط الايرادات الصافية السنوية لهيئة قناة السويس بعد ان يحسب في ضمن مصروفاتها المبلغ المدرج في ميزانية الدولة عن نفس السنة كإيرادات من هيئة قناة

السويس على ان يعمل به من تاريخ سريان القرار رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٥٧ •

ويستفاد من القواعد التنظيمية التي تجرى وزارة الخزائنة على أساسها لقيّد هذه المبالغ في ضمن إيرادات الميزانية ان ما يدرج في ضمن إيرادات ميزانية الدولة أخذاً من صافي إيرادات هيئة قناة السويس نه صفة خاصة على اعتبار ان ما يتقرر أخذه من الهيئة يتوقف على السياسة العليا التي تقرر في هذا الصدد وان هذه المبالغ تؤخذ من صافي إيرادات الهيئة وتحدد مقدماً وفقاً لاحتياجات الميزانية العامة وعلى ضوء استقراء نشاط الهيئة واحتمالات ما تحققه من إيراد •

ويخلص مما تقدم ان هذا المبلغ يعتبر من التكاليف التي تخصم من الايراد الكلى ، ومن ثم فلا يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ولا محل للقول بأن القرار الجمهورى لا يخل بأحكام الضريبة على الارباح التجارية ، ذلك لان اجازة خصم هذه المبالغ هو تطبيق واعمال لاحكام قانون الضريبة ذاته الذى اوجب خصم التكاليف • ولا محل كذلك للاستناد الى قاعدة عدم جواز خصم مسحوبات الممول ، ذلك لان الساحب هو الحكومة المركزية ، ولأن الممول في هذه الحالة هو هيئة قناة السويس ، وليس الحكومة المركزية ، ولو كان الممول هو الحكومة المركزية لم يخضع للضريبة التجارية •

(فتوى ٦١٠ في ٢٤/٧/١٩٦٠)

سادساً : مبدأ استقلال الضرائب النوعية :

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل —
الثابت من نصوص هذا القانون ان المشرع قد أخذ بنظام الضرائب

النوعية التي تقوم على تقسيم الإيرادات حسب مصدرها التي تنتج منه مما ترتب عليه قيام مبدأ استقلال الضرائب النوعية عن بعضها البعض — إذا حصل الممول على إيرادين خضع كل من هذين الإيرادين للضريبة النوعية الخاصة به — مثال — الأرباح أنتى تحققها طبيبة بوصفها صاحبة بنك دم خاص تخضع لضريبتين الأولى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة للأرباح الناتجة عن استغلال هذا البنك بعد أن يخصم منها مايقابل إيرادها بوصفها طبيبة اخصائية والثانية الضريبة على أرباح المهن غير التجارية بالنسبة الى المبلغ الذى يقابل إيرادها كطبيبة اخصائية فى هذا المجال .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على أن « تفرض ضريبة سنويا سعرها كالاتى على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الاساسى فيها العمل وتسمى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى ٠٠ » ويبين من ذلك أن ثمة شروط يجب توافرها فى النشاط الذى يخضع لضريبة المهن غير التجارية مجملها أن يقوم الممول به على سبيل التكرار متخذاً اياه مهنة له وأن يكون العمل العنصر الاساسى فى هذا النشاط وان يمارس الممول المهنة بصفة مستقلة وليس تابعاً لغيره .

واذ تنص المادة ٣٠ من هذا القانون على أن « تفرض ضريبة سنوية على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها بغير أى استثناء الا ما ينص عليه القانون . فان المستفاد من هذا النص واستقراء باقى نصوص هذا القانون انه يشترط لسريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ان يتحقق الربح عن طريق الاحتراف وان يعمل الممول لحسابه وان يكون المقصود بالعمل تحقيق ربح وأن ينتج هذا

الربح عن اشتراك عنصرى رأس المال والعمل وهذه الخاصية الأخيرة هى التى تميز وعاء هذه الضريبة عن أى إيرادات أخرى •

ويخلص مما تقدم ان الشارع قد أخذ بنظام الضرائب النوعية التى تقوم على تقسيم الإيرادات حسب مصدرها التى تنتج منه — وهل هو العمل وحده أم رأس المال وحده أم العمل ورأس المال معا مما ترتب عليه قيام مبدأ استقلال أوعية الضرائب النوعية عن بعضها فاذا ما حصل الممول على إيرادين خضع كل من هذين الإيرادين للضريبة النوعية الخاصة به •

ومن حيث أنه تأسيسا على ماتقدم فانه لما كان الثابت ان الطبيعة صاحبة بنك الدم تجمع بين حقها بوصفها مالكة ومديرة لهذا البنك وبين عملها كطبيبة اخصائية فى أمراض الدم وحفظه ونقله فانها تخضع لضريبتين أولاهما : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية الناتجة عن استغلال هذا البنك بعد أن يخضع منها مايقابل إيرادها بوصفها طبيبة اخصائية حيث ثبت أن نسبة تكلفة نشاط هذا البنك الى إيراداته حوالى ٧٠ ٪ مما يؤكد غلبة عنصر رأس المال الذى يتصافر مع عنصر العمل فى انتاج الربح • وثانيهما : الضريبة على أرباح المهن الحرة بالنسبة الى المبلغ الذى يقابل إيرادها كطبيبة اخصائية فى هذا المجال على أساس انها تمارس مهنة غير تجارية يكون العمل القائم على الخبرة العلمية والفنية عنصرها الاساسى وقوامه الكشف على المتطوع والتأكد من خلوه من الامراض بما يسمح بأخذ دم منه والاستعانة بخبرتها الفنية فى تجفيف وحفظ ونقل وتحديد فصيلة الدم •

ولا حجة فيما يقال من أن الارباح الناتجة من استغلال هذا البنك تخضع كلها للضريبة على الارباح التجارية والصناعية للارتباط الوثيق بين نشاط الممولة بوصفها طبيبة فى البنك ونشاطها بوصفها مالكة وصعوبة توزيع الارباح بين هذين النشاطين فهذا القول مردود بأن الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح المهن غير التجارية مستقلتان ولكل منهما قواعدها الخاصة كما أنه ليس

في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أى نص يجيز البحث على صلة التبعية بين فرع من فروع دخل الممول وفرع آخر وربط الضريبة على مجموع دخله من تلك الفروع على أساس القواعد التى تسرى على فرع واحد منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الارباح التى تحققها الطبية بوصفها صاحبة بنك دم خاص تخضع لضريبتين :
الاول ضريبة الارباح التجارية والصناعية بالنسبة للارباح الناتجة عن استغلال هذا البنك بعد أن يخضم منها مايقابل ايرادها بوصفها طبية اخصائية والثانية : الضريبة على ارباح المهن غير التجارية بالنسبة الى المبلغ الذى يقابل ايرادها كطبية اخصائية فى هذا المجال .
(ملف ٢٠/٢/٢٧ — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٥)

سابعا : الصلح فى الضريبة :

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

ضريبة على الارباح الصناعية والتجارية — الفقرة الاولى من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديلها بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ — استحداثه قيدا على الصلح فى التعميصات باشتراط أن يكون على اساس دفع مبلغ يعادل مقدار ما لم يؤد من الضريبة بعد أن كان غير مقيد باى قيد — سريان هذا القانون على قرارات الصلح التى تتم بعد العمل به بصرف النظر عن تاريخ ارتكاب المخالفة أو رفع الدعوى .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاولى من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤوس الاموال المنقولة والارباح الصناعية والتجارية وكسب العمل ، كانت قبل تعديلها تنص على أنه : «يعاقب على كل مخالفة

لاحكام المواد ٠٠ ٠٠ ٠٠ من هذا القانون بغرامة لا تزيد على ألف قرش وبزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥٪ منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله » .

وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فأصبحت الفقرة الاولى منها تنص على أن : « يعاقب على كل مخالفة لاحكام المواد ٠٠٠ ٠٠٠ من هذا القانون بغرامة لا تزيد على ألفى قرش ويقضى بتعويض لا يقل عن ١٥٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة » .

وأضيفت فقرة جديدة الى هذه المادة تنص بأن : « يكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ، ولها التنازل عنها اذا رأت محلا لذلك ، وفي حالة التنازل يجوز للمصلحة الصلح في التعويضات » .

ثم عدلت هذه الفقرة الاخيرة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ بحيث أصبح نصها كما يأتى : « ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ، ولها النزول عنها اذا رأت محلا لذلك ، وفي حالة النزول يجوز لمدير عام مصلحة الضرائب أو من ينييه الصلح في التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مقدار مالم يؤد من الضريبة » .

ويؤخذ من ذلك أن هذا التعديل الاخير قد استحدث قيда على الصلح في التعويضات ، بأن اشترط أن يكون الصلح على أساس دفع مبلغ يعادل مقدار ما لم يؤد من الضريبة بعد أن كان غير مقيد بأى قيد .

ولتحديد مدى سريان هذا القيد على الصلح في المخالفات الضريبية التى تمت قبل تاريخ العمل به ، وان لم يتخذ قرار الصلح فيها الا بعد تاريخ نفاذه ، تتعين التفرقة بين التعويضات كحقوبة يمكن الحكم بها على مرتكبى هذه المخالفات وبين امكان التصالح في هذه التعويضات .

فالصلح في التعويضات يكون مرحلة مستقلة بذاتها ، لاحقة لوقوع المخالفة ورفع الدعوى العمومية عنها ، وما يترتب على ذلك من امكان

الحكم بهذه التعويضات كلها أو بعضها • والواقعة القانونية التي يترتب عليها رفع الدعوى العمومية وامكان الحكم بالتعويض هي واقعة التراخي في سداد الضريبة من واقع الاقرار أى المخالفة الضريبية التي حددها القانون ، بينما يقوم الصلح في هذه التعويضات على واقعة قانونية اخرى مختلفة تماما من الواقعة الاولى هي صدور قرار من مدير مصلحة الضرائب أو من ينييه طبقا للقانون بالصلح في هذه التعويضات •

يؤيد هذا النظر أن للتعويض في المخالفات الضريبية وجهين : وجه جنائي باعتباره عقوبة ، ووجه مدني باعتباره تعويضا مدنيا لصلح الخزانة ، ومن مقومات هذا الوجه الاخير جواز الصلح في هذه التعويضات • ومن ثم فلا يجوز القول بأن الصلح وصف للعقوبة أو ركن من أركانها فتسرى عليه قواعد عدم رجعية قوانين العقوبات ، أو تكون الواقعة التي تحدد القانون الواجب التطبيق فيه وهي واقعة المخالفة ذاتها ، ذلك أن الصلح يتعلق بالوجه المدني للموضوع باعتباره المبالغ المحكوم بها تعويضات مدنية لا عقوبة جنائية • أى أن هناك مركزين قانونيين مختلفين تمام الاختلاف ، يستقل كل منهما بكيانه وطبيعته القانونية والخاصة والواقعة المنشئة له ، ويستتبع ذلك أن يخضع كل منهما للقانون الذي تمت في ظله الواقعة القانونية المنشئة له •

لهذا قررت الجمعية العمومية ان القانون الواجب التطبيق على قرارات الصلح في تعويضات المخالفات الضريبية ، هو القانون المعمول به عند صدور قرارات الصلح في هذه التعويضات ، دون نظر لوقت ارتكاب المخالفة وتاريخ رفع الدعوى العمومية •

(فتوى ١٦ في ١٢/١/١٩٥٧)

الفرع الثالث

الضريبة على المرتبات وكسب العمل

أولا : الواقعة المنشئة للضريبة :

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

الواقعة المنشئة للضريبة على المرتبات هي استيلاء الممول على المرتب استيلاء فعلياً أو حكماً بوضع الأيراد تحت تصرفه — أثر ذلك — تحديد سعر للضريبة وحد الاعفاء منها يرتبط بتاريخ هذا الاستيلاء الفعلي أو الحكمي — الاستيلاء بطبيعته لاحق لواقعة قانونية أخرى هي الاستحقاق — يتعذر وضع تفسير عام مجرد لتحديد تاريخ ربط الضريبة في حالة ما اذا سبق الاستحقاق الصرف الفعلي أو الحكمي لاختلاف عناصر وواقعات كل حالة عن غيرها — يتعين بحث كل حالة على حدة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح الصناعية والتجارية وكسب العمل ينص في المادة (٦١) على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها ... على : .

١ — كل المرتبات وما في حكمها التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة و الى أى شخص

٢ — كل المرتبات وما في حكمها التي تدفعها المصارف والشركات » .

وينص في المادة (٦٢) على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور » .

وينص في المادة (٦٣) على أن يحدد سعر الضريبة على الوجه الآتى :

٢٪ على الـ ١٠٠ الأولى ، ١٥٪ على الـ ١٠٠٠ التالية ، ١٨٪ عن الـ ٢٠٠٠ التالية ، ٢٢٪ عما زاد على ذلك .

ويعفى من الضريبة كل ممول لا يزيد مجموع ما يستولى عليه من الايرادات المبينة أنواعها في المادة ٦١ على » .

أما المادة (٦٣ مكرر) فهي تقرر استحقاق الضريبة عن كل جزء من السنة حصل فيه استيلاء على أى إيراد من الايرادات الخاضعة للضريبة بنسبة مدته وعلى أساس الايراد الشهرى بعد تحويله الى ايراد سنوى ، وفي حالة حدوث تغيير في الرقم الخاضع للضريبة يعدل سعر الضريبة من تاريخ حدوث هذا التغيير على أساس الرقم الجديد بعد تحويله الى ايراد سنوى ، كما اعتبرت هذه المادة الايرادات والمكافآت العارضة التى يحصل عليها الممول ايرادا متعلقا بالسنة كلها .

وتنص المادة ٣٣ من قرار وزير الخزانة الصادر في ١٩٣٩/٢/٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه « فيما يتعلق بالموظفين فمن يستولون شهريا من الوزارات و على أن ايراد من الايرادات الخاضعة للضريبة بمقتضى المادة (٦١) من القانون؛ يجب على كل جهة من الجهات التى تدفع اليهم تلك الايرادات أن تستقطع منهم الضريبة على أساس مجموع ما يستولى عليه منها الموظف وذلك بمراعاة القواعد الآتية :

أولا :

ثانيا :

ثالثا :

رابعاً : تستبعد قيمة الجزاءات والخصم الناشئ عن أجازات مرضية بغير ماهية كاملة ... » •

ومن حيث أنه بناء على تلك النصوص وطبقاً لصريح عباراتها فان ضريبة كسب العمل تفرض على المرتبات التي تدفع الى مستحقيها وترتبط على مجموع ما يستولى عليه الممول من مرتبات وماهيات ومكافآت وتستحق عن كل جزء من السنة حصل فيه استيلاء على أى ايراد ومن ثم فان المشرع يكون قد اعتبر الاستيلاء الفعلى أو الحكمى بوضع الايراد تحت تصرف مستحقه هو الواقعة المنشئة للضريبة وبالتالي فان تحديد سعرها وحد الاعفاء منها انما يرتبط بتاريخ هذا الاستيلاء الفعلى أو الحكمى — بيد أن هذا الاستيلاء يجب أن يكون لاحقاً بحسب طبيعة الأمور لواقعة قانونية أخرى هي الاستحقاق اذ لا يتصور قيام واقعة الاستيلاء صحيحة بذاتها بغير استحقاق للمرتب وعليه لا تكون هناك مشكلة تحتاج للبحث ان تعاصرت الواقعتان وانما يثور البحث أن سبق الاستحقاق الصرف الفعلى أو الحكمى •

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على المسائل التي عرضت على ادارة الفتوى لوزارة المالية فانه بالنسبة **للمسألة الاولى** الخاصة بمرتبات رؤساء وأعضاء مجالس ادارات الشركات فان الاستحقاق لا ينشأ الا بصدور قرار التعيين عند صدور هذا القرار ينشأ حق الرئيس أو العضو في المرتب ومن ثم فان عدم تعاصر قرار تحديد المرتب مع قرار التعيين لا يؤثر في استحقاق المرتب وبالتالي يعد استيلاؤهم على مبالغ تحت الحساب استيلاء على مرتب تستحق عنه الضريبة فاذا صدر بعد ذلك قرار يحدد المرتبات بما يفوق ما سبق لهم صرفه فان استيلاءهم تبعاً لذلك على فروق مالية يعتبر استيلاء غير معاصر لواقعة الاستحقاق تستحق عنه الضريبة منسوبة الى تاريخ هذا الاستيلاء الجديد بوقائعه وعناصره والمستقل عن استيلائهم السابق على مبالغ تحت حساب المرتب •

ومن حيث أنه فيما يتعلق **بالمسألة الثانية** فان المرتب أو الجزء منه الذي يصرف للعامل بعد أن كان مرقوفاً أو مخصصاً بسبب الاحالة

الى المحاكمة أو بسبب توقيف جزاء تأديبي انما هو مبلغ مستحق للعامل وواجب الصرف له أصلاً ، غاية ما في الأمر أن المشرع في حالة الوقف منعه من الصرف ووضع المرتب تحت ذمة ما تنتهي اليه السلطة المختصة بمسألة العامل ومن ثم فان المرتب أو الجزء منه الموقوف صرفه عند أديت عنه الضريبة في التاريخ المحدد لصرف المرتب أصلاً وبالتالي لا محل لاختصاصه مرة ثانية للضريبة عند حصول العامل عليه بالفعل ؛ وبالمثل فان الجزاء المخصوم من مرتب العامل هو مبلغ كان مستحقاً وواجب الأداء في تاريخ الصرف المحدد للاستيلاء على المرتب وبالتالي فقد آتت عنه الضريبة عند صرف ما تبقى من المرتب بعد الخصم وعليه فلا محل لاختصاصه هو الآخر للضريبة مرة ثانية عند حصول العامل عليه ومرد ذلك أن جزاء الخصم من المرتب انما تحسب على أساس ما يستحقه العامل الأمر الذي لا يتفق مع استبعاد الجزاء المخصوم عند حساب الضريبة على المرتب .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك أن قرار وزير الخزانة الصادر في ١٩٣٩/٢/٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه قد قرر في المادة ٣٣ استبعاد قيمة الجزاءات عند حساب الضريبة على المرتبات لأن في ذلك رفعا للضريبة عن جزء من مرتب العامل بغير نص في القانون وهو ما يتعارض مع الأصل الدستوري الذي لا يجيز الاعفاء من الضرائب الا بنص صادر عن السلطة التشريعية .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالمسألة الثالثة الخاصة بحالة السيد الذي أنهى رئيس الجمهورية خدمته بقرار صادر منه في عام ١٩٦٧ ثم اعاده اليها بالقرار رقم ١٨٨٢ لسنة ١٩٦٨ ، منحه بعد ذلك مرتبه فترة الفصل بالقرار رقم ٢١٥٥ لسنة ١٩٧١ فان واقعة الاستحقاق قد عاصرت واقعة الاستيلاء في حالة هذا العامل ، فلم يكن يستحق مرتباً خلال فترة الفصل لارتباط استحقاق المرتب بالقيام بالعمل لذلك فانه يستمد حقه في البالغ التي صرفها من القرار وتسم ٢١٥٥ لسنة ١٩٧١ وبالتالي تحسب الضريبة وفقاً لسعرها حسب التاريخ الذي وضعت فيه تلك المبالغ تحت تصرفه .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الرابعة الخاصة بالسيد /
الذى لم يتمكن من صرف مرتبه خلال فترة استبقائه بالقوات المسلحة
لصابته بحالة نفسية وعصبية فان المادة ٤٨ من القانون رقم ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية تقرر تطبيق القواعد
الخاصة بالمستدعين من أفراد الاحتياط على المستبقين بالقوات المسلحة
وتقرر المادة (٥١) من ذات القانون حساب مدة الاستدعاء أجازة
استثنائية بمرتب كامل ، وبناء على ذلك يستحق المستبقى بالقوات
المسلحة مرتبه شهرا بشهر شأنه فى ذلك شأن المستدعى وشأن باقى
العاملين ، وبالتالي يخضع مرتبه للضريبة فى التاريخ المحدد للصرف
شهريا بالسعر وحد الاعفاء المقرر فى ذلك الوقت ، وان لم يقيم بصرف
مرتبه خلال المدة المحددة للصرف يعلى مرتبه بالأمانات لحسابه ،
ولذلك فانه لا محل لاختصاص هذا المرتب المعلى بالأمانات للضريبة عند
حصول العامل عليه لما فى ذلك من ازدواج ضريبى غير جائز قانونا .

ومن حيث أنه مادام الأمر كذلك بالنسبة للمسائل التى تعرضت
لها ادارة الفتوى لوزارة المالية بكتابها رقم ١/١٠/٤ - المؤرخ
١٩٧١/١/١٩ وكتابها رقم ٦٣/١/٤ - المؤرخ ١٩٧٣/٩/١٠ فانه
يجب التقرير بأن أى من الكتابين لم يتعارض مع الفتوى الصادرة برقم
١٣٣ فى ١٩٦٧/٤/٦ من ذات الادارة لكونها جميعا قد قامت على
أساس استحقاق الضريبة فى تاريخ الصرف الفعلى أو الحكمى وإذا
كانت ادارة الفتوى لم تبحث فى تحديد الاستيلاء فى بعض ما عرض
عليها فان ذلك كان بسبب تعاصر واقعة الاستحقاق مع واقعة الاستيلاء
الأمر الذى لا يبرر الفصل بينهما .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بطلب الوزارة وضع تفسير عام مجرد
يتم بموجبه تحديد تاريخ ربط الضريبة لتطبيقه فى الحالات التى تعرض
لها مستقبلا فانه لا يتسنى وضع هذا التفسير لاختلاف عناصر
واقعات كل حالة عن غيرها الأمر الذى يتعين معه بحث كل حالة على
حده ، فضلا عن ذلك فانه ليس من الملائم فى الوقت الحالى اصدار
مبدأ عام فى هذه المسألة نظرا لعرض النظام الضريبى برمته على

السلطة التشريعية لمناقشته تمهيدا لاحلال نظام جديد محل ما هو قائم.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : أنه لا تعارض بين الرأى الذى انتهت اليه ادارة الفتوى لوزارة المالية بكتابها رقم ١/١٠/٤ فى ١٩/١/١٩٧١ ورقم ٦٣/١/٤ فى ١٠/٩/١٩٧٢ وبين الرأى الذى انتهت اليه بكتابها رقم ١٣٣ فى ٦/٤/١٩٦٧ .

ثانيا : أنه ليس من الملائم وضع مبدأ عام يتناول وقت ربط الضريبة على المرتبات فى حالة استحقاق العامل لمجمد منها خاصة وأن قوانين الضرائب محل تعديل تشريعى تنظره السلطة التشريعية فى الوقت الحالى .

(ملف ٧٤٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٣/٧)

ثانيا : الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

ضريبة كسب العمل — فرضها على المرتبات وما فى حكمها —
معيار التفرقة بين ما يخضع منها وما لا يخضع لهذه الضريبة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رعوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على كل المرتبات وما فى حكمها والماهيات

والاجور والمعاشات والايادات المرتبة مدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس المحلية الى أى شخص ٠٠٠ » ، وتنص اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى البند أولا من المادة ٣٣ على أن « يدخل فى حساب المرتبات وما فى حكمها الخاضعة للضريبة ما يصرف من جميع أنواع البدلات والمكافآت والمرتبات الاضافية مالم تكن هذه المبالغ مخصصة للصرف على أغراض ومهام الوظيفة ومقدار حاجتها لمرتب الضيافة وبدل التمثيل وبدل السفر ومرتب الانتقال الثابت المقدر على أساس متوسط المنصرف الفعلى ومصاريف الانتقال فانها تخضع للضريبة » .

ويبين من هذين النصين أن معيار التفرقة بين ما يخضع لضريبة كسب العمل وما لا يخضع مما يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل من الحكومة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة الاخرى التى نصت عليها المادة ٦١ السالف بيانها هو المقابل الذى يقرر المنح من أجله فان كان لقاء القيام بأعمال الوظيفة خضع لاحكام هذه الضريبة وان كان مقابلا لنفقات الوظيفة وأغراضها خرج عن نطاق أحكام الضريبة .
(فتوى ٨٦٤ فى ١٢/١٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

بدل العمادة — سرد للتشريعات المقررة لهذا البدل — الحكمة من تقريره — خضوعه لضريبة كسب العمل .

ملخص الفتوى :

يستفاد من تقضى التشريعات المنظمة لبدل العمادة أنه فى سنة ١٩٤٥ رأت اللجنة الوزارية المشكلة لبحث حالات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية « أن العمادة تكليف يتحمل به استاذ فوق عظمه العلمى المطلوب ومن ثم فهم ترى وجوب تعويضه عنه بمكافأة مالية

قدرها ٢٠٠ جنيه في السنة وقد كان هذا الرأي معمولاً به في جامعة القاهرة منذ زمن طويل « ٠ وبتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وافق مجلس الوزراء على الاقتراح على أن تمنح مكافأة العمادة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٦ ، وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٨ رفعت جامعة القاهرة الى وزارة المالية مذكرة أشارت فيها الى قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ثم استطردت الى القول بأن « تقدير مكافأة العمادة بمائتى جنيه جاء على أساس قيمة المكافأة التى كانت تصرف للعمداء من أكثر من خمس عشرة سنة قدرها ٢٠٠ جنيه في السنة ولكن الكليات قد اطرء نموها وتضاعف موظفوها وميزانياتها فأصبحت هذه المكافأة لا تتناسب والمجهود الذى يبذله الاستاذ العميد في ادارة الكلية علاوة على قيامه بواجبه كأستاذ قسم ٠٠٠ ولذلك ترجو الجامعة اعادة النظر في قيمة المكافأة ٠٠ الخ ٠٠ » وبتاريخ ٧ من ابريل سنة ١٩٥٤ قرر مجلس الوزراء الترخيص لوزارة المعارف العمومية في صرف مرتب العمادة لمن يقوم بعمل العميد وذلك اقتصادا في الاجراءات الخاصة بالتقدم لمجلس الوزراء بمنح مكافأة عمادة لكل من يقوم بأعمال العمادة . ثم صدر القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات المصرية وصدر بعده القانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظم الجامعات المصرية ولم يتناول كلاهما بدل العمادة ولكن الجامعة (جامعة القاهرة) كانت تصرفه للعميد لوروده في ميزانياتها وكانت تصرفه أيضا لمن يقوم بعمل العميد اذا اشغرت العمادة أو قام العميد باجازة تتجاوز شهرا في السنة الدراسية ٠ واخيرا صدر القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة ونص في المادة ٩٥ على أن «مرتبات مدير الجامعة ووكيلها وأعضاء هيئة التدريس والمعيدين وقواعد تطبيقها على الحاليين منهم ومكافآت الاساتذة غير المتفرغين مبينة بالجدول المرافق بهذا القانون » ٠ وقد حدد هذا الجدول — في جامعات الاقليم الجنوبي — المرتبات التى أشارت اليها المادة ٩٥ ثم نص على ان يمنح عميد الكلية مدة عمادته ثلاثمائة جنية سنويا بدل عمادة علاوة على مرتبه ٠

ويخلص مما تقدم أن القصد من منح بدل العمادة ومن تقريره

هو تعويض العميد عن جهده الذى يبذله فى قيامه بأعمال العمادة بالاضافة الى عمله كأستاذ ذى كرسى (لان العميد معين من بين الاساتذة ذوى الكراسى) أى أنه مكافأة له عن قيامه بأعمال العمادة وليس مقررًا للصرف على أغراض الوظيفة أو مهامها .

ولهذا انتهى رأى الجمعية الى ان بدل العمادة الذى يمنح لعميد الكلية يخضع لضريبة كسب العمل .

(فتوى ٨٦٤ فى ١٢/١٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

ضريبة كسب العمل والضريبة الاضافية على الدفاع — بدل حضور جلسات مجلس ادارة مصلحة صنايق التأمين والمعاشات — خضوعه لهاتين الضريبتين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على أن « يكون لمصلحة صنايق التأمين والمعاشات مجلس ادارة يشكل من خمسة عشر عضوا ، منهم أحد عشر عضوا يعينون بحكم وظائفهم ، وأربعة أعضاء من الخبراء فى الشؤون المالية والاقتصادية وشئون التأمين ، يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية .. وتعين مكافآت وبدل حضور جلسات مجلس الادارة بقرار يصدره رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الاقتصاد » ، وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧ — بتحديد عشرة جنيهاً بدل حضور للعضو عن كل جلسة من جلسات مجلس الادارة بحد أقصى قدره ستون جنيهاً سنوياً ، مهما كان عدد الجلسات .

ومن حيث أن القرار الجمهورى المشار اليه قد أغفل تقدير

مكافأة لاعضاء مجلس الادارة اكتفاء بمقابل حضور الجلسات الذي حدده ، ومفهوم ذلك أن هذا المقابل انما يمثل الاجر الذي يستحقه هؤلاء الاعضاء نظير عملهم بالمجلس . ولا يعتد في هذا الصدد باطلاق تعبير « بدل الحضور » على المقابل المذكور لان العبرة بمدلوله القانوني المستفاد من مجموع النصوص على الوجه المتقدم يؤيد هذا النظر : أولا — أن الاصل في بدل الحضور أن يكون معادلا لما ينفقه العضو من نفقات في سبيل حضور الجلسات ، وقد خرج المشرع على هذا الاصل في تقرير بدل الحضور لاعضاء المجلس اذ قدر مبلغا يجاوز ماينفق في سبيل حضور الجلسات عادة . ثانيا — ان المجلس يضم بين أعضائه أربعة خبراء في الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون التأمين ، وقد روعى في اشراكهم الافادة من خبرتهم وتجاربهم في هذه الشؤون ولا يكون ذلك دون مقابل .

وعلى هدى ماتقدم يتعين اعتبار المبالغ التي يتقاضاها اعضاء مجلس ادارته مصلحة صناديق التأمين والمعاشات مكافأة نظير عملهم بالمجلس تخضع لضريبة كسب العمل تطبيقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أنه « تربط الضريبة على مجموع مايستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومعاشات وايرادات مرتبة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا » .

ولما كان وعاء الضريبة الاضافية للدفاع ، هو ذات وعاء الضريبة الاصلية تطبيقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع ، فان تلك المبالغ تخضع كذلك للضريبة الاضافية للدفاع .

(فتوى ٩٢ في ١/٣/ ١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

مقابل الحضور — المقابل المستحق لرئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صندوق طرح النهر واكله ولاعضاء لجنة تقوم الاموال الخاصة للحراسة والمرخص في بيعها تنفيذاً للامرين العسكريين رقمى ٤ و ٥ لسنة ١٩٥٦ — خضوعه لضريبتى كسب العمل والدفاع •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مؤسسة صندوق طرح النهر واكله ، فى الفقرة الاخيرة منها على أن « يمنح لرئيس مجلس الادارة ولكل عضو مبلغ عشرة جنيهات مقابل حضور كل جلسة من جلسات مجلس الادارة » وأنه تنفيذاً للامرين العسكريين رقمى ٤ و ٥ لسنة ١٩٥٦ بنظام ادارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم وبالتدابير الخاصة بأموال البريطانيين والفرنسيين شكلت لجان لتقييم قيمة الاموال الخاصة للحراسة والمرخص فى بيعها وصدر قرار من السيد وزير المالية والاقتصاد برقم ٥٧٦ لسنة ١٩٥٧ ونص فى المادة الاولى منه على أنه « فى البيوع التى يتفق عليها الطرفان على تكليف لجنة خاصة بتقدير قيمة الاموال المباعة يتحمل الطرفان مناصفة نفقات تلك اللجنة وتشمل هذه النفقات اتعاب ومصروفات الخبراء وغيرهم ممن تستعين بهم اللجنة فى مباشرة عملها وأن السيد وزير الاقتصاد قرر أن يمنح رئيس اللجنة المذكورة اثنا عشر جنيهاً وان يمنح كل عضو من أعضائها عشرة جنيهات بحد أقصى مقداره ألف جنيه فى السنة وذلك كمقابل حضور من كل جلسة من الجلسات التى تعقدها اللجنة على أن تتحمل الحراسة نصف هذا المقابل ويتحمل المشتري النصف الآخر » •

ويستفاد من ذلك ان كلا من رئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صندوق طرح النهر واكله ، وكلا من رئيس واعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيمة الاموال الخاصة للحراسة والمرخص فى بيعها تنفيذاً

للأمرين العسكريين السالف الإشارة إليهما — لا يمنحون مكافأة عما يؤدونه من أعمال وإنما يمنحون مبالغ وصفت بأنها مقابل عن حضور الجلسات التي يعقدها مجلس إدارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله والتي تعقدها اللجنة الخاصة بتقدير قيمة الأموال المبيعة والمشار إليهما آنفا • وإغفال النص على تقدير مكافأة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة المذكورة ولرئيس وأعضاء اللجنة المشار إليها اكتفاء بما يتقاضونه مقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وجلسات اللجنة ، يدل على أن هذا المقابل هو في حقيقته أجر أو مكافأة مقررّة نظير ما يؤديه الأعضاء من أعمال في هاتين الجهتين ، ويؤيد هذا النظر أن الأصل في مقابل الحضور أن يكون معادلا لما ينفقه العضو في سبيل حضور الجلسات فإذا زاد عن هذا الحد فإنه يمثل مكافأة أو اجرا لا مجرد مقابل حضور وإذا كان مقابل الحضور المقرر لرئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ، ولرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيمة الأموال الخاضعة للحراسة يزيد على ما ينفق في سبيل حضور الجلسات عادة فإنه يكون في حقيقته اجرا مقررّا نظير ما يؤديه هؤلاء الأعضاء من عمل في مجلس الإدارة واللجنة المشار إليهما

ويخلص من كل ماتقدم — ان المبالغ التي يتقاضاها رئيس وأعضاء مجلس إدارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ، ورئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيم الأموال الخاضعة للحراسة العامة على أموال البريطانيين والفرنسيين — تعتبر اجرا أو مكافآت مقررّة لهم ، نظير الأعمال التي يؤدونها ، وبهذه المثابة فهي تخضع للضريبة على كسب العمل ، تطبيقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ التي تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة ، يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من الزايات نقدا أو عينا ، وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » •

ولما كان وعاء الضريبة الإضافية للدفاع هو ذات وعاء الضريبة الأصلية تطبيقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض

ضريبة اضافية للدفاع فان المبالغ السالف الاشارة اليها تخضع كذلك لضريبة الاضافية على الدفاع •

وغنى عن البيان أن تكيف هذه المبالغ بانها أجرا أو مكافأة ينفى عنها وصف مقابل الحضور ، ومن ثم فهي لا تقبل التجزئة باعتبار بعضها أجرا والبعض الآخر مقابل ما ينفقه العضو في سبيل حضور الجلسات ، على أن المشرع قد حسم هذا الخلاف في شأن خضوع بدل الحضور للضريبة على كسب العمل وذلك بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الذى أضاف بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور الى قائمة المرتبات التى تخضع لهذه الضريبة •

لهذا انتهى رأى أن مقابل الحضور الذى يمنح لرئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ، ولرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيم الاموال الخاضعة للحراسة على أموال البريطانيين والفرنسيين — يخضع للضريبة على كسب العمل ، وللضريبة الاضافية للدفاع •

(فتوى ٩١٦ فى ٣/١١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

ضريبة كسب العمل — مدى سريانها على مرتبات موظفى الهيئة العامة لقناة السويس بالنسبة لما يستقطع من هذه المرتبات كمعاش أو تأمين — لاتعفى مرتبات موظفى الهيئة من ضريبة كسب العمل الا بنسبة مقدارها ٧٥ فى المائة من مرتباتهم — أساس ذلك — هو عدم اعتبارهم من موظفى ومستخدمى الحكومة نوى الحق فى المعاش فى مفهوم المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على رعوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل عدم سريان الاعفاء المقرر فى المادة ١٠٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ عليهم ، لان هيئة قناة السويس مستثناة

بقرار خاص من وزير الشؤون الاجتماعية من الخضوع لاحكام
الفصلين الثانى والثالث من قانون التأمينات الاجتماعية وطبقا للمادتين
٥٥ و ٦٥ من هذا القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة
على ايرادات روعس الاموال المنقوله وعلى الارباح التجارية والصناعية
على أن « تربط ضريبة كسب العمل على مجموع مايستولى عليه صاحب
الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومعاشات وايرادات
مرتبه لمدى الحياة يضاف الى ذلك ماقد يكون ممنوحا له من المزايا
نقدا أو عينا » .

« ويعفى من المبالغ التى تربط عليها الضريبة لموظفى ومستخدمى
الحكومة — الذين لهم الحق فى المعاش قيمة احتياطى المعاش ، وفيما
يتعلق بسائر من عداهم من الموظفين والمستخدمين سواء أكانوا فى
خدمة الحكومة أم فى خدمة غيرها — ٧٥٪ من قيمة الماهيات والاجور » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع فى صدد هذا الاعفاء من
ضريبة كسب العمل يفرق بين طائفتين .

الاولى — طائفة موظفى الحكومة المعاملين بقوانين المعاشات
والذين يجرى على مرتباتهم حكم الاستقطاع للمعاش .

والثانية — تشمل من عدا هؤلاء من الموظفين سواء أكانوا فى خدمة
الحكومة أم فى غيرها .

وقد ميز المشرع الطائفة الاولى باعفاء احتياطى المعاش من
الضريبة مهما بلغ مقداره وفى مقابل ذلك واعمالا لبدأ المساواة فى حمل
عبء الضريبة قرر اعفاء موظفى الطائفة الثانية من الضريبة فى حدود
نسبة معينة من مرتباتهم مقدارها ٧٥٪ وقد أدخل المشرع فى عداد

هذه الفئة موظفي الحكومة غير العاملين بقوانين المعاشات مما يدل على أن أساس التفرقة بين هاتين الطائفتين لا يقوم على ثبوت صفة الموظف الحكومي الخاضع للضريبة بقدر ما يقوم على ثبوت معاملته لقوانين المعاشات المعمول بها في الحكومة ، ومن ثم فمتى كان الموظف الخاضع للضريبة معاملا بقوانين المعاشات النافذة في الحكومة ويجرى عليه مرتبه حكم الاستقطاع للمعاش أعفى المبلغ المستقطع من راتبه من ضريبة كسب العمل مهما كان مقداره — وسواء كان موظفا في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو الهيئات المحلية .

ولما كان موظفو الهيئة العامة لقناة السويس (وهي مؤسسة عامة) موظفين عموميين بحكم عملهم في خدمة مرفق عام تديره هذه المؤسسة ، (مادة ١ و ٢ و ٥ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بنظام هيئة قناة السويس) الا أنهم لا يخضعون لقوانين المعاشات المعمول بها في الحكومة وانما يسرى في شأن معاشاتهم نظام خاص تضمنته لائحة نهاية الخدمة الصادرة من الهيئة وذلك بالنسبة الى موظفيها المعيّنين بعد ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ تاريخ تأميم شركة القناة ولائحة نهاية الخدمة الصادرة من الشركة المؤممة بالنسبة الى الموظفين المعيّنين قبل هذا التاريخ . ومن ثم فلا يصدق في حق هؤلاء الموظفين جميعا وصف موظفي ومستخدمى الحكومة الذين لهم الحق في المعاش وذلك في مفهوم المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ولا تعفى مرتباتهم من ضريبة كسب العمل الا في حدود ٧٥ ٪ . وذلك بغض النظر عما يجرى على هذه المرتبات من استقطاع للمعاش ، وسواء أجاز مقدار الاستقطاع ٧٥ ٪ من المرتب أم قل عن هذه النسبة أو لم يكن يجرى على مرتباتهم أصلا حكم الاستقطاع للمعاش .

وتتص المادة ١٠٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه « تعفى التعويضات والمعاشات المستحقة تطبيقا لاحكام هذا القانون من الخضوع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها كما تعفى قيمة الاشتراكات المقتطعة من أجور المؤمن عليهم من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل » .

ولما كان المقصود بالاشتراكات المعفاة من ضريبة كسب العمل بمقتضى هذا النص انما هي الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال بالتطبيق لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه .

ولما كانت الهيئة العامة لقناة السويس قد استئنيت بقرار خاص من وزير الشؤون الاجتماعية من الخضوع لاحكام الفصلين الثانى والثالث من قانون التأمينات الاجتماعية تطبيقا لاحكام المادتين ٥٥ و ٦٥ من هذا القانون ، وتنص أولاها على عدم سريان الفصل الخاص بتأمين الشيفوخة على مستخدمى وعمال الحكومة والوحدات الادارية المستقلة والمؤسسات العامة اذا كان لهم وقت العمل بهذا القانون نظام أفضل . وتردد المادة ٦٥ الحكم ذاته بالنسبة الى الفصل الثالث الخاص بتأمين العجز والوفاة .

ويبدو مما سبق أن موظفى الهيئة لايسرى عليهم الفصل الخاص الثانى من قانون التأمينات الاجتماعية وهو الفصل الخاص بتأمين الشيفوخة والذى يجعل الاشتراك فيه ، الاشتراك الوحيد الذى يقتطع من أجر العامل وفقا لاحكام هذا القانون . ومن ثم فان نسبة الـ ٥ ٪ التى تقتطع من مرتبات موظفى الهيئة المعينين قبل ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ ، لاتمثل اشتراكا مقتطعا من أجورهم على مقتضى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وانما هى فى واقع الامر جزء من نظام خاص بهؤلاء الموظفين رضى الابقاء عليه عملا بالمادة ٥٥ من القانون المشار اليه باعتباره نظاما أفضل من نظام قانون تأمين الشيفوخة المنصوص عليه فى هذا القانون ، وعلى مقتضى ذلك فان حكم الاعفاء من ضريبة كسب العمل المنصوص عليه فى المادة ١٠٢ من القانون المذكور لايسرى على هذه النسبة ولا يعفى من الضريبة من مرتبات هذه الفئة من موظفى الهيئة سوى ٧٥ ٪ من هذه المرتبات تطبيقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

ويخلص من كل ماتقدم أن موظفى الهيئة لايعتبرون من موظفى ومستخدمى الحكومة ذوى الحق فى المعاش ، فى مفهوم المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على رؤوس الاموال

المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل . وان الاعفاء من ضريبة كسب العمل المنصوص عليه في المادة ١٠٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لايسرى على موظفى الهيئة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه تطبيقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكره لاتعفى مرتبات موظفى الهيئة العامة لقناة السويس كافة من ضريبة كسب العمل الا بنسبة مقدارها ٧٠٪ من هذه المرتبات .

(فتوى ٤٧١ فى ١٩٦١/٦/٢١)

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

المبالغ التى تصرف كمصاريف انتقال ومقابل حضور جلسات لجنة
كهربة الجمهورية العربية المتحدة — خضوعها لضريبتى كسب العمل
والدفاع .

ملخص الفتوى :

سبق أن رأت الجمعية بجلسة ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٢ ، أن مقابل الحضور الذى يمنح لرئيس وأعضاء مجلس ادارة مؤسسة صندوق طرح النهر واكله ولرئيس وأعضاء اللجنة الخاصة بتقدير قيم الأموال الخاضعة للحراسة على أموال البريطانيين والفرنسيين يخضع للضريبة على كسب العمل وللضريبة الاضافية ، تأسيسا على أن الأصل فى مقابل الحضور أن يكون معادلا لما ينفقه العضو عادة فى سبيل حضور الجلسات فاذا زاد على هذا الحد فانه يمثل مكافأة أو اجرا لا مجرد مقابل حضور جلسات وأن تكيف هذه المبالغ بأنها اجرا أو مكافأة نظير ما يؤديه من عمل ينفى عنها وصف مقابل الحضور ، ومن ثم فهي لاتقبل التجزئة باعتبار بعضها اجرا والبعض الآخر مقابل ماينفقه العضو من مصروفات لحضور الجلسات ، على أن المشرع قد

حسم ما قام من خلاف في هذا الشأن بصدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الذي أضاف بدل التمثيل ، وبدل الاستقبال ، وبدل الحضور الى قائمة المرتبات التي تخضع لضريبة كسب العمل •

وفي ضوء ما تقدم فان ما حصل عليه السيد المهندس وكيل وزارة الأشغال وعضو لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة كمصاريف انتقال ومقابل حضور جلسات اللجنة المذكورة يعتبر ائابة له عما كان يقوم به من عمل في اللجنة المذكورة ، ومن ثم فان هذا البدل لا يقبل التجزئة باعتبار بعضه أجرا والبعض الآخر مقابل ما ينفقه من مصروفات لحضور الجلسات ، ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة من أن عمل الأعضاء في اللجنة بغير مكافأة ، اذ العبرة في الخضوع للضريبة بحقيقة التكييف القانوني للمبالغ التي حصل عليها ، بصرف النظر عن التسمية الواردة في القرار المذكور •

لها انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبالغ التي حصل عليها السيد المهندس كمصاريف انتقال ومقابل حضوره جلسات لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة تخضع للضريبة على كسب العمل ولضريبة الدفاع •

(فتوى ٥٥١ في ٢٩/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

شركة عامة — رئيس مجلس ادارتها — تكييف مركزه القانوني — هو موظف بها وليس وكيلًا عن المساهمين في ادارتها — اعتبار دخله منها مرتبا مصدره العمل وليس نتاجا للحصة المعنوية التي يساهم بها — أثر ذلك — خضوع هذا المرتب لضريبة كسب العمل وليس للضريبة على إيرادات القيم المنقولة — أساس ذلك — مثال بالنسبة لمرتب رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية •

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل على أن « تسرى ضريبة القيم المنقولة .. (رابعا) • على كل ما يؤخذ من أرباح الشركة لمصلحة عضوا أو أعضاء مجالس الإدارة أو لمصلحة صاحب نصيب آخر وكذلك على كل ما يمنح بأية صفة كانت الى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت ولاتعاب الاخرى على اختلافها » •

وتنص المادة ٦١ من ذلك القانون على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على .. (٢) كل المرتبات وما في حكمها والماهيات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر ... » •

ولئن كان الأساس في خضوع مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة للضريبة على القيم المنقولة هو التكييف القانوني لعلاقة عضو مجلس الإدارة بالشركة وطبيعة ما يتقاضاه منها من مبالغ ، فالثابت — وفقا لاحكام قانون التجارة وقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — أن عضو مجلس إدارة الشركة لا يعد أجيرا بها ، وانما يعد وكيلًا عن المساهمين في إدارة الشركة ويعد في الوقت ذاته مساهما في الشركة بحصة معنوية تتمثل فيما يؤديه لها من خدمات وماله من حيشة ومكانة اجتماعية ، وهي صفات يضعها جميعا رهن خدمة الشركة ، ومن ثم فان خضوع مكافأة عضو مجلس الإدارة للضريبة على القيم المنقولة يتفق والأساس المتقدم ذكره ، اذ تعتبر هذه المكافأة نتاجا للحصة المعنوية التي يساهم بها عضو مجلس الإدارة في الشركة وهو يتفق في الوقت ذاته مع اشتراط تملك عضو مجلس الإدارة نصيبا من أسهم الشركة اذ يؤدي ذلك الى اعتباره شريكا في الشركة •

الا أن الاساس قد تغير في الشركة التي تملكها الدولة والتي

تساهم فيها سواء عن طريق التأميم أو عن طريق التأسيس أو الاشتراك في التأسيس أو المساهمة في رأس المال ذلك أن تعيين عضو مجلس الإدارة أصبح منوطا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بعد أن كان يتم عن طريق انتخاب الجمعية العمومية للشركة (القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١) ولم يعد تعيين عضو مجلس الإدارة هنا بحيثية أو مكانة اجتماعية ، وإنما أساس تعيينه في تلك الشركات هو كفاءته واخلاصه في العمل ، ولا يلزم فيه أن يكون مالكا لاي نصيب في رأس مال الشركة وعلى ذلك يصعب القول بأن عضو مجلس إدارة الشركة التي تملكها الدولة أو التي تساهم فيها يعد مساهما فيها بحصة معنوية وأن ما يتقاضاه منها هو نتاج لتلك الحصة — وهو الأساس في خضوعه للضريبة على القيم المنقولة — ويمكن القول في هذه الحالة أنه أجبر بالشركة ، وأن ما يتقاضاه منها هو دخل مصدره العمل ، ومن ثم يدخل في مدلول المرتبات والأجور وما في حكمها ويخضع للضريبة على المرتبات والأجور .

وقد وضحت معالم هذا الاتجاه باصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، التي أعتبرت رئيس مجلس إدارة الشركة أعلى مستوى في وظائف الشركة ، وحددت له مرتبا معينا . ومن ثم فقد غدا — رئيس مجلس الإدارة موظفا بالشركة ، وأصبح يتقاضى مرتبا ثابتا محددا من تاريخ العمل بتلك اللائحة ، وهذا يتنافى مع خضوع مرتبه للضريبة على القيم المنقولة ، ويؤكد الاتجاه الى اعتبار مرتبه نتاجا لعمل لانتاجا لحصة يساهم بها في الشركة .

ولما كانت الفقرة الثانية من البند رابعا من المادة ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تنص على أنه « ولا تسري أحكام الفقرة السابقة على ما يستولى عليه أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين أو المديرين فوق المبالغ التي يأخذها أعضاء مجالس الإدارة الآخرون وذلك في مقابل عملهم الإداري وبشرط الا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم — والا يزيد ما يستولى عليه

كل منهما في السنة على ثلاثة آلاف جنيه سواء كان ذلك في شكل مبلغ ثابت أو نسبة مئوية في صافي الربح أو المبيعات أو غير ذلك » • والسبب في ايراد هذا النص أن المجلس الاقتصادي قد لاحظ عند النظر في مشروع القانون الخاص بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة « أن العدل يقضى بأن المكافآت الخاصة التي يستولى عليها الاعضاء الذين يعهد اليهم أمر ادارة الشركة ادارة فعلية مقابل عملهم تكون خاضعة للضريبة على الأجور والمرتبات مع تحديد عدد من يستفيدون من هذا الحكم في كل شركة بعضوين اثنين » •

وهذا الاستثناء والأسباب التي قام عليها يؤكد أن أساس خضوع مكافآت أعضاء مجالس ادارة الشركات للضريبة على القيم المنقولة هي اعتبارها نتاجا لحصص معنوية لا مقابل عمل ، ذلك أنه في الحالة التي رأى فيها المشرع أن مكافآت أعضاء مجالس الادارة المنتدبين والمديرين أصبحت مقابل عمل ، اخضعها للضريبة على المرتبات والأجور ولم يخضعها للضريبة على القيم المنقولة ، ومن ثم فانه في حالة رئيس مجلس ادارة الشركة التي تملكها الدولة أو التي تساهم فيها — والتي ثبت فيها ان ما يتقاضاه من الشركة لايعد نتاجا لحصة معنوية يساهم بها فيها — لا تخضع المكافأة للضريبة على القيم المنقولة وانما تخضع للضريبة على المرتبات والأجور •

لهذا انتهى الرأي الى أن مرتب السيد رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية يخضع للضريبة على المرتبات والأجور ولا يخضع للضريبة على القيم المنقولة •

(فتوى ٧٢٠ في ١٩٦٣/٧/٩)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

الضريبة على المرتبات وما في حكمها — المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — نصها على سريان الضريبة على المرتبات والماهيات والمكافآت والأجور والمعاشات والايادات المرتبة لمدى الحياة التي

تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر أو في الخارج عن خدمات أديت في مصر — عدم خضوع المرتبات التي تدفعها مباشرة الهيئات العامة الأجنبية للضريبة ولو كانت مدفوعة لمصرى أو لأجنبى في مصر وعن خدمات أديت فيها — خضوع هذه المبالغ للضريبة اذا دخلت خزانة خاصة في مصر .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه « وتسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على :

١ — كل المرتبات وما في حكمها والماهيات والمكافآت والأجور والمعاشات والايادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء أكان مقيما في مصر أم في الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات من استثناء لهذا الحكم .

٢ — كل المرتبات وما في حكمها والماهيات والمكافآت والأجور والمعاشات والايادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر وكذلك الى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أديت في مصر ... » .

والرأى الراجع في تفسير هذا النص أن المرتبات التي تدفعها الهيئات العامة الأجنبية لا تخضع للضريبة على المرتبات في مصر حتى ولو كانت مدفوعة لمصرى أو لأجنبى في مصر وعن خدمات أديت فيها ، وأنه لكى لا تخضع هذه المرتبات للضريبة يجب أن تدفع مباشرة من حكومة أو هيئة عامة أجنبية ، بحيث اذا دخلت مبالغ المرتبات خزانة خاصة في مصر فان المرتبات التي تدفع من هذه الخزانة تخضع للضريبة.

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ .

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — علاوة المخابرات المقررة بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ — خضوعها للضريبة على كسب العمل المفروضة بالقانون المشار اليه وبالتالي للضريبة العامة على الإيراد .

ملخص الفتوى :

كان العمل يجرى في مصلحة الضرائب على عدم اخضاع علاوة المخابرات للضريبة على كسب العمل وبالتالي للضريبة العامة على الإيراد استنادا الى فتوى مجلس الدولة في هذا الشأن .

ولما صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ معدلا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل رأت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة والاقتصاد أنه يتعين بعد اجراء هذا التعديل اخضاع علاوة المخابرات لضريبة كسب العمل والضريبة العامة على الإيراد .

ولكن المخابرات العامة تذهب غير هذا المذهب وترى أن علاوة المخابرات لا تخضع لضريبة كسب العمل مستندة في ذلك الى الأسباب الآتية :

أولا — أن الفقرة الأولى من المادة ٢٢٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠) أوردت على سبيل الحصر أنواع الإيرادات الخاضعة لضريبة كسب العمل ونصت فيما يختص بالبدلات الخاضعة لهذه الضريبة على ثلاثة أنواع منها هي ،

بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور . والتقاعد المتفق عليه
عنها وقضاء هي تفسير النصوص المالية تفسيراً حرفياً وأن الشك يفسر
حسباً لمول .

ثانياً - أن ندره الأيساحية لقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠
لا تفيد خضوع أى بدل ضريبة حسب العمل عند البدلات الثلاثة التي
أوردتها . وقد عرفت تبريراً لأخضاع هذه البدلات الثلاثة لضريبة أنها
أخضعت لضريبة حتى لا تنفرد ضريبة الأرباح والأجور بإعفاء إيرادات
يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها في حقيقة الأمر دخلاً للممول .
فهذه العبارة إنما وردت بعد حصر أنواع البدلات التي رؤى أخضاعها
للضريبة وهي بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور . ومن ثم
غالباً يمكن القول بأن المذكرة الأيساحية تدل على رغبة المشرع في فرض
الضريبة على أى بدل آخر خلاف تلك البدلات .

ثالثاً - أن علاوة المخبرات المقررة بالقانون رقم ٣٣ لسنة
١٩٥٥ وأن كان بعضها مقرراً لمقابلته ما يقتضيه مظهر الوظيفة . فإن
هذا البعض فضلاً عن عدم إمكان تقديره . يعد حثيلاً ولا يكاد يذكر
في غير معرض "أقصى تلك العلاوة وهو تعويض ما يقابل بدلات
المخبرات من أخطار جسيمة وزيادة حصصه ضد عوامل الأخطار الذي
تؤدي يتعرض له .

رابعاً - أن نقول بأن أخضاع أنواع من البدلات التي تختص فيها
عوامل الوظيفة بجهد الموظف يوجب تحقيق هذا الحكم بالنسبة إلى
غيره من المزايا التي تمنح للموظف من وظيفته . هذا القول يعد اجتهداً
لا يحتفظه النص . حيث وردت به الإيرادات التي تخضع للضريبة على
سبيل الحصر . كما سلف القول . هذا إلى أن علاوة المخبرات لا تعد
مميزة من المزايا التي يعينها نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٥ لسنة
١٩٣٩ ، بل هي في حقيقتها تعويض عما يلاقه الموظف من أخطار
بسبب تأدية أعمال وظيفته ووسيلة لتحسينه من عوامل الأخطار .

ويعرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتقسم الاستشارة

بمجلس الدولة تبين أن الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور وإيرادات منصرفة لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » . وقد أضاف المشرع بهذا التعديل الى وعاء ضريبة كسب العمل أنواعا جديدة من الإيرادات لم تكن خاضعة لها وهى بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور ، وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون تبريرا لهذا التعديل أن المشرع أضاف هذه البدلات الثلاثة الى الإيرادات الخاضعة لضريبة كسب العمل « حتى لا تنفرد ضريبة المرتبات والأجور باعفاء إيرادات يجب أن تصيبها الضريبة باعتبارها فى حقيقة الأمر دخلا للممول » .

ومفاد ذلك أن وعاء ضريبة المرتبات وما فى حكمها يتناول فضلا عن إيرادات العمل الفعلى إيرادات أخرى غير ناتجة عن عمل فعلى وهى المعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة .

وبالنسبة الى إيرادات العمل الفعلى فإن وعائها لا يقتصر على المرتبات والأجور وانما يشمل بنص القانون أنواعا معينة من البدلات هى بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور ، كما يشمل المزايا النقدية والعينية التى يحصل عليها الموظف .

ولما كان بيان حكم القانون فى شأن خضوع علاوة المخبرات لضريبة كسب العمل أو عدم خضوعها يقتضى ابتداء تحديد الطبيعة القانونية لهذه العلاوة .

وبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن علاوة المخبرات قررت لاعتبارات وأسباب مختلفة وهى :

أولا — أن الموظف الذى يعمل فى المخبرات يتعرض بحكم عمله

لأخطار جسيمة ويلاحظ أن كثيرا من فئات الضباط والموظفين يتقاضون علاوة خطر .

ثانيا أن أعمال المخابرات تتطلب من الموظف مظهرا اجتماعيا يتناسب مع الأوساط المختلفة التى يستلزم عمله الانتاج فيها ، وهذا يتطلب منه نفقات لا يحتملها راتبه .

وهذا المبدأ ليس جديدا فهو مطبق على موظفى وزارة الخارجية .

ثالثا — أن هذه العلاوة تساعد على رفع قدرة الموظف على مواجهة أعبائه المادية وتزويد حصانته ضد عوامل الاغراء المادى الذى قد يتعرض له .

ويستفاد من ذلك أن شطرا من علاوة المخابرات هو فى حقيقته بدل تمثيل لموظفى المخابرات لمواجهة النفقات التى تقتضيها أعمال وظائفهم ، والشرط الآخر هو فى الواقع من الأمر مزية تمنح لهم لرفع مستواهم المادى والأدبى تحصينا لهم ضد عوامل الاغراء القوية التى يتعرضون لها .

ولما تقدم تدخل علاوة المخابرات ضمن وعاء ضريبة المرتبات وما فى حكمها ، وبالتالي للضريبة العامة على الايراد .

(فتوى ٢٩٧ فى ١٩٦٤/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

مناط سريان ضريبة المرتبات وما فى حكمها أن تكون الحكومة المصرية أو إحدى الجهات الواردة بالنص هى التى تؤدى المرتب — لا عبرة بكون الشخص مقيما فى مصر أو فى الخارج — لا عبرة بكونه يؤدى بانتخارج ضريبة عن مرتبه — لا معدى من هذا الازدواج الضريبي أن وجد الا باتفاق دولى أو بتشريع داخلى . مثال : مبرتا مكة والمدينة

الموجودتان بالملكة العربية السعودية تابعتان لوزارة الأوقاف المصرية
- موظفو البرتين مصريون يتقاضون مرتباتهم من هذه الوزارة -
خضوعهم لضريبة المرتبات المصرية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من النصوص رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تنص على أنه «تسرى
سرية المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على : (١)
كل المرتبات وما في حكمها والمعاشات والمكافآت والأجور والمعاشات
والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة
ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية إلى أى شخص سواء
أكان مقيما في مصر أم في الخارج ، مع مراعاة ما قصت به الاتفاقات
من استثناء لهذا الحكم ... » ومقتضى هذا النص هو سريان ضريبة
المرتبات وما في حكمها - المفروضة في الجمهورية العربية المتحدة -
على المرتبات التي تؤديها الحكومة المصرية والجهات المشار إليها إلى
أى شخص ، سواء كان مقيما في الجمهورية أو كان مقيما في الخارج ،
وبصرف النظر عما إذا كانت الخدمات التي أدت عنها تلك المرتبات
قد تمت في داخل الجمهورية أو خارجها . فمناط سريان الضريبة في هذه
الحالة هو أن تكون الحكومة المصرية أو إحدى الجهات سالفة الذكر هي
التي قامت بأداء المرتبات ، باعتبارها المألزمة أصلا بأدائها .

ولما كانت مبرتا مكة والمدينة الموجودتان بالملكة العربية السعودية
هما من جهات البر التابعة لوزارة الأوقاف بالجمهورية العربية المتحدة
وكان الموظفون الذين يعملون بهما موظفين مصريين تابعين لهذه الوزارة
ويتقاضون مرتباتهم منها بصفة أصلية ، فإن ما يتقاضونه من مرتبات
تؤديها إليهم الوزارة المذكورة تخضع لضريبة المرتبات وما في حكمها .
المقررة في الجمهورية العربية المتحدة ، طبقا لنص المادة ٦١ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه . ولا يحول ذلك دون خضوع هذه
المرتبات لضرائب الدخل المقررة في المملكة العربية السعودية ، إذا
ما توافرت شروط خضوعها ، وفقا لقوانين هذه الدولة الأخيرة .

ولا معدى عن هذا الأزواج انضريى - ان وجد - الا باتفاق دولى
أو بتشريع داخلى .

ملف ١٤٩/١/٢٧ - جلسة ١٩٦٥/٦/٤

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

المبلغ المستحق للعامل مقابل الاجازة التى لم يحصل عليها - غير
اجر مضاعف تسائه شأن الاجر الذى نصت عليه المادة ٦٢ من قانون
العمل - تراخى أداء هذا المبلغ الى نهاية الخدمة لا يمنع من اعتباره
اجرا - خضوعه للضريبة على المرتبات والاجور وللضريبة الانضمية
الدفاع .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦١ من قانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ تنص على أن لا للعامل الحق فى الحصول على أجره عن أداء
الاجازة المستحقة له اذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى
المدة التى لم يحصل على اجازته عنها « .

وقد جرى البنك المركزى عند تشغيل من تقضى الظروف بتسغياله
من العاملين به أثناء اجازته السنوية ، على أن يضرف له ما يوازى
مكتبه عن مدة الاجازة على أن يؤجل الصرف حتى نهاية خدمته .

وبما أن مايؤديه رب العمل مقابل الاجازات التى لا يحصل عليها
العامل انما هو اجر مضاعف يؤدى له مقابل تشغيله خلال الاجازة
شأنه فى ذلك شأن الاجر الذى نصت عليه المادة ٦٢ من قانون العمل
سالف الذكر التى نصت على أن لصاحب العمل أن يشغل العامل فى
خلال الاعياد التى يستحق عنها اجازته بأجسر كامل ، بشرط أن
يدفع له أجره مضاعفا .

وترتبط على ما تقدم فان ما يدفع للعامل مقابل الأجازة التي لم يحصل عليها وأن تراخى اداؤه الى نهاية الخدمة يخضع للضريبة المنصوص عليها في المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما يخضع للضريبة الاضافية للدفاع .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى أن المبلغ المستحق للعامل مقابل قيامه بالعمل أثناء الأجازة التي لم يحصل عليها يعتبر أجرا مضاعفا يخضع لضريبة المرتبات والأجور والضريبة الاضافية للدفاع .

(فتوى ٣ في ١/٤ / ١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

أرباح العاملين بالشركات المقررة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالشركات المساهمة — إخضاعها للضريبة — لتحديد نوع الضريبة تجب التفرقة بين نصيب العمال النقدي في الأرباح وبين النسبة المخصصة منها للخدمات الاجتماعية والاسكان والخدمات الاجتماعية المركزية — إخضاع النصيب النقدي للضريبة على المرتبات وما في حكمها لكونه نوعا من الأجر ، بينما تخضع الحصة المخصصة للخدمات المشار اليها للضريبة على الأرباح التجارية .

ملخص الفتوى :

أنه في ١٩ من يوليو سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة ويقتضى في مادته الثانية بأن « يستبدل بنص البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي :

بند ٥ — يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥٪ تخصص لشراء

سندات حكومية ويوزع الباقي على الوجه الآتي :

(أ) ٧٥ ٪ توزع على المساهمين •

(ب) ٣٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال ويكون توزيعها على النحو التالي :

١٠ — ١٠ ٪ توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية •

٢ — ٥ ٪ تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة •

٣ — ١٠ ٪ تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف في هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الادارية التي تتولاها أو تتصرف فيها بقرار من رئيس الجمهورية •

كما صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ وقضى في مادته الأولى بأن « يضاف الى الفقرة ب (٣) من البند ٥ من المادة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه النص الآتي :

« ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تخصيص بعض المبالغ المتحصلة من هذه النسبة للتوزيع على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحا أو تحقق أرباحا قليلة لأسباب لا ترجع الى عدم كفاءة في التشغيل أو الى تراخ من العاملين في الشركة ، ويكون التخصيص في كل حالة على حدة وبناء على عرض الوزير المختص » •

وبين مما تقدم أن المشرع أخذ بنظام مشاطرة العمال في الربح على النحو عام وشامل بالنسبة لشركات المساهمة بعد أن كان اختياريا ومحددا بما تنص عليه المادة ٦٩١ من القانون المدني من أنه « اذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في

جـ ٠ من ارباح رب العمل أو في نسبة مئوية من جملة الايرادات أو من مقدار الانتاج أو من قيمه ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك وجب على رب العمل أن يقدم الى العامل بعد كل جسد بياناً بما يستحقه من ذلك ٠٠٠ » وهذا النظام أى نظام مشاطرة العمال في الربح حيث يحصل العمال علاوة على أجورهم مقدرة كالمعتاد بالنز من أو القسمة على حصة في الأرباح هو أحد أنظمة "الأجر الجماعي" الذى ينظر فيه لى العمال كجماعة تسهم في الانتاج ويجب أن يفيد من ثمراته وهو ما يدخل في مدلول الأجر وفقاً لما نصت عليه المادة ٦٩١ من القانون الأدنى المسار ليهما يدخل في مدلوله طبق المادة ٦٨٣ من القانون المدنى التى عرفت "الأجر والمواد الأولى والثانية والثالثة من قانون العمل الصادر به قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ وبهذه المثابة تخضع حصة "العمل في الأرباح التى توزع عليهم نقداً ومقدارها ١٠٪ وفق لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المسار ليهما لغيرية على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعونات وهى الضريبة الواردة في الباب الأول من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ دون الضريبة على ايراد رؤوس الأموال المنقولة الواردة في الكتاب الأول من هذا القانون لأن هذه الضريبة بحسب تسميتها القيم المنقولة والديون والودائع والتأمينات انما تفرض على دخول رأسمالية وليست حصة العمال في الأرباح دخلاً رأسمالياً ٠

ورعاء الضريبة على القيم المنقولة كما حددت المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٦ « جميع ايرادات رؤوس الأموال المنقولة ٠ »

أما فيما يتعلق بنسبة الـ ١٥٪ وهى النسبة المخصصة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ للخدمات الاجتماعية والأسكان والخدمات الاجتماعية المركزية للموظفين والعمال فإنه لا يمكن نذات الأسباب اخضاعها لضريبة ايراد رؤوس الأموال المنقولة وخاصة بعد أن تقرر توجيهها عن طريق الميزانية العامة لتمويل الخدمات العامة الخاصة بالعمال وانما تعتبر اقتطاعاً جبرياً من الربح يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ٠

لذلك انتهى الرأى الى اخضاع نصيب العمال النقدى في أرباح شركات المساهمة للضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات أما ما يخص من حصة العمال في الأرباح للخدمات الاجتماعية والاسكان والخدمات الاجتماعية المركزية فيخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(ملف ١٤٨/١/٣٧ — جلسة ١٩٦٦/٨/٣)

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — الفقرة الثانية من المادة ٦١ من هذا القانون — نصها على سريان ضريبة المرتبات وما في حكمها على كل المرتبات وما في حكمها التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر وكذلك الى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أديت في مصر — ورود كلمة الهيئات في الفقرة المذكورة عامة مطلقة — اثر ذلك — انسحاب حكمها على الهيئات العامة والخاصة سواء بمسواء الا ما استثنى من ذلك بنص صريح في القانون أو في الاتفاقات الدولية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، تنص على الآتي :

تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات على :

(أ) كل المرتبات وما في حكمها والمهامات والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح

العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص
سواء أكان مقيما فى مصر أو فى الخارج مع مراعاة ما قضت به الاتفاقات
من استثناء لهذا الحكم •

(ب) كل المرتبات وما فى حكمها •• التى تدفعها المصارف والشركات
والهيئات والافراد الى أى شخص مقيم فى مصر وكذلك الى أى شخص
مقيم فى الخارج عن خدمات أدت فى مصر •

ومن حيث أن كلمة الهيئات الواردة فى الفقرة الثانية من المادة ٦١
سالفة الذكر وردت عامة مطلقة فينسحب حكمها على الهيئات العامة
والخاصة سواء بسواء الا ما استثنى من ذلك بنص صريح فى القانون أو
فى الاتفاقات الدولية ويؤيد هذا النظر ماورد بالأعمال التحضيرية
للانانون سالف الذكر ما ذكرته لجنة المالية والجمارك من أن الضريبة
لا تتناول فقط مرتبات موظفى الحكومة بل تسرى أيضا على جميع
المرتبات والمهايا التى تدفعها الهيئات العامة أو الخاصة أو الافراد
كما جاء فى المذكرة التفسيرية التى قام بها مشروع القانون المذكور الى
البرلمان أنه آن الآوان لكى تفرض الضريبة على جميع ذوى المرتبات
والمهايا من غير موظفى الحكومة لأن العدل يقضى بالمساواة بين الجميع،
كما قرر مندوب الحكومة فى البرلمان ان الفقرة الثانية من المادة ٦١
خاصة بالمرتبات التى تدفع الى أى شخص مقيم فى مصر ولو كان
يستولى عليها من هيئة أو شخص فى الخارج الا اذا كان حكومة اجنبية •

ومن حيث ان من المقرر أنه لاعفاء من الضريبة بغير نص صريح
بذلك وأن الاعفاء باعتباره استثناء من تطبيق قانون الضريبة يخالف
عموميتها يفسر فى أضيق الحدود ولا يجوز التوسع فى تفسيره •

(انتهى ١١٥٢ فى ١٢/٧/ ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

الضريبة على المرتبات وما في حكمها والاجور — ضريبة ارباح المهن غير التجارية — فيصل التفرقة بين الدخل الذى يخضع لكل من هاتين الضريبتين — حصول الممول على الدخل من عمل يمارسه بصفة تبعية أو مستقلة — المبالغ التى يتقاضاها خبراء التحكيم بهيئة التحكيم واختبارات القطن وأبحاث مصدرى الاقطان الذين يختارون من بين العاملين بالقطاع العام — خضوع هذه المبالغ للضريبة على المرتبات وما في حكمها .

ملخص الفتوى :

افرد القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل الكتاب الثالث منه للضريبة على كسب العمل . واشتمل هذا الكتاب على بابين اولهما « فى المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات » وثانيهما « فى ارباح المهن غير التجارية » وقد جمع المشرع بين هذين النوعين من ضرائب الدخل فى كتاب واحد نظرا لأن مصدرهما هو العمل الذى يباشره الانسان . غير أن ذلك لا يعنى وحدة الاحكام الخاصة بالضريبتين وانما تختلف هذه الاحكام من ضريبة الى أخرى .

فبالباب الأول من الكتاب المشار اليه الخاص بضريبة المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات نص فى المادة ٦١ على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات على — ١ — كل المرتبات وما فى حكمها والماهيات والاجور والمعاشات والأيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية ومجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء كان مقيما فى مصر أم فى الخارج ٢٠٠ — كل المرتبات وما فى حكمها والماهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والأيرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد الى أى شخص مقيم فى مصر وكذلك الى أى شخص مقيم فى الخارج عن خدمات أدت فى مصر » .

وبيين من مطالعة هذا النص ان هناك أنواعا من الايرادات تخضع للضريبة على المرتبات والاجور ، وان الايرادات الناتجة عن اداء العمل هي النطاق الطبيعي لتطبيق تلك الضريبة ، غير أنه يشترط في هذا العمل أن يكون لحساب الغير وأن يقترن بالتبعية القانونية أى أن يتم تحت اشراف الغير وتوجيهه •

أما الباب الثانى الذى عالج فيه المشرع ضريبة المهن غير التجارية فقد نصت المادة ٧٢ على أنه « تفرض ضريبة سنويا سعرها كالاتى على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الاساسى فيها العمل • وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى » •

ويتضح من هذا النص أن ثمة شروطا يجب توافرها فى النشاط الذى يخضع لضريبة المهن غير التجارية مجملها ان يقوم الممول به على سبيل التكرار متخذاً اياه مهنة له ، وان يكون العمل العنصر الاساسى فى هذا النشاط وان يمارس الممول المهنة بصفة مستقلة وليس باعتباره تابعا لغيره •

ويخلص من ذلك أن فيصل التفرقة بين الدخل الذى يخضع لكلى من هاتين الضريبتين هو ما اذا كان الممول يحصل عليه من عمل يمارسه بصفة تبعية أو مستقلة ، فمضى قام بعمل لحساب الغير وكان هذا العمل مقترنا بالتبعية القانونية فان ما يحصل عليه من دخل يخضع للضريبة على المرتبات والاجور ، أما اذا مارسه بصفة مستقلة ودون اشراف أو توجيه من أحد فانه يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية •

وفى هذا المعنى أصدرت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن التمييز بين المكافآت والاجور الخاضعة لضريبة المرتبات وغيرها وبين الايرادات الخاضعة للضريبة على المهن الحرة وغير التجارية وجاء به أنه « لوحظ أن بعض الجهات يختلط عليها الأمر فى تحديد نوع الضريبة التى تخضع لها المكافآت والايرادات التى تصرف للعاملين والخاضعة لضريبة المرتبات والاجور بين نوع الضريبة التى تخضع لها المبالغ والايرادات الأخرى التى تصرف لأصحاب المهن

غير التجارية والخاضعة للضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية •• وفيما يلي المعايير التي يمكن وضعها للفرقة بين الإيرادات التي تخضع لضريبة المرتبات والأجور وتلك التي تخضع للضريبة على إيرادات المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية • أولا — بالنسبة للإيرادات الخاضعة للضريبة على المرتبات والأجور : يشترط أن يكون مصدرها عقد العمل أو إيجارة الأشخاص ••• ومن خصائص هذا العقد — ١ — قيام الأجير بعمله لحساب رب العمل وتحت مسؤوليته • — ١ — اقتضائه أجرا مقابل العمل • — ٣ — تبعية الأجير لرب العمل والخضوع لرقابته وأشرافه ، ولا يلزم أن يحكم العلاقة بين الأجير ورب العمل قانون أو لائحة وظيفية (قانون التوظيف أو لائحة استخدام) بل يكفي أن يكون العقد الذي يربطه برب العمل أو منشأة من عقود العمل أو استئجار الأشخاص وأن يقوم بالعمل تحت إدارة رب العمل وتحت إشرافه بمعنى ألا يكون له حرية كاملة في أداء العمل أو الامتناع عنه • وفي هذه الأحوال فإن ما يحصل عليه المستخدم من مكافآت أو أجور أو إيراد مقابل العمل أو الخدمة يخضع للضريبة على المرتبات والأجور » •

واستطرد الكتاب الدوري «ثانيا — الإيرادات الخاضعة للضريبة على إيرادات المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية مايلي : — ١ — أن يكون العنصر الاساسى فيها العملوان يزاولها الممولين بصفة مستقلة وذلك أعمالا لحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقضاء محكمة النقض • — ٢ — ألا تربط صاحب المهنة بدافع الإيراد علاقة تبعية • — ٣ — أن يعود للممول نتائج عمله أو مهنته متحملا مسؤوليته » •

ومن حيث أنه للوقوف على نوع الضريبة التي تخضع لها المبالغ التي يتقاضاها الخبراء المعروضة حالتهم يتعين تكييف العلاقة التي تربط هؤلاء الخبراء بهيئة التحكيم واختبارات القطن واتحاد مصدرى الاقطن •

ومن حيث أنه بالنسبة لهيئة التحكيم واختبارات القطن فإن المادة ١٣ من لائحة التحكيم واختبارات القطن ، الصادرة بقرار مجلس إدارة

الهيئة رقم ٣ لسنة ١٩٦٨ تنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ بإعادة تنظيم الهيئات العاملة في قطاع القطن ، تنص على أن « تشغل وظائف خبراء الهيئة وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة في حدود القوانين واللوائح . أما غيرهم من الخبراء الذين ترشحهم سنوياً كل من المؤسسة المصرية العامة للقطن والمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والبنوك التجارية والهيئات القطنية وفقاً للشروط التي تضعها الهيئة . وتعد قائمة بأسماء من يقع عليهم الاختيار من خبراء التحكيم الاستثنائي والابتدائي وخبراء المخازن كل على حده » .

وتتقضى المادة ٥١ بأن « تحدد أتعاب خبراء القائمة المشار إليهم في المادة ١٣ على الوجه الآتي : ١٥٠ مليماً للخبير الابتدائي عن كل لوط ، ١٨٠ مليماً للخبير الاستثنائي عن كل لوط ، ٥٠٠ مليماً للخبير المخازن عن كل لوط » .

ومن حيث أن الخبراء الذين يختارون من بين العاملين في القطاع العام يخضعون في جهات عملهم الأصلية لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الذي كان يحكمه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم صدر به بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أن قيام هؤلاء العاملين بأعمال التحكيم لدى الهيئة إنما ينطوي على العمل عن طريق الاتفاق بين جهاتهم الأصلية التي تتولى ترشيحهم وبين الهيئة التي تقبل هذا الترشيح .

ومن حيث أن من المقرر أن ندب العامل للقيام بعمل آخر ، سواء أكان هذا الندب كلياً أم بالإضافة إلى العمل الأصلي ، ليس من شأنه نشوء علاقة جديدة بين العامل وبين الجهة المنتدب إليها مغايرة في طبيعتها للعلاقة التي تربطه بجهة عمله الأصلية إذ أن الندب لا يعنى أكثر من أن يسند إلى العامل القيام مؤقتاً بعمل وظيفته أخرى أو مباشرة اختصاص معين في غير جهة عمله الأصلي . ومن ثم تعد علاقته بالجهة المنتدب إليها امتداداً لعلاقته بالجهة المنتدب منها ، وبالتالي فإن التبعية

القانونية التي تسيطر على علاقة العامل بجهته الأصلية تظل هي المسيطرة على علاقته بالجهة التي ندب للعمل بها .

وينبنى على ذلك أنه طالما كان الاجر الذي يتقاضاه العامل من جهة عمله الاصلى يخضع بناء على تلك التبعية للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، فان كل مايتقاضاه من الجهة المنتدب اليها يخضع ايضا لهذه الضريبة .

ومما يعزز قيام علاقة التبعية بين الخبراء المذكورين وبين الهيئة في خصوصية المسألة محل البحث ان الهيئة هي التي تنظم عمليات التحكيم وتحدد كيفية اجرائها اذ تنص المادة ٤ من اللائحة آنفة الذكر بأن « يجرى التحكيم على الاقطنان المكبوسة كبسا مائيا وذلك بالمقارنة الى نماذج قياسية معتمدة وفقا لما تنص عليه المادة ١٦ ، ويكون التحكيم على رتبة القطن وتيلته » كما ان الهيئة هي التي تصدد لهم عمليات التحكيم التي تسند اليهم فهم يعملون لحسابها وتحت ادارتها، وهي التي تنفرد وحدها بتحديد مقدار المكافأة التي تصرف لهم طبقا للوائحها التي لايمكون مناقشتها . ولا يؤثر استقلالهم من الناحية الفنية في القيام بتلك العمليات في توافر علاقة التبعية اذ المعول عليه في هذا الصدد هو التبعية القانونية وحدها وقد تحقق قيامها كما سبق البيان .

ومن حيث أنه بالنسبة لاتحاد مصدرى الاقطنان فان المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار اللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطنان تنص على أن « يعمل باللائحة العامة لاتحاد مصدرى الاقطنان المرافقة لهذا القانون » .

وتنص المادة ٢٩ من تلك اللائحة بأن « يختص الاتحاد بالفصل بطريق التحكيم في أوجه الخلاف التي تنشأ بين مصدرى الاقطنان والمشتريين حول صنف القطن أو رتبته أو شروط العقد ويكون التحكيم على درجتين ابتدائية واستئنافية وذلك وفقا للاجراءات المبينة باللائحة الداخلية للاتحاد » .

وبيين من نصوص اللائحة الداخلية المشار اليها والتي صدر بها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٥٩ ، فيما يتعلق بخبراء القائمة باتحاد مصدري الاقطان ان التحكيم الابتدائي يتولاه خبراء أول درجة وهؤلاء تنظم طريقة اختيارهم المادة ٨٣ من اللائحة التي تقضى بأن يختارهم سنويا وزير الاقتصاد من قائمة تقدمها لجنة الادارة تشتمل على أربعين اسما . فاذا وقع الاختيار على أحد العاملين بالقطاع العام فانه يصدق في شأنه ماسبق تقريره بالنسبة لخبراء القائمة بهيئة التحكيم واختبارات القطن من حيث استمراره خاضعا للتبعية التي تسيطر على علاقته بجهة عمله الاصلية، وبالتالي يخضع مايتقاضاه من مكافأة للضريبة على المربحات والاجور .

أما التحكيم الاستثنائي فيتولاه حسبما تنص المادة ٨٧ من اللائحة الداخلية هيئة خبراء الاستئناف التي تؤلف من ستة عشر خبيرا من اعضاء الاتحاد يختارهم سنويا وزير الاقتصاد من قائمة تقدمها لجنة الادارة تشتمل على عشرين اسما ، بمعنى أنه يشترط في هؤلاء الخبراء أن يكونوا اعضاء في الاتحاد .

وقد كانت المادة الاولى من اللائحة العامة للاتحاد المرافقة للقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ آنف الذكر تنص على أن « يتألف اتحاد مصدري الاقطان من التجار المصدرين للقطن المقيمين في الاقليم المصري . ولايجوز لغير اعضاء الاتحاد مزاوله تجارة تصدير الاقطان » .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن في الاقليم المصري فقضى في المادة الاولى منه بأن « كل منشأة تزاوّل تجارة تصدير القطن في الاقليم المصري يجب أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لايقبل رأسمالها عن مائتي الف جنيه » كما نص في المادة الثانية على أنه « على منشآت تصدير القطن المقيّدة باتحاد مصدري الاقطان في الاقليم أن توفّق أوضاعها مع احكام هذا القانون في مهلة اقضاها سنة من تاريخ العمل به » وقضى في المادة الخامسة بأن « يستبدل بنص المادة ٣ من اللائحة العامة لاتحاد مصدري الاقطان في الاقليم المصري الصادرة بالقانون رقم

٢٠٢ لسنة ١٩٥٩ النص الآتى : يشترط فيمن يطلب قيده عضوا بالاتحاد — ١ — أن تكون من الشركات المساهمة المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة والتي يتوفر فيها. الشروط الآتية » .

ويبين من ذلك أن أعضاء الاتحاد أصبحوا من شركات القطاع العام ، وهى اشخاص اعتبارية . ومن المعلوم ان الشخص الاعتبارى وان توافرت له الشخصية القانونية كالشخص الطبيعى بحيث يكون له مثل حقوقه والتزاماته — الا أنه لا يباشر نشاطه بنفسه وانما يتعين ، بحكم طبائع الاشياء ، ان يباشر عنه هذا النشاط غيره من الاشخاص الطبيعيين فيعمل هذا الغير باسمه ولحسابه .

ومتى كان ماتقدم فان خبراء هيئة الاستئناف باتحاد مصدرى الاقطان انما يمثلون فى واقع الامر الشركات التى يعملون لحسابها ، وبالتالي فان اختيارهم للقيام بأعمال الخبرة يرتبط أساسا بحساباتهم عمالا بتلك الشركات ، ومن ثم تمتد التبعية التى تسيطر على علاقتهم بالشركات التى يعملون بها لتشمل نشاطهم بهيئة التحكيم ويخضع مايتقاضونه تبعا لذلك للضريبة على المرتبات وما فى حكمها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع المبالغ التى يتقاضاها خبراء التحكيم بهيئة التحكيم واختبارات القطن واتحاد مصدرى الاقطان الذين يختارون من بين العاملين بالقطاع العام للضريبة على المرتبات وما فى حكمها .

(ملف ١٢٨/١/٣٧ — جلسة ١٩٧١/١٢/١)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

ضريبة كسب العمل — مدى خضوع مكافآت أعضاء مجلس الامة لهذه الضريبة والقانون الواجب التطبيق عليها فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة — تخضع هذه المكافآت للضريبة سواء فى مصر أو فى

سوريا ، ويكون القانون الواجب التطبيق على مكافأة العضوية هو قانون الاقليم الذى يتم فيه صرف المكافأة ، فاذا تم صرفها من خزانة مجلس الامة بالقاهرة سرى التشريع المصرى عليها ولو كان العضو سوريا ، واذا صرفت من خزانة المجلس بدمشق سرى التشريع السوري ولو كان العضو مصرية .

ملخص الفتوى :

أدرجت ميزانية مجلس الامة وقدرها ١٠٥٩٠٠٠٠ جنيها ضمن الميزانية الموحدة خص الاقليم الجنوبى منها مبلغ ٧٤٤٤٠٠٤٠ جنيها أودعت بنك مصر بالقاهرة وخص الاقليم الشمالى بمبلغ ٣١٤٩٦٠ جنيها اتخذت الاجراءات اللازمة لايداعه بنك مصر بدمشق — وقد تقرر توحيد اجراءات الصرف بالنسبة لجميع الاعضاء فى الاقليمين الشمالى والجنوبى ، وتتم هذه الاجراءات بالامانة العامة للمجلس بالقاهرة — على ان تصرف مكافآت العضوية من خزانة المجلس بالقاهرة بالعملة المصرية أو من خزانة مكتب شئون المجلس الذى انشئ بدمشق بالعملة السورية وذلك حسب رغبة الاعضاء . هذا وقد كانت مكافآت اعضاء المجلس النيابى السورى السابق معفاة من الضرائب فيما عدا رسم الدمغة اما مكافآت العضوية بالنسبة لاعضاء مجلس الامة السابق فكانت خاضعة لقوانين الضرائب . وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١١ من ابريل سنة ١٩٦١ فاستبان لها ان المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل تنص على ان « تسرى ضريبة المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات على :

١ — كل المرتبات وما فى حكمها والاجور والمعاشات والايرادات المرتبة لمدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء أكان مقيما

في مصر أم في الخارج مع مراعاة ماقتضت به الاتفاقات من استثناءات لهذا الحكم .

٢ — كل المرتبات وما في حكمها والمأهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والايادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والافراد الى أى شخص مقيم في مصر وكذلك الى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر » .

ويستفاد من هذا النص أن ايرادات كسب العمل التي تتمثل في المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والايادات المرتبة لدى الحياة تخضع لضريبة كسب العمل التي عبر عنها المشرع في النص بضريبة المرتبات وما في حكمها وان المشرع يفرق في اخضاع هذه الايرادات للضريبة بين مايسرف من الحكومة أو الهيئات العامة وبين مايسرف من الافراد والهيئات الخاصة ذلك ان الايرادات التي تدفعها الحكومة والهيئات العامة تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها بغض النظر عن جنسية من صرفت اليه عربيا كان أم اجنبيا وبغض النظر عن محل اقامته أى سواء اكان مقيما في مصر أم في الخارج وبغض النظر عن نوع ومكان الخدمة التي استحققت من اجلها هذه الايرادات اما الايرادات التي يكون مصدرها الافراد أو الهيئات فيشترط لسريان ضريبة المرتبات عليها توافر احد شرطين : اما أن يكون صاحب الايراد مقيما في مصر أو ان يكون الايراد عن خدمات أدت فيها .

وضريبة المرتبات والاجور وفقا للتشريع المعمول به في الاقليم السوري تفرض بدورها على كل شخص يتقاضى راتبا أو اجرا أو تعويضا اما من خزانة الدولة ومؤسساتها العامة ولا فرق حينئذ بين ان يكون مقيما في سوريا أو في خارجها أو من خزانة خاصة ويشترط حينذاك ان يكون مقيما في سوريا أو ان يكون المبلغ المدفوع تعويضا عن خدمات اداها فيها .

وبين من ذلك ان التشريع الضريبي في كلا الاقليمين يقضى

بسرطان ضريبة المرتبات والاجور وما في حكمها على ما يصرف من خزانة الدولة من مرتبات ومكافآت وما في حكمها ولما كانت مكافآت اعضاء مجلس الامة تصرف من خزانة الدولة فانها تخضع لضريبة المرتبات المتقدم ذكرها في كلا الاقليمين .

ويتعين بعد ذلك تحديد نطاق سرطان كلا التشريعين المصرى والسورى في خصوص الضريبة على هذه المكافآت لان المسألة تنطوي على صورة من صور تنازع القوانين المحلية .

وتقتضى المادة ٦٨ من الدستور المؤقت بأن كل مقررته التشريعات المعمول بها في اقليمى مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الاقليمى المقرر لها عند اصدارها . ويؤخذ من ذلك ان المشرع اقر مبدأ اقليمية القوانين لحل ما قد يثور من تنازع بين القوانين المعمول بها في كل من اقليمى الجمهورية فيسرى التشريع السورى على الوقائع والتصرفات التى تقع في النطاق الاقليمى المقرر له ويسرى التشريع المصرى على الوقائع والتصرفات التى وقعت في الاقليم الجنوبى ، وعلى مقتضى ذلك فان مكافأة عضوية مجلس الامة التى يتم صرفها من خزانة المجلس بالقاهرة بالعملة المصرية تخضع لضريبة المرتبات والاجور السارية في الاقليم الجنوبى وما يتم صرفه منها من خزانة المجلس بدمشق وبالليرة السورية يخضع للتشريع الضريبى المعمول به في الاقليم الشمالى وذلك بغض النظر في كلا الحالين عن تصرف اليه هذه المكافآت وما اذا كان من ابناء الاقليم الشمالى أم من ابناء الاقليم الجنوبى وبصرف النظر عن محل اقامته لان الضابط في هذا الخصوص هو الاقليم الذى تمت فيه واقعة صرف المكافأة .

وبالنسبة الى اعفاء اعضاء مجلس الامة من الاقليم الشمالى من الضريبة المتقدم ذكرها قياسا على اعفاء اعضاء المجلس النيابى السورى السابق من هذه الضريبة فان هذا الاعفاء الاخير كان مقررا بالقانون رقم ١ بتاريخ ٢٤ آب سنة ١٩٤٣ الخاص بتحديد تعويضات ونفقات اعضاء المجلس النيابى السورى السابق ، وقد الفى هذا التشريع الغاء ضمنا بقانون مجلس الامة الموحد رقم ٢٤٩ لسنة

١٩٦٠ الذى نظم موضوع تعويضات ونفقات اعضاء مجلس الامة تنظيميا كاملا اذ حدد فى المادة ٢٤ منه مايتقاضاه عضو المجلس من مكافأة شهرية وحدد فى المادة ٢٥ مكافأة رئيس المجلس وقضى بعدم جواز الجمع بينها وبين مكافأة العضوية أو بينها وبين ما يكون استحقاق من معاش كما قضت المادة ٢٦ باستحقاق هذه المكافأة من تاريخ حلف اليمين على ان تسرى عليها الاحكام الخاصة بموظفى الدولة من حيث التنازل عنها أو الحجز عليها • واخيرا نصت المادة ٢٨ على الغاء كل نص مخالف لاحكام هذا القانون ، ولم يرد بأى نص من نصوص هذا القانون مايفيد صراحة أو ضمنا اعفاء هذه المكافآت أو التعويضات من ضريبة المرتبات وما فى حكمها •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان القانون الضريبي الواجب التطبيق على مكافأة عضوية مجلس الامة يتحدد بالاقليم الذى يتم فيه صرفها ، فمتى تم الصرف من خزانة المجلس بدمشق سرت ضريبة المرتبات وما فى حكمها المعمول بها فى الاقليم الشمالى ، ومتى تم الصرف من خزانة المجلس بالقاهرة سرى التشريع المصرى عليها وذلك بغض النظر فى كلا الحالين عن صرفت اليه المكافأة وعن محل اقامته •

وان مكافآت اعضاء مجلس الامة من ابناء الاقليم الشمالى تخضع للضريبة على المرتبات والاجور شأنها فى ذلك شأن المكافآت المستحقة لزملائهم اعضاء المجلس من الاقليم الجنوبى •

(فتوى ٣٦٦ فى ٢٩/٤/١٩٦١)

ثالثا : تحديد وعاء الضريبة :

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

العاملون بالحراسة العامة أما موظفون معينون أصلا بها ويعاملون بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وأما معارون أو منتدبون للعمل بها من أجهزة الدولة ويعاملون بنظم المعاشات المطبقة عليهم بجهاتهم الأصلية — العبرة في تطبيق الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تكون بقانون المعاش المعامل به العامل بالحراسة على التفصيل السابق — المكافأة التي تمنح لموظفي الحكومة المعارين والمنتدبين الى الحراسة العامة بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب الاصلى — عدم خضوعها لاستقطاع المعاش وعدم تمتعها بالتالي باى اعفاء من الضريبة على كسب العمل .

ملخص الفتوى :

أن الثابت من كتاب الحراسة العامة رقم ٩٣٣٣ المؤرخ ٦ من ابريل سنة ١٩٧٠ ان العاملين بالحراسة العامة ، أما موظفون معينون أصلا بها وهؤلاء يعاملون بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وأما موظفون بأجهزة الدولة المختلفة ومعارون أو منتدبون للعمل بالحراسة العامة ، وهؤلاء يعاملون بنظم المعاشات المطبقة عليهم بجهاتهم الأصلية ، ونظرا الى أن العمل بالحراسة العامة يقتضى أن يعمل هؤلاء الموظفون بها في غير أوقات العمل الرسمية بصفة مستمرة ، فانهم يمنحون مقابل ذلك مكافأة بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب الاصلى .

ومن حيث أن الواضح من نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر أنه يفرق في مقدار الاعفاء من الضريبة بين طوائف معينة من الموظفين . ولكنه لا يقيم هذه التفرقة على أساس المبالغ التي يتقاضاها شخص ينتمى الى طائفة محدودة من الطائفتين

المذكورتين في هذا النص .. فالموظف المعار أو المنتدب الى الحراسة العامة ، يظل خاضعا لقانون المعاشات المعامل به في جهته الأصلية ، وبالتالي يندرج ضمن طائفة الموظفين الذين لهم الحق في المعاش و تطبيق أحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة ٩ من قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر تنص على أن « تحسب الاشتراكات وكذلك المبالغ التي تؤديها الخزانة العامة أو الهيئات أو المؤسسات العامة على أساس المرتب أو الاجر الأصلي » كما تنص المادة ٢٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن « .. تستبعد بالنسبة للموظفين والمستخدمين الذين لهم الحق في المعاش قيمة احتياطي المعاش بالغة ما بلغت قيمة هذا الاحتياطي ولا يدخل في ذلك الاستقطاعات للمعاش عن مدد سابقة أما بالنسبة لغيرهم من الموظفين والمستخدمين فيستبعد ٧٥٪ من الماهيات والاجور ولا تستبعد ٧٥٪ من أى إيراد آخر من الإيرادات الخاضعة للضريبة » .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن المكافأة التي تمنح لموظفي الحكومة المعارين والمنتدبين الى الحراسة العامة بنسبة ٣٠٪ من المرتب الأصلي لاتخضع لاستقطاع المعاش، ولما كان الاعفاء المقرر لهذه الطائفة من الموظفين مقصورا على ما يستقطع من مرتباتهم الأصلية مقابل احتياطي المعاش ، فمن ثم لا تتمتع هذه المكافأة بأى اعفاء من الضريبة على كسب العمل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه بالنسبة الى موظفي الحكومة المعارين والمنتدبين الى الحراسة العامة الذين لهم الحق في المعاش يستبعد من المبالغ الخاضعة للضريبة على كسب العمل قيمة احتياطي المعاش ولا يستبعد ٧٥٪ من أى إيراد آخر من الإيرادات الخاضعة للضريبة ومنها المبالغ التي يتقاضونها من الحراسة العامة بلاضافة الى مرتباتهم الأصلية .

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — تفرق بين طائفتين من حيث نسبة الاعفاء الى وعاء الضريبة على كسب العمل — طائفة موظفي ومستخدمى الحكومة الذين لهم الحق فى المعاش ويعفون من الضريبة بالنسبة الى قيمة احتياطي المعاش — من عدا هؤلاء من الموظفين والمستخدمين يعفون من الضريبة عن ٧٠٪ من قيمة ما هيأتهم أو أجورهم — التقاء هذا الحكم مع حكم المادة ٦١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ فيما نص عليه من استبعاد الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون من المبالغ التى تربط عليها الضريبة على المرتبات — نص المادة ٨ على أن الاشتراكات التى تقطع شهريا بمقدار ١٠ ٪ من مرتبات وأجور المتنفذين بهذا القانون — مدة الاعارة تدخل فى المدد المحسوبة فى المعاش ويؤدى عنها الاشتراك المنصوص عليه فى المادة ٨ •

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن فرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ينص فى المادة ٦٢ منه على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وما هيأت ومكافآت وأجور ومعاشات وايرادات مرتبه لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الانتقال وبدل الحضور .. » •

« ويعفى من المبالغ التى تربط عليها الضريبة لموظفى ومستخدمى الحكومة الذين لهم الحق فى المعاش قيمة احتياطي المعاش • وفيما يتعلق بسائر من عداهم من الموظفين والمستخدمين سواء أكانوا فى خدمة الحكومة أو فى خدمة غيرها ٧٠٪ من قيمة الماهيات أو الاجور » •

ومفاد هذا النص ان المشرع قد فرق في نسبة الاعفاء بالنسبة الى وعاء الضريبة على كسب العمل بين طائفة موظفى ومستخدمى الحكومة الذين لهم الحق فى المعاش ، وهؤلاء يعفون من الضريبة بالنسبة الى قيمة احتياطى المعاش • وبين من عدا هؤلاء من الموظفين والمستخدمين ، سواء كانوا فى خدمة الحكومة أو فى خدمة غيرها وهم يعفون من الضريبة عن ٧٥٪ من قيمة ما هيأتهم أو أجورهم •

ومن حيث ان قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ينص فى المادة ٦١ منه على ان « تستبعد الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها فى المادة ٨ من المبالغ التى تربط عليها الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات » •

وتنص المادة ٨ من هذا القانون على ان « تتكون أموال الصندوق من المواد الآتية :

أولا : الاشتراكات التى تقطع شهريا بمقدار ١٠٪ من مرتبات واجور المنتفعين بأحكام هذا القانون ••• » •

كما تنص المادة ١٨ من القانون ذاته على أنه « استثناء من أحكام المادتين ١٠ و ١٧ تدخل مدة الاعارة ••• فى المدد المحسوبة فى المعاش وتؤدى عن هذه المدة ••• الاشتراكات الموضحة فى المادة ٨ » •

(فتوى ١٠١ فى ١٩٧١/٢/٣)

رابعاً : الاعفاء وعدم الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

ضريبة كسب العمل — المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — المقصود بالمكافآت الواردة بها — هي المبالغ الإضافية التي تعطى علاوة على المرتب أو الاجر أو لاشخاص لايتقاضون مرتباً وتتصف بالدورية — عدم خضوع مكافآت ترك الخدمة لهذه الضريبة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الضريبة تفرض على إيرادات معينة ، منها ماتدفعه بعض الهيئات العامة وهو مايعبر عنه بالإيرادات ، ومنها ماتدفعه بعض الهيئات الخاصة . والمقصود بالمكافآت الوارد ذكرها في هذه المادة المبالغ الإضافية التي تعطى علاوة على المرتب أو الاجر نظير خدمات خاصة يقوم بها المستخدم أو العامل ، وقد يقصد بها ايضاً المبالغ التي تعطى لاشخاص لايتقاضون مرتباً مثل اعضاء البرلمان فهم يحصلون على مكافآت تسرى عليها الضريبة . وأن ثمة صفة تتصف بها جميع المبالغ الواردة في المادة ٦١ والتي تتخذ منها ضريبة كسب العمل وعاء في سريانها وهي صفة الدورية ، ولما كانت مكافآت ترك الخدمة لا تتصف بتلك الصفة ، اذ هي دفعة رأسمالية تدفع الى الموظف أو المستخدم بمناسبة تركه الخدمة ، وليست باعتبارها مكاملة لمرتبه أو اجره انما بمثابة تعويض له ، يؤيد ذلك ماورد بمناقشات اللجنة المالية بمجلس الشيوخ والتي انتهت فيها الى أن اللجنة والحكومة متفقتان على أن كلمة المكافآت الواردة في المادة ٦١ لايقصد بها المكافآت التي يستولى عليها الموظفون في الحكومة أو الهيئات الغير حكومية دفعة واحدة اذا ماتركوا الخدمة . ولماحاجة بالقول بأن كلمة المكافآت قد وردت في القانون مطلقة وأن المطلق يجري على إطلاقه ، اذ أن في هذا خروجاً على التنظيم الفنى لضريبة كسب العمل ، ذلك أن منطق

الاخضاع للضريبة يعتمد على قصد المشرع ونيته لاعلى حرفية القانون، والمشرع قد أفصح عن قصده أثناء المناقشات البرلمانية عند نظر مشروع القانون الخاص بكسب العمل ، ومن ثم فان مكافآت ترك الخدمة لاتخضع بصفة عامة للضريبة على كسب العمل •

(فتوى ٧٢ في ١١/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

ضريبة الرواتب والاجور — عدم سريانها على علاوة الاقليم المتصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦١ — أساس ذلك — ان علاوة الاقليم تعتبر بمثابة بدل سفر لمواجهة النفقات الفعلية وليست راتبا أو اجرا •

ملخص الفتوى :

تقضى المادة ٤٢ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام ضريبة الدخل بأن « تفرض ضريبة الرواتب والاجور على الموظفين • وبصفة عامة كل شخص يتقاضى راتبا أو اجرة أو تعويضاً •

أ — من خزينة خاصة • • ب — من خزينة عامة اذا كان مقيماً في سوريا أو في الخارج » • وان المادة ٤٥ من ذات المرسوم التشريعي تنص على أنه : « يعتبر في تحديد الدخل الصافي المقدار الحقيقي للرواتب والمخصصات والعوائد والاجور والتعويضات والجوائز والمكافآت وسائر المنافع النقدية أو العينية » وتقضى المادة ٤٦ منه بأنه « لاجل تحديد الدخل الصافي تنزل المبالغ الآتية من الدخل الصافي المعرف في المادة السابقة :

١ — •••••

٢ — تعويض نفقات الوظيفة ونفقات التمثيل والانتقال والسفر

وبصورة عامة كل تعويض عن نفقة تصرف بمناسبة القيام بعمل تتطلبه الخدمة » وانتهت المادة ٤٧ من المرسوم التشريعي المشار اليه الى ان الدخل الخاضع للضريبة هو الدخل الصافي محسوبا وفقا لاحكام المادة السابقة . ويستفاد من هذه النصوص ان علاوة الاقليم المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ في شأن نذب الموظفين من احد اقليمي الجمهورية للعمل في الاقليم الآخر تعفى من ضريبة الرواتب والاجور اذا كانت تعتبر من قبيل المبالغ المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ على أن « يجوز نذب الموظفين من احد الاقليمين للعمل في الاقليم الآخر .

ويكون النذب اما لاداء مهمة يكلف بها الموظف في الاقليم الآخر أو لشغل وظيفة فيه » . ومن ثم يكون الشارع قد حدد بالنص الصريح تكليف المركز القانوني الناشئ عن تكليف موظف باداء مهمة في الاقليم الآخر أو لشغل وظيفة فيه بأنه « نذب » .

ونذب الموظف لاداء مهمة بالاقليم الآخر هو اجراء موقوت بطبيعته بسبب توقيت المهمة ذاتها ، ومن ثم تعتبر علاوة الاقليم التي يتقاضاها الموظف اثناء نذبه بدل سفر .

والنذب للقيام بأعباء وظيفية هو أمر موقوت كذلك تطبيقا للمادة ٤ من القرار الجمهوري سالف الذكر التي تنص على أنه « لايجوز أن تزيد مدة النذب للقيام بأعباء وظيفية على ثلاث سنوات » . وانه وان كانت المادة المذكورة قد استطردت فنصت على أنه « اذا استطلت مدة النذب لاكثر من ذلك منح الموظف نصف علاوة الاقليم المقررة .. » مما يفيد ان النذب قد يكون غير محدود بزم من معين الا ان ذلك لايفيد اكثر من اجازة النذب لاكثر من ثلاث سنوات انما ترد على سبيل الاستثناء وان الاصل المقرر هو حظر النذب لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، يؤيد هذا النظر ان المادة ٧ من القرار الجمهوري المشار

اليه تقضى بالاحتفاظ للموظف بوظيفته الاصلية ~~ان~~ ندبه للقيام بأعباء وظيفة في الاقليم الآخر .

واستعمال الشارع في المادة الاولى من القرار سالف الذكر عبارة « شغل وظيفة » لايفيد حتما ان يكون هذا الشغل بطريق النقل مادام شغل الوظيفة يكون موقوتا نظرا الى ان صفة التوقيت تتعارض مع طبيعة النقل ، ومن ثم لايجوز اعتبار مايتقاضاه الموظف اثناء ندبه لشغل وظيفة في الاقليم الآخر راتبا أو اجرا .

وقد نصت المادة ٣ من القرار الجمهوري سالف الذكر ، على ان « يستحق الموظف المنتدب لشغل وظيفة علاوة الاقليم اثناء الاجازات بشرط ان يكون قد امضى ثلاثة اشهر قائما بعمل الوظيفة المنتدب لها » مما يؤكد ان علاوة الاقليم تعتبر بدل سفر ، رأى الشارع منحه للموظف اثناء الاجازة على خلاف الاصل ، ولو كانت تلك العلاوة راتبا لما كان ثمة حاجة الى نص خاص على استحقاقها اثناء الاجازة .

ولما كانت علاوة الاقليم تمنح في الثلاثين يوما الاولى من مدة النذب وفقا للفئات الواردة بالجدول رقم ١ المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ ثم تمنح عن المدة التالية وفقا للفئات الواردة في الجدول رقم ٢ الملحق بذات القرار الجمهوري وهي فئات منخفضة عن تلك الواردة في الجدول رقم ١ ثم تخفض علاوة الاقليم الى النصف وفقا للمادة ٤ من القرار الجمهوري اذا استطلت مدة النذب لاكثر من ثلاث سنوات مما يفيد ان تلك العلاوة تتدرج انخفاضا بمضى الزمن وهو امر يتعارض مع طبيعة الرواتب والاجور ويتفق وطبيعة بدل السفر ، اذ ان الموظف في الفترة الاولى من ندبه يواجه مصروفات استثنائية تقل بالتدرج كلما استقر في الاقليم الذي ندب للعمل فيه .

ومن حيث ان العلاوة التي نصت القواعد الخاصة بالجدول رقم ٢ الملحق بالقرار الجمهوري سالف الذكر على منحها للموظف اذا اصطحب زوجته وأولاده تخفض الى النصف وفقا للمادة ٤ من القرار الجمهوري المشار اليه اذا استطلت مدة النذب لاكثر من ثلاث سنوات ، ومن ثم لا يكون تشبيهها بالتعويض العائلي الذي يمنح

زيادة على رواتب الموظفين عادة ، لان هذا التعويض لا يكون عرضة للتخفيض بمضى الزمن .

وعلى مقتضى ماتقدم تكون علاوة الاقليم بمثابة بدل سفر مقرر لمواجهة النفقات الفعلية التى يقتضيها ندب الموظف من احد اقليمى الجمهورية الى الاقليم الآخر سواء لاداء مهمة أو لشغل وظيفة فيه ، ومن ثم تعتبر من قبيل المبالغ المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ .

لهذا انتهى الرأى الى ان علاوة الاقليم التى تستحق وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٦٠ تعفى من ضريبة الرواتب والاجور المفروضة فى الاقليم السورى بموجب المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ .

(فتوى ٢٠٨ فى ١٩٦١/٣/٧)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

مدى خضوع المعاشات التى يتقاضاها رعايا المملكة المتحدة من خزانة الدولة لهذه الضريبة — اعفاؤها منها منذ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل بالاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين حكومة المملكة المتحدة فى شأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر — اعفاؤها قبل ذلك من هذه الضريبة منذ تاريخ العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ الى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص باتفاقية الجلاء .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٨ من يولية سنة ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ بالموافقة على الاتفاق الخاص بمعاشات الموظفين الاجانب المقيمين فى الخارج للضرائب ، وتضمن مادة وحيدة تنص على الموافقة

على الاتفاق الذى تضمنته الخطابات المتبادلة بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن الموظفين الاجانب الذين يقيمون خارج البلاد المصرية . وهذه الخطابات اربعة صدرت فى ١٢ و ٣١ من اغسطس و ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ وتتضمن تأكيد الحكومة المصرية فى انها لاتلتزم الآن أو فى المستقبل أن تخضع معاشات الموظفين الاجانب الذين سبق لهم ان تركوا الخدمة بالفعل واقاموا فى الخارج أو الذين لم يتركوا الخدمة بعد ، ولكن اصبح لهم الحق فى المعاش وسوف يقيمون فى الخارج — لما تفرضه الحكومة المصرية من ضرائب وقد تم تبادل هذه الخطابات اثناء عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ واعتبرت جزءا متما لها ، وسجلتها الحكومة البريطانية على هذا الاساس لدى السكرتارية العامة لعصبة الامم ، ثم صدر بها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه . وبتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ ونص على الغاء معاهدة سنة ١٩٥١ والاتفاق المرافق لها الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر ، ولكن بريطانيا تمسكت بهذه المعاهدة استنادا الى ان الغاءها كان من جانب واحد ، وفى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص باتفاقية الجلاء ، وتم بموجبه الاتفاق نهائيا على الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وفى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ بالموافقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة المتحدة بشأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر ، ونصت المادة ٣/هـ من هذا الاتفاق على ان « تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة باستئناف دفع المعاشات المستحقة لرعايا المملكة المتحدة لدى الحكومة المصرية وتحويلها بالكامل مع كل التأخر منها وفقا للقانونين رقمى ٢٨ لسنة ١٩٢٣ و ٥٨ لسنة ١٩٤٠ والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة فى ١٢ و ٣١ من اغسطس و ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ » .

ويستفاد مما تقدم ان معاشات الموظفين الاجانب لدى الحكومة المصرية المقيمين فى الخارج كانت معفاة من الضريبة (ضريبة كسب

العمل) بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ ثم زال الاعفاء بالغاء هذه المعاهدة ولكنه عاد فتناول معاشات الموظفين السابقين من رعايا المملكة المتحدة وذلك بمقتضى الاتفاق الذى وافق عليه بالقرار الجمهورى رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

ولا وجه للقول بأن هذا الاتفاق لم يستهدف الا دفع المعاشات المستحقة للرعايا البريطانيين بالحالة التى كانت عليها قبل العدوان أى دون خصم مصاريف الحراسة ، وأنه بذلك لا يستهدف احياء امتيازات ضريبية كانت مقررة لهم ، لوجه لهذا القول لان نص المادة ٣/٥ من الاتفاق المشار اليه صريح فى « استثناء دفع المعاشات .. وفقا للقانونين رقمى ٢٨ لسنة ١٩٢٣ و ٥٨ لسنة ١٩٤٠ والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة فى ١٢ و ٣١ من اغسطس و ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ » .

أى ان دفع المعاشات لرعايا المملكة المتحدة يكون بالاولى التى لحقتها بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ والكتب المشار اليها وكلها خاصة بالاعفاء من الضريبة .

وعلى مقتضى ماتقدم تعفى معاشات رعايا المملكة المتحدة من ضريبة كسب العمل اعتبارا من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل بالاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وبين حكومة المملكة المتحدة فى شأن العلاقات المالية والتجارية والاملاك البريطانية فى مصر . وغنى عن البيان ان هذا الاعفاء كان قائما منذ تاريخ العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص باتفاقية الجلاء وذلك هو ما ذهبت اليه الجمعية بجلستها المنعقدة يوم ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٩ .

• (فتوى ٢٥٢ فى ١٤/٣/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

ضريبة كسب العمل — مدى خضوع مصاريف العلاج و ثمن الادوية التى تتحملها لجنة القطن المصرية فى سبيل علاج موظفيها لهذه الضريبة — عدم خضوع هذه المبالغ للضريبة لانها منفقة لمصالح الوظيفة ذاتها ولا تمثل ايرادا للموظف .

ملخص الفتوى :

وافقت لجنة القطن العامة بجلسة ٩ من يولية سنة ١٩٥٣ على مشروع العلاج الصحى للموظفين والعمال عن طريق الاتفاق مع احدى المستشفيات على علاجهم وصرف الادوية اللازمة على ان تتحمل اللجنة بنصف المصاريف ويتحمل الموظف بالنصف الآخر ، كما وافقت على تخصيص مبلغ شهرى على حسابها لهذا الغرض ، و بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قررت اللجنة تعديل قرارها السابق ، بحيث تتحمل هى كافة مصاريف العلاج لموظفيها وعمالها ، ومازال هذا القرار ساريا ، وكان هدف اللجنة من ذلك هو زيادة انتاج الوظائف بتقرير الرعاية الصحية للموظفين والعمال .

ونظرا الى ان ديوان المحاسبات يرى أن مصاريف العلاج و ثمن الادوية التى تتحمل بها اللجنة نظير معالجة موظفيها وعمالها ، تعتبر من المزايا العينية التى تخضع لضريبة كسب العمل ، طبقا لنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — هذا فضلا عن خضوعها للضريبة الاضافية للدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٥ سبتمبر سنة

١٩٦٢ فاستبان لها ان المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر تنص على ان « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات على :

١ — كل المرتبات وما في حكمها والمكافآت والاجور والمعاشات والايادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها الحكومة والمصالح العامة ... الى أى شخص .

٢ — كل المرتبات وما في حكمها وماهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والايادات المرتبة لدى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والافراد الى أى شخص مقيم في مصر ... » .
وتنص المادة ٦٢ من القانون المذكور على ان « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومعاشات وايادات مرتبة لدى الحياة ويضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا » .

وفاد ذلك ان المادة ٦١ قد حددت أساس ضريبة كسب العمل ثم بينت المادة ٦٢ وعاء هذه الضريبة . واذ كان وعاء الضريبة يقوم على أساسها ، فلا غرو ان يقوم الربط بين هاتين المادتين وان يكون تحديد المزايا العينية المنصوص عليها في المادة ٦٢ على هدى احكام المادة ٦١ السابقة عليها ، فلا تنسب ضريبة كسب العمل على تلك المزايا الا في حدود ما يمتثل منها وطبيعة الايرادات التي حصرتها المادة ٦١ السابقة ويدخل تحت مدلولها ، ومن ثم فان المزايا العينية سنالفة الذكر والتي تخضع لضريبة كسب العمل ، وهى ما يمنح للموظف أو العامل مقابل عمله من مزايا تعتبر في حكم المرتبات والاجور وغيرها من الايرادات الاخرى المنصوص عليها بالمادة ٦١ وهى الايرادات التي تؤول الى شخص الموظف والتي تنفقها الجهة التي يعمل بها مباشرة مستهدفة فائده الشخصية فان لم تك كذلك ، بأن كانت انفاقا في اوجه تتصل بشئون الوظيفة ذاتها ، انتقت عنها صفة المزية العينية ومن ثم لاتخضع للضريبة .

ولما كانت مصاريف العلاج واثمان الادوية — التي قررت لجنة القطن المصرية ان تتحمل بها — لاتمثل ايرادا لموظفيها وعملها مقابل ماقاموا به من عمل ، ذلك لانها انفقت في أوجه وشئون تتعلق بمصلحة الوظيفة ذاتها ، اذ ان هذه اللجنة حين قررت العلاج المجانى لموظفيها وعملها — على النحو سالف الذكر — انما كان هدفها هو فائدة الوظيفة ، باعتبار ان رعاية الموظفين والعمال صحيا تمكنهم من النهوض بأعباء وظائفهم على أكمل وجه مما يؤدي الى حسن سير الاعمال وانتظامها وأطرادها واخيرا الى وفرة الانتاج .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مصاريف العلاج وثمان الادوية التي تتحملها لجنة القطن المصرية في علاج موظفيها وعملها ، لاتخضع للضريبة على كسب العمل .

(فتوى ٦٥٩ فى ١٤/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

ضريبة كسب العمل — وعائها — شموله المزايا العينية التى تمنح للموظف أو العامل طبقا لنص المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — ليس من بينها منسوبات العلاج والتصاريج المجانية التى تمنحها مؤسسة النقل العام لموظفيها وعملها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تنص على أن « تسرى ضريبة الممتلكات وما فى حكمها والاجزير والمكافآت والمعاشات على :

١ — كل المرتبات وما فى حكمها والمهام والمكافآت والاجور والمعاشات والايادات المرتبة لمدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ... الى أى شخص .

٢ — كل المرتبات وما فى حكمها والمهام والمكافآت والاجور والمعاشات والايادات المرتبة لمدى الحياة التى تدفعها المصارف والشركات والهيئات والافراد الى أى شخص مقيم فى مصر .

وتنص المادة ٦٢ من القانون المذكور على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات ومهام ومكافآت واجور ومعاشات وايادات لمدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا من المزايا نقدا أو عينا .

ومفاد هذين النصين ان المادة ٦١ قد حددت أساس الضريبة على كسب العمل ، ثم بينت المادة ٦٢ وعاء هذه الضريبة يقوم على اساسها فلا غرو ان يقوم الربط بين هاتين المادتين وان يكون تحديد المزايا العينية المنصوص عليها فى المادة ٦١ على هدى من احكام المادة ٦١ السابقة عليها ، فلا تنبسط ضريبة كسب العمل على تلك المزايا الا فى حدود ما يتماثل منها وطبيعة الايرادات التى حصرتها المادة ٦١ المشار اليها ويدخل تحت مملولها ومن ثم فان المزايا العينية التى تخضع لضريبة كسب العمل وهى ما يمنحه الموظف أو العامل مقابل عمله من مزايا تعتبر فى حكم المرتبات وغيرها من الايرادات المنصوص عليها فى المادة ٦١ وهى الايرادات التى تؤول الى شخص الموظف والتى تتفقها الجهة التى يعمل بها اليه مباشرة مستهدفة فائدته الشخصية ، فان لم تكن كذلك بأن كانت اتفاقا فى أوجه تتصل بشئون الوظيفة ذاتها انتقت عنها صفة الضريبة العينية ، وخرجت من نطاق الخضوع للضريبة .

ومن حيث ان مصروفات العلاج والرعاية الصحية التى قررت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ان تتحمل بها — لا تمثل ايرادا لموظفيها وعمالها مقابل ما قاموا به من عمل ذلك لانها انفقت فى أوجه تستهدف مصلحة الوظيفة ذاتها ، وآية ذلك ان رعاية الموظفين والعمال تمكنهم من النهوض باعباء وظائفهم على أكمل وجه مما يؤدى الى حسن

سير أعمال مرفق النقل العام لمدينة القاهرة وانتظامه ، كما تستهدف التصاريح المجانية التي تمنحها المؤسسة لموظفيها وعمالها ، هذه المصلحة ايضا لأنها تيسر لهم الانتقال بين مساكنهم وبين مقار اعمالهم التي يتوالى تغييرها تبعا لنظم العمل في المرفق ، وبذلك يتحقق انتظامهم في اداء اعمالهم في المواعيد المقررة .

وعلى مقتضى ما تقدم لا تعتبر مصروفات العلاج والرعاية الصحية التي تتحملها المؤسسة والتصاريح المجانية التي تصرفها لموظفيها وعمالها من الزايا العينية في مدلول عبارة نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن ثم لا يخضعان للضريبة على كسب العمل .

(فتوى ١٠٤٩ في ٢/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ .

مكتب الخطوط الجوية السعودية بالقاهرة — تبعيته وموظفوه لوزارة الدفاع والطيران السعودية — عدم خضوع المرتبات التي يتقاضاها موظفوه في مصر للضريبة على المرتبات — لا محل للمقابلة بين خضوع نشاط المكتب للضريبة على الارباح التجارية والصناعية وبين عدم خضوع المرتبات التي يتقاضاها موظفوه للضريبة على الاجور — استقلال مجال فرض كل منهما ومناطق استحقاقها .

ملخص الفتوى :

اذا كان الثابت في الاوراق أن مكتب الخطوط الجوية السعودية يقع وزارة الدفاع والطيران السعودية ، ويدور الخلاف حول ما اذا كان ما يدفعه المكتب من مرتبات لموظفيه يعتبر مدفوعا مباشرة من الوزارة المذكورة أم من حساب خاص بالمكتب مستقل عن حساب الحكومة السعودية وما يترتب على ذلك من عدم خضوع أو خضوع هذه المرتبات للضريبة المشار اليها .

وكان يبين من الاطلاع على صور المستندات المرافقة — المقدمة من محاسب المكتب والمؤشر عليها من مصلحة الضرائب بما يفيد مطابقتها لاصولها ، ما يلي :

١ — ان إيرادات مصلحة الخطوط الجوية السعودية وما يتبعها من فروع — منها المكتب المذكور جزء من إيرادات المملكة السعودية تخضع لرقابة وزارة المالية والاقتصاد الوطنى هناك ، يؤيد ذلك صورة المستند رقم ١٠ وهو كتاب دورى مبلغ الى مكتب الخطوط بالقاهرة وموجه الى مدير عام الخطوط من وزير المالية والاقتصاد الوطنى بالسعودية بناء على ما قضت به المادة الثالثة من المرسوم الملكى رقم ٣٩ فى ٦ من رجب سنة ١٣٨٠ بشأن إيرادات الميزانية العامة للدولة وضرورة الحرص عليها والاهتمام بطرق جبايتها وقد رسم الكتاب الدورى عدة وسائل لتحقيق هذه الأغراض .

ويؤيد ذلك أيضا صورة المستند رقم ١١ وهو صورة موجهة الى مكتب الخطوط بالقاهرة من كتاب دورى صادر من الوزارة المذكورة تضمن أوامر منها الا يصرف شئ من إيرادات الموازنة والاسراع فى تسديد الإيرادات المحصلة بالكامل الى مؤسسة النقد الحربى السعودى وفروعها والى المالىات فى الجهات التى لا يوجد بها فروع للمؤسسة .

وهذه المؤسسة مصلحة حكومية طبقا للصورة المرافقة من شهادة بذلك من السفارة السعودية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ — ان موظفى المكتب يتبعون وزارة الدفاع والطيران السعودية ، يدل على ذلك صورة مستند عبارة عن كتاب من وزير الدفاع والطيران موجه الى مدير الخطوط الجوية السعودية بالقاهرة بالغاء أمر سابق من الوزير بفصل بعض موظفى المكتب ، وكذلك صورة كتاب من مدير عام الخطوط الى وكيل وزارة الدفاع يعرض فيه بعض الشئون الوظيفية لموظفين بفروع الخطوط منها فرع القاهرة .

فانه يخلص من ذلك ان موظفى مكتب الخطوط بالقاهرة يتبعون المملكة السعودية وان إيرادات المكتب تعتبر إيرادات للحكومة السعودية

ومن ثم يكون صرف مرثبات منها هو صرف لها من اموال هذه الحكومة، لا من اموال خاصة بالمكتب مستقلة عن اموال الحكومة ، يؤيد ذلك أنه ليس ما يدل على ان للمكتب كيان خاص يفصله عن الخطوط الجوية السعودية وهي مصلحة حكومية تابعة لوزارة الدفاع والطيران السعودية .

وإذا كانت إيرادات المكتب تقيد في كشف يومي وتودع باسمه وحسابه في البنك العربي السعودي ، وتصرف مرتبات موظفيه من هذا الحساب ، الا أن هذه الواقعة لا تغير شيئاً من أن هذه الإيرادات من اموال الحكومة السعودية ، ولا يعدو أن يكون هذا الاجراء أمراً تنظيمياً تقتضيه طبائع الاشياء بدليل أن فائض إيراد المكتب يودع شهرياً في حساب مؤسسة النقد الحربي السعودي تمهيداً لتحويله الى المملكة السعودية .

ويخلص من جميع ما تقدم أن مرتبات موظفي المكتب المذكور تصرف من اموال الحكومة السعودية دون أن تمر بخزانة ذمة مستقلة عنها ، ومن ثم فانها لا تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها .

ولا تتعارض هذه النتيجة مع أماكن خضوع نشاط المكتب المذكور للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ذلك لأن لكل من هذه الضريبة وضريبة المرتبات شرائط سريانها الخاصة ولا محل للمقابلة بينها فالعبرة في مجال فرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية هي بحقيقة النشاط الذي تتم مزاويلته في الجمهورية العربية بصرف النظر عن شخص القائم به في حين ان فرض ضريبة المرتبات يتوقف على شخص دافع الايراد المتخذ وعاء لهذه الضريبة .

(فتوى ١٤٧٩ في ١٢/٢٦ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

الضريبة على المرتبات — عدم سريانها على المرتبات التي تدفعها الحكومة للمعارين الى اليمن — قيام الحكومة بدفع هذه المرتبات نيابة عن اليمن وعلى سبيل المعاونة لها لا تتوافر معه الواقعة المنشئة للضريبة — أساس ذلك أنها غير ملتزمة قانونا بدفع هذه المرتبات وان حكومة اليمن هي الملتزمة بدفعها طبقا للاتفاقيات الثلاث. للتعاون الفنى ولقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

بالنسبة الى مدى خضوع مرتبات هؤلاء الموظفين المعارين الى اليمن للضرائب ، فالواقع ان خضوع المرتبات للضرائب لا يتم بمجرد حدوث واقعة مادية معينة هي خروج هذه المبالغ من خزانة الجمهورية العربية المتحدة ، وانما يتعين لخضوع هذه المرتبات للضرائب ان تكون الحكومة المصرية ملتزمة أصلا وقانونا بأداء هذه المرتبات ، فاذا كانت الحكومة المصرية غير ملتزمة قانونا لم يكن من المستطاع اعتبار دفعها اياها لأى سبب من الاسباب من قبيل مدفوعات إحدى الخزائن العامة المصرية في عرف قانون الضريبة ، وتطبيقا لذلك لا تستحق الضريبة المصرية في حالة ما اذا دفعت الحكومة المصرية ايرادا معيناً نيابة عن بعض الحكومات الاجنبية وذلك مادامت الحكومة المصرية لم تكن مسئولة عن مبلغ ذلك الايراد . ولما كانت الجمهورية العربية اليمنية هي الملتزمة أصلا بأداء هذه المرتبات ، وانما تؤديها حكومة الجمهورية العربية المتحدة نيابة عن اليمن ، وعلى سبيل المعاونة للدولة الشقيقة . ومن ثم فلا يخضع ما يثقاضه هؤلاء الموظفين المعارون للضريبة ، مادامت هذه الضريبة انما تقرر على ما يكسبه الممول عن عمل ، وليس ثمة عمل يؤديه الموظفون المعارون لصالح الخزانة العامة للجمهورية العربية المتحدة ، والقرام حكومة اليمن بدفع مرتبات هؤلاء الموظفين

يستفاد من الاتفاقيات الثلاث للتعاون الفني ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(فتوى ٢٨٧ في ١٨/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

كسب العمل — احتياطي المعاش — المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — نصها على اعفاء جزء من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على أساس أنه يمثل قيمة احتياطي المعاش الذي يستقطع من المرتب أو الاجر — اعفاء الاحتياطي الذي يستقطع من لهم الحق في معاش أيا كانت قيمته وتحديد نسبة قدرها ٧٪ هي التي تعفى بالنسبة الى من ليس لهم الحق في معاش — صدور قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ منتظما جميع الموظفين والمستخدمين والعمال المربوطة مرتباتهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها — مؤدى ذلك سريان حكم الاعفاء بالنسبة الى الجميع على قيمة اشتراكات المعاش التي حددها المشرع بنسبة ١٠٪ — عدم سريان هذا الاعفاء على اشتراكات احتياطي المعاش عن مدد الخدمة السابقة — أساس ذلك ان المستفيد سبق أن تمتع بالاعفاء بنسبة ٧٪ باعتباره كان داخلا في زمرة الطائفة الثانية أو بالاعفاء المقرر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ لمن كان عاملا في غير الحكومة — القول بغير ذلك يترتب عليه ازدواج في الاعفاء .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تتم على ان « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة » . يضاف الى ذلك ما قصد

يكون ممنوحا له من الزايات نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبديل الاستقبال وبديل الحضور .

ومع ذلك تعفى

ويعفى من المبالغ التى تربط عليها الضريبة لموظفى ومستخدمى الحكومة الذين لهم الحق فى المعاش قيمة احتياطى المعاش . وفيما يتعلق بسائر من عداهم من الموظفين والمستخدمين سواء أكانوا فى خدمة الحكومة أو فى خدمة غيرها ٧٠٪ من قيمة الماهيات والاجور » .

ومفاد هذا النص ان المشرع اذ اخضع المرتبات والماهيات والمكافآت والاجور والايادات للضريبة على المرتبات وما فى حكمها على التفصيل الذى تتضمنه ، قضى فى الوقت ذاته باعفاء جزء من المبالغ التى تربط عليها الضريبة على أساس أنه يمثل قيمة احتياطى المعاش الذى يستقطع من هذه المبالغ ، وفرق فى هذا الخصوص بين موظفى الحكومة ومستخدميها الذين لهم الحق فى المعاش وهم الذين توافر العرف على اطلاق وصف المثبتين عليهم ، فهؤلاء تعفى من مرتباتهم قيمة احتياطى المعاش بالغة ما بلغت ، والمرد فى حسابها الى قوانين المعاشات المطبقة فى حقهم — وبين سائر من عداهم من الموظفين والمستخدمين سواء كانوا يعملون فى خدمة الحكومة ولا حق لهم فى معاش أو فى خدمة غيرها ، اذ أعفى من الضريبة المذكورة نسبة من مرتباتهم وأجورهم قدرها ٧٠٪ من قيمتها ، متوخيا بذلك تحقيق ضرب من المساواة بين الطائفتين حتى لا يجعل من عدم خضوع أفراد الطائفة الثانية لنظم المعاشات حائلا دون الافادة من ميزة مماثلة لتلك التى يتمتع بها افراد الطائفة الاولى وأدخل فى اعتباره عند تحديد النسبة المشار اليها فئة احتياطى المعاش التى كان سائدا استقطاعها من موظفى الحكومة ومستخدميها المثبتين عند صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولما كان قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد انتظم جميع الموظفين والمستخدمين والعمال الربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية !للحقة بها ، فان مقتضى هذا ان يجرى حكم الاعفاء المتقدم بالنسبة الى المبالغ التى تربط عليها الضريبة سالفة

الذكر على قيمة اشتراكات المعاش التي تقطع شهريا من مرتباتهم واجورهم والتي حددها المشرع بنسبة ١٠٪ من هذه المرتبات والاجور أما فيما يتعلق بالاشتراكات التي تؤدي عن مدد الخدمة السابقة فقد عالج المشرع في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقوانين الاخرى الصادرة في هذا الشأن كيفية حساب هذه المدد واشتراكات المعاش المستحقة عنها وأوضح الشروط والاوزاع الخاصة بذلك ، وحاصلها أن تنظيم حساب اشتراكات المعاش عن مدد الخدمة السابقة منوط بوجه عام بقيام المستفيد بأداء مبالغ تحسب وفقا لجداول معينة روعي في اعدادها المبالغ التي كان يتعين عليه اداؤها أصلا فيما لو كان منتفعا بنظام المعاشات مضافا اليها الفوائد — فاذا قيل باستبعاد اشتراكات احتياطي المعاش عن مدد الخدمة السابقة من وعاء الضريبة على المرتبات والاجور لكان مؤدى ذلك أن يتمتع المستفيد بخضم المبالغ المذكورة بالاعفاء من الضريبة مرتين ، مرة على أساس أنه كان داخلا في زمرة الطائفة الثانية آنفة الذكر حيث أفاد من اعفاء مقداره ٧٥٪ من مرتبه أو أجره ، ومرة أخرى عن طريق اعفاء اشتراكات مدد الخدمة السابقة المقتطعة من مرتبة أو أجره الحالي والمستقبل ، تلك الحد الذي سبق ان تمتع في اثنائها بخضم هذه النسبة فعلا ، الأمر الذي ينطوي على ازدواج في الاعفاء من الضريبة يجاوز قصد الشارع ولا تسمح به أصول التفسير في مقام كهذا لا يسوغ التوسع فيه .

ولا وجه للقول بأن اشتراكات مدد الخدمة السابقة قد تكون متعلقة بمدد خدمة حكومية وانما بمدد خدمة اعتبارية قضيت في غير الحكومة لا وجه لذلك لأن المستفيد أما أن يكون خلال مدة الخدمة السابقة عاملا في غير الحكومة ، وفي هذه الحالة يكون قد أفاد من حكم الاعفاء المقرر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكرها وبمقدار النسبة المبينة بهذه الفقرة ، وأما أن يكون خلال المدة المذكورة قد زاول اعمالا حرة وعندئذ يكون قد أخضع لضريبة أخرى غير الضريبة على المرتبات وما في حكمها ، ولا تجوز له المطالبة بمنحه اعفاء مقرر في مجال ضريبة لم يخضع لاحكامها .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ .

بدل الاغتراب المقرر لافراد القوات المسلحة الموفدين في مأموريات خارج الجمهورية العربية المتحدة والمين ثنائه بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٦٤ — عدم خضوع هذا البدل لضريبتى الدفاع وحسب العمل .

ملخص الفتوى :

تبين للجهاز المركزى للمحاسبات من فحصه مستندات وحيدة حساب الطوارئء التابعة للقوات المسلحة التى صرف بموجبها مبالغ الى الافراد خارج الجمهورية العربية المتحدة باعتبارها بدل اغتراب أنه لا يخصم من هذه المبالغ ضريبتا الدفاع وكسب العمل . وقد استند المسئولون في ذلك الى التأشير الواردة بذييل جدول فئات بدل الاغتراب المرافق للقرار الجمهورى رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٦٤ من حيث معاملة بدل الاغتراب معاملة بدل السفر من ناحية عدم خضوعه للضرائب .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية — رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يصرف بدل اغتراب لافراد القوات المسلحة (ضباط وموظفين وعساكر وعمال) الموفدين في مأموريات خارج الجمهورية العربية بالفئات الواردة بالجدول المرافق ، وتصدر شروط هذا البدل وتعديل هذه الشروط وتخفيض فئاتها المقررة « بقرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة » .

وتنص المادة الثانية على ان « يستمر صرف بدل السفر بعض افراد القوات المسلحة الموفدين في مأموريات خارج الجمهورية وكذا أى أفراد آخرين تستدعى ظروف العمل ندبهم أو استدعائهم في خدمة القوات المسلحة خارج الجمهورية طوال مدة المأمورية بما في ذلك المدة

التي تريد على ستة أشهر استثناء من احكام المادة ١٨ من لائحة بدل السفر وعصاريفه الانتقل .

وتصدر شروط صرف هذا البديل في هذه اللائحة وتعديل هذه الشروط وكذا الفئات المقررة له بقرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة » .

وتتضمن المادة الثالثة على أنه « على نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزير الخزانة تنفيذ هذا القرار اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٦ » .
ولقد جاء بجدول بدل الاغتراب المرافق للقرار الجمهوري سالف الذكر أن « يعامل بدل الاغتراب معاملة بدل السفر من ناحية عدم خضوعه للضرائب » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن بدل الاغتراب المقرر لافراد القوات المسلحة الموفدين في مأموريات خارج الجمهورية العربية المتحدة والمين فئاته بالجدول المرافق للقرار الجمهوري سالف الذكر له طبيعة بدل السفر وبالتالي تسرى عليه مايسرى على هذا البديل من احكام .

يؤكد ذلك ما جاء بكتلب الجهاز المركزي للمحاسبات سالف الذكر من ان القوات المسلحة كانت تقوم في بادىء الامر بصرف بدل سفر لافرادها وفقا للائحة بدل السفر الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته والذي عدلت فئاته بقرار وزير الخزانة رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ و ٧ لسنة ١٩٦٤ ، وظل الامر على هذا النحو الى ان صدر القرار الجمهوري رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، بما يفيد بأن المشرع قد أحل بدل الاغتراب محل بدل السفر وقصد تطبيق احكام البديل الأخير على الاول ومنها اعفاؤه من الضرائب وفي ذلك تفسير للتثنية الواردة في ذيل جدول فئات بدل الاغتراب المرافق للقرار الجمهوري سالف الذكر من حيث معاملة بدل الاغتراب معاملة بدل السفر من ناحية عدم خضوعه للضرائب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان بدل الاغتراب المقرر
لافراد القوات المسلحة الموفدين في مأموريات خارج الجمهورية
العربية المتحدة والمبين فئاته في الجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم
٧٥٨ لسنة ١٩٦٤ له طبيعة بدل السفر ولايخضع لضريبتى الدفاع
وكسب العمل .

(ملف ١٦٦/١/٣٧ — جلسة ١٩٦٨/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٣٢٧)

المبدأ :

الاعانات والرواتب التى تصرف الى بعض افراد أسرة محمد على
— عدم خضوعها للضريبة على كسب العمل .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة
استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على وذلك بمصادرة
أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الاموال والممتلكات التى آلت عنهم
آلى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ، وقرر المجلس
تكوين لجنة خاصة لتقرير معاشات مناسبة لكل من يستحق معاشا
منهم .

وقد استمر منح المعاشات الى بعض أفراد أسرة محمد على وفقا
للقواعد الآتية :

١ — ان منح المعاش انما يتقرر لمن صودرت له أموال من أفراد
الأسرة المذكورة أما من لم تصادر منه أموال فأئنه لا يمنح شيئا .

٢ — ان المعاش يتناسب فى مقداره مع مقدار الاموال المصادرة .

٣ — أنه فى حالة رد بعض الاموال الى من صودرت منه يخفض

المعاش بما يساوى ربع الاموال المفرج عنها ، فاذا ردت جميع الاموال وقف صرف المعاش .

ومن حيث أن مفاد ما تقنم ان المشرع اراد أن يصادر أموال أسرة محمد على باعتبارها أموال الشعب ردت اليه ، وبما تنفيه المصادرة من عدم اداء مقابل للأموال المصادرة أو تعويض عنها ، الا أنه في الوقت ذاته ولاعتبارات انسانية رأى أن يعوض من تصادر أموالهم منهم تعويضا جزئيا يكفل له مستوى معين من المعيشة ، فقرر صرف المعاشات المذكورة ، ولما كانت هذه المعاشات في حقيقتها تعويضا جزئيا عن الاموال المستردة وليس ادل على ذلك من وقف صرف هذه المعاشات في حالة اعادة الاموال الى من صودرت منه أو تخفيضها بنسبة ما قد يرد منها أى أن التكييف القانونى لهذه المعاشات انها مقابل لجزء من الاموال المصادرة تحدد بمراعاة قيمتها ولا يدحض من هذا التفسير كون التعويض يصرف الى مستحقه مقسطا لدى الحياة اذ أن التعويض قد يؤدي دفعة واحدة أو مقسطا كما يصح أن يكون ايرادا مرتبا وذلك وفقا لما نصت عليه المادة ١٧١ من القانون المدنى .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ينص في المادة ٦١ منه على أن « تسرى ضريبة المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات على :

١ — كل المرتبات وما في حكمها والماهيات والمكافآت والاجور والمعاشات والايرادات المرتبة لدى الحياة التى تدفعها الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية الى أى شخص سواء أكان مقيما في مصر أم في الخارج » .

وواضح أن المبالغ التى تصرف الى أفراد أسرة محمد على ، وأن سميت بأنها معاشات ، ألا أنها باعتبارها تعويضا عن مال أو مقابلا له ، فأنها لا تتدرج ضمن المبالغ الخاضعة للضريبة على المرتبات وما في حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات حسبما حددها نص المادة ٦١ المذكورة .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع الاعانات والرواتب التى تصرف لبعض أفراد أسرة محمد على للضريبة على كسب العمل .

١٠ ملف ١٧٨/١٠/٣٧ — جلسة ١٩٧١/١٢/١

قاعدة رقم (٣٢٨)

المبدأ :

عدم خضوع البذل النقدى المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ للضريبة على المرتبات .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع رأى الا يتحمل العامل بالجهات النائية نفقات اضافية كنتيجة لسفر من وإلى منطقة عمله ، لذلك حمل الوحدة التى يتبعها العامل بنفقات هذا السفر ذهابا وايابا ، ومن ثم فان استثمارات السفر التى تصرفها الوحدة للعامل لاتعد ميزة عينية مما يصلح وعاء للضريبة على المرتبات والاجور وبالتالي لايعد المقابل الذى يحل محلها ويصرف بدلا منها ميزة عينية ولا يصلح كذلك وعاء لتلك الضريبة ، وانما هو فى حقيقته تعويض عن نفقات السفر التى وضعها المشرع اصلا على علق الادارة .

كما لايجوز اعتبار البذل ميزة نقدية لان معنى ذلك اقتطاع جزء من النفقات الفعلية التى يتكبدها العامل فى سبيل سفره ، وهو مالا يتفق مع كون هذا البذل معادلا للتكاليف الفعلية لسفر العامل من وإلى منطقة عمله ، ويؤدى الى التفرقة بين من يستخدم استثمارات السفر الجانية وبين من يتقاضى المقابل النقدى لهذه الاستثمارات ، ففى حين أنه لن يتحمل من يستخدم استثمارات السفر المجانية اية مصاريف فى سبيل سفره ، نجد ان من يتقاضى البذل سيتقاضاه منقوصا بمقدار

الضريبة . أى يتحمل بنفقات اضافية فى سبيل سفره المفروض أنه بالمجان .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية نقسوى انفتوى والتشريع الى عدم خضوع البديل النقدى المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ للضريبة على المرتبات .

(ملف ٨٠٧/٤/٨٦ — جلسة ١١/٢٩/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدأ :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ يقضى بأن ترفع الضرائب عن الدخول التى لاتتعدى خمسمائة جنيه فى السنة — هذا النص لم ينسخ من المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل الا ما كان متعلقا بالحد الاقصى للاعفاء من الضريبة — يترتب على ذلك — ان ماورد بهذه المادة خاصا بعدم استفادة الممول من الاعفاء الضريبى اذا تجاوز صافى ايراده مثلى حد الاعفاء يظل قائما ومعمولا به خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ — اثر ذلك — عدم استفادة ممولى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها من الاعفاء الضريبى المنصوص عليه فى المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ خلال فترة سريانه اذا زاد ايراده عن ١٠٠٠ جنيه بشرط الا يقل مايتبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذى يقل عنه ايرادا .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية

وعلى كسب العمل تنص على أنه يحدد سعر الضريبة على النوجه
الآتى :

ويعنى من الضريبة كل ممول لايزيد مجموع مايستولى عليه من
الايرادات المبينة انواعها فى المادة ٦١ على ٢٤٠ جنيه فاذا كان متزوجا
ولايعول أولادا أو كان غير متزوج ويعول ولد أو أولاد يكون حد الاعفاء
٣٠٠ جنيه واذا كان متزوجا ويعول ولد أو أولاد يكون حد الاعفاء ٣٦٠
جنيها •

واذا كان صافى الايراد السنوى يتجاوز حدود الاعفاءات
المختلفة السابقة الذكر دون ان يزيد على مثلها ، فلا تسرى الضريبة
الا على مايزيد على ذلك الحد ، فان تجاوز صافى الايراد مثلى حد
الاعفاء فان الممول لايستفيد من الاعفاء بشرط الا يقل مايتبقى له بعد
تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذى يقل عنه ايرادا •

وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ على ان اداء
الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون وترفع الضرائب كلية
عن الفلاحين الذين يملكون ثلاث أفدنة فأقل ، وعلى الدخول التى
لا تتعدى خمسمائة جنيه فى السنة •

وبناء عليه اصدرت مصلحة الضرائب التعليمات التفسيرية العامة
التى تقضى بعدم استفادة أى ممول من ممولى الضرائب بالاعفاء
المنصوص عليه فى المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ اذا تجاوز
ربحه أو ايراده ١٠٠٠ جنيه أى مثلى حد الاعفاء بشرط الا يقل مايتبقى
له بعد اداء الضريبة عما يبقى للممول الذى يقل عنه ايرادا •

ومن حيث ان القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ لم ينسخ من المادة
٦٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ الا ما كان متعلقا بالحد الاقصى للاعفاء
من الضريبة ، فمن ثم فان ماورد بهذه المادة خاصا بعدم استفادة
الممول من الاعفاء الضريبى اذا تجاوز صافى ايراده مثلى حد الاعفاء
يظل قائما ومعمولا به خلال فترة العمل باحكام القانون رقم ٢ لسنة
١٩٧٧ •

يؤيد ذلك ويؤكد ان القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ لم ينص صراحة على الغاء المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما لا يستفاد من نصوصه أنه ألغاه ضمنا لان القول بالالغاء الضمني لا يثور ولا يكون له محل الا اذا نظم المشرع من جديد ذات الموضوع الذى نظمته القانون السابق عليه . ومثل هذا الامر غير متحقق فى الحالة المطروحة لان المشرع عندما اصدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ اكتفى باعادة تنظيم الحد الاقصى للاعفاء من الضريبة ولم يعدل فى الاحكام الاخرى التى نصت عليها المادة ٦٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن بينها عدم استفادة الممول من الاعفاء المقرر اذا زاد ايراده على مثلى حد الاعفاء وهو التفسير الذى اعتنقته مصلحة الضرائب وايدته اللجنة الثالثة لقسم الفتوى . . بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٨/١/٣٠ ، فلقد رأت عدم استفادة مولى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها من الاعفاء الضريبي المنصوص عليه فى المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ خلال فترة سريانه - اذا زاد ايراده عن ١٠٠٠ جنيه بشرط الا يقل ما يتبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذى يقل عنه ايرادا .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة الصادرة بجلسة ١٩٧٨/١/٣٠ (ملف ٢١٢/٢ - جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

عدم خضوع استثمارات السفر المجانية أو المخفضة والبدل النقدي لهذه الاستثمارات المقررة لكل من موظفى الحكومة والقطاع العام للضريبة على المرتبات والاجور وما فى حكمها .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المشرع في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال قصد الا يتحمل العامل بالجهات النائية نفقات اضافية نتيجة لسفره من والى منطقة عمله ، لذلك عمد الى تحميل الجهة التي يتبعها العامل بنفقات هذا السفر ، ومن ثم فان استثمارات السفر التي تصرفها جهة العمل لاتعد ميزة عينية بل هي ميزة مقررة للوظيفة بمعنى انها لمقابلة تكلفة في سبيل أداء الوظيفة ولا تمثل عائدا منها مما لاتصلح معه قيمتها لان تكون وعاء للضريبة على المرتبات والاجور . وبالتالي فان المقابل النقدي لها لا يعد ميزة نقدية ولا يصلح وعاء للضريبة المذكورة ، اذ انه في حقيقته تعويض عن نفقات السفر التي وضعها المشرع اصلا على عاتق الادارة ، ومؤدى اخضاعه للضريبة اقتطاع جزء من النفقات التي يتكبدها هذا العامل في سبيل سفره مما لا يتفق مع كونه معادلا للتكاليف الفعلية لسفر العامل طبقا لعبارة النص المقررة له .

كذلك فان القول بخضوع قيمة هذه الاستثمارات أو البديل النقدي لهذه الضريبة المشار اليها اهدار للحكمة التي توخاها المشرع وهي تشجيع العمل بالمناطق النائية ، ولا يغير من ذلك ربط أداء المقابل النقدي بالمرتب شهريا حيث ان ذلك لا يفيد اعتبار المقابل جزء من المرتب أو ميزة نقدية للعامل ، وانما منح له على هذا النحو بقصد وضع قواعد تنظيمية للصرف تقتضيها الاوضاع المالية للدولة .

كما ان النص المقرر للاعفاء قد جاء عاما مطلقا بحيث يسرى على تصاريح وتذاكر السفر المجانية أو ذات الاجور المخفضة التي تمنح لجميع موظفي الدولة والقطاع العام دون ان يكون في صياغته ما يقصر حكمه على العاملين بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع استثمارات السفر المجانية أو المخفضة والبديل النقدي لهذه

الاستثمارات المقررة لكل من موظفي الحكومة والقطاع العام للضريبة على المرتبات والاجور وما في حكمها .

(ملف ٧٩٨/٤/٨٦ — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

قيمة العشرة أيام التي قررها رئيس الجمهورية والصادر بها منشور وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ — تكييفها — من قبيل الحوافز الجماعية — أثر ذلك — اعفائها من الضريبة على كسب العمل .

ملخص الفتوى :

ان قواعد صرف منحة العشرة أيام التي قررها رئيس الجمهورية في ١٩٧٩/٥/١ والصادر بها منشور وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ تقضى بصرفها لجميع العاملين أيا كان المصرف المالي الذي يتقاضون منه مرتباتهم أو مكافآتهم ، وحسابها على أساس المرتب الاساسي مجردا من أية اضافات ، واستحقاق كل عامل لها بنسبة ما أداه من عمل على مدار سنة كاملة وبنسبة المدة التي قام خلالها بشغل الوظيفة المسندة اليه والقيام بأعبائها فلا تصرف كاملة الا لمن قام بعمله طوال السنة التي تبدأ من ١٩٧٨/٥/١ حتى ١٩٧٩/٤/٣٠ ، واستثناء من ذلك قررت تلك القواعد صرف المنحة للعاملين الممنوحين اجازات استثنائية بمرتب كامل لاصابتهم بامراض مزمنة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ، ولم تجز صرف المنحة لمن كان قائما بعمل موسمي أو عرضي ، والزمّت الجهات بصرف المنحة للعاملين المعارين أو المنتدبين اليها ، كما لم تجز صرفها لمن كان بأجازة دراسية أو كان في بعثة أو اجازة بدون مرتب وكذلك لمن كان موقوفا عن العمل أو محالا للاستيداع ، واستبعدت من حسابها مدد الغياب بدون مرتب ، ومن ثم فان تلك المنحة تعد من قبيل مكافآت الانتاج أو حوافز الانتاج لارتباطها الوثيق باداء العمل خلال سنة كاملة ولانها لا تعدو

ان تكون اثابة للعاملين ومكافأة لهم عن اعمال سنة منقضية ساهموا
بجهودهم خلالها لتحقيق الانتاج واهدافه وآية ذلك انها لاتصرف لن لم
يشارك في العمل وينسبة المدة التى لم يشارك خلالها فيه .

ولايجوز النظر الى تلك المنحة على انها هبة أو تبرع لان الهبات
أو التبرعات فكرة تخرج عن مجال الوظيفة العامة وعن مجال علاقات
العمل بالقطاع العام ، وذلك لان مايعطى للعامل من ميزانيات الدولة
أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام انما
يكون مقابل ماأداه من عمل سواء كان عمله الاصلى المعين من اجل
ادائه أو عملا اضافيا أو ممتازا أو غير عادى ، كما أنه لايجوز اعتبار
تلك المنحة جزءا من الاجر لان المشرع تكفل ببيان الاجر وملحقاته
وتوابعه فى قوانين العاملين سواء بالحكومة أو بالقطاع العام على
نحو تخرج منه أية مبالغ تمنح زيادة عليه كما هو الحال فى المنحة
المشار اليها ، ولا وجه لاعتبار تلك المنحة ميزة نقدية لانها قررت
لجميع العاملين ولم ترتبط بشغل وظيفة محددة ومن ناحية اخرى
فانها أى المنحة لاتعد من قبيل حوافز الانتاج التى نصت عليها المادة
(٥٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة،
والمادة (٤٨) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع
العام لان المشرع عالج فى هاتين المادتين نظاما للحوافز المادية والمعنوية
تضعه السلطة المختصة داخل الوحدة الادارية أو الاقتصادية وفى
نطاق اختصاص كل منها يتم بمقتضاه منح الحوافز بصفة فردية لن
تتوافر فيه شروط هذا النظام وتبعاً لذلك تخرج المنحة التى يقررها
رئيس الجمهورية بصفة جماعية من نطاق المادتين المشار اليهما .

واذا كانت المنحة التى قررها رئيس الجمهورية لاتعد من قبيل
حوافز الانتاج التى قررتها المادة (٥٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ والمادة (٤٨) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ألا انها تدخل فى
باب الحوافز الجماعية ذلك لانه اذا كان من حق السلطة المختصة
داخل كل وحدة ادارية أو اقتصادية ان تضع نظاما للحوافز من اجل
العاملين بالوحدة القائمة عليها ، فان لرئيس الجمهورية ان يضع نظاما

جماعيا للحوافز يشمل جميع الوحدات الادارية والاقتصادية استنادا الى اختصاصاته الدستورية المنصوص عليها بدستور سنة ١٩٧١ الذى يوليه السلطة التنفيذية فى المادة ١٢٧ ويشركه مع مجلس الوزراء فى وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها فى المادة ١٢٨ ويخوله فى المادة ١٤٤ سلطة اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ويمنحه فى المادة ١٤٦ سلطة اصدار القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة .

ولما كانت المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية تنص فى فقرتها الرابعة والخامسة على أنه « كما لا تدخل فى وعاء الضريبة المبالغ التى يتقاضاها العاملون كحوافز للانتاج وبشرط الا تزيد على المرتب أو المكافآت أو الاجر الاصلى .

وتعتبر حوافز انتاج فى تطبيق احكام الفقرة السابقة المبالغ المدفوعة من الحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى وجهات القطاع العام كحوافز انتاج طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها . . . » واذ يقرر هذا النص اعفاء حوافز الانتاج بصفة مطلقة من الضريبة على كسب العمل بغير تفرقة بين حوافز الانتاج الفردية وحوافز الانتاج الجماعية مادامت تتقرر وفقا للقوانين واللوائح فان حافز الانتاج الجماعى الذى قرر رئيس الجمهورية صرفه لجميع العاملين بكافة الوحدات فى صورة منحة بتاريخ ١٩٧٩/٥/١ بمقتضى ماخوله له الدستور من اختصاصات لا يخضع لضريبة كسب العمل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المنحة التى قررها رئيس الجمهورية للعاملين بالدولة والقطاع العام فى ١٩٧٩/٥/١ والصادر بها منشور وزارة المالية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ لضريبة كسب العمل .

الفرع الرابع

الضريبة على ارباح المهن الحرة أو غير التجارية

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

مهنة المقرئ هي مهنة غير تجارية تقوم على المجهود الشخصي فحسب لمن يحفظ القرآن الكريم ويجيد تلاوته — ارباح نشاط المقرئ الناتجة عن مزاولته هذه المهنة تخضع لضريبة المهن غير التجارية وبالتالي للضريبة العامة على الايراد — في مقام تقرير خضوع ارباح النشاط الناتجة عن مزاولته مهنة قراءة القرآن الكريم لايحوز اعتبار ببيع حق الاداء العلني على اسطوانات من قبيل بيع اصل من اصول المهنة غير التجارية الذي لا يخضع المقابل عنه للضريبة — خضوع المقابل الاسدي تقاضاه احد المقرئين من وزارة الاوقاف مقابل حق الاداء العلني في تسجيل ترتيله القرآن الكريم لضريبة المهن غير التجارية والضريبة العامة على الايراد .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٢ لسنة ١٩٦٤ ونص في مادة الاولى على أن « يعتمد صرف مبلغ ١٢٠٠٠ جنية مقابل جميع مايتعلق بحق الاداء العلني للمصحف المرتل المتعاقد عليه بين وزارة الاوقاف والمقرئ الشيخ ويخصم به على دفعات سنوية على اعتماد المصحف المرتل في حدود ربط الميزانية التي تعتمد لهذا الغرض » وقد اختلفت وجهات النظر حول مدى خضوع مبلغ الاثنى عشر الف جنية التي حصل عليها الشيخ للاحكام الضريبية على المهن غير التجارية والضريبة العامة على الايراد فبينما ذهب مصلحة الضرائب وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات الى خضوع هذا المبلغ للاحكام هاتين الضريبتين

فقد اتجه رأى وزارة الاوقاف وكذا ادارة الفتوى لوزارة الخزانة الى عدم استحقاق هذه الضرائب على هذا المبلغ .

ومن حيث ان المادة (٧٢) من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه تفرض ضريبة سنوية سعرها كالاتى على ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الاساسى فيها العمل .. » .

وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى . ومع ذلك يعفى من ادائها : (١) الجماعات التى لا ترمى الى الكسب .. (٢) المنشآت الزراعية .

وتنص المادة (٧٣) من ذات القانون على أن « تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الارباح الصافية في بحر السنة السابقة ويكون تحديد صافي الارباح على أساس نتيجة العمليات على اختلاف انواعها التى يباشرها الممول بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لمباشرة المهنة ماعدا الضريبة على ارباح المهن غير التجارية التى يؤديها طبقا لهذا القانون » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على أن « تفرض ضريبة عامة على الايراد وتسرى على صافي الايراد الكلى للأشخاص الطبيعيين المصريين أيا كان موطنهم .. » وتنص المادة (٦) على أن « تسرى الضريبة على المجموع الكلى للايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة » ويتحدد هذا الايراد من واقع ماينتج من العقارات ورؤوس الاموال المنقولة بما فى ذلك الاستحقاق فى الوقت وحق الانتفاع ومن المهن ومن المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والاعتاب (والمعاشات) والايادات المرتبة لدى الحياة .

ويكون تحديد ايرادات العقارات مبنية كانت أو زراعية ..

اما باقى الايرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بسوءاء
الضرائب النوعية الخاصة بها .

ومن حيث أن مهنة المقرئ هى مهنة غير تجارية تقوم على
المجهود الشخصى فحسب لمن يحفظ القرآن الكريم ويجيد تلاوته كما
وان ارباح نشاط المقرئ الناتجة عن مزاوله هذه المهنة تخضع
لضريبة المهن غير التجارية سواء حصل على هذه الارباح مقابل
قيامه بالترتيل مباشرة أو فى الاذاعة اللاسلكية أو المرئية أو قام
بتسجيل الترتيل وباع تسجيلاته للجمهور أو للاذاعة أو غيرها فكل
ذلك يشكل صورا من نشاط مزاوله المهنة مما يخضعه لقانون الضريبة
على ارباح المهن غير التجارية وبالتالي لاحكام الضريبة العامة على
الايراد .

ومن حيث أنه فى مقام تقرير خضوع ارباح النشاط الناتجة
عن مزاوله مهنة قراءة القرآن الكريم لايحوز اعتبار بيع حق الاداء
العلنى على اسطوانات من قبيل بيع اصل من اصول المهنة غيرالتجارية
الذى لا يخضع المقابل عنه للضريبة وذلك نظرا لان البيع فى الحالة
الاولى هو بيع ثمار النشاط المهنى بينما البيع فى الحالة الثانية هو بيع
اصل يستعمله الممول فى ممارسة نشاطه أو انجاز عمله .

ومن حيث أن القرار الجمهورى رقم ٢٩١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار
اليه وقد قرر اعتماد مبلغ ١٢ر٠٠٠ جنيه مقابل جميع مايتعلق بحق
الاداء العلنى للمصحف المرتل المتعاقد عليه بين وزارة الاوقاف والمقرئ
الشيخ ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ فان هذا المبلغ لم يتقرر كمقابل نقدى فورى
لجميع مايتعلق بحق الاداء العلنى للمصحف المرتل ولكنه مجرد اعتماد
تقرر ويتم الصرف منه على دفعات سنوية فى حدود ربط ميزانية
المصحف المرتل ومثل هذه الحالة مثل حالة المؤلف الذى يبيع حق
استغلال مؤلفه الى دار من دور النشر فان مايحصل عليه المؤلف مقابل
هذا البيع يخضع للضريبة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المبلغ الذى تقاضاه

المقرىء الشيخ (١٢٠٠٠ الف جنيه) من وزارة الاوقاف
مقابل حق الاداء العلنى فى تسجيل ترتيله القرآن الكريم يخضع
لضريبة المهن غير التجارية والضريبة العامة على الايراد .

(ملف ١٧٧/١/٢٧ - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

الضريبة على ارباح المهن الحرة - مكافأة الارشاد المقررة بالقرار
الجمهورى رقم ١٠٦٣ لسنة ١٩٦٤ - شرط خضوعها لهذه الضريبة ،
المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تشترط لسريان الضريبة على المهن
الحرة ان يقوم الممول بنشاط معين على سبيل الاستمرار وان يعتمد
عليه بصفة اصلية كمورد لكسب العيش .

ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بمدى خضوع مكافأة الارشاد للضريبة على ارباح
المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية ، باعتبارها ضريبة القانون
العام ، طبقا لنص المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، التى
تقضى بسريان تلك الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة
أخرى ، فانه يشترط لسريان تلك الضريبة أن يقوم الممول بمزاولة
نشاط معين على سبيل الاستمرار ، متخذاً اياه مهنة له ، ومن ثم فان
القيام بعمل عارض ، لا يتفق ومعنى الامتحان ، وهو مزاولة العمل
بصفة مستمرة ، والاعتماد عليه بصفة اصلية ، كمورد كسب للعيش ،
والاجتماع منعقد بين الشراح على أنه لاجدال فى أن مزاولة النشاط
بصفة عارضة ، لا يخضع للضريبة سالفه الذكر ولما كان الثابت ان عمل
المرشد هو فى الكثير الغالب عمل عارض ليست له صفة الدوام
والاستمرار ، ومن ثم فان مكافأة الارشاد التى يحصل عليها لاتخضع
للضريبة على ارباح المهن غير التجارية المقررة فى المادة ٧٢ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبالتالي فان هذه المكافأة لاتخضع ايضا للضريبة

العامة على الايراد المفروضة بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ حيث لاتدخل فى وعاء أى من الضرائب النوعية التى يتكون من مجموعها وعاء الضريبة العامة على الايراد ، طبقا لحكم المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه على أنه اذا ما اتخذ المرشد من عمله مهنة له ، بأن زاول الارشاد على سبيل الاعتقاد والاستمرار بصفة اصلية كمورد للرزق ، فان ايراداته من مزاوله تلك المهنة تخضع للضريبة على ارباح المهن غير التجارية طبقا لحكم المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتبارها ضريبة القانون العام التى تسرى على ارباح كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى وفى هذه الحالة يدخل ايراده عن مزاوله تلك المهنة فى وعاء الضريبة العامة على الايراد ، ويخضع بالتالى لهذه الضريبة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى مايتأتى :

أولا : عدم خضوع مكافأة الارشاد للضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة فى المادة ٣٢ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ثانيا : عدم خضوع مكافأة الارشاد للضريبة على ارباح المهن غير التجارية المقررة فى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، الا اذا توافر مناط خضوعها ، وهو أن يتخذ المرشد من عمله هذا مهنة له ، بأن يزاول الارشاد على سبيل الاعتقاد والاستمرار كمورد للرزق .

ثالثا : عدم خضوع مكافأة الارشاد للضريبة العامة على الايراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، الا اذا توافر مناط خضوعها ، وهو خضوع هذه المكافأة للضريبة على ارباح المهن غير التجارية ، ودخولها بذلك فى وعاء الضريبة العامة على الايراد .

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

مبدأ اقليمية الضريبة — مؤداه أن يكون النشاط الذى تفرض عليه الضريبة قد تم فى مصر أو أن يكون الشخص مقيما فى مصر — عدم خضوع اتعاب الخبير الاجنبى من اعماله أنقى اداها فى الخارج لحساب احدى الهيئات العامة فى مصر للضريبة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ قد تضمن فى الكتاب الثالث منه فرض ضريبة كسب العمل ، وعالجها فى بابين : الباب الاول وهو يتعلق بضريبة المرتبات وما فى حكمها والاجور والمكافآت والمعاشات ، ويجمع بين هذه الايرادات أساس واحد هو انها تدفع مقابل عمل خاص يقوم به صاحب الايراد لحساب شخص معين أو هيئة معينة ، ويغلب أن يكون تابعا لهذه الهيئة أو الشخص . وتدفع هذه الايرادات دوريا . ومعظمها ينتج فى الواقع عن عقد عمل بين الممول والجهة التى يتبعها . اما المكافآت فتدفع عن بعض اعمال اضافية أو اعمال ذات طبيعة خاصة ولايتحتم أن تكون دورية .

اما الباب الثانى فقد عالج فيه المشرع ضريبة المهن غير التجارية، فنص فى المادة ٧٣ على أنه « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ تفرض ضريبة سنوية سعرها ١١ ٪ على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولين بصفة مستقلة ، ويكون العنصر الاساسى فيها العمل . وتسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو نشاط لا يخضع لضريبة أخرى » .

ونص فى المادة ٧٤ على أن « على الممولين الخاضعين لاحكام هذه

الضريبة أن يمسكوا دفتر يومية مؤشرا على كل صحيفة منه من مأمور الضرائب المختص .. » .

كما نص في المادة ٧٥ على أن « على الافراد والهيئات الخاضعين لاحكام هذه الضريبة أن يقدموا الى مصلحة الضرائب اقرارا مبينا به الايرادات والمصروفات » .

وقد راعى المشرع في هذه النصوص المبدأ العام الذى يقضى باقليمية الضريبة . ويقتضى هذا المبدأ أن يكون النشاط الذى تفرض عليه الضريبة قد تم في مصر أو أن يكون الشخص المفروضه عليه الضريبة مقيما في مصر .

فاذا كان الثابت أن بلدية القاهرة تعاقدت مع احد الخبراء الاجانب على القيام بالتخطيط العام لموقع استاد القاهرة وباعداد الرسوم الاولية الابتدائية للمشروعات الخاصة بالمباني والمشروع النهائى للاستاد الرئيسى . فقام بهذه الاعمال في الخارج . فان اتعابه التى تقاضاها عن هذه الاعمال لاتخضع لضريبة المهن الحرة والضريبة العامة على الايراد .

(فتوى ١٩٢ فى ٣/٤/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

عدم خضوع الايرادات التى يحققها الفنانون المصريون عن ادوارهم فى المسلسلات التليفزيونية التى يتم انتاجها فى الخارج لضريبة المهن الحرة طالما كان ادأؤهم لهذه الانوار ليس مجرد امتداد عارض لعمل أدى فى مصر .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل أن ضريبه أرباح المهن الحرة تفرض سني صافي أرباح المهنة التي يمارسها الممول ويكون العنصر الاساسى فيها العمل ، الا أن المشرع اشترط في المادة ٧٤ من ذات القانون في عنصر العمل كمصدر لوعاء الضريبة المذكورة أن يؤدي في مصر • فإذا كنت أرباح المهنة غير ثابتة عن مزاوله المهنة أو النشاط في مصر ، لعدم ممارسة العمل في مصر ، فلا يكون الربح الناشئ عنه وعاء الضريبة اذ أن مناط استحقاق ضريبة المهن الحرة ليس ثبوت الجنسية المصرية أو التوطن في مصر ، وانما مزاوله المهنة فيها ، فيخضع الربح الناتج عن هذه المزاوله للضريبة اما الربح الناشئ عن مزاوله المهنة في الخارج فبمناي عن الخضوع للضريبة • كما أن مزاوله المهنة على وجه الاعتياد في مصر وخضوع الربح الناتج عن هذه المزاوله للضريبة فيها لا يؤدي حتما الى تتبع نشاط الممول الذي يؤديه بصفة عارضة في الخارج واخضاعه مع نشاطه في مصر للضريبة المذكورة • فطالما لم يثبت أن هذا النشاط الذي يؤدي خارج النطاق الاقليمي للضريبة ليس الا مجرد امتداد عارض للنشاط الرئيسي في مصر بحيث لا يمكن فصله كعمل عن العمل المؤدى في مصر ، فان الربح الناتج عن هذا العمل يخرج من وعاء الضريبة المذكورة لتخلف مناطها وهو اداء العمل في مصر •

ولما كان البين من الحالة المعروضة أن الفنان المصرى حينما يزاول نشاطه الفنى في الخارج ولو بصفة عارضة ، فان الواقعة المنشأة للضريبة في هذه الحالة وهى اداء العمل أى التمثيل أو التصوير تكون قد تم أداؤها في الخارج ، ومن ثم تخرج من نطاق سلطان القانون المصرى وفقا لصراحة نص المادة ٧٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ولا يمكن القول في هذه الحالة أن الفنان وقد اتفق على دوره وحفظه وأجرى التدريبات عليه في مصر فانه يخضع رغم اداء التمثيل أو التصوير في الخارج للضريبة في مصر ذلك أن السواقعة المنشئة للضريبة في هذه الحالة هى اداء التمثيل الذى تم عرضه فعلا

وليس الاعمال التحضيرية في هذه الدور واجراء التدريبات وغير ذلك من المراحل التى يمر بها العمل الفنى قبل عرضه وخروجه الى الوجود كعمل يتم استغلاله كحق أدبى أو فنى • فالعبرة بهذا العمل الفنى الذى عرضه واستغلاله وهو المنشئ المنتج للربح ، وليس التدريب عليه أو الاعمال الممهدة له • وبذلك لا يخضع ما يحصل عليه الفنان المصرى في هذه الحالة للضريبة على ارباح المهن الحرة •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع الايرادات التى يحققها انفنانون المصريون عن أدوارهم في المسلسلات التليفزيونية التى يتم انتاجها في الخارج لضريبة المهن الحرة طالما كان أدائهم لهذه الادوار وليس مجرد امتداد عارض لعمل أدى في مصر •

(ملف ٢٧٧/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

تعليق :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في فتواها هذه لدى خضوع الايرادات التى يحققها الفنانون المصريون عن ادائهم لادوارهم في المسلسلات التليفزيونية التى يتم انتاجها في الخارج لضريبة المهن الحرة •

وكان ثمة اختلاف في رأى في هذا الشأن • فذهب رأى الى عدم خضوع ما يحصل عليه الفنانون المصريون عن اعمالهم الفنية التى يؤدونها في الخارج لضريبة المهن الحرة استنادا الى أن المشرع في المادة ٧٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ أخذ ببدأ اقليمية الضريبة على ارباح المهن غير التجارية ، ومن ثم فلا تسرى هذه الضريبة الا على الارباح الناتجة عن مزاوله المهنة أو النشاط في مصر ولا تمتد لتشمل مزاوله المهنة في الخارج • بينما ذهب رأى آخر الى خضوع الايرادات المشار اليها للضريبة على ارباح المهن الحرة : استنادا الى أن الفنان المصرى حينما يزاول جزءا من نشاطه خارج مصر فإن ذلك يعد امتدادا لعمله ونشاطه الاصلى في مصر اذ اتخذ من مصر محلا له لمباشرة نشاطه الفنى وقيد في النقابة

الفنية الخاصة بعمله في مصر ، كما أن عمله في مصر هو سبب ادائه لنشاطه في الخارج . يضاف الى ذلك أن مؤلف القصة في المسلسل التلفزيوني الفها في مصر والمخرج حدد ادوار الممثلين واختارهم بمصر كما أن الممثل تسلم نسخة الدور الخاص به ودرسها ووافق عليها واجرى البروفات عليها في مصر . ومن ثم فاذا ماتم تصوير مناظر المسلسل التلفزيوني كلها أو بعضها في الخارج فلا يعنى ذلك اتمام جميع عناصر هذا المسلسل ونشاط الفنانين العاملين به في الخارج . فيتعين الاعتداد بالمركز الرئيسى الذى يتخذه الفنان لنشاطه المهنى وهو مصر وفي هذه الحالة يخضع الايراد للضريبة المذكورة . وازاء هذا الخلاف فى رأى طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

ضريبة المهن الحرة — القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب هذه المهن وذلك بتقريرها بفئات سنوية ثابتة — قصر سريان هذا التعديل الاستثنائى على المهن التى يشترط لزاولتها الحصول على شهادة من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى — عدم سريانه على المهندسين من أصحاب المهن الحرة .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء القواعد المنظمة لضريبة المهن الحرة انها فرضت ابتداء بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، فنصت المادة ٧٢ منه على أنه « اعتبارا من الشهر التالى لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس والمعمارى والمحاسب والخبير وكذلك كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية » . ونصت المادة ٧٣ على أن « تحسب الضريبة على مجموع القيمة الايجارية للمكان أو الامتكة التى

تشغلها المهنة والقيمة الايجارية للمسكن الخاص لصاحب المهنة ويكون سعرها ٧٥ ٪ من هذا المجموع » ، ثم عدلت المادة ٧٢ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ على النحو الآتى : « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ تفرض ضريبة سنوية سعرها ١١ ٪ على ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها الممولون بصفة مستقلة ويكون العنصر الاساسى فيها العمل » وعدلت المادة ٧٣ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على النحو الآتى « تحدد الضريبة سنويا على أساس مقدار الارباح الصافية فى بحر السنة السابقة » .

غير أنه منذ صدور هذين القانونين لم تنقطع شكاوى المحامين والاطباء لرغبتهم فى أن تكون مساهمتهم فى الاعباء العامة لا على أساس ايراداتهم الفعلية الصافية على نحو ماقدرة التشريع الجديد بل على أساس مبالغ معينة يدفعونها تختلف باختلاف عدد السنوات التى تنقضى على مدة حصولهم على المؤهل الدراسى الذى تتطلبه المهنة ، واستجابة لهذه الرغبة صدر القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ونص فى مادته الاولى على أنه « استثناء من احكام المواد ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ (الفقرتان الرابعة والخامسة) ، ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لاصحاب المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو مايعادلها من الجامعات الاخرى على الوجه الآتى :

(أ) ١٥ جنيها فى السنة لمن مضى على حصوله على الدبلوم اللازم لمباشرة المهنة اكثر من خمس سنوات ولايتجاوز عشر سنوات .

(ب) ١٥ جنيها فى السنة لمن مضى على حصوله على الدبلوم اللازم لمباشرة المهنة اكثر من عشر سنوات ولايتجاوز خمس عشرة سنة .

(ج) ٥٠ جنيها في السنة لن مضي على حصوله على الدبلوم
اللازم لمباشرة المهنة اكثر من خمس عشرة سنة .

(د) ٨٠ جنيها في السنة لن مضي على حصوله على الدبلوم
اللازم لمباشرة المهنة اكثر من عشرين سنة .

ولاتسرى الاحكام السابقة على المولين الذين جاوز متوسط
صافي ارباحهم الفعلية في السنوات السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٥
أو يجاوز صافي ارباحهم في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ الف
جنيه حسب الاقرارات المقدمة منهم اذا اعتمدتها مصلحة الضرائب » .

ويستفاد من هذه النصوص ان هذه الضريبة كانت تفرض في
أول الامر على أساس الارباح الحكيمة ، ثم عدل المشرع عن هذا
الاساس الى أساس جديد هو الارباح الحقيقية لاصحاب هذه المهن ،
وأنة استثناء من هذا الاصل واستجابة لرغبة المحامين والاطباء المشار
لها — صدر القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل أساس فرض الضريبة
على أرباب المهن الحرة ، فأصبحت هذه الضريبة تفرض على أساس
ثابت بالنسبة الى صغار المولين وعلى أساس الارباح الفعلية بالنسبة
الى كبار المولين ولكل من يختار المحاسبة على هذا الاساس ، وبذلك
انقسم ممولو هذه الضريبة الى ثلاث طوائف :

الطائفة الاولى : طائفة أصحاب المهن الحرة التي لا يستلزم
مزاولتها الحصول على دبلوم عال من احدى الجامعات المصرية أو
مايعادلها من الجامعات الاجنبية .

الطائفة الثانية : طائفة أصحاب المهن الحرة التي يستلزم
مزاولتها الحصول على دبلوم عال من احدى الجامعات المصرية أو
مايعادلها من الجامعات الاخرى اذا جاوز متوسط صافي ارباحهم
الفعلية في السنوات الضريبية (١٩٥١ — ١٩٥٤) أو في أية سنة لاحقة
للسنة الضريبية ١٩٥٤ الف جنيه حسب الاقرارات المقدمة منهم .

وترتبط الضريبة على أفراد هاتين الطائفتين على أساس ارباحهم الفعلية .

الطائفة الثالثة : طائفة اصحاب المهن الحرة التى يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من احدى الجامعات المصرية أو مايعادلها من الجامعات الاخرى اذا لم يجاوز صافي ارباحهم الفعلية الف جنيه حسب الاقرارات المقدمة منهم .

وترتبط الضريبة على افراد هذه الطائفة استثناء من القاعدة العامة المشار اليها على أساس فئات ثابتة لا على أساس الارباح الفعلية ، ومن ثم فان مناط اعمال هذا الاستثناء هو أن تكون المهنة مما يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من احدى الجامعات المصرية أو مايعادلها من الجامعات الاخرى فاذا لم يتوافر هذا الشرط خرج أصحاب المهنة من نطاق تطبيقه .

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه :

(أ) « يعتبر مهندسا في حكم هذا القانون كل من يحصل على دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة أو على درجة بكالوريوس في الهندسة من احدى الجامعات المصرية أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا « قسم العمارة » أو كلية الفنون الجميلة « قسم العمارة » أو على شهادة أخرى من الخارج تتفق وزارتا الاشغال العمومية والثروة والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لاحدى الشهادات المذكورة أو من نجح في امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضع مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين وتجريه احدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية .

(ب) ويعتبر مهندسا تحت التمرين كل من حصل على دبلوم مدرسة الهندسة التطبيقية العليا . ويعد المهندس تحت التمرين

مهندسا اذا مارس مدة خمس سنوات على الاقل بعد تخرجه اعمالا هندسية يعتبرها وزير الاشغال العمومية بعد اخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس .

(ج) ويعتبر مهندسا مساعدا كل من حصل على دبلوم الفنون والصناعات أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة « قسم العمارة » أو على شهادة هندسية من الخارج قبل العمل بهذا القانون تتفق وزارتا الاشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لاحد الدبلوماسين المذكورين .

ويعد المهندس المساعد مهندسا اذا كان قد اكتسب لقب مهندس بقرار وزارى قبل العمل بهذا القانون ، وكان عند منحه اللقب موظفا حكوميا فى الدرجة السادسة على الاقل ، أو اذا مارس مدة عشر سنوات على الاقل بعد تخرجه اعمالا هندسية يعتبرها وزير الاشغال بعد اخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس » ويؤخذ من هذا النص أن مهنة الهندسة ليست مقصورة على حملة الدبلومات العليا من خريجي الجامعات المصرية أو الجامعات الاجنبية التى تعادلها وانما تضم حملة مؤهلات اخرى غير جامعية كخريجي كلية الفنون الجميلة « قسم العمارة » والناجحين فى امتحان المعادلة الذى تحدد نظامه وزارتا الاشغال العمومية والتربية والتعليم .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ تقتصر سريان حكمها على أصحاب المهن الحرة التى يشترط لمزاومتها الحصول على دبلوم عال من احدى الجامعات المصرية أو مايعادلها من الجامعات على نحو ماتقدم . ولما كانت مهنة الهندسة تضم بين مزاويلها حملة هذه المؤهلات الجامعية وغيرها من المؤهلات فإن شرط سريان احكام المادة الاولى من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها يتخلف فى شأنها ، ومن ثم فلا يفيد المهندسون من التنظيم الاستثنائى الجديد للضريبة على أصحاب المهن الحرة الذى جاء به القانون المذكور فى مادته الاولى .

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباح المهن الحرة — مناط انطباق هذا القانون هو أن تكون المهنة مما تشترط مزاولتها قانونا الحصول على مؤهل جامعى — لا يكفى في هذا الشأن أن يكون صاحب المهنة جامعا — مثال بالنسبة لمهنة التخطيط .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على أرباح المهن الحرة في المادة الأولى منه على أنه « استثناء من أحكام المواد ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى » .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، أنه منذ صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — الذى فرض ضريبة المهن الحرة على الأيراد الفعلى الذى يحققه صاحب المهنة من مهنته — والمحامون والأطباء — راغبون في أن تكون مساهمتهم في الأعباء العامة على أساس مبالغ معينة يدفعونها ، تختلف باختلاف عدد السنوات التى تنقضى على مدة حصولهم على المؤهل الدراسى الذى تتطلب مزاولته المهنة . وقد أعد مشروع القانون المرافق لسريانه على أصحاب المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك ان مناط انطباق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، هو أن تكون الضريبة مستحقة على صاحب مهنة تشترط مزاولتها قانونا الحصول على مؤهل جامعى ،

ولا يكفى أن يكون صاحب المهنة جامعيًا ، ولا أن يكون مستوى تخصصه في شيء من المهنة مما يقتضى دراسة لا تقل عن مستوى الدراسة الجامعية . فمناط انطباق أحكام هذا القانون إنما يقوم على وصف قانونى في المهنة ذاتها ، هو عدم جواز مزاولتها بصفة قانونية الا للحاصلين على درجة جامعية ، وفقا للتشريع الذى يتظم شئون تلك المهنة .

ومن حيث أن التخطيط يطلق بصفة عامة على رسم التدابير المناسبة لمستقبل الحياة في الجماعة في مختلف نواحيها ، ويكون التخطيط متصلا بالهندسة حين يرسم تنظيم الأرض بما يواجه حاجات المجتمع المتوقعة ، سواء شمل أرض الدولة كلها أو اقتصر على اقليم أو مدينة منها ، ويترتب على قيام الصلة بين التخطيط الأرضي والهندسة، أن الحاق هذا التخطيط بالهندسة في مصر أقرب من إلحاقه بأية مهنة سواها ، ويؤيد ارتباط التخطيط بالهندسة جمع الممول المذكور بين مزاولتهما .

ومن حيث أن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية قد ذكر أربع مهن ، وأجاز اضافة مهن أخرى ، ولم يقصر مزاوله تلك المهن على ذوى المؤهلات الجامعية ، ومن ثم فإن المهن الهندسية على اختلافها لا تعتبر من المهن التى تخضع أرباحها للضريبة الثابتة تطبيقا لأحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . وإذا كان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه — بوضعه الراهن — لم يذكر التخطيط بين المهن الهندسية ذات الشعب في النقابة ، فإن ذلك يرجع الى أن التخطيط لم يبلغ في تقدير المشرع الحد الذى ينبغى معه تمييز التخطيط الهندسى بشعبة مستقلة عن سائر الشعب الهندسية المدنية والمعمارية وغيرها مما ذكره القانون . ومن ثم فإن التخطيط — شأنه في ذلك شأن مهنة الهندسة — ليس من المهن التى تستلزم مزاولتها الحصول على مؤهل جامعى ، وبالتالي فلا تنطبق أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المذكور على الأرباح التى يحققها من يزاوله .

ومن حيث أنه لاينفى الممول أن يقطع الصلة بين التخطيط والهندسة

الذين يزاولهما ، ليفيد من أحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المذكور .
مادام أنه لا يوجد تشريع خاص بمهنة التخطيط . يميزها عن الهندسة
وينظم شئونها ، ويحظر مزاولتها على غير الحاصلين على مؤهل جامعي
كما لا يكفي وجود معهد للتخطيط يشترط المؤهل الجامعي للالتحاق
به ، ما دامت مزاولته التخطيط لم يقصرها القانون على الحاصلين على
أجازة هذا المعهد ، ولا على سواء من المؤهلات الجامعية .

لذلك ، انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم انطباق أحكام القانون
رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، على الارباح التى حققها السيد
المهندس الدكتور من نشاطه بصفته مهندسا للتخطيط ،
ومن ثم تفرض ضريبة المهن غير التجارية على أرباحه الفعلية التى حققها
من ذلك النشاط طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(فتوى ٦٥٨ فى ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل
أساس فرض الضريبة على بعض أرباح المهن الحرة — اجازتها للممولين
الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم
الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم
الوصول يرسل الى المأمورية المختصة فى الميعاد المحدد لتقديم اقرارات
الارباح السنوية — تقديم الممول الخاضع لنظام الضريبة الثابتة الاقرار
السنوى بأرباحه الفعلية خلال الموعد القانونى — قيام هذا التقديم بمقام طلب
المحاسبة على أساس الارباح الفعلية بغض النظر عن نتيجة هذا الاقرار
وما اذا كان يتضمن خسارة أو ربحا . يجاوز حد الاعفاء المقرر ، ودون
تفرقة كذلك بين أداء الضريبة المستحقة من واقع الاقرار أو عدم أدائها
— النطاق الزمنى لهذا الرأى — قصره على الحالات السابقة على صدور

القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى أبقى القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

تجيز المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة للممولين الذين تسرى عليهم أحكام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا ب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يرسل الى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم اقرارات الارباح السنوية ، وقد أثار تطبيق هذا النص صعوبات تتمثل في أن بعض الممولين لم يتقدموا بطلبات اختيار المحاسبة على أساس الارباح الفعلية اكتفاء بتقديم الاقرارات السنوية في المواعيد القانونية ، ولما عرض هذا الموضوع على اللجنة الثالثة بالقسم الاستشارى رأت بجلستها المنعقدة في أول نوفمبر سنة ١٩٥٨ ان تقديم الاقرار السنوي في الميعاد بأرباح تزيد عن الاعفاء المقرر قانونا ، وأداء الضريبة المستحقة من واقعه يعتبر اختيارا من الممول للمحاسبة على أساس أرباحه الفعلية وبالعكس لا يعتبر كذلك تقديم الاقرار السنوي في الميعاد وعدم أداء ضريبة من واقعه بسبب أن الأرباح دون حد الاعفاء أو أن نتيجة عمليات الممول كانت خاسرة ، وكذا تقديم الاقرار السنوي في الميعاد بأرباح تزيد عن حد الاعفاء دون أعفاء الضريبة المستحقة .

ولما كانت مصلحة الضرائب ترى أنه لاوجه للفرقة بين الحالات المختلفة لتقديم الاقرار السنوي في الميعاد ، وقد ذهبت بعض أحكام القضاء هذا المذهب لذلك فقد طلب السيد وزير الخزانة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من تقصى نظم ضريبة المهن غير التجارية أنها كانت تحدد وفقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بطريقة جزائية ، وعلى أساس بعض المظاهر

الخارجية كالقيمة الايجارية للمكان أو الامكنة التي يباشر فيها الممول مهنته والقيمة الايجارية لمسكنة الخاص ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ معدلا هذه الطريقة حيث قضى بفرض الضريبة على أساس مقدار الارباح الصافية الناتجة عن العمليات التي باشرها الممول خلال السنة التي تفرض عنها الضريبة ، وبذلك أصبحت الضريبة تتناول الايرادات الحقيقية للممول . وتحديدًا لهذه الايرادات الزم المشرع الممولين بامساك دفاتر معينة وبتقديم اقرار سنوى عن أرباحهم تبين به الايرادات وصافى الارباح أو الخسائر عن السنة السابقة ، كما الزمهم بأداء الضريبة المستحقة من واقع الاقرار خلال شهر من انتهاء الميعاد المحدد لتقديمه ، غير أن هذا القانون اثار اعتراض بعض أصحاب المهن الحرة الذين رغبوا في أن تكون مساهمتهم في الاعباء العامة على أساس مبالغ معينة يؤدونها بحيث تختلف باختلاف عدد السنوات التي تنقضى منذ حصولهم على المؤهل الدراسي الذي تتطلبه مزاولة المهنة ، وقد استجاب المشرع الى هذه الرغبة فأصدر القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة والذي نص في مادته الاولى على أنه « استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ (الفقرتين الرابعة والخامسة) و ٣٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تحدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لاصحاب المهن التي تستلزم مزاومتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية وما يعادلها من الجامعات الاخرى على الوجه الآتى :

(أ) ١٥ جنيها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من خمس سنوات ولا تجاوز عشر سنوات .

(ب) ٢٠ جنيها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من عشر سنوات ولا تجاوز خمس عشرة سنة .

(ج) ... الخ » .

ونصت المادة الثانية على أن « يجوز للممولين الذين يسرى عليهم

نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ويرسل الى الأموريات المختصة في الميعاد المحدد لتقديم اقرارات الارباح السنوية » .

وبتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونص في المادة الخامسة منه على إلغاء القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

ويستفاد مما تقدم أن الاصل في ضريبة أرباح المهن غير التجارية انها تفرض على أساس الارباح الصافية الحقيقية مستقاة من اقرار مصحوب بما يؤيده من مستندات ، واستثناء من هذا الاصل تحدد الضريبة بالنسبة لاصحاب المهن التي تستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال من احدى الجامعات المصرية أو مايعادلها من الجامعات ، بمبالغ ثابتة تتدرج حسب السنوات التي انقضت منذ حصولهم على المؤهل اللازم لمباشرة المهنة ، على أنه يجوز للممولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ويرسل الى الأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم اقرارات الارباح السنوية ، فاذا لم يطلب الممول ذلك خضع لنظام الضريبة الثابتة متى توافرت فيه شروطها .

والمرشح اذ رسم طريقة لاختيار ربط الضريبة على أساس الارباح الفعلية بدلا من ربطها على الأساس الثابت تطبيقا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، ونص على أن يطلب الممول ذلك بخطاب موسى عليه في الميعاد المحدد لتقديم اقرار الارباح السنوي ، أن المرشح اذ رسم هذه الطريقة انما يستهدف بها الاستيثاق من رغبة الممول ، فهي مجرد تنظيم لتحقيق هذا الهدف ، فمتى تحقق عن طريق آخر وثبتت رغبة الممول في اختيار ربط الضريبة على أساس الارباح الفعلية بدلا من الضريبة الثابتة على وجه اليقين فانه يتمين اعمالاً مقتضى هذه الرغبة في الاستجابة لها .

ولا جدال في أن تقدم الممول الخاضع لنظام الضريبة الثابتة اقرارا عن أرباحه السنوية في الميعاد المقرر قانونا ، يدل دلالة قاطعة على رغبة واضحة ثابتة في اختيار طريقة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية ، ذلك لأن تقديم اقرار عن الأرباح السنوية أمر واجب قانونا لفرض الضريبة على أساس الأرباح الفعلية ، وهو غير لازم ولا واجب متى كانت الضريبة تفرض بمبالغ ثابتة حيث لا يكون ثمت مقتضى اليه ، لأن الضريبة لن تفرض في هذه الحالة على أساس الأرباح الفعلية وإنما تفرض في صورة مبالغ محددة ثابتة تستند الى أسس أخرى مغايرة لاساس الأرباح الفعلية ، ومن ثم فان تقديم الاقرار عن الأرباح السنوية من الممول الخاضع للضريبة الثابتة يفيد قطعا اختيار طريقة المحاسبة على أساس أرباحه الفعلية لربط الضريبة المستحقة عليه دون الخضوع لنظام الضريبة الثابتة ، يؤيد هذا النظر أن الاصل في ربط الضريبة على أرباح المهن التجارية أن يكون على أساس الأرباح الفعلية مستقاة من الاقرار الذي يقدمه الممول كل عام واستثناء من هذا الاصل رأى المشرع أن يكون فرض الضريبة على بعض الممولين بمبالغ ثابتة ، ثم عدل عن هذا الاستثناء ، وعاد الى الاصل المشار اليه وذلك بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ مما يقضى بالتخصيص والتيسير على الممولين اذا ما أبدوا رغبتهم واضحة جلية في أن تكون محاسبتهم على الضريبة المستحقة عليهم وفقا للاصل العام على أساس أرباحهم الفعلية دون النظام الاستثنائي وهو نظام الضريبة الثابتة .

ولا يجوز تقييد هذا الاقرار لاعتباره طلب محاسبة على أساس الأرباح الفعلية بأن يكون متضمنا ربحا يجاوز حد الاعفاء المقرر قانونا وان يؤدي الممول الضريبة المستحقة من واقع الاقرار ، ذلك لأن تقديم اقرار الأرباح السنوية الذي يقدمه الممول الخاضع لنظام الضريبة الثابتة لايعنى سوى اختيار المحاسبة على أساس هذه الأرباح دون نظام الضريبة الثابتة على نحو ماتقدم ، ورغبة الممول هذه انما تستفاد من الاقرار ذاته لا من نتيجته ، ولم يقيد القانون هذه الرغبة بأى قيد ، وغنى عن البيان ان رأى المتقدم ذكره لايسرى بعد صدور القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه الذى ألغى نظام الضريبة الثابتة وعاد

الى قاعدة تربط الضريبة على أساس الارباح الفعلية ، هذا الرأى لا يسرى على غير الحالات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تقديم الممول الخاضع لنظام الضريبة الثابتة الاقرار السنوى بأرباحه الفعلية خلال الموعد القانونى يقوم مقام طلب المحاسبة على أساس الارباح الفعلية بغض النظر عن نتيجة هذا الاقرار وما اذا كان يتضمن خسارة أو ربحا يجاوز حد الاعفاء المقرر ، وبغض النظر كذلك عن أداء الضريبة المستحقة من واقع الاقرار أو عدم أدائها ، على أن يسرى هذا الرأى على الحالات السابقة على تاريخ نفاذ القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ الذى ألغى نظام الضريبة الثابتة واعاد نظام الضريبة على أساس الارباح الفعلية .

(فتوى ١٦٤ فى ١٠/١١/١٩٦٠)

الفرع الخامس

الضريبة على اليراد العام

أولا : طبيعة الضريبة :

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

الضريبة العامة على اليراد — هى ضريبة تكميلية للضرائب النوعية تحسب وفقا للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على مجموع الاعوية النوعية الخاضعة لتلك الضرائب — نص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ على بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور ضمن ما يخضع لضريبة كسب العمل دون النص على خصم أية نفقات منها — يترتب عليه خضوع هذه البدلات كلها دون خصم أية نفقات للضريبة العامة على اليراد . مادام لم يرد ذكر هذه النفقات فى المادة ٧ من قانون الضريبة العامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالضريبة العامة على اليراد تنص على أن « تفرض ضريبة عامة على اليراد وتسرى على صافي اليراد الكلي للأشخاص الطبيعيين » وتتمس المادة ٦ من هذا القانون على أن « تسرى الضريبة على المجموع الكلي لليراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة . ويتحدد هذا اليراد من واقع ماينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة ومن المهن ومن المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والأتعاب والمعاشات والايادات المرتبة مدى الحياة . ويكون تحديد ايراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة الاجبارية المتخذة أساسا لربط عوائد المبنى أو ضريبة الاطيان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف ومع ذلك يجوز تحديد ايرادات العقارات ٠٠٠ على أساس اليراد الفعلي اذا طلب الممول ذلك ٠٠٠ اما باقى اليرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة النوعية الخاصة بها » .

وتنص المادة ٧ من القانون المذكور على أن :

« يخصم من اليراد الخاضع للضريبة مايكون قد دفعه الممول عن :

١ — فوائد القروض .

٢ — أقساط اليرادات لدى الحياة والمعاشات والنفقات الملزم بها قانونا ٠٠٠

٣ — كافة الضرائب المباشرة ٠٠٠٠ غير الضريبة العامة على اليراد ، ولايشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات ٠٠

٤ — الخسائر التي يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة ٠٠٠٠٠٠٠٠

ويشترط في خصم المبالغ السالفة الذكر عدم دخولها في الحساب عند تقدير الإيرادات النوعية » .

يبين من هذه النصوص ان الضريبة العامة على الإيراد تعتبر ضريبة تكميلية للضرائب النوعية تحسب على مجموع الاوعية النوعية الخاضعة لتلك الضرائب فيخضع للضريبة العامة على الإيراد كل ماخضع لضريبة نوعية ويخرج من وعائها كل ماخرج من الاوعية النوعية ، وقد أفصح المشرع عن ان الإيرادات النوعية المبينة في المادة ٦ من قانون الضريبة العامة تدخل في وعاء هذه الضريبة بعد تصنيفتها طبقا لقانون الضريبة النوعية ، فيدخل في الوعاء النوعي كل مانص بقانون الضريبة النوعية على فرضها عليه ولايخصم من هذا الوعاء غير مانص هذا القانون على خصمه ، الا ان يكون مما نصت عليه المادة ٧ من الالتزامات التي تخضع من وعاء الضريبة العامة وحدها .

ولما كانت المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان « تربط الضريبة (ضريبة كسب العمل) على مجموع مايستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة ، يضاف الى ذلك ماقد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » . ويبين من ذلك ان المشرع رأى اخضاع بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور لضريبة المرتبات والاجور وأدخل هذه البدلات الثلاثة كاملة في وعاء هذه الضريبة النوعية ولم ينص على خصم شيء من قيمة البدل نظير نفقات ينفقها من يمنحه بك صرح في المذكرة الايضاحية بأن هذه البدلات هي في حقيقتها دخل للممول مما يجب ان تصيبه الضريبة وتكون هذه البدلات في اعتبار الوعاء النوعي إيرادا كلها لا يخصم منه شيء ، واذ لا تعتبر نفقات التمثيل أو الاستقبال أو الحضور الفعلية التي يراد خصمها من الالتزامات التي ذكرتها المادة ٧ من قانون الضريبة العامة ، فلايكون وجه من القانون لخصم شيء من تلك البدلات حين تدخل وعاء الضريبة العامة ومن ثم تخضع كلها لهذه الضريبة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع بدل التمثيل والاستقبال والحضور للضريبة العامة على اليرداد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، دون خصم أية نفقات منها .

(فتوى ٧٦٢ في ١٨/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ :

ضريبة عامة على اليرداد — القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأنها — القاعدة هي سنوية الضريبة — الاستثناء هو ربطها عن جزء من السنة وذلك في حالة وفاة المول أو انقطاع توطنه أثناء السنة — اليرداد الناتج عن النشاط الموسمي يعتبر ايرادا سنويا — يخصم من هذا اليرداد حق الاعفاء كاملا — انطباقه على ممثلى الفرق الاجنبية التى ترد الى مصر .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على اليرداد ان القاعدة هي سنوية الضريبة ، وان الاستثناء هو ربط الضريبة عن جزء من السنة في الحالة المشار اليها في المادة الثالثة ، وهي وفاة المول أو انقطاع توطنه بالجمهورية المصرية أثناء السنة ، وان الاعفاء يكون سنويا اذا كان ربط الضريبة طبقا لقاعدة السنوية ، ويكون عن جزء من السنة اذا كان ربط الضريبة على هذا الجزء فقط نتيجة للوفاة أو انقطاع التوطن . فاليرداد الناتج عن النشاط الموسمي الذى لا يستغرق الا بعض شهور السنة يعتبر مع ذلك ايرادا سنويا ، وهذا الاصل العام ينطبق على ممثلى الفرق الاجنبية التى ترد الى مصر . لذلك فان افراد الفرق التمثيلية الاجنبية يعتبرون اغانب غير متوطنين ، يحاسبون عن ايرادهم الناتج في خلال مدة اقامتهم في مصر ، باعتباره اليرداد السنوى ، فيخصم منه حد الاعفاء كاملا والخصم المقرر للاعباء العائلية ، الا اذا ثبت لمصلحة

الضرائب أن الفرق المذكورة قد باشرت نشاطا آخر في أية جهة أخرى خلال السنة فيكون الخصم للاعفاء من الاعباء العائلية بنسبة مدة نشاطهم في مصر .

(فتوى ٢٣٦ في ١٩٥٥/٧/٤)

ثانيا : الخسوع الضريبة :

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ :

علاوة المخبرات — اعتبارها بدل طبيعة عمل — خضوعها كاملة لكل من الضريبة على المرتبات وما في حكمها والضريبة العامة على الايراد .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل نص في مادته الثانية على ان « يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه النص الآتي » تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت واجور ومعاشات وايرادات مرتبه لدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا وكذلك بدل التمثيل وبدل الاستقبال وبدل الحضور » .

وبهذا التعديل الذي أورده القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٠ أصبحت الضريبة على المرتبات وما في حكمها تسرى على جميع ما يتقاضاه صاحب الشأن من مرتبات وبدلات ، دون نظر الى ما اذا كان البديل المقرر للوظيفة يعتبر ميزة خالصة ودخلا لشاغلها أم ينطوي على مقابل لنفقات فعلية يتكبدها الموظف .

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٠ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ تضمن فى التأشيرات الملحقه به التأشيرة رقم ١٧ والتي تنص على أنه « ابتداء من السنة المالية ١٩٧٠/١٩٧١ يعتبر نصف ما يستحق صرفه من بدلات التمثيل الاصلية والاضافية مقابل مصروفات فعلية » . وتنفيذا لهذا النص أصدرت مصلحة الضرائب التعليمية التفسيرية رقم ١٦ للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وتضمنت أنه اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٠ يقتصر ما يخضع للضريبة على المرتبات وما فى حكمها وكذلك للضريبة العامة على الأيراد على ٥٠ ٪ فقط من بدل التمثيل الاصلى والاضافى الذى يتقاضاه الممول .

ومن حيث ان علاوة المخابرات قررت لأول مرة بالقانون رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالمخابرات العامة ، وجاء فى مذكرته الايضاحية ان هذه العلاوة فرضت « مقابلة عوامل متعددة ومتشابهة :

١ — فالموظف الذى يعمل فى المخابرات يتعرض بحكم عمله لاطار جسيمة ويلاحظ ان كثيرا من فئات الضباط والموظفين يتقاضون علاوات خطر .

٢ — تتطلب اعمال المخابرات من الموظف مظهرا اجتماعيا يتناسب مع الاوساط المختلفة التى يستلزم عمله الاندماج فيها ، وهذا يتطلب منه نفقات لا يتحملها مرتبه .

وهذا المبدأ ليس بجديد فهو مطبق فى حالة موظفى وزارة الخارجية .

٣ — تساعد هذه العلاوة على رفع قدرة الموظف المادية على مواجهة اعبائه العامة وتزويد من حصانته ضد عوامل الاغراء المادى التى قد يتعرض لها » .

وقد تعاقب النص على هذه العلاوة فى التشريعات المتعاقبة

المنظمة للمخابرات العامة حتى صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ بنظام المخابرات العامة وتضمن النص على علاوات وبدلات معينة حددت فئاتها في الملحق (ب) لهذا القانون ، فيمنح مرتب تمثيل لوظائف رئيس المخابرات العامة ونائبه ووكيله ، وتمنح علاوة المخابرات لوظائف المخابرات والوظائف الفنية المتوسطة والكتابية والوظائف غير المهنية ، وتصرف علاوة أمن لوظائف الامن ، وعلاوة مهنية لوظائف مهنية ، وذلك فضلا عن علاوة ميدان وعن كساوى لبعض العاملين .

ومن حيث ان بدل التمثيل اذ يقرر لوظيفة معينة فانما يقرر لاعتبارات خاصة هي بصفة عامة مواجهة مايتكبده الموظف في سبيل قيامه بأعمال وظيفته من نفقات مظهرية تستوجبها هذه الوظيفة ، وعلاوة المخابرات — في ضوء الحكمة من تقريرها وعلى هدى الاحكام المتقدمة — لانتدرج ضمن بدلات التمثيل ، فمن ناحية تقوم السمة الغالبة فيها على أساس من طبيعة العمل الذي يكلف به موظفو المخابرات وما ينطوى عليه من اخطار يتعرضون لها ، ومايحيط به من عوامل الاغراء المادى ، مما دعا الى تقرير هذه العلاوة لمقابلة تلك الاخطار ولزيادة حصانة الموظف ضد عوامل الاغراء المادى التى يتعرض لها ومن ناحية اخرى فان المشرع في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قرر بدلات وعلاوات معينة ، وعاير بين كل منها والآخر ، فقد قرر مرتب تمثيل للوظائف العليا في حين قرر علاوة أمن لوظائف الامن ، وعلاوة مهنية للوظائف المهنية ، اما علاوة المخابرات فقد قررها بالنسبة الى الوظائف الاخرى ، وهذه المغايرة تدل على ان المشرع حين أراد منح بدل تمثيل لوظائف معينة فانه قرره ووصفه بهذا الوصف ، واما بالنسبة الى باقى الوظائف فقد رأى ان طبيعة العمل في بعضها تختلف عنها في البعض الآخر ، ومن ثم قرر لكل طائفة علاوة تتفق مع طبيعة اعمالها .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان علاوة المخابرات لاتعدو ان تكون نوعا من بدلات طبيعة العمل ، ولانتدرج ضمن بدلات التمثيل ، ومن ثم فلا يسرى في شأنها الحكم الوارد في تأشيرات الميزانية من

اعتبار نصف ما يستحق صرفه من بدلات التمثيل الاصلية والاضافية مقابل مصروفات فعلية ، وبالتالي فان هذه العلاوة تخضع كاملة للضريبة على المرتبات وما في حكمها وكذلك للضريبة العامة على الايراد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان علاوة المخابرات تعتبر بدل طبيعة عمل وتخضع كاملة لكل من الضريبة على المرتبات وما في حكمها والضريبة العامة على الايراد .

(ملف ١٨٣/١/٢٧ — جلسة ١٩٧١/٧/٧)

ثالثا : وعاء الضريبة :

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

لا يحتج على مصلحة الضرائب بالتصرفات والهيئات المنصوص عليها في المادة (٤٤ مكرر / ٤) المضافة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩ في شأن فرض ضريبة عامة على الايراد والتي تكون قد تمت خمس سنوات السابقة على سنة ١٩٥١ أى من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٠ وذلك تطبيقا لسريان القانون الجديد بآثره المباشر أو الفوري لا بآثره الرجعى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ بدء سريان الحكم الوارد في المادة ٢٤ مكررا المضافة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض ضريبة عامه على الايراد وتبين أن القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ صدر في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ معدلا لبعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ونصت المادة ٢ منه على اضافة أربع مواد برقم ٢٤ مكررا (١) و (٢) و (٣) و (٤) الى هذا القانون .

وتنص المادة ٢٤ مكررا (٤) على ما يأتي :

« لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة الهبات والتصرفات التي تتم بين الاصول والفروع أو بين الزوجين خلال خمس السنوات السابقة على السنة الخاضع ايرادها للضريبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة .

على أنه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الامر للقضاء ليقدم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد اليه فرض الضريبة .

وقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية على الا تسرى الاحكام الخاصة بتحديد الايراد والسعر الا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٢ عن ايرادات سنة ١٩٥١ .

ويتبين من ذلك أن ايرادات سنة ١٩٥١ تخضع للضريبة المقررة بهذا القانون ومن ثم يسرى عليها حكم المادة ٢٤ مكرر (٤) ولا يحتاج عند تحديد هذه الايرادات في أول يناير سنة ١٩٥٢ بما تم من الهبات والتصرفات المنصوص عليها في هذه المادة خلال الخمس سنوات السابقة على هذه السنة أي من أول سنة ١٩٤٦ الى آخر سنة ١٩٥٠ م

ونص المادة ٣٤ مكررا (٤) في هذا الشأن واضح لا لبس فيه ولا ابهام ولكن يظهر أن ما اثار الشك هو الظن أن هذا يعتبر تطبيقا للقانون بأثر رجعي .

والواقع أن التطبيق على هذا الوجه هو تطبيق للقانون بأثره المباشر الفوري أي تطبيقه من تاريخ العمل به على كل مايقع في ظله من وقائع . وتحديد ايرادات سنة ١٩٥١ الخاضعة للضريبة انما يقسم في ظل هذا القانون فيسرى عليه حكمه . لان عدم الاحتجاج بما تم من تصرفات سابقة عنصر جوهري في تحديد هذه الايرادات .

والقانون الجديد لا يبطل التصرفات السابقة فيما بين أطرافها •
بل ان كله مااستحدثه هو تقرير قرينه قانونية على صورية هذه
التصرفات اذا كانت بين الاصول والفروع أو بين الزوجين خلال المدة
المحددة وذلك بالنسبة الى مصلحة الضرائب وهي ليست طرفا في
العقد •

يؤيد ذلك ان الحكمه في هذا النص — كما جاء في الاعمال
التحضيرية للقانون — ان تساعد السعر في الضريبة العامة على الايراد
أغرى بعض الممولين على توزيع أموالهم على أزواجهم وأولادهم قصد
تجزئة الايراد والهروب من الضريبة اطلاقا أو على الاقل في شرائحها
العليا •

لذلك انتهى رأى القسم الى ان المادة ٢٤ مكررا (٤) المضافة
الى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ تسرى
بالنسبة الى ايرادات سنة ١٩٥١ ومن ثم لا يحتج على مصلحة
الضرائب بالهبات والتصرفات المنصوص عليها والتي تكون قد تمت
خلال خمس السنوات السابقة على سنة ١٩٥١ أى من سنة
١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٠ •

(فتوى ٩٥ في ١٣/٢/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

ضريبة على الايراد العام — وعائها — هو مجموع الايراد
السنوى الصافي الذى حصل عليه الممول من كافة مصادر الايرادات
النوعية المبينة بالمادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — خسائر
الاستغلال التجارى والصناعى — وجوب خصمها من ارباح المصادر
الاخرى في سنة تحقق تلك الخسارة •

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد تنص على ان « تسرى الضريبة على المجموع الكلى للايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ، ويتحدد هذا الايراد من واقع ماينتج من العقارات ورؤوس الاموال المنقولة ، بما فى ذلك الاستحقاق فى الوقف وحق الانتفاع ، ومن المهن المرتبات وما فى حكمها ، والاجور والمكافآت والاعتاب والمعاشات والايادات المرتبة مدى الحياة » .

ويكون تحديد ايراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المبانى أو ضريبة الاطيان بعد خصم ٢٠ ٪ / مقابل جميع التكاليف .

ومع ذلك يجوز تحديد ايراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الايراد الفعلى ، اذا طلب الممول ذلك فى الفترة التى يجب ان يقدم خلالها الاقرارات السنوية ، وكان طلبه شاملا لجميع عقاراته المبنية أو الزراعية والا سقط حقه .

ويشترط للاستفادة من حكم الفقرة السابقة أن يمسك الممول دفاتر منتظمة اما باقى الايرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها .

كما تنص المادة السابعة من ذات القانون على أن : « يخصم من الايراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من : (١) فوائد القروض وفوائد الديون التى فى ذمته . (٢) أقساط الايرادات لمسى الحياة والمعاشات والنفقات الملزم بها قانونا ، أو تنفيذا لحكم قضائى اذا تقررت عليه بدون مقابل . (٣) كلفة الضرائب المباشرة التى دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الايراد ، ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات . (٤) الخسائر التى

يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها ،
والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها » .

وبين من نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
المشار اليه ، أن وعاء الضريبة على الايراد العام انما هو مجموع
الايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة
من كافة مصادر الايرادات النوعية المبينة بالمادة ، ومنها المهن التجارية .
ولم يمن القانون حين عرض للعناصر التى يتكون منها هذا الوعاء
الاجموعها دون مفرداتها ، ذلك أن التكوين الفنى لوعاء هذه الضريبة
يقتضى مزج العناصر المكونة له مزجا كاملا ، فلا يعتد بأرباح بعض
العناصر دون خسائر البعض الآخر ، بل يجب أن يتم التفاعل الكامل
بين الأرباح والخسائر ، بحيث تخضم الخسائر التى أصيب بها الممول
في بعض أوجه نشاطه من الأرباح التى أسفر عنها نشاطه في أوجه
أخرى ، وذلك في سنة تحقق تلك الخسارة . وتكون العبارة بالحصيلة
الصافية بعد اجراء هذا الخصم ، يؤيد هذا النظر أن الضريبة على
الايراد العام هى ضريبة شخصية تصاعدية تفرض على الممولين بحسب
طاقة كل منهم ، وليس معقولا عند تحديد هذه الطاقة أن تحسب
أرباح الممول التى أسفر عنها نشاطه في وجه معين ، وتغفل خسائره
التي أسفر عنها نشاطه في وجه آخر بل يجب لتحديد هذه الطاقة تحديدا
عادلا ، مراعاة كلفة ظروف الممول وخصم الخسائر من الأرباح على
الوجه المشار اليه .

ويخلص مما تقدم أن الاستغلال التجارى — وهو مصدر من
مصادر الايراد المبينة بالمادة السادسة المشار اليها — اذا أسفر عن
خسارة تعين خصم هذه الخسارة من ارباح المصادر الاخرى في سنة
تحقق تلك الخسارة ، وغرض الضريبة على المبلغ الصافى بعد اجراء
هذا الخصم .

هذا وقد استرعى نظر الجمعية عند نظر هذا الموضوع غموض
في نصوص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ التى تنظمه ، وهى النصوص
الخاصة بتحديد وعاء الضريبة على الايراد العام ، ذلك ان المادة

السابعة من هذا القانون قد حددت التكاليف التي تخضع من الایراد الخاضع للضريبة ، ومنها الخسائر التي يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها ، والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها . وقد أثار النص على خصم هذه الخسائر دون خسائر الاستغلال التجاري في سنة تحققها خلافا في تحديد قصد الشارع في هذا الصدد . وكذلك أغفل القانون بيان أثر ترحيل خسائر الاستغلال التجاري الى السنوات الثلاث التالية للسنة التي تحققت فيها الخسارة ، أغفل بيان أثر هذا الترحيل في وعاء الضريبة العامة ، فلم يفصح عن قصده في هذا الصدد ، هل يكون لترحيل تلك الخسائر أثر في وعاء الضريبة على الایراد العام في تلك السنوات ، بحيث تدخل الأرباح التجارية في وعاء تلك الضريبة بعد خصم الخسائر ، أم تدخل تلك الأرباح في وعاء الضريبة على الایراد العام قبل خصم الخسائر .

وقد كان لهذا الغموض أثره في تطبيق القانون مما حمل مصلحة الضرائب على اصدار المنشور رقم ٢٠ ضريبة عامة في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ مبينا وجهة نظرها ، وهي تقضى بخصم خسائر الاستغلال التجاري من وعاء ضريبة الایراد العام في ذات السنة التي تحققت فيها ، كما تقضى في حالة ترحيل الخسائر طبقا للمادة ٥٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، بأن ترحيل خسائر الاستغلال التجاري مقصور على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية دون ضريبة الایراد العام ، أى أن وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يدخل في وعاء ضريبة الایراد العام قبل خصم الخسائر ، وذلك في السنوات الثلاث التالية للسنة التي تحققت فيها الخسارة . كما أصدرت المنشور رقم ١٢ ضريبة عامة في ٧ من مارس سنة ١٩٥٧ مبينا وجهة نظرها في تفسير الفقرة الرابعة من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، وهي تقضى بأن خصم الخسائر المتخصص عليها في هذه الفقرة رهين بتوافر شرطين ، أولهما أن لا يكون قد سبق خصم هذه الخسائر من وعاء الضريبة العامة في السنة التي تحققت فيها ، والشرط الثانى أن

لاتكون هذه الخسائر قد دخلت في الحساب عند تقدير الايرادات النوعية .

لهذا تشير الجمعية العمومية بتعديل نصوص القانون المشار اليها على نحو يرفع اللبس والغموض ، ويضع حدا للخلاف في تفسيرها ويقر الاوضاع في نصابها .

(فتوى ٣٠٨ في ١٩٥٧/٦/٤)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

الضريبة العامة على الايراد — وعاءها — شموله فوائد
سندات الاصلاح الزراعي التي استحققت فعلا حتى لو تراخى صرفها .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الاولى من المادة ٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد على « تسري الضريبة على المجموع الكلي للايراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة » وان الفقرات التالية من هذه المادة فصلت طريقة تحديد الايراد السنوي الصافي فتناولت الفقرة الثانية بيان مصادر ذلك الايراد ونظمت الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة طريقة تحديد ايرادات العقارات المبنية والزراعية ونصت الفقرة السادسة على مايتى « أما باقى الايرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها » وقد أحالت هذه الفقرة بالنسبة لباقى الايرادات ومن بينها ايرادات القيم المنقولة الى أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تنص على أن « تفرض ضريبة بالاسعار المبينة بعد على جميع

ايرادات رؤوس الاموال المنقولة التى استحققت أو تستحق اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ ومن ثم يكون استحقاق الايراد هو مناط فرض ضريبة القيم المنقولة .

ولما كان الايراد يعتبر مستحقا من التاريخ الذى ينشأ فيه للملك القيم المنقولة الحق قانونا فى الاستيلاء عليه ولو لم يستول عليه فعلا .

واعمالا لحكم الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يكون استحقاق ايراد القيم المنقولة هو مناط فرض الضريبة العامة على الايراد اسوة بضريبة القيم المنقولة .

ولما كانت المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يؤدى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣ ٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة » وتنفيذا لهذا النص صدر المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن اصدار قرض لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها وسنداته ونص فى مادته الاولى على أن « يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فى اصدار قرض مصرفى حدود مائتى مليون جنيه لمدة ثلاثين سنة بالقيمة الاسمية وبفائدة سعرها ٣ ٪ تؤدى فى آخر كل سنة وذلك لاداء ثمن الاراضى المستولى عليها طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه » .

ومن حيث أن سندات القرض المشار اليه تصدر على أجزاء ، حسب اطراد عمليات الاستيلاء الذى يتم بالتدريج . ويبين من الاطلاع على صورة سندات الاصلاح الزراعى التى تمثل الجزء الاول من القرض انها صادرة فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ ومنصوص فيها على أن « فائدة هذا السند ٣ ٪ سنويا وتُدفع فى أول نوفمبر من كل سنة بالبنك الاهلى المصرى بالقاهرة مقابل تقديم الكوبون المستحق والملاحق بهذا السند » .

ومقتضى ماتقدم أنه كلما استحققت الفائدة فى أول نوفمبر من كل عام تحقق مناط فرض كل من ضريبة القيم المنقولة والضريبة العامة على الايراد ولو تراخى القبض الفعلى لتلك الفائدة عن هذا التاريخ .

لهذا انتهى الرأى الى أنه يتعين رد فوائد سندات الاصلاح الزراعى الى وعاء الضريبة العامة على الايراد عن السنة التى تستحق فيها هذه الفوائد ولو تراخى صرف هذه الفوائد الى مابعد تاريخ استحقاقها •

(فتوى ٢١٧ فى ١٩٦١/٣/١)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ :

احتياطى المعاش — المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد — نصها على أن تخصص من الايراد الخاضع أقساط المعاشات اذا تقرر على الممول بدون مقابل — شرط ذلك الا يكون قد سبق خصمها عند تقدير الايرادات النوعية — عدم جواز خصم أقساط المعاش أو اشتراكات مدد الخدمة السابقة المحسوبة فى المعاش •

ملخص الفتوى :

ان المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد تنص على أن « يخصم من الايراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من :

١ — فوائد القروض وفوائد الديون التى فى ذمته •

٢ — أقساط الايرادات لمدى الحياة والمعاشات والنفقات الملزم بها قانونا أو تنفيذا لحكم قضائى اذا تقرر عليه بدون مقابل •

٣ — •••

٤ — •••

٥ — •••

ويشترط في خصم المبالغ السالفة الذكر عدم دخولها في الحساب عند تقدير الايرادات النوعية .

وظاهر من هذا النص أنه انما يتناول حالة المعاشات التي يلتزم الممول بدائها الى غيره ويشترط لخصمها من الايراد الكلى الاجمالى الخاضع للضريبة أن تكون قد رتبت على الممول بدون مقابل، فاذا كانت قد استحققت عليه بمقابل لم يجز له خصمها وان لا تكون قد سبق خصمها عند تقدير الايرادات النوعية ومن ثم تخرج من حكم الخصم المقرر بهذا النص أقساط المعاش الذى يستحقه الممول قبل الحكومة وعلى هذا لا يجوز استبعاد اشتراكات مدد الخدمة السابقة المحسوبة في المعاش، وهى التى لا تعدو أن تكون استعمالا للايراد سواء من الايراد الخاضع للضريبة النوعية أو الخاضع للضريبة العامة على الايراد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز استبعاد اشتراكات احتياطي المعاش عن مدد الخدمة السابقة من وعاء الضريبة على المرتبات وما في حكمها ، وعدم جواز خصم هذه الاشتراكات من الايراد الكلى الخاضع للضريبة العامة على الايراد .

(ملف ١٥٤/١/٣٧ — جلسة ١٩٦٦/٧/٢٠)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

أقساط التأمين التى تخصم من وعاء الضريبة العامة على الايراد — يشترط ان تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ بفرض ضريبة عامة على الايراد — توافر هذه الشروط فى لقساط وشيقة « عقد تأمين الوالد والطفل » المؤمن عليه فى هذه الوثيقة هو الممول نفسه اما الطفل فلم يرد اسمه الا بين أسماء المنتفعين بالتأمين — وفاة الممول هو الخطر الرئيسى الذى يواجهه هذا النوع من التأمين — استحقاق مبلغ التأمين فى حالة وفاة الطفل فلا يعدو أن يكون ميزة اضافية لاتغير من وصف العقد الذى أبرم أصلا للتأمين على حياة الممول .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٧) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٤ بفرض ضريبة عامة على الايراد تنص على أن : « يخضع من الايراد الخاضع للضريبة مايكون قد دفعه الممول من : (٥) أقساط التأمين على الممول لمصلحته أو لمصلحة زوجته أو أولاده على الا تجاوز قيمة الاقساط ٥ ٪ من صافي الايراد الكلى السنوى أو مائتى جنيه أيهما أقل » .

والا فمما قد يستفاد منه أن هذا النص

ومن حيث أنه يبين من هذا النص أنه يشترط لخصم أقساط التأمين على الحياة من وعاء الضريبة العامة على الايراد ثلاثة شروط : (أولهما) أن يكون التأمين معقودا على حياة الممول (وثانيهما) أن يكون معقودا لمصلحته هو أو زوجته أو أولاده (وثالثهما) أن يكون الممول هو الملتزم بسداد أقساط هذا التأمين .

ومن حيث أنه لاجدال في توافر الشرطين الثانى والثالث من الشروط المشار اليها في عقد التأمين في الحالة المعروضة لانه معقود لمصلحة الممول وابنه ويلتزم الممول نفسه بأداء أقساط كاملة ، الا أنه يثور التساؤل في مدى توافر الشرط الاول من هذه الشروط وهو شرط أن يكون التأمين على حياة الممول ، ومرد التساؤل في هذا النوع من التأمين « تأمين الوالد والطفل » يستحق مبلغ التأمين في احدى حالتين : وفاة الوالد ووفاة الطفل . مما قد يستفاد منه أن هذا التأمين معقود على حياة شخصين مختلفين : الوالد (وهو الممول) والطفل (وهو غير الممول) فيتعين أن يقتصر خصم الاقساط على مايتعلق منها بالتأمين على حياة الوالد دون مايتعلق بالتأمين على حياة الطفل — الا أن ذلك مردود بأن الواضح من بيانات الوثيقة أن المؤمن عليه هو الممول نفسه ، اما الطفل فلم يرد اسمه الا بين أسماء المتفعلين بالتأمين ، ومن ثم فان وفاة الممول هى الخطر الرئيسى الذى يواجهه هذا النوع من التأمين ، اما استحقاق مبلغ التأمين في حالة وفاة الطفل فلا يعدو أن يكون ميزة اضافية قصد بها الترغيب في الاقبال على التأمين لاتغير من وصف العقد الذى أبرم أصلا للتأمين على حياة الممول ، ومن ثم تخصم أقساطه كاملة من وعاء الضريبة العامة على الايراد .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن أقسط التأمين الذى عقده السيد الدكتور « تأمين الوالد والطفل » تخصم كاملة من وعاء الضريبة العامة على الأيراد .

(ملف ١٨٨/٢/٢٧ — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٣)

رابعا : عدم الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

ضريبة عامة على الأيراد وضريبة كسب العمل — لا تخضع لهما الإعانة التى تصرف لموظفى السلكين الدبلوماسى والقنصلى نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصرى .

ملخص الفتوى :

يستفاد من الطريقة التى تتبع فى صرف مرتبات رجال السلكين السياسى والقنصلى والحكمة التى من أجلها قررت وزارة الخارجية الإبقاء على وحدات العملة الأجنبية التى كانوا يتقاضونها قبل التخفيض هو تعويضهم عن هذا الخفض . ولا أدل على ذلك من كونها أدمجت ما يصرف فى هذا الشأن فى الباب الأول من ميزانيتها تحت بند فرق الخفض ، فضلا عن أنه قد ثبت من كتاب وزارة الخارجية أن الضريبة تستقطع من مرتبات هؤلاء الموظفين الأصلية قبل اجراء عملية التحويل ، ومؤدى هذا أن قيام وزارة الخارجية بخصم ضريبة أخرى طبقا لفتوى ادارة رأى لوزارة المالية يتضمن ازدواج الضريبة وهو مالا يجوز ، وما دام التكليف القانونى للإعانة التى تعطى لرجال السلكين الدبلوماسى والقنصلى نتيجة تخفيض الجنيه هى اعتبارها تعويضا لهم ، ومن ثم لا تخضع لأحكام المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فانه لا يجوز فرض ضريبة كسب عمل

عليها ولا تدخل في التقدير عند حساب الضريبة العامة على الأيراد .
(فتوى ٨١ في ١٥/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

خضوع فوائد القروض للضرائب على فوائد الديون أعمالا
للمادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولو كانت ممنوحة من
صندوق ادخار للموظفين — عدم خضوع أرباح الصندوق للضريبة
العامة على الأيراد .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض
ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية
والصناعية وعلى كسب العمل تنص على أن « تفرض ضريبة
بالأسعار المبينة بعد على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ..
وتسرى الضريبة على :

أولا : الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف
أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت عامة ، سواء أكانت
مالية أو صناعية أو تجارية .

ثانيا : على الفوائد والأرباح التي تنتجها حصص الشركاء،
الموصين في شركات التوصية .

ثالثا : على الفوائد وغيرها مما تنتجه بصفة عامة السندات
والقراذيس وأذونات الخزانة والسلفيات على اختلاف أنواعها التي
تصدرها أو تعقدتها الحكومة أو مجلس المديرية أو المجالس البلدية
أو الشركات والمنشآت المشار إليها في الفقرتين (أولا) و (ثانيا) من
هذه المادة أو تكون مطلوبة لديها بأى صفة كانت وتستثنى من ذلك

السندات والأذونات التي أعفيت أو تعفى في المستقبل من الضريبة بنص القانون ، وكذلك تستثنى السلفيات المتصلة بمباشرة المهنة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من هذا القانون ٠٠٠٠ » .

وتحت عنوان الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات ، نصت المادة (١٥) من القانون المذكور على أن « تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابعة من هذا القانون ، على فوائد الديون النقدية متى كانت هذه الديون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب مستوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة من أموال مستثمرة في الخارج ، ومع ذلك فتعفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون » .

ومن حيث أن الأموال التي يودعها العضو بصندوق الادخار تنتقل من ذمته المالية الى ذمة أخرى لشخصية معنوية مستقلة وذات كيان قانونى مستقل ، هى الصندوق المشار اليه ، ومن ثم فان فائدة الأموال التي يفرضها الصندوق تخضع للضريبة على فوائد الديون وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، ذلك أن السلفيات والقروض التي يمنحها الصندوق لأعضائه هى سلفيات وقروض بمعناها الصحيح ، وهو ما عبرت عنه صراحة المادتان ١٠ ، ١٤ من نظام الصندوق .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد ، تنص على أن « تفرض ضريبة عامة على الايراد ، وتسرى على صافي الايراد الكلى للأشخاص الطبيعيين المصريين ٠٠٠٠ » وتنص المادة السادسة على أن « تسرى الضريبة على المجموع الكلى للايراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة ، ويتحدد هذا الايراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة ٠٠٠ ومن المهن ومن المرتبات وما

في حكمها •• ويكون تحديد ايراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس •• أما باقى الايرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها » •

ومن حيث أن المبدأ الأساسى فى اخضاع ايراد ما للضريبة العامة على الايراد ، هو أن يكون هذا الايراد خاضعا أصلا لاحدى الضرائب النوعية ، ونظرا الى أنه لا يوجد فى نصوص أحكام الكتاب الأول من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ما يخضع توزيعات صناديق الادخار — وهى شخصيات اعتبارية تهدف الى خدمة اجتماعية ولا تقتصر مواردها على استثمارات أعضائها بفائدة بل تشمل مواردها اعانات ونحوها مما لا يعتبر من ايرادات القيم المنقولة أو الودائع النقدية ، لذلك فان نصيب العضو فى أرباح الصندوق المشار اليه لا يخضع للضريبة العامة على الايراد •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى الآتى :

أولا : ان فوائد القروض التى يمنحها صندوق الادخار لموظفى ومستخدمى الجمارك الى أعضائه تخضع للضريبة على فوائد الديون بالتطبيق لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه •

ثانيا : عدم خضوع أرباح الصندوق المشار اليه الموزعة على أعضائه للضريبة العامة على الايراد •

خامسا : الاعفاء من الضريبة :

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ :

ضريبة عامة على الايراد — مدى الاعفاء الذى يتمتع به العضو
المصرى بمحكمة العدل الدولية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٩ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية تنص على
أن « يتمتع أعضاء المحكمة فى مباشرة وظائفهم بالمزايا والاعفاءات
السياسية » والمادة ٣٢ من هذا النظام تنص على أن « تعفى الرواتب
والمكافآت والتعويضات من الضرائب كافة » .

ومحكمة العدل الدولية هى احدى فروع هيئة الأمم المتحدة .
وقضاتها معتبرون من كبار موظفيها ، وما يتمتعون به من مزايا
واعفاءات مستمد من نص المادة ١٩ من النظام الأساسى للمحكمة ومن
الاتفاق المبرم بين المحكمة والحكومة الهولندية بتاريخ ٢٦ من يونية
سنة ١٩٤٥ ومن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١١ من ديسمبر
١٩٤٦ الذى أقر الاتفاق المذكور . ذلك أنه بتاريخ ١٣ من فبراير سنة
١٩٤٦ أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارا بدعوة محكمة
العدل الدولية الى التقدم باقتراحاتها وتوصياتها التى من شأنها أن
تحقق للمحكمة التمتع بالامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة
لتأدية مهمتها ، سواء فى البلد الذى يكون به مقر المحكمة أو فى أى
بلد آخر تدعو الحاجة الى التواجد على أرضه . وقد بحثت المحكمة
هذه المسألة فى أول اجتماع لها فى الفترة ما بين ٣ من أبريل و٦ من
مايو سنة ١٩٤٦ وتقدمت للجمعية العامة بتوصياتها بالاتفاق الذى تم
بين رئيسها وبين الحكومة الهولندية ، ووافقت الجمعية العامة للأمم
المتحدة فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ على الاتفاق المشار اليه .

وبالرجوع الى النصوص التى يتألف من مجموعها نظام المزايا والحصانات والاعفاءات الخاصة بأعضاء محكمة العدل الدولية يبين أن قضاة هذه المحكمة لا يتمتعون بالمزايا والاعفاءات المنصوص عليها فى المادة ١٩ من نظام المحكمة فى وطنهم بل فى خارجه ، وذلك واضح من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سالف الذكر الصادر فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ اذ يوصى بمعاملة هؤلاء القضاة معاملة المبعوثين السياسيين فى أى بلد يقيم فيه القاضى غير بلده ليكون بالقرب من مقر المحكمة أو يجتازه فى تنقلاته المتصلة بعمله . كما نص فى هذا القرار على أن يمنح القضاة كل التسهيلات لمغادرة البلد الذى يوجدون فيه . وكذلك للوصول الى مقر المحكمة والخروج منه . وعلى أنهم يتمتعون أثناء تنقلاتهم فى كل البلاد التى يمرون بها بخصوص مباشرة عمل من أعمال وظائفهم بكافة الامتيازات والحصانات التى يتمتع بها رجال السلك السياسى .

ومن ذلك يبين بوضوح وجلاء المقصود بنص المادة ١٩ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية ونطاق تطبيق هذه المادة وحدود المزايا والاعفاءات الممنوحة لأعضاء المحكمة . فهم لا يتمتعون بهذه المزايا والاعفاءات الا فى الحدود التى وردت بالتفصيل فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والغاية التى حددتها هذه الجمعية فى قرارها الصادر فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٦ ، وهى أن تحقق لمحكمة العدل الدولية التمتع بالامتيازات والحصانات والتسهيلات اللازمة لتأدية مهمتها . ومما يقطع بأن هذه هى الغاية المقصودة بالمادة ١٩ من النظام الأساسى للمحكمة ما جاء بالاتفاق الذى تم بين المحكمة وبين الحكومة الهولندية خاصا بأعضاء المحكمة من الهولنديين ، فقد نص صراحة على عدم تمتع أعضاء المحكمة أو موظفيها الهولنديين بالامتيازات والاعفاءات الدبلوماسية ، فيما عدا الاعفاء من ضريبة الايراد على مرتباتهم التى تصرف لهم من خزانة المحكمة وكذلك الاعفاء من الخضوع لقضاء بلادهم المحلى ، بالنسبة الى ما يباشرونه من أعمالهم الرسمية فى حدود اختصاصهم . والقول بغير ذلك فى تفسير المادة ١٩ يؤدى الى أن يتمتع العضو غير الهولندى بميزات تتعدى

الاقليم الذى به مقر المحكمة لتلازمه فى بلده ووطنه ، فيمتاز بذلك على زميله الهولندى مما يترتب عليه انعدام المساواة بين أعضاء ذات الهيئة • وينبنى على ذلك وعلى تحديد نطاق تطبيق المادة ١٩ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية على الوجه السابق بيانه أن هذه المادة لا تصلح سنداً لاعفاء قاضى محكمة العدل الدولية فى وطنه من الضرائب • أما المادة ٣٢ من النظام الأساسى للمحكمة والتى تنص فى الفقرة الثامنة منها على اعفاء المرتبات والمكافآت والتعويضات من كافة الضرائب ، فلها مجال للتطبيق مختلف عن مجال تطبيق المادة ١٩ ، إذ الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٣٣ يلزم حكمه المال الذى يدخل فى ذمة عضو محكمة العدل الدولية والذى يتقاضاه من المحكمة سواء كان فى مقر المحكمة أو فى وطنه الأصلى • لذلك فإن الاعفاء من الضرائب الذى يتمتع به عضو محكمة العدل الدولية فى وطنه مقصور على المرتب أو المكافأة أو التعويض الذى يتقاضاه العضو من خزانة تلك المحكمة ، وفيما عدا ذلك فإنه يخضع لحكم القانون كسائر الأفراد •

(فتوى ٣١٢ فى ١٠/٨/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٣٥٠)

المبدأ :

الضريبة العامة على الإيراد تفرض على الأشخاص الطبيعيين وحدهم — يستوى فى الخضوع لها وفى الاعفاء منها وغير ذلك من الأحكام المساهم فى شركة مساهمة أو الشريك المتضامن فى شركة تضامن أو تومية أو الممول الفرد — تطبيق ذلك بالنسبة الى الشركاء فى الشركات التى خضعت لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وكذلك أصحاب المنشآت التى خضعت له — وجوب محاسبتهم جميعاً عما حققته هذه الشركات والمنشآت من أرباح من الفترة السابقة على تاريخ العمل به فى هذا التاريخ — أساس ذلك : ضم هذه الأرباح الى رأس المال واعتبارها جزءاً منه واعطاؤهم مقابلها سندات على الدولة — وجوب دعاية الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ٢٣ لسنة

١٩٦٢ سواء بالنسبة الى الضريبة العامة على اليراد أم بالنسبة الى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

ملخص الفتوى :

بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على اليراد ، تفرض هذه الضريبة على الأشخاص الطبيعيين وحدهم وتستحق في أول يناير من كل سنة على المجموع الكلى لليراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة والمكون من أنواع اليرادات التى تنص عليها المادة ١٢ من القانون سالف الذكر ، ومن بينها إيراد القيم ورعوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية ، ومن ثم يستوى فى الخضوع لهذه الضريبة وفى الاعفاء منها وغير ذلك من الأحكام المساهم فى شركة مساهمة أو الشريك المتضامن فى شركة تضامن أو توصية أو الممول الفرد ويتعين محاسبتهم جميعا عما حققته الشركات والمنشآت من أرباح عن الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى تاريخ العمل بهذا القانون طالما انه فى هذا التاريخ قد ضمت الأرباح الى رأس المال واعتبرت جزءا منه وأعطى لهم مقابلها سندات على الدولة .

ولما كان القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الاعفاءات الضريبية يقضى باعفاء الفرق بين القيمة الاسمية للاسهم وحصص التأسيس للبنوك والشركات والمنشآت التى تتول ملكيتها الى الدولة أو تساهم فيها بمقتضى القانون وبين قيمة السندات التى تعطى فى مقابلها من الضريبة العامة على اليراد ، كما يقضى باعفاء الفروق التى تنشأ نتيجة لتحويل الشركات أو المنشآت الى شركات مساهمة عربية بمقتضى القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فانه يتعين مراعاة مايقضى به هذا القانون من اعفاءات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تحدد بالنسبة للشركات المساهمة الواردة فى الجدول المرافق للقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ على

أساس مقدار الأرباح الصافية في فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع الميزانية دون أن يؤثر في ذلك ما تم من اعداد ميزانيات لهذه الشركات في تاريخ العمل بالقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ اذ أن هذه الميزانيات لاتعدو أن تكون عملية حسابية لتحديد المركز المالى لهذه الشركات والتي يتم على أساسه التقويم .

أما بالنسبة للمنشآت الفردية وشركات التضامن وشركات التوصية فان الضريبة تستحق على الأرباح التي تحققت حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر نتيجة لتحول هذه الشركات والمنشآت الى شركات مساهمة .

أما الأرباح التي تحققت للمساهمين أو الشركاء الموصين أو الشركاء المتضامين أو الأفراد حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ واعتبرت جزءا من رأس المال وأعطى مقابلها سندات على الدولة في هذا التاريخ فانها تعتبر من الايرادات المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وتدخل في العناصر المكونة للايراد العام الذي تستحق عليه الضريبة العامة على الايراد في أول يناير سنة ١٩٦٣ .

وذلك كله مع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣ في شأن بعض الاعفاءات الضريبية .

(الفوتان ١٠٤ ، ١٠٥ في ١٩٦٧/٢/٢)

الفصل الثانى

الضريبة على شركات الأموال

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل —
الضرائب المفروضة على شركات الأموال ومنها شركات المساهمة هي
ضريبة سنوية — الاعفاء من هذه الضريبة يكون سنويا — أساس
ذلك : احترام مبدأ سنوية الضريبة — سعر الفائدة الذى يتخذ أساسا
للاعفاء هي الفائدة المقررة على الودائع عن سنة واحدة هي سنة
الحاسبة .

ملخص الفتوى :

طلب ابداء رأى فى تفسير نص المادة ١٢٠ فقرة (١) من قانون
الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وتخلص وقائع الموضوع فى أنه عند تطبيق البند (١) من المادة
١٢٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ ثار خلاف حول تحديد نسبة الفائدة التى تتخذ أساسا لتحديد
النسبة التى تعفى من الضريبة من أرباح شركات الأموال ذلك لأن
الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى
البنوك ليست ثابتة السعر ولا تسرى بنسبة واحدة على جميع
الودائع لدى البنوك بل تتفاوت نسبتها تبعا لأجل الوديعة ، فبينما
ذهب رأى الى العبرة فى هذا الشأن بمدة الشركة ذاتها وهى عادة
لا تقل عن ٢٥ عاما ويكون القدر الواجب اعفاؤه من أرباحها هو
ما يعادل أعلى سعر فائدة على الودائع معلن من البنك المركزى

المصرى طالما أن أجل الوديعة التى تستفيد من هذا يقل عن أجل الشركة ، ذهب رأى آخر الى أن سعر الفائدة الواجب الاعتراف به هو سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك عن سنة واحدة حيث تكون العبرة فى هذا الشأن بسنة المحاسبة .

عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه حيث ينص فى المادة (١١١) منه على أن تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة فى مصر ٠٠٠٠٠

وتنص المادة (١١٣) من هذا القانون على أن « تحدد الضريبة سنويا على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها أساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال » ، كما تنص المادة (١٢٠) من ذات القانون على أن « يعفى من الضريبة مايلى :

(١) مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع بما لا يزيد على الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من شركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها مقيمة فى سون الأوراق المالية ٠٠٠٠٠ » .

كما استعرضت الجمعية العمومية قرار محافظ البنك المركزى المصرى رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات أو الخصم بالجنيه المصرى ، والذى ينص منه على أن تكون الحدود القصوى لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى على النحو الموضح بالهيكل

التالى :

١ — الودائع الادخارية :

- لمدة ٧ أيام وأقل من ١٥ يوما (بحد أدنى ١٠٠.٠٠٠ جنيهه)
• ٠٠٠ سنويا •
- لمدة ١٥ يوما وأقل من شهر (بحد أدنى ١٠٠.٠٠٠ جنيهه)
• ٠٠٠ سنويا •
- لمدة شهر وأقل من ٣ شهور ٠.٧٥٪ سنويا •
- لمدة ٣ شهور وأقل من ٦ شهور ٠.٨٥٪ سنويا •
- لمدة ٦ شهور وأقل من سنة ٠.٩٥٪ سنويا •
- لمدة سنة وأقل من سنتين ٠.١١٪ سنويا •
- لمدة سنتين وأقل من ثلاث سنوات ٠.١٢٪ سنويا •
- لمدة ثلاث سنوات وأقل من ٥ سنوات ٠.١٢٥٪ سنويا •
- لمدة ٥ سنوات ٠.١٣٪ سنويا •

وتنص المادة السابعة من ذات القرار على أن يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يولية ١٩٨٢ وتسوى أسعار الفائدة الواردة به اعتبارا من هذا التاريخ على العقود الجديدة •

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن الضريبة المفروضة على شركات الأموال ومنها شركات المساهمة هي ضريبة سنوية طبقا لأحكام المادتين ١١١ و ١١٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر وبالتالي فإن الاعفاء من هذه الضريبة طبقا للمادة ١٢٠ من القانون المشار اليه يتعين أن يكون سنويا احتراما لمبدأ سنوية الضريبة ويؤكد ذلك أن المشرع في المادة سالف الذكر قد استخدم صراحة عبارة « سنة المحاسبة » بما يمنع أى لبس حول سعر الفائدة الذى يتخذ أساسا للاعفاء طبقا لحكم هذه المادة بحيث تكون الفائدة المقررة على الودائع من سنة المحاسبة هي المعول عليها في هذا المقام.

ومن حيث أنه يؤيد هذا النظر أن النص المقابل للبند (١) من المادة ١٢٠ سألغة الذكر في المشروع الذي أعدته وزارة المالية كان يحدد النسبة المعفاة من الضريبة بما يساوى أعلى سعر فائدة معلنة من البنك المركزى المصرى على الودائع بالعملة المصرية لدى البنوك عن سنة المحاسبة ، ثم عدل هذا النص في المشروع الذى تقدمت به الحكومة على النحو الذى صدر به النص الوارد بالقانون ، مما يدل على قصد العدول عن الاعتداد بتوسط أعلى سعر للفائدة الى التعديل على سعر الفائدة المقررة على الودائع لدى البنوك عن سنة واحدة هي سنة المحاسبة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العبرة في مجال تطبيق حكم المادة (١/١٢٠) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ هي بسعر الفائدة المقررة عن سنة واحدة هي سنة المحاسبة .

(ملف ٢٣٩/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٤/٢/١)

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل — المشرع أورد قاعدة عامة مؤداها خضوع شركات الاموال المشتغلة بمصر لضريبة سنوية قدرها ٢٢٪ من صافي أرباحها الكلية واستثنى شركات البحث عن البترول وانتاجه فجعل سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية لتلك الشركات — عبارة « شركات البحث عن البترول وانتاجه لها وصف ومدلول قانوني معين ينصرف الى تلك الشركات التى تربطها بالدولة اتفاقيات تسمح لها بذلك وهى اتفاقيات الامتياز التى تحدد مناطق البحث ومدة الاتفاقية والقواعد التى تعالج بها مصروفات البحث والاكتشاف — نتيجة ذلك لا يمكن لشركة أن تشتغل بالبحث عن البترول وانتاجه في مصر بدون ترخيص بذلك من الدولة يأخذ شكل قانونى — اذا كان نشاط

الشركة ينحصر في مجرد تقديم خدمات وتأجير معدات وأجهزة الحفر وأعمال تنظيف وطلاء معدات برية وبحرية لشركة بترول دون أن تربطها بالحكومة اتفاقية بحث عن البترول أو انتاج فائه لا يصدق عليها عبارة شركات البحث عن البترول وانتاجه وتخضع لسعر ضريبة شركات الاموال .

ملخص الفتوى :

طلب الافادة بالرأى عن سعر الضريبة الذى تخضع له كل من شركة « سنتافى انترناشيونال (مصر) انك » وشركة « جنيفكو » ، وهل هو ٣٢٪ من صافى الأرباح الكلية السنوية لكل منهما أم ٤٠٥٥٪ .

وتخلص وقائع الموضوع في أن شركة « سنتافى انترناشيونال (مصر) انك » ونشاطها قائم على خدمات وتأجير معدات وأجهزة الحفر بما تشمله من الأطقم العاملة على الحفارات من فنيين وخلافه للشركات البترولية العاملة في مصر قدمت اقرارها الضريبى عن سنة ١٩٨١ الضريبية باحتساب سعر الضريبة بواقع ٣٢٪ من صافى الربح الخاضع للضريبة الا أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية قامت باخطار الشركة المذكورة بخضوعها لسعر الضريبة بواقع ٤٠٥٥٪ وطالبتها بسداد الفروق المستحقة وقدرها ١٢٣٥١٣٢٢ ج و ٨٢٦م كذلك فان شركة « جنيفكو » وهى فرع أجنبى تعاقدت مع شركة بترول خليج السويس (جايكو) بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٧ على القيام بأعمال تنظيف وطلاء معدات برية وبحرية ، وقد قامت مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة بالربط على الشركة المذكورة عن سنتى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ واحتسبت سعر الضريبة عليها بواقع ٤٠٥٥٪ من صافى الربح .

ولما كانت المادة (١١٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ —
والتي تنطبق على الحالات المشار اليها تقضى بأن يكون سعر الضريبة ٣٣٪ من صافى الأرباح الكلية السنوية للشركة ، وذلك فيما عدا

أرباح شركات البحث عن البترول وانتاجه فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠ر٥٪ فقد ثار التساؤل عما اذا كانت الشركتين المذكورتين تعدان من شركات البحث عن البترول وانتاجه وبالتالي يكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠ر٥٪ أم لا يعدان كذلك فيكون سعر الضريبة — عندئذ — ٣٢٪ فقط .

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاستعرضت قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث ينص في المادة (١١١) منه على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على :

١ —

٢ — الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تؤوله من نشاط خاضع للضريبة . ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع . وتنص المادة (١١٢) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة ٣٢٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة ، وذلك فيما عدا أرباح شركات البحث عن البترول وانتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند ٤ من المادة السابقة فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠ر٥٪ .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أن المشرع أورد في المادة (١١٢) من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالفه الذكر — قاعدة عامة مؤداها خضوع شركات الأموال المشتغلة في مصر لضريبة سنوية قدرها ٣٢٪ من صافي أرباحها الكلية . واستثنى من هذه القاعدة شركات البحث عن البترول وانتاجه حيث جعل سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠ر٥٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية لتلك الشركات .

ومن حيث أن عبارة « شركات البحث عن البترول وانتاجه » الواردة في المادة (١١٢) المشار إليها لها وصف ومدلول قانوني معين ينصرف الى تلك الشركات التي تربطها بالدولة اتفاقيات تسمح لها

بذلك وهي ماتعرف باسم (اتفاقيات الامتياز) تحدد مناطق البحث ومدة الاتفاقية التي تعالج بها مصروفات البحث والاكتشاف وغير ذلك بحيث لا يمكن لشركة أن تستغل بالبحث عن البترول وانتاجه في مصر بدون ترخيص بذلك من الدولة يأخذ شكل قانوني ، وبدون هذه الاجراءات وهذا الشكل القانوني لا يمكن لشركة — أيا كانت طبيعتها وصلتها بالبحث عن البترول وانتاجه أن تكتسب هذا الوصف وذلك باعتبار أن المشرع قد وضع لهذا النوع من الشركات نظاما قانونيا مستقلا ومتميزا قوامه ماتتمتع به هذه الشركات من حقوق وامتيازات في مجال البحث والاكتشاف والانتاج ، وما يفرض عليها من التزامات منها الفرائض المالية المختلفة التي تفرضها الدولة مانحة الامتياز ومن بينها الضرائب . وهي حقوق والالتزامات تختلف عن تلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى .

ومن حيث أنه بتطبيق ماتتقدم على الحالة الماثلة ، فانه لما كان الثابت أن شركة « سنتافى انترناشيونال (مصر) انك » يقومونشاطها على مجرد تقديم خدمات وتأجير معدات وأجهزة الحفر بما تشمله من الأطقم العاملة على الحفارات من فنيين وخلافه للشركات البترولية العاملة في مصر ، كما أن شركة « جنيفكو » هي الأخرى يقتصر نشاطها على القيام بأعمال وتنظيف وظلاء معدات برية وبحرية وتعاقدت مع شركة بترول خليج السويس (جايكو) دون أن تربط أيا منها بالحكومة اتفاقية للبحث عن البترول وانتاجه في مصر ، وبالتالي لم تأخذ ترخيصا بمزاولة هذا النشاط ومن ثم فان هاتين الشركتين لايصدق عليهما وصف « شركات البحث عن البترول وانتاجه » وعلى ذلك فانهما لاخضعان للنظام القانوني المقرر لهذا النوع من الشركات والذي يتضمن من بين أحكامه أن يكون سعر الضريبة المفروضة على أرباح هذه الشركات طبقا لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه — هو ٤٠٪/٤٠٠ بل على العكس من ذلك يخضعان لسعر الضريبة المقررة بالنسبة لباقي شركات الأموال طبقا لهذا القانون وهو ٣٣٪/ فقط .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

الى أن سعر الضريبة الذى تخضع له الشركتان المشار اليهما هو ٣٣٪
من صافي الأرباح السكلية السنوية لكل منهما .

(ملف ٢٦٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٤/٢/١٥)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

الاستهلاك الاضافى يخصم من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة
ولا يعتبر اعفاء قائما بذاته .

ملخص الفتوى :

ان مفاد نص كل من البند ٣ من المادة ٢٤ والبند ٣ من المادة ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ هو أن المشرع رأى تحديد صافي الربح على أساس نتيجة العمليات بعد خصم جميع التكاليف ومنها الاستهلاكات الحقيقية والاستهلاكات الاضافية . تدخل بحكم ذلك ضمن تكاليف الانتاج أو تكاليف الحصول على الربح ، وهو ما صرح به المشرع عندما نص على أن يتم خصمها من تكاليف الآلات والمعدات الجديدة ولا تعتبر اعفاء ضريبيا قائما بذاته . وقد هدف المشرع من ذلك الى تحقيق ميزة للممول تتمثل فى تخفيف عبء الضريبة عنه فى سنة شراء الآلات الجديدة بخصم الاستهلاك العادى والاضافى معاً فى ذات السنة . ويتم خصم الاستهلاك الاضافى المنصوص عليه فى المادتين ٢٤ و ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة وليس من صافي الربح للممول .

(ملف ٢٦٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٤/١/١٨)

الفصل الثالث

الضريبة على التركات ورسم الأيلولة

أولاً : الاستبعاد من الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٣٥٤)

المبدأ :

الأموال التي تنتقل بطريق الوقف فقد ميز المشرع فيما يتعلق بخضوعها للرسم أو الضريبة بين الأموال التي تنتقل بطريق الوقف الأهلي وتلك التي تنتقل بطريق الوقف الخيري ابتداءً — المادة ١٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ حددت الأحوال التي تخضع فيها الأموال التي تنتقل بطريق الوقف الخيري ابتداءً للرسم وللضريبة — عدم استحقاقها على مايؤول الى غير الجهات المحددة على سبيل الحصر بطريق الهيئة أو الوقف الخيري ولو كانت صادرة في خلال السنة السابقة على الوفاة — الوقف الخيري ابتداءً على المساجد والأضرحة والمدارس لا يخضع لرسم الأيلولة أو الضريبة على التركات .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات تنص على أنه « يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقاً من وقت الوفاة محسوباً على صافي نصيب الوارث... » وتنص المادة (٣) على أن « الأموال التي تنتقل بطريق الوصية يكون حكمها حكم الأموال التي تنتقل بطريق الارث ويحصل عنها الرسم ذاته » وتنص المادة (٨) على أن « يكون حكم مستحقى الوقف باستثناء الواقف نفسه حكم الموصى لهم ويسرى عليهم رسم الأيلولة

طبقا للنسب المقررة في هذا القانون ويستحق الرسم عند أيلولة الاستحقاق اليهم . ولأجل تعيين درجة القرابة التي تحدد بها نسبة الرسم تراعى بالنسبة لمن يؤول اليه الاستحقاق لأول مرة درجة قرابته للواقف وبالنسبة لمن يؤول اليه الاستحقاق بعد ذلك درجة قرابته لمن حل هو محله في الاستحقاق وتنص المادة (١٠) على أنه « ويستحق الرسم على ما يؤول الى المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية بطريق الهبة أو الوقف الخيري ابتداء بالنسب المقررة للطبقة الأولى من الورثة اذا كانت صادرة في خلال السنة السابقة على الوفاة — كذلك يستحق الرسم بالنسبة ذاتها بالشروط المقررة في الفقرة السابقة على ما يؤول الى تلك الهيئات بطريق الوصية أو ما في حكمها ويجوز لوزير المالية والاقتصاد اعفاءها من الرسم كله أو بعضه » — كما تنص المادة (١) من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات على أن « تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافي تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون ٠٠٠٠٠٠ وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة بالاضافة اليه وتسرى بالنسبة اليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع أخضع لكل من رسم الأيلولة والضريبة على التركات جميع الأموال التي تنتقل بطريق الارث أو الوصية وسوى في الحكم بينهما ، أما الأموال التي تنتقل بطريق الوقف فقد ميز فيما يتعلق بخضوعها للرسم أو الضريبة ، بين الأموال التي تنتقل بطريق الوقف الأهلي ، وتلك التي تنتقل بطريق الوقف الخيري ابتداء ، ففيما يتعلق بالأموال التي تنتقل بطريق الوقف الأهلي نصت المادة (٨) من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه على أن يكون حكم مستحقى الوقف باستثناء الواقف نفسه حكم الوصى لهم ويسرى عليهم الرسم طبقا للنسب المقررة بالقانون ، وواضح أن هذا الحكم لا يتعدى أثره الاستحقاق في الوقف الأهلي ، أما الأموال التي تنتقل بطريق الوقف الخيري ابتداء فقد حددت المادة (١٠) من القانون المشار اليه الأحوال التي تخضع فيها تلك الأموال للرسم والضريبة فنصت على استحقاق الرسم على ما يؤول الى

المعاهد أو الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية بطريق الوقف الخيري ابتداء اذا كانت صادرة خلال السنة السابقة على الوفاة ، ومن ثم فان رسم الأيلولة والضريبة على التركات لا يستحق كل منهما على ما يؤول الى غير الجهات التي حددها النص على سبيل الحصر بطريق الهبة أو الوقف الخيري ولو كانت صادرة في خلال السنة السابقة على الوفاة .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان الوقف الخيري ابتداء في الحالة موضع النظر مقرر للانفاق منه في الأغراض التي أوردتها اشهاد الوقف وهي الانفاق على المسجد والمدفن وليس في الاشهاد أية أيلولة للاستحقاق في الوقف الى معاهد أو جمعيات خيرية أو مؤسسات اجتماعية ، فان الاستحقاق في هذا الوقف لا يخضع لرسم الأيلولة المقرر بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أو للضريبة على التركات المقررة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ المشار اليهما .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الوقف الخيري ابتداء من المساجد والأضرحة والمدارس لا يخضع لرسم الأيلولة أو الضريبة على التركات .

(ملف ١٩٧٠/١/٣٧ — جلسة ١٩٧٢/١/١٠)

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

مفهوم نص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات أنه يتعين على صاحب الشأن أن يلجا الى القضاء لاثبات جدية المقابل — وجوب صدور حكم قضائي باعتبار التصرف بعوض لاستبعاد التصرف من الخضوع لرسم الأيلولة — لا يكفي اثبات دفع المقابل أمام مصلحة الضرائب ولو كانت مقتنعة أن التصرف تم بعوض .

ملخص الفتوى :

ان المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ تنص على أن « يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال السنوات الخمس السابقة على الوفاة الى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الارث كان متوافرا في وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت الى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة » .

ويستحق هذا الرسم عند وفاة المورث ويخصم منه ما يكون قد سبق دفعه من رسوم نسبية الى الخزينة العامة .

على أنه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ، وفي هذه الحالة يرد اليه رسم الأيلولة المحصل منه .

وحكمة هذا النص أن قصر رسم الأيلولة عن الأموال التي تنتقل عن طريق الارث أو الوصية يفتح الباب واسعا أمام التهرب ، فاذا شعر الشخص بدنو أجله فانه قد يعتمد الى التصرف في أمواله الى من سيكونون ورثة له ، وذلك تخليصا لهم من دفع رسم الأيلولة عن تلك الأموال بعد وفاته ، وتبعاً لذلك فقد قضى المشرع بفرض رسم الأيلولة على التصرفات التي تصدر من المورث الى ورثته في الخمس سنوات السابقة على الوفاة ويكون الغرض منها مساعدتهم على التخلص من الرسم المذكور .

ولقد قضت الفقرة الثالثة من المادة المشار اليها بأنه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد اليه رسم الأيلولة المحصل منه .

ويتضح من هذه الفقرة أن الدليل على دفع المقابل يجب أن يقدم الى القضاء ، كما يجب بالتالى أن يصدر حكم قضائى باعتبار التصرف بعوض ، فلا يكفى اثبات دفع المقابل أمام مصلحة الضرائب ولو كانت مقتنعة بأن التصرف لم يكن سوريا أو أنه لم يكن مجرد تبرع من المورث الى الوارث ، بل كان تصرفا جديا تم بعوض .

ويجد هذا التفسير سنده فيما تواترت عليه أحكام محكمة النقض من أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه حكم محكمة النقض الصادر بجلسته ٢٣ من فبراير سنة ١٩٦٦ في الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٠ ق ، وحكمها الصادر بجلسته ٢١ من يونية سنة ١٩٦٧ في الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣١ ق ، وحكمها الصادر بجلسته ٢٨ من فبراير سنة ١٩٦٨ في الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣١ ق .

من أجل ذلك : انتهى رأى الجمعية الى أن المفهوم من نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٢ أنه يتعين على صاحب الشأن أن يلجأ الى القضاء لاثبات جدية المقابل التى يترتب عليها استبعاد التصرف في الخضوع لرسم الأيلولة .

(ملف ١٨٢/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٢/١/١٥)

ثانيا : لا تركة الا بعد سداد الدين :

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

مفاد قاعدة « لا تركة الا بعد سداد الدين » أنه اذا توفى المورث ونمته مشغولة بدين انتقل الدين الى تركته فنتحمل به ويستوفى منها ومن ثم لا ينتقل الى وراثته من التركة الا ما يتبقى منها بعد أداء الدين — يترتب على ذلك أنه في حالة التركات الشاغرة لا يؤول من التركة الى الدولة (ممثلة في بيت المال) الا الصافي من التركة بعد سداد

جميع ديونها ومنها ضريبة الارباح التجارية والصناعية — لا ينال من هذا النظر نص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ على اعفاء أموال الشركات الشاغرة من جميع الضرائب والرسوم المستحقة للحكومة مجالس المدن ومجالس القرى — أساس ذلك أن هذا الاعفاء ينصرف فقط الى ضريبة الشركات ورسم الايلولة والضرائب العقارية المستحقة للجهات المشار اليها .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه « تؤول الى الدولة الشركات الشاغرة بالجمهورية المتخلفة عن المتوفين عن غير وارث أيا كانت جنسيتهم وذلك من تاريخ وفاتهم ، وان المادة العاشرة منه تنص على أعفاء أموال هذه الشركات من جميع الضرائب والرسوم المستحقة للحكومة ومجالس المحافظات والقرى ... الخ » .

م ١ : تؤول الى الدولة ملكية الشركات الشاغرة الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة والتي يخلفها المتوفون من غير وارث أيا كانت جنسيتهم وذلك من تاريخ وفاتهم .

وتعد الادارة العامة لبيئ المال بوزارة الخزانة قوائم عن العقارات التي تتضمنها هذه الشركات وتشهر بدون رسم .

م ١٠ : تعفى أموال الشركات المنصوص عليها في المادة الأولى من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق للحكومة ومجالس المحافظات والمدن والقرى . ولا يسرى هذا الاعفاء في شأن من تثبت لهم حقهم في هذه الشركات .

ومن حيث أنه من المبادئ المسلم بها فقها قاعدة الا تركه الا بعد سداد الديون ، وقد قنن المشرع هذه القاعدة في المادة ٨٩٩ من القانون المدني اذ نصت على أنه بعد تنفيذ التزامات الشركة يؤول ما بقى من أموالها الى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى .

ومفاد ذلك أنه اذا توفى المورث وذمته مشغولة بدين انتقل الدين الى تركته فتتحمل به ويستوفى ، ومن ثم فلا ينتقل الى ورثته من التركة الا ما يتبقى منها بعد اداء الدين .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على خصوصية الحالة المعروضة فانه لا يؤول من تركه مورث المتوفاه المذكورة اليها والى الدولة (ممثله فيبيت المال) من بعدها الا الصافي منها بعد سداد جميع ديونها ومنهدين ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على نشاط مورث المتوفاه قبل وفاته ، ولا ينال من ذلك مانصت عليه المادة ١٠ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ من اعفاء أموال التركات المشار اليها فيها من جميع الضرائب والرسوم المستحقة للحكومة ومجالس المدن ومجالس القرى، اذ فضلا عن أن هذا الاعفاء ينصرف فقط كما أفصحت عن ذلك كل من المذكرة الايضاحية للقانون ولائحته التنفيذية الى ضريبة التركات ورسوم الأيلولة والضرائب العقارية المستحقة للجهات المشار اليها ، فان الضرائب محل البحث وقد استحققت ابتداء على تركه مورث المتوفاه فلا يشملها الاعفاء ، اذ لا ينتقل الى السيدة المذكورة من تركة مورثها الا ما تبقى بعد سداد هذه الضرائب بحيث يمثل هذا الباقي عنصرا من عناصر تركتها الشاغرة التي آلت الى الدولة بعد وفاتها .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى التزام بيت المال بدفع الضرائب المستحقة على مورث المتوفاه بغير وارث .

(ملف ١٩٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٦/٣/١٧)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

عدم استحقاق الضريبة والرسم الا على عناصر التركة التي تدخل في مضمونها فعلا وحكما عند الوفاة — صدور حكم نهائى بصحة عقد بيع عقار الأمر الذى يخرج عن عناصر التركة — صدور قرار بربط الضريبة عليه — اعتباره قرارا منعما احتراماً للاثر الكاشف للأحكام

القضائية أثر ذلك — جواز العدول عن الربط النهائي للضريبة على التركة
واخراج العقار المذكور من عناصرها .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ ينص في المادة الأولى منه على أن « يفرض على أيلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية ٠٠٠٠٠٠ » ، وينص في المادة الرابعة منه على أن : « يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة الى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الارث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة ٠٠٠٠ على أنه اذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن ان يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل ، وفي هذه الحالة يرد اليه رسم الأيلولة المحصل منه ٠٠٠٠ ولا يستحق رسم الأيلولة على هبة الأموال الثابتة أو المنقولة أن كانت صادرة لشخص أصبح وارثا للمواهب لسبب من أسباب الارث لم يكن متوافرا وقت تمامها » . وان المادة (١٤) من ذات القانون تنص على أن : « يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء » . كما ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات في مادته الأولى على أن : « تفرض على التركات ضريبة تعتبر مستحقة من وقت الوفاة وتحسب على صافي قيمة تركة كل من يتوفى من تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للنسب الآتية ٠٠٠ وتستحق هذه الضريبة مع رسم الأيلولة وبالإضافة اليه ويسرى بالنسبة اليها أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه » .

وبين مما تقدم أن المشرع فرض ضريبة تركات تستحق في تاريخ الوفاة على صافي التركة وتحصل بالإضافة الى رسم الأيلولة المفروض

على صافي نصيب كل وارث ، وقضى بتطبيق الأحكام الخاصة بهذا الرسم على ضريبة التركات واشترط لادخال المالك المتصرف فيه ضمن عناصر التركة الخاضعة للضريبة أن يتم التصرف من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على وفاته الى شخص كان في عداد ورثته وقت حصول التصرف .

واحترم المشرع حجية الأحكام القضائية فاجاز لصاحب الشأن استرداد الرسم المحصل منه اذا ما أقام الدليل على أن التصرف كان بعموض ، وأوجب استبعاد ما على التركة من التزامات متى اعتبرت ثابتة التاريخ أمام القضاء بما مؤداه عدم استحقاق الضريبة والرسم الا على عناصر التركة التي تدخل في مضمونها فعلا وحكما عند الوفاة .

وتطبيقا لذلك فانه وقد صدر حكم نهائي بصحة عقد بيع العقار المشار اليه ، كاشفا بذلك عن حقيقة عناصر التركة وقت حدوث واقعة الوفاة المنشئة للضريبة والرسم . بما مفاده انتفاء أحد عناصر التركة ، فأنه وقد صدر قرار بربط الضريبة عليه ، يتعين اعتباره قرارا منعهما رغم فوات مواعيد الطعن احتراماً للأثر الكاشف للأحكام القضائية . فضلا عن أن المتصرف اليها لم تكن وأرثة للمتوفى وقت ابرام التصرف فلا تلحقه فترة الريية المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ آنف الذكر ويتعين نزولا على حكم تلك المادة عدم خضوع العقار محل التصرف للرسم باعتبار أن التصرف فيه قد تم لغير وارث بما يستتبعه ذلك من العدول عن الربط النهائي للضريبة على التركة واخراج ذلك العقار من عناصرها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اعادة ربط ضريبة التركات بعد التحديد النهائي لعناصر التركة في الحالة المعروضة بما يتفق مع الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠ في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

مؤدى أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات أن مصلحة الضرائب تلتزم عند تحديدها للوعاء الضريبي الخاضع لرسم ايلولة أن تقوم بخصم ما على التركة من الديون والالتزامات متى كانت ثابته بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء ولا تتمتع المصلحة في هذا الشأن بسلطة تقديرية — عدم قيام المصلحة بخصم مقابل التحسين من عناصر التركة بالرغم من كونه دينا ثابتا يقع عبؤه على التركة فإن قرارها في هذا الشأن يكون مشويا بعيب مخالفة القانون ويتمتع سحب قرار ربط الضريبة — لا يقبل القول بأن مقابل التحسين يعتبر في حقيقته ضريبة على الزيادة في رأس المال وأنه ينشأ منذ واقعة صدور القرار الوزاري بدخول الأرض في مجال حدود التحسين — أساس ذلك أن العبرة في مطالبة الورثة بهذا المقابل ليست بالواقعة المنشئة لدين الضريبة وانما بتاريخ تحديد هذا الدين وصورته مستحق الاداء .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات على أن « تشمل التركات الخاضعة لرسم ايلولة جميع الاموال التي تتألف منها التركة منقولة أو ثابتة والنقود والاوراق والايرادات المرتبة لدى الحياة وذلك كله بعد خصم ما على التركة من الديون والالتزامات » وتنص المادة ١٤ من القانون سالف الذكر على أن « يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على المتوفى أمام القضاء » كما تنص المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه « .. ويجب اعتماد التقدير قيل اعلانه الى ذوى الشأن من مصلحة الضرائب بالكيفية التي تنص عليها اللائحة التنفيذية ، ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول تبين فيه الاسس التي قام عليها تقدير

قيمة التركة ، ولذوى الشأن خلال شهر من اعلانهم التقدير أن يخطروا المصلحة بملاحظاتهم عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، فاذا قبلوه أو انقضت هذه المدة ولم ترد ملاحظاتهم ، اعتبر التقدير نهائيا وأصبحت الرسوم واجبه الاداء ٠٠٠ ٠٠٠ كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرا عليها تحسين لسبب أعمال المنفعة العامة ، والذي ينص في المادة السابعة منه على انه «لذوى الشأن الطعن في قرارات اللجان خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانهم بها ٠٠٠ ٠٠٠ » وتنص المادة العاشرة منه على أن « يكون مقابل التحسين مساويا نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبعده » كما ينص في المادة الحادية عشر منه على أنه « للمالك خلال ستين يوما من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي لقيمة العقار أن يختار إحدى الطرق الآتية لاداء مقابل التحسين ٠٠٠ ٠٠٠ » وينص هذا القانون أيضا في المادة الثانية عشر منه على أنه « اذا لم يختار المالك إحدى طرق الاداء خلال الموعد المبين في المادة السابقة يكون مقابل التحسين مستحق الاداء في الاحوال وبالشروط الآتية .

٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ (ثانيا) في حالة انتقال الملكية بالميراث ٠٠٠ ٠٠٠

ومن حيث ان مفاد ماتقدم أن مصلحة الضرائب تلتزم — عند تحديدها للوعاء الضريبي الخاضع لرسم الايلولة أن تقوم بخصم ما على التركة من الديون والالتزامات ، ولا تتمتع المصلحة في هذا الشأن بسلطة تقديرية .

ومن حيث أن مقابل التحسين المستحق على التركة ثابت بموجب شهادات ادارة التحسين بمجلس مدينة الجيزة وقد أصبح تقديره نهائيا بعدم الطعن عليه في المواعيد القانونية وكان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر ينص على أن يستبعد من التركة كل ما عليها من الديون والالتزامات اذا كانت ثابتة بمستندات تصلح دليلا على التوفيق أمام القضاء ، فان مؤدى ذلك أنه يتعين على المصلحة اجراء خصم هذه الديون الثابتة دون ممارسة اية سلطة تقديرية .

ومن حيث أن مصلحة الضرائب لم تقم بخصم مقابل التحسين من عناصر التركة على الرغم من كونه بمثابة دين ثابت يقع عبؤه على التركة ويلتزم الورثة بسداده الى المجلس المحلى ، فان قرارها في هذا الشأن يكون مشوباً بعيب مخالفة القانون ويتعين عليها في هذه الحالة سحب قرار ربط الضريبة المخالفة للقانون .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بسقوط حق الورثة في اعادة النظر في التقرير النهائي لعناصر التركة لعدم تحفظهم أبان عمل اللجنة الداخلية باجراء خصم مقابل التحسين مستقبلاً ، ذلك أنه في تاريخ انعقاد اللجنة وصدر قرارها في ١٧/١/١٩٧٠ بتقدير عناصر التركة لم يكن قد تم تحديد مقابل التحسين ولم يخطر الورثة بتقدير هذا المقابل الا في ٣٠/٤/١٩٧٨ على نحو ما سلف ذكره ، ولا يقبل القول بأن مقابل التحسين يعتبر في حقيقته ضريبة على الزيادة في رأس المال وأنه ينشأ منذ واقعة صدور القرار الوزاري رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٦ بدخول الارض في مجال حدود التحسين ، ذلك لان العبرة في مطالبة الورثة بهذا المقابل ليست بالواقعة المنسئة لدين الضريبة وانما بتاريخ تحديد هذا الدين وصيرورته مستحق الاداء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية ذوى الشأن في الحالة المعروضة في خصم مقابل التحسين من عناصر التركة .

(ملف ١٠٠/١/٦٦ — جلسة ١١/٣ ثم ١٦/١١/١٩٨٣)

ثالثاً : تقدير اعيان التركة :

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ :

المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بغرض رسم ايلولة على التركات — نصها على تقدير قيمة الاطيان الزراعية بما يعادل عشرة

أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة — زيادة الضريبة
الاصلية للفدان يؤدي الى زيادة قيمة الفدان المتخذة وعاء لضريبة
التركات — لا يعتد بالقيمة الايجارية التي يؤديها المستاجر وفقا لقانون
الاصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

أنه نظرا لصدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ فى شأن زيادته أجرة
الارض الزراعية الذى قضى بعدم جواز زيادة أجرة الارض الزراعية
الا بمقدار الزيادة فى الضريبة فقط ، أصدرت مصلحة الضرائب فى
١٩٦٧/٧/٢٦ تعليمات بشأن التقدير الحكى للأطيان الزراعية طبقا
للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على
التركات التى تقتضى بتقدير قيمة هذه الأطيان بما يعادل عشرة أمثال
القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة . وورد بهذه التعليمات
أن يتم تحديد قيمة الأطيان على أساس القيمة الايجارية قبل العمل
بالتقدير الجديد الذى نفذ اعتبارا من عام ١٩٦٦ ، مضافا اليها ما يعادل
مقدار الزيادة فى الضريبة .

غير أن الجهاز المركزى للمحاسبات اعترض على ما جاء بتلك
التعليمات ورأى أن يكون تقدير قيمة الأطيان الزراعية بما يعادل عشرة
أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة بغض النظر عن
القيمة الايجارية المقررة طبقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعى والقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الخاص بضريبة الأطيان تنص على أن تقوض ضريبة الأطيان على جميع
الأراضى الزراعية على أساس الايجار السنوى المقرر لهذه الأراضى .

وتنص المادة الثانية على أن يقدر الايجار السنوى طبقا لأحكام
المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لمدة سبع سنوات ويعاد تقدير
الايجار السنوى اعادة عامة كل عشر سنوات .

ويقضى المرسوم بقانون المشار اليه ، معدلا بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ فى مادته الأولى بأن يقدر الايجار السنوى للأراضى الزراعية كل عشر سنوات توطئة لتعديل ضرائب الأقطيان .

كما ينص فى مادته الثالثة على أنه متى تمت عملية التقسيم تقوم لجان تسمى « لجان التقدير » فى كل بلد بتحديد متوسط ايجار الغدان الواحد من أقطيان كل حوض أو قسم من حوض .

ويقضى فى المادة الرابعة بأن تقوم اللجنة بتقدير ايجار الأراضى بعد معاينتها وسماع ملاحظات الملاك ذوى الشأن مع مراعاة التعليمات التى تضعها وزارة « المالية » بموافقة مجلس الوزراء بالقواعد التى يجب اتباعها فى هذا الموضوع .

وأعمالا لهذه النصوص تم اعادة تقدير قيمة ايجار الاقطيان الزراعية اعتبارا من سنة ١٩٥٩ ، غير أنه صدرت بعد ذلك عدة قوانين بتأجيل العمل بالتقدير الجديد واستمرار العمل بالتقدير القديم عند حساب الضريبة حتى عمل بهذا التقدير الجديد اعتبارا من سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات تنص على أن « يكون تقدير قيمة التركة على الأسس الآتية : أولا — تقدر قيمة الأقطيان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة » .

وتتضى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى بأنه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ فى شأن زيادة أجرة الأرض الزراعية على أنه « استثناء من حكم المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية بسبب الزيادة فى ضريبة الأقطيان الزراعية الناتجة عن العمل بالتقدير الجديد للايجار السنوى للأقطيان الزراعية الا بمقدار الزيادة فى الضريبة فقط » .

وبيين من استقراء النصوص المتقدمة أنها تنظم علاقات ثلاث أولاها العلاقة بين الدولة وبين ممول الضريبة على الأقطان الزراعية ، وهذه تحكمها نصوص القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩ والمرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ والتعليمات الصادرة في هذا الشأن . وترتكز هذه العلاقة على تحديد القيمة الإيجارية السنوية بمعرفة اللجان المختصة باعتبارها وعاء الضريبة الأصلية على الأقطان الزراعية . ويلاحظ أن هذه القيمة تحدد وفق قواعد واجراءات خاصة حددتها التشريعات القائمة بغض النظر عما اذا كانت الاطيان تستغل بطريق الايجار أو المزارعة أو على الذمة . كما أن هذه الضريبة هي في حقيقتها ضريبة على الدخل الناتج عن استغلال الأراضى الزراعية وتستحق بنسبة معينة من القيمة الإيجارية السنوية التى حددتها اللجان ولو قل الايراد الفعلى للأطيان عن القيمة المحددة ومن ثم فهي تتناسب تناسباً مع هذه القيمة .

أما العلاقة الثانية فهي العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها وقد نظمها المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعى حيث قضت المادة ٣٣ منه بعدم جواز زيادة أجره الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها . ثم صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ أنفب الذكر فنص على عدم جواز زيادة أجره الأرض بسبب الزيادة في ضريبة الاطيان الناتجة عن العمل بالتقدير الجديد للإيجار السنوى للأطيان الزراعية الا بمقدار الزيادة في الضريبة فقط .

وقد أفصحت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور عن الحكمة التى دعت الى اصداره بقولها أنه « لو زيدت ضريبة الأقطان على أساس الإيجار الذى أعيد تقديره لزادت أجره الأرض الزراعية بمقدار سبعة أمثال الزيادة في الضريبة تطبيقاً لحكم المادة ٣٣ من المرسوم بقانون المشار اليه الأمر الذى يثقل كاهل المستأجرين . وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية وعدالة التوزيع بالنسبة للدخل رؤى تحديد مقدار الزيادة في أجره الأرض الزراعية بمقدار الزيادة في ضريبة الاطيان الناتجة عن اعادة تقدير الإيجار وليس بمقدار سبعة أمثال تلك الزيادة في

الضريبة ومؤدى ذلك أن الزيادة فى الضريبة يتحملها مستغل الأرض سواء كان مالكا أم مستأجرا » .

والعلاقة الثالثة هى العلاقة بين الدولة وممول ضريبة التركات ، وهذه ينظمها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أنف الذكر ، وتستند الى تحديد القيمة الايجارية للاطيان الزراعية طبقا للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ باعتبار أن هذه القيمة هى وعاء الضريبة الاصلية على الاطيان الزراعية . ويتحدد وعاء ضريبة التركات بما يعادل عشرة أمثال هذه القيمة الايجارية . أى أن ضريبة التركات — شأنها فى ذلك شأن ضريبة الاطيان — تتخذ القيمة الايجارية التى تحددها اللجان المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ أساسا محددًا لحساب وعائها ومن ثم فإن هذه الضريبة تتناسب هى الأخرى مع القيمة الايجارية تناسبا طرديا وذلك بصرف النظر عن الأجرة أو الجعل الذى يحصل عليه المالك من المستأجر وباعتبار أن ضريبة التركات هى ضريبة على رأس المال وليست على الدخل وبالتالي يستقل المشرع بتقديرها وتحديد أسسها دون التقيد بالدخل أو الايراد الذى يظله رأس المال .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد حدد صراحة وعاء ضريبة التركات تحديدا تحكيميا جامدا وصريحا وهو بما يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط ضريبة الاطيان وقت الوفاة . فمن ثم اذا زادت القيمة الايجارية التى حددتها اللجان المشار اليها مما أدى الى زيادة الضريبة الاصلية للاطيان وجب بالتالى زيادة قيمة الفدان المتخذة وعاء لضريبة التركات لقيام الضريبتين على ذات الاساس وذلك دون اعتداد بالقيمة الايجارية القديمة أو بما يلتزم به المستأجر فى ظل قانون الاصلاح الزراعى لأن كلا منهما لا يصدق عليه معيار « القيمة الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة » على الاطيان الزراعية فى تاريخ الوفاة .

واذا كان المشرع قد أصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ لحكمة معينة أفصحت عنها مذكرته الايضاحية وبقصد التيسير على مستأجر الأرض الزراعية فتلك مسألة منبئة الصلة بقانون رسم اليلولة على

التركات الذى نظمت نصوصه كيفية تحديد قيمة الاطيان الزراعية
كعنصر من عناصر التركة حسبما سبق البيان .

وتأسيسا على ما تقدم فان ما جاء بالتعليمات المشار اليها والتي
أصدرتها مصلحة الضرائب فى ١٩٦٧/٧/٢٦ يكون مفقدا أساسه
القانونى ويتعين ، اذا رُوى الأخذ بما تضمنته هذه التعليمات ،
استصدار قانون بهذا المعنى أسوة بما اتبع بالنسبة للضريبة العامة
على الايراد حيث صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن أثر زيادة
ضريبة الاطيان فى تحديد الايراد الخاضع للضريبة العامة على الايراد
الذى نص فى مادته الأولى على أن « لا يعتد بالزيادة الناتجة عن اعادة
تقدير الايجار السنوى للاطيان الزراعية وفقا لاحكام القانون رقم
١١٣ لسنة ١٩٣٩ فى تحديد ايراد الاراضى الزراعية الخاضع للضريبة
العامة على الايراد » .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب التقدير
الحكمى للاطيان الزراعية طبقا للمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة
١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات بما يعادل عشرة أمثال القيمة
الايجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة دون اعتداد بالقيمة الايجارية
المقررة وفقا لقانون الاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١
بشأن زيادة أجرة الأرض الزراعية .

(فتوى ٤٦٤ فى ١٩/٤/١٩٧٠)

رابعا : تحديد الورثة :

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

مقدار رسم الايلولة على التركات يختلف بحسب الاعتداد
بالزوجية أو عدم الاعتداد بها — تضاعف الرسم كلما بعدت درجة
قربة الوارث من المتوفى — يتعين لحساب مقدار الرسم المستحق
تحديد الورثة ودرجة قرابتهم من المتوفى ومقدار النصيب الذى يخص

كل منهم — الفصيل في هذا التحديد يرجع الى اعلام الورثة او الشهادة التي تصدر من المحكمة المختصة واذا ثار النزاع على صفة الوارث وجب الاحتكام لما يقضى به القضاء — دفع بعض الورثة دون البعض الآخر بعدم سماع دعوى زوجية المورثة بالزوج — قابلية الدفع المذكور للانقسام بين الورثة فلا ينوب احدهم عن الآخر في التمسك به — صدور حكم ابتدائي بسماع الدعوى بالنسبة لبعض الورثة وحكم استئنافي بعدم سماعها بالنسبة للبعض الآخر وتأييد ذلك من محكمة النقض — لكل حكم حجية نسبية أساسها وحدة الخصوم والموضوع والسبب — التزام مصلحة الضرائب بتنفيذ الاحكام النهائية الحائزة لقوة الامر المقضى بالنسبة لما يتناوله كل حكم من حق وخصوم وسبب فيما تضمنه من تحديد للورثة ونصيب كل منهم وان تحصل رسم الايلولة منهم على هذا الاساس .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم ايلولة على التركات ينص في مادته الاولى على أنه (يفرض على ايلولة التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب الآتية :

بالنسبة لانسبة الفروع والازواج والاب والام يكون الرسم

ويزاد الرسم الى مثليه بالنسبة للاصول فيما عدا الاب والام وكذلك بالنسبة للاخوة والاخوات — والى ثلاثة أمثاله بالنسبة لاولاد الاخوة وأولاد الاخوات وغيرهم من الاقارب الى الدرجة الرابعة — والى أربعة أمثاله بالنسبة لمن عداهم من الورثة ، ولا يمنح الورثة من هذه الطبقات المختلفة أى اعفاء بسبب قيمة النصيب الايل اليهم في التركة) .

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على أنه (ترفع بقائمة الجرد الاوراق الآتية :

١ — اعلام شرعى بثبوت الوفاة والوراثة أو شهادة من المحكمة ٠٠) .

وتتص المادة ٣٠ من ذات القانون على أنه (فى حالة قيام نزاع على صفة الوارث يجوز لوزارة المالية أن تطلب وضع أعيان التركة تحت الحراسة القضائية وذلك الى حين الفصل فى النزاع) ٠

ومن حيث أنه بناء على تلك النصوص فان مقدار رسم الايلولة يختلف بحسب الاعتداد بالزوجية أو عدم الاعتداد بها كما أنه يتضاعف كلما بعدت درجة قرابة الوارث من المتوفى ومن ثم يتعين لحساب مقدار الرسم المستحق فى الحالة المعروضة تحديد الورثة ودرجة قرابتهم من المتوفاة ومقدار النصيب الذى يخص كل منهم ، والفصل فى هذا التحديد يرجع الى اعلام الوراثة أو الشهادة التى تصدر من المحكمة المختصة ، وإذا ثار نزاع على صفة الوارث وجب الاحتكام لما يقضى به القضاء ٠

ومن حيث أنه ثابت فى خصوصية الحالة المعروضة ان المحكمة الابتدائية اصدرت حكما يقضى بوراثة السيد / للسيدة / بصفته زوجا لها وذلك بالرغم من انكار الزوجية من جانب اقارب المتوفاة استنادا الى أن هذا الانكار لا يمنع من ترتيب الميراث كأثر من آثار العلاقة الزوجية ذاتها — وطبقا لهذا الحكم فان ميراثها ينحصر فى زوجها المذكور وله النصف وفى أختيها و ولهما الثلثان يقسم بينهما بالتساوى لكل منهما الثلث وبذلك تعول المسألة فاصلها ٦ عالت الى ٧ أقسام للزوج ثلاثة $\frac{2}{3}$ وللأختين $(\frac{2}{7})$ لكل منهما قسمان $\frac{2}{7}$ ولا يبقى بعد ذلك شيئا للعصبات (أبناء العم) لاستغراق انصبة أصحاب الفروض للتركة ، ولقد صدر هذا الحكم فى مواجهة (١) الزوج (٢) الأخت / (٣) الأخت / (٤) ابن العم لاب / (٥) ابن العم لاب (٦) ابن ابن العم ٠

ومن حيث ان ابن العم / والأخت وابن ابن العم قد استأنفوا هذا الحكم الابتدائى أمام محكمة استئناف القاهرة

التي قضت بعدم سماع دعوى الزوج بالنسبة للاختين / ولابنى العم لاب و — وبذلك سوت بين من طعن منهم بالاستئناف ومن لم يطعن — كما قضت برفض طلب ابن ابن العم اشراكه في الميراث لحجبه بأقرب العصبات (ابنى العم لاب) وطبقا لهذا الحكم فان الأثر ينحصر في الاختين / و فلهما الثلثان فرضا بالسوية بينهما لكل منهما الثلث وفي ابنى العم و ويستحقان باقى التركة تعصيا أى الثلث مناصفة بينهما لكل منهما السدس .

ومن حيث أن محكمة الاد . ف قد أقامت قضاءها على أن العقد العرفي لا يصلح أساسا لسماع دعوى الزوجية وما يترتب عليها من آثار طالما انكرت الزوجية ولم يتمكن من يدعيها من اثباتها بوثيقة رسمية طبقا للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ومن ثم فان عدم توريث المحكمة للزوج لم يكن بسبب نفى زوجته أو انعدام وجودها وانما كان لعدم تقديمه وثيقة زواج رسمية تطبيقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التى قصد المشرع منها وفقا لما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون المذكور تخصيص القضاء بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص اذ أن من حقه أن يمنع قضاؤه من سماع بعض الدعاوى وأن يقيد السماع بما يراه من القيود تبعا لاحوال الزمان وحاجة الناس وصيانة للحقوق من العبث والضياع » .

ومن حيث ان ورثة الزوج / وابن ابن العم قد طعنوا في الحكم الاستئنافية بالنقض — التى قضت برفض طعن ابن ابن العم ، وينقض الحكم الاستئنافية المطعون فيه بالنسبة للاخت وابن العم — واستندت المحكمة في هذا الجزء الاخير من الحكم الى الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التى تمنع اعتبارا من ١/٨/١٩٣١ سماع دعوى الزوجية عند الانكار الا اذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته باصدارها ، وانه اذا كانت الاخت وابن العم لاب قد انكرا الزوجية أمام المحكمة الابتدائية وعندما اصدرت حكمها بالاعتداد بها عاجلا بالاستئناف الذى قضى بعدم سماع الدعوى بها فان الزوجية تظل منكورة غير قائمة بالنسبة لهما ويكون الحكم الاستئنافية قد طبق

صحيح حكم القانون عندما اقرهما على انكارهما مع ما يرتبه هذا الانكار من أثر في الأثر — اذا كان هذا هو حال الاخت وابن العم في الدعوى فان الامر يختلف بالنسبة للاخت وابن العم لاب لأن كلا منهما كان حاضرا في الدعوى الابتدائية وقد حكم عليهما من محكمة أول درجة لمصلحة زوج المورثة بعقد عرفي مما أدى الى أن عال نصيب الاولى في التركة من الثلث الى $\frac{2}{7}$ وحجب الثاني عن أن يرث شيئا منها ، ولم يستأنف أى منهما الحكم فأصبح بالنسبة لهما نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى به بما يتضمنه ذلك من سريان الزوجية في مواجهتهما •

ولما كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٣١ لا تعرف طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه وكان من غير الجائز اعتبار الوارثين للذين استأنفا الحكم نائبين عن الوارثين اللذين تقاعسا عن استئنافه فان الحكم الابتدائى يكون قد حاز قوة الشيء المقضى به فيما تضمنه من اعتداد بالزوجية وتحديد الورثة بالنسبة للاخت وابن العم ولا يفيدان من الاستئناف المقام من كل من الاخت وابن العم لهذا انتهت محكمة النقض الى أن حكم الاستئناف المطعون فيه قد خالف حجية الشيء المقضى به بإلغاء الحكم الابتدائى الذى أصبح نهائيا في حق و وبالتالي يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه فيما قضى به لصالحهما •

ومن حيث ان الدفع بعدم سماع دعوى الزوجية قابل للانقسام بين الورثة فلا ينوب احدهم عن الآخر في التمسك به لأن مناطه عدم تقديم الوثيقة الرسمية للزواج مع وجود انكار له وليس مناطه عدم تحقق واقعة الزواج أو انعدامها كلية •

ومن حيث ان الثابت من حكم النقض أنه لم يؤسس قضاءه على نفى الزوجية وانما أسس هذا الحكم على عدم تقديم الزوج للمسوغ القانونى لسماع دعوى الميراث المستندة على الزوجية التى هى سبب قانونى وشرعى من أسباب الميراث وأن الحكم الابتدائى لم يلتفت الى الدفع بعدم سماع دعوى الزوجية ولم يقبل انكارها من أقارب المتوفاة،

وان محكمة الاستئناف اصابته حين قضت بعدم سماع دعوى الزوجية وان كانت قد اخطأت حين نصت الحكم بالنسبة لباقي الورثة حتى من لم يطمعن منهم بالاستئناف •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان محكمة النقض تكون قد أكدت حجية الحكم الابتدائي فيما تضمنه من سماع دعوى الزوجية بالنسبة للاخت ••••• وابن العم لاب ••••• وأخذت بحجية الحكم الاستئنافي فيما قضى به من عدم سماع دعوى ميراث الزوج بالنسبة للاخت ••••• وابن العم لاب •••••

ومن حيث ان المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن (الاحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا •

وتتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها فان لكل من الاحكام المعروضة حجية نسبية أساسها وحدة الخصوم ووحدة الموضوع ووحدة السبب •

ومن حيث أنه لما كانت مصلحة الضرائب ملزمة بتنفيذ الاحكام النهائية الحائزة لقوة الامر المقضى بالنسبة لما تناوله كل حكم من حق وخصوم وسبب ، فانه يتعين عليها الالتزام بها فيما تضمنته من تحديد للورثة ونصيب كل منهم ومن ثم يجب على مصلحة الضرائب ان تحصل رسم الايلولة منهم على الاساس التالي •

أولا — استحقاق الاخت ••••• لنصيب يساوى $\frac{2}{7}$ من التركة (١٢ جزءا من ٤٢ جزءا تنقسم اليها التركة) لان الزوجية تسرى في مواجهتها •

ثانيا : استحقاق الاخت ••••• $\frac{1}{2}$ التركة (١٤ جزءا من ٤٢ جزءا) لعدم الاعتداد بالزوجية في مواجهتها •

ثالثا : استحقاق ابن العم لاب $\frac{1}{4}$ ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ من التركة تمصيا (٧ أجزاء من ٤٣ جزءا) لأن الزوج لا وجود له في مواجهته لالغاء الحكم الابتدائي بالنسبة له في الاستئناف المقام منه .

رابعا : استحقاق الزوج $\frac{1}{4}$ ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ من التركة (٩ أجزاء من ٤٣ جزءا تنقسم اليها التركة) ذلك انه لو قسمت التركة على أساس الاعتداد بزوجيته لاستحق النصف يعول الى $\frac{1}{4}$ = (١٨ جزء من ٤٣) ونتيجة لعدم الاعتداد بالزوجية بالنسبة للاخت ٠٠٠٠ ينقص (جزء) وبالنسبة لابن العم ٠٠٠٠ ينقص (٧ أجزاء فيبقى له بعدهما $\frac{1}{4}$ أي (٩ أجزاء) بعد أن كان (١٨ جزءا) .

أما ابن العم لاب ٠٠٠٠ فان الزوجية تسرى في مواجهته ولا يبقى له شيء يرثه وبالتالي لا يجوز مطالبته برسم ايلولة التركات لتخلف مناط الالتزام به وهو الأثر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تحصيل رسم ايلولة التركات المستحق على ورثة السيدة / ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ يتم على أساس ان تركتها تنقسم الى ٤٣ جزءا لاختها $\frac{2}{7}$ منها (١٢ جزءا) ولاختها ٠٠٠٠ $\frac{1}{3}$ منها أي (١٤ جزء) ولابن عمها لاب $\frac{1}{4}$ ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ منها أي (٧ أجزاء) ولزوجها ٠٠٠٠ $\frac{1}{4}$ منها أي (٩ أجزاء) .

(ملف ٢٠٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)

خامسا : سداد الضريبة :

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

سندات التعويض المستحق لورثة أحد الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ عن الاراضي المستولى عليها تقبل في الوفاء بالضرائب المستحقة عليهم (ضريبة تركات ورسم ايلولة) دون

نظر لما كان من هذه الاراضى مملوكا للمورث أو للورثة وذلك اعمالا لحكم المادة السادسة من قانون الاصلاح الزراعى — لا يغير من هذا النظر نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات والمعدلة بالقانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٣ — أساس ذلك أن حكم هذه المادة يمثل الحكم العام بالنسبة لسداد رسم ايلولة وضريبة التركات بينما الاحكام الواردة فى المادة السادسة من قانون الاصلاح الزراعى هى احكام خاصة بنوع معين من أنواع السندات الحكومية ورد تنظيمها بمقتضى قانون خاص ومن ثم فان الاحكام المتقدمة هى الواجبة التطبيق فى هذه الحالة دون تلك التى تضمنتها نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن « يؤدى التعويض بسندات على الحكومة مباشرة وتكون هذه السندات اسمية ولا يجوز التصرف فيها الا لمصرى ويغفل ادائها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته فى الوفاء بثمن الاراضى البور التى تشتترى من الحكومة وفى اداء الضرائب على الاطيان التى لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بهذا القانون وفى اداء ضريبة التركات والضريبة الاضافية على الاطيان المفروضة بموجب هذا القانون »

ومن حيث ان سندات التعويض المشار اليها استحققت للورثة المذكورين مباشرة ولاول مرة عما استولى عليه من اراضيهم سواء بما آل اليهم بالميراث أو مما كان مملوكا لهم أصلا ومن ثم فانه يجوز قبولها فى الوفاء بالضرائب المستحقة عليهم (ضريبة تركات ورسم ايلولة) وذلك طبقا لمفهوم نص المادة المشار اليها لا يغير من هذا النظر ما تنص عليه المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات والمعدلة بالقانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٣ من أن « تؤدى الرسوم نقدا أو بسندات من سندات الحكومة أو السندات التى تضمنها الحكومة ويجوز الاداء بما يوجد فى التركة من الاوراق المالية الاخرى المصرية أو الاجنبية والمقبولة فى التسعيرة الرسمية فى

أحدى البورصات المصرية وذلك بنسبة ما تمثله هذه الاوراق المالية الى مجموع التركة ويشترط الا يزيد الاداء بها ما يعادل نصف الرسوم المستحقة واذا تنوعت الاوراق المذكورة كان لمصلحة الضرائب حق الاختيار من بينها . ذلك لأن حكم هذه المادة يمثل الحكم العام بالنسبة لسداد رسم الايلولة وضريبة التركات بينما الاحكام الواردة في المادة السادسة من قانون اصلاح الزراعى هى أحكام خاصة بنوع معين من أنواع السندات الحكومية ورد تنظيمها بمقتضى قانون خاص ومن الاصول المقررة ان الخاص مقدم على العام ومن ثم فان الاحكام المتقدمة هى الواجبة التطبيق في هذه الحالة دون تلك التى تضمنتها نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه ولا يحول دون قبول السندات المستحقة في الحالة المعروضة في الوفاء بتلك الضرائب تعجيل استهلاكها بغير قيمة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ اذ أنه طبقا لما سلف بيانه فان الحق في هذا التعويض نشأ قبل صدوره وان الورثة طلبوا سداد الضرائب المشار اليها قبل تاريخ العمل به .

ومن حيث ان احكامه تسرى بأثر مباشر من وقت نفاذه وليس بأثر رجعى فانه ليس هناك أى مقتضى للترقية بين حالة من سبق صرف السندات اليهم وبين من لم تصرف اليهم السندات اذ آن واقعة الصرف مادية لا تغير من استحقاق اصحاب الارض لها وبالتالي فان قيمة هذه السندات المستحق صرفها ولم تصرف فعلا قبل نفاذ القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ تخصم منها قيمة الضرائب والمطلوبات الحكومية وهذا ما يتفق مع ما انتهت اليه الجمعية العمومية بفتاها الصادرة بجلسة ١٩٦٥/٢/٢٤ وفتاها الصادرة بجلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن سندات التعويض المستحقة لورثة المرحوم / ٠٠٠٠ لدى اصلاح الزراعى عن الاراضى المستولى عليها تقبل في الوفاء بالضرائب المستحقة عليهم (ضريبة تركات ورسم ايلولة) دون نظر لما كان من هذه الاراضى مملوكا أصلا للمورث أو للورثة وذلك اعمالا لاحكام قانون اصلاح الزراعى .

سادسا : حق مصلحة الضرائب في الاطلاع :

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

البنك العربي الافريقي والمصرف العربي الدولي وبنك فيصل الاسلامى المصرى ، رغم انها انشئت بقوانين خاصة بها، الا انها تخضع لما ورد فى قوانين الضرائب (ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ و ١٤٢ لسنة ١٩٤٤) من التزام باطلاع مصلحة الضرائب على حساب عملاتها لما يلزم من اعتبارات خاصة بضريبة التركات ورسم اليلولة ، وايضا بضريبة كسب العمل .

ملخص الفتوى :

أوجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على كل شركة أو مصرف أو شخص يكون مدينا للتركة أو حائزا لأى من القيم المالية المملوكة لها أو من حقوقها بصفة عامة أن يقدم الى مصلحة الضرائب اقرارا يبين فيه كل ما فى ذمته للمتوفى والا يسلم شيئا من هذه الحقوق الى الورثة ومن فى حكمهم الا بعد تقديم شهادة من مصلحة الضرائب تفيد أداء ضريبة التركات ورسم اليلولة المستحقين أو عدم استحقاق أى منهما على التركة ، والا كان مسئولا قبل المصلحة عن الضرائب والرسوم المستحقة عن القيم والاموال والحقوق التى تخلى عنها بغير حق وقد أوجب المشرع هذا الالتزام على عاتق الشركات والمصارف على اطلاقها ، ومؤدى ذلك خضوع كل من البنك العربى الافريقى والمصرف العربى الدولى وبنك فيصل الاسلامى المصرى لهذا الالتزام . ولا يؤثر فى ذلك أن هذه المصارف أنشئت بمقتضى قوانين خاصة ذلك أن هذه القوانين لم تستثن تلك المصارف من الخضوع لاحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه وأنه لا وجه للاحتجاج بسرية حسابات المودعين فى هذا المجال واعفائهم من الضرائب لان الأمر هنا يتعلق بالوارث ومن فى حكمه وهو غير المودع أو العميل .

كما أورد قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فى المادة ٤٤ منه حكما عاما مؤداه الترام وزارات الحكومة ومصالحها والشركات المنشأة طبقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أو بمقتضى قوانين خاصة بأن تخضع من كل مبلغ يجاوز عشرة جنيهات تدفع الى أى شخص من أشخاص القطاع الخاص على سبيل العمواة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو آلفقاولات أو الخدمات نسبة يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية تحت حساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية التى تستحق على الشخص المدفوع اليه المبلغ ، وتعتبر المصارف الثلاثة المذكورة طبقا لقوانين انشائها من الشركات المنشأة بمقتضى قوانين خاصة ، ومن ثم تلتزم باجراء الخصم المشار اليه وذلك لا يعنى خضوع هذه المصارف لضريبة الارباح التجارية والصناعية التى نصت قوانين انشائها على عدم خضوعها لها ، اذ أن المشرع يفرق بين الجهات التى تلتزم باجراء الخصم بغض النظر عن خضوعها للضريبة من عدمه وبين اشخاص القطاع الخاص المتعاملين مع هذه الجهات والخاضعين للضريبة . وأنه مما يؤيد ذلك أن المشرع أورد وزارات الحكومة ومصالحها بين الجهات التى تلتزم باجراء الخصم وهى بالطبع ليست من المنشآت الخاضعة للضريبة المذكورة .

وقد الزم قانون الضرائب على الداخل سالف الذكر فى المادتين ١٤٤ و ١٤٥ منه مديرى البنوك والمكلفين بادارة أموال ، وكل من يكون من مهنتهم دفع ايرادات القيم المنقولة الخاضعين للضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون وغير الخاضعين لها على السواء أن يقدموا الى موظفى مصلحة الضرائب ممن لهم صفة الضبطية القضائية عند كل طلب الدفاتر والوثائق الملحقه وأوراق الايرادات والمصروفات كى يتمكن الموظفون المذكورون من تنفيذ أحكام القانون بالنسبة لهم أو لغيرهم من الممولين ، والبنوك الثلاثة المذكورة ولئن تضمنت القوانين

الخاصة بها أحكاما تقضى بعدم خضوعها لقواعد الرقابة المختلفة وبسرية حسابات المودعين الا أنه لا يجوز التحدى بذلك فى مواجهة مصاحبة الضرائب التى يحق لها الاطلاع على دفاتر وأوراق هذه البنوك للتثبت من تنفيذ أحكام قانون ضريبة التركات حيث لا يتعلق الامر بالمودع أو العميل لوفااته وانما يتعلق بالوارث ومن فى حكمه • كما يحق للمصلحة الاطلاع على هذه الدفاتر والاوراق للتثبت من تنفيذ أحكام الضريبة على المربحات بالنسبة للعاملين بالبنوك المذكورة وكذلك فى حالة الجرائم التى تنسب لأى من المودعين وفقا لاحكام القوانين السارية فى هذا الشأن •

(ملف ٤١/٢/١٦ — جلسة ١٩٨٣/٥/٤)

الفصل الرابع

الضرائب العقارية

الفرع الاول

احكام عامة

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

الضريبة العقارية — نطاقها — لا اعتداد في هذا الشأن بمالك الاراضى الزراعية والعقارات المبنية سواء كان الحكومة أم الاهالى — الاعفاء منها — ارتباطه بشخص الممول — اعفاء الدولة منها — مبناه •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان على أن : « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوى المقدّر لهذه الاراضى » •

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية على أن : « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو على الماء مشغولة بعوض أو غير عوض » •

وبين من هذين النصين أن نطاق هاتين الضريبتين يشمل جميع الاراضى الزراعية والعمارات المبنية الموجودة فى الاقليم المصرى من

الجمهورية دون نظر الى مالكي هذه الاراضى والعمارات وسواء فى ذلك
أكانت مملوكة للحكومة أم للاهالى .

ومقتضى ذلك ان اعفاء الاراضى الزراعية الداخلة فى أملاك
الحكومة العامة أو الخاصة من ضريبة الاطيان تطبيقا للمادة السادسة
من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، وكذلك اعفاء العقارات المملوكة
للدولة من الضريبة على العقارات المبنية تطبيقا للمادة ٢١ من القانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، هذا الاعفاء لا يرتبط بذات الارض أو العقار ،
وانما يرتبط بشخص الممول وهو الدولة ويدور معه وجودا وعدما ،
ومبناه أن الدولة هى الممول ، ومن العبث ان تدفع ضرائب لنفسها
فضلا عما فى اعفائها من هذه الضرائب من بساطة وسهولة واقتصاد
لمصروفات ربط الضرائب وتحصيلها .

ويخلص من ذلك أن مناط الاعفاء من هاتين الضريبتين ان تكون
الدولة هى الممول الذى يقع عليه عبء الضريبة فاذا انتقل هذا العبء
الى غيرها زال الاعفاء واستحققت الضريبة .

(متوى ٨٠٤ فى ١٩٥٩/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

دين الضريبة ليس ديناً عادياً مما ترد عليه أحكام التنازل عن
الدين سواء ماورد منها فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد
التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة
أو ماورد منها فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية
وانما هو دين يتميز بأحكام خاصة فى الالتزام بها والاعفاء منها ترجع
الى الدستور ثم الى القوانين المقررة لكل نوع منها — دور المجالس
المحلية يقتصر على تلقى حصيلة الضرائب المحلية — مثال ذلك — عدم
جواز النزول عن الضريبة العقارية المستحقة على العقار المكلف باسم
وكالة تاس السوفيتية — السبيل الى ذلك يكون بتعديل القانون رقم

٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية بما يحقق الاعفاء في مثل تلك الحالات .

ملخص الفتوى :

عرض على اللجنة المالية مشروع قرار جمهوري أعدته وزارة الادارة المحلية يتضمن موافقة مجلس محافظة القاهرة على التنازل عن مبلغ ١٠٩ جنيه و٢٧ مليم قيمة الضريبة العقارية وملحقاتها المستحقة على العقار رقم ٣٠ شارع محمد مظهر بالزمالك المكلف باسم وكالة أنباء الحكومة السوفيتية « تاس » بدءاً من القسط المستحق عن سنة ١٩٦٨ حتى نهاية سنة ١٩٦٩ وذلك استناداً الى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية وتعديلاته ، التي نظمت قواعد التصرف بالمجان في اموال مجالس المحافظات تحقيقاً للاغراض ذات النفع العام . وقد جاء بالذاكرة الايضاحية لمشروع القرار ان وكالة تاس هي احدى اجهزة الدولة السوفيتية التي وقفت موقفا كريما من القضية العربية فضلاً عن انها تقوم بشرح هذه القضية والدفاع عنها الامر الذي يجعل من شأن اعفاء هذه الوكالة من دفع المبلغ امراً يتمخض عنه شرط النفع العام وهو ما حدا بمجلس المحافظة أن يطلب العرض عليه سنوياً في شأن الضريبة وملحقاتها المستحقة على هذا العقار لاستصدار قرار منه بالتنازل عما يستحق عنها بصفة دورية في المستقبل .

وبجلسة ١٩٦٩/١٢/٣١ رأت اللجنة المالية استطلاع رأى ادارة الفتوى لوزارة الخزانة في مبدأ الاعفاء من الضريبة والرسوم بصفة عامة سواء عن مدة محددة ماضية أو عن مدد مستقبلية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وكذلك الاحكام الواردة بالمادتين ٢٥ و ٣٤ من قانون نظام الادارة المحلية وتعديلاته في شأن قواعد التصرف بالمجان في اموال الدولة أو في مجالس الوحدات المحلية، أو تأجيرها بايجار اسمي أو بأقل من اجر المثل تحقيقاً للاغراض ذات النفع العام .

ومن حيث ان الدستور الحالى (دستور مارس سنة ١٩٦٤) ينص فى المادة ٧٠ منه على ان (انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو الغاؤها لا يكون الا بقانون ، ولا يعفى احد من أدائها الا فى الاحوال المبينة فى القانون) ، وتنص المادة ٧٤ منه على ان (ينظم القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين احوال التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة والقواعد والاجراءات المنظمة لذلك) .

ومن حيث أنه يخلص من هاتين المادتين ان الاعفاء من الضرائب لا يندرج تحت عموم التنازل بالمجان عن الاموال المنقولة للدولة ، اذ لو كان الامر كذلك لما كانت بالمشروع الدستورى حاجة الى ايراد حكم خاص بالاعفاء من الضرائب الى جانب الحكم العام بشأن التنازل بالمجان عن اموال الدولة .

ومن حيث ان دين الضريبة ليس ديناً عادياً مما ترد عليه احكام التنازل عن الديون سواء ماورد منها فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة أو ماورد منها فى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية ، وانما هو دين يتميز بأحكام خاصة فى الالتزام بها والاعفاء منها ترجع الى الدستور ثم الى القوانين المقررة لكل نوع منها ، وذلك لما للضريبة من صفتى التكليف الجبرى وتقرير مبدأ سيادة الدولة على اقليمها بما يجعلها من الموارد السيادية فى الميزانية العامة للدولة واجهزتها المختلفة لمواجهة الانفاق العام تحقيقاً لحاجات مجموع الشعب ، فالاعفاء من الضريبة يحكمه القانون الصادر فى شأنها ولا تعتبر الضريبة كمطلق اموال الدولة واجهزتها المختلفة وانما هى دين متميز كما اسلفنا .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية قد حدد الحالات التى تعفى فيها العقارات من الضريبة ورفعها ، وليس من بينها الابراء أو التنازل ومن المسلم ان

الاعفاء من الضريبة استثناء لايجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

ومن حيث ان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية وان كان قد احوال الضريبة على العقارات المبنية الصادر بها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ من ضريبة مركزية الى ضريبة محلية من حيث توجيه حصيلتها الى مجالس المدن أو مجالس المحافظات الا أنه لم ينقل اجراءات ربطها وتحديد سعرها وجبايتها الى المجالس المحلية ، بل حرص بصريح النص على استمرار الادارة المركزية في مباشرتها والاضطلاع باعبائها تأسيسا على مايتوافر لديها من الامكانيات الفنية التي تجعلها أقدر على القيام بها من المجالس المحلية ومن ثم فان دور المجالس المحلية في هذا الشأن لايتعدى تلقى حصيلة هذه الضريبة من الادارة المركزية دون المساهمة في اجراءات ربطها وتحصيلها وبالتالي لا يكون للمجالس المحلية أى اختصاص بالنسبة للضريبة المذكورة سوى تلقى حصيلتها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لايجوز التنازل عن الضرائب والرسوم بصفة عامة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقولة أو بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية المشار اليه .

وبناء على ذلك فانه لايجوز التنازل عن الضريبة العقارية المستحقة على العقار المكلف باسم وكالة انباء الحكومة السوفيتية « تاس » وانما يكون السبيل الى الاعفاء من الضريبة المذكورة بتعديل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بما يحقق هذا الاعفاء في مثل تلك الحالات .

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الضريبة على الاطيان الزراعية والضريبة على العقارات المبنية ضريبة سنوية تفرض على القيمة الايجارية السنوية على أساس السنة الميلادية التي تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام — دين هاتين الضريبتين ينشأ بمجرد تقدير تلك القيمة الايجارية السنوية باعتبارها وعاء الضريبة العقارية — أثر ذلك اداء الضريبتين يصبح واجبا اعتبارا من أول يناير من كل عام — ضرائب الدفاع والامن القومي والجهاد ضرائب اضافية ملحقة بضريبتى الاطيان الزراعية والعقارات المبنية وتسرى عليها ذات الاحكام — الفاء هذه الضرائب الاضافية خلال عام ١٩٨١ يسرى اعتبارا من أول يناير التالى لصدور قانون الالفاء .

ملخص الفتوى :

تعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتحديد أقساط الضرائب الاضافية على الاطيان والعقارات المبنية التى يلتزم الممول بأدائها خلال عام ١٩٨١ بعد الغائها بمقتضى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وقد استعرضت الجمعية العمومية للإجابة على هذا القوانين الآتية :

١ — القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة الاطيان وينص في المادة الأولى منه على أن « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوى المقدّر لهذه الاراضى » .

وتنص مادته الرابعة على أن « الاراضى التى تصبح قابلة للزراعة بعد عملية توزيع الضرائب يقدر لها ايجار سنوى ٠٠٠٠٠٠٠ ويعتمد

هذا التقدير من وزير المالية وتقدر ابتداء من أول يناير من السنة التي جصل خلالها التقدير » • كما تنص مادته الخامسة عشرة على أن « تدفع ضريبة الاطيان سنويا وتحدد بمرسوم مواعيد استحقاق الاقساط ومقدار كل منها » •

٢ — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية وتنص المادة الاولى منه على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه » • وتنص مادته التاسعة على أن تفرض الضريبة على أساس القيمة الايجارية السنوية للعقارات التي تقدرها لجان التقدير » • كما تنص مادته الخامسة عشر على أنه « للجهة الادارية القائمة على حصر وربط الضريبة على العقارات المبنية أن تقدر القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبنية وتربط الضريبة بصفة مؤقتة وفقا للتقدير المذكور وتصيح واجبة الاداء اعتبارا من أول السنة التالية لاتمام البناء أو شغله قبل اتمامه » • كما تنص المادة ٢٥ من القانون المشار اليه على أن « تؤدى الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهرى يناير ويوليو من كل سنة » •

٣ — القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع وتنص المادة الاولى منه على أن « تفرض ضريبة اضافية للدفاع : (أ) بنسبة ٣٥٪ من الايجار السنوى للاراضى الزراعية المفروضة عليها ضريبة طبقا لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه (ب) بنسبة ٢٥٪ من الايجار السنوى للعقارات المفروضة عليها طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه تقتضى هذه الضريبة مع أقساط الضريبة المستحقة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٦ وينسبتها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة » •

٤ — القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ يفرض ضريبة لاغراض الامن

القومى وتنص المادة الاولى منه على أن « تفرض لاغراض الامن القومى ضريبة تقدر على الوجه الآتى :

٢٥٪ من قيمة الضريبة الاضافية للدفاع المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالنسبة الى الايجار السنوى للأراضي الزراعية ، ٥٠٪ من قيمة الضريبة المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالنسبة للايجار السنوى للعقارات المبنية » وتنص مادته الثالثة على أن « تسرى في شأن الضريبة المنصوص عليها في المادة (١) احكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون .

٥ — القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٣ بفرض ضريبة جهاد على بعض الاطيان الزراعية وتنص المادة الاولى منه على أن « تفرض ضريبة جهاد على الاطيان الزراعية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على النحو التالى » .

كما تنص مادته الثالثة على أن « تحصل هذه الضريبة مع ضريبة الاطيان الزراعية وفقا للاحكام والمواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

٦ — القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٣ يفرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات وتنص المادة الثالثة منه على أن « تحصل هذه الضريبة مع الضريبة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وتسرى عليها الاحكام والمواعيد المنظمة لها » .

٧ — القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل وتنص المادة الثالثة منه على أن « تلغى ضريبة الجهاد المفروضة بالقوانين أرقام ١١٣ لسنة ١٩٧٣ ١١٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على بعض الاطيان الزراعية الخاضعة لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان ، ١١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات الخاضعة لاحكام

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة العقارات المبنية ، كما تلغى كل من الضريبة الاضافية للدفاع وضريبة الامن القومي المنصوص عليها في القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع و ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لاغراض الامن القومي « ويعمل بالتقنين رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر في غير ما ورد به نص خاص ، اعتبارا من ١١/١٠/١٩٨١ بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشره طبقا للمادة ١٨٨ من الدستور •

ومن حيث أن مفاد النصوص السابقة أن كلا من الضريبة على الاطيان الزراعية والضريبة على العقارات المبنية ضريبة سنوية تفرض على القيمة الايجارية السنوية على أساس السنة الميلادية التي تبدأ من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر ، وأن دين هاتين الضريبتين ينشأ بمجرد تقدير تلك القيمة الايجارية السنوية باعتبارها وعاء الضريبة العقارية ومن ثم فان أداء ضريقتي الاطيان الزراعية والعقارات المبنية يصبح واجبا اعتبارا من أول يناير من كل عام •

ومن حيث أن ضرائب الدفاع والامن القومي والجهاد هي ضرائب اضافية ملحقة بضريقتي الاطيان الزراعية والعقارات المبنية المشار اليهما : فيسرى عليها احكامها والقواعد المنظمة لها ومن ثم فانها تكون مستحقة وواجبة الاداء كاملة اعتبارا من أول يناير من كل عام فاذا ماقرر الغاءها بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل فان هذا الالفاء لا ينفذ من ١١/١٠/١٩٨١ تاريخ العمل بهذه المادة ، بل يسرى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٢ ، وبذلك تستحق هذه الضرائب كاملة عن عام ١٩٨١ وفقا للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة الاطيان والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية المشار اليهما •

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الغاء ضرائب الدفاع والامن القومي والجهاد وهي

الضرائب الاضافية المقررة على الاطيان الزراعية والعقارات المبنية
يسرى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٢ •

(ملف ٢٤٢/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/٢ ولف ٢٤٦/٢/٣٧ —
جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

الفرع الثاني

الضريبة على الاطيان

اولا : فرض وربط الضريبة :

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

يكون ربط ضريبة الاطيان على اساس القيمة الايجارية ويكون
باطلا القرار الوزاري الذي يقضى بخلاف ذلك ولايعتبر ورد الضريبة
مخالصة نهائية •

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بجلستيه المنعقدتين في ٢١ و ٢٨ من
يناير سنة ١٩٥١ القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٣٠ يونية سنة
١٩٤٦ بربط ضريبة الاطيان اعتبارا من أول سنة ١٩٤٩ على أساس
نصف الايجار السنوي المقدر للاراضي في السنة الزراعية ١٩٤٥ —
١٩٤٦ وتبين أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان
والمعدل بالقانونين رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٣ و ٦٥ لسنة ١٩٤٩ ينص في
المادة الاولى منه على أن :

« تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضي الزراعية المنزرعة
فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوي المقدر لهذه
الاراضي » •

ثم نصت المادة الثانية على أن :

« يقدر الايجار السنوى طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٢٥ لمدة عشر سنوات ويعاد تقدير الايجار السنوى اعادة عامة كل عشر سنوات ويجب الشروع فى اجراءات اعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الاقل » •

ثم نصت المادة الثالثة على أن :

« تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الايجار السنوى للاراضى وعند تحديد ضريبة الفدان تجبر كسور القرش الصاغ الى قرش كامل » •
والمرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الذى أحال القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الى أحكامه فيما يتعلق بالتقدير خاص « بتقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخاذها أساسا لتقدير ضرائب الاطيان » •

وتنص المادة الاولى منه على أن يشرع فى تقدير الايجار السنوى للاراضى الزراعية توطئة لتعديل ضرائب الاطيان. •

وتنص المادة الثانية على تشكيل لجنة فى كل بلد تسمى لجنة التقسيم لتقسم الاراضى الى أقسام •

وتنص المادة الثالثة على أنه « متى تمت عملية التقسيم تقوم لجان تسمى لجان التقدير فى كل بلد بتحديد متوسط ايجار الفدان الواحد من اطيان كل حوض أو قسم من الحوض » •

ثم نصت المادة الرابعة على أن :

« تقوم اللجنة بتقدير الايجار بعد معاينتها وسماع ملاحظات الملاك ذوى الشأن مع مراعاة التعليمات التى تضعها وزارة المالية بموافقة مجلس الوزراء بالقواعد التى يجب اتباعها فى هذا الموضوع » •

ثم بينت المواد التالية احكاما خاصة بطرق التقدير ونشر التقديرات وطرق استئنافها •

واستنادا الى المادة الرابعة السابق الاشارة اليها اصدر مجلس الوزراء قرارا في ٢٢ من مايو سنة ١٩٣٥ بالموافقة على التعليمات الخاصة بتقدير ايجار الاراضى الزراعية ثم عدلته هذه التعليمات بالقرار الصادر من المجلس في ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٦ .

ويتبين من الاطلاع على هذه التعليمات أنها بعد أن وضعت احكاما خاصة بالتقدير طبقا للمادة السابق الاشارة اليها نصت على ما يأتى :

« ويكون ربط الضرائب على الاطيان اعتبارا من أول سنة ١٩٤٩ على أساس قيمة الايجار السنوى الذى قدر فى السنة الزراعية المشار اليها فى الفقرة السابقة (أى سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦) » .

وقد قامت اللجان بتقدير الايجار السنوى للاراضى كاملا طبقا للتعليمات التى صدرت لها وعند نشر هذه التقديرات نص فيها على أن « الايجارات المدرجة هى نصف الفئات الفعلية » .

ثم ربطت الضريبة على أساس ١٤٪ من نصف القيمة الايجارية المقدرة بمعرفة لجان التقدير .

ويبين من استعراض النصوص السابقة أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ خاص بفرض ضريبة الاطيان وقد عين وعاء هذه الضريبة وهو « الايجار السنوى المقدر للاراضى » أى الايجار السنوى كاملا ثم حدد نسبة هذه الضريبة من هذا الوعاء وهى ١٤٪ وأحال فيمايتعلق بالتقدير الى احكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ وهو خاص بتقدير الايجار دون تحديد الضريبة .

وهذا المرسوم بقانون يبين طريقة التقدير واحكامه وخول مجلس الوزراء سلطة اصدار تعليمات الى اللجان ويدهى أن هذه التعليمات لا يجوز أن تتجاوز حد اختصاص هذه اللجان وهو تقدير الايجار السنوى الحقيقى للاراضى . ولايصح أن تتعرض لاساس ربط الضريبة أو نسبتها الى هذا الاساس بأى وجه من الوجوه والا خالفت

احكام المادة ١٣٤ من الدستور التى تقضى بأنه لايجوز انشاء ضريبة ولاتعديلها أو الغاؤها الا بقانون . كما تخالف احكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى عين وعاء الضريبة وحدد نسبتها .

ومما لاشك فيه أن القاعدة التى وضعها مجلس الوزراء فى التعليمات بقراره الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٦ لاتتعلق بالتقدير وانما تتعلق بربط الضريبة فيكون مجلس الوزراء بذلك قد تعدى على اختصاص السلطة التشريعية اذ بينما يقرر القانون أن تكون الضريبة ١٤٪ من الايجار السنوى يقرر مجلس الوزراء أن تكون الضريبة ١٤٪ من نصف الايجار السنوى .

ولذلك يكون هذا القرار فى هذا الخصوص باطلا لمخالفته لاحكام القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٣٩ وللמادة ١٣٤ من الدستور .

ولما كان القانون — على ماأوضحنا — قد عين وعاء الضريبة ونسبتها الى هذا الوعاء فان المركز القانونى للممول انما يتحدد بتقدير الايجار السنوى بمعرفة لجان التقدير اما مقدار الضرائب وربطها باسم الممول فليست الا عملية مادية حسابية لا ترقى الى مستوى القرار الادارى .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٤٦ باطل فيما تضمنه من النص على أن يكون ربط الضرائب ابتداء من سنة ١٩٤٩ على أساس نصف القيمة الايجارية التى تقدر للاراضى عن ١٩٤٥ — ١٩٤٦ الزراعية .

وأنه يتعين على وزارة المالية تحصيل ضريبة الاطيان على القيمة الايجارية التى تقدرها اللجان كاملة دون حاجة الى أى اجراءتشريعى . وقد أشارت وزارة المالية بعد ذلك الى الاعمال التحضيرية الخاصة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ وقد بحث قسم الرأى مجتمعاً هذا الموضوع بجلسته المنعقدة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٥١ ولاحظ :

اولا — أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٩ بين فى المادّة الاولى

وعاء الضريبة وبين في المادة الثانية طريقة تقدير هذا الوعاء . ثم بين في المادة الثالثة نسبة الضريبة الى هذا الوعاء في حين أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ لم يتناول بالتعديل المادتين الاولى والثانية الخاصتين بوعاء الضريبة وطريقة تقديرها بل تناول فقط تعديل المادة الثالثة بخفض نسبة الضريبة والغاء الحد الاقصى لها ولذلك فانه اذا جاز الرجوع الى الاعمال التحضيرية لهذا القانون لتفسير النص الخاص بمقدار هذه النسبة فانه لايجوز الرجوع اليها بأية حال في تفسير المادتين الاولى والثانية الخاصتين بالوعاء وطريقة تقديره .

على أن نصوص هذه المواد صريحة لالبس فيها يقتضى تفسيرها بالرجوع الى الاعمال التحضيرية الخاصة بها .

ثانيا — أن ما أشارت اليه لجنة المالية بمجلس النواب في تقديرها من أن القيمة الاجارية المتخذة أساسا لربط الضرائب ليست كل الايجار بل نصف هذا الايجار وماقرره ذلك المقرر ومندوب الحكومة في المجلسين في هذا الشأن لم يكن الا على أساس الواقع من الامر على حسب قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٦ دون أن يتنبه أحد الى بطلان هذا القرار لمخالفته للقانون ومن ثم لايمكن أن تؤخذ هذه الاقوال حجة على صحة القرار .

ثالثا — أن هذه الاعمال التحضيرية واضحة الدلالة على أن قصد المشرع من هذا القانون كان توخى المساواة بين دافعى الضرائب جميعا وهذا السبب ذاته هو الذى استندت اليه لجنة المالية في تخفيض نسبة الضريبة من ١٦٪ الى ١٤٪ ومادام دافعو الضرائب جميعا يدفعون الضريبة على أساس ايرادهم فلا وجه لان يدفع ملك الاراضى الزراعية الضريبة على أساس نصف هذا الايراد مع ملاحظة أن تقدير ايجار هذه الاراضى لا يؤدى في الواقع الى تقدير الايراد الحقيقى للملك الاراضى الزراعية وقد أشير الى ذلك صراحة في المناقشات البرلمانية السابق الاشارة اليها .

رابعا — وان قيل أن الحكومة عندما تقدمت بمشروع القانون

رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ أرادت أن تكون نصف القيمة الإيجارية هي أساس الضرائب فإن هذا القول ينقبضه الواقع إذ أن الحكومة تقدمت بهذا المشروع بموجب مرسوم صادر في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ أى قبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٦ وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن الغرض منه هو إلغاء الحد الأقصى للضريبة وهو ١٦٤ قرشا لأن الضريبة المستحقة على الاطيان ضريبة مباشرة على أساس نسبة مئوية من القيمة الإيجارية فلا محل لأن يكون لها حد أقصى مع أن جميع الضرائب المباشرة الأخرى كالضريبة على القيم المنقولة أو الأرباح التجارية والصناعية ليس لها حد أقصى وتدفع للضريبة بالغة مابلغت ولذلك اقتصر مشروع القانون على إلغاء الحد الأقصى وأبقى نسبة الضريبة كما هي ١٦٪ .

هذا فيما يتعلق بالاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ أما فيما يتعلق بمعرفة ما اذا كانت تعتبر أوراد ضريبة الاطيان عن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ مخالصة نهائية بالضريبة المستحقة عن السنتين المذكورتين .

فقد أطلع القسم على أحد هذه الاوراد وثبين أن البيانات الموضحة به تتضمن بيان الضريبة المستحقة عن سنة بعينها وقد بينت الضريبة المستحقة عن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ على أساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٦ أى على نصف الإيجار كما بينت على الوجه الآخر من الورد المبالغ التي يدفعها الممول .

فإذا كان مقدار المدفوع مساويا لمقدار الضريبة المبينة في الورد كان الورد مخالصة عن هذا المقدار دون غيره .

ولا يعتبر هذا الورد ابراء لذمة الممول من باقى الضريبة المستحقة عليه بمقتضى القانون لأن مقدار الضريبة قد حدد فيه تنفيذيا لقرار مجلس الوزراء السابق الإشارة اليه وهو قرار يعتبر كأن لم يكن لخروجه عن ولاية المجلس كما سبق البيان ومن المسلم في القانون الإداري أن كل عمل مادي تنفيذيا لقرار معدوم يعتبر معدوما كذلك لأن المعدم لا ينتج الا المعدم .

على أنه اذا قيل بأن الورد على الوجه السابق يعتبر مثبت لوفاء الضريبة عن السنة التى صدر عنها فان هذا الوفاء وهو تصرف قانونى يتم بتبادل التعبير عن ارادتين متوافقتين قد شابه غلط فى القانون وقع فيه طرفاه والغلط فى القانون كالغلط فى الواقع يعيب الرضا فيبطل التصرف .

كما أن تحصيل الضريبة عن سنتى ١٩٤٩ — ١٩٥٠ يكون نتيجة للآثر المباشر للقانون لا للآثر الرجعى ومن ثم لا يكون هناك مقتضى لتشريع جديد .

(فتوى ٧٥ فى ١٩٥١/٢/٢١)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى — فرض ضريبة اضافية على ما يزيد على الحد الأقصى — يجوز أن يملكه الفرد من الاراضى الزراعية — تحصيل هذه الضريبة وفقا لاحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على الأطيان الزراعية وللمرسمين الصادرين فى ١٩٤٠/٤/٤ و ١٩٥٣/٣/١٩ بتعيين مواعيد ومقادير أقساطها — اعتبار الشهر المحدد للحصة الأخيرة من القسط الصيغى للضريبة الأصلية ميعادا لحلول القسط الاخير للضريبة الاضافية — عدم سريان هذه الأخيرة على الاراضى الزائدة على الحد الأقصى للملكية التى تم التصرف فيها وفقا لاحد البنود ١ وب و ج من المادة ٤ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر بعبود ثابتة التاريخ أو مصدق عليها من المحكمة الجزئية قبل اليوم الاخير من الشهر المذكور ، وأن يتم تسجيل التصرف فى المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٢٩ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على المواد ٢٥ الى ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعى أنها قضت — ضمن ما قضت به — بفرض ضريبة اضافية على مايزيد على الحد الأقصى لما يجوز أن يملكه الفرد من الأراضي الزراعية ، تسرى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ وذلك بسعر محدد يعادل خمسة أمثال ضريبة الأقطان الأصلية وذلك بقصد حفز الملاك على بيع مايزيد على الحد الأقصى للملكية من أراضيهم لصغار الزراع في الفترة التي تنقضى ما بين صدور القانون وبين انتهاء فترة الاستيلاء على نحو ما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون ، وتحصل تلك الضريبة مع القسط الأخير للضريبة الأصلية ، ويكون للحكومة في تحصيلها ما لها في تحصيل الضريبة الأصلية من حق الامتياز ومن ثم يكون الرد في بيان ميعاد تحصيل الضريبة الاضافية وضمنان تحصيلها الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالضريبة على الأقطان الزراعية .

كما يستفاد من المواد المذكورة أن عدم سريان الضريبة الاضافية على الأقطان الزائدة على مائتى فدان قد أصبح — طبقا للتعديلات التي أدخلت على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه — منوطا بتوافر الشروط الآتية :

الشرط الأول — أن يحصل التصرف في تلك الأقطان وفقا لأحد البنود أ ، ب ، ج من المادة الرابعة التي يجوز للمالك خلال خمس سنوات من العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتى فدان على الوجه الآتى :

(١) الى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه الى أولاده على المائتى فدان .

فاذا رزق المالك بأولاد لسبعين ومائتى يوم على الأكثر من تاريخ قرار الاستيلاء الأول جاز له أن يتصرف اليهم في الحدود السابقة .

(ب) الى صغار الزراع بالشروط الآتية :

١ — أن تكون حرفتهم الزراعة •

٢ — أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الأرض المتصرف فيها أو من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار •

٣ — ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضي الزراعية على عشرة أفدنة •

٤ — ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة •

٥ — ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم على فدانين الا اذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان المتصرف للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها على أن يتمهد المتصرف اليه باقامة السكن عليها خلال سنة من التصرف •

ولا يعمل بهذا البند الا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، ولا يعتد بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له الا اذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وتستثنى من هذا المنع الجمعيات الخيرية المنصوص عليها في المادة الثانية بند (ج) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ •

(ج) الى خريجي المعاهد الزراعية بالشروط الآتية :

١ — أن تكون الأرض مغروسة حدائق •

٢ — ألا يزيد ما يملكه المتصرف اليه من الأرض الزراعية على عشرين فدانا •

٣ — ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على عشرين فدانا ولا تقل عن عشرة أفدنة الا اذا كانت جملة المنطقة المتصرف فيها تقل عن ذلك •

ولا يكون التصرف صحيحاً إلا بعد تصديق المحكمة الجزئية
الواقعة في دائرتها العقار .

الشرط الثاني : أن يكون التصرف وفقاً للبند (١) من المادة
الرابعة بعقد ثابت التاريخ ، وأن يكون التصرف وفقاً لأحد البندين
(ب) و (ج) من تلك المادة بعقد مصدق عليه من المحكمة الجزئية .

الشرط الثالث : أن يكون العقد له تاريخ ثابت أو مصدقاً عليه
من المحكمة الجزئية حسب الحال ، قبل تاريخ حلول القسط الأخير من
الضريبة الأصلية .

الشرط الرابع : أن يتم تسجيل التصرف في المواعيد المنصوص
عليها في المادة ٢٩ سالفة الذكر .

وفيما يتعلق بتاريخ حلول القسط الأخير من الضريبة الأصلية الذي
يجب أن يكون العقد قبله ثابت التاريخ أو مصدقاً عليه من المحكمة
الجزئية ، كشرط لعدم سريان الضريبة الإضافية على الأراضي
موضوع التصرف ، فإنه بالاطلاع على مواد القانون رقم ١١٣ لسنة
١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطيان ، يبين أن المادة ١ منه نصت على أنه
« تفرض ضريبة الأقطيان على جميع الأراضي الزراعية المزروعة
فعلاً أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوي المقدّر لهذه
الأراضي » ، ونصت المادة ٢ منه على أن « يقدر الإيجار السنوي
طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات
ويعاد تقدير الإيجار السنوي إعادة عامة كل عشر سنوات ، ويجب
الشروع في إجراءات إعادة التقدير قبل كل فترة بمدة سنة على الأقل ،
ونصت المادة ٣ على أنه « ابتداءً من أول يناير سنة ١٩٤٩ تكون
الضريبة بنسبة ١٤٪ من الإيجار السنوي للأراضي وعند تحديد ضريبة
الفدان أن تجبر كسور القرش الصاغ إلى قرش كامل » ونصت المادة
١٥ على أنه « تدفع ضريبة الأقطيان سنوياً وتحدد بمرسوم مواعيد
استحقاق الأقساط ومقدار كل منها ، وفي حالة عدم الدفع في المواعيد
المقررة تحصل الضريبة طبقاً لأحكام الأوامر العالية الصادرة في

١٨٨٠/٣/٢٥ و ١٨٨٥/١١/٤ و ١٩٠٠/٢/٢٦ « كما نصت المادة ١٦ على أنه » للخرانة العامة فيما يختص بتحصيل الضريبة حق الامتياز على الأراضي المستحقة عليها الضريبة وكذلك على ثمارها ومحصولاتها وعلى المنقولات والمواشي التابعة لهذه الأراضي » .

وفي ضوء أحكام هذه المواد يمكن القول أن الضريبة على الأحيان ضريبة على الدخل إذ تتخذ من القيمة الايجارية وعاء لها ، وانها ضريبة عينية ، إذ الأصل هو جبايتها على أساس السعر المحدد دون أن تؤخذ الظروف الشخصية للممول في الاعتبار ، كما أنها ضريبة سنوية إذ اتخذ المشرع الفترة من أول يناير الى آخر ديسمبر أساسا لحاسبة الممول واعتبرها وحدة قائمة بذاتها يحدد المركز الضريبي للممول في ضوء الأعمال التي باشرها خلالها ، وعلى ذلك فإن دين الضريبة ينشأ بمجرد توافر الظرف أو الظروف التي اشترط قانون الضريبة توافرها لهذا الغرض ، وهو ما اصطلاح على تسميته بالواقعة المنشئة للضريبة ، كما يحدد دين الضريبة عند التأكد من توافر الواقعة وتقدير الوعاء بالنقود ثم فرض سعر الضريبة عليها ، واذ اتخذ المشرع من القيمة الايجارية المقدرة للأطيان وعاء للضريبة على الأطيان ، فإن دين الضريبة ينشأ بمجرد تقدير تلك القيمة الايجارية ويحدد على أساس فرض سعر الضريبة على هذه القيمة ، على أنه نظرا لما قضت به المادة ١٥ سالفه الذكر من أن تحدد بمرسوم مواعيد استحقاق أقساط الضريبة ومقدار كل منها ، فمن ثم يكون الرد في تبيان استحقاق دين الضريبة وتحديدته الى أحكام المرسوم الصادر بالتطبيق لحكم تلك المادة .

وباستقضاء الأحكام المتعلقة بهذا الشأن يبين أنه صدر في ٤ من أبريل سنة ١٩٤٠ مرسوم بتحديد مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الأطيان عمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ نصت المادة الأولى منه على أنه « تقسط ضرائب الأطيان على قسمين : القسط الشئوي — وهو الذي يستحق عن المدة التي تبدأ (أول يناير وتنتهي في يونيو من كل عام ، والقسط الصيفي هو المستحق عن المدة الباقية من

(العام) « ونصت المادة الثانية منه على أنه « يحصل كل قسط على حصص بحسب المواعيد والمقادير المبينة بالجدول المرافق » ونصت المادة الثالثة على أنه « مع عدم الإخلال بما تقتضيه الأوامر العالية الصادرة في ٢٨ مارس سنة ١٨٨٠ — و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ يجوز عند حلول اليوم الأول من الشهر المحدد لسداد أول حصة من أى قسط توقييع الحجز على ثمار الأراضي المستحق عليها الضريبة ومحصولاتها ، وعلى المنقولات والمواشي التابعة لها وذلك ضمانا لسداد كامل القسط على ألا يجرى البيع إلا بقدر الحصة من القسط التي تكون مستحقة » .

وبالاطلاع على الجدول المشار اليه في المادة الثانية يتضح أن القسط الشتوي كان مقسما الى حصص موزعة على شهور أبريل ومايو ويونية ، وكان مقداره يتراوح في أغلب المديرية بين ربع الضريبة وثلاثها ، وأن القسط الصيفي — وهو الباقي من الضريبة — كان مقسما الى حصص موزعة على شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر .

والواقع من الأمر أن ذلك التقسيم كان محل تعديل في السنوات المتعاقبة تبعا لحالة الزراعة والحالة الاقتصادية العامة في كل مديرية ، كما كان من أهم العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأقساط مقدار المساحات المزروعة قطناً وأسعاره .

وفي ضوء هذه الاعتبارات صدر مرسوم في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ بتعيين مواعيد ومقادير أقساط ضرائب الأقطان في عام ١٩٥٣ نصا في مادته الأولى على أن « يكون تحصيل القسطين الشتوي والصيفي في عام ١٩٥٣ بحسب المواعيد والمقادير المبينة بالجدول المرافق » وقد قسم هذا الجدول الضريبة الى قسطين شتوي وصيفي ، ووزع كل قسط الى حصص في الأشهر المبينة به ، كما أعقب ذلك صدور مراسيم في السنوات اللاحقة .

واذ قضت تلك المراسيم جميعا بأن يكون تحصيل الضريبة في المواعيد المبينة في الجداول المرافقة لها ، وحددت لتحصيل كل حصة

من القسط شهرا معينا دون النص على يوم معين فيه ، فمن ثم يكون هذا الشهر هو الميعاد الذي تحل فيه الحصة المستحقة ويكون من الجائز أداء الضريبة في أى يوم من أيام الشهر المحدد ، باعتباره ميعادا ناقصا *nnfanc* مما يتعين اتخاذ الاجراء خلاله وهو مايسميه القانون « ظرفا » ، كما يكون الشهر المحدد لتحصيل الحصة الأخيرة هو ميعاد حلول القسط الأخير — القسط الصيفى — اذ لا يمكن — عند حلول الحصص قبل الأخيرة — القول أن القسط كله قد استحق به ، لأن القسط كل واحد — وهذا هو رأى الذى يتفق مع القواعد العامة ، ذلك أن الميعاد هو الأجل المحدد فى التشريع لباشرة الاجراء والمواعيد على أنواع ثلاثة (أ) مواعيد يتعين اتخاذ الاجراء فى خلالها ومثالها مواعيد الطعن فى الأحكام ، وهذه المواعيد تنتهى بانقضاء اليوم الأخير منها ولذا فهى مواعيد ناقصة *nnfanc* ويسمىها القانون «ظرفا» (ب) مواعيد يجب انقضاؤها قبل امكان مباشرة الاجراء ، فلا يجوز حصوله الا بعد انقضاء اليوم الأخير من الميعاد ، لذا فهى مواعيد كاملة *fr nc* مثل مواعيد الحضور (ج) مواعيد يجب اتخاذ الاجراء قبلها ، أى مواعيد لاحقة لاتخاذ الاجراء ، كميعاد الاعتراضات على قائمة شروط البيع فى التنفيذ على العقار ، وفى هذا المعنى تقول المادة ٢٠ من قانون المرافعات « اذا عين القانون للحضور أو لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبية أو حدوث الأمر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد ، — وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء ، أما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضاء اليوم الأخير من هذا الميعاد . . . » .

وترتبيا على ذلك يكون موعد حلول القسط الأخير من ضريبة الأطينان هو نهاية الشهر المحدد للحصة الأخيرة من هذا القسط ، وهو مايجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند النظر فى توافر شروط الاعفاء من الضريبة الاضافية طبقا لحكم المادة ٢٩ من قانون الاصلاح الزراعى ولا يغير من هذا النظر مايتاحى به ديوان المحاسبات من أن

المادة ٣ من مرسوم ٤ من أبريل سنة ١٩٤٠ سالف الذكر قضت بأنه « مع عدم الاخلال بما تقتضى به الأوامر العالية الصادرة في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠، يجوز عند حلول اليوم الأول من الشهر المحدد لسداد أول حصة من أى قسط توقيع الحجز على ثمار الأراضى المستحقة عليها الضريبة ومحصولاتها وعلى المنقولات والمواشى — التابعة لها وذلك ضمانا لسداد كامل القسط ، على ألا يجرى البيع الا بقدر الحصة من القسط التى تكون مستحقة » الأمر المستفاد منه أنه يجوز اتخاذ الاجراءات نظير المستحقات فى حلول اليوم الأول من الشهر المحدد لسداد الحصة مما يقطع فى أن الحصة تستحق منذ اليوم الأول للشهر المحدد لها . ولو كان الأمر عكس ذلك لما أمكن اتخاذ اجراءات الحجز منذ اليوم الأول من الشهر الذى تستحق فيه الحصة ، فهذا القول محل نظر، ذلك أن توقيع الحجز بناء على المادة المذكورة عند حلول اليوم الأول من الشهر المحدد لسداد أول حصة لا يعتبر قرينة سواء على حلول هذه الحصة أو على حلول القسط كله فى ذلك اليوم ، ودليل ذلك أن موضوع المرسوم المشار اليه هو تحديد مواعيد استحقاق الضريبة ومقدار كل منها وذلك طبقا لحكم المادة ١٥ من قانون الضريبة على الأطنيان ، وقد أوضحت المادة ٣ من مرسوم ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ والجدول المرفق بها ثمة شهرا معينا محددًا لسداد كل حصة وان الحصة لا تكون مستحقة الا فى الشهر المحدد لها ، اذ قالت « عند حلول اليوم الأول من الشهر المحدد لسداد أول حصة من أى قسط » و ٠٠٠ لا يجرى البيع الا بقدر الحصة من القسط التى تكون مستحقة » أى ان موضوع الحجز جائز قبل استحقاق الحصص التالية للحصة الأولى ، وعلاوة على ذلك ، فان بالرجوع الى الأوامر العالية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من مرسوم ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ سالف الذكر يتضح أن توقيع الحجز لم يكن جائز الا فى حالة التأخير فى دفع الأموال والعشور والرسوم فى مواعيد استحقاقها المقرر لسدادها وبعد اعلان انذار الى المدين ، وان البيع لم يكن جائزا حصوله الا بعد مضي أربعين يوما من تاريخ توقيع الحجز ، ومن ثم يتعين النظر الى الحجز

الخاصة بالحصص غير المستحقة على أنها حجوز تحفظية تنقلب الى حجوز تنفيذية بعد مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها .

يضاف الى ذلك أن القاعدة المستمدة من أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري والذي ألغى الأوامر العالية سالفة الذكر ، هي عدم جواز اتباع اجراءات الحجز الإداري المبينة به الا في حالة عدم الوفاء بالمستحقات الواردة على سبيل الحصر في المادة الأولى منه وفي ضمنها الضرائب والأتاوات والرسوم بجميع أنواعها ، وذلك في مواعييدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها ومن ثم فانه — في حالة خريبة الأيطان — لا يجوز توقيع الحجز الإداري الا في حالة عدم الوفاء بالحصص التي استحققت دون تلك التي لما يحل ميعاد استحقاقها .

كما لا يغير من النظر المتقدم ما يحتاج به أيضا ديوان المحاسبات من أن العمل يجري بمصلحة الأموال المقررة على اضافة الحصص الأخيرة من القسط باستمارة ٩ أموال مقررة الخاصة بالمدة الأولى للشهر المحدد لها مايفيد أن تلك الحصص مستحقة ابتداء من اليوم الأول للشهر المحدد لها وبخاصة وان الغرض من تلك الاستمارة هو تمكين المصلحة من الوقوف على مقدار المستحقات وما تم سداده منها ، ذلك أنه يمكن الرد عليه بأنه ليس من شأن هذا الوضع الإداري بفرض سلامة هذه الملاحظة وهو ما تشكك فيه المصلحة واضعة تلك الاستمارة — ليس من شأنه أن ينال أو يغير من الأحكام والأوضاع المقررة قانونا .

لهذا انتهى الرأي الى اعتبار الشهر المحدد للحصص الأخيرة من القسط الصيفي ميعادا لحلول هذا القسط ، وتعريف التصرفات التي تمت قبل حلول القسط الأخير بأنها التصرفات التي تمت قبل اليوم الأخير من الشهر المذكور ، باعتبار ذلك الميعاد ظرفا يجب أن يتخذ الاجراء — وهو التصرف — في خلاله ، وهو ما انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

المادتان الأولى والثامنة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة الأطينان — المستفاد من سياق هذين النصين أن ضريبة الأطينان تفرض على الأراضي الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة — مناط فرض ضريبة الأطينان هو الاستغلال الزراعي الحالي أو الفعلي أو امكانية الاستغلال الزراعي في المستقبل إذا كانت الأرض قابلة للزراعة — يخرج عن نطاق ضريبة الأطينان الأراضي الداخلة في نطاق المدن المربوطة على مبانيها عوائد أملاك مادامت لا تزرع فعلا — المناط في خضوع الأرض للضريبة هو بكونها سواء بحسب طبيعتها أو بحسب كيفية استغلالها مستكملة شرائط الخضوع لهذه الضريبة وليس بحكم أن تلك الضريبة مربوطة عليها من حيث الواقع على خلاف القانون — الواقع الذي يجرى على خلاف القانون لا وزن له ولا اعتداد به في مجال المشروعية — تطبيق .

ملخص الحكم :

ان المادة (١) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان تنص على أن « تفرض ضريبة الأطينان على جميع الأراضي الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوي المقدر لهذه الأراضي ، وتنص المادة ٨ من هذا القانون على أنه، لا تخضع لضريبة الأطينان :

١ — الأجران « روك الأهالي » .

٢ — الأراضي الداخلة في نطاق المدن المربوطة على مبانيها عوائد أملاك ما لم تكن تزرع فعلا ... » .

ومن حيث أن المستفاد من سياق هذين النصين أن ضريبة الأطينان

انما تفرض على الأراضى الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة فالمناط فى فرض الضريبة هو الاستغلال الزراعى الحالى أو الفعلى أو امكانية الاستغلال الزراعى فى الاستقبال اذا كانت الأرض قابلة للزراعة ، أى ما دام الاستغلال الزراعى ممكنا من حيث صلاحية تربة الأرض للزراعة وتوافر العوامل الأخرى التى تلزم لهذا الغرض، واتساقا مع هذا المناط أخرج المشرع من مجال الخضوع للضريبة الأراضى الداخلة فى نطاق المدن المربوط على مبانيها عوامد أملاك مادامت لا تزرع فعلا ، ومقتضى ذلك أن دخول الأرض فى نطاق احدى هذه المدن واستغلالها فى وجه الأصالة فى غرض آخر غير الزراعة تكون الأرض لا تصلح للاستغلال الزراعى بحسب طبيعتها ينأى بها عن الخضوع لضريبة الأطيان وفقا للقانون ، ولا يغير من ذلك أن تظل هذه الضريبة مربوطة عليها — على خلاف القانون — سواء لتراخى المالك فى اتخاذ ما يلزم من اجراءات لرفعها ، أو لتراخى جهة الادارة فى الاستجابة الى طلبه برفعها أو لغير ذلك من الأسباب اذ المناط فى خضوع الأرض للضريبة انما هو بكونها سواء بحسب طبيعتها أو بحسب كيفية استغلالها مستكملة على هذا الوجه أو ذاك لشرائط الخضوع لهذه الضريبة وفقا لما حدده القانون ، وليس بحكم أن تلك الضريبة مربوطة عليها من حيث الواقع على خلاف القانون ، اذ أن الواقع الذى يجرى على خلاف القانون لا وزن له ولا اعتداد به فى مجال المشروعية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق لا سيما تقرير الخبراء المقدم فى الاعتراض رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٣ أن الأرض موضوع النزاع مساحتها ٤٥/٥/٤١ ف مشاعا فى ٢٠/٨/٥٠ ف ضمن القطعة رقم ٧ بحوض عزبة البربرى ٢٤ بناحية قسم الدخيلة بمحافظة الاسكندرية وأنها آلت الى مورث الطاعنين بالشراء من ٠٠٠٠٠٠٠٠ وآخرين بموجب عقد مؤرخ فى ١٧ من مارس سنة ١٩٤٥ وسجل بقلم رهون محكمة الاسكندرية المختلطة برقم ١٤٩٣ اسكندرية ورقم ٣٨٦ بحيرة بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٥ وانها تدخل ضمن نطاق مدينة الاسكندرية لدخول ناحية الدخيلة ضمن كردون « مدينة

الاسكندرية » بخط كردون سنة ١٩٣٢ • وان مدينة الاسكندرية من المدن التي تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ، كما أنها من المدن المربوط على مبانيها عوائد أملاك ، وان تلك الأرض قد وضعت في محضر الاستيلاء المؤرخ في ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٣ الذي تم نفاذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بأن منها ٢٠ فداناً تقريبا ملاحه يباع الملح المستخرج منها سنويا منذ ١٩٥٤ وباقى المساحة بور مقسمة للمباني ، وانه ثبت للخبراء من واقع المعاينة والمستندات والأدلة الوارد ذكرها تفصيلا في تقريرهم أن تلك الأرض تنقسم الى قسمين الأول : عبارة عن ملاحه رخص لمورث الطاعنين باعتباره مالكا لها في استخراج الملح منها بصفة مؤقتة منذ ٢٢ من سبتمبر ١٩٥٣ حتى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ من مصلحة المناجم والمحاجر بوزارة الصناعة ثم رخص له بهذا الاستغلال بموجب قرار السيد وزير الصناعة رقم ٢٠٠ في ٢٧ مارس ١٩٥٧ حيث تم التعاقد معه في ذلك التاريخ طبقا للشروط الموضحة بعقد الاستغلال وقد استمر في هذا الاستغلال حتى النفي الترخيص بقرار وزير الصناعة رقم ١٧٥ في ٢٠ فبراير ٦٤ أى في تاريخ لاحق لتاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في ١٩ يناير ٦٣ والقسم الثاني من الأرض موضوع النزاع عبارة عن أرض مقسمة طبقا لخريطة تقسيم وقد اعتمد هذا التقسيم وخريطته بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٣٥٥ الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٥٤ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٨ الصادر في ٢٧ يناير ١٩٥٥ كما أشهر بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٥٥ برقم ٢٤٧١ اسكندرية وانه قد أقيم ثلاثة عشر مبنى على بعض قطع التقسيم وقد ربطت هذه المباني بضريبة المباني في السنوات من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٠ وان باقى قطع التقسيم أرض فضاء غير مستغلة في الزراعة ، وان التقسيم بأكمله منفذ فعلا في الطبيعة وان هذا القسم من الأرض ليس له مصدر رى أو صرف ولم يثبت سابقة استغلاله في الزراعة قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، كما ثبت للخبراء أن القسم الأول (الملاحه) لم يكن بطبيعته مستغل في الزراعة بل غرض صناعى هو استخراج الملك قبل وبعد نفاذ ذلك القانون •

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن شرط أعمال الاستثناء
الوارد في الفقرة الثانية من المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣
المشار إليه قد توافرت في الأرض موضوع النزاع لما ثبت من أنها
لم تكن مستغلة فعلا في الزراعة لا قبل نفاذ ذلك القانون ولا في
تاريخ معاصر لنفاذه ولا بعد ذلك ، كما أنها تدخل في نطاق مدينة
الاسكندرية وهي من المدن التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء . ولم تكن تخضع قانونا
لضريبة الأقطان لما ثبت من أنها بالإضافة الى دخولها في نطاق
مدينة الاسكندرية وهي من المدن المربوط على مبانيها عوائد الأملاك
فانها لم تكن منزرعة فعلا بحسب طبيعتها واستغلالها ومن ثم فقد
توافرت في شأنها إحدى حالات عدم الخضوع لضريبة الأقطان طبقا
للمادة ٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان ،
ولا يغير من ذلك أن الأرض موضوع النزاع وكان مربوطا عليها ضريبة
الأقطان بواقع ٧٠ مليما للفدان وذلك لما ثبت من أن هذا الربط قد
وقع بالمخالفة للقانون لعدم خضوع الأرض قانونا للضريبة وهو
ما انتهت إليه مصلحة الضرائب العقارية بمحافظة الاسكندرية اذ
أصدرت القرار رقم ٩ في ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٦ باستتزال الأرض
موضوع « النزاع » من المربوط وذلك لأنها كما جاء بالقرار (أقطان
مقسمة للمباني وبها مباني وشوارع وجزء منها أحواض لترسيب
الملح ولا يحتل زراعتها وأصبح القدر المذكور بدون قيمة بعد
ضمه لغير المربوط) .

والسبب

ومن حيث أنه متى وضح ذلك فانه يتعين الحكم باستبعاد الأرض
موضوع النزاع من نطاق الاستيلاء طبقا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ والزام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي المصروفات .

(طعنى رقمى ٢٤٦ ، ٣٦٠ لسنة ٢٣ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢٩)

ثانيا : عدم الخضوع للضريبة :

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

الأراضي الزراعية التي يتم الاستيلاء عليها وفقا لأحكام قانون
الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — اعتبارها مملوكة للحكومة —
عدم خضوعها للضريبة على الأفيان .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص قانون الإصلاح الزراعي ، وخاصة
الفقرة الأولى من المادة ١٣ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١٣١ لسنة
١٩٥٣ التي تنص على أنه « تعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى
عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي، وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء
الأول ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية » — يبين من
ذلك أن الحكومة تعتبر مالكة للأراضي المستولى عليها من تاريخ
قرار الاستيلاء الأول ، وتستمر مالكة لها حتى يتم التصرف فيها ،
وأن قيام اللجنة العليا بعمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأفيان
المستولى عليها الى أن يتم توزيعها لا يخرج هذه الأفيان عن ملكية
الحكومة ، ويدخلها في ملكية اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، ذلك أن
اللجنة العليا انما تقوم بذلك نيابة عن الحكومة المالكة للأفيان
المستولى عليها .

ومتى استبان أن الحكومة تعتبر مالكة للأراضي المستولى عليها
حتى يتم توزيعها على الملاك الجدد ، فانه يتعين اعمال حكم المادة
السادسة من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ في شأن هذه الأراضي ، مما
يقتضى عدم اخضاعها للضريبة على الأفيان .

(فتوى ٤٦٠ في ٢٧/٨/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

ضريبة الاطيان — اعفاء الاراضى البور ومتى ينتهى هذا الاعفاء —
مثال بالنسبة للاراضى البور التى استصلحت خلال مدة التقدير العام
الحالى — انتهاء اعفاء هذه الاخيرة فى نهاية عام ١٩٥٨ دون امتداد لعام
١٩٦٠ لعدم انطباق احكام القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ على مثل هذه
الحالة فهو قاصر على ماصدر بشأنه من استمرار العمل بالقيم الاجارية
حتى نهاية سنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ فى شأن ضريبة
الاطيان على أن « ترفع ضريبة الاطيان فى الاحوال الآتية : — ٠٠٠
(٨) الاراضى البور التى لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل
الرى والصرف أو محتاجة الى اصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة ٠٠ »
وتنص المادة ١٣ منه على أن « الاراضى التى تقرر رفع الضريبة عنها
تعاين سنويا اذا كانت أسباب الرفع محتملة الزوال ، والاراضى التى
تصبح صالحة للزراعة يعاد فرض الضريبة عليها من أول يناير من
السنة التالية للسنة التى اجريت فيها المعاينة — وذلك بنفس القيمة
الاجارية التى كانت مفروضة عليها قبل الرفع — الا فى الحالة الواردة
فى البند ٨ من المادة العاشرة فتستمر الارض بغير ضريبة الى نهاية
المدة المقررة للتقدير العام » . وان المادة ٢ من ذات القانون تنص على
أن « يقدر الايجار السنوى طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات ويعاد تقدير الايجار السنوى اعادة
عامه كل عشر سنوات ويجب الشروع فى اجراءات اعادة التقدير قبل
نهاية كل فترة بمدة سنة على الاقل » . وان المادة الاولى من القانون
رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار
اليه تنص على أنه « استثناء من حكم المادة — ٢ — من القانون رقم
١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه يستمر العمل بالتقدير المعمول به حاليا

للإيجار المسارى للأراضى الزراعية لمدة سنتين تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ » .

ومفاد هذه النصوص ان الاصل وفقا للمادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ان يجرى التقدير العام للقيمة الإيجارية للأراضى الزراعية كل عشر سنوات — ومقتضى هذا الاصل ان التقدير العام الحالى الذى اجرى فى أول يناير سنة ١٩٤٩ ينتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، الا أن المشرع خرج على هذا الاصل فى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والذى يقضى باستمرار العمل بالتقدير العام الحالى الى نهاية سنة ١٩٦٠ . وقد جاء بالذكره الايضاحية لهذا القانون بيانا للحكمة من هذا الاستثناء أنه « قد رؤى اتباعا لسياسة الحكومة فى تخفيف العبء على جميع المواطنين سواء أكانوا ملاكا أو مستأجرين استمرار العمل بتقديرات إيجار الأراضى الزراعية التى اتخذت أساسا لفرض ضريبة الاطيان اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٩ وذلك لمدة سنتين تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ حيث تكون الاحوال الاقتصادية الخاصة بالحاصلات الزراعية قد كشفت عن الطريق الذى يؤدى الى وضع التشريع الملثم فى وقتها وترتب على ذلك ارجاء العمل بتقديرات الإيجار السنوى للاطيان الزراعية التى انتهت اليها لجان التقدير على أساس صافى غلة الأرض سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ والسابق الإشارة اليها » .

ويبين من ذلك ان امتداد العمل بالتقدير العام الحالى الى نهاية عام ١٩٦٠ هو اجراء استثنائى موقوف لجأ اليه المشرع لسبب معين وهو ارتفاع قيم الإيجار الذى كشفت عنه لجان التقدير فى عام ١٩٥٥/١٩٥٦ . ومن ثم فلا أثر له على القاعدة العامة التى نصت عليها المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ والتى تقضى بأن يعاد التقدير كل عشر سنوات . فتظل هذه القاعدة قائمة نافذة تحقيقا للحكمة التى شرعت من اجلها وعلى الخصوص فيما يتعلق بتحديد اجل اعفاء الاراضى البور الذى ينتهى بنهاية مدة التقدير العام .

وتقضى المادة ١٣ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه

بأن ينتهى الاعفاء المقرر للأراضى البور بانتهاء المدة المقررة للتقدير العام فمن ثم تعين الرجوع فى تحديد تلك المدة الى القاعدة العامة التى أوردتها المادة ٢ من ذلك القانون دون أن يؤثر فى ذلك الاستثناء الموقوت الذى أوردته القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والا كان فى ذلك توسع فى تفسير هذا الاستثناء وخروج به الى حالة تجاوز الحالة التى شرع من أجلها وإلى حيث لايجد مبررا لقيامه .

لهذا انتهى الرأى الى ان اعفاء الأراضى البور التى يتم استصلاحها خلال مدة التقدير العام لحالى ينتهى فى نهاية عام ١٩٥٨ .
(فتوى ٩٧ فى ١/٣١ / ١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

ضريبة الاطيان — اراضى الرزقة الموقوفة مصارفها على المساجد — اعفاء هذه الاراضى من ضريبة الاطيان بمقتضى الامرعالى الصادر فى ٢١ من ربيع الثانى ١٢٧١ هـ امتد هذا الاعفاء الى ماتستبدله وزارة الاوقاف من اطيان الرزقة واستمر معمولاً به حتى صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى قيد نطاق هذا الاعفاء وقصره على اراضى الرزقة بلا مال التابعة لوزارة الاوقاف — الفاء نظام اطيان الرزقة بلا مال ومايتمتع به من اعفاء بمقتضى القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء مراحل التطور التشريعى لنظام اطيان الرزقة بلا مال أنه احد نظم الانعامات التى كان يجريها حكام مصر منذ عهد السلطان سليم الاول على بعض كبار رجال الدولة ، وقد وقفها مالكوها على المساجد ورصدوا ريعها للصرف فى شئون عمارتها ، واقامة الشعائر بها ، وكل مايلزم لهذا المرفق الحيوى الذى يهم جميع المسلمين ،

ولذلك اختصت الدولة اطيان الرزقة الموقوفة مصارفها على المساجد فقط ، بميزة اعفائها من اداء آية ضريبه على الاطيان ، وصدر أمر عال في ٢٩ من ربيع الثاني سنة ١٢٧١ باعفاء ماهو مرتب من الاطيان المذكورة على المساجد نظير اقامة الشعائر احسانا ، وجارى صرف محصوله على لوازمها فقط وذلك اعانة منها لجهات الوقف المذكورة على القيام بالاغراض الموقوفة من اجلها اطيان الرزقة وهى اقامة الشعائر وعمارة المساجد والصرف على لوازمها ، ومؤدى ذلك ان يكون مناط اعفاء اطيان الرزقة هو وجود اطيان تدر ريعا يصلح لان يكون وعاء للضريبة على الاطيان أو محلا للاعفاء منها ، وثانيا — ان يوقف ريع تلك الاطيان على المساجد فقط .

ولما كانت الاراضى المشار اليها قد وقفت على جهات بر وخير فقط فقد آلت نظارتها الى وزارة الاوقاف باعتبارها القوامة على مرفق المساجد وعمارتها واقامة الشعائر الدينية ، وبذلك اختصت هذه الوزارة بالاعفاءات السابق منحها لجهات الوقف المذكور بحيث اصبح امتياز مقصورا على ماتتولاه وزارة الاوقاف من اطيان الرزقة الموقوفة على المساجد أو ماتتستهدفه الوزارة منها ، دون ان يمثل الاعفاء الى غيرها من الاطيان التى وقفت على المساجد بعد ذلك وظل الوضع على هذا النحو حتى صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان ، ونص في البند (٤) من المادة الثامنة منه على أن « يستمر اعفاء الاراضى الرزقة بلا مال التابعة الان لوزارة الاوقاف من ضريبة الاطيان » ويستفاد من هذا النص ان المشرع قصر الاعفاء المقرر لاراضى الرزقة بلا مال على ماتتولى وزارة الاوقاف ادارته فعلا في تاريخ العمل بهذا القانون ، وبذلك لم يعد هذا الاعفاء يسرى على مايستبدل منها ويكون هذا النص ناسخا اتفاق نظارة المالية مع ديوان الاوقاف الصادر به كتاب المالية رقم ٥٢ « اموال مقرر » المحصر في ٨ من سبتمبر سنة ١٨٩٢ الذى كان يعد الاعفاء على مايستبدل من اطيان الرزقة ومقتضى ذلك عدم سريان هذا الاعفاء على مايستبدل من اطيان الرزقة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ، ولا على ماوقف على المساجد من اطيان اخرى ليست من اطيان

الرزقة ولم تتبع وزارة الاوقاف حتى تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر .

ويؤيد هذا النظر ان القانون الخاص بضريبة الاطيان لم يكن يتضمن عند تقديمه الى مجلس البرلمان في شهر مايو ويونية سنة ١٩٣٩ نص البند (٤) من المادة الثامنة المتقدم ذكره الذي يقرر استعمار اعفاء اطيان الرزقة التابعة آنئذ لوزارة الاوقاف من ضريبة الاطيان ، ولكنه أضيف بناء على طلب وزير الاوقاف وقتئذ الذي تمسك باعفاء هذا النوع من الاراضى ، واذا كان مشروع الحكومة خلوا من النص على اعفاء اراضى الرزقة فان مفهوم ذلك ان المشرع كان قد اتجه - عند اعداد التشريع الخاص بضريبة الاطيان - الى الغاء هذا الاعفاء عملا بمبدأ العدالة والمساواة في التكاليف الضريبية ، الا أنه ازاء اصرار تمسك وزير الاوقاف على اعفاء اراضى الرزقة التى تتولى وزارة الاوقاف النظر عليها ، أضيف البند (٤) الى المادة الثامنة بالنص على اعفاء ماتحت يد تلك الوزارة من اطيان الرزقة آنئذ من الضريبة على الاطيان ، فجاء النص محددا نطاق الاعفاء ومقيدا له ، اذ ورد استثناء من اصل عام قرره القانون المذكور ، وهو خضوع جميع الاراضى الزراعية للضريبة على الاطيان ، واخيرا صدر القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ مؤكدا هذا الاتجاه التشريعى ، اذ نصت المادة الثالثة منه على الغاء البند (٤) من المادة الثامنة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ وبذلك اخضعت اطيان الرزقة التابعة لوزارة الاوقاف للضريبة المقابلة لفئات الايجار المقدرة لها اسوة بباقى اطيان الاوقاف الخيرية وبجميع الاراضى فى مصر .

ويخلص من كل ماتقدم ان اطيان الرزقة الموقوفة على المساجد كانت تتمتع بالاعفاء من الضريبة بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢١ من ربيع الثانى سنة ١٢٧١ هـ وأنه بمقتضى الاتفاق المبرم بين نظارة المالية وديوان الاوقاف المحرر به كتاب المالية رقم ١٥٦ الصادر فى ٨ من سبتمبر سنة ١٨٩٢ ، امتد هذا الاعفاء الى ماتستبدله وزارة الاوقاف من اطيان الرزقة ، واستمر هذا الاعفاء معمولاً به حتى صدر

القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الذى قيد نطاقه فقصره على اراضى الرزقة بلا مال التابعة لوزارة الاوقاف وقت العمل به ونسخ بذلك ماسبقه من احكام ثم صدر القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٣ الذى قرر الغاء نظام اطيان الرزقة بلا مال وما يتمتع به من اعفاء من ضريبة الاطيان .

لهذا انتهى رأى الى ان وزارة الاوقاف تلتزم اداء الضريبة المستحقة على ما استبدل من اطيان الرزقة بلا مال اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ .

(فتوى ٥٧٣ فى ١٥/٨/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان — الاعفاء الوارد فى المادة ٦ منه بالنسبة للاراضى الزراعية الداخلة فى املاك الحكومة العامة أو الخاصة — انصراف لفظ الحكومة الى المعنى الذى يشمل السلطة التنفيذية المركزية وما يتبعها والسلطات اللامركزية اقليمية وغير اقليمية — دخول الاطيان المملوكة للمؤسسات العامة ضمن الاعفاء طبقا لهذا التفسير وخروج تلك المملوكة للشركات العامة .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان تنص على أنه « لاتخضع الاراضى الزراعية الداخلة فى املاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان ، اما اذا آلت ملكية هذه الاراضى الى الافراد فتخضع للضريبة وفقا لاحكام هذا القانون » .

وعلى مقتضى الحكم الوارد في هذه المادة خرجت الاطيان الزراعية المفروضة عليها ضريبة الاطيان بمقتضى المادة الاولى من القانون المذكور والتي يجرى نصها كالاتى « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوى المقدر لهذه الاراضى » .

وهنا ايضا يثور الاشكال الذى سبق ان عرض فى خصوص الضريبة على العقارات المفروضة بمقتضى القانون المذكور وهل يتسع ليشمل المؤسسات العامة على النحو الذى اتسع له لفظ الدولة الوارد فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أن الجمعية العمومية سبق ان عرضت لتفسير مدلول الحكومة وذلك بجلسته ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١ ، ورأت ان للحكومة فى فقه القانون الدستورى أربعة معان ، فقد يقصد بها نظام الحكم واداراته وقد يقصد بها الهيئة المسيرة للدولة ، وقد يؤخذ بمعنى الوزارة ، وقد يقصد بها السلطة التنفيذية وهذا هو المدلول الغالب ، والحكومة بهذا المعنى الاخير قد يقتصر مدلولها على السلطة التنفيذية المركزية أى الوزارة ومايتبعها من مصالح عامة ، وقد يتسع بحيث يشمل السلطات المركزية والسلطات اللامركزية الاقليمية وغير الاقليمية كالمؤسسات العامة . ومن حيث ان المشرع قد يغفل النص الصريح الذى يحدد هذا المدلول أو ذاك من مدلولات الاصطلاح ، ومن ثم يتعين استخلاص المعنى المقصود الذى اتجهت اليه نية المشرع من روح التشريع وحكمته وظروفه وملابساته .

ولئن كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ومذكرته الايضاحية لا يستبين منهما على وجه قاطع المقصود بلفظ الحكومة فى المادة السادسة من القانون المذكور الا أنه يمكن كشف مدلول كلمة الحكومة الذى يقصده المشرع بالرجوع الى نص المادة السادسة من القانون المذكور الذى يجرى كالاتى « لاتخضع الاراضى الزراعية الداخلة فى املاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان ، اما اذا آلت ملكية هذه الاراضى الى الافراد فتخضع للضريبة وفقا لاحكام هذا القانون » .

ويبين من هذا النص أن مدلوله إنما ينصرف إلى الحكومة بمعناها الواسع الذي يشمل السلطة التنفيذية المركزية أى الوزارات ومايتبعها من مصالح والسلطات اللامركزية الاقليمية كالمؤسسات والهيئات العامة والدليل على ذلك ما جاء فى نهاية المادة المذكورة من أنه اذا آلت ملكية هذه الاراضى إلى الافراد فتخضع للضريبة اذ أن كلمة الافراد التى استعملها المشرع فى هذا الخصوص لايمكن أن تنصرف إلى السلطات اللامركزية الاقليمية وغير الاقليمية كالمؤسسات والهيئات العامة وتدل بمقابلتها بلفظ الحكومة الوارد فى صدر المادة على أن المشرع قصد بالاغفاء الحكومة بمعناها الواسع الذى يشمل كافة السلطات المركزية واللامركزية الاقليمية وغير الاقليمية . وهذا من شأنه أن يجعل هناك تناسقا فى التفسير بين احكام الضريبتين العقاريتين المفروضتين على العقارات المبنية وعلى الاطيان الزراعية خاصة وأن الهيئات والمؤسسات العامة التى تملك حاليا اطيانا زراعية إنما تتملكها بقصد استصلاحها وتوزيعها على صغار المزارعين ، ولا تتملكها بغية استغلالها وجنى الربح من ورائها ، وقد يؤدى فرض الضريبة عليها إلى اعاققتها عن أداء رسالتها التى تقصد الدولة من ورائها إلى تحويل اكبر عدد من الاجراء إلى ملك .

وعلى مقتضى ذلك فإن الاطيان الزراعية المملوكة للمؤسسات العامة لاتخضع لضريبة الاطيان المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ باعتبار ان المؤسسات العامة تدخل فى مدلول كلمة الحكومة المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون المذكور والتى نصت على عدم خضوع الاراضى الزراعية الداخلة فى املاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان .

أما الاطيان الزراعية المملوكة للشركات العامة فانه استنادا إلى ذات الاسباب التى سبقت الإشارة إليها تفصيلا للتدليل على عدم اغفاء العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة من الضريبة على العقارات المبنية ، فإن الاطيان الزراعية المملوكة لهذه لشركات تخضع لضريبة الاطيان المفروضة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ .

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

الاراضى التى كانت بورا فى التقدير العام للقيمة الايجارية للاطيان الزراعية الذى أجرى فى السنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ ولم تفرض عليها بالتالى ضريبة اطيان تبقى معفاة من الضريبة ولو قدرت لها قيمة ايجارية فى تقدير ١٩٥٦/١٩٥٨ بعد ان تم استصلاحها -- أساس ذلك أنه صدرت القوانين ارقام ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ ، ١٨٦ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٦٣ ، ٢ لسنة ١٩٧٦ باستمرار العمل بالتقدير العام القديم (تقدير ١٩٤٦/١٩٤٨) بالنسبة للاراضى التى زادت قيمتها الايجارية ولقد جاءت نصوص هذه القوانين عامة لم تفرق بين الاراضى التى لم تكن لها قيمة ايجارية باعتبار انها كانت بورا ، وبين الاراضى التى كانت لها قيمة ايجارية فى التقدير العام وزادت هذه القيمة فى التقدير العام الجديد .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الصادر بفرض ضريبة على الاطيان تنص على أن « يقدر الايجار السنوى طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٠ لمدة سبع سنوات ، ويعاد تقدير الايجار السنوى اعادة عامة كل عشر سنوات ، ويجب الشروع فى اجراءات اعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الاقل » وتنص المادة ١٣ من هذا القانون على أن « الاراضى التى تقرر رفع الضريبة عنها تعاین سنويا اذا كانت أسباب الرفع محتملة الزوال ، والاراضى التى تصبح صالحة للزراعة يعاد فرض الضريبة عليها من أول يناير من السنة التى أجريت فيها المعاينة وذلك بقيمة الضريبة التى كانت مفروضة عليها قبل الرفع » .

وحيث ان الثابت فى خصوص الموضوع المعروض أنه تم اجراء تقدير عام للقيمة الايجارية للاراضى خلال السنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ تمهيدا لفرض ضريبة اطيان عليها ، ولقد تبين عند اجراء هذا

التقدير أن ثمة اراضى بور لا تغل ايرادا ومن ثم لم تقدر لها قيمة ايجارية ولم تفرض عليها بالتالى ضريبة اطيان ، واستمر الحال كذلك الى أن أجرى تقدير عام جديد خلال السنوات من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ حيث تبين عند اجراء هذا التقدير أن بعض الاراضى التى كانت بورا قد استصلحت ، ومن ثم فقد قدر لها ايجار سنوي ، ولقد كان مقتضى ذلك خضوع هذه الاراضى لضريبة الاطيان بعد أن اصبحت تغل ايرادا ، غير أنه صدرت القوانين أرقام ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٨٦ لسنة ١٩٦١ و ٤ لسنة ١٩٦٣ و ٢ لسنة ١٩٦٧ باستمرار العمل بالتقدير العام القديم (تقدير ١٩٤٦/١٩٤٨) بالنسبة للاراضى التى زادت قيمتها الايجارية ولقد جاءت نصوص هذه القوانين عامة لم تفرق بين الاراضى التى لم تكن لها قيمة ايجارية باعتبار انها كانت بورا ، وبين الاراضى التى كانت لها قيمة ايجارية فى التقدير العام وزادت هذه القيمة فى التقدير العام الجديد .

ومن حيث انه متى كانت نصوص القوانين الخاصة باستمرار العمل بالتقدير القديم للقيمة الايجارية للاراضى قد جاءت عامة فلا محل لحصر نطاق تطبيقها على الاراضى التى زادت قيمتها الايجارية وحدها دون تلك التى كانت بورا ثم تم استصلاحها وانما يتعين أخذ هذه النصوص بعموميتها ، ومقتضى ذلك ان الاراضى التى كانت بورا فى تقدير ١٩٤٦/١٩٤٨ ولم تقدر لها بالتالى قيمة ايجارية تبقى معفاة من ضريبة الاطيان ولو ثبت انه قدرت لها قيمة ايجارية فى التقدير العام الذى أجرى فى السنوات من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ بعد ان تم استصلاحها ، وهذه النتيجة تتفق مع الحكمة التى صدرت من أجلها القوانين الخاصة باستمرار العمل بتقدير ١٩٤٨/١٩٤٦ وتأجيل تطبيق تقدير ١٩٥٨/٥٦ لتخفيف عبء الضريبة عن جميع المواطنين ملاكا كانوا أو مستأجرين ، ورعاية صغار الزراع وتجنبيهم تحمل الاعباء الناتجة عن التقديرات الجديدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاراضى التى كانت بورا فى التقدير العام للقيمة الايجارية للاطيان الزراعية الذى أجرى فى السنوات من ١٩٤٦ الى ١٩٤٨ ولم تفرض عليها بالتالى ضريبة اطيان ، تبقى معفاة من الضريبة ولو قدرت لها قيمة ايجارية

في تقدير ١٩٥٦/١٩٥٨ بعد أن تم استصلاحها ، وذلك استنادا الى القوانين الصادرة باستمرار العمل بتقدير ١٩٤٦/١٩٤٨ .
(ملف ٢٠١/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ بتقرير بعض الاعفاءات لصغار الملاك من ضريبة الاطيان الزراعية — شروط تطبيقه — الاعفاء يشمل الاشخاص الطبيعية والاشخاص المعنوية على السواء — الاوقاف تعتبر من الاشخاص الاعتبارية — الهيئة العامة للاوقاف الخيرية لا تمتلك الاوقاف الخيرية وانما يقتصر دورها على نظارتها وادارتها في اوجه البر والخير — الاثر المترتب على ذلك اعتبار كل وقف على حدة يمثل شخصا اعتباريا قائما بذاته مستقلا عن الهيئة العامة للاوقاف المصرية — تمتع كل وقت على حدة بالاعفاء المقرر بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ في حالة توفر شروطه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ بتقرير بعض الاعفاءات لصغار الملاك من ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب والرسوم الاضافية الملحقه بها تنص على أنه « مع عدم الاخلاخ بالاعفاءات المقررة بالقانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة على صغار ملاك الاراضى الزراعية ، يعفى من ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب الاضافية الملحقه بها كل مالك لا تريد جملة ما يملكه من الاطيان بكافه انحاء الجمهورية عن ثلاثة أفدنة .

ويعفى من ضريقتى الدفاع والامن القومى كل حائر لا تريد حيازته بكافه انحاء الجمهورية عن ثلاثة أفدنة .

ولا تسرى هذه الاعفاءات اذا زاد مجموع ملكية الشخص وحيازته على ثلاثة أفدنة .

وفي جميع الاحوال لا تسرى هذه الاعفاءات على أى مساحة منزرعة بحدائق مثمرة كما لا تسرى هذه الاعفاءات اذا ثبت ان للممول دخلا من أى مصدر آخر خلاف النشاط الزراعى .

ومفاد ما تقدم اعفاء كل مالك لا تجاوز ملكيته من اطيان زراعية فى كافة أنحاء الجمهورية ثلاثة أفدنة من ضريبة الاطيان الزراعية والضرائب الاضافية الملحقه بها ، كما يعفى كل حائز لا تجاوز حيازته بكافة أنحاء الجمهورية ثلاثة أفدنة من ضريقتى الدفاع والامن القومى، ولا تسرى هذه الاعفاءات اذا زاد مجموع ملكية الشخص وحيازته عن ثلاثة أفدنة كما لا تسرى على أية مساحة منزرعة حدائق مثمرة أو اذا ثبت أن للممول مصدر آخر للدخل خلاف النشاط الزراعى .

والاعفاء المنصوص عليه فيما تقدم يتناول الاشخاص الطبيعية والاعتبارية على السواء اذ أن المشرع استعمل عبارتى (كل مالك) و (كل حائز) ولفظ (كل) هو من الفاظ العموم لاستغراق جميع ما يصدق عليه من الافراد ومن ثم فانه اذا ورد فى نص دل على ثبوت الحكم المنصوص عليه فيه لكل ما يصدق عليه من الافراد الا اذا قام دليل على تخصيصه وهو الامر الذى لا وجود له فى الحالة المعروضة .

ومن حيث ان الاوقاف تعتبر من الاشخاص الاعتبارية وفقا لنص المادة ٥٢ من القانون المدنى التى تنص على أن الاوقاف من بين الاشخاص الاعتبارية ، ومن ثم يشملها الاعفاء المشار اليه اذا ما توافرت شروطه باعتبار ان كل وقف على حدة يمثل شخصا اعتباريا قائما بذاته مستقلا عن الهيئة العامة للاوقاف المصرية وله ذمته المالية المستقلة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات ولا يعدو دور هذه الهيئة دور النظارة بمقتضى حكم القانون ، فهى الاوقاف لا تمتلك الاوقاف الخيرية وانما يقتصر دورها طبقا لقانون انشائها على نظارتها وادارتها فى آوجه البر والخير وذلك باعتبارها حلت محل وزارة الاوقاف فى هذا الصدد .

ولما كانت لهيئة الاوقاف شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية

كل وقف من الاوقاف التي تتولى نظارتها فمن ثم يكون القول بأنها مملكة لجميع الاراضى الموقوفة بجميع انحاء الجمهورية ملكية واحدة. مخالفا لمقتضى القانون ومجافيا لاختلاف الذمة المالية لكل من الهيئة وكل وقف تديره كما سلف البيان •

وأخيرا فان ما تقدم هو ما يتفق مع ما تطلبه الرعاية الواجبة لهذه الاوقاف الخيرية باعتبارها موقوفة على جهات البر والاحسان •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ على الاوقاف الخيرية التى تديرها هيئة الاوقاف المصرية متى توافرت فى كل وقف على حدة الشروط المقررة للاعفاء •

(فتوى ٤٧١ فى ١٩٧٧/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

سريان الاعفاء من ضريبة الاطيان على رسم السجل العينى •

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٥٣ بتخفيف الضريبة عن صغار ملاك الاراضى الزراعية ينص فى المادة الاولى منه على ان « يعفى من ضريبة الاطيان كل ممول لا تجاوز الضريبة المربوطة على اطيانه أربعة جنيهاً فى السنة » •

وينص فى المادة الثانية منه على ان « الممولين الذين تجاوز الضريبة المربوطة على اطيانهم أربعة جنيهاً فى السنة ولا تزيد على عشرين جنيهاً يعفون من أربعة جنيهاً من الضريبة فى السنة » وان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العينى ينص فى

المادة الثالثة على ان « تتكون موارد الصندوق من ١ — ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ٢ — ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ٣ — حصيلة رسم يفرض لمرة واحدة على ملاك الاراضى الزراعية والعقارات المبنية يعادل قيمة الضريبة الاصلية المفروضة على كل منها فى سنة ونصف ٤ ٠ — ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ ويحسب الرسم المقرر فى البندين ٣ ، ٤ على أساس سعر الضريبة الاصلية المقررة وقت العمل بهذا القانون ويعفى من اداء الرسم المنصوص عليه فى البند ٣ ملاك الاراضى الزراعية والعقارات المبنية المعفاة من الضريبة الاصلية » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع اعفى من ضريبة الاطيان كل ممول لا تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه أربعة جنيهاً كما اعفى الممول الذى تتجاوز الضريبة المربوطة على أرضه هذا القدر ولا تزيد على عشرين جنيهاً من أربعة جنيهاً وعندما اصدر المشرع القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق السجل العينى أدخل فى موارد هذا الصندوق حصيلة رسم قرر فرضه لمرة واحدة على ملاك الاراضى يساوى قيمة ضريبة الاطيان المفروضة فى سنة ونصف وحرصاً من المشرع على تبيان قصده فى مساواة الرسم للضريبة أوجب صراحة اعفاء الممولين المتمتعين بالاعفاء من الضريبة الاصلية من الرسم ومن ثم يتعين اعمال الاعفاء المقرر من ضريبة الاطيان على الرسم المشار اليه فلا يستحق منه الا القدر المستحق من ضريبة الاطيان الاصلية وتبعاً لذلك لا يلتزم بادائه كل ممول تقدر الضريبة المستحقة عليه بأربعة جنيهاً فأقل ، كما يعفى من أربعة جنيهاً كل ممول تزيد الضريبة المستحقة عليه على أربعة جنيهاً ولا تتجاوز عشرين جنيهاً .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الاعفاء من ضريبة الاطيان على رسم السجل العينى .

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

الهيئات العامة تدخل في مفهوم الحكومة وتعفى الاراضى الزراعية المملوكة لها من ضريبة الاطيان .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة الاطيان ينص في المادة الاولى منه على أن « تفرض ضريبة الاطيان على جميع الاراضى الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة على أساس الايجار السنوى المقدر لهذه الاراضى » وتقضى مادته السادسة بأن « لا تخضع الاراضى الزراعية الداخلة في املاك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان » كما ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء وتنظيم المجلس الاعلى للثقافة ينص في المادة الاولى منه على أن تنشأ هيئة عامة تسمى « المجلس الاعلى للثقافة » تتبع الوزير المختص لشئون الثقافة وتقضى المادة ١٦ منه بأن « تتخذ الاجراءات اللازمة لانشاء شركة لاستديوهات الانتاج السينمائى تتولى انشاء وادارة الاستديوهات والمعامل »

كما نصت المادة ١٧ على أن « تتخذ الاجراءات اللازمة لانشاء شركة التوزيع ودور العرض السينمائى » وقضت المادة منه بأن « تلغى الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى والفنون الشعبية وتحل محلها البيوت المسرحية المنصوص عليها في المادة ٨ من هذا القرار ، والشركتان المنصوص عليهما في المادتين ١٦ و ١٧ من هذا القرار » ، وتقضى المادة ٢٤ بأن « تؤول الى المجلس الاعلى للثقافة من أصول الهيئات المملوكة ملكية الاستديوهات والمعامل ودور العرض وغيرها من الاصول التى لم تنتقل ملكيتها الى الهيئات والاجهزة المنشأة بموجب هذا القرار » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان المشرع بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩

بفرض ضريبة الاطيان اعفى الحكومة من ضريبة الاطيان الزراعية على الاراضى المملوكة لها ، ولما كانت الهيئات العامة تنشأ لادارة مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام ولا تخرج عن كونها مصلحة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ومن ثم فانها تدخل في مفهوم الحكومة بالمعنى الواسع ، وتعفى الاراضى الزراعية المملوكة لها من ضريبة الاطيان .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان الارض محل المنازعة قد آلت ملكيتها الى الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى اعتبارا من ١٩٧١/١١/٢٣ تاريخ انشائها ، ومن ثم تعفى من ضريبة الاطيان اعتبارا من هذا التاريخ نزولا على المفهوم المتقدم ، ويستمر الاعفاء بعد الغاء الهيئة العامة للسينما وحلول المجلس الاعلى للثقافة محلها باعتباره هيئة عامة وفقا للمادة الاولى من القرار الصادر بانشاءه ويتعين على مصلحة الضرائب ان ترد ما اقتضته من ضريبة طوال هذه الفترة ، على أن هذا الاعفاء يتوقف اذا ما آلت ملكية الارض المشار اليها الى احدى الشركات المنشأة وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : اعفاء الاراضى المشار اليها من ضريبة الاطيان الزراعية طوال فترة ملكية الهيئة العامة للسينما والمجلس الاعلى للثقافة لها ، فاذا ما آلت ملكيتها الى احدى الشركات المنشأة وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ ، خضعت للضريبة .

ثانيا : الزام مصلحة الضرائب العقارية برد الضريبة التى اقتضتها عن هذه الارض طوال فترة الاعفاء المشار اليها .

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

سريان الاعفاء المقرر بالقوانين أرقام ١١٣ لسنة ١٩٣٩ و ٥١ لسنة ١٩٧٣ و ٢ لسنة ١٩٧٧ على رسم السجل العيني المقرر بالقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى سريان الاعفاء من ضريبة الأطنان المقرر بالقوانين أرقام ٥١ لسنة ١٩٧٣ وبالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ على رسم السجل العيني المقرر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ .

وحاصل الوقائع أن بعض الإدارات العامة للضرائب العقارية بالمحافظات استفسرت عن مدى سريان رسم السجل العيني المقرر بنص الفقرة ٣ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني على الأطنان التي طبق بشأنها أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ والقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن بعض الاعفاءات لصغار الملاك والفلاحين وكذلك الأراضي التي تقرر اعفاؤها من الضريبة الأصلية وتم استئصالها من خانة المربوط الى خانة غير المربوط . فذهب رأى الى الاعفاء من رسم السجل العيني مقصور على الأراضي التي لم تربط بالضريبة أصلاً وهي الأراضي المنصوص عليها على سبيل التحصر في المواد ٦ ، ٨ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ لانعدام الوعاء . ذلك أن هناك فرقاً بين ربط الأراضي بالضريبة واعفاؤها منها : فالاعفاء استثناء من الأصل العام وهو أداء الضريبة لصالح الخزنة العامة . بينما ذهب رأى إدارة الفتوى لوزارة المالية بفتواها رقم ١٢٥٤ (ملف ٤ - ٦١١/١) الى عدم فرض رسم السجل العيني على الأطنان التي طبقت عليها أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ والقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ . وذلك تأسيساً على

صراحة نص المادة ٣ فقرة ٤ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ :
إذ ربط المشرع في النص المذكور بين الاعفاء من الضريبة الأصلية والاعفاء
من الرسم المذكور ، وعلى ذلك فالاعفاء من الضريبة الأصلية يكون
مناطق الاعفاء من رسم السجل العيني . والقول باختصار الاعفاء من
الرسم على ما ورد بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ فيه مصادرة لحق
المشرع في الاعفاء من الضريبة وإزاء هذا الخلاف في الرأي عرض
الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ،
فاستعرضت فتاواها الصادرة بجلسته ٢٩/٤/١٩٨١ ملف
٣٧/٢/٢٢٤ والتي انتهت للأسباب الواردة بها الى سريان الاعفاء
من ضريبة الأقطان على رسم السجل العيني . كما استتبنت أن
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني ينص في
مادته رقم ٣ على أن تتكون موارد الصندوق من :

٣ — حصيلة رسم يفرض لمرة واحدة على ملاك الأراضي
الزراعية والعقارات المبنية يعادل قيمة الضريبة الأصلية المفروضة على
كل منها في سنة ونصف .

٤ — حصيلة رسم يفرض لمرة واحدة على ملاك الأراضي الفضاء
الداخلية في نطاق المدن بواقع جنيهين عن كل مائتي متر مربع أو
كسورها . ويحسب الرسم المقرر في البندين رقمي ٣ و٤ على أساس
سعر الضريبة الأصلية المقررة وقت العمل بهذا القانون ، ويعفى من
أداء الرسم المنصوص عليه في البند ٣ ملاك الأراضي الزراعية
والعقارات المبنية المعفاة من الضريبة الأصلية ونصت المادة
٦ من ذات القانون على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،
ويعمل به من تاريخ نشره .

ومفاد ذلك أنه لمواجهة ما يستلزمه نظام السجل العيني من
نفقات أضاف المشرع الى موارد صندوق السجل العيني حصيلة
نوعين من الرسوم تفرض لمرة واحدة ، الأول منها يفرض على
الأراضي الزراعية والعقارات المبنية ، يعادل قيمة الضريبة الأصلية
المفروضة وقت العمل بالقانون في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٧٨ على

كل منها في سنة ونصف • وبالنسبة للأراضي الفضاء الداخلة في كردون المدن والتي لا تخضع لضريبة الأقطيان أو الضريبة على العقارات المبنية فقد اتجه المشرع إلى فرض النوع الثاني من الرسوم على هذه الأراضي بواقع جنيهين عن كل مائتي متر مربع أو كسورها • وتخفيفا عن كاهل ملاك الأراضي الزراعية والعقارات المبنية المعفاة من الضريبة الأصلية أعفى المشرع هذه الأراضي من أداء رسم السجل العيني • وبذلك يكون المشرع قد ربط بين الاعفاء من الضريبة الأصلية والاعفاء من الرسم المذكور ، يستوى في ذلك أن تكون الأراضي الزراعية أو العقارات المبنية عند العمل بالقانون غير خاضعة للضريبة الأصلية أم كانت خاضعة وربطت عليها ضريبة أصلية وقرر المشرع لاعتبارات قدرها رفعها ، فكانت مرفوعة عند العمل بالقانون • فالمنطوق هو تحديد خضوعها للضريبة الأصلية أو عدم العمل بالقانون • فالمنطوق هو تحديد خضوعها للضريبة الأصلية أو خضوعها لها أو إعفاؤها منها وقت العمل بالقانون المذكور أيا كان سبب هذا الاعفاء • وإذا ما تحقق ذلك ولم تكن عند العمل بالقانون المذكور خاضعة للضريبة الأصلية أو معفاة منها أعفيت بالتبعية من رسم السجل العيني • والقول بغير ذلك وقصر الاعفاء على الأراضي الزراعية والعقارات المبنية غير الخاضعة أساسا للضريبة فضلا عن مخالفته لصريح النصوص يشكل مصادرة لحق المشرع الأصل في الاعفاء من الضرائب والرسوم ، ويعطل أثر الاعفاء ، وترتبطا على ماتقدم فإن الاعفاء من ضريبة الأقطيان الزراعية المقرر بالقوانين أرقام ١٣ لسنة ١٩٣٩ و ٥١ لسنة ١٩٧٣ و ٣ لسنة ١٩٧٧ يسرى على رسم السجل العيني المقرر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سريان الاعفاء المقرر بالقوانين أرقام ١٣ لسنة ١٩٣٩ و ٥١ لسنة ١٩٧٣ و ٢ لسنة ١٩٧٧ على رسم السجل العيني المقرر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ •

الفرع الثالث

الضريبة على العقارات الجنية

اولا : فرض الضريبة :

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

لا تفرض على الأراضي الفضاء ضريبة الجنية المباني التي نص عليها
الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ حتى ولو كانت هذه
الأراضي مسورة بسور أيا كان شكله أو مادته .

ملخص الفتوى :

ان هناك تضاربا بين فتوى قسم قضايا الحكومة وبين ماتراه
الشعبة الثانية للرأى بمجلس الدولة حول تفسير المادة الأولى من
الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الأملاك
المبينة على الأراضي الفضاء والتي تقضى بأن تؤخذ عوائد عن
بيوت السكن واللوكاندات والمخازن والدكاكين والوبورات والمعامل
والأملاك ذات الايراد وبالجمله عن جميع أبنية القطر المصرى والجنائن
التابعة لها سواء كانت مسكونة بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو
غيرهم بأجرة أو بدون أجرة فقد أثارت كلمة المخازن وعجارة الأملاك
ذات الايراد البحث فى مدى انطباق هذا الأمر العالي على الأراضي
الفضاء خاصة وقد أصدرت وزارة المالية منشورا فى ٢٦ من مايو
سنة ١٨٨٤ قضى بأن الأرض البراح الغير محاطة بأسوار والأراضي
المسورة بقصد معرفة حدودها فقط لاتدخل فى الجرد أما الأراضي
المسورة وتكون ذات ايراد سواء كانت مؤجرة أو على ذمة أربابها فانها
تدخل فى الجرد .

وقد لاحظت الهيئة — بادية ذى بدىء — ان منشور المالية

المشار اليه ليس قانونا يتعين اتباع ما جاء فيه وليس من شأنه اضافة حكم جديد الى الأمر العالى المذكور أو تفسير أحكامه ويبقى بعد ذلك البحث عن التفسير الصحيح لنصوص ذلك الأمر العالى .

ومن حيث أن المستفاد من أحكام الأمر العالى المشار اليه أنه ينصب على العقارات المبنية دون غيرها كما هو ظاهر من صياغة المادة الرابعة التى تنص على أنه يجرى كل سنتين ما يأتى :

أولا - تعداد « الأبنية » فى كل مدينة أو بلد بمعرفة
جهات الادارة .

ثانيا - تقدير أجرة الأبنية .

وكذلك تقضى المادة السابعة بأن « يستمر تقدير اللجان ثابتا غير متغير لمدة ثلاث سنوات ... ولا يجوز تعديل التقرير المذكور عند تعديل الجداول السنوية التالية الا بسبب انشاء « أبنية » .
جديدة أو هدم أو حريق كلى أو جزئى طرأ على « الأبنية » .

ويتجلى هذا أيضا فى المواد التاسعة والعاشر والخامسة عشرة .
كما أن عنوان هذا الأمر العالى الذى صدر به هو .

أمر عال خاص باجراء تتعلق بجميع أبنية القطر المصرى ذات
الايراد .

يؤيد ماتقدم أن الدكرى الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ قضى باعفاء البيوت التى لا يتجاوز ايجارها فى السنة ٥٠٠ قرش صاغ لاغير من عوائد الأملاك المبنية فلو أن الأمر العالى الخاص بهذه العوائد كان منصرفا أيضا الى الأراضي الفضاء لأضفى عليها هذا الدكرى نص حكم الاعفاء لاتحاد العلة وهى التخفيف عن كاهل صغار
الملاك .

أما ماورد فى المادة الثالثة من ذلك الأمر العالى من أنه « يراعى

تقدير أجره الأبنية والأحواض والجنائن المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الأحواش والجنائن التي وإن كانت متصلة بالأبنية إلا أنها تكون مستقلة عنها مؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة » • فليس المقصود منه تقدير أجره الأحواش والجنائن في حد ذاتها حتى تفرض عليها الضريبة ولكن قصد أن هذه الأحواش والجنائن تزيد في قيمة المباني التي تتصل بها وبالتالي تزيد في أجرتها ولذا نص على مراعاة تلك الزيادة عند فرض العوائد •

وفيما يتعلق بورود لفظ المخازن وعبارة الأملاك ذات الإيراد والاستناد إلى ذلك لتأييد الرأي العكسي فلا محل له لأن المقصود بلفظ «المخازن» المبنى المخصص للتخزين والذي جاء في النص الفرنسي المقابل للنص العربي هو لفظ « Entrepôt » والذي يقابله بالانجليزية كلمة war House وعبارة « الأملاك ذات الإيراد » يقابلها في النص الفرنسي عبارة « Batiments d'exploitation » ومعناها « المباني المعدة للاستغلال » ومن المعلوم أن القوانين — وقت ذاك — كانت توضع أولاً بالفرنسية ثم تترجم إلى العربية •

أما تسوير الأراضي الفضاء — مهما كانت مادة السور أو شكله — فإنه لا يجعل منها بناء تسرى عليه الضريبة لأن القانون نفسه قد أوجب في بعض الحالات تسوير الأراضي الفضاء بحائط من البناء أو الخشب (المرسوم بقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٤٧) ولا يمكن القول بأن القيسام بما أوجبه القانون يؤدي إلى إحالة الأرض الفضاء إلى بناء يخضع لضريبة الأملاك المبنية — ولأن في نهاية المادة الثالثة من الأمر العالي الخاص بعوائد المباني حجة أخرى على صحة هذا الرأي إذ الأحواش والجنائن — المقصود غالباً ما تكون مسورة •

لكل ذلك فقد انتهى رأي القسم إلى أن الأراضي الفضاء لا تفرض عليها ضريبة المباني التي نص عليها الأمر العالي الصادر في ١٣ مارس ١٨٨٤ حتى ولو كانت هذه الأراضي مسورة بسور أيا كانت شكله أو مادته •

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

ضريبة العقارات المبنية — فرضها على أساس القيمة الايجارية — تقدير هذه القيمة — مراعاة القيمة المتفق عليها في العقد متى كان خاليا من المجاملة .

ملخص الحكم :

ان وعاء الضريبة على العقارات المبنية هي القيمة الايجارية للمبنى وعلى اللجان المنوطة بها تقدير هذه القيمة أن تراعى ، على وجه الخصوص ، الأجرة المتفق عليها بين مالك المبنى ومستأجره متى كان العقد حقيقيا خاليا من المجاملة .

(طعن ٨٦٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

دفاتر الحصر والتقدير — عدم جواز قصر تعديلها على الحالات الواردة في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وهي الخاصة بحصر العقارات التي استجبت بعد الحصر أو الاجراء والاضافات التي طرأت عليها بعد ذلك — اذا كان الوصف الوارد في دفاتر الحصر والتقدير غير مطابق للواقع وقت اجراء الحصر فلا يعتد به ويجب تصحيحه — حكمة ذلك — امكان تطبيق أحكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد وعاء الضريبة وسعرها — سريان هذا المبدأ كذلك في حالة عدم وجود وصف مشتملات العقارات في تلك الدفاتر — حكمة ذلك — عدم امكان تطبيق القانون المذكور الا بعد تحديد عدد الحجرات بالوحدات السكنية وغير السكنية الموجودة فيها .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه صحيح فيما انتهى اليه للأسباب التي بنى

عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لحكمها ، وقد تضمنت هذه الأسباب الرد على ما أثاره الطاعنون في تقرير الطعن بما يغنى عن الرد عليها مرة ثانية . ويضاف الى ذلك ويؤكد أنه اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ أصدرت القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ونصت المادة الأولى منه على مايتى فقرة ثالثة للمادة (١) من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تفسير أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه نصها كالآتى « ويشترط في جميع الأحوال أن يكون الوصف الوارد فيدفاتر الحضور والتقدير مطابقا للواقع وقت اجرائه » ومفاد ذلك أنه اذا كان الوصف في دفاتر الحصر والتقدير غير مطابق للواقع وقت اجراء الحصر ، فلا يعتد به ويجب تصحيحه حتى يمكن تطبيق الأحكام التى استحدثها المشرع بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد وعاء الضريبة وسعرها ، وليس من شك في سريان هذا الحكم أيضا على الحالات التى ثبت فيها عدم وجود وصف لمشتملات العقارات في تلك الدفاتر، ذلك لأنه لا يمكن تطبيق أحكام القانون المشار اليه على تلك العقارات تطبيقا سليما الا بعد تجديد عدد الحجرات بالوحدات السكنية وغير السكنية الموجودة فيها بعد اذ تغير وعاء الضريبة على العقارات المبنية وصارت القيمة الايجارية للحجرة في الوحدة السكنية أو غير السكنية بدلا من القيمة الايجارية للعقار برمته .

(طعن رقم ١٩٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٦/١١/١٩٦٨)

قاعد رقم (٢٨١)

المبدأ :

الضريبة على العقارات المبنية — العقارات الخاضعة لها تحصر حصرا عاما كل عشر سنوات — استمرار ربطها ساريا وغير قابل للتعديل طوال عشر سنوات الا اذا توافرت احدى الحالات التى حددها القانون وهى التى يترتب عليها تغير في القيمة الايجارية — جهة الادارة تسترد حريتها في اعادة التقدير والربط بعد فوات فترة الربط واعادة عملية الحصر العام —

حريتها في ذلك ليست مطلقة وانما مقيدة بأن يكون التعديل مستندا الى أسباب موضوعية تبرره — اذا أفصحت جهة الادارة عن الأسباب التي استندت اليها في اجراء التعديل فان هذه الأسباب تخضع الى رقابة القضاء .

ملخص الحكم :

ان المشرع نظم طريقة حصر العقارات التي ينطبق عليها قانون الضريبة على العقارات المبنية تنظيميا شاملا ، فقضى بأن تحصر العقارات حصرا عاما كل عشر سنوات ، وبأن تقوم لجان التقدير ثم مجالس المراجعة بتقدير القيمة الايجارية التي تحسب الضريبة على أساسها ، مستهدية في ذلك بجميع العناصر التي تؤدي الى تحديد الأجرة وعلى وجه الخصوص الأجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية والمجاملة ، على أن يستمر الربط ساريا ، وغير قابل للتعديل طوال عشر السنوات الا اذا توافرت احدى الحالات التي حددها القانون وهي التي يترتب عليها تغيير في القيمة الايجارية الخاصة بالعقارات ، أما بعد فوات فترة الربط واعادة عملية الحصر العام فانه وان كانت جهة الادارة تسترد حريتها في اعادة التقدير والربط ، غير أن حريتها في ذلك ليست مطلقة وانما هي مقيدة بأن يكون التعديل مستندا الى أسباب موضوعية تبرره سواء كانت تلك الأسباب راجعة الى الحالة الاقتصادية العامة والى زيادة القيمة الايجارية للعقار أو لغير ذلك من الأسباب ، واذا ما أفصحت جهة الادارة عن الأسباب التي استندت اليها في اجراء التعديل فليس من شك في أن هذه الأسباب تخضع الى رقابة القضاء الاداري .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٣)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية — التظلم أمام مجلس المراجعة في قرارات لجنة التقدير — وجوب اخطار المتظلم بميعاد تحقيق شكواه أو نظرها أمام مجلس المراجعة قبل حلوله بأسبوع — وجوب تسليم الاخطار لذى الشأن بموجب ايصال أو إرساله إليه بكتاب موصى عليه — الاخلال بهذا الموجوب يرتب البطلان — مجلس المراجعة جهة ادارية ذات اختصاص قضائي — الاخطار انما يتصل بحق الدفاع أمام هذه الجهة ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية على ما يأتى « للممولين وللحكومة أن يتظلّموا أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجنة التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية مع تقديم أسباب التظلم ٥٠٠٠ . وعلى أن يخطر المتظلم بميعاد تحقيق الشكوى قبل حلوله بأسبوع » كما أن المادة ٧ من القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر من وزير المالية والاقتصاد ومما خول له في المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه من اصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، قد نصت على ما يأتى « يخطر أصحاب التظلمات والطلبات بالميعاد الذى يصدر لمعينة العقارات موضوع الشكوى أو لنظرها أمام مجلس المراجعة قبل الميعاد بأسبوع — كما يخطرون بالقرارات الصادرة فيها . ويسلم الاخطار في جميع الأحوال الى صاحب الشأن بموجب ايصال أو يرسل اليه بكتاب موصى عليه » وواضح أن المشرع فرض على جهة الادارة قبل اصدار مجلس المراجعة قراره في التظلم من قرار لجنة التقدير، اخطار المتظلم بميعاد تحقيق شكواه أو نظرها أمام مجلس المراجعة

قبل حلوله بأسبوع ، وقد أوجب تسليم هذا الاخطار لذى الشأن بموجب ايصال أو ارساله اليه بكتاب موصى عليه ، وذلك كله ضمانا لعلم المتظلم بالميعاد المذكور وقصدا الى تمكينه من المثول أمام المجلس وابداء وجهة نظره وتدعيمها بما لديه من بيانات ومستندات ، وبهذه المثابة ، وبمراعاة أن مجلس المراجعة حسبما يبين من نصوص القانون المشار اليه هو جهة ادارية ذات اختصاص قضائي تصدر قرارات نهائية في التظلمات المقدمة اليها ، فان ذلك الاخطار يتصل بحق الدفاع أمام تلك الجهة ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن بما يضيف عليه ثواب الاجراءات الجوهرية التي يترتب على الاخلال بها أو اغفالها بطلان الغرامة بحسب مقصود الشارع بغير حاجة للنص على البطلان .

(طعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المحلية أحال ضريبة المباني من ضريبة مركزية الى ضريبة محلية من حيث توجيه حصيلتها الى مجالس المدن — اجراءات ربط وتحديد سعر وجباية هذه الضريبة تباشرها الادارة المركزية — دور مجالس المدين في هذا الشأن قاصر على تلقى حصيلة هذه الضريبة من الادارة المركزية دون المساهمة في ربطها وتحصيلها .

ملخص الحكم :

ان مفاد القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ على هدى من مذكرته الايضاحية انه وإن كان قد أحال ضريبة المباني الصادر بها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية من ضريبة مركزية الى ضريبة محلية من حيث توجيه حصيلتها الى مجالس المدن، الا أنه لم ينقل اجراءات ربطها وتحديد سعرها وجبايتها الى المجالس

المحلية بل حرص بصريح النص على استمرار الادارة المركزية في مباشرتها والاضطلاع بأعبائها تأسيسا على ما يتوافر لديها من الامكانيات الفنية التي تجعلها أقدر على القيام بها من المجالس المحلية . ومن ثم فان دور مجالس المدن في هذا الشأن لا يعتمد تلقى حصيلة هذه الضريبة من الادارة المركزية دون المساهمة في اجراءات ربطها وتحصيلها .

(طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية — التفرقة بين الضريبة السابقة على هذا القانون وتلك اللاحقة عليه — استحدث القانون المشار اليه التضامن بين صاحب الأرض مع صاحب المبنى في أداء الضريبة المستحقة — التضامن لا يسرى في حق المخاطبين به الا بعد العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص على أن صاحب الأرض يعتبر متضامنا مع صاحب المبنى في أداء الضريبة المستحقة ، فان هذا التضامن لا يقوم بين صاحب المبنى ، وصاحب الأرض الا فيما يتعلق بالضرائب التي تستحق بعد العمل بهذا القانون ، وهي التي تنشأ التزام بها بعد أول يناير سنة ١٩٥٤ بتاريخ العمل به ، وعلى ذلك لا يسرى حكم هذا التضامن على رافع الدعوى لأن ربط الضريبة والالتزام بأدائها كان سابقا على ذلك القانون وبالتالي لا يكون مالك الأرض متضامنا مع مالك المبنى في أداء ضريبة العقارات المبنية .

(طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٣/١٢)

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ :

ان الغاء ضرائب الدفاع والأمن القومى والجهاد ، وهى الضرائب
الاضافية المقررة على العقارات المبنية ، يسرى اعتبارا من أول يناير
١٩٨٢ -

ملخص الفتوى :

ثار التساؤل حول تحديد تاريخ سريان الغاء الضرائب الاضافية
على العقارات المبنية وفقا لقانون الضرائب على الدخل الصادر
بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع فاستعرضت القوانين الآتية :

١ — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات
المبنية وتنص المادة الاولى منه على ان « تفرض ضريبة سنوية على
العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم
فيه ... » وتنص مادته التاسعة على ان « تفرض الضريبة على
أساس القيمة الايجارية السنوية للعقارات التى تقدرها لجان
التقدير ... » كما تنص مادته الخامسة عشرة على أنه « للجهة
الادارية القائمة على حصر وربط الضريبة على العقارات المبنية ان تقدر
القيمة الايجارية السنوية للعقارات المبنية ... وتربط الضريبة
بصفة مؤقتة وفقا للتقدير المذكور وتصبح واجبة الاداء اعتبارا من أول
السنة التالية لاتمام البناء أو شغلة قبل اتمامه ... » كما تنص
المادة (٦٥) من القانون المشار اليه على أن تؤدى الضريبة مقدما على
قسطين متساوين خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهرى يناير
ويوليو من كل سنة .

٢ — القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع

وتنص المادة الاولى منه على ان « تفرض ضريبة اضافية للدفاع : (أ) (ب) بنسبة ٢٥٪ من الايجار السنوي للعقارات المفروضة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وتتقتضى هذه الضريبة على أقساط الضريبة الاصلية المستحقة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٦ وينسبتها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة » .

٣ — القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ بفرض ضريبة لاغراض الأمن القومي وتنص المادة الاولى منه على أن « تفرض لاغراض الأمن القومي ضريبة تقدر على الوجه الاتي (٥٠٪) من قيمة الضريبة المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالنسبة للايجار السنوي للعقارات المبنية » وتنص مادته الثالثة على ان تسرى في شأن الضريبة المنصوص عليها في المادة (١) احكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون » .

٤ — القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٣ بفرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات وتنص المادة الثالثة منه على ان « تحصل هذه الضريبة على الضريبة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وتسرى عليها الاحكام والمواعيد المنظمة لها » .

٥ — القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل وتنص المادة الثالثة منه على ان « تلغى ضريبة الجهاد المفروضة بالقوانين أرقام ١١٣ لسنة ١٩٧٣ و و ١١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن فرض ضريبة جهاد على ملاك العقارات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة العقارات المبنية ، كما تلغى كل من الضريبة للدفاع وضريبة الأمن القومي المنصوص عليها في القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ و و ٢٣ لسنة ١٩٦٧ » .

واستخلصت الجمعية العمومية من استعراضها لهذه القوانين ان مفاد النصوص السابقة ان الضريبة على العقارات المبنية ضريبة سنوية

على القيمة الايجارية السنوية على أساس السنة الميلادية التي تبدأ من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر ، وان دين هذه الضريبة ينشأ بمجرد تقدير تلك القيمة الايجارية السنوية باعتبارها وعاء الضريبة العقارية ومن ثم فان اداء ضريبة العقارات المبنية يصبح واجبا اعتبارا من أول يناير من كل عام .

ومن حيث ان ضرائب الدفاع والأمن القومى والجهاد وهى ضرائب اضافية منحقة بضريبة العقارات المبنية المشار اليها ، فيسرى عليها احكامها والقواعد المنظمة لها ، ومن ثم فانها تكون مستحقة وواجبة الاداء كاملة اعتبارا من كل عام فاذا ماتقرر الغاءها بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل فان هذا الالغاء يسرى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٢ ، وبذلك تستحق هذه الضرائب كاملة عن عام ١٩٨١ .

ومن اجل ذلك انتهى رأى الجمعية القومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان الغاء ضرائب الدفاع والأمن القومى والجهاد وهى الضرائب الاضافية المقررة على العقارات المبنية يسرى اعتبارا من أول يناير عام ١٩٨٢ .

(ملف ٢٤٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

ثانيا : وعاء الضريبة :

قاعدة رقم (٣٨٦)

المبدأ :

وعاء الضريبة على العقارات المبنية هو القيمة الايجارية لهذه العقارات — تقدير هذه القيمة بواسطة اللجان المختصة يكون لفترة زمنية محددة — متى ربطت الضريبة فانها تظل ثابتة خلال المدة المقررة لتقدير العام أو المدة الباقية بحسب الاحوال — لا ينال من ثبات الضريبة ما قد يطرأ بعد تقديرها على القيمة الايجارية من زيادة أو

نقص ولو كان تعديل القيمة الايجارية بمقتضى قانون — مثال — تعديل القيمة الايجارية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

أنه يؤخذ من نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية أن المشرع جعلوعاء الضريبة على العقارات المبنية القيمة الايجارية لهذه العقارات على أن يراعى فى تقديرها جميع العوامل التى تؤدى الى تحديدها وحدد الفترة الزمنية التى تتخذ فيها القيمة الايجارية معيارا تلتزمه فى التقدير اللجان المنوط بها هذا التقدير، ورأى أنه متى ربطت الضريبة فانها تظل ثابتة خلال المدة المقررة للتقدير العام أو المدة الباقية حسب الأحوال ، وذلك كى يوصد الباب فى وجه المنازعات التى تنأر فى شأن ربط الضريبة استقراا لأوضاعها ، ومن ثم فلا ينال من ثبات الضريبة التى تقدر طبقا للأوضاع التى رسمها القانون ما قد يطرا بعد تقديرها على القيمة الايجارية من زيادة أو نقص ولو كان تعديل القيمة الايجارية بمقتضى قانون ما دامت أحكام القانون المعدلة للقيمة الايجارية لم تتضمن أحكاما بتعديل أحكام الضريبة من حيث ربطها من ناحية استقرار هذا الربط واستمراره الى نهاية ميعاد الحصر والتقدير المنصوص عليه قانونا وعلى ذلك فاذا كانت القيمة الايجارية للعقار الذى يملكه المطعون ضدهما قد تحددت على أساس القيمة الايجارية لهذا العقار فى الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٦ وهى السنة التى أجريت خلالها فى العقار تعديلات غيرت معاله وأثرت فى قيمته الايجارية تأثيرا محسوسا وربطت الضريبة على أساس هذا التقدير فان قرار ربط الضريبة يكون قد تم طبقا لأحكام القانون ولا ينال من صحته صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذى خفض القيمة الايجارية للعقارات اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ قبل أن يبت فيه مجلس المراجعة ويصبح التقدير نهائيا وذلك أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يتضمن أحكاما تقضى بتخفيض الضريبة على العقارات المبنية تبعا لتخفيض القيمة الايجارية لهذه العقارات ومن ثم فان مجلس المراجعة يكون مقيدا بما يقضى به القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية من اتخاذ الثلاثة أشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٦

أساساً لتقدير القيمة الايجارية للعقار المملوك للمطعون ضدهما دون
نظر الى ما طرأ على هذا التقدير من تعديل بعد ذلك بموجب القانون
رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ •

(طعن رقم ١٩٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

الضريبة على العقارات المبنية — كيفية حسابها على المباني
الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن—
وعاء الضريبة هو القيمة الايجارية التي حددها المشرع في البندين أ ،
ب من المادة الأولى من هذا القانون وهي التي يتحدد على أساسها
نصاب الاعفاء أو الخضوع سواء للضرائب الاضافية أو الأصلية
والاضافية معا — عدم دخول هذه الضرائب في القيمة الايجارية ذاتها.

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن تنص على أن « تحدد
ايجارات الاماكن المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ
بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وفقاً لما يأتي :

(أ) صافي فائدة استثمار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني •

(ب) ٣ ٪ من قيمة المبنى مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات
الاصلاحات والصيانة والادارة •

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١
المشار اليه يضاف الى القيمة الايجارية المحددة وفقاً لما تقدم ما يخصها
من الضرائب العقارية الأصلية والاضافية المستحقة •

وتسرى أحكام هذا القانون على المبنى التى لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

وأنه جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن المادة الأولى من هذا القانون تضمنت « بيان كيفية تحديد ايجارات العقارات الخاضعة لأحكامه وذلك على النحو الآتى :

(أ) صافى فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من القيمة الأرض والمبنى أى بزيادة قدرها ١ ٪ عن متوسط استثمار الأموال السائلة المستغلة فى السندات .

(ب) مقابل المصروفات والصيانة والادارة واستهلاك رأس المال بواقع ٣ ٪ من قيمة المبنى .

ومن مجموع هاتين النسبتين تتحدد القيمة الايجارية للعقار .

وقد نصت المادة الأولى من المشروع على أن تراعى فى شأن تلك القيمة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الايجار بقدر الضريبة كما يضاف الى تلك القيمة ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والاضافية المستحقة فى غير حالات الاعفاء .

ويخلص مما تقدم أن المشرع قصد أن تؤول الى المؤجر قيمة ايجارية صافية مقدرة على أساس البندين أ ، ب من المادة المذكورة للحكمة التى قام عليها هذا التقدير وتحدد نهائيا باعتماده وأنه بعد حساب القيمة الايجارية طبقا لهذين البندين تحسب الضريبة الأصلية والضرائب الاضافية المستحقة على العقار على هذا الوعاء ولا يضاف منها ثمة لى الايجار الذى يلتزم به المستأجر اذا كان متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية لا يزيد على ثلاثة جنيهات اذ أنه فى هذه الحالة يكون العقار معفى من الضرائب الأصلية والاضافية فاذا كان متوسط الايجار الشهرى للحجرة بالوحدة السكنية يزيد على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات أضيفت الضرائب الاضافية فقط الى الايجار

الذى يلتزم به المستأجر وأدبت تلك الضرائب الى الخزنة العامة واذا كان متوسط الايجار الشهري للوحدة السكنية للعقار يجاوز خمسة جنيهات اضيفت الضرائب الأصلية والاضافية الى الايجار الذى يلتزم به المستأجر وأدبت الضرائب المذكورة الى الخزنة العامة وفى حساب هذه الضرائب يراعى تطبيق أسعار الشرائح الواردة فى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية ، ولا تدخل تلك الضرائب بدورها كعنصر فى تقدير القيمة الايجارية التى تعتبر وعاء للضريبة العقارية حتى لا يكون فى ذلك تعديل للأسس التى قام عليها التقدير المنصوص عليه فى البندين « أ » ، « ب » من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بما يخالف قصد الشارع .

لذلك انتهى رأى الى أن وعاء الضريبة على ايراد العقارات المبنية هو القيمة الايجارية التى حددها المشرع فى البندين أ ، ب من المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن وهى التى على أساسها يحدد نصاب الاعفاء أو الخضوع سواء للضرائب الاضافية أو الضرائب الأصلية والاضافية معا . أما هذه الضرائب ذاتها فلا تدخل فى القيمة الايجارية التى تعتبر وعاء للضريبة العقارية .

(ملف ١٣٢/٢/٢٧ — جلسة ١٩٦٦/٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

الضريبة على العقارات المبنية — القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأنها — الضريبة على المبنى المقامة على أرض مؤجره للغر — وعاءها هو القيمة الايجارية السنوية للعقار أرضا وبناء — سريان هذا الحكم على التركيبات التى تقام على أسطح أو واجهات العمارات اذا كانت مؤجرة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية ينص فى المادة الاولى منه على أن :

« تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض .

وفي تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر فى حكم العقارات المبنية الاراضى الفضاء المستغلة سواء أكانت ملحقة بالمبنى أو مستقلة عنها مسورة أو غير مسورة ما لم تكن هذه الارض مجاورة لمساكن العزب ومستعملة أجزانا خاصة لاهالى القرية .

كما تعتبر فى حكم العقارات المبنية التركيبات التى تقام على أسطح أو واجهات العقارات اذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر » .

وينص فى المادة الرابعة على أن « تفرض الضريبة على أساس القيمة الايجارية السنوية للعقارات التى تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها فى المادة ١٣ ويراعى فى تقدير القيمة الايجارية للعقار جميع العوامل التى تؤدى الى تحديدها وعلى وجه الخصوص الاجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة » .

وفي المادة العاشرة على أن « تقدر القيمة الايجارية للمصانع والمعامل على أساس الاجرة السنوية المتفق عليها للارض والمبنى اذا كان العقد شاملا لارض ومبنى المصنع أو المعمل كله وخاليا من شبهة الصورية أو المجاملة والا قدر ثمن الايجار السنوى على أساس ٨ ٪ من قيمة ثمنه أرضا ومبنى كما ينص فى المادة الثانية عشرة على أن « يكون سعر الضريبة عشرة فى المائة من القيمة الايجارية السنوية بعد استبعاد عشرين فى المائة من هذه القيمة مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة » .

والمستفاد من هذه النصوص أن العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها خاضعة للضريبة ، وقد اعتبر المشرع فى حكم هذه العقارات الاراضى الفضاء المستغلة أو المستعملة سواء كانت ملحقة أو غير ملحقة

بالمباني — كما اعتبر في حكمها التركيبات التي تقام على أسطح أو واجهات العقارات اذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر • ووعاء الضريبة على العقار المبنى أو ما في حكمه هو القيمة الايجارية السنوية التي تقدرها لجان التقدير مراعية في ذلك جميع العوامل التي تؤدي الى تحديدها وعلى الاخص الاجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة ، دون تقيد بتقدير هذه القيمة بنسبة معينة من قيمة العقار ، ولم يخرج المشرع عن هذا الاصل العام الا بالنسبة الى المصانع والمعامل في حالة عدم وجود عقد ايجار خال من شبهة الصورية أو المجاملة وشامل للارض والبناء ، فنص على أن يقدر الايجار السنوى في هذه الحالة بنسبة $\frac{1}{8}$ من قيمة ثمن المصنع أو المعمل أرضا وبناء •

ولما كانت القيمة الايجارية للبناء المقام على أرض مؤجرة مملوكة للغير والتي تتخذ أساسا لفرض الضريبة تمثل ايراد رأس المال المستغل بأكمله أرضا وبناء فانه لامحل أصلا للترقية في هذا الشأن بين بناء مقام على أرض مملوكة للملك وبناء مقام على أرض مؤجرة من الغير اذ أن وعاء الضريبة في الحالتين هو القيمة الايجارية للعقار المبنى أى العقار أرضا وبناء •

وحيث أنه لا محل للاحتجاج في هذا الصدد بالنص الوارد في المادة الاولى من القانون على اعتبار أرض الفضاء المستقلة أو المستعملة في حكم العقارات المبنية وبأنه طبقا لهذا النص يتعين أن تفرض على الارض الفضاء التى يؤجرها مالكاها لاقامة مبنى ضريبة مستقلة عن الضريبة التى تفرض على المبنى ، اذ أنه بمجرد اقامة المبنى عليها تفقد صفتها كأرض فضاء ، ويخضع هذا المبنى من حيث تحديد وعاء الضريبة التى تفرض عليه لما تخضع له سائر العقارات المبنية في هذا الشأن •

ويتعين لذلك تحديد وعاء الضريبة على العقارات المبنية المقامة على أرض مؤجرة للغير ، بالنسبة الايجارية لتلك العقارات أرضا وبناء ، وتقدر هذه القيمة مع مراعاة جميع العوامل التى تؤدي الى

تحديدها وعلى الأخص الاجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة ، وتقدر بنسبة ٨٪ من قيمة العقار أرضا وبناء في حالة واحدة هي حالة المصانع والمعامل التي لا يوجد بالنسبة اليها عقود ايجار شاملة للأرض والبناء خالية من شبهة الصورية أو المجاملة .

وقد اعتبر القانون في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على أسطح أو واجهات العقارات اذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر .

من أجل هذا يتعين تطبيق ذات الأحكام السابقة في تحديد وعاء الضريبة التي تفرض على تلك التركيبات ، أى أنه متى ثبت أن التركيبية مؤجرة أو مقامة مقابل نفع أو أجر فإن وعاء الضريبة التي تفرض عليها هو قيمتها الايجارية السنوية التي تقدرها لجان التقدير ، مراعية في ذلك جميع العوامل التي تؤدي الى تحديدها ، وذلك سواء أكان الذي أقام التركيبية هو مالك العقار الذي أقيمت عليه أو مستأجر منه .

ولم يلزم بأداء الضريبة هو مالك العقار المبنى على أن (يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة بقدر الأجر المستحق عليهم ٠٠٠٠) وذلك كما تنص المادة ٢٦ من القانون .

وبين مما تقدم أن وعاء الضريبة على المباني المقامة على أرض مؤجرة مملوكة للغير وكذلك على التركيبات المشار اليها هو القيمة الايجارية السنوية للعقار المبنى أرضا وبناء والقيمة الايجارية السنوية للتركيبية التي تقدر وفقا لأحكام القانون ، ويلتزم بأداء الضريبة كل من مالك العقار المبنى ومالك التركيبية .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

تفرض على العقارات المبنية في ذاتها وما في حكمها التي حددها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ — لا تدخل في ذلك المنقولات التي لا تأخذ وصف العقارات المبنية .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه حدد مدلول العقارات التي تتناولها الضريبة على العقارات المبنية وحصرها على ما يبين من نص المادة الأولى منه في العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها واعتبر في حكم العقارات المبنية الأراضى الفضاء المستقلة أو المستعملة سواء كانت ملحقة بالمبنى أو مستقلة عنها مسورة أو غير مسورة ، وكذلك التركيبات التي تقام على أسطح أو واجهات العقارات اذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو أجر وتتابع نصوص القانون على وجه يؤكد أن هدف القانون هو فرض ضريبة العقارات المبنية في ذاتها وما في حكمها التي حددها هذا القانون . واذا كان النقول الذى يبيعه صاحبه في عقار يملكه رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله يعتبر في حكم المادة ٨٢ من القانون الدنى عقارا بالتخصيص، الا أن المنقولات في المنازعة الماثلة لا تأخذ وصف العقارات المبنية في حكم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الذى حدد مدلول العقارات المبنية تحديدا ، أغفل فيه اعتبار العقارات بالتخصيص أحد عناصرها لا يجوز التوسع فيه .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧١)

ثالثا - الاعفاء من الضريبة :

(أ) الاعفاء بالنسبة للعقارات المبنية المملوكة للهيئات العامة :

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

الأصل بالنسبة للهيئات العامة ألا تخضع للضرائب والرسوم إلا إذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها - هذا الأصل ليس على إطلاقه في صدد الخضوع للضريبة على العقارات المبنية أو الاعفاء منها - المنطوق في إعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة أو إخضاعها لها هو تخصيص المبنى التي تملكها للمنفعة العامة أو عدم تخصيصها .

ملخص مقتضى :

أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص على أن « يعفى من أداء الضريبة :
(أ) العقارات المملوكة للدولة .

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديرية ... المخصصة لمكاتب إدارتها أو الخدمات العامة .

(ج) الأبنية المملوكة للجهات الخيرية والاجتماعية .. ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار .. أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية .. فلا يعفى من العوائد » والمستفاد من هذا النص أن الاعفاء من تلك الضريبة يقوم على أساس تخصيص المبنى للمنفعة العامة أي كانت الجهة التي تملكه وأن الخضوع لها يقوم على أساس استغلال العقار واستثماره أي كانت الجهة التي تملكه كذلك وعليه فإنه ولئن كان الأصل أن الهيئات العامة لا تخضع

للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض انواع منها الا ان هذا الاصل ليس على اطلاقه في جدد الخنوع للضريبة على العقارات المبنية او الاعفاء منها اذ ان مناط اعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة او اخضاعها لها هو تخصيص المبنى التى تملكها للمنفعة العامة أو عدم تخصيصها •

ومن حيث أن العقارين محل النزاع وان كانا مملوكين للهيئة العامة للسينما الا أنهما لم يخصا بالمنفعة العامة بل استمرت الهيئة في تأجيرهما مما يعتبر استثمارا لهما وعلى ذلك فانهما يخضعان للضريبة على العقارات المبنية وتلتزم الهيئة العامة للسينما بسداد الضريبة المستحقة عليهما •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة السينما والمسرح والموسيقى بأداء الضريبة العقارية المستحقة على العقارين رقمى ١٧٠ و ١٧٢ بشارع بورسعيد بالقاهرة والمملوكين لها فى الحالة المعروضة •

(ملف ٦٣٣/٢/٣٢ - جلسة ١٩٧٩/٣/٧)

وبهذا المعنى أيضا ملف ٢٢٨/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٢/١٠/٧ حيث انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الاستفادة من أحكام القوانين أرقام ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية و ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر و ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الحكم المحلى المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ أن المشرع أعفى الحكومة من الرسوم القضائية ورسوم الشهر والتوثيق والضريبة على العقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام ومن الرسوم المحلية على أيجارات العقارات التى تشغلها والعقارات المبنية المملوكة لها والمخصصة للنفع العام •

كما استطردت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

يفتواها الى أن الهيئات العامة وان كان الأصل عدم خضوعها للضرائب والرسوم (باعتبارها تدخل في مدلول الحكومة بمعناها الواسع) الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها ، فان اعفاءها من ضريبة العقارات المبنية منوط بتخصيص ما تملكه من مبان للمنفعة العامة .

قاعدة رقم (٣٩١)

البدا :

أعفى المشرع العقارات المملوكة للدولة من الضريبة على العقارات المبنية — سريان هذا الاعفاء على العقارات المملوكة للهيئات العامة — مناط الاعفاء هو أن يكون العقار مستخدما في أغراض انصفي المشرع عليها صفة النفع العام .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية بنص في المادة ٢١ على أن « تعفى من أداء الضريبة — (١) العقارات المملوكة للدولة » .

وينص قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في المادة (١٤) على ان « تعتبر اموال الهيئة العامة اموالا عامة ، وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالاموال العامة ، ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بانشاء الهيئة » .

ومفاد ذلك ان المشرع أعفى العقارات المملوكة للدولة من الضريبة على العقارات المبنية واعتبر الاموال المملوكة للهيئات العامة اموالا عامة شأنها في ذلك شأن الاموال المملوكة للدولة وأجرى عليها الاحكام والقواعد المتعلقة بالاموال العامة ، ومن ثم فان العقارات المملوكة للهيئات العامة تعفى من الضريبة على العقارات المبنية مثلها في ذلك

العقارات المملوكة للدولة ، فضلا عن ذلك فان مدلول لفظ الدولة الوارد في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه يتسع ليشمل الهيئات العامة التي لا تخرج عن كونها مجرد مصالح حكومية أضفى عليها المشرع لاعتبارات قدرها الشخصية المعنوية الامر الذي يقتضى مد نطاق تطبيق الاحكام المتعلقة باملاك الدولة اليها .

واذا كانت الجمعية العمومية قد رأت بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٩/٣/٧ (ملف رقم ٦٣٣/٢/٣٢) ان الاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية يقوم على أساس تخصيص المبنى للمنفعة العامة أيا كانت الجهة التي تملكه حسبما هو مستفاد من مجمل نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ التي ناطت اعفاء مباني المجالس البلدية بتخصيصها للمنفعة العامة ، وانه تبعاً لذلك فان الاصل العام الذي يقضى بعدم خضوع الهيئات العامة للضرائب الا اذا نص القانون على خضوعها لا يسرى على اطلاقه في صدد الخضوع للضريبة على العقارات المبنية لان مناط الاعفاء من تلك الضريبة هو تخصيص المباني التي تملكها الهيئات العامة للمنفعة العامة ، فان هذا الرأي وقد صدر في شأن عقار تؤجره إحدى الهيئات العامة للغير ولا تستخدمه في الاغراض التي حددها المشرع لها لا يجد مجالا لاعماله بالنسبة للمباني المملوكة للهيئات العامة والتي تستغلها مباشرة لتحقيق الاغراض المنوطة بها وفقا لقرارات انشائها اذ يتعين عندئذ اعفاؤها من الضريبة بحسبان انها مستخدمة في اغراض أضفى المشرع عليها صفة النفع العام باسناد تحقيقها لاحدى الهيئات العامة .

وبناء على ما تقدم فانه لما كان عقار سينما مصر في الحالة الماثلة قد آل الى الهيئة المصرية العامة للسينما والمسرح والموسيقى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ الصادر في ١٩٧١/١١/٧ واستغلتها الهيئة في الاغراض المنوطة بها وفقا لقرار انشائها سالف الذكر حتى آل الى الهيئة العامة للمجلس الاعلى للثقافة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ فان مناط الاعفاء من ضريبة العقارات المبنية يتحقق في شأنه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع عقار سينما مصر ببوز سعيد الملوك للهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى والذي آل الى المجلس الاعلى للثقافة بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية .

(ملف ٨٣٣/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/٦/١٧)

قاعدة رقم (٣٩٢)

أبـدأ :

الاصل ان الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والرسوم الا اذا نس افقانون على خضوعها لبعض انواع منها — هذا الاصل ليس على اطلاقه بالنسبة الى الضريبة على العقارات المبنية — مناط اعفاء الهيئة العامة من هذه الضريبة أو اخضاعها لها هو تخصيص المبنى التى تملكها هذه الهيئة العامة أو عدم تخصيصها — أساس ذلك • نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية — تطبيق — خضوع الهيئة العامة لآباء الاسكندرية للضريبة بالنسبة الى المبني الملوك لها وتستطه بواسطة شركة المستودعات المصرية العامة •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فنص على ان « يعفى من اداء الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة •

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لكاتب ادارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تـرـدى بالمجان أو بمقابل •

ومن حيث انه ولئن كان الاصل ان الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع

منها ، فإن هذا الاصل ليس على إطلاقه في صدد الخضوع لضريبة العقارات المبنية أو الاعفاء منها ، إذ أن مناط اعفاء تلك الهيئات من هذه الضريبة أو اخضاعها لها هو تخصيص المبانى التى تملكها للمنفعة العامة أو عدم تخصيصها ويستفاد ذلك مما أشار إليه نص المادة ٢١ آنفة الذكر فى مواطن عدة من أن الاعفاء من الضريبة يقوم على أساس تخصيص المبنى للمنفعة العامة أيا كانت الجهة التى تملكه وأن الخضوع لضريبة يقوم على أساس استغلال العقار واستثماره أيا كانت الجهة التى تملكه كذلك .

ومن حيث أن الهيئة العامة لميناء الاسكندرية قامت باستغلال العقار المشار اليه بواسطة إحدى الشركات التابعة لها وهى ذات الشركة التى كانت تملك هذه المستودعات قبل ايلولتها للهيئة . وبذلك فقد استمرت شركة المستودعات المصرية العامة فى مباشرة النشاط التجارى لاستغلال هذه المبانى التى كلفت بإدارتها ويمقتضى ذلك ظلت الشركة المذكورة خاضعة فى مباشرتها لهذا النشاط لكافة أنواع الضرائب مثل ضريبة الارباح التجارية والصناعية ، وتمشيا مع هذا المنطق فإن ضريبة العقارات المبنية لا تخرج أو تشذ عن هذه الضرائب الاخرى إذ ليس من المنطق ان تستحق ضريبة ارباح تجارية عن نشاط الشركة فى استغلال هذه المبانى ولا تستحق عنها ضريبة عقارية ، اذ المعيار فى فرضها ليس الملكية فى ذاتها وإنما الغرض الذى خصصت له الملكية ، وإذا كانت المبانى التى تملكها الهيئة العامة وتأجرها للغير تخضع للضريبة فإنه من باب أولى تخضع لتلك الضريبة المبانى التى تؤجر للغير ليس للسكن فحسب وإنما لاستغلالها تجاريا ، ومن ثم فإن العقار المملوك للهيئة العامة لميناء الاسكندرية وتستغله بواسطة شركة المستودعات المصرية العامة يخضع للضريبة على العقارات المبنية ولا يغير من ذلك دفاع الهيئة بان العلاقة بينها وبين الشركة ليست علاقة تأجيرية وإنما هى علاقة مشاركة فى صافى الربح الناتج عن الاستغلال الذى تقوم به الشركة وحدها اذا أن هذا الاستغلال أقوى فى تبرير الخضوع للضريبة وعدم الاعفاء منها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع الهيئة

العامه لبناء الاسكنهرية للضريبة العقارية على الجاني التي تستغلها
تجاريا بواسطة شركة المستودعات المصرية العامة .
(ملف ٤٨٠/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

الضريبة على العقارات المبنية — عدم استحقاقها على العقارات
التي آلت ملكيتها الى هيئة قناة السويس بعد التاميم — أساس ذلك —
اعفاء القانون المال العام من هذه الضريبة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ١٢ من مارس
سنة ١٨٨٤ بشأن عوائد الابنية على ما يأتى « يعفى من تلك العوائد :
أولا — العشش المؤجرة .

ثانيا — البيوت التى لا تريد اجرتها السنوية عن خمسمائة
قرش ..

ثالثا — الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد
والكنائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات أو للصدقة .

رابعا — العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية » .

وظل هذا النص نافذا حتى الغي الامر العالى المشار اليه بالقانون
رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية والذى نظم
الاعفاء من هذه الضريبة فى المادة ٢١ منه ونصها : « تعفى من اداء
الضريبة :

(١) العقارات المملوكة للدولة .

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب إدارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي بالمجان أو بمقابل كإباني عمليات الكهرباء والغاز والمياه والمجارى والأبعاث وأطفاء الحريق والمذابح والحمامات والمخاض العامة وما شابهها .

(ج) الابنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التى تختص بتعليم الدين وكذلك الابنية المملوكة للجهات الخيرية والاجتماعية وابنية النوادي الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لإزالة النشاط الخيري أو الاجتماعى لهذه الجمعيات والنوادي ، أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجمعيات أو النوادي المذكورة فلا يعفى من العوائد .

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجئ المعدة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين فيها مجانا بصرف النظر عن الدين أو الجنس فإذا أعت جزء منها بأجر أو فقد شروط التعميم استحققت الضريبة كاملة عليها كلها .

ولم يلبث المشرع ان عدل حكم إعفاء المجالس البلدية من هذه الضريبة وذلك بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية فنص على إعفائها من جميع الضرائب دون قيد . ولم يقصر الإعفاء على الضريبة العقارية وحدها ، كما أضيف نص مماثل الى كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن إنشاء مجلس بلدي لمدينة القاهرة ، والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدي لمدينة الاسكندرية والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء مجلس بلدي لمدينة بورسعيد ، وذلك بالقوانين رقم ٢٢١ ، ٢١٤ ، ٢٨٧ لسنة ١٩٥٦ .

كما عدل أيضا حكم الإعفاء بالنسبة الى مجالس المديرية بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٩ الذى نص على إعفاء مجالس المديرية من جميع الضرائب والرسوم الحكومية عدا الرسوم والعوائد الجمركية .

وبيين من مجموع هذه النصوص ان الاعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية شمل بمقتضى الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٤ جميع الاموال العامة المملوكة للدولة سواء فى ذلك ما كان منها مخصصا لخدمة اقليمية أو لخدمة قومية ، ولم يكن ثبوت الشخصية المعنوية للمديرية أو للمدينة أو للقرية التى تمثلها مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو القروية ، كما لم يكن من شأن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة ان ترفع عن اموالها المخصصة للمنفعة العامة الاعفاء الذى نص عليه الامر العالى ، ذلك لان هذه الشخصية المعنوية لم تحصر عن اموال هذه الهيئات حصة المال العام .

وقد ابرزت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ هذا المعنى اذ جاء بها ان المشرع قصد من هذا القانون ان يشمل آلاء جميع الاموال التى كان يتناولها فى ظل الامر العالى عدا ما عالجها المشرع فى القانون المذكور صراحة وهى اموال المجالس البلدية ومجالس المديرية ، ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الوارد فى المادة ٢١ على أنه يتناول اموال الحكومة المركزية والاشخاص العامة وهى الاموال التى كانت معفاة فى ظل الامر العالى والتى يتسع لها مدلول هذا اللفظ فى القانون الادارى ، وذلك ما لم يرد نص خاص فى التشريعات المنظمة لهذه الاشخاص بحكم يخالف ذلك .

ولا يحتاج على هذا التفسير بأن المشرع نص صراحة على مجالس المديرية والمجالس البلدية فى الفقرة ب ولم يكن ثمة داع للنص عليها اذا كان مدلول لفظ الدولة يتناولها ، ولا يحتاج بذلك لان المشرع غاير فى الحكم بين الدولة بمعناها الواسع وبين مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ذلك أنه بينما يكون اعفاء العقارات للدولة هذه من الضريبة مطلقا أى دون قيد أو شرط فان العقارات المملوكة للمجالس المذكورة لا تعفى الا بشرط ان تكون مخصصة للمنفعة العامة وذلك كله حتى تاريخ صدور القوانين الاخيرة المشار اليها .

ولما كان القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية قد نص فى المادة الثانية على ان « يتولى ادارة

مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة ويصدر بتشكيل هذه الهيئة قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل ادارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض * »

وعلى ذلك فهذه قناة السويس هي مؤسسة عامة يتسع لها مدلول لفظ « الدولة » المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ومن ثم تعفى عقاراتها من الضريبة المفروضة بمقتضى القانون *

وفضلا عما تقدم فانه لا وجه للتفرقة في الحكم بين العقارات التي آلت الى الهيئة بمقتضى قانون التأميم وتلك التي تملكها بمقتضى قانون تنظيمها ، ذلك ان هذه العقارات كافة تستهدف هدفا واحدا هو خدمة مرفق الملاحة في قناة السويس *

لذلك انتهى الرأى الى عدم خضوع العقارات التي تملكها هيئة قناة السويس بعد التأميم للضريبة المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه *

(فتوى ٧٢٣ فى ١/١/١٩٦٠)

(ب) الاعفاء بالنسبة للعقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة :

قاعدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية — نصها على اعفاء العقارات المملوكة للدولة ومجالس المديرىات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب ادارتها او للخدمة العامة — عدم سريان الاعفاء على العقارات المملوكة للمؤسسات العامة الا اذا كانت مخصصة للمنفعة العامة — زوال الاعفاء بانتفاء اختصاص بالمنفعة العامة — أساس ذلك : مثال :

بالنسبة للمباني المملوكة للغرفة التجارية بالإسكندرية المؤجرة لتجار الخضر والفاكهة •

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة
على العقارات المبنية على أنه :

تتضمن من اداء الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة •

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديرية والمجالس البلدية
والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب ادارتها أو للخدمات العامة سواء
كانت هذه الخدمات تؤدي بالمجان أو بمقابل كمباني عمليات الكهرباء
والغاز والمياه والمجاري والاسعاف واطفاء الحرائق والمذابح والحمامات
والمغاسل وما شابهها •

ويخلص من هذا النص ان الاعفاء بالنسبة الى العقارات المملوكة
للدولة قد ورد مطلقا من كل قيد فيكفي ان يكون العقار ملكا للدولة حتى
يعفى من الضريبة دون ما اعتبار للغرض الذي يخصص هذا العقار
لخدمته ، أما بالنسبة الى العقارات المملوكة لمجالس المديرية والمجالس
البلدية والقروية والمحلية فقد اشترط صراحة لاغنائها ان تكون مخصصة
لمكاتب ادارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدي
بالمجان أو بمقابل •

ويقسم فقهاء القانون الادارى الاشخاص المعنوية العامة الى
قسمين :

(أ) الدولة والمجالس البلدية ومجالس المديرية ويقابلها الآن
مجالس المدن والقرى والمحافظات (وهذه جميعا يطلق عليها اصطلاح
الاشخاص المعنوية الاقليمية) •

(ب) المؤسسات العامة (ويطلق عليها اصطلاح الاشخاص المصلحة) .

واذ جاء نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه آنفا خلوا من الاشارة الى اعفاء المؤسسات العامة من الضريبة على العقارات المبنية فان مقتضى ذلك هو خضوعها لهذه الضريبة ، واذا كان المشرع قد أعفى جميع العقارات المملوكة للدولة سواء أكانت ملكية خاصة أم عامة من الضريبة فانه لا يمكن سحب هذا الحكم على المؤسسات العامة حيث لا اعفاء بغير نص ، والدولة في مدلول هذا النص يقصد بها المعنى الضيق الذي لا يتسع الى كافة اشخاص القانون العام .

وقد سبق ان انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ في خصوص التكييف القانوني للغرف التجارية الى اعتبارها مؤسسات عامة وفقا لصريح نص المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وخضوعها لقانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

وقد نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر على أنه تعتبر أموال المؤسسات العامة أموالا عامة وتجرى عليها القواعد والاحكام المتعلقة بالأموال العامة .

على ان أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا لا تعتبر أموالا عامة ما لم ينص القرار الصادر بإنشاء المؤسسة على خلاف ذلك أو خصصت لمنفعة عامة بالفعل .

ويخلص من هذا النص ان أموال المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها أما أن تكون أموالا عامة أو أموالا خاصة ، والأموال العامة هي تلك التي تكون مخصصة لمنفعة عامة بأداة تشريعية خاصة أو بالفعل طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدني والتي قضت بأنه « تعتبر أموالا

عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم » .

كما ان المبدأ العام ان الاموال العامة لا تكون وعاء للضريبة ، فانه ينبغي على ذلك ان المباني التي تثبت ملكيتها للغرف التجارية ، وتكون مخصصة لنفع عام سواء بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم (قرار جمهوري) لا تكون محلا لربط الضريبة عليها ولا ينال من ذلك ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية لم تذكر من بين المباني التي تعفى من أداء الضريبة تلك التي للمؤسسات العامة ، اذ أن التفسير السليم لنصوص القانون والاخذ بالقواعد الصحيحة للقياس يقتضيان التسوية في المعاملة بين المؤسسات العامة وبين مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية وقياس هذه على تلك بحيث تتمتع المؤسسات العامة بنفس حدود الاعفاء المقررة لمجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية بوصف ان كلا من النوعين يعتبر من الأشخاص المعنوية العامة .

ومن المبادئ المسلم بها أن أساس ثبوت وصف المال العام هو تخصيصه للنفع العام فاذا زال التخصيص ارتفع الوصف ، وأنه متى فقد المال صفته العامة عاد الى حظيرة الدومين الخاص لصاحبه أى للدولة أو لغيرها من اشخاص القانون العام وأصبح خاضعا للاحكام التي تسرى على الاموال الخاصة فيجوز التصرف فيه وتملكه بالتقادم، ومن ثم فان هذه الاموال تصلح لأن تكون وعاء للضريبة على العقارات المبنية ولا يسرى في شأنها الاعفاء ، اذ هو على ما سلف البيان مقصور النطاق على الاموال المملوكة للمؤسسات العامة المخصصة للنفع العام .

ولا وجه للاعتداد بما حدث من تطورات تشريعية لاحقة للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ترتب عليها تعديل حكم الاعفاء من الضريبة العقارية بحيث أصبح يشمل كافة المباني المملوكة للمجالس البلدية ومجالس المديرية وذلك ان هذا الاعفاء انما يستند الى نصوص قانونية صريحة ، واذا كان الثابت ان القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

بشأن الغرف التجارية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة قد جاءا خلوا من نص يقضى باعفاء العقارات المبنية المملوكة للغرف التجارية أو للمؤسسات العامة من الضريبة المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فإنه لا يمكن سحب هذا الاعفاء على العقارات المبنية المملوكة لهذه المؤسسات ما لم تكن مخصصة للمنفعة العامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم اعفاء المباني المملوكة للغرفة التجارية بالاسكندرية والمؤجرة لتجار الخضر والفاكهة بسوق النزهة من ضريبة المباني ورسوم البلدية على شاغلي العقارات طالما ان هذه المباني غير مخصصة للمنفعة العامة .

(فتوى ٦٢١ في ١٦/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية — نصها على ان تعفى من الضريبة العقارات المملوكة للدولة — الاموال العامة التابعة للأشخاص الاعتبارية العامة تعتبر اموالا عامة اذا كانت مخصصة لمنفعة عامة بمقتضى قانون أو مرسوم أو بالفعل طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى — النص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على اعتبار الاموال المملوكة للمؤسسات العامة مملوكة للدولة ملكية خاصة لا ينسخ ما ورد في المادة ٨٧ من القانون المدنى التى أدخلت في نطاق الملكية العامة اموال الاشخاص الاعتبارية العامة المخصصة للمنفعة العامة — أثر ذلك — عدم خضوع مبنى المملوك للمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى للضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للطوابق التى تشغلها المؤسسة المذكورة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ بشأن عوايد الابنية كانت تنص على أن « تعفى من تلك العوايد العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية » ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية الذى نصت المادة ٢٩ منه على الغاء الامر العالى المشار اليه ونصت المادة ٢١ منه على أن « تعفى من اداء الضريبة (أ) العقارات المملوكة للدولة (ب) العقارات المملوكة لمجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المخصصة لمكاتب ادارتها أو للخدمات العامة .. الخ » .

ومن حيث ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فرقت فى الحكم بين الحكومة وبين الاشخاص الاعتبارية العامة الاقليمية : فجعلت الاعفاء شاملا لكافة المباني المملوكة للحكومة سواء كانت ملكا عاما أو خاصا بينما قصرت الاعفاء على المباني المملوكة للأشخاص الاعتبارية العامة الاقليمية المخصصة للمنفعة العامة ، وفى مرحلة لاحقة عدل الاعفاء الخاص بالأشخاص المذكورة وجعل شاملا لجميع المباني المملوكة لها ملكا عاما أو خاصا شأنها فى ذلك شأن المباني المملوكة للحكومة .

ومن حيث ان المادة ٢١ سالفه الذكر ليست الا تطبيقا لبدأ عام فى القانون الادارى مقتضاه أن الاموال العامة لا يمكن ان تكون وعاء للضريبة .

ومن حيث ان الاموال العامة ليست مقصورة على ما يكون مملوكا للدولة وحدها فقد يكون منها ما هو تابع للأشخاص الاعتبارية العامة الاخرى بناء على ما نصت عليه المادة ٨٧ من القانون المدنى من أن « تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم » والنص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على اعتبار

أموال المؤسسات ادمامة مملوكة للدولة ملكية خاصة لا يفسخ ما ورد في المادة ٨٧ من القانون المدني التي اخذت في نطاق الملكية العامة أموال الاشخاص الاعتبارية العامة المخصصة للمنفعة العامة .

ومن حيث ان المشرع لم يقصد في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يقتصر الاعفاء من الضريبة العقارية على الأموال العامة المملوكة للدولة دون تلك التي للاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى ، فهذا القانون جعل الاعفاء شاملا لجميع الاموال التي كان يتناولها الاعفاء في ظل الامر العالي الصادر سنة ١٨٨٤ ، وقد كانت الاموال العامة معفاة من الضريبة العقارية طبقا لهذا الامر انعالى .

ومن حيث ان أساس ثبوت وصف المال العام هو تخصيصه للنفع العام فاذا فقد المال صفته العامة عاد الى الدومين الخاص للدولة أو لغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة واصبح خاضعا للاحكام التي تسرى على الاموال الخاصة ، فيجوز التصرف فيه ويصلح وعاء للضريبة على العقارات المبنية الا اذا اعفى منها بنص خاص في القانون .

ومن حيث ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على اعفاء العقارات المملوكة للحكومة وللأشخاص الاعتبارية العامة الاقليمية ملكية خاصة من الضريبة على العقارات المبنية ، وهذا الاعفاء لا يسرى على الاموال الخاصة للأشخاص الاعتبارية العامة المرفقية أو المصلحية كالمؤسسات العامة ، لانه استثناء من مبدأ فرض الضريبة ، ومن المسلم ان الاستثناء يفسر في اضييق الحدود ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه .

ومن حيث ان الثابت ان المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني تشغل بعض الطوابق في المبنى المملوك لها بشوارع القصر العيني بالقاهرة بمكاتب العاملين بها ومن ثم تعفى هذه الطوابق من الضريبة على العقارات المبنية باعتبارها الجزء المخصص للنفع العام بهذا العقار وهو من الاموال العامة ، أما الطوابق الاخرى المؤجرة لوزارة الزراعة والسياحة وكذلك الحراسة العامة ، فانها تخضع للضريبة على العقارات المبنية باعتبارها من الاموال الخاصة للمؤسسة

المذكورة ولا يشملها الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ وتحصيل الضريبة عنها قد وقع صحيحا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبنى المملوك لمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والكائن بشوارع قصر العينى بالقاهرة ، لا يخضع للضريبة على العقارات المبنية بالنسبة للطوابق التى تشغلها المؤسسة المذكورة ويتعين على مأمورية الضرائب العقارية لغرب القاهرة رد الضريبة التى حصلتها عن السنوات ١٩٦٨/٦٦ بالنسبة للطوابق المذكورة .

(ملف ٢٢/٢٤٤ — جلسة ٢٤/٣/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

ضريبة على العقارات المبنية — أعفاء منها — استقصاء التشريعات المقررة للضريبة الامر العالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ — العقارات المملوكة للدولة والاشخاص الاعتبارية الاخرى — أعفاء العقارات المملوكة للدولة سواء كانت من الاموال العامة أو الخاصة — قصر الاعفاء بالنسبة الى المؤسسات العامة على العقارات المخصصة للمنفعة العامة — مثال — العقارات المملوكة للمؤسسة العامة المصرية للكهرباء .

ملخص الفتوى :

يبين من استقصاء التشريعات المقررة لضريبة العقارات المبنية أن المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ بشأن عوايد الأبنية كانت تنص على أن :

« يعفى من تلك العوايد :

أولا : ...

رابعا : العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية » .

وظل هذا النص نافذا حتى صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ونص في المادة ٢١ منه على أن :

« تعفى من أداء الضريبة :

(أ) العقارات المملوكة للدولة الخ » .

وقد ورد هذا الاعفاء بالنسبة الى العقارات المملوكة للدولة مطلقا خلافا لما كان عليه الأمر قبل صدور القانون المذكور فيكفى أن يكون العقار ملكا للدولة حتى يعفى من الضريبة العقارية دون ما اعتبار للغرض الذى يخصص هذا العقار لخدمته ، وبذلك أصبح الاعفاء من الضريبة العقارية يشمل العقارات المملوكة للدولة سواء كانت من الأموال العامة أو الخاصة .

ولما كانت الأموال العامة ليست مقصورة على ما يكون مملوكا للدولة وحدها فقد يكون منها ما هو تابع للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بناء على مانصت عليه المادة ٨٧ من القانون المدنى ، والنص فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على اعتبار أموال المؤسسات العامة مملوكة للدولة ملكية خاصة لا ينسخ ماورد فى المادة ٨٧ من القانون المدنى التى أدخلت فى نطاق الملكية العامة أموال الأشخاص الاعتبارية العامة المخصصة للمنفعة العامة ولم يقصد المشرع فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يقتصر الاعفاء من الضريبة العقارية على الأموال العامة المملوكة للدولة دون تلك التى للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فهذا القانون قد جعل الاعفاء شاملا لجميع الأموال التى كان يتناولها الاعفاء فى ظل الامر العالى وقد كانت الأموال العامة معفاة من الضريبة العقارية طبقا لهذا الأمر العالى .

وعلى ذلك فان أموال المؤسسة العامة المصرية للكهرباء المخصصة للمنفعة العامة تعفى وحدها من الضريبة على العقارات المبنية ولا يمتد هذا الاعفاء الى غير من أموالها الخاصة اذ أن النص على اعتبار أموالها من الأموال الخاصة لم يكن فى صدد خضوع هذه الأموال للضرائب فلا

يمتد الاعفاء المنصوص عليه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الى الأموال الخاصة للمؤسسات اذ أن الاعفاء من الضرائب والرسوم لا يكون الا بنص صريح يقرر هذا الاعفاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن العقارات المبنية التى تملكها المؤسسة العامة للكهرباء بالاسكندرية والتى تشغل بعضها كمكاتب ادارتها وتستغل الباقي بتأجيريه للغير لايعفى منها من الضريبة على العقارات المبنية الا الجزء المخصص للمنفعة العامة .

(فتوى ٤٠٩ فى ٢١/٤/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ .

ضريبة المبنى — الاعفاء منها — شموله المؤسسات العامة والهيئات العامة .

ملخص الفتوى :

كانت المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ تنص على مايتى : « يعفى من تلك العوائد :

أولا — العشش غير المؤجرة .

ثانيا — البيوت التى لاتريد اجرتها السنوية عن خمسمائة قرش .

ثالثا — الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات أو للصدقة .

رابعا — العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية » .

وقد ظل هذا النص نافذا حتى الغى الامر العالى المشار اليه

بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية ونظم الاعفاء من هذه الضريبة فى المادة ٢١ منه ونصها : — « تعفى من أداء الضريبة •

(أ) العقارات المملوكة للدولة •

(ب) العقارات المملوكة لمجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية والمحلية المعتمدة لمكاتب إدارتها أو للخدمات العامة سواء كانت هذه الخدمات تؤدى بالمجان أو بمقابل كمبانى عمليات الكهرباء والغاز والمياه والمجارى والاسعاف ، وإطفاء الحرائق والمذابح والحمامات والمغاسل العامة وما شابهها •

(ج) الابنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التى تختص بتعليم الدين وكذلك الابنية المملوكة للجهات الخيرية والاجتماعية وأبنية النوادى الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيرى أو الاجتماعى أو الرياضى لهذه الجمعيات بالنوادر ، أما ملاكن من العقارات ذات الريع ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجمعيات أو النوادر المذكورة فلا يعفى من العوائد •

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجىء المعدة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين لها مجانا بصرف النظر عن الدين أو الجنس فاذا أعد جزء منها بأجر أو فقد شروط التعميم استحققت الضريبة كاملة عليها كلها •

ولم يلبث المشرع أن عدل حكم اعفاء المجالس البلدية من هذه الضريبة وذلك بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام المجالس البلدية فنص فى المادة ٥١ من هذا القانون على إعفائها من قائمة الضرائب دون قيد ولم يقصر الأمر على الضريبة العقارية ، وأضيف نص مماثل الى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن مجلس بلدى القاهرة ، والى

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس بلدى بور سعيد وذلك بالقوانين رقم ٢٢١ و ٢١٤ و ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ •

وعدل أيضا حكم الاعفاء بالنسبة الى مجالس المديريات بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ الذى نص فى المادة ٢ منه على اعفاء مجالس المديريات من جميع الضرائب والرسوم الحكومية عدا « الرسوم والعوائد الجمركية » •

ويبين من مجموع هذه النصوص أن الاعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية شمل بمقتضى الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٤ جميع الاموال العامة للدولة سواء فى ذلك ماكان منها مخصصا لخدمة اقليمية أو لخدمة قومية ، ولم يكن ثبوت الشخصية المعنوية للمديرية أو للمدن أو القرى التى تمثلها مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية كما لم تكن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة ترفع من أموال هذه الاشخاص الادارية المخصصة للمنفعة العامة الاعفاء الذى نص عليه الامر العالى ، ذلك لان هذه الشخصية المعنوية لم تقص عن أموال هذه الهيئات صفة الاموال العامة •

وقد ابرزت هذا المعنى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة على العقارات المبنية المشار اليه ، واذ جاء بها أن المشرع قصد من هذا القانون أن يتناول الاعفاء جميع ماكان يتناوله فى ظل الامر العالى أى أعفاء جميع الاموال العامة عدا ماعالجه المشرع فى القانون سالف الذكر صراحة وهى أموال المجالس البلدية والقروية • ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الذى ورد فى المادة ٢٢ على أنه يتناول أموال الحكومة المركزية والاشخاص العامة وهى الاموال التى كانت معفاة فى ظل الامر العالى والتى يتسع لها مدلول هذا اللفظ فى القانون الادارى وذلك ماالم يرد نص خاص فى التشريعات المنظمة لهذه الاشخاص بغير ذلك •

ولا يحتج على هذا التفسير بأن المشرع نص صراحة على مجالس المديريات والمجالس البلدية فى الفقرة ب ولم يكن ثمة داع للنص عليها

إذا كان مدلول لفظ الدولة يتناولها - لا يحتاج بذلك لان المشرع غير في الحكم بين الدولة بمعناها الواسع وبين مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية ذلك أنه بينما قرر اعفاء العقارات المملوكة للدولة هذه من الضريبة اطلاقاً أي دون قيد أو شرط فإنه يقرر هذا الاعفاء للعقارات المملوكة للمجالس المذكورة بشرط أن تكون العقارات مخصصة للمنفعة العامة وذلك كله حتى تاريخ صدور القوانين الأخيرة المشار إليها .

ولما كانت ضريبة الدفاع تفرض طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ للدفاع بنسبة ١٠٪ من الأيجار السنوي للعقارات المفروضة عليها ضريبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

كما أنه وفقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة المعدل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ يعنى من هذا الرسم العقارات المعفاة من الضريبة على العقارات المبنية بمقتضى البند رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية (أ) و (ب) و (ج) و (هـ) و (ذ) و (و) و (ط) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية .

ولما كانت المؤسسات العامة ومؤسسة ابنية التعليم ، وهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وهيئة الاذاعة المصرية ، والهيئة العامة للبريد ، والهيئة العامة للمطابع الاميرية ، والهيئة العامة لشئون السكك الحديدية تدخل فى مدلول الدولة التى نص قانون الضريبة على المبانى على اعفاء أموالها - لذلك تعتبر معفاة من ضريبة الدفاع المفروضة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بالرسم البلدى على شاغلى العقارات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٤٩ عملاً بأحكام هذين القانونين .

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية — الاعفاء الوارد في المادة ٢١ للعقارات المملوكة للدولة — تفسير العقارات المملوكة للدولة بأنها تشمل عقارات الحكومة المركزية والأشخاص العامة — دخول العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة ضمن الاعفاء طبقاً لهذا التفسير .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص على أنه « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أي كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض .

وتنص المادة ٢١ من القانون المذكور على أنه « تعفى من أداء الضريبة .

(أ) العقارات المملوكة للدولة » .

وقد سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشاري أن انتهت في جلساتها المنعقدة في ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ عند بحثها في نطاق الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومدى سريانه على العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة الى أنه :

يبين من مجموع نصوص القوانين التي نظمت الضريبة على العقارات المبنية منذ سنة ١٨٨٤ ان الاعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية شمل بمقتضى الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٤ جميع

الأموال العامة للدولة سواء في ذلك ما كان منها مخصصا لخدمة اقليمية أو لخدمة قومية ولم يكن ثبوت الشخصية المعنوية للمديرية أو للمدن أو للقرى التي تمثلها مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو القروية كما لم يكن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة ليرفع عن عن أموال هذه الأشخاص الادارية المخصصة للمنفعة العامة الاعفاء الذى نص عليه الأمر العالى لأن هذه الشخصية المعنوية لم تنف عن أموال هذه الهيئات صفة الأموال العامة . وقد ابرزت هذا المعنى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة على العقارات المبنية ، اذ جاء بها أن المشرع قصد من هذا القانون أن يتناول الاعفاء جميع ما كان يتناوله في ظل الأمر العالى ، أى اعفاء جميع الأموال العامة عدا ما عالجها المشرع في القانون سالف الذكر صراحة وهى أموال المجالس البلدية والقروية ، ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الذى ورد في المادة ٢١ على أنه يتناول أموال الحكومة المركزية والأشخاص العامة وهى الأموال التى كانت معفاة في ظل الأمر العالى والتى يتسع لها مدلول هذا اللفظ في القانون الادارى وذلك ما لم يرد نص خاص في التشريعات المنظمة لهذه الأشخاص بغير ذلك .

وعلى مقتضى هذا رأى انتهت الجمعية العمومية الى أن العقارات المبنية المملوكة لمؤسسة ابنية التعليم وهيئة المواصلات السلطوية والاسلطوية وهيئة الاذاعة المصرية والهيئة العامة للبريد والهيئة العامة للمطابع الاميرية والهيئة العامة لشئون السكك الحديدية تعفى من الضريبة على العقارات المبنية أعمالا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

ومن حيث أن ما انتهت اليه الجمعية العمومية في هذا الخصوص يعتبر مبدءا عاما يسرى في شأن العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة ومن ثم فانها تعفى من الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ باعتبار أنها تدخل في نطاق العقارات المملوكة للدولة المعفاة من هذه الضريبة بمقتضى نص المادة ٢١ من القانون المذكور .

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة — لا تخضع لضريبة المبانى المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أساس ذلك : أن هذه العقارات أموال عامة فتعفى من هذه الضريبة وفقا للمادة ٢١ من القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة للضريبة على العقارات المبنية المستحقة على عقارات مملوكة للمؤسسة فان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى سبق أن انتهت فى جلستها المنعقدة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ عند بحثها فى نطاق الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ومدى سريانه على العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة الى أنه :

يبين من مجموع النصوص الى نظمت الضريبة على العقارات المبنية منذ سنة ١٨٨٤ أن الاعفاء من الضريبة المستحقة على العقارات المبنية شمل بمقتضى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٤ جميع الأموال العامة للدولة سواء فى ذلك ما كان منها مخصصا لخدمة اقليمية أو لخدمة قومية ولم يكن ثبوت الشخصية المعنوية للمديرية أو للمدير أو للقرى التى تمثلها مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو القروية كما لم يكن ثبوت هذه الشخصية للمؤسسات العامة ليرفع عن أموال هذه الأشخاص الادارية المخصصة للمنفعة العامة الاعفاء الذى نص عليه الأمر العالى لان هذه الشخصية المعنوية لم تتف عن أموال هذه الهيئات صفة الأموال العامة وقد أبرزت هذا المعنى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بفرض الضريبة على العقارات المبنية ، اذ جاء بها أن المشرع قصد من هذا القانون أن يتناول الاعفاء جميع ما كان يتناوله فى ظل الأمر العالى ، أى اعفاء جميع الأموال العامة عدا ما عالجه المشرع فى

القانون سالف الذكر صراحة وهي أموال المجالس البلدية والقروية ، ومن ثم يتعين تفسير لفظ الدولة الذى ورد فى المادة ٢١ على أنه يتناول أموال الحكومة المركزية والأشخاص العامة وهي الأموال التى كانت معفاة فى ظل الامر العالى والتى يتسع لها مدلول هذا اللفظ فى القانون الادارى وذلك ما لم يرد نص خاص فى التشريعات المنظمة لهذه الأشخاص بنفى ذلك .

ومن حيث أن ما انتهت اليه الجمعية العمومية فى هذا الخصوص يعتبر مبدأ عاما يسرى فى شأن العقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة ومن ثم فانها تعفى من الضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ باعتبار أنها تدخل فى نطاق العقارات المملوكة للدولة المعفاة من الضريبة بمقتضى نص المادة ٢١ من القانون المذكور .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة على أن تنشأ مؤسسة عامة بالاقليم المصرى تسمى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالا عامة ويكون مقرها مدينة القاهرة .

لذلك فان العقارات المملوكة لمؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة تكون معفاة من الضريبة على العقارات المبنية . ولا يحق للإدارة العامة للإيرادات مطالبتها بها .

(فتوى ٣٨٥ فى ١٩/٥/١٩٦٤)

(ب) عدم اعفاء العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة :

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية — الاعفاء الوارد في المادة ٢١ للعقارات المملوكة للدولة — عدم استفادة العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة من هذا الاعفاء — لا يؤثر في ذلك كون هذه الشركات مؤمنة أو مملوكة بأكملها للدولة أو مؤسسة عامة — أساس ذلك استقلال الشخصية المعنوية للشركة العامة عن شخصية الدولة أو المؤسسة العامة التي تملك جميع أسهمها .

ملخص الفتوى :

أنه في خصوص العقارات المبنية المملوكة للشركات العامة فإن الجمعية العمومية رأت بداءة أن المقصود بالشركات العامة في هذا المجال هي تلك الشركات التي أسستها الحكومة أو إحدى المؤسسات العامة بمفردها وأصبحت هي المالك الوحيد لها أو الشركات التي أممتها الحكومة وأبقت لها شكلها القانوني كشركة ، ومن ثم فإنه يستبعد من نطاق الشركات العامة موضوع هذا البحث شركات الاقتصاد المختلط ، أو الشركات التي تخضع لرقابة الدولة ، ذلك أنه لا جدال في خصوص العقارات المبنية المملوكة لهذه الشركات للضريبة على العقارات المبنية إذ لا خلاف في أن أموالها تكون مملوكة لها ولا تدخل في نطاق الأموال المملوكة للدولة أو مؤسساتها العامة .

وإذ تحدد مجال البحث في نطاق الشركات المؤمنة أو الشركات التي أسستها الدولة أو إحدى المؤسسات العامة بمفردها فإنه يتعين أولاً عدم الخلط بين هذه الشركات وبين المؤسسات العامة ، وذلك أن التأمين أما أن يترتب عليه استمرار الشركات التي تقرر تأمينها أو انقضاؤها وإنشاء مؤسسات عامة جديدة بدلا منها ، فإذا نص قانون التأمين على

الاحتفاظ بالوضع القانونى للشركة المؤممة فانه فى هذه الحالة يبقى الشخص المعنوى القائم مع تملك الدولة أو الهيئة العامة جميع أسهم الشركة التى تتمثل فى هذا الشخص المعنوى وتستمر الشركة فى مزاولة نشاطها وفى تملك أصولها والتزامها بخصومها كما كان الحال قبل التأمين، وتختلف الدولة أو الهيئة العامة المساهمين فى حقوقهم قبل الشركة ولا يتغير المركز القانونى للغير (دائنين أو مدينين) قبل الشركة وتبقى العقود سارية المفعول دون حوالة للحق أو الدين ، ولهذا الوسيلة فى التأمين سهولتها وفوائدها العملية خاصة عندما يكون للشركة المؤممة نشاط خارج حدود الدولة وقد اتبعت فرنسا هذه الوسيلة عدة مرات فى تأمينها للمواصلات الجوية والبنوك وشركات التأمين ، ولم تتبع مصر هذه الوسيلة الا عند صدور القوانين الاشتراكية الأخيرة فى يولية سنة ١٩٦١ حيث نص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأمين بعض الشركات والمنشآت فى المادة الرابعة منه على أن « تظل الشركات والبنوك المشار اليها فى المادة الأولى محتقظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك والمنشآت المشار اليها فى مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة الا فى حدود ما آل اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأمين » .

أنه وان كانت الدولة لم تتبع قبل ذلك هذه الوسيلة فى التأمين ، الا أن التشريع المصرى قد أجاز وجود الشركات المساهمة التى تملكها جميعها منذ التأسيس هيئات عامة ، فقد خولت المادة السادسة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ للمؤسسة الاقتصادية أن تؤسس شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون ، كما أجاز القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ للهيئة العامة للسنوات الخمس أن تؤسس شركات مساهمة بمفردها ، وأخيرا تضمن القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى نصا فى المادة الثالثة منه بمقتضاه يجوز لهذه المؤسسات أن تؤسس شركات مساهمة بمفردها ، ووفقا لهذه النصوص أسست المؤسسات العامة بمفردها العشرات من الشركات المساهمة قبل صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

وبين من ذلك أن المشرع المصرى قد سلك طريق انشاء الشركات
المساهمة العامة في حالتين :

الأولى — حالة قيام احدى المؤسسات العامة بتأسيس شركة
مساهمة بمفردها .

والثانية — حالة تأميم احدى الشركات المساهمة مع النص على
احتفاظها بشكلها القانونى .

وهذا المسلك من المشرع يدل بجلاء على أنه قصد الى أضفاء صفة
المؤسسة العامة على هذه الشركات لاعتبارات تغيها . أهمها النأى بهذه
المشروعات عن دائرة القانون العام والقواعد المنطبقة على أشخاصه وما
يحققه من مزايا من حيث طريقة الادارة ، يضاف الى ذلك امسكان
الاستعانة برأس المال الخاص فى تمويل هذه المشروعات اذا قُدرت
الجهات المالكة لهذه الشركات أو التى أسستها أن المصلحة العامة تقتضى
طرح أسهمها للتداول ، وأيا كانت هذه الاعتبارات فانه أزاء ارادة المشرع
التي برزت بجلاء فى سلوكه هذا الطريق فانه لا يمكن ادخال هذه
الشركات العامة فى نطاق المؤسسات العامة بمقولة أن نشاط بعض هذه
الشركات يعتبر أحيانا مرفقا عاما بالمعنى المادى ، ذلك أن المشرع كان
أمامه الطريقان : طريق المؤسسة العامة ، وطريق الشركة المساهمة
العامة ، اذ سلك الطريق الأخير فانه يجب النزول على ارادته وعدم
اخراج هذه الشركات من الشكل الذى ارتأى أن تكون عليه الى شكل
آخر قصد الى عدم ادخالها فى نطاقه .

ومن حيث أنه وقد تحدد الوضع القانونى للشركات المؤممة أو
الشركات التى تملك الحكومة أو احدى المؤسسات العامة بمفردها جميع
أسهمها على النحو السالف البيان فانه يثور بعد ذلك حول ملكية أموال
هذه الشركات ، فثمة رأى يذهب الى أن أموال المنشآت المؤممة لها
صفة مزدوجة ، فالرقبة تكون ملكا للدولة أو الهيئة العامة المختصة ،
أما المنفعة فانها تكون ملكا للشركة ، وعلى مقتضى هذا الرأى فان
العقارات المبنية المملوكة لهذه الشركات تكون رقبته ملكا للدولة أو

المؤسسات العامة باعتبارها المالك الوحيد لهذه الشركات ، ومن ثم فإن الاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية ينسحب عليها طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ذلك أن العبرة بملكية الدولة بمعناها الواسع لهذه العقارات حتى ولو كانت المنفعة مملوكة لشخص معنوى آخر لأن مناط الاعفاء هو الملكية وليس المنفعة .

الا أن هناك رأيا آخر يذهب الى أن الشركات المؤممة أو المملوكة بأكملها للدولة أو المؤسسات العامة تعتبر هي المالكة لكافة أموالها بوصفها شخصا معنويا له ذمة مالية مستقلة تماما عن ذمة الهيئة العامة المالكة للأسهم ، وقد رجحت الجمعية العمومية هذا الرأي استنادا منها الى أنه ما دام القانون أو القرار الخاص بتأميم الشركة أو بتأسيسها قد احتفظ لها بشخصيتها المعنوية المستقلة ، فإن مقتضى ذلك أن تملك هذه الشركات كافة أموالها ولا يؤثر في ذلك أن الشركة بأكملها مملوكة لشخص معنوى آخر هو الدولة أو المؤسسة العامة ، إذ أن اختلاف الشخصيتين يقتضى حتما أن يستقل كل منهما بملكية أمواله ، وعلى أساس هذا الرأي فإن العقارات المبنية المملوكة لهذه الشركات لا تدخل في نطاق الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ لأن الأصل أن كل العقارات المبنية تخضع للضريبة فيما عدا ما نص صراحة على اعفائها منها ، وأذ نصت الفقرة (أ) من المادة ٢١ من القانون المذكور على اعفاء العقارات المبنية المملوكة للدولة فإن هذا الاعفاء يكون مقصور الأثر على هذا النطاق فلا يشمل الا العقارات المبنية المملوكة للدولة والمؤسسات العامة ولا يمتد الى تلك المملوكة للأشخاص المعنوية الأخرى حتى لو كانت أموالها مملوكة بأكملها للدولة أو لاحدى المؤسسات العامة وذلك اعمالا للأصل العام الذى يقضى بخضوع جميع الأشخاص حتى أشخاص القانون العام للضريبة وقصرا للاستثناء على النطاق الذى شرع من أجله .

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية — سريان الضريبة بمقتضاه على العقارات المملوكة لشركات الامتياز كشركة مياه القاهرة — القول بتمتعها بالاعفاء في ظل استنادها الى ايلولتها الى الدولة في النهاية واعتبارها في حكم الاملاك الاميرية — في غير محله — النص في القانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل على خضوع هذه المباني للضريبة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ — في شأن الضريبة على العقارات المبنية — قد حدد في المادة ٢١ منه حالات الاعفاء من هذه الضريبة على سبيل الحصر ، وليس من بين هذه الحالات العقارات المبنية والمملوكة لشركات الامتياز كشركة مياه القاهرة ، ولا يمكن ان يقال ان المباني في هذه الحالة يشملها الاعفاء المنصوص عليه في تلك المادة لأنها — طبقا لعقود الالتزام — ستؤول في النهاية للدولة ، ومن ثم تعتبر في حكم المباني المملوكة للدولة والمنصوص على اعفائها في المادة ٢١ من القانون المشار اليه — لا يمكن القول بذلك لأن العبرة هي بالجهة المالكة للمبنى في الوقت الذي تستحق فيه الضريبة عليه . وهي في الحالة المعروضة شركة مياه القاهرة .

وقد أكد هذا المعنى القانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ — بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية — فنص في المادة الأولى منه على أن « تضاف الى المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فقرة أخيرة بالنص الآتي : « وتقرض الضريبة على العقارات المخصصة لإدارة واستغلال المرافق العامة التي تدار بطريق الالتزام سواء كانت مقامة على أرض مملوكة للدولة أو للملتزمين ، وسواء نص في العقود على ايلولتها للدولة

في نهاية مدة الالتزام أو لم ينص » . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن « للهيئات أو الشركات ذات الامتياز عقارات مقام بعضها على أرض ملك الحكومة وبعضها على أرض تملكها وتؤول ملكيتها للحكومة بعد فترة محددة أو بعد انتهاء عقود الامتياز » . وقد اختلفت الآراء على اخضاعها لضريبة المباني أو عدم اخضاعها لهذه الضريبة ، وصدرت بعض أحكام تؤيد عدم اخضاعها ، ولذا كان من الضروري منعا لأى لبس في هذا الموضوع النص في مشروع القانون المعروض على اخضاعها للضريبة » . ويتضح من ذلك أن القانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر لم يستحدث حكما جديدا في هذا الخصوص ، لهذا فان مباني شركة مياه القاهرة تخضع للضريبة على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ حتى قبل تعديله بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

أما ما استندت اليه شركة مياه القاهرة في الامتناع عن أداء الضريبة من أن الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة في ١٩٥١/٦/١ يقضى بعدم استحقاق عوائد الأملاك المبنية المفروضة بالأمر العالي الصادر في ١٣/٣/١٨٨٤ على المباني الخاصة بالشركة ، ورد ما حصل من العوائد الى الشركة — هذا القول مردود بأن موضوع الدعوى التي فصلت فيها محكمة الاستئناف كان يتناول الضريبة على العقارات المبنية التي حصلت من الشركة عن مدة معينة ، ومن ثم لا يكتسب هذا الحكم أية حجية الا بالنسبة الى المدة التي صدر في شأنها ، ولا يصح التمسك به في أى نزاع يثار بعد ذلك عن مدة أخرى وفي ظل التشريع غير الذى كان يحكم العلاقة أثناء المدة الأولى .

(د) الاعفاء بالنسبة لمباني المستشفيات والمستوصفات والملاجيء ،
وبالنسبة للإبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية والمدارس
التي تختص بتعليم الدين وبالنسبة للمساكن الشعبية :

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

ضريبة على العقارات المبنية — المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦
لسنة ١٩٥٤ بشأن الاعفاء منها — مناط اعفاء المستشفيات والمستوصفات
والملاجيء — كونها معدة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين فيها مجاناً
بحرف النظر عن ديانتهم وجنسياتهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة
على العقارات المبنية تنص على أن :

« تعفى من أداء الضريبة »

(ج) الإبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس
والأديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين ، وكذلك الأبنية
المملوكة للجهات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وأبنية
النوادي الرياضية المسجلة وفقاً للقانون ، ولا تكون منشأة لغرض
الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعي أو الرياضي
أو البحث العلمي لهذه الجمعيات والنوادي ، أما ماكان من العقارات
ذات الربيع ملكاً للأوقاف الدينية أو الجهات أو الجمعيات أو النوادي
المذكورة فلا يعفى من العوائد .

(د) المستشفيات والمستوصفات والملاجيء المعدة لقبول جميع
المرضى أو اللاجئين فيها مجاناً بحرف النظر عن الدين أو الجنس ، فإذا
أعد جزء منها أو فقدت شرط التعميم استحققت الضريبة كاملة عليها .

ويبين من مقارنة هاتين الفقرتين أن المشرع أفرد حكما خاصا بالمستشفيات والمستوصفات والملاجئ ، فاشتراط لاعفائها من أداء الضريبة العقارية أن تكون معدة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين فيها مجانا ، بصرف النظر عن ديانتهم أو جنسيتهم . فإذا كانت غير معدة لقبول جميع المرضى أو أعد جزء منها بأجر استحققت الضريبة عليها كاملة . والنص على اعفاء المستشفيات والمستوصفات والملاجئ من الضريبة على الوجه سالف الذكر في الفقرة (د) بعد النص على اعفاء الأبنية المملوكة للجهات المنصوص عليها في الفقرة (ج) هو من قبيل التخصيص بعد التعميم ، والتقيد بعد الإطلاق ، ومن ثم تكون التفرقة بين ما إذا كانت المستشفيات والمستوصفات والملاجئ تابعة لأحدى الجمعيات المذكورة في الفقرة (ج) أو مملوكة لأحد الأفراد لا تقوم على أساس سليم من القانون ، يؤيد هذا النظر أنه في مجال الاعفاء من الضريبة يتعين التزام النص وعدم التوسع في تفسير الاعفاء . ويتربط على ذلك أنه سواء أكانت المستشفيات والمستوصفات والملاجئ مملوكة لأحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرة (ج) أو مملوكة لأحد الأفراد ، فإن مناط اعفائها من الضريبة العقارية أن تكون معدة لقبول جميع المرضى أو اللاجئين فيها مجانا بصرف النظر عن ديانتهم أو جنسيتهم .

ولما كان المستشفى الفرنسي يتقاضى أجورا من المرضى ، كما أن مستشفى صيدناوى الموقوف على جمعية الهلال الأحمر المصرى والمعار للمؤسسة الصحية العمالية التابعة لهيئة التحرير غير معد بوضعه الراهن لقبول جميع المرضى ، بل أنه يقبل المرضى من العمال فقط وفى مقابل أجر يقوم بدفعه رب العمل .

لذلك فانه لايجوز اعفاء المستشفين سالفى الذكر من الضريبة على العقارات المبنية .

(فتوى ١٠٨ فى ٢٧/٣/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

الضريبة على العقارات المبنية — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤
معدلاً بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ — نص المادة ٢١ منه على اعفاء
بعض العقارات المبنية استثناء من الاصل الوارد في المادة الأولى —
النص على اعفاء الأبنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد
والكنائس والأديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين —
لا ينصرف الى المدارس الأخرى التي لا تختص بتعليم الدين — تفسير
عبارة (وكذلك الأبنية المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية ...) بأنها
تشمل المدارس الأخرى — لا سند له والا أصبح التخصيص الوارد في
النص لغوا — يؤيد ذلك أن اعفاء الأبنية المملوكة للجهات أو الجمعيات
الخيرية والاجتماعية ... الخ — يلزم فيه أن تكون الأبنية معدة لزاولة
النشاط الخيري أو الاجتماعي ... الخ — عدم ورود النشاط التعليمي
ضمن النص يمنع من التوسع في التفسير .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة
على العقارات المبنية معدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على
أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها
وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على
الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض ... » .

وأن المادة ٢١ بند (ج) من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم
٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن تعفى من أداء الضريبة :

(ج) الأبنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس
والأديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين ، وكذلك الأبنية
المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وأبنية

النوادي الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل مدة لزاوله النشاط الخیری أو الاجتماعی أو الرياضي أو البحث العلمی لهذه الجمعيات والنوادی ، أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات أو النوادی المذكورة فلا یعفی من العوائد » .

وبین مما تقدم أن المشرع قد فرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه ، سواء كانت دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء ، مشغولة بعوض أو بغير عوض ، وأنه استثناء من هذا الأصل نص على إعفاء بعض العقارات المبنية من أداء هذه الضريبة ، ومن بین العقارات التي أجرى عليها هذا الاعفاء الأبنية المخصصة لأقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والأديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين ، وقد ظهر قصد الشارع في قصر إعفاء المدارس من الضريبة العقارية على تلك التي تختص بتعليم الدين دون غيرها من دور التعليم التي لا يتحقق فيها هذا الشرط فقد أورد النص على المدارس المذكورة صراحة وتحديدا ، ومن ثم يندرج حكم المدارس الأخرى — أي التي لا تختص بتعليم الدين — تحت عبارة « وكذلك الأبنية المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية » إذ القول بهذا يجعل التخصيص السابق لغوا ، ذلك التخصيص الذي هو من قبيل التقييد قبل الإطلاق والذي قرره الشارع لحكمة ارتآها ، ومن المسلم في أصول التفسير أن النص المقيد يتقيد بالحكم المقرر له ، وأن مقتضى قيام حكمه هو استقلاله عن حكم عبارة النص المطلقة وعدم انطوائه فيه ومن ثم فإن المدارس المملوكة للهيئات والطوائف الدينية التي لا تختص بتعليم الدين لا تتمتع بالإعفاء من الضريبة على العقارات المبنية .

ومن حيث أنه يضاف الى هذا أن المشرع حين أعفى الأبنية المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وأبنية النوادي الرياضية قيد هذا الاعفاء بأن تكون تلك الأبنية معدة لزاوله النشاط الخیری أو الاجتماعی أو الرياضي أو البحث العلمی للجمعيات والنوادی المذكورة ولم ينص من بین ذلك على النشاط التعليمی وقد

اقتضاء الأمر لاعفاء أبنية جمعيات البحث العلمى أن يدخل على نص
البند (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها
تعديلا بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ نص فيه صراحة على نشاط
البحث العلمى الذى لم يرد له ذكر فى القانون الأول وما كان أغناه عن
هذه الاضافة لو صح انصراف حكم الاعفاء الى النشاط التعليمى على
اطلاقه .

وغنى عن البيان أنه فى مقام تفسير قوانين الضرائب — ولا سيما
الاعفاء منها — ينبغى عدم التوسع فى هذا التفسير بل يجب تفسيرها
تفسيرا ضيقا وعدم تأويلها على وجه يجعلها تسرى على حالات لم
ينصرف إليها قصد الشارع .

ومن ثم فان الاعفاء المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة ٢١
من القانون آنف الذكر انما يقتصر — فيما يتعلق بالمدارس المملوكة
للهيئات والطوائف الدينية — على ما هو منها مختص بتعليم السدين
حسبما سلف البيان .

(ملف ١٣٤/٢/٢٧ — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

نص البند (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى
شان الضريبة على العقارات المبنية قبل تعديله بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧١ على أن يعفى من أداء الضريبة المدارس التى تختص بتعليم الدين —
المدارس التى تبأثر أنواعا أخرى من التعليم بالاضافة الى الدين
لا تعفى أبنيتها من الضريبة .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن

الضريبة على العقارات المبنية المعدل بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض ، أو بغير عوض ٠٠ ، كما تقضى المادة ٢١ فقرة ج من هذا القانون بأن « تعفى من أداء الضريبة الأبنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والأديرة والمعابد والمدارس التى تختص بتعليم الدين ، وكذلك الأبنية المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وابنية النوادى الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيرى أو الاجتماعى أو الرياضى أو البحث العلمى لهذه الجمعيات والنوادر ، أما ما كان من العقارات ذات الريع ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجمعيات أو النوادر المذكورة فلا يعفى من العوائد ، ومؤدى ذلك أن المشرع فرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كان الغرض الذى تستخدم من أجله ، وانه استثناء من هذا الأصل العام نص على اعفاء بعض العقارات المبنية من أداء هذه الضريبة ومن بينها المدارس التى تختص بتعليم الدين ، واذ نص القانون صراحة على هذا النوع من المدارس دون غيره من المدارس التى تبشر أنواعا أخرى من التعليم ، وخصه بالاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية ، فانه يكون قد قصر الاعفاء عليه ، وليس صحيحا ما تذهب اليه المدعية من أن المدارس التى تقوم بالتعليم العام تندرج تحت عبارة « وكذلك الأبنية المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية ولا تكون منشأة بغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيرى أو الاجتماعى أو البحث العلمى ». لأن مقتضى هذا التفسير أن يصبح التخصيص السابق لغوا ، ومن المبادئ المسلم بها فى التفسير أنه يجمل حمل المطلق على المقيد بمعنى أن المقيد ينفرد بالحكم المقرر له ولا يدخل تحت عبارة النص المطلقة هذا بالاضافة الى أن الشارع قد اشترط لاعفاء أبنية الجهات والجمعيات المشار إليها من الضريبة على العقارات المبنية ، أن تكون معدة لمزاولة نشاط خيرى أو اجتماعى أو للبحث العلمى ، وليس من قبيل ممارسة أحد هذه الأنشطة

ممارسة النشاط التعليمي ، وحاصل ما تقدم أن مناط إعفاء أبنية المدارس من الضريبة على العقارات المبنية أن تكون مخصصة لتعليم الدين ، فإذا كانت تباشر أنواعا أخرى من التعليم غير التعليم الديني بالإضافة الى الدين ، فإن أبنيتها لا تعفى من الضريبة على العقارات المبنية وقد أيد المشرع هذا التفسير حينما أصدر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٧١ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ونص في المادة الأولى منه على أن « يستبدل بنص البند (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية النص الآتي « الأبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والأديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين أو المملوكة للطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات الدينية أو الاجتماعية أو العلمية ، وذلك سواء كانت مجانية أو بمصروفات ، وكذلك الأبنية المملوكة للجهات والجمعيات الخيرية والاجتماعية أو العلمية وأبنية النوادي الرياضية ... » وقد أوضح الشارع أنه استحدث حكما جديدا ، وأن القانون الذي أصدره ليس قانونا مفسرا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ حين نص في المادة الرابعة من القانون على العمل به من تاريخ نشره ، وحين نص في المادة الثالثة منه على أنه « يجوز بقرار من وزير الخزانة التجاوز عن تحصيل مالم يؤد من الضرائب التي استحققت على الأبنية والدور المغفلة من تلك الضرائب بمقتضى هذا القانون قبل العمل بأحكامه » .

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية المعدل بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ — نصها في الفقرة ج منها على أن تعفى من أداء الضريبة الأبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والأديرة والمعابد

والمدارس التى تختص بتعليم الدين وكذلك الأبنية المملوكة للجهات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وأبنية النوادى الرياضية المسجلة وفقا للقانون — المقصود بالمدارس التى تختص بتعليم الدين والتى يشملها الاعفاء هى المدارس المختصة بتعليم الدين فقط دون مدارس التعليم العام المملوكة للروابط والطوائف الدينية •

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء مشغولة بعوض أو بغير عوض » •

وان المادة ٢١ بند ج من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « تعفى من أداء الضريبة » •

(ج) الأبنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والأديرة والمعابد والمدارس التى تختص بتعليم الدين، وكذلك الأبنية المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وأبنية النوادى الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيرى أو الاجتماعى أو الرياضى أو البحث العلمى لهذه الجمعيات والنوادى ، أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات أو النوادى المذكورة فلا يعفى من العوائد •

ويبين مما تقدم أن المشرع قد فرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذى تستخدم فيه ، سواء كانت دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو تحتها أو على الماء ، مشغولة بعوض أو بغير عوض ، وانه استثناء من هذا الأصل نص على اعفاء بعض العقارات المبنية من أداء هذه الضريبة، ومن بين العقارات التى أجرى عليها هذا الاعفاء الأبنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والأديرة والمعابد

والمدارس التي تختص بتعليم الدين ، فلا يمتد الاعفاء الى غير ذلك من المدارس التي تختص بالتعليم العام والمملوكة للروابط والطوائف الدينية لأن مدارس التعليم العام لا تعد من الأبنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية ولا تلحق بها .

وغنى عن البيان أنه في مقام تفسير قوانين الضرائب — ولاسيما النصوص التي تقرر الاعفاء منها — ينبغي عدم التوسع في هذا التفسير بل تفسيرها تفسيراً ضيقاً وعدم تأويلها على وجه يجعلها تسرى على حالات لم ينصرف اليها قصد الشارع وهو ماسبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٩ يونية سنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن مطالبة مدارس التعليم العام المملوكة للروابط والطوائف الدينية باسترداد ما أدته من ضرائب عقارية لا يستند الى أساس سليم من القانون فان بحث مسألة تقادم الحق في استرداد الضرائب المذكورة أمر لا جدوى منه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية المنصوص عليها في البند ج من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ معدلاً بالقانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ انما يقتصر — فيما يتعلق بالمدارس المملوكة للطوائف والروابط الدينية — على ما هو مختص منها بتعليم الدين فقط .

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

ضريبة العقارات المبنية - اعفاء المساكن الشعبية منها لمدة خمس سنوات من بدء الانتفاع بها تطبيقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ - قصر هذا الاعفاء على المساكن الشعبية التجارية التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون - عدم سريان الاعفاء على غيرها من المساكن الشعبية إلا بصور تشريع خاص .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمساكن الشعبية على أن « تتولى إنشاء المساكن الشعبية طبقاً لأحكام هذا القانون من ترخص لهم في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية من الهيئات والأشخاص الآتى بيانهم :

- ١ - مجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية .
- ٢ - أصحاب الأعمال الذين ينشئون المساكن لعمالهم .
- ٣ - الجمعيات التعاونية لبناء المساكن وجمعياتها العامة .
- ٤ - من يشتركون في مناقصة عامة تجريها الحكومة لبناء المساكن الشعبية ويقبل عطاؤهم ويراعى في المفاضلة بين العطاءات الأجرة المحددة فيها للسكن » .

وتتضمن المادة ٢١ من هذا القانون بأن يعفى كل مسكن شعبي من عوائد الأملاك المبنية لمدة خمس سنوات من بدء الانتفاع به، وتنص المادة ٢٣ منه على أنه « يجوز لمجلس الوزراء عند الاقتضاء خفض الأجور المحددة للمساكن الشعبية » ، وتنص المادة ٢٦ على أنه « لا يجوز تأجير المسكن الشعبي من الباطن كله أو بعضه إلا بموافقة مصلحة المساكن الشعبية كما لا يجوز إطلاقاً تأجير المسكن الشعبي مؤثلاً » ، وقضت المادة ٧٢ بأنه « إذا لم يتم المتفق بالمسكن الشعبي بأداء الإيجار في ميعاده سقط حقه في الانتفاع » ، والزمّت

المادة ٢٨ الهيئات والأشخاص الذين ينشئون مساكن شعبية أن يقوموا بصيانتها وأجراء الإصلاحات اللازمة لضمان سلامتها وبقيائها في حالة جيدة ، وأخيرا أوجبت المادة ٢٩ على مصلحة المساكن الشعبية أن تضع نماذج عقود الإيجار والانتفاع الخاصة بالمساكن الشعبية ويعتمدها وزير الشؤون الاجتماعية .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص في جلاء ووضوح أنها تعفى المساكن الشعبية التي تقوم الهيئات والأشخاص المرخص لهم من وزير الشؤون الاجتماعية في انشائها طبقا للمادة الأولى من القانون المشار اليه بقصد تأجيرها الى الغير أو تخويله حق الانتفاع بها مع بقاء ملكيتها أو ملكية الرقبة فيها للهيئات أو الأشخاص الذين قاموا بانشائها ، ومن ثم يكون الاعفاء من عوائد الأملاك الذي نصت عليه المادة ٢١ من القانون مقصودا به هذا النوع من المساكن الشعبية الذي نظمت أمره نصوص ذلك القانون ، وهي المساكن التي تنشئها هيئة أو شخص من الهيئات أو الأشخاص المبينة في المادة الأولى بترخيص من وزير الشؤون الاجتماعية بقصد تأجيرها للغير .

ولما كانت الحكومة لم تقف عند هذا الحد في سعيها وعملها لحل أزمة المساكن فرأت انشاء مساكن شعبية قليلة التكاليف ميسرة السداد بحيث يكون في مقدور ذوى الدخل المحدود تملكها بعد انقضاء سنة ، ونظرا الى أن هذا المشروع كثير النفقات كما يحتاج الى ادارة تتولاه وفقا للأساليب التجارية ، فقد استقر الرأي على انشاء شركة مساهمة من شركات الاقتصاد المختلط تشترك الحكومة بنصيب في رأسمالها ويشترك في الباقي البنك المركزى وصناديق التأمين والادخار وشركات التأمين والبنوك العقارية والتجارية . وتحقيقا لهذا الهدف صدر القانون رقم ٦٠١ لسنة ١٩٥٣ بالترخيص للحكومة الاشتراك في شركة مساهمة لانشاء المساكن الشعبية كفلت الحكومة للمساهمين فيها ربحا أدنى مقداره ٤٪ من القيمة الاسمية المدفوعة للاسهم وعهد الى الشركة القيام بكافة الأعمال المتعلقة بانشاء تلك المساكن ، وقد خلا هذا القانون من أى نص يقضى باعفاء المساكن الشعبية التي تنشئها تلك الشركة من عوائد الأملاك المبنية ، ومن ثم

فلا سبيل الى اعفاؤها بطريق القياس تطبيقا للقاعدة الدستورية الأساسية التي تقضى بأن الاعفاء من الضرائب العامة لا يكون في غير الأحوال المبينة في القانون ، أى أنه يتعين لعماله أن ينص القانون عليه صراحة في غير لبس ولا ابهام . يؤيد هذا النظر أن المشرع عندما اتجه قصده الى اعفاء مساكن مدينة العمال بامبابية ، التي يتقرر تملكها ، من الضريبة على العقارات المبنية والرسوم البلدية ورسوم الخفر لمدة خمس سنوات ، أصدر القانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٥ بهذا الاعفاء . وقد جاء بمذكرته الايضاحية أن الوزارة تهدف في سياستها الاسكانية الى تيسير سبل الحصول على المسكن الملائم خصوصا للطبقات المحدودة الدخل بأقل التكاليف سواء أكان ذلك عن طريق التأجير أو التملك ، ونظرا الى أن القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمساكن الشعبية قد نص في المادة ٢١ منه على اعفاء كل مسكن شعبي من عوائد الأملاك المبنية لمدة خمس سنوات من بدء الانتفاع ، وقد قصد بهذا النص تخفيف عوائد الأملاك المبنية على المنتفعين بهذه المساكن عن طريق تخفيضها عن الهيئات التي تقوم بإنشاء هذا النوع من المساكن ، ولما كان هذا القانون قاصرا على المساكن الشعبية التأجيرية التي تبقى ملكية رقبتها للهيئات التي قامت بإنشائها ، ونظرا الى أنه قد رثى تملك مساكن مدينة العمال بامبابية لسكانها : ورغبة في تخفيف الأعباء التي يتحملها الراغبون في تملك هذه المساكن تشجيعا لهم على التملك ، فقد رأت الوزارة اعفاءهم من أداء الضريبة على العقارات المبنية والرسوم البلدية ورسوم الخفر لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيع عقد التملك .

(هـ) العقارات المبنية التي استحدثت اعفاؤها بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ :

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

ضريبة على العقارات المبنية — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأنها — المباني التي لم تكن معفاة من الضريبة بموجب الأمر العالي الصادر في ١٣/٢/١٨٨٤ واستحدثت اعفاؤها طبقا لهذا القانون — اعفاؤها من الضريبة تلقائيا دون حاجة الى تقديم الطلب المبين بالمادة ٢٣ من القانون .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية قد فرق بين حالات الاعفاء من هذه الضريبة وبين حالات رفعها ، ذلك أنه نص في الباب السادس منه على الاعفاءات ، بينما نص على الرفع في الباب السابع ، وقد تضمن الباب السادس مادة وحيدة هي المادة ٢١ التي حددت تسع حالات للاعفاء من الضريبة ، يبين من مقارنتها بحالات الاعفاء التي كان منصوصا عليها في الأمر الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ الذي حل محله القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن المشرع قد استحدث حالات جديدة للاعفاء ، وهذه الحالات المستحدثة هي التي يدور حولها الخلاف ، ذلك أن المباني التي كانت معفاة من الضريبة بمقتضى الأمر العالي الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ واستمر اعفاؤها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، انما يكون اعفاؤها من الضريبة تلقائيا دون حاجة الى تقديم طلب للاعفاء ، كما أن المباني التي تلحق بها حالة من حالات الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٢١ بعد العمل بالقانون المذكور ، لا تعفى تلقائيا من الضريبة . وانما ترفع عنها الضريبة بعد تقديم طلب مصحوب بقسيمة دالة على سداد آخر قسط مستحق من الضريبة . وذلك طبقا لأحكام المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر .

أما المباني التي لم تكن معفاة من الضريبة بموجب الأمر العالي الصادر سنة ١٨٨٤ ، واستحدثت اعفاؤها بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكانت شروط الاعفاء متوافرة فيها عند العمل بهذا القانون، فقد أثارت خلافا في الرأي حول ما اذا كانت تعفى من الضريبة تلقائيا طبقا للمادة ٢١ السالفة الذكر أو ترفع عنها الضريبة اعمالا للفقرة ٩ من المادة ٢٢ التي تنص على أن الضريبة ترفع « اذا أصبح العقار معفى طبقا للمادة السابقة » وفي هذه الحالة يكون الرفع طبقا للشروط التي نصت عليها المادة ٢٣ ، أى بعد تقديم طلب مضروب بقسيمة دالة على أداء آخر قسط مستحق من الضريبة وقت تقديم الطلب ، وقد انتهت الجمعية العمومية في هذا الشأن الى أن الفقرة ٩ من المادة ٢٢ تتضمن حكما للاستقبال ، وهى بهذه المثابة تنصرف الى المباني التي تتوافر فيها حالة من حالات الاعفاء بعد العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، أما تلك التي توافرت فيها شروط الاعفاء عند العمل بهذا القانون فانها تتدرج تحت حالات الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٢١ ، وبذلك يصير اعمال كل نص في مجاله الذي عناه المشرع . فالاعفاء يكون بالنسبة الى العقارات المبنية التي كانت معفاة أصلا أو استحدثت اعفاؤها وكانت شروط الاعفاء متوافرة فيها وقت العمل بالقانون ، ويكون هذا الاعفاء تلقائيا ، اذ أن المادة ٢١ التي تحكم هذه الحالات لم تستلزم شروطا معينة لاعمال هذا الاعفاء ، أما المباني التي توافرت فيها حالة من حالات الاعفاء بعد العمل بالقانون المذكور فانها لا تعفى من الضريبة بالتطبيق لنص المادة ٢١ ، وإنما ترفع عنها الضريبة اعمالا للمادتين ٢٢ و ٢٣ وبالشروط التي نصت عليها المادة الأخيرة .

لهذا انتهت الجمعية العمومية الى أن المباني المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ تعفى تلقائيا من الضريبة على العقارات المبنية متى كانت شروط الاعفاء متوافرة فيها وقت العمل بالقانون المذكور .

و — مدى الاعفاء من الضريبة على العقارات المبنية :

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

النص على الاعفاء من الضرائب الاضافية على العقارات المبنية
لا يفيد الاعفاء من الرسوم المفروضة على ذات هذه العقارات .

ملخص الفتوى :

تتفق الضريبة مع الرسم من حيث كونها فريضة مالية تدفع نقدا وبصفة نهائية للدولة . على أن طبيعة الضريبة تختلف عن طبيعة الرسم من حيث أحكامها وأداة فرضها . فاذا صدر قانون بالاعفاء من ضريبة معينة فان أثره لا ينصرف بالضرورة الى الرسوم التي قد تتخذ من وعاء هذه الضريبة أساسا لفرضها مالم ينص القانون صراحة على ذلك .

وعلى سبيل المثال ، فان صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وتناول هذا القانون العقارات الواردة به بالاعفاء من جميع الضرائب العقارية الأصلية والاضافية ، لا يعنى انصراف هذا الاعفاء الى الرسوم المفروضة على ذات العقارات ومنها رسم الشاغلين والرسم البلدى ورسم النظافة العامة . وأساس ذلك ، ان هذه الرسوم ليست من قبيل الضرائب الاضافية ، فضلا عن أن المشرع لم يتناولها بالاعفاء صراحة .

(ملف ٩١/٢/٧ — جلسة ١٦/١١/١٩٨٢)

الفرع الرابع

الضريبة على التصرفات العقارية

أولاً : وعاء الضريبة :

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

الضريبة التي فرضها المشرع بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية على التصرفات التي يكون محلها عقارات واقعة داخل الكردون اذا زادت قيمتها عن حد معين عدم استحقاقها على واقعة الشهر ذاتها — واقعة الشهر أو التوثيق وحدها ليست كافية لاستحقاق الضريبة — هذه الواقعة لا بد أن تكون مسبقة بتصرف ارادى من الممول بغرض تقرير حق للمغير على العقار محل التصرف — ارادة الممول تمثل العنصر الاساسى فى التصرف الخاضع للضريبة — اختلاف التصرف عن الوقائع القانونية التي تكسب المغير حقوقاً على العقار بغير ارادة مالكة كالميراث والحيازة — نزع ملكية العقار للمنفعة العامة وفقاً للاحكام والاجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تتم جبراً عن المالك ودون اعتداد بارادته — عدم انطوائه على تصرف ارادى — أثر ذلك — عدم خضوع نزع الملكية لضريبة التصرفات المقررة بقانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ عدلت البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تحدد بعض أوعية ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فاضافت اليها التصرف فى العقارات وقضت المادة ٥٦ من قانون العدالة الضريبية بتطبيق هذا التعديل على التصرفات التي تم شمولها اعتباراً من ١/١/١٩٧٤ . وقد أصبح نص البند ١ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله يجرى على النحو الآتى :

« التصرف في العقارات أو الاراضي داخل كردون المدينة سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها وسواء التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وسواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره .

وتعتبر تصرفا خاضعا للضريبة تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجيله لمدة تزيد على خمسين عاما .

واستثناء من أحكام المادة ٣٧ مكرر يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر ويسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة .

ولا تسرى هذه الضريبة اذا كانت قيمة ما تحدف فيه الممول مقدرة وفقا لاحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه فاذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة في قانون رسوم التوثيق المشار اليه .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة على رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذي يلزم بسدادها احساب الممول المتصرف ويعتبر باطلا كل اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري توريد ما حصلته الى مصلحة الضرائب في المواعيد وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون ويمنع توثيق أو شهر التصرفات المشار اليها الا بعد تحصيل الضريبة المنصوص عليها في هذا البند .

ويستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوراثة في العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند الميراث اذا لم تجاوز قيمة التصرفات عشرين الف جنيه ... وكذلك تقديم العقار كحصة عينية

نظير الاسهام في رأس مال المشروعات الاستثمارية أو نظير الاسهام في رأس مال المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

واذا صدر التصرف من الممول لاكثر من مرة واحدة خلال عشرة سنوات خضعت الارباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الارباح التجارية والصناعية بالسعر المقرر في المادة ٣٧ « ٠٠٠٠٠٠ » .

ومفاد هذا النص ان المشرع فرض ضريبة تعادل رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على التصرفات التي يكون محلها عقارات تقع داخل كردون المدن اذا ازادت قيمتها عن حد معين والقي عبء الضريبة على عاتق المتصرف والزم المتصرف اليه بادائها لحسابه وأوجب على الشهر العقاري تحصيلها وتوريدها الى مصلحة الضرائب واستثنى من الخضوع لها تصرفات الوارث ، اذا لم تتجاوز قيمة (عشرين ألف جنيه) ووقعت على العقار بحالته التي آل اليه بها وتقديم العقار كحصة في المشروعات الاستثمارية أو نظير الاسهام في وحدات القطاع العام ، ورفع مقدار الضريبة الى السعر المقرر لضريبة الارباح التجارية والصناعية المنصوص عليه بالمادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اذا تكرر التصرف من الممول خلال عشر سنوات .

وبناء على ذلك فان الضريبة لا تستحق عن واقعة الشهر ذاتها وانما يلزم لتحصيلها وفقا لصريح عبارات النص ان يتوافر وعائها بان يتصرف الممول في عقار وذلك لا يتحقق الا اذا اتجهت ارادته الى ترتيب أثر قانوني وبالتالي فان واقعة الشهر أو التوثيق وحدها ليست بكافية لاستحقاق الضريبة وانما يتعين ان تكون مسبقة بتصرف ارادى من الممول بقصد تقرير حق للغير على العقار محل التصرف فارادة الممول تمثل العنصر الاساسى في التصرف الخاضع للضريبة وتلك الارادة لا توجد الا في العقود كمصدر من مصادر الالتزام ينقل الملكية وفي ذلك يختلف التصرف عن الوقائع القانونية التي تكسب الغير حقوقا على العقار بغير ارادة مالكة كالميراث والحيازة .

ولما كان نزع ملكية العقار بالمنفعة العامة وفقا للاحكام والاجراءات المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يتم جبرا عن المالك ودون اعتداد بآرائه فانه لا ينطوى على تصرف ارادى وبالتالي لا يخضع لضريبة التصرفات ، ولا يغير من ذلك ان المادة التاسعة من قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تقرر نقل الملكية للجهة المنزوع الملكية لصانحها بموجب نموذج موقع من صاحب العقار أو قرار بنزع ملكية من لم يوقع وترتب آثار عقد البيع على ايداع النموذج أو القرار بالشهر العقارى لان توقيع صاحب الشأن على نموذج نقل الملكية لا يعنى سوى اذعانه للقرار الصادر بتقرير المنفعة العامة الذى يمثل بالاضافة الى الاجراءات التالية له مصدر الالتزام بنقل الملكية لذلك فان اثار الشهر المتمثلة فى انتقال الملكية لا تتوقف على ارادة المنزوع ملكيته بأى حال فهو ان لم يوقع النموذج أصدرت الادارة المختصة قرارا يحل محل النموذج الموقع وينتج ذات الاثر فى نقل الملكية اذا أودع بالشهر العقارى •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع نزع الملكية لضريبة التصرفات المقررة بقانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ •

(ملف ٢٧/١/٧ — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

عدم خضوع الهبة للضريبة المقررة فى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معلة بالقانونين رقمى ٧٨ لسنة ١٩٧٣ و ٤٦ لسنة ١٩٧٨ •

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع لبيان مدى خضوع الهبة للضريبة على التصرفات العقارية ، فاستبانت الجمعية

المعمومية ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل نص في المادة ٣٢ منه معدلة بالقانونين رقمي ٧٨ لسنة ١٩٧٣ و ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على أن تسرى الضريبة على ارباح التصرف في العقارات المبنية أو المعدة للبناء داخل كردون المدينة . في حين نص قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في المادة ١٩ منه على فرض ضريبة على اجمالي قيمة التصرف في العقارات واعتبر الهبة تصرفا لغير الفروع خاضعا لهذه الضريبة . ويستفاد من ذلك أن المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانونين رقمي ٧٨ لسنة ١٩٧٣ و ٤٦ لسنة ١٩٧٨ جعل محل الضريبة هو الربح الناتج عن التصرف في العقارات المبنية أو المعدة للبناء داخل كردون المدينة . فاذا انتفى الربح كما في الهبة بوصفها تصرفا بغير عوض لا يكون ثمة ربح محقق ، فينتفى وعاء هذه الضريبة ومن ثم فلا ينشأ استحقاقها قانونا وتصبح ولا محل لها اما القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فجعل محل الضريبة هو التصرف ذاته سواء حقق ربحا أم لم يحقق ، ولم يستثن من ذلك سوى التصرف بالهبة الى الفروع خلافا لما كان عليه العمل طبقا للمادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانونين رقمي ٧٨ لسنة ١٩٧٣ و ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . ولما كان التصرف في الحالة المعروضة تصرفا بالهبة لا ينتج ربحا بطبيعته باعتباره تصرفا بغير عوض ، وقد تم هذا التصرف في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانونين رقمي ٧٨ لسنة ١٩٧٣ و ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذي جعل محل الضريبة هو الربح الناتج عن التصرف وليس التصرف نفسه ، فمن ثم لا يخضع التصرف المذكور للضريبة المقررة في المادة ٣٢ من القانون المذكور .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع الهبة للضريبة المقررة في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانونين رقمي ٧٨ لسنة ١٩٧٣ و ٤٦ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

أرباح التصرفات في العقارات المبنية تخضع للضريبة ، بالنسبة لما تم شهوره من تصرفات اعتبارا من ١٩٧٤/١/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وحتى انتهاء العمل بأحكام هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية أخضع للضريبة أرباح التصرفات في العقارات المبنية أو الاراضى داخل كردون المدينة بحيث تصبح هذه الضريبة واجبة الاداء من تاريخ العمل بالقانون على ماتم شهوره من تصرفات اعتبارا من ١٩٧٤/١/١ وحتى انتهاء العمل بأحكام هذا القانون . وقد قضى المشرع بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل بالغاء العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فيما غدا بعض الاحكام وليس من بينها الحكم الخاص بالضريبة على ارباح التصرفات العقارية ولم يجعل لهذا الالغاء أى اثر رجعى ومؤدى ذلك سريان الضريبة على التصرفات التى تم شهورها اعتبارا من ١٩٧٤/١/١ وحتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وأساس ذلك ان دين الضريبة يتحدد وفقا للقانون السارى وقت نشوئه ، فاذا مانشأ وفقا لحكم قانون مايظل مستحقا للدولة وواجبا الاداء على الممول حتى ولو لغى هذا القانون ، طالما أن قانون الالغاء لم يتضمن اثرا رجعيا للعمل بأحكامه .

قاعدة رقم (٤١٢)

ثانيا : القانون الواجب التطبيق والواقعة المنشئة للضريبة :

المبدأ :

يظل التصرف العقاري الحاصل في ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وقبل نشر قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ خاضعا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا .

ملخص الفتوى :

وتخلص وقائع الموضوع في أنه بموجب عقد مسجل برقم ١٦٨٩ بتاريخ ١٩٨١/٩/٦ تصرف ورثة المرحوم ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ في الارض التى الت اليهم بطريق الميراث بالبيع بثمن قدره خمسمائة ألف جنيه ، وقد قام مكتب الشهر العقارى والتوثيق ببنى سويف بتحصيل مبلغ ٤٩٦٨٢ جنيها و ٤٠ مليما قيمة الضريبة على التصرفات العقارية المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٣٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل — بعد تعديله بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية الذى ينص بخضوع الارباح الناتجة من التصرف في الارض داخل كردون المدينة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية بسعر يعادل السعر المحدد للرسم النسبى المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر على الا تسرى الضريبة على ما يجاوز عشرين الف جنيه في حالة تصرف الوارث في العقارات الالية من مورثه بحالتها عند الميراث .

وقد تقدم الورثة الباقيين بطلب لاسترداد الضريبة التى تم تحصيلها استنادا الى أن هذا التصرف لا يخضع للضريبة باعتبار أنه تم في ظل العمل باحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧

لسنة ١٩٨١ الذي استحدث في المادة ١٩ منه النص على استثناء تصرف الوارث في العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند الميراث— أيا كان قيمته من الخضوع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية وان احكام الضريبة على الارباح التجارية والصناعية يعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٨١ التي تبدأ من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ .

وترى مصلحة الضرائب ان هذا التصرف يخضع لضريبة التصرفات العقارية طبقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه استنادا الى ان المشرع افرد لهذه الضريبة احكاما خاصة فيما يتعلق بتحديد وعاءها والواقعة المنشئة لها وتحديد سعرها على نحو مغاير لاحكام الضريبة على الارباح التجارية والصناعية فجعل تلك الضريبة تفرض على التصرف عند حدوثه ولا تخضع لمبدأ سنوية الضريبة ولذلك فان قانون الضرائب على الدخل الجديد رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ لايسرى الاعلى التصرفات التي تتم بعد تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٠/٩/١٩٨١ ولا تسرى على التصرفات التي تمت قبل هذا التاريخ ومنها التصرف المشار اليه الذي تم في ٦ سبتمبر سنة ١٩٨١ .

وقد طلب الرأي في الموضوع فعرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبة والتي تنص على أن تسرى الضريبة على أرباح :

١ — التصرف في العقارات المبنية أو الاراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف بها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو اجزاء منه أو وحده سكن أو غيرها وسواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره واستثناء من أحكام المادة (٣٧) يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر أن يسرى الاعفاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة

إذا كانت قيمة ماتصرف فيه الممول يقدره وفقا لاحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز عشرة الاف جنيه فاذا تجاوزتها استحققت الضريبة على مايزيد على ذلك بذات النسب المقررة في قانون رسوم التوثيق والشهر المشار اليه .

وعلى ماموريات ومكاتب الشهر العقارى تحصيل الضريبة على رسوم التوثيق والشهر المقرره بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذى يلزم بسدادها لحساب الممول المتصرف ويعتبر باطلا كل اتفاق أو شرط يتفق بنقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه ٠٠٠ ٠٠٠ ويستثنى من الشركات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث فى العقارات الالية من مورثة بحالتها عند الميراث اذا لم تجاوز قيمة التصرف ٢٠ ألف جنيه فاذا تجاوزتها استحققت الضريبة على مايزيد على ذلك بذات النسب المقررة ٠٠٠ ٠٠٠ « كما استعرضت الجمعية قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والتي تنص المادة ١٩ منه على أنه « استثناء من حكم المادة (٣١) من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر ٥ ٪ وبغير أى تخفيض على اجمالى المتصرف فى العقارات المبنية أو الاراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها وسواء أكان ذلك التصرف شاملا العقار كله أو جزء منه أو وحدة سكنية أو غير ذلك وسواء كانت اقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو للغير .

وتستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث فى العقارات الالية من ورثة بحالتها عند الميراث ٠٠٠٠ وعلى مأموريات الشهر العقارى تحصيل الضريبة على رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر بذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذى يلزم بسدادها لحساب الممول ويعتبر باطلا كل شرط أو اتفاق يقضى بنقل عبء الضريبة الى المتصرف اليه ٠٠٠٠ وتنص المادة (٥) من مواد اصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على أنه ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به على الوجه الاتى :

• • • • • — ١

٢ — يعمل بأحكام الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على أرباح شركات الأموال اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨١ والسنة المالية المنشئة خلالها ، متى كان تاريخ انتهائها لاحقاً لتاريخ نشر هذا القانون

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على احكام القانونين رقمي ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما أن المشرع ادرج الضريبة على التصرفات العقارية ضمن الفصل الخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولكن خصها بأحكام تتفق وطبيعتها منها استحقاقها والواقعة المنشئة لها وكيفية تحصيلها فهو لم يخضعها لقاعدة سنوية الضريبة بل اوجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ تحصيلها على رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٤ بذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذي يلتزم بسدادها لحساب الممول .

ومن حيث الواقعة المنشئة للضريبة في الحالة المعروضة تمت قبل صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فانه ينعين تفسير نص المادة (٥) فقرة (٢) من ميعاد اصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وما اذا كان المقصود منها هو الرجعية بمعناها الفني أي سريان الضريبة على الوقائع التي تكون قد تمت واكتملت قبل تاريخ نشره أم أن المقصود بذلك هو سريانها بأثر مباشر على الوقائع التي تكتمل في ظله .

ومن حيث أن مفاد المادة (٥) فقرة (٢) سالفة الذكر هو سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٨١ (وهي السنة التي تبدأ من ١/١/١٩٨١ وتنتهي في ٣١/١٢/١٩٨١) .

ولما كان وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هو الأرباح الصافية التي تتحقق في نهاية السنة الضريبية نتيجة مباشرة النشاط الخاضع للضريبة خلال هذه السنة بعد خصم جميع التكاليف ، فمن ثم فان القانون لايسرى الا على الأرباح التي تتحقق في نهاية السنة الضريبية

وهي نهاية ١٩٨١ م أى بعد تاريخ نشر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وليس قبل ذلك التاريخ .

ومما يؤكد هذا المعنى أن المشرع فى ذات النص حينما قضى بسريان الضريبة على السنة المالية المفتية خلال عام ١٩٨١ اشترط ان يكون تاريخ انتهاء السنة المالية لاحقا لتاريخ نشر هذا القانون وهذا يدل دلالة قاطعة على أن المشرع لم يقصد بنص المادة (٥) فقرة (٣) من مواد اصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر سريانها باثر رجعى على الوقائع التى تكون قد تمت واكتملت قبل تاريخ نشر القانون بل المقصود منها هو سريانها باثر مباشر على الوقائع التى تكتمل بعد تاريخ نشره ولو كان المشرع يهدف الى غير ذلك لكان قد نص على ذلك صراحة كما هو الحال بالنسبة للضريبة على المرتبات اذ نص على أن يعمل بها اعتبارا من بداية السنة المالية ١٩٨٢/٨١ أى من ١/٧/١٩٨١ م (٥ فقرة ٣ من مواد اصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١) وكذا بالنسبة للضريبة على أرباح المهن غير التجارية والضريبة انعامية على الدخل فنص على أن يعمل بها اعتبارا من أول يناير ١٩٨١ م (م ٥ فقرة ٤ من ذات النص) الخ

يؤكد ذلك ماجرى من مناقشات بمجلس الشعب حول المادة (٥) من مواد اصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر التى يبين منها أن المشرع لم يستهدف اثرا رجعيا .

ومن حيث أنه اعمالا لما تقدم ولما كان تصرف الورثة البائعين فى صورة عقد البيع — قد تم وسجل بتاريخ ١٩٨١/٩/٦ م أى فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وقبل تاريخ نشر قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فى ١٠ سبتمبر ١٩٨١ فمن ثم فان هذا التصرف يظل خاضعا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع تصرف ورثة المرحوم فى الارض التى آلت اليهم

بطريق الميراث بالبيع للضريبة على التصرفات العقارية المنصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

١ ملف ٩٠/٢/٧ — جلسة ١٩٨٣/١٠/٥

راجع الفتوى اللاحقة في ذات الموضوع .

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

التصرف العقاري الذي يتم في ١٩٨١/٩/٦ يخضع للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من أول يناير ١٩٨١ بالنسبة للضريبة العامة على الدخل .

ملخص الفتوى :

ثار التساؤل بشأن خضوع الايرادات الناجمة عن التصرفات العقارية التي تمت وسجلت خلال سنة ١٩٨١ وقبل العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الدخل . وقد عرض الامر على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وتلخصت وقائع الموضوع في انه بموجب عقد مسجل برقم ١٦١٩ بتاريخ ١٩٨١/٩/٦ تصرف ورثة المرحوم في الارض التي آلت اليهم بطريق الميراث بالبيع بمبلغ قدرة خمسمائة الف جنيه وقد قام مكتب الشهر العقاري والتوثيق ببني سويف بتحصيل مبلغ ٤٠٤٠٩٦٨٣٠٤٠ جنيها قيمة الضريبة على التصرفات العقارية المنصوص عليها في البند (١) من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية وازاء وجود خلاف بين مصلحة الضرائب والبايعين بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على هذا التصرف فقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٣/١٠/٥ فانتهت الى خضوع هذا التصرف للضريبة العقارية المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ واذا ثار خلاف بشأن

خضوع هذا التصرف للضريبة العامة على الدخل — الايراد العام —
فقد اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية فاستظهرت ان مناط
البحث هو تحديد القانون الذى يسرى على التصرف وقد تم فى
١٩٨١/٩/٦ هل هو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٧٨ كذلك القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن ضريبة الايراد
العام ، أم هو القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمعمول به اعتبارا من
١٩٨١/٩/٨ فاذا كان التصرف محل البحث قد تم قبل تاريخ العمل
بالقانون المذكور فانه يخضع لحكم القوانين السابقة عليه وهى القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ كذلك القانون
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك اخذا بما انتهى اليه افتاء الجمعية بجلسة
١٩٨٣/١٠/٥ بخضوع هذا التصرف للضريبة العقارية المقررة بالقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم
فان هذا يخضع لضريبة الايراد العام التى كانت سارية عند انعقاده
وهى المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وقد استعرضت الجمعية
العمومية نص المادة الخامسة فقرة (٤) من مواد اصدار القانون رقم
١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليها وتنص على أن « ينشر هذا القانون
بالجريدة الرسمية ويعمل بها على الوجه الاتى ٤ — يعمل
باحكام الضريبة العامة على الدخل والاحكام الواردة بالكتاب
الثالث من هذا القانون فيما عدا احكام الباب العاشر من هذا الكتاب
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨١ » وبذلك يكون المشرع قد حدد صراحة
تاريخ العمل بالقانون المذكور فيما يتعلق بالضريبة العامة على الدخل
وهو أول يناير سنة ١٩٨١ . والواقع أنه بدا أن المشرع قرر بذلك
اثرا رجعيا فى هذا الشأن الا انها ليست رجعية حقيقية بل هى تأكيد
للاثر المباشر للقانون مما يزيل أى لبس قد يثور فى هذا الصدد .
ذلك أن الضريبة العامة على الدخل أو الايراد لا يتحدد وعائدها الا فى
نهاية السنة الضريبة التى تستحق عنها الضريبة وليس قبل ذلك ، فان
كانت التصرفات والاعمال والوقائع المنشئة للايراد والدخل فى اثناء
السنة انما تتوالى على أساس ما يخضع له من ضرائب نوعية قد يحقق
بعضها الربح والبعض الخسارة ويتقاضى هذا بذلك ولا يتحدد الموقف
النهائى للربح أو الخسارة ويتحقق ايراد أو دخل خاضع للضريبة الا

في نهاية السنة الضريبية فحينئذ يتحدد على وجه القطع تحقق الإيراد والدخل الخاضع للضريبة ومقداره أو عدم تحققه ، فالوقائع والأعمال والتصرفات المختلفة التي تتم خلال السنة الضريبية أو حتى وقائبع منشئة لاستحقاق الضريبة ولكن الضريبة مستحقة على الوعاء السنوى الذى يتكون من صافى مجموع ماتحققه هذه الوقائع من ربح بعد تقاضى الارباح والخسائر ان وجدت . وفى تحديد ذلك وكان نص القانون واضحا صريحا فى سريان احكامه الخاصة بضريبة الدخل من ١٩٨١/١/١ وكان هذا التصرف قد تم فى ١٩٨١/٩/٦ ، ومن ثم فانه طبقا لصريح نص المادة الرابعة فقرة (٤) من قانون الاصدار يخضع لاحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، واذا نصت المادة ١٨ من القانون على عدم سريان الضريبة العامة على الدخل فى شأن مثل هذه التصرفات، ومن ثم فتطبيقا للآثر المباشر للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وهذا مانصت عليه المادة ١٨ منه فان التصرف المدرج امره وهو يخضع لهذا القانون وحده لا يكون خاضعا للضريبة العامة على الدخل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على التصرف المدرج وعدم خضوعه للضريبة العامة على الدخل .

(ملف ٩٠/٢/٧ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

الضريبة على التصرفات العقارية لا تخضع لمبدأ سنوية الضريبة، وإنما تؤدى مع الواقعة المنشئة لها عند تسجيل المحرر النطوى على التصرف .

ملخص الفتوى :

ادرج المشرع الضريبة على التصرفات العقارية ضمن الفصل الخاص بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية . وخصها باحكام

تتفق وطبيعتها من حيث استحقاقها والواقعة المنشئة لها وكيفية
تحصيلها • ولم يخضع المشرع هذه الضريبة لقاعدة سنوية الضريبة
بل أوجب تحصيلها على رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم
٧٠ لسنة ١٩٦٤ وبذات اجراءات تحصيلها من المتصرف اليه الذي
يلتزم بسدادها لحساب الممول • ولم يقصد المشرع بنص المادة ٥ فقرة
٣ من مواد اصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب
على الدخل سريانها بأثر رجعي على الوقائع التي تكون قد تمت
واكتملت قبل تاريخ نشر القانون ، بل المقصود منها هو سريانها بأثر
مباشر على الوقائع التي تكتمل بعد تاريخ نشره • ويترتب على ذلك
أنه اذا كان تصرف الورثة بالبيع قد تم وسجل في ظل العمل بالقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وقبل نشر
قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فإنه يظل خاضعا
لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلا بالقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٧٨ •

(ملف ٩٠٠/٢/٧ — جلسة ١٩٨٣/١٠/٥)

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

الواقعة المنشئة لحق اقتضاء امرية على التصرفات العقارية
هي التقم بالمحرر العرفي لتسجيله — اما قبل ذلك فالمعقد يرتب
التزامات شخصية بين المتعاقدين ومن ثم لا ينشأ لمصلحة الضرائب أى
حق في اقتضاء الضريبة •

ملخص الفتوى :

سار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن العدالة الضريبية في
فرض الضريبة على التصرفات العقارية في منحى القانون رقم ١١٤
لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى في الاعتماد بواقعة تسجيل المعقد
باعتباره السند الناقل للملكية وليس بمجرد الانفاق العرفي على
المتصرف • ومن ثم لا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى

الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، فان الواقعة المنشئة لحق مصلحة الضرائب في اقتضاء ضريبة التصرفات العقارية المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ هي بتقديم العقد العرفي الى مكتب الشهر العقارى لتسجيله .

(ملف ٢٦٣/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ :

الواقعة المنشئة لحق مصلحة الضرائب في اقتضاء ضريبة التصرفات العقارية المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ هي وقت تسجيل عقد التصرف ويكون تحصيل هذه الضريبة ملازما مع تحصيل رسوم التسجيل .

ملخص الفتوى :

ثار التساؤل في شأن خضوع حالات التصرف التي يجريها الممول لأكثر من مرة خلال عشر سنوات للضريبة على التصرفات العقارية طبقا للمادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٨ .

وحاصل الوقائع — أنه بمناسبة قيام أحد المواطنين بتقديم اقرار الى مصلحة الضرائب عن تصرفاته في بعض أعيان تركة مورثة خلال فترة سريان أحكام القانون المشار اليه ، ثار خلاف في الرأي حول تحديد الواقعة المنشئة لحق مصلحة الضرائب في اقتضاء ضريبة التصرفات العقارية : اذ ذهب الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ الى أن الواقعة المنشئة للضريبة على التصرفات العقارية هي تقديم العقد العرفي الى مكتب الشهر العقارى ، وذهب رأى آخر الى أن الجمعية العمومية لم تتعرض في هذه الفتوى لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ من القانون المشار اليه والخاصة بصدور التصرف عن الممول أكثر

من مرة واحدة خلال عشر سنوات ، ومن ثم يكون لمصلحة الضرائب متى تحققت من صحة عقد البيع الابتدائي وجديته ومن خروج العقار المبيع من حيازة البائع الى حيازة المشتري ان تقوم بمحاسبة الممول الذي تصرف في ملكه لأكثر من مرة خلال عشر سنوات ولم يتم تسجيل تصرفه . واستند هذا الرأي الى حكم محكمة النقض في الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٢ ق الصادر بجلسة ١٩٦٩/١/١ الذي انتهى الى أنه اذا لم يتم تسجيل عقد بيع العقار من جانب البائع ولكن المشتري وضع يده عليه ، فان ايراد العقار الذي تم التصرف فيه بعقد لم يسجل يدخل في وعاء الضريبة بالنسبة للمتصرف الذي دخل العقار فعلا في حيازته وحصل على ايراده .

لذلك طلب الرأي ، فاستعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ ملف ٢٦٣/٢/٢٧ والتي انتهت للأسباب الواردة بها ، الى أن الواقعة المنشئة لحق مصلحة الضرائب في اقتضاء ضريبة التصرفات العقارية المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ هي تقديم العقد العرفي الى مكاتب الشهر العقاري للتسجيل ، واستبانت الجمعية أن المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايراد رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية استحدث ضريبة على ارباح التصرفات في العقارات المبنية والاراضي داخل كردون المدينة : سواء أنصب التصرف عليها بحالتها أو بعد اقامة منشآت عليها : وسواء شمل التصرف العقار كله أو جزءا منه . وتبسيطا لمحاسبة المولين جعل سعر الضريبة مائلا للرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن رسوم التوثيق والشهر . ولسهولة الجباية أوكل المشرع للأموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل هذه الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر وبذات اجراءات تحصيلها لحساب مصلحة الضرائب . وحظر على مأموريات الشهر العقاري شهر أو توثيق التصرفات المشار اليها الا بعد تحصيل الضريبة المشار اليها : فاذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات أخضع المشرع الارباح الناتجة عن هذه

التصرفات لضريبة الارباح التجارية والصناعية وبالسعر المقرر لهذه الضريبة .

واذا كان المشرع قد ربط جباية هذه الضريبة المستحدثة برسوم لتسجيل وبذات فئاتها ونص صراحة على أن تحصل معها . بل وسرى الاعفاءات والتخفيضات من الرسوم المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على الضريبة المذكورة ، ومن ثم فان هذه الضريبة شأنها في ذلك شأن رسوم التسجيل — انما تستحق بسبب تسجيل العقد وفي ذات اللحظة التي تستحق فيها هذه الرسوم ، سواء في ذلك أكان التصرف واحدا أو تعددت التصرفات خلال الفترة التي حددها المشرع . اذ لم يرتب المشرع على تكرار التصرف سوى خضوعها للضريبة بسعر رسم التسجيل . على الارباح التجارية بدلا من خضوعها للضريبة بسعر رسم التسجيل . فاذا تعددت التصرفات فلا تستحق الضريبة الا على ما سجل منها ويتم تحصيلها في ذات اللحظة التي يحصل فيها رسم التسجيل عن كل تصرف ولكن بسعر الضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

ولا وجه للقول بأن اثبات وجود العقد العرفي وخروج العقار من حيازة البائع الى حيازة المشتري وحصوله على ثماره تكفى كواقعة منثثة للحق في الضريبة على التصرفات العقارية ولو لم يتم تسجيل عقد البيع . فان هذا ينقمه صريح النصوص ذلك أنه طبقا لاحكام كل من التقنين المدني وقانون الشهر العقاري فان العمل القانوني الارادي أى العقد والارادة المنفردة الوارد على عقار لا ينقل الملكية أو الحق العيني الا بتسجيله فالملكية العقارية لا تنتقل الا بتسجيل العقد أو العمل الارادي الناقل للملكية .

فالواقعة الناقلة للملكية والموجبة لاستحقاق رسم التسجيل والضرائب المشار اليها هي واقعة تسجيل العقد أو العمل الارادي الناقل للملكية ويستحق اداء الرسوم قبل اتمام الشهر وهو ذات وقت استحقاق اداء الضرائب المشار اليها . وهو ذات ما أرادت الجمعية ايضاحه في فتاواها السابقة من واقعة تقديم العقد للتسجيل باعتبار أن الواقعة المنثثة للحق هي التسجيل ولكنه لا يتم بنص القانون الا بعد

أداء الرسوم ومعه الضريبة ، وعبرة التصرف الواردة في المادة ٣٢ المشار إليها والتي جعلها المشرع منوطا لاستحقاق الضريبة انما المقصود بها التصرف في الحق أى نقل الحق من شخص الى آخر باعتبار المتصرف في الحق احدى السلطات يخولها الحق العيني ، فيكون المقصود بالتصرف هو نقل الملكية وليس مجرد اجراء عمل قانوني من شأنه نقل الملكية كمعقد البيع دون استبقاء الركن الذي حدده القانون لنقل الحق وهو التسجيل أما حكم محكمة النقض المشار اليه فهو يعالج ايرادا تحقق لممول ودخل ذمته من مال تحت يده بغض النظر عن سند وضع يده على الملك فالعبرة بتحقيق الايراد أو دخوله ذمته فعلا وبذلك فلا جدوى في الاستناد الى الحكم المذكور .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الواقعة المنشئة لحق مصلحة الضرائب في اقتضاء ضريبة التصرفات العقارية المقررة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ هي وقت تسجيل عقد التصرف ويكون تحصيل هذه الضريبة متلازما مع تحصيل رسوم التسجيل .

(ملف ٢٩٣/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٥/٣/٦)

الفصل الخامس

ضريبة الدمغة

الفرع الأول

مدى الخضوع لضريبة الدمغة

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

لم تكن المجالس البلدية تعفى من أداء ضريبة الدمغة •

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا خضوع المجالس البلدية والقروية لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتقرير رسم الدمغة المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ بجلسته المنعقدة فى ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ وتبين أنه على أثر صدور قرار مجلس الوزراء فى ٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ الخاص بمعاملة المجالس البلدية والقروية من حيث الضرائب والرسوم معاملة مصالح الحكومة امتنعت عن دفع رسوم الدمغة فاستطلعت مصلحة الضرائب الرأى فى ذلك فأجابت ادارة الرأى للمالية بأن قرار مجلس الوزراء السابق الاشارة اليه قاصر على ما جاء فيه ولايتعدى أثره الى احكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض رسوم الدمغة التى لايجوز الاعفاء منها الا بقانون فكتب حضرة صاحب المعالى وزير الشئون البلدية والقروية الى حضرة صاحب المعالى وزير المالية معترضا على هذه الفتوى ولذلك عرض الموضوع على قسم الرأى مجتمعا لابداء الرأى فيه •

ولما كانت المجالس البلدية والقروية أشخاصا اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم لاتسرى عليها الاحكام المتعلقة بمصالح الحكومة ولاتعامل معاملتها الا بالنص الصريح •

وحيث أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قصر الاعفاء من رسم

الدمغة وهو ضريبة لا رسم على حالتين نص عليهما في البند ٣ من الجدول رقم ٢ الملحق به وهما :

١ — المبالغ التى تصرفها الحكومة أو الهيئات العامة رداً لمبالغ صرفت .

٢ — اذا كانت هناك اتفاقات تعفى من دفع هذا الرسم عقدت قبل صدور هذا القانون .

ولم يرد فى هذا القانون نص يعفى المجالس البلدية والقروية من هذه الضريبة ولذلك فان هذه المجالس لاتعفى من هذه الضريبة اذ لا اعفاء بغير نص .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن المجالس البلدية والقروية لاتتمتع بالاعفاء من ضريبة الدمغة المقررة طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ .

(فتوى ٢٣٥ فى ٤/١٠/١٩٥١)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

خضوع الائتمان المصرفى لضريبة الدمغة — وجوب التمييز بين الحساب الجارى وغيره من العمليات المصرفية الأخرى التى قد تختلط به بسبب اختلاف الرسم المستحق على الحساب الجارى فى مقداره ونوعه عن الرسم المستحق على غيره من العمليات المصرفية — تعريف عقد فتح الاعتماد وعقد الحساب الجارى — خضوع عقد فتح الاعتماد المصحوب بحساب جار ، المبرم بين لجنة القطن المصرية وكل من البنك الأهلى المصرى وبنك الاسكندرية لرسم الدمغة السنوى على الحسابات الجارية ومقداره خمسون مليماً على كل حساب عند فتحه .

ملخص الفتوى :

يتعين التمييز بين الحساب الجارى وغيره من العمليات المصرفية الأخرى التى قد تختلط به ، وذلك بسبب اختلاف رسم الدمغة المستحق على الحساب الجارى فى مقداره ونوعه عن الرسم الذى يستحق على غيره من تلك العمليات •

والحساب الجارى عقد تبعى للعقود التى تنشأ عنها مفردات هذا الحساب ، بموجبه يتفق المتعاقدان على طريقة تسوية العمليات الجارية ، ويتميز الحساب الجارى بتبادل الدفع بين طرفى العقد أو بالأقل احتمال تقديم هذه الدفع من كليهما • وقد نصت المادة الثانية من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على فرض رسم دمغة سنوى قدره خمسون مليما على كل حساب جار عند فتحه •

أما فتح الاعتماد ، فهو فى تكييفه الصحيح وعد بالقرض أو هو قرض معلق على شرط موقف هو طلب العميل للنقود التى تعهد المصرف بتسليمها له لدى الطلب ، وهو يستلزم أن يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغا معيناً من النقود يستطيع أن يقتضيه كله أو بعضه خلال مدة معينة وعند الطلب حيث يستحيل الاعتماد حينئذ الى عقد قرض ، أما قبل ذلك فإن تعهد البنك لا يقابله التزام العميل بشئ ما على خلاف عقد فتح الحساب الجارى الذى يستلزم تبادل الدفع بين طرفى العقد ، وتخضع عمليات فتح الاعتماد لرسم دمغة تدريجى على الوجه المفصل فى المادة الثالثة من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدمغة آنف البيان •

ويحدث أحيانا أن يقترن فتح الاعتماد بشرط يقضى بأنه اذا سحب العميل مبلغا ثم ورد دفعات منه ، تجدد حقه فى سحب ما دفعه ، فيكون هناك من ثم اعتماد مفتوح مصحوب بحساب جار ، وفى هذه الحالة تفقد كل عملية استقلالها كعملية قائمة بذاتها وتصبح المبالغ المقدمة من البنك والمورد من العميل مجرد دفع فى حساب جار

يستحق عليها الرسم المفروض على الحساب الجارى ويقع العبء فيه على من يفتح الحساب باسمه .

ولما كان عقد فتح الاعتماد الذى أبرمته لجنة القطن المصرية مع البنك الأهلى المحرى وبنك الاسكندرية لتمويل عملياتها ، قد صحبه فتح حساب جار يؤدى فيه البنك الدفع التى تطلبها اللجنة وتؤدى فيه اللجنة الدفع التى ترى ايداعها ، وان احتمال تقديم هذه الدفع من الجانبين و هو الأمر الثابت دون جدال — يكفى لقيام عقد فتح الحساب الجارى ، لما كان الأمر كذلك فان هذا الحساب يخضع لرسم الدمغة المفروض على الحساب الجارى ، تطبيقا لنص المادة الثانية من الفصل الثانى من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ويقع عبء هذا الرسم على لجنة القطن المصرية التى تفتح الحساب باسمها ، ولا يكون ثمة وجه بعدئذ لاختضاع عملية فتح الاعتماد المصحوب بحساب جار لرسم الدمغة التدريجى الذى تقرره المادة ٣ من الجدول رقم ٢ المشار اليه حيث تفقد كل عملية استقلالها كعملية قائمة بذاتها وتصبح المبالغ المقدمة من أى من البنكين أو المحتمل تقديمها مجرد دفع فى الحساب الجارى .

(فتوى ٦٢٣ فى ٤/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

ضريبة الدمغة — اعفاء المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة من هذه الضريبة اذا ما صرفت ثمنها لشترىات محددة اسعارها فى تسعير قجبرية سارية فى اقليم مصر وفقا لنص الفقرة (ج) من المادة الثالثة من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — انطباق هذا الحكم على اثمان محصول القطن لموسم ١٩٦١ — ١٩٦٢ وماتبقى من المواسم السابقة الذى اشترته لجنة القطن المصرية طبقا لاحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

أنه وان كانت لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتدخل بهذه المثابة في عداد الهيئات العامة التى تخضع صرفياتها لرسم الدمغة التدريجى وفقا لحكم المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسم الدمغة آنف البيان ، الا أنه وقد نصت الفقرة ج من المادة الثالثة من هذا الفصل على اعفاء المبالغ التى تصرفها الحكومة والهيئات العامة من هذا الرسم اذا ماتم صرفها ثمنا لمشتريات محددة اسعارها في تسعيرة جبرية سارية في اقليم مصر ، كما قضى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ بتحويل لجنة القطن المصرية شراء اقطان محصول موسم ١٩٦١/١٩٦٢ والمتبقى من اقطان المواسم السابقة بالاسعار المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون مع تفويض وزير الاقتصاد سلطة تحديد اسعار الاساس لاصناف القطن الاخرى ، وهو التفويض الذى صدرت في ظله قرارات وزير الاقتصاد رقم ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ لسنة ١٩٦١ ، فان المبالغ التى تصرفها لجنة القطن في هذه الوجة تعتبر ثمنا لمشتريات محددة اسعارها في تسعيرة جبرية سارية في مصر لامتلك لجنة القطن الا أن تؤديها لمن باع لها اقطانا دون ان تنتقص عنها مايقابل رسم الدمغة على الصرفيات . لهذا انتهى رأى الى اعفاء اثمان شراء اللجنة ل محصول القطن لموسم ١٩٦١/١٩٦٢ والمتبقى من المواسم السابقة المحددة اسعارها طبقا لاحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ من رسم الدمغة التدريجى على الصرفيات .

(فتوى ٦٢٣ في ١٠/٤ / ١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

ضريبة الدمغة — خضوع المبالغ التى تصرفها الغرف التجارية لهذه الضريبة طبقا لنص المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

مأخذ الفتوى :

تقضى المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة بأنه « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة » واذا كان من الواضح بصريح هذا النص ، ان عبارة الهيئات العامة — المنصوص عليها فيه — قد وردت مطلقة وأنه من الاصول العامة ان يؤخذ المطلق على اطلاقه فلا يقيد بغير نص ، فان رسم الدمغة التدريجي المشار اليه يستحق على كل مبلغ تصرفه أية هيئة عامة ، على اختلاف تلك الهيئات وسواء أكانت الهيئة حكومية أم غير حكومية مادامت من اشخاص القانون العام .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ في شأن الغرف التجارية على ان تعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة ، وهى بهذه المثابة من الهيئات العامة دون شك ، فتخضع صرفياتها لرسم الدمغة التدريجي آنف الذكر ، ولايقدح في ذلك ان تلك الغرف تعتبر من المؤسسات العامة المهنية (غير الحكومية) اذ لاينبغي ان يغرب عن البال ان نص قانون الدمغة محل البحث قد ورد مطلقا لايفرق بين الهيئات العامة الحكومية وغير الحكومية وفضلا عن ذلك فان الغرف التجارية تقوم على تمثيل المصلحة العامة في النطاق التجارى الاقليمى وتتكون اموالها أساسا من حصيلة الرسوم التى خولها حق جبايتها سنويا من كل تاجر ومن اعانة تؤديها لها الحكومة ، وهى في ذلك لاتختلف عن سائر الهيئات العامة من حيث طبيعة اموالها ومدى علاقتها بالميزانية العامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى خضوع المبالغ التى تصرفها الغرف التجارية لرسم الدمغة التدريجي طبقا لنص المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

الأوراق المالية وما في حكمها المنصوص عليها في المادة الأولى من الفصل الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — خضوعها لرسم الدمغة النسبى — استحقاقه مقدما عن سنة ميلادية كاملة ، ووجوب الوفاء به خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير — المدين بهذا الرسم هو حامل الورقة في أول يناير تاريخ الاستحقاق — التزام الشركات والهيئات مصدره الأوراق المالية بتوريد هذا الرسم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أن يفرض رسم دمغة على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحقه بهذا القانون .

وتنص المادة الأولى من الفصل الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على أن « يفرض رسم دمغة على الأوراق المالية عامة وعلى تداولها على الوجه الآتى :

١ — الأوراق المالية المصرية وما في حكمها :

جميع الأسهم على اختلاف أنواعها من السندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية خاضعة لرسم دمغة نسبى سنوى مقداره واحد فى ألف من قيمة هذه الأوراق اذا كانت مقيدة فى البورصة .

ويقع عبء هذا الرسم على حامل السهم أو السند أو حصة التأسيس وتقوم بأدائه الشركات أو الهيئات التى أصدرت تلك

الأسهم أو السندات أو حصص التأسيس وكل اتفاق يخالف ذلك يقع باطلا ولا يترتب عليه أى أثر » •

وتنص المادة الثانية من الفصل الثالث المشار اليه على مايتأتى :

« يستحق رسم الدمغة النسبى السنوى المبين فى الفقرة (أ) من المادة السابقة مقدما ويكون حقا مكتسبا للخزانة بمجرد حلوله ولا يكون محلا للرد لأى سبب من الأسباب وعلى الهيئة أو الشركة صاحبة الشأن أن تورد لمصلحة الضرائب فى الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير ، وفيما يتعلق بالشركات الجديدة التى تنشأ بعد أول يناير يستحق الرسم بنسبة المدة الباقية من السنة مع اهمال كسور السنة ويجب توريد الرسم المذكور لمصلحة الضرائب فى الخمسة عشر يوما التالية لتأسيس الشركة » •

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أو الأوراق المالية الوارد ذكرها خاضعة لرسم دمغة نسبى يؤدى سنويا عن سنة ميلادية كاملة تبدأ من أول يناير وتنتهى آخر ديسمبر ، ويستحق هذا الرسم مقدما عن السنة بحيث يجب الوفاء به خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير • والمدين بهذا الرسم هو حامل الورقة المالية فى تاريخ استحقاقه أى فى أول يناير ، الا أنه رغبة فى تسهيل تحصيل الضريبة ومنعا للتهرب منها قضى المشرع بأن تقوم الشركات أو الهيئات مصدرة الأوراق المالية المشار إليها بتوريد الرسم •

(فتوى ٣٢٠ فى ١٢/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

الأوراق المالية المملوكة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة فى الشركات والمنشآت التابعة لهذه المؤسسة — الزام المؤسسة بهذا الرسم فى سنة ١٩٦٣ دون سنة ١٩٦٢ لأن ملكية هذه الأوراق المالية لم تنقل للمؤسسة الا اعتبارا من ٣١ من يناير ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار

رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة التي يشرف عليها وزير التموين والرسم يستحق في أول يناير من كل عام .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة والذي كانت أحكامه نافذة في التاريخ المشار اليه على أنه « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية ويكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون ويجب ان يشتمل هذا القرار على البيانات الآتية :

- ١ — اسم المؤسسة ومركزها .
- ٢ — الغرض الذي انشئت من أجله .
- ٣ — بيان بالاموال التي تدخل في الذمة المالية للمؤسسة .
- ٤ — تنظيم ادارة المؤسسة ومدى علاقتها بالجهة الادارية المختصة .

والمستفاد من ذلك أن بيان الاموال التي تدخل في الذمة المالية للمؤسسة يكون بالقرار الصادر من رئيس الجمهورية بانشاء المؤسسة، كما يجوز استثناء ان يكون بقرار لاحق يحدد هذه الاموال ويملكها للمؤسسة .

وبين من الوقائع السالف الاشارة اليها أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات وان الحق بعض الشركات والمنشآت بالمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة الا أنه لم ينقل ملكية أسهم هذه الشركات والمنشآت من الدولة الى هذه المؤسسة ، وانما كان ذلك بقرار رئيس انجيمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة التي يشرف عليها وزير التموين والذي نص صراحة في المادة الثانية منه على أن تنتقل الى ملكية هذه المؤسسة انصبه الدولة في رؤوس أموال الشركات والمنشآت المتبعة

للمؤسسة • ولما كانت المادة الاخيرة من ذلك القرار نصت على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أى اعتباراً من ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ ولم ترجع آثاره لتاريخ سابق ، ومن ثم يتعين القول أن أسهم هذه الشركات والمنشآت لم تصبح على ملك المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة الا في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ أى في تاريخ تال ليعاد استحقاق رسم الدمغة النسبى وهو أول يناير من كل سنة كما يقضى بذلك القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ومن ثم لا تلتزم المؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة بأداء رسم دمغة نسبى عن سنة ١٩٦٢ بالنسبة للشركات والمنشآت التى تبعت لها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وانما تلتزم بأداء هذا الرسم عن سنة ١٩٦٣ •

(فتوى ٣٢٠ فى ١٢/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

ضريبة الدمغة — خطابات الضمان — مدى خضوع صور خطابات الضمان المحفوظة لدى البنك دون توقيعات الطرف الآخر المكفول لرسم الدمغة — عدم سريان رسم الدمغة عليها — أساس ذلك تخلف الشرط الوارد فى المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وهو كون الصورة ممضاة — وجوب توافر الواقعتين المنشأتين للرسم فى المحرر لخضوعه له وهما التحرير والاستعمال — تخلف كل منهما فى صور خطابات الضمان المشار اليها •

ملخص الفتوى :

ثار خلاف بين مصلحة الضرائب (شعبة الدمغة) والبنك المصرى لتوظيف الاموال حول صور خطابات الضمان التى تحمل توقيعاته وتأشيراته دون توقيعات الطرف الآخر المكفول ، فقرى المصلحة خضوعها لرسم الدمغة ويرى البنك عدم خضوعها لهذا الرسم •

ومن حيث انه ولكن كانت المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ يقضى بأنه « اذا كان العقد أو المحرر ٠٠٠ من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدفعة الذى يستحق على الاصل » . الا أن هذا النص لا ينطبق على صور خطابات الضمان . وذلك ان الصور المحفوظة لدى البنك إنما تحل تأثيرات للمسؤولين فيه . لتحديد المسؤولية والرقابة الداخلية . هذا الى ان المقصود بالحورة الممضاة التى تخضع للرسم ، هى الصورة التى يحتفظ بها المتعاقد للاحتجاج بها فى مواجهة المتعاقد الآخر . الامر الذى لا يتوافر لصور خطابات الضمان المحفوظة بالبنك ، لأنها تحمل تأثيرات الطرف المصدر لخطاب الضمان فقط ، دون الطرف الآخر المكفول . ومن ثم فلا يجوز الاحتجاج عليه بما تثبته الصورة . مادام غير موقع عليها . فيجب ان تكون الصورة ممضاة من كل الاطراف أو بعضهم . وان كان لا ضير ان يتخلف امضاء المتعاقد الذى يحتفظ بالصورة . لانه يستطيع أن يوقعها متى شاء على الصورة التى فى يده ، وهو من ناحية أخرى لا يستعمل هذه الصورة فيما أعدت لاثباته قبل نفسه . أما اذا خلت الصورة من أى أمضاء لاطراف التعاقد أو اقتصرت على أمضاء حائزها دون غيره من المتعاقدين معه . فلا تكون صورة ممضاة مما يخضع للرسم ٠٠ وصور كتاب الضمان التى تصدرها البنوك ولا تحمل سوى تأثيراته ، وليس عليها أمضاء من المضمونين ولا المضمون لديهم . لا تعتبر من الصور الممضاة على الوجه السابق .

وفضلاً عما تقدم فإن تمت واقعتين منشئتان لرسم الدفعة ، أولاهما التحرير — ويقصد به كتابة الورقة بحيث تؤدي الغرض المقصود بالنسبة الى طبيعة المحرر ، وهو فى هذا المجال ، التحرير أكامل بما فى ذلك امضاء المحرر ، فاذا كان عقداً ، فلا يكفى لاستحقاق رسم الدفعة عليه كتابة صلب العقد ، وإنما يجب ان يوقع عليه كل من طرفيه . أو على الاقل ان يكون لدى كل طرف نسخة موقعة من الطرف الآخر ويستفاد اعتبار التحرير واقعة منشئة لاستحقاق الرسم من نصوص قانون الدفعة ، ثانياً الواقعتين الاستعمال — وقد اطلق قانون الدفعة طرق الاستعمال دون تحديد ، الا فى حالات خاصة ، ومفهوم استعمال المحرر أو الورقة هو استخدام الحقوق التى يحق لها فى

الاعمال القانونية التى من طبيعتها ايجاد آثار قانونية معينة ، دون الاستعمال المادى للورقة كحفظها * وعلى ذلك ، فانه لاستحقاق رسم الدمغة على محرر ما ، يشترط توافر الواقعتين المشار اليهما ، وهو مالا يتحقق بالنسبة الى صور خطابات الضمان وتجديدها المحفوظة بالبنك ، اذ هى ليست ممهورة بامضاء الطرف الاخر فى خطابات الضمان ، فلا تتوافر لها مقومات الواقعة الاولى المنسئة لاستحقاق الرسم ، كما أنه لما كانت هذه الصور ليست معدة للاستعمال بذاتها ، باستخدام الحقوق التى تحويها فى الاعمال القانونية التى من طبيعتها ايجاد آثار قانونية معينة وانما تحفظ بالبنك ، فان الواقعة الثانية المنسئة لاستحقاق الرسم تنتفى أيضا *

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق رسم الدمغة على صور خطابات الضمان المحفوظة بالبنوك وغير الموقعة من المكفول *

(ملف ١٤٣/١/٣٧ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

هيئات عامة — دخولها فى مدلول لفظ الحكومة الوارد فى المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — أثر ذلك — اعفاؤها من رسم الدمغة فى تعاملها مع الحكومة وتحمل الغير عبء هذا الرسم عند تعامله معها *

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغه تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه « فى كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة * ومع ذلك تعفى من كل الرسوم الاوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة

للحكومة • وفي تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديرية » •

ومن حيث أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة قد ميزا بين المؤسسة العامة والهيئة العامة ووضعاً لكل منهما ضوابط واحكاماً متميزة • فقد نص قانون المؤسسات العامة في مادته الاولى على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو مالياً أو تعاونياً ويكون لكل مؤسسة ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية وقضى قانون الهيئات العامة في المادة الاولى منه بأنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على خدمة أو مصلحة عامة •

وأوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ أن « المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلاً في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة ، في حين أن الهيئات العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية • والمؤسسة العامة تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً • • أما الهيئة العامة فتقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجاري أو زراعي أو صناعي • فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه رُؤي في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها إلى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة • • فالهيئة العامة أما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ، وأما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة • • » •

وأضافت المذكرة الإيضاحية أن « المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة توضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية ، وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها كما تواجه المؤسسة العامة

العجز أو الخسارة اصلا عن طريق ماتعقده من قروض ، اما الهيئة العامة وان كانت لها ميزانية خاصة الا انها تلحق بميزانية الدولة وتجري عليها احكامها .. » •

وينبنى على اعتبار الهيئات العامة مصالح عامة حكومية تقوم على ادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة نتيجة منطقية مقتضاها انصراف لفظ « الحكومة » الوارد بالمادة ١٢ من قانون رسم الدمغة اليها دون حاجة الى النص على ذلك صراحة •

ومن حيث أن هيئة النقل العام لمدينة القاهرة صدر في شأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ ففضى في المادة الاولى بأن « تعتبر مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة هيئة عامة تقوم على مرفق قومي .. » فمن ثم يكون شأن هذه الهيئة شأن أية مصلحة حكومية في مفهوم القانون المشار اليه •

وغنى عن البيان ان اعتبار هيئة النقل العام من قبيل الحكومة ومصالحها في تطبيق المادة ١٢ آئفة الذكر يقتضى اعفاءها من رسم الدمغة في تعاملها مع الحكومة ، اما في تعاملها مع الغير فان عبء الرسم يقع دائما على عاتق هذا الغير •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان هيئة النقل العام لمدينة القاهرة تعتبر من المصالح الحكومية في مفهوم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمغة •

(ملف ١٧٥/١/٣٧ — جلسة ١٧/٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

هيئة عامة — مدلول كلمة الحكومة الواردة في المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسم الدمغة ينصرف كذلك الى الهيئات العامة — هيئة قناة السويس بوصفها هيئة عامة تدخل في مدلول لفظ الحكومة بالمعنى المقصود بالمادة ١٢ من قانون رسم الدمغة وبالتالي لا تخضع لهذا الرسم كما أنه في تعاملها مع الغير يتحمل هذا الغير دائما برسم الدمغة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ينص في المادة الأولى من نظام الهيئة المرافق له على أن « تنشأ هيئة عامة يطلق عليها « هيئة قناة السويس » ويبين من هذه المادة أن المشرع اعتبر الهيئة المذكورة من الهيئات العامة وفقا لما نص عليه صراحة فيها .

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ في شأن رسم الدمغة ينص على أنه « في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ومع ذلك تعفى من كل الرسوم الأوراق الخاصة بحركة النقود المملوكة للحكومة . وفي تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة — الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس المديریات » .

ومن حيث أن الجمعية العمومية قد انتهت في جلستها المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٧١ الى أن مدلول كلمة الحكومة الواردة في المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، ينصرف كذلك الى الهيئات العامة . ولما كانت هيئة قناة السويس تعتبر من الهيئات العامة ، ومن ثم فانها تدخل في مدلول لفظ الحكومة بالمعنى المقصود

بالمادة ١٢ من قانون رسم الدمغة ، وبالتالي لا تخضع لهذا الرسم ،
كما أنه في تعاملها مع الغير يتحمل هذا الغير دائما برسم الدمغة .
(فتوى ٥٢١ هـ في ١٩٧٣/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

عدم خضوع شركة توزيع كهرباء شمال الصعيد لضريبة الدمغة
على استهلاك التيار الكهربائي المستخدم في أغراض الانارة العامة
في المحافظات الداخلة في نشاطها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن شركة توزيع الكهرباء المذكورة لا تعتبر أنها
أسست قانونا طالما لم يصدر بهذا التأسيس قرار من وزير الكهرباء
طبقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ولائحته التنفيذية ، وبذلك لا تزال
هذه الشركة تحت التأسيس لم يزايلها هذا الوصف ، ومن ثم لا تعتبر
شركة فعلية أو شركة واقع ، وتظل صلاحية توزيع القوى الكهربائية
وبيعها منوطة بهيئة كهرباء مصر وفقا للأصل المقرر في الفقرة (ج)
من المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ ، وتضحي شركة
الكهرباء المنوه عنها عندئذ — غير خاضعة للضريبة لأن الذي يباشر
نشاط بيع التيار الكهربائي هو هيئة كهرباء مصر وحدها ، وهي
معفاة من ضريبة الدمغة طبقا للمادتين ١٢ ، ١٤ من القانون رقم ١١١
لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم خضوع شركة توزيع كهرباء شمال الصعيد ، المشار اليها لضريبة
الدمغة على استهلاك التيار الكهربائي المستخدم في أغراض
الانارة العامة .

(ملف ٢٣٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/١٢/١)

(م ٦٤ — ج ١٧)

الفرع الثانى

رسم الدمغة على اتساع الورق

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

رسم الدمغة على اتساع الورق — استحقاقه على جميع نسخ طلبات الشهر العقارى المنصوص عليها فى المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم الشهر العقارى — صور المحرر الذى يشهد والتى تعد بالتطبيق لأحكام المادتين ٢١ و ١٩ من اللائحة المذكورة — عدم خضوعها لهذا الرسم استثناء الصورة الفوتوغرافية التى تسلم لصاحب الشأن من هذا الحكم باعتبارها صورة من عقد محفوظ فى مصلحة عامة .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقدير رسم دمغة فى المادة الأولى منه على أنه : « يفرض رسم دمغة على العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره فى الجداول الملحقة بهذا القانون ... » .

وينص فى المادة الرابعة منه على أن : « رسم الدمغة أربعة أنواع : رسم دمغة على اتساع الورق ورسم دمغة تدريجى ورسم دمغة نسبى ورسم دمغة نوعى .. » .

كما ينص فى المادة ١١ منه على أنه : « اذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر فان كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة الذى يستحق على الأصل . ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبى والتدريجى فانه لا يحصل الا مرة واحدة على الأصل مهما تعدد الصور فاعدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون أو فى الجداول الملحقة به .

وتعفى الصور للأوراق التجارية من رسم الدمغة اذا قدمت موافقة للصورة الأولى (أى الأصل) أما اذا سدد الرسم على الصورة الاولى ولم تصحب بالصورة المخصصة للتداول والتحويل فيستحق رسم دمغة على هذه الصورة الثانية أيضا .

والصور والنسخ غير المضاة للعقود والمحركات والايصالات والأوراق التجارية تعفى من رسم الدمغة » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع حدد في المادة الأولى من القانون أوعية رسم الدمغة ، وبين في المادة الرابعة أنواع رسم الدمغة ، وفي المادة الحادية عشرة حكم صور المحركات والأوراق الخاضعة لرسم الدمغة فأخضعها — كقاعدة عامة — لهذا الرسم عن كل صورة وجاءت عبارة النص عامة حيث قال « كل صورة » ثم أردف ذلك ببيان الاستثناءات التي أوردتها على هذا الأصل العام وهي استثناءات حددت على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

وإذا كانت الواقعة المنشئة لرسم الدمغة تطبيقا لأحكام القانون المذكور هي مجرد تحرير العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل فان شرط خضوع الصورة لرسم الدمغة المقرر على الأصل أن تكون الصورة ممضاة . وهذا الشرط عام يسرى على جميع المحركات والأوراق المنصوص عليها في المادة ١١ سالفه الذكر . ومن ثم يكون المناط في خضوع صور طلبات الشهر العقارى أو العقود التي يتم شهرها لرسم الدمغة على اتساع الورق أو عدم خضوعها لهذا الرسم هو كونها ممضاة أو غير ممضاة .

وفيما يتعلق بطلبات الشهر العقارى فان المادة ٢١ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتتظيم الشهر العقارى تنص على أن « تقدم طلبات الشهر للمأمورية التي يقع العقار في دائرة اختصاصها ويجب أن يكون موقعا على هذه الطلبات من المتصرف أو المتصرف له في العقود والاشهادات أو من يكون المحرر لصالحه في غير ذلك من المحركات

كأوراق الاجراءات وصحف الدعاوى والأحكام » . وأن المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون تنص على أن : « تتلقى المأمورية المختصة الطلبات الخاصة بشهر المحررات من ثلاث نسخ متطابقة ومعها الأوراق المنصوص عليها في القوانين واللوائح ، وتتولى فحصها من الناحية القانونية ثم تحيلها بعد استيفاء مايلزم توافره فيها الى قلم استعلامات الهندسة ٠٠٠ » ويؤخذ من هذين النصين أنه يتعين تقديم طلبات الشهر من ثلاث نسخ متطابقة ومقتضى التطابق أن تحتوى كل نسخة ذات البيانات المدونة في النسختين الأخريين ومنها امضاء صاحب الشأن ، وبهذه المثابة تعتبر أحد الطلبات أصلا والأخريان نسختين أو صورتين ممضتين .

وتقتضى المادة ٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه الخاص برسم الدمغة على اتساع الورق بأن يخضع لهذا الرسم محررات معينة منها العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية ، واعمالا لهذا النص يخضع أحد طلبات الشهر المنصوص عليها في المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشهر العقارى لرسم الدمغة على الاتساع أما اللبيان الآخران فيخضعان للرسم ذاته طبقا لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ أما باعتبارهما نسختين واما باعتبارهما صورتين ممضتين ، ولا يقدح في هذا النظر القول بأن تقديم نسختين من الطلب مطابقتين للأصل قد دعت اليهما حاجة العقار بالشهر العقارى دون ارادة صاحب الشأن ، ذلك أنه يكفي أن تتوافر في المحرر صفة الطلب أو صورته الممضاة حتى يخضع لرسم الدمغة على الاتساع بصرف النظر عن دواعيه ومقتضياته ، فالعبرة في مجال سريان هذا الرسم هي بالتحريير فحسب .

وفيما يتعلق بصور العقود التى يتم شؤها ، فانه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر ولائحته التنفيذية أن المادة ٢٦ من ذلك القانون تقضى بأن تعيد المأمورية للطالب نسخة من الطلب مؤشرا عليها برأيها في قبول اجراء الشهر أو ببيان ما يجب أن يستوفى فيه ، فاذا لم يتقدم الطالب لتمام هذه

النسخة في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التأشير عليها أرسلت اليه في محل اقامته المين في الطلب بكتاب موسى عليه مصحوب باخطار وصوله . وان المادة ٢٨ منه تقضى بأن « يقدم صاحب الشأن بعد التأشير على الطلب بقبول اجراء الشهر مشروع المحرر المراد شسهره للمأمورية المختصة ومعه الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب ويعد بالمأمورية دفتر تدون فيه مشروعات المحررات على حسب تواريخ وحالات مقدميها ... » وان المادة ٢٩ منه تقضى بأن « تقدم لمكتب الشهر المختص المحررات التي تم التأشير على مشروعاتها بصلاحياتها للشهر بعد توثيقها أو بعد التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها ان كانت عرفية » . كما تقضى المادة ٣٢ منه بأن « يحصل التأشير بما يفيد الشهر على المحررات الواجب شهرها بطريق التسجيل وعلى قوائم القيد في حالة المحررات الواجب شهرها بطريق القيد ويتم التصوير والحفظ وغير ذلك من الاجراءات طبقا لللائحة التنفيذية » . وقد بينت اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام الخاصة بالتصوير والحفظ والاجراءات الأخرى فنصت في المادة الأولى منها على أن : « تقوم ادارة المحفوظات على حفظ صور المحررات والفهارس التي ترسل اليها من مكاتب الشهر مع أفراد مكان خاص لمحفوظات كل مكتب » ونصت في المادة ١٩ منها على أن « تقدم المحررات وقوائم القيد التي يراد شهرها لمكاتب الشهر المختصة من نسخة أصلية محررة بالمداد الأسود على ورق خاص مدموغ يطلب من مكاتب الشهر ومأمورياته » .

وتعد من النسخة الأصلية صورتان فوتوغرافيتان تسلم احدهما للطالب بعد التأشير عليها بمطابقتها للأصل وترسل الأخرى لدار المحفوظات بالمكتب الرئيسى » . كما نصت في المادة ٣١ منها على أن : « يتولى مكتب الشهر استخراج صورة من كل محرر تم شسهره لاعداد الخطوات اللازمة لنظام السجلات العينية ، وصورة ترسل للمديرية أو المحافظة لتعديل دفاتر التكليف اذا اقتضى المحرر تعديلا في هذه الدفاتر » . ويؤخذ من هذه النصوص أن شهر العقود يمر بمراحل معينة تبدأ بتقديم طلب الشهر الى المأمورية التي يقع المقار

في دائرة اختصاصها من ثلاث نسخ متطابقة ثم تعيد المأمورية الى الطالب نسخة من الطلب مؤشرا عليها برأيها في قبول اجراء الشهر أو بيان مايجب أن يستوفى منه ، وبعد ذلك يقوم صاحب الشأن بتقديم مشروع المحرر المراد شهره للمأمورية المختصة من نسخة أصلية محررة بالمداد الأسود على ورق خاص ومعه الصورة المؤشر عليها من هذا الطلب وتؤشر المأمورية على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر بعد التثبت من مطابقة البيانات الواردة فيه لبيانات الطلب الخاص . ثم يحصل التأشير بما يفيد الشهر على المحرر الواجب شهره بطريق التسجيل وعلى كاتب القيد في حالة المحرر الواجب شهره بطريق القيد وتعد من النسخة الأصلية صورة فوتوغرافية تسلم الى الطالب بعد التأشير عليها بمطابقتها للأصل ، وصورة أخرى ترسل الى دار المحفوظات بالمكتب الرئيسي ، ويعقب ذلك استخراج مكتب الشهر صورة من المحرر الذي تم شهره لاعداد الخطوات اللازمة لنظام السجلات العينية ، وصورة أخرى ترسل الى المديرية أو المحافظة لتعديل دفاتر التكليف اذا كان ثمت مقتضى لذلك .

وفيما يتعلق بالصورة الفوتوغرافية للعقد فانها لا تعتبر صورة ممضاة في مفهوم المادة ١١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، ذلك أن الامضاء يقتضى توقيع المحرر من المتعاقد توقيعاً مباشراً وهذا أمر لا يتوافر في الصورة الفوتوغرافية لأنها ليست امضاء . ولكن صورة مطابقة للامضاء ، ومن ثم فلا يستحق عنها — باعتبارها صورة ممضاة — رسم الدمغة المقرر على الأصل ، وكذلك الحكم بالنسبة الى الصور التي يستخرجها مكتب الشهر من المحرر الذي تم شهره لأنها هي الأخرى غير ممضاة من صاحب الشأن فلا يستحق عنها بهذه المثابة رسم الدمغة المقرر على أصل المحرر : أى أن حكم المادة ١١ سالف الذكر لايسرى على هذه الصور الأربع .

واذا كانت الصورة الفوتوغرافية التي تسلم لصاحب الشأن لاتعتبر صورة ممضاة في مفهوم المادة ١١ من قانون الدمغة ، الا أنه نظرا الى التأشير عليها بمطابقتها للأصل الذى يحفظ في المصلحة، فانها تعتبر — بهذه الصفة — صورة من عقد محفوظ في مصلحة

عمومية ، ولما كانت المادة ٢ بند ٤ من الجدول رقم ١ الملحق بذلك القانون تقضى بأنه يخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق كل مستخرج أو صورة من عقد أو وثيقة أو محرر أو من سجل محفوظ في دار المحفوظات العامة أو دفترخانة محافظة أو مديرية أو بلدية أو أية مصلحة عمومية أو أى شخص معنوى ، فإن الصورة الفوتوغرافية التى تسلم لصاحب الشأن تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق تطبيقاً لهذا النص .

لهذا انتهى رأى الى خضوع جميع نسخ طلبات الشهر العقارى المنصوص عليها فى المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم الشهر العقارى لرسم الدمغة على اتساع الورق وعدم خضوع صور المحرر الذى يتم شهره والتى يتم اعدادها بالتطبيق لأحكام المادتين ١٩ و ٣١ من اللائحة المذكورة للرسم المذكور فيما عدا الصورة الفوتوغرافية التى تسلم لصاحب الشأن فانها تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق باعتبارها صورة من عقد محفوظ فى مصلحة عمومية .

(فتوى ٥٧٠ فى ١٠/٨/١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

خضوع العرائض والطلبات التى تقدم الى البنك المركزى المصرى لهذه الضريبة المقررة على اتساع الورق عدا ما استثنى منها بنص فى القانون أو بقرار من وزير الخزينة — أساس ذلك أن البنك يعتبر سلطة ادارية فى مفهوم النص الوارد فى الفقرة (هـ) من البند الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

بالنسبة الى مدى خضوع العرائض والطلبات التى تقدم الى

البنك لرسم الدمغة على اتساع الورق أن البند الثانى من الجدول رقم (١) الخاص برسم الدمغة على اتساع الورق الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣ ينص على أن المحررات الآتية خاضعة لرسم الدمغة على اتساع الورق .

(أ) الشهادات والصور والمستخرجات

(ب) مستخرجات دفاتر التجارة والشهادات والأعمال التجارية
.....

(ج) العلامة التجارية
.....

(د) العقود
.....

(هـ) العرائض
.....

العرائض والطلبات المقدمة للسلطات الادارية عدا :

١ — الشكاوى التى تقدم الى البوليس .

٢ — الشكاوى المقدمة فى مسائل الضرائب .

٣ — العرائض والطلبات التى يصدر قرار من وزير المالية والاقتصاد بعدم خضوعها للرسم .

ويستفاد من ذلك :

(أولا) ان الأصل هو خضوع العرائض والطلبات التى تقدم الى السلطات الادارية لرسم الدمغة على اتساع الورق عدا الشكاوى التى تقدم الى البوليس أو التى تقدم فى مسائل الضرائب أو الى المصالح العامة التى تقوم بعمليات استغلال أيا كان نوعه .

(ثانيا) ان القانون خول وزير المالية والاقتصاد سلطة الاستثناء من هذا الأصل وذلك بتقريره اعفاء بعض العرائض والطلبات من الرسم .

ومن حيث أن عبارة « السلطة الادارية » الواردة فى الفقرة هـ

من البند الثانى من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ يقصد بها الأجهزة الادارية فى الدولة أى مجموعة المنظمات والهيئات التى تقوم بتحقيق تدخل الدولة فى حياة الأفراد اليومية تحت اشراف السلطة السياسية ومن ثم يندرج تحت هذا المدلول السلطات المركزية كالوزارات والمصالح الحكومية والسلطات اللامركزية كمجالس المحافظة ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العامة فالادارة المركزية هى السلطة المركزية العليا ، والادارة المحلية هى السلطة المختصة بادارة المرافق العامة المحلية ، والادارة المرفقية هى الأخرى سلطة ادارية مستقلة عن السلطة المركزية وهى تعمل فى مباشرة اختصاصاتها مستقلة عن السلطة المركزية مع الخضوع فى نفس الوقت ذاته لرقابتها وهى على ثلاثة أنواع :

(أ) المؤسسات العامة الادارية وهى التى تنشأ لادارة المرافق الادارية البحتة .

(ب) المؤسسات العامة الجماعية وهى التى تتكون من مجموعة من الأفراد لهم مصالح مشتركة بوصفهم أبناء طائفة واحدة .

(ج) المؤسسات العامة الاقتصادية والصناعية والتجارية وهى التى تنشأ لتحقيق تدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى . فالسلطة الادارية اذن تتكون بوجه عام من :

١ — السلطة المركزية العليا ويطلق عليها اسم الادارة المركزية .

٢ — السلطة الادارية المحلية ويطلق عليها اسم الادارة المحلية .

٣ — السلطات الادارية المرفقية ويطلق عليها اسم الادارة المرفقية .

وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى على أن « تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى البنك المركزى المصرى تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون البنوك والائتمان الصادر به القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧

المشار اليه . وتنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام الأساسى للبنك على أن البنك المركزى المصرى مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى وفقا لأحكام قانون البنوك والائتمان .

ومفاد ذلك أن البنك المركزى أصبح مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية تقوم على ادارة مرفق من أهم المرافق الاقتصادية ، وبعبارة أخرى أصبح سلطة ادارية مرفقية .

وإذا كانت الطلبات والعرائض التى تقدم الى السلطات الادارية سواء منها السلطة المركزية العليا أو السلطة الادارية المحلية أو السلطات الادارية المرفقية (الادارية أو الجماعية أو الاقتصادية) تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق وفقا للتفصيل السالف ذكره فان الطلبات والعرائض التى تقدم الى البنك المركزى المصرى بعد أن أصبح سلطة ادارية مرفقية (مؤسسة عامة) تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق شأنها فى ذلك شأن كل الطلبات التى تقدم الى السلطات الادارية الأخرى ولا ينال من ذلك القول بأن البنك المركزى يقوم على مرفق اقتصادى اذ أن قيامه على مرفق اقتصادى لا ينفى عنه وصف السلطة الادارية . ويؤيد هذا النظر أن عبارة « السلطات الادارية » وردت مطلقة عامة بحيث تشمل السلطة المركزية العليا والسلطة الادارية المحلية والسلطة المرفقية أى المؤسسات الادارية أو الجماعية أو الاقتصادية على ما سلف بيانه .

وعلى مقتضى ما تقدم تخضع العرائض والطلبات التى تقدم الى البنك المركزى لرسم الدمغة على اتساع الورق عدا ما استثنى بنص القانون وعدا ما استثنى بقرار من وزير الخزانة فان القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ باعفاء الطلبات والعرائض التى تقدم فى الأعمال المصرفية الى البنك باعتباره سلطة ادارية من رسم الدمغة على اتساع الورق يكون قرارا سليما مطابقا للقانون .

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

المادة ٥ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — نصها على أنه اذا اشتملت الورقة الواحدة احكاما متعددة فيحصل على كل حكم منها رسم الدمغة المفروض عليه — تعدد الاحكام التى يشملها المحرر هو المناط فى تعدد رسم الدمغة — الحكم فى نظر قانون الدمغة هو العقد أو التصرف الذى تتولد به الواقعة المنشئة للرسم — يتعدد الرسم بتعدد الاحكام المتميزة بعضها عن البعض الآخر على وجه الاستقلال تعددا حقيقيا وليس على وجه الافتراض أو على أساس تجزئة الحكم الواحد الى اجزاء متعددة واعتبار كل جزء منها حكما مستقلا تصورا لا وجود له فى الواقع •

ملخص الفتوى :

ان المادة (٥) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أنه « اذا شملت الورقة الواحدة احكاما متعددة فيحصل على كل حكم منها رسم الدمغة المفروض عليه » •

ويتضح من مطالعة احكام هذا القانون والجداول الملحقه به أن رسم الدمغة يفرض على العقود والمحصرات والاوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها من الوقائع القانونية أو المادية المنصوص عليها فيها.

ورسم الدمغة أربعة أنواع : الرسم على اتساع الورق ، والرسم التدريجى والرسم النسبى ، والرسم النوعى •

وكما تختلف الواقعة المنشئة للرسم فى كل نوع من هذه الأنواع عنها فى النوع الآخر فانها تختلف أيضا بالنسبة للنوع الواحد من التصرفات القانونية •

وأظهر الحالات التى يبدو فيها هذا التتوع والاختلاف هى حالة العقود حيث تخضع بصفه عامه لرسم الدمغة على الاتساع اذا ماحررت على الورق ، فاذا كانت عقودا شفوية فأنها لا تخضع للرسم الا عند الاحتجاج بها أمام القضاء وثبوتها وقد تخضع للرسم النسبى مثل عقود تحويل الاموال أو النزول عنها التى لها مفعول الكمبيالات . وقد تخضع للرسم النوعى مثل عقود الكفالة وعقود تكوين شركة التوصية بالأسهم .

ونتيجة لتعدد أنواع رسوم الدمغة وتعدد الوقائع المنشئة لاستحقاقها بصفة عامة ، وتعدد هذه الرسوم والوقائع بصفة خاصة فى مادة العقود على النحو المتقدم قضت المادة (٥) من القانون بتعدد الرسم اذا اشتملت الورقة الواحدة على أحكام متعددة .

وبناء على ذلك فان تعدد الاحكام التى يشملها المحرر هو المناط فى تعدد رسم الدمغة . فاذا كان المحرر عقدا أو تصرفا واشتمل على حكم أو أكثر استحق على كل منها رسم الدمغة المفروض عليه . والحكم فى نظر قانون الدمغة هو العقد أو التصرف الذى تتولد به الواقعة المنشئة للرسم ، فاذا كان ثمة تعدد لأى حكم كان تعدد الرسم مقابلا له وردا عليه بشرط أن يكون كل حكم متميزا عن الآخر بذاتيته على وجه الاستقلال وليس على سبيل الافتراض ، فحيث يشتمل المحرر مثلا على عقد بيع وعقد ايجار يكون ثمة استحقاق لرسمى دمغة الاتساع لان عقد البيع له استقلاله وأحكامه الخاصة المتميزة عن عقد الايجار فعلا وقانونا مما يوجب تعدد الرسم فى هذه الحالة نظرا لتعدد الأحكام التى يشتمل عليها المحرر .

يؤيد هذا النظر ما ورد فى الأعمال التحضيرية لمشروع قانون الدمغة حيث جاء فى تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب ان تعديلات اللجنة « شملت المواد (٥ ، ١٣ ، ٣٠) من المشروع على النحو الآتى : ويقتصر تعديل المادة (٥) على اضافة عبارة (بالنسبة لكل حكم) بعد عبارة (ولايحول أداء رسم الدمغة على اتساع الورقه ٠٠٠) وذلك لتأكيد معنى تعدد رسم دمغة الاتساع متى تعددت الاحكام الخاضعة له فى المحرر الواحد وذلك بالاضافة الى استحقاق رسوم الدمغة

النسبية أو التدريجية أو النوعية ان وجد حكم أو احكام اخرى تخضع لها .. » •

كما ورد في تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ في هذا الصدد أنه « تبين للجنة أن في صدر المادة تعميما يستلزم تحصيل رسم الدمغة بأنواعه على كل حكم تضمنته الورقة ولهذا رأت الا محل لايراد تخصيص بعد هذا التعميم فعدلت هذه المادة على النحو الآتى : اذا شملت الورقة الواحدة احكاما متعددة فيحصل على كل حكم منها رسم الدمغة المفروض عليه ومن ثم يستحق رسما دمغة على اتساع الورق على محرر يشمل عقد مقاوله حلج اقطان وتوكيلا لبيع تلك الاقطان كما يستحق رسما دمغة تدريجي ونوعى على عقد سلفة يحوى ايصالا باستلام مبلغ السلفة • وكذلك يستحق رسم دمغة على اتساع الورق وآخر نوعى اذا اشتملت الورقة على عقد بيع أو ايجار وايصال باستلام الثمن أو الايجار ... » •

وبين من ذلك أن حقيقة مايقصده المشرع « بتعدد الاحكام » الذى ينطوى عليه المحرر الواحد فيؤدى الى تعدد رسم الدمغة هو تعدد الواقعة المنشئة للرسم بحسب احكام قانون الدمغةوالجداول الملحقه به في محرر واحد •

والواقع أن المشرع عندما أورد نص المادة (٥) المشار اليها كان يستهدف تحقيق غرضين أولهما زيادة حصيلة الرسم لتحقيق موارد غزيرة للخزانة وثانيهما منع التحايل على قانون رسم الدمغة عن طريق تجميع عدة وقائع منشئة للرسم في محرر واحد للتهرب من الرسم الواجب سداده عن كل واقعة منها •

وعلى ذلك فانه يتعين للقول بقيام التعدد في الاحكام استقلال وتميز كل حكم عن غيره قانونا • بمعنى أنه يجب ان يشتمل المحرر على تجميع لوقائع منشئة للرسم تتميز كل منها بذاتيها منفردة تجعلها واقعة قائمة بذاتها ومستقلة عن غيرها فعلا وقانونا ولا يجمعها سوى تحريرها في محرر واحد •

وقد طبق المشرع هذه القاعدة في قانون الدمغة تطبيقا سليما .
فتعدد الاحكام في نظره هو في حقيقة الامر « تجميع للاحكام في محرر واحد » فالنص مثلا ، في المادة (١٠) من الجدول رقم ٤ على أن « كل تذكرة سفر أو تصريح أو اشتراك يبيح السفر أو الانتقال لأكثر من شخص واحد يتعدد الرسم عليه بتعدد الأشخاص » لا يخرج عن كونه تطبيقا للقاعدة آنفة الذكر لان الواقعة المنشئة للرسم في عقود نقل الأشخاص وفقا لهذا الجدول هي استخراج تذكرة بمحل للفرد الواحد .

وخلاصة ما تقدم أنه حيث يوجد المحرر يستحق الرسم ويتعدد الرسم بتعدد الاحكام المتميزة بعضها عن البعض الآخر على وجه الاستقلال تعددا حقيقيا وليس على وجه الافتراض أو على أساس تجزئة الحكم الواحد الى اجزاء متعددة واعتبار كل جزء منها حكما مستقلا تصورا لوجود له في الواقع .

وترتقيا على ذلك فان رسم دمغة الاتساع لا يتعدد على عقد بيع العقار على الشيوع بتعدد أطرافه ، بائعين أو مشتريين لان هذا العقد لا يتضمن سوى حكما واحدا أو موضوعا واحدا هو البيع على الرغم من تعدد أطرافه وبالتالي لا يسوغ تفكيك هذا العقد أو تجزئته على أساس عدد الافراد في كل طرف من الطرفين المتعاقدين واعتباره « عدة عقود بيع » على هذا الأساس الافتراضى المحض لان المحرر لم ينطو الا على عقد واحد كما وقع حقيقة وقانونا وفعلا عند ابرامه .
بمعنى أنه اذا باع ملاك على الشيوع العين المشاعة الى مشتر واحد في وقت واحد فانه يكون ثمة عقد بيع واحد للعقار ثم بين طرفين احدهما « بائع » هم عدة أشخاص والآخر « مشتر » هو شخص واحد .
واذا باع عدة ملاك على الشيوع في وقت واحد عقارا لعدة مشترين على الشيوع كان ثمة عقد بيع واحد ايضا له طرفان احدهما « بائع » ويشمل عدة اشخاص والثاني « مشتر » ويشمل بدوره عدة أشخاص

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ما قضت به المادة ٨٢٦ مدني من أن « كل شريك في الشيوع يملك حصته ملكا تاما وله أن يتصرف فيها وأن

يستولى على ثمارها وأن يستعملها بحيث لا يلحق الضرر بحقوق سائر الشركاء » نحكم هذه المادة لايغنى أن عقد بيع العقار المملوك على الشيوع الذى تتعدد أطرافه يعد مشتقاً على عدة أحكام أو تصرفات صدر كل منها من كل شريك على حدة بالتصرف فى حصته بنقل ملكيتها الى المشتري ان كان واحداً فاذا تعدد المشترون على الشيوع اعتبر الاتفاق بينهم وبين كل شريك من البائعين متضمناً عدة أحكام أو تصرفات بعدد المشتريين • وانما مفاد حكم تلك المادة أن المالك لحصة شائعة فى عقار يعد بائعاً لما يملك وليس بائعاً لملك غيره باعتبار ان المالك على الشيوع يملك حصة فى كل جزئية من جزئيات العقار بقدر نصيبه حتى يتم فرزها وتتحدد معالمها وبالتالي فان بيعه لحصته فى هذه الحالة يعتبر بيعاً صحيحاً •

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم تعدد رسم دمغة الاتساع على عقد بيع العقار المملوك على الشيوع بتعدد أطرافه •

(ملف ١٦٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٠/٥/٦)

الفرع الثالث

رسم الدمغة النسبى

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

رسم الدمغة النسبى ، وعلى الاتساع — فرضه على ماتصرفه الحكومة والهيئات العامة ، وعلى الطلبات التى تقدم اليها — شمول عبارة الهيئات العامة المؤسسات العامة — مثال بالنسبة للمبالغ التى تصرفها المؤسسة الاقتصادية لاقوات المسلحة والطلبات التى تقدم اليها •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسم الدمغة على مايتأتى : « يفرض رسم دمغة على العقود والمحركات

ولما كانت المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة تعتبر مؤسسة عامة فانها تدخل في مدلول تعبير الهيئات العامة المشار اليه ، ومن ثم يخضع لرسم الدمغة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ المرافق لقانون الدمغة ، كما انها تعتبر سلطة ادارية في هذا الخصوص ، ومن ثم تخضع العرائض المقدمة اليها لرسم الدمغة على اتساع الورق .

لهذا انتهى الرأى الى ان المبالغ التى تصرفها هذه المؤسسة للغير تخضع لرسم الدمغة النسبى كما ان الطلبات التى تقدم اليها تخضع لرسم الدمغة على اتساع الورق .

(فتوى ٨٤١ فى ١٢/١ / ١٩٥٩)

قاعدة رقم (٤٣١)

البدا :

التزام المؤسسة المصرية العامة للسكان والتعمير بأداء رسم الدمغة النسبى على ما رصدته لها الدولة باعتباره قرضاً خلال السنوات من ١٩٦٤/١٩٦٥ حتى ١٩٧٠ - أساس التزام المؤسسة بأداء هذا الرسم نص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة كما أن المواد ٣٠ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ لم تقرر اعفاء القروض التى تحصل عليها المؤسسات العامة من الدولة من الخضوع لرسم الدمغة النسبى - لا يغير من هذا النظر عدم وجود عقد مكتوب للقرض بين الحكومة والمؤسسات - أساس ذلك أن للأولى من حق الاشراف والتوجيه على الأخيرة ما يؤولها منحها قروضا تدعيما لمركزها المالى بغير حاجة الى

إبرام عقود مكتوبة بهذه القروض اكتفاء بإدراجها بهذا الوصف في
الميزانية الخاصة بالمؤسسة .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على أحكام القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير
رسم الدمغة . ان المادة ٤ من الفصل الثاني من الجدول الثاني الملحق
به تنص على أن « كل سلفة يقدمها أصحاب المصارف أو غيرهم من
الأشخاص الذين يقومون عادة بهذا النوع من العمليات يفرض عليها
رسم دمغة على الوجه الآتي :

فاذا تجاوزت السلفة مائتى جنيه فرض عليها رسم دمغة نسبي
قدره واحد في الألف ، والمادة (٥) منه تنص على أن « تسرى على
عقود الاقتراض الأخرى للنقود وكذا عقود الاعتراف بالدين ذات
الرسم ، وتنص المادة ٨ على أن « عبء الرسم المستحق على المحررات
المبينة في هذا الفصل على الأشخاص الآتى ذكرهم ولا يجوز
الاتفاق على عكس ذلك : السلف وعقود الاقتراض : الرسم على
المقرض الا اذا كانت السلفة بغير فائدة فالرسم على المقرض .. » .
وان المادة الأولى من الفصل الخامس من الجدول الثاني المشار اليه
تنص على أن « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة
والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتى .. » .
وأخيرا فان المادة ١٢ منه تنص على أنه « في كل تعامل بين الحكومة
والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة .. وفي تطبيق حكم هذه المادة
يقصد بالحكومة (الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية
ومجالس المديرية) » .

ويبين من استعراض النصوص المتقدمة أن المشرع فرض على
المبالغ التي تصرف في هيئة قروض رسم دمغة نسبي يلتزم بأدائه
المقرض متى كان القرض بفائدة والمقرض اذا كان القرض بغير
فائدة ، كما فرض رسما آخر على كل مبلغ تصرفه الحكومة أو
الهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة وهو رسم تدريجي ، وانه
في كل تعامل بين الغير والحكومة يتحمل المتعامل مع الحكومة بقيمة

رسم الدمغة المفروض وايا كان نوعه ، وترتبيا على ذلك فان ما رصدته الدولة للمؤسسة المذكورة خلال السنوات محل النزاع باعتباره قرضا يخضع لرسم الدمغة النسبي على النحو المشار اليه بالرغم من عدم وجود عقد بين الدولة والمؤسسة بهذا القرض ، اذ ينبغي التفرقة بين ماتخصه الدولة للمؤسسة من اعتمادات وقروض ، فالاعتمادات هي في حقيقتها جزء من ميزانية الدولة رصد لأحد الأشخاص العامة ولا يجب رده أو فرض فائدة عليه أما القرض فهو واجب الرد كما يجوز أن يكون بفائدة وذلك بغض النظر عن وجود عقد مكتوب للقرض بين الحكومة والمؤسسة أو عدم وجوده ، اذ للأولى من حق الاشراف والتوجيه على الأخيرة ما يخولها منحها قروضا تدعيما لمركزها المالي وتمكينها لها من تحقيق أغراضها بغير حاجة الى ابرام عقود مكتوبة بهذه القروض اكتفاء بادراجها بهذا الوصف في الميزانية الخاصة بالمؤسسة . وتلتزم المؤسسة بأداء هذا الرسم طبقا لنص المادة (١٢) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه خاصة وان المواد ٣٠ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والمعدلة له بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ ، ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ و٢٧ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ لم تقرر اعفاء القروض التي تحصل عليها المؤسسات العامة من الدولة من الخضوع لرسم الدمغة النسبي ، ومن ثم فان القروض المشار اليها تخضع اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٣ للرسم المشار اليه .

(فتوى ١١٤ في ١٩٧٦/٢/٢١)

الفرع الرابع

رسم الدفعة التدريجي

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

استحقاق رسم الدفعة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على كل المبالغ التي يصرفها البنك المركزي لموظفيه أو للمقاولين والمتعهدين مقابل التوريدات والمقاولات والأشغال العامة وغيرها ، لأن البنك يعتبر من الهيئات العامة في مفهوم البند الأول من الفصل الخامس من الجدول المشار اليه .

ملخص الفتوى :

فيما يتعلق بمدى خضوع البنك المركزي لرسم الدفعة التدريجي على المبالغ التي يقوم بصرفها للموظفين وأعضاء مجالس الإدارة أو المتعهدين والمقاولين فإن البند الأول من الفصل الخامس من الجدول رقم «٢» الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ينص على أن يحصل رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو الآتي « . »

وينص البند الثاني على أنه فيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافي بمقدار مثلي الرسم العادي .

وينص البند الثالث على أن يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية :

(أ) اذا كان الصرف ردا لمبالغ صرفت .

(ب) اذا كانت هناك اتفاقات تعفى من الرسوم عقدت قبل العمل بهذا القانون .

(ج) ما يصرف ثمننا لمشتريات محددة اسعارها في تسعيرة جبرية سارية في (الجمهورية العربية المتحدة) .

(د) الصرف لهيئة دولية أو لحكومية أجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

(هـ) الصرف على أساس اختكارات دولية .

ويستفاد من هذه النصوص ما يأتي:

(أولا) أن كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة يتعين تحصيل رسم دمنة عليه على النحو المبين بالقانون .

(ثانيا) وأنه يعفى من الرسوم المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في أحوال معينة حددها القانون .

ولما كان البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية تقوم بمباشرة سلطات واختصاصات البنك المركزى المنصوص عليها فى قانون الائتمان (مادة ١ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠) فانه من ثم يدخل فى مفهوم عبارة « الهيئات العامة المشار اليها فى البندين ١ ، ٣ من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وبذلك يحصل رسم الدمنة التدريجى على كل المبالغ التى يصرفها لموظفيه سواء فى شكل راتب أو بدل تمثيل أو مكافأة سنوية أو مكافأة نهاية الخدمة وكذلك المبالغ التى يصرفها لأعضاء مجلس الادارة سواء أكلت مكافأة عضوية أو بدل حضور ، كما يخضع لهذا الرسم المبالغ التى يصرفها الى المقاولين والمتعهدين مقابل التوريدات والمقاولات والأشغال العامة وغيرها — وبعبارة مختصرة فان النصوص المتعلقة برسم الدمنة

التدريجي على المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة والواردة في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تسرى على البنك المركزى باعتباره هيئة عامة . ومن ثم فان كل مبلغ يصرفه البنك المركزى بطريق الانابة يخضع لرسم الدمغة التدريجي المنصوص عليه في الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على التفصيل الوارد به .

(فتوى ٥٦ في ١٩٦٢/١/٢)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

مدى خضوع التعويضات التي يؤدّيها صندوق الاصلاح الزراعى لهذه الضريبة — عدم استحقاق رسمى الدمغة التدريجين العادى والاضافى على قيمة الاراضى المستولى عليها — لا فرق في ذلك بين ما يؤدّيهِ صندوق الاصلاح الزراعى في شكل سندات لأصحاب تلك الاراضى ، أو ما يقوم بأدائه نقدا الى البنك العقارى المصرى والبنوك الأخرى وفاء للليون المحملة بها تلك الاراضى .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة — على أن « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة ... » وتنص المادة ٢ من الفصل المذكور على أنه « فيما يتعلق بالمشتريات والأعمال والتعهدات والتوريدات والايجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم اضافى بمقدار مثلى الرسم العادى » . وتنص المادة ٣ من الفصل المشار اليه على أن « يعفى من الرسوم المبينة في المادتين السابقتين المبالغ التي تصرفها الحكومة والهيئات العامة في الأحوال الآتية : ... ج — ما يصرف ثمناً لمشتريات محددة أسعارها في تسعيرة جبرية ... » ويستفاد من هذه

النصوص أن المشرع فرض رسم دمنغة تدريجي عاды على ما تصرفه الحكومة والهيئات العامة من المبالغ كما فرض رسم دمنغة تدريجي اضافى على ما يصرف تنفيذا لأعمال قانونية معينة مما تجريه الحكومة والهيئات العامة ومنها المشتريات ، على أن يعفى من الرسمين العاды والاضافى المشار اليهما المبالغ التى تصرفها الحكومة ثمنا لمشتريات ، ومناطق هذا الاعفاء أن تكون أسعار تلك المشتريات محددة فى تسعيرة جبرية ، وحكمته هى صرف قيمة المشتريات الحكومية الى صاحبها كاملة دون أن ينقص منها مقدار رسمى الدمنغة المذكورين — باعتبار أن البائع فى هذه الحالة لا خيار له فى تحديد الثمن •

ومن حيث أنه ولئن كان تحديد السعر جبرا يقتضى أن يكون هذا التحديد مباشرا وعمما وصادرا من السلطة المختصة بذلك ، دون دخل لارادة ذوى الشأن وتقديرهم فى هذا التحديد ، الا أنه متى وضع القانون أساسا ثابتا لتقدير قيمة المال ، ولم يدع مجالا للتقدير فى هذا التقويم ، فان ذلك يعتبر بمثابة تسعير جبرى لهذا المال ، لا يختلف عن التسعير الجبرى للسلع •

وتنص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ بالاصلاح الزراعى على أن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه ٠٠٠ الحق فى تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الايجارية لهذه الأرض مضافا اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتقدر القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية » ، وظاهر من هذا النص أن المشرع سن قاعدة لتقدير قيمة الأراضى الزراعية المستولى عليها ، مؤداها تقدير ثمن الفدان المستولى عليه بسبعين مثالا للضريبة المفروضة عليه ، ومقتضى ذلك أن قيمة تلك الأراضى أصبحت خاضعة لنوع من التسعير الجبرى يماثل التسعير الجبرى المقرر بالنسبة الى السلع الأخرى ، وعلى هدى ما تقدم يكون قد تحقق مناط اعفاء قيمة الأراضى المشار اليها من رسمى الدمنغة العاды والاضافى ويتمين لذلك اعفاؤها من هذين الرسمين ، دون تفرقة بين ما أدى منها فى شكل سندات لأصحاب الأراضى المستولى عليها أو ما أدى منها نقدا الى البنك العقارى المصرى أو البنوك الأخرى وفاء لديون عقارية على أصحاب تلك الأراضى •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رسمى الدمغة التدريجيين العادى والاضافى لا يستحقان على قيمة الأراضى الزراعىة المستولى عليها ، سواء فى ذلك ما يؤديه صندوق الاصلاح الزراعى فى شكل سندات لأصحاب تلك الأراضى ، أو ما يقوم بأدائه نقداً الى البنك العقارى المصرى والبنوك الأخرى وفاء للديون العقارية المحملة بها الأراضى المشار اليها •

(فتوى ٦١٦ فى ١٩٦٢/٩/٢٧)

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

القروض الممنوحة من البنك المركزى وفوائدها — رسم الدمغة التدريجى المنصوص عليه فى الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة — عدم سريانه على هذه القروض وفوائدها عند ردها الى البنك المذكور طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الاعفاءات الضريبية •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الاعفاءات الضريبية على أن « تعفى القروض والاعتمادات التى تعطىها البنوك وشركات التأمين التى انتقلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى ١ ، ٢ من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ » •

وحيث أن القروض والاعتمادات المشار اليها يصدق على كل منها وصف القرض أو الاعتماد سواء عند منحه من الجهة المقرضة أو عند رده من الجهة المقرضة • ومن ثم فإن حكم الاعفاء الوارد بالنص المذكور يلحق بالقرض أو الاعتماد فى حالتي منحه ورده • ويؤكد ذلك

أنه لو كان المقصود من الاعفاء هو تقريره عند منح القرض أو الاعتماد فقط أو عند رده فقط لورد النص به على المقرض وحده لأنه من يتحمل بالرسم عند منح القرض أو على المقرض وحده لأنه من يتحمل بالرسم عند الرد أما وقد ورد نص الاعفاء على القرض نفسه فإنه يعنيه في حركتي منحه ورده كما سبق •

هذا الى أنه اذا كانت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور قد ساقطت في معرض تقرير نص الاعفاء أنه قرر « رغبة في التخفيف على المقرض »، فان ذلك لا يعنى أن المشرع لم يهدف أيضا الى عدم ائثال كاهل المقرضين بعبء الرسم عند رد القرض ، بدليل أن عبارة النص وردت من العموم بما يتسع لهذا المعنى على النحو المشار اليه ، فضلا عن أنه لا يجوز — في التفسير — قصد دلالة عموم لفظ النص وتخصيصها بمقتضى إشارة في المذكرة الايضاحية لا يقوم على ارادة التخصيص بها دليل من سياق النص أو مدلوله — والعبرة دائما بعموم اللفظ لا بخصوص السبب •

ومن المعلوم أن بعض البنوك وشركات التأمينات التي انتقلت ملكيتها الى الدولة لم تحول الى هيئات علمة تخضع القروض التي تصرفها لرسم الدمغة التدريجي على الصرفيلت • فاذا قيل أن المقصود بالاعفاء هو تقريره عند منح القرض فقط فان أهميته تنحصر تماما في حالة تلك البنوك والشركات لأن مبالغ القروض التي تصرفها لاتخضع أصلا للرسم طبقا لقانون فرضه الذي يقرره على ما تصرفه الحكومة والهيئات العامة فقط • ولا يسترد نص الاعفاء أهميته في هذه الحالة الا بصرف معناه بحيث يشمل حركتي منح القرض ورده •

ومن حيث أنه مع التسليم باعفاء القروض المشار اليها من الرسم المذكور عند ادائها وعند الوفاء بها ، فان فوائدها تتمتع أيضا بهذا الاعفاء لأنها تلحق بالأصل الموفى به ويلحقها وصفه وتأخذ حكمة ، فاذا كان أصل القرض يعنى من الرسم فان نتاجه الموصول به يعفى منه بدوره • خاصة وأن حكمة الاعفاء وغايته تضدق على الفوائد بالقدر الذي تضدق به على أصل مبلغ القرض •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القرض وفسوائده الممنوحة من البنك المركزى لا تخضع عند ردها الىه من مؤسسة عامة مقترضة لرسم الدمغة التدريجى على الصرفيات وذلك طبقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الاعفاءات الضريبية .

(فتوى ٢٤٤ فى ٢/٣/١٩٦٢)

الفرع الخامس

رسم الدمغة على الصرفيات

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

عدم خضوع المبالغ التى تصرفها مؤسسة مصر للطيران لرسم الدمغة على الصرفيات المنصوص عليها فى المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة — أساس ذلك أن هذه المؤسسة بالذات وطبقا لقرار انشائها تباشر نشاطها بنفسها ومن ثم فانها تعتبر طبقا لصريح نص المادة السابعة من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى حكم الوحدات الاقتصادية التابعة وتزايلها صفتها العامة فى هذا النطاق مما يبنى عليه عدم اخضاع صرفياتها لرسم الدمغة باعتبار ان الخضوع لهذا الرسم مقصور على ما تصرفه الحكومة وما فى حكمها من اشخاص القانون العام .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على النصوص ان المادة ١ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة تنص على أنه « يحصل رسم دمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة

أو الهيئات العامة مباشرة أو بطريق الانابة على النحو التالى ٠٠ «
وتنص المادة ٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ فى شأن المؤسسات
العامة وشركات القطاع العام على أن « تمارس المؤسسة العامة نشاطها
بواسطة ما يتبعها من وحدات اقتصادية ومع ذلك يجوز أن يعهد لها
القرار الصادر بإنشائها بمباشرة نشاط معين ، وفى هذه الحالة تعتبر فى
تطبيق أحكام هذا القانون فى حكم الوحدة الاقتصادية التابعة وذلك
بالنسبة للنشاط الذى تمارسه بالذات » وقد نصت المادة الثالثة من
قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مؤسسة مصر
للطيران على أن « تهدف مؤسسة مصر للطيران الى تنمية الاقتصاد
القومى فى مجال النقل الجوى فى اطار السياسة العامة للدولة وذلك
بمباشرة أنشطة النقل الجوى للركاب والبريد والبضائع داخل البلاد
وخارجها بأسلوب اقتصادى يتميز بالكفاءة ويكون لها فى سبيل تحقيق
هدفها أن تتعاقد وان تجرى كافة التصرفات اللازمة لذلك ٠٠٠ » .

ومن حيث أنه يتضح مما سبق ان مؤسسة مصر للطيران ان كانت
تدخل فى عداد المؤسسات العامة — وهذه تخضع صرفيتها بحسب
الاصل لرسم الدفعة باعتبار أن عبارة الهيئات العامة المشار اليها فى
قانون رسم الدفعة تتسع لتشمل كافة أشخاص القانون العام طبقا
لما استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية — الا أنه لما كانت هذه
المؤسسة بالذات وطبقا لقرار انشائها تباشر نشاطها بنفسها ، حيث
أسند لها هذا القرار الاضطلاع بمباشرة أنشطة النقل الجوى للركاب
والبريد والبضائع داخل البلاد وخارجها ومن ثم فانها تعتبر طبقا
لصريح نص المادة السابعة من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة
١٩٧١ فى حكم الوحدات الاقتصادية التابعة التى تشمل وفقا للمادة
الرابعة من هذا القانون شركات القطاع العام والجمعيات التعاونية
والمنشآت التى تتبع المؤسسة العامة والمشروعات تحت لتأسيس .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فان هذه المؤسسة اعتدادا بما
تمارسه من نشاط تتحدد طبيعتها بطبيعة ما تقوم به من أعمال وتعتبر
من حيث الجوهر — بغض النظر عن شكلها القانونى — فى حكم الوحدة
الاقتصادية التابعة وترايلها صفتها العامة فى هذا النطاق مما ينبنى

عليه عدم اخضاع صرفياتها لرسم الدمغة ، باعتبار أن الخضوع لهذا الرسم مقصور على ما تصرفه الحكومة وما في حكمها من أشخاص القانون العام : وهذا النظر بعينه هو ما سبق أن انتهت اليه اللجنة الاولى لقسم الفتوى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع المبالغ التي تصرفها مؤسسة مصر للطيران لرسم الدمغة على الصرفيات •

(ملف ٣٦٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٧٥/١/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

القروض التي صرفت من وزارة الخزانة للمؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير عن طريق البنك المركزى المصرى يتحقق فيها وصف المبالغ التي صرفت من الحكومة بطريق الانابة — خضوع هذه المبالغ لرسم الدمغة على صرفيات الحكومة في ظل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وكذلك في ظل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بعد تعديل المادة ٢٧ منه بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ — اعفاء المؤسسات العامة من الخضوع لهذا الرسم خلال مدة سريان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ — أساس ذلك صراحة نصوص القوانين المشار اليها •

ملخص الفتوى :

أنه فيما يتعلق برسم الدمغة على الصرفيات ، فلما كان الثابت من الاوراق أن المبالغ المشار اليها بصرفت من وزارة الخزانة للمؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير عن طريق البنك المركزى المصرى ، ومن ثم يتحقق فيها وصف المبالغ التي صرفت من الحكومة بطريق الانابة •

ومن حيث ان المادة ٣٠ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ معدلة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ كانت تنص على ما يأتى :

« واستثناء من حكم المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه تعفى المبالغ التي تصرفها للمؤسسات العامة نظير مساهمتها في رؤوس أموال الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها وكذا التي تقرضها وماتدفعه ثمنا لشراء أوراق مالية من رسم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة ٠٠ وان المادة ٢١ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالاغفاءات المقررة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠٠ والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ٠٠ واستثناء من حكم المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة والقوانين المعدلة له تعفى المبالغ التي تصرفها المؤسسات العامة نظير مساهمتها في رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها وكذا القروض التي تقرضها وماتدفعه ثمنا لشراء أوراق مالية من رسم الدمغة المفروض على صرفيات الحكومة والهيئات العامة .

ومن حيث أنه يبين من المغايرة الواردة في كل من هذين النصين أنه بينما تخضع المبالغ التي تقرضها المؤسسات العامة من الدولة لرسم الدمغة على صرفيات الحكومة في ظل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فإنها تعفى من الخضوع لهذا الرسم خلال مدة سريان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن حيث أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات قد تضمن في المادة ٢٧ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ ذات الحكم المنصوص عليه في المادة ٣٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ومن ثم فإن قروض المؤسسات العسيلة من الدولة في ظل العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تخضع لرسم الدمغة على صرفيات الحكومة ، وهذا مايتفق مع صراحة للنصوص في كل من القانونين المشار اليهما مع قصد الشارع ، كما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل نص المادة ٣٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا — استحقاق رسم الدمغة النسبى على قروض المؤسسة المصرية العامة للإسكان والتعمير من الدولة خلال المدة من عام ١٩٦٤/١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ •

ثانيا — استحقاق رسم الدمغة على صرفيات الحكومة والهيئات العامة على القروض المشار إليها وذلك فيما عدا القروض الواقعة خلال مدة سريان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ •
(ملف ٤٧٩/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٦/٢/٤)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

مخالفة نص المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن ضريبة الدمغة لنص المادة ٧٩ من القانون المذكور •

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع فى أن الشعبة الثامنة عشرة بالإدارة المركزية للرقابة المالية على الحكومة المركزية بالجهاز المركزى للمحاسبات ترى أن هناك تعارضا بين نص المادة ٧٩ من قانون ضريبة الدمغة المشار اليه وبين نص المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية تأسيسا على أن القانون استحدث فى المادة ٧٩ منه نظام الشرائح التصاعدية فى أسعار ضريبة الدمغة على الصرفيات كان معمولا به طبقا لقانون الضريبة العامة على الايراد رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذى كان ساريا عند صدور قانون ضريبة الدمغة المشار اليه وكان يأخذ بالمادة (١) بنظام الشرائح التصاعدية فى أسعار الضريبة المقررة ، بينما ترى الإدارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب أن المشرع قد أخذ فى المادة ٧٩ من قانون ضريبة الدمغة ١١ لسنة ١٩٨٠ بنظام الطبقات وليس بنظام الشرائح وذلك

على نحو ما كانت تنص عليه المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الدمغة السابق رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وأنه ليس هناك تعارض بين المادة ٧٩ من القانون المذكور والمادة ٢٨ من لائحته التنفيذية وإنما ينحصر الخلاف في طريقة صياغة النصوص فقط وباستطلاع رأى إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والمحافظات قامت بعرضه على اللجنة الأولى بقسم الفتوى التي قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨ إحالته الى الجمعية العمومية للاهمية .

وعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت المادة ١٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والتي تنص على أنه « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تغديل أو تعطيل أو إعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره في إصدارها ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه » واستعرضت المادة ٢٩ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون ضريبة الدمغة والتي تنص على أن « تستحق ضريبة نسبية على ماتصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من الممتلكات والاجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي :

الخمسون جنيها الاولى

أزيد من خمسين — مائتين وخمسين جنيها ستة في الالف

أزيد من مائتين وخمسين — خمسمائة جنيها ستة ونصف في الالف

أزيد من خمسمائة — الف جنيها سبعة في الالف

أزيد من الف — خمسة الآف جنيها سبعة ونصف في الالف

أزيد من خمسة الآف — عشرة الاف جنيها ثمانية في الالف

وكل مايزيد على عشرة الآف جنيها تستحق عنه الضريبة بواقع ثلاثة في الالف من الزيادة » .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ٢٧ من اللائحة

التنفيذية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٠ من أنه « تستحق الضريبة المنصوص عليها في المادتين ٧٩، ٨٠ من القانون وتحسب قيمتها على كل مبلغ يتم صرفه على حدة » .

وتنص المادة ٢٨ من ذات اللائحة المشار إليها على أنه « تحسب الضريبة المشار إليها على النحو التالي : (١) تكون فئة الضريبة المستحقة هي الفئة المحددة للطبقة التي تقع فيها القيمة الكاملة للمبلغ المقرر صرفه » .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما كان يقضى به نص المادة (١) من الفصل الخامس من الجدول (٢) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن قانون الدفعة الملقى من أنه « يحصل رسم دفعة على كل ماتصرفه الحكومة والهيئات العامة مباشرة أو بطريقة الانابة على النحو الآتي :

جنيه	جنيه	مليم
٥ لغاية	١٠	٢٠
١ لغاية	٥	١٠
١٠ لغاية	٢٠	٤٠

واستظهرت الجمعية أن المشرع فرض ضريبة دفعة على ماتصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام من المرتبات والاجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات وكان تحديد وعاء ضريبة الدفعة في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الملقى يأخذ بنظام الطبقات ومؤداه أن وعاء الضريبة يتحدد بنسبة على ما يصرفه الممول حسب الطبقة التي يدخل فيها كامل المبلغ الذي يتم صرفه دون النظر الى باقى الطبقات ، الا أن المشرع عدل في هذا المسلك في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ أخذ بنظام الشرائح فحدد وعاء الضريبة بنسب متغيرة حسب الشرائح بعد اعفاء مبلغ الخمسين جنيها الاولى من ضريبة الدفعة .

كما استظهرت الجمعية أن المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ عادت إلى الاخذ بنظام الطبقات في تحديد وعاء ضريبة الدمغة فأصبحت بذلك تخالف نص المادة ٧٩ من القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وبذلك خرجت على حكمه وعدلته مخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور وبذلك أصبحت تنقسم بعدم المشروعية بما ليس فيه تعديل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى مخالفة نص المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن ضريبة الدمغة لنص المادة ٧٩ من القانون المذكور .
(ملف ٢٧٩/٢/٣١ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣١)

الفرع السادس

دمغة المهن الهندسية

قاعدة رقم (٤٣٨)

المبدأ :

القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية — صندوق المعاشات والاعانات المنصوص عليه في المادة ٥٤ منه — تحديد المادة ٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٤ موارد الصندوق ومنها ما يحصله مجلس النقابة ثمناً لطابع دمغة يكون لصقه الزامياً على الأوراق والنفاتر المنصوص عليها بالمادة — نصها على أصول عقود الاعمال الهندسية وعقود التوريد عن أعمال هندسية أو صورها ضمن الأوراق الخاصة لرسم الدمغة المذكور — مناط استحقاق الرسم على عقود الاعمال الهندسية هو اتصال موضوع الورقة بأعمال المهنة النقابية الهندسية بالتحديد الوارد بقرار وزير الاشغال رقم ٩٧٠٤ لسنة ١٩٥٩ — المقصود بعقود التوريد عن أعمال هندسية هو عقود التوريد التي يقرن فيها الالتزام بتسليم السلعة ببعض الاعمال الهندسية بالتحديد المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥٤ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية تنص على ان « تنشئ النقابة صندوقا يسمى صندوق المعاشات والاعانات ليرتب معاشات واعانات وحقية أو دورية طبقا لاحكام هذا القانون » .

وان المادة ٥٥ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٤ تنص في البند (خامسا) منها على ان « يتكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية :

أولا .. (خامسا) ما يحصله مجلس النقابة ثمنا لطابع تمغة ينشأ خصيصا لهذا الصندوق ، ويكون لصقه الزاميا على الاوراق والدفاتر وبالفئات الآتية :

(أ) كافة الرسومات الهندسية التي يياشرها أو يوقع عليها عضو النقابة

(ب) أصول عقود الاعمال الهندسية وعقود التوريد عن أعمال هندسية أو صورها التي تطلب كمستند اذا كانت هذه العقود مبرمة مع المصالح الحكومية أو المؤسسات أو الافراد .

(ج)

(د)

(هـ) صفحات دفتر يومية تشغيل مصانع الاسمنت أو أى دفتر أو سجل مماثل له يستعمل عوضا عنه .. (وقد حذف هذا البند بالقانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٤) .

ولا تقبل المصالح والهيئات الحكومية أو الحرة أو الافراد التعامل بالاوراق أو الدفاتر المذكورة الا اذا كان ملصقا عليها طابع التمغة المقرر .

وتبين اللائحة الداخلية للنقابة طريقة تنظيم وتحصيل رسوم
التمعة المقررة في هذه المادة كما تبين طريقة الاشراف على تحصيلها •

وان المادة ٧١ من القانون ذاته تنص على ان (يعين وزير الاشغال
العمومية بقرار منه نوع واقصى كمية عن الاعمال الهندسية التي يجوز
لكل من اعضاء النقابة مباشرتها وذلك بعد اخذ رأى مجلس النقابة •

وان المادة الاولى من قرار وزير الاشغال العمومية للاقليم المصرى
رقم ٩٧٠٤ لسنة ١٩٥٩ ببيان نوع الاعمال الهندسية التي يجوز لكل
من اعضاء نقابة المهن الهندسية مباشرتها وبيان حدها الاقصى تنص على
ان : « تنقسم الاعمال الهندسية من حيث طبيعتها الى ما يأتى :

(أ) أعمال دراسة وتصميم وتشمل : جمع وتحليل الاحصائيات
والبيانات الفنية الخاصة بالمشروعات المتكاملة أو وحداتها واستكمال
هذه البيانات بتجارب أو حسابات •

(ب) أعمال تنفيذية وتشمل : التفقيش على مهمات المواد
واختبارها بالمصانع الموردة واصدار الشهادات الخاصة بصلاحياتها —
التركيب أو الانشاء بالموقع •

(ج) أعمال تشغيل وصيانة وتشمل : مباشرة تشغيل المعدات
والاجهزة الهندسية المختلفة بما في ذلك الاشراف على المساعدين
والملاحظين والعمال وكذلك الخامات •

(د) أعمال الخبرة وتشمل المعاينات الفنية واثبات الحالة

(هـ) التعليم الهندسى •

(و) البحوث العلمية والفنية — الاختبارات والتحليل في المعامل
— وضع المواصفات القياسية » •

وظاهر من هذا القرار أنه حدد نوع الاعمال الهندسية التي يجوز
لاعضاء النقابة مباشرتها وطبيعة هذه الاعمال التى يجب ان تكون
موضوعا للعقود حتى يمكن فرض دمنة النقابة عليها ، فاذا تضمن العقد

عملا من الاعمال الهندسية وفقا للتحديد السابق كان لنشاط اعضاء نقابة المهن الهندسية اثر في تكوينه وصلة مباشرة به وكان هذا مبررا لتحميل العقد بقيمة رسم الدمغة لصالح صندوق الاعانات والمعاشات الذى يرتد عائده الى هؤلاء الاعضاء ، ومصادق ذلك ان القانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية قضى فى مادته الاولى بأن « يحذف البند (هـ) من الفقرة خامسا بالمادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه » وعلا هذا فى مذكرته الايضاحية بأن رسم الدمغة على الاسمنت الذى كان مقررا بالبند المذكور وهو البند المضاف الى المادة ٥٥ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بمقتضى القانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٤ ، هذا الرسم قد تبين أنه « لا يتصل بأعمال المهن النقابية » ولذا رؤى الغاؤه ومفاد هذا ان مناط استحقاق رسم دمغة نقابة المهن الهندسية هو اتصال موضوع الورقة الواجب لصق طابع الدمغة عليها بأعمال المهنة النقابية الهندسية واذ كانت الصورة التى يرد فيها العمل الهندسى كموضوع للعقد تختلف من حالة الى أخرى ، فان العقد الذى يكون العمل الهندسى فيه مطلوبا لذاته وهو موضوعه الاساسى ، مثل هذا العقد يدخل فى نطاق ما تناوله البند (خامسا) من المادة ٥٥ آنفة الذكر من قانون انشاء نقابة المهن الهندسية أما اذا كان العقد عقد مقاوله اعمال أو اشغال عامة أو عقد توريد بصفة أساسية ، وكان مضافا الى عنصر الاعمال أو التوريد الوارد به جانب من الاعمال الهندسية المبينة بالقرار الوزارى المشار اليه ، فان تكييف طبيعة التعاقد يكون حسب الصفة الغالبة فيه من حيث اعتباره عقد أشغال عامة أو عقد توريد ، ولو تضمن الى جانب ذلك بعض عناصر الاعمال الهندسية — بيد ان القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المتقدم ذكره قد لاحظ عقود مقاولات الاعمال أو الاشغال العامة وعقود التوريد جانب الاعمال الهندسية فاعتبرها عقود اعمال هندسية ، فلما قصر هذا التعبير لدى التطبيق العملى عن استيعاب عقود التوريد المقترنة ببعض الاعمال الهندسية ، عمد المشرع الى تعديل التعبير المذكور الى « عقود الاعمال الهندسية وعقود التوريد عن اعمال هندسية » وذلك بالقانون رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٥٤ الذى ورد فى مذكرته الايضاحية انه « لما كان المقصود عند تحضير القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ان يشمل النص فى البند

(خامسا) من المادة ٥٥ عقود توريدات الاعمال الهندسية ، الا أن النص بحالته لم يتحمل اعتبار هذه العقود من بين الاوراق التي يجب الصاق طوابع الدمغة عليها ، وكان لهذا أثره في اضعاف موارد النقابة ، فكان ضروريا النص على اضافة عقود توريدات الاعمال الهندسية في البند (ب) ٥٥٥ ومن ثم فان المقصود بعقود التوريدات عن الاعمال الهندسية ينصرف الى عقود التوريد التي يقترن فيها الالتزام بتسليم السلعة ببعض الاعمال الهندسية وفقا لتحديداتها الوارد بقرار وزير الري الصادر في هذا الشأن ، وهو ما يلقي تأييده في العبارة التي وردت في المواد من ١٠٧ الى ١٠٩ من اللائحة الداخلية لنقابة المهن الهندسية والتي تنبئ عن أن العنصر الذي لاحظته المشرع في هذه العقود هو تعلقها ببعض الاعمال الهندسية .

لذلك انتهى الرأى الى أن المقصود بعقود التوريد عن اعمال هندسية المفروضة عليها دمغة نقابة المهن الهندسية هو عقود التوريد التي يقترن فيها الالتزام بتسليم السلعة ببعض الاعمال الهندسية حسب تحديدها الوارد بقرار وزير الري الصادر في هذا الخصوص .

(ملف ١٣٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

حدد المشرع فئات دمغة النقابة المستحقة حسب قيمة كل عمل من الاعمال .

ملخص الفتوى :

تخلص وقائع الموضوع في أن مصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الري كانت قد طلبت من ادارة الفتوى لوزارة الري الافادة بالرأى عن القيمة الحقيقية لفئات ضريبة الدمغة الهندسية المقررة بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين وذلك أن تلك المصلحة والجهات الاخرى التابعة لوزارة الري كانت قد جرت على تحصيل رسوم الدمغة المقررة بالمادة المذكورة على أساس تحصيل مبلغ جنيه على الالف جنيه

الاولى من قيمة العقود والمستندات الخاضعة لهذا الرسم ثم خمسمائة مليم عن كل ألف جنيه تزيد على الالف جنيه الاولى ، الا أن الجهاز المركزى للمحاسبات رأى أن المقصود من نص المادة المشار اليه أن يحصل جنيه على الالف جنيه الاولى ثم يحصل جنيه ونصف عن كل ألف جنيه تزيد على الالف الاولى ، وانتهت ادارة الفتوى لوزارة الري بفتواها برقم ١٠٥١ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٩ الى تأييد ما ذهب اليه الجهاز المركزى للمحاسبات ، ولدى تطبيق هذه الفتوى ومطالبة الشركات بفروق قيمة الدمغات ، عارضت هذه الشركات وطالبت بالاستمرار فيما جرى عليه العمل من تحصيل تلك الدمغات بالقيمة المخفضة للشريحة التى تزيد على الالف جنيه الاولى فطلبت المصلحة من ادارة الفتوى لوزارة الري الافادة بالرأى فيما تبديه هذه الشركات وعند اعادة بحث الموضوع تبين أن ادارة الفتوى لوزارة التعمير والدولة للإسكان قد عرضت موضوع تفسير نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية وهو نص مماثل تماما لنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه على اللجنة الثانية لقسمى الفتوى التى انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧ الى أن تحصل الدفعة المنصوص عليها فى المادة ٥٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بواقع جنيه اذا كانت قيمة الاعمال لاتزيد على الف جنيه ثم تكون الدفعة بواقع خمسمائة مليم عن كل ألف جنيه تزيد على الالف الاولى . وقامت ادارة الفتوى لوزارة الري بعرض الموضوع على اللجنة الثالثة لقسمى الفتوى فارتأت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٨ تأييد الرأى الذى انتهت اليه اللجنة الثانية . وبتاريخ ١٩٨٤/٣/٢١ طلب السيد نقيب المهندسين من السيد الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة عرض الامر على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ووافق على ذلك .

وعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين وتتص المادة ٤٦ منه على أن « يكون لصق دفعة النقابة الزاميا على الاوراق والدفاتر والرسومات الآتية وتكون فئة الدفعة المستحقة طبقا لل فقرات السابقة كما يلى :

مليم جنيه

١٠٠ و — للرسومات والعقود والتقارير الهندسية التى لا تزيد قيمتها على ١٠٠ جنيه •

٥٠٠ و — للرسومات والعقود والتقارير الهندسية التى لا تزيد قيمتها على ١٠٠ ج ولا تتجاوز خمسمائة جنيه •

— و ١ للرسومات والعقود والتقارير الهندسية التى تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج ولا تتجاوز ١٠٠٠ ج ، وتتراد خمسمائة مليم عن كل ألف جنيه تزيد على الالف الاولى •

ومفاد ذلك أن المشرع حدد صراحة فئات دمة النقابة المستحقة حسب قيمة كل عمل من الاعمال ، فقسم قيمة الاعمال المستحق عليها الدفعة طبقات حتى ألف جنيه ثم انتقل من نظام الطبقات الى نظام الشرائح بعد الالف جنيه الاولى ، فنص على أن تتراد قيمة الدفعة بواقع خمسمائة مليم عن كل ألف جنيه تزيد على الالف الاولى ، فالمشرع بعد أن ضمن للنقابة حدا أدنى من فئة الدفعة كدخل لها نص صراحة على أن تتراد قيمة الدفعة المحصلة مبلغ خمسمائة مليم عن كل ألف جنيه تزيد على الالف الاولى •

وهو ما يتفق مع عبارات النص الصريحة فى هذا المعنى ولا يمكن اخراجها عنه دون ، عسف بصراحة العبارة ، وهو ذات ما انتهت اليه اللجنتان الثانية والثالثة لقسم الفتوى •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى اللجنتين الثانية والثالثة •

الفصل السادس

ضريبة الملاهي

الفرع الاول

طبيعة الضريبة

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

لا تستند ضريبة الملاهي التي تحصل في مدينة الاسكندرية الا على قرار صادر من القومسيون البلدى في ٢١ من مايو سنة ١٩٢٧ . ولما كانت هذه الضريبة ضريبة لا رسم ، اذ تقررت على جمهور المتفرجين لا مستغلى الملاهي ، من غير مقابل في خدمه معينة او منفعة خاصة تؤديها البلدية له ، ولما كانت المادة (١٣٤) من الدستور تنص على أنه لايجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو الغائها الا بقانون ، فان القرار المشار اليه يكون باطلا .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ايضاء ديوان المحاسبة في تقريره عن أعمال المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين البلدية من الحصول على الضريبة المخصصة للأعمال الخيرية والمقررة على كل دخول أو أجر مكان في الملاهي الخاضعة للمرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ — تنمية لمواردها وذلك على أساس أن هذه الضريبة لا تسرى الا حيث يسرى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ وهذا القانون ينطبق على مدينة الاسكندرية .

وقد لاحظ القسم أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ قد فرض رسماً قدره خمسة مليمات على دخول أجر مكان في المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي متى زادت أجرة الدخول أو المكان على خمسة وعشرين مليماً .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ المشار إليه على أن هذا الرسم يقتضى مع الضريبة الأصلية وبالشروط التي تحصل بها .

وتنص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على فرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي المبينة في الجدولين ١ ، ب الملحقين بهذا القانون وبالفتات المبينة فيها .

وتنص المادة ١٦ منه على أن هذا القانون لا يسرى إلا في حدود مدينة القاهرة ويجوز سريانه بقرار من وزير المالية على مدن أخرى أو بعض أحيائها . وقد أصدر وزير المالية عدة قرارات بسريان هذا المرسوم بقانون على مدن كثيرة ليس من بينها مدينة الاسكندرية .

وقد ألغى هذا المرسوم بقانون أخيراً وحل محله القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المنشور في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بفرض الضريبة السابق بيانها وفقاً للفتات الواردة بالجدولين الملحقين به . ونص في المادة ١٦ منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون في المدن والبنسادر والجهات المبينة في الجدول «ج» المرفق بهذا القانون .

ولوزير المالية أن يضيف بقرار يصدره الى الجدول المذكور مدناً أو بناهد أو جهات أخرى .

ولم يتضمن الجدول المذكور مدينة الاسكندرية كما لم يصدر بسريانه عليها قرار من وزير المالية .

وعلى ذلك فإن الضريبة المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١

والقانون السابق عليه رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ لا تسرى على مدينة الاسكندرية .

ولما كان الرسم المقرر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ والمخصص للأعمال الخيرية لا يسرى الا حيث يسرى القانون السابق الذكر فانه لا يطبق كذلك على مدينة الاسكندرية ومن ثم لا يحصل هذا الرسم بالنسبة الى الملامى الكائنة في هذه المدينة لالحساب الحكومة ولالحساب البلدية .

وقد تبين أن ضريبة الملامى التي تحصل في مدينة الاسكندرية لم تكن تستند الى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ وهي لا تستند الآن الى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ وانما تستند الى قرار صادر من القومسيون البلدى في ٣١ من مايو سنة ١٩٢٧ .

وتتص المادة الاولى من هذا القرار على أن تحصل الضريبة على كل دخول أو أجر محل من المحلات المبينة في المادة المذكورة بالفتلت الموضحة بها .

وتتص المادة الثالثة منه على أن تحصل الضريبة من الجمهور مع ثمن التذكرة في آن واحد وعلاوة على هذا الثمن بواسطة من يستغلون محال الفرجة والملامى العمومية وعلى المستغلين المذكورين أن يضعوا على كل تذكرة مبلغ الضريبة الآيل الى البلدية بهذه العبارة (ضريبة البلدية قرش صاغ) .

وواضح من ذلك أن هذه الضريبة ذاتها المقررة بالمرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ الذى حل محله القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥١ وهذه الضريبة هي ضريبة لا رسم اذ هي مقررة على جمهور المتفرجين لا مستغلى الملامى . وهي ليست مقررة على هذا الجمهور مقابل خدمة معينة أو منفعة خاصة تؤديها البلدية له .

وقد قضت محكمة القضاء الادارى بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٣٣ فى القضية رقم ٣٠ لسنة ٢ ق أن التكاليف المفروضة بالقانون رقم ٨٥

لسنة ١٩٣٣ ضريبة يؤديها الجمهور لخزانة الدولة للانفاق منها على وجوه الصرف العامة •

فاذا ما تقرر أن الضريبة بقرار القومسيون الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٢٧ ضريبة فانه يقتضى البحث فيما اذا كان للقومسيون البلدى فرضها •

يستند القرار محل البحث على الأمر الصادر في ٢٥ من يناير سنة ١٨٩٠ بتشكيل قومسيون بلدى الاسكندرية •

وبالرجوع الى نصوص هذا الأمر يتبين أنه ينص فى المادة ١٥ على أن من اختصاص القومسيون البلدى أن يصدر وينفذ القرارات المتعلقة بتقدير وتحصيل العوائد البلدية وإدارة الإيرادات البلدية من أى نوع كانت •

كما نصت المادة ٣١ على أن للقومسيون البلدى أن يتداول فى الميزانية والإيرادات والمصروفات العادية وعلى العموم فى جميع المسائل التى تتعلق ببلدية المدينة ولا يجوز له بأى صفة كانت أحداث رسوم جديدة ولا تعديل الرسوم المقررة بل أن يعرض ما يراه فيما يتعلق بالأمر الآتية :

أولا : تقرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة •

ثانيا : أحداث رسوم جديدة •

ولجلس النظار دون غيره أن يقرر ما يراه فيما يعرض عليه من هذا القبيل ومع ذلك فلا حاجة لهذا الاقرار فيما يختص بالرسوم على المواد الآتية وغيرها التى تكون مخصصة للبلدية فقط ويكون لها صفة بلدية محضة وهى الطرق والبالوعات والمواين العمومية والاسواق والملاهى والتياترات الخ •

والمقصود بالرسم هنا بمعناه الثانى الدقيق • أى المبلغ الذى يفرض مقابل خدمة معينة أو منفعة خاصة • ولو قصد المشرع به

« الضريبة » لا استعمل هذا الاصطلاح كما فعل في المادة ٤٠ وذلك بدلا من كلمة « الرسوم » التي استعملها في موضعين متوالين من المادة ٣١ أولاها يقول « تقرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة »
L'établissement des centièmes additionnels aux taxes existantes
المرّة الأخرى اذ يقول « احدث رسوم جديدة »
création de nouvelles taxes

وبمين من مقارنة هذين النصين أحدهما بالآخر أن المشرع لم يخول القومسيون أية سلطة الا في فرض الرسوم أما الضرائب فقد استقل المشرع نفسه بفرضها •

ويؤيد هذا ماجرى به العمل على ان البلدية اذا أرادت رفع سعر ضريبة في حالة من الحالات المذكورة في المادة ٤٥ من أولا الى رابعا فانها لها تكن ترى لذلك وسيلة لاستصدار قانون كما حدث عندما رغب المجلس البلدى في سنة ١٩٤١ في رفع ما يحصل لحسابه من الرسوم الجمركية وما يحصله من أصحاب الأملاك كما أن القومسيون عندما اقترحت الادارة رفع الضريبة على الاجارات انتهى الى وجوب استصدار قانون بذلك •

ولما كانت المادة ١٣٤ من الدستور تنص على أنه لايجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو الغاؤها الا بقانون فان قرار ٣١ من مايو سنة ١٩٢٧ بانشائه ضريبة يكون مخالفا للدستور •

أما الطريقة التي تتخذ لامكان تحصيل الضريبة والرسم الاضافي المقرر للأعمال الخيرية في مدينة الاسكندرية فانما تكون باستصدار قرار من وزير المالية استنادا الى المادة ١٦ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ وسريان هذا القانون على مدينة الاسكندرية •

فاذا ماتم ذلك فالضريبة والرسم يكونان من موارد البلدية طبقا للبند ثامنا من المادة ٤٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمجلس البلدى لمدينة الاسكندرية الذي جعل من موارد البلدية ضريبة الملاهي والمراهنات •

لذلك انتهى رأى القسم الى أن القرار الصادر من القومسيون البلدى فى ١٣ من مايو سنة ١٩٢٧ باطل لمخالفته للدستور .

وأنة لكى تسرى الضريبة المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محل الفرجه والملاهى والرسم الاضافى المفروض بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ يجب أن يصدر قرار من وزير المالية بـسريان القانون الاول على مدينة الاسكندرية وفى هذه الحالة تكون الضريبة والرسم من موارد البلدية .

(فتوى ١١١ فى ١٩٥٢/٢/٢٠)

الفرع الثانى

الجهة المنوط بها تنفيذ قانون الضريبة

قاعدة رقم (٤٤١)

البدا :

أن الجهة المنوط بها تنفيذ قانون الضريبة والأعفاء منه هى وزارة المالية لا المجالس الاقليمية حتى وأن اعتبرت تلك الضريبة من موارد المجلس .

ملخص الفتوى :

يتبين من الرجوع الى القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن مجلس بلدى بور سعيد أن الفقرة الثامنة من المادة ٤٠ تنص على أن من بين ايراداته ضريبة الملاهى .

وقد نظمت هذه الضريبة بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الذى تنص مادته الخامسة على أن تعفى من الضريبة احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو

المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون • وإذا كانت هذه الضريبة من الضرائب العامة فإن وزارة المالية هي منوطة بتنفيذ قانونها شأنها شأن أى ضريبة عامة أخرى • وقد نصت المادة ١٨ من هذا القانون على أن يتولى تنفيذ تلك الوزارة ولوزيرها أن يصدر ما يقتضيه العمل من القرارات واللوائح •

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على منح إعفاء لأحدى الحفلات السنوية لكل جمعية خيرية أو مؤسسة اجتماعية مسجلة وفقا للقانون • وإذا كان هذا الإعفاء مقررا بالقانون فإنه لا خيار فيه لأية جهة حكومية فإذا اختارت جمعية ما إعفاء حفلة معينة من الضريبة الخالصة بها امتنع على الإدارة تحصيل الضريبة عنها مما يجعل القرار الصادر بعدم التحصيل قرارا تنفيذيا لإعفاء مقرر بحكم القانون ولا ينشئ هذا الإعفاء • وليس الغرض من نزول الحكومة عن إيراد هذه الضريبة للمجلس إلا أنما موارده أعمالا للحكم العام الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من أن أحد موارد المجلس هو الضرائب والعوائد والرسوم التي تترك له الحكومة عنها بمقتضى القوانين واللوائح •

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أن الجهة المنوط بها تنفيذ قانون ضريبة الملاهى وهى وزارة المالية هى المنوطة بتنفيذ حكم القانون عن الإعفاء من الضريبة •

الفرع الثالث

الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

ضريبة الملاهي التي تحصل على اجرة الدخول الى مسرح الدمى المتحركة — تخفيضها بمقدار النصف على تلك الاجرة طبقا للجدول (ب) الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي — أساسه أن مسرحيات العرائس تعتبر من التمثيليات .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي أن المادة الأولى منه تنص على أن « تفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذا القانون ، وذلك وفقا للفئات الواردة فيهما ، ويجوز لوزير المالية بقرار يصدره اضافة دور أو محال مماثلة للدور أو المحال الواردة فيهما » وقد تضمن الجدول رقم (ب) الملحق بهذا القانون بياناً بالمحال التي تفرض عليها الضريبة وهي : دور السينما ، الحفلات العامة في النوادي ، ... ، ... الاراجوز ، ... دور التمثيل .. الخ ، وتخضع للفئات الضريبة الواردة في الجدول المرافق عدا مايقام في دور التمثيل من حفلات الاوبرا والابريت والمسرحيات التمثيلية والباليه فتخضع بنسبة مخفضة بمقدار ٥٠ ٪ من الجدول المذكور .

ويستفاد من ذلك أن ثمت انواعا من الملاهي ومحال الفرجة تخضع أجرة دخولها للضريبة كاملة وان ثمت انواعا أخرى تخضع لنصف الضريبة فحسب .

ولئن كان المشرع لم ينص على أن مسرح العرائس يعتبر من بين هذه الانواع أو تلك الا أن ذلك لايعنى عدم خضوع أجرة الدخول الى هذا المسرح للضريبة المشار اليها اذا توافرت في شأنه عناصر أحد هذه الانواع .

ولما كان مسرح العرائس يقوم على حكاية قصة معينة تؤدي بواسطة مجموعة من الدمى يحركها عدة أشخاص ويصحب الحركة حوار يؤديه أشخاص آخريين بحيث يتكون من مجموع هذه الحركات وهذا الحوار القصة التى يستهدف المسرح أداءها ، ومن ثم تكون المسرحية من قبيل المسرحيات التمثيلية التى تخضع لضريبة الملاهى مخفضة بمقدار النصف .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن المسرحيات التى تعرض بمسرح العرائس تعتبر من المسرحيات التمثيلية ، ومن ثم تخفض الضريبة المقررة على أجرة الدخول فيه الى النصف وذلك على النحو المشار اليه فى الجدول رقم (ب) الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى .

(فتوى ٢٩٥ فى ١٩٦١/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

ضريبة الملاهى — القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة — الحفلات التى تقيمها النوادى وتقتصر دخولها على الاعضاء المشتركين فيها نظير أجر دخول — خضوعها للضريبة المنصوص عليها فى القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب — كما تخضع للضريبة سائفة الذكر الحفلات التى تستأجرها بعض الهيئات والمؤسسات نظير أجر اجمالى وتخصصها للترقيه عن العاملين فيها ويقتصر دخولها

عليهم دون أجر دخول أو بأجر مخفض — احتساب الضريبة في الحاليتين على أساس الأجر المقرر للأماكن المشغولة فعلا على أن لا يقل عن الأجر الإجمالي المدفوع للحفلة •

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي تنص على أن « تفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين (أ) و (ب) الملحقين بهذا القانون وذلك وفقا للفئات الواردة فيها • ويجوز لوزير المالية بقرار يصدره اضافة دور أو محال مماثلة للدور أو المحال الواردة فيهما » •

وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تفرض الضريبة على الدخول المجاني وعلى تذاكر الدعوة وعلى تذاكر الدخول المخفضة الأجرة على أساس الأجرة المقررة للمكان المائل • وتفرض الضريبة على تذاكر الاشتراك على أساس الضريبة المستحقة على التذاكر المخصصة لذات الدرجة وبمقدار عدد الايام التي تسرى فيها تذاكر الاشتراك • أما الحفلات المخفضة الأجرة كالحفلات الصباحية والحفلات المخصصة للأطفال وكذلك الحفلات المرتفعة الأجرة فتفرض الضريبة على أساس الأجرة فعلا » •

وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أن « تحصل الضريبة من الجمهور بواسطة مستغلى الدور والمحال الخاضعة للضريبة •

وقد ورد بالجدول رقم (ب) المعدل بالقانونين رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ تحت رقم (٢) الحفلات المقامة في النوادي وتحت رقم (١٣) حفلات الألعاب الرياضية بأنواعها اذا تخللها أو أعقبها أى نوع من أنواع الملاهي الأخرى حتى ولو لم يحصل أى أجر نظير هذه الأنواع •

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن شرط استحقاق ضريبة الملاهي

أن يكون المحل الخاضع للضريبة من الانواع التى حددتها القانون فى الجدولين أ و ب الملحقين به — وأن يكون الدخول الى هذا المحصل بمقابل وذلك بغض النظر عن كون الحفل مقصورا على أشخاص معينين بذواتهم أو مباحا مشاهدته لكل قاصد .

وعلى ذلك فان الحفلات التى تقيمها النوادى بأجر تخضع للضريبة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه سواء أكانت هذه الحفلات مخصصة لأعضاء النادى دون غيرهم أم كانت غير مقصورة على أعضاء النادى فقط .

ومن حيث أن المادة الأولى من قانون الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب الصادر به القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ تنص على أنه « يقصد بالهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والعسكرية وكذلك كل ما يتصل بها من خدمات اجتماعية وروحية وصحية وترويحية وذلك دون الحصول على كسب مادى للأعضاء » .

وان المادة الثالثة من هذا القانون تنص فى فقرتها (د) على أن « تتمتع الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب بالامتيازات الآتية :

(د) تعفى من ضريبة الملاهى على مختلف المباريات التى تخضع لإشراف اتحادات اللعبات الرياضية بشرط ألا يتخللها أو يعقبها أى نوع من أنواع الملاهى .

كما تعفى من تلك الضريبة الحفلات التى تقيمها الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب ولا يتجاوز أجر الدخول فيها خمسة قروش أما اذا زاد الاجر عن ذلك فيكون الاعفاء لحفلاتين على الأكثر فى السنة » .

وبناء على ذلك فإنه يتعين مراعاة الاستثناءات الواردة في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب .

ومن حيث أن الحفلات التي تقيمها بعض الهيئات أو المؤسسات العامة وتخصصها للترفيه عن العاملين بها وتقتصر دخولها عليهم دون أن تتقاضى منهم أجر دخول تخضع لأحكام ضريبة الملاهي وتحسب الضريبة على أساس الأجرة المقررة للأمكنة المشغولة فعلا بشرط ألا تقل عن الأجرة الاجمالية المدفوعة فعلا للحفلة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ — أن الحفلات التي تقيمها النوادي وتقتصر دخولها على الاعضاء المشتركين فيها نظير أجر دخول تخضع للضريبة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن الضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب .

٢ — أن الحفلات التي تستأجرها بعض الهيئات والمؤسسات نظير أجر اجمالي وتخصصها للترفيه عن العاملين فيها ويقتصر دخولها عليهم دون أجر دخول أو بأجر مخفض تخضع كذلك للضريبة سائلة الذكر .

٣ — تحسب الضريبة في الحالتين على أساس الأجر المقرر للأماكن المشغولة فعلا على أن لا يقل عن الأجر الاجمالي المدفوع للحفلة .

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي — الحفلات التي تقام في النوادي ويكون الدخول اليها بأجر — خضوعها للضريبة المفروضة بالقانون المشار اليه — الواقعة المنشئة لهذه الضريبة — هي أجر الدخول المدفوع من الجمهور المول للضريبة ولو كان الجمهور هو أعضاء النادي أو كان الأجر مستترا في قيمة الاشتراكات التي تحصل من الأعضاء سنويا — الحفلات التي يقيمها نادي السينما في قاعة بالجامعة الأمريكية تعتبر في حكم الحفلات التي تقام في النادي — لا ارتباط بين فرض ضريبة الملاهي وما يحققه النادي من ربح — جواز إعفاء تلك الحفلات من ضريبة الملاهي والضرائب والرسوم الإضافية وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي تنص على أن « تفرض ضريبة على كل دخول أو أجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين أ و ب الملحقين بهذا القانون وذلك وفقا للفتايات الواردة فيهما ، ويجوز لوزير المالية بقرار يصدره اضافة دور أو محال مماثلة للدور أو المحال الواردة فيهما » .

وقد تضمن الجدول رقم ب الملحق بهذا القانون بياننا بالمحال التي تفرض عليها الضريبة ومن بينها دور السينما والحفلات التي تقام في النوادي ودور التمثيل .

كما تنص المادة الرابعة على أن « تفرض الضريبة على الدخول المجاني وعلى تذاكر الدعوة وعلى تذاكر الدخول المخفضة الأجرة على أساس الأجرة المقررة للمكان المماثل » .

وتنص المادة السادسة على أن « تحصل الضريبة من الجمهور بواسطة مستغلى الدور أو المحال الخاضعة للضريبة » .

وقد صدر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ باعفاء الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربى أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين أو لتحقيق نفع عام من ضريبة الملاهى والضرائب والرسوم الاضافية ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى على أنه « كما يجوز اعفاء الحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة بعد العرض على اللجنة الوزارية المختصة » .

كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « يتجاوز عن تحصيل ما استحق ولم يؤد من الضرائب والرسوم عن الحفلات المشار إليها في المادة (١) وذلك بقرار من وزير الخزانة » .

ويؤخذ من مجموع هذه النصوص أن مناط الخضوع لضريبة الملاهى هو أن يكون الدخول في الدور أو المحال المبينة بالجدولين أ و ب الملحقين بهذا القانون مقابل أجره كما تفرض الضريبة على الدخول المجانى وعلى تذاكر الدعوة وعلى تذاكر الدخول المخفضة الأجرة على أساس الأجرة المقررة للمكان المماثل ، وان المحال المبينة بالجدول رقم (ب) تتسع لتشمل دور السينما والحفلات التي تقام في النوادى ودور التمثيل ، وعلى ذلك فان الحفلات التي تقام في النوادى تخضع للضريبة على الملاهى اذا كان الدخول اليها بأجر ولا يغير من هذا النظر كون النادى مقصورا على أشخاص معينين بذواتهم هم أعضاء النادى لأن تلك طبيعة النوادى أن تكون مقصورة على أعضاء معينين جمعت بينهم هواية أو مهنة معينة ، وبذلك يستوى في مبدأ الخضوع للضريبة أن تكون الحفلة مقصورة على أشخاص معينين بذواتهم أو مباح مشاهدتها للكافة .

ومن حيث أنه لا يترتب على اقامة نادى السينما حفلاته في قاعة

بالجامعة الأمريكية عدم خضوعها للضريبة لأن الواقعة المنشئة للضريبة هنا هي أجر الدخول المدفوع من الجمهور الممول لهذه الضريبة ولو كان الجمهور هو أعضاء النادي أو كان الأجر مستقرا في قيمة الاشتراكات التي تحصل من الأعضاء سنويا ولأن غشيان أعضاء النادي لهذه القاعة يجعل الحفلات التي تقام فيها في حكم الحفلات التي تقام في النادي .

ومن حيث أنه لا ارتباط بين فرض ضريبة الملاهي وما يحققه النادي من ربح من هذه الحفلات اذ تفرض الضريبة ولو لحق النادي خسارة من احدى الحفلات لأنها ليست ضريبة تفرض على الربح ولأن الممول هنا ليس النادي وانما الجمهور ويقتصر دور النادي على تحصيل الضريبة فضلا عن أنه يبين من النظام الأساسي للنادي أن من بين العناصر التي تتكون منها إيراداته حصيلة إيرادات الحفلات ، فتحقيق أرباح للنادي من حفلاته هو أمر محتمل ومتوقع وفقا لنظامه الأساسي .

ومن حيث أنه لا حجة في القول بأن النادي جمعية ثقافية لأن الممول لهذه الضريبة طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه هو الجمهور وليس النادي .

أما أن تكون غاية هذه الحفلات التي يقيمها نادي السينما هي نشر الثقافة في مجال الفن السينمائي كوسيلة من وسائل الاعلام بهذا الفن ، وهي غاية اذا ارتقى بها النادي من حيث مستوى الأفلام والعروض السينمائية التي يقدمها تؤدي الى تحقيق النفع العام فانها قد تكون مبررا لاستعمال وزير الخزانة سلطته التقديرية في اعفائها من ضريبة الملاهي والضرائب والرسوم الاضافية وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ ولكنها لا تصلح سنداً قانونياً في القول بعدم خضوعها أصلاً لهذه الضرائب ولا أدل على هذا من أن الحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام كانت خاضعة لهذه الضريبة ثم صدر قانون بجواز اعفائها بقرار من وزير الخزانة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الحفلات التي يقيمها نادى السينما لضريبة الملاهى والضرائب والرسوم الاضافية .

(ملف ١٥٨/٢/٢٧ — جلسة ١٩٦٩/١١/١٩)

الفرع الرابع

الجهة المتلزمة بأداء الضريبة

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى — تحديد الجهة المتلزمة بأداء ضريبة الملاهى المستحقة عن حفلتين أقامتتهما ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة على مسرح الأزيكية بتذاكر دعوة مجانية — التزام ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة بأداء الضريبة المستحقة عن هاتين الحفلتين — عدم جواز مساعلة مدير المسرح المذكور وقت أن أقيمت الحفلتان عن الضريبة المستحقة — أساس ذلك أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه والمادة ٢٩٩ من القانون المدنى .

ملخص الفتوى :

أقامت ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة على مسرح الأزيكية يومى ٢٠ و ٢١ يناير ١٩٥٩ حفلتين بتذاكر دعوة مجانية وكلفت أحد المتعهدين باقامة هاتين الحفلتين نظير مبلغ ١١٩ جنيها و ٢٧٠ مليما وعند مطالبة ادارة ضريبة الملاهى المتعهد المذكور بأداء ضريبة الملاهى المستحقة عن الحفلتين المذكورتين ، رفض السداد وازاء عدم وجود ما يمكن الحجز عليه باسمه وفاء لمبلغ الضريبة ، قامت ادارة ضريبة الملاهى باخطار الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بخضم مبلغ الضريبة

المستحقة من معاش السيد الذى كان مديرا لمسرح الأذربكية وقت أن أقيمت هاتان الحفلات ، وذلك تأسيسا على أن السيد المذكور حين أخطر الادارة العامة للايرادات - ادارة ضريبة الملاهى - عن اقامة الحفلاتين المذكورتين ، وقع على الاقرار الخاص بذلك (استمارة رقم ١ ملاهى) باعتباره صاحب المحل الذى ستقام فيه الحفلات مستغلها ، غير أن المذكور تظلم من هذا الاجراء استنادا الى أنه وقع على الاقرار المشار اليه بصفته موظفا عاما يمثل وزارة الارشاد القومى مالكة مسرح الأذربكية اذ كان يشغل وظيفة مديره ، وأن مستغلة الحفلاتين المشار اليهما هي ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة فهى المسئولة عن سداد ضريبة الملاهى المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ويتعين رد المبالغ السابق خصمها من معاشه وعلى الجهة المختصة مطالبة ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة بأداء ضريبة الملاهى ، وبمطالبة ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة بسداد الضريبة المذكورة رفضت تأسيسا على أنها قد دفعت للمتعهد الذى كلفته باقامة الحفلات مبلغ ١١٩ جنيها و ٢٧٠ مليما ، واذا ما ادعى المتعهد أنه غير ملزم بسداد الضريبة وأن ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة هي المألزمة به ، فعليه اثبات ذلك بالطرق القانونية .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى تنص على أن « تفرض الضريبة على الدخول المجانى وتذاكر الدعوة وعلى تذاكر الدخول المخفضة الأجرة على أساس الأجرة المقررة للمكان المائل » .

وتنص المادة السادسة على أن « تحصل الضريبة من الجمهور بواسطة مستغلى الدور والمحال الخاضعة للضريبة » .

وتنص المادة السابعة على إلزام أصحاب المحال والمستغلين لها أن يؤدوا الضريبة اما مقدما أو فى ذات اليوم أو فى اليوم التالى لاقامة الحفلة على الأكثر وذلك بالطرق والأوضاع التى تعين بقرار

وزارى ، كما تنص المادة الثامنة على أن أصحاب المحال مسئولون بالتضامن عن أداء الضريبة مع مستغلى الحفلات سواء كانت الحفلات دائمة أو وقتية .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أنه وان كان الالتزام بأداء الضريبة يقع أصلا على الجمهور وقد أوجب المشرع على مستغلى الدور والمحال الخاضعة لها تحصيلها من الجمهور الا أنه وقد ألزمهم أداءها بالتضامن مع أصحاب المحلات فى المواعيد سالفة الذكر فانه يكون بذلك قد جعلهم مسئولين أمام مصلحة الضرائب عنها سواء حصلت الضريبة من الجمهور فعلا أم لا .

ومن حيث أنه وان كان صاحب المحل مسئولا بالتضامن مع المستغل فى أداء الضريبة الا أن المادة ٢٩٩ من القانون المدنى تنص على أنه « اذا كان أحد الدينين المتضامين هو وحده صاحب المصلحة فى الدين فهو الذى يتحمل به كله نحو الباقيين » ومقتضى ذلك أن يرجع صاحب المحل على مستغل الحفلة بما عسى أن يكون قد أداه لمصلحة الضرائب من ضريبة الملاهى باعتبار أن المستغل وحده صاحب المصلحة فى الحفلة التى قام باستغلالها .

ومن حيث أنه فى الحالة المعروضة فان ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة هى المستغلة للحفلات اللتين أقيمتا يومى ٢٠ و ٢١ يناير ١٩٥٩ على مسرح الأربكية أما وزارة الارشاد القومى فهى صاحبة هذا المسرح وكلتاها جهة حكومية مما لا محل معه لأن تدفع احدهما لمصلحة الضرائب وترجع بما تدفعه على الجهة الأخرى مما يتعين معه الزام ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة بأداء ضريبة الملاهى المستحقة عن هاتين الحفلات .

ومن حيث أنه بالنسبة لما استقطع من معاش السيد / ٠٠٠٠٠ الذى كان مديرا لمسرح الأربكية وقت أن أقيمت الحفلات المذكورتان فى هذا المسرح فانه لما كان المذكور قد وقع الاخطار المرسل لمصلحة الضرائب باعتباره مديرا للمسرح ولم يكن هو صاحب المسرح ولا هو

مستغل الحفلاتين وما كان توقعه على الاخطار الا باعتباره موظفا تابعا لوزارة الارشاد ومديرا للمسرح الذى أقيمت عليه الحفلاتن مما لا محل معه لمساءلته شخصيا عن الضرائب التى يلتزم بها مستغل الحفلاتين أو صاحب المسرح ويكون ما استقطع من معاشه نظير هذه الضرائب قد استقطع بغير حق ويتعين رده اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة هى الملزمة بأداء الضريبة المستحقة على الحفلاتين اللتين أقيمتا لحسابها على مسرح الأزيكية فى يومى ٢٠ و ٢١ يناير سنة ١٩٥٩ وليس السيد / الذى كان مديرا للمسرح حينذاك .

(ملف ٢٠٦/٢/٣٢ — جلسة ١٩٦٨/١١/٢٠)

الفرع الخامس

الاعفاء من الضريبة

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى — اعفاؤه احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون — ثبوت أن الجمعية قد أقامت ثلاث حفلات فى يوم واحد تتخللها استراجات يخرج خلالها المشاهدون ليحل محلهم غيرهم بتذاكر تتغاير قيمتها بحسب موعد الحفلة التى تخول حاملها مشاهدتها — عدم جوى الادعاء بأن ما أقامته الجمعية هو حفل واحد ذو عرض مستمر — مقتضى ذلك عدم اتساع الاعفاء الا لحفل واحد — وجوب تحصيل ضريبة الملاهى عن الحفلين الآخرين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي على أن « تعفى من الضريبة احدى الحفلات التي تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون » ومفاد هذا النص أنه يجوز اعفاء حفل واحد في السنة من الحفلات التي تقيمها الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون — من ضريبة الملاهي المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر .

ولما كان السيد مفتش الملاهي بالسويس قد أثبت أن جمعية الاخوة المسيحيين وهي من الجمعيات التي ينطبق عليها حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه — قد أقامت ثلاث حفلات ، الأولى من الساعة الثالثة ، والثانية من الساعة السادسة ، والثالثة من الساعة التاسعة ، وكان المشاهدون يخرجون جميعهم أثناء الاستراحات التي تتخلل الحفلات ، ويحل محلهم غيرهم بتساذكر جديدة تتغاير قيمتها بحسب موعد الحفلة التي تخول حاملها مشاهدتها ، وقد كان ما أثبته المفتش المذكور بناء على مشاهدته شخصا أثناء مراقبته تلك الحفلات .

ولما كان مذكوره السيد مفتش الملاهي لم يقيم الدليل على مايدحضه ، ومن ثم يجب الأخذ به ، اذ أن التقرير المقدم منه في هذا الشأن هو تقرير من موظف رسمي مختص ، فيعتبر ما أثبته حجة ، مالم يقيم الدليل على ما يخالفه . وبالتالي فلا يعتد بادعاء السيد رئيس الجمعية المذكورة ان ما أقامته الجمعية هو حفل واحد ذو عرض مستمر ، اذ لم يقيم الدليل على صحة ما يدعيه بالاضافة الى أنه صاحب مصلحة في هذا الخصوص .

ومقتضى ما تقدم ، فان ما أقامته جمعية الاخوة المسيحيين في يوم ١ من مايو سنة ١٩٦٢ ليس حفلا واحدا ذا عرض مستمر ، وانما

ثلاث حفلات مستقلة ، ومن ثم يكون الاعفاء الذى تقرر لتلك الجمعية — فى ذلك اليوم — لا يتسع الا لحفل واحد ، أما الحفلان الآخران فلا يشملهما الاعفاء ، ويجب تحصيل ضريبة الملاحى عنهما .

(فتوى ٢٨ فى ١٤/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

ضريبة الملاحى المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ — نص المادة الخامسة من هذا القانون على اعفاء احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية وفقا للقانون — عدم انطباق هذا النص على نادى ضباط شرطة أسسوا للرياضى — أساس ذلك عدم اعتبار النادى جمعية خيرية .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاحى : أنه ينص فى مادته الخامسة على أن « تعفى من الضريبة احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية وفقا للقانون » .

فمنطام تمتع النوادى بالاعفاء من الضريبة طبقا لهذا النص . هو أن تكون اما من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية .

وبين من الاطلاع على القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة أنه اشتمل على كتابين ، أولهما خاص بالجمعيات وثانيهما خاص بالمؤسسات الخاصة ، وفيما يتعلق بالجمعيات ، نصت المادة الأولى من القانون على أنه ، تعتبر جمعية فى تطبيق هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة

معينة أو غير معينة من أشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي •

وتضمن الباب الثالث من الكتاب الأول ، بيان الأحكام الخاصة ببعض الجمعيات فنصت المادة ٥٢ على أن « تعد جمعية خيرية كل جمعية تتكون لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية قصر نفعها على أعضائها أو لم يقصر عليهم وإذا باشرت جمعية خيرية غرضا من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية عن طريق هيئات داخلية منها خضعت هذه الهيئات لأحكام الجمعيات الخيرية » •

ونصت المادة ٥٣ على أنه « على مجلس إدارة الجمعية الخيرية أن يضع تقريرا سنويا عن أعماله ونشاطه ٠٠٠٠ » •

وقضت المادة ٥٤ بأنه « تعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون والآداب » •

ونصت المادة ٥٥ على أنه « على مجلس إدارة الجمعية الثقافية موافاة الجهة الادارية المختصة بتقرير عن نشاطها ٠٠٠٠ » •

ثم قضت المادة ٥٦ بأنه « يجب أن يراعى عند انتخاب مجالس إدارة الأندية التي يشترك في عضويتها مصريون وأجانب أن تكون نسبة عدد الأعضاء المصريين في مجلس الادارة مماثلة على الأقل لنسبتهم الى مجموع الأعضاء المشتركين » •

ومن حيث أنه يتضح من هذه النصوص أنه وان كانت النوادي يصدق عليها تعريف الجمعية باعتبار أنها تسعى الى تحقيق أغراض لا تهدف من ورائها الى الحصول على ربح مادي • وان أنظمتها تشهر وفقا لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه الا أن القانون المذكور يفرق بين أنواع ثلاث من الجمعيات ، وأخضع كلا منها لأحكام خاصة لاتخضع لها الأخرى ، وهذه الانواع الثلاث هي الجمعيات الخيرية والجمعيات الثقافية والنوادي ، وقد تعرضت النصوص لتعريف بعض هذه الأنواع واكتفت بذكر البعض الآخر ،

مع بيان الأحكام التي تنفرد بها وهو ما يبين منه أنه ليس ثمة تلازم بين اتخاذ إجراءات شهر الجمعية طبقا لأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وبين اعتبارها جمعية خيرية باعتبار أن الوصف الأخير لا يصدق قانونا الا على جمعيات معينة ، وهى تلك التي تهدف أساسا الى تقديم خدماتها على وجه التبرع ، وليس من بينها النوادي سواء اعتدادا بأغراضها التي تستهدف أساسا الى تقديم خدمات لأعضائها يسهمون في تكاليفها ولا تؤدي لهم على وجه التبرع والاحسان كما هو الحال بالنسبة لنادى شرطة أسبوط الرياضي، حيث ينص نظامه الأساسى على أن هدفه هو نشر التربية الرياضية والاجتماعية بين أعضائه وتهيئة الوسائل لشغل أوقات فراغهم ، فالنادى لا تعتبر من قبيل الجمعيات الخيرية سواء اعتدادا بأغراضها الموضحة آنفا ، أو اعتدادا بنظرة المشرع اليها حيث اختصها بأحكام خاصة وميز بينها وبين الجمعيات الخيرية تمييزا من شأنه أن يقطع بأنها لا تعتبر من هذه الجمعيات هذه التفرقة بين النوادي والجمعيات الخيرية ليست مستحدثة بأحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بل كانت قائمة قبل العمل بهذا القانون اذ كانت تخضع لقانون خاص بها هو القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية بينما خضعت الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية في تنظيمها لأحكام قانون آخر هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الاجتماعية .

وعلى مقتضى هذا فان النوادي وقد انتفى عنها وصف الجمعيات الخيرية قانونا ، فانها لا تفيد من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن ضريبة الملاهى .

هذا وغنى عن البيان أن النوادي كما ينتفى عنها وصف الجمعيات الخيرية لا تعتبر كذلك من قبيل المؤسسات الاجتماعية ، التي تفيد من الاعفاء المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه لأن المؤسسة وفقا لنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ هى تخصيص مال لغرض انساني لا يتصل بتحقيق الربح ، وهو تعريف لا يصدق على النوادي والتي تعتبر

جمعية في حقيقتها وفي مفهوم المشرع ولذا أبان عن أحكامها في الكتاب الأول من القانون المشار إليه والذي اقتضت أحكامه على تنظيم الجمعيات •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما ذهب اليه ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة في صدد عدم انطباق الاعفاء المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بضريبة الملاهي على نادى أسيوط الرياضى وكذلك النوادى المماثلة •

(فتوى ٢١ في ١/٩/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٤٨)

ألبداً :

الضريبة المفروضة على المسارح وغيرها من الملاهي ومحال الفرجة المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ — نص المادة الخامسة من هذا القانون على اعفاء احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية من هذه الضريبة — عدم جواز اعفاء الحفلات التى تقيمها الجمعية الاقليمية لفتيان الكشافاة بالجيزة من تلك الضريبة مادامت لم تسجل وفقاً لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من الملاهي ومحال الفرجة ، على أن «تعفى من الضريبة احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقاً للقانون » • ومقتضى هذا النص ان مناط اعفاء الحفلات التى تقيمها الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية من الضريبة المذكورة هى أن تكون

الجمعية الخيرية أو المؤسسة الاجتماعية مسجلة وفقا للقانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، قد نصت على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل به ، ويجب عليها تعديل نظامها وطلب شهره بالتطبيق لاحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به ، والاجاز حلها بقرار من الوزير المختص ، والمستفاد من ذلك أن هذا القانون قد وضع قاعدة عامة مقتضاها وجوب شهر أنظمة جميع الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بأحكامه . ولم يفرق في ذلك بين المؤسسات المنشأة بقانون وتلك التي لم يصدر بها قانون .

ومن حيث أنه لئن كان القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام الجمعيات الكشفية المصرية . قد نص على منح هذه الجمعيات الشخصية المعنوية الا ان ذلك لا يعفى الجمعيات المذكورة من ضرورة اتباع حكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، ووجوب تعديل نظامها وشهره بالتطبيق لاحكام هذا القانون ، ذلك انه ليس المقصود بالشهر (التسجيل) هو مجرد ثبوت الشخصية المعنوية للجمعية ، وانما المقصود به هو بسط رقابة الجهات الادارية المختصة على الجمعية ، للتحقق من مدى مطابقة نظامها لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث انه لذلك فان ثبوت الشخصية المعنوية للجمعيات الكشفية سالفة الذكر طبقا للقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يعفى هذه الجمعيات من ضرورة شهر نظامها (تسجيله) طبقا لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ وهو قانون لاحق حتى تتمتع بالاعفاء من الضريبة على الملاهي طبقا لحكم المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المذكورة .

ومن حيث ان الجمعية الاقليمية لفتيان الكشافة بالجيزة لم تسجل وفقا لاحكام القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات

والمؤسسات الخاصة ، ومن ثم فانها لا تتمتع بالاعفاء المنصوص عليه في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اعفاء الحفلات التى تقيمها الجمعية الاقليمية لفتيان الكشفة بالجيزة ، من الضريبة على الملاهى المقروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .
(فتوى ٥٨٢ فى ١٩٦٢/١٢/٦)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

نادى التجديف المصرى — تكييفه — هو جمعية خيرية فى ملول القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة — اعفاء احدى حفلاته السنوية من ضريبة الملاهى المقررة فى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ ، متى كان مسجلا وفقا لاحكام قانون الجمعيات .
مـالف الذكر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى على ان تعفى من الضريبة احدى الحفلات التى تقيمها كل سنة أى جمعية أو مؤسسة من انجتماعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية المسجلة وفقا للقانون .
ومفاد هذا النص ان المشرع قد اعفى الجمعية الخيرية من اداء الضريبة المشار اليها عن احدى الحفلات السنوية التى تقيمها .

ويبين من الرجوع الى القانون رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن انجتماعيات والمؤسسات الخاصة ان المادة الاولى تنص على أن « تعتبر جمعية فى تطبيق هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من اشخاص طبيعية أو اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادى » ، وتنص المادة ٥٢ على ان تعد جمعية خيرية كل

جمعية تتكون لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية قصر نفعها على أعضائها أو لم يقصر عليهم » ، وقد ورد بالذاكرة الايضاحية لهذا القانون ان هذا التعريف — للجمعيات الخيرية جامع بين معنى البر والرعاية الاجتماعية ابرازا لبدأ التكافل الاجتماعي بين ابناء الأمة الواحدة وبياناً لان البر حق لبعضهم على بعض وليس منة أو احساناً •

ويستفاد من هذين النصين في ضوء المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ان كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف بقصد تحقيق غرض أو أكثر من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية لافراد الأمة تعتبر جمعية خيرية سواء وجهت هذه الأغراض الى أعضائها أم لغيرهم •

وحيث ان النادي الرياضي — وهو جمعية في حكم القانون سالف الذكر — يسعى الى البر بأعضائه ورعايتهم اجتماعيا عن طريق تقوية أجسامهم بالرياضة البدنية وما تستتبعه هذه التقوية الجسمية من تقوية للنفوس أيضا ، ومن ثم يعتبر النادي الرياضي جمعية خيرية •

ولا يغير من هذا النظر ان البر الذي يؤديه النادي ليس ماديا محسوسا ذلك لأن نص المادة ٥٢ قد ورد مطلقا يشمل البر المادي المحسوس كما يشمل البر المعنوي على السواء ، يؤيد ذلك نص المادة الاولى من قانون الجمعيات الخيرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ والذي النى بمقتضى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر على ان « تعد جمعية خيرية كل جماعة من الافراد تسعى الى تحقيق غرض من أغراض البر سواء أكان ذلك عن طريق المعاونة المادية أم المعنوية » •

وعلى مقتضى ما تقدم يعتبر التجديف المصرى جمعية خيرية في مدلول القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ ومن ثم تعفى احدى حفلاته السنوية من ضريبة الملاهى اذا كان قد سجل وفقا لاحكام القانون المشار اليه •

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ باعفاء الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربى أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين أو لتحقيق نفع عام من ضريبة الملاهى والضرائب والرسوم الاضافية يقضى بعدم جواز منح الاعفاء من ضريبة الملاهى والرسوم الاضافية للجهات المقرر لها الاعفاء الا باتباع الجهة طالبة الاعفاء — الاجراءات اللازمة بما فيها تقديم طلب الاعفاء والمستندات والاوراق المطلوبة فى المواعيد المقررة ليتسنى للجهات المختصة الوقوف على توافر شروط منح الاعفاء .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ باعفاء الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربى أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين أو لتحقيق نفع عام من ضريبة الملاهى والضرائب والرسوم الاضافية ، ينص فى مادته الاولى على أنه « كما يجوز اعفاء الحفلات التى تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة بالشروط والاولضاع التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة » وقد صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧١ ، ونص فى مادته الثالثة على أن يشترط لاعفاء الحفلات التى تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ما يأتى « » .

وتقضى مادته الرابعة بأن تقدم طلبات اعفاء الحفلات المشار اليها بالمادة السابقة الى وزارة الخزانة أو مراقبة الضرائب العقارية ... قبل اقامة الحفل بأسبوع واحد على الاقل مرفقا بها المستندات الدالة على توافر الشرطين المذكورين بالمادة السابقة ، كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ٤٠١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم تقرير الاعفاءات من الضريبة على المسارح وتضمن بيان الاوراق والمستندات التى يتعين على الجهات

التي ترغب في الانتفاع بالاعفاءات من الضريبة عن الحفلات التي
تقيمها بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ،
تقديمها الى الجهة المختصة بربط تحصيل الضريبة قبل موعد اقامة الحفل
باسبوعين على الاقل .

ومن حيث ان مفاد ذلك انه يجوز منع الاعفاء من ضريبة الملاهي
والرسوم الاضافية للجهات المقرر لها هذا الاعفاء ، وفقا لاحكام
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ ، الا باتباع الجهة طالبة الاعفاء من
الاجراءات اللازمة بما فيها تقديم طلب الاعفاء والمستندات والاوراق
المطلوبة في المواعيد المقررة، ليتسنى للجهات المختصة الوقوف على توافر
شروط منح الاعفاء .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان الهيئة الاقليمية لتنشيط
السياحة بالاسكندرية لم تلتزم بالاوضاع والاجراءات سالفة الذكر ،
بخصوص طلب اعفاء الحفلات التي اقامتها بتاريخ ١٤/١/١٩٨١ ،
١٢/١٣/١٩٨١ من الضرائب والرسوم المقررة ، ومن ثم تكون قد
اسقطت حقها في هذا الاعفاء . مما يتعين انزامها بأداء الضرائب
والرسوم المستحقة في هذا الشأن .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
انزام الهيئة الاقليمية لتنشيط السياحة بالاسكندرية باداء المبلغين
المطلوبين .

(ملف ١٠٤٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٣/٥/٤)

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

ان السلطة المختصة باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥
لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على
دور العرض السينمائي هو وزير المالية باعتبار ذلك القانون مكملا
لقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الفتوى :

تعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمشروعية الاعفاءات الواردة باللائحة التنفيذية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي ، وبعض الأحكام الأخرى الواردة بهذه اللائحة .

وتخلص وقائع الموضوع — حسبما يبين من الأوراق — أنه بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٨٠ صدر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي ، ولم يتضمن نصا يتعلق بإصدار لائحة تنفيذية له وبتاريخ ٣١ من مارس ١٩٨٠ أصدر وزير الثقافة القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ضمنها أحكاما تمس الضرائب المفروضة على تذاكر دخول دور العرض السينمائي فثار خلاف في الرأي حول اختصاص وزير الثقافة بأصدار اللائحة التنفيذية المشار إليها ، ومدى اتفاق أحكام هذه اللائحة مع الأحكام الواردة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ ، وإزاء ذلك طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاستعرضت أحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ الذي نظم أحكام الضريبة على دخول وأجرة مكان في دور العرض السينمائي وغيرها من المسارح ومحال الفرجة والملاهي وجعل لوزير المالية طبقا للمادة ١٨ منه سلطة إصدار اللوائح التنفيذية والقرارات اللازمة للعمل بأحكامه ، وباستعراض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ تبين أنه عالج بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي فقرر إعفاء تذاكر دخول هذه الدور التي لا تتجاوز قيمتها عشرة قروش من كافة الضرائب والرسوم عدا ضريبة الدفاع والرسمين المقررين للأعمال الخيرية ودعم السينما ، وأخضع للضريبة ما زاد على حد الإعفاء المشار إليه وفقا لشريحتين حددهما ، ثم قرر تثبيت قيمة تذكرة دور العرض السينمائي على ما كانت عليه في أول يولية سنة ١٩٧٩ ، وبذلك فانه جعل الإعفاء لصالح المنتج وأصحاب دور العرض ، وقد عرف دور العرض المذكور بأنها الدور التي تعرض

أفلاما منتجة انتاجا مشتركا بين مصريين وأجانب أو فيلما أجنبيا اذا ما عرض مع فيلم مصرى فى عرض واحد •

وباستعراض أحكام قرار وزير الثقافة رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ تبين للجمعية ان المادة ١ من القرار المذكور جاءت ترديدا لحكم المادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ دون زيادة أو ايضاح ، وأن المادة ٢ منه فيما نصت عليه من اعفاء تذاكر دور العرض السينمائى التى لا تتجاوز قيمتها عشرة قروش من كافة الرسوم المحلية والبلدية والاعانات وضريبة الملاهى عدا ضريبة الدفاع ورسمى الاعمال الخيرية وتشجيع السينما هو ترديد لما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ ، وأما النص على اعتبار هذا الاعفاء مقررا لصالح دور العرض والمنتج فهو تطبيق لحكم المادة الثالثة من القانون المشار اليه بتثبيت قيمة التذاكر حتى لا تتخفص قيمتها نتيجة لهذا الاعفاء • وما نصت عليه المادة ٣ فقرة ب من هذا القرار باعادة احتساب ضريبة الملاهى على أجر الدخول يعد تنفيذا لنصوص القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى والذى ينعقد الاختصاص باصدار القرارات المنفذة لاحكامه لوزير المالية وفقا للمادة ١٨ منه وما جاء بالمادة ٣ من ذات القرار فيما يتعلق بجبر نصف القرش لصالح الخزانة والقرام أصحاب دور العرض السينمائى بالاحتفاظ بصورتين من أسعار الدخول والزام مأموريات الضرائب بعدم دمج أى مجموعات تذاكر تكون مخالفة لاسعار الدخول ، ذلك أمر لا يملكه الا الوزير المختص بتطبيق القانون المالى وهو وزير المالية • وأما ما تضمنته المادة ٤ من القرار المشار اليه من الزام أصحاب دور العرض السينمائى أو مستغليها بالاحتفاظ بترخيص الرقابة الفنية وتمكين مفتشى ضرائب الملاهى من الاطلاع عليها ، والزامهم باخطار الضرائب بعدد الافلام المعروضة ، فيعد تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر وهو ما يدخل فى اختصاص وزير المالية أيضا •

ويتضح مما سبق ان ما استحدثه القرار المذكور — فيما خرج عن ترديد أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ — هو فى حقيقته تفصيل

لاحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ فيما اقتضته أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ في تأثرها بهذا القانون باعتباره الاصل العام في تنظيم الضريبة المفروضة على المسارح ودور السينما وغيرها من محال الفرجة مما يؤدى الى القول بأن القرار المذكور فيما استحدثه من أحكام يعد لائحة تنفيذية للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ ، ويفصح عن أن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ هو قانون معدل لهذا القانون ومكمل لاحكامه .

ولما كان الاختصاص باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ وفقا للمادة ١٨ منه معقودا لوزير المالية ، ومن ثم فانه يختص باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ باعتباره معدلا لهذا القانون ومكملا لاحكامه .

فاذا ما اصدر وزير الثقافة قراره متضمنا ما يعد لائحة تنفيذية للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ فان القرار يكون قد صدر موصوما بعيب عدم الاختصاص في هذا الشأن ، ولايصحح من هذا العيب صدور القرار من وزير الثقافة بعد موافقة وزير المالية طالما ثبت ان الاختصاص باصداره معقود لوزير المالية وحده ، لأن العبرة بمن ناط به القانون سلطة اصدار القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن السلطة المختصة باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ هو وزير المالية ، باعتباره مكملًا للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .

(ملف ٢٧/٢/٢٧٦ — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

ضريبة الملاهي — تحصيل مجلس محافظة السويس هذه الضريبة على تذاكر حفل اقامته ادارة الشؤون العامة والتوجيه العلوى بالقوات المسلحة بالاشتراك مع محافظة السويس بمناسبة العيد العاشر للثورة — عدم جواز الاعفاء من الضريبة في هذه الحالة لخلو القانون رقم ٢٢١

سنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي من نص يقرر الاعفاء من تلك الضريبة في مثل هذه الحالة .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت ان ادارة الشئون العامة وانتوجيه المعنوى بالقوات المسلحة اشتركت مع محافظة السويس في اقامة حفل يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٦٢ ابتهاجا بالعيد العاشر للثورة وقد افقتى المراقب المالى للمحافظة بأنه يجوز لمجلس المحافظة التنازل عن ضريبة الملاهي المستحقة على تذاكر الدخول الى هذا الحفل على أن تخطر بذلك مصلحة الاموال المقررة التى تقوم بربط وتحصيل الضريبة وتؤديها الى المجلس بانتطبيق لقانون الادارة المحلية . ولما اخطرت المصلحة بموافقته المحافظ على رأى المراقب المالى استطلعت رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة فأفادت بعدم جواز الاعفاء في هذه الحالة لان القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي خلا من نص يقرر الاعفاء من الضريبة في الحالة سالفة الذكر .

ومن جهة اخرى استطلعت محافظة السويس رأى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحكم المحلى فأفادت بأن ضريبة الملاهي ضريبة عامة لم يغير قانون الادارة المحلية من أساس فرضها اذ قضى في الفقرة الاخيرة من المادة ٧٦ بأن تستمر الحكومة في ربط وتحصيل الضرائب العامة التى تخص المجالس (المحلية) وتؤديها الى هذه المجالس كل بمقدار نصيبه ومن ثم فان مصلحة الاموال المقررة هي المختصة وحدها بربط وتحصيل ضريبة الملاهي ، وانتهى رأى هذه الادارة الى عدم جواز اعفاء اجرة الدخول الى الحفل المشار اليه من ضريبة الملاهي لانثناء النص في قانون الادارة المحلية على الاعفاء من الضرائب العامة .

وقد عادت المحافظة فذكرت لادارة الفتوى والتشريع انها هي وحدها التى استغلت الحفل وتحملت جميع نفقاته ولم يكن لادارة

الشئون العامة بالقوات المسلحة شأن فيه سوى اقتراح اقامته والافادة من ايراده في مشروع محلى .

ولما استبان لادارة الفتوى والتشريع ان تذاكر الدخول الى الحفل مختومة بخاتم الضريبة مما يفيد تحصيلها من المتفرجين وان المحافظة هى التى حصلت هذه الضريبة لانها استغلت الحفل وحدها على نحو ما ورد بيانه ، لما استبان للادارة ذلك رأت أن مجلس المحافظة يكون مدينا بمقدار ضريبة الملاهى ولكن هذا الدين انقضى باتحاد الذمة لأن المجلس دائن فى ذات الوقت بهذه الضريبة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم انه ليس ثمت خلاف فى رأى حول عدم اعفاء الحفل الذى اقامته محافظة السويس يوم ١٨ من يوليو سنة ١٩٦٢ من الضريبة على اجرة الدخول الى هذا الحفل ذلك لأن كلا من ادارتى الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة والحكم المحلى قد رأت — بحق — وجوب خضوع هذه الاجرة للضريبة لانقضاء النص على الاعفاء منها .

ومن حيث أنه وان كانت ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الحكم المحلى قد رأت فى فتواها الثانية عدم التزام مجلس محافظة السويس بأداء الضريبة ، الا ان الواضح من الفتوى أنها لا تعنى عدم مديونية بهذه الضريبة أصلا أى اعفاءه منها ولكنها تعنى انقضاء هذه المديونية باتحاد الذمة لأنه دائن فى ذات الوقت بمقدار الضريبة .

ومن حيث ان الجمعية ترى أنه وان كانت مصلحة الاموال المقررة هى المختصة وحدها بتحصيل ضريبة الملاهى — بوصفها ضريبة عامة — ثم تؤديها لمجلس المحافظة وذلك بالتطبيق للمادة ٧٦ من قانون الادارة المحلية ، الا أنه نظرا لما لابس الحالة المعروضة من تحصيل محافظة السويس ضريبة الملاهى عقب ما أشار به المراقب المالى للمحافظة فانه لا وجه لالتزام المجلس بأدائها الى المصلحة ثم استئدائها منها بعد ذلك .

وغنى عن البيان ان عدم التزام مجلس محافظة السويس بأداء

الضريبة الى مصلحة الاموال المقررة لا يحول دون اخطارها بما تطلبه من بيانات في هذا الشأن والوفاء لها بما كانت تستحقه طبقا للقوانين والوائح مقابل تحصيلها لهذه الضريبة .

(فتوى ١٥٣ في ١٩٦٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن اعفاء الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربي أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين أو لتحقيق نفع عام من ضريبة الملاهي والضرائب والرسوم الاضافية — هذا القانون اناط بوزير الخزانة تحديد الشروط والاوضاع الخاصة بالحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام كما نص على التجاوز عن تحصيل ما استحق ولم يؤد من ضريبة الملاهي والضرائب الاضافية وأناط بوزير الخزانة اصدار قرارات بهذا التجاوز — المقصود باشتراط أن تكون الحفلة مقامة بقصد تحقيق نفع عام هو أن يكون الغرض من اقامتها اشباع حاجة عامة للجماعة بحيث يترتب على ذلك عود نفع مباشرة على مجموع الافراد لا تختص به طائفة دون أخرى — الحفلات التي تقيمها الجمعيات الثقافية للمشاركين فيها أو للمدعوين اليها بغير أجر لا تعد من الحفلات المقامة لتحقيق نفع عام — القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ — الواضح من نص المادة الثانية منه أن المشرع لم يمنح وزير الخزانة سلطة تقديرية في تقرير التجاوز أو عدم تقريره وإنما يتم التجاوز بقوة القانون — لا يجوز لقرار وزير الخزانة أن يتضمن شروط لاعمال التجاوز لم ينص عليها القانون والا كان مخالفا للقانون .

ملخص الفتوى :

تطبيقا لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ الذي أناط بوزير الخزانة تحديد شروط اعفاء الحفلات التي تقام تحقيقا للنفع العام من ضريبة الملاهي والضرائب والرسوم الاضافية كما أنماط به اصدار قرارات بالتجاوز عن تحصيل ما استحق من هذه الضرائب والرسوم ، أعدت وزارة الخزانة مشروع قرار لوزير الخزانة تضمن في مادته

الثالثة تحديدا للحفلات التي تقام تحقيقا لنفع عام ومن بينها الحفلات التي نص عليها البند (٢) من الفقرة ب من تلك المادة وهي « الحفلات الثقافية التي تنظمها الجمعيات الثقافية المسجلة وفقا للقوانين والمخصصة فقط لمشتركيها الدائمين والمدعوين الذين لا يدفعون أجر دخول — » كما تضمن مشروع هذا القرار في مادته الخامسة تحديدا لشروط التجاوز عن تحصيل ما لم يؤد من الضريبة المشار إليها ومنها ان يقدم طلب التجاوز في موعد أقصاه شهر من تاريخ نشر القرار .

وبعرض هذا المشروع على قسم التشريع بجلسته المنعقدة في ٢٥ من مايو سنة ١٩٧١ ادخل عليه بعض التعديلات منها حذف البند (٢) من الفقرة ب من المادة (٣) الخاص باعفاء الحفلات التي تقيمها الجمعيات الثقافية ، وحذف المادة (٥) الخاصة بشروط التجاوز عن تحصيل الضريبة .

وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٧١ ابلغت وزارة الخزانة قسم التشريع انها اصدرت القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧١ بالصياغة التي اقرها القسم، ولكنها اعدت مشروع قرارين آخرين بالحالتين اللتين حذفتا من المشروع السابق وطلبت الى القسم مراجعتها فاجاب قسم التشريع بكتابته المؤرخ في ١٠ من يوليو سنة ١٩٧١ ان اعفاء الحفلات الثقافية لا سند له من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ لانه لا يتحقق فيها شروط النفع العام ، كما ان اشتراط تقديم طلب التجاوز عن تحصيل الضريبة في ميعاد لا سند له من القانون أيضا لان المشرع لم يفوض وزير الخزانة في وضع شروط لهذا التجاوز ، ومن ثم ابدى القسم انه لا يزال عند رأيه السابق من عدم جواز استصدار الاحكام المشار إليها بقرار وزارى لمجاوزتها لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ .

وتبدى الوزارة انه فيما يتعلق باعفاء الحفلات الثقافية التي تقيمها الجمعيات الثقافية ، فان المقصود بها الحفلات التي يقيمها نادى القاهرة للسينما وهو جمعية ثقافية مشهورة وفقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، وهو يعمل في ميدان الخدمات الثقافية بنشر الثقافة في مجال الفن السينمائى ، وأنه يقيم حفلاته باجر وانما يؤدى كل عضو

'ستشارك سنوي مقابل الخدمات الثقافية المختلفة التي يقدمها النادي ، وأنه ليس ثمة تعريف محدد للنفع انعام ، وان التعريف الشائع للمشروع ذى النفع انعام انه كل مشروع يحقق اغراضا جماعية أو ثقافية أو رياضية بقصد اشباع رغبة جماعية أو لاداء خدمة عامة ، ولاشك ان هذا متحقق في الجمعيات الثقافية حيث تتم تنمية المواهب الفنية والثقافية لاعضاء • أما فيما يتعلق بشروط التجاوز عن تحصيل الضريبة فالوزارة ترى ان التجاوز ليس وجوبيا وانما هو جوازى لوزير الخزانة ومن ثم يكون له ان يضع شروطا لتنظيم هذه السلطة التقديرية المنوطة به •

ومن حيث ان المادة (١) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ بشأن اعفاء الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربى أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين أو لتحقيق نفع عام من ضريبة الملاهى والضرائب والرسوم الاضافية تنص على أنه « يعفى من الضريبة المقررة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٤١ فى شأن الضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى والضرائب والرسوم الاضافية الحفلات التي تقام لصالح المجهود الحربى أو ضحايا العدوان أو حركة تحرير فلسطين والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الخزانة • كما يجوز اعفاء الحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام من الضرائب والرسوم المذكورة بالشروط والايضاح التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة بعد العرض على اللجنة الوزارية المختصة •• » وتنص المادة ٢ من هذا القانون على أنه « يتجاوز عن تحصيل ما استحق ولم يؤد من الضرائب والرسوم عن الحفلات المشار اليها فى المادة (١) وذلك بقرار وزير الخزانة » •

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المشرع اناط بوزير الخزانة — بعد العرض على اللجنة الوزارية المختصة — تحديد الشروط والايضاح الخاصة بالحفلات التي تقام لتحقيق نفع عام ، كما نص على التجاوز عن تحصيل ما استحق ولم يؤد من ضريبة الملاهى والضرائب الاضافية واناط بوزير الخزانة اصدار قرارات بهذا التجاوز •

ومن حيث انه تطبيقا لهذه النصوص اعدت وزارة الخزانة

مشروعى قرارين ينص الاول على ان « تعفى من ضريبة الملاهى والضرائب والرسوم الاضافية الحفلات الثقافية التى تنظمها الجمعيات الثقافية المسجلة وفقا للقانون والمخصصة فقط لمشتريها الدائمين والمدعوين الذين لا يدفعون اجر دخول » وينص الثانى على انه « يشترط للتجاوز عن تحصيل ما استحق ولم يؤد من الضرائب والرسوم عن الحفلات المشار اليها بالمادة (١) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه — ان تقدم الجهة الراغبة فى الاستفادة من هذا التجاوز طلبا كتابيا بذلك الى وزارة الخزانة أو مصلحة الاموال المقررة مرفقا به كافة المستندات اللازمة لذلك فى ميعاد اقصاه شهر من تاريخ نشر هذا القرار » — ويدور البحث حول مدى جواز استصدار هذين القرارين •

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمشروع القرار الاول ، فان الفصل فى مدى اتفاقه أو مخالفته لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ يتوقف على مدى توافر الشرط الذى استلزمه هذا القانون فى الحفلات التى تتمتع بالاعفاء من ضريبة الملاهى ، وهى أن تكون مقامة لتحقيق نفع عام فى الحفلات التى نص مشروع القرار على اعفائها من تلك الضريبة فان توافر هذا الشرط فى تلك الحفلات كان مشروع القرار مطابقا لحكم القانون منفذا له وجاز اصداره ، وان لم يتوافر كان مشروع القرار مخالفا للقانون فلا يجوز اصداره •

ومن حيث ان مفهوم الشرط الذى استلزمه القانون فى الحفلات التى تتمتع بالاعفاء من الضريبة ان تكون مقامة بقصد تحقيق نفع عام • بمعنى أن يكون الغرض من اقامتها هو اشباع حاجة عامة للجماعة • بحيث يترتب على ذلك عود نفع مباشر على مجموع الافراد لاتختص به طائفة دون أخرى • ولعل ابرز مثال لهذا النوع من الحفلات هو ما نص عليه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ ذاته ، فالحفل الذى يقام لصالح المجهود الحربى يعد مقاما لتحقيق نفع عام لأنه يعود بنفع مباشر على المجموع ، فتمكين القوات المسلحة من أداء دورها فى الذود عن الوطن نفع عام ولا شك يعود بطريق مباشر على كافة المواطنين ، وبالمثل فان رعاية ضحايا العدوان يعود بالنفع أيضا على المجموع ،

لان هذه الرعاية فى الاصل التزام على الدولة يؤدى مجموع الشعب كضريبة عامة ، فاقامة حفل لتمويل هذا المشروع يحقق ولا شك نفعاً للمجموع ، ويمكن اضافة امثلة عديدة منها الحفلات التى قد تقام من أجل اغانة المنكوبين فى كارثة عامة أو فى وباء أو لتمويل مشروع صحى أو اجتماعى عام ، الى غير ذلك من الاغراض التى تتضمن عود نفع مباشر على المجموع — أما اذا كان الغرض من اقامة الحفل عود نفع على شخص أو اشخاص معينين بذواتهم فانه لا يعد مقاما لتحقيق نفع عام ولو ادى بطريق غير مباشر الى افادة المجموع ، والا لامكن القول بان الحفل التجارى المقام اصلا بقصد تحقيق ربح لشخص أو لاشخاص معينين بذواتهم يمكن أن يكون مقاما لتحقيق نفع عام لو قدم عرضاً فنياً هادفاً يؤدى الى رفع الذوق الفنى للجمهور ورفع مستواه الثقافى مما يعكس فى النهاية نفعاً عاماً للكافة فيجوز اعفاؤه من ضريبة الملاهى، وهو ما يتنافى مع القصد الواضح للمشرع الضريبى .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، فان الحفلات التى تقيمها الجمعيات الثقافية للمشاركين فيها أو للمدعوين اليها بغير أجر لاتعد من الحفلات المقامة لتحقيق نفع عام ، ذلك ان الهدف المباشر من اقامة هذه الحفلات هو رفع المستوى الثقافى لاعضاء الجمعية وهم اشخاص محددون بذواتهم ، أما النفع الذى قد يعود فى النهاية على الجماعة من اثرها فى الثقافة العامة للجماهير ، أو النهوض بالفنون والآداب فليس الا نفعاً غير مباشر، ومن ثم لاتدخل هذه الحفلات فى مدلول الحفلات التى تقام لتحقيق نفع عام كما حدده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ ، وعلى ذلك يكون مشروع القرار الوزارى الاول مخالفاً للقانون فلا يجوز اصداره .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمشروع القرار الثانى الذى وضع شرطاً للتجاوز عن تحصيل ما استحق ولم يؤد من ضريبة الملاهى ، فان الواضح من نص المادة (٢) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ان المشرع لم يمنح وزير الخزانة سلطة تقديرية فى تقرير التجاوز أو عدم تقريره ، وانما يتم هذا التجاوز بقوة القانون ولا يعد قرار وزير الخزانة أن يكون تنفيذاً لحكم القانون فلا يجوز ان يتضمن شروطاً

لأعمال التجاوز لم ينص عليها القانون والا كان مخالفا له .

ومن حيث أنه لا وجه لما تبديه الوزارة من أن التجاوز في هذه الحالة جوازي للوزير استنادا الى ما جاء بهذا المعنى بالمذكرة الايضاحية للقانون ذلك أنه من المسلم ان المذكرة الايضاحية للقانون لا تكون حجة بما ورد بها مخالفا لصريح النص ، كما أنه لا وجه لما تبديه الوزارة كذلك من أن التجاوز مرتبط بحالات الاعفاء المنصوص عليها في المادة (١) من القانون وبعضها جوازي ومن ثم يكون التجاوز — بالتبعية — جوازيا للوزير . ولا وجه لهذا القول ايضا لان السلطة التقديرية المنوطة بالوزير تقف عند حد تحديد الجهات التي تتمتع بالاعفاء من الضريبة وشروطه ، ومتى تم هذا التحديد فان الجهات المستفيدة تتلقى حقها في التجاوز مباشرة من حكم المادة (٢) من القانون دون أن يكون للوزير سلطة تقديرية في هذا الصدد .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، ولما كان مشروع القرار الوزاري الثاني قد تضمن حكما يشترط للافادة من التجاوز المنصوص عليه في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٩ تقديم طلب كتابي في موعد أقصاه شهر من تاريخ نشر القرار . وهو ما يترتب عليه بالضرورة سقوط الحق في التجاوز اذا لم يقدم الطلب في الميعاد ، فان هذا المشروع يكون قد اضاف شرطا لم ينص عليه القانون ولم يفوض الوزير في اضافته ، ومن ثم يكون مخالفا للقانون ، ولا يجوز اصداره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز اصدار القرارين المشار اليهما .

الفصل السابع

ضريبة السيارات

الفرع الأول

الضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

بشأن السيارات وقواعد المرور

أولا : عدم خضوع الهيئات العامة للضريبة :

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

تطور النظام القانوني للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية —
اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم المفروضة بالقانون رقم ٤٤٩
لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور اعتبارا من ١٩٦٦/٧/٦
تاريخ اعتبارها هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أنه بالنسبة الى الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية،
فقد كانت هذه الهيئة مصلحة حكومية الى أن صدر القانون رقم
٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر
وبمقتضاه أصبحت هذه المصلحة هيئة عامة لها شخصية اعتبارية
وميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية . ولما صدر
قانون الهيئات العامة رقم ٦١ سنة ١٩٦٣ أصدر رئيس الجمهورية ،
تطبيقا لحكم المادة ١٨ منه ، القرار رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبار

الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هيئة عامة في تطبيق القانون المذكور .

وينبنى على اعتبار الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ سريان الأحكام المستمدة من هذا القانون عليها ، ومن بين هذه الأحكام عدم الخضوع للضرائب والرسوم الا بنص خاص . وبالتالي لا تخضع الهيئة المذكورة لضرائب ورسوم السيارات المفروضة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ اعتبارا من ٦ من يوليو سنة ١٩٦٦ ، تاريخ العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه . أما قبل هذا التاريخ فانها ولئن كانت تسمى هيئة عامة وفقا لقانون انشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ — الا أن العبرة في المجال الذي نحن بصددده هي بمدى اعتبار الشخص العام هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ . فعدم الخضوع للضرائب والرسوم ليس مستمدا من مجرد تسمية الشخص العام هيئة عامة ، وانما من اعتباره هيئة في مفهوم القانون سالف الذكر الذي فرق — الى جانب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن المؤسسات العامة — بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة تفرقة كان من مؤداها عدم خضوع الأولى للضرائب والرسوم الا بنص صريح ، وخضوع الثانية لها الا اذا وجد نص يقضى بالاعفاء .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ما يأتي :

أولا — عدم خضوع الهيئات العامة التي تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ لضرائب ورسوم السيارات المفروضة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . مع مراعاة أن مقابل استعمال اللوحات المعدنية لا يدخل في عداد الضرائب والرسوم وبالتالي تلتزم الهيئات العامة بادائه . وكذلك مع مراعاة أن الرسوم المفروضة في المادتين ٤٤ ، ٤٥ من القانون المذكور انما تفرض على قائد السيارة أو المحصل أو الحمال وبالتالي فلا شأن للهيئات العامة بهذين النوعين من الرسوم .

ثانيا - أن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية تعفى من الضرائب والرسوم المشار إليها اعتبارا من ١٩٦٦/٧/٦ ، تاريخ اعتبارها هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .
(ملف ١٧٤/١/٣٧ — جلسة ١٩٧٠/١١/٤)

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ — ميزا بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعاً لكل منهما ضوابط وأحكاماً متميزة — الهيئات العامة مصالح عامة منحها المشرع الشخصية الاعتبارية — الأصل بالنسبة إليها هو عدم الخضوع للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على اخضاعها لبعض أنواع منها — لا تخضع الهيئات العامة للضرائب المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور — القول بأن نصوص القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من العموم بحيث تشمل كل مالك لسيارة سواء أكان من أشخاص القانون العام أو الخاص — غير صحيح — العمومية والشمول انما ينصرفان إلى الأشخاص الخاضعين أصلاً للضريبة وليس من بينهم الهيئات العامة .

ملخص الفتوى :

أنه بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ صدر قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فنص في المادة الأولى منه على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا . وقضى في المادة ٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة .

وفي ذات التاريخ صدر قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة

١٩٦٣ فقضى في المادة الاولى منه بأنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لادارة مرفق عام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية . ونص في المادة ١٨ على أن يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون .

ويبين من ذلك أن هذين القانونين قد ميزا بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعا لكل منهما ضوابط وأحكاما متميزة . ولقد أوردت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في هذا الصدد أن « المؤسسات العامة في الغالب مرافق اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة في حين أن الهيئات العامة في الاغلب الاعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . والمؤسسة العامة تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعي أو ماليا ، أما الهيئة العامة فتقوم أصلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجاري أو زراعي أو صناعي ، فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة الا أنه رأى في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الادارة ... فالهيئة العامة أما أن تكون مصلحة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي واما أن تنشئها الدولة بداءة لادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة » كما أوردت المذكرة أيضا أن « المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية، وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول اليها ، كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلا عن طريق ما تعقده من قروض . أما الهيئات العامة وأن كانت لها ميزانية خاصة الا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها احكامها وتتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح » .

ومن حيث أنه لما كانت الهيئات العامة مصالح عامة حكومية تقوم على ادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة فمن ثم كان الأصل بالنسبة اليها هو عدم الخضوع للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على

اخضاعها لبعض أنواع منها • وذلك على عكس المؤسسات العامة التي تخضع بحسب الاصل لكافة أنواع الضرائب والرسوم ما لم ينص المشرع على اعفائها • وهذا ما أكدته المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ حيث أورد في المادة ٣٠ منه نصا باعفاء المؤسسات العامة من بعض الضرائب والرسوم في حين سكت في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ عن ايراد نص مماثل بالنسبة الى الهيئات العامة وذلك لعدم خضوعها أصلا لاداء تلك الضرائب والرسوم •

وتأسيسا على ما تقدم لا تخضع الهيئات العامة للضرائب المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور نظرا لخلو هذا القانون من نص يقرر خضوع الهيئات العامة لتلك الضرائب •

ولا يسوغ القول بوجود مثل هذا النص استنادا الى ما قضت به المادة الاولى من القانون آنف الذكر من أنه يقصد بافظ « سيارة » في تطبيق أحكامه « كل سيارة ذات محرك آلي » أو استنادا الى ما قضت به المادة ٦٩ من أنه « يلزم بأداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون مالك السيارة المستحق عليها هذه الضرائب والمقيدة باسمه في سجلات أرقام المرور » مما يستفاد منه العمومية والشمول وبالتالي الالتزام بأداء الضريبة دون نظر الى مالك السيارة وسواء أكان من أشخاص القانون العام أو الخاص • ذلك أن العمومية والشمول انما ينصرفان بطبيعة الحال الى الاشخاص ، الطبيعيين والاعتباريين ، الخاضعين أصلا للضريبة • أما الاشخاص التي لا تخضع في الاصل للضريبة الا بنص خاص يقرر هذا الخضوع فلا يجوز أن يحتج في مواجهتها بعمومية وشمول النص المقرر للضريبة لان هذه العمومية هي سمة الضرائب بصفة عامة ، وانما يحدد من اطلاقها ويخصص من عمومها ما هو مقرر من أن الاصل العام هو عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب • والقول بغير ذلك معناه اهدار هذا الاصل العام وارساء أصل مناقض له تماما مقتضاه خضوع الهيئات العامة للضرائب ما لم يرد نص صريح بالاعفاء •

كما لا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بأن المادة ٧١ من قانون

السيارات وقواعد المرور قد نصت على اعفاء السيارات المملوكة للمجالس البلدية والقروية والتي تستعمل في أغراض النظافة واطفاء الحريق من الضرائب والرسوم المنصوص عليها فيه ، الامر الذى يستفاد منه أن السيارات المملوكة للهيئات العامة ولا تستعمل في هذه الأغراض تخضع للضرائب والرسوم المذكورة — ولا يسوغ الاحتجاج بذلك لأن هذا الاستناد ينطوى على توسع في القياس بمفهوم المخالفة ، اذ أن غاية ما يؤدى اليه هذا القياس هو أن السيارات الأخرى المملوكة للمجالس البلدية والقروية تخضع لضرائب ورسوم السيارات دون أن يمتد القياس بحال الى السيارات المملوكة للهيئات العامة طالما أن الأصل فيها هو عدم الخضوع للضرائب شأنها في هذا الخصوص شأن الحكومة سواء بسواء . فطالما أن القياس بمفهوم مخالفة النص المشار اليه لا يمتد الى الحكومة فهو أيضا لا يمتد الى الهيئات العامة .

ولا يغير من النظر المتقدم القول بأن الأساس في اعفاء الحكومة من الضرائب والرسوم هو سيادتها ووحدة ذمتها المالية ، وهو أساس غير متحقق في الهيئات العامة ، ذلك أن هذا القول مردود بأن الهيئات العامة على خلاف المؤسسات العامة ، تقوم بخدمات عامة مما تقوم به الدولة أصلا . الا أنه رؤى أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الادارة . كما أن الهيئات العامة وان كانت لها ميزانية خاصة ، الا أنها تلتحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها .

ومن حيث أن الهيئة العامة لتعمير الصحارى كانت مؤسسة عامة حتى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ ، الذى عمل به اعتبارا من ١٧/٤/١٩٦٩ والذى نص في مادته الاولى على أن تحول المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى الى هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لتعمير الصحارى ، فمن ثم لا تخضع الهيئة لضرائب السيارات اعتبارا من هذا التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع الهيئة العامة لتعمير الصحارى لضرائب السيارات المنصوص عليها في القانون

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ منذ اعتبارها هيئة عامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ •

(ملف ١٧٨/٢/٢٧ — جلسة ١٩٧٠/٩/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٦)

المبدأ :

قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ — ميزا بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعاً لكل منهما ضوابطاً وأحكاماً متميزة — الهيئات العامة مصالح عامة منحها المشرع الشخصية الاعتبارية — الأصل بالنسبة إليها عدم الخضوع للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على اخضاعها لبعض أنواع منها — لا تخضع الهيئات العامة للضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور — لا يدخل في ذلك بطبيعة الحال رسوم رخص القيادة وما في حكمها مما يقع عبؤه على طالب الترخيص — القول بأن نصوص القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من العموم بحيث تشمل كل مالك لسيارة سواء أكان من أشخاص القانون العام أو الخاص — غير مسديد — انعمومية والشمول انما ينصرفان الى الأشخاص الخاضعين أصلاً للضريبة وليس من بينهم الهيئات العامة •

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ صدر قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فنص في المادة الأولى منه على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو مالياً أو تعاونياً ••• وقضى في المادة ٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة •

وفي ذات التاريخ صدر قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣

ففضى في المادة الأولى منه بأنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية . ونص في المادة ١٨ على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون .

ويبين من ذلك أن هذين القانونين قد ميزا بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ، ووضعاً لكل منهما ضوابط وأحكاماً متميزة . ولقد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ في هذا الصدد أن « المؤسسات العامة في الغالب مرافق اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلاً في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة في حين أن الهيئات العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . والمؤسسة العامة تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً ، أما الهيئة العامة فتقوم أصلاً بخدمات عامة ولا تقوم بنشاط مالى أو تجارى أو زراعى أو صناعى . فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه روى في النظام الاشتراكى أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة . فالهيئة العامة إما أن تكون مصلحة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومى وإما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة » كما أوردت المذكرة أيضاً أن « المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية ، وأرباح المؤسسة العامة بحسب الأصل تؤول إليها . كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلاً عن طريق ما تعقده من قروض . أما الهيئات العامة وإن كانت لها ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما تحققه من أرباح » .

ومن حيث أنه لما كانت الهيئات العامة مصالح عامة حكومية تقوم على إدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة فمن ثم كان الأصل بالنسبة إليها هو عدم الخضوع للضرائب والرسوم إلا إذا نص القانون على

اخضاعها لبعض أنواع منها • وذلك على عكس المؤسسات العامة التى تخضع بحسب الأصل لكافة أنواع الضرائب والرسوم ما لم ينص المشرع على اعفائها • وهذا ما أكدته الشارع فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ حيث أورد فى المادة ٣٠ منه نصا بإعفاء المؤسسات العامة من بعض الضرائب والرسوم فى حين سكت فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ عن إيراد نص مماثل بالنسبة الى الهيئات العامة وذلك لعدم خضوعها أصلا لتلك الضرائب والرسوم •

وتأسيسا على ما تقدم لا تخضع الهيئات العامة للضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور نظرا لخلو هذا القانون من نص يقرر خضوع الهيئات العامة لها • مع مراعاة أن المادة ٧٠ من القانون نصت على أن « يدفع سنويا مقابل استعمال اللوحات المعدنية المبالغ الآتية ٠٠٠٠ » وهذه المبالغ لا تدخل فى عداد الضرائب والرسوم وانما تعتبر من قبيل الثمن العام أو الأجرة وبالتالي تخرج عن نطاق قاعدة عدم التزام الهيئات العامة بالضرائب والرسوم •

وكذلك مع مراعاة أن الرسوم المنصوص عليها فى المادتين ٤٤ ، ٤٥ من القانون المذكور وهى رسوم رخص القيادة وتجديدها وبديل الفاقد أو القالف للرخصة ، ورسوم رخص محصلى سيارات النقل العام للركاب وحمالى سيارات النقل انما يقع عبؤها على عاتق طالب الترخيص الذى يفيد منه ، وبالتالي فلا شأن للهيئة العامة بتلك الرسوم • ومع افتراض قيام الهيئة بأدائها نيابة عن عمالها فانها بذلك تؤدى رسوم مستحقة على هؤلاء العمال وليست رسوما مستحقة عليها وبالتالي يخرج هذا الاداء عن نطاق قاعدة عدم التزام الهيئات العامة بالضرائب والرسوم لأن مناط أعمال هذه القاعدة ، فى خصوص ضرائب ورسوم السيارات، انما يكون بالنسبة الى الضرائب والرسوم التى يقع عبؤها أصلا على مالك السيارة •

ولا يسوغ القول بأن نصوص القانون آنف الذكر تخضع الهيئات العامة للضرائب والرسوم المقررة فيه استنادا الى ما قضت به المادة

الاولى من القانون من أنه يقصد بلفظ « سيارة » في تطبيق أحكامه « كل سيارة ذات محرك آلى » أو استنادا الى ما قضت به المادة ٦٩ من أنه « يلزم بأداء الضرائب المنصوص عليها في القانون مالك السيارة المستحق عليها هذه الضرائب والمقيدة باسمه في سجلات أرقام المرور » مما يستفاد منه العمومية والشمول وبالتالي الالتزام بأداء الضريبة دون نظر الى مالك السيارة ، وسواء أكان من أشخاص القانون العام أو الخاص . ذلك أن العمومية والشمول انما ينصرفان بطبيعة الحال الى الأشخاص ، الطبيعيين والاعتباريين ، الخاضعين أصلا للضريبة . أما الأشخاص التي لا تخضع في الأصل للضريبة الا بنص خاص فلا يسوغ أن يحتج في مواجهتها بعمومية وشمول النص المقرر للضريبة لأن هذه العمومية هي سمة الضرائب بصفة عامة ، وانما يحد من اطلاقها ويخصص من عموميتها ما هو مقرر من أن الأصل العام هو عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم . والقول بغير ذلك معناه اهدار هذا الأصل العام وارساء أصل منافض له تماما مقتضاه خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم ما لم يرد نص صريح بالاعفاء .

كما لا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بأن المادة ٧١ من قانون السيارات وقواعد المرور قد نصت على اعفاء السيارات المملوكة للمجالس البلدية والقروية والتي تستعمل في أغراض النظافة واطفاء الحريق من الضرائب والرسوم المنصوص عليها فيه . الأمر الذي يستفاد منه أن السيارات المملوكة للهيئات العامة ولا تستعمل في هذه الأغراض تخضع للضرائب والرسوم المذكورة . لايسوغ الاحتجاج بذلك لأن هذا الاستناد ينطوى على توسع في القياس بمفهوم المخالفة اذ أن غاية ما يؤدي اليه هذا القياس هو أن السيارات الأخرى المملوكة للمجالس البلدية والقروية تخضع لضرائب ورسوم السيارات دون أن يمتد القياس بحال الى السيارات المملوكة للهيئات العامة طالما أن الأصل فيها هو عدم الخضوع للضرائب والرسوم شأنها في هذا الخصوص شأن الحكومة سواء بسواء . فطالما أن القياس بمفهوم مخالفة النص المشار اليه لا يمتد الى الحكومة فهو أيضا لا يمتد الى الهيئات العامة .

ولا يغير من النظر المتقدم القول بأن الأساس في اعفاء الحكومة

من الضرائب والرسوم هو سيادتها ووحدة ذمتها المالية ، وهو أساس غير متحقق في الهيئات العامة ، ذلك أن هذا القول مردود بأن الهيئات العامة ، على خلاف المؤسسات العامة ، تقوم بخدمات عامة مما تقوم به الدولة أصلاً، الا أنه رؤى أن يعهد ببعضها الى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الادارة . كما أن الهيئات العامة وان كانت لها ميزانية خاصة ، الا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها .

كما لا يغير من هذا النظر أيضا القول بأن الرسم انما يؤدي مقابل منفعة معينة تعود على دافع الرسم عما يقتضى التزام الهيئات العامة بأدائه — ذلك أن الأصل أن هذه المنفعة تؤدي الى الجهات الحكومية دون الالتزام بدفع الرسم المقرر عنها ، ويجب ألا يختلف الأمر بالنسبة الى الهيئات العامة طالما أنها أصبحت تتساوى مع الجهات الحكومية في هذا الخصوص .

(فتوى ١٤٠٢ في ١١/٤/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

الأصل هو عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها — أساس ذلك — قانونا المؤسسات والهيئات العامة رقماً ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ قد ميزا بين المؤسسات العامة والهيئات العامة — الهيئات مصالح عامة حكومية تقوم على ادارة مرفق من مرافق الخدمات — من مقتضى ذلك عدم خضوعها للضرائب والرسوم شأنها في ذلك شأن المصالح الحكومية — الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور وأن كانت تؤدي مقابل استعمال اللوحات المعدنية باعتباره من قبيل الثمن أو الأجر — رسوم رخص القيادة وتجديدها وبديل الفاقد أو التالف للرخصة ورسوم محصلى سيارات النقل العام للركاب وحمالى سيارات النقل — يقع عبؤها على عاتق طالب الترخيص ولا شأن للهيئة العامة بها — ليس في القانون

رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ما ينافي عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم المفروضة بموجبه — تفصيل ذلك — تطبيق المبدأ المتقدم على هيئة النقل العام لمدينة القاهرة وهيئة البريد .

ملخص الفتوى :

أن الأصل هو عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها وذلك على عكس المؤسسات العامة التي تخضع كقاعدة عامة للضرائب والرسوم مالم ينص القانون على اعفائها . وهذا ما أكدته المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى أورد فى المادة ٣٠ منه نصا باعفاء المؤسسات العامة من بعض الضرائب والرسوم فى الوقت الذى سكت فيه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ عن النص على مثل هذا الاعفاء بالنسبة للهيئات العامة ، وذلك لعدم خضوعها أصلا لأداء الضريبة أو الرسم .

والاقرار بمبدأ عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على اخضاعها لبعض أنواع منها لا يتعارض مع المبدأ الدستورى الذى يقضى بأن انشاء الضرائب أو تعديلها أو الغائها أو الاعفاء منها لا يكون الا بقانون . ذلك أن ثمة فارقا بين الاعفاء من الضريبة وبين عدم الخضوع لها أصلا . فقوانين الضرائب لا تخاطب الا الأشخاص ، الطبيعيين أو الاعتباريين ، الخاضعين لها أصلا . وبالتالي فان القول بعدم خضوع الهيئات العامة للضرائب لا ينطوى على اعفاء لها حتى يحتاج بضرورة وجود نص يقرره .

ولقد استقر رأى على عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على غير ذلك تأسيسا على انها مصالح عامة حكومية بعكس المؤسسات العامة التى تخضع بحسب الأصل للضرائب والرسوم ما لم ينص القانون على اعفائها من بعض أنواع منها .

ونشأ هذا الاستقرار منذ أن صدر قانونا المؤسسات العامة

والهيئات العامة رقما ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ • اذ نصت المادة الأولى من قانون المؤسسات العامة على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ويكون لكل مؤسسة ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية • ونصت المادة الأولى من قانون الهيئات العامة على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرافق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة •

وبيين من ذلك أن هذين القانونين قد ميزا بين المؤسسات العامة والهيئات العامة ووضعا لكل منهما ضوابط وأحكاما متميزة • وفي هذا الصدد أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ أن « المؤسسات العامة في الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلا في النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة في حين أن الهيئات العامة في الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية • والمؤسسة العامة تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا • أما الهيئة العامة فتقوم أصلا بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالي أو تجاري أو زراعي أو صناعي • فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه رُؤي في النظام الاشتراكي أن يعهد ببعضها إلى هيئة مستقلة لما يمتاز به هذا النظام من مرونة في الإدارة • فالهيئة العامة أما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي ، وأما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة • » •

وأوردت المذكرة أيضا أن « المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة توضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية ، وأرباح المؤسسات العامة بحسب الأصل تؤول إليها ، كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلا عن طريق ما تعقده من قروض • أما الهيئة العامة وإن كانت لها ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجري عليها أحكامها • » •

وينبنى على اعتبار الهيئات العامة مصالح عامة حكومية تقوم على ادارة مرفق من مرافق الخدمات العامة نتيجة منطقية مقتضاها عدم خضوعها للضرائب والرسوم .

وتأسيسا على ذلك لا يقبل القول بأنه « اذا لم تتضمن القوانين المنظمة للهيئات العامة أية اغفاءات ضريبية لها فيجب في هذه الحالة وطبقا لاحكام الدستور ان تكون محلا للخضوع للضريبة » لأن الاخذ بهذا المنطق مقتضاه أنه اذا لم تتضمن القوانين اغفاء المصالح الحكومية من الضريبة فيجب ان تكون محلا للخضوع لها ، وهذا ما لا يمكن التسليم به .

وغنى عن البيان أن القول بعدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم بحسب الاصل دون اخضاعها لبعض أنواع منها بنص في القانون بل أنه حتى بالنسبة للوزارات والمصالح الحكومية — وهذه لا تخضع للضرائب والرسوم بلا خلاف — لئن ثمة ما يمنع من النص في أحوال خاصة على اخضاعها للضريبة أو الرسم . وهذا ما فعله المشرع في قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات الجمهورية الصادرة بالتطبيق له .

وعلى ذلك فان النص في بعض الحالات على اخضاع الهيئات العامة لبعض أنواع الضرائب والرسوم لا يتعارض مع الاصل العام الذي يقضى بعدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم . بمعنى أنه حيث لا يوجد نص يقرر الخضوع يتعين تطبيق المبدأ العام ، وهو عدم خضوع الهيئة العامة للضريبة أو الرسم .

ولا يغير من النظر المتقدم أن يقال أن « المؤسسات العامة تبشر نشاطا مرفقيا بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومى » وأنه « من المستبعد تماما أن تكون ارادة المشرع قد انصرفت الى نفى صفة المرفق العام عن نشاط المؤسسات العامة واثبات هذه الصفة لنشاط الهيئات العامة لأن ذلك يخالف منطق التطور الاشتراكى » اذ أنه حتى مع التسليم بهذا القول فان ذلك لا ينفي أن كلا من الهيئات العامة والمؤسسات العامة

تباشر نشاطا متميزا في طبيعته على نحو ماسبق بيانه وأوردته المذكرة
الايضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

كما أنه ليس من شك في اختلاف ميزانية كل من الهيئة العامة
والمؤسسة العامة ، فميزانية الهيئة هي ميزانية خاصة تلحق بميزانية
الدولة وتجرى عليها أحكامها ، أما المؤسسة العامة فلها ميزانية مستقلة
عن ميزانية الدولة تعد على نمط الميزانيات التجارية .

وليس من خلاف في هذا الصدد بين قانون المؤسسات العامة رقم
٦٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم
٣٢ لسنة ١٩٦٦ — فالمادة ١٩ من القانون الأول والمادة ٢٧ من القانون
الثاني تتضمنان نصا مماثلا يقضى بأن « يكون للمؤسسة العامة ميزانية
مستقلة عن ميزانية الدولة تعد على نمط الميزانيات التجارية » .

وإذا كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد قضت
«بأيلولة الفائض من ميزانية المؤسسة العامة الى ميزانية الدولة والتزام
الميزانية العامة بأداء الفرق اذا قل الفائض عن مجموع الاعتمادات
المخصصة للمؤسسة في الميزانية » فان ذلك لا يعنى انعدام الفوارق بين
ميزانية المؤسسات العامة والميزانية العامة للدولة وما يلحق بها من
ميزانيات الهيئات العامة . والقصد من هذا النص — الذي دعت اليه
اعتبارات مالية واقتصادية — هو بيان الأحكام المنظمة لكيفية أيلولة
الفائض وسد العجز في ميزانية المؤسسة . ولم ينفرد القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٦٦ بإيراد هذا النص لأول مرة بل تضمنته المادة ١٨ من قانون
المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي ميز بين المؤسسة العامة
والهيئة العامة من عدة وجوه من بينهما الميزانية كما سبق البيان .

ومن حيث أنه لا حاجة في القول بأن « ادارة المرفق كعميار
للتفرقة بين المؤسسة العامة والهيئة العامة ما هي الا معيار شكلى يستمد
من القرار الجمهورى الصادر بانشاء الشخص العام أو بوصفه » فان
الواقع أن هذا المعيار الشكلى يبقى هو المعيار المنضبط والأفضل للتمييز
بين المؤسسة العامة والهيئة العامة طالما أن اعضاء وصف المؤسسة أو

الهيئة على الشخص العام مرتبط بصدر قرار من رئيس الجمهورية .
كما أنه لا حاجة في القول بتغير دور الضريبة في النظام الاشتراكي
وجدوى فرضها على الهيئات العامة باعتبار أن خضوع الهيئة العامة
للضريبة ينبني على أساس علمي هو دراسة تكاليف مراكز النشاط
وبالتالي إمكان دراسة اقتصاديات البرامج في ضوء الأهداف المحدده
لها ، وأن الضريبة دور في الكشف عن مدى ما يحتاجه نشاط مرغوب
فيه من تشجيع والحد من النشاط غير المرغوب فيه في الوقت المناسب .
لا حاجة في ذلك كله لأن هذه الاعتبارات المالية والاقتصادية قد تكون
مبررا للنص في القانون على خضوع الهيئة العامة للضريبة .

وبناء على ما تقدم لا تخضع الهيئات العامة للضرائب والرسوم
المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور
نظرا لخلو هذا التشريع من نص يقرر خضوع الهيئات العامة لها . مع
مراعاة أن المادة ٧٠ من القانون المذكور نصت على أن « يدفع سنويا
مقابل استعمال اللوحات المعدنية المبالغ الآتية .. » وهذه المبالغ
لا تدخل في عداد الضرائب والرسوم وإنما تعتبر من قبيل الثمن العام
أو الاجرة وبالتالي تخرج عن نطاق قاعدة عدم التزام الهيئات العامة
بالضرائب والرسوم . وكذلك مع مراعاة ان الرسوم المنصوص عليها
في المادتين ٤٤ ، ٤٥ من هذا القانون ، وهي رسوم رخص القيادة
وتجديدها وبدل الفاقد أو التألف للرخصة ورسوم رخص محصلى
سيارات النقل العام للركاب وحمالى سيارات النقل ، إنما يقع عبؤها
على عاتق طالب الترخيص الذى يفيد منه وبالتالي فلا شأن للهيئة
العامة بتلك الرسوم . ومع افتراض قيام الهيئة بأدائها بدلا من عمالها
فإنها بذلك تؤدى رسوما مستحقة على هؤلاء العمال وليست رسوما
مستحقة عليها ومن ثم يخرج هذا الاداء عن نطاق قاعدة عدم التزام
الهيئات العامة بالضرائب والرسوم لأن مناط أعمال هذه القاعدة ، في
خصوص ضرائب ورسوم السيارات ، إنما يكون بالنسبة الى ما يقع
عبؤه أصلا على مالك السيارة .

ولا يسوغ القول بأن نصوص القانون آنف الذكر تخضع
الهيئات العامة للضرائب المقررة فيه استنادا الى ما قضت به المادة

الاولى من القانون من أنه يقصد بلفظ سيارة في تطبيق أحكامه « كل سيارة ذات محرك آلي » أو استنادا الى ما قضت به المادة ٦٩ من أنه « يلزم بأداء الضرائب المنصوص عليها في القانون مالك السيارة المستحق عليها هذه الضرائب والمقيدة باسمه في سجلات أرقام المرور » مما يستفاد منه العمومية والشمول وبالتالي الالتزام بأداء الضريبة دون نظر الى مالك السيارة وسواء أكان من أشخاص القانون العام أو الخاص . ذلك أن العمومية والشمول انما ينصرفان بطبيعة الحال الى الاشخاص ، الطبيعيين والاعتباريين ، الخاضعين أصلا للضريبة . أما الاشخاص التي لا تخضع في الأصل للضريبة الا بنص خاص فلا يسوغ ان يحتج في مواجهتها بعمومية وشمول النص المقرر للضريبة لأن هذه العمومية هي سمة الضرائب بصفة عامة وانما يحسد من اطلاقها ويخصص من عموميتها ما هو مقرر من ان الاصل العام هو عدم خضوع الهيئات العامة للضرائب والرسوم .

وبالمثل لا يسوغ الاحتجاج في هذا الصدد بأن المادة ٧١ من قانون السيارات وقواعد المرور قد نصت على اعفاء السيارات المملوكة للمجالس البلدية والقروية والتي تستعمل في أغراض النظافة واطفاء الحريق من الضرائب والرسوم المنصوص عليها فيه الأمر الذي يستفاد منه أن السيارات المملوكة للهيئات العامة ولا تستعمل في هذه الاغراض تخضع للضرائب والرسوم المذكورة ٠٠٠٠ لا يسوغ الاحتجاج بذلك لأن هذا الاستناد ينطوي على توسع في القياس بمفهوم المخالفة . اذ ان غاية ما يؤدي اليه هذا القياس هو ان السيارات الاخرى المملوكة للمجالس البلدية والقروية تخضع لضرائب ورسوم السيارات دون أن يؤدي القياس بحال الى السيارات المملوكة للهيئات العامة طالما ان الاصل فيها هو عدم الخضوع للضرائب والرسوم شأنها في هذا الخصوص شأن الحكومة سواء بسواء . فطالما ان القياس بمفهوم مخالفة النص المشار اليه لا يمتد الى الحكومة فهو أيضا لا يمتد الى الهيئات العامة .

وأخيرا فان مجرد الاستناد الى أن حصيلة رسوم السيارات تكون موردا من موارد المجالس المحلية لا ينهض بذاته مبررا لتحصيل الهيئات العامة بها طالما أنها لا تلتزم بأدائها أصلا .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد على هيئة النقل العام لمدينة القاهرة فان هذه الهيئة كانت مؤسسة عامة حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ فى ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٤ ففضى باعتبارها هيئة عامة فى مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم فانها لا تخضع منذ هذا التاريخ لضرائب ورسوم السيارات .

ومن حيث أنه بالنسبة لهيئة البريد فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد فنص فى المادة الاولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة يطلق عليها هيئة البريد وتلحق بوزارة المواصلات .

وبتاريخ ١٩٦٦/٢/٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ ففضى فى مادته الاولى بأن تعتبر هيئة البريد هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، فمن ثم فانه يبنى على اعتبار هيئة البريد هيئة عامة فى مفهوم القانون المذكور سريان الاحكام المستمدة من هذا القانون عليها من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه ، ومن بين هذه الاحكام عدم الخضوع للضرائب والرسوم الا بنص خاص . أما قبل هذا التاريخ فانها ولئن كانت تسمى هيئة وفقا لقرار انشائها — الا ان العبرة فى المجال الذى نحن بصدده هى بمدى اعتبار الشخص العام هيئة عامة فى مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ . فعدم الخضوع للضرائب والرسوم ليس مستمدا من مجرد تسمية الشخص العام وانما من اعتباره هيئة عامة فى مفهوم القانون سالف الذكر الذى فرق ، الى جانب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة تفرقه كان من مؤداها عدم خضوع الأولى للضرائب والرسوم الا بنص صريح ، وخضوع الثانية لها الا اذا وجد نص يقضى بالاعفاء .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : عدم خضوع هيئة النقل العام لمدينة القاهرة للضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ منذ اعتبارها هيئة عامة فى مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ مع مراعاة ان مقابل

استعمال اللوحات المعدنية لا يدخل في عداد الضرائب والرسوم وبالتالي تلتزم الهيئة بأدائه • وكذلك مع مراعاة أن الرسوم المفروضة في المادتين ٤٤ ، ٤٥ من القانون المذكور أنما تفرض على قائد السيارة أو المحصل أو الحمال وبالتالي فلا شأن للهيئة بهذين النوعين من الرسوم •

ثانيا : تطبيق ما تقدم على هيئة البريد منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ الذي اعتبرها هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ •

(ملف ١٦٧٠/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧١/٢/١٧)

ثانيا : عدم تمتع المؤسسات العامة بالاعفاء :

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور —
خضوع سيارات المؤسسات العامة للضرائب والرسوم المفروضة
بهذا القانون •

ملخص الفتوى :

ان الأصل في خصوص الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم هو المساواة بين الأفراد والمؤسسات العامة ، وذلك ما لم يوجد نص قانوني صريح يقضي بالاعفاء أو كانت حصيلة الضريبة تؤول الى جهة ليس لها استقلال مالي عن المؤسسة العامة ، لأن ذلك لا يعنى أكثر من اضافة هذه المبالغ الى باب الايرادات واستقلالها من باب المصروفات في ميزانية واحدة •

وعلى مقتضى هذا الأصل تخضع سيارات المؤسسات العامة

للضرائب والرسوم المفروضة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، لعدم وجود نص قانوني باعفائها من هذه الضرائب والرسوم ولأن حصيلتها تؤول الى جهة لها استقلال مالى عن تلك المؤسسات العامة .

ويؤيد هذا النظر أن المادة ٧١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه قد قضت باعفاء السيارات المملوكة للمجالس البلدية والقروية والتي تستعمل في أغراض النظافة واطفاء الحريق من الضرائب والرسوم المنصوص عليها في هذا القانون ، ومؤدى هذا أن الأصل في سيارات تلك المجالس هو خضوعها لهذه الضرائب والرسوم باستثناء السيارات المخصصة للأغراض المذكورة ، ولما كانت المجالس البلدية والقروية أشخاصا معنوية عامة فان ما يسرى عليها في هذا الشأن يسرى على غيرها من الأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة ومن ثم فانهما يستويان في حكم الخضوع لتلك الضرائب والرسوم .

وترتبا على ماتقدم تخضع سيارات المؤسسات العامة — أيا كان وجه نشاطها — للضرائب والرسوم المشار اليها .
(فتوى ٥٨٨ في ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

السيارات والجرارات الزراعية المملوكة للمؤسسات العامة — عدم تمتعها بالاعفاء من أداء الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور — عدم جواز الدفع بالتقادم بين الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الهيئات المحلية فيما يثور بينها من خلاف حول حقوق بعضها قبل البعض .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور تنص على أنه لا يجوز بغير ترخيص تسيير أى سيارة وذلك دون اخلال بأحكام الاتفاقات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها كما تنص المادة ٦٩ من ذات القانون على أن يلزم بأداء الضرائب المنصوص عليها فى القانون مالك السيارة المستحق عليها هذه الضرائب والمقيدة باسمه فى سجلات أرقام المرور كما يلزم بأدائها معه على وجه التضامن من يكون قد انتقلت اليهم ملكية السيارة دون أن يتم نقل القيد طبقا للمادة ١٢ كما تنص المادة ٢٢ على أن تعفى من أداء الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون :

(أ) السيارات المملوكة للمجالس البلدية والقروية التى تستعمل فى أغراض النظافة والحريق •

(ب) سيارات جمعيات الاسعاف المسجلة وفقا لأحكام القانون المعدة لأغراض الاسعاف •

(ج) سيارات أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الأجانب بشرط المعاملة بالمثل •

(د) سيارات أعضاء الهيئات الدولية الأجانب •

(هـ) سيارات العابرين السائحين والذين لا تتجاوز مدة اقامتهم فى مصر مدة تسعين يوما وتحمل رخص تسييرها فى الدول التى ينتمون اليها •

(و) يعفى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الأجانب من رسوم رخص القيادة الخاصة بشرط المعاملة بالمثل •

ولما كان مقتضى تلك النصوص أن السيارات والجرارات الزراعية المملوكة للمؤسسات العامة لا تتمتع بالاعفاء من أداء

المضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فمن تم فإن المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضي لا تعفى من أداء الضرائب والرسوم المشار إليها ، ويؤكد ذلك أن القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر بإنشاء تلك المؤسسة لم تتضمن أحكامه ما يفيد إعفائها من تلك الرسوم ، بالإضافة الى ذلك فإن الفقرة الثانية من المادة (١٠) من اتفاق التعاون بين حكومة مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والذي تمت الموافقة عليه بالقانون رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٥٣ قضت بإعفاء جميع مواد التموين والمعدات من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد أو اية رسوم أو ضرائب عند دخولها مصر ، وهذا الاعفاء لا يمتد الى رسوم السيارات وعليه فإن سيارات الهيئة المصرية الأمريكية التى تعمل داخل مصر لا تعفى من رسوم السيارات المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

ومن حيث أن التقادم يلحق الدعوى دون الحق فبمضى مدة التقادم ينشئ الحق ولكن بغير دعوى تحميه وطالما أن المشرع قد خول الجمعية العمومية سلطة الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات والمصالح العامة أو الهيئات العامة أو الهيئات المحلية وذلك برأى ملزم فانه يكون قد أغلق سبيل الدعوى أمامها .. ومقتضى ذلك عدم جواز الدفع بالتقادم بين هذه الجهات فيما يثور بينها من خلاف حول حقوق بعضها قبل البعض .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتنمية الأراضي المستصلحة ملزمة بأداء الضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، على السيارات والجرارات التى آلت اليها من الهيئة المصرية الأمريكية لاصلاح الريف .

الفرع الثاني

الضرائب والرسوم الجمركية على السيارات

أولاً : سيارات الليموزين :

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

عدم جواز اعفاء سيارات الليموزين التي تستوردها الشركات السياحية من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى جواز اعفاء سيارات الليموزين التي استوردتها احدى الشركات السياحية من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها .

وقد استعرضت الجمعية العمومية احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية والتي تنص المادة الاولى منه على أنه « وتعتبر منشأة سياحية في تطبيق احكام هذا القانون الاماكن المعدة أساسا لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات اليهم لاستهلاكها في ذات المكان وكذلك تعتبر منشأة سياحية وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية ، أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة » .

كما استعرضت الجمعية العمومية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية والتي تنص المادة الرابعة منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير المالية الاعفاء من كل أو بعض الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب

والرسوم الملحقه بها أو تأجيل سدادها أو تقسيطها وذلك لمد لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ استحقاق الضريبة وذلك بالنسبة الى الجهات الآتية : ١ — ٢ —

٣ — المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة لما تستورده من اصول رأسمالية ومواد وتركيبات البناء اللازمة لانشائها » .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أنه « مع عدم الاخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الاعفاءات الجمركية للاحكام الآتية : ١ — ٢ — ٣ —

٤ — لا تشمل عبارة وسائل النقل الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين والقرارات المتعلقة بالاعفاءات الجمركية سيارات الركوب ولا تفي من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الا اذا نص عليها صراحة » .

ومن حيث ان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية اجاز لرئيس الجمهورية في المادة ٤ / ٣ منه أن يصدر قرارا بناء على اقتراح وزير المالية بالاعفاء من كل أو بعض الضرائب الجمركية بالنسبة للمنشآت الفندقية أو السياحية المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بالنسبة لما تستورد من أصول رأسمالية ومواد وتركيبات البناء اللازمة لانشائها وقد كان القانون الاخير قد تضمن تعريفا للمنشآت الفندقية والسياحية بانها وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة وأنه يتعين تحديد وضع سيارات الليموزين في ضوء هذا القانون .

ومن حيث ان سيارات الليموزين لا تعد بحكم طبيعتها من وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في الرحلات المذكورة وانما تستخدم في التنقلات الخاصة بالسائح أو غيره شأنها في ذلك شأن سيارات الاجرة . وقد أكد المشرع هذا المعنى حين نص في المادة ١١ من القانون رقم ٩١

لسنة ١٩٨٣ على عدم شمول تعبیر وسائل النقل في أى قانون على سيارات الركوب .

ومن حيث أنه لما تقدم فان سيارات الليموزين التى تستوردها شركات السياحة لا تعد منشأة سياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر وبالتالي لا تتمتع بالاعفاء من الضرائب الجمركية .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اعفاء سيارات الليموزين التى استوردتها الشركات السياحية من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها .

(ملف ٢٧/٢/٢٧ — جلسة ١٥/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

سيارات الليموزين المرخص بها تعتبر سيارات أجرة ، وتعامل من ناحية الضرائب الجمركية وغيرها على هذا الاساس .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لدى جواز معاملة سيارات الليموزين معاملة سيارات الاجرة من حيث الضريبة الجمركية .

وتتحصل وقائع الموضوع الذى طرح على الجمعية العمومية في ان السيد وزير السياحة والطيران المدنى طلب بكتابية رقمى ٣٥٣ في ١/٤/١٩٨٤ و ٥٤١ في ١٠/٤/١٩٨٤ من السيد الدكتور وزير المالية معاملة سيارات الليموزين التى استوردتها الشركات السياحية ذات المعاملة الجمركية لسيارات الاجرة بالنسبة للضرائب والرسوم الجمركية المستحقة استنادا الى أن وزارة السياحة تقوم بتحديد تعريفه هذه السيارات والى فتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة

في ١٥/٢/١٩٨٤ من عدم جواز اعفاء سيارات الليموزين التي استوردتها الشركات السياحية من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها تأسيسا على أن هذه السيارات تستخدم في التنقلات الخاصة بالسائح أو غيره شأنها في ذلك شأن سيارات الأجرة . الا أن مصلحة الجمارك رأت أن شروط التمتع بفئة الضريبة المقررة لسيارات الاجرة والمنظمة بقرار نائب وزير المالية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ لا تتوافق بالنسبة الى السيارات الليموزين التي تستوردتها الشركات السياحية لتعمل في النشاط السياحي وخدمة السائح منذ وصولهم وحتى عودتهم الى بلادهم ، وتخضع هذه السيارات لاشراف وزارة السياحة ، التي تحدد تعريفاتها ، كما لا يتوفر بالنسبة اليها تعريف سيارات الاجرة المبينة بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وقد وضعت اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظاما خاصا للسيارات العاملة بالنشاط السياحي . واستطرد بأن الهدف من الضريبة الجمركية المخفضة على سيارات الاجرة هو تسهيل سبل الانتقال للمواطنين ، فلا يجوز التوسع في تطبيق مثل هذه الضريبة على غير سيارات الأجرة . ومن ثم فان هذه الضريبة لا تسرى على سيارات الليموزين التي تخصص أصلا لخدمة السائح والعمل في مجال النشاط السياحي حتى ولو استخدمها المواطنون العاديون ولذلك فان ما جاء بفتوى الجمعية العمومية المشار اليها ، من ان سيارات الليموزين تستخدم في التنقلات الخاصة بالسائح أو غيره ، شأنها في ذلك شأن السيارات الاجرة ، انما كان للتدليل على أن هذه السيارات لا تعتبر منشأة سياحية ودون أن يعنى اعتبار هذه السيارات سيارات أجرة ، فيما تعلق بالضريبة الجمركية المستحقة عليها . ومن ثم فان هذه السيارات تخضع للبند الجمركي ٨٧ (أ) من التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ . ويؤكد ذلك أنها لا تحمل لوحة معدنية أجرة وانما تحمل لوحة سياحة فطلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد استظهرت الجمعية العمومية افتاءها السابق بجلستها المعقودة في ١٥/٢/١٩٨٤ الذي انتهت فيه الى عدم جواز اعفاء سيارات الليموزين التي استوردتها الشركات السياحية من الضرائب الجمركية

وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وتأسيسا على ان سيارات الركوب الليموزين لا تعد منشأة سياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية وانما تستخدم في التنقلات الخاصة بالسائح أو غيره شأنها في ذلك شأن سيارات الاجرة كما تبينت الجمعية العمومية أن المادة ٤ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ عدلت أنواع السيارات • ولم يرد ضمن هذا القعداد سيارة ركوب سياحية بل نص فقط على أتوبيس سياحي • ولما كانت السيارة الليموزين لا تعدو أن تكون بحسب الغرض المخصصة له عربة ركوب بأجرة مقطوعة تقررها وزارة السياحة • ومن ثم ينطبق عليها وصف عربة الاجرة طبقا للتعريف الوارد بالمادة ٤ من قانون المرور سالف الذكر ومن أن سيارة الاجرة هي المعدة لنقل الركاب بأجر شامل عن الرحلة • ومن ثم يسرى بشأنها الاحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٠ باصدار التعريفة الجمركية وتعديلاته •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار سيارات الليموزين المرخص بها سيارات أجرة ومعاملتها من ناحية الضرائب الجمركية وغيرها على هذا الاساس •

(ملف ٢٧٠/٢/٣٧١ — جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠)

ثانيا : شركات الانتاج الحربي :

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

اطلاق اعفاءات وارادات شركات الانتاج الحربي التي تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع من الرسوم الجمركية والضرائب — اساس ذلك : رسالة هذه الشركات هو الاسهام في المجهود الحربي — لايجوز الاحتجاج بقيام تلك الشركات بالانتاج المدني الى جانب الانتاج الحربي — اساس ذلك : لا يمكن الفصل بين ما هو انتاج حربي وما هو

انتاج مدنى ولا يتصور اقامة صناعة حربية متطورة لا تستند الى قاعدة
صناعية مدنية متقدمة كما أن بناء قاعدة صناعية حربية حديثة يسهم
بالضرورة فى انماء الصناعات المدنية .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانون
رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧ فى شأن شركات الانتاج الحربى التى تساهم فيها
الهيئة العربية للتصنيع والتى تنص المادة الثانية منه على ان « تتمتع
الشركة باعضاء مجلس ادارتها والعاملون فيها وخبرائها بالامتيازات
والاعفاءات المقررة للهيئة والعاملين فيها طبقا للباب الاول والمادة
(١٧) من قانون ضمانات وامتيازات الهيئة العربية للتصنيع الصادر
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٦ ٠٠٠ » وتنص المادة الثالثة من هذا
القانون على ان « ٠٠٠ ٠٠٠ ولايخضع موردوا الشركة والمقاولون من
والباطن لاي قيد بالنسبة للمواردات والصادرات اللازمة لاعمال الشركة،
وتعفى هذه المواردات والصادرات من كافة الرسوم الجمركية والضرائب،
ونصت المادة الثالثة من النظام الاساسى للشركة سالفه الذكر على ان
أغراض الشركة القيام بتجميع وتصنيع وبيع السيارات التجارية وللشركة
حق امتلاك العقارات واقامة وسائل التصنيع واقتراض الاموال والقيام
بكل مايلزم أو يرتبط بأعمال التصنيع سالفه الذكر » . كما استعرضت
الجمعية العمومية المادة الثالثة من اتفاقية تأسيس الهيئة العربية
للتصنيع التى تنص على أن « تهدف الهيئة العربية للتصنيع الى بناء
قاعدة صناعية حربية تكفل اقامة وانماء وتطوير الصناعات المتقدمة ٠٠٠ » .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم هو اطلاق اعفاءات وارادات شركات
الانتاج الحربى التى تساهم فيها الهيئة العربية للتصنيع من الرسوم
الجمركية والضرائب وذلك استصحابا للاصل المقرر من أن رسالة هذه
الشركات هو الاسهام فى المجهود الحربى ، وبالتالي لايتأتى الاحتجاج
بقيام تلك الشركات بالانتاج المدنى الى جانب الانتاج الحربى ، ذلك
أنه— حسبما انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها
المنعقدة فى ١٥/٦/١٩٨٣ بالنسبة للهيئة العربية للتصنيع—لايمكن الفصل

بين ماهو انتاج حربى وماهو انتاج مدنى فلا يتصور اقامة صناعة حربية متطورة لا تستند الى قاعدة صناعية مدنية متقدمة ، كما ان بناء قاعدة صناعية حربية حديثة يسهم بالضرورة فى انماء الصناعات المدنية •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الشركة العربية الامريكية للسيارات فى اعفاء وارداتها من الضرائب والرسوم الجمركية ، ولو كانت لازمة لانتاج السيارات للاغراض التجارية •

(ملف ٢٤٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩/١٠/١٩٨٢)

ثالثا : السيارات الواردة برسم المنطقة الحرة لبور سعيد :

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بنظام المنطقة الحرة ببور سعيد — المادة ١٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ — لايجوز الافراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الا لائناء بورسعيد المقيمين بها او العاملين بالمنطقة المقيمين بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات — مناط الافادة من المادة ١٤ هو الاقامة بمدينة بورسعيد لائنائها او الاقامة مدة عشر سنوات على الاقل بالنسبة للعاملين بالمنطقة الحرة — مفهوم الاقامة — هو الاقامة الفعلية المستقرة بالمدينة أى المعيشة فيها بحيث لا يغنى عن هذا الشرط مجرد تحقق واقعة الميلاد الفعلية فى بورسعيد أو التردد عليها •

ملخص الفتوى :

تتلخص وقائع الموضوع من أن السيد وهو عميد متقاعد — قد طلب الافراج عن السيارة الواردة باسمه برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد باعتبار انه من ابناء بورسعيد المقيمون بها وارفق بطلبه

مستندات عبارة عن شهادة من مأمور قسم الشرطة تفيد أنه من مواليد بورسعيد وكان يعمل عميدا بالقوات المسلحة واحيل الى المعاش في ١٩٨١/١/٢ ويقيم حاليا بشارع حمدي رقم ٨ ، وارفق أيضا صورة من البطاقة العائلية وشهادة من وزارة الدفاع فرع شئون المتقاعدين تفيد ذلك الا أن مصلحة الجمارك رفضت طلبه بحجة أنه كان يعمل ضابطا بالقوات المسلحة وطبيعة عمله لا تمكنه من الإقامة المستقرة داخل المدينة لمدة عشر سنوات متصلة ، ذلك أن الافراج برسم المنطقة الحرة — في رأى مصلحة الجمارك — يتطلب الإقامة المستمرة ببورسعيد وهذا مالم يتوافر في الحالة المعروضة لان السيد المذكور كان خارج بورسعيد والقول بغير ذلك معناه أن كل مواليد بورسعيد وان كانوا يعملون خارجها يفرج لهم عن سيارة برسم المنطقة الحرة رغم عدم اقامتهم بها .

ونفيد بأن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٨٤ ، فاستعرضت القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحويل مدينة بورسعيد الى منطقة حرة والذي نص في المادة الاولى منه على أن « يتم تحويل مدينة بورسعيد باكملها الى منطقة حرة وتتخذ الاجراءات اللازمة لهذا التحويل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٦ » .

ويفوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون لتنظيم جميع المسائل المتعلقة بنظام منطقة بورسعيد الحرة وقواعد الإقامة بها وتنظيم المعاملات بداخلها وغير ذلك من القواعد والنظم الجمركية والنقدية وغيرها .

وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بنظام المنطقة الحرة ببورسعيد ونص في المادة (١٦) منه على أنه «لاتخضع البضائع والمواد الاجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المخصصة لاستخدام المقيمين بها للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها » .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة للافراج بصفة مؤقتة أو دائمة عن السلع الاجنبية المملوكة للمقيمين في المنطقة المذكورة وذلك عند انتقالهم منها للاقامة بصفة مؤقتة أو دائمة في غيرها من مناطق الجمهورية » وقد صدرت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور وذلك بقرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٧ ونصت في المادة (١٤) منها على أنه « لايجوز الافراج عن السيارات الواردة برسم المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الا لأبناء بورسعيد المقيمين بها أو العاملين بالمنطقة المقيمين بها لمدة لا تقل عن عشر سنوات » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ان مناط الافادة من حكم المادة (١٤) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ سألقة الذكر هو الاقامة بمدينة بورسعيد بالنسبة لابنائها ، والاقامة مدة عشر سنوات على الاقل بالنسبة للعاملين بالمنطقة الحرة ومفهوم الاقامة حسب قصد الشارع هو الاقامة الفعلية المستقرة بالمدينة ، أى المعيشة فيها بحيث لايفنى عن هذا الشرط بمجرد تحقق واقعة الميلاد في بورسعيد والتردد عليها .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن للسيد المذكور وان كان قد ولد بالمدينة وله محل اقامة في بورسعيد منذ أربعة عشر عاما ، الا أن اقامته الفعلية لم تكن بالمدينة بدليل أنه لم يكن يعمل بها خلال تلك الفترة ، ومن ثم فانه لايجوز له الاناداه من حكم المادة ١٤ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ سألقة الذكر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد المذكور في التمتع بالاعفاء الجمركى المقرر بالمادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بنظام المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد .

رابعاً : سيارات هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطار :

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

الاعفاء المقرر لما تستورده هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطار
من السيارات وقطع الغيار اللازمة لعمالها .

ملخص الفتوى :

يقضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة تنفيذ مشروع
منخفض القطار باعفاء هذه الهيئة من الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم عما تستورده من الادوات والأجهزة والمواد اللازمة
لمشروعاتها بشرط أن تقرر الهيئة بلزومها لتنفيذ مشروعاتها . وتدخل
السيارات وقطع الغيار في عموم الفاظ الادوات والأجهزة والمواد .
وقد اعفى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية
الهيئة المذكورة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم
على ما تستورده من قطع الغيار اللازمة بشرط المعاينة ، وأرسى مبدأ
عاماً في المادة ١١ منه على أن اعفاء سيارات الركوب يكون بالنص الصريح
على خلاف ما كان سائداً في التشريعات السابقة والتي في المادة ١٣ منه
الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة مشروع
منخفض القطار فيما يخالف ما ورد به من أحكام . ومن ثم فإنه اعتباراً
من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ في ٢٩/٧/١٩٨٣ تظل
قطع الغيار اللازمة التي تستوردها معفاة من الضرائب والرسوم
الملحقة بها بشرط المعاينة ، أما سيارات الركوب فلا تندرج في عداد
الاشياء المعفاة التي تستوردها وبالتالي تخضع للضرائب الجمركية
وملحقاتها .

خامسا : سيارات النقطة الرابعة :

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد — النقطة الرابعة — الاتفاق العام للتعاون الفني المفعود بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في ٥ من مايو سنة ١٩٥١ — نصه على بعض الاعفاءات من الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد لموظفي الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعينون في مصر — عدم شمول هذه الاعفاءات للسيارات الخاصة لهؤلاء الموظفين — خضوعها للضريبة المقررة على السيارات •

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على أحكام الاعفاء الواردة في الاتفاق العام للتعاون الفني المفعود في ٥ من مايو سنة ١٩٥١ أن المادة الخامسة منه تنص على ما يأتي :

« جميع موظفي الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعينون في مصر طبقا لهذا الاتفاق وأعضاء عائلاتهم المصاحبين لهم يعفون من :

(أ) ضرائب الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي بالنسبة للمرتبات المكافآت •

(ب) العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد على حاجياتهم وأمتعتهم الشخصية والمنزلية والمهنية بما في ذلك سيارة واحدة ••• وتعفى من الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد أية مواد أو معدات تدخلها في مصر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لهذا الاتفاق •

« All employers of the government of the United States of America assigned to duties in Egypt under this Agreement

and : accompanying members of their families shall be exempt from : (1) income and security taxes (2) Customs and import duties on personal, household and professional effects and supplies including one personal automobile, any material and equipment introduced into Egypt by the government of the United States of America pursuant to this Agreement shall be exempt from taxes, customs and import duties. »

وبتاريخ ٢٢ ، ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٤ تم تبادل كتابين بين سفير الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة ووزير خارجية مصر صدر بعدهما القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على ما جاء بهما ، وقد تضمن الكتاب الأول الموجه من السفير بالاشارة الى المحادثات التي تمت بين ممثلي الحكومتين بشأن الرغبة في تضمين نصوص تتعلق بالاتفاقات التي وقعت بين الحكومتين طبقا للاتفاق الفنى التعاونى العام في خطابات متبادلة وذلك بغرض تسهيل واختيار النصوص واجراءات التوقيع لهذه الاتفاقيات ولذلك فان السفير يقترح تطبيق النصوص الآتية على جميع الاتفاقيات التي قد تبرم طبقا للاتفاق الفنى التعاونى العام المشار اليه ثم تضمن الكتاب نصوصا من بينها نص المادة ٦ على النحو الآتى :

« All personal of the government of the United States of America, whether employed directly by it or under contact with a public or private organisation, who are present in Egypt to perform work for the cooperative program, and whose interance into the country has been approved by the government of Egypt , shall be exempt from income and social security taxes from property taxes on personal property intended for their own use, and from the payment of any tariff or duty upon personal or household goods brought into the country for the personal use of themselves and members of their families »

والترجمة العربية لهذا النص هي :

« جميع موظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سواء عينوا مباشرة أو بعقد مع هيئة عامة أو خاصة ، والموجودين في مصر للقيام بالعمل في البرنامج التعاونى والذين وافقت الحكومة المصرية على

دخولهم الى مصر ٠٠٠ ، سوف يعفون من ضرائب الدخل والتأمين الاجتماعي ٠٠٠ ، وكذلك يعفون من ضرائب الملكية على حاجياتهم الشخصية المعدة لاستعمالهم الخاص ، ومن أى تعريفه أو رسم مقرر على الأمتعة والأدوات المنزلية التى يجلبونها الى مصر بقصد الاستعمال الشخصى لهم ولأفراد عائلاتهم » .

ويبين من ذلك أن الاعفاءات الضريبية التى تقررها المادة ٥ من الاتفاق العام للتعاون الفنى ، نوعان : الاول : اعفاء خاص بموظفى مشروع النقطة الرابعة الذين تعينهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وهو يشمل على وجه الخصوص العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد المقررة على حاجيات هؤلاء الموظفين وأمتعتهم الشخصية والمنزلية والمهنية بما فى ذلك سيارة واحدة . والثانى ، خاص بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وهو يشمل الضرائب والعوائد الجمركية ورسوم الاستيراد المقررة على أى مواد أو معدات تدخلها هذه الحكومة الى مصر وفقا لاتفاق التعاون الفنى .

ويدور البحث حول مدى اعفاء السيارات الشخصية والرسمية الخاصة بمشروع النقطة الرابعة ، ويعنى ذلك أنه يتناول السيارات الشخصية الخاصة بموظفى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى ترد الى البلاد باعتبارها مملوكة لهم ، كما يتناول السيارات التى تجلبها الحكومة الأمريكية ذاتها لى تستخدم فى هذا المشروع ومن ثم يتعين النظر بالنسبة الى كل من هذين النوعين من السيارات على حدة وفى نطاق نوعى الاعفاء سالفى الذكر .

ولما كان الاعفاء المقرر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية يشمل الضرائب كافة ويرد على المواد والمعدات .

Any material and equipment

ومن ثم فان هذا الاعفاء يتناول السيارات التى تدخلها الحكومة الأمريكية لاستخدامها فى مشروع النقطة الرابعة ويترتب على ذلك عدم خضوع هذه السيارات للضريبة المقررة على السيارات بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة

أما بالنسبة الى الاعفاء المقرر لموظفى الحكومة الأمريكية الذين يعملون فى المشروع فهو مقصور حسبما يبين بوضوح من نص المادة (١) من الاتفاق سالف الذكر على العوائد الجمركية ورسوم الاستيراد فقط، ولذلك لا يرد على الضريبة المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور •

ولا وجه للقول باعفاء سيارات موظفى مشروع النقطة الرابعة استنادا الى ما ورد فى المادة ٦ الواردة فى الكتاب الموجه من السفير الأمريكى من أن :

« All employers of the government of the United States of America shael be exempt from Property taxes on personal property intended for their own use.

ولا وجه لهذا القول لأن الضريبة على السيارات انما تفرض على تسير السيارات وليس على السيارة ذاتها أو على ملكيتها ، فهى ضريبة على استعمال سلعة معينة use tax وليست ضريبة على ملكية هذه السلعة property tax ، يؤيد ذلك ما يأتى :

١ — أن الضريبة السيارات فى أصل نشأتها قد فرضت لمواجهة نفقات انشاء الطرق العامة التى تسير عليها السيارات وصيانة هذه الطرق من التلف والاستهلاك الذى لا بد وأن يحدث نتيجة سير السيارات عليها •

٢ — أن الضريبة على تسير السيارات انما تفرض على السيارة حسب نوعها دون أى التقات الى قيمتها • وتجاهل قيمة السيارة على هذا النحو دليل على أن الضريبة انما تفرض على تسيرها وليس على السيارة ذاتها أو على ملكيتها •

٣ — أن المستفاد من نصوص القوانين المنظمة لتسيير السيارات أن مجرد حيازة أو ملكية السيارة لا يؤدى الى استحقاق الضريبة عليها، وانما الذى يؤدى الى ذلك هو اعدادها للمسير فى الطرق العامة ، وتبعا

لذلك فان الاستغناء عن تسيير السيارة يؤدي الى وقف استحقاق الضريبة عنها بالرغم من أنها تظل على حيازة وملكية صاحبها . وعلى هذا الأساس فقد كان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الملغى ينص على أنه يجوز لكل حائز سيارة لا ينوى استعمالها أن يطلب اعفاءه من دفع الضريبة كما يجوز لكل من يرغب في إيقاف تسيير السيارة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر أن يطلب استرداد جزء من الضريبة يتناسب والمدة التي يوقف فيها تسيير السيارة كذلك ما ورد بالقانون الحالي رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مثل هذا الحكم بالنسبة الى بعض أنواع السيارات ، فنصت المادة ٦٧ على أنه يجوز لكل مالك سيارة استغنى عن تسييرها أن يطلب استرداد جزء من الضريبة التي دفعها مناسب للمدة الباقية من المدة المدفوع عنها الضريبة بشرط ألا تقل عن ثلاثة شهور وبشرط أن تكون الضريبة مسددة عن سنة كاملة أو عن ستة أشهر وأن ترد اللوحات المعدنية والرخصة وعلامة سداد الضريبة الى قلم المرور المختص .

والقول باعفاء سيارات موظفي الحكومة الأمريكية الذين يعملون في مشروع النقطة الرابعة استنادا الى ما تنص على به المادة ٧١/د من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من اعفاء سيارات أعضاء الهيئات الدولية الأجانب من الضريبة ، هذا القول مردود بأن هؤلاء الموظفين ليسوا أعضاء في أية هيئة دولية ولكنهم موظفون تابعون للحكومة الأمريكية ويعملون في مشروع النقطة الرابعة الذي نظمته حكومتهم على أساس الاتفاق بينها وبين مصر .

وعلى مقتضى ما تقدم فليس في النصوص القائمة في الاتفاق العام للتعاون الفني أو في التعديل الوارد عليه ما يسمح باعفاء السيارات الخاصة بموظفي الحكومة العاملين في برنامج النقطة الرابعة، من الضريبة المقررة على تسيير السيارات .

هذا ولا يفوت الجمعية أن تنبه الى الاعتبارات المتصلة بهذا الموضوع وهي تتمثل في أن المادة ٣ من الاتفاق العام للتعاون الفني تنص على أن تتحمل الحكومة المصرية نفقات انتقال خبراء النقطة الرابعة ومواصلاتهم داخل مصر فاذا ما روعي هذا الالتزام وروعي

أيضا أن هؤلاء الموظفين انما يعملون لصالح البلاد بدعوة من حكومتها وعلى نفقة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن مهنتهم محدودة واقامتهم مؤقتة فقد يكون من الملائم منحهم التسهيلات الممكنة حتى لا يعاملون معاملة لا تتماشى مع ما تعاملهم به هم أو زملائهم الدول الأخرى التى تتنفع ببرنامج النقطة الرابعة • وهذه الاعتبارات تقتضى العمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل الاتفاق العام للتعاون الفنى ذاته بما يسمح باعفاء السيارات الشخصية التى يجلبها أولئك الموظفين من الضريبة المقررة على السيارات بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، هذا وقد يترتب على تراخى صدور هذه الاجراءات أو تعذر اتخاذها قيام الجهات الحكومية فى مصر التى تستفيد بخدمات مشروع النقطة الرابعة بدفع تلك الضريبة بدلا من أولئك الموظفين أخذا فى الاعتبار ما سبق ذكره من مبررات واعتداد بأن موظفى هذا المشروع انما يستعملون سياراتهم فى التنقل داخل البلاد وهذا التنقل يجب أن تتحمل نفقاته حكومة مصر طبقا للاتفاق العام للتعاون الفنى •

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن السيارات الخاصة بموظفى الحكومة الأمريكية الذين يعملون فى مشروع النقطة الرابعة فى مصر لا تعفى من الضريبة المقررة على السيارات ، وذلك مع مراعاة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقرير هذا الاعفاء استنادا الى الاعتبارات السابق ذكرها •

(غتوى ٥٤٧ فى ١٩٦٣/٥/٢١)

الفصل الثامن

الضريبة الجمركية

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

مستوردات المؤسسات العامة لمياه الشرب — اعفاؤها من الضريبة —
— لوزير الخزانة سلطة تقديرية في تحديد المواد المعفاة وذلك طبقاً
للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٠ — مثال
بالنسبة لسيارات أربعة مستوردة لحساب هذه المؤسسة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٦ على مايلي:
« تعفى مستوردات المؤسسات العامة لمياه الشرب من الرسوم
الجمركية سواء المستوردة من قبلها مباشرة أو المستوردة سابقاً من
المؤسسات التي كانت معفاة بموجب نصوص تشريعية سابقة » .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن : « يحدد مجلس
الجمارك المواد المعفية » .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٠ ونص في
مادته الثانية على أن :

« يمارس وزير الخزانة التنفيذى في الاقليم السورى كافة
الصلاحيات التي كان يمارسها المجلس الاعلى للجمارك فيما عدا
التشريعات والتعريفات الجمركية » .

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع يستهدف اعفاء مستوردات

المؤسسات العامة لمياه الشرب من الرسوم الجمركية على أن تحدد المواد المعفاة بمعرفة مجلس الجمارك ، وقد حل محله في ممارسة هذا الاختصاص وزير الخزانة التنفيذي بالأقليم السوري ، أى أن وزير الخزانة ومن قبله مجلس الجمارك يتمتع بسلطة تقديرية في هذا الشأن، فله أن يحدد ما يعفى من المواد وما لايعفى من الرسوم الجمركية ولا معقب عليه في هذا الخصوص مادام يستهدف تحقيق الصالح العام، ولا يسىء استعمال سلطته ، فليس للوزير مثلاً أن يقرر إلغاء الاعفاء أصلاً كمبدأ عام لأن هذا يخالف نص المادة الأولى من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٦ .

وقد اعتبرت وزارة الخزانة السيارات المستوردة الاربعة غير ذات صلة بالمواد اللازمة مباشرة لمؤسسات مياه الشرب ، فلا تعفى من الرسوم الجمركية ، ولم تخالف في تقديرها هذا حكم القانون ولم يشبه اعتساف أو انحراف ، لأن استيراد السيارات غيرمقصود على مؤسسات مياه الشرب وحدها ، بل أن جميع المؤسسات والوزارات تستورد السيارات من أنواع مختلفة لأنها من الادوات اللازمة في ممارسة المشروعات العامة كافة ، ومن ثم فلا حرج على وزير الخزانة اذا اعتبر تلك السيارات غير متصلة مباشرة بنشاط مرفق المياه .

ولا وجه للقول بأن مجلس الجمارك سبق أن أعفى سيارة بيك آب بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وكانت واردة لمؤسسة مياه حلب ، ذلك لان السلطة التقديرية لهذا المجلس أو للوزير تنصب على كل حالة بذاتها ، ولا تنقيد بما قرره في حالة سابقة ، اللهم الا اذا وضعت قواعد تنظيمية عامة دائمة بتحديد مايعفى من المواد وما لايعفى منها ، فحينئذ لايجوز مخالفتها عند التطبيق ، ولما تصدر قواعد تنظيمية عامة من هذا القبيل بعد تقرر اعفاء السيارات الواردة لمؤسسات المياه من الرسوم الجمركية ، ومن ثم يترخص الوزير في ممارسة صلاحياته بتقرير الاعفاء أو عدم تقريره وفقاً لمقتضيات الصالح العام .

لهذا انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع

الى عدم جواز اعفاء السيارات الأربعة المشار اليها مالم يقرر وزير الخزانة هذا الاعفاء .

وتوصى الجمعية بوضع قواعد تنظيمية عامة بقرار من وزير الخزانة بتحديد مايعفى من هذه المواد والمهمات من الرسوم الجمركية حسما لما يثور في هذا الصدد من منازعات بين وزارة الخزانة وبين المؤسسات المشار اليها .

(فتوى ٢٦٠ في ١٦/٣/١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

اعفاء البضائع والمهمات التي ترد لوزارة الحربية أو للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية من الرسوم الجمركية الاصلية وغيرها من أنواع الضرائب والرسوم طبقا لاحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية — شمول هذا الاعفاء للرسوم المفروضة لصالح المجالس البلدية بالقانون رقم ٦٢١ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية باعفاء الذخائر والاسلحة والطائرات والدبابات والسيارات المصفحة من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الاضافية الاخرى . كما وافق في ١/٢/١٩٥٠ على مذكرة اخرى بتعديل الاعفاء بحيث يشمل كل ما تستورده وزارة الحربية والبحرية بما في ذلك ما يستورده السلاح البحرى من أدوات لسفنه وقطعه البحرية على أن يكون الاعفاء من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الاضافية الاخرى . وفي ٢٥/٢/١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على مذكرة ثالثة لوزارة المالية ورد فيها أن وزارة الحربية تطلب سريان الاعفاءات الصادر بها قرارا مجلس الوزراء المشار اليهما على كل ما يستورد

للمصانع الحربية ، وان وزارة المالية لا ترى مانعا من الموافقة على اعفاء كل ما يستورد لمصانع وزارة الحربية للأسلحة والذخيرة لتمكين المصانع من القيام بقسط حيوى وهام فى برنامج التسليح .

ثم صدر القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة الجمركية الصادر بها الامر العالى فى ٢ من أبريل ١٨٨٤ وتضمنت المادة الاولى من هذا القانون النص على تعديل المادة ١ من اللائحة الجمركية بحيث تقرأ الفقرة ثانيا منها كالاتى :

تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمى والقيمى الاضافى ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ولكنها تكشف وتراجع ١ — ٢ ٠٠٠٠ — ٩ ٠٠٠٠ — البضائع والاشياء التى يصدر باعفاؤها قرار من مجلس الوزراء . كما صدر القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل القوانين رقم ١٩٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة ورقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة بور سعيد ورقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية لتوحيد الرسوم البلدية على الصادر والوارد من البضائع . وقد تضمن هذا القانون النص التالى :

« يفرض لصالح المجالس البلدية : ١ — رسم على الصادر من البضائع بنسبة نصف فى الالف من قيمة هذه البضائع ب — رسم على الوارد من البضائع بنسبة ٢٪ من قيمة الرسوم الجمركية الأصلية المفروضة على هذه البضائع وتكون الرسوم التى تحصل فى دائرة اختصاص كل مجلس موردا من موارده » .

واستنادا الى فتوى صادرة عن ادارة الفتوى والتشريع للمصالح العامة بمدينة الاسكندرية ظلت مصلحة الجمارك تحصل الرسوم البلدية باعتبارها غير داخلية فى الرسوم الجمركية ولا العوائد الاضافية الجمركية لانها مقررة لصالح المجالس البلدية بقانون خاص هو القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ومن ثم لا تعفى من هذه الرسوم البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب قرارات مجلس الوزراء سالف الذكر .

ولما كانت المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية مازالت تشكو من قيام مصلحة الجمارك بتحصيل رسوم البلدية عن الرسائل الحربية التى تصل برسم المصانع رغم اعفاء هذه الرسائل من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن اعفاء العقود الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية ينص فى المادة الاولى منه على ان « تعفى من جميع الضرائب والرسوم الحكومات والمؤسسات الاجنبية التى تتعاقد معها وزارة الحربية بشأن توريد المعدات أو الآلات اللازمة لاغراض التسليح ، ولا تخضع وزارة الحربية فى ابرام وتنفيذ هذه العقود لجميع القواعد والتعليمات المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح » . وينص هذا القانون فى مادته الثانية على أن « لوزير الحربية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد تقرير نظام التفتيش والرقابة والقواعد والاجراءات التى تتبع فى ابرام وتنفيذ عقود توريد المعدات والآلات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ولقد أوردت المذكرة الايضاحية للقانون أن صفقات الاسلحة والمعدات والآلات اللازمة لاغراض التسليح التى تبرمها الحكومة مع الحكومة الاجنبية والمؤسسات الموجودة خارج مصر يجب أن تكون لها طبيعتها الخاصة التى تقتضى اعفاء التعامل مع الحكومة فى هذا الشأن من الضرائب والرسوم اذ ان تقدير هذه الضرائب والرسوم يدل على قيمة الصفقة وعلى صافى المبالغ المستحقة للتعامل مع الحكومة المصرية وهو ما يتعارض مع السرية الواجبة لمثل هذه الصفقات . ولن تضار خزانة الدولة بهذا الاعفاء لأن تقدير الثمن يراعى فيه استحقاق أو عدم استحقاق الضرائب والرسوم ... الخ .

ويتضح مما تقدم أن المشرع أعفى — بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ — توريد المعدات والآلات اللازمة لاغراض التسليح من جميع الضرائب والرسوم أيا كان نوعها نظرا لصفقات الاسلحة والمعدات

المذكورة من طبيعة خاصة على الوجه الذى اوضحته المذكرة الايضاحية، وتندرج الرسوم البلدية المفروضة لصالح المجالس البلدية الواردة من الخارج بموجب القانون رقم ٦٣١ لسنة ١٩٥٠ ، تحت عبارة « جميع الضرائب والرسوم » التى جاءت مطلقة وشاملة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعفاء البضائع والمهمات التى ترد لوزارة الحربية أو للمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وتكون لازمة لاغراض التسليح من الرسوم البلدية شأنها فى ذلك شأن الرسوم الجمركية الاصلية وغيرها من أنواع الضرائب والرسوم .
(فتوى ٥٤٨ فى ٢٩/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون الجمارك — القيمة التى تتخذ وعاء للضريبة الجمركية فى تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — هى قيمة البضاعة مجردة من الفوائد المستحقة عليها بسبب الائتمان — اساس ذلك — هذا التفسير كاشف لحكم القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . ومن ثم فانه يسرى من تاريخ العمل به .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « تكون القيمة الواجب الاقرار عنها فى حالة البضائع الواردة هى الثمن الذى تساويه فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى المقدم عنها فى مكتب الجمرک اذا عرضت للبيع فى سوق منافسة حرة بين مشتر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر على أساس تسليمها للمشتري فى ميناء أو مكان دخولها فى البلد المستورد بافتراض تحمل البائع جميع التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بالبضائع حتى تاريخ تسليمها فى ذات الميناء أو المكان . ولا يدخل فى هذا الثمن ما يتحمله

المشتري من الضرائب والرسوم والنفقات الداخلية في البلد المستورد.

ويقصد بالنفقات أجور النقل والشحن والتأمين والعمولة والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ فيما عدا ما يستحق من نفقات الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو فانها تحسب على أساس الفئات التي يحددها المدير العام للجمارك .

وإذا كانت القيمة موضحة بنقد اجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة فتقدر على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول وذلك وفقا للشروط والاولى التي يقررها وزير الخزانة » .

وتنفذا لحكم الفقرة الاخيرة من هذه المادة صدر قرار وزير الخزانة رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ في شأن تحديد قيمة البضائع المستوردة التي تحصل على أساسها الضريبة الجمركية ونص في مادته الاولى على ان « البضائع المحددة قيمتها بنقد اجنبي أو بحسابات اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة تقدر قيمتها على أساس القيمة الفعلية للبضاعة مقومة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف الرسمي » .

كما نصت المادة الثانية على أن « تعتبر اسعار الصرف للعملات الاجنبية بالنسبة للجنه المصرى والتي يدفعها البنك المركزى المصرى وقت تسجيل البيانات الجمركية عن البضائع هى الاسعار الرسمية التى يجب الاعتداد بها عند تحديد القيمة للأغراض الجمركية » .

ومن حيث ان المشرع بما نص عليه فى المادة ٢٢ من قانون الجمارك حرص على ان يضع تعريفا محددا دقيقا وثابتا لقيمة البضائع الواردة التى تتخذ وعاء للضريبة الجمركية يحقق العدالة الضريبية ويقضى على المنازعات الى يمكن أن تنشأ فى صدد تحديد هذه القيمة كما منع اختلاف الضريبة على السلعة الواحدة حسب اختلاف ظروف التعاقد أو وسيلة النقل (كما هو الامر بالنسبة لتحديد نفقات نقل الطرود الواردة بطريق البريد أو الجو) أو وسيلة الدفع (كما هو

الامر بالنسبة لحالة ما اذا كانت القيمة موضحة بنقد أجنبي أو اتفاقيات أو بحسابات غير مقيمة) ، كما حرص على الا يتغير وعاء الضريبة الجمركية تبعا لتغير قيمة البضاعة الواردة ، الا اذا تطورت الاسعار أو تفاوتت بسبب نوع أو جودة السلعة ذاتها فجعل الاساس في تحديد قيمة البضاعة الواردة ثمنا افتراضيا مجردا محسوباً على أساس افتراضين رئيسيين :

١ - عرض السلعة في سوق منافسة حرة باستبعاد العناصر الاحتكارية التي يمكن أن تشوب عملية البيع وتؤثر في تحديد الثمن .

٢ - أن يكون البيع بين مشتر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر، لمنع تأثير كافة ظروف الصلات والعلاقات الخارجية عن نطاق عملية البيع .

ولا شك ان التسهيلات الائتمانية هي علاقة خارجة عن نطاق عملية بيع السلعة بحدودها الفنية والاقتصادية والقانونية ، والفوائد التي تدفع مقابل هذه التسهيلات هي ثمن للأجل والائتمان ولا تدخل اطلاقاً ضمن ثمن البضاعة ذاتها .

وقد أخذت بهذا النظر هيئة التحكيم في القضية رقم ٦٨/١٩ المرفوعة من الشركات العربية للتجارة الخارجية ضد مصلحة الجمارك .

ويتفق هذا النظر أيضاً مع ما أخذت به اتفاقية القيمة الخاصة بمجلس التعاون الجمركي ببروكسل ، والمستمد منها نص المادة ٢٢ من قانون الجمارك المشار اليه حسبما جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون ، اذ تنص المادة الخامسة بند أ من الاتفاقية المذكورة على أن يشرف مجلس التعاون الجمركي على تنفيذ هذه الاتفاقية لضمان التماثل في تفسيرها وتطبيقها ، وتنص المادة الثامنة على أن تكون ملاحق هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها وأي إشارة الى الاتفاقية تتضمن الإشارة الى الملاحق .

وقد أوردت المادة الثانية من الملحق رقم ١ المرافق للاتفاقية

ايضاحات ذات أهمية كبيرة في تحديد قيمة البضائع المستوردة اذ جاء بها « أن البيع في سوق حرة بين مشتر وبائع مستقل أحدهما عن الآخر يفترض مقدما :

(أ) أن الثمن العادي هو الاعتبار الوحيد •

(ب) ان الثمن لم يتأثر بأية اعتبارات تجارية أو مالية أو غير ذلك من العلاقات سواء عن طريق التعاقد أو غيره — بين البائع وأى شخص مشترك في النشاط معه بخلاف العلاقة الناشئة من البيع ذاته • • «

كما بحث مجلس التعاون الجمركى المعاملة الواجبة للفائدة مقابل الائتمان من الناحية الجمركية وانتهى الى « أن الفوائد المحملة لتأجيل السداد يتعين الا تدخل ضمن القيمة كوعاء للضريبة طالما أن ادخالها ضمن هذه القيمة يتمخض عن تقييم يزيد على ثمن الدفع الفورى •

ولكنه اذا كانت الصفقة موضوع البحث قد تمت بشروط تؤدي الى تأجيل السداد ، فانه لا يتعين افتراض وجود فائدة مقابل للائتمان ألقدم ، ما لم يثبت ان ثمن السداد الفورى أقل من ثمن السداد المؤجل موضوع البحث » •

ومن حيث أنه وان كانت مصلحة الجمارك قد جرت على خلاف ما تقدم وقد بنت رأيها في هذا الخصوص بناء على تفسير خاطيء منها لحكم القانون فانه لا يجوز الاستناد الى هذا القول لعدم الأخذ بالتفسير الجديد الا من تاريخ اعتماده لان تفسير القانون لا ينشئ حكما جديدا وانما هو يقرر حكم القانون المعمول به مما يتغير معه تطبيق القانون على الوجه الصحيح من تاريخ العمل بالقانون ذاته لا من تاريخ الفتوى •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن القيمة التى تتخذ وعاء للضريبة الجمركية في تطبيق المادة ٢٢ من قانون الجمارك هي قيمة البضاعة مجردة من الفوائد المستحقة عليها بسبب الائتمان •

وهذا التفسير كاشف لحكم القانون فيسرى من تاريخ العمل
بالقانون .

(ملف ٢٠/٣/٢ — جلسة ١٩٦٩/٥/٧)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

الاعفاءات الجمركية المنصوص عليها في المواد من ١٠٧ الى ١١٠
من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — التمييز بين نوعين من
الاعفاءات — النوع الأول — اعفاء غير منجز علقه المشرع على شرط
عدم التصرف في الاشياء المعفاة من الضريبة خلال مدة حددتها المادة
١٠٩ من القانون ، أما النوع الثاني من الاعفاءات فقد جاء منجزا غير
مطلق على شرط عدم التصرف ومثلها الاشياء التي عرضت لها المادة
١١٠ ومن بينها السيارات الخاصة بالقادمين الى الجمهورية بقصد
الاقامة فيها للمرة الاولى — الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١١٠ من
قانون الجمارك لم يقيد بشرط عدم التصرف فيما يتم اغاؤه خلال
مدة معينة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك قد أفرد
الباب الخامس منه للاعفاءات الجمركية التي نظمت أحكامها المواد
من ١٠٧ الى ١١٠ .

وتنص المادة ١٠٧ على أن يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها
من الضرائب والرسوم ومن المعاينة وذلك بشرط المعاملة بالمثل وفي
حدود هذه المعاملة وفقا لبيانات وزارة الخارجية (١) ما يرد للاستعمال
الشخصي الى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب (٢) .
ما تستورده السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال
الرسمي . (٣) ما يرد للاستعمال الشخصي — مع التقيد بالمعايينة —

من المادة السابقة من الضرائب والرسوم المشار إليها وذلك بالنسبة للموظفين الاجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية الذين لا يستفيدون من الاعفاء المقرر في البند (١) .

وتتضى المادة ١٠٨ بأنه يجوز بقرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح وزارة الخارجية اعفاء الاشياء المنصوص عليها في البند (١) من المادة السابقة من الضرائب والرسوم المشار إليها وذلك بالنسبة لبعض ذوى لمكانة من الاجانب بقصد المجاملة الدولية .

وتنص المادة ١٠٩ على أنه لا يجوز التصرف فيما تم اعفاؤه طبقا للمادتين السابقتين الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وقت سداد هذه الضرائب والرسوم وطبقا للتعريف الجمركية السارية في تاريخ السداد ، ولاتستحق الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم اذا تصرف المستفيد من الاعفاء فيما تم اعفاؤه بعد خمس سنوات من تاريخ سحبه من الدائرة الجمركية مالم يكن نظام المعاملة بالمثل يقضى بغير ذلك .

وأخيرا تنص المادة ١١٠ على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة . (١) الامتعة الشخصية وسيارة واحدة والادوات والاثاث الخاصة بالاشخاص القادمين الى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الاولى ولدة لا تقل عن سنة بالشروط الآتية : (أ) أن تكون الاشياء مستعملة ومتكافئة مع المركز الاجتماعي للشخص (ب) أن تصل هذه الاشياء خلال ستة أشهر من تاريخ حضور صاحب الشأن الى الجمهورية ويجوز للمدير العام للجمارك مد هذه المهلة ستة أشهر أخرى بشرط أن تكون مدة الإقامة سارية المفعول (٢) ٠٠٠٠ » .

وواضح من استقراء هذه النصوص أن المشرع يميز بين نوعين من الاعفاءات أولهما اعفاء غير منجز علقه على شرط عدم التصرف في الاشياء المعفاة من الضريبة خلال مدة حددها في المادة ١٠٩ التي قضت

بعدم جواز التصرف فيما تم اغفائه طبقا للمادتين ١٠٧ ، ١٠٨ الى شخص لا يتمتع بالاعفاء قبل اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم المستحقة وذلك طالما حصل التصرف قبل مضي خمس سنوات من تاريخ سحب تلك الاشياء من الدائرة الجمركية .

أما النوع الثانى من الاعفاءات فقد جاء منجزا غير معلق على شرط عدم التصرف ، ومثلها الاشياء التى عرضت لها المادة ١١٠ ومن بينها السيارات الخاصة بالقدامين الى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى .

ومن حيث أن الاصل فى التفسير أن المطلق يجرى على اطلاقه مالم يقيد فمن ثم فان الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١١٠ من قانون الجمارك اذ جاء مطلقا فلا يجوز تقييده . ولو شاء المشرع تعميم القيد الوارد فى المادة ١٠٩ لما نص فى هذه المادة على الاشياء المعفاة طبقا للمادتين السابقتين وهما المادتان ١٠٧ ، ١٠٨ .

ولا يغير من هذا النظر القول بأن الاعفاء المقرر بمقتضى المادة ١١٠ المشار اليها هو اعفاء شخصى لا عينى بمعنى أنه مرتبط بشخص القادم بقصد الإقامة للمرة الاولى بحيث اذا زالت علة الاعفاء ، وهى الاستعمال الشخصى ، يرد الوضع الى القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من قانون الجمارك والتى تقضى بخضوع « البضائع التى تدخل الى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما استثنى بنص خاص » ذلك أن الضرائب بصفة عامة تعتبر عينية لا شخصية ، فهى تفرض على المال ذاته ولكن تتناول شخص المكلف بها باعتباره محل التكليف بأداء الضريبة ، ومن المسلم أن الضرائب الجمركية تعد كلها ضرائب عينية غير مباشرة . كما أن الواضح من استعراض المواد من ١٠٧ الى ١١٠ آنفة الذكر أن الباعث على كثير من الاعفاءات روعى فيه الاعتبار الشخصى كالاعفاء المقرر لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، والاعفاء المقرر لبعض ذوى المكانة بقصد المجاملة الدولية ، وأخيرا الاعفاء المقرر للقدامين الى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة

الأولى ورغم ذلك لم يسو المشرع بين هذه الاعفاءات في الحكم اذ قيد بعضها بشرط عدم التصرف فيما أعفى لمدة خمس سنوات بينما لم يقيد البعض الآخر بشيء من ذلك •

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الشارع قرر في المادة ١١٠ من قانون الجمارك قاعدة قانونية مقتضاهما أن تعفى من الضرائب الامتعة الشخصية وسيارة واحدة للقادم الى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى ولمدة لا تقل عن سنة بشروط أوردها النص • فإذا ما توافرت هذه الشروط في شخص معين انطبقت عليه القاعدة وأعفى من الضرائب عن السيارة الخاصة به ، وهذا الاعفاء بعد أن يتقرر لم يعلق على شرط فاسخ اذ لم يشأ الشارع أن يعلقه على مثل هذا الشرط كما فعل بالنسبة الى الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن حكم المادة ١١٠ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لم يقيد اعفاء الاشياء الخاصة بالاشخاص القادمين الى الجمهورية العربية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى بشرط عدم التصرف فيها يتم اعفاؤه خلال مدة معينة •

وبناء على ذلك لا يجوز تحصيل الضرائب الجمركية عن السيارات السابق اعفاؤها من هذه الضرائب بسبب ورودها مع اشخاص قادمين بقصد الإقامة في الجمهورية للمرة الأولى عند التصرف فيها بالبيع •

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ١/١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ان مناط الاعفاء بالنسبة للقادمين الى جمهورية مصر العربية رهين بتوافر الشروط الآتية :

(أ) توافر نية الإقامة بالبلاد ولمدة لا تقل عن سنة .

(ب) وصول الاشياء (محل الاعفاء) خلال ستة أشهر من تاريخ حضور صاحب الشأن الى البلاد ويجوز مد هذه المهلة ستة أشهر اخرى بشرط أن تكون مدة الإقامة سارية المفعول .

(ج) ان تكون الاشياء مستعملة ومتكافئة مع المركز الاجتماعي لشخص القادم — مقتضى ذلك : لا يكفي للاعفاء مجرد حضور صاحب الشأن فقط وانما ينبغي ان تتوافر له نية الإقامة ولمدة لا تقل عن سنة — حسب المدة اللازمة للاعفاء تبدأ من تاريخ الافصاح عن النية — أثر ذلك — تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١/١١٠ من قانون الجمارك الصادر برقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، ينص على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية ، وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة :

١ — الامتعة الشخصية ، وسيارة واحدة ، والادوات والاثاث المنزلية الخاصة بالاشخاص القادمين للجمهورية ، للإقامة فيها للمرة الأولى ، ولمدة لا تقل عن سنة ، بالشروط الآتية :

(أ) ان تكون الاشياء مستعملة ، ومتكافئة مع المركز الاجتماعى للشخص .

(ب) ان تصل هذه الاشياء خلال ستة أشهر من تاريخ حضور صاحب الشأن الى الجمهورية .

ويجوز للمدير العام للجمارك مد هذه المهلة ستة أشهر أخرى بشرط ان تكون مدة الاقامة سارية المفعول » .

وبما أنه يستفاد ، من هذا النص ، ان المناط فى الاعفاء بالنسبة للقدامين الى جمهورية مصر العربية ، رهين بتوافر الشروط الآتية :

(أ) توافر نية الاقامة بالبلاد ، ولمدة لا تقل عن سنة .

(ب) وصول الاشياء (محل الاعفاء) خلال ستة أشهر من تاريخ حضور صاحب الشأن الى البلاد ، ويجوز مد هذه المهلة ستة أشهر أخرى بشرط أن تكون مدة الاقامة سارية المفعول .

(ج) ان تكون الاشياء مستعملة ومتكافئة مع المركز الاجتماعى للشخص القادم .

ومن حيث أنه لا يكفي للاعفاء مجرد حضور صاحب الشأن فقط وانما ينبغى أن تتوافر له نية الاقامة ، ولمدة لا تقل عن سنة ، ومن ثم فان حضور صاحب الشأن فقط لا يجدى فى تمتعه بالاعفاء وعليه فان حساب المدة اللازمة للاعفاء تبدأ من تاريخ الافصاح عن النية ، ولو كان ذلك بعد حضور القادم الى البلاد ، اذ بذلك الافصاح تكتمل الشروط التى حددها القانون وتبدأ المدة من تاريخ اكتمال هذه الشروط مجتمعة .

ومن حيث أنه اذا كان المشرع قد اشترط فى الفقرة (ب) من المادة سائلة الذكر أن تصل الاشياء المراد اعفاؤها خلال ستة أشهر من تاريخ حضور صاحب الشأن الى الجمهورية ، فانه افترض فى هذه الحالة اقتران الحضور بنية الاقامة لذلك فانه اذا تخلفت نية الاقامة عند حضور صاحب الشأن فانه لا يفيد من الاعفاء .

ولما كان الافصاح عن النية هو المعول عليه ، فان الميعاد المحدد لوصول السيارة يجب أن يبدأ من هذا التاريخ .

ومن حيث أنه ولئن كان السيد / ٠٠٠٠ قد افصح عن نيته في الإقامة لمدة سنة في ١٩٧٥/١١/٦ بحصوله على ترخيص بالعمل وبالرغم من ان السيارة التي استوردها قد وصلت في ١٩٧٦/٨/٣١ ، أى في خلال السنة المحددة من تاريخ افصاح المذكور عن نيته في الإقامة — على فرض مد المهلة ستة أشهر أخرى من مدير عام الجمارك — الا أن هناك شرطا أساسيا تخلف في جانبه وهو الإقامة لمدة سنة لأنه غادر البلاد في ١٩٧٦/١٠/٤ وبذلك قلت مدة اقامته محسوبة من ١٩٧٥/١١/٦ عن سنة ولذا لا يفيد من الاعفاء .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم افادة السيد / ٠٠٠٠ ٠٠٠٠ من الاعفاء الضريبي المقرر في المادة ١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
(ملف ٥/٣/٢٠ — جلسة ١٩٧٨/١١/١)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

خضوع كافة البضائع المستوردة للضريبة على الواردات والضرائب الأخرى المضافة إليها ما لم يرد نص خاص باعفائها — الضريبة هي كل فريضة مالية تجبى دون مقابل يتمثل في خدمة خاصة حتى ولو سميت رسما — أثر ذلك — لا محل للتفرقة في تطبيق قانون الجمارك والتعريفة الجمركية — بين تسمية التعريفة المالية بالضريبة أو الرسم عند الخضوع للضريبة أو الاعفاء منها — الخضوع للضريبة أو الاعفاء منها يشمل كافة المبالغ المضافة إليها وفقا لنصوص القانون أو بمقتضى قرار التعريفة الجمركية

ملخص الفتوى :

أن المشرع في قانون الجمارك أخضع كافة البضائع المستوردة للضريبة على الواردات والضرائب الأخرى المضافة إليها ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها .

والضريبة بهذا المفهوم تشمل كل فريضة مالية تجبى دون مقابل يتمثل في خدمة ، خاصة ، حتى ولو سميت رسما ، وهذا ما أشارت إليه المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ للدلالة على المبالغ التي تستحق بمناسبة واقعة الاستيراد ولو كانت اضافية ، فبينما أطلق عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة اصطلاح الضرائب الأخرى فإنه سماها الرسوم في الفقرة الثانية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للتفرقة في تطبيق قانون الجمارك والتعريفات الجمركية بين تسمية الفريضة المالية بالضريبة أو بالرسم عند الخضوع للضريبة الجمركية أو الاعفاء منها ، ذلك أن العبرة بطبيعة الفريضة المالية المقررة وليس بتسميتها ، وبالتالي فإن الخضوع للضريبة الجمركية أو الاعفاء منها يشمل كافة المبالغ المضافة إليها وفقا لنصوص القانون أو بمقتضى قرار التعريفات الجمركية سواء سميت ضريبة أو رسما طالما أن استحقاقها منوط بواقعة الاستيراد وتبعا لذلك فإن الرسوم التي تستحق في مقابل خدمة خاصة تخرج من نطاق هذا الحكم .

ولما كان الاعفاء المقرر للهيئة القومية لسكك حديد مصر بمقتضى المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ قد شمل الضرائب والرسوم الجمركية فإن هذا الاعفاء يشمل ضريبة الوارد الأصلية وضريبة الدعم وكافة الضرائب والرسوم الأخرى الاضافية المفروضة بمناسبة واقعة الاستيراد ، ولا وجه للحجاج في هذا الصدد بأن التعريفات الجمركية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٠ قد اقتصرت على اعفاء المعدات المستخدمة في النقل بالسكك الحديدية من ضريقتي الوارد والدعم دون باقى الرسوم الأخرى المقررة بمناسبة الاستيراد لأن الحكم العام الوارد بتلك التعريفات يتقيد بالحكم الخاص الذى تضمنته المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر بيد أن

اعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية لا يمتد ليشمل الرسوم المقررة في مقابل الخدمات التي تؤدي للمستورد ومن ثم فانه يتعين على الهيئة أن تؤدي رسم الاحصاء الجمركي المقرر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ في مقابل الخدمات الاحصائية التي تؤديها الدولة للمستورد .

كما يتعين عليها اداء رسم الشيالة والعوائد المقررة بمقتضى قرار وزير الخزانة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ باعتبار انها فرضت في مقابل الخدمات الخاصة التي تؤدي للمستورد الا أن الهيئة لا تلتزم باداء رسم الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ورسم الدعم المفروض بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٩ ورسم البلدية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٦٣ رغم انها سميت بالرسوم لأنها لم تقرض في مقابل خدمة خاصة وانما فرضت بمناسبة واقعة الاستيراد على السلع المستوردة بحسب قيمتها أو نوعها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية بمقتضى حكم المادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ كافة الضرائب والرسوم المقررة بمناسبة واقعة الاستيراد دون الرسوم المقررة في مقابل الخدمات الخاصة ومنها رسم الاحصاء والشيالة والعوائد .

(ملك ٨٨٦/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية بمقتضى المادة (١١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ يشمل كافة الضرائب والرسوم المقررة بمناسبة واقعة الاستيراد دون الرسوم المقررة في مقابل الخدمات الخاصة، ومنها رسوم الاحصاء والشيالة والعوائد .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لتحديد نطاق الاعفاء الجمركى المقرر بالمادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

وحاصل الوقائع أنه على الرغم من أن المادة سألقة الذكر أعفت الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية فإن مصلحة الجمارك رفضت الافراج عن الرسائل المستوردة لحساب الهيئة الا بعد سداد الرسوم الجمركية وعندما طالبتها الهيئة بتطبيق الاعفاء ردت بكتابها المؤرخ ١٩٨١/٨/٢٠ بأن التعريف الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٨٠ قد أعفت المعدات والمهمات المستخدمة فى النقل بالسكك الحديدية من ضريبتى الوارد والدعم فقط ومن ثم يتعين على الهيئة أن تؤدى باقى الرسوم الاضافية الاخرى ومنها رسم البلدية ورسوم الخدمات .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فتبين لها أن المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ تنص على أن (تخضع البضائع التى تدخل أراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة فى التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما أستثنى بنص خاص ...

وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تستحق بمناسبة ورود البضاعة ... وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على ذلك فى القانون) .

وتنص المادة (٢١) من قانون انشاء الهيئة لسكك حديد مصر رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ على أن (يعفى من الضرائب والرسوم الجمركية ماتستورده الهيئة من المعدات والآلات والأجهزة الفنية اللازمة للتشغيل

بمشروعات الهيئة وذلك بشرط المعاينة بناء على اقرار من الهيئة بأن الاشياء المستوردة تخص مشروعاتها أو نشاط التشغيل بها .

ولا يجوز التصرف في الاشياء محل الاعفاء قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الاعفاء والا استحققت عنها الضرائب والرسوم الجمركية .

ومفاد ذلك أن المشرع في قانون الجمارك أخضع كافة البضائع المستوردة للضريبة على الواردات والضرائب الاخرى المضافة اليها ما لم يرد نص خاص باعفاؤها .

والضريبة بهذا المفهوم تشمل كل فريضة مالية تجبى دون مقابل يتمثل في خدمة خاصة ، حتى ولو سميت رسما ، وهذا ما أشارت اليه المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ للدلالة على المبالغ التي تستحق بمناسبة واقعة الاستيراد ولو كانت اضافية ، فبينما أطلق عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة اصطلاح الضرائب الاخرى فانه سماها الرسوم في الفقرة الثانية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للتفرقة في تطبيق الجمارك والتعريف الجمركية بين تسمية الفريضة المالية بالضريبة أو بالرسم عند خضوع الضريبة الجمركية أو الاعفاء منها، وذلك أن العبرة بطبيعة الفريضة المالية المقررة وليس بتسميتها ، وبالتالي فان الخضوع للضريبة الجمركية أو الاعفاء منها يشمل كافة المبالغ المضافة اليها وفقا لنصوص القانون أو بمقتضى قرار التعريف الجمركية سواء سميت ضريبة أو رسما طالما أن استحقاقها منوط بواقعة الاستيراد وتبعا لذلك فان الرسوم التي تستحق في مقابل خدمة خاصة تخرج من نطاق هذا الحكم .

ولما كان الاعفاء المقرر للهيئة القومية لسكك حديد مصر بمقتضى المادة (١١) من القانون رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ قد شمل الضرائب والرسوم الجمركية فان هذا الاعفاء يشمل ضريبة الوارد الاصلية وضريبة الدعم وكافة الضرائب والرسوم الاخرى الاضافية المفروضة بمناسبة واقعة الاستيراد ، ولا وجه للحجاج في هذا الصدد بان التعريف الجمركية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٨٠

قد اقتصر على إعفاء المعدات المستخدمة في النقل بالسكك الحديدية من ضريقتي الوارد والدعم دون باقى الرسوم الاخرى المقررة بمناسبة الاستيراد لأن الحكم العام الوارد بتلك التعريفية يتقيد بالحكم الخاص الذى تضمنته المادة (١١) من القانون رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ مالف الذكر بيد أن إعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية لايمتد ليشمل الرسوم المقررة في مقابل الخدمات التى تؤدى للمستورد ومن ثم فإنه يتعين على الهيئة أن تؤدى رسم الاحصاء الجمركى المقرر بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٩ في مقابل الخدمات الاحصائية التى تؤديها الدولة للمستورد .

كما يتعين عليها أداء رسوم الشىالة والعوائد المقررة بمقتضى قرار وزير الخزانة رقم (١٠٠) لسنة ١٩٦٥ باعتبار انها فرضت في مقابل الخدمات الخاصة التى تؤدى للمستورد الا أن الهيئة لاتلتزم بأداء رسم الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ ورسم الدعم المفروض بالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ ورسم البلدية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٣ رغم أنها سميت بالرسوم لأنها لم تفرض في مقابل خدمة خاصة وانما فرضت بمناسبة واقعة الاستيراد وعلى السلع المستوردة بحسب قيمتها أو نوعها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الاعفاء المقرر للهيئة القومية للسكك الحديدية بمقتضى حكم المادة (١١) من القانون رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ كافة الضرائب والرسوم المقررة بمناسبة واقعة الاستيراد دون الرسوم المقررة في مقابل الخدمات الخاصة ومنها رسوم الاحصاء والشىالة والعوائد .

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

تحديد وعاء الضريبة الجمركية على البضائع الواردة على أساس قيمة السلعة مضافا اليها كافة التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتوقعة بها حتى تسليمها في ميناء الوصول أو التفريغ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك يحدد وعاء الضريبة الجمركية على البضائع الواردة على أساس قيمة السلعة مضافا اليها كافة التكاليف والضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بها حتى تاريخ تسليمها في ميناء الوصول أو التفريغ . ولا تدخل النفقات التي يتحملها المستورد بعد هذا التاريخ بما فيها نفقات التفريغ في نطاق النفقات التي اضافها المشرع الى قيمة السلعة عند تصديده لوعاء الضريبة . ويؤكد ذلك التعريف الذي أورده المادة ٣٢ من القانون في الفقرة الثانية منها للنفقات بأنها أجور النقل والشحن والتأمين والسمسرة وغيرها حتى ميناء التفريغ . ويجب ان تفسر كلمة « وغيرها » الواردة في النص بأن تكون من ذات جنس النفقات التي ذكرت بأنواعها في النص والتي انفقت حتى وصول البضائع الى ميناء التفريغ .

(ملف ٢٢٢/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

جواز تكرار الاعفاء الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية في ظل العمل باحكامه على المنتخبين من الوزارات بالملكاتب الثقافية المحقة بالبعثات الدبلوماسية بالخارج .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ في شأن اعفاء البعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية في الخارج وموظفيها الملحقيين بها والموظفين المعارين لهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من الرسوم والعوائد الجمركية والرسوم البلدية وغيرها من الرسوم المحلية على أن المشرع أعفى من الرسوم والعوائد الجمركية البلدية وغيرها من الرسوم المحلية الامتعة الشخصية والاثاث (بما فيها سيارة واحدة) لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية ، وكذلك موظفي الوزارات الاخرى الملحقيين بهذه البعثات : عند عودتهم الى البلاد بسبب النقل أو انتهاء الخدمة أو الاحالة الى الاستيداع وأسرههم في حالة الوفاة . وقد الغى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام الجمارك في المادة ٢ من مواد اصداره القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . ثم صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ بالغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه خاصا بالغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وبالععمل بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ ، على أن يكون الاعفاء لمرة واحدة للذين ينتدبون للخدمة في الخارج وبعدم سريان هذا الاعفاء بتكرار خدمتهم في الخارج ، فهذا القانون تضمن حكمين الاول الغاء ما جاء بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ خاصا بالغاء العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وبذلك أعاد القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الى الوجود والعمل به ، وثانيهما وضع قيد جديد على تطبيق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ وهو قصر الاعفاء على مرة واحدة ، باعتباره من ضوابط حق الاعفاء المقرر الذي يدور معه وجودا وعدما . وعلى ذلك فالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ أعاد للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الى الحياة وأدخل في نسجه قييدا على تطبيقه فأصبح جزءا منه وبصدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية أعفى المشرع من الضرائب وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها بشرط المعاينة في المادة ١١/٥ منه الامتعة الشخصية والاثاث الخاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي لجمهورية مصر العربية وموظفي وزارة الخارجية العاملين بالبعثات

الدبلوماسية بالخارج وموظفى الوزارات الاخرى الملحقين بهذه البعثات والمعارين لهيئات الأمم المتحدة ٠٠٠ وبالشروط الواردة فى المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون وألغى فى المادة ١٣ منه الاعفاءات الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها والمنصوص عليها فى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ •

ومن حيث أن هذا الالغاء يشمل ما ورد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ فى الصورة التى عاد بها الى الحياة بعد الغائه بقانون الجمارك طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ الذى اتحد به وأصبح جزءا منه وبذلك فان الالغاء الذى أورده القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ اذ انصب على القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ انما ينصب عليه بعد اعادته الى الحياة بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٤ وما ادخله عليه من قيد فضلا عن أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أعاد تنظيم موضوع الاعفاء تنظيميا شاملا فيكون هو وحده الواجب العمل به •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تكرار الاعفاءات الواردة بالمادة ١١/٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ وبالشروط الواردة بالمادة ٣٧ من لائحته التنفيذية فى ظل العمل بأحكامه على المنتدبين من الوزارات بالمكاتب الثقافية الملحقة بالبعثات الدبلوماسية بالخارج •

(ملف ٣٧/٢/٣٠ — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

قاعد رقم (٤٧٥)

المبدأ :

ان المشرع سواء فى المادة ١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أو فى المادة ٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية أعفى مواد الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلى — وقد أطلق المشرع عبارة « الطيران الداخلى » فى كل من

القانونين مقررا اعفاء مايلزم الطيران الداخلى من مواد الوقود وزيوت التشحيم من الضريبة الجمركية والضرائب والرسوم الملحقه بها .
ويترتب على ذلك ألا يتقيد الطيران الداخلى المعفى بنوع الاستغلال الجوى ، فكما يشمل الملاحة الجوية بغرض نقل المسافرين والبضائع فى خطوط منتظمة فانه يشمل كذلك الملاحة الجوية لاغراض خاصة كرش المزروعات .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى جواز اعفاء الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطائرات التى تقوم برش المزروعات من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة .

وتخلص وقائع الموضوع فى أن ادارة الفتوى لوزارة المالية سبق وأن أفقت قبل العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية — باعفاء مواد الوقود اللازمة لطائرات الرش من الخضوع للضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أما بعد العمل بهذا القانون فقد ثار الخلاف فى رأى حول مدى جواز هذا الاعفاء .

وعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فاستعرضت قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ حيث ينص فى المادة (١١٠) منه على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات المقررة بموجب قوانين خاصة تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بشرط المعاينة » .

٥ — المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعالى البحار والطائرات فى رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركبها وملاحيتها ، وكذلك مواد الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطيران الداخلى .

واستعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣

بتنظيم الاعفاءات الجمركية والذي نص في المادة الخامسة منه على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشروط المعايينة »

٧ — المؤن ومواد الوقود والمهمات اللازمة لسفن أعلى البحار والطائرات في رحلاتها الخارجية وكذلك ما يلزم لاستعمال ركبائها وملاحيتها .

٨ — مواد الوقود وزيتو التشحيم اللازمة للطيران «الداخلي» كما تنص المادة الثالثة عشر منه على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

. :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك » .

كما استعرضت الجمعية العمومية اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ حيث تنص المادة (٣٤) منها على أن « يشترط لتطبيق الاعفاء المقرر بالبند (٨) من المادة (٥) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه أن تتقدم الجهة المختصة بطلب معتمد من وزارة الطيران المدني تقرر فيه أنها تقوم برحلات طيران داخلية » .

ومن حيث أن مفاد ماتقدم أن المشرع — سواء في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ أو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ المشار اليهما قد أطلق عبارة الطيران الداخلي وقرر اعفاء مايلزم له من مواد الوقود وزيتو التشحيم من الضريبة الجمركية والضرائب والرسوم الملحقة بها ،

وبذلك لا يتقيد الطيران الداخلى المعفى بنوع الاستغلال الجوى فكما يشمل الملاحة الجوية بغرض نقل المسافرين والبضائع فى خطوط منتظمة أو غير منتظمة ، فانه يشمل كذلك الملاحة الجوية لأغراض خاصة كرش المزروعات ، والقول بغير ذلك وقصر الاعفاء على الملاحة الجوية بغرض النقل فيه تقييد للنص دون مقيد والقاعدة الأصولية أن المطلق يظل على اطلاقه ما لم يرد ما يقيدده .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك مانصت عليه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر من وجوب تقديم الجهة المختصة بطلب تعتمده وزارة الطيران المدنى بأنها تقوم برحلات طيران داخلية حتى يمكن الاستفادة من الاعفاء المقرر فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ — سالف الذكر ذلك أن هذا النص ان هو الا اجراء لتطبيق الاعفاء المقرر بالقانون ولا ينهض بذاته شرطا من شروط الاعفاء بحيث يؤدى عدم اتباعه الى عدم التمتع بالاعفاء واللائحة التنفيذية يقتصر دورها على مجرد ايراد الأحكام التفصيلية للمبادئ العامة المقررة فى القانون دون أن يكون لها اضافة قواعد جديدة الى الأحكام الأصلية الواردة فى صلب القانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء الوقود وزيوت التشحيم اللازمة للطائرات التى تقوم برش المزروعات من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة .

(ملف ٢٧٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

اعفاء المبردات وسائر الهدايا والهبات والعينات الواردة الى لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها بقرار من وزير المالية بعد توصية الوزير المختص .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لمدى جواز اعفاء مبردات المياه المهداة لبنك ناصر الاجتماعى لتوزيعها على لجان الزكاة وكذلك سائر الهدايا والهبات والعينات التى ترد الى لجان الزكاة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقه بها فى ظل العمل بكل من القانونين رقمى ٦٦ لسنة ١٩٦٣ و ٩١ لسنة ١٩٨٣ .

وتتلخص وقائع هذا الموضوع — حسبما يتضح من الأوراق — فى أنه ورد لبنك ناصر الاجتماعى كتاب سعادة الشيخ أحمد عبد الله المدسى مدير مكتب سمو حاكم دى متضمنا اهداء عدد ١٢ مبرد مياه للبنك لتوزيعها على لجان الزكاة لتكون سبيلا له . وقد رفضت مصلحة الجمارك اعفاء هذه المبردات من الضرائب والرسوم الجمركية اعمالا للفقرة ٩ من المادة ١١٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أو المادة الثالثة فقرة ب ١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية وذلك تأسيسا على أن لجان الزكاة مستقلة من الناحية المالية والادارية عن بنك ناصر الاجتماعى وأن ادارة الزكاة بالبنك يقتصر دورها على الاشراف الفنى على هذه اللجان وتوجيهها ورقابة مواردها . ولما كان الاعفاء الجمركى يقتصر على الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها وليس للجهات والأجهزة المشرفة عليها الوزارات والمصالح ، ومن ثم انتهت مصلحة الجمارك الى أنه لما كانت تلك اللجان ليست احدى الادارات التابعة للبنك المركزى ومن ثم لا تفيد من الاعفاءات الجمركية على كافة مايرد لها من هبات وهدايا .

الا أن بنك ناصر الاجتماعى يذهب الى أن لجان الزكاة لا تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة وانما تعتبر من قبيل الأجهزة التابعة لبنك ناصر الاجتماعى وجزءا منه وما يرد لتلك الجهات يعتبر واردا للبنك ومن ثم تعفى المبردات المشار اليها وسائر الهبات والهدايا المماثلة من الضرائب والرسوم الجمركية .

وبعرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة المالية انتهت في ٢٠/١٢/١٩٨٣ و ٢١/٣/١٩٨٤ الى جواز اعفاء مبردات المياه المشار اليها الواردة الى لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها بيد أن مصلحة الجمارك تمسكت برأيها .

وحسما لهذا الخلاف عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع . فاستعرضت القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعي » معدلا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ وتنص المادة ٦٦ منه على أنه « تتكون موارد الهيئة من :

أموال الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس ادارة الهيئة بما لا يتعارض وأغراض الهيئة » .

كما تنص المادة ١١ منه على أنه « تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحداءب أدائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها » .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ٣/١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاء الجمركي في أنه « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط معانة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : —

١٣ : الهدايا والهبات والعينات الواردة لوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة .

كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١٨ من قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣

والتي وضعت اشتراطات الاعفاء المقرر بالبند ١٣ من المادة ٣ من القانون المذكور .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة الثالثة من لائحة الزكاة الصادرة من بنك ناصر الاجتماعي في أنه « تشكل بالبنك وفروعه لجان شعبية للزكاة يصدر بتشكيلها قرار من السيد رئيس مجلس الادارة أو من ينييه وتختص بتنظيم قبول الزكاة من المواطنين واقتراح صرفها في مصارفها الشرعية وفي أماكن جمعها » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع أنشأ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ هيئة عامة تسمى بنك ناصر الاجتماعي ومنحها الشخصية الاعتبارية الاستثمارية وحدد مواردها في أموال الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس ادارة البنك بما لا يتعارض وأغراضه . ورعاية لهذه الهيئة وحماية لأغراضها ورد النص صراحة في المادة ١١ من قانون انشائها على اعفائها من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تقع عليها وحدها عبء أدائها ، وعلى ذلك تكون الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي في ظل العمل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ معفاة بحكم القانون من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحدها عبء أدائها ، وقد جاء القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية مؤكدا لهذا الاعفاء بالنسبة لجميع الهيئات العامة حيث ورد النص على اعفائها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها على الهدايا والهبات والعينات الواردة اليها في البند ١٣ من المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بشرط المعاينة وصدر قرار وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص ، وبمراعاة شروط تطبيق هذا الاعفاء والنصوص عليها في المادة ١٨ من قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

وعلى ذلك تخضع للاعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم الملحقة بها الهدايا والهبات والعينات ومن بينها المبردات التي ترد الى بنك ناصر الاجتماعي باعتباره هيئة عامة وبالشروط المقررة لهذا الاعفاء .

ولما كانت لجان الزكاة لاتعدو أن تكون وحدات تنظيمية داخله في الهيكل الوظيفي لبنك ناصر الاجتماعي ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس ادارة البنك وتقتصر مهمتها على جمع أموال الزكاة بموجب ايصالات صادرة باسم البنك وانفاقها في مصارفها الشرعية وايداع الفائض بالحساب الخاص بالبنك ، ولا تتمتع هذه اللجان بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن البنك ، ومن ثم فانها تعتبر جهازا من الأجهزة الادارية التابعة لبنك ناصر الاجتماعي وجزءا منه وما يرد اليها يعتبر واردا للبنك ، ومن ثم تعفى المبردات وسائر الهدايا والهبات والعينات الواردة الى هذه اللجان من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها باعتبارها واردة للهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي •

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء المبردات وسائر الهدايا والهبات والعينات الواردة الى لجان الزكاة التابعة لبنك ناصر الاجتماعي من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها بقرار من وزير المالية بصفته الوزير المختص •

(ملف ٢٨٧/٢/٢٧ - جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

الرسم المستحق للهيئة العامة لشئون النقل البحري من ثمن البضائع أو أجور نقل الأشخاص - تحصيله بوسيلة المديرية العامة للجمارك بالأقليم السوري - الرسم المستحق للجمارك نظير التحصيل بنسبة ٢٪ - يعتبر مستحقا للجمارك ولا تعفى منه هيئة النقل البحري •

ملخص الفتوى :

حدد القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ الصادر بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري ، في المادة الخامسة عشرة منه الموارد التي تكون أموال هذه الهيئة ومنها جسيمة رسم لا يقل عن ٠.١٪ ولا يجاوز ٥.٠٪ من ثمن البضاعة أو من أجر نقل الأشخاص ، ويحده وزير الاقتصاد المركزي بقرار منه ، وقد صدر هذا القرار في ١٩٥٩/٥/٣٠ ونص في المادة الأولى على أن : يفرض رسم بواقع اثنين في الألف من قيمة البضائع .

ونصت المادة الثالثة على أن : يتم تحصيل الرسم بمعرفة مصلحة الجمارك بالاقليمين عند اتمام الاجراءات الجمركية ، وتحول قيمة الرسم في نهاية كل شهر لحساب الهيئة العامة لشئون النقل البحري .

وقد قامت مديرية الجمارك العامة في الاقليم السوري بتحصيل الرسم على البضائع الصادرة والواردة ، الا أنها اقتطعت مما حصلته ٢٪ مقابل التحصيل ، واعتضت الهيئة العامة المشار اليها على ذلك وطلبت وقف اقتطاع هذا المقابل .

وتنص المادة ٢٨٤ من القرار رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٣٥/٦/١٥ المسمى قانون الجمارك على أن الرسوم الداخلية ورسوم السكك الحديثة بقرارات صادرة عن المجلس الأعلى للمصالح المشتركة أو بتشريع خاص ، تستوفيها مصلحة الجمارك لحساب الخزينة أو البلديات العائدة لها هذه الرسوم ، عند استيراد البضائع الأجنبية الخاضعة لها ، وضمن الشروط المحددة بالقرارات أو الأنظمة التي أحدثتها .

وان المادة ٩٨٧ من النظام الجمركي المصدق عليه من قبل المجلس الأعلى للمصالح المشتركة بتاريخ ١٩٤٨/٨/٢٩ تنص على أن: يتناول البحث فيما يلي الشروط الخاصة باستيفاء واعادة مختلف الرسوم المستوفاة لحساب مصالح أخرى ولكن ينبغي الإشارة

هنا الى أن الادارة تستقطع عائدة مقدارها ٢/ من أصل المبالغ المستوفاة وذلك بصفة نفقة تحصيل مالم تنص التعليمات الخاصة على خلاف ذلك .

ولما كان المجلس الأعلى للمصالح المشتركة قد خول بمقتضى المادتين ١٢ و ١٥ من القرار رقم ٣٧ المشار اليه سلطة زيادة الرسوم الجمركية ونقصها ، فان لهذا المجلس أن يفرض عمولة تحصيل تستوفيها مصلحة الجمارك مقابل قيامها بالتحصيل لحساب المصالح الأخرى باعتبار هذه العمولة رسماً ، ويكون اقتطاع مصلحة الجمارك عمولة مقابل تحصيل الرسم لحساب الهيئة العامة لشئون النقل البحري قائماً على سند صحيح من القانون .

ويؤيد هذا النظر ما جاء في قراري رئيس الجمهورية الصادرين بتحديد ميزانية الجمارك في النصف الأول من عام ١٩٥٨ والسنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ ، وفي السنة المالية ١٩٥٩/١٩٦٠ من أنه « لاتستوفى ادارة الجمارك أية عمولة عن تحصيل الضرائب والرسوم التي تدخل في تقديراتها في جداول إيرادات الميزانية العامة في الاقليم السوري ، ذلك لأن الاعفاء من عمولة التعصيل الذي قضى به هذان القراران يعتبر استثناء من أصل مقرر هو استحقاق هذه العمولة ، وليس ثمت سبيل الى اعفاء الرسم المقرر للهيئة العامة لشئون النقل البحري من هذه العمولة الا بنص صريح يقرر هذا الاعفاء على غرار النص المشار اليه الوارد في ميزانية الجمارك .

لهذا انتهى الرأي الى أن المديرية العامة للجمارك بالاقليم الشمالى تستحق عائدة بنسبة ٢/ مقابل تحصيل الرسم المقرر لمصلحة الهيئة العامة لشئون النقل البحري .

(فتوى ١٨٠ في ٢٥/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

مدينة الملاهي بمعرض دمشق الدولي — عدم اعفائها من الرسوم المالية والبلدية والجمركية المفروضة بمقتضى المادة ١٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن المديرية العامة لمعرض دمشق الدولي •

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن المديرية العامة لمعرض دمشق الدولي أن المادة ١٨ منه تنص على أن :

« ١ — تعفى من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية مستوردات المديرية العامة للمعرض والكتب والنشرات واللوحات السينمائية وإعلانات السيارات وأوراق اليانصيب وأرباحه وجوائزه وسائر وسائل الدعاية المتعلقة بالمعرض بما في ذلك اليانصيب ومطبوعات الدعاية ٢ — تعفى من الرسوم الجمركية والمالية والبلدية مستوردات الأجهزة الرسمية المخصصة للدعاية وحفلات الافتتاح والأصناف المعدة للدعاية والإعلان المستوردة من قبل المعارضين • • • • • ٣ — »

ومفاد هذا النص أن المشرع يستهدف إعفاء وإردات معينة على سبيل الحصر من الرسوم المالية والبلدية والجمركية وذلك استثناء من القوانين الخاصة بهذه الضرائب والرسوم •

ولما كان الخلاف بين وزارة الخزانة وبين مديرية المعرض يدور حول تحديد طبيعة مدينة الملاهي التي تقام في المعرض وهل تعتبر وسيلة من وسائل الدعاية له فتعفى من الضرائب والرسوم المتقدم ذكرها أم لا تعتبر منها فلا تعفى •

ولما كانت هذه المدينة هي مشروع قائم بذاته يستهدف الربح المادى ويمكن أن يقوم مستقبلا عن المعرض وليس هدفه الدعاية والاعلان عن المعرض والترويج له .

وعلى مقتضى ذلك لايجوز اعفاء دخلها من الضرائب والرسوم المقررة وذلك باستثناء مايستحق من هذا الدخل على بدل الالتزام .

واذا كانت العلاقة بين المكلف بالضريبة أو الرسم وبين الدولة علاقة قانونية مباشرة اذ يعين القانون شخص الملتزم بأدائه وأحوال اعفائه منه بنصوص أمرة لايجوز الاتفاق على مخالفتها ، ومن ثم لايجوز الاحتجاج في مواجهة وزارة الخزانة بما ورد في العقود التي أبرمتها ادارة المعرض مع مستثمرى مدينة الملاحى عام ١٩٦٠ من النص على اقتسام الأعباء المالية الناتجة عن الضرائب والرسوم بينها وبينهم .

لهذا انتهى رأى الى أن الاعفاء من الرسوم المالية والبلدية والجمركية المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المديرية العامة لمعرض دمشق الدولى لايشمل مدينة الملاحى .

وانه لايجوز الاحتجاج في مواجهة وزارة الخزانة بما ورد فى العقد المبرم بين ادارة المعرض وبين مستثمرى مدينة الملاحى عن عام ١٩٦٠ فى خصوص التزام المعرض أداء بعض الضرائب والرسوم المفروضة على هؤلاء المستثمرين .

(فتوى ٥٢٥ فى ١٩/٧/١٩٦١) .

الفصل التاسع

ضريبة الدفاع ، والأمن القومى

الفرع الأول

وعاء الضريبة

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

ضريبة الدفاع — وعاءها — هو الأراضى الزراعية والعقارات
المبنية الخاضعة لضريبتى الأطنان والعقارات المبنية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض
ضريبة اضافية للدفاع على ما يأتى : « تفرض ضريبة اضافية
للدفاع .

(أ) بنسبة ٣٥٪ من الايجار السنوى للأراضى الزراعية
المفروضة عليها ضريبة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
المشار اليه .

(ب) بنسبة ٢٥٪ من الايجار السنوى للعقارات المفروضة عليها
ضريبة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ويعتبر فى
تطبيق أحكام هذه المادة كل تكليف موروث أو مشترك أو موقوف وحدة
واحدة حتى يتم شهر تجزئته طبقا للقانون .

وتتقاضى هذه الضريبة مع أقساط الضريبة الأصلية المستحقة

اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٦ وينسبها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة » .

ويستفاد من هذا النص أن نطاق الأراضي الزراعية والعقارات المبنية الخاضعة لضريبة الدفاع هو ذات النطاق الخاص بضريقتي الأطين والعقارات المبنية والذي حددته المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وعلى مقتضى ذلك تدخل في هذا النطاق الأطين والعقارات المبنية المملوكة للدولة .
(فتوى ٨٠٤ في ٢٣/١١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

وعاء الضريبة الاضافية للدفاع والأمن القومى المستحقة على ايجارات الاراضى الزراعية التى يتم تعديل ضريبتها — هذا الوعاء يتحدد على أساس القيمة الايجارية لهذه الاراضى وليس على أساس الايجار السنوى المحدد طبقاً للقانون الاصلاح الزراعى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ يفرض ضريبة اضافية للدفاع تنص على أن « تفرض ضريبة اضافية للدفاع أ — نسبة ٢٪ من الايجار السنوى للأراضى الزراعية المفروضة عليها ضريبة طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ » وينص القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه على أن تزداد ضريبة الدفاع الى النصف بالنسبة الى الايجار السنوى للأراضى الزراعية والعقارات المبنية اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٢ ، كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر على أن « تزداد ضريبة الدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦

في الحدود بالنسب الآتية : — ٣/ من الوعاء السنوى الخاضع للضريبة المذكورة المفروضة على كل الاراضى الزراعية ٠٠ « ونصت المادة الثانية على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ .

أما فيما يتعلق بالضريبة الاضافية لأغراض الأمن القومى فان المادة (١) من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ كانت تنص على أن « تفرض لأغراض الامن القومى ضريبة تقدر على الوجه الآتى : ٢٥ ٪ من الضريبة الاضافية للدفاع المفروضة بمقتضى القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه بالنسبة الى الايجار السنوى للاراضى الزراعية » ثم عدل هذا النص بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ حيث جرى على النحو التالى « تفرض لأغراض الأمن القومى ضريبة تقدر على الوجه الآتى : أولا : نسبة ٣/ من الايجار السنوى للأراضى الزراعية » .

ومن حيث أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ قد صدر بمناسبة الشروع فى اعادة تقدير الايجار السنوى للأراضى الزراعية ، فنص على أن تشكل فى كل بلد لجنة ادارية تسمى « لجنة التقسيم » تقوم بمعاينة معدن أراضى كل حوض واقع فى زمام البلدة للتثبت مما اذا كانت أراضى عملية الحوض متماثلة أو غير متماثلة فى المعدن مهما كانت المساحة ، ومتى تمت عملية التقسيم تقوم لجان ادارية أخرى تسمى لجان التقدير فى كل بلد بتحديد متوسط ايجار الغدان الواحد من اطيان كل حوض أو قسم من الحوض وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٣٩ — وهو الذى يحكم ضريبة الأطيان حاليا — وطبقا لأحكام المادة الأولى من هذا القانون فان ضريبة الأطيان تسرى على جميع الاراضى المزروعة أو القابلة للزراعة . وتسرى الضريبة على القيمة الايجارية الخاضعة لها وتقدر هذه القيمة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ والتى تقضى بتقديرها لمدة عشر سنوات ويماد تقدير الايجار السنوى اعادة كاملة كل عشر سنوات ويجب الشروع فى اجراءات التقدير قبل نهاية كل فترة بثلاث سنوات ، وطبقا لهذه الاحكام فقد أعيد تقدير القيمة الايجارية وتم تعديل ضريبة

الاطيان على أساس القيمة الايجارية الجديدة على أن يسرى هذا التعديل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ •

ومن حيث أنه لذلك فإن القيمة الايجارية التي اتخذت أساسا لتعديل ضريبة الاطيان هي التي يتعين اتخاذها وعاء لضريقتي الدفاع والأمن القومي وليس الايجار السنوي للأرض محسوبا طبقا لقانون الاصلاح الزراعي • ذلك أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ التي حددت الضريبة الاضافية للدفاع قد حددتها بنسبة معينة من الايجار السنوي للأرض المفروضة عليها ضريبة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ، فعبارة « الأرض المفروضة عليها طبقا لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ » تؤكد أن المشرع قد اعتد في تحديد هذه الضريبة بالقيمة الايجارية للأرض التي يتم تحديدها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الذي أحال اليه القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه ومن ثم فإن القيمة الايجارية هي التي يعمل عليها في تحديد وعاء الضريبة الاضافية •

ولا يعتد في هذا المقام بعبارة « الايجار السنوي » التي وردت بالنص المذكور لأنها في مقام اقترانها بأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ لاكتسب مدلولاً مغايراً لتعبير القيمة الايجارية ، ويكون تعبير كل من الايجار السنوي ، والقيمة الايجارية في هذه الحالة وجهتان لعمله واحده •

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وعاء الضريبة الاضافية للدفاع والأمن القومي يتحدد على أساس القيمة الايجارية للأراض الزراعية وليس على أساس الايجار السنوي المحدد طبقا لقانون الاصلاح الزراعي •

الفرع الثانى

الاعفاء من الضريبة

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

ضريبة الدفاع — الاعفاء منها — مناطه — أن يكون الممول فيها هو الدولة — عدم اعفاء الممول اذا كان شخصا غيرها الا فى الحدود المنصوص عليها فى القوانين رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ .

ملخص الفتوى :

تنص الفقرة الرابعة من المادة الاولى من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض ضريبة اضافية للدفاع على أن : « تقتضى هذه الضريبة مع اقتساط الضريبة الاصلية المستحقة اعتبارا من أول يولية ١٩٥٦ وبنسبتها وتأخذ حكمها وتسرى عليها القوانين الخاصة بتلك الضريبة » . ويؤخذ من هذا النص أن الاعفاء من هذه الضريبة يكون وفقا للاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهذان القانونان يقرران اعفاء الحكومة من أداء ضريبتى الاطيان والعقارات المبنية اذا كانت هى الممول فى كليتهما ، ومن ثم يتعين أعمال هذا الحكم فى شأن ضريبة الدفاع بحيث تعفى الحكومة من أداء هذه الضريبة متى كانت هى الممول فى هذه الضريبة ، ذلك أن مناط الاعفاء واحد فى الحالتين وحكمته تقوم فى ضريبة الدفاع كما تقوم فى ضريبتى الاطيان والعقارات المبنية . أما اذا كان الممول فى ضريبة الدفاع شخصا آخر غير الحكومة فان الاعفاء لايسرى عليه .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ على أن « يقع عبء الضريبة المنصوص عليها فى المادة السابقة بالنسبة الى

الاراضى الزراعية على الزارع وحده اذا كان مالكا أو منتفعا أو مستأجرا وعلى الزارع والمالك معا اذا كان استغلال الارض بطريق المزارعة ، وبالنسبة الى العقارات المبنية المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ والخاضعة لاحكام القانون رقم ٩٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على المستأجر أو المالك للسكن وفيما عدا ذلك يقع عبء الضريبة على الممول الاصلى وذلك كله بعد استبعاد مدد الخلو عند ثبوتها وعلى الممول الاصلى تحصيل الضريبة » ، وهذه المادة اذ نصت على ذلك تكون قد حددت الممول فى هذه الضريبة تحديدا من مقتضاه أن لا يقع عبؤها دواما على الحكومة مالكة هذه الاراضى والعقارات اذ قد يلتزم بها المستأجرون من الدولة وهو مايؤدى الى اختلاف فى أشخاص العلاقة الضريبية فى حالة ضريبة الدفاع عنه فى حالة ضريقتى الاطيان والعقارات المبنية وذلك تبعا لاختلاف الممول فى كل منها اذ هو دائما الدولة فى حالة ضريقتى الاطيان والعقارات المبنية فى حين أنه فى حالة ضريبة الدفاع قد تكون الدولة تارة هى الممول وقد يكون غيرها تارة أخرى .

ومناطق الاعفاء من ضريبة الدفاع أن تكون الدولة هى الممول فى هذه الضريبة ، أما حيث يكون الممول شخصا آخر غير الدولة فلا يكون ثمة اعفاء منها لانعدام السند القانونى للاعفاء فى هذه الحالة فضلا عما ينطوى عليه من اخلال بالاغراض التى تغياها المشرع من فرض ضريبة الدفاع وخروج على مبدأ المساواة فى الضريبة ، ولا يبرر الخروج على هذا المبدأ ان يكون الافراد مستأجرين ارضا أو عقارات مملوكة للحكومة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مناطق الاعفاء من ضريبة الدفاع أن تكون الدولة هى الممول فى هذه الضريبة ، أما حيث يكون الممول شخصا آخر غير الدولة فانه لا يعفى منها الا فى الحدود المنصوص عليها فى القوانين رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ و ٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ .

قاعدة رقم (٤٨٢)

ابداً :

الاعفاء من ضريبتى الدفاع والأمن القومى طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ باعفاء أفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريبتى الدفاع والأمن القومى — المقصود بالعاملين المدنيين بالقوات المسلحة ، العاملين المدنيين المدرجة وظائفهم بميزانية القوات المسلحة — ما عدا هؤلاء من العاملين بجهات أخرى لا يعدون من العاملين بالقوات المسلحة ولو ندبوا للعمل بها ندباً كاملاً — لا يفيد العاملون المتدربون للعمل بالقوات المسلحة من الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار إليه — أساس ذلك •

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تنص على أن : « تعفى المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والتعويضات التى تصرف لأفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها من ضريبة الدفاع المقررة بالقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ وضريبة الأمن القومى المقررة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ المشار إليهما » وتنص المادة (٢) على أن « يسرى الاعفاء المنصوص عليه فى المادة (١) على المرتبات وما فى حكمها والأجور والمكافآت والتعويضات التى تصرف من الجهات المدنية للأفراد المستقبين والمستدعين والاحتياط والكلفين طوال مدة خدمتهم بالقوات المسلحة •

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حدد المستفيدين بالاعفاء من ضريبتى الدفاع والأمن القومى بأفراد القوات المسلحة والعاملين المدنيين بها ، والمستقبين والمستدعين والاحتياط والكلفين ، والمقصود بالعاملين المدنيين بالقوات المسلحة بلاشك العاملين المدنيين المدرجة وظائفهم بميزانية القوات المسلحة فهؤلاء وحدهم الذين

يصدق في شأنهم هذا الوصف ، أما من عداهم من العاملين بجهات أخرى فلا يعدون من العاملين بالقوات المسلحة ولو ندبوا للعمل بها ندبا كاملا لأن الندب لا يعدو أن يكون اجراء مؤقتا ليس من شأنه أن يقطع صلة العامل المنتدب بالجهة المنتدب منها ليصبح في عداد العاملين بالجهة المنتدب إليها ، وانما يظل تابعا للجهة المدرجة وظيفته بميزانيته خاضعا للقواعد المتعلقة بالعاملين بها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، لا يفيد العاملون المنتدبون للعمل بالقوات المسلحة من الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ولايغير من ذلك انهم يعملون ذات الظروف التي يعمل فيها أفراد القوات المسلحة والعاملون المدنيون بها كما يتعرضون لذات المخاطر التي يتعرضون لها ، ذلك أن القاعدة في تفسير النصوص المتعلقة بالأعباء المالية هي الترام جانب التفسير الضيق دون توسع أو قياس .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين المنتدبين للعمل بالقوات المسلحة لايفيدون من أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

الفصل العاشر

ضرائب أخرى

المفرع الأول

الضريبة على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة
بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج

قاعدة رقم (٤٨٣)

المبدأ :

الضريبة على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات
والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج — المادة الأولى من القانون
رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بفرض رسم على التحويلات الراسمالية
والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين — نصها على أن تفرض
ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الراسمالية والتحويلات الخاصة
بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج ايا كانت طريقة
التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد — الواقعة
المنشئة لهذه الضريبة لا تتحقق الا بتوافر ثلاثة شروط .

١ — التحويل .

٢ — أن يكون التحويل الى الخارج .

٣ — وأن يكون التحويل لأحد الأغراض المبينة في القانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين، تنص على أن « تفرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج أيا كانت طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد » ، وأن الادارة العامة للنقد اصدرت المنشور رقم ٤٤ متضمنا القواعد اللازمة لتنفيذ القانون المذكور وحددت في هذا المنشور هداول كلمة التحويلات بالآتى :

(أ) الشكل الشائع من التحويلات الذى يأخذ صورة أمر من البنك المحلى لمراسله فى الخارج تكون نتيجته دفع مبلغ بالعملات الأجنبية خصما من حساب البنك المحلى المفتوح لدى المراسل فى الخارج .

(ب) اضافة مبالغ محليا الى الحسابات المفتوحة طرف البنك المركزى المصرى بأسماء البنوك المركزية فى الخارج وذلك لدفع مستحقات قبل الجمهورية العربية المتحدة التى تتبعها هذه البنوك .

(ج) عمليات صرف بنكنوت أجنبى (مصرح به) محليا مقابل جنيهات مصرية ..

(د) اضافة مبالغ محليا الى الحسابات المفتوحة طرف البنوك المحلية بأسماء غير المقيمين .

وقد بنى هذا التحديد على أساس أن الأشكال المذكورة تشترك فى كونها وسائل دفع مجازة مع الخارج ترتب للمستفيدين منها التزامات على الجمهورية العربية المتحدة يتم الوفاء بها نقدا أما داخل الجمهورية أو فى الخارج .

غير أنه عند تطبيق هذا المنشور على الحسابات المجمدة ، وهى

حسابات غير مقيمة والمبالغ التي تودع بها وهي عادة ذات طبيعة رأسمالية غير قابلة للدفع في الخارج ، وقابلة للدفع محليا وفقا لحدود كمية وزمنية ، رؤى تحصيل الضريبة المقررة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على المبالغ التي تصرف من هذه الحسابات المجمدة على أساس تماثل الاثر النقدي لهذا الصرف من الاثر النقدي للاضافة الى الحسابات غير المقيمة العادية ، اذ يكون من حق غير المقيم في الحالتين التصرف في المبلغ محليا .

وبمناسبة واقعة تتلخص في أن أحدا من غير المقيمين حصل على استثناء بعدم ايداع حصيلة بيع أصل في حساب مجمد والتصرف فيها دون قيود خارج الحساب المذكور ، فقد أخذ رأى ادارة الفتوى لوزارة الاقتصاد في هذا الشأن فأبدت بكتابها المؤرخ ١٥/١٠/١٩٦٦ خضوع ما يتم انفاقه محليا بطريق الخصم من الحسابات المجمدة للضريبة المقررة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ وكذلك خضوع ما يتم التصرف فيه من حصيلة بيع الأصل المملوك لغير المقيم خارج قيود الحساب المجمد للضريبة المذكورة ، وأسست ادارة الفتوى رأيا على أن عدم ايداع الحصيلة في حساب مجمد لا يغير من طبيعتها وأن الحساب المجمد يعتبر من قبيل التحويلات الرأسمالية الى الخارج وهي الواقعة المنشئة للضريبة .

وبمناسبة سؤال أحد البنوك المحلية عن مدى جواز اعتبار الضرائب والرسوم التي يتم خصمها من الحسابات المجمدة وعاء للضريبة المفروضة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ ، طلبت الادارة العامة للنقد الافادة بالرأى في ذلك وعرض الموضوع على اللجنة الثالثة بقسم الفتوى بجلسته ٢٢/٥/١٩٦٧ فرأت أن المبالغ التي تصرف محليا من الحسابات المجمدة لا تعتبر تحويلا ولا تخضع للضريبة على التحويلات الرأسمالية التي لا تستحق الا على التحويلات الحقيقية الى الخارج .

وبمناسبة قيام البنك المركزى المصرى بصرف قيمة شيك مسحوب من وزارة الخزانة بمبلغ ٤٧٧٥٨ جـم لصالح سفير فرنسا في القاهرة وهو قيمة تعويض عن مستشفى فرنسى وافقت الادارة العامة للنقد

على صرفه مباشرة دون وساطة الحساب غير المقيم المختص ، رأت ادارة الفتوى لوزارة الاقتصاد بكتابها المؤرخ ١٥/٢/١٩٦٨ عدم خضوع المبلغ المنصرف للضريبة على التحويلات الرأسمالية تأسيسا على رأى اللجنة الثالثة بقسم الفتوى سالف الذكر .

وبعرض الموضوع على اللجنة العليا للنقد قررت أن تستمر الادارة العامة للنقد في فرض الضريبة على المبالغ التى تصرف من الحسابات المجمدة .

ونتيجة لفحص قام به الجهاز المركزى للمحاسبات رأى هذا الجهاز أن الضريبة المقررة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ لا تستحق الا على التحويلات الحقيقية الى الخارج ، واقترح تعديل القانون بما يحقق فرض الضريبة على المبالغ التى تعتبر بمثابة تحويل الى الخارج وهى التى تضاف الى الحسابات المجمدة غير القيمة لأن تحصيل الضريبة على هذه المبالغ دون نص فى القانون المذكور أمر مخالف لأحكام الدستور ، وقد ردت وزارة الاقتصاد على الجهاز المركزى للمحاسبات موضحة أن استصدار تشريع آخر لتثبيت وضع تحصيل الضريبة قد يؤدى الى اظهار أن التشريع القائم لا يبيح تحصيل الضريبة عند الخصم من الحسابات المجمدة ، وأن الأمر لا يعدو خلافا حول تفسير القانون ، وفى ضوء ذلك اقترح الجهاز عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، وبناء عليه طلب السيد وزير الاقتصاد من الجمعية العمومية ابداء رأى فيه .

ومن حيث أن المادة من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعلانات والمسافرين تنص على أن « تفرض ضريبة قدرها ٥ ٪ على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعلانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج أيا كانت طريقة التحويل حتى ولو حملها المسافر عند خروجه من البلاد » .

ومن حيث أنه يبين من النص المتقدم أن الواقعة المنشئة للضريبة

لا تتحقق الا بتوافر شروط ثلاثة ، الشروط الأول هو التحويل ومعناه أن يلجأ شخص الى مصرف للدول على حاجته من النقد الأجنبي مقابل دفع قيمته نقدا في مصر والصورة الغالبة للتحويل تاخذ شكل أمر من البنك المحلى لمراسله في الخارج بدفع المبلغ المحول بالعملة الأجنبية خصما من حساب البنك لدى المراسل ، والشرط الثانى أن يكون التحويل الى الخارج بمعنى أن يكون دفع العملة الأجنبية في الخارج وقد اعتبر المشرع دفعا في الخارج المبالغ المحولة التى يحملها المسافر عند خروجه من البلاد والشرط الثالث ، أن يكون التحويل لأحد الأغراض المبينة في القانون وهى المبالغ التى لها صفة رأس المال والاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين لمواجهة نفقاتهم في الخارج .

(فتوى ٦٤٠ في ١٩٧٠/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

الضريبة على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين الى الخارج — الحسابات غير المقيمة ومنها الحسابات المجمدة هى نوع الحسابات الجارية — أثر ذلك — عدم خضوع الاتفاق المحلى دون أرصدة الحسابات غير المقيمة ومنها الحسابات المجمدة للضريبة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان الحسابات غير المقيمة ومن بينها الحسابات المجمدة لا تعدو أن تكون نوعا من الحسابات الجارية ، الدين الذى يدخل فيها ينقضى وتفتى ذاتيته ويتحول الى مجرد مفرد حسابى ، وتتخلص المفردات فيما بينها داخل الحساب مرة واحدة عند قفل الحساب أو الغائه حيث يكون الرصيد النهائى وحده محلا للتسوية ، ومن ثم فان المبالغ التى تضاف الى هذه الحسابات غير المقيمة لا تعتبر تحويلا الى الخارج ولا يلحقها

هذا الوصف الا اذا حولت الى الخارج حقيقة وفعلًا في الأحوال التى يجوز فيها ذلك .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول بأن المبالغ التى تنفق محطيا من الحسابات غير المقيمة ومنها الحسابات المجمدة هى بديل لمبالغ واجبة التحويل من الخارج لمقابلة الانفاق المحلى لصالح غير المقيم ومن ثم يمكن اعتبار هذه المبالغ كأنه قد تم تحويلها الى الخارج ثم أعيد تحويلها من الخارج لمقابلة الانفاق المحلى مما يخصمها للضريبة ، لا يسوغ هذا القول لأنه وان كان يترتب على الانفاق المحلى خصما من الحسابات غير المقيمة حجب لورود العملات الأجنبية ، فان الضريبة لا تستحق الا اذا كان هناك تحويل الى الخارج وهو مالم يحصل فعلا والاصل ان الضريبة لا تفرض الا بقانون وأنه فى تفسير القانون الضريبي لا يصح القياس أو التوسع فى التفسير .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الانفاق المحلى من أرصدة الحسابات غير المقيمة ومن بينها الحسابات المجمدة لا يعتبر تحويلا الى الخارج فى تطبيق القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٤ بفرض رسم على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالاعانات والمسافرين .

الفرع الثانى

الضريبة على الارباح الاستثنائية

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — اتخاذه أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٥١ استثناء من احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — قصر هذا الاستثناء على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية دون الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نصت على أن تفرض ضريبة مؤقتة على الأرباح الاستثنائية التى يحصل عليها كل ممول من المولين الخاضعين للضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ونصت المادة الثانية على أنه « يعد ربحا استثنائيا تتناوله الضريبة الخاصة كل ربح يتجاوز : أولا — أما ربح سنة ويختارها الممول فى السنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ أو فى السنوات المالية المنشأة التى انتهت فى خلال الثلاث السنوات المذكورة . ثانيا — واما ١٢٪ من رأس المال الحقيقى المستثمر ويشمل ما قد يكون لدى المنشأة من أموال احتياطية موجودة فى بدء السنة التى جنت الارباح الاستثنائية أثناءها » .

وتقتضى المادة التالية من ذات القانون بأن « يكون اختيار احدى الطريقتين المنصوص عليهما فى المادة السابقة كأساس للمقارنة متروكا للممول . بشرط أن يكون له حسابات منتظمة ، وبشرط أن يبلغ اختياره

الى مصلحة الضرائب طبقا للاوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار
وزارى ، فاذا لم يتوافر هذان الشرطان حدد الربح الاستثنائى على
أساس رقم المقارنة المنصوص عليه فى الفقرة (ثانيا) من المادة
السابقة » .

وواضح من تلك النصوص أن الضريبة الاستثنائية ضريبة مؤقتة
بطبيعتها كما أنها تخضع فى تحديدها لضوابط معينة ، خول المشرع
للممول حق اختيار احدها لمعاملته على أساسه فى ربط الضريبة متى
توافرت بعض شروط معينة . ويبدو من الاعمال التحضيرية للقانون
رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ ، أن المشرع بدلا من أن يضع للضريبة الاستثنائية
تعريفا شاملا ، رأى أن يحدد مقدار الربط بطرق ثلاثة مختلفة ، تاركا
للممول حرية اختيار احداها ، وبذلك يستطيع أن يعين طريقة الحساب
التي تكون أكثر ملاءمة لنوع العمل الذى يباشره ، اذ أن اتباع طريقة
موحدة يسفر عادة عن عيوب تنأى عن تحقيق العدالة بين الممولين ،
فان ربح سنة سابقة أو متوسطة الربح فى جملة سنوات سابقة قد
يختلف فى منشأه عنه فى غيرها . وقد تكون فترة المقارنة فترة رخاء
بالنسبة الى بعض أنواع الصناعات أو لبعض الممولين وفترة كساد
بالنسبة للبعض الآخر ، كذلك فان الأخذ بتحديد مقدار فائدة رأس المال
كأساس للمقارنة لا يحقق العدالة بين الممولين . فان بعض أنواع
الاستثمار تنتج عادة فائدة تزيد على ما تنتجه الانواع الأخرى
(تراجع الامثلة على ذلك فى المذكرة الايضاحية) .

وقد عدل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بالقانون رقم ٨٧ لسنة
١٩٤٣ وتناول التعديل فى المواد ٢ و ٣ و ٤ قواعد تحديد رأس المال
الحقيقى المستثمر ، هذا التباين فى طريقة ربط ضريبة الارباح
الاستثنائية يابى التحديد الحكيم الموحد الذى جاء به المشرع فى
المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ باتخاذ أرباح عام ١٩٤٧ أساسا
للربط فى السنوات التالية ، خاصة وأن ذلك المرسوم بقانون لم يتعرض
لا صراحة ولا دلالة لهذه الاسس المتباينة فى شأن ربط الضريبة
الاستثنائية .

وتفاوت الربح وتباينه من سنة لآخرى هو احدى الصفات

الاساسية التي روعيت عند فرض ضريبة الارباح الاستثنائية ، ولو أن المشرع قصد سريان أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على الضريبة الاستثنائية لنص على ذلك صراحة ، ولأوضح عن تخليه عن ضوابط المقارنة التي وضعها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، ولكنه على العكس من ذلك أشار في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ باتخاذ أرباح عام ١٩٤٧ أساسا . دون أن يشير الى رقم المقارنة الخاص برأس المال المنصوص عليه في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . ولا يمكن أن يحمل سكوت المشرع عن ذلك على محمل العدول عن المعايير المختلفة التي وضعها لربط ضريبة الارباح الاستثنائية ، خصوصا وأن القواعد الضريبية من الاحكام الواجب التزام نصوصها فلا تحتل التأويل أو القياس . يؤيد ذلك أن المادة ١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي تنص على سريان أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على الضريبة الخاصة قد استثنت من ذلك أحكام المواد ٣٥ و ٣٦ و ٤١ و ٥٥ وهذه المادة الأخيرة كانت تقضى بأن يعمل بالتقدير لمدة سنتين ، مما يدل على التزام الشارع لمبدأ سنوية الضريبة فيما يتعلق بالضريبة الاستثنائية على الأخص ، ولو لم يكن هذا المبدأ متبعا بالنسبة للضريبة العادية . يضاف الى ذلك أن أداء الضريبة الخاصة على الارباح الاستثنائية ترجع الى فكرة مستقلة عن الفكرة التي تهام عليها وجوب أداء الضريبة العادية ، ومن هنا اختلفت معايير ضبط كل منهما . فإذا أمكن تحديد معيار حكمي لربط الضريبة العادية نظرا لتقارب الارباح العادية في السنوات المتعاقبة فان الضريبة الاستثنائية تتناول ربحا قد تتفاوت مقاديره تفاوتا كبيرا لأنه استثنائي بطبيعته . وقد يتحقق للمول من ذلك الربح الاستثنائي في سنة مالا يتحقق في السنة التالية . ولمواجهة هذا التفاوت نص المشرع في المادة ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على أنه « اذا أصاب المول في احدى السنين ربحا استثنائيا أدى عنه الضريبة الخاصة ثم لحقه في السنة التالية لها خسارة تجاوزت — بعد أن يخصم منها المال الاحتياطي المنصوص عليه في المادة السابقة — ٢٥٪ من ذلك الربح الاستثنائي رد اليه من الضريبة الغلصة ما يقابل الضريبة المسددة عن مبلغ الخسارة » . ولم يرد في المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أى علاج لهذا الوضع على الفهم الوارد بللقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ،

ولو شاء المشرع أن يجرى أحكام الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية لاورد ذلك ضمن نصوصه أو أشار إليه في مذكرته الإيضاحية ، فضلا عن اغفال المشرع لذكر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بديباجة الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر . لذلك فإن الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ، اذ قضى استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باتخاذ أرباح عام ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ ، فإن هذا الاستثناء يكون قاصرا على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، ولا يمتد أثره الى تعطيل أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية .

(فتوى ١٠٤ فى ١٩٥٦/٣/٢٠)

الفرع الثالث

الضريبة على تصريح العمل

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

عدم جواز إعفاء العاملين المصريين بمدرسة دى لاسال من الضرائب المقررة على تصاريح العمل .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المادة ٣٠ من قانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تفرض ضريبة على كل اذن يصدر لمصرى للعمل فى الخارج أو للعمل فى أى مشروع من المشروعات الاجنبية فى جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على اذن قبل العمل فى الهيئات الاجنبية بواقع ٥٠ جنيهه (فقط خمسين جنيهه) بالنسبة لحملة المؤهلات العليا وخمسة جنيهات

لغيرهم وذلك عن كل سنة يرخص بها عند استخراج الاذن أو تجديده » .

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه تنص على ان « تضاف الى المادة الثلاثين من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فقرة جديدة نصها الآتى :

ويعفى من هذه الضريبة كل اذن يصدر لمصرى للعمل فى مشروع أو جهة أو هيئة اجنبية فى جمهورية مصر العربية اذا كان مجموع ما يستولى عليه من الايرادات المنصوص عليها فى المادة ٦٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على كسب العمل لا يزيد على ٦٠٠ جنيه سنويا أو ٦٦٠ جنيها سنويا للمتزوج ويعول » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم هو خضوع المصريين العاملين فى مشروعات اجنبية بمصر للضريبة المذكورة ، ايا كان نوع هذه المشروعات أو غرضها وفقا لعموم النص واطلاقه ، وآية ذلك ان الاعفاء اللاحق المقرر وفقا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ قدنص على المشروعات والجهات والهيئات الاجنبية وهذا لا يتحقق الا اذا كانت جميعا خاضعة للضريبة بحسب الاصل .

وبناء على ماتقدم يكون المشرع قد أخذ فى المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن العدالة الضريبية بالمعنى العام للمشرع بحيث يشمل جميع المشروعات ايا كانت تجارية أم عملية أم تربية .

لذلك فقد انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع العاملين بمدرسة دى لاسال للضريبة على أذون العمل وفقا لقانون العدالة الضريبية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

الفرع الرابع

الضريبة على المراهات

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن ضريبة المراهات — تخصيصه
أوجه صرف هذه الضريبة — جعلها من موارد بلدية الاسكندرية طبقا
للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهة على سباق الخيل
ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الالعب وأعمال الرياضة ، ينص في
المادة الرابعة منه على أنه « يجوز لجمعيات سباق الخيل الموجودة الآن
وللجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب أو أعمال رياضية
اجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان ، وذلك بمقتضى اذن
خاص وبهسب الشروط المبينة بعد » . كما ينص في مادته الخامسة
على أن « يمنح الاذن المنوه عنه بالمادة السابقة بقرار من وزير الداخلية
وله الحرية في أن يعطى هذا الاذن أو أن يرفضه ، كما له أن يجعله
قاصرا على الرهان المتبادل أو أن يحدد مدته . ويجوز أيضا أن ينص
في القرار على تخصيص جزء معين من الارباح الناتجة من استغلال
الرهان لصرفه في تربية الخيل اذا كانت هذه الارباح ناتجة من سباق
الخيل أو لصرفه في ترقية تعليم الرياضة البدنية أو الاعمال الخيرية
المحلية ، أو في أعمال الاسعاف أو الاعمال الاجتماعية النافعة أو لصرفه
في هذه الشئون كلها معا ، وذلك طبقا للقواعد والشروط المبينة في
القرار الذى يصدر بالاذن .

وبين من ذلك أن ضريبة المراهات المفروضة بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٢٢ قد خصص الشارع أوجه صرفها على النحو المبين بالمادة

الخامسة من هذا القانون ، ويغلب على هذه الاوجه المصبغة المحلية مراعاة من المشرع لتحسين حال الجهة التى تجىء فيها هذه الضريبة .

ولما كان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لبلدية الاسكندرية قد نص فى المادة ٤٠ منه على أن « تتكون إيرادات المجلس البلدى من :

(ثامنا) ضريبة الملاهى والمراهنات .. » وبذلك يكون هذا التشريع قد سلخ تلك الضريبة من موارد الحكومة فى نطاق مدينة الاسكندرية وجعلها من موارد البلدية ، فانه بذلك يخول هذه الجهة الأخيرة الحق فى صرف حصيلتها على النحو الذى تراه محققا لمصالح المدينة ورفاهيتها بدلا من تخصيصها للأوجه المبينة بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ سالف الذكر ، وهذا يعنى بطبيعة الحال أن حق وزير الداخلية (وزير الشؤون البلدية الآن) فى تحديد أوجه صرف حصيلة استغلال الرهان قد أُلغى منذ صدور القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

(فتوى ٣٢٨ فى ١٣/٦/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

حصيلة استغلال الرهان المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ — عدم اعتبارها من قبيل الضريبة ، لأن الضريبة تتسم بالعموم والمساواة واليقين وهذه الحصيلة ليست كذلك — التصرف فى هذه الحصيلة ووجوهه والجهة المختصة به — من اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية وذلك على الوجه المبين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ .

ملخص الفتوى :

جرت بلدية الاسكندرية منذ صدور القانون رقم ١٨ لسنة

١٩٥٠ على اضافة حصيلة استغلال الرهان المنصوص عليه في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٢ الى ايراداتها استنادا الى المادة ١٠/٨ من هذا القانون ، وقد اعترضت وزارة الشؤون البلدية والقروية على هذا الاجراء وطلبت الى البلدية رد ما حصلت من هذه المبالغ من انشدية سباق الخيل بالاسكندرية في المدة من ١٠ من يونية سنة ١٩٥١ الى اكتوبر سنة ١٩٥٤ لانفاقه في الالوجه التى نص عليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من أنواع الالعب وأنواع الرياضة ، وقد ردت البلدية المبلغ المذكور الى الوزارة وكفت عن التجميع لحسابها ، وتستطلع الوزارة الرأى فى تحديد الجهة صاحبة الحق فى حصيلة استغلال الرهان المنصوص عليه فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ •

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للنقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ — فاستبان لها ان المادة ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الالعب وأنواع الرياضة تنص على أنه « يجوز لجمعيات سباق الخيل الموجودة الآن والجمعيات والافراد الذين يقومون بتنظيم الالعب أو أعمال رياضية اجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان وذلك بمقتضى اذن خاص وبحسب الشروط المبينة بعد » وان المادة ٥ من هذا القانون تنص على ان « يمنح الاذن المنوه عنه فى المادة السابقة بقرار من وزير الداخلية (الشؤون البلدية والقروية الآن) وله الحرية فى ان يعطى هذا الاذن أو ان يرفضه كما له ان يجعله قاصرا على الرهان المتبادل. أو ان يحدد مدته ، ويجوز أيضا أن ينص فى القرار على تخصيص جزء معين من الارباح الناتجة من استغلال الرهان لصفه فى تربية الخيل اذا كانت هذه الارباح ناتجة من سباق الخيل ، أو لصفه فى ترقية تعليم الرياضة البدنية أو فى الاعمال الخيرية المحلية أو فى أعمال الاسعاف أو الاعمال الاجتماعية النافعة أو لصفه فى هذه الشؤون كلها معا وذلك طبقا للقواعد والشروط المبينة فى القرار الذى يصدر بالاذن » ومفاد هذه النصوص ان وزير الشؤون البلدية والقروية هو السلطة المهيمنة على شؤون المراهنات ، فهو يملك اصلا التصريح

باجرائها تصريحاً عاماً أو مقيداً بنوع الرهان أو بمدته ، كما يملك رفض التصريح به ، وله ان يخص بعض الأرباح الناتجة من استغلال الرهان لانفاقه في تربية الخيل أو في الاعمال الخيرية أو في غيرها من أوجه الصرف التي حددتها تلك المادة على سبيل الحصر والتي يتعين على وزير الشؤون البلدية والقروية إقرارها •

وانه وان كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ الخاص بمجلس بلدى مدينة الاسكندرية تنص على أن « تتكون إيرادات المجلس البلدى من : (ثامناً) ضريبة الملاهي والمراهنات • الا أن هذا النص لا يعنى ان القانون المشار اليه نقل سلطة التصرف في الربح الناتج من استغلال الرهان من وزارة الشؤون البلدية والقروية الى مجلس بلدى مدينة الاسكندرية ، وذلك لأن حصيلة الجزء الذى يخصه وزير الشؤون البلدية والقروية من ارباح استغلال الرهان على الوجه المبين بالمادة ٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليها ليست ضريبة بالمعنى الفنى ، اذ لا تتوافر فيها خصائص الضريبة من العموم والمساواة واليقين فالاصل فى الضرائب ان تكون عامة ، الا ما استثنى بنص خاص ، وهذه الحصيلة قد تفرض على شخص دون آخر ، والضريبة تقوم على المساواة ، وهذه الحصيلة يتغير مقدارها من شخص الى آخر ، والضريبة يحدد القانون على وجه اليقين محلها ودافعها ومعدلها وطريقة جبايتها وما يفرض من جزاء على مخالفتها ، وهذه الحصيلة انما تفرض بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وهو الذى يحدد مقدارها ، ومن ثم فان عبارة « ضريبة الملاهي والمراهنات » التى نصت عليها المادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه لا تنصرف الى حصيلة الربح الناتج من استغلال الرهان ، يؤيد هذا النذر أولاً : ان نقل هذه الحصيلة من وزارة الشؤون البلدية والقروية الى مجلس بلدى الاسكندرية من شأنه ان يؤدى الى عدم تخصيصها للأغراض التى حددها المشرع بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه ، لانها ستكون عندئذ وتطبيقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر مورداً من موارد بلدية الاسكندرية وهى موارد غير مخصصة لأغراض معينة ، وانما للمجلس البلدى ان ينفق منها فى وجوه الانفاق المتعددة التى تتضمنها ميزانيته

من أجور ومرتبات موظفيه وعماله ومصروفات تخطيط البلد وشق الشوارع وتعديلها وتعبيدها وتوفير المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات التي يضطلع بها المجلس ، وهذه الأوجه وأن كانت تشمل أوجه الانفاق التي حددها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه ، الا ان انفاق هذه الحصيلة في اغراض اخرى غير الاغراض التي حددها القانون على سبيل الحصر تنطوي على مخالفة لهذا القانون .

ثانيا : ان القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ في شأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية لا يتضمن تعديلا صريحا أو ضميا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ — المشار اليه ، ذلك أنه لم يشر في ديباجته الى هذا القانون ولو قصد المشرع الى تعديل هذا القانون لشار اليه في ديباجته ، يؤيد ذلك ان القانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ بنقل اختصاص وزير الداخلية المنصوص عليه في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الى وزير الشؤون البلدية والقروية قد صدر لاحقا لقوانين انشاء مجالس بلدية لمدينة القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، ويستفاد من ذلك ان نقل هذا الاختصاص أمر مستحدث بالنسبة الى انشاء هذه المجالس ، فلو شاء المشرع ان ينقل هذا الاختصاص الى المجالس البلدية ، لنقله مباشرة بالقانون رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٤ لشار اليه من وزير الداخلية الى تلك المجالس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن وزارة الشؤون البلدية والقروية هي صاحبة الحق في حصيلة الربح الناتج من استغلال الرهان المنصوص عليه في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المشار اليه ، ولها التصرف في هذه الحصيلة على الوجه المبين بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المتقدم ذكره .

الفرع الخامس

الضريبة على الاستهلاك

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

رسم اعانة أغادير المفروض بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ والضريبة الإضافية المقررة على استهلاك الكهرباء لصالح الاذاعة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ — اعتبارهما ضريبتين وليستا من قبيل الرسوم لأن الرسم مقابل خدمة خاصة تؤديها الدولة وينتفع بها دافعوا هذه الضريبة — الزام المصالح الحكومية بهذين الرسمين وأساسه .

ملخص الفتوى :

أضافت شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس على المنطقة الشمالية التعليمية مع حساب استهلاك كهرباء مدارسها عن شهر مايو سنة ١٩٦٠ رسما اضافيا اعانة لمدينة أغادير ، وكذلك ضريبة مقدارها مليونان عن كل كيلوات لصالح هيئة الاذاعة طبقا لقانون رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية . فاستطلعت المنطقة الرأى فى مدى التزامها بدفع هذه المبالغ .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن مساعدات أغادير بالمغرب ، ينص فى مادته الثانية على أن « تفرض رسوم اضافية على فواتير وايصالات استهلاك المياه والتيار الكهربائى واشترك التليفون المستحقة الدفع خلال شهر أبريل سنة ١٩٦٠ بواقع ٢٠ مليما على كل فاتورة أو ايصال

وتحصل مع القيمة المستحقة وتورد لحساب اللجنة العليا لمعونة الشتاء (لصالح مساعدة أغادير بالمغرب) • وتنص المادة الأولى من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن رسوم الاذاعة والأجهزة اللاسلكية على أن « يفرض رسم على كل مستهلك لتيار كهربائى عن كل وحدة كيلوات ساعة من التيار الكهربائى على الوجه الآتى : (مليون) في دائرة كل من مجلس بلدى مدينتى القاهرة والاسكندرية • ويحصل هذا الرسم مع ثمن التيار الكهربائى المحصل • ويؤدى الى هيئة الاذاعة • ويؤخذ من هذين النصين أن الفريضتين المنصوص عليهما في هذين القانونين هما ضريبتان غير مباشرتين تفتقران عن الرسوم بالمعنى القانونى في أنهما لاتقرضان مقابل خدمة خاصة تؤديها الدولة وينتفع بها دافعوا هذه الفريضة بالذات وبصفة خاصة ، فالضريبة المفروضة لاعانة أغادير قد أفصح القانون أنها مخصصة لغرض محدد لايعلق بأداء أى خدمة معينة لدافعيها ، أما الضريبة المفروضة لصالح هيئة الاذاعة ، فانها وان كانت مخصصة لتمكين هذه الهيئة من أداء خدماتها لحائزى أجهزة الراديو ولتعويضها عن الغاء الرسوم التى كانت مفروضة على هذه الأجهزة ، الا أنه من الواضح أنها لاتجبى من حائزى هذه الأجهزة وحدهم وانما تجبى من جميع مستهلكى التيار الكهربائى ولو كانوا غير حائزين لأى جهاز من أجهزة الراديو ، مما يخرج بهذه الفريضة عن مجال اعتبارها رسما مقابل خدمة معينة تؤدى لدافعيها الى اعتبارها ضريبة تؤدى من جميع الأفراد الخاضعين لها لمواجهة بعض التكاليف العامة • كذلك فان الفريضتين المشار اليهما ليستا بضريبتين مباشرتين تفرضان عناصر ذات طابع دائم مستقر أو مستمر كالوجود أو الملكية أو المهنة ، وانما هما ضريبتان غير مباشرتين مفروضتان على وقائع غير ثابتة أو مستمرة تتعلق باستهلاك الكهرباء ، وهو أمر يتغير من وقت لآخر مقدارا واستمرارا بل وجودا وعدما •

ولما كانت الضرائب غير المباشرة ، تحصل بمناسبة أداء خدمة معينة دون نظر الى شخص دافعها أو طبيعة نشاطه بحيث يلتزم بها كل من يستأدى هذه الخدمة ولو كان جهة حكومية • هذا فضلا عن

أن النصوص المقررة لهاتين الضريبتين والواردة بالقانونين رقمى ١١٠ و ١١٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما قد وردت عامة شاملة فى مجال تحديد المكلفين بأداء هذه الضريبة ، دون استثناء المصالح الحكومية أو غيرها ، مما ينعين معه تفسير هذه النصوص على إطلاقها وعدم تقييدها دون مقيد من النص إذ أن مثل هذا التقييد يكون بمثابة إعفاء من الضريبة غير جائز دون نص صريح فى القانون .

وبالإضافة الى ماتقدم فإن الضريبتين المشار إليهما مخصصتان بنصوص صريحة فى قانونى انتسائهما ، لجهات مستقلة تماما عن ميزانية الحكومة المركزية التى ينعين فى الحالة المعروضة أن تتحمل ببعض أعباء هاتين الضريبتين باعتبار منطقة القاهرة الشمالية التعليمية المطلوب منها أداء هذه الضرائب إحدى إدارات الحكومة المركزية . وبذلك فإنه لامجال للدفع — حتى بفرض جواز ذلك فى مجال الضرائب غير المباشرة — باتحاد ذمة الجهة المفروضة عليها الضريبة والجهة الجابية لها .

(فتوى ٩٤٣ فى ١١/٩/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

تمتع السكر المستورد بواسطة الهيئة العامة للسلع التموينية من الإعفاء من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ فى الحدود المبينة بالجدول المرفق بالقرار الجمهورى رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

من حيث إن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك ينص فى المادة الثانية من مواد الإصدار على أن « تلغى القوانين والقرارات الصادرة بفرض ضريبة أو رسوم على

الانتاج أو الاستهلاك ويستمر العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في الحدود الصادر بها الاعفاء ، والا يعفى من ضريبة الاستهلاك ما لم ينص صراحة على ذلك قانون الاعفاء . وتنص المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون المشار اليه على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها » وقد نص البند السادس من الجدول المرافق للقانون المشار اليه على فرض ضريبة على السكر المستورد بالفئات المبينة قرين كل نوع من أنواع السكر .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٣ ينص في المادة الأولى منه على أن « تعدل رسوم الانتاج والاستهلاك على الاصناف الواردة بالجدول المرافق طبقاً للفئات الواردة به » . وقد نص الجدول المرافق للقرار المشار اليه على ان « يعفى السكر المستورد لحساب الحكومة فيما عدا سكر النبات » . كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية في المادة الاولى منه على أن « تنشأ هيئة عامة تتبع وزير التموين والتجارة الداخلية وتدعى « الهيئة العامة للسلع التموينية » وتنص مادته الثانية على ان غرض الهيئة توفير المحاصيل والمواد والسلع التموينية والاستهلاكية التي يصدر بتحديددها قرار وزير التموين والتجارة الداخلية سواء من الانتاج المحلي أو الاستيراد وما يتعلق بذلك من عمليات النقل والتخزين والتوزيع .

ومن حيث ان مفاد ذلك أنه بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ اعفى السكر المستورد لحساب الحكومة — فيما عدا السكر النبات — من رسوم الانتاج والاستهلاك الواردة بهذا القرار ، وقد قرر المشرع بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ استمرار العمل بالاعفاءات المقررة بقوانين وقرارات سابقة لبعض السلع ومن بينها السكر في الحدود الصادرة بها هذه الاعفاءات الامر الذي يتعين معه

اعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة ما عدا سكر النبات من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك في حدود المبلغ الذي تقرر الاعفاء منه فقط بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ السالف الاشارة اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء السكر الذى تستورده الهيئة العامة للسلع التموينية من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فقط في حدود مبلغ الاعفاء الوارد بالجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ .

(ملف ٢٤٤/٢/٢٧ — جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (٤٩١)

البدا :

ان المشرع استهدف فرض ضريبة موحدة شاملة لجميع أنواع الضرائب تحصل من القادمين الى الجمهورية — فرض ضريبة بنسبة عالية على هذه السلع واعفاها في ذات الوقت من أية ضرائب أخرى — المشرع قد وضع تنظيما خاصا بقاعدة خاصة لهذا النوع من السلع وبالتالي فان هذه السلع والحالة هذه لا تخضع لاية ضريبة أخرى — أساس ذلك — تطبيق — اعفاء السلع الواردة بصحبة القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصى او المهنى من الضريبة على الاستهلاك .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لبيان مدى خضوع السلع الواردة بصحبة القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصى أو المهنى للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

وتخلص وقائع الموضوع فى أنه طبقا للقانون رقم ٧٠ لسنة

١٩٦٩ بفرض ضريبة جمركية موحدة تخضع السلع الواردة صحبة القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصي أو المهني مما يكون مجردا من الطابع التجاري - في حدود مائة جنيه - لضريبة جمركية بفئة ١٠٠٪ من القيمة شاملة الرسوم المقررة بمقتضى التعريفات الجمركية وبمقتضى أية قوانين أخرى . وقد صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك متضمنا فرض الضريبة على الاستهلاك والتي حلت محل ضرائب ورسوم الانتاج أو الاستهلاك وفروق الأسعار وضريبة الجهاد والأتاوة المقررة على أجهزة التليفزيون .

وتتفيذا لهذا القانون صدر منشور التعليمات رقم ٦٦ بالاتفاق بين مصلحتي الجمارك والضرائب على الاستهلاك متضمنا - في البند الحادى عشر (أحكام عامة) ان فئة الرسم الكامل لا تسرى على السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك وتحصل هذه الضريبة كاملة بالإضافة الى الفئة الشاملة (المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه) .

الا أن مصلحة الجمارك اعترضت على ذلك على أساس ما تضمنه هذا المنشور في البند الحادى عشر منه يتعارض مع ما جاء بالبند « ثانيا » منه من استمرار جميع الاعفاءات الضريبية والرسوم التي حلت محلها الضريبة على الاستهلاك ، وان اخضاع السلع الواردة صحبة القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصي أو المهني في حدود مائة جنيه للضريبة على الاستهلاك يتعارض مع أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

وإزاء ذلك ثار الخلاف حول ما اذا كانت السلع الواردة صحبة القادمين الى الجمهورية للاستعمال الشخصي أو المهني تخضع للضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ من عدمه .

وعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاستعرضت القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه حيث نص في المادة الأولى منه على أنه « مع عدم الاخلال بالاعفاءات

المقررة بقوانين أو قرارات خاصة تحصل ضريبة جمركية بغئة ١٠٠٪ من القيمة شاملة كافة الرسوم المقررة بمقتضى التعريفات الجمركية أو أية قوانين أخرى ، وذلك على مايرد صيغة القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصى أو المهني ويكون مجردا من الطابع التجارى وبما لايزيد عن مائة جنيه ، كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك حيث ينص في المادة الأولى من مواد اصداره على أن تلغى القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الانتاج أو الاستهلاك كما تلغى قرارات فروق أسعار رسوم الخزانة ، كما تلغى ضريبة الجهاد المفروضة على بعض الأصناف والأتاوة المقررة على أجهزة التليفزيون، ويلغى كل مايتعارض مع أحكام هذا القانون .

ويستمر العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في الحدود الصادرة بها الاعفاء .

ولا يعفى من ضريبة الاستهلاك مالم ينص صراحة على ذلك قانون الاعفاء واستعرضت الجمعية العمومية كذلك القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية حيث ينص في المادة الثانية عشر منه على أنه « يستمر العمل بالاعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك والخاصة باستمرار العمل بالاعفاء من الضريبة على الاستهلاك المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره ، وذلك في الحدود الصادر بها الاعفاء » .

ومن حيث أن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ قد أخضع السلع الواردة صيغة القادمين الى الجمهورية للاستعمال الشخصى أو المهني لضريبة جمركية بنسبة ١٠٠٪ من القيمة شاملة الرسوم المقررة بمقتضى التعريفات الجمركية أو أية قوانين أخرى ، فهو بذلك قد استهدف فرض ضريبة موحدة شاملة لجميع أنواع الضرائب تحصل من القادمين الى

الجمهورية فهو فرض الضريبة بنسبة عالية على هذه السلع وأعفاها في ذات الوقت من أية ضرائب أخرى ويكون بذلك قد وضع تنظيمًا خاصًا لهذا النوع من السلع وبالتالي فإن هذه السلع والحالة هذه لاتخضع لأية ضريبة أخرى بما في ذلك الأحكام الواردة بقانون الجمارك أو بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر تطبيقًا لقاعدة الخاص يقيد العام حتى ولو كان لاحقًا عليه .

ومن حيث أنه مما يدعم هذا النظر أيا من هذين القانونين المذكورين لم يتضمن نصًا يقضى بإلغاء القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ بل على العكس من ذلك نصت المادة الأولى — فقرة ٢ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على استمرار العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع والمعامل بها وقت صدور هذا القانون وذلك في الحدود الصادرة بالاعفاء . واذ تضمن القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ إعفاء جزئيًا كما سلف البيان للسلع المشار إليها حيث أخضعها لضريبة موحدة بفتة ١٠٠٪ من القيمة فإنه يستمر العمل بهذا الاعفاء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إعفاء السلع الواردة بصحبة القادمين للجمهورية للاستعمال الشخصى أو المهني الخاضعة للقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٩ من الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ .

الفصل الحادى عشر

مسائل عامة ومتنوعة

الفرع الاول

مبدأ المساواة فى فرض الضريبة

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

مبدأ المساواة فى فرض الضريبة — معناه — ليس من مقتضى هذا المبدأ استلزام المساواة بين كل الدولين فى الاعفاء من الضرائب — ترخص الادارة فى تقرير الاعفاء أو منعه فى غير الحالات التى يكون فيها الاعفاء وجوبيا .

ملخص الحكم :

ان المساواة فى فرض الضريبة شئ والاعفاء أو عدمه فى حالات فردية ناطها القانون بتقدير الادارة. شئ آخر ، واذا كانت المساواة بين الممولين عند تطبيق ضريبة معينة واجبة قانونا . الا أن ذلك لا يستلزم حتما المساواة بينهم أيضا فى الاعفاء ، إذ الأمر فى الاعفاء جد مختلف ، فليس ما يمنع الجهة الادارية من الاعفاء من الضريبة ، على أن يتم ذلك فى حدود القانون أو بناء على قانون . وقد يكون الاعفاء وجوبيا أى بنص خاص فى القانون ، وفى هذه الحالة يستوى فى الاعفاء كل من توافق فيه الشروط التى يتطلبها القانون ، وقد يكون الاعفاء جوازيا ، كما اذا ترك القانون للسلطة الادارية حق تقريره أو عدم تقريره ، ومن ذلك ما نصت عليه الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة الجمركية الصادرة فى ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ ، وقد ردد هذا الحكم أيضا البند ٩ من الفقرة ثانيا من

المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل اللائحة الجمركية السالفة الذكر ، اذ نص على أن تعفى من رسوم الوارد والصادر والرسم القيمي الاضافى ورسم الاستهلاك وعوائد الرصيف والرسوم البلدية ، ولسكتها تكشف وتراجع « البضائع والأشياء التى يصدر باعفاؤها قرار من مجلس الوزراء » . وكذلك مانصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات اذ أجازت لمجلس الوزراء اعفاء المعاهد والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية من الرسم كه أو بعضه » ، واذ كان الاعفاء فى مثل هذه الحالات بمثابة منحة من الادارة لصاحب الشأن تقررها بناء على تقرير من القانون ، فان الادارة ، والحالة هذه ، تترخص فى منحها بسلطتها ، تقديرية ، وليس لمول أن يجبرها على منحه هذا الاعفاء مادام المشرع قد ترك الأمر لمطلق تقديرها ، ولا يحدها فى ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/١٩)

الفرع الثانى

سرية بيانات المولين

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

وجوب مراعاة موظفى الضرائب لسر المهنة لما يطلعون عليه من الدفاتر والوثائق التى يحتفظ بها المولين — أساس ذلك نص المادتين ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٣١٠ من قانون العقوبات — جواز افشاء هذه البيانات فى حالتين : ١ — أن يكون افشاء هذه البيانات بناء على طلب المول ٢ — أن ينص القانون على الزام حامل السر بتقديم البيانات المودعة لديه فى احوال معينة — تطبيقات : جواز موافاة ادارة الكسب غير المشروع بطلب الضريبة العامة للايراد لأحد المولين تنفيذا للقرار الصادر من هيئة فحص اقرارات الذمة

المالية الصادر في هذا الشأن — التزام مصلحة الضرائب بموافاة النيابة العامة بملف الضريبة العامة للإيراد الخاص بأحد المولين إذا ما طلب المول صاحب الشأن ذلك — تصريح المحكمة لأحد المتهمين في أحد القضايا بالحصول على شهادة بالإيراد العام لأحد المولين — لا يوجد نص في القانون يلزم الإدارة العامة للضرائب على الدخول بمنح هذه الشهادة وإفشاء سرية البيانات الخاصة بالمول المذكور (المدعى في تلك القضية) •

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح الصناعية والتجارية وكسب العمل تنص على أنه « كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه وعمله شأن في ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من المنازعات ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقتضى به المادة (٣١٠) من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها فيها » •

وتنص المادة (٣١٠) من قانون العقوبات على أنه « كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي ائتمن عليه فأفشاءه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا •

ولا تسرى أحكام هذه المادة الا في الأحوال التي لم يرخس فيها قانونا إفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد (٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية » •

ومن حيث أن الواضح من هذين النصين أنه ولئن كان المشرع قد أعطى موظفي مصلحة الضرائب حق الاطلاع على السجلات

والوثائق التي يحتفظ بها الممولون رغبة منه في تمكينهم من التثبت من تنفيذ جميع الأحكام التي يقررها القانون ، الا أنه فرض عليهم واجبا يقابله هو عدم افشاء سر المهنة والا تعرضوا للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وذلك صونا لأسرار الممولين وحفاظا عليها ولقد جعل المشرع هذا الواجب شاملا لكل شخص يعمل في ربط الضرائب أو تحصيلها أو في الفصل في المنازعات المتعلقة بها ، ولم يبيح المشرع افشاء أسرار الممولين الا في الأحوال التي يحددها القانون بنص خاص .

ومن حيث أنه ترتبنا على ذلك فان البيانات الخاصة بالممولين تعتبر بيانات سرية لا يجوز افشاءها الا في حالتين :

الأولى : أن يكون افشاء البيانات الضريبية بناء على طلب الممول باعتبار أنه صاحب السر الذي قرر القانون حمايته فاذا ارتضى افشاءه تحلل حامل السر من التزامه بسرية البيانات المودعة لديه .

والثانية : أن ينص القانون على الزام حامل السر بتقديم البيانات المودعة في أحوال معينة .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم على المسائل المعروضة فانه بالنسبة للمسألة الأولى الخاصة بموافاة ادارة الكسب غير المشروع بملف الضريبة العامة للإيراد ٠٠٠٠٠ مدير عام بنك الاسكندرية تنفيذا للقرار الصادر من هيئة فحص اقرارات الذمة المالية الصادر في هذا الشأن ، فان المادة السادسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع ينص على أنه (تتشأ بوزارة العدل ادارة الكسب غير المشروع ٠٠٠٠ وتختص هذه الادارة بطلب البيانات والايضاحات المتعلقة بالشكاوى ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٥) في القيام بمهامها) .

وتنص المادة التاسعة على أنه « تقوم الهيئات المنصوص عليها في المادة (٥) بفحص الاقرارات وجميع الشكاوى التي تقدم عن

كسب غير مشروع ٠٠٠ ولها في سبيل ذلك طلب البيانات والايضاحات والحصول على الأوراق من الجهات المختصة بما فيها تلك التي تعتبر بياناتها سرية أو صور من تلك الأوراق وكذلك التحفظ عليها » .

وتنص المادة (١٧) على أنه « تعتبر الاقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع وما يجري في شأنها من فحص وتحقيق من الأسرار ويجب على كل من له شأن في تنفيذ هذا القانون عدم افشائها » .

ولقد أنشأ القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ ثلاث هيئات لفحص وتحقيق اقرارات الذمة المالية والشكاوى المتعلقة بالكسب غير المشروع تختص كل هيئة منها بطائفة معينة من الخاضعين لأحكامه ، وبين من استقراء النصوص السابقة أن المشرع خول تلك الهيئات حق طلب بيانات الجهات المختصة حتى ولو كانت تلك البيانات سرية وفي ذات الوقت أضاف السرية على اقرارات الذمة وشكاوى الكسب غير المشروع وعلى أعمال التحقيق والفحص التي تجري بشأنها ، ومن ثم يكون المشرع قد الزم من يطلب منه بيانات سرية بناء على قرار من هيئات فحص وتحقيق اقرارات الذمة وشكاوى الكسب غير المشروع بتقديم تلك البيانات بغير أن يكون له حق في الاحتجاج بسريتها وبالتالي فإنه يتمتع موافاة ادارة الكسب غير المشروع بملف الضريبة العامة للايراد الخاص بالممول ٠٠٠٠٠٠٠٠

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الثانية : الخاصة بموافاة النيابة الكلية بالزقازيق بملف الضريبة العامة للايراد الخاص بالسيد / الأستاذ المستشار ٠٠٠٠٠٠٠ لتقدمه شكوى للنياية العامة ذكر فيها أن مأمورية الضرائب غيرت في بيانات مرتبه وان هناك تزويرا وقع عند ربط الضريبة العامة على ايراده ، فان الممول صاحب السر هو الذي يطلب في هذه الحالة اعلان بياناته الضريبية واطهارها للغير ولما كانت سرية هذه البيانات مقررة لصالحه كما سبق القول فإنه يجب على مصلحة الضرائب أن تجيب النيابة العامة الى طلب موافاتها بملف

الممول بغير أن يكون لها أصل حق في الاحتجاج بسرية بياناته والأوراق المودعة به .

ومن حيث أنه بالنسبة للمسألة الثالثة : الخاصة بمنح السيد / المتهم الأول في القضية رقم ٥٠ جنح السيدة المقامة بالطريق المباشر من السيد / شهادة من مصلحة الضرائب بالإيراد العام للمدعى بناء على تصريح المحكمة المثبت في محضر جلستها المنعقدة في ١٩٧٦/٩/٧ ، فإنه ليس في القانون نصا يلزم الإدارة العامة للضرائب على الدخول بمنح هذه الشهادة وافشاء سرية البيانات الخاصة بالسيد / المدعى في تلك القضية .

ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بأن المحكمة قد صرحت للمتهم الأول بالحصول على الشهادة المذكورة لتكون عنصرا من عناصر دفاعه عن نفسه في مواجهة المدعى ذلك لأن حق الدفاع المكفول للمتهم لا يجوز أن يتخذ طريقا لافشاء البيانات التي تكفل القانون لأصحابها المحافظة على سريتها وكتمان أمرها على الغير وليس هناك نص في القانون يبيح تزويد المتهم بدليل لبراءته عن طريق غير مشروع ، وإذا كان يصح تبرئة المتهم بدليل غير مشروع كمثل افشاء سر المهنة فإن ذلك لا ينفي عن أفشى السرايرتكابه لجريمة الافشاء .

ولا يغير من ذلك ما هو ثابت بمحضر الجلسة المنعقدة في ١٩٧٦/٦/٧ المشار اليه من أن الدفاع عن المدعى لم يعترض على استخراج الشهادة سألقة الذكر لأنه يجب لاعلان السر بناء على موافقة صاحبه أن تكون موافقته صريحة واضحة فلا يجوز استنتاجها ضمنا من ظروف الحال .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

أولا : وجوب موافاة ادارة الكسب غير المشروع بملف الضريبة العامة للإيراد الخاص بالسيد /

ثانيا : وجوب موافاة نيابة الزقازيق الكلية بملف الضريبة العامة
للايراد الخاص بالسيد الأستاذ المستشار /

ثالثا : عدم جواز تسليم السيد / شهادة تتضمن بيانات
ضريبية عن الايراد العام للسيد /
(ملف ١١/٥/٨٦ — جلسة ١١٧٧/٦/٢٩)

الفرع الثالث

الضريبة كمظهر من مظاهر السيادة

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

ضرائب ورسوم — فرضها من اختصاص الحكومة المركزية كمظهر
من مظاهر السيادة — نيابة الهيئات الاقليمية والبلدية عن الدولة في
جبايتها — عدم خضوع الحكومة المركزية لهذه الرسوم .

ملخص الفتوى :

ان الدولة تفرض الضرائب والرسوم استنادا الى مالها من
حقوق السيادة التي لا تتمتع الهيئات الاقليمية والمحلية بأى مظهر
من مظاهرها ، بعكس الدويلات في الدولة المتحدة اتحادا مركزيا ،
ولذلك تفرض الرسوم بناء على قانون .

وفي هذا تنص المادة ٥ من الاعلان الدستوري الصادر في ١٠
من فبراير سنة ١٩٥٣ على أنه : « لا يجوز انشاء ضريبة الا بقانون
ولا يكلف أحد بأداء رسم الا بناء على قانون ولا يجوز اعفاء أحد
من ضريبة الا في الأحوال المبينة في القانون » .

ولما كانت الهيئات الاقليمية والمحلية تمارس نوعين من

الاختصاصات : اختصاصات تمارسها باعتبارها سلطات مستقلة عن الحكومة المركزية ، سواء كان هذا الاستقلال تاما لا يخضع للوصاية الادارية للسلطات المركزية العليا ، أو ناقصا يخضع للإشراف المذكور . واختصاصات تمارسها الهيئات الاقليمية والمحلية باعتبارها نائبة نيابة قانونية عن السلطات المركزية . ولما كانت سلطة فرض الرسوم تتركز في الحكومة المركزية باعتبارها مظهرا من مظاهر السيادة ، لذلك تكون الهيئات الاقليمية والبلدية ، وهي تقوم بفرضها بناء على قانون ، نائبة عن الدولة في جباية تلك الرسوم ، ومن ثم فان الحكومة المركزية لا تخضع للرسوم التي تحصلها مجالس المديريات والمجالس البلدية .

(فتوى ٤٠٣ في ١٩٥٥/٤/٢١)

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

ضرائب محلية — الضرائب التي تجبها الهيئات المحلية من الافراد القاطنين في المديرية أو البلدة لتأمينها على أداء الخدمات العامة المحلية — لا يلزم لفرضها صدور قانون — تحديد سعرها يكون في حدود القانون .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٧ من الدستور المؤقت سنة ١٩٦٤ على أن « انشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها في غير الاحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا في حدود القانون » .

وبين من هذا النص أن الدستور قد فرق في الحكم بين الضرائب العامة والضرائب المحلية ، فبينما أوجب لانشاء الضريبة العامة أو تعديلها أو إلغاؤها صدور قانون أجاز أن يكون فرض غيرها من الضرائب المحلية في حدود القانون .

والضرائب العامة هي التي تستأديها الدولة من رعيتهما والقاطنين في اقليمها أى الضرائب التي تحصل لحساب الحكومة وتفرض في نطاق الدولة بما فيها تقسيماتها الادارية المختلفة ، أما الضرائب المحلية فهي التي تجبها الهيئات المحلية من الافراد القاطنين في المديرية أو البلدة لتعينها على أداء الخدمات العامة المحلية ، فهي تتميز عن الضرائب العامة من حيث أنها تحصل لحساب مجلس المديرية والمجالس البلدية وتفرض في نطاق المديرية أو البلدة •

وهذه التفرقة في الحكم بين الضرائب العامة والضرائب المحلية لم يستخدمها الدستور المؤقت ، فقد كانت المادة ٩٤ من دستور سنة ١٩٥٦ تتضمن ذات الحكم الوارد في المادة ٢٧ من الدستور المؤقت كما أن المادة ١٦١ من ذلك الدستور كانت تنص على أن « تدخل في موارد الوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي ، أصلية أو اضافية ، وذلك كله في الحدود التي يقررها القانون » •

ولما كانت الضريبة على استهلاك المياه والكهرباء والنفاز المنصوص عليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ضريبة محلية اذ انها وفقا لنص هذه المادة « تفرض لصالح المجلس البلدى وفي دائرة اختصاصه » • والنص المذكور لم يحدد سعر هذه الضريبة بل اقتصر على تحديد الحد الاقصى لهذا السعر بحيث لا يجاوز ١٠٪ من قيمة الاستهلاك •

ولما كان تحصيل هذه الضريبة في دائرة اختصاص أى مجلس بلدى يقتضى تحديد سعرها ، وكان تحديد هذا السعر سيتم في حدود القانون أى في حدود ما تضمنته المادة ٤٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ من أحكام •

لذلك ووفقا لحكم المادة ٢٧ من الدستور المؤقت فان تحديد هذا السعر لا يقتضى استصدار قانون بل يكون بقرار من السلطة المختصة

أى من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجلس البلدى المختص وفقا لما تقضى به المادة ٤٤ من القانون المشار اليه .

(فتوى ٦٨٢ فى ١٩/١/١٩٥٩)

الفرع الرابع

الضريبة لا تفرض الا بقانون

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

عدم مشروعية فرض الضريبة على الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة والمقررة بالامر العسكرية رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع الدستورى جعل فرض الضرائب وتصيد سمرها ووعائها والمكلفين بأدائها عملا تشريعيا محضا لا يجوز أن يصدر الا بقانون . وبالمقابل جعل اعلان الطوارئ اجراء مؤقتا لمدة محدودة وخاضعة لرقابة مجلس الشعب ، ولم يخرج قانون الطوارئ عن تلك الحدود الدستورية فلقد ربط بين اعلان الطوارئ والاضطراب التى يتعرض لها الامن والنظام العام أو الاسباب الغير عادية التى تتطلب لمواجهة اتخاذ اجراءات وتدابير عاجلة لتدارك الاثار الناجمة عنها ، وأوجب القانون عند اعلان حالة الطوارئ بيان سبب اعلانها ونطاقها المكاني ومجال اعمالها الزمنى ، ولم يجز مد الفترة المحددة فى قرار اعلان حالة الطوارئ فترة أخرى الا بموافقة مجلس الشعب ومن ثم تتحدد جميع الاجراءات المخولة لرئيس الجمهورية فى حالة اعلان الطوارئ المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ م . فهى لا تخرج عن كونها عملا مؤقتا سواء من حيث نطاق

تطبيقاً أو مجال أعمالها الزمنى • اذ مع التسليم بأن تعدد اجراءات الطوارئ الواردة فى تلك المادة قد نص عليها على سبيل التمثيل لالاحصر الا أنه يتعين أن تتعلق الاجراءات بالامن والنظام العام بمعناه الواسع وان ترتبط بالاسباب الواردة فى قرار اعلان الطوارئ وأن تكون مؤقتة وغير دائمة من حيث موضعها ومحلها تبعاً للصفة المؤقتة لقرار اعلان حالة الطوارئ ذاته •

وتبعاً لذلك فإن اجراءات الطوارئ والاوامر والقرارات التى تصدر بناء على اعلانها لا يمكن أن تتناول عملاً تشريعياً دائماً والا اضحت غير مشروعة فلا تقبل التطبيق •

ولما كان فرض الضرائب وتحديد وعاء المكلفين بأدائها من الامور التى خصها الدستور بنص صريح ليكون التشريع فيها بقانون صادر من السلطة التشريعية فإن الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ٧٦ يكون غير مشروع فيما تتضمنه من اخضاع الدخل المحقق من تأجير الوحدات السكنية المفروشة لضريبة الارباح التجارية والصناعية وعليه يكون هذا الامر قراراً معدوماً ولا يرتب أية آثار من الواقع وبالتالي لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تطالب الممولين باداء الضريبة التى فرضها هذا الامر العسكرى وتكون قراراتها الصادرة بربطها بقرارات منعدمة لا تتحصن بفوات الطعن ويتعين على المصلحة أن ترد للممولين ما أدوه منها دون اللجوء الى طرق الطعن المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ •

ولا يغير مما تقدم أن المحكمة الدستورية العليا قررت بجلاسة ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ فى طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٦ ق ان تخويل المحافظين بمقتضى المادة ٢ من الامر العسكرى رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ • سلطة تأجير المساكن اذا استمرت شأغرة مدة تزيد على شهرين تعتبر تدبيراً يقتضيه اقرار النظام العام والظروف الاستثنائية التى تحتازها البلاد ومن ثم فان هذه المادة لا تتجاوز حدود المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وأهدافها المتعلقة بالمحافظة على الامن والنظام العام

ذلك أن هذا التفسير على الامر العسكرى الذى يتناوله فلا يجوز مده الى الامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ •

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية فرض الضريبة المقررة بالامر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ والزام مصلحة الضرائب يرد المبالغ المحصلة منها الى أصحابها •

(ملف ٢٢٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

الفرع الخامس

مدى خضوع دور الوكالات السياسية والبعثات الدبلوماسية للضرائب العقارية والمحلية

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

مدى خضوع دور الوكالات السياسية والبعثات الدبلوماسية لرسوم تنفيذ الاشهادات والاحكام المقررة فى نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — اعفاء هذه الدور من الضرائب العقارية والمحلية بأنواعها المختلفة عدا ما كان منها مقابلا لخدمة معينة بذاتها كاثمان الماء والكهرباء وما يماثلها ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل — مثال — الاعفاء من رسم التنفيذ المقرر على عقد شراء أرض فضاء مملوكة لحكومة تشيكوسلوفاكيا ومهياة لاقامة دار السفارة التشيكوسلوفاكية عليها رغم عدم النص على هذا الاعفاء فى التشريع وذلك بشرط المعاملة بالمثل •

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٤٣) من الفرع الثانى من الفصل الحادى عشر من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر فى ١٩ من يولية سنة ١٩٤٤ على ما يأتى :

« يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الشهادات والاحكام التي تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الادارية التي يجيز القانون تنفيذ احكامها بشرط أن يكون جميع ماذكر مشمولاً بالصيغة التنفيذية ويخفض هذا الرسم الى ثلثه في الاحوال الآتية : ... » •

ويؤخذ من هذا النص أن المشرع فرض كقاعدة عامة رسم تنفيذ على الشهادات والاحكام التي يراد تنفيذها وتكون مشمولة بالصيغة التنفيذية •

وهذه القاعدة هي من قواعد التشريع الداخلي التي يتعين أعمالها مالم تتعارض مع قاعدة من قواعد القانون الدولي العام ، شأنها في ذلك شأن قواعد التشريع الداخلي كافة •

ولما كان العرف المستقر في القانون الدولي يخول الممثلين الدبلوماسيين ودور الوكالات السياسية امتيازات مختلفة تمكينا للبعثات السياسية وحماية لاستقلالها ومراعاة لمقتضيات المجاملة الواجبة في المعاملة بين الدول ، وعلى أساس اعتبار دور البعثات امتداداً لارض الدولة فلا يجوز الاعتداء عليها أو اقتحامها أو التنفيذ عليها جبراً ومن هذه الامتيازات مايتعلق بالضرائب ، فتعفى دور البعثات من الضرائب العقارية والمحلية بأنواعها المختلفة عدا ماكان منها مقابلاً لخدمة معينة بذاتها ، أثمان الماء والكهرباء ... وما يماثلها وذلك بشرط المعاملة بالمثل •

وهذا العرف الدولي المستقر واجب النفاذ في اقليم الدولة سواء في ذلك صدر بتنفيذه تشريع داخلي أم لم يصدر وذلك بشرط المعاملة بالمثل وعلى مقتضى ذلك يتعين اعفاء تشيكوسلوفاكيا من أداء رسم تنفيذ عقد شراء قطعة الارض المشار اليها التي اشترتها لاقامة دار لسفارتها عليها بالقاهرة ، ولو أن المشرع لم ينص على هذا الاعفاء أسوة برسوم التسجيل والحفظ وذلك بشرط المعاملة بالمثل •

الفرع السادس

خضوع اشخاص القانون العام للضريبة

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

اشخاص القانون العام — خضوع أعمالها الماثلة لما يقسوم به الأفراد للضرائب والرسوم — اعفاء النشاط العام الذى لا يقصد به الربح — أساس ذلك — عدم خضوع البنك العقارى الزراعى المصرى للضرائب — القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ باعفاء المجالس البلدية التى أشار إليها من الضرائب والرسوم — ينتج أثره من تاريخ العمل به .

ملخص الفتوى :

ليس فى الدستور الملقى أو الدستور المؤقت ما يمنع من خضوع اشخاص القانون العام للضرائب والرسوم ، اذ اقتصر كل منهما على تقرير مبدأ مشروعية الضريبة ، أى اختصاص القانون وحده بتنظيم انشاء الضرائب وتعديلها والغائها ، ولئن وردت كلمة « الأهالى » فى عبارة الدستور الملقى ، الا أن ذلك لا يعنى أن الضرائب تفرض على الأفراد وحدهم دون الهيئات العامة اذا ما باشرت نشاطا مماثلا لنشاط الأفراد ، يؤيد ذلك أن نص المادة ٦ من الدستور المؤقت جاءت بصيغة أعم ، اذ نصت على أنه « لا يكلف أحد بأداء رسم الا بناء على قانون » ولم يرد فيها ذكر كلمة الأهالى الواردة فى نص الدستور الملقى .

والنصوص الدستورية لاتجيز الاعفاء من الضرائب الا بقانون ، وشرعية الضرائب لا تفرق بين الأفراد أو الهيئات الخاصة وبين اشخاص القانون العام . واذا كانت بعض هذه القوانين تنص صراحة على اعفاء هيئات معينة من الضرائب أو الرسوم ، فان حرص هذه القوانين على النص صراحة على الاعفاء لهيئة بعينها يفهم منه خضوع

هذه الهيئات عامة للضرائب والرسوم • ويترتب على ذلك وجوب إخضاع كافة أنواع نشاط هذه الهيئات العامة للضرائب ، مادامت تنطبق عليها أحكام وشروط القوانين الخاصة بهذه الضرائب والرسوم المختلفة ما لم تكن هناك نصوص قانونية خاصة بالاعفاء منها • على أنه لا مكان هذا الإخضاع يتعين أن يكون نشاط هذه الهيئات نشاطا يعادل تماما ما يقوم به الأفراد من نشاط خاضع للضرائب والرسوم • أما ما تقوم به هذه الهيئات من نشاط عام يرمى إلى القيام بخدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة فإنه لا يخضع للضرائب ، نظرا لأن مثل هذا النشاط لا يقصد به مجرد تحقيق الربح ، وبالتالي لا تنطبق عليه نصوص قوانين الضرائب • هذا فضلا عن أنه غير مجد أن يدفع الشخص العام ضرائب لجهة ليس لها استقلال مالى عنه لأن ذلك لا يعنى أكثر من إضافة هذه المبالغ في باب الإيرادات واستنزافها من باب المصروفات في ميزانية واحدة • وهذا ما هو استقر عليه الفقه والقضاء والتشريع في فرنسا ويتجه إليه الفقه والقضاء المصري • وليس في صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ما يغير من هذه النتيجة ، إذ أن المادة ٥١ من هذا القانون قصرت الاعفاء على حالة المجالس البلدية وحدها لظروف خاصة بها ولم تطلق الاعفاء حتى يتناول الهيئات اللامركزية الأخرى أو المجالس البلدية المنشأة بقوانين خاصة (كمجلس بلدى مدينة القاهرة الصادر به القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ ومجلس بلدى مدينة الاسكندرية الصادر به القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠) وقد نصت المادة ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ على استثناء تلك المجالس من حكمها • ولعل في حرص هذا القانون على النص صراحة على اعفاء هذه الفئة من الهيئات العامة من الضرائب والرسوم دليلا جديدا على إمكان استحقاق هذه الضرائب عليها ووجوب تدخل المشرع بالنص صراحة على الاعفاء في الحالة التي يرى التدخل واجبا فيها •

ولما كان البنك العقاري الزراعى المصرى يخرج تماما من نطاق المنشآت التجارية والصناعية التى ينص عليها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ يقتض من نظام العمل فى هذا البنك وأحكام الرسوم الصادر فى ١٩٤١/٧/٢٩ الخاص بإنشائه أنه لا يقصد الى الربح بقدر ما يرمى

الى القيام بخدمة عامة ، وبذلك يكون نشاطه نشاطا عاما لا يخضع للضريبة . هذا الى أن جميع رأس مال البنك تملكه الدولة كما أن أرباحه تؤول جميعها اليها بعد خصم الاحتياطي اللازم (م ١٦ من قانون انشائه) ، وبذلك لا يكون لهذا البنك استقلال مالى عن الدولة .

أما فيما يتعلق بالمجالس البلدية — في الظروف العادية — فإنه ليس هناك ما يمنع — كمبدأ عام — من اخضاع الأعمال التى تقوم بها هذه المجالس للضرائب والرسوم متى كانت تراول نشاطا مماثلا تماما لما يقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة لأغراض استغلالية بعيدة عن أغراض النفع العام ، وذلك مالم يكن لها استقلال مالى عن ميزانية الهيئة التى تجبى لحسابها الضريبة ومالم يكن هناك نص خاص فى القانون يقرر الاعفاء . وما دام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ قد قرر اعفاء المجالس البلدية التى أشار اليها من كافة الضرائب والرسوم فإن هذا الاعفاء ينتج أثره من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

(فتوى ٢٣٥ فى مارس سنة ١٩٥٦)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

الأصل أن الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض انواع منها — المؤسسات العامة تخضع فى الأصل لكافة الضرائب والرسوم ما لم ينص القانون على اعفائها — مؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة — انشاؤها بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ — اعتبارها هيئة عامة فى مفهوم قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بالقرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ — أثر ذلك — عدم خضوعها للضرائب والرسوم من تاريخ اعتبارها هيئة عامة — هذا الحكم يصدق على ضريبة السيارات المفروضة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن السيارات وقواعد المرور — خضوع الهيئة لضريبة السيارات ومنها الضريبة الزيدة بمقدار ٢٥ ٪

إذا كانت السيارة مخصصة لركاب الدرجة الأولى في الفترة السابقة على صدور القرار الجمهورى رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ وفى ظل القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ — هيئة النقل العام لمدينة القاهرة — هي الجهة صاحبة الشأن في تحديد ما إذا كانت السيارة مخصصة لركاب الدرجة الأولى أم لا — أساس ذلك ممارسة الهيئة لهذا الاختصاص يجب أن يتم وفقا لقواعد موضوعية — سير هيئة النقل العام على ذات التعريفه التي كانت مقررة من قبل عندما كان المرفق يدار بطريق الالتزام — في ظل هذه التعريفه يكون بحث مدى اعتبار سيارات الخط ٤٤٤ من السيارات المخصصة لركاب الدرجة الأولى — أثر ذلك — اعتبار سيارات الخط المشار اليه من سيارات الدرجة الأولى وخضوعها للضريبة الزيدة بمقدار ٢٥ ٪ طبقا للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في الفترة السابقة على اعتبار هيئة النقل العام هيئة عامة •

ملخص الفتوى :

ان مؤسسة النقل العام قد صدر بانشائها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى المادة الأولى على أن « تنشأ مؤسسة عامة بالأقليم المصرى تسمى مؤسسة النقل العامة لمدينة القاهرة ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة وتعتبر أموالها من جميع الوجود أموالا عامة ٠٠٠ » •

ونصت المادة الثانية على أن تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب فى مدينة القاهرة ويكون لها فى سبيل تحقيق أغراضها اقامة واستغلال المنشآت الملحقة أو المرتبطة أو المتممة لمرفق النقل العام للركاب بمدينة القاهرة •

كما نصت المادة العاشرة على أن تتكون موارد المؤسسة من :

- ١ — إيرادات المؤسسة من ادارة واستغلال مرفق النقل العام للركاب الذى تتولاه •
- ٢ — القروض •

٣ — الاعانات والهبات •

ويؤخذ من هذه النصوص انه ولئن كانت أموال مؤسسة النقل العام أموالا عامة من جميع الوجوه ألا أنها تولت نشاطا كانت تمارسه شركات خاصة من قبل مع استهداف تحقيق الربح الذي كانت تحققه هذه الشركات والذي أصبح جزءا من مواردها ، ثم صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة الذي نص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو زراعيًا أو مليا أو تعاونيا ٠٠ » كما نص في المادة ٣٥ على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة أو المؤسسات القائمة » •

وفي هذا التاريخ ذاته صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة الذي نص في مادته الأولى على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء هيئة عامة لإدارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية » •

ونص في المادة ١٨ منه على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما يعتبر هيئات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون » •

وتنفيذا لما تقدم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبار هيئة النقل العام هيئة عامة في مفهوم قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ •

ومن ثم تكون هيئة النقل العام ، هيئة عامة في مفهوم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ •

ومن حيث أن الأصل أن الهيئات العامة لا تخضع للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على خضوعها لبعض أنواع منها على عكس

المؤسسات العامة التي تخضع في الأصل لكافة الضرائب والرسوم ما لم ينص القانون على أعفائها وهو ما أكدته المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذي أورد في المادة ٣٠ نصا باعفاء المؤسسات العامة من بعض الضرائب والرسوم في الوقت الذي سكت فيه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ عن النص على أعفاء الهيئات العامة من هذه الضرائب والرسوم وذلك لعدم خضوعها أصلا للضرائب .

ومن ثم فإن هيئة النقل العام لا تخضع للضرائب والرسوم من تاريخ اعتبارها هيئة عامة بالقرار الجمهوري رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ ويصدق ذلك على ضريبة السيارات المفروضة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور الذي نص في المادة ٥٢ على أن تكون ضريبة سيارات النقل العام للركاب سنويا كالاتي :

مليم جنيه

- | | | |
|-----|---|--------------------------------------|
| ٢٥٠ | ٥ | عن كل راكب من الركاب الأربعة الأول . |
| ٢٥٠ | ٢ | عن كل راكب زاد على ذلك . |

وتزاد هذه الضريبة بنسبة ٢٥ ٪ إذا كانت السيارة مخصصة لركاب الدرجة الأولى .

أما في الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبارها هيئة عامة وفي ظل القرار الجمهوري رقم ١٣٦٠/١٩٥٩ فانها تخضع لضريبة السيارات سالفة الذكر ومنها الضريبة الزيدة بمقدار ٢٥ ٪ إذا كانت السيارة مخصصة لركاب الدرجة الاولى

ومن حيث أن الاصل ان هيئة النقل العام هي الجهة صاحبة الشأن في تحديد ما اذا كانت السيارة مخصصة لركاب الدرجة الاولى أم لا باعتبار أن الهيئة هي القائمة على شئون المرفق المنوط بها ومن ثم فهي التي تملك تحديد خصائص النشاط الذي يمارسه المرفق وفي حدود ولايتها العامة التي رسمتها القرارات المنظمة لها وآخرها القرار الجمهوري رقم ٢٧١٦ لسنة ١٩٦٦ حيث لم يحدد

القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر أو قرار وزير الداخلية الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — بتنفيذ أحكامه متى تعتبر سيارة النقل العام للركاب مخصصة لركاب الدرجة الأولى أو يبين الجهة التي تعقد لها ولاية هذا التخصيص .

الا أن ممارسة هيئة النقل العام لهذا الاختصاص يجب أن تتم وفقا لقواعد موضوعية ، وذلك لتعلقه على وجه الخصوص — بتحديد الضريبة المستحقة على السيارات خاصة وقد نص القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٦٦ على أنه « لا يجوز اجراء أى تغيير في السيارة مما يترتب عليه تغيير في البيانات المدونة بالرخصة يكون من شأنه زيادة الضريبة المقررة على السيارة الا بعد الابلاغ عنه الى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية المقيدة بسجلاتها الرخصة وتكمله الضريبة عن المدة من تاريخ التغيير ونهاية المدة التي تكون قد دفعت عنها الضريبة » كما أن هيئة النقل العام قد سارت على ذات التعريف التي كانت مقررة من قبل عندما كان المرفق يدار بطريق الالتزام .

وفي ظل هذه التعريفية يكون بحث مدى اعتبار سيارات الخط رقم ٤٤٤ من السيارات المخصصة لركاب الدرجة الاولى بالنظر الى أن هذا الخط وحده من بين الخطوط موضوع النزاع الذي أنشئ قبل اعتبار المؤسسة هيئة عامة أما الخطان رقم ٢٤٥ ورقم ٥٠٠ فقد أنشئنا بعد ذلك فلا يخضعان أصلا لضريبة السيارات .

ومن حيث أنه طبقا لتعريفية السيارات سالفة الذكر كانت هيئة النقل العام تسير على المسافة ذاتها التي تقطعها السيارات رقم ٤٤٤ وتسلك مسارها سيارات عادية تعريفتها تقاروح ما بين ١٠ مليمات وأربعين مليما لركاب الدرجة الثانية وما بين عشرين مليما وستين مليما بالنسبة الى ركاب الدرجة الأولى ، على حين كانت تعريفية الخط رقم ٤٤٤ ثمانين مليما أيما كانت المسافة التي يقطعها الراكب ، ومن ثم فإن تعريفية الخط ٤٤٤ تساوى ضعف الحد الأقصى المعمول بها بالنسبة الى ركاب الدرجة الثانية وتجاوز التعريفية المعمول بها بالنسبة الى ركاب الدرجة الأولى في السيارات التي تقطع ذات المسافة وتسلك ذات المسار

ومن ثم تكون سيارات الخط ٤٤٤ من سيارات الدرجة الأولى وتخضع للضريبة الزائدة بمقدار ٢٥ ٪ / المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في الفترة السابقة على اعتبار هيئة النقل العام هيئة عامة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع السيارات المملوكة لهيئة النقل العام للضريبة المقررة بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بعد اعتبارها هيئة عامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١٥ من يونية سنة ١٩٦٤ أما في الفترة السابقة على صدور هذا القرار والتي اعتبرت فيها مؤسسة عامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ فانها تخضع للضريبة المشار اليها وبناء على ذلك تلتزم الهيئة بأداء الزيادة في الضريبة بالنسبة للخط رقم ٤٤٤ باعتباره من السيارات المخصصة للدرجة الأولى وذلك عن المدة السابقة على العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

(ملف ١٦٧/٢/٣٧ — جلسة ١٩٦٩/١١/٥)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

الهيئات العامة لا تخضع أصلا للضرائب الا اذا نص القانون على إخضاعها لبعض أنواع منها — أثر ذلك — عدم خضوع الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى للضرائب والرسوم بما في ذلك رسم المعايير .

ملخص الفتوى :

أن الهيئات العامة تقوم على ادارة مرافق عامة وتؤدي خدمات عامة ومن ثم فهي ليست سوى مصالح حكومية أضفى عليها المشرع الشخصية الاعتبارية وعليه فانها لا تخضع أصلا للضرائب والرسوم الا اذا نص القانون على إخضاعها لبعض أنواع منها ، وهذا الأصل

العام لا يتعارض مع المبدأ الدستوري الذى يقضى بأن الاعفاء من الضرائب لا يكون الا بقانون ، ذلك أن ثمت فارق بين الاعفاء من الضريبة وبين عدم الخضوع لها أصلاً، فقوانين الضرائب لا تخاطب الا الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين لها وبالتالي فإن القول بعدم خضوع الهيئات العامة للضرائب لا ينطوى على اعفاء لها حتى يحتج بضروره وجود نص يقرره ، ومرد ذلك أن الضريبة ما هى الا تكليف عام يتضمن المساهمة فى الأعباء المالية للدولة وعليه لا يعقل أن تخاطب الدولة ومصلحها وفروعها بهذا التكليف .

لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٨ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة الكبرى ينص فى المادة الأولى على أن « تحول شركة مياه القاهرة الكبرى الى هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية تسمى « الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة الكبرى وتتمتع وزير الاسكان والمرافق وتسرى فى شأنها أحكام قانون الهيئات العامة » . فان هيئة مياه القاهرة الكبرى لا تخضع للضرائب والرسوم شأنها فى ذلك شأن المصالح الحكومية بما فى ذلك رسم المعاييرة ولا وجه للقول بان الرسم المذكور يعد من قبيل الثمن ومن ثم تخضع له الهيئات العامة . لأن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الوزن والقياس والكيل فرض هذا الرسم فى مقابل معايرة الأجهزة ودمغها كاجازة لصلاحياتها للاستعمال فى الأغراض المخصصة لها وفقاً للمستوى القياسى المحدد لكل منها ومن ثم يغلب على ادائه عنصر الجبر الذى يميز الرسم عن الثمن .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة لا تخضع لرسم المعاييرة .

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

ضريبة — المؤسسات العامة والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة — خضوعها للضرائب اذا قامت بنشاط مماثل لنشاط الافراد ما لم يوجد نص باعفاؤها منها •

ملخص الفتوى :

أن الرأي قد استقر على أن الأصل هو خضوع الهيئات العامة للضرائب اذا قامت بنشاط مماثل للنشاط الذى يقوم به الأفراد ما دامت ذات ميزانية مستقلة عن ميزانية الجهة التى تجبى الضريبة لصالحها وذلك ما لم يكن ثمت نص باعفاؤها من الضرائب ، وقد أكد المشرع هذا الأصل بحرصه على النص فى بعض التشريعات على عدم خضوع هيئات أو مؤسسات عامة من بعض الضرائب • وحكمة ذلك أنه ما دامت الهيئة أو المؤسسة العامة ذات ميزانية مستقلة فإنه يتعين أن يتحدد ميزانيتها على وجه مطابق لحقيقة مركزها المالى حتى تستطيع الجهة المختصة ممارسة وصايتها عليها على نحو سليم فى ضوء ما تسفر عنه أرقام الميزانية من حقوق والتزامات ولا يتأتى ذلك الا اذا تضمنت الميزانية بياناً سليماً بالضرائب التى تلغزم بها الهيئة أو المؤسسة التزاماً مماثلاً لالتزام الافراد اذا قاموا بذات النشاط الخاضع للضريبة •

(فتوى ١٠٦٥ فى ١٠/١٠/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

مؤسسات عامة — الأصل هو خضوعها للضرائب الا اذا نصت القوانين على غير ذلك — تأكيد هذا الاتجاه التشريعى فى قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ •

ملخص الفتوى :

أن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ نفت عن أموال المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا صفة المال العام حتى تصبح هي والأموال الخاصة سواء بسواء ، من حيث الأحكام التي تخضع لها — ومنها أحكام قوانين الضرائب — وذهب المشرع في القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي • الى إعفاء تلك المؤسسات من رسم الدمغة ، وإعفاء ناتج استثمار أموالها من الضرائب المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك استثناء من الأصل الذي يقرر خضوعها للضرائب ، إذا مارست نشاطا يعادل نشاط الأفراد ، وتوافرت شروط إخضاعها لتلك الضرائب • وقد تؤكد هذا الاتجاه التشريعي بعد ذلك في قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، حيث قرر في المادة ٣٠ منه بعض أوجه الإعفاء الضريبي للمؤسسات العامة •

(فتوى ١٧٤٧ في ١٩٦٥/٧/٢٥)

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

المادة ١٣٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نصت على إعفاء أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم — حكمة ذلك — تمكينها من أداء رسالتها — لم يشترط المشرع لإعفاء تلك الأموال أن تكون مستقلة في عمليات استثمارية وإنما يكفي تملك الهيئة لها •

ملخص الفتوى :

ان المشرع وهو بسبيل تمكين الهيئة من أداء رسالتها أعفاها من جميع الضرائب والرسوم على الأموال الثابتة والمنقولة المملوكة لها ، كما أعفاها من جميع الضرائب والرسوم المفروضة على العمليات

الاستثمارية التي تمارسها ، وذلك بعبارات عامة قاطعة ، شملت الأموال الثابتة والمنقولة من جهة والنشاط الاستثماري للهيئة من جهة أخرى ، ولم يشترط لاعفاء الأموال أن تكون مستقلة في عمليات استثمارية وانما اكتفى في تحقق مناط الاعفاء بتملك الهيئة لها ، ومن ثم فان السيارة في الحالة الماثلة تعفى من الضرائب الجمركية ، رغم انها أعدت لركوب الأشخاص ، طالما انها دخلت في ملكية الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعفاء السيارة في الحالة المعروضة من الرسوم الجمركية .

(ملف ٧٦٣/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١٠/٢١)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي أنشأ صندوق بهيئة التأمينات الاجتماعية موله عن طريق فرض رسم حدد قيمته سلفا عن كل فدان وجعل الأرض وعاء له — هذا الرسم مفروض على الأرض ذاتها بغض النظر عن صفة مالكيها والنظام التأميني المطبق على عماله — الزام ملاكها بأدائه بغض النظر عن أشخاصهم وأيا كانت صفاتهم — أثر ذلك — التزام الشركات الزراعية المملوكة ملكية تامة للدولة بأداء هذا الرسم — تخويل المشرع وزير الزراعة سلطة وضع قواعد موضوعية بتنظيم اعفاء أراضي الحدائق دون غيرها من هذا الرسم اعفاءا كليا أو جزئيا مجردا من أشخاص وصفات ملاكها — سلطته في الاعفاء مقصورة على أراضي الحدائق دون غيرها — أثر ذلك — عدم جواز اعفاء الشركات المملوكة ملكية كاملة للدولة بذاتها من هذا الرسم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ الخاص بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ينص في مادته الأولى على أن : « تسرى أحكام هذا القانون على فئات القوى العاملة التي لا تخضع لأحكام قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي ، ويستثنى من ذلك ذوو المهن الحرة الذين تنظم منهم قوانين خاصة ، وينص هذا القانون في مادته الرابعة على أن : « ينشأ في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صندوق خاص لهذا النظام ٠٠٠ » وينص في مادته الخامسة على أن : « تتكون موارد الصندوق من ٦٠٠٠٠٠٠٠ — رسم قدره خمسة وعشرون قرشا سنويا على كل فدان من الأراضي الصالحة للزراعة وخمسة جنيهات سنويا عن كل فدان من أراضي الحدائق وجنيه واحد سنويا عن كل فدان من الأراضي المزروعة خضرا ، ويتحملها مالك الأرض ، ويحدد وزير الزراعة بقرار منه الحدائق التي تخضع لهذا الرسم والقواعد الخاصة بالاعفاء منه كليا أو جزئيا » .

ومفاد تلك النصوص أن المشرع رعية منه للعاملين الذين لا يفيدون من قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي وضع نظاما خاصا للتأمين عليهم ، وفي سبيل ذلك أنشأ صندوق بهيئة التأمينات الاجتماعية موله عن طريق فرض رسم حدد قيمته سلفا عن كل فدان وجعل الأرض وعاء له ، وألزم ملاكها بأدائه بغض النظر عن أشخاصهم وأيا كانت صفاتهم ، ولم يعلق التزامهم بأداء هذا الرسم بما اذا كانوا يؤدون اشتراكات تأمينية عن العاملين لديهم ، وخول المشرع وزير الزراعة سلطة وضع قواعد موضوعية تنظم اعفاء أراضي الحدائق دون غيرها من هذا الرسم اعفاء كليا أو جزئيا مجردا عن أشخاص وصفات ملاكها .

واعمالا لهذه السلطة أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ باعفاء أراضي الحدائق كليا أو جزئيا من الرسم المقرر عليها بمراعاة عمرها وبحسب نوعها وبناء على ما تقدم فان الشركات

الزراعية المملوكة ملكية تامة للدولة تلتزم بأداء الرسم المنصوص عليه بالبند السادس من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يسقط عنها هذا الالتزام كونها مملوكة ملكية كاملة ولا يعفيها منه أداؤها اشتراكات تأمينية عن عملها ، لأن الرسم هنا مفروض على الأولى ذاتها بغض النظر عن صفة مالكيها والنظام التأميني المطبق على عملها ، كما لا يجوز لوزير الزراعة إصدار قرار باعفاء هذه الشركات بذاتها من الرسم لأنه فضلا عن أن سلطته في الاعفاء الكلي أو الجزئي مقصورة على أراضى الحدائق دون غيرها فانها تنحصر في وضع قواعد عامة تنصب على الأرض بذاتها مجردة عن شخصية مالكيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركات الزراعية المملوكة ملكية كاملة للدولة للرسم المقرر بالبند السادس من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ .
(ملف ٢١٦/٢/٣٧ — جلسة ١٩٧٩/١١/١٤)

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

تمتع شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية بالاعفاءات الضريبية المقررة بقانون انشائها رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ — لا يؤثر في اعفاء الشركة من الضرائب عن استثماراتها في المناطق الحرة أن قانون الاستثمار الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد ألغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العريى والمناطق الحرة ذلك لأن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء الشركة وهو قانون خاص استعار في التطبيق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاعفاء الشركة من الضرائب فيما تمارسه من نشاط داخل المناطق الحرة — أساس ذلك : أن النص الخاص يقيد النص العام وللشركة الحق في الاستفادة من هذا الاعفاء كما ورد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالرغم من الغائه

دون أن يعد ذلك احياء لهذا القانون لأن الشركة تستمد حقها من الاعفاء من قانون انشائها وليس من نص القانون الملقى .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ الخاص بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية المعمول به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٨ من يولية سنة ١٩٧٤ - ينص في مادته الثامنة على أن (تعفى الشركة في كافة أوجه نشاطها ومعاملاتها وكذا أرباحها وتوزيعاتها من جميع أنواع الضرائب وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ مباشرتها لنشاطها .

وينص هذا القانون في مادته العاشرة على أن (تتمتع الشركة عن أنشطتها بالمناطق الحرة - بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية التي تعمل بالمناطق الحرة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة) .

وينص القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة في المادة الخامسة على أن (تعفى الأرباح الناجمة عن حصة رأس المال المستثمر في رأس مال المشروع المنتفع بأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، ويكون هذا الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ أول سنة ضريبية تالية لتاريخ وروده الثابت في شهادة التسجيل .

ويختص مجلس ادارة الهيئة بالبت في تحديد المبالغ التي تتمتع بالاعفاء) .

وينص في المادة ٤٢ على أن (تعفى المنشآت التجارية والصناعية والمالية التي تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب المقررة أو التي تقرر مستقبلا في جمهورية مصر العربية) .

وينص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعمول به اعتبارا من تاريخ نشره فى ٢٧/٦/١٩٧٤ — فى المادة الرابعة من مواد اصداره على أن (يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة كما يلغى أى نص يخالف ما ورد بهذا القانون ويستمر تمتع المشروعات التى سبق اقرارها فى ظلّه بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى هذا القانون ٠٠٠٠) •

وينص فى مادته السادسة عشرة على أنه (مع عدم الاخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررّة فى قانون آخر تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأسهم من الدمغة النسبية ومن الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ويسرى هذا الاعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع •

ويشترط لسريان الاعفاء ألا يترتب عليه أن تصبح أرباح هذه المشروعات خاضعة فعلا للضرائب فى دولة المستثمر الأجنبى أو فى غيرها من الدول •

وتكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام •

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الهيئة اعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة فى نطاق هذا القانون من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم •

وينص فى مادته السابعة عشرة على أنه (مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الايراد الأرباح التى يوزعها كل مشروع وذلك بحد أقصى قدره ٥٪ من قيمة حصة الممول فى المال المستثمر) •

وينص في مادته الثامنة عشرة على أن « تعفى الفوائد المستحقة على القروض الخارجية — ولو اتخذت شكل ودائع — التي يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم ، ويسرى ذلك الاعفاء على فوائد القروض الخارجية التي يمول بها الجانب المصرى نصيبه في المشروع » .

وينص في مادته السادسة والأربعين على أنه « مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب في جمهورية مصر العربية ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسم سنوى موحد قدره واحد في المائة من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى ادخال أو اخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس إدارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ثلاثة في المائة من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنويا » .

ومن حيث أنه يتضح من استقراء نص كل من المادتين الثامنة والعاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة البحرية — أنهما تضمنتا أحكاما خاصة بهذه الشركة — فالمادة الثامنة قررت اعفاءها من جميع أنواع الضرائب بصفة عامة لمدة خمس سنوات وذلك عن استثماراتها الداخلية — وقررت المادة العاشرة تمتع استثماراتها بالمناطق الحرة بالاعفاءات والمزايا الواردة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة الذى يعفى في مادته السادسة والأربعين مثل هذا الاستثمار من جميع أنواع الضرائب المقررة أو التي تقرر مستقبلا في الجمهورية — ومن ثم فإن هذه الأحكام الخاصة تكون هى الواجبة التطبيق على الشركة .

ومن حيث أنه لا يؤثر في اعفاء الشركة من الضرائب عن استثماراتها في المناطق الحرة أن قانون الاستثمار الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد ألغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ذلك لأن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء الشركة وهو قانون خاص قد استعار في

التطبيق أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاعفاء الشركة من الضرائب عما تمارسه من نشاط داخل المنطقة الحرة ، ولما كان النص الخاص يقيد النص العام فان للشركة الحق في الاستفادة من هذا الاعفاء كما ورد بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بالرغم من الغائه دون أن يعد ذلك احياء لهذا القانون لأن الشركة تستمد حقها في الاعفاء من نص المادة العاشرة من قانون انشائها وليس من نص القانون الملغى .

ومن حيث أنه لا وجه للحجاج بأن العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٥/٦/٢٧ قبل العمل بقانون انشاء الشركة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ في ١٩٧٤/٧/١٨ يقتضى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أيما كانت الأحكام التي تضمنها قانون انشائها ، لأن العمل بقانون انشاء الشركة في تاريخ تال للعمل بقانون الاستثمار الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مع استعارة قانون انشاء الشركة لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فيما يتعلق باعفائها من الضرائب عن نشاطها بالمناطق الحرة ووضعه لحكم خاص في المادة الثامنة باعفائها من جميع أنواع الضرائب عن استثماراتها الداخلية بالرغم من أن القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ كان يقصر الاعفاء على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية انما يعنى اختصاص الشركة بهذين الحكمين واتجاه قصد المشرع الى افادتها منهما .

ومن حيث أنه يؤكد ما تقدم أن المناقشات التي دارت بمجلس الشعب بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ عند مناقشته لمشروع القانون بانشاء الشركة (مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين من دور الانعقاد العادى الثالث بالفصل التشريعى الأول ص ٣٦٧٦) قد تناولت تمتع الشركة بالاعفاءات الواردة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ وباعفاءات خاصة ومدى تعارض ذلك مع نصوص القانون الجديد المزمع اصداره والذي كان معروضا في ذلك الوقت على مجلس الشعب وانتهت تلك المناقشات الى اقرار نص المادة الثامنة والمادة العاشرة من مشروع قانون انشاء الشركة بالحالة التي صدرتا بها ، وبذلك فان القصد يكون قد اتجه صراحة الى احتفاظ تلك الشركة بالمزايا والحقوق

النصوص عليها في القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الملغى وتمتعها بالاعفاء المنصوص عليه بالمادة الثامنة من قانون انشائها وذلك بالادارة الصحيحة وفقا لنص المادة ١١٩ من الدستور الدائم الصادر في ١١/٩/١٩٧١ والتي أجازت الاعفاء من الضرائب بقانون يصدر من السلطة المختصة .

ومن حيث أنه اذا كان هذا هو الوضع الضريبي للشركة المذكورة في ظل النصوص القائمة فانه يمكن المساواة بينها وبين غيرها من شركات الاستثمار بتعديل قانون انشائها رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ والغاء الاعفاءات المقررة به وتطبيق أحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عليها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه في ظل النصوص القائمة تتمتع شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية بالاعفاءات الضريبية المقررة بقانون انشائها رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ وأنه يمكن اصدار قانون يكون من شأنه تطبيق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عليها .

(ملف ٣٤٤/٢/٤٧ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

شركة مياه القاهرة الكبرى — تمتعها بالاعفاءات من الضرائب والرسوم التي كانت مقررة لادارة مرفق مياه القاهرة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن تعتبر مصفاة بحكم القانون شركة مياه القاهرة — وتنص المادة السادسة منه على أن يتولى ادارة مرفق المياه

بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم — وفى أول يوليو سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء إدارة مرفق مياه القاهرة • ونص فى المادة الأولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى القاهرة تسمى « إدارة مرفق مياه القاهرة » ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتولى توزيع المياه بواسطة آلات وأنابيب ومرشحات وخزانات وتكون لهذه المؤسسة الشخصية الاعتبارية وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالا عامة •

وفى ١٥ من مايو سنة ١٩٦٠ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر واستبدل بنص المادة الأولى منه النص الآتى :

« تتولى إدارة مرفق المياه بمدينة القاهرة مؤسسة عامة تتبع مجلس بلدى مدينة القاهرة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية وتعفى هذه المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم عدا رسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فتعامل المؤسسة بالنسبة اليه معاملة الحكومة » •

وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية ونص فى المادة الأولى منه على أن تحول إدارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية تسمى « شركة مياه القاهرة الكبرى » مقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لأحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق — ونص فى المادة الثانية من ذلك القرار على أن غرض هذه الشركة هو الحلول محل إدارة مرفق مياه القاهرة فى جميع حقوقها والتزاماتها والامتيازات والاعفاءات المقررة لها والقيام بادارة واستغلال مرافق

مياه الشرب الكبرى بمحافظات القاهرة والقليوبية والجيزة وعلى الأخص المنشآت الملحقة أو المرتبطة أو المتممة لها التي تقوم عليها حاليا ادارة مرفق مياه القاهرة أو التي يتقرر إلحاقها بها أو ضمها اليها — ونص في المادة الخامسة من هذا القرار على أن تؤول الى هذه الشركة جميع أموال وموجودات وحقوق والتزامات ادارة مرفق مياه القاهرة وتعد الشركة خلفا عاما لادارة المرفق المذكور .

ولما كانت ادارة مرفق مياه القاهرة معفاة من كافة الضرائب والرسوم عدا رسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة فقد كانت تعامل بالنسبة اليه معاملة الحكومة وقد حلت ادارة شركة مياه القاهرة الكبرى محل ادارة المرفق المذكور بمقتضى نص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ لتستمر في عملها كشركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة كما أوضحت المادة الثانية من هذا القرار بأن ادارة الشركة المذكورة قد حلت محل ادرة مرفق مياه القاهرة في جميع حقوقها والتزاماتها واعفاءاتها وامتيازاتها .

ولما كان القرار الجمهورى رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه لم يترتب عليه الغاء القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن تقرير الاعفاء من كافة الضرائب والرسوم (عدا رسم الدمغة المقرر بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١) لمرفق مياه القاهرة — اذ أن قرار تحويل ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة لم يغير الا طريقة ادارة المرفق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أحقية شركة مياه القاهرة الكبرى للتمتع بالاعفاءات من الضرائب والرسوم التي كانت مقررة لادارة مرفق مياه القاهرة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٠ .

الفرع السابع

اعفاء ضريبي

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

• الاعفاءات الضريبية الواردة بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ نصت على رفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة أفدنة فأقل وعلى الدخول التي لا تتعدى خمسمائة جنيه في السنة • وبناء عليه أصدرت مصلحة الضرائب التعليمات التفسيرية التي تقضى بعدم استفادة أى ممول من ممولي الضرائب بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون المذكور اذا تجاوز ربحه أو ايراده ١٠٠٠ جنيه أى مثلى حد الاعفاء بشرط ألا يقل مايتبقى له بعد أداء الضرائب عما يبقى للممول الذي يقل عنه ايرادا •

ولما كان القانون المذكور لم ينسخ من المادة ١٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الا ما كان متعلقا بالحد الأقصى للاعفاء من الضرائب فان ماورد بالمادة ١٣ خاصا بعدم استفادة الممول من الاعفاء الضريبي اذا تجاوز صافي ايراده مثلى حد الاعفاء يظل قائما ومعمولا به خلال فترة العمل بأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ويؤيد ذلك أن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ لم ينص على الغاء المادة ١٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ صراحة أو ضمنا لأن الالغاء الضمنى لا يثور الا اذا نظم المشرع من جديد ذات الموضوع الذي نظمه القانون السابق وهو مالم يحدث لأن المشرع في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ اكتفى باعادة تنظيم الحد الأقصى للاعفاء من الضريبة ولم يعدل في الأحكام الأخرى •

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

مقتضى أعمال المادة الأولى من القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن
اعفاء العقود الخاصة بالتسليم من الضرائب والرسوم والقوانين المعدلة
له — قصر الاعفاء الضريبي على الحكومة والمؤسسات الأجنبية التي
تتعاقد معها وزارة الدفاع •

ملخص الفتوى :

أنه أعمالا للنص الصريح للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٤
المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥
يجب قصر الاعفاء الضريبي على الحكومات والمؤسسات الأجنبية التي
تتعاقد معها وزارة الدفاع للقيام بأعمال أو أداء خدمات أو توريد آلات
أو معدات أو أية اصناف أخرى تكون لازمة لوزارة الدفاع ، كما يتعين
اخضاع الفروع المحلية للمؤسسات الأجنبية للضرائب اذا تعاقدت معها
الوزارة ، ولا يجوز باى حال من الاحوال مد نطاق الاعفاء الى العقود
التي تبرم مع جهات محلية لأن في ذلك أعفاء من الضريبة بغير نص في
القانون — بالمخالفة لاحكام الدستور ولأن المشرع استبعد الفروع
المحلية للمؤسسات الأجنبية من دائرة الاعفاء بنص صريح الامر الذى
ينم عن اتجاه نيته الى اخضاع جميع العقود المحلية للضرائب ، واذا
كان المشرع قد اخرج العقود المحلية التي تبرمها وزارة الدفاع من
نطاق تطبيق القواعد المالية واحكام الرقابة فان ذلك ليس من شأنه
أن يؤدى من قريب أو بعيد الى عدم اخضاعها للضريبة لأن ذلك لا يمكن
أن يتحقق الا بنص صريح قاطع يقرره • ومن ناحية أخرى لا يجوز
قصر الاعفاء على العقود التى تتصل اتصالا مباشرا باغراض التسليم
لأن المشرع وسع بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٥ دائرة الاعفاء بنص
صريح لتشمل جميع العقود اللازمة لوزارة الدفاع ولم يبقها كما كانت
ضيقة محصورة فى العقود المتصلة بالتسليم •

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

الجزء الثاني من الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ — تفسير .

ملخص الفتوى :

ان المادة « ٢٩ » من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدل بالمادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية تنص على أن « يكون تحديد صافي الارباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العملية أو العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج عن البيع أو الاستيلاء أو الهلاك لاي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الاخص : (١) (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل . وبالنسبة للآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة بعد العمل بهذا القانون لاستخدامها في الانتاج ، يعتبر في حكم التكاليف في سنة شرائها ما يعادل ٢٠ ٪ من تكلفتها وذلك بالاضافة الى الاستهلاكات المشار اليها بالفقرة السابقة . ويشترط للانتفاع بهذا الحكم أمساك حسابات على النحو الموضح في المادة « ٤٨ » ويجوز زيادة هذه النسبة بما لا يجاوز ٣٠ ٪ وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

ويتضح من عبارة النص المتقدم أنه يعالج حالة تحديد صافي الارباح الخاضعة للضريبة ، وهو ما مؤداه أن الحكم محل الخلاف يجد مجال تطبيقه بمناسبة تقديم الاقرار الضريبي . ويؤكد ذلك أن النص ورد في الفصل الثاني من قانون العدالة الضريبية تحت باب « الاعفاءات والتيسيرات الضريبية » وبالتالي فهو ينظم أعفاءا ضريبيا يكون مجال

أعماله باستئزال نسبة الـ ٢٠ ٪ المخصوص عليها من إيرادات المنشأة عند ادراجها في الاقرار الضريبي .

وفضلا عن ذلك فان النص لم يعدل النظام المحاسبي الموحد أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة والشركات التابعة لها الذي يحكم توزيع الارباح في شركات القطاع العام أو قرارات رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن .

ويؤكد هذا النظر أن هناك احتياطيا ومخصصات يسمح النظام المحاسبي الموحد والقرارات المنظمة لتوزيع أرباح شركات القطاع العام باستئزالها من أرباح تلك الشركات قبل حساب قيمة الارباح القابلة للتوزيع على أصحاب الحقوق (الدولة والمساهمين والعاملين وخصص أخرى) ، والقول بزيادة الاهلاك بنسبة الـ ٢٠ ٪ المشار اليها يتعارض مع جواز استئزال أى احتياطي أو مخصص من أرباح هذه الشركات لا تسمح به قوانين الضرائب ، والا كان في ذلك مساس بخصص أصحاب الحقوق . يضاف الى ذلك أن قواعد النظام المحاسبي المذكور تقضى بحساب معدلات الاهلاك العادية لمعظم الآلات والمعدات الخاصة بالشركة بما يعادل ٢٥ ٪ تقريبا من قيمتها ، وهو معدل يسمح باستهلاكها دفتريا بالكامل بعد أربع سنوات من تاريخ شرائها ، ومن غير المقبول القول بزيادة هذا الاهلاك بنسبة الـ ٢٠ ٪ المذكورة .

(نفوى ١١٩٠ في ١٢/١٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

أثر الصلح على الضرائب المفروضة على القدر المتنازل عنه من الحقوق المتنازع عليها — لاينقل الصلح هذه الضرائب على عاتق المتنازل اليه ويكون لمصلحة الضرائب تقاضياها من المتنازل المتترم الاصلى بها — ومن ثم اذا كان المتنازل اليه هيئة عامة تتمتع بالاعفاء من الضريبة ،

فلا يسرى هذا الاعفاء على الضريبة المقررة أصلا على الحق المتنازل عنه.

ملخص الفتوى :

يقضى القانون المدنى فى المادة ٥٥٤ بأن للصلح أثرا كاشفا بالنسبة لما يتناوله من حقوق ، وان هذا الاثر يقتصر على الحقوق المتنازع فيها دون غيرها وتقضى المادة ٥٥ من ذات القانون بوجود تفسير عبارات التنازل تفسيراً ضيقاً وقصرها على الحقوق التى كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع ومؤدى ذلك أن اثر الصلح يقتصر على محل النزاع الذى تم التصالح عليه ، وان التنازل كطريق للوفاء بالحق المتصالح عليه لا يحدث أثره الا من تاريخ هذا التنازل . ويترتب على ذلك أن الضرائب المفروضة على الحقوق المتنازل عنها تكون مستحقة على المتنازل وليس على الهيئة العامة المتنازل اليها . ومن ثم فلا يسرى الاعفاء المقرّر للهيئة من الضرائب والرسوم .

(ملف ٢٥٢/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٣/٦/١)

الفرع الثامن

اعادة النظر فى المنازعات الضريبية

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن اعادة النظر فى المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين — سريانها على كافة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم ، فيما عدا محكمة النقض ، والمقيدة حتى ١٩٥٤/١٢/٣١ ولو كان قد دفع فيها بدفع شكلى لا يتعلق بالنظام العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأول من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن اعادة النظر في المنازعات القائمة بين مصلحة الضرائب والممولين ترخص لمصلحة الضرائب في اعادة النظر في جميع المنازعات القائمة بينها وبين الممولين المعروضة أمام المحاكم في أية مرحلة كانت عليها الدعاوى — فيما عدا الحالات المعروضة أمام محكمة النقض — وذلك بالنسبة الى الدعاوى المقيدة أمام المحاكم المذكورة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤.

وبين من عبارة النص أن الشارع — وهو بصدد تحديد الدعاوى التي يسرى عليها هذا القانون — انما يعنى كافة الدعاوى التي تتوافر فيها هذه الشروط ، وهى أن تكون قائمة بين المصلحة والممولين ، وأن تكون مقيدة أو التي تقيد أمام المحاكم حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ — ولم يستثن من هذه الدعاوى سوى المعروضة أمام محكمة النقض لأنها حالات تتعلق بمبادئ قانونية رؤى تركها للقضاء لتعرف وجهة نظره في تأويل أحكام قوانين الضرائب ، كما لجأ الى عبارات عامة مطلقة مثل « جميع المنازعات » « وفي أية مرحلة كانت عليها الدعوى » مما يؤكد المعنى السالف الذكر ..

ولما كان القانون سالف الذكر قد استهدف هدفين بينهما مذكرته الايضاحية :

أولهما : علاج الخطأ الظاهر الذى كان يستبين عند فحص عرائض الدعاوى بواسطة كبار موظفى المصلحة نتيجة مغالاة المأمورين في تقديراتهم ، مما دعا هؤلاء الممولين الى رفع الأمر للقضاء متظلمين ، وذلك بتمكين المصلحة من اعادة النظر في هذه التقديرات ودفع الحرج عن ادارة قضايا الحكومة في الدفاع عن قضايا خاسرة .

والثاني : هو القضاء على العدد الضخم من القضايا المرفوعة ضد المصلحة حتى تستقر مراكز الممولين .

ولما كان تحقيق هذين الهدفين يقتضى سريان القانون على كافة

الدعوى متى توافرت فيها الشروط المشار إليها ولو كانت معيبة بعيب شكلى قدمت به دفعوع الى المحكمة ، ذلك أن مجرد ابداء الدفع لا ينفى عن الدعوى صفاتها التى شرطها القانون •

ولما كان ترك الأمر الى تقدير موظفى مصلحة الضرائب ومنذوبى قضايا الحكومة يقدررون حسب وجهة الدفع وظروف كل حالة على حدة فيقبلون مشروع صلح مقدم من ممول ويرفضون مشروعاً مقدماً من آخر استناداً الى اختلاف وجهات النظر ، هذا الأمر يتعارض وما يجب توافره من اطمئنان المولين واستقرار النظام الضرائبى •

لهذا انتهت الجمعية الى أن القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ يسرى على كافة الدعاوى القائمة بين مصلحة الضرائب والمولين والمعرضة أمام المحاكم فى أية مرحلة كانت عليها الدعاوى — فيما عدا الحالات المعرضة أمام محكمة النقض — وذلك بالنسبة الى الدعاوى المقيدة أو التى تقيد أمام المحاكم المذكورة حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ حتى ولو كانت مدفوعة بدفعوع شكلى لا تتعلق بالنظام العام •

(فتوى ٤٧٩ فى ١٩٥٧/٩/٢)

الفرع التاسع

طعن فى تقديرات المصلحة

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

مدى افادة الوارث أو الشريك الذى فوت ميعاد الطعن فى تقديرات مصلحة الضرائب من الحكم أو القرار الصادر لصالح وأرث أو شريك طعن فى الميعاد — ربط ضريبة التركات والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يتم على مرحلتين : المرحلة الأولى يتم فيها تحديد دين الضريبة ، وهو دين يقبل الانقسام بطبيعته لانه التزام مستقل

يقع على عاتق كل ممول على حده — الوارث أو الشريك الذى لم يطعن في تقديرات مصلحة الضرائب في الميعاد المقرر يفيد من الحكم أو القرار الصادر لصالح وارث أو شريك آخر اذا كان الحكم أو القرار متعلقا بتحديد وعاء الضريبة اما اذا لم يكن متعلقا بهذا الوعاء فانه لا يفيد منه .

ملخص الفتوى :

سبق أن ارتأت اللجنة الثالثة لقسم الفتوى بجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أن الأصل أن الوارث أو الشريك الذى لم يطعن في الميعاد لا يفيد من الحكم أو القرار الصادر لصالح وارث أو شريك آخر . والاستثناء أن يفيد الشريك أو الوارث من هذا الحكم أو القرار اذا كان صادرا في موضوع غير قابل للانقسام أو في التزام بالتضامن ، وذلك بشرط أن يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد منضما الى الطاعن . وقد أصدرت مصلحة الضرائب تعليماتها التفسيرية العامة رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ متضمنة هذا التفسير .

وفي ٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ رأت ادارة الفتوى لوزارة الخزانة أن التركة هي المسئولة عن ديون المورث وليس الورثة ، ويصبح كل دين من هذه الديون غير قابل للتجزئة ولو كان أصله قابلا للانقسام ، فأصدرت المصلحة تعليماتها رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ متضمنة هذا التفسير أيضا .

ومن ثم ، ولما كانت محكمة النقض قد أصدرت حكمتين أحدهما في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨ والآخر في ٣١ من يناير سنة ١٩٦٨ أخذت فيهما بذات الاتجاه الذى أخذت به اللجنة الثالثة لقسم الفتوى ، فقضت بأن دين كل من ضريبة التركات والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تعتبر ديننا قابلا للانقسام ، في حين أصدرت حكما ثالثا في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ أخذت فيه بذات الاتجاه الذى أخذت به ادارة الفتوى لوزارة الخزانة في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، فقضت بأن ورثة المدين — باعتبارهم شركاء في تركته كل بحسب نصيبه — اذا أبدى واحد منهم دافعا مؤثرا في الحق المدعى به على التركة كان في ابدائه نائبا عن الباقين فيستفيدون منه .

ومن ثم ، اعادت مصلحة الضرائب عرض الموضوع على ادارة الفتوى لوزارة الخزانة التي رأت أن لكل من الرأى الذى أخذت به اللجنة الثالثة وأيدته بعض أحكام محكمة النقض ، والرأى الذى أخذت به ادارة الفتوى وأيدته أحكام أخرى — لكل من الرأين مجاله اذ صدر كل منهما فى حالة تختلف عن الأخرى •

ومن حيث أنه يبين من تقصى القواعد المنظمة لكل من الضريبتين محل البحث ، وهما ضريبة التركات ، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أن ربط الضريبة يتم على مرحلتين : مرحلة يتم فيها تحديد دين الضريبة ، وهو دين يقبل الانقسام بطبيعته ، لأنه الترام مستقل يقع على عاتق كل ممول على حدة :

١ — فضريبة التركات تفرض وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ على التركة التى يتحدد مقدارها بمقدار أصولها مخصوما منه الديون الواجب خصمها ، فاذا تحددت قيمة التركة على هذا النحو أصبحت تمثل — كمجموع كل من أصل ليس به تجزئة — وعاء ضريبة التركات ، فاذا ربطت الضريبة على هذا النحو ، أعقبها — وبناء على ذات الوعاء — ربط رسم الأيلولة على التركات المفروض بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وبعبارة أخرى فان وعاء الضريبة على التركات لا يؤول بالوفاة مقسما بين الورثة كل حسب نصيبه الشرعى بما له من حقوق وما عليه من ديون ، ثم تفرض على كل وارث ضريبة تركات مستقلة على وعاء مستقل هو نصيبه ، وانما تعتبر التركة التى يخلفها المورث وعاء واحد لضريبة تركات واحدة ثم لرسم أيلولة متعدد، ومن ثم يتعين التمييز بين وعاء ضريبة التركات كمجموع واحد لا يتجزأ ، وبين الترام كل وارث بأداء ما يخصه من هذه الضريبة ورسم الأيلولة عن نصيبه •

وعلى ذلك ، فاذا كان الحكم أو القرار الصادر لأحد الورثة فى مسألة تتعلق بتحديد وعاء الضريبة على التركات : كالضرائب التى استحققت على المورث حال حياته ، أو حقوقه لدى الغير وما تقادم منها وما أعدم ، أو مدى اعتبار الدار مخصصة لسكنى الأسرة ، أو ما الى ذلك من المسائل المتعلقة بتحديد وعاء الضريبة ، فانه يكون متعلقا

بموضوع غير قابل للانقسام ، فيفيد منه كافة الورثة سواء منهم من طعن أو من لم يطعن .

أما اذا كان الحكم أو القرار الصادر لأحد الورثة في مسألة لا تتعلق بتحديد وعاء الضريبة ، وانما تتعلق بالتزام الوارث نفسه بدين الضريبة لأسباب خاصة تتعلق به ، فانه يكون صادرا في موضوع قابل للانقسام، ومن ثم لا يفيد منه الا من طعن في الميعاد .

٢ — وفيما يتعلق بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي تحققها شركة التضامن فان الأمر لا يخرج عن المعنى الذي سبق ذكره . ذلك أنه ولئن كان كل شريك يسأل عن الضرائب المستحقة على نصيبه من أرباح الشركة وتقرض الضريبة عليه شخصا ، الا أن ذلك يتعلق بتحديد الممول الملتزم بالضريبة وبمقدار ما يلتزم به من دين الضريبة منظوروا اليه بحسب نسبة نصيبه في الشركة أو في الأرباح ، أما الوعاء الحقيقي لهذه الضريبة المقسمة بين الشركاء فهو الأرباح التي حققتها الشركة ككيان مستقل أو كمنشأة تجارية تباشر نشاطا تجاريا أو صناعيا .

ومن ثم ، فان كل حكم أو قرار يصدر لصالح أحد الشركاء ويتعلق بتحديد هذا الوعاء ، كالمقدار الكلي للأرباح أو خصم بعض المصروفات أو الاستهلاكات أو مرتبات العاملين في الشركة أو ما الى ذلك . هذا الحكم أو القرار يعد صادرا في موضوع غير قابل للانقسام ، ومن ثم يفيد منه كافة الشركاء سواء منهم من طعن أو من لم يطعن .

أما اذا كان الحكم أو القرار مبنيا على أسباب خاصة بأحد الشركاء ولا تتعلق بتحديد أرباح الشركة كوعاء للضريبة المقسمة على الشركاء ، فلا يفيد منه الا من طعن في الميعاد .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الوارث أو الشريك الذي لم يطعن في تقديرات مصلحة الضرائب في الميعاد المقرر ، يفيد من الحكم أو القرار الصادر لصالح وارث أو شريك آخر اذا كان الحكم

أو القرار متعلقا بتحديد وعاء الضريبة ، أما اذا كان لا يتعلق بتحديد وعاء الضريبة فانه لا يفيد منه .

(فتوى ٢٢٢ في ١٤/٣/١٩٧٢)

الفرع العاشر

مدى جواز سحب قرار ربط الضريبة

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

قرارات ربط الضريبة — عدم جواز سحب القرارات الصادرة بناء على اتفاق بين مصلحة الضرائب وبين الممول اذا انقضت مواعيد الطعن فيها طبقا للمادتين ٤٥ و ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٠ و ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك في غير الاحوال المستثناة على سبيل الحصر بنص المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — لا يغير من هذا الحكم ما يثار من أن قرار ربط الضريبة كاشف عن شخصية الممول الذي حدد القانون مركزه مثل صدور هذا القرار او عدم وقوع اضرار بالمول اذا كان السحب مقررًا لمصلحه ، او القول بمخالفة هذا القرار للدستور .

ملخص الفتوى :

سبق أن انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم جواز سحب قرارات ربط الضريبة التى تم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب وبين الممول أو انقضت مواعيد الطعن فيها طبقا للمادتين ٤٥ ، ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٠ ، ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك في غير الأحوال المستثناة بنص المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وقد استتدت الجمعية في هذا الرأى الى ما استبان لها من نصوص

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن المشرع قد حرم الطعن في قرار ربط الضريبة الذي يتم بناء على اتفاق المصلحة والمول وتقوت مواعيد الطعن فيه ، وما يستهدفه المشرع بذلك من حسم النزاع بين الطرفين واستقرار المراكز القانونية الخاصة بالخزانة العامة ، والمولين ، وقد أكد المشرع هذه القاعدة بنصه في المادة ٤٧ مكررا على حالات معينة على سبيل الحصر يجوز فيها اجراء ربط اضافي بعد أن يصبح الربط الأصلي نهائيا وقطعيا .

وقد طلبت وزارة الخزانة اعادة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع في ضوء ما يأتي :

أولا : أن هذا الرأي لا يساير الفقه الضريبي في النظر الى ماهية القرار الاداري ووظيفته ، ذلك لأن قوانين الضرائب هي التي تحدد المركز القانوني للممول ولا يعدو قرار ربط الضريبة أن يكون كاشفا عن شخصية هذا الممول ومن ثم يجوز سحبه أو العدول عنه خلال المدة المحددة لسقوط دين الضريبة بالتقادم اذا خالف أحكام القانون سواء أكان السحب أو العدول لصالح الادارة أو الممول . وقد ذهب أغلب الرأي فقها وقضاء الى أن الاتفاق بين المصلحة وبين الممول لا يحول دون تصحيح المصلحة قرارات ربط الضريبة خلال المدة المحددة بقصد تطبيق قوانين الضريبة تطبيقا سليما .

ثانيا : أنه لا وجه لاستناد الفتوى الى المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي حددت الحالات الجائز فيها العدول عن الربط وأجراء ربط اضافي ذلك لأن المستفاد من تقرير لجنة الشؤون المالية أن اضافة هذا النص قصد به تقنين أحكام القضاء وكانت هذه الأحكام مستقرة على عدم جواز اعادة الربط بالزيادة الا في حالات معينة ، ومن ثم يتعين تفسير نص المادة ٤٧ مكررا سالف الذكر على أن المقصود بها تعديل الربط بالزيادة على الممول . أما تعديله بالنقصان فتحكمه القواعد العامة في قوانين الضرائب دون حاجة الى نص يمنع هذا التعديل .

ثالثا : أن حكم محكمة النقض الذي يمنع الطعن في القرار الصادر

بربط الضريبة استنادا الى ان ميعاد الطعن يغلق كل نزاع حول الضريبة لا يتعارض مع قيام جهة الادارة بعد فوات ميعاد الطعن بسحب القرار المخالف للقانون وفقا للقواعد المقررة في فقه القانون الاداري اذا لم يترتب على السحب ضرر لمول ، ومن ثم فان هذا الحكم لا يصلح سنداً كافياً لحرمان المصلحة من تصحيح القرار المخالف للقانون رغم امتناع الغائه .

رابعا : أن القانون الفرنسي يجيز لجهة الادارة النظر في الطلبات المتعلقة بربط الضرائب والرسوم والغرامات اذا كان الغرض منها تصحيح الاخطاء في تحديد وعاء الضريبة أو طريقة حسابها أو الانتفاع بحق مقرر بمقتضى حكم تشريعي أو قاعدة تنظيمية .

خامسا : أن أعمال فتوى الجمعية على اطلاقها يؤدي الى نتائج لا يمكن التسليم بها من ذلك أن تحصين القرارات النهائية بربط الضريبة رغم ما يشوبها من عيب ينطوي على اقرار مبدأ تعديل الضريبة أو الاعفاء منها في غير الأحوال المقررة قانونا وذلك على خلاف أحكام الدستور ، وأن ربط الضريبة على غير المكلفين بأدائها لمجرد وقوع الخطأ في تطبيقها وتفويت مواعيد الطعن واسباغ الحماية على هذا الخطأ بصورة لا تقبل التصحيح يجعل أداء الضرائب قائما على غير سند من القانون ، وأن قصر العدول عن القرار في حالة ربط الضريبة بالزيادة (المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) وعدم العدول في حالة الربط بالنقص لصالح الممول يخل بمبدأ المساواة في أداء الضرائب ومبدأ العدالة بين المكلفين ، ويضاف الى ما تقدم أن ترتيب آثار مالية على الاتفاق بين المول وبين المصلحة على أوضاع ضريبية مخالفة للقانون يتعارض مع قاعدة عدم شرعية الاتفاق المخالف للقانون .

ولهذه الأسباب ترى الوزارة جواز سحب القرار النهائي بربط الضريبة اذا شابها خطأ مادي أو خطأ في تطبيق القانون .

وقد أعيد عرض هذا الموضوع على الجمعية فاستبان لها من الرجوع الى الرأي السابق صدوره منها في هذا الشأن أنه بنى على أن

المستفاد من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رعوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل أن المشرع نظم إجراءات ربط الضريبة سواء تم هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والمول حيث يكون غير قابل للطعن فيه وتكون الضريبة واجبة الأداء فوراً إذا تم ربط الضريبة بمعرفة المصلحة وفقاً لما يستقر عليه رأيها اثر اختلافها مع المول في هذا الصدد كما رسم للمول إجراءات خاصة أوجب عليه اتخاذها في مواعيد محددة إذا ما أراد الطعن في قرار المصلحة الصادر بربط الضريبة ، فإذا انقضى هذا الميعاد دون اتخاذ إجراءات الطعن أصبح نهائياً وأصبحت الضريبة واجبة الأداء فوراً . وكما يقوم الطعن على خلاف في الواقع يقوم كذلك على خلاف في تطبيق القانون أو تأويله ومن ثم فإن لجنة الطعن تختص بالفصل في جميع أوجه الخلاف التي تثور بين المول وبين مصلحة الضرائب سواء في ذلك ما يتعلق منها بالموضوع أو ما يتعلق بالقانون . وإذا حرم المشرع الطعن في قرار ربط الضريبة الذي يتم بناء على اتفاق المصلحة والمول والذي يفوت مواعيد الطعن فيه فإنه يستهدف بذلك حسم النزاع بين الطرفين واستقرار المراكز القانونية الخاصة بالخرانة العامة والممولين على السواء حتى لا تكون هدفاً للتعديل والتغيير كلما طرأ سبب يدعو الى ذلك . وغنى عن البيان أن تحقيق هذه الأهداف المشار إليها منوط بسد السبيل أمام أية منازعة قد تثور بعد صيرورة الربط نهائياً غير قابل للطعن فيه سواء بنيت المنازعة على أسباب تتعلق بالواقع أو أسباب تتعلق بتطبيق القانون أو تأويله ، ولا يجوز لذات الاعتبار أن يسمح بالمنازعة في الربط النهائي بالطريق الإداري بعد أن أغلق باب المنازعة بالطريق القضائي لأن ذلك — لو أجاز — لفوت الأغراض التي استهدفها الشارع من تقرير نهائية الربط وغلق باب الطعن فيه بالطريق القضائي ، ولما كان المشرع قد نص في المادة ٤٧ مكرراً من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على حالات معينة على سبيل الحصر يجوز فيها اجراء ربط اضافي بعد أن يصبح الربط الأصلي نهائياً وقطعياً شأنه بذلك قد أكد القاعدة العامة التي تقضي بأن الربط الذي يصبح نهائياً وقطعياً أما لاتفاق المصلحة والمول عليه وأما لفوات

مواعيد الطعن فيه لا يجوز سحبه أو تعديله سواء أكان ذلك لسبب متعلق بالوقائع أو لسبب متعلق بتطبيق القانون أو تأويله .

ومن حيث أن الجمعية عند إعادة عرض الموضوع عليها رأت تأييد الرأي السابق صدوره منها لذات الأسباب التي بنى عليها .

ومن حيث أنه لا وجه للاجتهاد الوارد في كتاب الوزارة للقول بجواز سحب قرار ربط الضريبة سواء أكان ذلك استنادا الى أنه قرار كاشف عن شخصية الممول الذي حدد قانون الضريبة لمركزه قبل صدور هذا القرار أو استنادا الى عدم وقوع اضرار بالمول اذا كان السحب مقرر لصالحه أو استرشادا بأحكام التشريع الفرنسى أو غيرذلك، لاوجه لهذا الاجتهاد لأن المستفاد من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر أن المشرع قد أكد في صراحة حصانة قرارات ربط الضريبة التي تم الاتفاق عليها بين المصلحة وبين الممول أو انقضت مواعيد الطعن فيها، فنص في المادة ٤٥ على أن تربط الضريبة على الأرباح الحقيقية والثابتة من الاقرار المقدم من الشركة اذا قبلته مصلحة الضرائب ولل مصلحة تصحيح اقرار أو تعديله . . فاذا وافقت الشركة على التصحيح أو التعديل ربطت الضريبة على مقتضاه . . ويكون الربط غير قابل للطعن فيه وتكون الضريبة واجبة الأداء فوراً . . واذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو لم تقتنع مصلحة الضرائب بما ارسلته الشركة من ملاحظات في الميعاد ربطت المصلحة الضريبة وفقا لما استقر عليه رأيها وأخطرت الشركة بهذا الربط بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وحددت لها شهرا لقبوله أو الطعن فيه وفقا للمادة (٥٢) فاذا انقضى هذا الميعاد دون طعن من الشركة أصبح الربط نهائيا والضريبة واجبة الأداء فوراً . . ، وقضت المادة ٥٢ من ذات القانون على أن « للممول خلال شهر من تاريخ اخطاره بربط الضريبة في الحاليتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٤٥ أن يطعن في الربط والا أصبح غير قابل للطعن فيه » كما نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد على أنه « . . . فاذا لم يقدم الطعن خلال المدة المبينة في الفقرتين السابقتين

أو قدم بدون مراعاة للأوضاع المقررة في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يصبح الربط وفقا لتصحيحات المصلحة وتقديراتها نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة وتصبح الضريبة واجبة الأداء « ٠٠٠ » فهذه النصوص وغيرها في قوانين الضرائب المشار اليهما تؤكد في صراحة حصانة قرارات ربط الضريبة التي تم الاتفاق عليها أو فانتت مواعيد الطعن فيها ، وقد استهدف المشرع بذلك حسم النزاع بين المصلحة والممول واستقرار المراكز القانونية الخاصة بالخزانة العامة والمولين .

ومن حيث أن لقول بأن رأى الجمعية المشار اليه ينطوى — في اطلاقه — على مخالفة لأحكام الدستور بجعل أداء الضريبة أو الاعفاء منها غير قائم على سند من القانون ، هذا القول مردود بأن المقصود من قاعدة عدم جواز فرض ضريبة أو الاعفاء منها الا بقانون هو القاعدة العامة التي تنشئ مراكز قانونية عامة مجردة يكون من شأنها اخضاع الأفراد للضرائب أو الاعفاء منها الا بقانون، أما قرارات الربط فليست بذاتها هي التي تفرض الضريبة أو تعفى منها ولكنها تنشئ المديونية في ذمة الممول وقد حدد القانون مواعيد للطعن في هذه المديونية يتحصن بانقضائها قرار ربط الضريبة وتسقط المديونية في ذمة الممول بصفة نهائية ويلتزم بها الممول والمصلحة على السواء وتصبح الحماية عندئذ مقررة لهذه المديونية دون القرار الصادر بإنشائها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى تأييد فتاها السابقة التي رأت فيها عدم جواز سحب قرارات ربط الضريبة التي تم الاتفاق عليها بين مصلحة الضرائب وبين الممول أو انقضت مواعيد الطعن فيها طبقا للمادتين ٤٥ ، ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ٢٠ ، ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك في غير الأحوال المستثناة بنص المادة ٤٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

الفرع الحادى عشر

التقادم

قاعد رقم (٥١٤)

المبدأ :

لجان التقدير المنصوص عليها فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد ألغيت من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأحيلت أعمالها الى لجان الطعن ويقطع التقادم بالاحالة الى لجان التقدير قبل التاريخ المذكور والى لجان الطعن بعده .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا الأثر المترتب على صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٠ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى أول يناير سنة ١٩٥١ بجلسته المنعقدة فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فتبين أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل كان يفرق بين الشركات المساهمة وسائر الممولين فيما يتعلق بطريقة تقدير الأرباح الخاضعة للضريبة فبالنسبة الى الشركات المساهمة أوجب هذا القانون على الشركة أن تقدم ملخصا من حساب الأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية واطارار مثبتا به مقدار أرباحها ولمصلحة الضرائب أن تصحح الأرقام وتربط الضريبة على الأرقام المصححة وتصبح هذه الضريبة واجبة الأداء مع حق الشركة فى الطعن فى ذلك أمام القضاء أما الشركات التى لاتقدم ميزانياتها الى مصلحة الضرائب فانها تعامل من حيث التقدير معاملة الشركات غير المساهمة والأفراد (المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦) .

أما بالنسبة الى الأفراد والشركات الأخرى غير الشركات المساهمة

فان الأرباح تحدد بطريق التقدير اذا رفضت مصلحة الضرائب اعتماد الحسابات والمستندات التي قدمها الممول وتتولى الفصل في الخلاف القائم على التقدير بين المصلحة والممول لجان مؤلفة من ثلاثة من موظفي الحكومة يضم اليهم بناء على طلب الممول اذا شاء عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه (المواد ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من اللائحة التنفيذية) .

وفي ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ نشر بالوقائع المصرية القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونص في المادة الخامسة والثلاثين منه على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (فيما عدا الاحكام الخاصة بالضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها فلا يعمل بها الا ابتداء من أول الشهر التالي لنشر هذا القانون) .

وعدل هذا القانون الأحكام الخاصة بتقدير الأرباح التي تستحق على أساسها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فلم يفرق بين الشركات المساهمة وبين غيرها من الممولين فيما يتعلق بالربط والتقدير (المادة ١٤ المعدلة للمادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) اذ نص على أن يكون التقدير بمعرفة المأمورية المختصة مع حق الممول في الطعن في هذا التقدير أمام لجنة الطعن (المادة ١٢ المعدلة للمادة ٤٥) .

وبين القانون في المادة السابعة عشرة المعدلة للمادتين ٥٠ و ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تشكيل لجنة الطعن فنص على أنها تشكل من قاض وعضوين من مصلحة الضرائب ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم اليهم عضوان يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين المدرجة أسماؤهم في الكشف يصدره وزير المالية في أول كل شهر .

ثم نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٠ المعدلة على أن :
« تباشر اللجنة اختصاصها من أول يناير ١٩٥١ وتحال جميع

المسائل التى صدر فيها — قبل أول يناير سنة ١٩٥٠ — تقدير من المأمورية لم يقبله الممول على لجنة الطعن سواء فى ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التى لم تقدم بعد إليها ويعتبر الممول أنه قبل تقدير المأمورية إذا لم يعترض عليه فى خلال شهر من تاريخ إخطاره بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وترتبط الضريبة بالنسبة لهذه المسائل جميعا من واقع تقدير المأمورية •

وواضح من ذلك أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد استبدل بالأحكام الواردة فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بتقدير الأرباح التجارية والصناعية أحكاما أخرى ولما كان هذا القانون معمولاً به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ (إلا ما استثنى منه بنص صريح) فإن الأحكام الخاصة بطريقة التقدير والطعن فيه المنصوص عليها فى القانون الجديد هى وحدها الأحكام الواجبة التطبيق اعتباراً من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ •

ويترتب على ذلك أن لجان التقدير التى كان منصوصاً على تشكيلها واختصاصها فى المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أصبحت ملغاة ولم يبق لها أى وجود منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ •

وبمقتضى هذا القانون الأخير أصبح التقدير من اختصاص مأمورية الضرائب بالنسبة الى جميع المولين ولهؤلاء المولين أن يطعنوا فى التقدير أمام لجان الطعن المنصوص على تشكيلها فى المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ •

وبناء على ذلك يجب أن تحال هذه المسائل التى صدر فيها تقدير من المأمورية لم يقبله الممول أو لم يصدر فيها مثل هذا التقدير فى أول يناير سنة ١٩٥١ الى لجان الطعن الجديدة ولو كانت قد سبق إحالتها الى لجان التقدير الملغاة •

ولا يمنع من ذلك ما نص عليه فى القانون من أن لجان الطعن

تباشر اختصاصها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ لأن وجود اللجنة قانونا واختصاصها شيء ومباشرة هذا الاختصاص شيء آخر فالاختصاص مخول للجان الطعن من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولكن المشرع رأى — لاعتبارات عملية — أرجاء مباشرة اللجان المذكورة لاختصاصها حتى أول يناير سنة ١٩٥١ .

أما فيما يتعلق بسقوط حق الحكومة في الضرائب بالنسبة إلى الحالات التي ينتهي التقادم فيها في المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى أول يناير سنة ١٩٥١ فقد لاحظ القسم أن المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد اقتضت على تحديد مدة التقادم وتركت باقى أحكامه — ومنها القواعد الخاصة بالانقطاع — للقواعد العامة .

والمادة ٣٨٣ من القانون المدني تنص على أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه وبالجز وبالمطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى .

فالقانون المدنى سوى بين المطالبة القضائية وبين الاجراءات المماثلة — التى تعتبر مطالبة قضائية بالمعنى القانونى — كالتقدم فى التفليس أو فى التوزيع . وكذلك التمسك بالحق فى أثناء السير فى إحدى الدعاوى .

ولما كانت لجان التقدير الملغاة ولجان الطعن هيئات مختصة فى مسائل الضرائب فان رفع الأمر إليها يعتبر قاطعا للتقادم وانه ولو أن الاحالة الى هذه اللجان انما يكون بسبب عدم قبول الممول لتقدير المصلحة بالنسبة الى لجان التقدير وبناء على طلبه بالنسبة الى لجان الطعن الا أن هذه الاحالة تتضمن قطعا تمسك المصلحة بحقها والتمسك بالحق قاطع للتقادم على ما سبق الايضاح كما أن المطالبة القضائية

في معنى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى تشمل الدعوى والدفع الذى تحركه المطالبة .

لذلك انتهى رأى القسم الى أن لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد ألغيت وزال اختصاصها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

وأن المسائل التى سبقت احوالتها على لجان التقدير تحال الى لجان الطعن المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

وأن الاحالة الى لجان التقدير قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تقطع التقادم المسقط كما تقطعه الاحالة الى لجان الطعن بعد هذ التاريخ .

(فتوى ٢٥٨ في ١١/٨/ ١٩٥٠)

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

المادتان ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — ايلولة المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم الى الحكومة — لايتناول تلك الاموال التى يسقط الحق فيها بالتادم بالمؤسسات العامة — أساسه — النص في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء صندوق التوفير على ايلولة المبالغ التى يلحقها التقادم للصندوق .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما يأتى « تؤول الى الحكومة نهائيا جميع المبالغ والقيم التى يلحقها التقادم قانون بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها ، وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد : ١ — الأرباح والفوائد

المفترعة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون اضدرته شركة تجارية أو مدنية أو اى هيئة أو جماعة خاصة أو عامه ٢٠ — الأسهم وحصى التأسيس والسندات وكل النقيم المنقولة الاخرى الخاصه بالشركات أو الهيئات أو الجماعات المذكورة ٣٠ — الودائع النقدية وبصفة عامة كل مبلغ يكون مطلوبا من المصارف ودور التسليف وغيرها من المحال التى تقبل الودائع أو تفتح حسابات جارية ٤٠ — ودائع الأوراق المالية وبصفة عامة ما يكون مطلوبا من تلك الأوراق لدى المصارف وغيرها من المحال التى تتلقى امثل هذه الاوراق على سبيل الوديعة أو لأى سبب آخر ٥٠ — كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأى سبب كان الى أية شركة مساهمة تجارية أو مدنية أو الى أية هيئة أو جماعة خاصة أو عامة » .

كما تنص المادة ٢٩ على ما يأتى : « على الشركات والمصارف والمحال والهيئات والجماعات المنصوص عليها فى المادة السابقة أن توافى مصلحة الضرائب فى ميعاد لا يتجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن الأموال والقيم التى لحقها التقادم فى بحر السنة السابقة وآلت ملكيتها الى الحكومة طبقا للمادة المذكورة ، وعليها أن تورد المبالغ والقيم المذكورة الى الخزانة اما وقت تقديم البيان أو على الأكثر فى بحر الثلاثين يوما التالية » .

والمقصود بالجهات الوارد ذكرها فى المادة ٢٨ سالفه الذكر هي الجهات غير الحكومة . وقد بررت اللجنة المالية بمجلس الشيوخ وضع هذه المادة فى قانون الضرائب ، برغم أن مجالها هو القانون المدنى ، بأن الحكم الوارد بها انما هو تعديل لأحكام القانون المدنى الخاصة بالتقادم، حتى لا تؤول المبالغ التى يلحقها التقادم الى البنوك والشركات ، اذ أن الحكومة — باعتبارها ممثلة للمصلحة العامة — أولى بالمال الذى لا يطالب به أصحابه ، يؤيد هذا النظر ماورد بالفقرة ٣ من المادة المذكورة خاصا بالودائع النقدية ، اذ عبرت عن الجهات المقصودة بعبارة « المصارف ودور التسليف وغيرها من المحال التى تقبل الودائع أو تفتح حسابات

جارية » • ولا يمكن أن تتصرف عبارة المحال الى مؤسسة عامة مثل صندوق توفير البريد •

على أن نص المادة ٣١ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير البريد قد جاء بنص قاطع في هذا الصدد يقضى بأيلولة المبالغ التي يسقط الحق فيها بالتقادم للصندوق •

ومثل هذا النص الخاص الذي تضمنه القانون الخاص بصندوق توفير البريد هو الواجب اعماله ، دون أى حكم عام وارد بالقانون العام الخاص بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وذلك على فرض التسليم بسريان هذا الحكم على الصندوق ، وهو ما سبق التسدليل على نفيه •

(فتوى ٦٦٨ في ٣١/١٠/١٩٥٥)

طالب

• الفصل الأول : طلبة الجامعات •

• الفرع الأول : قيد الطلبة وقبولهم وسير الدراسة •

• الفرع الثاني : مخالفات تأديبية •

• الفرع الثالث : اتحاد الطلبة •

• الفصل الثاني : طلبة المعاهد العليا والكليات •

• الفرع الأول : سير الدراسة •

• الفرع الثاني : التأديب •

• الفصل الثالث : طلبة التعليم العام •

• الفرع الأول : سير الدراسة •

• الفرع الثاني : مخالفات تأديبية •

الفصل الأول

طلبة الجامعات

الفرع الأول

قيد الطلبة وقبولهم وسير الدراسة

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعات المصرية —
ابقاؤه على النظم المترتبة على القوانين السابقة والتي لم يتم اعادة
تنظيمها بالطريقة المنصوص عليها فيه — مثال بالنسبة لامتحان الدور
الثاني بكلية الطب .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٠٠ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم
الجامعات المصرية ، وأن ألغت القوانين والمراسيم بقوانين السابقة التي
نصت عليها وعددتها وكذلك كل نص آخر يخالف أحكامها ، الا أنها نصت
في الوقت ذاته في الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه « وتبقى القوانين
والمراسيم التي صدرت بناء على القوانين المشار إليها في هذه المادة
سارية حتى تنظم أحكامها بالطريقة المنصوص عليها في هذا القانون » .
وهذا النص واضح الدلالة على أن الشارع عنى بالألا يحدث فراغ أو
اضطراب في سير الدراسة أو نظم الامتحانات فأبقى القوانين والمراسيم
التي صدرت بناء على القوانين التي نص على إلغائها حتى تنظم
أحكامها بالطريقة المنصوص عليها في هذا القانون . ومن هنا يبين أن
التحدى بان أداء امتحان الدور الثاني ، على حسب النظام القديم ،

هو احياء لنظام ألغى بمقتضى القانون الجديد — أن التحدى بذلك على اطلاقه فى غير محله ، والصحيح ، بالتطبيق للفقرة المشار إليها ، أن يبقى قائما وناظدا من النظام المقترنة على القوانين السابقة ما لم يتم اعادة تنظيمه بالطريقة المنصوص عليها فى القانون الجديد .

وغنى عن البيان أن النظام الجديد للامتحان مرتبط ارتباطا جوهريا بالنظام الجديد للدراسة خلال السنة الدراسية من حيث تقسيم الفصول وتقسيم المواد على فصلين ، وبنظام الاختبارات من حيث تخصيص ٢٠ ٪ من مجموع درجات الامتحان النهائى فى كل مادة لما يحصل عليه الطالب فى اختبار الفترات بالنسبة الى طلاب السنة الثانية فى العام الدراسى ١٩٥٤/١٩٥٥ ، مع أن الجامعة (كلية طب القاهرة) لم تنفذ ذلك تنفيذا كاملا لتعذره لأسباب علمية ، ولذا لم تهيا للطلبة ، والحالة هذه ، وسائل الدراسة والاختبارات على نحو يمكنهم من أداء الامتحانات بحسب النظام الجديد ، مما لا مندوحة معه من معاملتهم بالنظام القديم ، والسماح لهم بأن يمتحنوا فى دور ثان أيا كان عدد المواد التى رسبوا فيها .

(طعن رقمى ٤٥ ، ٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

قيد الطالب بقسمى اليسانس والبكالوريوس — سنوية ألقيد تبعا لسنوية الرسوم بقطع النظر عن السنة الدراسية التى وصل إليها الطالب — خضوع القيد عند تجديده للقاعدة التى استحدثتها الفقرة الرابعة من المادة ١١ من لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعات ، وهى تقديم شهادة تثبت الحصول على اجازة دراسية من الجهة التابع لها اذا كان موظفا — لا فرق فى ذلك بين المستجد وغير المستجد .

ملخص الحكم :

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٤ قرارا باعتماد لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، وقد نصت المادة ١١ من هذه اللائحة على أنه « يشترط لقيد الطالب في كليات الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس (١) ٠٠٠٠ (٢) ٠٠٠٠ (٣) ٠٠٠٠ (٤) ٠٠٠٠ أن يقدم شهادة تثبت أنه حصل على أجازة دراسية من الجهة التابع لها إذا كان موظفا .. » . وقد كانت النصوص السابقة على ذلك خالية من مثل هذه الفقرة ، وبالتالي فإن نص تلك الفقرة يكون قد استحدث بالنسبة الى الطلبة الذين هم في الوقت ذاته موظفون عموميون حكما جديدا بقاعدة تنظيمية عامة ، يسرى باثره الحال دون استلزام نص خاص على اثر رجعي في العلاقة اللائحية القائمة بينهم وبين الجامعة ، والتي تملك هذه الأخيرة تعديلها في أي وقت باجراء عام متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ولا وجه للتحدى ازاءها بحق مكتسب أو بمركز قانوني مستمد من النظام الدراسي الذي كان ساريا من قبل ، اذ لا وجود لذلك الحق أو لهذا المركز ، وذلك أن يقيد الطالب بحسب نصوص اللوائح القديمة كان يجب أن يتجدد في أول كل سنة جامعية في سجل الكلية التي ينتمي اليها قبل افتتاح الدراسة — أصلا — أو بعد هذا التاريخ ولأجل معلوم — استثناء — بترخيص من العميد أو بقرار من مجلس الكلية ، ولا يتم هذا القيد السنوي إلا بعد دفع الرسوم الجامعية المستحقة أو صدور قرار بالاعفاء منها ، فنصوص اللائحة سالفة الذكر صريحة في سنوية القيد تبعا لسنوية الرسوم ، بقطع النظر عن السنة الدراسية التي وصل اليها الطالب بقسمي الليسانس والبكالوريوس ، ومتى كان القيد واجب التجديد سنويا ، فإنه ينفك عن الماضي ويخضع ختما عند تجديده للقاعدة الجديدة التي اشترطتها الفقرة الرابعة من المادة ١١ من اللائحة لاجرائه ، وهي تقديم شهادة تثبت أن الطالب حصل على أجازة دراسية من الجهة التابع لها إذا كان موظفا ، لا فرق في ذلك بين المستجد وغير المسجد .

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

اختلاف قيد الطالب بالجامعة عن قبوله بها — القيد يتكرر سنويا ،
والقبول يتم مرة واحدة عند بدء الالتحاق .

ملخص الحكم :

القيد الذي يتكرر سنويا لطلاب الجامعات هو خلاف القبول الذي نصت عليه المادة ٦٥ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات والذي يتم مرة واحدة عند بدء التحاق الطالب المستجد بأحدى الكليات ، ولا يغير من هذا ما نصت عليه المادة ٣١ من اللائحة المشار اليها من أن « يحتفظ الطالب بالمزايا التي تخوله اياها الرسوم الجامعية التي دفعها وأعمال السنة التي تابعها والامتحانات التي أداها فيما لا يتعارض مع قوانين الجامعة المحول اليها ولوائحها » ، إذ أن هذه المادة — وقد وردت في باب التحويل من جامعة الى أخرى — لا شأن لها بشروط القيد أو آثاره .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

إباحة قيد الطلبة المنتسبين كطلبة نظاميين طبقا للمادة ٣٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات — وجوب الحصول على إجازة دراسية من الجهة التابع لها المنتسب أن كان موظفا .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات قد أباحت للطلاب المنتسب الذي ينجح في امتحان الفصل الدراسي

الأول ويحصل في التقدير العام في امتحان الفصل الدراسي الثاني ، مضموما الى التقدير العام في امتحان الفصل الدراسي الأول ، على درجة ممتاز أو جيد جدا ، أن يقيد طالبا نظاميا بالكلية متى طلب ذلك ، الا أن الافادة من هذه الرخصة رهينة — فيما يتعلق بالموظفين منهم — باستيفاء الشرط الأساسي المتطلب في الفقرة الرابعة من المادة ١١ من اللائحة ، والذي لم يعفه منه المشرع وهو اثبات الحصول على اجازة دراسية من الجهة التابع لها .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

المقصود بالاجازة الدراسية المطلوبة من الموظفين المتسبين بالجامعة تلك التي نظمت احكامها المادة ٥٤ من قانون موظفي الدولة — تطبيق هذا الشرط بالنسبة الى غير المستجدين لا ينطوى على معنى العقوبة .

ملخص الحكم :

أن الاجازة الدراسية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة ١١ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، والمتطلبية من الموظفين العموميين دون سواهم ممن لا يخضعون لهذا النظام ، ليست مجرد الاذن أو الموافقة من الجهة التابع لها الموظف على التحاقه بالدراسة في احدى الكليات ، بل المراد بها الاجازة الدراسية التي نظمت احكامها وآثارها المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . واشترط الحصول على هذه الاجازة الدراسية أمر يملكه المشرع في تنظيمه لشتون الجامعات وللمصالح العامة التي يرعاها على حد سواء ، ويكفل التنسيق بين احتياجاتها بما لا يتعارض مع أهدافها ولا يعطل سير العمل في المرافق العامة التي

تقوم عليها ، كما أن تحويل الطالب من نظامى الى منتسب ، وأن استتبع تعديلا في بعض المزايا والأوضاع ، لا ينطوى بحال على معنى التزويل أو العقوبة ، اذ هو نظام جامعى مألوف تقتضيه ظروف الحال في الجامعات وأوضاع طلابها ومستلزمات التوفيق بين تحصيل العلم ورعاية المصلحة العامة ، ومن ثم فإن القرار الصادر من الجامعة بهذا التحويل بناء على تخلف شرط الحصول على الاجازة الدراسية اللازمة لامكان قيد الموظف باحدى الكليات كطالب نظامى للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس يكون صحيحا مشروعا مطابقا للقانون .
(طعن رقم ١٥٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١٥)

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

طلبة كلية الطب — تحديد المركز القانونى لطلاب السنة التدريبية بكليات الطب — المرحلة التدريبية تعتبر من مراحل الدراسة اللازمة للحصول على درجة بكالوريوس في الطب والجراحة — القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ وان قضى بمعاملة طلاب المرحلة التدريبية معاملة أطباء الامتياز فقد أبقى عليهم صفتهم كطلاب — قصر المساواة بينهم وبين أطباء الامتياز على الناحية المالية والعينية فقط — المرتب لا يعتبر عنصرا حاسما في قيام صفة الموظف العام — آثار ذلك : سريان كافة الأحكام العامة الخاصة بطلبة الجامعات على طلاب المرحلة التدريبية الا ما يستثنون منه بنص صريح — عدم سريان أحكام الموظفين عليهم الا في حدود المعاملة المالية والعينية لأطباء الامتياز — أمثلة : التزامهم بسداد الرسوم الاضافية طبقا للمادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بها القرار الجمهورى ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ — استحقاقهم مكافآت التفوق طبقا لأحكام هذه اللائحة — عدم استحقاقهم للاجازات العرضية والاعتيادية والمرضية الخاصة بالموظفين — عدم أحقيتهم للمعاملة بنظام المعاشات .

ملخص الفتوى :

يبين من نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ ومن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن الترخيص لطلاب السنة التدريبية بكليات الطب في مزاولة المهنة بصفة مؤقتة — ان المرحلة التدريبية تعتبر من مراحل الدراسة اللازمة لنيل درجة بكالوريوس في الطب والجراحة ، وأن تقدير الطالب عن أعماله خلال تلك المرحلة يضم الى التقديرات التي حصل عليها في الامتحان النهائي ويؤخذ في الاعتبار عند تحديد تقدير نجاح الطالب في الدرجة المشار اليها . غاية ما في الأمر ان الدراسة بهذه المرحلة لها طبيعة خاصة من حيث كونها دراسة تدريبية تقضى في المستشفيات الجامعية أو مستشفيات وزارة الصحة تحت اشراف هيئة التدريس أو من تنتدبهم الجامعات لهذا الغرض . وبناء على ذلك تعتبر السنة التدريبية امتدادا للدراسة بكلية الطب ، ولا تنحصر عن طلبتها صفتهم كطلاب بالجامعات ، وهذا هو ما افصحت عنه أيضا نصوص اللائحة اذ أطلقت عليهم وصف (الطلاب) .

ولا يغير من اعتبارهم كذلك ان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قضى بمعاملتهم معاملة اطباء الامتياز من الناحية المالية والعينية خلال مدة التدريب ، اذ أنه من الواضح أن هذا القانون قد أبقى على طلاب السنة التدريبية صفتهم هذه (كطلاب) ، وذلك حسبما هو ظاهر من صريح نصوصه التي أطلقت عليهم وصف الطلاب ، وحسبما يستفاد أيضا من اشتراط تدريبهم تحت اشراف هيئة التدريس أو من تنتدبهم الجامعة لهذا الغرض . هذا بالاضافة الى أن الوضع القانوني لطلاب السنة التدريبية يختلف عن الوضع القانوني لأطباء الامتياز . فطبيب الامتياز يعين بعد اتمام الدراسة بكلية الطب والحصول على درجة البكالوريوس في الطب والجراحة ويشغل وظيفة مؤقتة بمرتبة ثابت مقدارها اثني عشر جنيها ، ولذلك فلا يعتبر طبيب الامتياز طالبا وانما يندرج في عداد الموظفين المؤقتين وتسرى في شأنه الأحكام الخاصة بهم . أما طالب السنة التدريبية فلا تنحصر عنه صفته كطالب الا بعد اجتيازه تلك السنة ، ولا يعين في وظيفة معينة

وأما تعتبر السنة التدريبية امتدادا لدراسته • وإذا كان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ السالف الإشارة اليه قضى بمعاملة طبيب الامتياز من الناحية المالية والعينية ، فان مؤدى هذا الحكم ان تقتصر المساواة بينهما على تلك المعاملة فقط دون مجاوزتها الى اعتبار طلاب السنة التدريبية موظفين كأطباء الأمتياز ، وذلك لاختلاف العناصر التى يقوم عليها تحديد المركز القانونى لاطباء الامتياز عن تلك التى تحدد المركز القانونى لطلاب السنة التدريبية •

وغنى عن البيان أنه لا يسوغ القول باعتبار طالب السنة التدريبية موظفا مجرد أنه يتقاضى مرتبا كمرتب طبيب الامتياز ، اذ أن المرتب لا يعتبر عنصرا حاسما فى قيام صفة الموظف العام ، فمن الطلبة من يتقاضون مرتبات شهرية لتفوقهم دون أن يكسبهم ذلك صفة الموظفين العموميين ، ومن الموظفين من لا يتقاضون مرتبات — كالعمد والمشايخ — دون أن يخلع عنهم ذلك صفتهم كموظفين ، كذلك لا يجوز اعتبار طلاب السنة التدريبية جامعين لكل من صفتى الطلاب والموظفين فى ذات الوقت ، وذلك لعدم ثبوت صفة الموظف العام أساسا فى شأنهم •

ويخلص مما تقدم أن طلاب السنة التدريبية بكليات الطب لا يخرجون عن كونهم من طلاب الجامعات ، وان كان المشرع قد خصهم بمعاملة خاصة من الناحية المالية والعينية ، وليس من شأنه المعاملة أن تضى عليهم صفة الموظف العام •

ويترتب على تحديد المركز القانونى لهؤلاء الطلاب قاعدتان رئيسيتان الاولى أنه تنطبق على هؤلاء الطلاب كافة الاحكام العامة التى تسرى فى شأن طلاب الجامعات الا ما يستثنون منها بنص صريح. والثانية أنه لا تسرى فى شأنهم الأحكام التى تسرى فى شأن الموظفين الا فى حدود المعاملة المالية والعينية لأطباء الامتياز فقط •

وبتطبيق هاتين القاعدتين على المسائل التى عرضت على الجامعات فى شأن هؤلاء الطلاب ، فانه بالنسبة الى مدى التزامهم بسداد الرسوم الاضافية طبقا للمادة ٩٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم

الجامعات واستحقاقهم لمكافآت التفوق طبقا للمادة ١٠٥ من اللائحة المذكورة ، فان الاحكام الخاصة بالرسوم الجامعية وكيفية أدائها الواردة في المواد من ٩٢ الى ١٠٤ من اللائحة المشار اليها وكذلك الأحكام الخاصة بالمكافآت الدراسية الواردة في المواد من ١٠٥ الى ١١٣ من ذات اللائحة ، لم تتضمن أى نص باستثناء طلبية السنة التدريبية من هذه الأحكام بنوعيتها ، كذلك لم تتضمن اللائحة تنظيمها خاصا لهؤلاء الطلبة في هذا الشأن ، ومن ثم تسرى في شأنهم الأحكام الخاصة بالرسوم الاضافية فيلتزمون بأدائها طبقا للفئات المبينة بالمادة ٩٢ من اللائحة معدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٦٢ ، كما يفيدون من أحكام مكافآت التفوق متى توافرت فيهم شروطها .

وبالنسبة الى مدى استحقاقهم للاجازات العرضية والاعتيادية والمرضية ، فانه من الواضح أنه لا تسرى في شأنهم الأحكام الخاصة بتلك الاجازات تطبيقا للقاعدة الثانية من القاعدتين سالفتي الذكر ، باعتبار أن تلك الأحكام انما تسرى في شأن الموظفين ، دون الطلاب .

وبالنسبة الى مدى احقيتهم في المعاملة بنظام المعاشات واستحقاق ذويهم لمصاريف الجنائز ونقل الجثة ومرتب الثلاثة أشهر ، فان أحكام المعاشات ينظمها قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وتنظم أحكام مصاريف الجنائز المواد من ٨٥ الى ٩٢ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، وتنظم أحكام مصاريف نقل الجثة المواد من ٧١ الى ٧٧ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، وينظم استحقاق مرتب الاشهر الثلاثة عند وفاة الموظف أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة أشهر عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش . وجميع تلك الأحكام خاصة بالموظفين بحسب صريح نصوصها ، ومن ثم فانها لا تسرى على طلاب السنة التدريبية بكليات الطب .

ولا يسوغ الاحتجاج بأن أطباء الامتياز - باعتبارهم من

الموظفين يفيدون من أحكام قانون التأمين والمعاشات المشار اليه ، وذلك لسريان أحكامه طبقاً للبند (١) من المادة الأولى منه — على كافة موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المرتبطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقه بها أو فى ميزانيات الجامعات ... وذلك دون تفرقة بين الموظفين الدائمين والمؤقتين ، كما يفيدون أيضاً من أحكام مصاريف الجنازة ونقل الجثة وصرف مرتب الأشهر الثلاثة لورود هذه الأحكام عامة ومطلقة بالنسبة الى كافة الموظفين دون تفرقة بين الدائمين والمؤقتين ، وان طلاب السنة التدريبية بكليات الطب يعاملون معاملة أطباء الامتياز من الناحية المالية والعينية طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — لا يسوغ الاحتجاج بذلك ، اذ أن المعاملة المالية التى قصد الشارع تقريرها لطلبة السنة التدريبية تتحصل فى المقابل المالى الذى يتقاضاه أطباء الامتياز ، وهو ما يمثل نوعاً من الأجر على ما يقوم به الطالب من خدمات يفيد منها مرفق العلاج . فقد لاحظ المشرع أن الطالب وان كان يفيد من تدريبه فى المستشفيات ، الا أنه يقدم أيضاً فى ذات الوقت خدمات محدودة لتلك المستشفيات ، رأى الشارع مكافأته عنها حتى لا يضيع جهده سدى ، وتشجيعاً له خلال فترة التدريب ، لاسيما اذا ما لوحظ أن مدة الدراسة بكلية الطب تبلغ سبع سنوات ، ومن العدل أن يرتب للطالب خلال السنة السابعة نوعاً من المرتب حتى لا يتخلف عن أقرانه بالكليات الأخرى . فالقياس الذى أجراه الشارع على طبيب الامتياز انما يقتصر على الأجر المالى والمزايا العينية فقط للاعتبارات التى سلفت الاشارة اليها أما الأحكام الخاصة بالمعاشات ومصاريف الجنازة ونقل الجثة ومرتب الأشهر الثلاثة المستحق عند الوفاة ، فمنبط سريانها بحسب صريح نصوصها هو تحقق صفة الموظف العام فى المستقبل ، فما لم تثبت هذه الصفة امتنع سريانها الا بنص صريح يقرر هذا السريان . فالمانع من تطبيق تلك الأحكام على طلبة السنة التدريبية منبثق من ذات وضعهم القانونى وهو أنهم مجرد طلبة وليسوا موظفين على خلاف أطباء الامتياز حيث اعتبروا موظفين مؤقتين ، وهذا المانع القانونى هو الذى يفيد ما اتسم به نص

المادة الثانية من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٢ من عموم بحسب ظاهر النص ، وبذلك لا تسرى أحكام قانون المعاشات والتأمين ومصاريف الجنازة ونقل الجثة ومرتب الأشهر الثلاثة في شأن طلبه السنة التدريبية •

ولا يغير من هذا النظر أن طلبه السنة التدريبية يتقاضون مكافآتهم خصما على بند المكافآت الشاملة الوارد بالباب الأول من ميزانيات الجامعات ، اذ لا يكفي ذلك لاقادة هؤلاء الطلبة من أحكام قانون المعاشات، وإنما يتعين أن يتحقق في المستفيد من هذه الأحكام الصفة التي اشترطها القانون وهو أن يكون من عداد العاملين الذين حددتهم بالنص ، ولا يعدو صرف مكافآت الطلبة من الباب الأول من ميزانيات الجامعات أن يكون تحديدا للمصرف المالي لتلك المكافآت وليس من شأنه أن يغير من حقيقة وضعهم القانوني من حيث كونهم طلببة وليسوا موظفين •

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن المركز القانوني لطلبة السنة التدريبية هو أنهم من طلاب الجامعات وليسوا من الموظفين ، ويترتب على ذلك في خصوص المسائل المطلوب ابداء الرأي فيها أنه :

أولا — يلتزم هؤلاء الطلاب بسداد الرسوم الاضافية ويستحقون مكافآت التفوق متى توافرت فيهم شروطها طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ •

ثانيا — لا تسرى في شأنهم أحكام الأجازات المرضية والاعتيادية والمرضية المقررة بقانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ •

ثالثا — عدم أحقيتهم في المعاملة بنظام المعاشات وعدم استحقاق ذويهم لمصاريف الجنازة ونقل الجثة ومرتب الأشهر الثلاثة •

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

المرسوم الصادر في ٢٤/١٠/١٩٥٠ بلائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات — عدم سريانه على الجامع الأزهر .

ملخص الفتوى :

يبين من ديباجة المرسوم الصادر في ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بلائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، ومن استقراء مادته الأولى ، أنه انما صدر لاعادة تنظيم الأوضاع الخاصة بالنظام الدراسي والتأديبي لطلاب جامعات القاهرة والاسكندرية و (ابراهيم) و (محمد على) على وجه التحديد . ومن ثم فان نطاق تطبيق أحكام هذا المرسوم لا يتعدى شئون الطلاب في هذه الجامعات الأربع ، فاذا كانت المادة ٣٢ منه قد قضت باعفاء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من رسوم القيد والامتحان ، فان أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات الأربع هم وحدهم الذين يسرى في شأنهم هذا الاعفاء دون أعضاء هيئة التدريس بالجامع الأزهر . ومما يدعم هذا النظر أنه يتبين بالاطلاع على أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الأزهر أن الأزهر كمعهد علمي لا يطلق عليه اسم الجامعة الأزهرية ، بل يسمى الجامع الأزهر ، ومن ثم فهو لا يعتبر بوجه عام من الجامعات المصرية .

(فتوى ٢٧ في ١/٢٦ / ١٩٥٤)

قاعدة رقم (٥٢٣)

المبدأ :

ولاية تحصيل الرسوم الطلابية والصرف منها يكون للجامعات المختلفة ، وليس لبنك ناصر الاجتماعي .

ملخص الفتوى :

انه بصدر قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ باعتباره القانون الذى ينظم شئون الجامعة بما فيها من أساتذة وطلاب قد أعيد تنظيم الرسوم التى يؤديها الطلبة وعهد الى اللائحة التنفيذية بتحديد هذه الرسوم والخدمات التى تؤدى لقاءها وبالتالى فان ولاية تحصيل هذه الرسوم والصرف منها على الأغراض الاجتماعية للطلبة يكون للجامعات المختلفة ولا يكون لبنك ناصر الاجتماعي الحق فى اقتضاء هذه الرسوم .

(ملف ٢٤٩/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٤/١/٤)

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدأ :

القرار الصادر من مجلس احدى الجامعات طبقا لحكم الفقرة ٢١ من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات بمنح المدعى درجة البكالوريوس فى العلوم — اعتباره قرارا اداريا منشئا لمركز قانونى ذاتى للمدعى بوصفه ناجحا فى امتحان بكالوريوس العلوم — وقوع خطأ فى مجموع الدرجات — وصف الخطأ فى جمع ورصد درجات المدعى بأنه خطأ غير مقصود لايعتبر من العيوب الجسيمة التى تهبط بقرار الجامعة منح المدعى درجة البكالوريوس فى العلوم الى هاوية الانعدام — القرار بنى على سلطة الجامعة التقديرية فى وزن وتقدير كفاية المدعى فى فهم وتحصيل المواد

(م ٨٠ — ج ١٧)

المقررة — هذا القرار يكتسب حصانة قانونية تعصمه من الالغاء القضائي والسحب الإداري بفوات ستين يوما على صدوره منطويا على مايعتوره من عيب مخالفة القانون — قرار الجامعة بسحب القرار بعد فوات ميعاد الغائه أو سحبه قانونا — القرار السالحب جاء مخالفا للقانون حقيقا بالالفاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن مجلس جامعة طنطا وافق بجلسته المنعقدة في ١٨/٨/١٩٧٧ على منح المدعى درجة البكالوريوس في (العلوم) في الرياضيات بتقدير عام مقبول وذلك في دور مايو سنة ١٩٧٧ بمجموع درجات ٤٨٤٫٥ درجة من المجموع الكلى ٨٠٠ درجة وقد شكلت لجنة لمراجعة النتيجة الخاصة ببكالوريوس العلوم دور مايو سنة ١٩٧٧ بناء على الشكاوى المقدمة من بعض الطلاب وقامت اللجنة باعادة رصد درجات الطلاب واتضح للجنة أن هناك حالة واحدة هي حالة المدعى (.....) بقسم الرياضيات جمعت درجاته على سبيل الخطأ اذ رصد مجموع درجاته على أنه حصل على ٤٣٣ درجة بينما مجموع درجاته الحقيقي هو ٣٨٣ درجة ، وان مجموع درجاته الحقيقي يستوجب اعتباره راسبا لعدم انطباق أى من قواعد رفع الدرجات على حالته وأوصت اللجنة بسحب الدرجة العلمية من المدعى . ويعرض الأمر على مجلس جامعة طنطا بجلستها المنعقدة في ٢٧/٧/١٩٧٨ وافق على سحب قرار الجامعة السابق صدوره في ١٨/٨/١٩٧٧ فيما تضمنه من منح المدعى درجة البكالوريوس في العلوم دور مايو سنة ١٩٧٧ . والثابت من أوراق الجامعة أن المدعى حصل فعلا على ٣٨٣ درجة من ٧٥٠ درجة وقد جمعت درجاته بحيث قرئت ٤٣٣ درجة وقام الكنترول برفع مجموع الدرجات الى ٤٥٠ درجة طبقا لقاعدة التيسير التي قررتها لجنة المتحنيين من رفع مجموع الدرجات ابتداء من ٤١٢٫٥ درجة الى ٤٥٠ درجة . وقد عقببت على اعلان نتيجة بكالوريوس العلوم جامعة طنطا دور مايو سنة ١٩٧٧ والمتضمنة اعتبار المدعى ناجحا

وحاصلا على الدرجة العلمية المذكورة تجنيده في القوات المسلحة في
١٩٧٧/١٠/٢٥ برتبة ملازم مجند وترقيته الى رتبة الملازم مجند في
١٩٧٨/٨/١ والى رتبة ملازم أول احتياط في ١٩٧٨/١٢/١ .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات
ينص في المادة ١٧٢ على أن تمنح الدرجات العلمية لمن أدى بنجاح
جميع الامتحانات المقررة للحصول عليها وفق أحكام اللائحة التنفيذية
للنانون وأحكام اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد الجامعي وتنص
المادة ١٧٣ على أنه يشترط لنجاح الطالب في الامتحانات أن تفضي
لجنة الامتحانات عن فهمه وتحصيله ذلك وفق أحكام اللائحة التنفيذية
للنانون وأحكام اللائحة الداخلية المختصة . وليس من ريب أن
القرار الصادر من مجلس جامعة طنطا طبقا لحكم الفقرة ٢١ من
المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في ١٨/٨/١٩٧٧ بمنح
المدعى درجة البكالوريوس في العلوم في الرياضيات يعتبر قرارا
اداريا منشأ لمركز قانوني ذاتي للمدعى بوصفه ناجحا في امتحان
بكالوريوس العلوم دور مايو سنة ١٩٧٧ وحاصلا على درجة بكالوريوس
العلوم في الرياضيات ولئن كان هذا القرار قد شابته عيب مخالفة
القانون لقيامه على واقعة غير صحيحة صورت في الأوراق على
سبيل الخطأ على أساس حصول المدعى على ٤٣٣ درجة جيزت طبقا
لقاعدة التيسير المتبعة الى ٤٥٠ درجة من ٨٠٠ درجة بينما الحقيقة
أن المدعى حصل على ٣٨٣ درجة من ٨٠٠ درجة وبالتالي ماكانت
تشمل قاعدة التيسير التي توجب فقط رفع الدرجات ابتداء من ٤١٢ر
درجة الى ٤٥٠ درجة وهو الحد الأدنى للنجاح الا أن هذا العيب
الذي وقعت فيه الجامعة ولم يشترك المدعى فيه لايعتبر من العيوب
الجسيمة التي تعبط بقرار الجامعة منح المدعى درجة البكالوريوس
في العلوم الى نهاية الانعدام ، وقد أسفرت التحقيقات الادارية
التي أجرتها الجامعة عن ثبوت حسن نية من وقعوا في خطأ جمع
الدرجات ووصف الخطأ في جمع ورصد درجات المدعى بأنه خطأ غير
مقصود . وليس من ريب أن قرار الجامعة بمنح المدعى الدرجة
العلمية في بكالوريوس العلوم في الرياضيات في دور مايو سنة ١٩٧٧

من جامعة طنطا هو قرار مبنى على سلطة الجامعة التقديرية في وزن وتقدير كفايته في فهم وتحصيل المواد المقررة ، وهذا القرار يكتسب حصانة قانونية تعصمه من الالغاء القضائي والسحب الإداري بفوات ستين يوما على صدوره منطويا على مايعتليه من عيب مخالفة القانون المتمثل في واقعة تقدير حصوله على ٤٣٣ درجة بدلا من ٣٨٣ درجة ، وعلى ذلك يكون قرار مجلس جامعة طنطا الصادر في ١٩٧٨/٢/٢٧ بسحب قراره الصادر في ١٩٧٧/٨/١٨ بمنح المدعى درجة البكالوريوس في العلوم في الرياضيات دور مايو سنة ١٩٧٧ قد ورد على قرار اداري غير قابل للسحب لتمتعه بالحصانة القانونية المقررة للقرارات الادارية المخالفة للقانون التي فات ميعاد الغائها أو سحبها قانونا ، ومن ثم يكون القرار الساحب الذي ورد عليه الطعن القضائي بالالغاء قد جاء مخالفا للقانون ، حقيقا بالالغاء ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء قرار مجلس جامعة طنطا الصادر في ١٩٧٨/٧/٢٧ بسحب قرار الجامعة الصادر في ١٩٧٧/٨/١٨ فيما تضمنه من منح المدعى درجة البكالوريوس في العلوم في دور مايو سنة ١٩٧٧ — يكون هذا الحكم قد صادف الصواب وصحيح حكم القانون في قضائه ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفي موضوعه برفضه ، والزام جامعة طنطا بالمصروفات .

(طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١١)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

الاختصاص بالغاء قيد الطالب بالدراسات العليا ينعقد لمجلس الجامعة وليس لمجلس الكلية — اتخاذ قرار من جهة أدنى من مجلس الجامعة يسم القرار بالبطلان — قرار مجلس الكلية مجرد اقتراح يتعين عرضه على مجلس الجامعة — اعتماد قرار مجلس الكلية من نائب مدير الجامعة للدراسات العليا يعتبر قرارا منعذما لانتطوائه

على غصب سلطة مجلس الجامعة — اختصاص مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية يمثل ضمانا لطلاب الدراسات العليا تتمثل في ضرورة مشاركة المجلسين في اتخاذ القرار وهي ضمانا ينطوى التفويض على الانتقاص منها — الاختصاصات التي يقررها القانون للمجالس أو اللجان وغيرها من التشكيلات الادارية تأبى بطبيعتها عن أن تكون مجالا للتفويض — قرار التفويض باطل بطلانا ينحدر به الى درجة الانعدام — المادة ٢٨٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ — يشترط لالغاء قيد الطالب من الدراسات العليا أن يتم بناء على التقارير العلمية السنوية التي تقدم من الأستاذ المشرف عن مدى تقدم الطالب في بحثه لرسالة الدكتوراه — عدم تقديم تقرير من المشرف عن أعمال الطالب العلمية — تقدم المشرف بخطاب الى عميد الكلية يفيد أن الطالب لم يسجل أى تقدم علمي على الاطلاق لا يرقى الى مرتبة التقارير العلمية — أساس ذلك : يشترط في هذه التقارير أن تكون تقارير موضوعية قابلة للفحص والتحصيل من جانب مجلس الجامعة قبل اتخاذ القرار بفصل الطالب من الدراسات العليا — القرار الصادر بنقل الطاعن الى وظيفة بالكادر العام والذي تم بناء على القرار الباطل الذي اتخذه مجلس الكلية بفصله يفتقد السند القانوني الصحيح .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦١ سالف الاشارة اليه تنص على أن يقدم المشرف على الرسالة تقريراً عن مدى تقدم الطالب في بحوثه في نهاية كل عام جامعي وتعرض هذه التقارير على مجلس الجامعة — ومجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية الغاء قيد الطالب بنسأ على هذه التقارير ، وواضح من هذا النص أنه ليس لمجلس الكلية اختصاص نهائي في الغاء قيد الطالب بالدراسات العليا ، وانما ينعقد هذا الاختصاص لمجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية في ضوء التقارير السنوية التي يقدمها الأستاذ المشرف على الرسالة عن مدى تقدم الطالب في

بحوثه السنوية ومن ثم فان القرار الصادر من مجلس الكلية في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ بالغاء قيد الطاعن من الدراسات العليا لا يعدو وأن يكون مجرد اقتراح كان يتعين عرضه على مجلس الجامعة الذي ناط به القانون الاختصاص باتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الأمر لم يعرض على مجلس الجامعة لمباشرة اختصاصه المذكور وانما اكتفت الجهة الادارية باعتماد قرار مجلس الكلية سالف الذكر من نائب مدير الجامعة للدراسات العليا في ٢٤ من يونية سنة ١٩٧٩ فان القرار المذكور يكون من ثم عديم الأثر قانونا لانطوائه على غصب لسلطة مجلس الجامعة، وبهذه المثابة فهو لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية حالت دون استمرار قيد الطاعن في الدراسات العليا ، وهو مالا يتقيد مخاصمته بالمواعيد المقررة للطعن بالالغاء .

ولا ينال من بطلان هذا القرار على النحو المتقدم ذكره ما عمدت اليه الكلية من عرض الأمر على لجنة الدراسات العليا التي قررت بجلسته ٢١ من يناير سنة ١٩٨٠ الموافقة على قرار نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا سالف الذكر ، ولا ما تم من اعتماد قرار اللجنة المشار اليه من رئيس الجامعة في ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ طالما أن الأمر لم يعرض على مجلس الجامعة صاحب الاختصاص الأصيل في هذا الشأن طبقا لصريح نص المادة (٢٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الإشارة اليه .

لا ينال من بطلان القرار المذكور على النحو المتقدم ما أشير اليه في الأوراق من أن الاجراءات المذكورة قد اتخذت بناء على القرار الذي كان مجلس الجامعة قد اتخذته في الجلسة الطارئة رقم ١٤٥ بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ بتفويض مجالس الكليات في النظر في تقارير المشرفين على الرسائل عن مدى تقدم الطلاب في بحوثهم في نهاية كل عام جامعي أو في الغاء قيد الطالب في ضوء تقرير المشرف على الرسالة بعد تصديق وكيل الجامعة المختص ،

ذلك انه ليس في القانون ما يفول مجلس الجامعة سلطة التفويض في هذا الاختصاص ، وان التفويض الصادر منه في هذا الفحص اذ يؤدي الى انفراد مجلس الكلية في اتخاذ القرار النهائي في هذا المجال ينطوى على اهدار صريح لحكم المادة (٢٢٨) من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الاشارة اليها ، والتي جعلت الاختصاص في هذا الصدد لمجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ، مما يمثل ضمانا لطلاب الدراسات العليا تتمثل فيما استلزمه النص المذكور من المشاركة بين المجلسين في اتخاذ هذا القرار على النحو الذى حدده؛ وهى ضمانة ينطوى التفويض سالف الذكر على الانتقاص منها •

يضاف الى ماتقدم أن الاختصاصات التى يقررها القانون للمجالس واللجان وغيرها من التشكيلات الادارية تنأتى بطبيعتها عن أن تكون مجالا للتفويض طبقا للقواعد العامة الأمر الذى يبطل قرار التفويض المنوط عنه بطلانا يتحدد به الى درجة الانعدام على نحو يقتضى عدم الاعتداد به وعدم الاعتداد بقرار مجلس الكلية الذى صدر بناء عليه بالتالى •

الفرع الثانى
مفالات تأديبية
قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ :

ادراج اسم المدعى ضمن الطلبة الناجحين فى امتحان البكالوريوس على الرغم من رسوبه فى مادة التخلف — خطأ الكلية فى هذا الشأن — سكوت الطالب على ذلك رغم علمه بالخطأ الذى وقعت فيه الكلية ينطوى على مسلك يقارب الغش .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ادراج اسم المدعى ضمن الطلبة الناجحين فى امتحان البكالوريوس يرجع الى خطأ وقعت فيه الكلية — الا أن هذا الخطأ قد اقترن بمسلك غير قويم من جانبه اذ على الرغم من علمه بما تردت فيه الكلية من خطأ وبأنه فى الحقيقة لا يعتبر ناجحاً ولا يحق له التقدم بمشروع البكالوريوس ، فانه اتخذ موقفاً سلبياً وسكت عن واقعة رسوبه وكان جديراً به أن يبصر الكلية بحقيقة وضعه وألا يلتزم الصمت فى موطن كان يتعين عليه أن ينبهها الى خطئها — لا أن ينتهز فرصة هذا الخطأ للاستفادة منه بتقديمه مشروعه للحصول على شهادة البكالوريوس دون وجه حق — فموقفه لم يكن بريئاً من كل ريبة بل لقد انطوى على مسلك يقارب الغش ويكاد يرقى الى مستواه .

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات — خلوها نص على وجوب إجراء تحقيق مع المتهم بالغش — عدم تحريمها هذا الاجراء الذى تقتضيه العدالة كمبدأ عام فى المحاكمات الجنائية أو التأديبية دون حاجة لنص خاص — متى تم هذا التحقيق ترتبت عليه جميع الآثار القانونية الملزمة لوجوده ، كعدم صلاحية من تولاه أو اشترك فيه كسلطة تحقيق أو اتهام للجلوس عند الحكم فى التهمة التى تناولها — حرمان المحقق من الاشتراك فى المحاكمة حتى ولو لم يكن قد اعرب عن رايه ، ما لم يوجد نص صريح يقضى بغير ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات قد خلت من النص على وجوب إجراء تحقيق ابتدائي مع الطالب المتهم بالغش أو الشروع فيه قبل إحالته الى لجنة التأديب ، الا أن عميد الكلية ، وقد أشرب بحالة الطالب الى لجنة تحقيق ، يكون قد علق الاحالة الى لجنة التأديب على النتيجة التى يسفر عنها التحقيق الذى أمر به ، ورتب للطلاب بذلك حقاً فى هذا الشأن بتمكينه من ابداء دفاعه فى هذه المرحلة التمهيدية ، الأمر الذى قد يتيح له اظهار براءته بما يجنبه المحاكمة التأديبية . واذا كانت اللائحة المتقدم ذكرها قد سكنت عن النص على القيام بتحقيق قبل المحاكمة ، فانها لم تمنع مثل هذا الاجراء الذى تقتضيه العدالة كمبدأ عام فى كل محاكمة جنائية أو تأديبية دون حاجة الى نص خاص عليه . ومتى تم اجراء هذا التحقيق بالفعل ، فلا سبيل الى انكار قيامه أو اهدار أثره بمقولة انه غير لازم أو كان فى الوسع الاستعناء عنه والاحتفاء بما تباشره لجنة التأديب من تحقيق . اذ أنه يصبح فى هذه الحالة جزءاً متمماً لاجراءات المحاكمة التأديبية ، واللجنة مطلق السلطة بعد ذلك فى تقديره حسبما يترأى لها لدى اصدار قرارها . وينتج من وجود هذا التحقيق جميع الآثار القانونية

المرتبة عليه لزوما ، ومن هذه الآثار عدم صلاحية من تولاه أو اشترك في اجراء من اجراءاته للجلوس عند الحكم في التهمة التي تناولها ، ما دام لم يكن مأمورا به من لجنة التأديب ذاتها ومنوطا بعضو مندوب منها ، بل تم كاجراء سابق في مرحلة مستقلة من هيئة تمثل سلطة الاتهام وتملك ابداء الرأى بتأييد هذا الاتهام أو نفيه ، وقد افصحت عن رأياها فعلا عندما قررت احالة الطالب الى المحكمة لاقتناعها بثبوت تهمة الغش عليه . وسواء أعرب المحقق عن رأيه أو سكت عنه فان الأصل أن من يقوم في الدعوى الجنائية أو التأديبية بعمل من أعمال التحقيق يتمتع عليه الاشتراك في نظر الدعوى أو الحكم فيها ما لم يوجد نص صريح لأسباب خاصة يقضى بغير ذلك كما هو الشأن في لجنة التأديب والتظلمات الخاصة برجال القضاء وبأعضاء مجلس الدولة ، وهذا أصل من أصول المحاكمات . وحكمة ذلك هو ضمان حيادة القاضي الذي يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، حتى يطمئن هذا الأخير الى عدالة قاضيه وتجرده عن الميل أو التأثير ، حتى لا تساور القاضي أو عضو الهيئة التأديبية — وقت اصدار حكمه أو قراره فتفسده — عقيدة سبق أن كونها عن التهمة موضوع المحاكمة وهو يباشر ولاية التحقيق ، أو يتولى سلطة الاتهام ، أو يشترك في اصدار قرار الاحالة أو في نظر الدعوى في مرحلة سابقة . فثمة قاعدة مستقرة في الضمير تملئها العدالة المثلى ولا تحتاج الى نص يقررها ، وهى أن من يجلس مجلس القضاء يجب الا يكون قد كتب أو استمع أو تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن أن يستشف منه رأيه في المتهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقدما بين يديه فيزعزع ثقته فيه أو يقضى على اطمئنانه اليه . ومتى قام وجه عدم الصلاحية لنظر الدعوى امتنع على القاضي الاشتراك في الحكم ، والا لحق عمله البطلان . وقد رددت هذا المبدأ المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، اذ نصت على أنه يتمتع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى اذا كان قد قام فيها بعمل مأمور بالضبط القضائي ، أو بوظيفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم ، أو ادى فيها شهادة أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة . وأنه يتمتع عليه كذلك أن يشترك في الحكم

إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة . كما بينت المادة ٣١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التي يكون القاضي فيها غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ، ورتبت المادة ٣١٤ من القانون المشار اليه جزاء البطلان على عمل القاضي أو قضاؤه في هذه الأحوال ولو تم باتفاق الخصوم . كذلك نصت المادة ٨٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه في حالة وجود سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة الى رئيس مجلس التأديب أو أحد عضويه يجب عليه التنحي عن نظر الدعوى التأديبية . ولما كانت هذه الأحكام هي بمثابة القانون العام في هذا الشأن ، فانها تنطبق من طريق القياس الصحيح على النظام التأديبي لطلاب الجامعات وأن خلت لائحة نظامهم الدراسي والتأديبي من نص خاص بالتنحي . ومن ثم تبطل محاكمة الطالب تأديبياً لعب جوهري في الشكل إذا ما اشترك فيها عضو سبق أن باشر عملاً من أعمال التحقيق في التهمة موضوع المحاكمة لا بتكليف من لجنة التأديب ، بل بوصفه سلطة تحقيق واتهام قبل إحالة الطالب الى المحاكمة ، وقام بفحص الأدلة لتكوين عقيدته ، ثم قرر الإحالة بعد اقتناعه بثبوت التهمة ، وأن التمس له عذراً قد يشفع في تخفيف وزر جريمته .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٢٤)

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

إعادة تقدير الدرجة التي أعطيت للطلاب في أحد المواد واعتباره راسباً بعد أن ثارت لدى المصحح الشكوك في وجود غش بها رغم أن التحقيق أسفر عن عدم ثبوت تلك الواقعة — القرار الصادر باعتماد نتيجة تلك المادة يكون قد صدر على غير أساس سليم من القانون ويتعين الغاؤه — لاحجه في القول بأن التصحيح وتقدير درجات الاجابة عملية فنية بحته لا يجوز قانوناً أن تخضع لرقابة القضاء الادارى حتى

لا يؤدي ذلك الى التدخل في أمور فنية تقديرية هي من اختصاص الجهة المخطو بها أمر التصحيح والتي لايجوز للمحكمة أن تحل فيه محلها ما لم يكن قد شاب التصحيح وتقدير الدرجات خطأ مادي أو اساءه استعمال السلطة — الباعث الذي دفع المصحح لاتخاذ هذا الاجراء وما قصد الى تحقيقه منه يخرج هذا الاجراء من نطاق السلطة التقديرية للمصحح ويبعده عن مجال أعمالها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المصحح كان قد قدر لاجابات المدعى احدى عشرة درجة من عشرين درجة وذلك قبل أن يثور لديه الشك في ارتكاب المدعى وزملائه الغش في الامتحان ، وذلك على أساس أنه أعطى لاجابة كل من السؤالين الاول والثاني اربع درجات ولاجابة السؤال الرابع ثلاث درجات ، وبعد أن ثارت الشكوك لديه في وجود غش لتشابه الأوراق الاخرى ، قام بشطب الدرجة التي أعطيت لورقة اجابة المدعى مستبدلاً بتلك الدرجة الصفر ، واذا انتهى التحقيق الذي اجرى في واقعة الغش التي نسبت الى المدعى وزملائه الى حفظ الموضوع واعتبار درجات الطلبة المشار اليهم كما هي ، قام المصحح بتعديل درجة الصفر المعطاة لورقة المدعى الى خمس درجات من عشرين درجة وذلك بعد اعادة تقدير الدرجة التي أعطيت لكل من السؤالين الاول والثاني وجعلها درجة واحدة من سبع درجات بعد أن كان المصحح قد قدر لاجابة كل سؤال منهما أربع درجات من سبع .

ومن حيث أن السيد رئيس قسم الاقتصاد بالكلية انتهى على ما سلف بيانه — بعد أن عرضت عليه مذكرة الاستاذ المصحح التي تضمنت ما ثار في ذهنه من وجود غش في الاوراق التي تشابهت الاجابة فيها — الى أن تعطى كل ورقة ما تستحقه من تقدير بغض النظر عن الظروف التي تثير الشك على أن يجسم الأمر بصورة عامة اذ ليس هناك ما يبرر تعديل الدرجة دون تحقيق واذا انتهت اللجنة التي شكلت لتحقيق الموضوع الى اعتماد نتيجة التصحيح كما هي ومن ثم تقرر حفظ الموضوع واعتبار الدرجات التي أعطيت كما هي فان مقتضى ذلك أن تعطى ورقة

أجابة المدعى الدرجة التى كان المصحح قد قدرها لها منذ البداية وقدرها احدى عشرة درجة من عشرين درجة ، وهى الدرجة التى أعطيت لتلك الورقة قبل أن تتناولها يد التعديل بجعلها صفرا بعد أن ثار الشك لدى المصحح فى ارتكاب المدعى الغش ، باعتبار أن تلك الدرجة هى التعبير الحقيقى الذى أفصح به المصحح عن تقديره لاجابة المدعى ومن ثم فما كان يجوز للمصحح — بعد أن تقرر حفظ التحقيق فيما نسب الى المدعى وان يعطى الدرجة التى يستحقها دون تعديل — ان يعود الى تقدير درجة اجابة المدعى على نحو ينزل بالتقدير الأول المعطى له نزولا من شأنه اعتبار المدعى راسبا فى مادة الاقتصاد التحليلى بعد ان كان ناجحا فيها ، لما فى هذا الاجراء الذى أثاره المصحح من جزاء غير قانونى قصد توقيعه على المدعى عن واقعة وقرت فى ذهن المصحح ولم تثبت فى حق المدعى . ومن ثم يكون هذا الاجراء مخالفا للقانون .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فانه لا حجة فى القول بان التصحيح وتقدير درجات الاجابة عملية فنية يحته لا يجوز قانونا أن تخضع لرقابه القضاء الادارى حتى لا يؤدي ذلك الى التدخل فى أمور فنية تقديرية هى من اختصاص الجهة المنوط بها أمر التصحيح والتى لا يجوز للمحكمة أن تحل فيه محلها ما لم يكن قد شاب التصحيح وتقدير الدرجات خطأ مادى أو اساءة استعمال السلطة ، لا حجة فى ذلك اذ أن المصحح بعد أن قرر لاجابة المدعى أربع درجات عن كل من السؤال الاول والثانى وثلاث درجات للسؤال الرابع بما من شأنه أن أصبحت الدرجات المعطاة لورقة المدعى هى احدى عشرة درجة من عشرين درجة فقد عاد المصحح وأعطى تلك الورقة صفرا بعد أن ثارت لديه الشكوك فى وجود غش بها ورغمما عن أن التحقيق أسفر عن عدم ثبوت تلك الواقعة فقد تناولت يد المصحح بالتعديل الدرجة التى أعطيت لكل من السؤالين الاول والثانى — وهما السؤالان اللذان تشابهت الاجابة فيهما باجابات الاوراق الاخرى — وقدر لكل منهما درجة واحدة بما ينبىء عن الباعث الذى دفع المصحح لاتخاذ هذا الاجراء وما قصد الى تحقيقه منه الأمر الذى يخرج الاجراء المذكور من نطاق السلطة التقديرية للمصحح ويبعده عن مجال اعمالها.

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان من شأن اعاده تقدير الدرجة التي أعطيت لورقة اجابه المدعى على نحو مخالف للقانون ان اعتبر المدعى راسبا في مادة الاقتصاد التحليلي ، فان القرار الصادر باعتماد نتيجته تلك المادة يكون قد صدر على غير أساس سليم من القانون ويتمين الغاؤه ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تفسيره وتأويله .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فانه يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبالغاء القرار الصادر باعتماد نتيجة امتحان السنة الثالثة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذي عقد في شهر مايو سنة ١٩٧٥ فيما تضمن من اعتبار المدعى راسبا في مادة الاقتصاد التحليلي مع ما يترتب على ذلك من آثار ، والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ١٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

اخلال الطالب بحسن السير والسلوك داخل الجامعة وخارجها —
صدور قرار لجنة التأديب بغضله حتى نهاية العام — صحيح قانونا —
عدم تسبب هذا القرار — ليس سببا لابطالنه .
ملخص الحكم .

اذا كان الثابت أن الذنب المنسوب الى الطالبة المطعون عليها هي انها وشريكها قد أخلا بحسن السير والسلوك داخل الجامعة وخارجها مما يقع تحت طائلة الفقرة ج من المادة ٤٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي لطلاب الجامعات ، وقد بان للمحكمة من محضر التحقيق الأول ومن محضر لجنة التأديب ، أن هذه اللجنة قد استخلصت هذه النتيجة استخلاصا سائغا ، وأن العقوبة التي أوقعتها بغضلها حتى نهاية العام

تدخل في حدود النصاب القانوني المقرر، وأنه وإن كان قرارها غير مسبب، إلا أن عدم تسببيه لا يعيبه، لأن اللائحة لم تشترط التسبب، كما فعلت في أحوال تأديبية أخرى، كتأديب أعضاء هيئة التدريس • والأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبب قراراتها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها •

(طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٥٦)

قاعد رقم (٥٣٠)

المبدأ :

وجوب اتباع قواعد الشكل والاجراءات في اصدار القرار التأديبي والالتزام بمقتضاه — اشتراط القانون تشكيل لجنة تأديب أو مجلس تأديب على نحو معين لا مناص من انعقاده بالتشكيل المعين له والا وقع الانعقاد باطلا غير صحيح — نتيجة ذلك : بطلان ما انبثق من قرارات عن التشكيل الباطل — أساس ذلك — تطبيق : نص المادة ١٨٢ من قانون تنظيم الجامعات على تشكيل مجلس تأديب الطلاب على نحو معين وعلى أن أقدم اساتذة الكلية انما يحل محله من يليه في الأقدمية — يتعين الالتزام بكشف الأقدمية وليس بأقدم الحاضرين غير المعتذرين المتواجدين بالكلية في تاريخ انعقاد المجلس — وجوب اخطار الأقدم من أعضاء هيئة التدريس بميعاد انعقاد مجلس التأديب وعدم مجاوزة الأقدم الى من هو أحدث منه الا بعد أن يتحقق اخطاره ويثبت غيابه أو قيام مانع قانوني — مخالفة ذلك يترتب عليه بطلان تشكيل مجلس التأديب •

ملخص الحكم :

أن قواعد الشكل والاجراءات في اصدار القرار التأديبي مما يتعين اتباعه والالتزام موجبه ومقتضاه فان استوجب القانون تشكيل لجنة تأديب أو مجلس تأديب على نحو معين فلا مناص من انعقاده بالتشكيل المعين والا وقع الانعقاد باطلا غير صحيح ولازم البطلان

ما انبثق من قرارات عى التشكيل الباطل ذلك أن التشكيل على ما توخاه
المشرع وأفصح عنه ضمان وأطمئنان تصفو به نفس المتهم وتقر على
مصره فلا تترزع ثقته أو يتعلل اطمئنانه فيمن وكل اليه امره ، ومثل
هذا الضمان الاساسى من قبيل الاجراء الجوهرى الذى يترتب انبطلان
جزاء لمخالفته ، وهو بطلان لا يقبله سكوت صاحب الشأن عن التمسك
به أمام المجلس التأديبى فليس هذا السكوت ما يصحح وجه المخالفة
وانما يبقى لصاحب الشأن أمام المحكمة فى كل وقت الدفع بهذا البطلان
والذى تقضى به المحكمة من تلقاء ذاتها •

ومن حيث أن المادة ١٣٨ من قانون تنظيم الجامعات تقضى بأن
يشكل مجلس تأديب برئاسة نائب رئيس الجامعة المختص وعضويه
الوكيل المختص للكلية أو المعهد وأقدم أعضاء مجلس الكلية أو المعهد
وعند الغياب أو قيام المانع يحل محل نائب رئيس الجامعة أقدم العمداء
ثم من يليه فى الأقدمية ويحل محل وكيل الكلية أقدم أساتذة الكلية
ثم من يليه فى الاقدمية ، والثابت فى هذا الصدد انه فى مجال تحديد من
يحل محل وكيل الكلية أفصح المشرع عن أن أقدم أساتذة الكلية انما
يحل محله من يليه فى الاقدمية بما يغنى عن تكرار ذات القاعدة فى شأن
من يحل محل أقدم أعضاء مجلس الكلية كعضو أصيل بالمجلس اذ يتعين
فى هذه الحالة اتساقا مع صريح النص ان يحل محله ويقوم مقامه من
يليه فى الاقدمية ... ، وهى ذات القاعدة التى أفصحت عنها المادة ٩١
من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات والمشار اليها فى شأن عضوية
لجنة تأديب الطلاب ، بل أن قاعدة حلول التالى فى ترتيب الاقدمية محل
أقدم الاساتذة عند غيابه أو قيام المانع فى حقيقة أمرها قاعدة أصولية
فى غنى عن النص الصريح ذلك أن وصف الأقدم بين أعضاء هيئة
التدريس اذا ما ذایل أحد الاعضاء لاحق حتما بحكم اللزوم التالى له
فى الاقدمية ، بما مفاده أن أقدم أعضاء هيئة التدريس هو الاقدم
الذى لا يقوم به مانع أو غاب ، وعند غيابه أو قيام المانع فالأقدم هو التالى
له مباشرة بكتشف الأقدمية — فلا يستقيم القول اذا كان المشرع قدسكت
عن بيان من يقوم مقام الاقدم من الاساتذة أو أن الاقدم انما يعنى
به أقدم الحاضرين غير المعتذرين ، فليس التواجد بالكلية من عدمه

في حين انعقاد المجلس والذي قد يترك للمصادفة وحدها ، سبيلا الى تحديد الاقدم بين الاساتذة ، وانما يتعين في ذلك التزام كشف الاقدمية الثابت واخطار الاقدم من أعضاء هيئة التدريس بميعاد انعقاد مجلس التأديب وعدم مجاوزة الأقدم الى من هو أحدث منه الا بعد أن يتحقق اخطاره أو يثبت غيابه أو قيام مانع قانوني به .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن الدكتور (.....) عضو مجلس التأديب الذي حاكم المدعى لم يكن أقدم أعضاء مجلس الكلية اذ يأتي ترتيبه الرابع والعشرون في قائمة الاقدمية ، ولم تثبت الكلية أن تحقق اتصالها بجميع الاسبق منه أقدمية وقيام مانع أو غيابهم يبرر اختياره من دونهم كافة — فان لحكمة القضاء الإداري فيما استخلصت في ذلك — معززا بدلائل وقرائن الاحوال وما قدمه المدعى من خطابات شخصية من بعض الاساتذة الذين لا يرقى اليهم شك بأنه لم يسبق دعوتهم الى حضور مجلس التأديب ولم يقم بهم مانع يحول دون ذلك ، وهو ما لم تدحضه الجامعة بادعاء أن تلك الدعوى تحقق توجيهها بأى نحو — ما يبرر وجدانها وسلامة اقتناعها وصحیح عقيدتها ببطلان تشكيل مجلس التأديب الذي حاكم المدعى مما يستتبعه حتما من بطلان القرار الطعن المنبثق عنه .

ومن حيث أنه لما تقدم فان الحكم المطعون فيه قد صادف حكم القانون اذ قضى بالغاء القرار المطعون عليه الصادر من مجلس التأديب لطلاب جامعة القاهرة والمؤيد من مجلس جامعة القاهرة بالغاء امتحان المدعى المقرر عليه في دور يونيو ١٩٧٣ بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا مع إلزام الطاعنين المصروفات .

(طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٧)

قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ :

نص المادة ١٨٤ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أن قرار مجلس تأديب الطلاب يسوغ التظلم منه الى رئيس الجامعة الذى يجوز له أن يعرض الجاد منها على مجلس الجامعة — قرار مجلس تأديب الطلاب بهذه المثابة لا يغير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية والتي يجرى التظلم اداريا منها — أساس ذلك : ليس لمجلس الجامعة لدى نظر التظلم سمة المجالس التأديبية وطبيعة تشكيلها ونظم اجراءاتها واوضاع الحضور والدفاع امامها — نتيجة ذلك : سلامة تشكيل مجلس تأديب الطلاب لا يغنى عنها صدور قرار من مجلس الجامعة فى شأن التظلم من قرار مجلس التأديب .

ملخص الحكم :

أن قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يقضى فى المادة ١٨٣ بأن « يشكل مجلس تأديب الطلاب على النحو التالى :

- (أ) نائب رئيس الجامعة المختص
- عضوية
- (ب) الوكيل المختص للكلية أو المعهد
- عضوية
- (ج) أقدم أعضاء مجلس الكلية أو المعهد
- رئيسا

وعند الغياب أو قيام المانع يحل محل نائب رئيس الجامعة أقدم العمداء ثم من يليه فى الاقدمية ، ويحل محل وكيل الكلية أو المعهد أقدم أساتذة الكلية أو المعهد ثم من يليه فى الاقدمية ، بينما تنص المادة ١٨٤ منه على أنه « يجوز للطلاب التظلم من قرار مجلس التأديب بطلب يقدمه الى رئيس الجامعة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور هذا القرار ويعرض رئيس الجامعة التظلمات الجدية على مجلس الجامعة للنظر

فيها » . في حين تنقضى المادة ٢١٢ منه بأنه « الى أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويتم تعديل اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد التابعة للجامعة ، يستمر العمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ واللوائح الداخلية الحالية وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ٠٠٠ » — هذا وقد نصت المادة ٩١ من اللائحة التنفيذية المشار اليها والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ على أن « تؤلف لجنة التأديب من وكيل الجامعة المختص رئيسا ومن وكيل الكلية المختص وأقدم أعضاء مجلس الكلية المختصة أعضاء . وعند الغياب أو قيام المانع يحل محل وكيل الجامعة أقدم العمداء ويحل محل وكيل الكلية أقدم أعضاء مجلسها ويحل أقدم أعضاء مجلس الكلية من يليه في الاقدمية من أعضاء هذا المجلس . وفي حالة تعذر تكوين اللجنة على النحو المتقدم تؤلف بقرار من مدير الجامعة . ويصدر قرار احالة الطلاب الى لجنة التأديب من مدير الجامعة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب عميد الكلية المختص » ، كما نصت المادة ٩٢ من اللائحة على أن « القرارات التي تصدر من الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وفقا للمادة ٩٠ تكون نهائية . ومع ذلك تجوز المعارضة في القرار الصادر غيابيا من لجنة التأديب وذلك ٠٠ ومع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الاولى من المادة ٨٨ يجوز التظلم الى مجلس الجامعة من القرار الصادر باحدى العقوبات التأديبية المبينة في البنود ٩٦، ٩٧، ٩٨ من المادة ٨٩ ويكون التظلم بطلب يقدمه الطالب لمدير الجامعة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار ولمجلس الجامعة أن يلغى العقوبة أو يعدلها » .

ومن حيث أن الثابت فيما تقدم ، وبصريح نص المادة ١٨٤ من قانون تنظيم الجامعات أن قرار مجلس تأديب الطلاب ما يسوغ التظلم منه الى رئيس الجامعة الذي يترخص في تقدير جدية التظلمات فيعرض ما يلزمه جادا منها على مجلس الجامعة وي طرح ما عدا ذلك مما يفترق الجدية ، ولمجلس الجامعة حال طرح الامر عليه أن يلغى العقوبة أو يعدلها وبهذه المثابة فان قرار مجلس تأديب الطلاب لا يغير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية الرئاسية والتي يجرى التظلم

اداريا منها ولا يختلف عنها مرتبة ، كما وأن مجلس الجامعة في هذا المنحى محض سلطة ادارية وكل اليها نظر التظلمات التي يأنس رئيس الجامعة وجها لجديتها — وعليه لا يسوغ القول بأن مجلس الجامعة في هذا الصدد بمثابة مجلس التأديب الاستثنائي صاحب الولاية العامة في نظر الطعون في العقوبات التأديبية فليس لمجلس الجامعة ثمة المجالس التأديبية وطبيعة تشكيلها ونظم اجراءاتها وأوضاع الحضور والدفاع أمامها ، بل أن التظلمات لا تقدم رأسا الى مجلس الجامعة ولا تعرض عليه قاطبة ، وانما يتوجه بها الى رئيس الجامعة فينأى بغير الجاد منها عن العرض على المجلس الذي لا ينهض له من اختصاص الا في حدود ما يطرحه عليه رئيس الجامعة — وعلى ذلك فان سلامة تشكيل مجلس تأديب الطلاب لا يغنى عنها صدور قرار من مجلس الجامعة في شأن التظلم من قرار مجلس التأديب فليس لمجلس الجامعة مجلسا تأديبيا استثنائيا يمكن أن ينسب اليه قرار تأديبي وتحرى أوضاع سلامته ، بمنأى عن عيوب التشكيل التي عساها قارنت انقضاء مجلس تأديب الطلاب ، ولا مندوحة من ثم من تحرى أركان قرارات هذا المجلس قانونا وما يعتورها من عيوب الشكل .

(طعن رقم ٨٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٧)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

نص المادة ٢٥١ من اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر الصادر بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن قرار لجنة تأديب الطلاب يسوغ التظلم منه لرئيس الجامعة ومجلس الجامعة حال طرح الأمر عليه أن يلغى العقوبة او يعدلها — نتيجة ذلك — لا ترقى قرارات لجنة تأديب الطلاب الى مرتبة الأحكام التأديبية التي يطعن فيها رأسا أمام المحكمة الادارية العليا ويكون الالتجاء بشأنها الى محكمة القضاء الادارى — اساس ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ حددت في المادة (٢٤٨) العقوبات التأديبية التي توقع على الطلاب ، كما حددت في المادة (٢٤٩) الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات المذكورة ، ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة (٢٥١) على أنه يجوز التظلم الى مجلس الجامعة من القرار الصادر باحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في البنود ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة (٢٤٨) ويكون التظلم بطلب يقدمه الطالب لمدير الجامعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ولمجلس الجامعة أن يلغى العقوبة أو يعدلها •

ومن حيث أن الثابت مما تقدم وبصريح نص المادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية لقانون الازهر المشار اليها أن قرار لجنة تأديب الطلاب مما يسوغ التظلم منه لرئيس الجامعة ولمجلس الجامعة حال طرح الامر عليه أن يلغى العقوبة أو يعدلها ، واذا جاز المشرع على هذا النص التظلم من قرارات تأديب الطلاب الى سلطة ادارية وخولت هذه السلطة حق الغاء العقوبة أو تعديلها شأن القرارات الادارية الصادرة من السلطة الرئاسية ، فان المشرع بذلك يكون قد ساوى بينهما في المرتبة وبهذه المثابة لا ترقى قرارات لجنة تأديب الطلاب الى مرتبة الاحكام التأديبية التي يطعن فيها رأسا أمام المحكمة الادارية العليا ويكون الالتجاء الى محكمة القضاء الادارى ابتداء لا مطعن عليه •

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٧)

قاعدة رقم (٥٣٣)

المبدأ :

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وضعا نظاما متكاملا لتأديب الطلاب عن جميع المخالفات التي تقع منهم ، ومنها ارتكاب جريمة الغش في الامتحان أو الشروع فيه — لمجلس تأديب الطلاب سلطة تحديد العقوبة التي تتناسب مع المخالفة التي ارتكبها الطالب من بين العقوبات التي عدتها المادة (١٣٦) من اللائحة التنفيذية وليس من بينها الحرمان من قواعد الرأفة — القواعد التنظيمية العامة المتسمة بطابع العمومية والتجريد — تلتزم جهة الادارة بمراعاتها في التطبيق على الحالات الفردية — تعديل أو إلغاء هذه القاعدة يكون بنفس الاداة ، أى بقرار تنظيمي عام مماثل ، لافى تطبيق فردى قصرا عليه والا وقعت مخالفة للقانون — تطبيق : عرض نتيجة امتحان المدعى أنذى ادين بتهمة ارتكاب الغش على مجلس الكلية — تقرير المجلس عدم تطبيق قواعد الرأفة عليه — عدم ورود هذه القاعدة ضمن قواعد الرأفة — قرار المجلس لا يمكن أن يعد قرارا تنظيميا عاما — انما هو تطبيق فردى خلافا للقاعدة العامة — ادعاء الجامعة بوجود عرف ادارى جرى على الا يستفيد من الرأفة الطالب الذى يصدر ضده حكم من مجلس تأديب الطلاب غير مقنع — أساس ذلك : أن هذه القاعدة العرفية تخالف القواعد الصادرة من مجلس الكلية التي خلت من شرط يحرم من ارتكب غشا من قواعد الرأفة — اذا كانت ثمة قاعدة عرفية بهذا المعنى لكان على مجلس الكلية أن يضمن قواعد الرأفة التي اصدرها تلك القاعدة القول بها .

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات قد نص في المادة (١٨٠) على أن « يخضع الطلاب للنظام التأديبي وتبين اللائحة التنفيذية هذا النظام وتحدد العقوبات التأديبية » وقد نصت

المادة (١٨١) على أن « لمجلس تأديب الطلاب توقيع جميع العقوبات التأديبية » .

وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لذلك القانون المصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ النظام التأديبي للطلاب في القسم السادس من الباب الرابع حيث عدت المادة (١٢٤) المخالفات التأديبية ومنها « كل أخلال بنظام الامتحان أو الهدوء اللازم له وكل غش في امتحان أو شروع فيه » وقضت المادة (١٢٥) على أن « كل طالب يرتكب غشا في امتحان أو شروعا فيه ويضبط في حالة تبس يخرج العمد أو من ينوب عنه من لجنة الامتحان ويحرم من دخول الامتحان في باقي المواد ويعتبر الطالب راسبا في جميع مواد هذا الامتحان ويحال الى مجلس التأديب ، أما في الاحوال الاخرى فيبطل الامتحان بقرار من مجلس التأديب أو مجلس الكلية ويترتب عليه بطلان الدرجة العلمية اذا كانت قد منحت للطلاب قبل كشف الغش » وعدت المادة (١٢٦) العقوبات التأديبية التي توقع على الطلاب وهي تندرج من التنبيه شفاهه أو كتابه الى الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر ، الى الغاء امتحان الطالب في مقرر أو أكثر الى أن تصل الى الفصل النهائي من الجامعة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية قد وصفا نظاما متكاملا لتأديب الطلاب عن جميع المخالفات التأديبية التي تقع منهم ، ومنها ارتكاب الغش في الامتحان أو شروع فيه ، وأناطاً لمجلس تأديب الطلاب سلطة تحديد العقوبة التي تتناسب مع المخالفة التي ارتكبها الطالب من بين العقوبات التي عدتها المادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية وليس من بينها الحرمان من الاستفادة من قواعد الرأفة التي جرت الجامعات على العمل بها منذ نشأتها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك — ولما كان الثابت من الاوراق أن المدعى قد قدم الى مجلس تأديب الطلاب بتهمة ارتكاب الغش في امتحان اللغة الفرنسية الذي أجرى بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٠ ، ففسر

المجلس بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٠ « الغاء امتحاناته (المدعى) في مادة اللغة الفرنسية يوم ٢٦/٥/١٩٨٠ والمواد التالية لها ، مع اعلان نتيجته في المواد السابقة » ومن تم يكون مجلس التأديب قد استنفذ ولايته في تأديب المدعى وقدر العقوبة المناسبة للجريمة المنسوب اليه ، فلا يسوغ اضافة عقوبة أخرى عن ذات الجرم ، وانما يتعين معاملة المدعى فيما يتعلق بالمواد التي لم يلغ امتحانه فيها معاملة سائر اقرانه ، خاصة وأن مجلس التأديب قد عني أن ينص صراحة على « اعلان نتيجته في المواد السابقة » وهو مايعنى أن يتبع في اعلان تلك النتيجة مايتبع في اعلان سائر الطلاب دون تفرقه بين المدعى وبينهم بسبب مانسب اليه من غش .

ومن حيث أنه لا وجه للتحدى بأن ثمة قاعدة عرفية قد استقرت عليها الجامعة تقضى بحرمان الطالب الذي ارتكب غشا من الاستفادة من قواعد الرأفة — ذلك أن الثابت من الاوراق أنه بجلسة ٧/٤/١٩٨١ أمام محكمة القضاء الادارى — أثناء نظر الشق المستجبل من الدعوى أودعت جامعة عين شمس حافظة مستندات انطوت على صورة كتاب صادر من عميد كلية الحقوق موجه الى أمين الجامعة جاء به « أن حالات الرأفة تبحث بالنسبة لكل فرقة من قبل لجنة الممتحنين حالة بحالة ، وتغير قواعد استفادة الحالات من الرأفة من عام الى آخر ومن فرقه لآخرى ، وقد لاتمنح رأفة اطلاقا في بعض الفرق في ضوء نسبة النجاح فيها ، وأنه من ضمن ما هو مستقر عليه في الكلية بحسب العرف الادارى والجامعى منذ نشأتها وحتى الآن هو أنه لا يستفيد من الرأفة الطالب الذى يصدر ضده حكم من مجلس تأديب الطلاب على أساس وجود تعارض منطقي بين ارتكاب جريمة الغش الثابتة بحكم مجلس التأديب واستفاده الطالب من الرأفة ، وأن الرأفة للطالب الراسب هو استثناء من الأصل العام وقد قام على أساس العرف الادارى والجامعى وأن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسيع فيه — وأنه جرت العادة على عرض قرارات مجلس التأديب الخاصة بطلاب الكلية على مجلس الكلية للاحاطة » وخلص الكتاب من ذلك الى أنه « بناء على ماتقدم تم احاطة مجلس الكلية بجلسة ٢٢/١١/١٩٨٠ علما بحالة الطالب (المدعى)

وعدم استفادته من قواعد الرأفة ، وبهذا يكون قرار مجلس الكلية المشار اليه ليس سوى تنفيذ لما جرى عليه العرف الادارى والجامعى يصدد هذه الحالة » وانطوت تلك الحافظة على محضر اجتماع مجلس الكلية فى يوم ١١/٢٢/١٩٨٠ الذى جاء به تحت بند (ثامن عشر) : « النظر بشأن نتيجة الطالب ... وافق المجلس على عدم تطبيق قواعد الرأفة على الطالب ... » — وبجلسة ١٩٨٢/٢/٣ أثناء نظر الشق الموضوع للدعوى أمام محكمة القضاء الادارى قدمت جامعة عين شمس مذكرة رددت فيها أنه ليست هناك قواعد أو حالات محددة للرأفة ، وإنما تبحث الحالات — بالنسبة لكل فرقة حاله بحاله ، وارفقت حافظة مستندات أخرى طويت على كتاب آخر من عميد الكلية الى أمين الجامعة جاء به « ان قواعد الرأفة مسألة تقديرية لمجلس الكلية ، وقد جرت تقاليد الكلية منذ أنشائها على أن الرأفة لا تمنح الا لطالب يستحقها ، وأن الطالب الذى يلجأ الى أساليب الغش والتى تثبت أدانته فيها من الجهات المختصة لا يكون جديرا بمنحه رأفة فى الامتحان ولا يعتبر ذلك وفقا للقواعد العامة عقوبة اضافية على أساس أن الرأفة هى مسألة تقديرية لمجلس الكلية وأنها لا تمنح الا لمن يكون جديرا بالحصول عليها ، والطالب الغشاش لا سيما فى كلية القانون غير جدير بالرأفة » وبجلسة ١٩٨٣/١٢/١٠ صرحت هذه المحكمة للطاعن باستخراج صورة رسمية من القواعد المتعلقة بالرأفة بالنسبة للسنة المقيده عليها الطاعن ، وبجلسة ١٩٨٣/١٢/٣١ قدم الطاعن حافظة مستندات طويت على شهادة رسمية صادرة من كلية الحقوق بجامعة عين شمس مؤرخه فى ١٨/١٢/١٩٨٣ جاء بها « أن قواعد الرأفة فى العام الجامعى ١٩٨٠/٧٩ بالنسبة للفرقة الاولى هى : (١) يعطى الطالب نصف درجة بلا قيد ولا شرط فى المواد التى يحصل فيها على ٩ درجات • (٢) يعطى الطالب عشر درجات للنجاح نهائيا أو للنجاح متخلفا فى مادة أو مادتين مع جواز جبر مادة أو أكثر من المواد التى يحصل فيها على ٣٠ ٪ من الدرجة النهائية (٣) يعطى الطالب اثنا عشر درجة لمنع فصله فى مادة أو أكثر • (٤) يمنح الطالب درجتين لرفع تقديره بشرط الا يكون قد عوض فى مادة ما » • وبعد أن ختمت هذه القواعد وذيلت بعبارة (أربع قواعد) و (أمضاء) أضاف عميد الكلية ما يلى « علما بأن مجلس الكلية قد قرّر

عدم تطبيق قواعد الرأفة على كل من يثبت في حقه ارتكاب جريمة العُش
أيا كانت العقوبة التي يوقعها عليه مجلس التأديب . ويرجع ذلك الى
أن قواعد الرأفة هي سلطة تقديرية لمجلس الكلية يضع لتطبيقها الضوابط
التي يراها مادامت تأخذ صفة القاعدة العامة . بل أكثر من ذلك فإن
التطبيق القانوني السليم لقواعد الرأفة يقتضى النظر لكل حالة على حده .
ومع ذلك فإن مجلس الكلية قد جرى على تطبيق هذه القواعد بصفة
عامة مجرده وبذلك لم يستفد الطالب من هذه القواعد وفقا لقرار مجلس
الكلية « وبجلسة ١٩٨٤/٢/٢٥ قرر الحاضر عن الجامعة أمام هذه
المحكمة حين سؤل عما اذا كان مجلس الكلية قد أضاف قواعد تنظيمية
غير القواعد الاربع الواردة في الكتاب المقدم من الطاعن ، أجاب « أن
مجلس الكلية في جلسة ١٩٨٠/١١/٢٢ قرر حرمان الطالب الثابت في
حقه العُش من تطبيق قواعد الرأفة ، ولم يكن هناك شخص يطبق عليه
هذا القرار سوى الطاعن ، فالمجلس وضع قاعدة تنظيمية وطبقها عليه » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن مجلس كلية الحقوق بجامعة
عين شمس قد أصدر قواعد عامة تطبق في شأن جميع الطلاب بالفرقة
الاولى من العام ١٩٧٩/١٩٨٠ أطلق عليها « قواعد الرأفة ومؤداها
اضافة بعض الدرجات الى الدرجات التي يحصل عليها الطالب بقصد
نجاحه ، أو بقصد منع فصله ، أو بقصد رفع تقديره ، وحددت عدد
الدرجات التي تضاف في كل حالة وشروط اضافتها ، والواضح من
هذه القواعد أنها قواعد عامة مجردة ، وأنه قصد بها تخفيف الاثار
المرتتبة على تقدير الدرجة التي يستحقها الطالب في المواد التي أدى
فيها الامتحان ، مراعاة للاختلاف الطبيعي بين معايير التقدير لدى
المصحين المختلفين ، ويظهر ذلك جليا من تغير عدد الدرجات المضافة
تيعا لجسامة الاثر المرتب على اضافتها ، فهي تقتصر على نصف درجة
اذا توقف عليها رسوب الطالب في مادة أو اثنتين ، وهي تزيد الى عشر
درجات اذا توقف عليها نجاحه في جميع المواد ، ثم تزيد الى اثني عشر
درجة اذا توقف عليها فصل الطالب ، ومن ثم ينتقى ما أبدته الجامعة
(المطعون ضدها) من أنه ليست هناك قواعد أو حالات للرأفة وانما
تبحث الحالات بالنسبة لكل فرقة من قبل الممتحنين حاله حاله .

وحيث أن القاعدة التي جرى عليها قضاء هذه المحكمة أن القواعد التنظيمية العامة التي تصدرها جهة الادارة متسمة بطابع العمومية والتجريد ، تكون بمثابة اللائحة أو القاعدة القانونية الواجبة الاتباع في صدد ما صدرت بشأنه ، فتلتزم جهة الادارة بمراعاتها في التطبيق على الحالات الفردية ما لم يصدر منها تعديل أو الغاء لهذه القاعدة بنفس الاداة ، أى بقرار تنظيمي عام مماثل ، لا في تطبيق فردى قصرا عليه ، والا وقعت في مخالفة القانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لذلك ، ولما كان الواضح أن مجلس كلية الحقوق بجامعة عين شمس قد خالف القواعد التنظيمية العامة التي اصدرها ، في تطبيق فردى هو حالة المدعى ، ولا مفتح فيها أبدته الجامعة من أن العرف الادارى والجامعى قد جرى على الا يستفيد من الرأفة الطالب الذى يصدر ضده حكم من مجلس تأديبي الطلاب على أساس وجود تعارض منطقي بين ارتكاب جريمة الغش الثابتة بحكم مجلس التأديب واستفادة الطالب من الرأفة — لا مفتح في ذلك ، لانه يشترط لاعتبار العرف ملزما للادارة أن يتوافر شرطان :

١ — أن يكون العرف عاما وأن تطبقه الادارة بصفه دائمة وبصورة منظمة .

٢ — والا يكون العرف مخالفا لنص مكتوب ، والثابت أن الجامعة لم تقدم دليلا على دوام واضطراد القاعدة العرفية المقول بها ، كما أن الواضح أن هذه القاعدة العرفية تخالف القواعد الصادره من مجلس الكلية التي خلت من شرط يحرم من ارتكب غشا من قواعد الرأفة بل أن بعضها نص فيه على أنه يطبق بلا قيد أو شرط ، ولو كانت ثمة قاعدة عرفية مضطرده منذ أنشاء الجامعة على ماتقول به المطعون ضدها — ما لا يستفيد من قواعد الرأفة من ثبت في حقه ارتكاب الغش لكان على مجلس الكلية أن يضمن قواعد الرأفة التي اصدرها ، تلك القاعدة المقول بها .

ومن حيث أنه لا تمنع كذلك فيما اضافة عميد كلية الحقوق بجامعة

عين شمس في ذيل الشهادة المتضمن قواعد الرأفة من أن مجلس الكلية قرر عدم تطبيق قواعد الرأفة على من ثبت في حقه الغش ، وهو مافسره الحاضر عن الجامعة بأن مجلس الكلية حين عرضت عليه حالة المدعى بجلسة ١٩٨٠/١١/٢٢ وضع قاعدة تنظيمية عامة مؤداها حرمان الطالب الذي ثبت ارتكابه غشا من قواعد الرأفة ، وأنه طبق في ذات الوقت على حالة المدعى لانها كانت الحالة الوحيدة التي ينطبق عليها هذا الوصف ، لامتنع في ذلك لان الواضح من محضر مجلس الكلية في الجلسة المشار اليها على ماتقدم بيانه ، أن ما عرض على المجلس هو نتيجة امتحان المدعى ، وأن القرار الذي اتخذه مجلس الكلية هو عدم تطبيق قواعد الرأفة عليه ، وهو بهذا الوصف لايمكن أن يعد قرارا تنظيميا عاما ، وانما الواضح أنه تطبيق فردي خلافا للقاعدة العامة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فان القرار الصادر من مجلس كلية الحقوق بجامعة عين شمس بجلسة ١٩٨٠/١١/٢٢ بعدم تطبيق قواعد الرأفة على المدعى ، يكون مخالفا للقانون متعيينا الغاؤه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يتعين الغاؤه ، والقضاء بالغاء القرار الصادر من مجلس كلية الحقوق بجامعة عين شمس بجلسة ١٩٨٠/١١/٢٢ فيما تضمنه من حرمان المدعى من تطبيق قواعد الرأفة عليه مع ما يترتب على ذلك من آثاره الزام الجامعة المطعون ضدها بالمصروفات .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٥٣٤)

المبدأ :

يبين من احكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٧٥ ان لكل من القرار التاريخي الصادر في شأن طالب الجامعة والقرار الصادر بالغاء قيد الطالب بالدراسات العليا بالجامعة طبقا لحكم المادة

١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات مجالته الذى يصدر فيه
وسببه الذى يقوم عليه — القرار التأديبى يقوم على نسبة مغالفة
معينة الى الطالب وثبوت هذه المخالفة فى حقه — القرار الثانى يقوم
على سبب مؤداه عدم تقدم طالب الدراسات العليا فى بحوثه — صدور
قرار بالغاء قيد الطالب بالدراسات العليا بعد استيفاء كافة الاجراءات
التي يتطلبها القانون استنادا الى ما جاء فى تقرير الاستاذ المشرف من
عدم توافر الامانة العلمية لدى الطالب وهى تعنى بحكم اللزوم عدم
تقدمه فى بحوثه بعد أن ثبت ان البيانات التى دونها فى استمارات
بحثه لا أساس لها من الصحة ولا تطابق الواقع الفعلى — صدور
القرار ممن يملك اصداره قائما على سبب صحيح مستهدفا وجه
المصلحة العامة — لا يسوغ القول بان هذا القرار هو فى حقيقته قرار
تأديبى كان يتعين صدوره من مجلس التأديب بعد سماع اقواله
وتحقيق دفاعه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف
القانون وخطأ فى تفسيره وتأويله ذلك أن القرار الصادر بالغاء قيد
الطاعن من الدراسات العليا هو بعينه قرار الفصل من الجامعة وهى
العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون
الجامعات ، ومن ثم يكون مجلس التأديب هو الجهة المختصة قانونا
بتوقيع هذا الجراء بعد سماع أقوال الطاعن وتحقيق دفاعه ، هذا الى
أن المادة ١٠٢ من اللائحة سالفه الذكر قد خولفت فى حق
الطاعن ، وآية ذلك أن التقرير الذى صدر بناء عليه القرار المطعون فيه
لم يقوم بتنفيذا للمادة المذكورة كما لم يقوم فى الميعاد المنصوص عليه
فيها وهو نهاية العام الجامعى وانما وضع هذا التقرير بمناسبة نقل
الإشراف العلمى على الطاعن الأمر الذى ينطبق بشأنه نص المادة
١٠٠ من اللائحة والتى خلت من أى جراء يوقع على الطالب الذى لم
يبلغ فى رسالته مدى مقبولا عند نقل الإشراف عليه ، كما أن مفهوم
المادة ١٠٢ من اللائحة أن تتعدد التقارير التى توضع عن الطالب حتى
يمكن الجزم بعدم تقدمه فى بحوثه فضلا عن أن التقرير الذى يبرر الغاء

القيد هو ذلك الذى يبين عدم تقدم الطالب فى بحوثه واذا أستند التقرير الذى صدر على أساسه القرار المطعون فيه الى عدم تسوافر الامانة العلمية فى شأنه (الطاعن) فانه لا يكون قد تضمن ما يجزم بعدم التقدم فى بحوثه ، وانما نسب اليه أموراً لو صحت لكانت مجرد أخطاء معتادة يقع فيها أى باحث دون أن تبرر وصف الطاعن بعدم الامانة العلمية وتؤدى الى الغاء قيده بالدراسات العليا ، خاصة وأن اللائحة قد أجازت عند اكتشاف عدم صلاحية الرسالة سواء لوجود نقص أو خطأ فيها ، تكليف صاحب الرسالة باستكمال أوجه النقص أو تقديم رسالة أخرى، وبالتالي ما كان يجوز هو الأمر على ماتقدم، الغاء قيد المدعى لمجرد وجود بعض الأخطاء بفرض ثبوتها، وأخيراً فان اللجنة التى وضعت التقرير الذى قام عليه القرار المطعون فيه سردت عدة بيانات وردت باستثمارات البحث على أنها غير صحيحة بينما المدقق يتبين له صحة هذه البيانات ، هذا ولم يرد فى الاوراق ما يدل على أن اللجنة قد انتقلت الى ميدان البحث ولا نتيجة التحرى عن مدى صحة البيانات المذكورة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن تخرج من كلية الزراعة بجامعة القاهرة دور يونيو سنة ١٩٧٢ وعين معيداً بقسم الاقتصاد الزراعى والارشاد فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ووافق مجلس الكلية فى ١٢ من يناير سنة ١٩٧٦ على تسجيل المدعى للماجستير وكان موضوع البحث دراسة تحليلية لاقتصاديات العنب فى محافظة المنيا وذلك تحت اشراف الاستاذ الدكتور محمد ، وبمناسبة سفر الاستاذ المشرف طلب عميد الكلية فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ تشكيل لجنة لدراسة ما توصل اليه الطاعن فى بحثه لدرجة الماجستير وشكلت اللجنة من كل الدكاترة أحمد وجمال الدين وعبد الهادى وعقدت ثلاثة اجتماعات كان آخرها فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وأثبتت فى محضر الاجتماع الاخير أنها قامت بزيارة ميدانية الى مكان البحث بمركز سمالوط وأن نتائج بحثها أكدت أن البيانات التى سجلها الطاعن فى استثمارات الاستبيان الخاصة ببحثه لا أساس لها من الصحة فى الواقع الفعلى فى منطقة البحث ، وحصلت اللجنة على اقرارات مكتوبة من معظم أصحاب المزارع التى تناولها البحث تفيد أن البيانات المدونة فى استثمارات الاستبيان

الخاصة بمزارعهم غير صحيحة وأنهم جميعا لم يقابلوا الطاعن كما أنه لم يحضر الى مزارعهم ، وفي ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ وافق مجلس كلية الزراعة على تعديل الاشراف على الطاعن وذلك بأختبار الاستاذ الدكتور / أحمد مشرفا أساسيا والدكتور جمال الدين والدكتور عبد الهادي مشرفين معاونين وفي ٢ من أبريل سنة ١٩٨٠ رفع الاستاذ المشرف الى رئيس قسم الاقتصاد الزراعي بالكلية تقريراً استنادا الى ما أنتهت اليه اللجنة المكلفة يبحث مدى تقدم الطاعن في بحوثه ، أورد فيه أن الطاعن قام بتزوير وتلقين واختلاق بيانات سجلها في استثمارات الاستبيان الخاصة ببحثه الأمر الذى يعنى أن المذكور تنقصه الامانة العلمية اللازم توافرها كشرط أساسى فى الباحث للقيام بالاعمال البحثية العلمية ، وطلب اتخاذ اللازم نحو الغاء تسجيل رسالة الماجستير الخاصة بالطاعن ، ووافق مجلس القسم فى ٤ من مايو سنة ١٩٨٠ على الاخذ بتوصية الاستاذ المشرف ثم وافق مجلس الكلية على ما أنتهى اليه مجلس القسم ، وبعرض الأمر على مجلس الدراسات العليا والبحوث وافق فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٠ على الغاء تسجيل المدعى بالدراسات العليا .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ أنها نظمت فى الباب الثالث (القسم الثالث الخاص بالدراسات العليا) الاشراف على طلاب الدراسات العليا ، وقد نصت المادة ١٠٠ من اللائحة على أنه « فى حالة أعارة المشرف على الرسالة الى جهة خارج الجامعة يقدم الى مجلس الكلية تقريراً عن المدعى الذى وصل اليه الطالب فى اعداد الرسالة ، وفى ضوء ذلك يعين المجلس من يحل محله أو ينضم اليه فى الاشراف » كما نصت المادة ١٠٢ على أن « يقدم المشرف على الرسالة فى نهاية كل عام جامعى تقريراً الى مجلس القسم عن مدى تقدم الطالب فى بحوثه وبعرض هذا التقرير على مجلس الكلية ، وللمجلس الدراسات العليا والبحوث ، بناء على اقتراح مجلس الكلية . الغاء قيد الطالب على ضوء هذه التقارير » كما تناولت اللائحة فى القسم السادس من الباب الثالث نظام تأديب الطلاب وعددت اللائحة بعض المخالفات التأديبية

كما نصت على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها والجهات المختصة بتوقيعها .

ويخلص مما تقدم ان لكل من الفرار التأديبي الصادر في شأن طالب الجامعة والقرار الصادر بالغاء قيد الطالب بالدراسات العليا بالجامعة طبقا لحكم المادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات ، مجاله الذي يصدر فيه وسببه الذي يقوم عليه ، اذ بينما يقوم القرار التأديبي على نسبة مخالفة معينة الى الطالب وثبتت هذه المخالفة في حقه يقوم القرار الثانى على سبب مؤداه عدم تقدم طالب الدراسات العليا في بحوثه ، ومتى كان الثابت أن مجلس الدراسات العليا والبحوث بناء على اقتراح مجلس كلية الزراعة بجامعة القاهرة قد أنعقدت نيته الى الغاء قيد الطاعن بالدراسات العليا استنادا الى حكم المادة السابقة فمن ثم يغدو غير سائغ ولا مقبول قول الطاعن بأن القرار المذكور هو في حقيقته قرارا تأديبي كان يتعين صدوره من مجلس التأديب بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه .

ومن حيث أن القرار الصادر بالغاء قيد الطاعن بالدراسات العليا قد قام على أساس ما جاء في تقرير الاستاذ المشرف المؤرخ ٢ من ابريل سنة ١٩٨٠ من عدم توافر الامانة العلمية لدى الطاعن استنادا الى ما انتهت اليه اللجنة المشكلة لبحث مدى تقدم الطاعن في بحوثه على نحو ما تقدم البيان ، وكانت عدم امانة الطاعن على النحو المشار اليه تعنى بحكم اللزوم عدم تقدمه في بحوثه بعد أن ثبت أن البيانات التى دونها الطاعن في استمارات بحثه لا أساس لها من الصحة ولا تطابق الواقع الفعلى ، وتتجاوز الاخطاء العادية التى يمكن أن يتعرض لها أى باحث ، فمن ثم يكون قد توافر في القرار المطعون فيه ركن السبب الصحيح الذى يبرره ويسوغ اصداره واذ صدر هذا القرار من مجلس الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة بناء على اقتراح مجلس كلية الزراعة بعد استيفاء كافة الاجراءات التى تطلبها اللائحة مما ينأى بالقرار المذكور عن مظنة الترييف أو شبهة الانحراف ، فانه يكون قد صدر ممن يملك اصداره ، قائما على سبب صحيح مستهدفا وجه المصلحة العامة ، وبالتالي جاء صحيحا ، متفقا وحكم القانون .

ومن حيث أنه لا يسعف الطاعن الزعم بأن التقرير الذى وضع عنه وقام عليه القرار المطعون فيه قد وضع بمناسبة نقل الاشراف العلمى عليه الأمر الذى ينطبق عليه حكم المادة ١٠٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات التى لم ترتب أى جزاء بالنسبة للطلاب الذى لم يبلغ فى بحثه مدى مقبولا ، ذلك أن حكم المادة سالفة الذكر جاء صريحا فى أن التقرير الذى تعنيه هذه المادة هو التقرير الذى يصفه الاستاذ الذى أنتقل منه الاشراف عن الطالب ، والحال فى هذه المنازعة ان التقرير الذى قام عليه القرار المطعون فيه مقدم من الاستاذ الذى انتقل اليه الاشراف على الطاعن وبالتالى فان المادة ١٠٢ من اللائحة تكون هى المادة واجبة التطبيق ، هذا ولا يعيب التقرير المذكور أن يكون قدم فى غير الميعاد المنصوص عليه فى المادة المذكورة ، وهو نهاية العام الدراسى ذلك أن هذا الميعاد ، كما قال الحكم المطعون فيه بحق ، من المواعيد التنظيمية التى لا يترتب البطلان على مخالفتها ، هذا الى أنه غير صحيح ما يدعى الطاعن من أن الاوراق قد خلت مما يفيد أن اللجنة المشكلة لبحث تقدمه فى بحوثه قد أنتقلت الى ميدان البحث وأنه لم يرد بالاوراق نتيجة التمرى عن مدى صحة البيانات التى أوردها فى استمارات بحثه ذلك أن الثابت من محضر اللجنة المؤرخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ أنها انتقلت الى ميدان البحث كما أورد هذا المحضر ما يقطع بأن البيانات التى أوردها الطاعن فى استمارات بحثه غير صحيحة ولا تطابق الواقع على نحو ما حققته اللجنة فى ميدان البحث وما أقر به غالبية أصحاب المزارع التى كان من المفروض أن يتناولها البحث .

ومن حيث أنه مما تقدم فان القرار المطعون فيه قد جاء على مقتضى حكم القانون فمن ثم فانه يكون صوابا ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض دعوى الطاعن بطلب الغاء هذا القرار وبغضو بالتالى هذا الطعن على غير أساس سليم من القانون ، حقيقا بالرفض .

ومن حيث أن الطاعن خسر هذا الطعن فقد حق الزامه بمصروفاته عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٧١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٥)

(م ٨٢ — ج ١٧)

الفرع الثالث

اتحاد الطلبة

قاعدة رقم (٥٣٥)

المبدأ :

اتحادات الكليات — مقاصف الكليات — المادة ١١٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي والاجتماعي لطلاب الجامعات الصادرة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، والمادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ — نصها على اعتبار إيرادات نادي الكلية من موارد الاتحاد — اعتبار ايجار مقاصف الكليات ضمن هذه الموارد طبقا لنص المادة ١٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١١٦ من لائحة النظام الدراسي والتأديبي والاجتماعي لطلاب الجامعات الصادرة في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ تنص على أنه « تتكون موارد اتحاد الكلية من : ١ — إيرادات الحفلات التي ينظمها وايرادات نادي الكلية » كما تنص المادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه « تتكون موارد اتحاد الكلية من : ١ — إيرادات الحفلات وأوجه النشاط التي ينظمها وايرادات نادي الكلية » . واخيرا تنص المادة ١٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ على أنه « تتكون موارد اتحاد طلاب الكلية من : ١ — إيرادات الحفلات وأوجه النشاط الأخرى التي ينظمها ، وايرادات نادي الكلية ومقصفها ، وايرادات مكاتب بيع الكتب التابعة للاتحاد » .

ولئن كانت المادة ١١٦ من لائحة النظام السدراسى والتأديبى والاجتماعى لطلاب الجامعات ، وكذلك المادة ١٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المصرية — سالفتى الذكر — قد نصتا على اعتبار إيرادات نادى الكلية من موارد الاتحاد ، وذلك دون ذكر إيرادات المقصف — بصريح اللفظ — ضمن هذه الموارد ، على نحو ما نصت عليه صراحة المادة ١٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ، الا أن المقصود بنادى الكلية — فى مفهوم ما نصت عليه المادة ١١٦ والمادة ١٤٠ المذكورتان — هو مقصف الكلية ، ومن ثم فإن إيرادات المقصف — ومنها قيمة ايجاره — انما تدخل فى مضمون إيرادات النادى ، التى قضت المادتان المشار اليهما باعتبارها من موارد اتحاد الكلية .

يؤيد ما تقدم ، التفسير الذى ذهب اليه المجلس الأعلى للجامعات لعبارة نادى الكلية ، وذلك عقب صدور لائحة سنة ١٩٥٥ سالفة الذكر ، اذ استفسرت الجامعة من المجلس المذكور عن المقصود بعبارة نادى الكلية الواردة فى اللائحة المشار اليها ، فأجاب بأن المقصود بنادى الكلية هو مكان المقصف الذى يدر إيرادا هو عبارة عن ايجار المقصف ، أى أن مقصف الكلية هو المقصود بعبارة نادى الكلية . وقد استندت الجامعة الى هذا التفسير فى تنفيذها اللائحة المذكورة من وقت العمل بها منذ سنة ١٩٥٥ .

(فتوى ١١٩ فى ١١/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

اتحاد طلاب الجامعات — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ بلائحة تنظيم اتحادات طلاب الجامعات — تحديد الطبيعة القانونية لهذه الاتحادات — هى منظمات منبثقة من النظام القانونى للجامعات وتابعة لها — اعتبارها من وحدات الجامعة — عدم تمتعها بشخصية اعتبارية مستقلة — لا يغير من هذا النظر قصر تكوين هذه الاتحادات على الطلاب وحدهم دون أعضاء هيئة التدريس أو موظفى الجامعات .

ملخص الفتوى :

ان أحكام اتحادات طلاب الجامعات كانت منظمة بالمواد من ١٣٨ الى ١٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات. الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ ، وقد الغيت هذه المواد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ بلائحة تنظيم اتحادات طلاب الجامعات وكان من أهم ما استحدثه هذا القرار قصر تكوين هذه الاتحادات وتشكيل مجالسها ورئاسة هذه المجالس على الطلاب وحدهم دون أعضاء هيئة التدريس أو موظفى الجامعات ، واقتصر دور أعضاء هيئة التدريس على ابداء المشورة والتوجيه . أما فيما يتعلق بأغراض الاتحادات فقد بقيت دون تغيير وهى تستهدف توجيه الحياة الرياضية والفكرية والقومية والعسكرية والاجتماعية للطلاب .

وفى بيان الطبيعة القانونية لاتحادات طلاب انجامعات ، يبدو أن هذه الاتحادات تتبع الجامعات سواء من ناحية التنظيم القانونى أو التكوين الادارى أو الاشراف والرقابة عليها ؛ فمن حيث التبعية فى التنظيم القانونى يبين ان الاتحادات انما انشئت لتحقيق بعض الأغراض التى يستهدفها انشاء الجامعات ، فالأغراض المشار اليها للاتحادات هى مما يدخل فى اختصاصات الجامعة باعتبار أن وظيفة الجامعة لا تقف عند حد تزويد الطالب بالمادة العلمية وانما تهدف أيضا الى اعداده من النواحي الرياضية والاجتماعية والقومية ، ومن هنا كان وجه اشارة المادة / ٢٩ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات الى المسائل التى تنظمها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ومن بينها « قواعد الشئون الاجتماعية والرياضية للطلاب » . أما فيما يتعلق بتبعية الاتحادات فى التكوين الادارى والاشراف والرقابة للجامعات ، فانه يبين من استقراء النصوص المنظمة لهذه الاتحادات سواء فى قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ أم فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ أن الاختصاص بالنظر فى تنظيم ورعاية الشئون الاجتماعية والرياضية للطلاب — وهى من اغراض الجامعات — معقود لكل من مجلس الجامعة ومجلس الكلية

ومجلس المعهد كل في نطاق اختصاصه (المواد ٢٨/٧ ، ٤٠/٦ ، ٤٦ من القانون) ، كما يتضح من أحكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه أن البنيان الادارى والكتابى لاتحادات طلاب الكليات والجامعات جزء لا يتجزء من البناء الادارى والكتابى للجامعات ، حيث يقوم موظفو الجامعات المختصون بجميع الأعمال المالية للاتحادات تحت اشراف الجامعة ورقابتها وهم المسئولون عن مالية الاتحادات وحساباتها ، بل ان الجامعة هى التى ترشح الموظفين الفنيين لهذه الاتحادات ويصدر بتعيينهم قرار من وكيل الجامعة ، وأنه ليس للاتحادات أى دور في وضع اللوائح المالية والادارية التى تنظم نشاطها (المواد ١٨ د ، ٢٦ ج ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر. والمواد ١٧ ، ٢١ ، ٥٩ ، ٧٧ ، ٨٢ من قرار وزير التعليم العالى رقم ١٠٥ فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ باللائحة المالية والادارية للاتحادات) .

فاذا اضيف الى ما تقدم من شواهد اثبات تبعية الاتحادات للجامعات أنه ليس لهذه الاتحادات شخصية اعتبارية مستقلة ، اذ ليس من نص قانونى يضى عليها هذه الشخصية كما أنها لا تندرج فى عداد التنظيمات التى تكتسب الشخصية بمجرد تكوينها — فانه يتأكد من ذلك أن اتحادات طلاب الجامعات لا تعدو أن تكون تنظيمات منبثقة من النظام القانونى للجامعات وتابعة لها وداخلة فى عموم كيانها القانونى الأمر الذى تعتبر معه من وحدات الجامعات وضمن اجهزتها .

ولا يغير من هذا النظر ان المشرع لم ينص صراحة على اعتبار اتحادات الطلاب من وحدات الجامعة ، ذلك أن العبرة فى تبعية جهاز لآخر ودخوله فى مكوناته هى بتوافر العناصر القانونية التى تقيم هذه التبعية قانونا دون لزوم قيام نص صريح بذلك ، ومادامت قد تحققت هذه العناصر فى اتحادات الجامعات وانتفت عنها الشخصية الاعتبارية المستقلة على نحو ما سلف ، فانها تعد من وحدات الجامعات .

ولا يغير أيضا من ذلك النظر أن تكوين الاتحادات وتشكيل مجالسها قد أصبح مقصورا على الطلبة وحدهم . ذلك لأنه لم يقصد

من ذلك سلخ تلك الاتحادات عن الكيان القانوني للجامعات وعزلها عنها، وانمنا قصد منه — حسبما جاء بالذاكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ — تهيئة الفرص للشباب في مرحلة التعليم الجامعي ليتعودوا تحمل المسؤولية كاملة وليستكملوا بناء شخصياتهم في مجال القيادة والتوجيه ، وان تتاح لهم الفرص الكفيلة بغرس الثقة في نفوسهم ، وان هذا الاتجاه الجديد في نظام الاتحادات الطلابية يمكن الجامعات من أن تؤدي رسالتها في تزويد الشباب بتربية قومية متكاملة ، ويبين من ذلك أن تكوين الاتحادات ومجالسها من الطلبة وحدهم لا يعدو أن يكون أسلوبا جديدا لأداء الجامعات لرسالتها في ميدان الرعاية الاجتماعية والرياضية للطلاب يهدف الى تدعيم شخصيتهم ، مع بقاء الاتحادات ذاتها داخلة في عموم الكيان القانوني للجامعات وخاضعة لرقابتها واشرافها .

أما ما نصت عليه المادة ٣٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤٨ لسنة ١٩٦٣ من أن « يكون لكل اتحاد ميزانية خاصة تخضع لللائحة الاتحاد » ، لا يعدو أن يكون تقريرا لنوع من الاستقلال المالي حتى يعتمد كل اتحاد على موارده الخاصة تمشيا مع سياسة تدريب الطلبة على الاعتماد على أنفسهم .

(فتوى ١١٧٥ في ١٢/٢٦ ١٩٦٤)

الفصل الثانى طلبة المعاهد العليا والكليات

الفرع الاول سمر الدراسة قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ :

التفريق بين قواعد قبول الطلاب بكليات الجامعات وبين قواعد قبولهم بالكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى — قبول الطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية المعادلة (القسم الانجليزى) بكليات الجامعات تحكمه القواعد التنظيمية التى وضعها المجلس الاعلى للجامعات — نص الفقرة (٢) من البند اولا من هذه القواعد على عدم اعتبار اللغة العربية والدين من بين المواد المؤهلة للقبول بالكلية — لا مجال لاعمال هذا النص فى مجال تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى اذ تحكمها قوانين وتشريعات خاصة بها ومستقلة عن الكليات الجامعية — هذه التشريعات لم تستبعد مادة الدين من التدريس أو الامتحان أو من مواد النجاح — لا وجه لاستعارة الشرط الوارد فى القواعد التى وضعها المجلس الاعلى للجامعات أو القياس عليه .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء كافة النصوص التشريعية واللائحية المتقدمة أنه يجب التفريق بادية ذى بدء بين قواعد قبول الطلاب بكليات الجامعات : (كلية الحقوق ، وكلية الآداب ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وكلية التجارة ، وكلية العلوم ، وكلية الهندسة ، وكلية الطب والصيدلة والأسنان والبيطرى ، وكلية الزراعة ، وكلية البنات

بجامعة عين شمس) فمن أجل الالتحاق بأى من هذه الكليات الجامعية وحدها ودون سواها تراعى فواعد القبول للطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية المعادلة — القسم الانجليزي — وهى قواعد تنظيمية واجبة الاتباع فى مجال تطبيقها ومحل لزومها وهى من وضع المجلس الاعلى للجامعات وخاصة بكليات الجامعة التى حصرتها المادة ثانيا من هذه القواعد فقالت (المواد المؤهلة للقبول بكل كلية كحد أدنى) وراحت تحدد وتعدد على سبيل الحصر أسماء الكليات الجامعية التى ينص عليها وينظمها قانون الجامعة وتشريعات الجامعات وجاء فى الفقرة (٣) من البند أولاً عن القواعد العامة (ألا تحسب اللغة العربية أو الدين من بين المواد الخمس) • ومن هذا كانت الركيزة التى استند عليها دفاع الحكومة فى هذا الطعن • وفات هذا الدفاع أن مثل هذا البند الثالث من هذه القواعد لا يمكن أعماله أو امتداد أثره خارج مجال سلطان المجلس الأعلى للجامعات • ولا يمكن لهذا البند الثالث أن يقحم نفسه فى مجال تنظيم الكليات والمعاهد العالية السابعة لوزارة التعليم العالى • وهذه تقوم وتنظم بمقتضى قوانين وتشريعات أخرى خاصة بها ومستقلة عن الكليات الجامعية نظرا لاختلاف طبيعتهما ومغايرة أهدافها وتباين رسالاتها • فلا التشريعات التى تنظم الكليات والمعاهد العالية استبعدت مادة الدين من التدريس أو الامتحان أو من مواد النجاح ، ولا القرارات الوزارية المتعاقبة على نحو ما سلف ايضا تعرضت أو نوهت الى مادة الدين من قريب أو بعيد • ومع ذلك فانها جميعا اشارات الى اللغة العربية فى صراحة ووضوح واستلزمت أن يكون النجاح فى خمس مواد أخرى بالإضافة الى اللغة العربية دون اشتراط عدم احتساب مادة الدين من بينها • فلا محل والحالة هذه لاستعارة هذا الشرط من قواعد المجلس الأعلى للجامعات ، كما لا سبيل الى القياس عليه أمام صراحة واطلاق النصوص التشريعية والقواعد اللائحية والقرارات الوزارية التى اختصت بتنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالى •

قاعدة رقم (٥٣٨)

المبدأ :

تفويض وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد بموجب القرار الوزاري رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة التجاوز عن بعض ماورد باللائحة الداخلية للمعاهد العالية الزراعية من أحكام — استثناء يقدر بقدره لا يتوسع فيه ومحصور في نطاق اللائحة المذكورة — أثره لا يمتد الى دائرة الاوضاع التأديبية التي نظمها القرار الوزاري رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التربية والتعليم عامة أو يمس بها .

ملخص الحكم :

ان الحكم الوقفي الذي ورد بالقرار رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٩ والذي أجاز لوكيل الوزارة المساعد أن يتجاوز عن بعض ما جاء باللائحة الداخلية للمعاهد العالية الزراعية من أحكام في حالات فردية وطبقا لمقتضيات الحاجة في فترة الانتقال التي حددها ، محض استثناء يقدر بقدره ولا يتوسع فيه وقد حصره القرار الوزاري المشار اليه في نطاق اللائحة الداخلية المذكورة الخاصة بالمعاهد العالية الزراعية لا بالمعاهد العالية عامة ، وهي لم تتضمن أى حكم يتعلق بالتأديب . ومن ثم فان حكم هذا الاستثناء لا يتعدى النصوص التي انصب الاستثناء عليها في حدود ما تناولته من أحكام . ولا يمتد أثره الى دائرة الأوضاع التأديبية التي نظمها القرار الوزاري رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالمعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التربية والتعليم عامة أو يمس بها . ولا سيما القرار الوزاري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٩ لم يشر في ديباجته الى هذا القرار الأخير في ضمن ما أشار اليه من قرارات اذ لم يرد الخروج على أحكامه . ولا يغير من هذا كون المعهد العالي الزراعي بالمنيا قد أنشئ في عام ١٩٥٧ ولما تتكامل به هيئة التدريس أو يشكل له مجلس ، لأن هذا السبب لا ينهض عذرا قانونيا يسوغ مخالفة أحكام القانون أو

تعطيل هذه الأحكام في أمر يتعلق بالضمانات الأساسية المقررة
لمصلحة العدالة في شئون الطلبة .

(طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ٨٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة
١٩٦٢/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٥٣٩)

المبدأ :

نص المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٢
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم الكليات
والمعاهد العليا على أنه لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة الواحدة
أكثر من سنتين دراسيتين — نص عام ومطلق — سريانه أيا كانت
الأسباب التي أدت الى بقاء الطالب سنتين في فرقة واحدة — مثال —
حالة إلغاء امتحان الطالب لسبب تأديبي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢
لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم
الكليات والمعاهد العالية تنص على أنه « لا يجوز أن يبقى
الطالب بالفرقة الواحدة أكثر من سنتين دراسيتين ، ولوزير التعليم
العالي أن يضع قواعد منح الطلاب فرص التقدم للامتحان من
الخارج » .

ومن حيث أن نص هذه المادة ورد عاما ومطلقا ومن ثم فلا
يجوز تخصيصه أو تقييده ، ومقتضى تطبيقه بعمومه وإطلاقه أنه
لا يجوز أن يبقى الطالب بالفرقة الواحدة أكثر من سنتين دراسيتين
أيا كانت الأسباب التي أدت الى بقاءه هذه المدة ، وكل ما أجاز
للطالب الذي يقضى سنتين دراسيتين بفرقة واحدة دون أن ينتقل منها
الى فرقة أعلى ، أن يتقدم للامتحان من الخارج وفق ما يضعه وزير

التعليم العالى من قواعد في هذا الشأن وقد حرم وزير التعليم العالى طلاب السنوات الاعدادية والسنوات الأولى في الكليات والمعاهد العالية التي ليس بها سنوات اعدادية من هذا الحق طبقا لما ورد بالمادة الأولى من قراره رقم ٢٧١ الصادر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٦٣ السابق الاشارة اليه أنه لم يورد أى استثناء من القاعدة العامة التي نص عليها في المادة ٤١ والتي تقضى بعدم جواز بقاء الطالب بالفرقة الواحدة أكثر من سنتين دراسيتين ، الا في حالة واحدة هي الحالة التي نص عليها في المادة ٤٢ والتي تقضى بأنه « اذا تخلف الطالب عن دخول امتحان أو أكثر بعذر قهري يقبله مجلس المعهد رخص له في عدد مماثل من الامتحانات » .

ومن حيث أن الطالب ابن المدعى قضى بالسنة الأولى بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية سنتين دراسيتين ، دون أن ينتقل منها الى الفرقة الأعلى ، هما سنة (١٩٦٤ / ١٩٦٥) وسنة (١٩٦٥ / ١٩٦٦) ، أما السنة الأولى فقد رسب في امتحانها وأما السنة الثانية فقد ألغى امتحانه فيها بسبب الغش ، كما أنه ليس له حق في التقدم للامتحان من الخارج على نحو ما توضح ومن ثم يكون قرار المعهد بحرمانه من دخول امتحان نهاية العام الدراسي (١٩٦٦ / ١٩٦٧) وفصله من المعهد في محله ومتفقاً مع أحكام القانون .

ومن حيث أنه ليس صحيحاً ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن تخلف الطالب الذي يلغى امتحانه أو يحرم منه يعد عذراً قهرياً . ذلك أن العذر القهري ، هو العذر الذي يكون مرجعه الى سبب أجنبي لا دخل لارادة الطالب فيه ، ولا يمكن أن يعد كذلك الغشاء امتحان الطالب أو حرمانه منه بسبب الغش أو بسبب اخلاله بنظم الامتحان أو اقدام على ارتكاب ذنب تأديبي يستوجب مجازاته بمثل هذا الجزاء إذ أن إلغاء امتحان الطالب أو حرمانه منه بسبب الغش

أو بسبب إخلاله بنظم الامتحان أو إقدامه على ارتكاب ذنب تأديبي يستوجب مجازاته بمثل هذا الجزاء إذ أن إلغاء امتحان الطالب أو حرمانه منه في هذه الأحوال لا يكون مرجعه إلى عمل إرادي من الطالب فحسب بل إلى عمل إرادي يتسم بالخطأ الجسيم والاستهتار بالبائع .

ومن حيث أنه ليس صحيحا كذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن اللائحة التنفيذية لقانون الكليات والمعاهد ، لم ترتب على إلغاء امتحان الطالب في مقرر واحد أو أكثر أو حرمانه من امتحان أو أكثر ، اعتباره راسبا حكما ، على نحو ما قضت به في المادة ٢٩ من اعتبار من يتقرر حرمانهم من التقدم إلى الامتحان بسبب عدم المواظبة على الدراسة أو ما قضت به المادة ٤٣ من اعتبار من يتغيبون عن الامتحان بغير عذر راسبين ، ومن شأن هذه المغايرة في فجوى النصوص المغايرة في الحكم — ذلك أنه — فضلا عن أن اللائحة نهت في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٣ ناصريحا على أنه يترتب على بطلان الامتحان بطلان الشهادة إذا كانت قد منحت للطالب قبل كشف الغش ، فإن المشرع لم يكن في حاجة إلى النص على اعتبار من يلغى امتحانه أو يحرم منه بسبب الغش راسبا ، إذ أن هذا هو مقتضى الإلغاء أو الحرمان من الامتحان في مثل هذه الحالة ، ولو سائرنا الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه في هذا الصدد لكان معنى ذلك أن الطالب الذي حرم من الامتحان بسبب عدم المواظبة أو الذي يتغيب عن الامتحان بغير عذر أسوأ حالا ممن يلغى امتحانه أو يحرم منه بسبب الغش أو سوء السلوك ولكان معناه أيضا أن الطالب الذي يقدم على الغش ويلغى امتحانه أو يحرم منه بسبب ذلك يكون أحسن حالا من الطالب الذي يرسب بسبب ضعف مستواه أو بسبب ظروف تبعده عن سوء الخلق ، إذ أن إلغاء امتحان الطالب أو حرمانه منه بسبب إقدامه على الغش سيكون من شأنه أن يمنحه فرصة للبقاء بفرقة سنة ثالثة لا يمنح مثلها زميلة الذي رسب في الامتحان لأسباب لا ترجع إلى الغش أو إلى سوء الخلق ، وهي نتائج لا يمكن قبولها عقلا أو منطقا .

ومن حيث أنه لا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن حرمان الطالب ابن المدعى من دخول امتحان نهاية العام الدراسي (١٩٦٦/١٩٦٧) وغضله من المعهد ، ينطوى على مخالفته لقرار لجنة التأديب التى رخصت له بدخول الامتحان المذكور ، كما أنه يضيف الى الجزاء الذى أوقعته اللجنة جزاء آخر لم توقعه ، ذلك أن لجنة التأديب لم ترخص للطالب بدخول الامتحان الا مقترنا بشرط وهو أن تكون القواعد المطبقة تجيز ذلك ، وقد أوضحنا أن هذه القواعد لا تجيز للطالب دخول الامتحان المذكور فحرمانه من دخوله ليس فيه أى مخالفة لقرار لجنة التأديب ، وانما تطبيق سليم لقرار هذه اللجنة ، أما القول بأن فصل الطالب من المعهد يضيف الى العقوبة التى قضت بها اللجنة عقوبة أخرى لم تقض بها ، فنقول فى غير محله ذلك أن فصل الطالب من المعهد لم يتقرر باعتباره عقوبة من العقوبات ، وانما تقرر باعتباره نتيجة حتمية وأثرا من آثار بقاءه سنتين بفرقة واحدة دون أن ينتقل منها الى فرقة أعلى ، والمادة ٤١ من اللائحة التنفيذية لقانون الكليات والمعاهد لا تجيز هذا البقاء — على نحو ما أوضحنا فيما تقدم — ومقتضى عدم جواز بقاء الطالب فى فرقته فى هذه الحالة هو فصله أو بمعنى أدق اعتباره مفصولا من المعهد .

(طعن رقم ٣٦٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

استنفاد مرات الرسوب — منح الطالب فرصة استثنائية .
المعاهد — لمجلس ادارتها سلطة تقديرية فى منح فرصة استثنائية للتقدم للامتحان على ضوء ظروف كل حالة وملابساتها .

ملخص الحكم :

ان مجلس ادارة الكلية أو المعهد يتمتع بسلطة تقديرية فى شأن منح الطالب الذى استنفذ مرات الرسوب فرصة استثنائية للتقدم

للامتحان مرة أخرى وتمارس الجهة الادارية المختصة هذه السلطة على ضوء ظروف كل حالة وملابساتها ، وما تقتلسه من استعداد الطالب وما يتجمع لديها عنه من عناصر ومعلومات ، ووفقا لما تراه محققا للمصلحة العامة ، ويكون قرارها صحيحا ما دام قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ٥٤٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

المعاهد التي تلتزم الحكومة بتعيين خريجها — اجازة مرضية —
القواعد التي تطبق بشأن الاجازات المرضية للمتخلفين بهذه المعاهد
هي المنصوص عليها في القوانين والتعليمات المنظمة لشئون الموظفين .

ملخص الحكم :

ان القواعد التي عرضها مجلس الوزراء في ١٨/٧/١٩٥٥
للالتحاق ببعض المعاهد التي تلتزم الحكومة بتعيين خريجها حتى
لا يعاد الكشف الطبي عليهم عند التعيين تقتضي بأن يخضع هؤلاء في
اجازاتهم المرضية وتقرير لياقتهم للاستمرار في الدراسة للقوانين
والتعليمات المنظمة لشئون الموظفين والمستخدمين ، ولما كانت تلك
القواعد بمثابة لائحة عامة تنظيمية متعلقة بحسن سير مرفق فانه
لا مناص من اتباعها دون حاجة للنص عليها صراحة في العقد الاداري
بين المَطعون ضدهما والحكومة ومن ثم كان يتعين على المَطعون ضدها
الأولى أن تتبع فيما يتعلق بالكشف الطبي عليها والاجازة المرضية
الاجراءات المنصوص عليها في القوانين والتعليمات المنظمة لشئون
الموظفين وبالتالي لا يجوز قبول شهادة مرضية منها صادرة من
طبيب خاص على خلاف ما رسمه القانون في مثل هذه الحالة كما لا يجوز
لهذا السبب الاعتداد بها في مجال تقدير العذر المسقط للالتزام .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧١/٤/٣)

الفرع الثاني

التأديب

قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ :

المعاهد العالية والكليات التابعة لوزارة التربية والتعليم —
انفراد مجالسها منعقدة في شكل هيئة تأديب دون سواها بسلطة توقيع
عقوبة انفصل النهائي من الكلية أو المعهد على الطالب المقيد أو المستمع
الذى يرتكب احدى المخالفات التأديبية المحددة — أساس ذلك ما يبين
من واقع استنقراء قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨
بالاتاحة الاساسية للكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التربية
والتعليم وقرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٥٨ بالنظام
التأديبي لطلاب الكليات والمعاهد العالية التابعة للوزارة .

ملخص الحكم :

ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٦
من فبراير سنة ١٩٥٨ بالاتاحة الاساسية للكليات والمعاهد العالية
التابعة لوزارة التربية والتعليم في الفقرة الأولى من المادة الخامسة
منه على أن « يكون لكل كلية أو معهد مجلس يتكون من العميد والوكيل
والاساتذة ورؤساء الاقسام ومن اثنين من الخارج ممن لهم خبرة
بنوع التعليم بالكلية أو المعهد يعينهما وزير التربية والتعليم لمدة
عامين بناء على ترشيح وكيل الوزارة المختص » كما نص القرار
الوزارى رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر من وزير التربية والتعليم في
١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بالنظام التأديبي لطلاب المعاهد العالية
والكليات التابعة للوزارة في الفقرة (١) الخاصة بالمعقوبات من المادة
الأولى منه ، وهى المادة التى بينت النظام التأديبي الذى يخضع له
الطلاب المقيدون والمستمعون ، على أن من بين هذه العقوبات
« (و) الفصل النهائى من المعهد أو الكلية » ، وفى الفقرة (٢) الخاصة

بالمخالفات التأديبية من المادة ذاتها أن من بين هذه المخالفات •
« (ج) كل فعل مزر بالشرف والكرامة أو مغل بحسن السير والسلوك
داخل المعهد أو الكلية أو خارجها ٠٠٠ » كذلك نص القرار الوزاري
المشار اليه في المادة الثانية منه على الهيئات المختصة بتوقيع العقوبات
وجعل عقوبة الفصل النهائي من المعهد أو الكلية من اختصاص
« (ج) مجلس المعهد أو الكلية (وذلك في شكل هيئة تأديب) ٠٠ على
ان لا تكون العقوبة نافذة ألا بعد التصديق عليها من وكيل الوزارة
المختص » وقد نص القرار الوزاري رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر من
وزير التربية والتعليم في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ باللائحة الداخلية
للمعاهد العالية الزراعية ، الذي عدل فيما بعد بالقرار الوزاري رقم
٩٨٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، على أن
« لوكيل الوزارة المساعد المختص ان يتجاوز عن بعض ما جاء بهذه
اللائحة من أحكام في حالات فردية وطبقا لمقتضيات الحاجة في فترة
انتقال مدتها أربع سنوات تالية لتاريخ العمل بهذا القرار ، وذلك دون
اخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ » • وقد
تناولت هذه اللائحة في (الفصل الأول) منها « أهداف المعاهد
واقسامها ومدة الدراسة والشهادات التي تمنحها » وفي (الفصل
الثاني) « شروط القبول » ، وفي (الفصل الثالث) « خطة الدراسة
ونظام الامتحانات والتقدير » ، وفي (الفصل الرابع) « مجلس
المعهد وهيئة التدريس » دون أن يتعرض هذا الفصل أو سواه
للاختصاص التأديبي لمجلس المعهد •

ويخلص مما تقدم ان لكل كلية أو معهد عال تابع لوزارة التربية
والتعليم مجلسا يتكون من العميد والوكيل والاساتذة ورؤساء الاقسام
واثنين من الخارج من ذوي الخبرة بنوع التعليم بالكلية أو المعهد ،
وان من بين اختصاصات هذا المجلس التي ينفرد بها دون سواه
سلطة توقيع عقوبة الفصل النهائي من الكلية أو المعهد على الطالب
المقيد أو المستمع الذي يرتكب احدى المخالفات التأديبية المحددة ومن
بينها كل فعل مزر بالشرف أو الكرامة أو مغل بحسن السير والسلوك
داخل المعهد أو الكلية أو خارجها ، على أن تصدر العقوبة من المجلس
منعقدا في شكل هيئة تأديب بما ينطوى عليه هذا الوضع من ضمانات ،

ولا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها من وكيل الوزارة المختص .
وقد اجيز لوكيل الوزارة المساعد المختص ان يتجاوز عن بعض ما جاء
باللائحة الداخلية للمعاهد الزراعية من أحكام في حالات فردية
وطبقا لمقتضيات الحاجة في فترة انتقال مدتها أربع سنوات تالية
لتاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر بهذه
اللائحة ، وهو الذي عمل به اعتبارا من العام الدراسي ١٩٥٨ / ١٩٥٩ .
(طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ٨٣٣ لسنة ٧ ق — جلسة
١٩٦٢/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

المعهد العالي الزراعي — فصل الطالب نهائيا منه — عقوبة
لا يملكها سوى مجلس المعهد منعقدا بهيئة مجلس تأديب — نفاذ
العقوبة التأديبية التي يوقعها مطلق على تصديق وكيل الوزارة المختص
— سلطة وكيل الوزارة في ذلك سلطة تصديق وصائية لا سلطة تأديب
أصلية .

ملخص الحكم :

أسند المشرع سلطة توقيع عقوبة الفصل النهائي من المعهد
العالي الزراعي الى مجلس المعهد منعقدا بهيئة مجلس تأديب ولم
يشرك معه غيره في ممارسة هذه السلطة أو يفوضه في النزول عنها أو
الانابة فيها ، وانما علق نفاذ العقوبة التأديبية التي يوقعها هذا المجلس
على تصديق وكيل الوزارة المختص عليها بوصفه سلطة تصديق وصائية
لا سلطة تأديب أصلية وذلك سواء وقعت المخالفة التأديبية من الطالب ،
في خصوص الفعل المزرى بالشرف والكرامة أو المخل بحسن السير
والسلوك داخل المعهد أو خارجه ، فلم يخول وكيل الوزارة سلطة

اصدار قرار الفصل ابتداء أو انفرادا حتى لا يهدر ضمانات التحقيق والدفاع والمحاكمة .

(طعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ٨٢٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

عقوبة الفصل النهائي من المعهد — عدم تكامل هيئة التدريس بالمعهد أو عدم تشكيل مجلس المعهد — لا يجيز لعهد المعهد بغير نص أن ينفرد بسلطة توقيع هذه العقوبة ، كما لا يجيز أن تؤول هذه السلطة الى وكيل الوزارة — لا يغير من هذا الحكم ارتكاب الطالب الافعال التي تستوجب توقيع العقوبة اثناء وجوده في البعثة التدريبية في الخارج — أساس ذلك هو اعتبار القرار الوزاري رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٥٨ الاخلال بحسن السير والسلوك مخالفة تأديبية سواء داخل المعهد أو خارجه ، ولأن البعثة ليست ألا امتدادا لدراسته بالمعهد .

ملخص الحكم :

لا يجوز بغير نص ان ينفرد عميد المعهد العالي الزراعي بالمنيا بسلطة توقيع عقوبة الفصل النهائي على الطالب الذي ارتكب مخالفة تأديبية تبرر ترقيع هذا الجزاء بدون انعقاد مجلس المعهد بهيئة مجلس تأديب مجرد عدم تكامل هيئة التدريس أو عدم تشكيل هذا المجلس ، خاصة وان المشرع لم يحدد عددا معيناً لصحة انعقاد المجلس ، وان المعهد وقد انشئ في عام ١٩٥٧ كانت به هيئة قائمة أيا كان تكوينها ، في عام ١٩٦٥ وقت صدور قرار الفصل المطعون فيه أيا كان تكوينها ، كما لا يجوز أن تؤول سلطة التأديب المخولة للمجلس الى وكيل الوزارة للحجة عينها . كذلك لا يغير مما تقدم كون الافعال التي استوجبت ترقيع جزاء الفصل النهائي على المدعى لسوء سلوكه قد وقعت منه

أبان وجوده في البعثة التدريسية في الخارج ، لأن القرار الوزاري رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٥٨ اعتبر الإخلال بحسن السير والسلوك مخالفة تأديبية سواء داخل المعهد أو خارجه ، من جهة ، ومن جهة أخرى ، لأن المدعى لم يفصل من البعثة بل فصل من المعهد ، الأمر الذي لا يملكه سوى مجلس المعهد وحده منعقدا بهيئة تأديبية ، دون وكيل الوزارة المختص حتى في فترة الانتقال ، وحتى مع وقوع المخالفات المنسوبة الى الطالب خارج المعهد أثناء وجوده في الخارج بالبعثة ، لكون هذه البعثة ليست إلا امتدادا لدراسته بالمعهد وشرطا منها على نحو لم يقطع صلته به .

(طعون ارقام ١٩٧٤ ، ١٩٨٢ لسنة ٦ ق ، ٨٣٣ ، ٨٣٥ لسنة ٧ق)

— جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٧ —

الفصل الثالث

طلبة التعليم العام

الفرع الاول

سرى الدراسة

قاعدة رقم (٥٤٥)

المبدأ :

مدارس اعدادية — اعادة القيد بها — المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم التعليم الاعدادى العام — فصل التلميذ لتغيبه بغير عذر مقبول مدة خمسة عشر يوما — جواز اعادة قيده — شرطه وجود مبررات تقبلها المدرسة — تقديرها يدخل فى السلطة التقديرية لناظر المدرسة .

ملخص الحكم :

ان النظر فى طلب اعادة القيد يتطلب حتما الرجوع الى سبب الفصل ثم الى المبررات التى يتقدم بها طالب اعادة القيد تبريرا لهذا السبب الذى ادى الى فصله . فسبب الفصل ومبررات اعادة القيد مرتبطتان ببعضهما ببعض ، فسبب الفصل هو غياب التلميذ بلا عذر مقبول المدة التى نص عليها القانون . وأما مبررات اعادة القيد فهى الاسباب التى يتقدم بها التلميذ أو ولى أمره بعد فصله مبررا بها غيابه وملتمسا من أجلها اعادة قيده وهذا المعنى واضح تماما من نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم التعليم الاعدادى العام اذ قضت بأن « يفصل من المدرسة كل تلميذ يتغيب بغير عذر مقبول مدة خمسة عشر يوما — ويجوز اعادة قيد التلميذ بعد فصله اذا كانت هناك مبررات تقبلها المدرسة ... الخ » فالنص

صريح في أن الاصل هو فصل التلميذ الذى يتغيب بلا عذر مقبول المدة المنصوص عليها ثم أجازت المادة إعادة قيد مثل هذا التلميذ بعد فصله « إذا كانت هناك مبررات تقبلها المدرسة » أى أنه يشترط لقبول إعادة القيد أن يتقدم التلميذ أو ولى أمره بمبررات تقبلها المدرسة •

فإذا كان الثابت أن المدعى لم يتقدم بأى مبررات بل كل ما ذكر فى طلبية المؤرخين ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ هو طلب إعادة قيد ولديه ومادام لم يتقدم بأى مبررات لهذا الطلب فيكون مرفوضا حتما ولئن كان المدعى قد تقدم فيما بعد بشهادتين مرضيتين فان تقديمهما كان لمنطقة القاهرة الجنوبية التعليمية ولم يحولا الى المدرسة الا فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ كما هو مؤشّر عليهما ومع ذلك فان ناظر المدرسة لم يجد فيهما ما يبرر العدول عن قراره السابق برفض إعادة القيد وهذا من صميم سلطته التقديرية •

(طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١/٢١ / ١٩٦١)

قاعدة رقم (٥٤٦)

المبدأ :

القرار الصادر من وزير التربية والتعليم بتحديد فترة انتقال يسمح فيها للطلبة غير الحاصلين على الشهادة الاعدادية بالتقدم لامتحان الثانوية العامة استثناء من أحكام القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ — قرار صحيح منتج لاثاره •

ملخص الحكم :

فى ٣ من مايو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى ، ونص فى المادة الاولى منه على أن « ينقسم التعليم الثانوى الى مرحلتين : مرحلة اعدادية ومرحلة ثانوية » ونص فى المادة ٣١ على أن « تعقد وزارة المعارف العمومية فى نهاية السنة الثالثة فى التعليم الثانوى امتحانا عاما ، على دورين ، ويمنح

الناجحون فيه شهادة تسمى « شهادة الدراسة الثانوية العامة » .
ويباح الدخول في امتحان الدور الاول لكل من اتم دراسه المناهج
المقررة بهذه المرحلة من الحاصلين على شهادة الدراسه الاعدادية او
على شهادة تعتبرها وزارة المعارف العمومية معادلة لها ، سواء تلقى
دروسه بمدرسة من مدارس الحكومة أو بمدرسة حرة أو بمنزله ، وذلك
بشرط أن يكون قد مضى على شهادة الدراسة الاعدادية أو الشهادة
المعادلة لها ثلاث سنوات على الأقل . كما نص في المادة ٥٢ منه معادلة
بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٤ على أن « على وزير التربية والتعليم
تنفيذ أحكام هذا القانون ، وله ان يصدر القرارات اللازمة لذلك ، كما
أن له أن يصدر ما يراه لازما من الاحكام المؤقتة التي يقتضيها تغيير
نظام الدراسة والامتحانات ، ويجوز أن تتضمن هذه الاحكام تنظيم
الاستثناء من الاحكام الواردة في المادتين ١٨ ، ٤٠ » .

ومن حيث أن المستفاد من الأوراق أن وزير التربية والتعليم قرر
في العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣ اعمالا للسلطة المخولة له بمقتضى المادة
٥٢ المشار اليها في اصدار الأحكام المؤقتة التي يقتضيها تغيير نظام
الدراسة والامتحانات — السماح للطلبة المنقولين من السنة الثانية الى
الثالثة الثانوى نظام قديم قبل الغائه بمقتضى القانون رقم ٢١١ لسنة
١٩٥٣ ، والذين لم يحصلوا على شهادة الاعدادية أو شهادة معادلة
لها — ومن بينهم المدعى بالانتظام بالسنة الأولى الثانوية نظام جديد،
كما قرر في العام الدراسي ١٩٥٦/٥٥ السماح لهم بدخول امتحان
الثانوية العامة استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادة ٣١ من
القانون ، وقد ظل هذا القرار نافذا لمدة عشر سنوات انتهت في سنة
١٩٦٦ باصدار وزير التربية والتعليم قرارا يانهاه العمل به بعد أن رأت
الوزارة أن مدة العشر سنوات تعتبر مدة كافية لتصفية الأوضاع
المرتبطة على الانتقال من النظام القديم الى النظام الجديد ، وكان من
نتيجة ذلك منع المدعى من دخول امتحان الثانوية العامة نظام السنة
الواحدة في سنة ١٩٦٩ لعدم اجتيازه امتحان الثانوية العامة خلال فترة
الانتقال وهو غير حاصل على الشهادة الاعدادية أو شهادة معادلة لها .
ومن حيث أن القرار الصادر من وزير التربية والتعليم باعتبار

سنة ١٩٦٦ نهاية لفترة الانتقال التي يسمح فيها للطلبة غير الحاصلين على الشهادة الاعدادية بالتقدم لامتحان الثانوية العامة استثناء من أحكام المادة ٣١ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، انما صدر في حدود السلطة المخولة للوزير بمقتضى المادة ٥٢ من القانون المشار اليه معاملة بالقانون ٥٧٩ لسنة ١٩٥٤ في اصدار ما يراه لازما من الاحكام المؤقتة التي يقتضيها تغيير نظام الدراسة والامتحانات ومن ثم فهو قرار صحيح قانونا وينتج آثاره من تاريخ العمل به .

(طعن رقم ٧٠٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ — حظره السماح للطلاب بأداء امتحان الثانوية العامة أكثر من ثلاث سنوات واستثناءه من هذا الحكم الطلاب الذين أدوا هذا الامتحان أكثر من ثلاث مرات قبل العمل به فرفض لهم بأداء الامتحان مرة أخرى — مجال هذا الاستثناء هو الطلاب الذين كان لهم أصل حق في دخول الامتحان قبل العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ الذي أعاد تنظيم مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي ونص على إلغاء القوانين السابقة عليه ومنها القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، نص في المادتين ٦٠ ، ٦١ على أن من بين شروط القبول بصفوف مرحلة الدراسة الثانوية أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ، مرددا بذلك ذات الشرط الوارد بالقانون الملغى ، وقد نص في المادة ٦٤ منه على أن « تعقد وزارة التربية والتعليم في نهاية الصف الثالث الثانوي امتحانا عاما على مستوى الجمهورية من دور واحد يمنح الناجحون فيه شهادة تسمى « شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة » ويسمح بالتقدم لهذا

الامتحان لكل من اتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة في مدرسه حكوميه او خاصة تحت اشراف وزارة التربية والتعليم . كما يرخص بالتقدم لهذا الامتحان مباشرة من الخارج لكل من كان حاصلا على الشهادة الاعدادية العامة أو ما يعادلها ومضى على حصوله عليها ثلاث سنوات على الأقل ، كما نص في المادة ٦٨ على ان « لا يسمح للطلاب بأداء امتحان الدراسة الثانوية أكثر من ثلاث سنوات ويستثنى من هذا الحكم الطلاب الذين ادوا هذا الامتحان اكثر من ثلاثة مرات قبل العمل بهذا القانون فيرخص لهم بأداء الامتحان مرة أخرى . ولا يجوز لوزير التربية والتعليم أن يرخص بأداء الامتحان مرة اضافية لمن يرسب في مادتين على الأكثر .

ومن حيث أن المستفاد من المادة ٦٨ المشار اليها أن المشرع قد استحدث حكما من مقتضيات تحديد عدد المرات التي يسمح فيها للطلاب بتأدية امتحان الثانوية العامة ، وقد حددت بثلاث مرات ، ولما كان هذا الحكم المستحدث قد أورد قييدا على الحق غير المحدد بعدد من المرات الذي كان مقررا للطلاب في التقدم لامتحان الثانوية العامة بمقتضى القانون السابق ، فقد رؤى أن يستثنى الطلبة الذين كانوا قد استفدوا مرات الرسوب التي حددها القانون الجديد قبل العمل بأحكامه من تطبيق هذا الحكم المستحدث وذلك بأن يسمح لهم على خلاف الأصل الوارد به بأداء الامتحان مرة أخرى باعتبار أن هذا الحكم الجديد قد أنهى حقا كان مقررا لهم ، ومن مقتضى ذلك أن لا يسرى هذا الاستثناء الا على الطلبة الذين رسبوا أكثر من ثلاث مرات في امتحان الثانوية العامة قبل العمل بالقانون الجديد وكان لهم أصل حق التقدم لهذا الامتحان عند صدوره أو بمعنى آخر كان من حقهم دخول هذا الامتحان لولا ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٦٨ منذ تحديد مرات التقدم للامتحان بثلاث مرات ، فهؤلاء وحدهم هم الذين يستفيدون من الاستثناء المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة المذكورة ويجوز لهم تأدية الامتحان مرة أخرى ، أما الطلبة الذين لم يكن لهم حق دخول امتحان الثانوية العامة عند صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ والعمل بأحكامه بسبب عدم توافر الشروط اللازمة لتأدية هذا الامتحان في

شأنهم فانهم لا يفيدون بداهة من الاستثناء الذى أورده القانون في
الفقرة الثانية من المادة ٦٨ منه اد لا يتصور ان يكون المشرع قد قصد
بهذا الاستثناء أن يبعث الى الحياة حق هؤلاء الطلاب في التقدم لامتحان
الثانوية العامة الذى كان قد انقضى قبل صدور هذا القانون .

ومن حيث أن المدعى لم يكن له أصل حق في التقدم لامتحان
الثانوية عند صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ - على ما سلف
البيان - لأن القانون المذكور أدركه وهو فاقد لشرط التقدم لامتحان
الثانوية العامة طبقا للقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ لعدم حصوله على
شهادة الاعدادية أو ما يعادلها ولأن الحكم المؤقت الذى كان يسمح له
بمقتضاه بالتقدم لهذا الامتحان دون الحصول على الشهادة المذكورة
أو ما يعادلها كان قد انتهى العمل به منذ سنة ١٩٦٧ ، ومن ثم فانه
لا يفيد من الاستثناء الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٦٨ من القانون
رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من
أن قرار وزير التربية والتعليم الصادر في سنة ١٩٦٦ بانهاء العمل
بالحكم المؤقتى الذى كان قد اصدره تنفيذا للمادة ٥٢ من القانون رقم
٢١١ لسنة ١٩٥٣ ينطوى على قيد على حكم المادة ٦٨ من القانون
اللاحق رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ .

(طعن رقم ٧٠٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)

قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ :

عدم جواز امتناع جهة الادارة عن اعطاء شهادة تفيد اتمام
الدراسة بنجاح استنادا الى أن السجل الخاص بذلك لا يتضمن ما يفيد
هذا النجاح مادامت لم تقدم من الأوراق ما يدل على الرسوب
- لا يقبل أن يضار الطالب من عدم احتفاظ الجهة الادارية بما كان
يجب أن يوجد في حوزتها من أوراق - استخلاص المحكمة ما يفيد
اتمام الدراسة بنجاح من قرائن تدل على ذلك .

دخلى الحكم :

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان المدعية كانت قد طلبت في ٢٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ من الاداره العامه للامتحانات بوزاره التربيه والتعليم اعطاءها شهاده تفيد حصولها على شهاده المدرسه الاوليه الراقية بالهياتم (مدرسة ادهم باشا) ، فردت عليها الادارة المذخوره بالسحاب المؤرخ في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بانه « تبين من الرجوع الى سجل قيد مصروفات تلاميذ مدرسة ادهم باشا الاوليه الراقية لسنة ١٩٢٨ وجود اسم الطالبه ٠٠٠ ضمن تلميذات فرقة السنه الثالثه . قد استخرج هذا البيان لتقديمه الى المؤسسة العلاجية بمحافظه القاهره » كما صدر كتاب الادارة العامة للشئون القانونية بوزارة التربية والتعليم رقم ٣٩٤١ المؤرخ في ١١ من يونيه سنة ١٩٧٢ الى ادارة قضايا الحكومه في خصوص الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٥ القضائية (المقام عنها الطعن المائل) فخطرها فيه بأنه « بطلب السجل رقم ٥٧/٣٤/٣٣٥٣ المتضمن نتيجة مدرسة الهياتم لسنة ١٩٢٨/٢٧ من ادارة الامتحانات العامة بالوزارة أفادت بكتابها المؤرخ في ١٥ من ابريل سنة ١٩٧٢ بأن سجل مصروفات تلاميذ مدرسة ادهم باشا الاولى الراقية للبنات في السنه المكتبيه ١٩٢٨/٢٧ محفوظ بدار المحفوظات العموميه وانه يمكن لهيئه مفوضي الدوله ايفاد من تتق فيه للاطلاع على السجل المشار اليه وتدوين ما يريد الحصول عليه من بيانات . » فانه يستفاد من هذين الكتابين أن وزارة التربية والتعليم قد عولت على سجل المصروفات المذكور بحسبان أنه لا يوجد لديها مستندات أو وثائق أخرى تبين أوضاع تلميذات مدرسة الهياتم ، وما تم في شأن نجاحهن في العام الدراسي ١٩٢٨/٢٧ ، وذلك على ما ورد بدفاعها في الدعوى .

ومن حيث أنه يبين من محضر الاطلاع على السجل المذكور المؤرخ في ٢٠ من يونيه سنة ١٩٧٢ والذي حرره رئيس السكرتارية بهيئه مفوضي الدوله بناء على تكليف من المفوض ، ان غلاف هذا السجل مدون عليه عبارة (وزارة المعارف العموميه — مدرسة ادهم

بإسما الأوليه الرافقيه — دفتر قيد مصروفات القلاميذ في السنه المختبيه ١٩٢٨/٢٧ التي تبدا من اول سبتمبر سنه ١٩٢٧) وانه قد دونت بالصحيفه الأولى منه أسماء تلميذات السنه الثالثه فصل اول وعددهن ست وثلثون تلميذه ، وورد بها اسم المدعيه مدونا أمام رقم (٦) مسلسل ، وتصمنت الصحيفه أمام اسم كل تلميذه البيانات الخاصه بتاريخ الميلاد ، وتاريخ الانتحاق بالمدرسه ، والحاله المقيدة عليها بالنسبه للمصروفات ، وما اذا كانت باقيه بالفرقه أم منقوله اليها ، ومدة سداد المصروفات ، ثم أخيرا خانة الملاحظات ، وجاء أمام اسم المدعيه ما يفيد أنها كانت تسدد المصروفات من شهر أكتوبر سنه ١٩٢٧ حتى شهر مارس سنه ١٩٢٨ ثم منحت المجانيه بعد ذلك ، وقد دون بخانة الملاحظات أمام أسماء ثمانى تلميذات ما يفيد انهن فصلن من المدرسه مع ذكر السبب في كل حاله ، أما باقى التلميذات — ومنهن المدعيه — فلم يذكر شئ أمام أسمائهن بالملاحظات ، واذ يستدل من هذه البيانات على أن المدعيه كانت من بين التلميذات اللاتي ظلت بالمدرسه حتى نهاية العام الدراسى ، فانه من مؤدى ذلك أنهن آدين الامتحان عند انتهاء السنه الدراسيه ، ولا يجوز للوزارة ازاء ذلك أن تدفع بأن هذا السجل لم يتضمن ما يفيد نجاح المدعيه فى الامتحان المذكور مادامت لم تقدم الأوراق التى تدل على رسوبها ، اذ لايقبل أن تضار المدعيه من عدم احتفاظ الجهه الاداريه بما كان يجب أن يوجد فى حوزتها من أوراق ، واذا ما أخذ فى الاعتبار فضلا على ماتقدم أن المدعيه التحقت فى العام الدراسى التالى (١٩٢٩/٢٨) بالدراسه بمدرسه المولدات بمستشفى ككتشنر — وهى لا شك دراسه تتطلب أن تكون الملحقه بها على قدر من التأهيل الدراسى — وحصلت فى أبريل سنه ١٩٢٩ على شهاده باتمام الدراسه بالمدرسه المذكوره تصرح لها بموجبها بممارسه مهنة التوليد ، فان المحكمه تستخلص من ذلك كله أن المدعيه أتمت بنجاح الدراسه بالمدرسه الأولى الرافقيه بالهياتم فى نهاية العام الدراسى ١٩٢٨/٢٧ •

ومن حيث أنه لما تقدم يكون امتناع وزارة التربيه والتعليم عن اعطاء المدعيه شهاده تقييد أنها أتمت بنجاح الدراسه بالمدرسه

الأولية الراقية بالهياتم — مدرسة أدهم باشا الأولية الراقية — فى نهاية السنة الدراسية ١٩٢٧/١٩٢٨ — أمرا مخالفا للقانون ، اذ يتعين عليها اصدار الشهادة المذكورة الى المدعية ما دامت قد طلبتها، واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يتعين الحكم بالغائه والقضاء للمدعية بطلباتها على النحو الموضح آنفا ، مع الزام وزارة التربية والتعليم المصروفات •

(طعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٥)

الفرع الثانى

مخالفات تأديبية

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ :

ثبوت أن قيد التلميذ بالمرحلة الدراسية التى الحق بها قد تم بطريق غير مشروع نتيجة غش أو تزوير — يخول للوزارة اعادته الى المكان الذى يتفق ومستنداته الحقيقية — لا يغير من ذلك نجاحه فى امتحانات تالية للمرحلة أو الصف الذى ادعى زورا اجتيازه اياه •

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم التعليم الاعدادى العام تنص على أنه « يشترط فيمن يقبل فى الفرقة الأولى من هذه المرحلة :

أولا — أن يكون قد أتم الدراسة بالمرحلة الابتدائية أو مافى مستقواها •

ثانيا — • • • • •

ثالثا — أن يؤدى امتحان المسابقة الذى يعقد فى نفس العام •

وأن المادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم التعليم الصناعى تنص على أن « مدة الدراسة بالمدارس الاعدادية الصناعية ثلاث سنوات ويشترط فىمن يقبل بالسنة الأولى بها الشروط الآتية :

(١) أن يكون قد أتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية أو ما يعادلها (٦ سنوات) •

• • • • • (٢)

• • • • • (٣)

(٤) أن يؤدى بنجاح امتحان القبول فى اختبارات الاستعداد المهنى التى تقررها المدرسة للمتقدمين إليها •

كما أن المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى تنص على أن « يعقد لتلاميذ كل من الفرقتين الأولى والثانية من هذه المرحلة امتحان تحريرى للانتقال ... » •

كذلك تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن امتحانات النقل والامتحانات العامة فى المرحلتين الاعدادية والثانوية بالتعليم العام على انه « فى امتحانات النقل والامتحانات العامة لكل من المرحلتين الاعدادية والثانوية بالتعليم العام ، تكون النهاية الصغرى للنجاح فى كل مادة $\frac{40}{100}$ من نهايتها العظمى المقررة عدا اللغة العربية فتكون نهايتها الصغرى $\frac{50}{100}$ » •

وتنص المادة الثانية من القانون ذاته على أن « يعتبر الطالب ناجحاً فى هذه الامتحانات اذا حصل على مجموع النهايات الصغرى لجميع المواد مع توافر أحد الشروط الآتية :

١ — أن يكون ناجحاً فى جميع المواد •

٢ — أن يكون ناجحا في اللغة العربية وفي باقى المواد عدا مادة واحدة .

٣ — أن يكون ناجحا في اللغة العربية وفي باقى المواد عدا مادتين وحاصلا في مجموع درجتيهما على ٢٥٪ على الأقل من مجموع نهايتيهما العظمتين .

فإذا كان الثابت أن أحد التلميذين المعروضة حالتها حول من مدرسة السيدة حنيفة الاعدادية بشهادة بدل فاقد مزورة جاء بها أنه نجح في مسابقة القبول بالاعدادى بمنطقة شمال القاهرة ثم اتضح أنه لم ينجح في المسابقة المذكورة ، فانه يكون قد تخلف في حقه شرط أساسى للقبول بالفرقة الأولى بالمرحلة الاعدادية حسبما هو منصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم التعليم الاعدادى العام وكان التلميذ الآخر قد التحق بالحف الأول الاعدادى الصناعى بمدرسة العياط الصناعية بناء على شهادة مزورة منسوب صدورها الى منطقة القاهرة التعليمية تتضمن نجاحه في امتحان مسابقة القبول بالمدارس الاعدادية ، وبذا يكون قد أعوزه توفر أحد شروط المادة الثانية من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه اللازمة للقبول بالسنة الأولى بالمدارس الاعدادية الصناعية .

وكانت التلميذة قد حولت الى مدرسة امبابية الثانوية للبنات وقيدت فيها بالنصف الثالث الثانوى بأوراق مزورة ، ثم تبين من فحص ملفها أنها لم تنتقل من الصف الأول الى الصف الثانى ومن هذا الأخير الى الثالث ومن ثم لم تتحقق في شأنها الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ والمتعلقة بالنقل من فرقة الى الفرقة التى تليها غانه لا يجدى التلميذين المذكورين نفعا نجاحهما في الفرق الدراسية التالية لابتثائه على أساس باطل أفسده الغش الذى لا يجوز أن يفيد منه مرتكبه ، اذ أن هذا النجاح انما يرجع سببه الى واقعة الغش التى تمت بالمخالفة للقواعد المقررة في هذا الشأن كما أن الغش ، وهو مفسد لكل تصرف قام عليه ،

لا يمكن أن يضاف على الامتحانات اللاحقة التي انبنت عليه حصانة ينمحي معها الواقع ، فضلا عن أنه في ذاته يشكل عيبا في قيد التلميذين المذكورين من الأصل بالمرحلة الدراسية التي ألحقوا بها على أساسه ومقتضى هذا عدم الاعتداد بنتائج الامتحانات التي اجتازها هؤلاء التلاميذ بعد المرحلة أو الصف الذي ادعوا بشهاداتهم المزورة أنهم اجتازوه ، وردهم تبعاً لذلك الى الأوضاع التي تتفق ومستنداتهم الحقيقية ، تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين أندادهم ، وبمراعاة أنه لولا الحرص على مستقبلهم وغلبة الظن بأن أولياء أمورهم هم الذين دبروا أو مهدوا لهم سبل التزوير لقدموا جميعاً الى المحاكمة الجنائية فلا أقل من عظة لهم ولكل ذي نفس مريضة تقوم السلوك المعتل وتهدى سواء السبيل ، باحباط ثمرة الغش واجتثاث دوافع الاغراء بالشر .

لذلك انتهى الرأي الى أنه متى ثبت لوزارة التربية والتعليم أن قيد التلاميذ المشار اليهم بالمرحلة الدراسية التي ألحقوا بها ووصولهم الى الصفوف المتقدين بها حالياً قد تم بطريق غير مشروع نتيجة ارتكاب غش أو تزوير في أوراق رسمية بقصد التوصل الى الحاقهم بغير وجه حق بفرق دراسية أعلى بالمخالفة لمستنداتهم ولأحكام القانون ، فان للوزارة أن تعيدهم الى الأماكن التي تتفق ومستنداتهم الحقيقية على ما سلف ببيانه ، بقطع النظر عن نتائج الامتحانات التي اجتازوها بعد المرحلة أو الصف الذي ادعوا بشهادتهم المزورة اجتيازهم اياه .

(ملف ١١/٧٢ — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

الغاء الامتحان نتيجة غش الطالب أو محاولته الغش فيه
— حرمانه من الامتحان التالي طبقاً لنص القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣
المعدل بالقانون رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٤ — صدور القانون رقم ٣٩٩

لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الدور الثانى فى المرحلتين الاعدادية والثانوية بالتعليم العام - أثره فى شأن الحرمان من الامتحان التالى بالنسبة الى من ألغى امتحانهم سلفا نتيجة الغش - لايسوغ حرمانهم من امتحان السنة التالية ما لم يصدر فى ذلك قرار من جهة الاختصاص - وكيل الوزارة - أساس ذلك أن الحرمان جزاء تأديبى يتأبى التوسع فى تفسير نصوصه .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٧ من القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٤٩٢ لسنة ١٩٥٤ على أنه : « مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة قانونا يلغى امتحان التلمذ في الأحوال الآتية :

١ - اذا غش أو حاول الغش في الامتحان

ويكون إلغاء الامتحان بقرار مسبب ونهائي من الرئيس العام للامتحان ويترتب على هذا الإلغاء حرمان التلميذ من دخول الامتحان التالي .

ويجوز لوكيل الوزارة أن يزيد عدد مرات حرمان التلميذ من دخول الامتحانات التالية ويكون قراره في ذلك مسبقا ونهائيا » .

وبتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن امتحانات النقل والامتحانات العامة في المرحلتين الاعدادية والثانوية ونصت مادته الثالثة بالتعليم العام وأشير في ديباجته الى القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ دون غيره من القوانين ونصت مادته الثالثة على ما يأتي : يلغى امتحان الدور الثاني في المرحلتين الاعدادية والثانوية بالتعليم العام ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ومن حيث أن الواقعة المسددة الى الطالب تبين من التحقيقات التي أجريت ومن مطابقة اجابته في كراسة الاحابة للمعلومات الواردة

في الوريقة الصغيرة التي ضبطت معه ومن ثم يكون قرار الغاء امتحانه في عام ١٩٦٣ الذي غش فيه قام على سبب صحيح واستخلص استخلاصا سائعا من أصول تنتجه ، أما فيما يختص بحرمانه من دخول امتحان السنة التالية فان المحكمة تلاحظ أن هذا التلميذ هو من تلاميذ المرحلة الثانوية وقد ألغى القانون ٣٩٩ لسنة ١٩٥٦ امتحان الدور الثاني بالنسبة لمن هم في هذه المرحلة ومع هذا الالغاء بقي نص المادة ٤٧ من القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٤٩٢ لسنة ١٩٥٤ كما هو دون تعديل والقول بالغاء امتحان السنة التي غش فيها التلميذ يترتب عليه الغاء امتحان السنة التي بعدها كآثر للقرار الأول فيه تعدد لمرات الحرمان بدون الأداة التي نص عليها القانون لهذا التعدد وهو قرار وكيل الوزارة ذلك أن الحرمان الكامل من دخول امتحان عام لم يكن موجودا قبل الغاء الدور الثاني اذ كانت دائما أمام التلميذ فرصة دخول امتحان أحد الدورين في العام الدراسي ، كما أن القول من جهة أخرى بأن الغاء امتحان السنة التي غش فيها التلميذ أو حاول أن يغش لا يترتب عليه الغاء امتحان السنة التالية فيه تعطيل لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٧ من القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ المعدلة بجعلها قاصرة الأثر على الامتحان الأول الذي وقعت فيه الجريمة فقط .

ومن حيث أن المادة ٤٧ من القانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ تضمنت جزاء تأديبيا واذ أن القوانين التأديبية من فصيلة القوانين الجنائية التي تتأبى بطبيعتها التوسع في التفسير بل تحتتم أن يكون في أضيق الحدود .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فان القانون ٣٩٩ لسنة ١٩٥٦ جاء بنص صريح بالغاء كل ما يتعارض معه واذ يترتب على القول الأول ضياع عام دراسي كامل على التلميذ زيادة على العام الذي غش فيه أو حاول أن يغش ومن ثم يعتبر هذا من قبيل التعارض الذي يجب أن يلغى فان قدرت الجهة الادارية أن الجريمة التي اقترافها التلميذ تستأهل مزيدا من الجزاء فعليها أن تلجأ الى من عقد له القانون السلطة في تعدد مرات الحرمان وهو وكيل الوزارة أما وانها لم تفعل

واكتفت بقرار السيد مدير التربية والتعليم . « رئيس لجنة الامتحان »
فان قراره يكون قاصر الأثر على السنة التي ضبط فيها التلميذ مقترفا
لجريمة الغش أو الشروع فيه ولا يتمدها الى امتحان السنة
التالية .

(طعن رقم ٢٩٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٠)

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ :

القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٤ بأحوال الغاء امتحان التلميذ في
النقل والامتحانات النهائية نصه في مادته الأولى على الغاء امتحان
التلميذ وحرمانه من دخول امتحان السنة التالية في عدة حالات من
بينها حالة اذا ما أخل بنظام الامتحان أو اعتدى على حرمة أو أقلق
هدوءه — اصطحاب أسلحة أو آلات حادة دون مقتضى داخل لجنة
الامتحان يدخل في عموم الاخلال بنظام الامتحان وحرمة وهدوئه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٤ بأحوال الغاء امتحان التلميذ في
النقل والامتحانات النهائية ينص في المادة الأولى منه على أن « يلغى
امتحان التلميذ في النقل والامتحانات العامة النهائية بجميع مراحل
التعليم في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم أو التي تتولى
الإشراف عليها وذلك في الأحوال الآتية : (١) اذا غش أو حاول الغش
في الامتحان (٢) اذا أخل بنظام الامتحان أو اعتدى على حرمة أو
أقلق هدوءه (٣) اذا ضمن ورقة الاجابة أمرا يعد قذفا أو سبا أو
مخالفة للنظام العام أو الآداب (٤) اذا خالف اللوائح الصادرة في
شأن الامتحان ويكون الغاء الامتحان بقرار مسبب ونهائي من الرئيس
العام للامتحان ويترتب عليه حرمان التلميذ من دخول امتحان السنة
التالية ويجوز لموكيل الوزارة أن يزيد عدد مرات حرمان التلميذ من
دخول الامتحانات ويكون قراره في ذلك مسببا ونهائيا » ويستفاد من

هذا النص أن المشرع حدد الحالات التي يلغى فيها امتحان التلميذ فإذا قام في التلميذ حالة من الحالات الأربع المذكورة ألغى امتحانه بقرار مسبب ونهائي من الرئيس العام للامتحان ويترتب على هذا القرار حرمان التلميذ من دخول امتحان السنة التالية كما رخص لوكيل الوزارة زيادة مرات الحرمان من دخول الامتحان الى المدى الذي يراه ويكون قرار وكيل الوزارة في هذا الصدد نهائيا .

ان الامتحانات بكافة مستوياتها يجب أن يتوافر فيها الجدية والهدوء والنظام حتى تحقق الغرض المطلوب منها رعاية لأوجه الصالح العام وكل ما من شأنه أن ينال من هدوئها أو نظامها يعد اخلافا بنظام الامتحان وحرمة فالحياج الشديد داخل اللجنة أثناء الامتحان ، أو تمزيق ورقة الاجابة ، أو الامتناع عن تسليمها الى المراقب المختص أو الاعتداء على المراقبين أو اتيان أعمال أو اشارات تخل بالكرامة أو بحسن السير والسلوك أو اصطحاب أسلحة أو آلات حادة دون مقتضى داخل اللجنة وما الى ذلك من أوجه العبث والاستهتار بقدسية الامتحانات ، يدخل في عموم الاخلال بنظام الامتحان وحرمة وهدوئه ويندرج بالتالى في مدلول البند (٢) من المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ان الطاعن كان يخفى سكيناً بملابسه أثناء الامتحان وهو ما يعد اخلافا صارخا بنظام الامتحان وحرمة على الوجه السالف ايضاحه ولا ينال مما تقدم أن الطاعن لم يستعمل هذه السكين أو يهدد بها أحداً إذ أن الاخلال بنظام الامتحان وحرمة انما يكمن في قيام الطاعن بحمل السكين داخل لجنة الامتحان وليس في محاولة استعمالها أو التهديد بها .

قاعدة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

السلطة المختصة بإلغاء امتحان الطالب في حالة الغش .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أنه في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧ ضبط مراقب لجنة امتحان النقل بمدرسة الناصرية الثانوية بالاسكندرية مع ابن المدعى ، التلميذ بالسنة الأولى الثانوية أثناء تأديته الامتحان المقرر في مادة الجبر ورقة أسئلة امتحان مادة الفيزياء المقررة على السنة الثانية والخاصة بالتلميذ الذي كان يجلس بجواره في لجنة الامتحان مدونا على ظهرها حل مسألتين من مسائل امتحان مادة الجبر . وقد أجرت المدرسة تحقيقا اعترف فيه ابن المدعى بأنه تسلم من جاره في اللجنة ورقة الأسئلة الخاصة به بعد أن دون عليها حل المسألتين وأنه نقل منها حل احدى المسألتين الى ورقة اجابته . كما اعترف جاره بأنه طلب منه حل بعض مسائل الجبر لصعوبتها فاستجاب له وقام بحلها على ورقة أسئلة مادة الفيزياء الخاصة به وأعطاهها له . وقام مدرس أول الرياضيات بالمدرسة بمضاهاة حل المسألة الأولى من ورقة اجابة ابن المدعى بما هو مكتوب على ظهر ورقة أسئلة التلميذ الآخر فوجد أنه قد نقل الاجابة فعلا . وبناء على ذلك قام ناظر المدرسة تطبيقا لحكم القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٤ بإلغاء امتحان الطالبين عن عام ١٩٦٧ لارتكابهما جريمة الغش المعاقب عليها في القانون المذكور .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٤ بأحوال إلغاء امتحان التلميذ في النقل والامتحانات العامة النهائية تقضي بإلغاء امتحان التلميذ في النقل بجميع مراحل التعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم أو التي تتولى الاشراف عليها اذا غش أو حاول الغش في الامتحان ويكون إلغاء الامتحان بقرار مسبب ونهائي

من الرئيس العام للامتحان ويترتب عليه حرمان التلميذ من دخول امتحان السنة التالية . ويجوز لوكيل الوزارة أن يزيد عدد مرات حرمان التلميذ من دخول الامتحانات . ولما كان القرار المطعون فيه قد قام على أسباب تبرره في الواقع والقانون فقد ثبتت واقعة الغش في الامتحان المنسوبة الى ابن المدعى من أقوال مراقب اللجنة ومن ضبط الورقة التي كان هذا التلميذ يغش منها معه ومن مضاهاة اجابته على الاجابة التي حررها له زميله في الورقة المضبوطة وكذلك من اعتراف التلميذين المذكورين صراحة بما نسب اليهما ، ولم يدحض المدعى ثبوت هذه الواقعة قبل ابنه بدليل يؤيده وفضلا عن أنه لم يقدم ثمة ما يدل على ما زعمه من أن ابنه وقع على الاعتراف المنسوب اليه كرها فليس في الأوراق ثمة ما يقنع بصحة هذا الادعاء .

واذا كان الأمر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر مسببا من ناظر المدرسة بوصفه الرئيس العام للامتحان فانه يكون قد تكاملت له أركانه القانونية ويكون النعمى عليه غير أساس من القانون . ولا حجة فيما ادعاه المدعى من أن الرئيس العام للامتحان ليس ناظر المدرسة وانما هو وكيل الوزارة مدير عام التربية والتعليم بالاسكندرية ، لا حجة في ذلك لأن ناظر المدرسة في امتحانات النقل هو في الواقع من الأمر الرئيس العام للامتحان كما أنه هو السلطة المختصة بتأديب تلاميذ المدارس الثانوية وما في مستواها وفقا لأحكام قرار وزارة التربية والتعليم رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٥٩ بالنظام التأديبي لتلاميذ المدارس الثانوية وما في مستواها ومما يقطع في الدلالة على سلامة هذا النظر ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٤ سالفه الذكر من أن اختصاص وكيل الوزارة يتحدد فقط في زيادة عدد مرات حرمان التلميذ من دخول الامتحانات ، بما يستتبع أن مجرد الغاء امتحان التلميذ الذي يغش أو يحاول الغش في الامتحان وما ترتب على ذلك بحكم القانون من حرمانه من دخول امتحان السنة التالية لا يدخل في اختصاصه .

قاعدة رقم (٥٥٣)

المبدأ :

الغاء امتحان الطالب استنادا الى قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ في شأن احوال الغاء الامتحان والحرمان منه — اعتباره عقوبة تأديبية — وجوب تحقيق الواقعة بسماع أوجه دفاع من تنسب اليه هذه المخالفة وهو أمر لا غنى عنه وضمان لا يحتاج الى نصر في تقريره قبل توقيع الجزاء — أساس ذلك — تطبيق • القرار بالغاء امتحان طالب عن عام دراسي استنادا الى قرار وزير التربية والتعليم سائف الذكر لم يسبقه تحقيق يعد اخلايا بضمان جوهرى من شأنه بطلان الجزاء — القرار الصادر في هذا الشأن معيب •

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٢٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن التعليم العام تقضى بأن « يصدر وزير التربية والتعليم قرارا بنظام تأديب الطلاب وبيان العقوبات التي توقع عليهم في حالات الاخلال بالنظم المدرسية والامتحانات كما يبين أحوال الغاء الامتحان والحرمان منه » وبناء على ذلك أصدر وزير التربية والتعليم قراره رقم ٧٤ بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ في شأن أحوال الغاء الامتحان والحرمان منه ، ونصت المادة الثانية منه على أنه مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة يلغى امتحان النقل أو الامتحانات العامة وذاك في الاحوال الآتية :

(أ) اذا غش أو حاول الغش في الامتحان أو عاون عليه •

(ب) اذا خالف اللوائح والتعليمات الصادرة في شأن الامتحان ويعتبر من قبيل ذلك (١) تمزقه كراسة اجابة أو اخفائها أو الهروب بها • (٢) قيامه بعمل من شأنه الاخلال بنظام الامتحان وحرمة كالتسغب أو الضوضاء • (٣) اعتدائه بالقول أو بالفعل على أحد من القائمين بأعمال الامتحانات أو معاونيهم أو الطلبة • سواء كان ذلك داخل اللجنة أو خارجها •

(ج) اذ ضمن أوراق الاجابة أمرا يعذ قذفا أو سبا أو مخالفة لنظام العام والأداب أو ضمنها ماينم عن شخصيته أو يدل على الشغب والاستهتار بأى صورة من الصور ، ، فى حين تضمنت المادة الثالثة النص على أنه يكون الغاء الامتحان فى الحالة المنصوص عليها فى البند (ج) من المادة السابقة بقرار مسبب ونهائى من الرئيس العام لامتحان . ويعتبر انطالب راسبا فى جميع المواد مرة واحدة بالنسبة للسنة التى الغى امتحانه فيها . هذا وتقضى المادة الرابعة بأنه بالنسبة لامتحانات شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ودبلوم يكون انغاء الامتحان بقرار مسبب ونهائى من مدير المديرية أو الادارة التعليمية المختص فى الحالتين المنصوص عليها فى البند (أ و ب) من المادة (٢) على أن يقوم رؤساء لجان سير امتحانات الشهادات المشار إليها بعرض التقارير الخاصة بذلك على مدير المديرية أو الادارة التعليمية المختصة فى ذات اليوم التى تحدث فيه المخالفة ويصدر القرار المسبب فى اليوم ذاته ، ويترتب على الغاء امتحان الطالب حرمانه من دخول الامتحان فى الأيام التالية ، وعلى رئيس لجنة سير الامتحان عند حدوث أى مخالفة أن يقوم باجراء تحقيق تسمع فيه أقوال الطالب ، والشهود ، كما أجازت المادة الخامسة لوكيل الوزارة المختص بالامتحانات حرمان الطالب من الامتحان التالى مباشرة أو زيادة عدد مرات الحرمان فى جميع الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢ ، وخولت المادة السادسة لوزير التربية والتعليم فصل الطالب من جميع المدارس فى غير مراحل الالتزام فى جميع الحالات المتعلقة بمخالفات الامتحانات اذا استوجب الصالح العام اتخاذ هذا الاجراء .

ومن حيث أن قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه نظم أنواع المخالفات التى تصدر عن انطالاب فى امتحانات النقل والامتحانات العامة من غش فى الامتحان أو محاولة أو معاونة عليه أو مخالفة اللوائح والتعليمات الصادرة فى شأن الامتحان مثل تمزيق كراسة الاجابة أو اخفائها أو الهروب أو الاخلال بنظام الامتحان وحرمته والاعتداء بالقول أو الفعل على أحد القائمين به ، أو تتضمن ورقة الاجابة أمرا يعذ قذفا أو سبا أو مخالفة للنظام العام أو الآداب أو يتم عن شخصية الطالب أو يسدل على العبث أو الاستهتار بأى

صورة ، وقد استثنى هذا القرار الجزاءات المترتبة عن هذه المخالفات جميعا بدءا بالغاء امتحانات الطالب في ذات السنة الى الحرمان من الامتحان التالى مباشرة لذلك الذى يجرى الغاءه أو مضاعفة عدد مرات هذا الحرمان ، وانتهى بحق الوزير في فصل الطالب من جميع المدارس اذا استوجب الصالح العام اتخاذ هذا الاجراء وفى ذلك جميعا فان الغاء الامتحان يعتبر بلا ريب عقوبة تأديبية تنزل بالطالب المخالف من بين ما شرع من عقاب لمخالفات الامتحانات — وبهذه المثابة فلا مناص شأن كل عقوبة ، من تحرى أوجه ثبوت المخالفة قانونا وصحة نسبتها الى من تسند اليه ومدى أهليته لتحمل المساءلة عنها وأسباب الإباحة وموانع العقاب — والظروف المخففة لتحمل المساءلة عنها المسئولية فتدرا عنها أو تقتضى تخفيف العقوبة أو تشديدها ، الأمر الذى لا مناص معه من تحقيق الواقعة لسماع أوجه دفاع من تنسب اليه المخالفة ، وذلك أمر طبيعى عام لا غنى عنه وضمان لا يحتاج الى نص في تقريره قبل توقيع الجزاء ، وضرورة لا معدى عنها لاختيار العقوبة المناسبة التى يتحقق بها الزجر والردع فى ضوء ما يسفر عنه التحقيق من أوجه المسئولية وموجباتها قانونا •

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن المخالفة المنصوص عليها فى المادة الثانية (ج) من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ أنف البيان وحاصلها تضمن ورقة الاجابة أمرا يعد قذفا أو سبا أو مخالفة للنظام العام أو الآداب أو ينم عن شخصية الطالب أو يدل على العبث أو الاستهتار وبأية صورة من الصور والتى يؤاخذ الطالب عليها بعقوبة الغاء الامتحان فى ذات السنة أو أى من العقوبات الأخرى التى تلومها شدة ، شأنها فى ذلك شأن سائر المخالفات الأخرى المنصوص عليها فى هذا القرار ، لا يجوز توقيع العقاب عنها ألا بعد اجراء تحقيق تثبت به الواقعة وأسباب المساءلة عنها على سبيل القطع واليقين لا الظن أو الاحتمال ... فقد يثبت الطالب خلال التحقيق أن الورقة موضوع المخالفة ليست له أو أقحمت على كراسة اجابته ، أو أن به عامة تقعده عن القراءة أو الكتابة وقد فرطت العبارات من مساعدة دون علمه أو رضاه ، أو أن ما نعه من موانع المسئولية والعقاب قام به بحجب مسئوليته ويستوجب له البراءة ، أو أن ظروفها أهدقت به بما

لا مناص معها من تخفيف مسؤوليته أو نفيها ، أو أن الواقعة على فرض نسبتها إليه ومسؤوليته عنها لا تنطوي في حقيقة تكييفها على ما يعمد قذفا أو سبا أو مخالفة للنظام العالم والآداب ... أو غير ذلك من الأسباب التي تدفع بها المسؤولية وتتفق أسباب الأدانة ، وعليه فإن التحقيق لا غنى عنه في اثبات الواقعة وأوجه المساءلة عنها وتبذير العقاب لها بما يتفق وواقع الحال ولا وجه للظن بأن المشرع إذ أوجب في المادة ٤ من القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه على رئيس لجنة سير الامتحان عند حدوث أية مخالفة أن يقوم بإجراء تحقيق فيها تسمع فيه أقوال الطالب والشهود أنما استوجب في الصلتين المنصوص عليهما في البندين أ ، ب من المادة الثانية من القرار المذكور فحسب ، دون الحالة الواردة في البند ج من تلك المادة فلا يلزم التحقيق في شأنها أصلا ، ذلك أن المشرع فيما أورده من نص بشأن البندين أ ، ب إنما عالج حكم المخالفات التي تقع وتتكشف أثناء سير الامتحان فأوجب على رئيس لجنة سير الامتحان إجراء تحقيق فوري حال وعرض تقرير بالواقعة على مدير المديرية أو الإدارة التعليمية المختصة في ذات اليوم الذي تحدث فيه المخالفة متى ما يصدر القرار المنسحب بالغاء الامتحان من عهده في اليوم ذاته — أما المخالفة المنصوص عليها في البند (ج) والتي لا تكشف في الأصل الا عند تصحيح ورقة الاجابة فهي بمنأى عن سير الامتحان فلا تلزم فيها الاجراءات والمواعيد آنفة البيان وأن كانت لا تنفك مقيدة بالأصل الطبيعي الذي لا غنى عنه من وجوب التحقيق وضرورته قانونا .

من حيث أن القرار الطعين والصادر بالغاء امتحان الطالب عن العام الدراسي ١٩٧٦/٧٥ لم يسبق بأي تحقيق عن الواقعة التي صدر العقاب بسببها مما يند أخلا لا بضمان جوهرى من شأنه بطلان الجزاء ، ومن ثم يعدو القرار الطعين بحسب الظاهر ودون مساس بأصل الموضوع قرارا معينا حريا باللغاء ، يتوافر طلب وقف تنفيذه على عنصر الجدية فضلا عن عنصر الاستعجال باعتبار ما يترتب على التقيد من نتائج تداركها ترتبط بمستقبل حياة الطالب ودراساته ، ومن ثم يستقيم طلب وقف تنفيذه على صحيح سنده قانونا ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ففرض بوقف تنفيذ هذا القرار فقد وافق حكم القانون .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم فائمه يمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه باثبات ترك الخصومة في الطعن بالنسبة للثيق من القرار المطعون فيه الخاص بحرمان الطالب من امتحان عام ١٩٧٧ وبرفض الطعن فيما عدا ذلك والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١١)

قاعدة رقم (٥٥٤)

المبدأ :

فصل أخذى الطالبات بدور الملمات لما نسب اليها من وقائع مشينة تدل على سوء السلوك وتساء الى شرف مهنة التعليم — استخلاص هذه الوقائع من تحقيق أجرى مع الطالبة لم تواجه فيه بزميلاتها — لا يخل بضمائم التحقيق — أساس ذلك أن التحقيق ليس له شكل خاص — توقيع عقوبة الفصل المؤقت لمدة اسبوع حتى ينجلي أمرها لا يحول دون توقيع عقوبة الفصل نهائيا — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق أن المدعية كانت طالبة بالسنة الثالثة بدار الملمات بدمنهوور وقد شكا بعض زميلاتها من سوء سلوكها ، وقدمت تقارير الى مديرة الدار تضمنت وقائع مشينة تدور حول وجود علاقة بينها وبين الدكتور ٠٠٠٠ وترددها على منزل شخص اسمه « ٠٠٠٠ » تدعى أنه خالها ، ومطاولتها استدراج زميلات لها الى منزله ، وشكن في عذريتها ، واقتنائها لتبويب منع الحمل ، وملاحظتها لوجود مال كثير معها ، وقد أحييت هذه التقارير الى الاختصاصيتين الاجتماعيتين اللتين قدمن تقارير جاء بها أنه بمواجهة المدعية بأنها على علاقة بأحد الأطباء بدمنهوور وأنه يوصلها بسيارته الى الدار ، ذكرت أنه قريبها ، فلما ووجهت أنه ينتمى الى دين غير دينها ، أفادت أنه زميل الطبيب قريبها ، وان قريبها أوصاه بها ، وقد أنذرتها الاختصاصيتان لتقويم سلوكها وطلبتا منها احضار ولي أمرها ، فأحضرت شخصا اتضح من

الاطلاع على بطاقته الشخصية اختلاف لقبه عن لقب والدة المدعية واسمها ولما ووجه بذلك زعم أنه خال غير شقيق ، عرفت الاختصاصاتان اطلاعه على أية معلومات ، وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٧١ اجتمع مجلس إدارة الدار للنظر في أمر المدعية وقرر فصلها مؤقتا لمدة أسبوع مع إحالتها الى العيادة النفسية لمدة أسبوع آخر ، وفي يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٧١ استدعت الدار والدة المدعية فحضرت ومعهما شقيق المدعية ولما سئلت والدة المدعية عن سلوكها أجابت بأن كريمتها قد سلكت هذا السلوك المروج منذ كانت في الإعدادية وأن لها حوادث سابقة ، وقد داومت على زيارة الدكتور في عيادته الخاصة وقد كلفت ابنها بمراقبتها، كما طلبت من الدكتور عدم زيارتهم في منزلهم لأن ذلك يسيء الى سمعتهم ووافقت على أن تصرفات ابنتها منافية للسلوك القويم ، كما أضافت أن الشخص الذي أحضرته ابنتها مدعية أنه خالها لا يمت اليهم بصلة مطلقا ، وقد وقع شقيق المدعية مع والدته على هذا القرار ، وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٧١ وجهت مديرة الدار الى مدير عام التربية والتعليم بالبحيرة ، كتابا أرغفت به التقارير الخاصة بالمدعية ، وذكرت أن الدار أوقعت عليها عقوبة الفصل أسبوعا وإحالتها الى العيادة النفسية لمدة أسبوع آخر ، وطلبت الرأي في استبقائها بالدار من عدمه ، وقد طلب مدير عام التربية والتعليم بكتابه المؤرخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧١ من مدير الأمن اجراء اللازم للتحقيق من صحة الشائعات التي تدور حول علاقة المدعية بالدكتور ٠٠٠٠ وقد رد مدير الأمن بأن تحريات إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن البحيرة دلت على أن المدعية على علاقة غير شريفة بالدكتور المذكور وأنه يعاشرها معاشرة الأزواج وتحصل منه في مقابل ذلك على مبالغ نقدية وهدايا ، وأنها تسمى الى تحريض زميلاتها على الاقتداء بها ، ويتردد أنها حامل وان كانت التحريات لم تتوصل الى التأكد من صحة ذلك ، وقد أحال مدير التربية والتعليم هذا الرد على الدار وطلب عرض موضوع المدعية على مجلس إدارة الدار في ٣ من يولية سنة ١٩٧١ لبحث الموضوع ووافق بالإجماع على فصل المدعية فصلا نهائيا ، وقد صدق على هذا القرار من وكيل مديرية التربية والتعليم في ١٤ من يولية سنة ١٩٧١ ومن مدير التربية والتعليم في ١٥ من يولية سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن هناك تحقيقا وافيا وشاملا قد أجرى بشأن ما نسب إلى المدعية من وقائع عن سوء السلوك ، قبل أن يجتمع مجلس إدارة دار المعلمين بدمهور ليبحث موضوعها ، وأصدار قراره بفصلها ، وقد توفرت في هذا التحقيق كل الضمانات وفي مقدمتها حق المدعية في الدفاع عن نفسها فكما سمعت في هذا التحقيق أقوال العديد من زميلات المدعية سمعت أقوال والدتها وشقيقها وقد أجمع الكل على سوء سلوكها وصحة ما نسب إليها من اتهامات ، وقد واجهتها الاختصاصيتان الاجتماعيتان اللتان عهدت إليهما الدار ببحث حالتها بالاتهامات والوقائع المنسوبة إليها ، وسمعتا دفاعها بشأنها وأوردتا تفصيلا في تقاريرهن التي عرضت على مجلس إدارة الدار قبل أن يتخذ قراره بفصلها ، كما عرض على مجلس إدارة الدار تقرير مكتب أمن الوزارة الذي جاء به أن تحريات إدارة البحث الجنائي بتميزية أمن البحيرة قد أكدت صحة كل ما نسب إلى المدعية من وقائع مشينة تدل على سوء السلوك وتسيء إلى شرف مهنة التعليم ، ومن ثم فليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، من أنه لم يجر تحقيق مع المدعية فيما هو منسوب إليها ، وإذا كان من الأمور المسلمة — كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه بحق — أنه ليس لمثل هذا التحقيق شك خاص ، فما كان يسوغ للحكم أن ينعى على التحقيق أنه لم تتوفر فيه الضمانات الكافية بمقولة أن المدعية لم تواجه بزميلاتها ، ولا سيما بعد أن أكدت والدتها وشقيقها صحة ما نسب إليها من اتهامات وذكر أن اعوجاجها وعلاقتها بالائمة بالدكتور ... سابقة على التحاقها بالدار ، وبعد أن سلكت المدعية في التحقيق سلوكا غير مستقيم يؤكد انحرافها ، فقد ذهبت إلى أن هذا الدكتور قريبها فلما ووجهت بأنه يدين بدين غير دينها ، ذكرت أن أحد اقاربها أوصاه بها ، وحين كلفت باحضار ولي أمرها أحضرت شخصا لا يمت لها بأى صلة قربى أو ولاية وادعت أنه خالها ، كما أنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ، من أنه لما كان يجوز للدار بعد أن وقعت على المدعية عقوبة الفصل لمدة أسبوع لما نسب إليها أن تعود فتقرر فصلها نهائيا لذات الاتهامات ، ذلك أن الدار — كما اتضح من سياق الوقائع — لم تقصد حين قامت بفصل المدعية مؤقتا لمدة أسبوع أن يكون هذا هو قرارها النهائي في شأنها ، وإنما قصدت بفصلها أسبوعا وأحالتها إلى

العيادة النفسية لمدة أسبوع آخر الى أن ينظر في أمرها • والمبادرة الى اتخاذ اجراء يحول بينها وبين الاستمرار في مخالطة زميلاتها بعد أن ارتفعت أصواتهن بالشكوى من سوء سلوكها ومن محاولاتها حملهن على الاقتداء بها ، وذلك الى أن يتم تحقيق كافة وقائع الاتهامات المنسوبة اليها والتأكد من مدى صحتها وبحث الموضوع من جميع نواحيه لاتخاذ قرار نهائى فى شأنه يحقق ما تهدف اليه الدار من تهيئة طلباتها ليكن مواطنات صالحات ، وما تقتضى به أصول التربية من حماية الطالبات من شوائب سوء سلوك المنحرفات منهن •

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم ، وعلى ما ثبت فى حق المدعية — بعد تحقيق توفرت له شكل الضمانات — من اتهامات تنتم عن سوء سلوك شديد ، يكون القرار الذى أصدره مجلس ادارة دار المعلمات بدمنهـور فى ٣ من يولية سنة ١٩٧١ والذى تصدق عليه من وكيل ومدير التربية والتعليم بالمحافظة طبقا لما يقضى به قرار وزير التربية والتعليم رقم ٦٥ الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم دور المعلمين والمعلمات ، يكون القرار الذى أصدره مجلس ادارة الدار بفصل المدعية قد صدر صحيحا ومطابقا للقانون ، واستخلص استخلاصا سائغا من أصول تنتجه وتؤدى اليه ، وقام على سببه المبرر له ، ويكون نعى المدعية عليه غير قائم على أساس من الواقع ، أو القانون ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه ويتعين لذلك القضاء بالغاءه وبرفض دعوى المدعية مع إلزامها بالمصروفات •

طب اسنان

طب اسنان

قاعدة رقم (٥٥٥)

المبدأ :

المرسوم رقم ٢١٣٧ الصادر عن المفوض السامي في ١٩٢٣/١١/١٦ بتنظيم ممارسة طب الاسنان — أجازته استثناء لغير أصحاب الشهادات مزاوله المهنة بشروط معينة ، منها أداء الامتحان وحمل لقب متمرن في طب الاسنان Dentiste — قصره لقب طبيب وجراح الاسنان على حاملي الشهادات المدرسية — تسجيل شخص في عداد أطباء الاسنان وترخيصه في ممارسة المهنة بدون أن يكون مزودا بأحد المؤهلين السابقين لا يكسبه حقا ولا ينشئ له مركزا قانونيا مهما طال الزمن لانعدام قرار التسجيل والترخيص .

ملخص الحكم :

قبل صدور المرسوم التشريعي رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٤ المتضمن شروط مزاوله الطب كانت ممارسة طب الاسنان في أراضي دول سوريا ولبنان تنظمها أحكام المرسوم رقم ٢١٣٧ الصادر عن المفوض السامي بتاريخ ١٩٢٣/١١/١٦ الذي ناط معاطاة هذه الطبابة بحيازة الشهادات العلمية التي عينها ، وبصورة استثنائية أجاز لغير أصحاب الشهادات ممن يكون قد مضى على معاداتهم هذا الفن خمس سنوات متوالية قبل نشره دون أن يكونوا غيروا خلالها اقامتهم أن يتقدموا للامتحان الاختباري الاجمالي أمام لجنة محلفة ، نصت المادة الخامسة منه على تعيينها بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره ومن يفز في هذا الامتحان يسمح له بمزاوله هذا الفن ويحمل لقب متمرن في طب الاسنان dentiste ، أما لقب طبيب وجراح الاسنان فلا يمنع الالداملي الشهادات المدرسية وعلى هؤلاء المتمرنين أن يكتبوا لقبهم بصورة جلية وبأحرف مقروءة على لوحاتهم وأوراقهم التجارية ، وهم ممنوعون من استعمال البنج بغير مساعدة دكتور في الطب أو طبيب

وجراح أسنان ويدخل أسم المتمرن في لائحة احصاء الأطباء التي تعرض على المفوض السامي لتصديقها ثم تعلن على جميع دوائر الحكومة ويعطى الفائز في الامتحان تصريحاً بمعاطاة الفن يقدمه التسجيل في ادارة الصحة والاسعاف العام في الدولة التي يتعاطى فنه في اراضيها (المواد ٥ - ٨) . وظاهر من هذه الاحكام أن مزاولة طب الأسنان لم يكن مسموحاً بها لغير المزودين بأحد المؤهلين : الشهادة المدرسية التي تمنح حاملها لقب طبيب وجراح الأسنان أو بتصريح النجاح في الفحص الاختباري الاجمالي الذي يهب لقب متمرن في طب الأسنان . ولا ريب أنه اذا ما سجل شخص في عداد أطباء الأسنان ورخص بممارسة المهنة من غير ما مؤهل فإن هذا التسجيل والترخيص لا يكسبه حقاً ولا ينشئ له مركزاً قانونياً مهما طال الزمن ، لأن مثل هذا التصرف الذي يبدو بصورة فاضحة عدم تجاوبه مع أى قانون أو لائحة إنما يبلغ عيب عدم السرعة فيه حداً ينحدر به الى درجة العدم ، هذا فضلاً عن أن القرارات الادارية التي لا تنبثق من تقدير الاذارة عن مجرد تثبيتها وتحققها من أن ذوى الشأن تتوافر فيهم الشرائط المطلوبة لانتاج نتائج معينة وحتمية — هذه القرارات التي يدخل في زمرتها تسجيل وترخيص الأطباء يمكن سحبها في كل حين متى ظهر أنها صدرت خلافاً لشرائطها أو استحال تغطية عيب الشكل فيها .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ :

الرسوم التشريعي رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٩ الذي اعاد تنظيم ممارسة الطب في سورية — حمزه تعاطى مهنة طب الاسنان في اطباء وجراحي الاسنان الذين يحملون شهادة ولقب دكتور — استلزم هذا الرسوم تجديد تسجيل المسجلين سابقاً — اعادة التسجيل طبقاً له لمن كان مسجلاً خطأ دون توافر شرط الشهادة — أمر ينطوي على مخالفة جسيمة للقانون تجرذه من طابع القرارات الادارية وتجعل منه

مجرد عمل مادي — وجود نص لاحق بالرسوم التشريعي رقم ٩٦ وتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٢ يقضى بأن كل تسجيل أو ترخيص جرى وفقا للاحكام القانونية النافذة قبل صدوره يعتبر مرعى الاجراء — لا يظهر عيوب عدم الشرعية التي تشوب التسجيل أو الترخيص السابق — المقصود بهذا النص احترام التسجيل أو الترخيص الذي تم وفقا لاحكام التشريع السابق — حكم التسجيل بناء على وثائق مزورة المنصوص عليه في المادة السادسة من الرسوم التشريعي رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ — يفرق عن حكم التسجيل المفترق الى المؤهل العلمي .

ملخص الحكم :

يبين من استظهار احكام المرسوم التشريعي رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٤ الذي أعاد تنظيم ممارسة الطب في سورية أنه قد حصر حق تعاطي مهنة طب الاسنان في أطباء وجراحي الاسنان الذين يحملون شهادة ولقب دكتور من كلية الطب في الجامعة السورية أو كلية طب أجنبية عودلت شهادتها بالشهادة السورية واجتاز حاملها الفحص الاجمالي . ولئن كان هذا المرسوم قد أوجب تجديد التسجيل للمسجلين سابقا فهو لم يفهم من شرط الشهادة وانما أعفاهم من شرط المعادلة والفحص الاجمالي وحسب . كما يستفاد من احكام المواد ٢٨ و ٢ و ٤٨ . فاذا كان الثابت أن المدعى قد سجل في وزارة الصحة بالاستناد الى احكام المرسوم رقم ١٥٤ لسنة ١٩٤٩ دون أن يكون حائرا المؤهل وذلك نتيجة لاعتماد الادارة الخاطيء على ما جاء في بعض الاكثبات من أنه كان مسجلا من قبل مما أهاب بالأمين العام لوزارة الصحة الى السماح له بالمداومة على عمله ، بينما لو رجعت الوزارة الى القيود الرسمية لما وجدت المدعى سوى اصابة كل ما حوته هو شهادات بعض المخاتير بمزاولة المهنة في قراهم . ولما كان الأمر كذلك فان تسجيل المدعى المجدد وترخيصه بتعاطي المهنة . انما ينطوي على مخالفة جسيمة للقانون تجرده من طابع القرارات الادارية ، وتجعل منه مجرد عمل مادي لا يترتب عليه اثر قانوني ، هذا الى أن المرسوم التشريعي رقم ٩٦ وتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٢ الذي حل محل المرسوم التشريعي المشار اليه قد أبقي على شرط الشهادة الجامعية (المادة ٢٠) .

ولا وجه للقول بأن هذا المرسوم اذ ينص في المادة ٣٨ على أن « كل تسجيل أو ترخيص جرى وفقا للأحكام القانونية النافذة قبل صدور هذا المرسوم التشريعي يعتبر مرعى الاجراء » يكون قد طهر عيوب عدم انشريع التي قد يبدو التسجيل والترخيص السابق مشوبا بها ، لا وجه لذلك طالما أن هذا النص قد أوجب احترام التسجيل والترخيص الذي تم وفقا لأحكام التشريع السابق ، فيخرج عن ذلك التسجيل والترخيص الذي يكون قد أجرى خلافا للشرائط الواردة في ذلك التشريع ولم يغط عيب الشكل فيه ، وليس يعقل أن يجنح المشرع الى تحقيق التسجيلات غير القانونية على أساس حماية الحقوق المكتسبة أو صون المراكز القانونية الذاتية ، ذلك أن أصحاب هذه التسجيلات لم تنشأ لهم في الأصل أية حقوق أو مراكز قانونية يمكن الاحتجاج بها كما هو شأن المدعى الذي كان تسجيله باطلا منعدم الاثر ، وأنه لا غناء في التمسك بنص المادة ٦ من المرسوم رقم ٩٦ الملمع اليه القائلة « اذا ظهر بأن تسجيل الطبيب في سجل الاطباء تم بالاستناد الى وثائق مزورة جاز لوزير الصحة والاسعاف العام شطب اسم هذا الطبيب مؤقتا من سجل الاطباء وذلك بعد اقامة دعوى الحق العام عليه بجرم التزوير ويستمر مفعول هذا الشطب ريثما يصدر القضاء حكمه في القضية بقرار مكتسب قوة القضية المقضية » اذ أن هذه المادة قد عالجت حالة واحدة فقط هي حالة التسجيل بناء على وثائق مزورة ، والفروض في مدلول هذه المادة أن تكون جميع الوثائق قد قدمت ثم ظهر منها ما هو مزور ، وفي الدعوى الحاضرة لسنا في معرض وثيقة مشوبة بالتزوير بل بصدد وثيقة ليس لها وجود مادام هذا الشخص يفتقر الى المُرهل العلمى .

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

المرسوم التشريعي رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن ممارسة مهنة الطب — اشتراطه الحصول على شهادة في الطب من الجامعة السورية أو من جامعة أجنبية — وجوب تعادل الشهادة الأجنبية مع الشهادة السورية بواسطة لجنة فنية واجتياز فحص أجمالي (كولوكيوم) — المناط في تعادل الشهادة الأجنبية في طب الاسنان هو برامج الدراسة وعدد سننها في الجامعة الأجنبية مع نظيرتها في الجامعة السورية — لا تأثير في التعادل للقب دكتور الذي تمنحه بعض الكليات أو كونه الشهادة الأجنبية غير معترف بها في البلد الأجنبي — تمتع اللجنة بحرية تقدير المؤهل وكفاية الطالب العلمية — تعلق حق طالب الترخيص في دخول الفحص الأجمالي بمجرد صدور قرار اللجنة بقيام التعادل — عدم جواز سحبه بعد تحصنه — لا يجوز شطب الطبيب من السجل الخاص الا في حالة واحدة وبقرار من وزير الصحة اذا كان مبنيا على وثائق مزورة وصدر حكم نهائي بذلك من المحكمة المختصة .

ملخص الحكم :

ان المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٩٦ الصادر في ٢٢ من أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٢ لا تجيز لأحد أن يزاول مهنة الطب الا بعد تسجيله في وزارة الصحة والاسعاف العام وحصوله منها على ترخيص في ممارسة المهنة . وتشترط المادة الثانية من هذا المرسوم للتسجيل والحصول على الترخيص المشار اليه شروطا في الطالب من بينها ما ورد في الفقرة (ب) من أن « يكون قد نال شهادة ولقب دكتور في الطب من كلية الطب في الجامعة السورية أو من كليات الطب العثمانية في العهد العثماني أو من كلية طب أجنبية تعادل شهادتها شهادة كلية الطب في الجامعة السورية ، على أن يجتاز في هذه الحالة الأخيرة فصحا أجماليا (كولوكيوم) تعين شروطه ورسومه بقرار من وزارة الصحة » وأضافت هذه المادة أنه « تعين بقرار من وزارة الصحة والاسعاف العام

لجنة مؤلفة من الأمين العام رئيسا وأربعة أطباء أعضاء اثنين من وزارة الصحة واثنين من كلية الطب في الجامعة السورية مهمتها النظر في تعادل الشهادات الأجنبية مع شهادة الجامعة السورية » وأنه « تجري كلية الطب الفحص الاجمالي بتكليف من وزارة الصحة وحضور ممثل عنها » — وقد نصت المادة السادسة من المرسوم التشريعي آنفا الذكر على أنه « اذا ظهر بأن تسجيلا في سجل الاطباء تم بالاستناد الى وثائق مزورة جاز لوزير الصحة والاسعاف العام شطب انتم هذا الطبيب مؤقتا من سجل الأطباء ، وذلك بعد اقامة دعوى الحق العام عليه بجرم التزوير ، ويستمر مفعول هذا الشطب ريثما يفدر القضاء حكمه في القضية بقرار اكتسب قوة القضية المقضية » . كذلك نصت المادة العشرون من هذا المرسوم وهي الواردة في الفصل الخامس الذي تناول الأحكام الخاصة بأطباء الأسنان على أنه لا يجوز لاحد مزاوله الطب وجراحة الاسنان بأية صفة عامة كانت أو خاصة الا بعد تسجيله في سجل أطباء وجراحي الأسنان في وزارة الصحة والاسعاف العام وحصوله على ترخيص منها بعد تسجيله في نقابة أطباء الأسنان ، ويشترط للتسجيل والترخيص أن يكون الطالب قد نال شهادة طب الأسنان من كلية الطب في الجامعة السورية أو كلية طب أجنبية ضمن الشروط المبينة في المادة الثانية من هذا المرسوم التشريعي . ولا تأثير للقب (دكتور) الذي تمنحه بعض الكليات من معاملة تعادل الشهادات الأجنبية وانما التعادل بالنسبة لبرامج الدراسة وعدد سنيها « كما نصت المادة ٢١ من المرسوم ذاته على أن (تسرى أحكام المواد من (٢) الى (١٥) على أطباء وجراحي الأسنان) .

ويخلص من استقراء النصوص المتقدم ايرادها أن الشارع استلزم لمزاولة مهنة الطب — بما في ذلك طب الأسنان وجراحتهما — وجوب تسجيل الطبيب في وزارة الصحة والاسعاف العام ، وبالنسبة الى أطباء الأسنان في سجل أطباء وجراحي الأسنان في الوزارة ثم حصوله منها على ترخيص في مباشرة المهنة بعد تسجيله في نقابة أطباء الأسنان وأنه اشترط لاجراء هذا التسجيل ومنح الترخيص شروطا فيما يتعلق بالأطباء عامة من بينها الحصول على المؤهل العلمي وكذا

لقب دكتور في الطب من كلية الطب في الجامعة السورية أو من كليات الطب العثمانية في العهد العثماني أو من كلية طب أجنبية تعادل شهادتها كلية الطب في الجامعة السورية ، وبالنسبة الى أطباء الأسنان أن يكون الطالب قد نال شهادة في طب الأسنان من كلية الطب في الجامعة السورية أو من كلية طب أجنبية على أن تخضع الشهادة في هذه الحالة الأخيرة للشروط الواردة في المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٤ والخاصة بالشهادات الممنوحة من كليات الطب الأجنبية ، وهي أن تكون معادلة لشهادة كلية الطب في الجامعة السورية ، وأن يجتاز حاملها فحصا اجماليا (كولوكيوم) تعين شروطه ورسومه بقرار من وزارة الصحة : أي أن يمر اعتماد هذه الشهادة وترتيب أثرها عليها بعمرحتين (أولاها) تحقيق تعادلها مع شهادة كلية طب الأسنان في الجامعة السورية وتتولاها لجنة تعادل الشهادات الأجنبية مع شهادة الجامعة السورية (والثانية) اجتياز الفحص الاجمالي الذي تجريه كلية الطب بتكليف من وزارة الصحة وحضور ممثل عنها . وقد أورد الشاع حكما خاصا بأطباء الأسنان أفردهم به ، وهو عدم الاعتراف بلقب دكتور الذي تمنحهم اياه بعض الكليات ، فقضى بأن حصول الطالب على هذا اللقب لا يعفيه من وجوب أعمال تعادل لشهادته الأجنبية مع شهادة كلية طب الأسنان في الجامعة السورية على الرغم من حيازته اللقب ، اذ نص في المادة رقم ٢٠ بالنسبة الى أطباء الأسنان على وجه التخصيص على أنه لا تأثير للقب دكتور الذي تمنحه بعض الكليات من معاملة تعادل الشهادات الاجنبية . واذ اشار النص الى أن اللقب المذكور تمنحه بعض الكليات فان مفهوم هذا أن ثمة كليات أخرى لا تمنحه ومع ذلك فلا ينقص هذا من قيمة مؤهلها ولا يمنع من اجراء التعادل أي أن الشارع لم يشأ أن يرتب على عدم منح هذا اللقب اعتبار الشخص فاقدا لشرط من شروط صلاحية مؤهله للتعادل ، بل أنه أطرح اللقب في هذه الحالة ولم يجعل له تأثيرا ايجابيا أو سلبيا أي سواء منح أو لم يمنح ، وبين على وجه التحديد من قبيل التيسير للوصول الى تحقيق التعادل أن الأساس المعمول عليه والضابط الواجب الاحتكام اليه في اجراء هذا التعادل انما هو برنامج الدراسة وعدد سنيها ، وحكمة ذلك ظاهرة اذ تقوم على الاستيثاق من جدية الدراسة وعمقها وموضوع

موادها وكفاية الوقت المخصص لاستيعابها نظريا وعمليا ، بالمقابل له لنهج الدراسة وعدد سنيها في كلية طب الأسنان بالجامعة السورية . وقد أثبت المدعى اقامته في فرنسا في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٠ حتى أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٦ بالشهادة المسلمة اليه في ٢٠ من شباط (فبراير) سنة ١٩٦١ من القنصلية العامة لسويسرا القائمة على الشؤون الفرنسية في حلب أما برنامج الدراسة فلم يكن ليموز لجنة التعادل أو ليعجزها أن ترضيه بين سمعها وبصرها وهي تقرر التعادل .

ومتى كان برنامج الدراسة وعدد سنيها بالإضافة الى المؤهل — وبقطع النظر عن اللقب — هما المرجع في تعادل شهادة طب الأسنان الأجنبية مع شهادة طب الأسنان من كلية الطب في الجامعة السورية ومناطق هذا التعادل فان قرار لجنة تعادل الشهادات الأجنبية في ٢٤ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٤ وهي لجنة فنية تؤلف من الأمين العام لوزارة الصحة والاسعاف العام رئيسا ، ومن أربعة أطباء أعضاء منهم اثنان من وزارة الصحة واثنان آخران من كلية الطب في الجامعة السورية — بتعادل شهادة المدعى بعد فحصها والتدقيق فيها على الأساس المتقدم انما يكون اثباتا لحقيقة واقعة والواقع لا يرتفع ، ولا يغير من هذا كون الشهادة صادرة في البلد الأجنبي من معهد خاص أو معهد رسمي ، أو كونها معترفا بها من الدولة الأجنبية لمزاولة المهنة في اقليمها أم غير معترف ، ما دامت قيمتها العلمية قد تحققت ويكون ادعاء جهة الادارة في غير محلة لانتفاء هذا الخطأ من جهة ولصحة القرار في ذاته وفي الحقيقة الواقعة التي اثبتها من جهة أخرى . ولاسيما أن ما أجاب به ادارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية الفرنسية من أن مدارس طب الأسنان الفرنسية كلها مؤسسات خاصة غير حكومية وأن الشهادات التي تمنحها لا تخول حاملها حق ممارسة طب الأسنان وجراحته في الأراضي الفرنسية — ومرجع هذا الى أسباب واعتبارات خاصة تتعلق بسياسة الدولة الفرنسية ونظمها الداخلية — ولا يعنى اهدار القيمة العلمية الذاتية لشهادة المدعى أو انكار صفة التخصص في تدريس طب الأسنان وجراحته والأهلية لذلك على المعهد الذي منحه

أيها. والذي يباشر نشاطه التعليمي في ظل القوانين الفرنسية — وإذا صح أن سلطة لجنة التعادل هي سلطة مقيدة فيما يتعلق بتطبيق الشروط القانونية الواجب توافرها لتمكن إجراء التعادل ، فإن ثمة عنصر تقدير في النهاية تتمتع به اللجنة دون ريب عند أعمال هذا التعادل فيها يختص بموازنة القيمة العلمية للمؤهل المطروح عليها بشهادة طب الأسنان في الجامعة السورية وتقدير معادلتها أيها أو رفض الموافقة على هذه المعادلة بما لا معقب عليها فيه الأمر الذي يستتبع تحصين قرار اللجنة في هذه الناحية بانقضاء ميعاد سحبه .

ومتى تحقق التعادل بناء على قرار اللجنة الفنية صاحبة الاختصاص في ذلك ، تمين لتمكن تسجيل اسم الشخص في وزارة الصحة والاستشفاء العام وحصوله منها على الترخيص اللازم لمزاولة مهنة طب الأسنان وجراحتها ، استيفاء شرط تكميلي واجب بالنظر الى كون المؤهل الذي تقرر تعادله صادرا من معهد طب أجنبي ، وهذا الشرط هو اجتياز فحص اجمالي (كولوكيوم) تجريه كلية الطب بتكليف من وزارة الصحة وحضور ممثل عنها ، ودخول هذا الفحص يتعلق به حق الطالب بمقررد اعتماد تعادل للشهادة ، والغاية منه هي التأكد من جدارة حامل هذه الشهادة وكفاية معلوماته الطبية وسلامتها من الناحيتين النظرية والعملية وصلاحيته لممارسة المهنة . وهذا الفحص الاجمالي هو الذي يقابل ويحاذى في فرنسا الاختيار الذي تجريه هيئة المحلفين الفاحصة في كلية الطب بها تحت رقابة مديرية التعليم العالي في وزارة التربية الوطنية والذي هو بمثابة مرحلة ختامية وإجراء تكميلي — على حد ما أوضحه السيد عميد كلية طب الأسنان بجامعة دمشق لدى مناقشة المحكمة آياه بجلسة ٢٥ شباط (فبراير) سنة ١٩٦١ — لتقويم المؤهل وشروط أساسية لتحويل حامله — متى كان متمتعا بالجنسية الفرنسية — حق ممارسة المهنة في الأراضي الفرنسية . وإذا لم يكن لغير الفرنسي مزاولة

المهنة في فرنسا ، فمن الطبيعي أن يكون تقدمه للفحص الاجمالي في بلده وأن يقوم هذا الفحص بالنسبة اليه مقام فحص هيئة المحلفين في فرنسا بالنسبة الى الفرنسيين . وأن يكون مؤهله هو سند دخول الفحص ، ونجاحه في هذا الفحص — لا المؤهل ذاته — سواء في فرنسا أو في سوريا هو مصدر حقه في الترخيص له في مزاولة المهنة ، ولما كان الفحص ليس دراسة تريد في معلومات صاحب المؤهل أو مرانا يكسب خبرة ، وانما هو ضرب من الاختبار العام الاجمالي — فإنه يستوى أن يتم في فرنسا أو خارجها بحسب الأوضاع المقررة لذلك . ولا يمكن القول في الحالة الأخيرة بأن عدم اجرائه في فرنسا للحصول على شهادة الدولة التي تمنحها هيئة المحلفين الفاحصة في كلية الطب بها يعنى قصورا في مواد الدراسة السابقة على هذا الفحص والتي انتهى بمنح المؤهل أو نقصا في منهجها أو في عدد سنيها أو في معلومات حامل المؤهل الذي لم يدخل الفحص في فرنسا بل أداه في بلده . ومن ثم فان العبرة تكون باجتياز هذا الفحص الذي يتم به تكافؤ الأوضاع والمراكز والمستويات العلمية سواء في فرنسا أو خارجها ويتحقق به استيفاء الشروط المطلوبة قانونا للترخيص في مزاولة المهنة . ولجنة الفحص الاجمالي ، وهي هيئة علمية ذات اختصاص فني بحت تتمتع بسلطة مطلقة لا معقب عليها في تقدير كفاية الطالب العلمية وصلاحيته أو عدمها لحمل أمانة المهنة ومسئولياتها المتصلة بصحة أفراد الشعب وتملك الحرية التامة في الحكم بنجاحه أو رسوبه ، انما تعمل في هذا الحكم سلطة تقديرية ترخصية بما لا رجعية فيه بعد أن يتحصن قرارها في هذا الشأن بانقضاء ميعاد سحبه ويتعلق به حق من صدر لصالحه وما دام المدعى قد حصل على المؤهل اللازم الذي اعتمدته لجنة التعادل وأجرى اختبارا بواسطة لجنة الفحص فلا وجه للتذرع بوقوع خطأ ما دام لم يقع خطأ بالذات في هذا التقدير . بل أن مثل هذا الخطأ لو فرض وقوعه لما جاز معه اصدار القرار في أى وقت بصفة مطلقة بحجة انعدامه وانحذاره الى

مرتبة العمل المادى وأن يكن للجهة الادارية عذرها فيما ذهبت اليه من فهم لهذه الحقيقة القانونية التى قد يدق فيها تبين وجه الرأى الصحيح وفيما اتخذته من اجراء ترتبها على هذا الفهم .

وازاء ما سلف بيانه من امتناع الرجوع فى قرار لجنة تعادل الشهادات الأجنبية أو القرار الصادر بتسجيل المدعى والترخيص له فى مزاولة المهنة بناء على قرار اللجنة المذكورة وقرار لجنة الفحص الاجمالى وعدم جواز المساس بالمركز القانونى الذى ترتب له واستقر، تأسيسا على ذلك لا يكون ثمة محل للتمرض لما أثاره الطرف من جدل حول تفسير المادة السادسة من المرسوم التشريعى رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ فى خصوص حق وزير الصحة والاسعاف العام فى شطب اسم الطبيب من سجل الأطباء ومدى تطبيق حكم هذه المادة ونطاقها .

(طعن رقم ١١٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

طبيب كل الوقت

طبيب كل الوقت

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

وظيفة طبيب كل الوقت لها ميزات نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ تمنح لشاغلها إذا ما توفرت فيه الشروط التي حددها هذا القرار — لجهة الادارة سلطة تقديرية في اختيار من يشغل هذه الوظيفة — لا معقب عليها في ذلك ما دامت لم تتحرف في استعمال سلطتها •

ملخص الحكم :

ان وظيفة طبيب كل الوقت هي وظيفة ذات ميزات نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ تمنح لشاغلها اذا ما توفرت فيه الشروط التي حددها هذا القرار وأن جهة الادارة قد خولت سلطة تقديرية في اختيار من يشغل وظائف طبيب كل الوقت وذلك بالنسبة الى الأباء كافة سواء منهم من كان مرخصا له بمزاولة المهنة في الخارج وهو ما يبين من سياق المادتين الأولى والسابعة من قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، فاذا ما استعملت الوزارة رخصتها في شغل وظائف أطباء كل الوقت مما يعتبر بمثابة التعيين في تلك الوظائف المتميزة في الميزانية فانه لا معقب عليها في ذلك ما دامت لم تتحرف في استعمال سلطتها •

طرح النهر واكله

• الفصل الأول — طرح النهر •

• الفصل الثاني — أكل النهر •

الفصل الأول

طرح النهر

قاعدة رقم (٥٥٩)

المبدأ :

طرح النهر — نظمه المتعاقبة ومعناه وفقا لهذه النظم — هو الأراضي التي يحولها النهر من مكانها ، والأراضي التي ينكشف عنها النهر والجزائر التي تتكون في مجراه فهو لايشمل طمى النهر — اختصاص مؤسسة طرح النهر بمسائل الطرح يقتصر عليه دون غيره من الأراضي الواقعة بين جسور النيل .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف على أن : « لوزارة الأشغال العمومية الهيمنة التامة ومطلق الاشراف على الأملاك العامة المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القانون » وتنص المادة الأولى على أن : « الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هي : (أ) مجرى النيل وجسوره وجسور الحياض والحوض العامة وجسورها ، وتدخل في مجرى النيل جميع الأراضي الواقعة بين الجسور ، ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون يوم العمل بهذا القانون مملوكة وذلك مع عدم الاخلال بالحقوق المترتبة للأفراد بمقتضى القوانين واللوائح » وقد فُسرَت المذكرة الايضاحية للقانون هذا التحفظ الأخير بأن المقصود به الحقوق المترتبة على قانون طرح النهر ومن ثم تخرج من نطاق النص المشار اليه أراضي طرح النهر ، يؤكد ذلك أن أراضي طرح النهر تعتبر حسب المادة الأولى من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ من الأملاك الخاصة

للدولة على خلاف الاراضى الوارد ذكرها فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ والتى تعتبر من الأملاك العامة للدولة .

وتتنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله على أن « تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية مؤسسة عامة تسمى (مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله) وذلك لبيع أراضى طرح النهر وشراء حق تعويض الاكلواجراء نزع الملكية والبدل واستغلال أراضى الطرح » .

وبين من مقارنة نصوص المواد سالفه الذكر أن مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله تختص فيما تختص به باستغلال أراضى طرح النهر دون غيرها من الاراضى الواقعة بين جسور النيل .

ولما كان القانونان رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ورقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ سالفه الذكر لم يعرضا لتحديد مدلول عبارة « طرح النهر » ومن ثم يتعين لاستجلاء مدلول هذا الاصطلاح استقصاء التطور التشريعى لقوانين طرح النهر .

ومن حيث أن موضوع طرح النهر قد نظمته فى بداية الامر لائحة الاطيان السعيدية الصادرة فى ٢٤ من ذى الحجة ١٢٧٤ هجرية (٥ من أغسطس ١٨٥٨) فى البندين ١٢ و ١٤ منها ، وقد جاء فى البند ١٤ منها : « أنه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحر فى الاطيان من الجهتين وتحدث جزائر مستجدة الخ » ثم صدر القانون المدنى القديم ونص فى المادة ٦١ منه على مايتأتى : أما الاراضى التى يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر التى تتكون فيه فيتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة فى سنة ١٢٧٤ » وهى اللائحة السعيدية المشار اليها ثم صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بطرح البحر وأكله وحل محل البندين الثانى عشر والرابع عشر من اللائحة سالفه الذكر ولما صدر القانون المدنى الحالى نص فى المادة ٩٢١ منه على أن : « الاراضى التى يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها والجزائر التى تتكون

في مجراه تكون ملكيتها خاضعة لاحكام القوانين الخاصة » واستنادا الى هذه المادة صدرت عدة قوانين خاصة آخرها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله .

ويخلص مما تقدم أن المقصود بطرح النهر هو الاراضى التى يحولها النهر من مكانها avulsion والاراضى التى ينكشف عنها النهر . ثم الجزائر التى تتكون فى مجراه ولكنه لا يشمل مايسمى طمى النهر alluvion الذى نصت عليه المادة ٩١٨ مدنى بقولها أن « الارض التى تتكون من طمى يجلبه النهر بطريقة تدريجية غير محسوسة تكون ملكا للملاك المجاورين » .

ولما كانت المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف قد حددت الاراضى المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل بأنها « مساطيحه وحوشه وميوله وجزره وطرح البحر » مما يفيد أن مدلول عبارة « الاراضى الواقعة بين جسور النيل » أوسع نطاقا من مدلول عبارة « طرح النهر » .

ويخلص من هذا ان اختصاص مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله يقتصر على طرح النهر وفقا للتحديد سالف الذكر دون غيره من الاراضى الواقعة بين جسور النيل .

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر تنص على أن من بين موارد صندوق طرح النهر وأكله ايجار أراضى الطرح التى لم يتم بيعها اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله تختص باستغلال مايعتبر من الاراضى موضوع الخلاف طرحا للنهر وفقا لحكم المادة ٩٢١ من القانون المدنى واقتضاء ايجارها اعتبارا من أول السنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ وفقا لحكم القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر وأكله .

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

مواعيد حصر المساحة ، وعملية الجاشنى — تحكم هذه المواعيد المادتان ٤٢ و ٥٩ من كتاب التعليمات والقوانين والأوامر لمصلحة الأموال المقررة المطبوع سنة ١٩٢٤ — الميعاد المحدد لعملية الجاشنى يخضع لحكم المادة ٤٢ — لم تحدد هذه المادة أياما معينة بالذات تتم فيها عملية الجاشنى — الميعاد الذى يحكم هذه العملية هو الميعاد المعقول والمناسب الذى يجب أن يسبق موسم الفيضان بمدة معقولة .

ملخص الحكم :

للتعرف على حقيقة الميعاد الذى يجب أن تنجز فيه عملية الجاشنى بعد عملية حصر المساحة الخاصة بطرح النهر وأكله تورد المحكمة نص المادتين ٤٢ و ٥٩ من كتاب التعليمات والقوانين والأوامر لمصلحة الأموال المقررة المطبوع سنة ١٩٣٤ والذى لا يزال معمولاً به حتى تاريخ وقوع المخالفة المنسوبة للطاعن فى سنة ١٩٥٨ كما يبين ذلك من كتاب هذه المصلحة رقم ٢-١-٨٤٧ المؤرخ ١١/٧/١٩٦٤ ويجرى صدر المادة الأولى منها بالآتى : « تبدأ أعمال المساحة لأطيان الجزائر فى ١٠ يناير من كل سنة ما عدا المواطنين فتبدأ من أول مايو وتقدم دفاتر المساحة أولا بأول من اللجان الى المديرية عن كل بلدة بواسطة المركز بمجرد اتمام اجراءاتها » . ويجرى عجزها بالآتى : « ويجب أن تنتهى مساحة العلو والمرتفعات لغاية منتصف شهر أبريل وأن تنتهى مساحة المواطنين لغاية ١٥ يونية للتمكن من أخذ الجاشنى عليها وفحص الشكاوى قبل حلول الفيضان » .

وعلى المديرية أن تقوم باخطار المصلحة بتاريخ بدء أعمال كل لجنة وتاريخ انتهائها » ويجرى نص المادة ٥٩ بالآتى :

قد حددت المواعيد الآتية لكل جهة تتم فيها واجباتها بدون حاجة

الى تجاوزها الا اذا كانت هناك أسباب وجيهة واذا فیتحتتم اثبات هذه الأسباب بالأوراق :

أولا : عشرة أيام للجنة الجاشنى عند احوالها عليها لفحص عمل اللجنة الابتدائية .

ثانيا : عشرة أيام للمديرية لمراجعة أوراق البحث بعد اعادتها من لجنة الجاشنى .

ثالثا : عشرة أيام لوجود البحث عند مفتش المالية .

واذا وردت المادة الأخيرة بعد المادة ٥٦ التى تقول «عندمساحة أطيان المواطىء تعمل المساحة على الأطيان الجديدة « طرح البحر » المرتفع منها والمواطىء بقائمة مساحة خاصة بصفة اجمالية بغير ايضاح مفردات وضع اليد ويعمل عنها رسم نظرى مضبوط للدلالة على موقعها وبعد نص المادة ٥٧ الذى يقول « تقدم اللجنة دفتر المساحة والرسم النظرى، لبحث استمارة رقم ١٦٣ بعد الاجابة على الاستعلامات المدرجة به لاثبات ما يأتى :

- ١ — هل نسبة الطرح تبلغ ٢ ٪ من مقدار أكل البحر بالناحية وفى حالة النفى يتوضح عدد أصحاب العجز .
- ٢ — هل قدمت اللجنة معلومات عن وجود شىء من هذا الطرح .
- ٣ — هل يوجد من هذا الطرح مقدار متصل بهرسى المعادى .
- ٤ — اذا كان مقدار الطرح يزيد عن أكل البحر .
- ٥ — توضع ملاحظات اللجنة عما اذا كان الطرح ثابتا ويمكن توزيعه ، على أرباب العجز أو أية أجزاء متفرقة تتخلل الفساد .

ومن ثم يكون الميعاد المحدد فى المادة ٥٩ خاصا باجراءات طرح النهر وأكله ولعل السبب فى تحديد هذه المواعيد القصيرة هو الرغبة فى معرفة حقيقة الطبيعة والأراضى الجديدة حتى تتخذ اجراءات توزيع طرح النهر على مستحقة بسرعة عندما كان تعويض أكل النهر عينيا قبل العمل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ الذى صدر فى ١٣/٧/١٩٥٧ — تراجع

الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٥٧ العدد ٥٣ مكرر « ز » والذي ألغى التعويض العيني ويكون الميعاد الذي حدد في المادة ٤٢ هو لأعمال لجنة الجاشنى الأخرى غير أعمال طرح النهر وأكله وذلك لأن قواعد التفسير تقتضى بأن أعمال الكلام خير من أهماله ولأنه ليس من المقبول عقلا أن يكون واضح هذه المواد بعد أن حدد الميعاد للجنة الجاشنى في المادة ٤٢ عاد وحدده لها مرة أخرى في المادة ٥٩ عن ذات العمل وإنما القول الذي يستساغ عقلا هو أن يكون ميعات المادة الأخيرة عما جاء فيها وقد سبق ذكره دون غيره الذي يبقى محكوما بنص المادة السابقة عليها وهي المادة ٤٢ ، ولو أن عبارة هذه المادة واضحة الدلالة في أن البدء في عملية الجاشنى أمر مندوب اليه حتى لا ترفع الزراعات الشقية من على الأرض وحتى لا تتغير معالم الطبيعة قبل إجراء عملية الجاشنى وفحص ماعساه أن يقدم من شكاوى عنها أو عن العملية السابقة عليها الا انها لم تحدد أياما معينة بالذات كما فعلت المادة ٥٩ التى تلتها .

ومن حيث أن عملية الجاشنى كما حددتها المادة ٩٣ من الكتاب المشار اليه لا تكون بصفة ابتدائية بل هى إجراء مراقبة وفحص اذ تنص على ما يأتى « بعد التأشير من المدير أو من ينوب عنه على الحوافظ بما يؤخذ عنه جاشنى وانتخاب عشرة أسماء في المائة بدفاتر البلدة المنتجة من أعمال الشرافى والزراع خفية بالعلو والمنافع تحال المسائل المنتخبة على لجنة الجاشنى لمراجعة أعمال اللجنة الابتدائية فيها واذا كان هناك نقص في الاجراءات فيجب الغاؤها لاستيفائه أثناء وجودها بالبلدة . فالميعاد الذى يحكم عملية الجاشنى هو ذلك الميعاد المعقول والمناسب الذى يجب أن يسبق موسم الفيضان بمدة معقولة كافية لفحص الأعمال والشكاوى التى تقدم كما يجرى نص المادة ٤٢ آتفة الذكر والذي أن فأت ينجم عنه ضرر أو احتمال حصوله بسبب تغيير معالم الطبيعة .

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

طرح النهر — دخوله ، الى أن يصدر قرار وزير المالية بالتوزيع،
في الدومين الخاص بالدولة — تصرفات أصحاب الأكل قبل صدور
القرار — مجرد حوالة حق شخصي في التعويض عن أكل النهر — تسليم
الطرح دون صدور قرار الوزير — عمل مادي لا يترتب عليه انشاء
مركز قانوني •

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون سالف الذكر على أن « كل طرح
نهر يكون من الأملاك الخاصة للدولة ، ويكون توزيعه وفقاً للشروط
المبينة بهذا القانون » • ومفاد هذا النص أن طرح النهر يعتبر داخلاً
الدومين الخاص للدولة حتى يصدر قرار وزير المالية والاقتصاد بتوزيعه
على أصحاب أكل النهر طبقاً لأحكام القانون ، ولا تنتقل ملكية الطرح
الى مستحقيه الا بعد صدور مثل هذا القرار ، ومن ثم فإن كل تصرف
يجريه أصحاب الأكل قبل صدور قرار الوزير بتوزيع الطرح لا يترتب
عليه نقل ملكية طرح النهر الى المتصرف اليهم ، اذ التصرف في هذه
الحالة لا يعدو أن يكون مجرد حوالة لحق شخصي في التعويض عن أكل
النهر ، وللمتصرف اليه أن يطالب مدینه بهذا الحق عن طريق القضاء
اذا امتنع عليه استيفاؤه رضاء • وينبنى على ذلك أن تسليم طرح
النهر دون صدور قرار من وزير المالية والاقتصاد بتوزيعه يعتبر بمثابة
عمل مادي لا يترتب عليه انشاء مركز قانوني جدير بحماية القانون •

(فتوى ٥٥ في يولية سنة ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ اعتبر طرح النهر من الأملاك الخاصة بالدولة — سند ملكية أصحاب الاكل هو القرار الوزاري باعتماد التوزيع بعد شهره بالطريق المرسوم قانونا ولا يستمد أصحاب الاكل حقهم مباشرة في الطرح من القانون — أثر ذلك : عملية التسليم واعتماده ليست عملية مالية وانما هي تصرف قانوني يتولد عنه الحق في تملك الطرح — يجب أن يتوافر في التسليم وفي شخص المستلم ما تطلبه القانون من شروط خاصة •

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله يجعل طرح النهر من الأملاك الخاصة بالدولة التي تقوم بدورها بتوزيع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل النهر بنسبة ما فقدوه ويكون التوزيع بقرار اداري يصدر من وزير المالية والاقتصاد ويعتبر هذا القرار دون غيره سند الملكية وانتقالها بعد شهره بالطريق الذي رسمه القانون فليس اذن بصحيح القول بأن أصحاب الأكل يستمدون حقهم مباشرة في الطرح من القانون ذلك أن هذا القول يتجافى مع مناص عليه القانون من اعتبار الطرح من الأملاك الخاصة للدولة ومع تعليق ملكية الطرح على صدور قرار الوزير باعتماد التوزيع والأمر في ذلك لا زال في يد السلطة الادارية المختصة بالتوزيع على أصحاب الأكل تقوم به طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور تعويضا لهؤلاء عن أكل النهر لأملأهم فالعملية اذن متصلة الحلقات تنتهي بالتسليم واعتماده من الوزير المختص وقبل ذلك لا ينشأ لأصحاب الأكل أى حق في الطرح ومن ثم فعملية التسليم واعتماده ليست عملية مادية وانما هي تصرف قانوني يتولد عنه الحق في تملك الطرح فيجب أن يتوافر في التسليم وفي شخص المستلم ما تطلبه القانون من شروط خاصة •

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

اعتبار القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ طرح النهر من أملاك الدولة الخاصة سند ملكية أصحاب الأكل — هو القرار الوزاري باعتماد التوزيع بعد شهره بالطريق المرسوم قانونا — أثر ذلك : أن عملية التسليم والاعتماد عملية قانونية وليست عملية مادية — وجوب توافر الشروط التي يتطلبها القانون في شخص المستلم .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله يجعل طرح النهر من الأملاك الخاصة للدولة التي تقوم بدورها بتوزيع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل النهر بنسبة ما فقدوه وأن يكون التوزيع بقرار إداري يصدر من وزير المالية والاقتصاد ويعتبر هذا القرار دون غيره سند الملكية وانتقالها بعد شهره بالطريق الذي رسمه القانون فليس إذن بصحيح القول بأن أصحاب الأكل يستمدون حقهم مباشرة في الطرح من القانون ذلك أن هذا القول يتجافى مع مناص عليه القانون ومن اعتبار الطرح من الأملاك الخاصة للدولة ومع تعليق ملكية الطرح على صدور قرار الوزير باعتماد التوزيع ، الأمر في ذلك لا يزال في يد السلطة الإدارية المختصة بالتوزيع على أصحاب الأكل تقوم به طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون المذكور تعويضا لهؤلاء عن أكل النهر لا ملاكهم فالعملية إذن متصلة الحلقات تنتهي بالتسليم واعتماده من الوزير المختص وقبل ذلك لا ينشأ لأصحاب الأكل أي حق في الطرح ، ومن ثم فعملية التسليم واعتماده ليست عملية مادية كما يقول الطاعنان وإنما هي تصرف قانوني يتولد عنه الحق في تملك الطرح وآثاره فيجب أن يتوافر في التسليم وفي شخص المستلم ما تطلبه القانون من شروط خاصة . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ قد نص في المادة ١٣ على أن « طرح النهر الذي لم يوزع توزيعا ابتدائيا حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، يباع طبقا لأحكامه فإذا كان

الطرح قد تم توزيعه ابتدائيا وكان مطبقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحا للاعتماد ولم يتم اعتماده بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو وزير الخزانة فيتعين صدور قرار من وزير الإصلاح الزراعي باعتماده في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان الطرح قد وزع على مستحقيه الأصليين أو على من انتقلت اليهم ملكية الأكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ . ومع ذلك فإذا كان التوزيع المشار اليه في الفقرة السابقة قد تم الى أصحاب وكالة حصلوا عليها بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ فلا يعتمد منه الا الحالات التي تكون فيها الوكالة صادرة الى أقارب لغاية الدرجة الرابعة» أما التوزيعات التي لا تطابق الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين فتلغى ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها وفي جميع الحالات التي يلغى فيها التوزيع تستلم هيئة الصندوق أراضى الطرح الملغى توزيعه بالطرق الاداري من أول السنة الزراعية ١٩٥٨/١٩٥٩ إذا كان التوزيع قد تم اعتماده وشهره أما ما لم يتم اعتماده وشهره فيحاسب صاحب التوزيع على ايجاره وقت استلامه ابتدائيا بعد خصم ما دفع من الضرائب وملحقاتها وبيع الطرح الملغى توزيعه طبقا لأحكام هذا القانون ويطبق على أصحاب التوزيعات الملغاة بالنسبة لحق تعويض الأكل حكم المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون .

(طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٥٦٤)

المبدأ :

توزيع الطرح — لا يرتب اثره القانوني الا بعد الاستلام المعتبر قانونا .

ملخص الحكم :

أن عملية توزيع الطرح تبدأ ببحث حالة الأشخاص أصحاب الأكل ثم يوزع طرح النهر على هؤلاء الأشخاص بحسب القواعد المرسومة

قانوننا وهذا العمل اجراء ادارى بحث يتم من جانب واحد ولا يكون له من أثر قانونى الا بعد الاستلام المعتبر قانونا وينفتح من هنا باب الشكوى والاعتراض وبمعنى آخر أن التسليم هو الاجراء النهائى الذى به يتم التوزيع كعملية قانونية متكاملة بعد اعتماده من الجهة المختصة بذلك .

(طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

توزيع الطرح — المقصود بعبارة توزيع الطرح في تطبيق احكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ — هو المعنى الأعم وهو تسليم الطرح لمن خصص لهم من أصحاب الأكل — اختلاف سند الملكية في هذه الحالة عن سند الملكية العادية .

ملخص الحكم :

أن القرار الوزارى باعتماد التسليم هو المعتبر سند الملكية وله قوة العقد الرسمى ويسجل فلا يوجد قرار باعتماد التوزيع تقترب عليه آثار قانونية واذ عبر القانون بلفظ « توزيع » فانما قصد التوزيع بمعناه الأعم وهو تسليم الطرح لمن خصص لهم من أصحاب الأكل وأما قبل ذلك فلا يعدو أن يكون تقسيما تمهيديا أو على حد التعبير الوارد سند الملكية « كشف بيان الأطنان التى تسلمت في سنة ١٩٥٥ نتيجة مباحث سنة ١٩٤٥ » فالتسليم اذا هو المرحلة الأخيرة التى يتقرر بها الحق في الطرح وفي تملكه وأما قبل ذلك فالأمر مجرد مباحث واستقصاء عن المستحقين للطرح وتحديد لنصيب كل منهم وللموقع الذى سيكون فيه هذا النصيب وبالتالي فالتسليم هنا تصرف قانونى لا مادى ولا محل لقياس هذه الحالة بحالة عقود التملك العادية التى ينشأ الحق فيها بمجرد توافق الإيجاب والقبول اذ يختلف سند التملك في كل من الحالات عنه في الأخرى .

(طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/١٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٦٦)

المبدأ :

تسليم الطرح — لا حجة في القول بوجود تفرقة بين توزيع الطرح وتسليمه وبأن اشتراط درجة قرابة الوكيل لأصحاب الطرح مقصور على التوزيع دون التسليم — القرار الوزاري باعتماد التسليم هو المعتبر سنداً للملكية ولا يوجد قرار باعتماد التوزيع تترتب عليه آثار قانونية — القانون قصد بلفظ التوزيع معناه الأعم وهو تسليم الطرح لمن خصص لهم من أصحاب الأكل — الأمر قبل التسليم لا يعدو أن يكون تقسيماً تمهيدياً — التسليم هو المرحلة الأخيرة وهو تصرف قانوني لا مادي .

ملخص الحكم :

لا حجة في القول بوجود تفرقة بين التوزيع والتسليم وبأن اشتراط درجة قرابة الوكيل لأصحاب الطرح إنما يقصر على التوزيع دون التسليم إذ ليس لهذا القول من واقع يسانده ذلك أن القرار الوزاري باعتماد التسليم هو المعتبر سنداً للملكية وله قوة العقد الرسمي ويسجل فلا يوجد قرار باعتماد التوزيع تترتب عليه آثار قانونية وإذا عبر القانون بلفظ «توزيع» فإنما قصد التوزيع بمعناه الأعم وهو تسليم الطرح لمن خصص لهم من أصحاب الأكل وأما قبل ذلك فلا يعدو أن يكون تقسيماً تمهيدياً فالتسليم هو المرحلة الأخيرة التي يتقرر بها الحق في الطرح وفي تملكه وأما قبل ذلك فالأمر مجرد مباحث واستقصاء عن المستحقين للطرح وتحديد نصيب كل منهم وللموقف الذي سيكون فيه هذا النصيب وبالتالي فالتسليم هنا تصرف قانوني لا مادي .

قاعدة رقم (٥٦٧)

المبدأ :

طرح النهر — القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ في شأنه — النص
على أن يوزع الطرح بقرار من وزير المالية دون تخويله حق آذاية غيره
— مؤداه وجوب صدور قرار التوزيع منه — النص في اللائحة التنفيذية
على أن يمهّد بالتوزيع الى لجان خاصة — عدم الاعتداد به — قراراتها
ليست قرارات ادارية .

ملخص الفتوى :

ان المادة العاشرة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح
النهر وأكله تنص على أن «يوزع الطرح بقرار من وزير المالية والاقتصاد،
ويصدر هذا القرار خلال السنة التالية للميعاد المبين بالمادة السابقة على
الأكثر ، ويكون سنداً له قوة العقد الرسمي ويسجل بدون رسم ويؤشر
به بعد تسجيله في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن » . ومن
ثم فإن الأداة القانونية التي يعتد بها في هذا الصدد هي قرار وزير
المالية والاقتصاد بتوزيع طرح النهر على مستحقيه طبقاً لأحكام القانون .
وقد خول الوزير هذا الاختصاص بمقتضى نص صريح في القانون .
وبالتالى فلا يجوز له أن يفوض غيره أو يوكله في هذا الاختصاص ،
ذلك أنه وإن كانت القاعدة العامة في نطق القانون الخاص أن من يملك
التصرف بنفسه يملك أن يوكل غيره فيه ، إلا أن الأمر يختلف في نطاق
القانون العام ، فال موظف لا يملك توكيل غيره في القيام بالأعمال الموكولة
اليه ، وما ذلك إلا لأن تلك الأعمال ليست أعماله الخاصة ، بل هي أعمال
تتعلق بمصالح الدولة ، خضت القوانين واللوائح الجهات المختصة بها
ونظمت طريقة أدائها . ولهذا فإن الانابة في القانون الإدارى لا تجوز
إلا إذا نص القانون صراحة على جوازها ، فإذا أجازها فإنها لا تجوز إلا
للسلطة التي قضى القانون بجواز انابتها . ولما كان القانون قد أوجب
صدور قرار التوزيع من وزير المالية والاقتصاد ولم يقض بجواز انابته

لغيره في اتخاذ هذا القرار ، فان نص في اللائحة التنفيذية للقانون على قيام لجان خاصة باجراء هذا التوزيع لايعتد به قانونا ، ولا مندوحة من اعتبار ما تصدره تلك اللجان من قرارات بمثابة أعمال تحضيرية للقرار الادارى النهائى الذى يتحتم صدوره من وزير المالية والاقتصاد . وبالتالي فان قرارات تلك اللجان لايصح اعتبارها قرارات ادارية بالمعنى القانونى الصحيح التى تسرى عليها قواعد السحب والالغاء المقررة بالنسبة للقرارات الادارية .

(فتوى ٥٥ فى يولية سنة ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٥٦٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ بشأن طرح البحر وأكله — اسناده ولاية طرح البحر الى وزير المالية — وجوب أن يكون القرار الصادر في هذا الشأن قائما على سببه الصحيح وواقعا على محله القانونى — صدور قرار بالتصرف فى ملك من أملاك الدولة بدون وجه حق — انعدام هذا القرار — جواز استرداد الادارة الطرح الموزع بمقتضاه مادام لا يحول دون ذلك اكتساب الملكية بوضع اليد المدة القانونية .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بأكل البحر وطرحه — اذ نصت على أن « يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ، ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا تجوز المعارضة فيه » — قد ناطت بالوزير المذكور سلطة البت فى هذا الشأن ، فصمت بذلك ما ثار من قبل من خلاف فى شأن الجهة المختصة بتوزيع طرح البحر ، اذ كانت قد ذهبت بعض الأحكام الى أن المحاكم هى المختصة بذلك ، فأسند القانون المذكور هذه الولاية الى الجهة الادارية التى يمثلها وزير المالية — الا أنه لا ينبغي أن يغرب عن البال أن طرح البحر هو فى الأصل ملك من أملاك الدولة ، كما تنص على ذلك صراحة المادة ٢ من القانون المذكور ،

وغاية الأمر ان هذا القانون أجاز تعويض أصحاب الأكل من الطرح بالشروط والأحكام المبينة به ، فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٠ على أن « القرار يكون سنداً للملكية له قوة العقد الرسمي ، ويؤثر به في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن » ، فلزم — والحالة هذه أن يصدر هذا القرار قائماً على سببه الصحيح وواقعاً على محله القانوني ، والا تمخص تصرفاً في ملك من أملاك الدولة بدون وجه حق ، فينحدر الى درجة العدم ، كما لو وزع الطرح على غير مستحق قانوناً ، وجاز للإدارة في أى وقت استرداد الطرح الموزع بذلك القرار المردوم قانوناً ، ما دام لا يحول دون ذلك اكتساب الملكية بوضع اليد المدة القانونية .

(طعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٧)

قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ :

في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ في شأن طرح البحر وأكله تعتبر كل ضفة من ضفتي النيل وحدة مستقلة يفصلها محوره .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله ينص في المدة الخامسة على أن :

« فيما عدا طرح البحر الذي يصدر به القرار المشار اليه بالمادة السابقة وطرح البحر الذي يظهر في دائرة مقررة فيها عوائد على المباني والذي يبقى من أملاك الدولة يوزع كل طرح يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما فقدوه » .

فان لم يوجد أكل بحر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحصالة

على أصحاب أكل البحر في البلدين المجاورين وتكون الأولوية للملاك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل » •

ثم نصت المادة السادسة على أنه :

« فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يشمل زمام البلد أو المدينة المساحة الواقعة بين الجسر ومحور النهر المبين بخرائط مصلحة المساحة وبين خطين عموديين يبدآن من نهاية حدى الزمام من جهة الجسر وينتهيان الى محور النهر » •

وواضح من ذلك أن القانون قصد — فيما يتعلق بتطبيق أحكامه — أن يخرج على التحديد الإدارى وأن يجعل أساس التوزيع من جهة النهر حدا طبيعيا لا دخل لارادة الانسان فيه وهو محور النهر • فلا اعتبار عند توزيع طرح البحر لأى تقسيم إدارى خصوصا وأن الظاهر من النصين السابقين أن المشرع اتبع سياسة معينة فى توزيع الطرح مؤداها اعتبار كل ضفة وحدة مستقلة وبذلك يعوض الطرح الحادث فى الضفة الشرقية الأكل الحادث فى الضفة ذاتها • ويعوض الأكل الحادث فى الضفة الغربية الأكل الحادث فى الضفة ذاتها •

ولذلك انتهى رأى القسم الى أنه — فى تطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله — تعتبر كل ضفة من ضفتى النيل وحدة مستقلة يفصلها محوره • فاذا طرح زائد بالضفة الشرقية وزع على أصحاب أكل البحر الزمامين الواقعين على الضفة ذاتها ويبدأ بالزمام الجنوبى والا زع على الزمام الشمالى ولا يعطى لأصحاب أكل البحر فى الضفة الأخرى ولو كان زمام بلادهم يشمل الضفتين الشرقية والغربية •

قاعدة رقم (٥٧٠)

المبدأ :

شرط استرداد الحكومة لجزء من أملكها المبينة يعتبر باطلا الا
انه يجوز الاتفاق على قيمة التعويض عند نزاع الملكية كما يجوز منع
التصرف لمدة معقولة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع استرداد الأتيان المبينة من
أملك الحكومة وشرط عدم التصرف فيها بجلستة المنعقدة في ١٧ من
يونية سنة ١٩٥١ وتبين أن مصلحة الرى تريد أن تضمن العقد الذى تزمع
إبرامه مع بعض من اتفقت معهم على بيع أراض من طرح البحر بجزيرة
السلام شرطين هما البندان الثانى والثالث والأول منهما ينص على أن :

« للحكومة الحق المطلق فى استرداد أى جزء يلزم للمنافع العامة
فى أى وقت كان بثمن لا يزيد بأى حال من الأحوال عن الثمن الذى بيعت
به الأرض بدون أية معارضة وبدون المطالبة بأى تعويض عن المنشآت
التي يقيمها الملاك بدون تصريح كتابى من وزارة الأشغال » .

وينص البند الآخر على أنه :

« لا يصح التصرف ببيع هذه الأرض أو جزء منها للمالك آخر الا
بعد أخذ تصريح كتابى بذلك من مصلحة الرى » .

والبند الثالث السابق الاشارة اليه أساسه المادة الرابعة من
منشور المالية الصادر فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ المعدلة فى ١٧ من
مايو سنة ١٩٢٦ والتي نصت الفقرة الرابعة منها على أنه :

« اذا لزم للحكومة فى ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع أى

مقدار كان من الأطنان المباعة لأعمال متعلقة بالمنافع العامة فيكون لها الحق إذا شئت أن تأخذ ما يلزمها من هذه الأطنان بسعر متوسط الثمن المشتري به لواقع الغدان ٠٠٠ ٠٠٠ » •

ويبحث هذين الشرطين على ضوء أحكام القانون المدني الجديد يتبين أن الشرط الأول الخاص بحق استرداد المبيع يتعارض مع ما نص عليه في المادة ٤٦٥ من أنه : « إذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد البيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلا » •

وأنه وإن كان المقصود بهذا النص هو بيع الوفاء وعلته أن أكثر البيوع الوفائية تستر رهونا حيازية الأمر الذي لا يتوافر بالنسبة الى البيع الصادر من الحكومة الا أن النص في عمومها لا يمكن تقييده بعلته ومن ثم يسرى سواء كان البيع رهنا أو لا •

لذلك يرى القسم تعديل هذا النص بحيث يكون مؤداه الاتفاق مقدما على مقدار التعويض في حالة نزاع الملكية للمنافع العامة مع تحديده بمدة مناسبة تقدر بخمس سنوات •

أما الشرط الآخر الخاص بمنع التصرف فان المادة ٢٣٨ تشترط لصحته أن يكون مبنيا على باعث مشروع ومقصورا على مدة معقولة •

ولما كان هذا الشرط مرتبطا بالشرط الأول والمقصود به تفادي النزاع بين الحكومة والمالك الجديد على الالتزام المنصرف اليه بهذا الشرط دون حاجة الى الرجوع الى نظرية الاستخلاف وما قد يثار حولها من خلاف فان هذا الشرط يكون مبنيا على باعث مشروع أما عن المدة فانها تحدد بذات المدة التي حدد بها الشرط الأول •

لذلك انتهى رأى القسم الى تعديل البندين الثانى والثالث من مشروع العقد السابق الاشارة اليه على الوجه الآتى :

البند الثانى — فى حالة نزع ملكية الأرض المباعة أو جزء منها للمنافع العامة خلال خمس سنوات من تاريخ عقد البيع لا يجوز أن يزيد التعويض عند نزع الملكية على ثمن البيع بموجب هذا العقد دون أن يكون للمالك الحق فى المطالبة بأى تعويض عن المنشآت التى تقام على الأرض بدون تصريح كتابى من وزارة الأشغال العمومية .

وخلال هذه المدة لا يجوز التصرف فى هذه الأرض كلها أو بعضها إلا بعد الحصول على تصريح كتابى بذلك من وزارة الأشغال العمومية .

(فتوى ٤٠٨ فى ١٩٥١/٦/٢٧)

الفصل الثاني

اكل النهر

قاعدة رقم (٥٧١)

المبدأ :

استحداث اللائحة السعيدية الصادرة في ٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨ جواز رفع المال عن الأطيان التي أكلها البحر وجواز التعويض عن المأكول من الأرض التي يطررها البحر — تقييد اللائحة ذلك بقيدين أساسيين : الأول عدم نفاذ حكمها الا بالنسبة لما يحدث من أكل البحر بعد صدورها ، والثاني عدم جواز اتخاذ قرار ألا بناء على طلب نوى الشأن وبعد اجراء المساحة والتحريات — مقتضى ذلك أن الاكل والطرح كانا يرسدان في السجلات والمكلفات لتكون المرجع لنوى الشأن عند التصرف — مناط استحقاق التعويض عن الاكل طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ أن يكون مالك الاكل ممن كان يجوز تعويضه طبقا لللائحة السعيدية وأن يكون هذا الاكل مثبتا في السجلات الرسمية .

ملخص الحكم :

أن من أكل منه البحر أطيان قبل اللائحة السعيدية في ٢٤ من ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هـ (٥ من أغسطس سنة ١٨٥٨ م) لم يكن له أصل حق قانونا في المطالبة بتعويض عما أكله البحر ، وبوجه خاص اذا كانت الأطيان المأكولة خراجية ، وهي التي كانت تعتبر ملكا للحكومة ولم يكن للأهالي عليها سوى حق المنفعة وما كانت تورث بل كان يوجهها بيت المال لمن يشاء . وأن اللائحة رقيت لأول مرة أصل حق في هذا الشأن ، ولكن نصت في الوقت ذاته صراحة على أن أحكامها في هذا الخصوص لا تسرى الا بالنسبة للأكل الذي يحدث « من الآن فصاعدا » ، أي بعد صدورها ، وذلك بالقيود والشروط التي بينها ، دون أن ترقب مثل

هذا الحق بالنسبة للأكل السابق عليها ، بل نصت صراحة على أن ينفذ في شأنه ما سبق تقريره من قبل دون نقض ، أى أبقت القديم على قدمه كما كان ، وأنها كانت تشترط للتعويض عن أكل البحر الذى يستجد بعد صدورها أن يطلب صاحب الشأن هذا التعويض بعريضة وأن تجرى المساحة وتقم التحريات ثم يصدر القرار بالتعويض بعد ذلك أن كان له وجه • ومقتضى هذا أن الأكل والطرح كانا يرصدان في السجلات والمكلفات حتى تكون المراجع لأولى الأمر عند التصرف في هذا الشأن ، وهذا أمر نظامي لا بد منه تقتضيه طبائع الأشياء ، وهو المستفاد من نصوص اللائحة السعيدية ، وقد رددته المادة ٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ التى تنص على أن « يحصر وزير المالية كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح البحر وأكله ويمين تاريخ حدوث كل منهما ، وينشر اعلان في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ، ويصلق اعلان بذلك في كل قرية بواسطة العمدة قبل بدء العمل بخمسة عشر يوما على الأقل » • وجملة القول أن اللائحة السعيدية لم تقصد أن تفتح الباب على مصراعيه للتعويض عن أكل البحر السابق عليها ، بل قصرت ذلك على الأكل اللاحق لها والذى تحققه الحكومة بالطريقة الرسمية ، أى بناء على عريضة من صاحب الشأن • واطرد العمل بعد ذلك على هذا الوجه ، فكانت تحصر أراضى الأكل وأراضى الطرح سنويا وترصد في الاستثمارات والسجلات الخاصة بذلك ، لتكوين المرجع عند التصرف في هذا الأمر • وأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ وأن استهدف تخفيف القيود التى اشترطتها اللائحة السعيدية في خصوص التعويض عن الأكل ، الا أنه لم يشأ كذلك أن يفتح الباب على مصراعيه للتعويض عن كل أكل حتى ولو كان سابقا على تلك اللائحة ، بل قصره على الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يعوضوا في الماضي لعدم انطباق شروط اللائحة عليهم • وفي هذا تقول المذكرة الايضاحية للقانون « وقد روعى في وضعه ملافاة القيود التى كانت سببا للشكوى من تنفيذ اللائحة السعيدية واجراء توزيع الطرح بطريقة أقرب الى العدالة وتعويض الملاك الذين أكل البحر من أطيانهم ولم يعوضوا في الماضي لعدم انطباق أحكام اللائحة عليهم ، وذلك من الطرح الموجود الآن تحت يد الحكومة ، سواء أكان قد مضى على ظهور الطرح قبل الأكل خمس سنوات أم لم يكن مضى » ، فلزم —

لامكان التعويض بمقتضى هذا القانون — أن يكون مالك الأكل ممن كان يجوز تعويضه طبقا للائحة السعيدية ، وأن يكون هذا الأكل مثبتا في السجلات الرسمية .

(طمن رقم ٥٧٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٧٢)

المبدأ :

حق التعويض عن اكل النهر — عدم جواز التصرف في هذا الحق
الا لمؤسسة صندوق طرح النهر اعتبارا من تاريخ القانون رقم ١٨١
لسنة ١٩٥٧ في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ — اعتبار التصرف لغير المؤسسة
باطلا لمخالفته للقانون .

ملخص الفتوى :

ان بيع حق التعويض عن طرح النهر وأكله في ظل النظام الجديد
لا يجوز لغير مؤسسة صندوق طرح النهر ذلك أنه وان كانت توجد
نصوص صريحة في هذا الشأن الا أن هذا هو المستفاد من المواد الخامسة
والثامنة والتاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر
وأكله اذ يبين من مجموع هذه النصوص أن المشرع يستهدف قصر
التصرف في حق التعويض عن أكل النهر على المؤسسة بحيث لا يجوز
لصاحب هذا الحق أن يتصرف فيه ، وحكمة هذا التنظيم هي حماية
صغار الملاك من استغلال بعض كبار المزارعين الذين كانوا يشتركون
منهم حق التعويض في ظل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بضمن بخس
ويحصلون مقابل هذا الحق، على الطرح الموزع وهذه الحكمة ذاتها تقتضى
قصر التعامل في حق التعويض في ظل النظام الحالي بين صاحب حق
التعويض والمؤسسة ، واذا كانت نصوص المواد الخامسة والثامنة
والتاسعة من القانون المشار اليه قد جاءت مطابقة في أحكامها لنصوص
وردت بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ في شأن طرح النهر وهو القانون
الذى كان معمولا به قبل صدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ . (مادة

٧ و ٨ و ٩) فإنه يستفاد من ذلك أن القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ يمنع بدوره بيع حق التعويض لغير المؤسسة .

وهو ما انتهى منه الى أن القاعدة هي امتناع بيع حق التعويض لغير المؤسسة اعتباراً من ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ، وأن أى تصرف على خلاف هذه القاعدة يعتبر باطلاً ومخالفاً لأحكام القانون .

(فتوى ٨٧٩ في ١٦/١٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبدأ :

حق التعويض عن أكل النهر — جواز التصرف في هذا الحق قبل ١٢ من يولية ١٩٥٧ مع ضرورة تسجيله قبل هذا التاريخ — عدم الاعتداد بالتصرف الذى لم يسجل قبل التاريخ المذكور .

ملخص الفتوى :

أنه عن التصرفات السابقة على ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ، فإنه لما كان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن طرح النهر لا يعترف ولا يعتد فى مجال صرف تعويض أكل النهر الا لصاحب الأكل نفسه ، أو المتصرف اليهم فى حق التعويض بعمود مسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٣ . وفى ذلك نصت مادته السابعة على أن « يشترى الصندوق فى حدود موارده حق تعويض أكل النهر الذى يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثلاً للضريبة المقررة على الحياض الواقع بها أكل النهر ، فاذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت الشراء فيحسب خمسين مثلاً للضريبة المقررة على أقرب الحياض اليها التى يصدر بتحديددها قرار من مجلس ادارة هيئة الصندوق .

ويكون تقدير الضريبة في جميع الأحوال بحسب غنائها المقررة وقت الشراء .

واذ كان حق تعويض أكل النهر قد سبق شراؤه بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بعقد مسجل فيكون الثمن الذي تؤديه الهيئة معادلا لثمن الشراء الحقيقي والمصروفات القانونية حسبما تقدره لجنة يصدر بتشكيلها قرار وزير الإصلاح الزراعي بشرط ألا يجاوز الثمن والمصروفات خمسين مثلاً للضريبة » .

والحكم الذي أورده هذه المادة لا يمثل حكماً استحدثه القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ وإنما سبق أن ورد هذا الحكم بلفظه ومضمونه في المادة السابعة من قانون الطرح رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ . ولما كانت المادة ١٥ من هذا القانون قد نصت على إلغاء المادة ١٩ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٤ ، والمادة الأخيرة هي التي أوجبت شهر التصرف في حق تعويض أكل النهر ، فإنه يتضح من ذلك أن هذه التصرفات قد خرجت اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ من دائرة المحررات الواجبة الشهر بحيث يتعذر أن يرد عليها التسجيل بعد إلغاء سند إجراءاته بنص المادة ١٥ من هذا القانون .

وعلى ذلك فإنه لا يكون ثمة مجال للشك في أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ قد عنت بالعقود المسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ، العقود المسجلة بعد العمل بهذا القانون وقبل نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ باعتبار أنه من تاريخ نفاذ القانون المذكور لم يعد التصرف في حق تعويض الأكل خاضعاً لإجراءات الشهر . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ لم تكن إلا ترديداً لمثلتها في القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٨ فإنه يستفاد من ذلك أن المشرع لم يقصد بهذه الفقرة سوى ما قصده من نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ وهي على ما سلف بيانه تعنى العقود المسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وقبل نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى مقتضى ما سبق فإن الفقرة الثانية من المادة السابعة

من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ لا تعتد في صرف التعويض الا بالتصرفات المسجلة بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وقبل نفاذ القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ، وهو ما ينبني عليه أن كل تصرف لا تتوافر له هذه الشروط يصبح عديم الأثر ولا يخول للمتصرف اليه الحق في اقتضاء التعويض .

(فتوى ٨٧٩ في ١٦/١٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٧٤)

المبدأ :

طرح النهر وأكله — نص المادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٢ على تقديم طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر خلال شهر يونية — طبيعة هذا الميعاد وحكمته وجزاء مخالفته — هو ميعاد تنظيمي قصد به تجميع طلبات التعويض لدى جهة الادارة حتى تستطيع حصر هذه الطلبات وفحصها خلال السنة التالية لتقديمها ، ولا يترتب على مخالفته البطلان .

ملخص الفتوى :

تقدم بعض من أكل النهر اطيانهم بناحية الحيمدات التابعة لمديرية قنا خلال شهر يونيو سنة ١٩٥٤ بطلبات رغبوا بها في تعويضهم عن ذلك بتسليمهم أراضى من طرح النهر في ناحية الطويرات بالمديرية المذكورة . وفي يولية سنة ١٩٥٤ ابدى بعض هؤلاء رغبتهم في ادخال تعديل على طلباتهم من مقتضاه أن يكون التعويض عن طرح النهر في نواحي جزيرة الطوابية مركز قنا ، والسمطا مركز دشنا والاووسط سمهود مركز أبو طشت ، والزوايدة مركز قوص وذلك بدلا من الناحية الاصلية التي كانت مبينة في طلباتهم .

وأحالت مديرية قنا هذه الطلبات الى مصلحة الاموال المقررة ، التي كانت تقوم آنئذ على تطبيق قانون طرح النهر وأكله للنظر فيها ، فرأت هذه المصلحة في كتابها رقم ١٩-٣١ تاريخ ١٩/٧/١٩٥٤ أنه ليس ثمة ما يمنع من اجابة الطالبين الى ما طلبوه اذا كانت طلباتهم

الاصلية مقدمة في الميعاد المنصوص عليه في المادة (١) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن طرح النهر وأكله ، أى اذا كانت مقدمة في شهر يونية وذلك مع مراعاة عدم تعدد النواحي المطلوب التعويض فيها • بالنسبة للطلب الواحد • واستنادا الى ما جاء في هذا الكتاب ، قامت مديرية قنا في ١٨/١١/١٩٥٤ ببلاغ مفتش المالية بها ، بأنه لا مانع من تسليم هؤلاء الطالبين أراضى من طرح النهر في النواحي المحددة في طلباتهم المعدلة ، وبناء على ذلك تم تسليم المذكورين أراضى من طرح النهر في جزيرة الطوابية ، وفي السمطا ، وفي الاوسط سمهود ، وفي الزوايدة •

واشهر السيد مأمور المالية بما يفيد الانتهاء من ذلك في ٢٩/١٢/١٩٥٤ وبعد ذلك عرضت مصلحة الأموال المقررة على ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخزانة واقعة مماثلة اجرى فيها طالب التعويض بمديرية الجيزة تعديلا على طلبه في الشق الخاص بتحديد الناحية المراد التعويض من أراضياها ، وانتهى رأى الادارة في كتابها رقم ٤٠٤/٥٤٩ (٢٤٥١) المؤرخ في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الى أنه « لا يمكن النظر الآن في الطلب المقدم في ٣١/١٠/١٩٥٥ — بتعديل الناحية المطلوب التعويض منها » واستندت في ذلك الى أن هذا الطلب قدم في غير الميعاد المحدد بالقانون • وقد اخذت مصلحة الأموال المقررة بهذه الفتوى ، وأصدرت في ٢١/١/١٩٥٦ كتابها الدورى رقم ١-١٠/٦٨ الذى ذهبت فيه الى أنه « لا يجوز لصاحب الاكل اجراء تعديل على طلبه ، باختيار بلد آخر بعد فوات الميعاد • وأنه يلزم تنفيذ ذلك •• في جميع الحالات المعروضة حاليا والتي تعرض مستقبلًا » ولما أعيد فحص التوزيعات الابتدائية التي تمت في ظل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ومنها التوزيعات التي تمت في سنة ١٩٥٤ في نواحي جزيرة الطوابية والسمطا والوسط سمهود والزوايدة السالف الاشارة اليها — اختلف النظر فيما اذا كانت هذه التوزيعات تعتبر صالحة للاعتماد ، أم انها لا تعتبر كذلك بسبب تمامها على أساس ما ورد من تعديلات تقدم بها ذوو الشأن بعد شهر يونية ، أى بعد الميعاد المحدد في القانون لتقديم مثلها — ويعرض الموضوع على السيد المستشار القانونى لمؤسسة صندوق طرح النهر وأكله ، رأى أن ما جرت عليه

مصلحة الاموال المقررة من جواز اجراء تعديل في البيان الخاص بالجهة المطلوب التعويض من طرحها ، حتى بعد انقضاء شهر يونية — يعتبر قاعدة تنظيمية عامة ، وأنه مادامت هذه القاعدة قد طبقت في حق ذوى الشأن ، فتم التسليم بناء عليها ، فان هؤلاء يكونون قد اكتسبوا حقوقا لا يجوز المساس بها . ومن ثم فلا يجوز الغاء هذه التوزيعات ، ويتعين اعتمادها متى استوفت الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ، وعلى العكس من ذلك ترى مؤسسة طرح النهر : أن هذه التوزيعات قد تمت بناء على رأى لمصلحة الأموال المقررة ، ولم تؤيده ادارة الفتوى والتشريع المختصة . وقد اجاز القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه الغاء التسليمات التى تمت قبل صدوره ، وكانت مخالفة للقانون ، لأن النواحي التى تم فيها التسليم حددت بعد الميعاد القانونى .

وازاء هذا الخلاف ، استطلعت مؤسسة طرح النهر ، رأى ادارة الفتوى والتشريع لرياسة الجمهورية ، في الموضوع ، فأفادت هذه الادارة بكتابها المؤرخ في ١٩٦١/٨/٣ ، أنه بعرض الموضوع على اللجنة الأولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٦١/٧/٢٠ ، انتهى رأى اللجنة الى صلاحية التوزيعات المشار اليها ، متى استوفت سائر الشروط الاخرى المنصوص عليها في القانون ، وبنت اللجنة رأيها هذا على أسباب مؤداها أنه وان كان الأصل أن تجرى التوزيعات المشار اليها ، وفقا لما جاء في الطلبات المقدمة في شهر يونية من سنة ١٩٥٤ دون مراعاة لما ورد عليها بعد فوات هذا الشهر من تعديلات ، لا أنه لما كانت التوزيعات قد تمت فعلا على أساس التعديلات التى ادخلت على الطلبات الاصلية ، فانه لذلك ، تكون هذه التوزيعات . صحيحة من هذه الناحية ، اذ أنه وقد تم التوزيع فعلا : على أساس التعديلات المشار اليها ، في ذات السنة التى قدمت فيها الطلبات الأصلية : فانه من ثم لم يكن هناك من محل ، لأن يقدم ذور الشأن طلبات جديدة في شهر يونية من السنة التالية ، يضمونها رغباتهم المعدلة ماداموا قد أجبوا اليها ، وتم التوزيع على أساسها . هذا الى أن تقديم الطلبات المعدلة بعد الميعاد ، وان كان مخالفا للقانون الا أنه لا يترتب على هذه المخالفة بطلان التوزيعات ،

لأن — الميعاد المنصوص عليه في قانون طرح النهر وقتئذ ، وهو شهر يونية من كل سنة — لا يعتبر ميعاد سقوط ، يقرتب على فواته ضياع الحق في طلب التوزيع ، وانما هو لا يعدو مجرد تنظيم للمسألة ، حتى تتحدد الطلبات ، وتستطلع الادارة تقرير موقفها منها في ميعاد واحد .

وبعرض هذه التوزيعات ، على السيد وزير الاصلاح الزراعى ، لاعتمادها رأى سيادته عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع ، لبيان رأياها . فيما انتهت اليه اللجنة الأولى من لجان هذا القسم .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، فاستبان لها أن القانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن طرح النهر وأكله ينص على ن :

١ — طرح النهر الذى لم يوزع توزيعا ابتدائيا — حتى تاريخ العمل بهذا القانون — يباع طبقا لأحكامه .

٢ — فاذا كان الطرح قد تم توزيعه ابتدائيا ، وكان مطابقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحا للاعتماد ، ولم يتم اعتماده ، بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو وزير الخزانة ، فيتعين صدور قرار من وزير الاصلاح الزراعى باعتماده خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، اذا كان الطرح قد وزع على مستحقيه الاصليين أو على من انتقلت اليهم ملكية الاكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أو على من آلت اليهم هذه الملكية بعد صدور هذا القانون ، بغير طريق التعاقد ، والا اعتبر نافذا بمضى المدة . ومع ذلك اذا كان التوزيع المشار اليه في الفقرة السابقة قد تم الى أصحاب وكالة حصلوا عليها بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٥ فلا يعتبر منه الا الحالات التى تكون الوكالة فيها صادرة الى اقارب لغاية الدرجة الرابعة .

٣ — أما التوزيعات التى لا تطابق الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين ، فتلغى ولو كانت قد اعتمدت وتم شهرها .

٤ — وفي جميع الحالات التى يلغى فيها التوزيع تستلم هيئة

المندوق أراضي الطرح الملقى توزيعها بالطريق الإداري من أول السنة الزراعية ١٩٥٨/١٩٥٩ إذا كان التوزيع قد تم اعتماده وشهره • أما ما لم يتم اعتماده وشهره فيحاسب أصحاب التوزيع على إيجاره من وقت استلامه ابتداءً •

ويبين من هذا النص ، أن كل طرح نهر وزع توزيعاً ابتداءً ، قبل العمل بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ، ولم يتم اعتماده من الوزير المختص ، وفقاً لأحكام قانون طرح النهر وأكله رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ — يجب إعادة النظر فيه فإن كان مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ . الذي تم في فترة نفاذها ، اعتبر صالحاً للاعتماد ووجب إصدار قرار باعتماده من وزير الإصلاح الزراعي ، وذلك إذا كان من وزع عليه الطرح توزيعاً ابتداءً من المستحقين الأصليين له ، أو ممن انتقلت إليه ملكية الأكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أو ممن آلت اليهم الملكية بعد صدور هذا القانون بغير طريق التعاقد • أما إذا لم يكن التوزيع كذلك فإنه يكون حقيقياً بالالفاء • ويبلغ كذلك كل توزيع لا يطابق حكم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ والمادة ١٣ من القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ، ولو كان قد اعتمد وتم شهره •

ويبين من الوقائع المبينة فيما تقدم ، أن التوزيع الابتدائي ، في خصوصية الحالة محل البحث ، تم في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وأنه وزع على من أكل النهر من أطيانهم ، أي أنه وزع على المستحقين للطرح ، وأن الخلاف في شأن صلاحيته للاعتماد من عدمه ، إنما يدور حول ما إذا كان إجراء هذا التوزيع ، على أساس ما ورد في التعديلات التي أدخلها من نالوا هذا التوزيع ، على طلباتهم الخاصة بالتعويض عما أكله النهر من أطيانهم ، بعد شهر يونية سنة ١٩٥٤ وهو الشهر الذي كانت المادة (٩) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ تنص على أن « تقدم خلاله ، طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر — مما يجعل هذا التوزيع غير مطابق لأحكام هذا القانون • وقت إجرائه ، فيلغى ، أم لا ؟ »

ولما كان الميعاد المنصوص عليه في المادة «٩» من القانون رقم ٧٣

لسنة ١٩٥٢ السالف الإشارة اليه ، لا يعدو أن يكون ، بحسب مقصود الشارع من النص عليه ، مجرد ، ميعاد أريد بتحديدته ، تنظيم تقديم طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر ، في ميعاد ، معين ، حتى تتحدد الطلبات وتجتمع فيه لدى الجهة القائمة على تنفيذ أحكام القانون ، بحيث يمكنها بعد حصر هذه الطلبات ، وفحصها ، أن تقرر خلال السنة التالية لتقديمها ، ما ترى اتباعه في شأنها ، وتجري التوزيع على أساس ذلك خلال هذه السنة بقرار من الوزير المختص باصدار القرار بتوزيع طرح النهر — فانه من ثم لا يؤدي ادخال أى تعديلات على الطلبات التى تقدم خلال هذا الميعاد ، الى أكثر من امكان عدم الاعتداد بها من جانب الجهة القائمة على تنفيذ أحكام القانون . وفى هذه الحالة يجرى التوزيع على أساس ما ورد فى الطلبات الأصلية ، بغير نظر الى ما طرأ عليها من تعديلات تقدم بها ذوو الشأن ، بعد الميعاد . أما اذا رأت الجهة القائمة على تنفيذ أحكام القانون ، ان تأخذ بهذه التعديلات ، وتجري التوزيع على مقتضاها فانه لا يترتب على ذلك ، اعتبار التوزيعات فى هذه الحالة باطلة قانونا ، اذ لا بطلان الا بنص ولا نص ، كما أن الميعاد المنصوص عليه فى المادة (٩) من القانون لم يقصد به الا مجرد تنظيم عملية تقديم طلبات التعويض فى شهر بذاته تيسيرا على جهة الادارة فى فحص الطلبات التى تقدم ، وتمكينها من النظر فيها واجراء التوزيع على أساسها فى حدود ما أتى به النهر من طرح فى السنة ، مما يجعل لها الحق فى ان تهمل ما يرد بعده من طلبات ، أو ما يرد بعده على الطلبات المقدمة خلاله من تعديلات . فالميعاد المذكور اذن مقرر لهذا السبب بقصد التيسير على جهة الادارة ، ومن ثم فلا حرج اذا ما اجازت الادارة ، وفقا لقاعدة عامة ، كانت تجرى عليها آنئذ ، لذوى الشأن أن يقدموا بعد فواته ، تعديلا فى الطلبات التى قدموها خلاله .

وعلى مقتضى ما سبق — فان اجراء التوزيع الابتدائى للطرح — فى خصوصية الحالة المعروضة — على أساس التعديلات ، التى ادخلها ذوو الشأن على طلباتهم ، فى شهر يولية سنة ١٩٥٤ — لا يجعل هذا التوزيع مخالفا للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ، مخالفة من شأنها أن تؤدى الى اعتباره غير صالح للاعتماد ، بل يكون هذا التوزيع صالحا

للاعتقاد اذا كانت سائر الشروط الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ، وقت اجرائه ، قد توافرت في شأنه .

ولما تقدم ، يكون ما انتهت اليه اللجنة الأولى للقسم الاستشاري من رأى في الموضوع صحيحا في القانون . ولذلك قررت الجمعية العمومية للقسم ، الأخذ به .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد ما انتهت اليه اللجنة الأولى للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٠ من يولية سنة ١٩٦١ ، من رأى في الموضوع حسبما جاء بكتاب ادارة الفتوى والتشريع لرياسة الجمهورية رقم ٤ - ١ / ٣٨ المؤرخ ١٩٦٣/٨/٣ .

(فتوى ١٢٨٤ في ١٩/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بطرح النهر واكله —
المادة التاسعة من هذا القانون بإلغاء الفقرات الثلاث الأخيرة منها
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ أصبح لا يجوز لأصحاب أكل النهر أن
يختاروا البلد التي يجري نعيضهم من طرح النهر الذي يظهر بها بل
أصبح طرح النهر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها النهر
مخصصا لتعويض صاحب الأرض — هذا الحكم يسرى على كل طرح لم
يتم اعتماده قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ — المادة ٧٢
من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة
للنولة ملكية خاصة والتصرف فيها المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧
والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ — نصها على أن طرح النهر الذي تم
توزيعه ابتدائيا وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ولم يتم
اعتماده بقرار من الوزير المختص يكون واجب الاعتماد بقرار من وزير
الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى — التوزيع المعنى بهذا النص هو
التوزيع الذي تم وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ معدلا

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه — ليس قانونا مؤقتا والأحكام التي عليها ليست أحكاما مؤقتة والمدة التي حددها لتعديله لم يكن موقوتا بزمن معين •

ملخص الفتوى :

أن المادة الخامسة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله نصت على أن « يوزع كل طرح نهر يظهر في زمام بلد أو مدينة على أصحاب أكل النهر في هذا الزمام بنسبة ما فقدوه ، فان لم يوجد أكل النهر في زمام البلد أو المدينة أو زادت مساحة الطرح على مساحة الأكل يوزع الطرح أو الزائد منه بحسب الحالة على أصحاب أكل النهر في البلدين المجاورين •

وتكون الأولوية للملاك في البلد الواقع جهة ورود مياه النيل •

ونصت المادة التاسعة من هذا القانون على أنه « استثناء من الأحكام السابقة يخصص طرح النهر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها النهر لتعويض صاحب الأرض بقدر ما فقدته •

وإذا استمر أصحاب أكل النهر في إحدى الضفتين خمس سنوات دون أن يعوضوا تعويضا كاملا لعدم حدوث طرح أو عدم كفايته جاز تعويضهم من الطرح الفائض بالبلد التي يختارها صاحب الأكل سواء كانت بالضفة ذاتها أو بالضفة المقابلة وذلك بعد إجراء التوزيع المنصوص عليه في المادة الخامسة •

وتقدم طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر المنوه عنهم بالفقرتين السابقتين في شهر يونية من كل سنة •

وإذا تعددت طلبات التعويض من طرح أحد البلاد عوض أصحابها من الطرح الفائض بنسبة ما فقدوه •

ولما صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة التاسعة سالغة الذكر النى الفقرات الثلاث الأخيرة •

ونصت المادة الثانية منه على أن « تسرى أحكام المادة السابقة على كل طرح نهر لم يصدر في شأنه قرار من وزير المالية والاقتصاد بتوزيعه قبل العمل بهذا القانون » .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ونص كل منهما على أن كل طرح لم يوزع توزيعاً ابتدائياً حتى تاريخ العمل بالقانون يباع طبقاً لأحكامه ، وعلى أنه إذا كان الطرح قد تم توزيعه ابتدائياً وكان مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحاً للاعتماد ولم يتم اعتماده يتمين صدور القرار الوزاري باعتماده خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون .

ثم صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والمعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ ، وتنص المادة ٧٢ منه على أن « طرح النهر الذي تم توزيعه ابتدائياً وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ولم يتم اعتماده بقرار من الوزير المختص يكون واجب الاعتماد بقرار من وزير الإصلاح الزراعي واصلاح الأراضي وذلك في الحالات الآتية ... الخ » .

كما تنص المادة ٧٣ منه على أن « تلغى جميع التوزيعات التي لا تطابق الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة ولو كانت قد اعتمدت وتم شؤها ، كما يلغى ما ترتب عليها من تصرفات الى الغير ولو كان قد تم شؤها وفي الحالات التي يلغى فيها التوزيع تتسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالطريق الإداري أراضي الطرح الملغى توزيعه ويحاسب صاحبه باعتباره مستأجراً له .. » .

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص المتقدمة أنه بعد أن عدل المشرع المادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بأن أبقى على الفقرة الأولى والى الفقرات الثلاث الأخيرة أصبح لا يجوز لأصحاب أكل النهر أن يختاروا البلد التي يجري تعويضها من طرح النهر الذي يظهر بها ، بل أصبح طرح النهر الذي يظهر في موقع أرض سبق ان أكلها النهر مخصصاً لتعويض

صاحب هذه الأرض ، وان هذا الحكم يسرى على كل طرح لم يتم اعتماده قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ وأن أصحاب أكل النهر الذين تم تعويضهم بطرح نهر ظهر بجهة أخرى تبعد عن الجهة التي وقع بها الأكل ، وان كان من الجائز اجراء هذا الأمر في ظل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الا أنه لم يعد ذلك جائزا بعد تعديل هذا القانون بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بل لم يعد جائزا حتى اعتماد التوزيعات التي تمت في ظل العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ولم تعتمد حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ اذا كانت غير مراعى فيها أحكام هذا القانون الأخير اذ نصت المادة الثانية منه على أن « تسرى أحكام المادة السابقة على كل طرح لم يصدر في شأنه قرار من وزير المالية والاقتصاد بتوزيعه قبل العمل بهذا القانون » .

واذا تطلب القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في طرح النهر الذي تم توزيعه ابتدائيا ولم يتم اعتماده بقرار من الوزير المختص ، أن يكون هذا التوزيع قد تم وفقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ حتى يصبح صالحا للاعتماد بقرار من وزير الاصلاح الزراعى بالشروط التي حددتها المادة ٧٣ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ فان هذا القانون الأخير قد عنى ان يكون التوزيع قد تم وفقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ معدلا بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، ويكفى في ذلك ان يشير المشرع الى احكام القانون الاصلى لى يشمل ذلك جميع التشريعات التي تناولته بالتعديل دون حاجة الى الاشارة الى كل تشريع معدل ودون أن يكون في ذلك تقرير لأثر رجعى للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بالنسبة الى التوزيعات التي تمت قبله لأنه اذا كان المشرع قد أسار الى القانون الاصلى فانه قد أشار اليه في حدود نطاق سريانه الزمنى وكذلك بالنسبة الى كل تشريع معدل والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ هو الذى تضمن الأثر الرجعى لاحكامه حين قرر سريانها على كل طرح لم يصدر في شأنه قرار من وزير المالية والاقتصاد بتوزيعه قبل العمل به .

ومن حيث أنه لا حاجة للقول بأن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ ما هو الا قانونا مؤقتا قصد به تجميد وضع التسليمات التي تمت طبقا لاحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وليس قانونا

نهائيا قصد به الغاء هذه التوزيعات لا محل لهذا !! اقول لأن القانون الذى تناوله بالتعديل ليس قانونا مؤقتا وأن الأحكام التى عدلها ليست احكاما وقتية والذى الذى حدده لتعديله لم يكن موقوتا بزمان معين .

كما أنه لا وجه للتحدى بالقول بان جميع التوزيعات التى حصل فيها استغلال والتى قرر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ اعادة بحثها لاعتماد مالييس فيه استغلال منها قد تمت طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ قبل الغاء بعض فقراتها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ لأن هذا القول لا ينهض سندا لاحياء فقراتها المذكورة بعد أن الغيت بالقانون الأخير الا اذا نص على ذلك صراحة القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، ولم يرد مثل هذا النص ، واذا كان سوف يترتب على هذا رأى آثار خطيرة فان هذه الآثار لا يصح أن تكون مبررا وسندا لمخالفة ما سنه المشرع من أحكام فى هذا الشأن أو الخروج عليها بل يكون تلافى هذه الآثار وتجنبها من شأن المشرع وحده وبالأداة التشريعية المناسبة .

أما ما ذهبت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ من أن كل توزيع طرح نهر طبقا لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ يجب اعادة النظر فيه فان ما كان معروضا على الجمعية العمومية هو الميعاد المحدد لتقديم ذوى الشأن طلبات بتعويضهم عن أكل النهر فهو لا يعبر عن رأى الجمعية العمومية الا فى الموضوع الذى كان مطروحا امامها دون غيره من موضوعات لم يتناولها البحث .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والاشريع الى أن توزيعات طرح النهر التى تكون صالحة للاعتماد هى تلك التى تتفق وأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بعد عديله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ وأن التوزيعات التى لا تتفق وأحكام القانون المشار اليه بعد تعديله لا يجوز اعتمادها لعدم مطابقتها لاحكام القانون .

قاعدة رقم (٥٧٦)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله — طلبات التعويض عن طرح النهر في بلاد غير التي حدث فيها الأكل استنادا الى هذا القانون — صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ — الفأؤه النص المتعلق بهذا الشأن — النص فيه على سريان أحكامه على كل طرح لم يصدر قرار بتوزيعه قبل العمل بأحكامه — وجوب رفض هذه الطلبات •

ملخص الفتوى :

ان المادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ كان يجري نصها كالآتي :

« استثناء من الأحكام السابقة يخصص طرح النهر الذي يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها النهر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فقده •

واذا استمر أصحاب أكل النهر في احدى الضفتين خمس سنوات دون ان يعوضوا تعويضا كاملا لعدم حدوث طرح أو عدم كفايته جاز تعويضهم من الطرح الفائض بالبلد التي يختارها صاحب الأكل ، سواء أكانت بالضفة ذاتها أو بالضفة المقابلة ، وذلك بعد اجراء التوزيع المنصوص عليه في المادة الخامسة ، وتقدم طلبات التعويض من أصحاب أكل النهر المنوه عنهم بالفقرتين السابقتين في شهر يونية من كل سنة • وإذا تعددت طلبات التعويض من طرح احد البلاد عوض أصحابها من الطرح الفائض بنسبة ما فقده • « وقد عدل هذا النص بالقرار بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ٦ من مارس سنة ١٩٥٧ على النحو الآتي : « المادة الأولى — تستبدل بالمادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه النص الآتي :

م ٩ — استثناء من الأحكام السابقة يخصص طرح النهر الذي

يظهر في موقع أرض سبق أن أكلها النهر لتعويض صاحب هذه الأرض بقدر ما فقده .

المادة الثانية — تسرى أحكام المادة السابقة على كل طرح لم يصدر في شأنه قرار من وزير المالية والاقتصاد بتوزيعه قبل العمل بهذا القانون » .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القرار بقانون تفسيراً للتعديل الذى أدخل على المادة التاسعة المشار إليها ما يأتى :

« نظراً لأن الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة مستحدثة ، ولم تكن واردة فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بطرح النهر وأكله الذى حل محله القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ، ولما كان اعطاء الحرية لأصحاب أكل النهر فى اختيار البلد التى يعرضون من الطرح الفائض به يؤدى الى تفتيت الملكية فى حالة وقوع الاختيار على قطعة أرض بعيدة عن المنطقة التى وقع فيها الأكل ، وقد يترتب على ذلك عجز فى الاشراف الفعلى عليها مما يلجئهم الى التصرف فيها بابخس الأثمان ويفوت الغرض من تعويضهم .

ولما كان النص على أنه فى حالة تعدد طلبات التعويض من طرح أحد البلاد يعرض أصحابها من الطرح الفائض بنسبة ما فقده يؤدى الى تفتيت الملكية فى حالة عدم كفايته للتعويض بالكامل والى منازعات وصعوبات عملية عديدة قد يتعذر معها الاستئلال على الوجه الصحيح . لذلك رؤى حماية للاقتصاد الزراعى تعديل المادة ٩ من هذا القانون بإلغاء الفقرات الثلاثة آنفة الذكر منها » .

ولما كانت الطلبات المقدمة — فى الحالة المعروضة — الى مصلحة الأموال المقررة خاصة بتعويض عن أكل نهر من طرح ظهر فى بلاد غير التى حدث فيها أكل النهر المطلوب التعويض عنه طبقاً للفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣

الخاص بطرح النهر وأكله ، وهى الفقرات التى ألغيت بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، كما أنه لم يصدر فى شأن هذه الطلبات قرار من وزير المالية والاقتصاد بتوزيع الطرح قبل العمل بهذا القانون، لهذا فان أحكامه تسرى على تلك الطلبات ، ومن ثم ينعدم أساسها القانونى ويتعين رفضها تطبيقا للمادة التاسعة معدلة على النحو السابق •

(فتوى ١٩١ فى ١٩٥٧/٢/٢٠)

طريق عام

طريق عام

قاعدة رقم (٥٧٧)

المبدأ :

اشغال الطرق العامة — القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأنه —
النوعىض المستحق فى حالة المخالفة — تقديره على أساس المدة
الفعلىة لشغل الطريق الى حين الازالة أو صدور الترخىص — لا وجه
للقول بتقديره عن مدة السنة المتخذة وحدة لتقدير رسم الاشغال عند
الترخىص .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال
الطرق العامة تنص على أنه « اذا حدث اشغال بغير ترخىص جاز
للسطة المختصة ازالته بالطريق الادارى وعلى المخالف أن يسترد
الاشياء المضبوطة وذلك بعد اداء رسم النظر وضعف رسم
الاشغال المستحق مع جمىع المصروفات » وان المادة ١٤ منه
تنص على أن « كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له
يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لاتجاوز اسبوعا ويحكم على المخالف
بأداء رسم النظر وضعف رسم الاشغال المستحق والمصروفات الى
تارىخ ازالة الاشغال » وهذا النص الاخير صرىح بتحديد رسم
الاشغال والمصروفات التى يحكم بها على المخالف وهى ضعف الرسم
المستحق والمصروفات الى تارىخ الازالة ولىس طوال السنة المتخذة
وحدة لتقدير رسم الاشغال عند الترخىص .

ومن حىث أنه اذا كانت المادة ٣٢ من اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ الصادرة بقرار من وزير الشئون البلدية رقم
٣١٥ لسنة ١٩٥٦ تحدد فئات سنوية للرسوم المستحقة عن شغل
الطريق بفترينات ، كما تجعل المادة ٤٤ من هذه اللائحة السنة وحدة

زمنية لتقدير الرسوم تفاديا لحساب كسور السنة ، فان تطبيق هذين النصين انما يكون عند منح الترخيص فلا يعتد بحساب مدة السنة كاملة عند تحديد مقدار الرسم الذى يفرض كعقوبة على المخالف قبل منح الترخيص أو بعد انتهاء مدته •

(فتوى ١٧٣ فى ١٩٥٨/٤/٦)

قاعدة رقم (٥٧٨)

المبدأ :

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ (بشأن الطرق العامة) اقام مبدأ قانونيا على ملكية الاراضى الواقعة على جانبى الطريق للمسافات المبينة تفصيلا بالمادة ١٠ — حظر استغلال هذه الاراضى باقامة أية منشآت عليها — سريان هذا الحظر على الاراضى الواقعة خارج حدود مجالس المدن وأيضا على الطرق المارة فى أرض زراعية — حدود ولاية الجهة المشرفة على الطرق العامة — قرار ازالة — صدوره على خلاف القانون — الفاء •

ملخص الحكم :

من حيث أن القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة ، قد نص فى المادة ١٠ منه على أن « تعتبر ملكية الأرض الواقعة على جانبى الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة الى الطرق السريعة وخمسة وعشرين مترا بالنسبة الى الطرق الرئيسية وعشرة أمتار بالنسبة الى الطرق الاقليمية وذلك خارج الاورنيك النهائى المحدد بحدائد المساحة طبقا لشرائط نزع الملكية المعتمد لكل طريق — مجمله — لخدمة أغراض هذا القانون بالاعباء الآتية :

- ١ — لا يجوز استغلال هذه الاراضى فى أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم اقامة أية منشآت عليها • ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الاجزاء المارة بأراضى زراعية •

كما تقضى المادة ١٢ منه على أنه — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٠ لا يجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على الطريق إقامة أية منشآت على الأراضي الواقعة على جانبي الطريق العام لمسافة توازي مثلا واحدا للمسافة المشار إليها في المادة ١٠ وعلى صاحب المنشأة ان يقدم الى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات والمواصفات الخاصة بالمنشآت المطلوب اقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية •

ويتضح من هذه النصوص أن المشرع في القانون رقم ٨٤ لسنة ٦٨ بشأن الطرق العامة وضع قيودا قانونيا على ملكية الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة للمسافات المبينة تفصيلا في المادة العاشرة منه محسوبة خارج هذه الأراضي في أى أغراض غير الزراعة وحدها وحظر القانون تماما استغلال هذه الأراضي بإقامة أية منشآت عليها — وبديهي ان يسرى هذا الحكم فقط على الأراضي الواقعة خارج حدود مجالس المدن ، الا أن هذا القيد يسرى أيضا داخل المدن في اجزاء الطريق المارة في أرض زراعية وأوجبت المادة ١٢ موافقة الجهة المشرفة على الطريق بالنسبة لإقامة أية منشآت على الأراضي الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازي مثلا واحدا للمسافة المشار إليها في المادة ١٠ سالفة الذكر • وعلى ذلك تكون الطرق العامة بأنواعها الواقعة داخل حدود مجالس المدن غير محملة بالقيود المنصوص عليها في المادة ١٠ ، ١٢ من القانون المشار اليه •

ومن حيث أنه يبين من الخرائط والرسومات ورخصة البناء أن الموقع الذي سعى المدعى لإقامة البناء عليه هو قطعة أرض مطلة وواقعة مباشرة على طريق الجيش القبلى (شارع جمال عبد الناصر القبلى) الذى يكون الوجهة الغربية للبناء ، ومتى كان ذلك فإن الأرض ملك المدعى محل النزاع لا تكون محملة بالاعباء المبينة في المادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ وتجوز إقامة المباني والمنشآت عليها ، ولا يكون للجهة المشرفة على الطرق العامة أية ولاية للنظر في الرسومات والمواصفات الخاصة بالمنشآت المطلوب أقامتها فضلا عن الاعتراض عليها وتعديلها ومن ثم لا يكون المدعى ملزما بترك المسافات المبينة

في المادة العاشرة ويكون من حقه اقامة البناء على حافة الطريق مباشرة لوقوع أرضه داخل كوردون المدينة وبناء على ذلك يكون قرار ازالة مباني المدعى المقامة على أرض النزاع قد جاء على خلاف حكم القانون . ويكون الحكم المطعون فيه قد صادف وجه القانون الصحيح .

(طعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢)

قاعدة رقم (٥٧٩)

المبدأ :

لا يجوز أن تنزل الجهة المختصة باسغال الطريق عن سلطاتها الاصلية في جباية الرسوم عن اشغال الطريق من المخالفين .

ملخص الحكم :

في حالة ما اذا رخصت الجهة المختصة باسغال الطريق العام يستحق عن ذلك رسم تحصله هذه الجهة ويدخل هذا الرسم في نطاق الوحدات المحلية ضمن مواردها المالية ويسرى عليه ما يسرى على هذه المواد من القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة والمتعلقة بالاموال العامة ولا يجوز للجهة المختصة القائمة على رعاية الطرق العامة وصيانتها والحفاظ على اعتبارات النظام العام والأمن العام بمدلولاته المختلفة أن تفرط فيما القاه القانون على عاتقها من اختصاصات وسلطات في هذا الشأن أو أن تنزل عنها الى احد الافراد أو الهيئات فتخوله الحق في اقتضاء رسوم اشغال الطريق من المخالفين وكل تصرف أو اتفاق أو قرار يقضى بذلك يعتبر ولاشك تصرفا أو قرارا باطلا بطلانا مطلقا ينزل به الى درجة الانعدام لأنه والحالة هذه ينطوى على نزول عن المال العام وعن حق أصيل للدولة في جباية الضرائب والرسوم والايرادات العامة .

(طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١/١)

قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ :

قرار وزير المواصلات رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ الصادر تنفيذا لنص المادتين ١٣ و ١٩ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة — نص المادة الاولى من ذلك القرار على تحصيل رسوم بفئات معينة ممن يصرح له بوضع مواسير أو كابلات تحت الطرق العامة — خضوع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لأحكام هذا القرار والزامها بدفع الرسم بالفئات المقررة فيه منذ تاريخ استقلال ميزانية هذه الهيئة عن الميزانية العامة للدولة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة ينص في المادة ١٣ منه على أن « يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتعدى على الطرق العامة بأحد الأعمال الآتية : (أولا) ... »

(ثانيا) وضع أو انشاء أو استبدال أنابيب أو بوابخ تحتها بدون ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى أو احداث أى تلف بالأعمال الصناعية الموجودة بها » . كما ينص في المادة ١٩ على أن لوزير المواصلات أن يصدر كل ما يقتضيه تنفيذ هذا القانون من قرارات .

واستنادا الى نص المادتين ١٣ و ١٩ من القانون المشار اليه أصدر السيد وزير المواصلات القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ ناصا في مادته الأولى على أنه « عند التصريح بوضع مواسير أو كابلات تحت الطرق العامة بالتطبيق للمادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ تحصيل الفئات المبينة فيما يلى : » ونص القرار المذكور في مادته السادسة على أن « يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية » . وقد تم هذا النشر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١

ومقتضى النصوص السابقة أنه يتعين الحصول على ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى فى حالات وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو بوابخ تحت الطرق العامة كما يجب عند الحصول على الترخيص فى الحالات المشار إليها أداء الفئات المبينة فى القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ •

ولم تحدد المادة ١٣ من قانون الطرق العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ولا القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر الجهات الواجب حصولها على الترخيص وأداء الرسوم المستحقة ، ومن ثم فانه يتعين الرجوع الى الأحكام الأخرى الواردة فى القانون المذكور — والتي تعرضت لهذا الشأن — ولما كانت المادة الثامنة من هذا القانون تقضى بأن يتحمل الأفراد والهيئات تكاليف الأعمال الصناعية التى يطلبون إنشاءها أو تعديلها بعد اتمام الطرق العامة ، وأنه اذا كان الطالب من الأفراد أو الهيئات الخاصة وجب أن يدفع عند الطلب رسم فحص مقداره جنيه واحد ، ولما كانت عبارة الهيئات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة — سالفة الذكر — قد جاءت مطلقة ، فانه يقصد بها جميع الهيئات سواء منها الهيئات الخاصة والهيئات العامة • يؤيد ذلك عبارة الهيئات الخاصة الواردة فى الفقرة الثانية من ذات المادة والتي ألزمت مع الأفراد بأداء رسم الفحص • ومن ثم فان جميع الهيئات الخاصة منها والعامة تلزم بالحصول على ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى فى حالات وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو بوابخ تحت الطرق العامة ، كما تلتزم بأداء الفئات المبينة بالقرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ عند الحصول على الترخيص فى الحالات المذكورة •

وقد أصبحت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية هيئة ذات ميزانية مستقلة تلتحق بوزارة المواصلات — وذلك طبقاً لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى هذا الخصوص — ومن ثم فانها تدخل فى عداد الهيئات المشار إليها فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، وبالتالي فانها تلتزم بأداء الفئات المقررة فى القرار الوزارى رقم ١٨ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، عن

الأعمال الخاصة بها والتي تدخل في حدود الطرق العامة ، وذلك اعتباراً من تاريخ فصل ميزانية هذه الهيئة عن الميزانية العامة للدولة ، إذ أن المناط في الزام أو عدم الزام أية هيئة عامة بالحقوق المالية للدولة — هو استقلال الميزانية أو وحدتها ، فإذا كانت هذه الهيئة تربطها بالدولة وحدة الميزانية لم يكن ثمت محل لالزامها بحقوق الدولة ، ما دام أنها فرع منها وليس لها ذمة مالية قائمة بذاتها ، فإذا خصصت لذمتها المالية ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، ألزمت بالحقوق المالية للدولة ابتداء من تاريخ استقلال ميزانيتها إلا ما استثنى منها بنص صريح .

لهذا انتهى الرأي إلى خضوع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لأحكام القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر ، ومن ثم فإنها تلتزم بأداء الفئات المقررة في هذا عن المواسير والكابلات المملوكة لها والموضوعة تحت الطرق العامة ، وذلك ابتداء من تاريخ استقلالها بميزانيتها عن الميزانية العامة للدولة .

(فتوى ٨٩ في ١/٢٠ / ١٩٦٣)

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ :

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بإنشاء الخطوط الكهربائية وحمايتها — سريان القيود الواردة في هذا القانون على أصحاب العقارات داخل المدن والأراضي الزراعية وعدم سريانها على الطرق العامة وفقاً للمستفاد من قصد المشرع .

ملخص الفتوى :

إن القيود التي فرضها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بإنشاء الخطوط الكهربائية وحمايتها على أصحاب العقارات لمرور الأسلاك المعدة للمواصلات الطغرافية أو التليفونية أو المعدة للاضاءة أو لنقل القوى الكهربائية ، هذه القيود مقصورة — في قصد المشرع — على

أصحاب العقارات داخل المدن والاراضي الزراعية ، ومن ثم فانها لا تسرى على الطرق العامة . كما أن الحكمة من القيود التي اوردها القانون سالف الذكر هي التيسير على الجهات الادارية عند انشاء خطوط المواصلات التلغرافية والتليفونية أو الكهربائية ، اذ رتب هذا القانون حقوقا على العقارات المبنية وغير المبنية بمرور الخطوط المشار اليها ، دون حاجة الى اللجوء الى اجراءات نزع ملكية هذه العقارات للمنفعة العامة ، وعلى ذلك فان العقارات المقصودة بالقيود التي فرضها القانون المذكور هي العقارات التي تقبل — في الأصل — نزع ملكيتها للمنفعة العامة ، ومن المسلم أن العقارات العامة — ومنها الطرق العامة — لا تخضع لاجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة . ويتضح من ذلك أن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر لا يسرى على الطرق العامة ، التي وضع لها المشرع قوانين خاصة بانشائها وصيانتها ، ومنها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

(فتوى ٨٩ في ١/٢٠ / ١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ .

لائحة استعمال الطرق العامة واشغالها بمدينة الاسكندرية — تجديد الرسوم الواجب اداؤها في الترخيص ذاته واستحقاقها عند منح الرخصة — لا تستحق في حالة الاشغال غير المرخص به الا بعد اتخاذ الاجراءات القانونية حيال المخالف وثبوت ارتكابه المخالفة بمصدر الحكم الجنائي بالادانة .

ملخص الحكم :

يبين من لائحة استعمال الطرق العامة واشغالها بمدينة الاسكندرية الصادرة بقرار المجلس البلدى بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ والمصدق عليها من مجلس الوزراء في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أن الأصل في حالة الترخيص بالاشغال أن تحدد الرسوم الواجب اداؤها

في الترخيص ذاته وتستحق الرسوم عند منح الرخصة ، أما في حالة
الاشغال غير المرخص به فان الرسوم لا تستحق الا بناء على اتخاذ
الاجراءات القانونية حيال المخالف وثبوت ارتكابه للمخالفة بصدد
الحكم الجنائي بالادانة ، فعلى أساس محضر ضبط الواقعة تتحدد
واقعة الاشغال المنسوبة الى المخالف والمساحة التي تناولها والرسوم
المستحقة عليها وعلى أساس حكم الادانة الذي يصدر بعد سماع أقوال
المخالف وتحقيق دفاعه تستحق الرسوم •

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠)

فهرس تفصیلی

الجزء السابع عشر

الصفحة

٥	شرطية :
٧	الفصل الأول — المرتب .
١٩	الفصل الثاني — البدلات .
١٩	(أ) بدل تبثیل .
٢١	(ب) بدل غشاء .
٢٥	(ج) بدل السفر .
٢٩	(د) بدل طيعة عمل .
٣١	الفصل الثالث — الترقية .
٦٦	الفصل الرابع — الأقدمية .
٧٠	الفصل الخامس — الإجازات .
٧٩	الفصل السادس — النقل .
٩٧	الفصل السابع — التأديب .
١١٦	الفصل الثامن — التعويض عن إصابة العمل .
١٢٢	الفصل التاسع — المعاش .
١٤٠	الفصل العاشر — مكافأة نهاية الخدمة .

الصفحة

١٤٥	الفصل الحادى عشر — اعادة تعيين ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التاديبى .
١٥١	الفصل الثانى عشر — اكاديمية الشرطة .
١٥٦	الفصل الثالث عشر — شرط ادماج بعض موظفى وزارة الداخلية ضمن هيئة الشرطة .
١٦٢	الفصل الرابع عشر — التطوع بالشرطة .
١٦٥	الفصل الخامس عشر — الخفراء النظاميون وشيوخهم .
١٦٩	الفصل السادس عشر — مسائل متنوعة .
١٨١	شركة :
١٨٣	الفصل الاول — الاوضاع القانونية للشركة .
١٨٣	الفرع الاول — الشركة شخص قانونى مستقل من اشخاص القانون الخاص .
١٨٥	الفرع الثانى — اسم الشركة المساهمة .
١٨٦	الفرع الثالث — جنسية الشركة .
١٨٩	الفرع الرابع — تأسيس الشركة .
١٩١	الفرع الخامس — راسمال الشركة .
١٩٥	الفرع السادس — اوراق مالية .
٢٠٢	الفرع السابع — شركات الائتمان .

المنحة

- الفرع الثامن — جواز تعديل النظام الأساسي
للشركة بقانون . ٢٠٩
- الفرع التاسع — مراقبة تنفيذ احكام قانون الشركات
المساهمة . ٢١٠
- الفرع العاشر — انقضاء الشركة . ٢١١
- الفصل الثاني — اجهزة الشركة . ٢٢٠
- الفرع الأول — الجمعية العمومية للمساهمين . ٢٢٠
- الفرع الثاني — مجلس الادارة . ٢٣٢
- الفرع الثالث — عضو مجلس الادارة المنتخب . ٢٤٥
- (١) تقييم الوظيفة . ٢٤٥
- (ب) السن . ٢٤٧
- (ج) المكافأة . ٢٥١
- (د) المسؤولية . ٢٥٨
- الفرع الرابع — المنحوب المفوض . ٢٦١
- الفصل الثالث — العاملون بالشركة . ٢٦٩
- الفرع الاول — نسبة المصريين . ٢٦٩
- الفرع الثاني — مكافأة الانتاج والبونص . ٢٧١
- الفرع الثالث — عقد التأمين الجماعي المبرم لصالح
العاملين بالشركة . ٢٧٥
- الفرع الرابع — اجر العاملين بالشركة . ٢٧٦

الصفحة

٢٩١	الفرع الخامس — مدى جواز الجمع .
٣٢٧	الفرع السادس — مكافآت نهاية الخدمة .
٢٣٠	الفصل الرابع — تصرفات الشركة .
٣٢٠	الفرع الأول — اقراض الغير .
٣٣١	الفرع الثاني — التبرع .
٣٣٤	الفرع الثالث — الاكراميات .
٢٣٩	الفرع الرابع — توزيع الارباح .
٣٦٧	شريط سينمائي :
٣٨١	شهر عقارى :
٤١٣	شيخ حارة :
٤١٧	صحة قروية :
٤٢١	صحيفة الحالة الجنائية :
٤٢٥	صناعة :
٤٤١	صندوق التأمين الحكومى لضمان ارباب العهد :
٤٤٣	الفصل الاول — طبعة روابط الصندوق .
٤٤٣	الفرع الاول — علاقة الصندوق بجهات الحكومة علاقة تأمين .
٤٤٩	الفرع الثاني — الموظف الذى يضمه الصندوق : من هم ارباب العهد .

الصفحة

٤٥٢ الفرع الثالث — مشتعلات المهددة .

٤٥٨ الفرع الرابع — مسئولية رب المهددة .

٤٥٨ أولا — مسئولية قوامها الخطأ الشخصي .

٤٦٠ ثانيا — مسئولية قوامها الخطأ المفترض .

٤٦٦ الفصل الثاني — رجوع جهة الادارة المضرورة على الصندوق .

الفرع الأول — مايجب ان تتبعه جهة الادارة المضرورة في

٤٦٦ الرجوع على الصندوق .

الفرع الثاني — مسئولية الصندوق عن دفع التعويض
٤٧٦ لجهة الادارة .

رأى أول — الصندوق يدفع التعويض لجهة الادارة

عند وجود عجز في المهددة دون حاجة الى

٤٧٦ اثبات مسئولية الموظف جنائيا او تأديبيا .

رأى ثان — يجب ان يكون العجز في المهددة بسبب

٤٨٠ من الاسباب المحددة للائحة الصندوق .

الفرع الثالث — شيوع مسئولية ارباب المهددة لايمنع

٤٩١ من أداء الصندوق للتعويض .

الفرع الرابع — مسئولية الصندوق بالنسبة لعهد المهات

٤٩٣ والادوات .

رأى أول — تعويض الصندوق للأضرار المادية ايا

٤٩٣ كان سبب وقوعها .

رأى ثان — مسئولية الصندوق تنصب على العجز

٤٩٥ وحده .

٤٩٧ صندوق التأمين والادخار :

الصفحة

صندوق الضمانات التعاوني :

٥٠٢ (للمصارف والمحصلين التابعين لمصلحة الاموال المقررة) .

٥٠٩ صيد :

٥١٧ صيدلية :

٥٣١ ضابط احتياطي :

٥٣٣ الفصل الأول — القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ .

٥٤٩ الفصل الثاني — القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ .

٥٨٥ الفصل الثالث — الاجازة .

٥٨٩ الفصل الرابع — النقل .

٥٩٠ الفصل الخامس — ضم مدد الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة .

٥٩٧ الفصل السادس — التقاعد .

٥٩٩ الفصل السابع — المعاش :

٦٠٥ ضبطية قضائية :

٦١٥ ضريبة :

٦٢١ الفصل الأول — الضرائب على دخول الاشخاص الطبيعيين .

٦٢١ الفرع الاول — الضريبة على القيم المنقولة .

٦٢١ اولا — الخضوع للضريبة .

المنحة

٦٢٩ ثانياً — عدم الخضوع للضريبة .

٦٣٩ ثالثاً — الاعفاء من الضريبة .

الفرع الثاني — الضريبة على الأرباح التجارية

٦٥٥ والصناعية .

٦٥٥ أولاً — عدم الخضوع للضريبة .

٦٦٦ ثانياً — الخضوع للضريبة .

ثالثاً — مدى خضوع الربح الناتج عن الصفقة

٦٨٠ الواحدة للضريبة .

٦٨٢ رابعاً — معاملة ضريبية .

٦٨٥ خامساً — وعاء الضريبة .

٦٩٢ سائساً — مبدأ استقلال الضرائب النوعية .

٦٩٥ سابعاً — الصلح في الضريبة .

الفرع الثالث — الضريبة على المرتبات وكسب العمل .

٦٩٨ أولاً — الواقعة المنشئة للضريبة .

٧٠٣ ثانياً — الخضوع للضريبة .

٧٤٢ ثالثاً — تحديد وعاء الضريبة .

٧٤٦ رابعاً — الاعفاء وعدم الخضوع للضريبة .

الفرع الرابع — الضريبة على أرباح المهن الحرة أو

٧٧٦ غير التجارية .

الفرع الخامس — الضريبة على الإيراد العام .

٧٩٧ أولاً — طبيعة الضريبة .

٨٠١ ثانياً — الخضوع للضريبة .

٨٠٤ ثالثاً — وعاء الضريبة .

الصفحة

٨١٥	رابعاً — عدم الخضوع للضريبة .
٨١٩	خامساً — الاعفاء من الضريبة .
٨٢٤	الفصل الثاني — الضريبة على شركات الأموال .
٨٣٢	الفصل الثالث — الضريبة على الشركات ورسم الأيلولة .
٨٣٢	أولاً — الاستبعاد من الخضوع للضريبة .
٨٣٦	ثانياً — لاتركة الا بعد سداد الديون .
٨٤٣	ثالثاً — تقدير ائتمان التركة .
٨٤٨	رابعاً — تحديد الورثة .
٨٥٤	خامساً — سداد الضريبة .
٨٥٧	سادساً — حق المصلحة في الاطلاع .
٨٦٠	الفصل الرابع — الضرائب العقارية .
٨٦٠	الفرع الأول — احكام عامة .
٨٦٩	الفرع الثاني — الضريبة على الاطيان .
٨٦٩	أولاً — فرض الضريبة .
٨٨٨	ثانياً — عدم الخضوع للضريبة .
٩٠٨	الفرع الثالث — الضريبة على العقارات المبنية .
٩٠٨	أولاً — فرض الضريبة .
٩١٩	ثانياً — وعاء الضريبة .
٩٢٨	ثالثاً — الاعفاء من الضريبة .
٩٢٨	(أ) الاعفاء بالنسبة للعقارات المبنية المملوكة للهيئات العامة .
٩٣٧	(ب) الاعفاء بالنسبة للعقارات المبنية المملوكة للمؤسسات العامة .

الصفحة

- (ج) عديم اعفاء العقارات المبنية المملوكة
للشركات العامة . ١٥٤
- (د) الاعفاء بالنسبة لمباني المستشفيات
والمستوصفات والملاجئ والنسبة
للأبنية المخصصة لأغلب الشعائر الدينية
والمدارس التي تكتص بتعليم الدين
وبالنسبة للمساكن الشعبية . ١٦٠
- (هـ) العقارات المبنية التي استحدثت أعناؤها
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ . ١٧٢
- (و) مدى الاعفاء من الضريبة على
العقارات المبنية . ١٧٤
- الفرع الرابع — الضريبة على التصرفات العقارية .**
١٧٥
- أولاً — وعاء الضريبة .**
١٧٥
- ثانياً — القانون الواجد، التطبيق والواقعة**
المنشئة للضريبة . ١٨١
- الفصل الخامس — ضريبة الدمغة .**
١٩٤
- الفرع الأول — مدى الخضوع لضريبة الدمغة .**
١٩٤
- الفرع الثاني — رسم الدمغة على اتساع الورق .**
١٠١٠
- الفرع الثالث — رسم الدمغة النسبي .**
١٠٢٣
- الفرع لارابع — رسم الدمغة التدريجي .**
١٠٢٨
- الفرع الخامس — رسم الدمغة على الصرفيات .**
١٠٣٤
- الفرع السادس — دمغة المهن الهندسية .**
١٠٤١
- الفصل السادس — ضريبة الملاهي .**
١٠٤٨
- الفرع الأول — طبيعة الضريبة .**
١٠٤٨

الصفحة

الفرع الثاني — الجهة المنوط بها تقنين قانون الضريبة . ١٠٥٣

الفرع الثالث — الخضوع للضريبة . ١٠٥٥

الفرع الرابع — الجهة الملزمة بأداء الضريبة . ١٠٦٣

الفرع الخامس — الاعفاء من الضريبة . ١٠٦٦

الفصل السابع — ضريبة السيارات . ١٠٨٨

الفرع الأول — الضرائب والرسوم المقررة بالقانون رقم

١٠٨٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور . ١٠٨٨

أولا — عدم خضوع الهيئات العامة للضريبة . ١٠٨٨

ثانيا — عدم تمتع المؤسسات العامة بالاعفاء . ١١٠٦

الفرع الثاني — الضرائب والرسوم الجمركية على

السيارات . ١١١٠

أولا — سيارات الليبوزين . ١١١٠

ثانيا — شركات الانتاج الحربي . ١١١٤

ثالثا — السيارات الواردة برسم المنطقة الحرة

ببورسعيد . ١١١٦

رابعا — سيارات هيئة تنفيذ مشروع منخفض

القطارة . ١١١٩

خامسا — سيارات النقطة الرابعة . ١١٢٠

الفصل الثامن — الضريبة الجمركية . ١١٢٦

الفصل التاسع — ضريبة الدفاع والأمن القومي . ١١٦١

الفرع الأول — وعاء الضريبة . ١١٦١

الفرع الثاني — الاعفاء من الضريبة . ١١٦٥

الفصل العاشر — ضرائب أخرى . ١١٦٩

الصفحة

- الفرع الأول — الضريبة على التحويلات الرأسمالية
الخاصة بالاعانات والمبالغ المرخص بها للمسافرين
إلى الخارج . ١١٦٩
- الفرع الثاني — الضريبة على الأرباح الاستثنائية . ١١٧٥
- الفرع الثالث — الضريبة على تصريح العمل . ١١٧٨
- الفرع الرابع — الضريبة على المراهنات . ١١٨٠
- الفرع الخامس — الضريبة على الاستهلاك . ١١٨٥
- الفصل الحادى عشر — مسائل عامة ومتنوعة . ١١٩٣
- الفرع الأول — مبدأ المساواة فى فرض الضريبة . ١١٩٣
- الفرع الثانى — سرية بيانات المولين . ١١٩٤
- الفرع الثالث — الضريبة كمظهر من مظاهر السيادة . ١١٩٩
- الفرع الرابع — الضريبة لايتعرض الا بقانون . ١٢٠٢
- الفرع الخامس — مدى خضوع دور الوكالات السياسية
والبعثات الدبلوماسية للضريبة العقارية والمحلية . ١٢٠٤
- الفرع السادس — خضوع اشخاص القانون العام
للضريبة . ١٢٠٦
- الفرع السابع — اعفاء ضريبى . ١٢٢٧
- الفرع الثامن — اعادة النظر فى المنازعات الضريبية . ١٢٣١
- الفرع التاسع — طعن فى تقديرات المصلحة . ١٢٣٣
- الفرع العاشر — مدى جواز سحب قرار ربط الضريبة . ١٢٣٧
- الفرع الحادى عشر — التقادم . ١٢٤٣

طالب :

١٢٥٣ الفصل الأول — طلبة الجامعات .

١٢٥٣ الفرع الأول — قيد الطلبة وقبولهم وسير الدراسة .

١٢٧٢ الفرع الثاني — مخالفات تأديبية .

١٢٩٨ الفرع الثالث — اتحاد الطلبة .

١٣٠٢ الفصل الثاني — طلبة المعاهد العليا والكليات .

١٣٠٢ الفرع الأول — سير الدراسة .

١٣١١ الفرع الثاني — التأديب .

١٣١٦ الفصل الثالث — طلبة التعليم العام .

١٣١٦ الفرع الأول — سير الدراسة .

١٣٢٤ الفرع الثاني — مخالفات تأديبية

١٣٤٣ طب اسنان :

١٣٥٧ طبيب كل الوقت :

١٣٦١ طرح النهر وأكله :

١٣٦٣ الفصل الأول — طرح النهر .

١٣٨٢ الفصل الثاني — أكل النهر .

١٤٠١ طريق عام :

مسابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني — محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا — المؤلفات :

١ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .

٣ — المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ — المدونة العمالية في قوانين اصابات العمل .

٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ — ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ — ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا — الموسوعات :

١ — موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ الفصفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء ٣ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزعين — ألفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ اجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ اجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا أجبديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة اجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأجبديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزءان) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المغربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (ثلاثة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقترتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

تصويبات

كلمة الى القارئ...
نأسف لهذه الأخطاء المطبعية .
فالكمال لله سبحانه وتعالى...
...

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
طبعى	١٩/١١٢	طبعى	الذين	٥٦٤/ ٢٧	الذى
المكتب	٦/١٩١	المكتب	اساهمة	٦٨٢/ ٢٦	المساهمة
المسؤولية	١١/٢٥٨	المسؤولية	ادخار	٦٨٥/ ١٢	الادخار
صفة	١٧/٣١١	بصفة	بقانونن	٦٨٧/ ٢٩	بقانون
الى	٢٧/٣٤٩	الى ما	الفشليين	٧١١/ ٢	الفصلين
الأخت	٤/٣٨٩	الأخير	اقلیمی	٧٣٧/ ٢٤	اقليم
المرات	٤/٣٩٠	المحركات	لن	٧٦٩/ ٢٤	أن
الا	٥/٣٩٣	الى	الموكة	٩٣٨/ ١	الملوكة
لبنان	٢٥/٣٩٤	لبناء	بالقانونن	٩٧٧/ ٩	بالقانون
فرصة	٢/٣٩٥	فرضه	لسنفة	٩٧٧/ ١٨	لسنة
لت	١٣/٣٩٦	آلت	المول	٩٩١/ ٣	المول
،	١٦/٤٢٣	تحذف	لذاك	١٠٣٥/ ١٣	لذلك
طلالما	١٣/٤٣٠	طلالما	القانونن	١٠٣٥/ ١٧	القانون
يدرا	١٦/٤٦٠	يدرا	بافظ	١٠٩٢/ ١٢	بلفظ
بغير	٢٦/٥٢٩	يغير	قوائین	١١٥٠/ ٢٠	قوانين
تساووا	٦/٥٥٥	تساوا	بالتقدم	١٢٤٧/ ١٦	بالتقدم
توفرت	٢٩/٥٥٥	توافرت	المصحين	١٢٩٠/ ٢٣	المصحين
نواح	٩/٥٥٦	نواحی	لسننة	١٢٩٩/ ٢٤	لسنة
لتوفر	١٤/٥٥٦	لتوافر	التليذات	١٣٢٣/ ١٤	التلميذات
للضباط	٤/٥٦٠	ضباط	الشاع	١٣٥١/ ١٥	الشارع

رقم الايداع بدار الكتب ٢١٢٧/١٩٨٧

طوبع في



